

الفتاوى الكبرى للشيخ الفقيه هبة

للعالم العلامة والبحر الفهامة

ابن حجر المكي الهيثمي

عفا الله عنه وجعل مقرة الجنة آمين

الجزء الثالث

وبهامشه باقى فتاوى العلامة شمس الدين محمد بن العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملى المولود سلخ جمادى الاولى سنة ٩١٩ المتوفى بمصر يوم الاحد ثالث عشر جمادى الاولى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى آمين

(ترجمة الشيخ ابن حجر)

هو الحافظ شيخ الاسلام الامام أحمد شهاب الدين بن محمد بدر الدين بن محمد شمس الدين بن على نور الدين بن حجر الهيتمي الشافعى المكي المولود بمحلة أبى الهيتم فى أواخر سنة ٩٠٩ المتوفى ضحوة يوم الاثنين ثالث عشر شهر رجب سنة ٩٧٤ ودفن بمكة المشرفة وقبره بالمعلاة رحمه الله ونفعنا به آمين

تنبه - الهيتمى بالثناء الفوقية نسبة إلى محلة أبى الهيتم قرية فى إقليم الغربية من أقاليم مصر خلافا لما اشتهر من قراءته بالثلثة كما ذكره الفاكهى فى ترجمته

ملنزم الطبع والنشر

عبد الحميد حنفى

بتابع المشرع المسمى رقم ١٨

الزوايا : مصدر - صندوق بوسنة الهجرية رقم ١٣٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(سئل) عن استاجر عينا
فغصبت في أثناء المدة هل
تنفسخ الاجارة في مدة
الغصب أم يثبت له الخيار
(فاجاب) بانه يثبت له
الخيار بمجرد غصبها ثم
تنفسخ الاجارة في مدة
الغصب ويسقط عنه
قسطها من الاجرة المسماة
(سئل) عن استاجر امرأة
لارضاع صبي فلم يقبل
ثديها فهل للمستاجر فسخ
الاجارة أم لا (فاجاب)
بان الراجح انه ليس
للمستاجر فسخها بناء على
جواز إبدال المستوفى به
وهو الاصح لانه طريق
للاستيفاء كالراكب لا
معقود عليه (سئل) عن
قطعة أرض موقوفة على
مستحقين اجرها ناظرها
لشخص تسعين سنة باجرة
معينة مؤجلة أو مؤجل
غالبها على السنين وتسلمها
ولم يرهن على مؤجل الاجرة
فهل الاجارة صحيحة أو لا
كبيع مال اليتيم نسيئة بلا
رهن لما فيه من خطرات
الاجرة أو أكثرها فاجاب
بان الاجارة صحيحة وكذا
إجارة الولي مال موليه
باجرة مؤجلة من غير رهن
بها والفرق بين الاجارة
وبيع مال الولي عليه نسيئة
من غير رهن واضح
لان المنفعة معدومة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب قرة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي غرقت في بحور سرمدية عقول الحكماء وترقت في نعوت
صمدية علوم العلماء ولم يتحصل من معرفته أهل الارض والسماء الا على الصفات والاسماء
(أحمد) حمد من عرف الحق لاهله فافقره في نصابه الاسماء وطهر نفسه من حظها بوابل فضله
لحفظ عن أن يضل عن جادة الطريق الى مضايق بنيانه وشعابه المؤدية الى الهلاك والظما
(وأشكره) شكر معترف بترادف نعمه مغترف من بحار كرمه بما يحفظه عن مهاوى الخيرة والعما
(وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تدر على قائلها أخلاق النعمة وتحفظه من
اخلاف أبلغ الآداب بصريح أو إيما (وأشهد) أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي أنار الله به
دياجير الظلمات لما اختصه به من أعظم الافضال وأوضح البرهان وأكمل الاخلاق والسميا صلى الله
وسلم عليه وعلى آله وأصحابه القائمين بورائته العظمى في حفظ الاموال والاعراض والدماء لاسما
عند اصطلام الآراء في الغويصات الدهما وعلى تابعيهم باحسان الظاهرين على الحق الباقين في
هذا العالم لانقاذ أهله من الضلال والعما (وبعد) فانه قدم علينا سنة إحدى وستين وتسعمائة
بمكة المشرفة زادها الله تشريفا وتعظيما السيد الجليل الشريف المعتقد المثل محمد العيدروس
الحسن العلوي الحضرمي ثم العدني فترجئنا للسلام عليه وطلب دعائه ومدده أنا وصاحبنا الشيخ
الامام العالم العلامة والخبر الهمام الحجة القدوة الفهامة عبد العزيز الزمزمي أدام الله به النفع
العام للسلين ومتعمهم بعلومه وفتاويه لا سيما أهل هذا البلد الامين فقرأ علينا سؤالا وجوابا في
تبرع المدين لصاحبنا الامام العالم العامل وأهملام الحجة القدوة الكامل وجيه الدين عبد الرحمن
بن زيادة مفتي زيد المحروسة بل واليمن بأسره أدام الله علينا وعليه هواطل جوده وبره ثم سألنا
أنتم موافقون لهذا الافناء فكل منا بأدر الى إنكاره واستبعاده أداء للميثاق الذي أخذه الله تعالى

بل قيل انها تحدث على ملك
 المؤجر ولان الاجرة وان
 ملكك بالعقد لكنه ملك
 غير مستقر بمعنى انه كلما
 مضى جزء من الزمان على
 السلامة بان ان ملك المؤجر
 استقر على ما قبل ذلك وقد
 صرحوا بجواز اجارة الناظر
 الموقوف باجرة مؤجلة وقد
 صرحوا بانه لا يجب على
 الولي عند اقراض مال موليه
 بشرطه ان يرتن عليه بل
 يفعل ما يراه مصلحة وأيضا
 فان ايجاب الارتهان على
 الناظر والولي بالاجرة
 المؤجلة قد يؤدى الى فوات
 مصلحة جهة الوقف والمولى
 عليه لان مريدا الاستجارة قل
 ان يسمح بمنع تصرفه في العين
 المرهونة مدة الاجارة
 خصوصا اذا طال مدتها وقد
 لا يجد ما يرهنه فيكون ذلك
 سببا لترك اجارته وقد سئل
 السراج البلقيني عن ناظر
 وقف أجره لساكنه سنة
 كاملة من استقبال جمادى
 الآخرة ووقعت الاجارة في
 رابع عشره ٣ لحكم أن
 ذلك في سكنه من قبل ذلك
 باجرة حالة ومؤجلة فاجاب
 بانها لا تصح في الو من الماضي
 قبل العقد وتصح في بقية
 السنة بقسطها من المسمى
 وتلزمه اجرة مثل الزمن
 الماضي وسئل أيضا
 عن ناظر أرض موقوفة
 أجرها ثلاث سنين باجرة
 معلومة كل سنة في أولها
 وقبض اجرة الاولى ومضت

على خواص عباده وهداة بلاده جعلنا الله من عدادهم المستمسكين بأنارهم في ايرادهم واصدارهم
 فبلغه ذلك فالف تاليفا على وفق افتائه لكن فيه زيادة قيد كما ستعلم وفيه ايضا اشارة الى ابلغ
 الرد على من خالفه بانه جامد متعسف وبان ما ذكره هو الصواب وما عداه هو الخطأ وبغير ذلك
 فلما راينا ذلك التاليف ما ازددنا الا انكارا رجاء ان نتنظم في سلك الراجين لله وقارا وهذا اعنى
 عدم المحاباة في الدين حتى لا كابر المجتهدين هو دأب ساداتنا العلماء العاملين كما يعلمه من وقف على
 النهاية واحاط بقولها هذه زلة من الشيخ مع بلوغه في الاجتهاد والولاية الغاية حتى قيل في ترجمته
 لو جاز ان يبعث الله نبيا في زمن ابي محمد الجويني لكان هو ذلك النبي ومن هنا قال بعض
 اكابر ائمتنا ان عدم محاباة العلماء بعضهم لبعض من اعظم مزايا هذه الامة التي أعظم الله بها
 عليهم النعمة حيث حفظهم عن وصمه محاباة اهل الكتابين المؤدية الى تحريف ما فيهما واندراس
 تينك الملتين فلم يتركوا لقائل قولا فيه ادنى دخل الا بينوه ولا لفاعل فعلا فيه تحريف الا قوموه
 حتى اتضحت الآراء وانعدمت الاهواء ودامت الشريعة الواضحة البيضاء على امتلاء الآفاق
 باضوائها وشفاء القلوب بها من ادوائها مأمونة من كيد الحاسدين وسفاه الملحدين فضراعة اليك
 اللهم أن تديم لها ذلك على توالى الاعصار وان تؤيد اهلها بدوام الجلالة الباهرة والحفظ من
 الاغيار إنك الجواد الكريم الرؤف الرحيم وإذ قد تمهد هذا القدر الواضح للتفصيص عن هذا
 الحكم اللائح علم ان لا عذر في السكوت عن الكلام فيه ويبيان ما للعلماء في قوادمه وخوافيه
 فحينئذ سنحلى ان اكتسب في ذلك ما اعتقد انه الصواب الواجب بيانه والحق الصراح من حيث
 النقل الواضح برهانه فشرعت في ذلك ملقباً له ﴿ بقرة العين ببيان ان التبرع لا يبطله الدين ﴾ بعون
 الله وتوفيقه سائلا من فيض فضله الواسع الهداية الى سواء الحق وطريقه لا اله غيره ولا
 مأمول الا بره وخيره وهو حسبي ونعم الوكيل واليه الفزع في الكثير والقليل فقلت اعلم أن
 الاعتراض على كامل برد شاذة وقعت له لا يقدح في كماله ولا يؤذن بالاستهتار بواجب رعاية حقه وافضاله
 اذ السعيد من عدت غلطاته ولم تكثر فرطاته وزلاته وكلنا مأخوذ من قوله ومردود عليه الا
 المعصومين وليس الاختلاف بين العلماء العاملين مؤديا لحقد بل لم يزلوا من ذلك مبرئين واعلم
 أيضا أنه لا بد قبل الخوض في ذلك من حكاية ذلك الافتاء ليعلم ما الكلام فيه وهو ما قولكم في جماعة
 يظلمون الناس ويستلفون أموالهم فيطالبهم أهل الديون فيأدرون ويملكون أموالهم ويعتقون
 ارقاءهم حيلة لئلا يحصل لأهل الديون شيء فهل يصح تمليككم وعتقهم الجواب أخرج البخاري
 حديث من أخذ أموال الناس يريد اداها اداها الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلفه الله تعالى
 قال شارحه ظاهره ان الاتلاف يقع له في الدنيا وذلك في معاشه او في نفسه وهو من اعلام النبوة
 لما تراه بالمشاهدة بمن تعاطى شيئا من الامرين وقيل المراد بالاتلاف عذاب الآخرة اه وقد ارتكب
 الجماعة المذكورون مالا يرضاه احد من اهل الدين ولا يجوز تقريره بين المسلمين فلا يصح تمليكهم
 ولا عتقهم ولا وقفهم كما صرح به ابن الرفعة وتبعه العلامة تقي الدين الفتى وافق به شيخنا الطنطاوى
 وغيره من المحققين ولا ينافي ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فهو مفروض في غير
 صورة السؤال على ان ما في شرح المذهب منظور فيه وقد بينت ذلك في غير هذا السؤال اما صورة
 السؤال فلا يخالف فيها احد فاتها مفروضة في صدور ذلك منهم بعد المطالبة لهم بالدين قال ابن
 عبيد السلام اذا اخذت الاموال بغير حقها وصرفت الى من يستحقها او اخذت بحقها وصرفت الى
 من لا يستحقها وجب ضمانها على صارفها وأخذها سواء علما ام جهلا فان مات احدهما قبل اداء
 ما عليه لم ينفذ عتقه ولا تبرعه في مرض موته ولا ما اوصى به من التبرعات ولا ينفذ تصرف ورثته في

تركته حتى يقضى ما لزمه من ذلك ويصرفه الى مستحقه فان اخذه الامام العادل ليصرفه الى مستحقه برى بقبض الامام وكذا الحكم في ضمان المكوس والخمر والبغايا وكل جهة محرمة وجميع ما يحده الظلمة من المظالم اه جوابه وقد رأيت كذلك في عدة نسخ وفيه أمور احدها ما أشرت اليه فيما مر وهو انه حذف من الجواب قيدا ذكره في التاليف وهو أن محل القول بطلان تبرعه اذا لم يكن يرجو لدينه وفاء وقد صرحوا بان اطلاق المفتي الجواب عن القيود أى المعبرة في ذلك الحكم بخصوصه كما هو جلي لا مطلقا لان ذلك بطول مع انه معلوم خطأ منه ولك أن تجيب عن هذا انا نبحث أولا عن المراد بقولهم لا يرجو له وفاء ليظهر صحة حذفه أو عدمها والذي يتجه عندي في ذلك أخذا بما ذكره في الاقتراض ان المراد به ان لا يكون له جهة ظاهرة يغلب على ظنه قضاء ذلك الدين منها حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل ثم رأيت شرح المذهب وغيره صرحوا بذلك كما يأتي فمن له ذلك لا كلام في صحة تصرفه ومن ليس له ذلك هو المراد بالمفلس الذي لم يحجر عليه حيث وقع في كلامهم كما يصرح به كلامهم في باب التفليس فالحاصل أن من عبر بالمدين الذي لا يرجو وفاء ومن عبر بالمفلس مؤدى عبارتهما واحد لانهما لفظان مترادفان مدلولهما واحد اصطلاحا وهذا أعنى من لا يرجو وفاء المعبر عنه في كلامهم بالمفلس هو عل الكلام بيننا وبين المفتي ومن تبعه في صحة تصرفه فان قلت لا أسلم ترادفهما لان قولهم لا يرجو له وفاء يفيد انه لاحرمة الا ان اتنى عنه سائر وجوه الرجا ولو على بعد وهذا غير المفلس لانه من زاد دينه على ماله وان رجا وفاءه على بعد قلت يتضح ما يلزمك بالتسليم بسوق عبارة المذهب وغيرها وعبارته من عليه دين حرم عليه التصديق بما يحتاجه لو فاته قاله صاحب المذهب وشيخه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والغوى وآخرون يكره وقال الماوردي والغزالي وآخرون لا يستحب والمختار انه ان غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة أخرى فلا باس بالصدقة وقد تستحب والا فلا وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطلق انتهت واعترض عليه بان الغزالي وغيره قيدوا الجهة المرجو منها الوفاء بكونها ظاهرة وليس هذا الاعتراض في محله لان تعبير المجموع بغلبة ظن الحصول من جهة يستلزم ظهورها اذا تقرر ذلك علم منه ان من عليه دين زائد على ما في يده أو مساو له لو تصدق منه بشئ لم يقسر له بدله لعدم جهة ظاهرة له يأتى اليه منها ذلك حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل حرم عليه التصديق لانه حينئذ لا يرجو وفاء الدين لو تصدق من جهة ظاهرة واذا اتضح ان هذا هو المراد بمن لا يرجو الوفاء اتضح ما ذكرته في تفسيره السابق وما ذكرته انه مرادف للمفلس لانه الذي زاد دينه على ماله ولم تكن له جهة ظاهرة يوفى منها حالا في الحال ويؤيد ذلك انه لو كان ماله لا يتمكن من الاداء منه حالا في الحال كالمنافع والمسال الغائب والمغضوب يحجر عليه ويكون ذلك كعدمه كما بحثه الاسنوى واقروه فتأمل ذلك لتسلم له ان لم تكن معاندا وقول في المفلس زاد دينه على ماله قيد لمن يحجر عليه لانه يحرم عليه التصديق فان هذا يعم المساوى لانه بالصدقة ولا جهة ظاهرة يفوت حق بعض الغرماء نعم الممتنع من وفاء دينه اذا سال غرماءه الحجر عليه اجبوا وان سارى ماله دينه كسوبا كان أولا لكن هذا الحجر حينئذ ليس للفاس وبعد ان بان ذلك وتقرر فلنرجع الى الاعتذار عن حذف المفتي لهذا القيد فنقول قد يدعى ولو على بعد ان هذا القيد امر معلوم فلا يحتاج الى ذكره لكن يخدشه ان الافتاء انما هو للعامة غالبا وانى لهم بعلم هذا القيد وما يقاربه ولو عكس ذلك يلان حذف من التاليف للعلماء وهم يعلمون ذلك القيد فلا يحتاجون لذكره والافتاء للعامة كما مروهم جاهلون به فيضطرون لذكره فان قلت هل يمكن ان يقال يؤخذ هذا القيد من قول السائل حيلة لئلا يحصل لاهل الديون شئ فذلك لم يحتاج

ومات المستأجر ولم يخلف وفاء دينه فهل تنفسخ الاجارة أم لا فاجاب بانها لا تنفسخ بموت المستأجر ويستحق جميع الاجرة بموت المستأجر وتؤخذ من التركة (سئل) عن أخذ شيئا على وجه السوم واستمر عنده مدة ولم يستعمله ولا طالبه به ماله هل تجب عليه اجرة (فاجاب) بانه لا تلزم أخذه أجرته ولا شئ منها (سئل) عن شخص وقف أرضا على مصالح مسجد والارض المذكورة صالحة للزراعة وبالزراعة فيها يحصل للوقف ربح وفائدة فاجرها الناظر عليها لشخص مدة مديدة وأذن له في الغراس فيها فغرس فيها اشجارا فكبرت الاشجار المذكورة وتشبكت جذورها بعضها ببعض فهل والحال ما ذكر يؤمر المستأجر المذكور بقطع اشجاره رعاية لمصلحة الوقف لان غرض الواقف لمقتضى عدم الانتفاع بالارض المذكورة على أن الغراس أجرته أقل من أجرة الزراعة وفي الزراعة احياء للارض لكثرة ما رد عليها من المياه واصلاحها في غالب الاوقات (فاجاب) بانه ان صرحا باجارة الارض المذكورة لغراسها لم تصح لكونها على خلاف مصلحة جهة الوقف وان أطلق الاجارة

لم تصح أيضا لعدم تعيين
 المنفعة ويؤمر المستاجر
 المذكور بقطع انشائه ورعاية
 لمصلحة الوقف ويلزم
 المؤجر ارش نقصه وهو
 ما بين قيمته قائما ومقلوعا
 (سئل) عن استاجر حصته
 من شخص من بستان
 او غيره مدة معينة باجرة
 معلومة بتصادق المستاجر
 المذكور والمؤجر على ذلك
 فهل للمستاجر ان يتمتع من
 دفع الاجرة المذكورة
 للمؤجر المذكور الى ان
 يثبت المؤجر المذكور
 الحصة المذكورة انما من
 استحقة ام لا ويلزم
 المستاجر بدفع الاجرة
 للمؤجر المذكور ولا يلزم
 المؤجر المذكور ما ذكره
 وسواء في ذلك الملك والوقف
 أم في ذلك تفصيل (فاجاب)
 بأنه ليس للمستاجر المذكور
 الامتناع من دفع الاجرة
 الحالة للمؤجر فيلزمه دفعها
 له ولا يحتاج الى الاثبات
 المذكور وسواء في الملك
 والوقف (سئل) عن بستان
 موقوف على شخص وذريته
 ومسجد وفي ذلك البستان
 شجر من نخيل وغيره ثم ان
 شخصا استاجر البستان
 المذكور ممن له ولاية
 ايجاره مدة طويلة نحو ستين
 سنة فأراد المستاجر المذكور
 نقل شجر البستان لينى
 او يغرس موضعها فهل
 له ذلك ام لا وهل تدخل
 الاشجار ومغارسها
 في الاجارة ام لا وهل
 يثاب ولي الامر على

المفتي الى ذكره في الجواب ويؤيده قول الشراح في قول المنهاج في التيمم او احتاجه لدين مستغرق
 ان قوله مستغرق مستدرك لا يحتاج اليه لان ما قبله يغني عنه اذ احتياجه لاجل الدين يستلزم
 استغراقه قلت يمكن ذلك بل هو ظاهر لولا ما يقال مسلم ذلك في حق العلماء لا العامة الذين يذهب
 الجواب عنهم عريا عن ذلك القيد على أنا رأينا بعض نحو المساكين فعلوا تلك الحيلة مع ان لهم
 أموالا تزيد على ديونهم لعلمهم بان الظلمة ربما يستولون على تلك الاموال الاخر ولا يهبطون
 أرباب الديون منها شيئا فينحصر حقهم فيما في أيديهم فيخرجونه تفويتا عليهم فلم يلزم من قول
 السائل حيلة الخ انهم لا يرجون وفاء بالمعنى السابق (تنبيه) علم ما قدمته آتقان المدين الذي وقع
 الخلاف فيه بيننا وبين ذلك المفتي ومن تبعه هو الذي عليه ديون تستغرق ماله ولم يرج الوفاء من
 جهة ظاهرة حالا في الحال وعند الحل في المؤجل ولم يحجر عليه حقيقة ولا شرعا كالحجر الغريب
 وكمن غضب مالا وخلطه بما لا يتميز فانه يملكه لكن يحجر عليه في التصرف فيه الى ان يؤدي البدل
 (تنبيه) آخر سبق عن المجموع قريبا اجمال يحتاج لتقييد لابس بذكره وإن لم يكن ما نحن
 فيه تنصيصا للفائدة وهو ان قوله فلا لباس بالصدقة وقد تستحب الخ يستثنى من ذلك ما اذا حصل بذلك
 تأخير وقد وجب قضاء الدين فورا بمطالبة او غيرهما لكونه عصى بسببه او كان لقيم او نحوه ولا
 مانع من الدفع فالوجه كما قاله الاذرعى وغيره وجوب المبادرة الى ايفائه وتحريم الصدقة بما يتوجه
 عليه دفعه أى حالا في دينه وإن رجاء وفاءه من جهة ظاهرة أى لاحالا والمؤجل هنا كالحال خلافا لابن
 الرفعة والقمولى وفرق الاذرعى بينه وبين ما يحتاجه لنفقة عياله في المستقبل بان الذمة لم تشتغل هنا
 بشئ بخلاف المؤجل فانها مشغولة به الى ان قال ولم يقل أحد فيها أظن ان من عليه دين لا يستحب
 له التصديق برغيف او نحوه مما يقطع بانه لو بقي لم يدفعه الى جهة الدين ولو قيل بحرمة ذلك او كراهته
 لانسد باب الصدقة فان غالب الناس لا تحاو ذمتهم من دين مهر او غيره اه ملخصا واعلم انه وقع في
 ظاهر نص الشافعى في المختصر ما يقتضى جواز التصديق بما يحتاجه نفسه وممونه المستلزم لجوازه
 بما يحتاجه لدينه وذلك انه عبر في ذلك باحب كذا وأجيب بان الشافعى صرح بانه يقول لا أحب
 ويستعمل ذلك في المحرم وكذا اكره وقياسه ان يقول احب ويستعمله في الواجب لكن انما يحتمل
 كلامه على ذلك بقرينة من كلام آخر او قاعدة له مطلقا فتنبه لذلك ولا تغتر بمن أطلقه (ثانيهما)
 ان حديث البخارى الذى ذكره لاحجة فيه لخصوص النزاع بل نحن وهو قائلون بما فيه من ذلك
 الوعيد لمن اخذ شيئا يريد اتلافه على مال كسواء اقلنا بنفوذ تصرفه ام لا فذكر المفتي له انها هو
 لمجرد زجر اولئك المذكورين في السؤال عن ذلك القبيح المحكى عنهم (ثالثها) قوله كما صرح به ان
 الرفعة عليه فيه مؤخذتان احدهما ان ابن الرفعة لم يذكر واحدا من هذه الثلاثة التى ذكرها المفتي
 وهى التملك والعق والوقف وانما ذكر الصدقة وستاتى عبارته وقد صرح الاصوليون في
 حكم المقيس ولو بالاولى بانه لا يقال قال الله تعالى ولا قاله النبي ﷺ والفقهاء في القول
 المخرج بانه لا ينسب للشافعى رضى الله عنه إلا مقيدا وحينئذ فكان صواب العبارة كما
 صرح به ابن الرفعة في الصدقة وقياسه ان التملك والعق والوقف وغيرها من التبرعات كذلك
 (رابعها) ان ابن الرفعة لم يصرح بذلك فى الصدقة وانما اقتضاه كلامه فى مطلبه وكفايته بناء على
 ما هو الغالب من احوالهم ان تخريج مسئلة على أخرى فى خلافها يقتضى اتحادهما فى الراجح من
 ذلك الخلاف ومرادنا بكون الغالب ذلك ان ذلك هو الاكثر مع كثرة مقابله لان مقابله نادر ومن
 ثم قال التاج السبكى فى رفع الحاجب رب فرع لاصل ذلك الاصل يظهر فى الحكم أقوى من
 ظهوره فيه لا تنهاض الدليل عليه ولهذا ترى الاصحاب كثيرا ما يصححون فى المبني بخلاف ما يصححونه

في المبني عليه اه وقد أفرد الجلال السيوطي المواضع التي صححوا فيها خلاف مقتضى البناء بتأليف دال على مزيد كثرتها فلم انه لا يلزم من البناء الاتحاد في الترجيح قال وهذا أمر متفق عليه وانما الاتحاد اكثر لا غير على ان محله حيث لم يكن في المنقول ما يردده وسياتي من كلام الشافعي والاصحاب ما هو صريح قاطع في رده وعبارة كفايته في تصديق من عليه دين لا يرجو له وفاة ثم إذا قلنا بالتحريم فهل يملكه المتصدق عليه ينبغي فيه خلاف كالحلاف فيما اذا وهب الشخص ماله من الماء بعد دخول الوقت وقيل هذا جار في تصدقه بجميع ماله تطوعا بعد وجوب الزكاة وتمكنه من أدائها انتهت وسياتي في العبارة الثانية من كلام ابن الرفعة نفسه ما يناقض ما اقتضاه كلامه هذا وأن ذلك مقدم على هذا فراجع على ان لقائل أن يقول ان كلام ابن الرفعة يقتضي ذلك لان الذي دل عليه الاستقراء من تخاريجه انه انما يريد بها الاستدراك على الاصحاب في حكايتهم الخلاف بينهم في مسألة مع عدم حكاية نظيره في نظيرتها فكانه يقول لهم هذا تحكم فيضطره الاتحاد في المدرك عنده الى التخريج فهو لم يجعل محط نظره في تخريجه تاتي الخلاف وان الراجح هنا هو الراجح ثم وانما محطه مجرد تاتي الخلاف كما يعلم ذلك من تتبع تخاريجه ومن ثم أكثر منها حتى قيل انه زاد في مذهب الشافعي الثلث أى باعتبار الاوجه التي خرجها وحتى كاد أن يعد مع أصحاب الاوجه لانفراده من بين المتأخرين بمرتبة ذلك التخريج بعد انقطاعها بانقطاع أصحاب الاوجه ومن ثم لقب بالفقيه دون غيره بل بالغ بعضهم فعده مع أصحاب الاوجه وأبى ان يعد الغزالي وامامه منهم ولك ان تقول جوابا عن الاصحاب لا أسلم ذلك التخريج بل أئنه وأفرق بين المسئلتين بان مسألة الماء ليس المدار فيها على التبرع ولا عدمه بدليل بطلان البيع فيها أيضا وان كان باضعاف القيمة وانما المدار فيها على تقويت عين تعلق بها حق الله تعالى فلم يصح التصرف فيها المفوت لذلك الحق كبيع المال الزكوى بعد الحول على ما عدا قول الشركة وقد صرح جمع بان من شروط صحة البيع ان لا يتعلق بعين المعقود عليه حق لله تعالى او لأدمى ومثلوا بأمثلة منها مسألة الماء المذكورة واما مسألة التصديق فليس المدار فيها الا على التبرع بدليل صحة بيع المدين الذي يحرم عليه الصدقة لاعيان ماله بشمن مثلها اجماعا فتأمل بعدما بين المسئلتين والملاحظين ووجه ذلك في مسألة التصديق ان الحق الذي فيها وهو الدين متعلق بالذمة دون العين اذ لا يتعلق الدين باعيان مال المدين المفلس حتى يبطل تصرفه فيها الا بالهجر كما ياتي عن الشافعي والاصحاب بل وعن ابن الرفعة نفسه ودعوى المفتي ومن تبعه ان مجرد الافلاس يوجب التعلق بالعين سيتضح من كلامهم ردها بل تزيفها واذا تقرر تعليقه بالذمة وحدها لم يكن لبطلان التصرف في الاعيان التي لم يتعلق بها وجه اصلا واما ما حظ الحرمة التي صرحوا بها فليس هو ذلك التعلق وانما هو كونه سعيًا في ضرر الغير بتفويت ما يؤدى منه ماله المستقر في الذمة فتأمل ذلك تجده فرقا ظاهرا لا غبار عليه وبه يتبين لك ضعف ذلك التخريج وصواب ماسلكه الاصحاب من حكايتهم الخلاف في مسألة التيمم وتصحيح البطلان فيها وعدم حكايتهم نظيره في مسألة التصديق فضلا عن التصريح ببطلان التصرف وشذوذ ماسلكه القائلون ببطلان تبرع المدين اخذا من هذا التخريج فان قلت اذا كان ملحظ البطلان في مسألة الماء ما ذكرت من التعلق بالعين فاي وجهه للخلاف حيث قلت كون ملحظ البطلان ما ذكر لا يقتضي انه متفق عليه وانما هو حكاية علة الاصح واما الوجه الثاني القائل بالصحة فوجه ما قاله بانه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد فان قلت ما وجهه رد علته مع ظهورها ومع ما هو المشهور ان الضعيف لا يعال ولا يقيس الا بما يوافقه عليه الاصح قلت اما كون المشهور ذلك فان اريدانه باعتبار الغالب فصحيح والافقد يعال ويقيس بما يدعى ظهوره وانه اذالك يلزم مقابله القول

منه من ذلك (فاجاب) بانه لا يجوز للمستاجر المذكور نقل شيء من الاشجار المذكورة من مكانه لان كلام من الاشجار المذكورة ومغارسها لم تدخل في اجارته ويشابولى الامر على منعه (سئل) عن استاجر شخصا مدة معلومة لعمل ثم فرغت المدة واختلفا في العمل فقال المستاجر لم تعمل ما استاجرتك له وقال الاجير بل عملته من المصدق منها (فاجاب) بان القول قول المؤجر يمينه لان الاصل عدم العمل وعدم برائة الذمة (سئل) هل تجوز الاجارة لقراءة القرآن على القبور وغيرها ولا (فاجاب) بانه تصح الاجارة المذكورة (سئل) عن رجل استاجر ساحة مجاورة لداره التي في أسفل السكة ثم بنى بابا في السكة بغلق على الساحة والدار المذكورتين ثم بعد ذلك فسخت الاجارة أو انقضت مدتها فهل يهدم الباب المذكور مجانا أو مع أرش النقص أو يبقى باجرة أو يتملكه المؤجر بقيمته وإذا استاجر ساحة لبناء وبني فيها بناء له قيمة كثيرة ثم فسخت الاجارة أو انقضت مدتها هل ياتي ما تقدم وهل يختلف الحال بكون الساحة مأكأ أو قفاو بكون الوقف على مسجد أو غيره أولا (فاجاب) بان للمؤجر الخيار

بين الامور الثلاثة وان كان
البناء له قيمة كثيرة وحكم
الارض المملوكة والموقوفة
مختلف لان الموقوف لا يقلعه
بالارش الا اذا كان اصلح
لوقف من التبقية بالاجرة
ولا يملكه بالقيمة الا اذا
كان في شرط الواقف جواز
تحصيل مثل ذلك البناء من
ريعه (مثل) عن استاجر
مركبا ليسافر بها في البحر
الحاوية معلومة باجرة
معلومة واوسقها قلقتا من
المنزلة ليسافر بها الى بولاق
فلما وصل الى فم البحر
الغربي هاجت عليهم
الرياح ففرقت المركب بما
فيها دون من فيها وغرقت
العدة منها في الماء فاخذها
الناس على سبيل النهب
والغارة ولم يزل المستاجر
يسعى في انقاذ المركب من
قعر البحر وتخليص عدتها
من ايدي من اخذها بنفسه
ومن يستعين به وصرف
على ذلك مبلغا له صورة بنية
انه يحسب ذلك مالمالكما
عليه من الاجرة واشهد
على نفسه بذلك فهل يقام له
ذلك في حسابه مما عليه
ام لا وهل يشهد للرجوع
بذلك على المالك ما قاله في
الانوار في باب القراض
حيث قال قال صاحب
التهذيب في الفتاوى ولواق
عبد القراض فمؤنة الرد على
المالك كان في المال ربح
أم لم يكن اه وكفا في اقتداء
الاسرى ولان ذلك لازم له

به وبذلك صرح الرافي في الوصايا والاستقراء التام قاض بذلك وان اريد انه امر مطرد فممنوع
بدليل الاستقراء القطعي لانا نجد الضعيف كثيرا ما يعلل وقيس بما يقول به هو دون الاصح
واما وجه ردعته فهو انها عند التحقيق لا تنتج ما قاله من الصحة لانه لا يكفي فيه مجرد الملك ولا انتفاء
كون المنع لا يرجع لمعنى في العقد بل لا بد مع الملك وانتفاء ذلك من شروط أخرى كالقدرة على التسليم
والتسليم شرعا وحسا على أن زعمه ان المنع هنا لا يرجع الى معنى في العقد غير صحيح لان مرادهم
بالمنع الراجع الى معنى في العقد ما يرجع الى معنى في ذات المعقود عليه أو لازمه ولا شك أن ما هنا
كذلك لان تعلق الحق بالعين يوجب عجز العاقدين عن التسليم والتسليم وذلك العجز مبطل للبيع
لرجوعه الى معنى متعلق بذات المعقود عليه هو العجز عن تسليمها أو تسليها وقد مر عن الاثمة انهم
جعلوا مسألة الماء من المعجوز ن تسليمه وتسليمه شرعا وهو كالمعجوز عنه حسا وينوا وجه العجز
عن تسليمه شرعا بانه تعين للطهر به اذا الصلاة لها وقت محدود فلو صححنا ذلك لآدى الى جواز اخراج
فعلها بالوضوء عنه فان قلت يعارض ذلك أن النوى في شرح المذهب لم يجعل منشأ البطلان على
الاصح الا كون التسليم حراما ولم يتعرض لكون الحق متعلقا بالعين وعبارته كما ياتي بسوابقها
ولو احقها أصحها لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز شرعا وهو كالعاجز حسا انتهت
واذا كانت العلة حرمة التسليم فالصدقة اذا حرمت كذلك وبهذا يتايد تخريج ابن الرفعة ويبطال
الفرق بين المستثنين قلت لا يعارضه بوجه لما قدمته ان حرمة التسليم في مسألة الماء ليس لكونه
تبرعا والاما تساوى البيع والهبة فتعين انه لكونه تفويتا للحق المتعلق بعين الماء المقتضى للحجر
عليه فيها شرعا كما صرحوا به حتى ترجع الحرمة الى معنى متعلق بذات المعقود عليه او لازمه إذ
لا تقتضى الحرمة الابطال الا ان رجعت لذلك وحينئذ انضح تفريع شرح المذهب العجز على الحرمة
واما مسألة الصدقة فالحرمة ليست فيها الا لكونها تبرعا وهذا امر خارج عن ذات العين لا تعلق له
بها أصلا وإذا رجعت الحرمة في العقد الى خارج عنه وعن لازمه لا تقتضى البطلان كما قرره
وحيث فلا وجه لبطلان نحو الصدقة ولا لتخريج ابن الرفعة ولا معارضة بين ما ذكرته وما في شرح
المذهب بل فيه التصريح بصحة نحوه وعق المديون كما ياتي بما فيه وما يبطل تخريج ابن الرفعة
أيضا ما صرح به ابن الرفعة نفسه واقتضاه كلام الشيخين كما في الحادى وهو ظاهر انه لا خلاف في
مسألة الماء في حرمة البذل واما الخلاف في صحة التصرف مع ما هو مقرر من الخلاف الشهير في
الحرمة في مسألة الصدقة فعلنا ان وجه الحرمة ثم غيره هنا والاتحاد في الخلاف أو عدمه وانما ثم
أقوى منها هنا وبهذا يتضح رد ما ياتي عن الاذرى انه ينبغي الجزم بعدم صحة التصديق لتعلق حق
الآدمي وتوجه الاداء في الحال بخلاف الماء فانه لحق الله تعالى وله بدل ووجه رده ما تقرر ان
الحرمة في الماء أقوى لما مر من تعلق الحق فيه بالعين ولولله تعالى بخلاف الصدقة ومن ثم اتفقوا
على الحرمة في الماء دون الصدقة فكيف مع ذلك يتايد الجزم ببطلان التصديق مع الخلاف في
حرمة ويحكى الخلاف في هبة الماء مع الجزم بحرمتها هذا مما لا يتعقل فالصواب خلاف ما بحثه هو
وابن الرفعة فتأمل ولا يصدنك جلالهم فانك بالتأمل الصادق يتضح لك صحة ما ذكرته (رابعا)
قوله ولا ينافي ذلك ما وقع في شرح المذهب مما يخالف ذلك فهو مفروض في غير صورة السؤال هذا
فيه من النظر ما لا يخفى على أدنى متأمل يعلم ذلك بسوق عبارة المجموع ثم تطبيقها مع صورة
السؤال التي اجاب عليها وعبارته لو وهب الماء الصالح لطهارته في الوقت لغير محتاج الى العطش ونحوه
او باعه لغير حاجة الى ثمنه ففي صحة البيع والهبة وجهان مشهوران في الطريقتين حكاهما الدارمي
وجامعات من العراقيين وامام الحرمين وجامعات من الخراسانيين قال البغوى والرافي وغيرهما

شرعا كما صرح به الشيخان في اواخر الاجارة حيث قالوا واللفظ للروض وشرحوه يلزم المستاجر لا المؤجر ما يلزم الوديع من دفع الضرر عن العين المؤجرة من حريق ونهب وغيرهما اذا قدر على ذلك من غير خطر زاد في بسط الانوار ولا غرامة فانه قال ولو غصبت الدابة المستاجرة مع دواب الرفقة فذهب بعضهم في الطلب ولم يذهب المستاجر لم يضمن ولو امكنه الدفع حال الغصب بلا ضرر ولم يدفع ضمن قلت ان استرد ما ذهب بلا مشقة ولا غرامة ضمن والا فلا اه فهل هذه الزيادة تشهد انه لا يرجع على المالك بما غرمه على انقاذ ذلك وتخليصه وكما لو سقطت شاة فلم يذبحها الراعي حتى ماتت لم يضمن لان المالك لم ياذن فيه كما صرح بها في الانوار في الاجارة ولان ذلك واجب عليه ام لا واذا قلتم ان له الرجوع بما غرمه على ذلك فهل يقاس ذلك على مسئلة الوديع في الاتفاق على البيعة المدعوة بلا علف حيث يجب عليه الاتفاق باذن المالك او وكيله ان وجد والا فالقاضي ان وجدوا لا يشهد على ذلك وهل يكفي شاهدان او شاهد وكما فيمن يرد العبد الا بقرينة الاحتاج للاتفاق عليه وأجرة عوده الى المالك

أصحهما لا يصح البيع ولا الهبة لان التسليم حرام فهو عاجز شرعا وهو كالعاجز حسا وبهذا قطع المحاملي والصيد لاني والثاني يصحان قال الامام وهو الاقيس لانه ملكه والمنع لا يرجع الى معنى في العقد واختار الشاشي هذا وقال الاول ليس شيء لان توجه الفرض لا يمنع صحة الهبة كما لو وجب عتق رقبة في كفارة فاعتقها لاعتن الكفارة أو وهبها فانه يصح وكالوجوب عليه ديون وطولب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح والاظهر ما قدمنا تصحيحه قال امام الحرمين والغزالي في البسيط هذان الوجهان يشبهان ماله وهب رجل للوالي شيئا تطوعا على سبيل الرشوة هل يملكه منهم من منع الملك للمعصية ومنهم من لم يمنع وقال هو اهل للتصرف انتهت فتأمله قوله حكاية عن الشاشي وكالوجوب عليه ديون وطولب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح تجد صورته عين صورة السؤال السابقة التي هي فيطالبهم اهل الديون فيادرون ويملكون اموالهم الخ وحينئذ فكيف مع هذا الاتحاد الواضح جدا يقال ان ما في شرح المذهب مفروض في غير صورة السؤال فان قيل يحتمل ان ما فيه فيمن يرجو وفاء وما في السؤال فيمن لا يرجو وفاء قلنا هذا تحكم قبيح لان كلا منهما لم يتعرض لهذا القيد فرعايته في احدهما دون الآخر غير صحيحة فالصواب ان ما في المجموع والسؤال على حد سواء في أن المتبرع بالهبة فيها عليه ديون مستغرقة لما له وانه طولب بها فبادر وتصرف فيها بترع كهبه فيصح تصرفه على ما ذكر عن شرح المذهب الذي صرح به الشافعي في الام والاصحاب كما يأتي (خامسا) قوله على ان ما في شرح المذهب منظور فيه الخ قد بين شكر الله سبحانه وسعيه في تاليقه السابق ذكره ذلك بقوله قوله فيما حكاه عن الشاشي وكالوجوب عليه ديون الخ ليس صريحا في تقريره فضلا عن الجزم الذي ادعاه الاسنوي أي حيث قال ما حاصله ما صححناه في الروضة وأصلها من بطلان البيع والهبة فيه نظر فانه لو وجب عليه كفارة وهو يملك عبدا فوهبه أو طولب بدين فوهب ما يملكه فان الهبة تصح كما جزم به في شرح المذهب هنا اه ثم رد كلام الاسنوي بامور أخرى فقال أحدها ان صنيع شرح المذهب ظاهر في اعتداد الاول وتعليقه وفي تزييف الثاني وتعليقه وما اشتمل عليه من القياس لا عراضه عنه وعدم الجواب عنه وكثيرا ما يمنع باحد الوجهين قياس الآخر ولا يسلمه وكتب الشيخين والاصحاب مملوءة بذلك نبه عليه الزركشي والشيخ تاج الدين السبكي في توشيح وبسط الكلام في ذلك وقرره تقريرنا حسنا ثانيها انه اكتفى بما سيذكره في صدقة التطوع من تحريم التصديق بما يحتاج اليه لدينه لانطباق تعليل الاول على ذلك وهو حرمة التسليم ولا شك انه ما خذابن الرفعة الاتي في تخريج ما في صدقة التطوع على ما هنا ومن ثم لم أر أحدا صرح بمخالفته بل بحث معه في التوسط وغيره الجزم بعدم الصحة وفرق بما حاصله تعلق حق الادمي وتوجه الاداء في الحال بخلاف الماء فانه لحق الله تعالى وله بدل ولهذا يبقى للمكفر خادم بخلاف المفلس قالوا لان للكفارة بدلا وان حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حقوق الادمي ثالثها ان النشائي في المنتقى والنووي في التحقيق حذف مسئلة المدين التي قاس عليها الشاشي وقد علمت انها يتعرضان لما في شرح المذهب فلو كان ذلك معتمدا عند النووي لما حذفاه ثم ذكر عبارتهما وأن الجواهر حذفته أيضا ثم قال حذف أصحاب هذه المتن لها يشعر بانهم فهموا عن النووي تزييفها ثم قال رابعها وهو الفصل بين الاسنوي انه قال في المهمات في أوائل الحجر ما لفظه التاسع والعشرون أي من أنواع الحجر إذا دخل عليه وقت الصلاة وعنده ماء يتطهر به فلا يصح بيعه ولا هبته على الصحيح لحق الله تعالى وهكذا قياس السترة ونحوها كالذي يعتمد عليه العاجز عن القيام والمصحف الذي يقرأ منه غير الحافظ الثلاثون إذا وجبت الكفارة على الفريرو كان في ملكه ما يكفر به يجب عليه التكفير به فقياس ما سبق امتناع تصرفه فيه ولا يحضرني الان نقله ومن عليه دين لا يرجو وفاء او وجب عليه نفقة غيره لا يحل له التصديق بما

فان الحكم فيه كذلك فهذا
مثله يكون له الرجوع اذا
أشهد بذلك وتعذر عليه
مراجعة المالك ووكيله
والقاضي حيث يفوت
غرضه من ذلك بالسفر اليهم
والسؤال لهم وهل القول
قوله في ذلك وهل يأتي فيه
التفصيل المذكور في دعوى
الوديع التالف من قبول قوله
في ذلك إذا ادعى سبياً خفياً
وعليه البيان إذا ادعى سبياً
ظاهر أو بلايين أن عرف
ذلك وعرف عمومه أم لا
(فاجاب) بأنه لا يحسب له
ذلك بما عليه ولا رجوع له
بشيء منه على مؤجرها
وليس فيما ذكره صاحب
الانوار في باب القراض
شاهد لحسبانه بما عليه ولا
لرجوعه به على مؤجرها وما
ذكره الشيخان في آخر
الاجارة دال على عدم
رجوعه به فطريقه في
رجوعه به أنه يرفع الامر
الى الحاكم ويثبت الواقعة
عنده ليأذن له في الانفاق
المذكور ليرجع به على
مؤجرها فان لم يكن هناك حاكم
أو عسائر اثبات الواقعة عنده
فاتفق وأشهد على ما أنفق
ليرجع به على المؤجر رجع
عليه به ويجرى في قبول
قوله التفصيل المذكور في
قبول قول المودع (سئل)
عن الاقالة في الاجارة هل
تجوز (فاجاب) نعم تجوز
بشرطها (سئل) عن قول
ابن المقرئ مع قول الشارح

معه ولا هبته ولكن لو فعل ففي صحة ذلك نظر اه قلت ونسبه الفتى الى أنه نسي ماسبق عنه في التيمم
والذي أعتقده ان هذا الذي صرح به هنا هو المعتمد عنده لانه جعل ذلك قياس هبة الماء والذي
سبق منه في التيمم صدر منه لغرض المناقضة للتحجير والتحقيق فالصواب ما ذكره في الحجر وجعله
القياس والعجب أن أبا زرعة وافقه على ذلك في الحجر وفرق في التيمم بما حاصله تعين الماء للطهارة
بخلاف الدين فانه متعلق بالذمة وقد رضى بذلك الدائن ونظر فيه الكمال الرداد وقال إنه ينخس
باتلاف الماء قلت وينخسه أن الدائن اذا طلب بديته بعد دخول الوقت ومع المدين ماء لطهارته
لا يملك غيره وطلب الدائن بيعه للدين أنه يجاب الى ذلك ولا يقال إنه تعين للطهارة والدائن قد رضى
بذمته وهذا يسلمه الفقيه ولا ينكره الا أن يكون جامدا متعسفا فليس كلامنا معه وبه يعلم أن
المصححين بطلان هبة الماء لا يسلبون قياس الشاشي فهذا أعرض في شرح المذهب عن الجواب عنه لعدم
تسليمه له ومن نظر الى المعنى الذي لاجله امتنع التبرع بالماء والمال مع مراعاة ما اعتمده في شرح المذهب
من التعليل لم يرتب في صحة ما قلناه من بطلان التبرع المذكور ولم يفرق بين الهبة والصدقة وغيرها
من التبرعات بل تقدم عن الايضاح أى للناشرى بطلان العتق مع تشوف الشارع اليه اه المقصود من
كلامه في هذا المحل وفيه أنظار شتى وأقدم قبل الكلام فيها الكلام في منقول المذهب في تبرعات
المدين الذي لم يحجر عليه ولا وفاء معه حالا في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل وهذا هو معنى
قولهم لا يرجو له وفاء كما سبق بسط الكلام فيه فأقول اعلم ان سبب وقوع القائلين بطلان تصرفاته
نظرهم لتخريج ابن الرفعة وكلام شرح المذهب في التيمم مع ظنهم ان أحدا لم يتعرض لذلك غيرهما
وليس كما ظنوا بل المسئلة في الام لا مامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه في غير موضع وفي الروضة وأصلها
والمنتقى والجواهر وغيرها حتى المتون الصغار في باب العتق بل وفي كتب المخالفين كمغنى الحنابلة الذي
أغال النوى في مدحه واعتماد ما فيه من النقول عن المذاهب لحفظه وتحريره ومن ثم نسج على منواله
في شرحه المذهب ويتبين ذلك بسوق عباراتهم والكلام فيها ببيان ما قد يخفى من مدلولها وما قد يرد
عليها وغير ذلك ولنتقصر على سوق العبارات المشهورة دون غيرها لئلا يطول الكتاب فيمل فنقول
العبارة الاولى عبارة المغنى المذكور وهي ما فعله المفلس في ماله قبل حجر الحاكم عليه من بيع أو هبة
أو إقرار أو قضاء بعض الغرماء أو غير ذلك فهو جائز نافذ وبهذا قال أبو حنيفة ومالك والشافعي ولا
نعلم أحدا خالفهم لانه رشيد غير محجور عليه فنفذ تصرفه كغيره ولان سبب المنع الحجر فلا يتقدم سببه
انتهت بلفظها وقوله نافذ عطف تفسير لجائز بدليل تصريح الحنابلة بحرمتها وعبارة الفروع لهم
وتصرفه أى المفلس قبل الحجر نافذ نص عليه أى الامام أحمد رضى الله عنه مع انه يحرم عليه ان أضر
بغيره ذكره الاوى البغدادي صاحب المنتخب وقيل لا ينفذ واختاره شيخنا أى ابن تيمية فانظر
حكاية المغنى النفوذ من المفلس قبل الحجر عن المذاهب الاربعة وقوله لا نعلم احدا خالفهم يظهر لك
ان ما وقع فيه المفتى ومن تبعه امر خالفوا فيه ائمة المذاهب الاربعة وغيرهم وكفى هذا قاذحاً في رد
مقاتلهم وتزييفها وانه لا تعويل عليها فان قلت قول الفروع وقيل لا ينفذ قاذح في قول المغنى ولا
نعلم فيه خلافا لان هذا خلاف في مذهبه ويبعد على حفظه المذهب الحفظ الذي لا يساوى فيه خفاء
هذا الخلاف عليه وكذلك الخلاف فيه شهير في مذهب الشافعي رضى الله عنه كما سيأتى عن الروضة
وغيرها في العتق وكذا هو شهير في مذهب مالك بل جزم بعض متأخريهم بعين ما افتى به المفتى ومن
تبعه فقال من احاط الدين بماله ممنوع من التبرع بالمال حتى قبل الحجر لكن قيد ذلك غيره بما إذا علم
بتلك الاحاطة والا فببرعه صحيح كما صرح به بعض المحشين على المدونة نقلاً عن ابن دويب واعتمده
هذا التفصيل هو حاصل كلام مالك في المدونة وغيرها وبه قال ابن القاسم والذي في سماع اصبح صحة

باب الاجازة والمعتبر في خبر
النساج وخيط الخياط
قولها فان لم توجه أى
ذكره بان لم يختلف العرف
فشرطه بلا تقدير بطل
العقد لان اللفظ عند تردد
العادة وعدم التقيد يلحق
بالمحمل مامعنى هذا الكلام
وكيف يبطل العقد مع شرطه
في حالة عدم اختلاف العرف
مع أنه اذا أطلق العقد
لا يبطل ويحمل على العرف
وكفى قولها بعد ذلك ييسر
واذا قدر الزرع بمدة لا يدرك
فيها وشرط القطع صح أو
شرط الابقاء فسد فان زرع
لم يقلع للاذن وتلزمه الاجرة
للمثل لجميع المدة وان لم
يشرط شيأ صح وبقي باجرة
المثل واذا قلنا بالابقاء قال
في الاصل قال أبو الفرج
السرخسي الى ان قال
الشارح وما ذكر في الفصل
الآتي ما يحمل عليه كلام
الاصحاب فما المحمول وما
المحمول عليه في كلامه
(فاجاب) بان ما ذكر في
المسئلة الاولى فيه خلل
من النسخ لان عبارته
فيها فان لم توجه أى على
الاجير فان اختلف العرف
فشرطه بلا تقدير بطل
العقد والخ ومعنى الكلام في
هذه المسئلة أن المعتد في
خبر النساج وخيط الخياط
وصنع الصباغ وذور
الكحال وطلع التلقيح
العرف فان اختلف أولم

تصرفه وان علم حتى ثبت عند القاضي انه لا وفاء معه بما تبرع به وجزم بعض شراح الرسالة وهو
انه قبل قيام الغرماء عليه يجوز له التبرع باليسير وبعده لا يجوز مطلقا وقال الحفيد بن رشد من
متقدمي أئمتهم وأما تصرفه قبل الحجر فلا يجوز له اتلاف شيء من ماله عند مالك بغير عوض اذا
كان بما لا يلزمه وبما لم تجر العادة بفعله ثم قال وأما جمهور من قال بالحجر على المفلس فقالوا هو
قبل الحجر كسائر الناس وانما ذهب الجمهور لهذا الاصل لان الاصل جواز الافعال حتى يقع الحجر
ومالك كأنه اعتمد المعنى نفسه وهو احاطة الدين بماله اه واحترز بالجمهور عن أبي حنيفة رضي الله
عنه فانه لا يقول بالحجر ووجه بعضهم القول عندهم بان عتقه قبل الحجر لا يرد طالت المدة أم لا بان
دين الغرماء انما هو في ذمة السيد لا في عين العبد ولو تلف العبد لم يبطل الدين فوجب ان ينفذ
العتق لبقاء الدين في الذمة مع نفوذه والمشهور عندهم ان العتق كالصدقة في الرد بشرطه وقال بعضهم
الحاصل ان تبرعته التي بعد الدين وقبل الحجر مردودة اذا احاط الدين بماله من غير خلاف ما عدا
العتق فانه يرد ان قام الغرماء بقرب العتق من غير خلاف فيه فان قاموا بعد طوله ففيه قولان
والارجح الرد اه حاصل مذهب المالكية في هذه المسئلة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ولا يحجر
على المفلس بسبب الدين وان طلب غرماؤه الحجر عليه لان في الحجر اهدار أهليته والحاقة بالبائس
وذلك ضرر عظيم فلا يجوز الحاقه به لاجل ضرر خاص ولا يتصرف الحاكم في ماله لانه لا حجر عليه
وخالفه صاحبه فقالا اذا طلبوا الحجر حجرة ومنعه من التصرف والبيع بأقل من ثمن المثل واذا امتنع
عن بيع ماله يبيعه الحاكم ويقسم الثمن بينهم بالحصص هذا حاصل ما في مذهبهم في ذلك فعلى قول
أبي حنيفة يتصرف في ماله بما شاء مطلقا وعلى قول صاحبه يتصرف مالم يحجر عليه ومنعه من
التصرف مذهبنا واذا تقرر ما للاتمة الاربعة في هذه المسئلة من الخلاف والتفصيل فكيف ينقل
المغنى عنهم القول بنفوذ التبرع قبل الحجر قلت أما الخلاف الذي لا أصحابهم وأصحابنا فكأنه لم يعتد به
ولم يعول عليه لضعفه من حيث مخالفته لصريح كلام أحمد والشافعي رضي الله عنهما ونظير ذلك
ما يقع للنووي رحمه الله كثيرا أنه في كتبه لاسيما شرح المذهب يحكي الاتفاق مع تصريحه هو وغيره
بالخلاف في ذلك وسبب ذلك انه لا يعتد بذلك الخلاف لشذوذه فيجزم بالحكم غير ملتفت اليه وأما
ما حكى عن مالك وكأنه اعتمد فيما حكاه عنه مامر عن سماع أصبغ وجعل الثبوت عند القاضي
بمنزلة الحجر وأما أبو حنيفة فهو لا يقول بالحجر كما مر وحينئذ فلا اعتراض على صاحب المغنى فيما
عنه على انه لم ينف الخلاف الا باعتبار عله دون نفس الأمر فبفرض ثبوته لا اعتراض عليه فيه
وأما من زعم كشيخ الاسلام في فتح الباري انه فيه نقل الاجماع على النفوذ قبل الحجر فقد وهم لان
عبارته هي التي قدمتها وهي قوله لانعلم احدا خالفهم ومثل هذه العبارة لا تفيد الاجماع نعم تفيد ان
جمهور العلماء على ذلك وقد مر عن ابن رشد ان جمهور من قال بالحجر قالوا هو قبل الحجر كسائر
الناس وهذا هو الذي حكاه المغنى نعم حكاية الاجماع على النفوذ قبل الحجر وقعت في كلام غير
المغنى وهي مردودة بما قررته من الخلاف الشهير في ذلك ومن الغريب قول ابن المنير المالكي
في شرح البخاري واما قوله من تصدق وعليه دين فالدين احق ان يقضى من الصدقة والعتق والهبة
وهو رد عليه فهذا اجماع من العلماء لا خلاف بينهم فيه اه المقصود منه فقوله فهذا اجماع من
العلماء غلط فاحش لمخالفته لما هو المعروف السابق من الخلاف في ذلك بل الخلاف شهير يحكى في
النفوذ حتى بعد الحجر ويمكن تاويله بان قوله فهذا راجع الى قوله فالدين احق ان يقضى لاقوله
رد عليه ويؤيده وان كان بعيدا من سياق كلامه مامر من حكاية الخلاف في ذلك حتى في مذهبه
هذا ما يتعلق بعبارة المغنى من الحنبلة العبارة الثانية قول الذخير للقرافي من ائمة المالكية ومحققهم

يكن عرف وجب لصحة

العقد ذكره أى كل من
المذكورات ولا يجب
تقديره لانه تابع كاللبن
وقد علم ان محل بطلان
العقد بشرطه عند اختلاف
العرف ووجه البطلان
جهالته وأما الثانية فالمحمول
فيها قول الاصحاب او شرط
الابقاء ففسدوا المحمول عليه
قوله في الفصل الآتى ثم
محله اذا لم يشرط الابقاء
على التأيد بمعنى أنه لا يقطع
أصلا فان شرطه كذلك
فسدت الاجارة باتفاق
الاصحاب لتضمنها الزام
المكرى التأيد قاله الامام
﴿كتاب احيا الموات﴾
(سئل) رحمه الله عن حداد
جاء الى سوق بزازين وسود
بدخانه فاشبههم ونقص بذلك
النقص الفاحش فهل لهم
منعه أم لا وهل قولهم ينتفع
بما يضر المالك دون المالك
خاص بالجدار أم عام في
جميع اموال المالك فاذا
قامت يانه خاص بالجدار فهل
بينه وبين غيره من امواله
فرق أم لا (فاجاب) بانه
ليس للجيران منع الحداد
اذا احتاط وأحكم الجدران
فقد قال أئمتنا وكل واحد
من الملاك يتصرف في ملكه
على العادة ولا ضمان عليه
وان أفضى الى تلف لانه
تصرف في خالص ملكه وفي
منعه منه اضرار به واما قول
بعض المتأخرين والخاص
منع ما يضر المالك دون المالك

من أحاط الدين بماله حرمت هبته وصدقته وعقته ورد اقراره لمن اتهم عليه ويجوز بيعه وشراؤه
حتى يحجر عليه وكذا الاتفاق على امرأته ومن يلزمه الاتفاق عليه وينزوج من ماله ما لم يحجر
عليه وقال الشافعي التبرعات نافذة حتى يحجر عليه انتهت فتأمل نقله عن الشافعي رضى الله عنه
التفوذ لجمع تبرعاته قبل الحجر مع احاطة الدين بماله يزدد عجبك من افتاء المفتي ومن تبعه بعدم
نفوذها أخذنا من تخريج بان فيما مضى ضعفه وانحلاله العبارة الثالثة وهى العمدة فى الحقيقة
عبارة الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وهى قال الشافعي شراء الرجل وبيعه وعقته واقراره
وقضاؤه بعض الغرماء دون بعض جائز كله عليه مفسدا كان أو غير مفسد وذا دين كان أو غير
ذى دين فى اجازة عقته وبيعه لا يرد من ذلك شيء ولا بما فضل منه ولا اذا قام الغرماء عليه حتى
يصيروا الى القاضى وينبغى اذا صيره الى القاضى أن يشهدوا على انه أوقف ماله عنه أى حجر عليه
فاذا فعل لم يحزله حيث أن يبيع ماله ولا يهب اه لفظه بحروفه وقوله جائز هذا كله عليه معناه نافذ
كله عليه بدليل قوله لا يرد من ذلك شيء فلا ينافى ما علم بما مر انه يحرم عليه التبرع وان نفذ
وعبارتها بعد ذلك باسطر قال الشافعي رحمه الله ويجوز له ما صنع فى ماله بعد رفعه الى القاضى حتى
يقف القاضى ماله انتهت بحروفها وعبارتها بعد ذلك بورقات واذا حبس واحلف وفلس وخلي
ثم أفاد مالا جازله فيما أفاد ما صنع من عتق وبيع وهبة وغيره حتى يحدث له السلطان وقفا آخر
لان الوقف الاول لم يكن وقف لانه غير رشيد انما وقف لثمنه ماله ويقسمه بين غرمائه فما افاد
آخر ا فلا وقف عليه انتهت بحروفها أيضا فتأمل كلامه رضى الله عنه تجده نصا قاطعا لا يقبل
التأويل فى صحة تبرع المدين الذى لا يرجو وفاء اذ لا يكون مفسدا الا ان كان كذلك لما قدمته فى
معنى لا يرجو وفاء قبل حجر القاضى عليه ولو بعد مطالبة الغرماء ورفعهم له الى القاضى وحيث
يزداد تعجبك بما وقع فيه المفتي ومن تبعه من افتائهم بعدم صحة تبرعه وأى عذر لمقلد ضاقت
عليه أغلال التقليد فالحق حتى لم يجد حراكا يخرج به عن ذلك المضيق الى فضاء دوحة رأيه أو
رأى غير مقلده فى ان يخالف مقلده مثل هذه المخالفة الصريحة اعتمادا على ما قام عنده وجد
عليه رأيه بما لا يصلح متمسكا كما بسطته فيما مر ويأتى وربما يخشى على من علم بهذه النصوص ولم
يرجع اليها أن يكون قد هوى الى هوية اللجاج والعناد وأعيد بالله منها كل من له فى الخير مزيد
تقدم وازدياد العبارة الرابعة قول الامام الرافعي فى العزيز فى الكلام على شروط سرية
العتق الثانية لوملك المعتقد قيمة نصف الشريك وعليه من الدين مثل ما يملكه أو أكثر فهل يمنع
الدين التقويم عليه والسرية فيه قولان كالقولين فى ان الدين هل يمنع الزكاة والجامع ان سرية
العتق حق لله تعالى وهو متعلق بحظ للأدمى كالزكاة والاصح أنه لا يمنع وجعل الشيخ أبو على
الخلاف فى المسئلة وجهين وقال من الاصحاب من قال لا يقوم عليه لانه غير موسر بما يملكه بل هو
فقير من فقراء المسلمين ولذلك تحل له الزكاة فان ابراه عن الدين لم يقوم عليه أيضا كالمعسر يوسر
وقال الا كثرون رحمهم الله ومنهم ابن الحداد يقوم عليه لانه مالك لما فى يده نافذ التصرف فيه ولو
اشترى عبدا وأعتقه نفذ فكذلك يجوز ان يقوم عليه فعلى هذا يضارب الشريك بقيمة نصيبه مع
الغرماء فان أصابه بالمضاربة مع الغرماء ما يفي بقيمة جميع نصيبه فذاك والاقتصر على حصته ويعتق
جميع العبد ان قلنا تحصل السرية بنفس الاعتاق اه فتأمل قوله وعليه من الدين مثل ما يملكه
أو أكثر وتعليه الضعيف بأنه غير موسر والصحيح بانه مالك لما فى يده نافذ التصرف فيه واستدلاله
لذلك بنفوذ تبرعه بالعتق تجدد ذلك نصا قاطعا للنزاع عند من له ادنى مسكة من ذوق وانما المخالف
لذلك بعد الاطلاع عليه معانيد يتقطع الكلام معه العبارة الخامسة قول الروضة فى ذلك احدها

كون المعق موسرا وليس معناه ان يعد غنيا بل اذا كان له من المال ما يفي بقيمة نصيب شريكه قوم عليه وان لم يملك غيره ويصرف الى هذه الجهة كل ما يباع في الدين ثم قال ولو ملك قيمة الباقي لكن عليه دين بقدره قوم عليه على الاظهر واختاره الاكثر لان مالكا لما في يده نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى به عبدا وأعتقه نفذ انتهت وقولها بقدره مرادها ما في أصلها كما علبت أو أكثر ومن ثم جرى صاحب المتق وغيره حتى اصحاب المتون كالحاوي وفروعه على ما في عبارة العزيز من انه لا فرق بين أن يكون عليه دين بقدر ما تبرع به أو أكثر منه على انه لا اعتراض على الروضة في ذلك لما علم من تعليلها المذكور انه لا فرق ومن ثم عبر بعض مختصري الروضة بقوله وان كان المعق مديونا واستغرقت القيمة ماله اه وهذا يشمل ما اذا ساوت القيمة ماله وما اذا زادت عليه فان قلت من اين أن المراد بالتصرف في عبارتها ما يشمل التبرع قلت هذا جلي لا يحتاج للسؤال عنه لانه سبق تعليلنا لنفوذ تبرعه بالعق مع استغراق دينه فلو لا أن مرادهم بالتصرف ما يشمل التبرع لم تتطابق العلة والمعلل على أن قوله ولهذا لو اشترى به الخ صريح في المدعى لا يتبطل التأويل العبارة السادسة عبارة الجواهر في ذلك وهي فيعتق عليه جميعه سواء اكان عليه دين يستغرق قيمته ام لا ثم قال لو كان معق الحصة يملك حصة شريكه لكن عليه دين يستغرقها فالاصح انه لا يمنع السراية فيضارب الشريك بقيمة حصته مع الغرماء فان حصل له قيمة جميع نصيبه فذاك والا اقتصر على حصته ويعتق جميع العبدان قلنا بحصول السراية بنفس الاعتاق أى وهو الاصح اه فتأمل ما جرى عليه الشيخان ومن بعدهما ومن قبلهما هنا لاسيما قولها لانه مالكا لما في يده نافذ تصرفه فيه ولهذا لو اشترى الخ تعلم ما وقع فيه أولئك المخالفون من خروجهم عن صحيح المذهب الى قول أو وجه ضعيف جدا ومثل ذلك لا يجوز لمقلد سلوكه لكن لعل عذر أولئك ان نسخ الام قليلة في بلادهم وان المسئلة وان كانت في الروضة وأصلها وغيرها مع ان هذه الكتب نصب أعينهم لكنها في غير مظهرها فغفلوا عنها فاذا بان ذلك فعليهم الرجوع للحق لانه اللائق بهم دون التماهى بعد الاطلاع على ذلك في هذه الورطة القطعية أعادنا الله واياهم من تصميم على ما لا يرضى ويسر لنا سلوك سبيل الحق أينما كان بمنه وكرمه آمين فان قلت لاحجة فيما ذكرت عن الشيخين لان السراية قهرية عليه من الشارع وكلامنا ليس الا فيما يفعل بالاختيار قلت هذا انما يتوهم بالنسبة لعق نصيب الشريك أما بالنسبة لعق نصيبه هو فالحجة فيه واضحة لنفوذ مع الدين المستغرق وكذا هي واضحة بالنسبة لنصيب الشريك من وجهين أحدهما أن هذا بما فعل بالاختيار ومن ثم عدوه اتلافا وتقويتا ومنعوا السراية فيما لو ملك بعض أصله أو فرعه بارث لانه لم يكن منه حينئذ صنيع ولا تقويت بخلاف ما اذا كان العتق باختياره لاسيما ان علم بان العتق ينفذ عليه ويصرف اليه ما في يده وان استغرقه دينه ومن ثم جعلوه بمنزلة من اشترى بما في يده الذي استغرقه دينه عبدا وأعتقه ثانيهما أن تعليلهما السابق وقولها ولهذا لو اشترى الخ صريحان فيما ذكرناه فبفرض ما ذكر في السراية وانه لاحجة فيها الحجة الصريحة الصحيحة التي لا تقبل تأويلا في هذين الأمرين فتأمل ذلك فانه دقيق مهم فان قلت سلينا ذلك لكن في قواعد الزركشي فرع يشكل على ما قاله الشيخان وغيرها ويشهد لما قاله أولئك المخالفون وهو ولو اشترى قريه وعليه دين فقيل لا يصح الثراء والاصح صحته ولا يعتق بل يباع في الدين اه فمنع الدين لعقته في هذه الصورة مع انه قهرى عليه كالسراية مشكل على ما تقرر فيها ويقتضى انه لا يصح تبرع المدين قلت هذا تحريف او اجمال يحتاج لتقييد بارجاع ضمير اشترى الى المريض وحمل الدين على المستغرق لان الذى صرحوا به وهو الصواب الذى لا يقبل نزاعا ان من ملك أصله أو فرعه عتق قهرا عليه عقب الملك ما لم يكن

العادة والا فقد قالوا لو حفر في ملكه بئر بالوعة وفسد ماء بئر جاره أو حفر بئرا للماء فذهب ماء بئر جاره أو تندى جداره فانهدم لم يضمن ولا منع نعم لو خالف العادة في سعة البئر أو قربها من الجدار أو كانت الارض خوارة تنهال اذا لم تطوف لم يطوها ضمن اه وقد علم أن المنع منوط بمخالفة العادة لا بالجدار وغيره والفرق بين الجدار ونحوه والقماش ونحوه تيسر دفع ضرر الثاني بنقله أو نحوه بخلاف الاول (سئل) عن النهر كنيل مصر هل له حريم وما قدره وهل اذا احيا شخص فيه بناء ووقفه مسجد اهل تثبت له احكام المسجد ام لو هل اذا احيا فيه دارا يملكها أم لا وهل اذا تباعد النهر عما احياه يتغير الحكم المذكور أم لا (فاجاب) بان للنهر حريما وهو ما يرتفق به الناس بان تمس حاجتهم اليه لتمام الانتفاع به فلا يجوز تملك شيء منه بالاحياء فمن بنى فيه بناء ووقفه مسجدا لم يصح وقفه لانه مستحق للزالة فلا يثبت له شيء من احكام المسجد ومق بنى فيه دارا هدمت ولا يتغير هذا الحكم وان تباعد عنه الماء بحيث لم يضرب في حريمه لذلك (سئل) عما جرت به العادة من عمل النشار خارج

البلدان ناره توقد بالروث
والكس فاذا شمت
الاطفال دخانه حصل لهم
منه ضرر عظيم في الغالب
وربما مات بعضهم منه فعمل
شخص معمل نشادر في
وسط البلد وأوقد عليه بما
ذكر فشم دخانه طفل رضيع
فمرض مرضا شديدا فهل
الايقاد حرام فيأثم به
ويعزر عليه ويجب الانكار
عليه ويمنع منه ويضمن
ماتلف به (فاجاب) بانه
يحرم عليه الايقاد المذكور
إذا غلب على ظنه تضرر
الغير به فيأثم به وللحاكم
تعزيره عليه ويجب الانكار
عليه بسببه ومنعه منه
ويضمن ماتلف بسببه
مطلقا فقد قالوا لكل واحد
من الملاك يتصرف في
ملكه على العادة ولا
ضمان به إذا أفضى إلى
تلف نعم لو تعدى ضمن
ولو أوقد في ملكه أوفى
موضع مختص به باجارة
او عارية او في موات وطار
الشرار إلى بيت غيره أو
كرمه أو زرعه وأحرقه
فلا ضمان إن لم يجاوز العادة
في قدر النار ولم يوقد في ربح
عاصفة فان جاوز أو أوقد
في عاصفة ضمن ويحترز
عمالا يعتاد كالركض المفرط
في الوحل والاعراف في
مجمع الحول ولو خالف
ضمن ولو بعث السلطان
أو الزعيم إلى امرأة ذكرت
بسوء لتحضر فأنجست
جنينا فرعا وجبت دية
الجنين مغلظة على

مريضا وعليه دين مستغرق لان المريض محجور عليه في كل ماله إن كان عليه دين مستغرق وإلا
فقيا لا يحتمله ثلثه وقد صرحوا بالسراية فيمن اشترى بعض قريبه مع تقريرهم أنه لا فرق في
السراية بين أن يكون عليه دين مستغرق أولا ومنه يعلم ان المدين الذي دينه يستغرق جميع ماله
لو اشترى بعض أصله أو فرعه عتق عليه ما اشتراه وسرى العتق إلى باقيه فيلزمه قيمته للمالك ولا
نظر إلى ما عليه من ذلك الدين فكيف مع ذلك يتعلل صحة هذا الاجمال الذي أوقع فيه الزركشي
بتقدير أن النساخ لم يحرفوا شيئا لكن الظاهر أنه من تحريفهم ويؤيده ان النسخة التي رأيت
فيها ذلك يغلب عليها السقم والتحريف العبارة السابعة قول الرافعي في باب التفليس ومقتضى هذا
القيد وهو اشتراط زيادة الديون على مال المفلس حتى يحجر عليه اشتراط وجود مال للديون
ويجوز أن يقال لاحاجة اليه ويكفي مجرد الدين لجواز الحجر منعاه من التصرف فيما عساه يتجدد
باصطياد أو اتهاب أو الظفر بركاز أو غيرها فأن كان كذلك فليفسر المفلس بالذي ليس له مال يفي
بديونه ليعم من لا مال له أصلا انتهت الحجة في قوله ويكفي مجرد الدين لجواز الحجر منعاه من
التصرف فيما عساه يحدث الخ فانه صريح مع كونه مدينا ولا مال له أصلا يرجو الوفاء منه يصح
تصرفه الشامل لتبرعه بل هو المقصود بالمنع إذ لا محذور في تصرفه بغيره وقد اقره المتأخرون على
قوله منعاه الخ وإنما خالفوه بعبارة أصحاب في امتناع الحجر حيث لا مال لاتفاء سببه حينئذ وذلك
التعس الذي ذكره خلاف الاصل فلم ينظر اليه على أن الغرماء بصدد مراقبته ورفعته للحاكم ليحجر
عليه ان حدث له مال فلا محذور في عدم الحجر عليه قبل ذلك الحدوث فلم ان كلامه في مقامين
أحدهما مسلم وهو صحة تصرفه فيما حدث ولم يحجر عليه وهذا عين مسئلتنا لانه مدين لا يرجو وفاء
لدينه وقد صرح تبرعه بما في يده وحينئذ يزداد التعجب من القائلين بعدم صحة تبرعه والآخر غير مسلم
وهو الحجر قبل الحدوث لما من انتفاء سببه ومن ثم قال ابن الرفعة ما ذكره من الحجر هنا مخالف
للنص والقياس إذ ما حدث إنما يحجر عليه فيه تبعا للوجود وما جاز تبعا لا يجوز قصدا العبارة الثامنة
قول الاصحاب من له مال لا يفي بديونه وسأل الغرماء الحاكم الحجر عليه وجوب لانه قد يقضى
بعض الغرماء دينه فيتضرر الباقيون وقد يتصرف فيه فيضيع حق الجميع قال ابن الرفعة ويستنبط
من هذه العلة أن المال لو كان مرهونا امتنع الحجر الا أن يكون فيه رقيق وقلنا ينفذ عتق
الراهن له أي على قول لان الغرض انه معسر هذا ما ظهر تفقها ولم أره منقولا اه فقولهم قد
يتصرف الخ واستثناء ابن الرفعة منه من عتق المرهون على ذلك القول صريح موافق لما ذكرته عن
الرافعي في صحة تبرع المدين الذي لا يرجو وفاء وكذلك استثناء ابن الرفعة من العلة ما ذكره صريح
في أن مال المدين المفلس قبل الحجر غير مرهون ولا يتعلق به حق الغرماء فلذا صح تبرعه به ومن ثم
علله الشيخان بقولها كما مر لانه مالك لما في يده نافذ تصرفه فيه زاد الرافعي وتبعوه أنه لا فرق بين
أن يكون ما عليه قدر ما في يده أو أكثر كما مر وبهذا الذي ذكره ابن الرفعة وارتضاه كما هو ظاهر
كلامه يظهر لك صحة ما قدمته انه لم يقصد بتخريجه السابق الا مجرد اجراء الخلاف دون الترجيح والا
تناقض كلامه هذا مع ذلك لان هذا المذكور هنا صريح في صحة تبرع المدين وأن لم يرج وفاء
والمذكور ثم يقتضى ترجيح عدم صحته فوجب الجمع بالحل الذي ذكرته وهو انه لم يقصد بذلك
التخريج الا اجراء الخلاف لا غير وبفرض أن ظاهر تخريجه الترجيح ايضا لا يعمل به لانه مع
مخالفته الصريحة للذهب مخالف لصريح كلامه نفسه هنا وإذا اختلف كلام امام وجب الاخذ
بالصريح منه دون الظاهر كيف والصريح الذي هنا هو المذهب الذي لا ريب فيه عند من احاط
بتلك النقول التي قدمتها فان قلت ما قاله ابن الرفعة في التفليس مردود فلا حجة فيه قلت

المردود منه بحث منع الحجر في المهرن بعدم الفائدة فيه ووجه رده أن له فوائد كالمنع من التصرف باذن المرتن وفيما عساه يحدث بنحو اصطيد وهذا البحث وإن سلم رده بما ذكر لا يمتنع أن يستدل به على ما نحن بصدده فلا ريب علينا كونه مردوداً العبارة التاسعة ما في فتاوى الاصبحي وصورته رجل وقف أرضه وعليه ديون فهل يصح الوقف الجواب إن كان ذلك قبل الحجر عليه وهو في صحته فالوقف صحيح فهو صريح فيما هو المنقول السابق أن تبرع المدين في حال صحته قبل الحجر عليه صحيح وإن لم يرج لدينه وفاء العبارة العاشرة قول الاصحاب لا يمنع الدين الذي لله تعالى أو للادمي وإن حل واستغرق ماله أو زاد عليه وجوب الزكاة قبل الحجر عليه وعلوه بأن ماله لا يتعين صرفه لجهة الدين ثم فرعوا على ذلك نذر التصديق بعين النصاب النقداً والحيوان أو غيرها أو قال جعلته صدقة أو هدياً أو ضحية فتم الحول قبل صرفه لجهة النذر فلا زكاة فيه لزوال ملكه عنه بالنذر أو الجعل هذا ما جزم به الشيخان ونقلاه عن الاصحاب واعتراض البلقيني له أشار الجلال إلى رده فتأمل قولهم أن ماله لا يتعين صرفه إلى جهة الدين أي ولو بعد الطلب الموجب للاداء فوراً لأن له الاداء من جهة أخرى باقتراض أو نحوه تجده صريحاً فيم مرأته مادام لم يحجر عليه فالمال متعلق بذمته لا بشيء من اعيان ماله وإذا لم يتعلق بشيء من اعيان ماله فأى مبطل لتبرعه وتأمل ايضاً ما فرعوه على ذلك من صحة النذر والصدقة والهدى والاضحية من المدين مع تعريضهم بأن الدين مستغرق لماله وزائد عليه تجده صريحاً ظاهراً لا يقبل تاويلاً في صحة تبرع المدين قبل الحجر وحينئذ يزداد تعجبك من المخالفين لذلك مع وضوح صرائح المذهب فيه ولقد رأيت لكثير من علماء حضر موت في بيع العهدة ما يشابه ما وقع فيه أولئك بل هو اقبح بكثير لما فيه من مخالفة المذهب المخالفة الصريحة بأبداء آراء يجزمون بها مع خروجها عن المذهب وقواعده بالكلية ولم أر لهم عذراً في ذلك بل أقول أن ذلك لا يجوز لأن من المعلوم المقرر المعترف به والمذعنين له أنهم شافعية ومفتنون ومؤلفون على مذهب الشافعي رضى الله عنه وليسوا مجتهدين قطعاً بأي مرتبة فرضتها من مراتب الاجتهاد فمع ذلك كيف يجوز لهم في افتاء أو تأليف أن يذكروا آراء لا يمكن تخريجها على مذهب الامام الشافعي بوجه بل يجتهدون المذهب أصحاب الوجوه وغيرهم لم يبدوا شيئاً من وجوههم وآرائهم الا على قول الشافعي أو قاعدته لا يخرجون عن ذلك ألته ومن خرج عنه كعقودات المزني وآراء أبي ثور وابن جرير الطبري وابن المنذر لا تعد آراؤه وجوهاً في المذهب ولا منه بل هو بكيفية آراء المخالفين للمذهب واما الجواب عن أولئك الحضارمة أنهم جروا في ذلك على آراء من مذاهب المجتهدين غير الشافعي فبعيد لانهم إذا سلكوا ذلك كان يتعين عليهم ان يبينوا تلك الآراء بنسبتها إلى قائلها أو بكونهم اخذوها من قياس قول المخالفين أو قواعدهم واما اطلاقها عرية عن ذلك ففيه ايهام بل صريح انها من مذهب الشافعي ومن ثم رأيت أكثر مشغلي الحضارمة يتوهمون ذلك فاتضحت حرمة هذا الفعل لما فيه من التغير للمسلمين والتجاسر على مراتب الائمة المجتهدين وفقنا الله وإياهم اطاعته اجمعين بمنه وكرمه آمين (تنبية) اختلفوا في المدين الذي عليه دين مستغرق لما في يده هل يلزمه زكاة الفطر وعلى عدم لزوم يسن له اخراجها اخذاً من قول شرح المذهب العبرة في الفضل عما ذكره بوقت الوجوب فوجوده بعده لا يوجبها اتفاقاً لكن يندب اخراجها اه فاذا ندب اخراجها هنا مع الاتفاق على عدم وجوبها فالقول ان يندب في مسئلتنا لقوة الخلاف في الوجوب وبفرض تسليم عدم الندب لجواز الاخراج لانزاع فيه وعلى كل من ندب اخراجها أو جوازه ففي ذلك الحجة لجواز تبرع المدين لان اخراجها حيث لم يجب يكون تبرعاً وما يصرح بالندب ما في شرح المذهب ايضاً في خبر الانصاري الذي نزل به الضيف فاطعمه قوته وقوت صيانه من ان هذا ليس بصدقة بل ضيافة وهي لا يشترط فيها الفضل

لسان الامام بامره باحضارها فاجهضت فزعاً فالضمان على عاقلة الكاذب ولو هدد غير الامام حاملاً فاجهضت فزعاً فالضمان على عاقلة ولو صاح بدابة انسان أو هيجها بثوبه فسقطت في ماء أو وهدة وهلك وجب الضمان في ماله وإن كان على ظهرها انسان فسقطت ومات فعلى عاقلة (سئل) هل يمنع المار بين خلق الذكرو العلم سواء المساجد وغيرها وإذا قلتم به فهل هو منع تحريم أو منع كراهة وهل إذا اتخذ المسجد لصنعة الكتابة مثلاً يحرم عليه ويزعج منه أولاً (فأجاب) بأن الأولى ترك المرور المذكور ويكره الاتخاذ المذكور (سئل) عن شخص اسند وصيته الشرعية إلى شخص آخر وأوصى بأن يتنازع وصيه المذكور ربع ممتلكاته السكّانة بالضيقة الفلانية ليشترى به آلات موضع بمنى ويعمر به سبيلاً ليسبل به ماء في أيام التشريق وحكم بصحة اسناد الوصية فقط حاكم شافعي فهل يكون الضمير في قوله يعمر به راجعاً إلى الموضع بمنى إذا هو أقرب مذكور أم لا وإذا قلتم بعوده إلى الموضع فهل يجوز بناء ذلك بمنى فتصح الوصية أم لا يجوز فتكون باطلة لامتناع البناء بمنى شرعاً أم الضمير المذكور

عن عياله ونفسه لتأكدها وكثرة الحث عليها حتى أن جمعا أوجبوها فكذا الإخراج هنا
متأكد للخلاف الشهير في وجوبه فليس للدين ويؤيد جواز الإخراج ما بحث في الاضحية أنها
لا تحرم من مدين لا يرجو وفاء رعاية لقول جماعة من السلف أنها تجب حتى على المعسر كما أن
الضيافة لا تحرم على المدين أه ولا ينافية قولهم إنما تسن للقادر لأن المراد به من في يده ما يفي بها
وإن كان عليه ديون مستغرفة له وعليه فزكاة الفطر على القول بأن الدين يمنع وجوبها والضيافة
والاضحية يجوز إخراجها ولو من مدين لا يرجو وفاء فيفيد ذلك صحة تبرع المدين ولأينافي الجواز
هنا الحرمة في الصدقة لأنه لا داعي لها ولا عذر في إخراجها بخلاف هذه الثلاثة للخلاف في وجوبها
والخروج من الخلاف سنة بشرطه فإن قلت ما ذكرته عن المجموع في الضيافة خالفه في شرح مسلم
وانتصرت له في كتابك المسمى باتحاف ذوي المروءة والاناقة بما جاء في الصدقة والضيافة قلت ما في
المجموع جرى عليه جمع متأخرون فصح الاستشهاد به لما مر العبارة الحادية عشرة قولهم في التيمم
لو كان عليه دين مستغرق لم يلزمه صرف شيء مما بيده إلى ماء طهارته فقصية قولهم لم يلزمه أنه
لو صرفه إلى الماء جاز أي صح لأن حرمة ذلك معلومة من كلامهم في الصدقة وهو مراد الأسنوي
بقوله وإن حرم عليه ذلك في بعض الصور وإذا تقرر صحة صرفه في ذلك كان صريحا في صحة
تبرع المدين لأن الفرض أن دينه مستغرق وأنه تبرع بشراء الماء وقد صح ذلك فلتصح سائر
تبرعاته العبارة الثانية عشر قول الروضة في التفليس أعلم أن التعلق المانع من التصرف مفقود إلى
حجر القاضي عليه قطعا انتهت وهي صريحة لا تقبل تأويلا في صحة تبرع المدين قبل الحجر وأنه
لا يمنع منه إلا الحجر الحسي أو الشرعي والعجب كل العجب ممن قال لا دلالة في ذلك لخروجه بالتخصيص
عليه فأى تخصيص على خلاف ما دلت عليه عبارتها الموافقة لعبارتها أيضا في العتق فإن أريد
بالتخصيص عليه ما اقتضاه تخرج ابن الرفعة كان ذلك أعجب إذ كيف ترك صرائح النقول لتخرج
متأخر بمحتمل بل مردود كما مر بيانه موضعا العبارة الثالثة عشرة قول جمع من المتقدمين والمتأخرين
في الحيل أنها إذا اسقطت حق الغير بعد وجوبه حرمت فهذا منهم تصريح بأنها مع حرمتها وإبطالها
لحق الغير المتعلق بتلك المتصرف فيها كما صرحوا به في الشفعة بعد وجوبها يصح العقد المشتملة
تلك الحيلة عليه وإن فوت ذلك الحق وإذا تقرر هذا من كلامهم وعلم منه أن حرمة تقويت ذلك
الحق لا ينافي صحة العقد المفوت له وإن تعلق بالعين فأولى تبرع المدين قبل الحجر لأن الحق حينئذ
متعلق بالذمة وبفرض صحة تعلقه بالعين ليس مقتضيا لبطلان العقد بل إنما يبطله التعلق بها من حيث
ذاتها أو الأمر اللازم لها فتدبر ذلك فإنه دقيق اضطرنا إليه ما علمت من كلامهم في الحيل وبما قررته
يعلم ردما للبندينجي فيها فتامله العبارة الرابعة عشرة قول الجواهر في باب الهبة ولا يشترط فيه أي في
الواهب أهلية التبرع وهو أن يكون غير محجور عليه أه وهذا صريح قاطع للنزاع عند من له
ادنى تأمل فإنه متى انتفى الحجر وجدت أهلية التبرع فقيه أبلغ رد على المفتي ومن تبعه في قولهم
أنه ليس أهلا للتبرع وإن انتفى الحجر فلا تصح تبرعاته وليس كما زعموا فإن قلت لو كان فيه أهلية
التبرع لم يحرم عليه التبرع وقد تقرر فيما مر أن كل تبرع فوت حق الدائن يكون حراما قلت
هذا غفلة عما مر مبسوطا أن ملحظ الحرمة غير ملحظ الصحة إذ مدار الحرمة على إلحاق الضرر بالغير
ومن تبرع بما يفوت قضاء دينه بان لم يرج وفاء بالمعنى السابق فقد أضر بالدائن فأثم لذلك ومدار
الصحة على عدم تعلق حق بالعين ومتى لم يحجر على المدين فالدين متعلق بذمته لا غير فلم يكن لإبطال
تصرفه وجه وإن حرم لأن الحرمة لأمر خارج للمعنى يتعلق بالعين أصلا كما مر مبسوطا وما يؤيد
ذلك ويقطع النزاع أيضا أنه لا نزاع في أنه يجب أداء الدين بالطلب ويحرم تأخيرها حينئذ ومع ذلك

صرح الشافعي رضي الله عنه كما مر بنفوذ التصرف الشامل للتبرع فعلنا ان حرمة التبرع لاتنافى صحته فاحفظ ذلك واشدد به يدك تسلم من اللجاج والعناد اللذين لا يليقان بفاضل فضلا عن كامل حمانا الله وانك عن ذلك ووقفنا لسلوك أقوم المسالك بمنه وكرمه آمين العبارة الخامسة عشر قول أفتقه تلامذة الفتى وأجل مشايخ المفتي اللذين احتج بكلامهما فيما ذهب اليه أعنى شيخ الاسلام الشهاب المزجد صاحب العباب في فتاويه بصحة نذر المدين وعبارة السؤال هل يصح النذر من المديون لما يحتاجه لوفاء دينه حيث لم يكن له غيره وذلك قبل ان يحجر عليه وعبارة الجواب نعم يصح النذر من المديون بما يحتاج اليه لوفاء دينه اذا كان يصبر على الاضافة والا فلا اذ التصديق في هذه الحالة مكروه والنذر لا يصح بالمكروه ومراده انه لا يصح بالمكروه لذاته بخلاف المكروه لغيره بل والمكروه لغيره كما سيأتى وحينئذ فهذا نص في صحة سائر تبرعات المدين اذ النذر من افراد التبرع وعجيب اعتماد المفتي لفتوى شيخه أبي العباس الطنبدائى وتجاهيه بها اعراضا عن القاعدة المقررة اعرف الرجال بالحق ولا تعرف الحق بالرجال واعراضه عن فتوى شيخ الطنبدائى مع أنه أجل منه فقها وتحقيقا بل لانسبة بينهما فالفارق بين الناس انما هو آثارهم ويؤيد ذلك قول الاذرى وقضية اطلاقهم انه لا فرق في صحة نذر المدين بين من عليه دين لا يرجوه وفاء وهو محتاج الى صرف ماله في الدين وبين غيره وفيه نظر للتأمل لحرمة الصدقة بما يحتاج اليه لدين لا يرجوه وفاء اه فتأمل كيف جمل ذلك بحالتيه داخل في كلامهم وقد قال النووي في مجموعه ان المسئلة اذا دخلت تحت اطلاق الاصحاب كانت منقولة لهم تعلم ان ما أتى به المزجد هو المنقول وان من خالفه فيه لم يصب العبارة السادسة عشرة قول شيخ شيخه المذكور في فتاويه أيضا فيمن عليه صدق حال لزوجته فملك ماله لآخر من غير عوض له وأذن له في القبض قبل قبض ولم يبق له مال فهل يصح التملك والحالة هذه أم لا نعم يصح تملكه واقباضه والحالة هذه اه فتأمل هذا من هذا الفقيه الغير الخفي عليه ما وقع فيه شيخه الفتى من ورطة عدم صحة نذر المدين وسائر تبرعاته تجده أعرض عما شذبه شيخه المذكور واقفى بالمذهب ولم يعول على افتاء شيخه بذكر ولا رد كفاء بان من له أدنى ممارسة بالفقه يعلم شذوذه فيما أتى به وان من تبعه على ذلك فقد قلده من غير امعان وتفطيش لكتب المذهب بل مر ان ما يعلم به الرد الواضح على الفتى في المختصرات فضلا عن المطولات فتبسط لذلك كله لتسلم وتغنم والله سبحانه وتعالى أعلم واذا اتضح كل الاتضاح منقول المذهب حتى صار كنار على علم فان رجع الى بعض مؤاخذات على عبارة المفتى السابقة التي سقت حاصلها في قولى خامسها قوله على أن ما فى شرح المذهب منظور فيه فتنبه منظور فيه هو المنظور فيه إذ لا وجه للنظر فيه مع موافقته لما مر عن الشافعي والاصحاب وعن الروضة وأصلها في العتق ان من عليه دين بقدر ما يده زاد الرافعى والنشائى وغيرهما أو أكثر منه نفذ تبرعه بالعتق وغيره فهذا موافق لقول شرح المذهب عن الشاشى من ان من وجب عليه ديون وطولب بها فوهب ماله وسلمه فانه يصح اه وعليه فقارق ما مر في مسألة الماء بان الحق ثم تعلق بعين الماء فلم يصح التصرف فيه حتى بالبيع بغبطة وهنا الدين متعلق بالذمة دون أعيان مال المدين اذ لا يتعلق بها إلا بالحجر كما صرحوا به وقد مر عن الشافعي في الام انه لا يتعلق بها ولو بعد مطالبتهم ورفعهم للقاضى حتى يحجر عليه وبهذا يندفع اعتراض الاسنوى الشيخين فيما ذكره في مسألة الماء بكلام الشاشى ويعلم انه لا جامع بين المسئلتين بوجه واذا تقرر ان كلام الشاشى هذا موافق لكلام الشافعي والاصحاب فالنظر فيه باطل لا يعول عليه ولما كان ما ذكره مشهورا لما تقرر من موافقته لكلام الشافعي والاصحاب لم يحتج النووي الى التعرض له بنى ولا اثبات بل سكنت عليه لذلك وعلى قياسه مسألة الماء عليه لوضوح الفرق بينهما كما تقرر ومعنى قول الاسنوى ان

في غالب اوقاته ويخاف عليها أن تضيع وأن تجعلها في بيته شق عليه الذهاب اليها للبراجعة مع فوات الوقت لذلك فهل له كما كان لاهل الصفة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجعلون فيه أمتعتهم أن يجعل في المسجد المذكور خزانة يضع فيها الكتب المذكورة التي ينفع بها صونا لها وتسهيلا عليه تفاديا لحسم المشقة في الذهاب الى بيته وفوات الوقت بذلك أم لا (فاجاب) بانه متى كان جعل الخزانة في المسجد للغرض المذكور لا يضيق على المصلين فيه ولا يحصل به ضرر فهو جائز لما ذكر في السؤال ولما يترتب عليه من المصلحة العامة بمحصول النفع المتعدى فقد قال النووي في زوائد الروضة يكره غرس الشجر في المسجد قال الصيمرى ويكره حفر البئر فيه انتهى وصرح الاصحاب في باب موجبات الدية بجواز الحفر فيه وقد قال المتولى في التتمة لو حفر بئرا في مسجد ليجتمع فيه ماء المطر فوقع فيها انسان ان فعل ذلك بأذن الامام فلا ضمان أو بغير اذنه فعلى القولين أى في الحفر في شارع لمصلحة عامة بغير اذن الامام أظهرها أنه لا ضمان أيضا لجواز الحفر المذكور وقال

شرح المذهب جزم بما قاله الشاشي انه حكى جزم الشاشي ولم يعترضه ومن عادة في هذا الشرح أنه متبع فيه لكلام الاصحاب فحكايته عنه ذلك القياس وسكوته عليه دليل على تقريره له عليه من وجهين أحدهما أن الغالب أن الضعيف إنما يقيس على ما يوافقه عليه الاصح وقد يقيس على ما ظهر دليله وإن لم يوافقه عليه ذكر ذلك الرافعي وغيره والاخذ بالغالب صحيح وقد أخذ به المخالفون في تخريج ابن الرفعة السابق بسط ما فيه فقالوا انه يفهم ان ابن الرفعة قائل بطلان الصدقة نظرياً في مسألة الماء المخرج عليها فأخذهم بقضية الغالب من التخريج وهو الاتحاد في الحكم أيضاً واعتراضهم على الاسنوي وغيره في اعتمادهم كلام الشاشي ونسبتهم الى النووي اعتماده نظراً للغالب السابق تحكم غير مرضي فاتضح ما قاله الاسنوي وغيره وبطل الاعتراض عليه والقول بان صنيع شرح المذهب ظاهر في تزيف هذا القياس من العجيب فاي صنيع اقتضى في القياس ما ذكر وإنما الصنيع يقتضى تقرير المقيس عليه واعتماده نظراً للغالب الذي صرح به الرافعي وغيره وأخذ به المعترض نفسه في ذلك التخريج كما تقرر وقوله وكثيراً الخ قد تقرر ان هذا مسلم لكن لا حجة له فيه لان الغالب خلافه والاخذ بالغالب متعين هذا كله بفرض ان كلام الشافعي والاصحاب لا يوافق كلام الشاشي وأما إذا بان موافقته له فلا نظر الى كثير ولا الى غالب وقوله انه اكتفى بما سيذكره الخ ليس في محله كما تقرر من كلامهم انه لا يلزم من الحرمة البطلان إلا إذا رجعت الى معنى يتعلق بذات المعقود عليه أو لازمه وان من ذلك مسألة الماء لا مسألة الصدقة ونحوها وان كلام الشافعي والاصحاب صريح في ذلك لا غبار عليه ومعنى تعليل الاول بحرمة التسليم أن الحرمة فيه لمعنى يتعلق بالمعقود عليه كما مر بسطه وتقريره غير مرة بأمتن دليل وأوضحه وقوله ولا شك انه مأخذ ابن الرفعة الخ مسلم لكن قد سبق ايضاح ان كلامهم صريح في رد هذا المأخذ اذا أخذهم في مسألة الماء يتعلق الحق بالعين بدليل بطلان البيع ولو بنقطة وفي مسألة الصدقة كونها تبرعاً يضرب بالدين لا يتعلق دينه بعين المال لما تقرر من كلام الشافعي والاصحاب من أن الدين لا يتعلق بعين المال الا بالحجر وشتان ما بين المأخذين كما مر بسط ذلك وإيضاحه وقوله بل بحث معه في التوسط الخ هذا البحث في غير محله لما قرره من الفرق الواضح بين المأخذين وسبق رده أيضاً بان الحرمة في مسألة الماء متفق عليها وفي مسألة الصدقة مختلف فيها ومع الاتفاق على الحرمة في مسألة الماء اختلفوا في صحة التصرف فكيف مع ذلك يقال ينبغي في مسألة الصدقة الجزم بعدم نفوذ التصرف مع الاختلاف في الحرمة ومع حكايتهم الخلاف في مسألة الماء مع إتفاقهم على الحرمة هذا مما لا يتعقل كما هو واضح بادنى تأمل وفرقه أعني الاذرعى بما ذكره المعترض يرد ما سبق عن المذهب ان حق الدائن لا يتعلق باعيان مال المدين الا بالحجر ولم يوجد ولا نظر الى الطلب ولا الى توجه الاداء في الحال لان ذلك كله لا يقتضى التعلق بالعين بخلاف مسألة الماء للتعلق بالعين فيها كما مر نقله وبسطه فلا نظر لسكون ذلك حق آدمي وهذا حق لله تعالى لاختلاف الجهة وإنما كان يحسن النظر لذلك لو اتحدت وقد بان واتضح اختلافها فبطل ما فرق به من أصله كما هو ظاهر للمتأمل وقوله ان الشاشي الخ من العجيب أيضاً وكما حذف هؤلاء مسائل من شرح المذهب وأى قاعدة أو دليل على أن هؤلاء اذا حذفوا منه حكماً دل على ضعفه وأى إشعار بأنهم فهموا عن النوى تزيفها والتشبهت بما لا يصلح تشبهاً ينبغي التنزه عنه وقوله ونسبة الفتى الخ يقال عليه قوله فقياس ما سبق يحتمل انه أراد ما سبق في التفليس وصدقة التطوع من أن الدين متى وجب على الفور حرم تاخير أدائه ولو بالتصدق وان رجا الوفاء من جهة ظاهرة وحينئذ فالمراد بالامتناع في كلام الاسنوي الحرمة ان اراد بالتصرف التبرع لا البطلان الاعلى ما سبق من تخريج ابن الرفعة

الغزالي وان غرس غرساً في المسجد ليستظل به فملك به انسان فلا ضمان وقال القاضي حسين يكره غرس الاشجار في المسجد وأفتى البارزى فيما اذا ضيق غرسها على المصلين ولم يجعل للمسجد بالتحريم وفيما اذا لم يضيق وجعلت للمسجد بالجواز لوجود النفع بلا ضرر والجعل المذكور أولى بالجواز من الحفر والغرس اذ ليس فيه ما في الحفر من ازالة بعض أجزاء المسجد ومن خوف الوقوع بها ولا ما في غرس الشجر من افساد أرض المسجد بانتشار عروقه وجمعه للطين المؤدى الى تنجيس المسجد بكثرة زرقه فيه وازالة بعض أجزاء المسجد أيضاً عند قلعه ولا يخالف ما ذكرناه قول جماعة انه لو وضع في المسجد أو الجامع كرسي من الخشب ليوضع عليه المصحف أو غيره وجعل مؤبداً لم يجز لانه يضيق على المصلين اهـ (سئل) عن ألف موضع من المسجد يقرأ فيه القرآن هل يكون أحق به من غيره كالمدرس أم لا (فاجاب) بانه لا يكون القارىء أحق بمكان قراءته الا وهو فيه

(كتاب الوقف)

(سئل) عن رجل وقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الذكور وعلى بناته الصليات

الارامل منهن والصغار
غير المسلمات الى الازواج
دون غيرهن الموجودين
يوم الوقف والمتجددين ومن
تزوجت من المستحقات
وسلمت الى الزوج خرجت
من استحقاق منافع الوقف
فاذا تملت عاد استحقاقها
يستحق الذكر من اولاد
الواقف حظ الاثني عشر على
انه من توفي من اولاد الواقف
وله ولد أو ولد وولد وان سفل
من بدلى الى الواقف بمحض
الذكورية فقط ينتقل
نصيبه الى ولده أو ولد وولد
وان سفل ومن مات منهم
عن غير ولد ولا ولد ابن وان
سفل ينتقل نصيبه الى
الاقرب من المستحقين اليه
ومن مات من بنات الواقف
الصليات ينتقل نصيبه الى
اولاد الواقف الذكور أو
اولاد اولادهم وان سفلوا
من بدلى الى الواقف بمحض
الذكورية ولو كان أنثى
فاذا انقرض كل من ينسب
الى الواقف بمحض الذكورية
ولم يبق أحد منهم عاد
الوقف الى اولاد بنات
الواقف واولاد بنات بنته ثم
على اولادهم ثم على
اولاد اولادهم وان سفلوا
بطناً بعد بطن وقرناً بعد
قرن على الشرط المذكور
وعلى أنه لا يستحق أحد من
اولاد الواقف واولاد
اولاده شيئاً من الوقف
في حياة من بدلى
به الى الواقف فاذا
انقرض اولاد الواقف

السابق رده ويحتمل أنه أراد ما سبق في التيمم والسابق فيه شيان الحرمة وبطلان التصرف فيحتمل
انه أرادهما أو الاول فقط وعلى كل فيجزم المعترض بانه أراد قياس ما سبق في التيمم في هبة الماء من
الحرمة وبطلان فيه نظر ظاهر اذ لا دليل له على هذا الجزم بل الحق أن كلامه محتمل فلا يستدل
به على شيء من ذلك بل قوله بعده ففى صحة ذلك نظر دليل ظاهر على انه لم يرد بالامتناع في مسألة
الكفارة الا الحرمة لان الملاحظ في المسئلتين أعنى مسألة الكفارة ومسألة الصدقة واحد وحينئذ
فكيف يتوهم من كلامه أنه قائل في مسألة الكفارة ببطلان التصرف ومتردد في البطلان في
مسألة الصدقة اذ الاستقراء من صنع المؤلفين قاض بانهم اذا قالوا في صحة كذا أو حرمة أو نحو
ذلك نظر دل على انهم لم يروا فيه نقلاً وهذا مزيد لما قاله الفتى انه نسي ما قدمه في التيمم على انه
لو فرض انه قائل ببطلان تبرع المدين الذى قال به المفتى ومن تبعه لم يتلفت اليه لما مر من
مخالفته لكلام الشافعى والاصحاب ومن بعدهم الواجب على كل من لم يصل الى درجة الاجتهاد
اتباعه واعتقاده وبهذا يتبين خطأ تعبير المعترض بقوله فالصواب ما ذكره في الحجر وجعله القياس
ولقد وقع للتوى مع جلالة ما لا يقارب هذه العبارة الشنيعة ومع ذلك اعترضه الاذرى بانه ما كان
ينبغي له أن يصوب ما خالف فيه الشافعى وأصحابه بل وقع للامام مع عظم جلالة انه لما قال في
مسئله في النذر عدم انعقاده عندي خطأ اعترضه بانه كان الصواب أن لا يعبر بالخطأ كيف وعدم
الانعقاد هو منصوص الام والمختصر قالوا وكان عذره انه ظن أن المسئلة مولدة لا منصوصة منقولة
اه ولا يبعد أن يقال إن هذا هو عذر ذلك المفتى وقوله وقرر في التيمم هذا الفرق هو الصواب
الذى يصرح به كلامهم كما مر بسطه وايضاحه وقوله ونظر فيه الخ لا وجه لهذا النظر لان قوله
وقد رضى بذلك الدائن انما هو باعتبار الغالب في الدين لانه قيد فلا يرد دين الاتلاف وقوله
ويخشه ايضا الخ ما ذكره فيه مسلم حكمه لانه مذكور في كلامهم في التيمم لانهم لما قيدوا تعلق
الحق بعين الماء بما اذا لم يحتج المملك الى ثمن الماء وهذا الذى أبداه المعترض وأوهم انه من
عندياته التى يسلبها الفقيه ولا ينكرها الا الجامد المتعسف احتاج فيه المملك الى ثمن الماء ٣ فع
التعلق بالعين بصريح كلامهم كما هو جلي على أن قوله وطلب الدائن بيعه قيد ليس في محله بل
وجود الدين المذكور مانع تعلق حق الطهارة به وان لم يطلب الدائن بيعه بل ولو مؤجلاً كما صرحوا
به وقوله ولا يقال انه تعين للطهارة الخ لم يقل ذلك أبو زرعة ولا غيره وانما الذى قالوه ان الحق
في مسألة الماء حيث لا حاجة بالمملك الى ثمنه ولا بالمملك الى عينه للتعطش تعلق بعينه وفى مسألة
الصدقة الدين المحرم لها لم يتعلق بالعين اذ لا حجر بل بالذمة لا غير فلم يقتض بطلان التبرع هذا
حاصل ما فرق به أبو زرعة فالاعتراض عليه بانه لا يقال الخ في غير محله وقوله وبه يعلم أن
المصححين الخ لم يعلم ذلك بل المعلوم ٣ عنده لما تقرر ان الحق في مسألة الماء متعلق بالعين
وفى مسألة الشائى متعلق بالذمة لا غير لما مر غير مرة انه لا يتعلق بالعين الا بالحجر كما صرح به
الشافعى والاصحاب وقوله ومن نظر الى المعنى الى قوله ولم يرتب الخ يقال عليه هذا من العجيب
كيف والذى اتضح القطع به من كلام الشافعى والاصحاب صحة تبرع المدين قبل الحجر عليه
وان لم يرج وفاء وقوله الى المعنى الذى لاجله امتنع التبرع بالماء اعجب لان المعنى الذى فى الماء لم
يمنع التبرع به فحسب بل منع التصرف فيه حتى بالبيع ولو باضعاف قيمته فعلنا بطريق القطع
ان هذا المعنى غير المعنى الذى امتنع به تبرع المدين بالماء فتسويته بينها واستنتاجه من ذلك
ضعف ما فى شرح المذهب عن الشائى وقوله ولم يرتب فى صحة اقلناه الخ كل ذلك فى غير محله لما
تقرر من وضوح الفرق بين الملاحظين وانه قاض بصحة ما فى شرح المذهب ومن ان بطلان تبرع

وأولاد أولاده ونسله
وعقبه وخلت الارض منهم
عاد ذلك وقفا على الفقراء
من أولاد أخى الواقف
ثم على جهة متصلة ثم انحصر
الوقف في رجل يدعى صدر
الدين ثم توفي وله من
الأولاد عمرو ونجم الدين
وأحمد وجان فانتقل الوقف
إلى أولاده الذكور
وخرجت الانثى لأنها
متزوجة ثم مات أحمد
عن ولد بن شرف الدين
وأحمد ثم مات شرف الدين
عن غير ولد ولا ولد ولد ولا
نسل ولا عقب فانتقل نصيبه
إلى أخيه أحمد ثم مات أحمد
ولم يعقب ولد ولا ولد ولد
ولا نسلا ولا عقباً وقد
شرط الواقف أنه من مات
من غير ولد ولا ولد بن
ينتقل نصيبه إلى من في
درجة وذوى طبقته من
أهل الواقف المستحقين
والحال أن في الطبقة
والدرجة جماعة وهم أولاد
عمر ثلاثة وأولاد نجم
الدين اثنان وأولاد جان
اثنان واثنان مات
والدها في حياة والده
صدر الدين وهما محمد وفاطمة
فخرج أولاد عمر وأولاد
نجم الدين بقوله الواقف
على أنه لا يستحق أحد من
أولاد الواقف وأولاد
أولاده شيئاً من الوقف في
حياة من يدلى به إلى الواقف
وخرج أولاد جان بقول
الواقف لا يستحق أولاد
البنات في حياة أولاد الواقف
المذكور وأولاد

المدين قبل الحجر عليه رأى شاذ مخالف للمذهب فلا يجوز لاحد التمسك به ولا الاعتماد عليه في
إفتاء ولا تأليف فاحفظ ذلك ولا تغتر بما سواه وإذا انتهى الكلام معه في بعض تأليفه المذكور فلنرجع
إلى بقية الكلام على جوابه المذكور أولاً ثم إلى ما بقي في تأليفه مما يحتاج للرد سادساً قوله
أما صورة السؤال فلا يخالف فيها أحد فانها مفروضة في صدور ذلك منهم بعد المطالبة لهم بالدين
اه وهذا من العجب أيضاً إذ كيف ينفي الخلاف فيها مع أن الشافعي في الام مصرح بخلافها
وعبارتها كما مر ويجوز له ما صنع في ماله بعد رفعه إلى القاضي حتى يقف القاضي ماله أى يحجر
عليه انتهت وهي صريحة في نفوذ تبرعه ولو بعد الطلب والرفع للحاكم ما لم يحجر عليه ومع ما مر
عن شرح المذهب عن الشاشي من قوله وكما لو وجب عليه ديون وطولب بها فوجب ماله وسلبه
فانه يصح فحرم الشاشي بالصحة بعد الطلب فيه أبلغ الرد لقوله لا يخالف فيها أحد وحيث
فالتجاسر على المذهب بان بطلان تبرع المدين بعد الطلب لا يخالف فيه أحد لا ينبغي صدوره من
جاهل فضلاً عن فاضل سابعاً قوله قال ابن عبد السلام الخ سقته لعبارة ابن عبد السلام هذه ما
يتعجب منه فانه لاجبة له فيها أصلاً على مدعاه بل فيها الحجة عليه ويبان ذلك ان قوله فان مات
أحدهما قبل أداء ما عليه لم ينفذ عتقه الخ فيه تقييد عدم نفوذ العتق والتبرع بما إذا مات ولم يؤد ما
عليه وقد كان فعل ذلك في مرض موته وهذا الحكم لانزاع فيه في المذهب لأن تبرع المريض لكونه
مجبوراً عليه لحق الورثة انها ينفذ من ثلثه وهو لا يعتبر إلا بعد قضاء ديونه فاذا لم يفضل عنها
شيء بطلت جميع تبرعاته كما مر وإذا تقرر ذلك فهذا التقييد منه يفهم نفوذ تبرعاته التي قبل مرضه
والا لم يكن لتقييده بالمرض كبير جدوى وقوله وكذا الحكم الخ يفيد التقييد بوقوع تبرع المكاتبين
ونحوهم في المرض وانهم ماتوا قبل وفاء ما عليهم وهذا حجة لنا فيما قلناه وحررناه تقبله الله بمنه
وكرمه آمين (تنبيه) وقع له أداء الله النفع به أنه لم يعول في جوابه هذا على ما في السؤال أنهم
فعلوا ذلك حيلة لئلا يحصل لأهل الديون شيء هل ذلك قيد فيما يقوله أو غير قيد فان قال انه قيد
قليل له ظاهر كلام ابن الرفعة بل صريحه انه لا يشترط هذا القيد كيف وهو لا معنى له لان الملحظ
اضرار الدائن وهو حاصل بالتبرع قصد به الحيلة أولاً وان قال ليس بقيد قليل له انك مصرح
باتباعك في هذا الافتاء للفتى وهو يشترط قصد الاضرار كما يأتي في جوابه مع الكلام عليه واعلم
أن كلامهم في الزكاة صريح في ان الحيلة المسقطه لها لا تمنع صحة التصرف وان قلنا بحجزة الحيلة وبذلك
صرح الزركشي وحاصل كلامهم في ذلك انها بقصد الفرار وحده مكروهة هذا هو المذهب واختار
الغزالي أنها حرام وان الذمة لا تبرأ وان ذلك من العلم الضار ووافقه الزركشي وغيره وجعله مثل
طلاق المريض فراراً والاقرار لبعض الورثة بقصد حرمان الباقي قال فهذه الثلاثة تنفذ ظاهراً اه
وما قاله صحيح في الآخر فقط وفي شرح المذهب في محل وقيل محرم وليس بشيء وفيه في محل آخر ان
قول الغزالي كجمع متقدمين بالحرمة غلط عند الاصحاب وفيه أيضاً ان الحول ينقطع بذلك وان نوى
به الفرار بلا خلاف واختار ابن الصلاح انه يأثم بقصده لا بفعله فان قلت سلطنا صحة العقد المفوت
هنا وفي مسئلتنا فلم قلتم بالحرمة في مسئلتنا ولم تقولوا بها هنا مع ان السبب وهو الحجر في مسئلتنا لم
يوجد كما ان السبب هنا وهو المال مع الحول او بشرطه لم يوجد قلت لان الحق هنا للمعين فاحتيط له ولبناء
الزكاة على المساهلة وهذا هو ملحظ القول الضعيف ان المطلقة في المرض ترث ولا ينفذ طلاقها ووجهه
ايضاً انه بالمرض صار مجبوراً عليه للورثة وهي من جملتهم فلم يملك ابطال حقها ولم ينظر الاصح
الى شيء من ذلك لانها الى الآن ام ثبت لها حق والارث انها يعتبر بوقت الموت لا المرض فنفذ
طلاقها ولم ترث ظاهراً ولا باطناً وان قصد بذلك حرمانها هذا ما يتعلق بجواب السؤال وبعض ما في

السؤال وبعض ما في التاليف وبقي فيه ما قد يحتاج للتنبيه عليه ومنه قوله وقد أفتيت مرارا بطلان التبرع المذكور اذا كان لا يرجو الوفاء من غير ذلك يقال عليه الافتاء الذي رأيناه في عدة نسخ ليس فيه هذا القيد وقوله ولالبائع الى ثمنه بتأمل هذا مع ما مر عنه في المسئلة التي أوهم أنه ابداه وان الفقيه يسلبها وانه لا ينكرها الا جامدا او متعسفا يعلم أنها عين قول الروضة وغيرها ولالبائع الى ثمنه كما مر ذلك مبسوطا وان الانسان مجبول على النسيان لكنه قيد ما قاله بقيد مر أن كلامهم هذا يرده وقوله فرع وجب عليه الحج وله مال فتصدق به ثم مات فهل يرجع على الفقراء لانه بان أنهم لم يملكوه قال في الخادم الظاهر نعم كما في مسئلة هبة المال أو التصديق به وعليه دين اه ولا حجة له في هذا الفرع الا في قول الزركشي كما في مسئلة هبة المال الخ أى بناء على اعتماد ما أفهمه تخريج ابن الرفعة وقد بان واتضح غير مرة فيما مضى ان ذلك مخالف لما عليه الشافعي والاصحاب ومن بعدهم فلا يعتمدون اعتمده الزركشي أو غيره لان ذلك لعدم استحضارهم لما ذكرناه من منقولات المذهب ومعتمداته وأما ما رجحه الزركشي من أنهم لا يملكونه فلا ينتج أدنى اتجاه القول به الا ان تضيق عليه الحج وتعين صرف ما يديه اليه فتصدق به ثم مات ولم يحج لانه حينئذ يشبه مسئلة الماء في تعلق حق الله بعين ذلك المال فلم يصح التصرف فيه ولو بغير التبرع كالبيع بناء على صحة قياسه على مسئلة الماء واما اذا كان الحج موسعا فانه لم يتعلق به حق فليصح التصديق به وان مات ولم يحج فان قلت وقت الصلاة موسع وقد قالوا بالبطلان مع ذلك قلت أجابوا عن ذلك كما مر عنهم في ثالث الاعتراضات بان سبب التعلق كون الصلاة لها وقت محدود الى آخر ما سبق ثم ولك ان تاخذ من هذا عدم صحة قياس مسئلة الحج على مسئلة الماء وتفرق بان الاصل في الحج انه موسع غير محدود الطرفين وتضييقه عارض بخلاف الصلاة فيتعلق حقها بالعين فابطل التصرف بخلاف الحج واما قياس الزركشي على مسئلة هبة المدين بناء على بطلانها فغير صحيح لان هذا حق آدمي فليشدد فيه اكثر بخلاف الحج وقد مر عن الاذرعى انه نظر في فرقه بين هبة الماء وهبة المدين المال الى ذلك وقوله اعتراضا على ما في شرحي الكبير للارشاد من الفرق بين ما اقتضاه تخريج ابن الرفعة بناء على اعتماده من عدم ملك المتصدق عليه وما في شرح المذهب عن الشاشي من صحة هبة المدين وفيه نظر وكيف يقال بتخريج التصديق على الهبة ثم يتخيل بينهم ما فرق ويجاب بان هذا مما يتعجب منه ايضا لان الفرق الذي ذكرته انما هو بين هبة المدين وصدقته والتخريج ليس على هذه الهبة فانها صحيحة كما مر عن شرح المذهب وانما هو على هبة الماء بعد دخول الوقت بشرطه كما مر بسط ذلك موضعا لكن محبة الاعتراض قد تؤدي الى اختلاط المقامات وعدم امعان النظر في العبارات وقوله اعتادا على ما ذكرته في الفرق ان الحرمة في الهبة ليست ذاتية هذا هو علة الوجه الثاني الذي ضعفه في شرح المذهب هو بما يتعجب منه ايضا لانه على وزان ما قبله من انه التيسر عليه هبة الماء هبة المدين وكلامي انما هو في هبة المدين وكلام شرح المذهب في تعليل الوجه الثاني انما هو في هبة الماء وقد مر ان الحرمة في هذه ذاتية فاقتضت ابطالها بل ابطال البيع وفي تلك الامر خارج هو اضرار الدائن فلم تقتض ابطال وقوله اعتراضا على قولي ثم رأيت الاذرعى فرق بما فيه نظر والاذرعى لم يفرق بين التصديق والهبة وانما بحث الحرمة مع ابن الرفعة اه وهذا على وزان ما قبله من الالتباس ايضا لان معناه ان الاذرعى اعترض ابن الرفعة في اجرائه خلاف الماء في تصديق المدين فانه ينبغي هنا الجزم بعدم الصحة رعاية لحق الأدمى فنظرت في ذلك لما مر بسطه ان المدرك في المستلتن مختلف وانه قاض بصحة الصدقة فضلا عن الجزم بعدم صحته افرجع ذلك فانه مهم وقوله عن ايضاح الناشئ ما حاصله انه اعتمد ما أفهمه كلام ابن الرفعة من عدم صحة

وخرجت فاطمة بنت يحيى
أخت محمد بقول الواقف
ومن تزوجت من الارامل
المستحققات أو من الصغار
وسلت الى الزوج خرجت
من استحقاق منافع الوقف
لكونها متزوجة وسلت الى
الزوج فبقي محمد بن يحيى في
الطبقة والدرجة وليس له
مانع مما ذكر في كتاب الوقف
فهل ينتقل نصيب أحمد اليه
وينفرد به وهل يطلق عليه
أنه من أهل الوقف
المستحقين أم لا أم ينتقل
للعين المذكورين أعلاه
الذين هم في درجة والد المتوفى
وآل حال أن حاكما شافعي
المذهب حكم بانتقال
نصيب المتوفى المذكور الى
عميه وهما عمرو ونجم الدين
وترك الدرجة فهل هذا
الحكم الصادر منه صحيح
أم باطل (فأجاب) بانه
لا ينتقل نصيب أحمد من
الوقف الى محمد بن يحيى اذ
في كلام الواقف ما يمنع منه
وهو قوله ينتقل نصيبه الى
من في درجته وذوى طبقته
من أهل الوقف المستحقين
لان المستحقين اسم فاعل
وهو حقيقة فيمن انتصف
بالاستحقاق من الوقف حال
موت من ينتقل اليه نصيبه
ومحمد بن يحيى ليس بمستحق
لشيء من الوقف وقت
موت أحمد المذكور ولا يقال
ان المستحقين محمول على
ما يشمل الحقيقة والمجاز من

تبرع المدين يقال عليه لانظر الى الناشرى ولا الى غيره مع ما ربيانه من كلام الشافعى والاصحاب والشيخين وأكابر المتأخرين وقوله وليت الشارح المذكور الخ يقال عليه هذا التمنى مبنى على ذلك الالتباس السابق بيانه فأما عند تأمل ما ذكرناه فالزيادة المذكورة فى محلها كما هو جلي وقوله حتى قال بعضهم انه فى شرح المذهب صحح هبة المدين ومن أين له ذلك وفى أى موضع صححه يقال عليه هذا بما يتعجب منه أيضا لما مر مبسوطا أنه نقله عن الشاشى وسكت عليه وان موضوع شرحه للمذهب الذى هو منتج فيه لكلام الاصحاب أن سكوته على الحكم فيه انما هو لارتضائه له وأن الغالب أن الضعيف انما يقيس على ما يوافقه عليه الاصح فهذا كله يؤيد القائل بأنه صححه أو جزم به السابق عن الاسنوى وزعم المعترض أن كلامه فيه تزييف لكلام الشاشى غير صحيح كما مر بيانه وقوله والعجب أن المفرقين فى التيسم أقروا ابن الرفعة على تخريجه يقال عليه لعجب فى ذلك لما مر أن التخريج لا يستلزم الاتحاد فى الحكم وبفرض استلزامه له أو النظر للغالب فيه يجاب عنهم بأنهم انما سكتوا عليه فى موضع للعلم بضعفه بما قرروه وفرقوا به فى موضع آخر وهذا كثيرا ما يقع للتوفين فلا بدع فيه وقوله وإذا برىء شرح المذهب عما نسبته الاسنوى اليه وألحق براءته بعين التخريج الذى صرح به ابن الرفعة أو القطع الذى بحثه الاذرى يقال عليه هذا بما يتعجب منه أيضا لما مر موضعا أن التخريج ليس على هبة المدين التى فى شرح المذهب عن الشاشى وإنما هو على هبة الماء وهذا لا ارتباط له بمسئلة الشاشى بل التخريج على حاله سواء قلنا باعتداه ما قاله الشاشى أم لا ان أريد التخريج من حيث الخلاف وأما إذا أريد التخريج من حيث الحكم فقضية كلام ابن الرفعة بطلان هبة المدين والشاشى جازم بصحتها فيقع حينئذ التعارض بينهما فى ذلك ومر أن كلام الشاشى هو منقول المذهب الذى لا غبار عليه وان كلام شرح المذهب ظاهر فى اعتداه كما مر بيانه أيضا فهو لم يبرأ منه فلم يتعين تخريج ابن الرفعة ولا قطع الاذرى ومن نظر لما قدمته متكررا فى رد ذلك التخريج وذلك القطع اتضح له أنه لا تعويل على واحد من هذين لخالفته لصريح المذهب ومنقوله وقوله بل أقول صدعا بالحق يجوز نسبة شرح المذهب إلى بطلان هبة المديون حيث حرما عليه التصديق أخذنا من تعليل التيسم ومن تحريم التصديق فى باب صدقة التطوع ومن نسبة الوجين بالهبة للوالى على سبيل الرشوة وتعليل أحدهما بالمعصية وهى العلة التى اعتمدها النووى اه يقال عليه هذا الصدع مبنى على صدع فى فهم مدرك هبة الماء ومدرك صدقة المدين وقد مر متكررا أن الاول هو كون الحرمة ذاتية فاقضت البطلان حتى فى البيع بأضعاف الثمن والثانى هو كونها خارجة عن الذات ولازمها لانها ليست لمعنى فى المتصدق به اذ لم يتعلق حق الدائن به بل فى الدائن الخارج عن ذلك باضاراره بتفويت دينه والخارجة كذلك لا تقتضى ابطالا ومسئلة الرشوة من قبيل الاولى لحرمتها ذاتية لان حق الهالك متعلق بعينها واخراجها من يده انما هو كره عليه فلم تخرج عن ملكه وان لم يعص المعطى لارشائه على وصول حقه فاعتداه النووى لكون العلة المعصية محمول كما صرح به هو والاصحاب على المعصية الذاتية دون غيرها وبأمل هذا يعلم انه لا تلازم بين مطلق الحرمة وابطال التصرف المحرم خلافا لما زعمه المعترض وبني عليه صدعه بالحق وأنه لا يجوز أن ينسب لشرح المذهب القول ببطلان هبة المدين وانما الذى ينسب اليه القول بصحتها محرمة لما مر من الطريق المسوغة لنسبة ذلك اليه وقوله أن التحقيق فى قوله عصى ولم يصحح لازم بين العصيان والابطال يقال عليه أى وجه يفهم به من عبارته هذا التلازم لاسيما مع العطف بالواو المقتضى لاستقلال كل جملة بحكمها وانما كان يتوجه ذلك لو عطف بالفاء فقال عصى فلم يصحح فهذا يقتضى نوع ارتباط أو تلازم على انه لو عبر بهذه لم يكن فيها دليل لان قوله

الانصاف بالاستحقاق فى الحال والاستقبال لانه يلزم منه الغناء لفظ المستحقين اذ قوله من أهل الوقف كاف فى إفاضة ذلك فتعين أن لفظ المستحقين مخرج لمن لم يتصف بالاستحقاق فى الحال وقد علم أن فاطمة بنت يحيى لا تستحق الآن شيئا من الوقف وإن كانت غير متزوجة بل ينتقل نصيب أحد إلى عيه عمرو ونجم الدين لكونها أقرب المستحقين اليه عملا بقول الواقف فان لم يكن فى الدرجة أحد من أهل الوقف المستحقين ينتقل نصيبه إلى الاقرب من المستحقين اليه فالحكم المذكور صحيح (سئل) عن رجل وقف جهات على أولاده الخمسة وهم عبد الكريم والحسين ومحمد واسماعيل وعبدالله بينهم بالسوية ما عاشوا فاهم مات كان ما يخصه من هذا الوقف مصروفا إلى من يخلفه من ولد ذكر كان أو أنثى فان زادوا على واحد استوا فى ذلك إن كانوا ذكورا أو إناثا وإن اجتمع الذكور والإناث فلذكور مثل حظ الإناث وإن لم يخلف ولدا كان ما يخصه راجعا إلى اخوته إن كانوا باقين وإلى الموجودين من أولاد اخوته وأولادهم وأولاد أولادهم الاقرب فالأقرب وإن اجتمعوا فلذكر مثل حظ الإناثين وهكذا

واحد من اولاد كل واحد منهم كان ما يخصه راجعا الى اولاده على الوجه المذكور فان لم يخلف ولدا رجع الى من كان حيا من أخ له أو أواخوة أو أخوات للذكر مثل حظ الاثنين فان لم يكن سوى أخوات خلص قسم بينهما وبين أولاد الاخوة على السواء ان كن اناثا وللذكر مثل حظ الاثنين ان كان فيهن ذكر وعلى هذا أبدا حكم اولاد الاولاد أبدا ما تناسلوا كلبامات وأحد منهم رجع ما يخصه الى ولده ذكرا كان أو أنثى وان اجتمعوا كان بينهم للذكر مثل حظ الاثنين وكل من مات منهم ولم يخلف ولدا رجع ما يخصه الى الاقرب من أخوته وأخواته ثم من أبنائه ثم من اعمامه ثم من اولادهم فان لم يكن سوى عمات خلص كان بينهما وبين الاقرب فالاقرب من بنى العم للذكر مثل حظ الاثنين مادام يوجد من نسل الموقوف عليهم احد فان لم يبق منهم احد صرف الى اقرب الناس من الموقوف عليه من الاخوة واولادهم وأولاد أولادهم الاقرب فالاقرب أبدا ما تناسلوا فان لم يبق منهم احد كان هذا الوقف راجعا الى المدرسة التي أنشأها الواقف ظاهره مما فتوى احد الموقوف عليهم وهو

عصى انما هو في بيع الماء وهبته والمعصية هنا ذاتية كما تقرر فيصح أن يقول فلم يصح لما بين الجريمة الذاتية والابطال من التلازم وقوله فالحاصل الذي تلخص لنا مما قررناه وقررناه أنه حيث حرم تبرع المدين فاننا حكم بعدم صحته ونلازم ما بين التحريم والبطالان هنا وان لم نلتزمه في غير هذا الموضوع لفارق أه يقال عليه هذا انما يصدر مثله من المجتهد المطلق لانه الذي يؤسس له قواعد تخالف قواعد غيره ليرتب عليه أحكامه التي يستنبطها وأنى لاحد من منذ نحو سبعمائة سنة كما أفاده كلام ابن الصلاح أن يتحلى بذلك على أنه في هذا الحاصل خالف نص الشافعي السابق أنه يصح تبرع المدين بعد مطالبته ورفعته الى الحاكم مع حرمة هذا التبرع عليه لان الدين يجب أدائه فورا بالطلب وإذا تقرر مخالفة هذا الحاصل لنص امام المذهب علم أنه حاصل مبتدع لم يسبق اليه فليكن ردا عليه وقوله لفارق يقال عليه كان ينبغي لك ابداء هذا الفارق ليصح أو يطل ما اخترعته بما لم تسبق اليه من أن الحرمة ولو لامر خارج تقتضى الابطال ولو في بعض المواضع نعم هذا الحاصل يناسب مذهب أحمد لكنه يعمم ذلك في كل حرمة خارجية فالتخصيص بهذا المحل في التلازم دون غيره لا يوافق قواعد أحد ولا قواعدنا بل ولا قواعد بقية المجتهدين كما يعلم من تحرير مذاهبيهم في الاصول وقوله واباك والتهويل الذي ذكره الاسنوى والجمود عليه فتقع في تخطئة كثير من المحققين المعتمدين يقال عليه قد علم مما قررناه أنالم نعتد في التهويل إلا كلام امام المذهب وأصحابه ومن بعدهم وتخطئة كثير من المحققين لاجل هذا متعينة على انهم معذورون بعدم اطلاعهم على ما اطعننا عليه وإلا لم يخالفوه بوجه كما هو الظن بالمقلدين وانا ظنوا أن المسئلة في كلام المتأخرين لا غير فجروا على ما ظهر لهم من المدرك ونحن لانمنع ظهور مدركم فيها وان صحة تبرع المدين يترتب عليها من الضرر ما لا يخفى لكن المذاهب نقل يجب أن يتطوق به أعناق المقلدين حتى لا يخرجوا عنه وان اتضحت مدارك المخالفين وقوله ان السهمودي حاول تعدى الصحة الى النذر ثم رد عليه ذلك بما مر رده مبسوطا يقال عليه هذا غفلة عن كلام الاصحاب في الزكاة فانهم صرحوا بصحة نذر المدين وان كان دينه مسغرا كما مر بيان ذلك فقول الزركشي ومن تبعه ان نذره باطل ليس في محله ولما ظهر لاعظم تلامذة الفتى وهو شيخ الاسلام المزجد أن المنقول صحته جزم بها كما مر ولم يبال بمخالفة شيخه ولا غيره وقوله عن افتاء لحزة الناشرى فيه اعتماد البطلان ونقله عن جمع متأخرين وهو افتاء جيد وفيه ايماء او تصريح بان ذلك هو المنقول وهو الحق كما قدمناه يقال عليه ليس فيه تصريح ولا ايماء بذلك لان ابن الخياط الذي نقل ذلك عنه انما قاس على مسئلة بيع الماء وهبته وقد علمت بطلان القياس ثم نقل ذلك عن جماعة من المتأخرين فأى منقول أو ما اليه أو صرح به نعم قوله وهو الموافق لقواعد المذهب محتمل للايماء الى ذلك الا ان هذه دعوى يطلها مامر من ان منقول المذهب الصحة وبذلك بان اندفاع قوله وقوله وهو الحق وأى حق يتعقله مقلد مع مخالفة نصوص الشافعي واصحابه ومن بعدهم الا اولئك الجع المتأخرين الذين اغتربوا كلامهم جماعة من الثميين كالعلامة التقي عمر بن محمد الفتى فانه سئل عما افظه رجل له ورثة وله مال وعليه ديون كمهر أو غيره فاراد اضرار الغرماء فباع بعض الورثة او اقر لهم او نذر عليهم او التزم في ذمته تلك الاموال اضررا بالغرماء فحصل منها تقويت تركته كلها ثم مات هل تصح هذه التبرعات أولا فأجاب بما افظه أما النذر فلا يصح لعدم القرابة واما الالتزام بلفظه فلا يصح واما الاقرار ظاهرا من غير حقيقة فانه لا يحل ولا يصح باطنا ومن علم مراده من سمعه لا تحل له الشهادة هذا واما البيع بهذا القصد فحرام بلا شك وأما صحته فالذى ينبغي ويتجه بل يتعين ان يحكم بفساده من وجوه منها المضارة ومنها انه يترتب عليه مفسدة عظيمة وهي سد باب استيفاء الديون والاحكام لان كل واحد يقدر على هذا فيتعطل على

عبد الكريم وخلف عبد
الله واسماعيل ومحمد اثم توفي
عبد الله وخلف ابنه طاهرا
ثم توفي طاهر وخلف ولدين
ذكرين عبد الله ومحمد
وولدى بنته محمد او عليا ثم
توفي عبد الله بن طاهر ولم
يعقب وخلف أخاه محمد
وولدى اخته محمد او عليا ثم
توفي محمد بن طاهر ولم
يعقب وخلف ولدى اخته
المذكورين وهما الموجودان
من نسل المذكور وخلف
عصبة فهل ينتقل
الوقف الى محمد وعلى
الموجودين من اولاد طاهر
المذكور أو الى أقرب
العصبة الى محمد المذكور
أجاب شيخ الاسلام أبو
الحسن علي السبكي الشافعي
بما صورته الحمد لله ان لم
يكن لمحمد بن طاهر المتوفى
عن غير عقب لا اخت ولا
عم فصبيه لمحمد وعلى ولدى
اخته بنات طاهر ينفردان
به ان لم يكن هناك من هو
أقرب اليه منها وان
شاركها أحد من أولاد
الاخوة والاخوات والآباء
او الاعمام واستووا في
الاقربة اليه اشتركوا
فيه وكتبه على السبكي
الشافعي وحكم لهما بذلك
حاكم شافعي المذهب في ذلك
العصر باستحقاقها نصيب
جدهما طاهر من الوقف
بحكم وفاة محمد بن طاهر
من غير عقب ثم بعد ذلك
توفي محمد المدعو ونجم الدين

الحكام الحكم والجس بالديون وقال الامام ابن عبد السلام ان الشرع مبنى على المصالح ودور
المفاسد فما امر الشرع بشيء الا وفيه مصلحة ولا نهى عن شيء الا وفيه مفسدة وهي مفسدة عظيمة
هذا من حيث المعنى وأما الثقل فان الفقيه نجم الدين ابن الرفعة بناء على بيع الماء وهبته في الوقت
حتى يجرى فيه الخلاف ويكون الصحيح المنع وبحث الامام الاذرعى معه ما يقتضى القطع بالمنع معللا
بتعلق حق الغير والمعنى المتقدم يؤيد ما قالاه فليكن هو الحق وقد ورد ان الله تعالى ينطق كل عالم
بما يليق باهل زمانه نعم اطلق في شرح المذهب صحة تملك المديون ماله وينبغي ان يحمل على عدم
قصد المضارة وتعطيل الدين الذى عليه أو تكون المصلحة الفتوى بخلافه للمصلحة ودفع المفسدة
ويتأيد بما قدمناه اه جوابه وهو مشتمل على عجائب منها قوله اما النذر فلا يصح لعدم القرية
وهذا ضعيف فان الذى مر عن الاصحاب صحته فان قلت تبرع المدين حرام فكيف صح نذره مع
ذلك والنذر شرطه القرية قلت الذى حققته في باب النذر ان الحرمة ان كانت لامر خارج لم تناف
انعقاده وهي هنا كذلك كما مر ويأتى فمن ذلك مانص عليه الاصحاب من صحة نذر عتق المرهون
الموسر واستشكل ذلك كثيرون بان القياس انه لا ينعقد لان الاقدام على عتقه معصية وجوابه ان
الحرمة هنا لامر خارج هو ازالة وثيقة الغير وقد لا يحصل له بدلها مع تشوف الشارع للعتق
ويوافق ذلك قول جمع متقدمين وان كان ضعيفا على ما فيه يصح نذر الصلاة في المغصوب ويصلى في
موضع آخر فلولا أن المقرر عندهم ان الحرمة الخارجية لا تمنع صحة النذر لما قالوا بذلك فان قلت
فأوجه ضعفه حينئذ قلت كان وجهه انه لما صرح بالمعصية في نذره كان ذلك ملحقا بالذات بل أبلغ
بخلاف عتق المرهون ونذر الدين فانه لم يقع فيهما تعرض للمعصية في النذر فنظر فيها الى كونها خارجة
عنه فصح منه وجرى جمع متقدمون على صحة نذر الجنب لقراءة القرآن وللاعتكاف نظير ما مر في المغصوب
بما فيه وبما يؤيد ذلك أن الاصحاب مع تصريحهم بانه لا يصح نذر المسكروه قالوا بصحة نذر صوم الجمعة
وليس وجهه الا ما ذكرته من أن الكراهة فيه غير ذاتية بل لامر خارج هو كونه عيدا أو الضعف
عن وظائفه او غير ذلك فلم يعارض اصل مطلوبة الصوم ولما خفى هذا المعنى على جمع متأخرين
نازعوا في صحة نذر صومه بانه مكروه وكذا وقع في صوم الدهر فانهم لما نقلوا عن شرح المذهب
الاتفاق على انعقاد نذره اعترضوه بان النذر تقرب والمكروه لا يقرب به ويرد بما تقرر أن الكراهة
لامر خارج فالحاصل ان العبادة المطلوبة من حيث العموم لا يمنع انعقاد نذرها اقتران كراهة او
حرمة بها لامر خارج عن ذاتها مالم يصرح بالمعصية في نذره لمنافاة المعصية حينئذ النذر من كل وجه
فلم يمكن انعقاده ثم رأيت بعض المحققين ذكر نحو ما ذكرته فتأمل ذلك فانه نفيس مهم فان قلت
هذا ظاهر حيث لم يقصده اضرار الغرماء أما عند قصده ذلك فالصحة مشكلة قلت يمكن أن يجاب
عن ذلك بان قصده الاضرار لا يصير الحرمة فيه ذاتية واذا لم تكن ذاتية انعقد كما تقرر لان المدار
فيه على الصيغة فاذا وقعت مستوفية لشروطها صحت وان صحبها قصد محرم خارج عنها وعن المنذور
به كما هنا فان من نذر لزيد بالف قاصدا اضرار غرمائه يصدق على نذره هذا من حيث ذاته انه نذر
قرية واما قصد الاضرار فامر خارج عن هذه القرية فلم يؤثر فيها على ان هذا القصد لم يحدث الاقوة
الحرمة والا فأصلها موجود وان انتفى ذلك القصد لما مر من حرمة تبرع المدين ومع ذلك صرح
الاصحاب بصحة النذر واذا لم يحدث القصد حرمة لم يكن أصلها موجودا فلا وجه لاقتضائه البطلان
ومنها قوله وأما صحته فالذى ينبغي الخ وهذا فاسد أيضا لان الذى صرح به الاصحاب ان كل ما أبطل
شرطه العقد لا يضر اضرار نيته فيه وذكر صاحب الكافي انه مع ذلك الاضرار هل يحمل باطنا
وجهاً قال وأصحهما عندى يحمل لحديث عامل خيرا اه واذا علم أن الشروط المبطللة للعقد لا تؤثر

أحد المحكوم لها عن بنت
تدعى ملكة أولاد بنت تدعى
فاطمة توفيت في حياة
والدها وما هدية وعائشة
ثم توفيت ملكة عن أولاد
فهل ينتقل الوقف إلى أولاد
ملكته بمفردهم أم يشاركهم
أولاد خالتهن فاطمة
لكونهما في درجة أولاد
ملكة ولقول الواقف
ثم أولادهم وإذا قلتم
بالمشاركة لاجل ثم مقتضية
للترتيب فهل هو ترتيب
جملة على جملة أو ترتيب فرد
على فرد وإذا قلتم بعدم
المشاركة فما المانع منها ثم
توفي بعد ذلك على أحد
المحكوم لها عن ولد ثم توفي
ولده عن ولد يعرف
بالاشقر فتوفي الأشقر عن
غير عقب ولا أخ ولا أخت
وترك محمد المصرى هو
ابن عم جده الأعلى وابن
بنت عمه لابوية وابن خالة
والده وهو أقرب إلى
الأشقر المتوفى وشخصا
آخر يدعى محمد اليوناني
وهو ابن بنت بنت ابن خالة
جد الأشقر المتوفى فهل
ينتقل نصيب الأشقر إلى
محمد المصرى الذى هو ابن
عم جده وابن بنت
عمه وابن خالة
والده بقول الواقف وكل
من مات منهم ولم يخلف
ولدا رجع ما يخصه إلى
الأقرب إليه من أخوته
وأخواته ثم من آباءه ثم من
أعمامه ثم من أولادهم أم
ينتقل إلى محمد اليوناني
الذى هو ابن بنت بنت ابن
خالة جد الأشقر وأما أقرب خالة

في صحته ظاهر ولا باطنا قصدها عنده أو قصده لاجلها فالولى قصد الاضرار هنا بل لوقيل فيها
لو قال بعثك هذا اضراراً بغرمائى انه لا يضر التصريح بذلك في صحة البيع لم يبعد من كلا مهم لما تقرر
ان البيع لاجل الاضرار صحيح فقوله اضراراً بغرمائى تصريح بذلك لا غير ولم يقع على جهة الشرط
الفاقد حتى يطل بخلاف ما لو قال بعثك هذا بشرط أن يضر غرمائى أو على أن يضرهم فان هذا
باطل بلا شك ومنها قوله انه يترتب عليه مفسدة عظيمة الخ وهذا فاسد أيضا أما أولا فمطلق البيع
لا يترتب عليه ذلك فان أراد البيع بمحابة فكان ينبغى له ان يخص البطلان بقدر المحابة وحينئذ
لا يحتاج إلى قصد المضارة لان من يقول بطلان تبرع المدين لا يشترط قصد المضارة فجعل الفتى قصد
المضارة مقتضيا للبطلان غير متعلق لان البيع اذا كان بشئ المثل فلا مضارة أو بدونه فقد قدر المحابة
على طريقة أولئك البيع فيه باطل وان لم يقصد المضارة فان قلت يتصور ذلك في البيع من ظالم
لا يعطى الغرماء شيئا وان اشترى بشئ المثل قلت هذا بعيد الوقوع وخلاف فرض السؤال ان البيع
لبعض ورثته لكن قول السائل يحصل منها تفويت التركة كلها يوضح المراد واما ثانيا فلان البحث
عن المصالح أو المفساد انما هو وظيفة المجتهدين واما المقلد المحض فلا يجوز له ان ينظر إلى ذلك
ويخالف كلام ائمه وقد صرح الاصحاب بصحة بيع المصادر وان انحصرت جهه خلاصه في بيع ماله مع
ما يترتب على ذلك من المفساد التى لا يتدارك خرقها بل المفساد هنا أقبح منها في مسئلة المدين لان
المال باق في ذمته فلم يفت على الدائن ماله بالكلية بخلاف المصادر فان ماله فات عليه بالبيع من غير
ان يكون مستقرا في ذمة اخذ لان الغرض صحة بيعه فعلينا بذلك ان غير المجتهد لا يجوز له النظر في
المصالح ولا في المفساد وانما عليه النظر في كلام امامه وائمة مذهبه والعجب منه انه فيما يأتي سلم
ما في شرح المذهب ثم قال او تكون المصلحة الفتوى بخلافه الخ وهذا تجاسر منه قبيح جدا لانا اذا
رأينا كلام الاصحاب أو بعضهم ولم يعارضه من كلام غيره ما هو اقوى منه ثم رأينا ان المصلحة
اقتضت الافتاء بخلافه كيف يسوغ لنا ذلك الافتاء هذا مما لا يمكن مقلدا القول به وان كان مجتهد
فتوى لان ذلك ليس من وظيفته وانما وظيفته الترجيح والتخريج عند تعارض الآراء واما مخالفة
منقول المذهب لمصلحة أو مفسدة قامت في الذهن فذلك لا يجوز ومن فعله فقد وقع في ورطة النقول
في الدين وسلك سنن المارقين «فظنا الله بمنه وكرمه أمين ثم رايت ابن دقيق العيد قال ان قاعدة
تقديم المصالح أو الاصلح ودرء المفساد أو الافساد انما هي في الجملة لانه عام مطلقا حيث كان ووجد
بل ابن عبد السلام نفسه استشكل القاعدة بان الامة اجمعت على ان العدو لو نزل ببلد وخاف ناسه
من استئصاله لهم ان لم يعطوه فلانا او ماله او امرأته لم يجوز لهم ذلك مع ان مفسدة الواحد دون
مفسدة الجميع بل لانسبة بينهما ثم اجاب عنه بما لا يشفى ثم ترتب تلك المفسدة التى ذكرها على البيع
انما يتصور كما علم بما قدمته آنفا في البيع من ظالم لا يقدر على الخلاص منه ووقوع هذا من المديونين
نادر جدا او في البيع من غيره لكن بمحابة وهذا ايضا فيه ندور وإنما الغالب تبرعهم بالصدقة
والهبة والوقف بل لا يسلم من ذلك الا القدر النادر لان غالب الناس لا يخلو من دين مهر أو غيره ومع
ذلك يتبرعون وإن لم يرجوا لذلك وفاء فما ذكره غير الفتى في التبرع فقط اوجه ما ذكره هو في
البيع وان كان السكل ضعيفا بل شاذا وقوله بناء على بيع الماء وهبته ذكره البيع سهو فان ابن
الرفعة لم يخرج الاعلى هبة الماء لان كلامه في الصدقة بما يحتاجه وذلك إنما يتأتى قياسه على الهبة
لا البيع كما هو جلي وقوله والمعنى المتقدم يؤيد ما قلناه فليكن هو الحق هذا فاسد ايضا وكيف يكون
الحق وهو مخالف لكلام الشافعى والاصحاب الذى مريانه على انه اعنى الفتى لم يجر على ما قلناه
لانهما قائلان بطلان تبرع المدين على ما مر من غير اشتراط قصد مضارة للغرماء والفتى يقيد

(فاجاب) بانه ينتقل نصيب

محمد نجم الدين بموته إلى بنت ملكة ثم ينتقل بموتها إلى أولادها ولا يشاركون فيه بنت خالتهن فاطمة عملا بقول الواقف وعلى هذا إذا حكم أولاد الأولاد أبدا ما تناسلوا كلما مات واحد منهم رجع ما يخصه إلى ولده ذكر أو أنثى فلم أنه لا اعتبار بمساواة بنتي فاطمة لأولاد خالتهما ملكة في الدرجة لأن المساواة فيها إنما تعتبر إذا لم يخلف الميت ولدا ذكر أو أنثى والأتان بتم المقتضية للترتيب إنما هو في عبارة الواقف في غير استحقاق ولد الميت وقد علم أيضا أن المانع من القول بمشاركة بنتي فاطمة لأولاد خالتهما ملكة وهو ما تقدم من قول الواقف كلما مات واحد منهم رجع ما يخصه إلى ولده ذكر أو أنثى وأما نصيب الأشقر من الواقف فينتقل إلى محمد المصري الذي هو ابن عم جده الأعلى وابن بنت عمه لكونه الأقرب إليه من أولاد أعمامه عملا بقول الواقف وكل من مات منهم ولم يخلف ولدا رجع ما يخصه إلى الأقرب إليه من أخوته وأخواته ثم من آباءه ثم من أعمامه ثم من أولادهم ولا ينتقل منه شيء

بأشراط قصد المضارة كما دل عليه التقييد بذلك في السؤال وفي كلامه في قوله وأما البيع بهذا القصد فافتضى أنه حيث انتفى ذلك القصد صح منه ذلك التصرف وهذا تفصيل مخترع من عنده لم يشهد له نقل ولا قاعدة بل المنقول والقاعدة مصرحة بخلافه فليكن ردا عليه وقوله وقد ورد الخ هو مطالب ببيان ورود ذلك عن ومن أي طريق معتد بها على أن الواقع قاض بخلاف ذلك لأن المراد بالعالم في هذا الذي زعم ورود المجتهد المطلق وهو قد انقطع من منذ نحو سبعمائة سنة والناس في هذه المدة الطويلة إنما يعملون بقول المجتهدين ووجوه الأصحاب من أقوال المجتهدين باعتبار أنها مأخوذة منها وكل عالم في تلك المدة لا ينطق إلا بما يليق بقواعد مذهبه لاق باهل زمانه أم لا ومنها قوله وينبغي أن يحمل على عدم قصد المضارة وهذا فاسد أيضا لما تقرر أن قصد المضارة لا يقتضى إبطالا مطلقا كما يصرح به كلامهم الذي قدمته آنفا وبما قررت به كلامه وبينت ما فيه يعلم صدق من قال اعتراضا عليه أن افتاء هذا الرأي وبطلان اعتراض هذا بانه تعصب عليه وبيان ذلك ما قدمته أنه يشترط في البطلان قصد المضارة وهذا رأي مخترع لم يقل به من قلدهما فيما زعمه أعني ابن الرفعة والأذرعى ولا غيرها وإنما منقول المذهب صحة تبرع المدين مطلقا ما لم يحجر عليه حسا أو شرعا كما مر أوائل الكتاب عند تحريري للمدين الذي وقع النزاع في صحة تبرعه وبحث ذينك ومن تبعهما بطلانه مطلقا فتفصيل الفتى بين قصد المضارة وعدمها رأي مخترع من عنده فهو ردا عليه وإن كان محققا وله تأليف عظيمة لأن من القواعد المقررة أنه لا يعرف الحق بالرجال خلافا لمن استعظم تخطئه مع ذلك وإنما يعرف الرجال بالحق والعجب ممن قال أن فتواه هذه مصرحة بأن ما أفتى به هو المنقول كيف وهو مصرح بانه إنما خالف ما في شرح المذهب لاحد الأمرين الفاسدين اللذين ذكرهما وبانه قلدهما فيما قاله ابن الرفعة والأذرعى على أنه خالفهما بالتفصيل الذي اقتضاه كلامه بين قصد الاضرار وعدمه فأى منقول اتبعه في ذلك حتى يزعم من قلده فيم ذكره أن فتواه مصرحة بأن ما أفتى به هو المنقول وما أحسن قول بعض معاصري الفتى اعتراضا عليه المذهب المشهور المنصوص صحة تصرفه في جميع ذلك قبل الحجر فقد بر في ذلك وصدق لما علمت أن هذا هو نص الشافعي في الام في مواضع وأن الأصحاب والشيخين وغيرهما جروا على ذلك كما مر بيانه فمن اعترض عبارته هذه فهو لعدم اطلاعه على ما ذكرته على أنه تعسف في اعتراضه وأتى فيه بما يتعجب منه كقوله فيما مر عن الروضة في التفليس في الثانية عشر أن هذا لا دلالة له فيه وقد مر ثم بسط الرد عليه ومن عجب العجب أن صاحب المؤلف السابق ذكره لما حكى عن فتح الباري للشيخ الاسلام الحافظ الشهاب بن حجر أنه قال قضية كلام البخاري أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع لكن يحمل ذلك عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس وقد نقل فيه صاحب المغنى وغيره الإجماع فيحمل إطلاق المصنف عليه أي البخاري في قوله أن ما فعله المدين رد عليه قال في الرد عليه قوله لكن يحمل ذلك عند الفقهاء الخ لم أر التصريح به لغيره وأحسب الحامل له على ذلك قول الروضة السابق وقد قدمت أنه لا دلالة فيه على ذلك ما المقصود وانت فيه من وراء التأمل غنى عن أن يحتاج إلى رده ومع ذلك لا بد من إشارة ما إلى ما فيه إذا هذا الحافظ من المعلوم الذي لا ينكر لا يخفى عليه مذاهب الفقهاء في هذه المسئلة ولا يمكن أن يسند ذلك الحفل للفقهاء الشامل للمجتهدين ذوي المذاهب المدونة بل وغيرها بمجرد عبارة يجدها في الروضة ومن ثم نقل عن المغنى وغيره الإجماع فكيف مع ذلك يتجاسر على كلامه برده بانه لم يره لغيره ومثل هذه العبارة لا يعتد بها إلا بمن ساواه في الحفظ والإطلاع على مذاهب المجتهدين وأما من قصر نظره على مذهبه فمثل هذه العبارة منه غير مقبول على أنه في هذه المسئلة لم يحط بنصوص مذهبه الموافقة لما قاله ذلك الخافظ وإنما اعتمد أبحاثا

مردودة كإمر وقوله عن كلام الروضة الذي قدمته في الثانية عشر انه لادلالة فيه على ذلك من اعجب العجب كما مر بيانه فان قلت نقله الاجماع ينافي ما مر عن المالكية قلت قدمت الكلام على ذلك مبسوطا فراجعه وأمعن النظر في جميع هذا الكتاب ومقابله لتعلم الحق في هذه المسئلة من الباطل والقول الجلي من القول الحائر المسائل والله تعالى يوفقنا أجمعين لمرضاته ويدر علينا أخلاف نعمه وهباته ويجعلنا من اخوان الصفا الذين هم على سرر ممتة بلون وبالحق عاملون واليه مسارعون وعن داء اللجاج والتعصب يتزهون انه المنان بكرمه المتفضل بنعمه فاليه مفزعنا في الكثير والقليل وهو حسبنا ونعم الوكيل ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك عدد معلوماتك ومداد كلماتك كلما ذكرك الذاكرون أبدا دائما بدوامك أسألك أن تصلي أفضل صلاة وأن تسلم أفضل سلام وأن تبارك أفضل بركة على أفضل خلقك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه عدد معلوماتك وأن تحتم لنا أجمعين بالحسنى بمنك وكرمك يا أرحم الراحمين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين قال المؤلف رضى الله تعالى عنه ورحمه فرغت منه وقت صلاة الجمعة خامس عشر جمادى الآخرة سنة اثنين وستين وتسعمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل

﴿ هذا كتاب الذيل المسمى بكشف الغين عن ضل عن محاسن قرعة العين ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ رب تمم بالخير (أما بعد) حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على واسطة عقد أوليائه وأصحابه وتابعيه حماة دين الله من سفاسف كل جاهل عنيد وغوائل اغوائه فهذا كتاب لقبته كشف الغين عن ضل عن محاسن قرعة العين دعاني اليه اني لما فرغت من كتابي قرعة العين ببيان أن التبوع لا يطله الدين الذي ألفتة جوابا عن افتاء وتأليف في بطلانه لمفتي زبيد القائل فيه غير واحد من علمائها انه عنيد وأى عنيد انتشر بمكة المشرفة فكتبه المصريون واليمنانيون فلما اطلع عليه صاحب الافتاء والتأليف كرر غلطه المشتمل على كثير هدر وهذيان وسفاهة وطغيان وقبائح تصم عنها الآذان وفضائح لا يصدر مثلها الا من مان وخان ووصمات يبقى عارها أبد الآبدين وصد مات ظن ان لا يتيقظ لها أحد من الفضلاء المحققين وغير ذلك مما سود الصحيفة وأوجب النار والكشفية في عدة تصانيف في صورة تأليف يرسلها الى مكة المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة حتى أوجب ذلك لبعض فضلاء المصريين انه رفع الامر لعلماء بلده فكلهم أطبقوا أنه خالف الصواب والمنقول وسلك مسالك العناد والتعسف الغير المنقول ثم أرسل خطوطهم لمكة فاحصوا بضعا وسبعين نفسا وواقفهم المكيون أيضا مشيرين كلمهم الى ان مارقهم حقيق بان يندوراء الظهر ولا يسام ثمن ولا مهر ولم لا ولم يمن بقراع الابطال اللاميم ولم يدفع الى جدل بما يعرك عرك الاديم ولم يرزق أريبا ولا ناصحا لبيا يصده عن التهور والبهتان والتقول والشناعة والعدوان فليأخذ ما ياتيه من وضائع الرد وحقائق الحق والنقد لا لتقصي ذاته بل لرد قوله وهنياته امثالا لما أخذه الله من الميثاق وتعويلا على ما يسلمه تالد من خلق قلوبنا عن الحقد والحسد والنفاق وانما اضطرنا الى ذلك خوف اغترار العوام بما وقع فيه من السقطات والالهام بما قد يستزل الضعفاء القاصرين ولم يجر فيه على سنن المحصلين فضلا عن العلماء العاملين فشرعت في بيان ما فيها مما لا يدرك القاصرين ما في مطالعها مستعيذا بالله من الخطأ والخلل ومستغفيا من العثار والزلل ومستعينا به ومتوكلا عليه ومادا أكف الضراعة اليه وان يصلح جميع أحوالي واحواله وان يطهرها من حظوظ نفوسنا في أقوال كل وأفعاله وان يمن علينا في المباحث العلمية بسدده بما جاء عن عمر وعثمان انهما كانا يتنازعا في المسائل العلمية حتى يقال ان كلا منهما لا يخاطب صاحبه بعد في زمن من الازمان ثم لا يقومان من مجلسهما الا وهما على غاية من الصفا والمحبة والوفاء

ابن بنت بنت ابن خالة جد الاشقر لعدم تناول لفظ الواقف له ومحمد المصري أقرب الى الاشقر منه (سئل) عن اشتراط دوام الموقوف لصحة الوقف ما حد الدوام المذكور (فاجاب) بان المراد بدوام الموقوف كون الموقوف يفيد فائدة مع بقاء مدته كما عبر به جماعة واحترزوا بذلك عما لا ينفع الا بفوائده كاللاطعمة والتقدين وعما يسرع اليه الفساد كالريحان المحصود وعبر عنه جماعة بكون الموقوف مما لا يسرع اليه الفساد ولهذا عبر الشيخان وغيرهما بان الموقوف كل عين معينة بملوكة قابلة للنقل يحصل منها عين أو منفعة يستأجر لها وتعليل الاصحاب كالصريح فيه وقد صرح النووي وغيره بصحة وقف نحو الريحان المزروع لبقاء منفعته مدة وقد قال الغزالي في وسيطه وشرط الموقوف ان يكون بملوكة معينة تحصل منه فائدة أو منفعة مقصودة دائمة مع بقاء الاصل ثم قال وأما قولنا منفعة دائمة فاحترزنا به عن وقف الرياحين التي لا تبقى وقولنا مع بقاء الاصل احترزنا به عن الطعام فان منفعته في استهلاكه فلا يجوز وقفه وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في

الاستدلال على من يمنع
وقف الحيوان منفرداً
ودلنا من جهة المعنى أنها عين
يجوز يعها ويمكن الانتفاع
بها مع بقائها المتصل بخاز
وقفها كالدور ثم قال وقولنا
مع بقائها احتراز عن
الطعام فإنه ينتفع به ولكنه
يتلف بالانتفاع وقولنا
المتصل احتراز عن
المشمومات لانه لا يتصل
بقاؤها وإنما تبقي يوماً
واثنين وثلاثة فقط وقال
إمام الحرمين في النهاية
يصح وقف العقار والمنقول
ويصح وقف الجهاد
والحيوان والمتنع أن يكون
الموقوف المحبس بحيث
يثبت له منفعة مقصودة
وفائدة مقصودة كالثمار
وما في معانيها والمنفعة
المتصودة يضبطها ما يصح
استجاره على شرط ثبوت
حق الملك في الرقبة (سئل)
عن ناظر وقف ادعى
عليه أنه أجر رزقة بسبعة
دنانير وأخبر بأنها ستة
فهل إذا ثبت ذلك بطريقه
الشرعي ينزل أو يعزله
الحاكم أو يضم إليه عدلاً
أولاً (فأجاب) بأنه لا ينزل
بشوت ذلك عليه وليس
للحاكم عزله ولا ضم عدل
إليه لاحتمال أنه أخفاه لغرض
شرعي كصرفه في مصلحة
من مصارف الوقف كعبارة
أو أخذه من معلوم نظره
فلم يتحقق ارتكاب
ما يفسق به (سئل) عن
شخص وقف وقفا على

لما انهما طهرا من حظوظ النفوس الملهكة وأهويتها وتحلبا بمعاني الاخلاق الكريمة وأمنيتها
وكذا بما جاء عن استمسك بهديهما وهدي بقية الصحابة والتابعين لهم باحسان أدام الله عليهم شأيب
الرحمة والرضوان ولقد وقع لشيخنا زكريا سقى الله ثراه في مسئلة في الوقف انه وبعض الحنفية
تجاذب فيها نظراهما وتكررت في أحوالها فتاويهما مع الاغلاظ من كل في الرد على الآخر لكن
بما ليس المقصود منه الا بيان الحق مع صفاء الخاطر وصلاح الباطن والظاهر بدليل بقاء محبتها
على ما كانت عليه ومزيد مواصلة كل للآخر بالثناء والتردد اليه هذا مع أن شيخنا كان له في تحمل
الرد وأذى معاصريه القدم الراسخ وايصال قاطعية الطود الشاخ ومن ثم أظهره الله ظهوراً لم
ينالوه وأبقى له من الآثار الحميدة والتأليف الفريدة ما لم يؤملوه حتى الله لنا اقتفاء تلك الآثار وأجارنا
من الفتنة والحن وسائر الأضرار انه الكريم الغفار الحليم الستار بمنه وكرمه آمين متمثلاً بما دعا
صلى الله عليه وسلم لقائله إن الله

ولا خير في حلم إذا لم يكن له • بواذر تحبى صفوه أن يكذرا
ولا خير في جهل إذا لم يكن له • حليم إذا ما أورد القوم أصدرنا
وما أحسن قول ابن عباس لابن الزبير رضي الله عنه لما أراد الخلافة وقد خليت الدار متمثلاً
يالك من قنبرة • بمعمر • خللك البر فيضى واصفري
ونقرى • ماشئت أن تنقرى • صنادد البوم عليك تجترى
ومصنفاته تلك قسماً أكثرها تكرير لما مر في كتابه الاول الذي رددته ونقدته فلم أره الا زيفاً
وحرافاً وحيفاً وهذا القسم لا أتعرض له الا نادراً والقسم الثاني اشتمل اما على بهت يخترعه
اختراعاً قبيحاً ثم يرتب عليه ما ظن أنه لا يكشف كشافاً صريحاً واما على عدم فهمه وتصور لما يعترضه
وهو مع ذلك يتحيل أنه يردده وينقضه وهذا القسم هو الذي أتعرض له بحيث لا يخفى على صغار
الطلبة فضلاً عن الفضلاء والائمة النبلاء لما آتى ببسط الكلام عليه وأبين عواريه في الاكثر وأقيم
على ذلك البراهين الصحيحة التي هي من الشمس أظهر وبمجموع ذلك في مواضع تبلغ اثنين وعشرين
موضعاً الاول تعجب بحسب ما حرفة فهمه من ردى لتخريج ابن الرفعة مع جرياني في كتبى عليه
وبفرض صحة ذلك أى تعجب فيه مع أن من له أدنى ممارسة بكتب المتقدمين والمتأخرين يعلم أنهم يقع
لهم كثير انهم يخالفون في فتاويهم ما في مؤلفاتهم وفي بعض مؤلفاتهم ما في بقيتها فلا تعجب من ذلك
بوجه وإنما قصده من نحو هذه العبارة إيهام الاغبياء مثله ان هذا تناقض قاذح مخل وليس كذلك
كما لا يخفى على أدنى متعلم على أن قولى قضية تخريج ابن الرفعة كذا لا يقتضى انى مرتضيه أو معتمده
فكم من مثل هذه العبارة يذكرونها ويسكتون عليها ولا تكون معتمدة لا ينكر ذلك الا جاهل
مبتدع لا مستقر ولا متبع وما يدل على عدم اعتياده لاصل التخريج انى في شرح الارشاد الكبير
قصرته على الصدقة وفرقت بينهما وبين نحو الهبة بما مر الكلام عليه في قررة العين مع بيان غلط
هذا العنيد فيما وقع له ذلك ويأتى تكريره كذلك وتكريرنا لرده آخر الكتاب ولقد قال في
المطلب في التفليس بعد كلام ساقه نعم استيلاده أى المفسر هل ينفذ ذكرت في الكفاية شيئاً لم
أرضه الا أن فان الذى يظهر نفوده بكل حال • الموضع الثاني من تلك القبائح قوله كيف وقد
أطبق على حكمها المتأخرون الا من شذففى من منقول المذهب هذا من أول شقا شقه واقترانه
الى قدمنا في القررة بطلانها بالنصوص الصريحة من كلام الشاشي والاصحاب على أن أكثرهم انها
عبروا بقولهم وقضية كذا وهذا لا يقتضى اعتياده لامرين أما الاول فلان قضيته وعليها يحتمل
أرادها وأن لا وأما ثانياً فلان سكونهم عليها لا يقتضى انهم يوافقونه عليها وفرض انه أرادها ومن

ونسلم وعقبهم وعلى زوجته فلانة وعتقائه فان ماتت الزوجة والعطاء أو أحدهما ولم يوجد أحد من الذرية الموقوف عليهم كان لوالدته تركان تلك ذلك ولاخويه محمد وأبي بكر ثلثاه بالسوية بينهما فان ماتت الام انتقل نصيبها من ذلك لاختيه مضافا لما يستحقه من ذلك بالسوية بينهما فان مات أحد الأخوين انتقل نصيبه من ذلك لأولاده ثم لذريته ونسله وعقبه فان مات أحدهما عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب انتقل نصيبه من ذلك للاخ الآخر ثم انقضى الموقوف عليهم ما عدا الاخوين ثم مات أحدهما عن ابن وبنات والآخر عن ابن وبنات ثم ماتت البنت عن ابن فهل ينتقل نصيبها من الموقوف الى ابنها أو أخها (فاجاب) بانه ينتقل نصيبها الى أخيهما عملا بقول الواقف فان مات أحد الاخوين انتقل نصيبه من ذلك لأولاده ثم أولاد أولاده ثم لذريته فاقتضى الترتيب المفاد ثم أن لا يستحق أحد من أولاد أولاد الاخ مع وجود أحد من أولاده ولا ينتقل نصيبها الى ابنها لان عبارة الواقف انما أفادت استحقاق اولاد كل من

تأمل كلمات المؤلفين علم ذلك ولم يرتب فيه وتأمل غسه لنفسه والمسلمين فاني ذكرت له في القرعة نصوص المتقدمين والمتأخرين المصرحة بخلاف هذه القضية لقول الجواهر لا يشترط في الواهب أهلية التبرع وهو ان يكون غير محجور عليه وقول الشافعي بنفوذ العتق وإن كان عليه من الدين أكثر من قيمة المعتقد وغير ذلك فلم يعرج على شيء من هذه الصرائح المنادية عليه بالبوار والخسار .

الموضع الثالث من تلك القبائح الطويلة في أن البطلان في هبة الماء وفي الرشوة من واد واحد وانه في الاول أقوى لان التحريم لحق الله بخلاف الرشوة فان التحريم فيها لم يتعلق به حق ل أحد واستنتاجه من ذلك أن التحريم المتعلق بحق الآدمي أقوى اه وهذا كله هذيان لا حاصل له لا سيما إذا نظر الى اقترانه أن التحريم في الرشوة لم يتعلق به حق ل أحد والى استنتاجه المذكور مع أن الذي مهده انما ينتج ان التحريم المتعلق أقوى مما لم يتعلق به حق ل أحد ثم قال بعد بورقات العلة الجامعة بين هبة الماء والرشوة مجرد التحريم من غير نظر الى تعيين وغيره ووجه بطلان هذا الهذيان الغنى عن البيان لولا ما مر من خشية توهم القاصرين أن الذي حققته وقررته في القرعة أنا لا ننظر الى التحريم المتعلق بخصوص الآدمي أو غيره وانما ننظر الى ما يتعلق بالعين أو لازمها والى ما يتعلق بخارج عنها ومسئلة هبة الماء والرشوة من القليل الاول ومن ثم بطل بيع الماء ولو باضعاف ثمنه بخلاف تبرع مدين لم يحجر عليه فانه من القليل الثاني فبطل ما طوله واستنتاجه ثم قوله ان التحريم في الرشوة لم يتعلق به حق ل أحد مراده بدليل جعله له في مقابلة المتعلق بحق الله انه لا يتعلق بالله ولا بالآدمي وهذا مما يعلمك بجمله ويوقظك الى أنه غافل عن كلام الفقهاء أجاهل بكلام الاصوليين لان الاحكام بأسرها لا تخلو كل منها عن أن الملاحظ في تحريره اما رعاية حق الله تعالى أو حق الآدمي أو حقهما وأما خلو حكم عن ذلك كله فليس بواقع بل ولا متعقل لان شرع الحكم اما لمصلحة تظهر فيه أو للتعبد وكلاهما لا بد فيه من المعنيين أو أحدهما ولولا أن هذا الرجل عامي في علم الكلام ومقدماته لم تمر بفكره ولا اختلجت في سره اذ زعمه أن التحريم في الرشوة لم يتعلق به حق ل أحد نزعة فلسفية ناشئة عن الايجاب الذاتي الذي هو كفر صراح لكن بحجة التشنيع بما لم يعقل ما يترتب عليه والمبادرة الى المنقول بالهوى فيما لم يتأهل للوصول اليه بوجان الوقوع في مثل هذه الورطة وزلة القدم بالارتباك في هذه السقطة وما أحسن قول العضد ردا على بعض معاصريه اما من لا يأمن مع الدغدغة سوء العثار ويحتاج الى من يقود عصاه في ضوء النهار فاذا سابق في المضمار العتق الجياد وناضل عند الرهان ذوى الايدي الشداد فقد جعل نفسه سخرية للساخرين وضحكة للضحاكين ودريئة للطاعنين وعرضا لسهام الراسفين الموضع الرابع قوله مشيرا الى رد الفرق الذي ذكرته آنفا بين هبة الماء وهبة الدين ولا يصح الفرق بتعين الماء دون المال لأن معنى التعين فيهما على حد سواء فكما يجب الطهارة بالماء المذكور يجب قضاء الدين في المال المذكور فهو وان كان الذي في الاصل تعلقه بالذمة فهو في هذه متعلق بالذمة وبالعين وكذلك الطهارة متعلقة بالذمة وبالعين ايضا ومسئلة تعلق الزكاة بعين المال من غير قطع النظر الى الذمة اه وهذا منه مشعر بأنه لم يفهم ما قررته ولا حام حول حمى ما وضحته في القرعة وكررت وبيان ذلك ان قوله ان التعين فيهما على حد سواء مكابرة قبيحة كيف وتعين الماء يمنع اخراجه عن ملكه حتى بالبيع باضعاف القيمة بخلاف تعين المال للذي زعمه فانه وان سلم له لا يمنع على زعمه الا مجرد التبرع لا غير كما قررت ذلك في القرعة فن اطلع على ذلك الفرق النى هو أظهر من الشمس ثم كابرو زعم ان لا فرق واستدل بهذا الخيال حقيق بان يقال فيه

سارت مشرقة وسرت مغربا . شتان ما بين مشرق ومغرب

وأنى له بغوص على معنى دقيق وغوص فى أدنى تحقيق وإنما هو يلقى الالفاظ لا يدري ما تودى اليه ولا ما يحيط أمرها عليه كيف وفد قال ليس الفقه إلا الفرق والجمع فيها مهلكان انقطعت فيها اعناق أمثاله وشامخات أعيت عن الرقى اليها أطباع آماله ومن تمام خباله زعمه أن الطهارة متعلقة بالذمة الناشئة عن عدم فهم معنى التعلق بالذمة وكيف يتعلّق تعلق الطهارة بالذمة التي هي اصطلاحاً معنى اعتبارى ينشأ عنه الالتزام والالتزام قائم بالإنسان حياً كان أو ميتاً لانه ان أراد بالطهارة مدلولها انجازى وهو الافعال الحسية فتعلق هذه الافعال بذلك المعنى الاعتبارى على جهة قيام أحدهما بالآخر غير متعلّق بعقد ما بينهما من القياس أو مدلولها الحقيقى وهو زوال المنع لم يصح ذلك أيضاً لان هذا إنما يوجد بعد استعماله فى تلك الافعال وباستعماله فيها يزول التعلق فتوقف التعلق بالذمة على الاستعمال لاستحالة وجوده قبله ناشئ عن عدم تصويره لما يقول والا لم يأت بهذه الفضائح التي سودت ذهن مخترعها وتحقق قصور مفرعها . الموضع الخامس ومن فضائحه أيضاً قوله ومثله تعلق الزكاة الخ وهذا ينبئ عن انه لا يفهم فرقاً بين العبادة البدنية المحضة والمالية المحضة والمركبة منهما والزكاة من القسم الثانى وهو تارة تتعلق بالعين وتارة بالذمة بخلاف الطهارة فانها من القسم الاول وهو لا يتصور فيه التعلق بالذمة كما هو واضح لادنى الطلبة ومن ثم لم تفعل عن الغير باذن ولا غيره ولا يرد الصوم لان المال دخلا فيه بالنص فهو كالحج وان فارقه من جهة اخرى هي فعل الأجنبي له عن الميت بلا اذن احد بخلاف الصوم لا بد فيه من اذن القريب وبيان ذلك أن المال متأصل فى الحج أكثر من تأصله فى الصوم فسوخ فى سقوط الحج عن الذمة بما لم يسأح به فى سقوط الصوم نظراً لما فى الحج من شائبة المال السابقة فتأمل ذلك فان مثل هذا المشقشق لا يقبل طبعه الخوض فى شيء من هذه الدقائق وأنى له بذلك وهو يستدل على تعلق الطهارة بالذمة أيضاً بتعلق الزكاة بالذمة ولم يتعلّق ما بينهما ايثاراً للرجم بالغيب الذى وقع به فى هوة الشطط ولا منيته لا بعد الضلال وأقبح الغلط على ان كلامه إنما هو فى تعلق الطهارة بالعين والذمة فى حالة واحدة وليست الزكاة كذلك وإنما تارة تتعلق بالعين وتارة تتعلق بالذمة وأما تعلقها بهما فى حالة واحدة الذى أفهمه كلامه فهو من فرطاته القبيحة أيضاً . الموضع السادس من تلك القبايح أيضاً قوله بعد كلام طوله هنا وبالغت فى رده عليه فى القرّة واما الفرق بينهما أى هبة الماء وهبة الدين فلا معنى له اذ التعيين فيهما على حد سواء اما صحة واما بطلاناه وتخصيمه على هذه المراتب المذكورة بعد ما قرّره له من الفرق الواضح المعترف هو به من ان الماء حظر فيه اخراجه عن الملك ولو باضعاف القيمة والدين لم يحظر عليه الا اخراجه الذى فيه تبرع لا غير يزيدك فيه بصيرة انه فى غاية من البلادة والعناد ماثله فى ذلك الا مثل رجل تقول له هذه الشمس تشير اليها ليس دونها سحب فيقول لك ليس فى السماء شمس أصلاً فيعلم حينئذ أنه سفسطى عنادى ليس دواؤه الا ان يوقد عليه نار الادلة اليقينية الى ان يعترف او يحترق وبهذا الفرق الظاهر يطل ما فرعه عليه وتذيله تكراراً لما ذكره فى الكتاب وقد بالغت فى القرّة فى تزيف جميع ما أبداه بما لم يدرك فحواء فضلاً عن مغذاه وكيف لا وهو بعد اطلاعه على ذلك الفرق الواضح يزداد فى تكرير سفسطه وعناده وفضيحه فى اصداره وايراده فيجعل المسئلتين متحدتين ويجعل العلة حرمة التسليم فيها قال فيتحدان فى البطلان والشائى قائل بالصحة فى كل والعلة عنده ان التحريم لا يرجع لمعنى فى العقد وهذا باطل كما علم مما تقرّر وجعل حرمة التسليم بمجرد علة غير صحيح لانه أمر عام وإنما النظر ليست هذه الحرمة وهو فى هبته الماء ذاتى لانه يرجع لمعنى فى ذات العاقد وهو عجزه عن تسليمه شرعاً ومن ثم لم يتقيد بالتبرع وفى هبة المدين عرضى لانه

ومن هو اسفل منها الا بطريق ترتيب البطون فلا يستحق احد من بطن سافل مع وجود أحد من البطن الذى فوقه فاذا مات آخر الميت المذكورة وكان ابنها موجوداً صار من مستحقى الوقف حينئذ (سئل) عن رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده السبعة وهم فاطمة وهبة الله و خليل وسار وخاتون وعاشور وآمنة وعلى ولدى ابنه محمود ومحمود وشرط فى وقفه ان يعطى محمد ومحمود نصيب ولد ذكراً من أولاده وعلى من سيولد للواقف من الأولاد للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم المنتسبين الى الواقف بالآباء فى جميع البطون على ان من مات منهم عن ولد او ولدوان سفل المنتسبين الى الواقف بالآباء على الشرط والترتيب ومن مات عن غير ولد ولا ولدوان سفل المنتسبين الى الواقف بالآباء فنصيبه لمن هو فى درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فان لم يكن فى درجته احد كان لمستحقى الوقف المنتسبين الى الواقف بالآباء فان مات أحد منهم قبل أن ينتقل اليه شيء من

او ولد ولد وان سفل ممن
ينسب الى الواقف بالآباء
يعطى الولد او ولد الولد وان
سفل ما كان يستحقه والده
ان لو كان حيا فان مات
الواقف واولاده واولاد
اولاده ونسله وعقبه ولم
يبق احد ممن ينسب الى
الواقف بالآباء كان ذلك
وقفا على اولاد البنات ثم
على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم ثم على نسلهم
وعقبهم للذكر مثل حظ
الانثيين على الشرط
والترتيب فان ماتوا عن
آخرهم وخلت الارض منهم
ولم يبق منهم احد كان ذلك
وقفا على جهة متصلة ثم ان
الوقف المذكور آل وانحصر
جميعه في الحرمة أسماء بنت
خليل ولد الواقف وتوفيت
وانقرضت ذرية اولاد
الصلب وانتقل الوقف
الى اولاد البنات حسبها
شرط الواقف ولاسماء
المذكورة ولد واولاد
ابن وهناك من اولاد بنات
الواقف من له ذرية واولاد
اولاد اولاد واولاد
اولاد واولاد اولاد
اولاد اولاد ومنهم من
ينسب الى الواقف بجد
أوجدة ومنهم من ينسب
اليه ومنهم ينسب اليه بما
دون ذلك ومنهم من
ينسب اليه بما هو أسفل من
ذلك ومنهم من يدعى انه
يستحق مع وجود أصله من
ابو ام ويعلى ذلك بشرط

لا يرجع لمعنى كذلك ومن ثم تقييد التحريم بالتبرع لا غير * الموضوع السابع قوله تخريج ابن الرفعة
حكم مسألة الدين على هبة الماء تخريج أولوى حق اه وهذا من زيادة شقشقته أيضا لما بينته
وضحته في القرعة من انه لا يساوى مداده على أن ابن الرفعة لم يخرج الحكم خلافا لما افتراه هذا
العنيد وإنما خرج الخلاف ولا يلزم منه الترجيح كما مر بسطه في القرعة ثم قال عن كلامي في القرعة
وقوله ان في الرشوة اكراهها مجرد دعوى اذ لو كان فيها إكراه لما أشبه الخلاف في هبة الماء
اذ ليس فيه في هبة الماء إكراه اه وهذا أيضا بما يزيد بصيرتك فيه أنه ردىء الفهم فاسد التصور
وبيانه انه لم يفهم معنى الاكراه ولا وجه ذكره وعبارتي ومسئلة الرشوة من قبيل الاولى أى هبة
الماء فحرمتها ذاتية لان حق المالك متعلق بعينها واخراجها من يده إنما هو كره عليه فلم يخرج
عن ملكه بذلك وان لم يعص المعطى لا رشائه على وصوله لحقه انتهت واعتراضه هذه العبارة بما ذكره
معذور فيه فانه لم يفهمها ولا أدرك شيئا مما انطوت عليه وبيانه أنهم لما صرحوا بان المرتضى
لا يملك الرشوة سواء اتهم الراشئ ام لا اشكل ذلك على تعليلهم البطلان في هبة الداء بحرمة التسليم
ووجه الاشكال ان التسليم في مسألة الاتهم باطل لمعنيين ذاتيين هما حرمة التسليم والاكراه المعنوى
وبحق للمعنى الثاني فقط وهو بمفرده مقتضى للابطال الا ترى الى حكاية الاجماع على ان من اخذ منه
شيء على سبيل الحياء من غير رضا منه بذلك لا يملكه الآخذ وعلوه بان فيها اكراهها بسيف الحياء
فهو كالاكراه بالسيف الحسى بل كثيرون يقابلون هذا السيف ويتحدلون مرار جرحه ولا يقابلون
الاول خوفا على مروءتهم ووجاهتهم التى يؤثرها العقلاء ويخافون عليها أتم الخوف ولا شك ان
للاشئ بحق ان يخرج ماله عن ملكه برضاه البتة وإنما اضطره المرتضى الى إعطائه ماله كرهاء عليه
اذ الغرض انه لو لا إعطاؤه لما حكم له بحقه فعلمنا ان عدم الملك في الرشوة اما لذاتيين او ذاتى واحد
ووجه كون الاكراه ذاتيا أنهم صرحوا بان الذاتى هو ما رجع لمعنى في المعقود عليه او فى العاقد
والاكراه معنى رجع فى العاقد فكان ذاتيا فتأمل هذا التحقيق المشتملة عليه تلك العبارة تعلم ان سبب
اعتراضها عمى البصيرة والارتباك فى مهاوى الهذيان والخيرة . الموضوع الثامن ثم قال اعتراضا على
ومما قال المتجلى ٧ من الفروق ان مسألة هبة المدين حيث لا يرجو الوفاء فيها خلاف فى الجواز وعدمه
بخلاف مسألة الماء فان التحريم فيها يجمع عليه الى ان قال فكيف مع ذلك يأتي الذم ببطلان الصدقة
مع الخلاف فى حرمتها وهو غير صحيح صدر من غير اعطاء المسئلة حقا من التأمل فان النووى
فى شرح المهذب رفع الخلاف بحملة الاطلاق على التفصيل الذى ذكره ان حاصله الاتفاق على
التحريم حيث لا يرجو الوفاء كما ان حاصله الاتفاق على الجواز فيمن يرجو الوفاء فهذا الخلاف
الذى أيداه فى مسألة هبة المدين الذى يرجو الوفاء لم أره فى شئ مما وقفت عليه اه لفظه وهو مشتمل
على فضائح تنادى عليه بالغباوة وعدم الفهم والجهل باصطلاح الفقهاء ومدلول عباراتهم إما أولا فقولاه
عنى انى قلت يجمع افتراء و جهل وعبارتي اتفقوا على الحرمة فى الماء دون الصدقة فى موضع وفى
آخر لا خلاف وفى آخر يجوز به وشتان بين اتفقوا وهذا مجزوم به وهذا لا خلاف فيه وبين
هذا يجمع عليه فان العبارات الثلاثة الاول يقال فيها تتعلق باهل المذهب لا غير وإما يجمع عليه
فانها عبارة تقال فيما أجمعت عليه الامة فتحويل هذا المعترض عبارتي من اتفقوا أولا خلاف فيه
أو مجزوم به الى يجمع عليه ما قضى عليه بجهل اصطلاح الفقهاء ومن لم يحسن الفرق بين تلك الالفاظ
مع زعمه ان له فى الاشتغال بالفقه لا غير نحو خمسين سنة حقيق ان لا يقال له ما أحفك بانك راكب متن
عمياء وخابط خبط غشوا وما أحسن قول ابن قيس بن الحطيم وداء التوك ليس له دواء وقول الضد
ليس لمرض الجهل المركب من شفاء وأما ثانيا فقولاه وهو غير صحيح صدر الخ هو من قبيح غباوته

اذ لم يفهم كلام شرح المذهب ولا كلام الاصحاب ولا احكام حولها بوجه وامرئى أن من تردى الى هذه الهوة من التحريف وسوء الفهم فحقيق دبان لا يجاب ولا يخاطب اذ مخاطبة مثل هذا البليد تؤدى الى ما يظلم القلب مما لا بد منه في ردعه وزجره من السب لكن ألجأ الى ذلك م طعام أحد قرابه حتى خرج عن طوره ولم يعلم بمرتبته وقدره ولم يرفقه أحد افوقع في الداهية الداهيا والحماقة العظمى كيف وهو في هذا المبحث يرفع الخلاف الذى في المختصرات فضلا عن المطولات وكأنه مارأى ما في المنهاج المصرح بثبوت الخلاف فيمن عليه دين لا يرجو وفاءه وعبارته قلت الاصح تحريم صدقته بما يحتاج اليه من تلزمه نفقته أولدين لا يرجو له وفاء انتهت ففى مصرحة بوجود الخلاف بل وتقويه فيمن لا يرجو الوفاء وبهذا يزداد تعجبك من قوله فهذا الخلاف الذى أدها في هذا المدين الذى لا يرجو الوفاء لم أره في شيء مما وقفت عليه اه وحينئذ قل له أعمى الله بصيرتك بسوء تصرفك وفهمك كيف مسألة صريحة ظاهرة في متن المنهاج فضلا عن غيره لم ترها في شيء مما وقفت عليه هل هذا الا لأن الله تعالى انساك العلم ليحق عليك كلمة الحماقة والجبل وعدم الحلم واما استدلاله بشرح المذهب فهو مما يدل على بلادته وعدم فهمه لعبارته وقد ذكرتها في القرة وحاصلها انه لما حكى فيمن عليه دين حرمة التصديق ما يحتاجه لوفائه وكرهاته عن آخرين وعدم استحبابه عن آخرين قال والمختار انه ان غلب على ظنه حصول الوفاء من جهة اخرى فلا بأس بالصدقة وقد تستحب والافلا فلا وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطلق اه فتأمل فرضه الحرمة فيمن تصدق بما يحتاجه لوفاء دينه المستلزم انه لا يرجو الوفاء ثم الكراهة وعدم الاستحباب في ذلك تجد عبارته في ان كثيرين قائلون بجواز التصديق ما يحتاجه لوفاء دينه وهؤلاء هم القائلون بمقابل الاصح المذكور في عبارة المنهاج المذكورة ولا ينافي ذلك قوله والمختار الخ لانه انما اراد به الإشارة الى غير المذكورين ممن اطلق الحرمة او عدها فهذا ان الاطلاقان على الحالين اللذين ذكرهما كما يصرح به قوله وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الاصحاب المطلق فهذا يرجع الى المطلقين غير المذكورين لا الى المذكورين لانهم مقيدون لا مطلقون لما تقرر انه فرض الحرمة فيمن لا يرجو الوفاء وحينئذ يلزم تعيد مقابلها بذلك ايضا والا لم يكن مقابلا على ان قول شرح المذهب والافلا ليس فيه الا انه عند عدم غلبة ظن الوفاء من جهة اخرى به بأس ولا يستحب والاخبروا بوضوح واما به بأس فكما صرح به الرافعى وغيره وحينئذ يزداد تعجبك من افتراء هذا البليد وتقلبه عن شرح المذهب بقوله حاصله الاتفاق على التحريم حيث لا يرجو الوفاء ان يصل التهور والافتراء بصاحبه الى مثل هذه المجازفة كيف وهو لم يفهم معنى قوله والافلا انه نفى لما اذا وهو معذور فانه عامى في العريضة انواعها على انه ليس في عبارة شرح المذهب يرجو الوفاء ولا عده في حكاية الخلاف وانما هو لازم لقوله يحتاجه لوفائه كما قدمته ثم وإنما عبروا بقوله ان غلب على ظنه بقوله وإلا أى والا يغلب ذلك على ظنه وهو صادق برجاء الوفاء بلا غلبة وعدم رجائه اصلا لأن السالبة تصدق بنفى الموضوع كما ان قوله فلا صادق بالجواز والحرمة كما قررتة وحينئذ فليس في عبارته تعرض لمن لا يرجو الوفاء فضلا عن حكاية الاتفاق على الحرمة فيه فبان ان قول هذا البليد حاصله اى التفصيل الذى ذكره في شرح المذهب الاتفاق على التحريم حيث لا يرجو الوفاء حاصل منهم على رأسه مؤذن بعقره من العلم ونفسه هدا نا الله وإياه لطاعته ه الموضوع التاسع قوله وقد فسر الاصحاب عدم الجواز في كلام الشافعى في نص الام فى الجزية بعدم الصحة فلازموا بين الحرمة والبطالان حيث وجد التحريم فهذا نص من الاصحاب على انه حيث حرم تصرف المفسد كما في صورة تبرع من لا يرجو الوفاء فبرعه غير صحيح اه وهذا كلام ردى مبنى على فساد التصور والتحليل لان الاصحاب اذا فسروا ناصفى موضع بشئ يخالف مدلوله كيف يقضى به على سائر المواضع

الواقف أنه أطلق في شرطه بعد انقراض أولاد الصلب كان وقفاً على أولاد البنات وانهم من جملة أولاد البنات سواء قربوا من الواقف بالنسب أم بعدوا منه وأن الوقف صار على الرأس قسمة متحصلة فهل يقتضى شرط الواقف ذلك أم لا وهل اذا شرط الواقف على الشرط والترتيب يتناول الترتيب بالدرجات أم لا وهل تستحق الدرجة السفلى مع العلى وهل يستحق الفرع مع وجود أصله واذا قلتم بتشريك أولاد البنات هل يستحق القريب منهم والبعيد وهل يعود الوقف على ذرية أسماء دون غيرهم من صار في درجتهم وطبقتهم من أولاد البنات وهل اذا كان من أولاد البنات من هو محجوب بأولاد الصلب هل يعود عليه شيء من الوقف عندما آل الوقف الى أولاد البنات ودرجة سفلى أولاً وهل يستحقون ذلك على الرأس أو بالدرجات وهل ثم في قول الواقف في شرطه ثم على أولادهم تقتضى التشريك أو الترتيب وما معنى قول الواقف على الشرط والترتيب وإذا قلتم بالتشريك فهل عام في جميع أولاد البنات أو يستحق من هو أقرب الى الواقف دون البعيد (فاجاب) بانه لا يقتضى شرط الواقف ذلك

بعد انقراض من ينسب الى الواقف بالآباء ينتقل الى اولاد البنات ثم الى اولادهم ثم الى اولاد اولادهم ثم على عدد رؤسهم ان تمحسوا ذكوراً أو إناثاً وإلا فلذلك مثل حظ الانثيين وهكذا في جميع البطون فلا يستحق أحد منهم من طبقة سفلى وهناك أحد من طبقة أعلى منها إلا ان مات أصله فانه ينتقل اليه نصيبه فلم يتناول لفظ الواقف اسحقاق اولاد اولاد البنات الا عند انقراض جميع اولاد البنات وهكذا في جميع البطون فليس في لفظ الواقف اطلاقاً ويتناول الترتيب ترتيب الدرجات فلا يستحق أحد من درجة سفلى مع وجود أحد من درجة عليا الا ان ينتقل اليه نصيب أصله فلا يستحق الفرع مع وجود أصله وقد علم أن الوقف المذكور وقف ترتيب لاوقف تشريك وينتقل الوقف بعد موت أسماء الى أقرب الدرجات الى الواقف من اولاد اولاد البنات حتى لو لم يوجد في تلك الدرجة الاشخص واحد استحق جميع الوقف ولا يستحق اولاد أسماء ولا من في درجاتهم شيئاً منه الا بعد انقراض جميع من هو أعلى منهم في الدرجة نعم من مات من اولاد البنات بعد انتقال الوقف اليهم عن ولد

ثم يستنتج منه انهم لازموا بين الحرمة والبطان حيث وجد التحريم وهو كذب صريح وتقول قبيح وكيف تقول ذلك وهم قسموا اليوع المنهى عنها الى باطل وصحيح وكذا سائر العقود وحينئذ فكيف يسوغ لمن عنده ادنى مسكة من عقل فضلاً عن فضل ٧ ازيد عن هذه الملازمة فهى ملازمة باطلة مستنتجة من مقدمة باطلة وانما تكلمت على قوله وقد فسر الاصحاب عدم الجواز الخ تحسينا للظن به ثم رأيت بعد ذلك ساق النص المذكور وما ذكره وليس فيه تعبير بعدم الصحة وانما ذلك كله كذب محض وبهتان عمد وكان هذا الشقي ظن ان كتابه لما اشتمل عليه من السفاهة والفحش لا انظر فيه فيتم به ترويجه على طغامه وليس كما ظن بل نظرت فيه غير ملتفت الى تلك السفاهة والخافاة لا بين كذبه الشنيع وبهتانه الفظيع وغاية ذلك النص ان قضيته ان رفع المفلس الى القاضى بمنزلة الحجر عليه فيعارض تلك النصوص الآتى الكلام عليها ولا معارضة لان ما في الجزية ضعيف عند الاصحاب كما اعترف به هذا الجاهل المفتري قبحه الله تعالى ومن كان هذا سبيله كالجاهل ظله ومقيله وتأمل جراته ومهاجمته بقوله ولا شك ان من قال بعدم الجواز مع الصحة فهو محرف للنصوص ومغلط للاصحاب تجده كالابله الذى لا يعقل الخطاب ولا يحسن رد الجواب كيف وسبب التحريف والتغليط الاخذ بمدلول كلامهم وحمله على حقيقته من انه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة كما هو بديهي التعقل ونقض الادراك من كلامهم ولا ينسب لذلك من استنتج من تأويل متعين في محل لداع دعا اليه ان جميع النصوص كذلك وانه يلزم من عدم الجواز عدم الصحة حيث وجد التحريم فهذا المتقول المخلط الذى لا يرعى الحق ولا يهتدى بصواب هو المحرف المغلط وما يؤيد تلك النصوص وما حملتها عليه قول الام في الرهن ولو كان رهنه اياها ثم اعتقها او ولدت له ولا مال له يبيع منها بقدر الدين وعتق ما بقى وان كان عليه دين محيط بماله عتق الخ فلم علم انه موافق لتلك النصوص في نفوذ عتقه وغيره مع احاطة الدين بماله وما يزداد عجبك منه انه لما ساق نصوص الام التي ذكرها في الفرة الدالة على تصرف المدين المفلس قبل الحجر ولو بعد الرفع للقاضى وصله ان يعارضها بنص الام في الجزية ولفظه إذا اعسر واحد منهم بالجزية فالسلطان غريم من الغرماء قال الشافعى وان فلسه لاهل دينه قبل ان يحول عليه الحول ضرب مع الغرماء بحصة جزية لما مضى عليه من الحول وان قضاء الجزية دون الغرماء كان له ما لم يستعد عليه غرماءه فاذا استعدى عليه بعضهم فليس له ان يأخذ جزية دونهم لان عليه حين استعدى عليه ان يبقى ماله اذا اقر به او بين بينة فان لم يكن عليه بينة اولم يقر واستعدى عليه كان له اخذ جزية دونهم لانه لم يكن عليه حق حين اخذ جزية اه فانظر حتى تعلم كذبه في نسبته الى هذا النص ان فيه عدم الجواز وإلى الاصحاب انهم اولوا ما فيه من عدم الجواز بعدم النفوذ سبحانه هذا بهتان عظيم ثم قال بعد ورقات وهذا نص الام في الجزية مصرح بعدم جواز التصرف قبل الحجر وكرر ذلك مرات متعددة في كتابه منها قوله ايضاً وقد فسر الاصحاب نصه في الجزية السابق بعدم النفوذ وليس فيه الا عدم الجواز وكله كذب صراح كما عرفت من سوق لفظ النص بحروفه التي ساقها هو نفسه عن توسط الادعى وتأمل معارضته لتلك النصوص بهذا النص مع قوله بعد ولهذا اعرض الجمهور عن العمل بظاهر هذا النص واولوه تعلم انه لا يهتدى لما يقول اصلاً ولهذا الاعراض قطع في الروضة بمقابلة فقال واعلم ان العتق المانع من التصرف يقتصر الى حجر القاضى عليه قطعاً واعتراض قطعاً بان فيه وجهاً وهو اعتراض سهل لانه كثير اما ينزل الوجه لشذوذه منزلة العدم فيقطع بمقابلة من غير مبالاة به * الموضع العاشر ثم اعترض على في نقلي للبذاهب الثلاثة في هذه المسئلة بقوله وقد علم انه لا يجوز اخذ أحكامهم

انتقل نصيبه اليه وقد علم انه لا يستحق احد من درجة سفلى مع وجود احد من درجة أعلى منها كما مر واستحقاق اهل الوقف بالدرجات لا بالرؤس وأهل الدرجة الواحدة يستحقونه على عدد رؤسهم ان تمحضوا ذكورا أو إناثا والافلذ كمثل حظ الانثيين ونم في قول الواقف ثم على أولادهم الخ تفيد الترتيب وتمنع من التشريك ومعنى قول الواقف على الشرط والترتيب أن استحقاق أهل كل درجة على الرؤس ان تمحضوا وإلا فللذكر مثل حظ الانثيين وأنه لا يستحق من في درجة نازلة وهناك أحد من درجة أعلى منها وان مات عن ولد أو ولد وولد وان سفل عاد نصيبه لولده أو ولد له أو نسله أو عقبه ذكرا كان أو أنثى وان مات عن غير ولد ولا ولد وولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف ومن مات منهم قبل ان ينتقل اليه شيء من الوقف وله ولد أو ولد وولد وان سفل يعطى الولد أو ولد الولد وان سفل ما كان يستحقه والده لو كان حيا وقد علم اننا نقول بالتشريك بين المستحقين الا عند اتحاد درجتهم كما مر (سئل) عن وقف وقفاً على معينين ثم باعه قبل قبولهم وقبول

ونسبها اليهم بمجرد الوقوف على ما نقلوه في كتبهم وإنما الرجوع إلى مذاهب الاثمة بمراجعة الراسخين في قواعدهم فلم لا امامهم روايتين اه وهذا من سوء فهمه واختلاط المأخذ عليه فان الكلام في مقامين نقل المذاهب ومقام العمل أو الافتاء بها والذي ذكره إنما هو في الثاني والذي وقع إنما هو الاول لكن لمزيد اختلاط عقله لم يعرف الفرق بين المقامين بل سوى بينهما بقوله لا يجوز أخذ أحكامهم ونسبها اليهم الخ وهذا من جملة تهوره من غير مستند وت قوله الذى لا يدري ما وراءه فقد صرح الاثمة في كتبهم كالسبكي في شرح المذهب وقوله النووى وغيرهما بمن يحكون الخلاف العالى بأنهم إنما يعتمدون في نقلهم نقله وحكايتة على كتب المخالفين المدونة في ذلك ثم قال الشافعى رضى الله عنه في الثلاثة النصوص بالجواز ولا يجوز تفسير الجائز بالنافذ المحرم اذ لا يصح اطلاق المحرم على بعض أفراد الجائز فهو تفسير بغير مطابق وهو فاسد لانهم يعبرون في الاول بالجواز وحده وانما قال جائز كله عليه والقاعدة أن الفعل اذا عدى بغير ما يتعدى به ضمن فعلا آخر يناسب ذلك الحرف المعدى به أو أول ذلك الحرف بحرف آخر يناسب ذلك الفعل وهذا متعذر هنا فعين الاول وحيث قد تعدية جائز بعليه لا يمكن معها بقاء جائز على معناه الحقيقي وهو المباح وانما يتعين تأويله بنافذ لانه الذى يتعدى بعلى فبطل زعمه بقاء الجواز على حقيقته لكنه معذور فانه بعيد عن معرفة القاعدة التحوية المذكورة في المتعدى والتضمن ويؤخذ من بلاغة الشافعى رضى الله عنه ونفعنا به البالغ فيها المبلغ الذى لا يشق غباره ولا يخشى عثاره ان مغارته بين الفعل الاول في النص الاول بتعديته بعلى والفعالين في النصين الآخرين بتعديتها بله انه أشار بذلك حيث عبر بالنفوذ تارة وبالجواز أخرى الى أنه قبل الحجر ينفذ مطلقا جاز أو حرم وهى نكتة بدیعة لا ينقاد لفهمها ذهن مثل هذا الجاهل بفن البلاغة على أنا لو سلطنا له ان الجواز عدى باللام في الاول أيضا كان بمعنى النفوذ أيضا وأما اذا أريد بالجواز حقيقته فانه يخرج عن فرض كلامه لانه يشمل المفلس الذى لا يرجو وفاء وهذا لا يجوز له فيخرج من كلامه من غير دليل وأما اذا حملنا الجواز على النفوذ فانه يشمل من جاز تصرفه ومن حرم وكلام الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في العموم فلا يجوز تخصيصه بالتشهى والهذيان على أن المعارض قدم تبعا للاذرعى اعتراض هذه هذه النصوص الثلاثة بنص الجزية وهذا نص في ان المرد بالجواز مطلق النفوذ اذ هذا هو الذى يأتى فيه الخلاف بين النصوص كما ذكره وأما اذا أريد به حقيقته فلا يتأتى اعتراض تلك النصوص لان حقيقته تستلزم أن له جهة ظاهرة فلا يكون مفلسا والشافعى رحمه الله يقول مفلسا كان أو غير مفلس فأتضح حمله على ما ذكر وقوله ولا يجوز تفسير الجائز بالنافذ المحرم الخ مما يدل على جهله بقاعدة العموم المطلق وبيانه يلزم من الجواز النفوذ ولا عكس فالنفوذ أعم مطلقا وهو لا يستلزم الاخص بخلاف عكسه فاذا فسرنا بالنافذ شمل الجائز وغيره فبطل قوله لا يجوز تفسير الجائز بالنافذ المحرم لانه لا يفسره بذلك الا من هو مثله في عدم فهم الفرق بين مادى التضاد والعموم ولولا جهله بذلك لما كان يورد علينا الضد مع انا انما فسرناه بالاغم مطلقا وشتان ما بينهما لكن من لا ذوق له يورد ما يشاء من غير استحياء من الكذب وعاره في الدنيا والآخرة وليته في كذبه اكتفى بإيراده مرة أو مرتين أو ثلاثا وانما كرهه أكثر من ذلك حتى قال عقب قوله وتفسير الجائز الخ وقد فسر الاصحاب عدم الجواز بعدم النفوذ فلا زموا بين التحريم وعدم النفوذ وقد علمت أن تبرع من لا يرجو الوفاء غير جائز وان الاصحاب فسروا عدم الجواز في كلام امامهم بعدم النفوذ فهذا نص من الاصحاب انه حيث حرم تصرف المدين انه لا ينفذ فارفع يدك فتد لاحات المسئلة من كلام الشافعى رضى الله عنه والاصحاب انتهى وقد علمت ان هذا كلام كذب وان الملازمة التي

ولهم هل يصح البيع أم لا
(فاجاب) بان البيع قبل
قبول الموقوف عليه المعين
صحيح بناء على اشتراط قبوله
وهو المعتمد (سئل) عما
لو وقف شخص على اولاده
الثلاثة ثم على اولادهم
وهكذا على الترتيب وشرط
النظر للارشاد اول للاصلح
من الموقوف عليهم وآل
النظر والاستحقاق لاحد
اولاده بموت أخويه فأجر
الوقف مدة ومات قبل
انقضائها فهل تنفسخ
الاجارة بموته بالنسبة الى
المستقبل لأن المنافع بعد
موته لغيره وكذا النظر فلا
نظر له على الغير لان الواقع
منعه من الاستحقاق حال
نظر غيره فلا ولاية له عليه
ولا نيابة اذ البطن الثاني
لا يتلقى من الاول بل من
الواقف فلا ينفذ تصرفه في
حق من بعده ولقول الجلال
المحلى بحقق عصره بعد قول
المنهاج ومتولى الوقف الا
في صورة ذكرها بقوله ولو
اجر الخ بخلاف ما اذا كان
الناظر حاكما أو أجنبيا أو
مستحقا والوقف وقف
تشريك أو ترتيب وبقي من
في درجته أو أحدهم فانها
لا تنفسخ بموته مطلقا في غير
الاخيرة ولمن في درجته فيها
وهل يفرق بين التشريك
والترتيب فيمن وجد بعد
موت الناظر المستحق انه لو
وجد في حياة الناظر لا يستحق

أخذها منه باطلة وان هذا الجاهل الغي لا تأمل له ولا ذوق وليته مع ذلك سلم من البهت والكذب
الذين هما أقبح وصف في الانسان ثم أمره برفع اليدين بالدعاء بهلاكه عن المسلمين شيء جرى على
لسانه لتناسب وصفه فان من هذا حاله مضلة للناس وأى مضلة ومزلة للضعفاء وأى مزلة فحق أن
يبتهل في أمره بصلاحه والا فيهلكه فان بلده خلت عن يتاهل للرد عليه فانشد لسان الحال الاصدق
من لسان القال خلالك البر فيضى واصفري * ونقرى ماشئت أن تنقرى

لكن بحمد الله العلماء مازالوا في اقطار الارض فكل من بلغهم قاله أو رفع اليهم حاله أوضحوا
ما انطوى عليه من الجهل والغبوة والكذب والخيانة والشقاوة ليحذروا الناس من حاله وينفروهم
عن قاله فان ذلك من أكد الواجبات عليهم اذ لو تركوا كل قائل وبهات في غيه وتزويره وعيه لفسد
النظام وتغيرت الاحكام وتطاول أهل الفساد وأفسد الناس أهل الحق والعناد ابادهم الله الى قيام
الساعة كما أخبر به المعصوم وقضى به الامر المحتوم ثم أنشد متبجحا على ترويح كذبه وعناده ومدعيا
مرتبة كذبه فيها قواطع بلادته المعلومه من اصداره وإيراده

واذا كنت بالمدارك غرا * ثم أبصرت عارفا لا تمارى

واذا لم تر الهلال فسلم * لرجال رأوه بالابصار

ولقد صدق فانه والله غرير المدارك وغيرها وأى غر بل غي عن أبصر العرفان والحق ثم عاند
ومارى وكذب واقتربى ولم يسلك في هذا الكتاب مسلك نور قط وانما سلك مسلك ظلمة الكذب
والشطط حتى هوت به الى مهاوى العنا والعناد الموجبة لحرمان التوفيق والسداد الموضع الحادى
عشر انى لما اعترضت نسبته لابن الرفعة تقليدا لغيره ان كلا من التملك والعق والوقف والصدقة
بان نسبة الثلاثة الاخرى اليه على جهة كونه صرح بها لا يجوز قال الجواب انه لما اتحد تعليمهم
ولم يمكن الفرق وكان في قوة كلام ابن الرفعة التصريح بذلك جازت نسبته اليه اه فتأمل هذا
الجواب الباطل المبني على ماهو الحق من جهله بالاصول جملة كيف وقد قالوا في المقيس بالاولى
لا يجوز ان يقال قاله الله تعالى ولا قاله النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم صرحوا في القول بالخروج
بانه لا ينسب للشافعى رضى الله عنه الا مقيدا لجواز انه لو اطلع عليه لا يرى فارقا فكذا يقال يجوز
أن ابن الرفعة لو سئل عن تلك الثلاثة لا يرى فارقا كما أبدته في شرح الارشاد وتكلمت عليه في
القرة ردا على اعتراض ذلك البليد عليه فاتضح ان قوله في تلك الثلاثة كما صرح به ابن الرفعة
كذب ويلزمه أن يقول آخر ان مال اليتيم وضرب أحد الوالدين كل منهما نص القرآن العظيم
على حرمة لكنه عامى في هذه المباحث فليت لم يحضر فيها وتأمل عاميته القبيحة في قوله لما اتحد
تعليمهم والمتعين تعليمها اى المسائل وما احسن ذلك في نحو خاضعين وطائفين ولا يتأتى اعتباره هنا
على أن هذا انما يقال لو كان الكلام مع من يدري ذلك أو يتاهل لادراكه وأما من لا يدري ذلك
رأسا فهو القاعد مع المخالفين الآخذ بحجة الجاهلين * الموضع الثانى عشر ثم قال اعتراضا على
مسئلة التحريم المختلف فيها في النفوذ في الجائر وهو غير ممكن فحكم على تصرفات المفلس
قبل الحجر الجائر والحرمة بالنفوذ اتفاقا اه وهذا بكلام المبرسمين أشبهه أوجبه انه تواتر عليه
اقوال البراهين الحقة حتى كست عقله فشقق بمهمات الالفاظ العامة ولست انا الحاكى للاتفاق
وانما الحاكى له الروضة وعبارتها واعلم ان التعلق المانع من التصرف يقتدر الى حجر القاضى
عليه قطعاً وعبارة اعلمها لاشك ان التعلق المانع من التصرف يقتدر الى حجر القاضى عليه فعدوها
من التعلق المانع للتصرف بحجر القاضى وقطعا بذلك ولا شك ان التعلق عام للجائر والمحرم فيكون
القطع فيهما وفي شرح المذهب ان المسئلة اذا دخلت في خلال كلام الاصحاب كانت منقولة وكأنه

في التشريك بخلاف الترتيب
 أم لا (فاجاب) بانه لا ينفسخ
 بموته لدخولها في قول
 الاصحاب ولا تنفسخ الاجارة
 بموت متولى الوقف فليست
 من مسألة اجارة البطن
 الاول مثلاً لان صورته ان
 يشترط الواقف النظر لكل
 مستحق على حصته خاصة
 ولا يخفى أن مسئلتنا ليست
 كذلك لان شرط الواقف
 النظر فيها للارشاد أو
 للاصلاح من الموقوف عليهم
 يتناول ثبوت النظر له حال
 استحقاقه من الوقف وحال
 عدم استحقاقه حتى لو وجد
 في بطن سافل كالثاني أو
 الثالث من هوارشد أو
 أصلح من أهل بطن عال
 كالاول ثبت له النظر وان لم
 يستحق شيئاً من الوقف مع
 وجود أحد من بطن أعلى
 منه فلم أن ولاية من هو
 من البطن العالی لم يقيد بها
 الواقف بحال استحقاقه إذ لو
 تصور أن يستحق معه أحد
 من بطن أسفل منه ثبتت
 ولاية نظره على استحقاق
 ذلك السافل فعدم ولايته
 على من هو أسفل منه لعدم
 تصور استحقاقهم مع وجوده
 لعدم شمول ولايته لهم
 فالترتيب في البطون
 لاستحقاق الريع لا لثبوت
 النظر وقد علم جواب بقية
 السؤال والحاصل أن
 اجارة ناظر الوقف لا تنفسخ
 بموته الا في مسألة شرط
 الواقف النظر لكل مستحق

توهم ما قاله من اعتراض جمع لقطع الروضة بان في المسئلة قولاً أو وجهاً بعدم النفوذ ولو قبل
 الحجر ولم يذكر ان هذا القول أو الوجه يبطل قوله وكبسها ٧ في محل الاتفاق على النفوذ في الجائز
 فقوله الخلاف في النفوذ في مسألة التحريم والاتفاق في مسألة الجواز من السفساف الذي سؤل
 له عقله القاصر انه شيء وليس بشيء على أن من تأمل كلام الشيخين رأهما لا سيما النووي
 يقطعان كثيراً بالحكم وان كان فيه خلاف اشارة الى فساد مدركه بالسكية أو شذوذ نقله فاعتراضه
 على قطعها هنا ساقط لما ذكرته في الموضوع الثالث عشر ثم كرر ما مر من زعم مخالفة ما في كتابي
 القرة لما في شرحي على الارشاد فقال ان اعتمد الاول كشط ما في الثاني أو الثاني رجوع عن الاول
 وهذا يدل على أنه خلو عن كلام الناس ومصطلحاتهم وما وقع لهم في كتبهم كيف وابن الرفعة
 كثيراً يذكر شيئاً في الكفاية ويرجع عنه في المطلب ويبقي كل منهما على ما هو عليه وكذلك
 النووي والسبكي وسائر المتأخرين لكن من عميت عليه طرق الهدى يقول ما شاء كيف والذي
 في الشرح المذكور انما هو قصر بحث ابن الرفعة على الصدقة فلا تملك حيث حرمت بخلاف غيرها
 من سائر عقود التبرع وفرقت بين الصدقة وغيرها بما هو مقرر في شرح الارشاد الكبير وهذا لا يمنع
 اعتراض تخريج ابن الرفعة من أصله فهو الجاهل انهما مسئلتان احدهما قصر تخريج ابن الرفعة على
 الصدقة كما قصره هو عليها ويان سبب ذلك ثانيهما منازعته في اصل التخريج الذي في شرح الارشاد
 الاول والذي في القرة الثاني وكل منهما يبطل زعم هذا المفتي ان اعتماد الاول يستلزم كشط الثاني
 واعتماد الثاني يستلزم الرجوع عن الاول ولقد وقع لابن الرفعة نفسه انه في النصب من الكفاية
 خرج تخريجه رده في المطلب وابقى كلامهما على ما هو عليه بفرض ما افتراه لا يلزم كشط ولا رجوع
 الموضوع الرابع عشر ثم قال رده لدعوى في القرة ترادف من لا يرجو الوفاء والمفلس بان بينهما
 عموماً وخصوصاً من وجه فعموم المفلس من حيث انه قد يرجو الوفاء وقد لا يرجوه وخصوصه من
 حيث كون ماله اقل من دينه وعموم من لا يرجو الوفاء من حيث كون ماله مساوياً لدينه او اقل
 وخصوصه من حيث عدم رجائه اه وهو باطل من وجوه الاول اثنى لم ادع الترادف بين من لا يرجو
 الوفاء ومطلق المفلس خلافاً لما اوهم فيه هذا المفتي بل بين الاول والمفلس الذي لم يحجر عليه وسيأتي
 بيانه الثاني ان ما قاله من العموم من وجه اخذه من قولي في القرة فان قلت لا اسلام ترادفهما لان من
 لا يرجو وفاء الخ ثم رددته بما اذا وقعت عليه وتأملت بان لك بطلان ما تلقفه هذا المفتي واراد ان
 ينتصر له بمجرد هواه وحده من غير ان يستدل عليه بكلمة من كلمات الاصحاب ولا بقاعدة من
 قواعدهم وانما رأى شيئاً اشار اليه غيره فتلقفه ونسبه لنفسه من غير ان يخطط حورة ٧ على انه بعد ان
 سلك ذلك لم يبين المراد بمن لا يرجو الوفاء بتبرعه وانما فرع على ذلك قوله فالمفلس قد يرجو الوفاء
 فيجوز تبرعه فقوله لم يحجر عليه لئلا يضيع ماله بالصدقة وغيرها يجب تقيد التبرع بالجائز ووجوب
 هذا التقيد من خرافاته السابق ردها في القرة وفي هذا الكتاب المرة بعد المرة .- الموضوع الخامس
 عشر ثم استدلى على بطلان الترادف بتقيد شرح المذهب وقد بسطت الكلام عليه في القرة بما يقضى
 لمقالته بان هذا المعنى لم يدرك تحقيقه كيف وهو يتلقف ان كلامهم فيمن لا يرجو الوفاء من غير
 أن يتصور المراد به حتى فتحت له سبيله بالاستنباط الواضح من كلام الاصحاب فاستفاده ثم أظهر مكابرة
 في بعضه بما يقضى منه التأمل العجب العجيب لكن ليس ذلك بكثير على من عميت عليه طرق الهدى
 فسلك سنن الضلال والاعتماد ولم يكن من ذلك الا اني لما استنبطت من كلامهم ان المراد بمن لا يرجو
 الوفاء ان لا يكون له جهة ظاهرة يغلب على ظنه قضاء الدين منها حالاً في الحال وعند حلول الاجل في المؤجل
 قال اعتراض على مثل هذا وحيث اشترط الحلول في الحال لزم من ذلك اشتراط كونه على ملي باذل حاضر

اه فتأمل هذا الفهم العجيب والذهول الغريب لكنه ليس بغريب بمثل من اتبع هواه حتى أضله وأعماه اذ معنى قولي كالا يخفى على صغار الطلبة حالا في الحال انه إذا كان عليه دين حال وليس معه وفاؤه حالا بيده وانما له جهة ظاهرة بقدر على وفاء الحال الذي عليه حالا لوجه اليها وكذا عند حلول الاجل في المؤجل كان موسرا راجيا للوفاء وإذا كان هذا هو المعنى فكيف يقال لزم من ذلك اشتراط كونه على ملي باذل حاضر ففهم ان المراد من هذه العبارة أن له ديننا حالا على آخر وأشبه من هذا الفهم الفاسد قوله لزم ذلك اشتراط كونه الخ فوقع في الداهية الدهياء وخطب خطب عشواء وقوله فاشتراط تصور الحلول يعود على الترادف باطلاله فزاد واخطأ وضل وموجب هذا الزلل الواضح المبادرة الى الاعتراض قبل التأمل بل الظاهر ان هذا الفهم الرديء بعد تأمله بحسب جهده الدال على انه لا فهم له ولا تأمل . الموضوع السادس عشر ثم قال واذا سلمت ان التحريم في هبة الماء ذاتي سلمت ان التحريم في هبة المدين ذاتي وهذا من المغالطة او المصادرة الدالة على فساد التصور وكيف تقول ذلك لمن بسط في كلامه في كتابه هذا والقرة الكلام معك وبين القرة الموضح للفرق بينهما من وجوه عديدة لم تحم حول فهمها فضلا عن ادراك غورها والالم تذكر هذه الملازمة الباطلة . الموضوع السابع عشر ثم ساق قولي في القرة عن جمع من المتقدمين والمتأخرين في الحيل انها اذا اسقطت حق الغير بعد وجوبه حرمت هذا منهم تصريح بانها مع حرمتها وابطالها حق الغير المتعلق بتلك العين المتصرف فيها كما صرحوا به في الشفعة بعد وجوبها يصح العقد المشتملة تلك الحيلة عليه وان فوت ذلك الحق واذا تقرر هذا من كلامهم وعلم منه ان حرمة تقويت ذلك الحق لا تنافي صحة العقد المفوت له وان تعلق بالعين فالولي تبرع المدين الخ هذه عبارتي اعترضها باعتراضات فقال وما استدلل به انه ذكر ان في الشفعة اذا باع الشقص بعد الثراء او وهبه او وقفه قاصدا الحيلة انه يحرم ويصح فابقوا الصحة والتحريم مع وجود النفوذ هذا حاصل كلامه وهو مغالطة وانظر الى قوله وهو تقويت فادخل ذلك في كلامهم كمادته انه لا يتم له الاشتهاد الا اذا دخل في الكلام تليسا ثم قال ولولا جواز النقض لما صح العقد انتهى كلامه المشتمل على ما يسود الوجه من الاقراء على بان نسب الى مالم اقله وفهم كلامي على غير وجهه عمالا يقع فيه صغار الطلبة ويبان ذلك ان معنى عبارتي ان كثيرين قائلون بتحريم الحيلة المسقطه للشفعة بعد وجوبها كالأبراء من الثمن او هبة المبيع للشترى بعد البيع في مجلس الخيار او زمنه وسبب الحرمة كما صرحوا به الاضرار بالشفيع باسقاط حقه المتعلق بالعين بسبب البيع ومع هذا التحريم المتعلق بالعين عند هؤلاء يصح الأبراء والهبة فعلنا من الصحة في هذا مع التحريم عند اولاء ان التحريم للأمر الخارجى كالاضرار هنا وفي تبرع المدين لا ينافي الصحة بل يجامعها واذا كان هذا هو معنى هذه العبارة المتبادر منها حتى للصغار فكيف ساغ له تبديلها وتحريفها الى ما ذكره لكن من لا فهم له ولا تصور ليس يبعد عليه ان تصدر منه هذه القبائح منها قوله انه ذكر ان في الشفعة اذا باع الشقص بعد الثراء او وهبه او وقفه الخ وهذا كذب صراح على سبيل سوء فهمه وتحريفه حتى يرتب عليه جوابه بان ذلك انما صح مع الحرمة لان للشفيع نقضه وكل ذلك باطل وكيف يعقل ان المشتري يحرم عليه ذلك الاضرار بالشفيع مع ان للشفيع النقض ففهمه ان كلام الاصحاب في هذه الحالة ينبيء عن انه ما فهم عبارتي ولا مراد الاصحاب وإنما مرادهم ما ذكرته أن الشريك بعد بيعه الموجب للشفعة يريد إسقاطها بالسكية فهذا هو الذي قال أولئك بحرمة وعالوه باضرار الشفيع ببقاء الشركة وحرمة هذا مع صحته لاجواب عنه واما ما قاله ذلك الغبي وأجاب عنه فهو من فضائحه التي أظهرها الله عليه حتى تبين انه لا فهم له بل ولادين والا لساق لفظ عبارتي وتكلم عليه واما قوله حاصل كذا ثم اجاب عنه بما تبين به

عن وقف مكانا على امرأة تسمى طرفة ثم على اولادها ثم على اولادها ثم على اولادها وان سفلوا على أن من مات منهم وخلف ولدا أو ولدا ولد أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه للمخلف المذكور وان لم يخلف ذلك انتقل نصيبه لاخته وأختواته ثم توفيت طرفة فانتقل نصيبها الى اولادها قطب الدين وشمس الدين ونشو العلماء وست العبيد ثم توفى شمس الدين فانتقل نصيبه الى بنته فاطمة ثم توفى قطب الدين فانتقل نصيبه الى اولاده شمس الدين وأحمد وقاسم وحيفة وآمنة ثم توفى شمس الدين فانتقل نصيبه الى ابنته عائشة ثم توفت حيفة فانتقل نصيبها الى ابنتها خديجة ثم توفت خديجة وليس لها ولد ولا أخ ولا أخت بل لها من الاقارب من ذرية طرفة خالها أحمد وقاسم المذكوران وعائشة بنت خالها شمس الدين وفاطمة بنت شمس الدين الاول وهى بنت عم أم خديجة فهل ينتقل نصيب خديجة الى خالها أحمد وقاسم فقط أم اليها والى عائشة وفاطمة وواصله المذكورات ثم توفيت ست العبيد وليس لها ولد ولا أخ ولا أخت بل لها ابن أخيا أحمد وقاسم وبنت أخيا هي فاطمة وبنت اختها هي

واصله وبنت ابن أخيها هي
 عائشة فهل ينتقل نصيبها إلى
 أحمد وقاسم وفاطمة وعائشة
 وواصله أم إلى بعضهم ثم
 توفي من أهل الوقف رجل
 يقال له أمين الدين وهو
 ابن واصله وليس له ولد
 ولا أخ ولا أخت وإنما له
 أولاد بن عم أبيه محمد وزينب
 ولد القاسم وجلال الدين
 وجليمة وآسية وعدول
 أولاد الحاج أحمد وله من
 الأقارب عائشة وهي بنت
 ابن عم أبيه وسعادات
 بنت فاطمة وهي بنت بنت
 ابن عم أبيه فهل ينتقل
 نصيبه إلى أقاربه المذكورين
 أم إلى بعضهم أم إلى غيرهم
 (فأجاب) بأنه ينتقل نصيب
 خديجة إلى ست العييد
 بمفردها إن كانت حية
 حينئذ كما اقتضاه سياق
 السؤال عملا بقول الواقف
 ثم على أولادها فإن لم تكن
 حينئذ حية فينتقل إلى
 خاليتها أحمد وقاسم وخالتها
 آمنة إن كانت حية وإلى
 فاطمة بنت شمس الدين
 الأول وإلى واصله بنت
 نشو العلابة بالسوية بينهم
 ولا شيء منه لعائشة عملا
 بقول الواقف ثم على
 أولاد أولادها وينتقل
 نصيب ست العييد إلى
 أحمد وقاسم وآمنة إن
 كانت حية وإلى فاطمة
 وواصله بالسوية بينهم ولا
 شيء منه لعائشة عملا بقول
 الواقف المذكور وينتقل
 نصيب أمين الدين إلى آمنة

عدم فهمه لها ولكلهم وتحريفه للبراد وإيهامه أنه تعذر على الجواب فهو مما قضى عليه بالضلال
 وجريه الوبال والنكال . الموضوع الثامن عشر قوله وهو مغالطة هو من تهوره لأنه لم يفهم العبارة
 بل حرفها وبدلها على أن حكمه على ما فهمه المذكور بأنه مغالطة ينبثق أنه لا يعرف حـد المغالطة
 وإلا لما ذكر هذا وأنا له بمعرفة ذلك وهو عامي في غير مبادئ الفقه . الموضوع التاسع عشر قوله
 وانظر إلى قوله وهو تفويت فادخل ذلك في كلامهم الخ وهذا من الكذب القبيح أيضا ولم يقع
 هذا اللفظ في عبارتي كما علمته منها وبهذا تزدد بصيرتك فيه حيث نسب إلى أني ذكرت هذا اللفظ
 من عندي ثم أدرجته في كلامهم لئتم لي الاستشهاد وأنا أبرأ إلى الله من بهت هذا الجاهل واقتراه
 نعم الذي ذكرته وأن فوت ذلك الحق وهذا من جملة كلامهم وذكرت وعلم منه أن حرمة تفويت
 ذلك الحق الخ وهذا ليس مدرجا في كلامهم وحينئذ فلا عذر له في هذه الفضيحة التي كشفت أحواله
 بعد سترها ونادت عليه بالنفي والعجز مع الافتراء والبهت في بحرهما وبرها ومن وصل حاله إلى أنه
 لم يفهم مراد الفقهاء باسقاط الشفعة المختلف في حرمة كيف يؤهل لخطاب أو نقد على الفضلاء
 حتى تراعى أكديته حرمة . الموضوع العشرون قوله ولولا جواز النقص لما صح العقد وهذه ملازمة
 باطلة لما تقرر من صحة التفويت من البائع مع عدم القدرة على نقضه فأتضح ما ذكرته من الاستدلال
 بذلك على صحة تبرع المدين فاعتمده وأعرض عن هذا الغبي المحروم . الموضوع الحادي والعشرون
 أنه اعترض قولي في الرد عليه وقوله في الحاصل أن الذي تلخص لنا بما قررناه وحررناه أنه حيث
 حرم تبرع المدين فانا نحكم بعدم صحته ونلازم بين التحريم والبطالان هنا وإن لم يلزمه في غير هذا
 الموضوع الفارق اهـ يقال عليه هذا إنما يصدر عن المجتهد المطلق لأنه يؤسس له قواعد غير الخ
 فقال كتب الأصحاب طائفة بمثل هذه العبارة وهذا منه باطل قبيح لأنه لا يعقل مثل هذا
 الاختراع إلا لمجتهد منهم وأما المقلد فيتبع قواعد أئمة ويخرج عليها وهذا الغبي سولت له نفسه
 المملوءة بالجهل والحق أنه يداني الأصحاب وليس كما ظن بل لا يداني صغار الطلبة لآدني أحد من آخر
 المتأخرين فقله نحكم ونلازم من هذياناته التي كان غنيا عن أبدائها ثم فسر ذلك الفارق بما في
 البيوع المنهى عنها من مسائل شتى لا تلازم فيها لفارق هو أن التحريم فيها غير ذاتي بخلاف
 مسألة المدين فإن التحريم فيها ذاتي كما يعطيه تفسير الأصحاب السابق وتخريج ابن الرفعة اهـ
 ناقض لما قدمته في هذا الكتاب والكتاب الذي قبله أن التحريم حيث دخل وجد عدم الصحة
 وإنما اضطره إلى الاعتراض بهذا أني لما ضايقته في القرعة حتى لم ير له مناصا فر إلى هذا التناقض لما
 قدمته مرات متعددة ثم لما آل إلى ما هو بديهي البطلان وهو أن التحريم في الدين ذاتي وكأنه
 بحسب ما دل عليه كلامه في كتابه الأول لم يعرف الفرق بين الذاتي وغيره إلا من كتابي القرعة الذي
 لو تأمل أو فهم ما فيه لم يزعم أن المنع في الدين ذاتي والا لما قال أحد بجواز تصرفه وقد سبق لك أن
 النقل الصريح أن كثيرين من الأصحاب على حل تصرفه ثم اعترض فرقي بين هبة الماء وهبة المال
 واعتراضني لتخريج ابن الرفعة بما ذكره في كتابه الأول وبسطت رده في القرعة بما لا مزيد عليه
 ومن شقشقته أنه أتى بعده جماعات قرروه على تخريجه وليس ذلك بصائع له شأن لما بسطته هنا وفي
 القرعة ثم اعترض الاستدلال عليه بنصوص الشافعي رضي الله عنه بأنه ليس لامثالنا الاستشهاد
 بالنصوص وإنما ذلك لاهل التخريج ثم ذكر عن بعض مؤلفاتي أن فيها النهي عن رد ما دون
 في الكتب بالنصوص وهذا بما التبس عليه فهمه وطغى فيه قلبه ووضع في غير موضعه وردده إلى
 غير مرجعه وبيان ذلك أنا لم نستشهد بها ودمرنا ما وجدناه في غيرها صريحا قاطعا للزاع وإنما كل
 من ادعى أن ما قاله هو منقول المذهب فمن أبدى في دعواه النقل لنص أو نصوص لا نعيب عليه بوجه

إن كانت حجة عملا بقول الواقف المذكور وإن لم تكن حجة ينتقل إلى محمد وزينب ولدى قاسم وإلى جلال الدين وجميلة وآسية وعدول وأولاد الحاج أحمد وإلى عائشة وسعادات بالسوية بينهم (سئل) عن رجل وقف وقفا على نفسه ثم على ولده محمد من زوجته جان حبيب ثم على أخوته وأخوانه من جان حبيب ثم على بنته جميلة من غير جان حبيب ثم على ولد أخيه محمد ثم على أولاده المذكورون الأناث ثم مات الواقف وولده محمد وقد تزوجت جان حبيب بولد أخيه محمد وأتت منه بنتين فهل ينتقل الوقف لهما أو لبنت الواقف جميلة (فاجاب) بأنه ينتقل الوقف لبنت الواقف جميلة لبنت جان حبيب لأن لفظ الأخوة والأخوات وإن كان عاما لكنه خص بلفظ الواقف المتأخر من وجهين أحدهما اختصاص استحقاق أولاد ولد أخيه محمد بأذكورهما بينهما توقفه على انقراض جميلة وأبيهم فإن قيل كل من اللفظين عام من وجه فلا يتقدم أحدهما على الآخر إلا بمرجح فجوابه على تقدير تسليمه أنهما لما تعارضتا سقطا وبقي قوله ثم على بنته جميلة سالما من التعارض فعمل به وإن الثاني ترجح من جهة المعنى

بل له بذلك غاية الفخر والتميز وأما مادون واستقر بين من عليهم العمدة في تحرير المذهب وترجيحه فلا يعترض عليهم بنصوص مخالفهم ألا ترى ما وقع للشيخين في مسائل يعترض فيها عليهما بالنصوص فاجيب عنهما وأبين مستندهما من نصوص أخرى أو غيرها الاعتراض بذلك مغالطة ليست في محلها ثم قوله وإنما ذلك لاهل التخريج إن أراد بهم أصحاب الوجوه كما هو مؤدى هذا اللفظ عند الأئمة كان ذلك من مفترياته التي يشهد بها ما أطبق عليه الأئمة بعد أصحاب الوجوه من استشهادهم بالنصوص مطلقا لا ينكر ذلك إلا من ليس له المام بشئ من كتب المذهب أو غير أصحاب الوجوه فهو مع مخالفته لاصطلاحهم يشمل أمثاله فيناقض ما اخترعه بقوله ليس لامثالنا الخ غافلا عما يترتب على ذلك ثم اعترض فرقي في شرح الارشاديين الصدقة والهبة على ترجيح ابن الرفعة وقصره كلامه في الصدقة بأن فرقته بأنه لا يملك في الصدقة بخلاف الهبة وهذا كذب على فاني لم أفرق بذلك أصلا وإنما حاصل الذي فرقته به أنه لا يملك في الصدقة إلا الفعل وهو حرام لذاته بخلاف الهبة فإن المملك فيها القول وهو بمجرد لا تقويت فيه هذا آخر ما أردته وبينته وحررته من سقطاته مما يحق له أن ينشد فيه وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فلينبه لذلك المحذور ولا يغفل عنه الراسخون فإن تحريفات هذا الرجل واطهاره للمفتريات في صور موهمة بالباطيل والترهات حتى ربما توهم ضعفاء الإدراك أنها يقينيات في صورة قوى يحتاج لمزيد تيقظ وبصيرة أحسن الله منا ومنه السريرة وحقق لنا الهداية والاحلاص ونجانا من بوائقنا حين لا مناص بمنه وكرمه والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه كلما ذكرك وذكره الذاكرون وكلما غفل عن ذكرك وذكره الغافلون قال مؤلفه أنهيته نصف ليلة الاربعاء سابع محرم الحرام سنة أربع وستين وتسعمائة وإلى الله تعالى أرفع أكف الضراعة في أن يخرق العادة بطول حياته ولسان قلبه في الذب عن الشريعة على وفق مرضاته آمين ثم الكتاب المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا ورضى الله عن أصحاب رسول الله اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

(باب الحجر)

(وسئل) عما لو كانت اليتيم يولد وماله بأخرى وما حصل كلام برهان الدين بن ظهيرة في فتاويه (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بأن المعتمد أن العبرة بقاضى بلد مال المحجور عليه حتى لو كان يولد وماله بأخرى فالولى قاضى بلد المال لأن الولاية عليه ترتبط بماله كالأبائين لكن محله في تصرفه فيه بالحفظ والتعهد وبما يقتضيه الحال من الغبطة الثلاثة إذا أشرف على التلف أما مطلق نحو البيع والاجارة وغيرهما فلقاضى بلد المحجور عليه ومن ثم كان له أن يطلب من قاضى بلد المال استحضاره إليه عند أمن الطريق وظهور المصلحة فيه ليتخذله عقارا بحسب ما يراه مصلحة ويحب على قاضى بلد المال اسعافه بذلك إذا ثبت عنده طلبه إياه وأهليته لتسلمه فيسلمه لثقة ليوصله له وليس عندى فتاوى البرهان التي ذكرتوها ومسئلة من مات بلا وارث مذكورة في الفرائض من شرح الارشاد والله تعالى اعلم (وسئل) عما إذا بيع مال المولى عليه فكمثل قاضي عليه أنه بيع بدون ثمن مثله أو بلا حاجة فما الحكم في ذلك وما المعتمد من الاضطراب فيها (فاجاب) بأن المحجور عليه إن ادعى بعد كاله البيع بلا حاجة أو مصلحة على الأب أو الجد صدقا يمينهما أنه وقع للحاجة أو المصلحة فذاك والاصدق المدعى يمينه أن يبعها وقع بدون الحاجة والمصلحة هذا ما عليه الشيخان وغيرهما سواء فيه على الأوجه مال التجارة وغيره وما يجب فيه الأشهاد كالبيع نسيئة وغيره وإن نازع في ذلك جميعه الزركشى وأطال فيه بما هو مذكور في خادمه فلينظر منه ودعواه على المشتري من الولي كهي على

بأن تقديم بنت الواقف أقرب لغرضه من تقديم بنته عليها ومن جهة اللفظ بقوله ثم على بنته جليلة (سئل) عن أما كن موقوفة على رجل ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده ونسله وعقبه وإن سفلوا للذكر مثل حظ الانثيين على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو اسفل من ذلك من ولد الولد كان نصيبه من ذلك له فإن لم يترك ولدا ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك من ولد الولد كان نصيبه من ذلك لاختوته الذين هم في درجته مضافا إلى ما يستحقونه من هذا الوقف ثم لأولادهم ثم لأولاد أولادهم ونسلمهم وعقبهم على الشرط والترتيب المذكورين وعلى أن من مات منهم قبل أن يصل إليه الوقف المذكور أو شيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو اسفل من ذلك من ولد الولد أو آل الوقف إلى حال لو كان الميت حيا لاستحق الوقف المذكور أو شيئا منه قام ولده أو ولد ولده وإن سفل في ذلك مقامه وكان مستحقا لما يستحقه أصله الميت أن لو كان حيا فالوقف بعد وفاة أول البطون إلى أولاده الثلاثة على وزكية وزيدة فمات على عن خمس بنات فتلقين حصته وهي النصف ثم ماتت زكية عن ابنين وبنتين فتلقوا حصتها وهي الربع ثم ماتت

الولى فيما ذكر وأما إذا ادعى على وليه أنه باع بدون ثمن المثل فقال الزركشي في الخادم أيضا لم أره منقولا ويظهر تصديقهم أى الاولياء ولو نحووصى لانهم أمناء وفارق ما قبله بأن المصلحة متبوعة للبيع فكلف البينة بها كما يكلف الوكيل ببيئته بوكالته وأما ثمن المثل فهو من صفات البيع فإذا ثبت أن البائع جائز البيع قبل قوله في صفته ودعوى صحته ولا يقبل قوله مدعى فسادة والحاصل أن الاختلاف في البيع بثمن المثل اختلاف في صفة البيع المأذون فيه فيصدق العاقد ويبعد أن يقال هو اختلاف في الصحة والفساد حتى يجرى فيه القولان اه وفيه نظر بل الذى يتجه أن دعوى المولى عليه البيع بدون ثمن المثل كدعواه البيع بدون الحاجة فيأتى فيه مامر من التفصيل بين الاب وغيره ويرد فرقه المذكور بأن المصلحة كما أنها متبوعة للبيع كذلك ثمن المثل هو متبوع للبيع فلا فرق بينهما وزعمه أنه من صفات البيع دون المصلحة لا تأثير له على تقدير تسليمه ثم رأيت كلام شيخه البلقيني وهو يوافق ما ذكرته ويرد ما ذكره ومختصره وإن كان بسطه في حواشى الروضة أنه لو ادعى الموكل أن وكيله باع بدون ثمن المثل وادعى الوكيل أنه باع بثمن المثل صدق الوكيل بيمينه لأن الموكل يدعى خيائته والأصل عدمها وقول البغوى يصدق الموكل مبنى على رأيه الضعيف أن القول قول مدعى الفساد فإن قلت إذا اختلف الرشيد والوصى في صدور البيع بلا حاجة أو بلا غبطة صدق الرشيد قلت الفرق أن الرشيد لم يسلطه على البيع بخلاف الوكيل هنا اه ملخصا وهو ظاهر أو صريح في أن المصدق في البيع بدون ثمن المثل هو الرشيد لأنه لم يسلط نحو الوصى على البيع بخلاف الموكل فلواقام بينة بذلك واقام الولى بيئته أنه باع بثمن المثل ففيها تفصيل بسطته في شرح الارشاد في باب الدعاوى والبيئات فانظره وما ينبغي أن يزداد هنا كلام المحقق أى زرعة فإنه ذكر المسئلة في فتاويه وأطال فيها بما حاصله أنه لو أجر الناظر أرضا بأجرة شهدت بها بينة أنها أجرة المثل وحكم بها ثم قامت بينة أخرى بأنها دون أجرة المثل بكثير والاولى ليست من أهل الخبرة بأجرة الاراضى فهل يتبين بذلك بطلان الاجارة والحكم بها فاجاب بأنه لا سبيل لنقض الحكم بعد وقوعه الا باحطريقين أحدهما أن يتبين ان البينة الشاهدة اولا ليست من اهل الخبرة بما شهدت ولكن كيف يتبين ذلك ان قامت به بينة فهدى شهادة نفى وان اعترف بها الشاهد ان فائى فائدة لاعترافها بعد الحكم بقولها الثانى أنه يفيد كذب البينة الثانية بعين الاولى ولكن كيف الطريق الى ذلك والبيئتان عند التعارض لا ينتهى الحال فيها الى ذلك اللهم الا أن تصل الثانية الى التواتر فإنه متى خالف الآحاد علم كذب الآحاد وغاية الامر ان يفرض زيادة الاجر على الاجرة الاولى تسعة أضعافها وذلك لا يدل على اختلال أجرة المثل فى الاجارة الاولى لانه قد يرغب فى استئجار فدان من قوى بثلاثمائة ولا يرغب فى استئجار مثله من ضعيف بثلاثين لجرى ان عادة بلاد مصر بان المستأجر من ضعيف يغرم على الفدان مظالم فوق الثلاثمائة والمستأجر من قوى لا يغرم منها شيئا قال وقد يخالف ما أفتيت به ما أفتى به ابن الصلاح بعد الاستخارة والتأمل أماما من انه لو احتجج لبيع ملك يتيم فقامت بينة بان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم بذلك وحكم الحاكم بصحة البيع ثم قامت بينة اخرى بان قيمته حينئذ مائتان نقض الحكم لانه انما حكم بناء على البينة السالمة عن المعارض بالبينة التى هى مثلها او ارجح وقد بان خلاف ذلك وتبين اسناد ما يمنع الحكم الى حالة الحكم فهو كالموكل للمخرج على صاحب اليد البيئته وانتزعت العين منه ثم اتى صاحب اليد ببينة فان الحكم ينقض لمثل هذه العلة المذكورة وخالف ما لو رجع الشاهد بعد الحكم فإنه لم يتبين اسناد مانع الى حالة الحكم لان قول الشاهد متعارض وليس احد قوله اولى من الآخر قال ابو زرعة قلت والفرق بينه وبين الصورة التى استشهد بها ان البينة التى أقامها الداخل لو كان أقامها قبل امتنع الحكم لغريمه

زيدة عن غير ولد فهل
تنتقل حصتها لاولاد
شقيقها على وأولاد شقيقها
زكية المذكورين للذكر
مثل حظ الاثنين لاستوائهم
في الدرجة أم تقام بنات
شقيقها مقام أبيهن فيكون
لهن ثلثا حصة زيدة
وأولاد زكية مقام أبيهم
فيكون لهم ثلث عملا
بمفهوم قوله وعلى أن من
مات منهم قبل أن يصل
إليه الخ فالعامل بذلك
فيمن وصل إليه أم لا أم هو
قيد معتبر فلا تقام أولاد
كل أصل مقامه (فأجاب) نعم
تنتقل حصة زيدة من
الوقف لاولاد شقيقها
على وأولاد شقيقها
زكية المذكورين للذكر
مثل حظ الاثنين
لاستوائهم في الدرجة عملا
بقول الواقف ثم لاولادهم
على الشرط والترتيب
المذكورين وبمفهوم قوله
على أن من مات منهم قبل أن
يصل إليه الوقف الخ إذا
هو من مفهوم المخالفة ولا
يصح كونه من مفهوم
الموافقة لما يلزم عليه من
الغاء المنطوق بالمفهوم لأن
قول الواقف على الشرط
والترتيب المذكورين قيد
في كل من قوله لأخوته
وما عطف عليه (سئل) عن
رجل وقف وقفا وشرط
أن يزيد في ذلك ما يرى
زيادته وينقص ما يرى
نقصه ويغير ما يرى تغييره
ويرتب ما يرى ترتيبه
ويبدل ما يرى

ووجب الحكم له بخلاف هذه الصورة فإن البينة المعارضة لو أقيمت من الاول منعت الحكم من
الاول ومن الجانبين تعارضها وتساقطها فانه لا ترجيح لاحدهما على الاخرى بل قد ترجحت المحكوم
بها بالحكم والحكم لا ينقض بالاحتمال مع الاعتضاد أيضا فان الاصل في العقود الجارية بين المسلمين
الصحة ثم قال على أن ما قاله يخالف المنقول في البينة انه لو شهد شاهدان أنه سرق ثوبا قيمته عشرة
وأخران قيمته عشرون لزمه أقل القيمتين قال في الكفاية لان المقل ربما عرف عينا به غفل
عنه المكثر فكان الرجوع اليه أولى وأيضا فان الاصل هو السلامة والمقل ناقل عن الاصل
والمكثر مبق عليه والناقل أولى من المبق وقال الامام هذا الحكم فيما لو اتفقوا على الصفات وصرحوا
بانه لم يستقل واحد بمعرفة صفة لم يدركها الآخر وردوا النزاع إلى القيمة نفسها فلا يجب عندنا الا
الاقل حملا على براءة الذمة اه وفي أصل الروضة شهد واحد على إتلاف ثوب قيمته ربع دينار وآخر على
إتلاف ذلك الثوب بعينه وقال قيمته ثمن دينار ثبت الاقل وللمدعي أن يخلف مع الآخر ولو شهد بدل
الواحد والواحد اثنان واثنان ثبت الاقل أيضا وتعارضنا في الزيادة ولو شهد اثنان
أن وزن الذهب الذي ألتفه دينار والآخر أن وزنه نصف دينار ثبت الدنيا لان مع شاهده زيادة علم
بخلاف الشهادة على القيمة فان مدركها الاجتهاد وقديف شاهد القليل عليه اه فانظر كيف جزم أولا
بتعارض البيتين خلاف قول ابن الصلاح انه تقدم الزيادة وتعليقه في الفرق بين القسمة والزنة بانه قد يفتق
شاهد القليل على عيب يقتضي تقديم بيئته النقص كما في التنبيه فظهر أن ما ذكره ابن الصلاح يخالف المنقول
والذي يتحرر لي في ذلك أنه ان قطع بكذب البينة الاولى كأن تقوم y الحجازية آتى على شاطئه
النيل بمائة درهم في كل شهر مثلا فنقض الحكم وذلك ليس في الحقيقة من تعارض البيتين بل فنقض
الحكم بها للقطع بكذبها فصارت البينة الاخرى لا معارض لها وأما مع الاحتمال فلا فنقض للحكم وبدون
الحكم مع الاحتمال اما ترجيح الناقضة واما ان يتعارض ويتساقطا اه وتبع فيما ذكره من الاعتراض
على ابن الصلاح ورد كلامه بنحو ما ذكره السبكي وغيره لكن في شرح الارشاد انتصرت
لكلام ابن الصلاح ثم جمعت بينه وبين كلام من اعترضه بما يوافق ويؤيده ما ذكره الولي آخر
بقوله والذي يتحرر لي الخ فتأمل ذلك مع ما في شرح الارشاد تعلم ان الراجح في المسئلة التفصيل الدال
عليه كلامي الموافق لكلام أبي زرعة المذكور (وسئل) في شخص اقامه القاضى المتكلم بالولاية
العامة على حجر سفيه بعد ان ثبت أهليته لذلك ليصرف عليه ومعه بذلك اقامة شرعية من القاضى
فاستمر ثلاث سنين يقوم به فيما يحتاجه من شخص آخر y ويثبت ما ادعاه مع اقامة القاضى الاول للحاجر
مع استمراره على المصروف عليه أم لا (فأجاب) اذا ولي القاضى المستقل أو النائب الذي شملت
ولايته النظر في امر نحو الايتام قيا فان كان لظن انه لا قيم للولى عليه كانت ولاية الثاني باطلة
والولاية ثابتة للاول مادام اهلا وان كان مع عليه بان له قيا ورأى في ذلك مصلحة صح وصار الثاني
قيا أيضا ولا ينزع الاول الا ان قال القاضى الثاني جعلتك قيا فيما جعل القاضى فلان الاول قيا
واذا لم ينزع الاول بان لم يقل القاضى الثاني ذلك لم يستقل احدهما بالتصرف بل لا بد من
اجتماعهما فيه الا ان انفرد احدهما بالقبول او صرح لكل منهما بالانفراد بالتصرف او ضعف
احدهما او فسق فينفرد الآخر بالتصرف حيثئذ ككل منهما في الثانية وان جعل الثاني مشرفا على
الاول لم يتصرف الاول الا باذنه وليس للثاني حيثئذ الانفراد بالتصرف ايضا والحاصل اني لم ار في
صورة السؤال نقلا بخصوصها وانما اخذت ما ذكرته بعد قوله وان كان مع عليه الخ من كلامهم
في الوصيين فليجرب في ذلك جميع ما ذكره ثم مما يمكن اتيانه في القيمين والجامع بين القيمين والوصيين
غير خفي ولا نظر لكون y وهو الموصى ثم واحدا والمولى وهو القاضى الثاني هنا غير القاضى لانها

تبدله ويدخله فيه ما شاء ويخرج ما شاء ويستبدل وقفه وما يشاء منه بما يراه من عقار أو حصّة من عقار أو نقد أو أرض وأن يشترط لنفسه لذلك ما يرى اشتراطه فيه يفعل ذلك بنفسه المرة بعد الأخرى كلما بدا له فعل ذلك وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك وحكم به حاكم حنفى ثم أنه أشهد على نفسه أنه أسقط حقه ورجع عما شرطه لنفسه في كتب أوقافه من الإدخال والإخراج وغيره وحكم بذلك حاكم حنفى فهل ذلك صحيح ويعمل به أو له جميع ما شرطه لنفسه من الإدخال والإخراج وغيره (فاجاب) نعم الإسقاط والرجوع المذكوران صحيحان فلا ينفذ بعدهما من الواقف شيء مما اشترطه لنفسه وإن كان فيه ما يفيد التكرار لشمولها لجميع أفرادها إذ قوله حقه مفرد مضاف لمعرفة فيعم وما الموصلة في قوله عما شرطه عامة وقد فصلها بقوله من الإدخال والإخراج وغيره (سئل) عن واقف وقفه وقفا وما ذكر في كتاب وقفه وقت ذلك بشرط أن تكون التولية لزيد بأن قال فوضت التولية لزيد وأجعلته متوليا فهو الواقف أو لولى الأمر عزله ونصب غيره أم لا وإذا أسقط المتولى التفويض أو الجعل حقه هل يسقط حقه

نائباً الشرع فيها بمنزلة شخص واحد والله أعلم (وسئل) عن رجل له ابنة زوجها من رجل وهى بكر ولم يفك عنها حجره الشرعى فاقامت مع زوجها المذكور مدة مستطيلة واستولدها أولاداً ثم بعد ذلك طرأ لوالدها سفر من بلدته التى ابنته مقيمة بها الى الحجاز فجعل الزوج المذكور يشاجرها حتى أبرأتها من صداقها على يد حاكم شرعى وتحملت بأولادها التحمل الشرعى فابانها الزوج المذكور الينونة الشرعية فهل تصح منها البراءة المذكورة فى غيبوبة والدها وهى تحت حجره أم لا وهل يصح تحملها بأولادها أم لا وهل إذا قلتم يصح تحملها فهل لها تعجز نفسها عن التحمل بالأولاد أم لا (فاجاب) متى لم يثبت رشدها فابراؤها باطل وكذلك تحملها الآن يحكم بذلك حاكم يراه والله أعلم (وسئل) عن شخص عنده دارهم لقيم أو لغائب أو لمسجد ونحوه واليتم ونحوه غير محتاج لها فى ذلك الوقت فاراد القيم ونحوه إقراضها أو التصرف فيها برد بدلها فهل يسوغ له ذلك وهل قال بذلك احد من العلماء ولو من غير اصحاب الشافعى رضى الله تعالى عنه مع ان البلد ليس بها حاكم وهل تجدون له طريقاً فى ذلك أم لا (فاجاب) إقراض الولي مال محجوره فيه تفصيل وهو أنه يجوز للاب والجد والوصي الإقراض عند الضرورة لنهب أو حريق أو إرادة سفر وفى غير ذلك لا يجوز وللقاضى الإقراض مطلقاً لكثرة أشغاله هذا ماعليه الشيخان لكن أطال الاسنوى كالسبكي فى رده وإن القاضى كغيره فى أنه لا يجوز له الإقراض الا للضرورة وأفتى ابن الصلاح بأنه لو كان للمحجور بستان فاجر وليه يبايض أرضه باجرة تبنى بمقدار منفعة الأرض وقيمة الشجر ثم ساقى على الشجر على سهم من ألف سهم للمحجور والباقي للمستأجر كما جرت به العادة صحت المساقاة وهى مسئلة نفيسة وبأنه لو كان عند رجل صبي يتيم وليس وصياً شرعياً ولا ولياً وخاف ضياع ماله ان سلبه الى ولي الأمر جاز له النظر فى أمره والتصرف فى ماله ومخالطته فى الأكل وغيره مما هو أصلح له واستخدامه بما فيه تربيته قاصداً مصلحته ويجوز من غير ذلك بما لا يعد لمثله أجرة وما سوى ذلك لا يجوز إلا باجرة مثله وذكر النووي فى شرح المذهب أن للمصنات كالأخ والعلم الاتفاق من مال الصبي فى تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم عليه ولاية لأنها قليلة فسومح بها قال الجرجاني ولو لم يوجد واحد من الأولياء والحاكم وجب على المسلمين النظر فى مال الصبي والمجنون بالحفظ وغيره اهـ وأما تصرفه فيه لنفسه فلا يجوز وإن كان بنية أن يرد بدله لانه لا يجوز أن يقبض من نفسه لنفسه فلا حياة له فى ذلك إلا أن يذهب هو واليتم الى بلد لها قاضى فاذا ذهب الى مكان هناك ضرورة مجوزة لإقراض مال اليتيم لم يبعد أن يقال يجوز للقاضى حينئذ إقراض ماله للولى وأما فى غير هذه الصورة على ما فيها من نظر فلا يجوز للولى أباً أو غيره أن يتصرف فى مال موليه لنفسه نعم إن كان أباً أو جداً أو وصياً واشتغل بهال موليه عن كسب يكفيه وكان فقيراً أو مسكيناً جاز له أن يأخذ منه من غير مراجعة القاضى خلافاً لما فى الأنوار أقل الأمرين من كفايته وأجرة مثل عمله فى مال اليتيم نعم إن نقص اجر الاب والجد والام إذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء تمموا من مال محجورهم ولا يجوز للقاضى الأخذ مطلقاً من حيث كونه قاضياً بخلاف ما إذا كان وصياً وبخلاف أمينه فإن لها الأخذ كما صرح بالثانى المحاملى فبحث بعضهم خلافه مردود وقياس ما تقرر من جواز الأخذ بغير قاض الذى صرح به ابن الصلاح واعتمده الاسنوى وغيره انه يستقل برد البدل بناء على القول الضعيف انه يلزمه رد بدل ما يأخذه لكن صرح الرافعى فى الوصايا بأنه لا يبرأ إلا بالرد الى الحاكم لانه لا يبرىء نفسه بنفسه ولو تبرم الرلى بحفظ مال موليه والتصرف فيه جاز له أن يستاجر من يتولاه باجرة المثل فاقل من مال موليه وإن يرفع الأمر للقاضى لينصب قوماً لذلك لا يفرض له أجرة فلا يجيبه وإن كان فقيراً ومحل حيث وجد متبرعاً وإلا إجابته وعليه يحمل إطلاق جمع انه يجيبه ويظهر أنه لو استاجر من

من التولية والنظر أم لا
 (فاجاب) أما المسئلة الاولى
 فلحاكم المسلمين عزل
 المذكور من النظر ونصب
 غيره فيه وكذا الواقف
 ان كان شرط النظر لنفسه
 حال وقفه والا فلا وأما
 الثانية فاذا أسقط الناظر
 حقه من النظر انزل
 ولحاكم نصب غيره وان كان
 الواقف شرط نظره حال
 الوقف ثم عزل نفسه لم يكن
 للواقف نصب غيره فانه
 لا نظره بل ينصب الحاكم
 ناظرا ولكنه باق على
 ولايته (سئل) عن واقف
 وقف وقفا وشرط أن
 يرتب ناظره ثلاثين صوفيا
 وشرط لنفسه الادخال
 والاخراج والزيادة
 والنقصان وحكم بموجبه
 حاكم حنفى ثم ترك من
 الصوفية عشرين ثم مضى
 نحو ثمانين سنة ثم اتصل
 ذلك بحاكم مالكي وحكم
 بان ذلك رجوع عن العشرة
 الباقية من الصوفية ثم أفتى
 علماء الحنفية بان ذلك ليس
 برجوع فهل حكم المالكى
 صحيح أم لا (فاجاب) بان
 حكم المالكى بالرجوع
 باطل لما فيه من ابطال حكم
 الحنفى فيه اذ قوله بموجبه من
 قوله حكمت بموجبه مفرد
 مضاف الى معرفة فيعم
 فكأنه قال حكمت بكل
 مقتضى من مقتضياته ومنها
 أن مضى المدة المذكورة
 ليس برجوع (سئل) عن
 وقف على لقطاء هذا
 البلد ولم يكن

يتولى ذلك بأجرة المثل جاز للاجير أن يستأجر الولي ليعمل عنه ويحتمل خلافه وعلى الاول فيكون
 من الحيل المجوزة للولى العمل فى مال مولى بالاجرة ولو مع وجود متبرع هذا كله حكم ولى
 المحجور من يقيم ونحوه ومثله فى جميع ما تقرر ناظر الوقف فى مال الوقف أخذنا من قول الشيخين
 وغيرهما لوشروط الواقف لمن يتولى وقفه شيئا من الربيع جاز وكان ذلك أجرة عمله فان لم يشرط له
 شيئا لم يستحق شيئا وعليه قال البلقينى لورفع الامر للحاكم ليقرر له أجرة فهو كما لو تبرم الولي بحفظ
 مال الطفل ورفع الامر الى القاضي ليثبت له أجرة قال تليذه أبو زرعة مقتضى تشبيهه أن يأخذ
 مع الحاجة اما قدر النفقة على ما قاله الرافعى وإما أقل الامر من الاجرة والنفقة كما قاله النووى
 وقد رجح ابن الصلاح فى فتاويه أنه يستقل به من غير حاكم وذلك يأتى هنا اه فافهم ذلك
 أن حكمه حكم الولي فيما تقرر فيه وبه يعلم أنه لا يجوز له أن يأخذ لنفسه قرضا بما تحت يده لمال
 الوقف وقد صرح بذلك الشيخان حيث قال لا ليس للتولى ان يأخذ شيئا من مال الوقف على أن
 يضمه فان فعل ضمن وأما من تحت يده مال لغائب فان كانت على ذلك المال بغير حق فواضح أنه
 لا يجوز له أن يتصرف فيه لنفسه وللغيره وان كانت بحق فان كان قاضيا او نائبه جاز له التصرف فيه
 إذا اضطر اليه كيجه عند خوف تلفه وان كان وكلا جاز له التصرف بحسب ما أذن له موكله فيه نعم
 له ولغير الموكل ان يأخذا ما يعلنان او يظنان أنه يرضى به هذا كله ان كان الغائب المالك
 رشيدا والام يجوز أخذ شيء من ماله مطلقا ولا التصرف فيه الا للولى أو مأذونه والله أعلم (وسئل)
 عمالواخذ الرقيق او الصبي شيئا من المعرض عنه ام لا (فاجاب) بان الذى دل عليه
 كلامهم ان الصبي يملك ما اخذ بما اعرض عنه ماله المطلق التصرف وكذلك سيد الرقيق يملك
 ما اخذ منه من ذلك والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن وصى شرعى على یتيم قاصر عن البلوغ
 ولليتيم المذكور دمنة ارض معدة للقمائم وليس فيها شيء من الابنية ولا حاصل منها نافع للمحجور
 المالك وفى بنائها من ماله او تركها مهملة للقائم غاية الاضرار به والاضاعة عليه فباع الوصى
 الشرعى عن الیتيم المذكور الدمنة المذكورة بعد ثبوت الحظ والمصلحة وبعد ثبوت الزيادة عن ثمن المثل
 كذلك وثبت ايضا ان الوصى المذكور باع ذلك طائعا مختارا من غير اكراه له فى ذلك ولا اجبار
 وثبت ذلك على يد حاكم شرعى شافعى المذهب فحكم بموجب البيع المذكور وبموجب ما ثبت لديه
 من المسوغات الشرعية وثبوت الطوع والاختيار واراد الوصى المذكور او الیتيم المذكور بعد
 بلوغه الدعوى بان صدور البيع المذكور من الوصى المذكور كان بالجبر والتهديد فهل تسمع
 دعواه بذلك بعد ثبوت الطوع والاختيار والمسوغات الشرعية بذلك أم لا تسمع دعواه وهل تقبل
 بينته بذلك أم لا تقبل وإذا اراد الوصى المذكور او الیتيم المذكور بعد البلوغ ان يدعى ان
 الثمن المذكور للدمنة المذكورة دون ثمن المثل وان ثمن المثل فوق ذلك وله بينة تشهد بدعواه ان
 ثمن المثل حال البيع الصادر من الوصى المذكور كان ازيد من الثمن الذى باع به الوصى المذكور
 فهل تسمع دعواه وبينته بذلك ولو حكم حاكم شرعى شافعى بان الثمن الاول كان ثمن المثل أم لا
 تسمع وهل تقدم البينة الثانية على الاولى ولو حكم بالاولى حاكم شرعى شافعى المذهب (فاجاب)
 بانه تسمع دعوى الوصى للاكره بقرينة وكذا للنقص عن ثمن المثل ان ذكر عذرا ولا فقد فسق
 وانعزل واما دعوى المحجور اذا بلغ وثبت رشده فتسمع بذلك مطلقا ثم إذا سمعت الدعوى واقامت
 بينة بالاكره وبينة بالاختيار قدمت بينة الاكره لانها نافذة عن الاصل وهو الاختيار نعم ان قالت
 بينة الاختيار كان مكرها وزال الاكره حال البيع كان قالت الاولى باع عند الغروب وهو مكره
 وقالت اثمائة باع عنده وكان مكرها قبله وزال الاكره عنده قدمت الثانية التى هى بينة الاختيار

بها لقيط أو على اللقيط.

وأطلق ولم يوجد لقيط هل يصح الوقف أم لا وإذا قلتم بالصحة فما يفعل في غلة الوقف (فاجاب) بان الوقف في شقي المسئلة باطل لانه منقطع الاول (سئل) عما لو جنى الموقوف بعد موت واقفه جنابة توجب الارش فمن يؤخذ (فاجاب) بانه يؤخذ الارش من بيت المال كالحرم المعسر الذي لا عاقلة له (سئل) عن وقف وقفاً على جهة معينة مدة حياته ثم من بعده على جهة أخرى هل يصح الوقف أم لا (فاجاب) بانه يصح الوقف وينتقل الوقف بموته الى الجهة الاخرى (سئل) عن وقف وقفاً على ابنة فلان وبنته فلانة مدة حياتهما للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهما على اولادهما واولاد الظهردون اولاد البطن ثم على اولاد اولادها ثم على نسلهم وعقبهم اولاد الظهردون اولاد البطن ثم توفي الابن وترك ثلاثة اولاد ذكراً واثني ثم توفت البنت وترك ولدًا ذكراً فهل ينتقل نصيب الابن الى اولاده أو الى أخته وهل ينتقل نصيب البنت الى ولدها واولاد أخيها للذكر مثل حظ الانثيين (فاجاب) بانه ينتقل نصيب الابن الى أخته دون اولاده وينتقل نصيب البنت بعد موتها الى

لأنها في هذه الصورة ناقلة عن أصل الاكراه التي اثبتته الاولى واعلم ان شرط سماع بينة الاكراه أن تذكر سببه من نحو ضرب أو حبس أو تخويف ناجز فلا يكفي قولها نشهد انه كان مكرها لاختلاف ما به الاكراه باختلاف الاحوال والاشخاص وإذا أقيمت بينة بان يبيع الوصي كان بشمن المثل وأقيمت بينة أخرى بانه كان بدونه بقدر لا يتغابن بمثله قدمت الثانية كما أفتى به ابن الصلاح حيث سئل عما إذا احتج الى بيع مال يقيم فشهدت بينة بالحاجة وبان قيمته مائة وخمسون فباعه القيم بذلك وحكم حاكم بصحة البيع ثم قامت بينة أخرى بانه يبيع بلا حاجة أو بدون ثمن المثل فقال بنقض الحكم وبحكم فساد البيع لانه انما حكم بناء على ان البينة سالمة من المعارض وقد بان خلافه فهو كما لو أزيلت يد الداخل ببينة الخارج ثم أقام ذو اليد بينة فان الحكم ينقض لذلك اهـ وأما مخالفة السبكي له حيث قال الذي أراه أنه لا ينقض الحكم بالشك وانما قالوا بنقضه في مسألة الداخل التي قاس عليها ابن الصلاح لاجل اليد وقد قال الاصحاب لو شهد شاهدان بانه سرق ثوباً بقيمته عشرة وشهد آخران بأن قيمته عشرون وجب أقل القيمتين لانه المحقق اهـ فاجاب عنها بعض المحققين بمنع ان ذلك نقض بالشك أي لان الحكم ليس مرجحاً وغايته أنه افادته البينة الاولى الظن ومفاد الثانية الظن ايضاً وانما قدم لما ذكره ابن الصلاح وبان ما قاله الاصحاب الذي احتج به السبكي على ما زعمه محله قبل الحكم فحينئذ لا يحكم الا بالاقول لانه المحقق بخلاف مسألة ابن الصلاح فان الحكم بالاولى قد وقع على ظن سلامتها من المعارض وقد بان خلافه فبطل الحكم بها ويؤيد ذلك تصريح السبكي نفسه في مسألة ابن الصلاح بانه لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنع كل من البيع والحكم لان معارضة الثانية الاولى ابطال النظر اليها واجاب بعضهم ايضاً عما يتوهم من مخالفة كلام ابن الصلاح لكلام الاصحاب المذكور فقال ولعل كلامهم هنا فيما لو تلف وتعذر تحقيق الامر فيه وما ذكره ابن الصلاح في سلعة قائمة يقطع بكذب البينة الشاهدة بأن قيمتها مائة اهـ وفي هذا الجواب نظر يعرف وجهه عما تقرر في وجه كلام ابن الصلاح السابق فالأوجه انه لا فرق في كلامه بين التالفة والباقية نعم ان كانت العين المبيعة قائمة على صفاتها وقت البيع وقطع بكذب البينة الشاهدة بالزيادة لم يلتفت اليها وحكم الحاكم باق على حاله وابن الصلاح لا يخالف في هذه الصورة بخلاف ما اذا تلفت او تغيرت صفاتها ولم يقطع بكذب الثانية فانها تؤثر ويعمل بها كما مر عن ابن الصلاح والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه جرت العادة عند حفظ الولد لسور معينات من القرآن الكريم بصرافة وهي عبارة عن الضيافة للمعلم والمتعلمين هل في ذلك وفي خصوصه في سور معينات اثر وهل لولى الطفل ان يفعل ذلك من مال الطفل (فاجاب) صرح أصحابنا بان ما يجعل من الطعام عند ختم القرآن سنة قياساً على بقية الولايم المسنونة بجامع السرور واظهار الشكر على هذه النعمة العظيمة وكفى بذلك دليلاً على نذب ما ذكر ولا أحفظ في ذلك بخصوصه شيئاً من الاخبار والآثار الا ما نقل عن عمر رضى الله عنه انه لما ختم البقرة ذبح بدنة وليس لولى الطفل أن يفعل شيئاً من ذلك وغيره من الولايم المنذوبة من مال الطفل والله تعالى أعلم (مسئلة) اسند وصيته على تركته وولده لانسان وجعل آخر ناظرًا عليه وأقر في مرض موته لولده باعيان معينة ثم مات عنه وعن أمه فصدمت على الاقرار المذكور وحكم بذلك شافعي ثم ان الناظر اقتضى رأيه انه يدفع لها من المقر به لالولد مبلغاً صلحاً عما ادعته فيما اعذرت فيه لمنام رأته ان ولدها يعذب من جهتها فهل للناظر ذلك أو لا ويغرم ما دفعه اليها ويكون ذلك جنحة فيه ثم اتفق الناظر والوصي على خزن مال المحجور وعدم الاتجار فيه مع اخراج مؤن منه كثيرة على الولد واخراج زكاته نحو اف وثلاثمائة دينار فهل لها ذلك ام يجب عليهما

الاثني عشر ولا حق فيه لذريتها
لا خراجهم بقول الواقف
أولاد الظاهر دون أولاد
البطن وحاصله أن الواقف
وقف على من ينسب إليه
وبنته منسوبة إليه دون
أولادها (سئل) عما
نقله الغزالي في آداب القضاء
وأقره عن ابن الصلاح من أنه
إذا حكم الحاكم بصحة الوقف
على النفس وكان ممن يراه
جاز للشافعي في الباطن بيعه
والتصرف فيه بسائر أنواع
التصرف كالملك لأن حكم
الحاكم لا يغير ما في نفس
الامرئ قال ما معناه وإنما منع
منه في الظاهر سياسة
شرعية ويلحق بهذا ما في
معناه اه ونقله أيضا
شيخ الاسلام زكريا وأقره
هل هو معتمد معمول به أم
مفرع على مرجوح وهو
أن حكم الحاكم في محل
الاجتهاد لا ينفذ باطنا
بخلاف ما إذا قلنا ينفذ باطنا
كما صححه في الروضة في مواضع
إذا لمعنى لنفوذ باطنا إلا
ترتب الآثار عليه من حل
وحرمة ونحوهما وقد قال
الأصحاب كما نقله الزركشي
وغيره أن حكم الحاكم في
المسائل الخلافية يرفع
الخلاف ويصير الامر متفقاً
عليه قال أعني الزركشي
بعد نقله عن الرافعي أن ميل
الائمة إلى النفوذ باطنا
ويتفرع على ذلك فروع
كثيرة منها الأخذ بحكم

الاسترباح فيأثمان بركة ويغرم ما فات بسببه ويكون ذلك جنحة فيهما أولاً وهل للحاكم
حينئذ رفع يدها ونصب من يستريح لليتيم ولو بطريق العينة وإذا بلغ المحجور سفيها فهل يعتبر منعه
للقاضي عما اقتضاه نظره أو يكون ذلك مؤكداً لدوام سفهه (الجواب) اعتماد الناظر في إعطائها
على مجرد المنام غير سائغ له فيغرم ما فات على الولد بسبب إعطائه ويكون ذلك جنحة فيه واختلف
أئمتنا في الاتجار للمحجور فقال الأكثرون من المتقدمين والمتأخرين أنه مستحب لا واجب مطلقاً
كما نص عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه وقال الأقلون وصححه الشيخان أنه بقدر المؤن نفقة
وزكاة وغيرهما واجب قال الفصالح أن نص له في الإيصال إليه على التجارة والالام يجوز له وقال
المالكي أن كان الزمان أمناً والسلطان عادلاً وغلب الريح حالاً أو مآلاً بغلبة الظن فأن فات شرط
من ذلك لم يجوز له الاتجار وحينئذ فامتناع الوصي من الاتجار مع وجود شروطه المذكورة أن كان
لاعتقاده النذب لم يائمه أو مع اعتقاده الوجوب أئمه لكنه لا ينزل بل يقيم الحاكم نائباً عنه
يتصرف في المال كما صرح به أئمتنا فيما إذا امتنع وصيان الزمهما الحاكم بالعمل بالمصلحة أو
أحدهما فقالوا لا ينزل الممتنع بل ينبى الحاكم عنه ومن ثم صرح القاضي حسين بأن السفر
بمال المحجور حيث حرمانه لا ينزل به الولي وصرح الدارمي بأننا إذا الزمنا الولي بإخراج زكاة مال
المحجور فوراً كما هو الأصح عندنا فامتنع لا ينزل ولا يضمن الوصي الريح الفائت بسبب عدم التجارة
فقد حكى أئمتنا وجهين فيما لو ترك الولي التصرف فنقص المال أو تلف من غير تفريط في حفظه
كان ترك تلقيح طلعه أو بيع فرصاده أو عمارة داره أو إجارته أو علف دوابه حتى ماتت قال شيخنا
شيخ الاسلام أبو يحيى زكريا الانصاري سقى الله عهده والوجه عدم الضمان في الجميع إلا في
الدواب فإنه يضمن الحرمة الروح ويؤيد ما رجحه قول الأئمة لو أخذ ثياب منقطع فمات برداً لم يضمنه
لأنه لم يفعل في ذاته شيئاً بل صرحوا أيضاً بأنه لو حبسه ظليماً فماتت دوابه جوعاً لا يضمنها لكن
الفرق بينهما وبين الدواب فيما نحن فيه واضح لأن الولي هنا مخاطب بدفع المتلفات لأنها تحت
يده مع حرمة ما تميزت به من الروح التي يحتاط لها أكثر فهو كالوديع بل أولى فضمنها لتقصيره ولا
كذلك الحابس فإن تعديه مقصور على المحبوس لا يتجاوز به إلى بقية أمواله لأنها ليست تحت يده
والاسترباح بطريق بيع العينة الخالي عن شرط مفسد صحيح لكن قال السبكي في فتاويه وغيرها
ينبغي للولي أن لا يتصرف في مال المحجور بمعاملة فيها شبهة لأن رعاية المحجور في الآخرة أولى من
رعاية مصلحته في الدنيا ومن مصلحة الآخرة إطعامه الحلال الخلاص عن الشبهة وبيع العينة قال
بتحريمه مالك وأحمد وبعض أصحابنا ففيه شبهة قوية وقد قال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي
هي أحسن وكل ما فيه شبهة ليس من التي هي أحسن اه ملخصاً قال بعض شراح الارشاد عقبه وهو
كلام نفيس ولا عبرة بمنع السفه ولا بأذنه ولا يجوز للحاكم مطاوعته في ترك ما لزم الحاكم فعله من
النظر في ماله بالمصلحة ومنعه من الاسترباح السائغ اشارة على سفهه وإن لم تثبت بمجرد ما علم
ثم رفع إلى هذا السؤال بعبارة أخرى وحاصلها شخص استند وصيته على أولاده وماله لإنسان
وجعل النظر لآخر وقال لها أثناء وصيته قصدي أن اخص وادي بما هو في ملكي من نحاس
وغيره وعينه فقال له هذا حرام أجماعاً ثم بعد هذا المجاس قبل له اجعل الوصية بلفظ الاقرار
عند الشافعية فاقروا ثبت اقراره شافعي فلما مات الموصي أفهمت والدته أنه لاحق لها في تلك
الاعيان لأنها ملك ولده المقر له دونها حسب اقراره الصحيح فاعذرت ظانته صدق ما قيل لها ثم
اطلعت على حقيقة الحال وإن ذلك إنما هو وصية في باطن الامر وإن الاقرار المذكورة حيلة
فأدعت بنصيبها من تلك الاعيان وتسكت بما قاله ولدها من التخصيص قبل الاقرار واستشهدت

وجهان أصحهما الحل الى آخر كلامه فهذا كله صريح في خلاف ما قاله ابن الصلاح وقد اعتمد بعض القضاة كلامه وعمل به والمسؤول بيان المعتمد من ذلك (فاجاب) بان كلام ابن الصلاح غير معتمد ولا معمول به لانه فرعه على الرأي المرجوح كما صرح به في تعليقه وقد قال ابن كج وغيره لو وقف بشرط الخيار وحكم حاكم بصحته صح بلا خلاف وأمضى (سئل) عن قال وقت عبدى هذا على الشيخ الهالقي ولم يقيد بخدمة ولا غيره هاو هناك ضريح الشيخ المذكور وفيه مصلى فهل يصح الوقف وينصرف الى خدمة الموضع المصلى والضريح أم لا (فاجاب) بانه لا يصح الوقف المذكور اذ هو وقف على ميت (سئل) عن وقف جهل قدر معلوم مستحقه لصناع كتابة وعدم شاهده فهل تقسم غلته على اربابه بالسوية فان قلتم نعم فيسوى بين الامام والخطيب وغيرهما أم تقدم ارباب الشعائر فكل منهم قدر اجرة عمله بأخذه (فاجاب) بانه تقسم غلة الوقف المذكور على اربابه بالسوية بينهم إذا لم تجر العادة بالتفضيل بينهم فان اطردت به العادة اجتهد الناظر في التفاوت بينهم

في ذلك بيينة عادلة تشهد لها بذلك وطالبت الوصى والناظر بمقتضى ذلك وما يعلمانه مما سمعاه من لفظ ولدها من التصريح بالتخصيص قبل الاقرار فدفعها لها حصتها منها قبل الدفع المذكور صحيح سيما والناظر حاكم شرعي بالبلد اذ ذاك يرى بطلان الاقرار في مرض الموت وان لم يسبق من المقر ما يتنافيه فكيف وقد سبق منه ذلك وهل ثبوته على يد شافعي مانع للناظر من الدفع اليها ومقتضى لائمهيا أم لا لفعليها ما هو الواجب عليهما عندهما مع أن الولد المنحصر الارث فيه أعذر بعد بلوغه للجددة ثم توفيت ورجع ما أخذته اليه وهل الاسترباح في مال المحجور واجب عليهما أم لا مع أنهما لم يجدا أميناً وان وجداه فانما يأخذ المال بصورة محرمة اجماعاً أو على قول فهل يسترباح فيه على هذا الوجه أم لا وهل تركهما الاسترباح لهذا المعنى جنحة فيهما أم لا وهل يتصرف الناظر في مثل ذلك على مقتضى مذهبه أم على مقتضى مذهب صاحب المال وهل قال أحد من المسلمين بتغريم الوصى والناظر ما صرفاه على الولد من لوازمه الشرعية وزكاته الواجبة حيث لم يسترباحا فيه أم لا وإذا فعلا ما هو الحق فهل لحاكم شرعي تعرض لهما بعزل أو غيره أولاً ((الجواب)) إذا ثبت ولو بشهادة الوصى والناظر لقبول شهادتهما على المحجور قول الموصى قصدي أخص بما في ملكي من كذا وكذا ولدى ثم أقربه حالاً لولده كان الاقرار باطلا فقد صرح أئمتنا بانه لو قال دارى المملوكة لى لزيد كان باطلا للتناقض لان الاقرار اخبار عن حق سابق فاذا ثبت أنه ماسكه حالاً انتفى الاقرار به أما لو أقربه بعد مدة يمكن الانتقال فيها للولد بوجه صحيح فيصح الاقرار ولا عبرة بما سبق منه واذا بطل الاقرار بشرطه الذى ذكرناه فلا فرق بين أن يحكم به الشافعي وبين أن لا يحكم به ومع بطلانه يتعين عليهما الدفع لانه ما يخصها من تلك الاعيان ولا عبرة بتصديقها بالصفة المذكورة لعذرهما فهو نظير مالهو باع شخص داراً وأقر ابنه بانها ملك الاب البائع حال البيع ثم ادعى الابن ان الاب كان وقفها عليه وانه جهل ذلك حين اقراره بالملك فقد نقل البغوى عن العبادى انه يصدق يمينه في دعواه هذه قال الاذرى وهذا هو الصحيح ويجب الجزم به اذا دلت القران على صدقه كأن كان طفلاً وقت الوقف اه وهو متجه وقول القاضى لا تقبل دعواه المذكورة ضعيف اذا تقرر ذلك فالدفع المذكور للام على الصفة التى ذكرناها صحيح لا فسق فيه ولا انزعال لوجوبه عليهما وان حكم الشافعي بخلافه لان وجود مامر المقتضى لبطلان الاقرار دافع لصحة حكمه على ان قضية كلام ابن الصلاح أن لكل من الناظر والوصى العمل بعليه واعتقاده وذلك لانه اقضى بانه اذا حكم حاكم بصحة الوقف على النفس وكان بمن يراه جاز للشافعي التصرف فيه ببيع ووقف وغيرها كسائر الاملاك فى الباطن لان حكم الحاكم لا يغير مافى نفس الامر قال ما معناه وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية اه واقره على ذلك جماعة محققون منهم الشرف الغزى فى ادب القضاء وشيخنا شيخ الاسلام فى مختصره قال ويلحق بهذا ما فى مماناه اه فان قلت هو مبنى على الضعيف ان حكم الحاكم حيث وجدت شروطه انما ينفذ ظاهراً فقط اما على الصحيح انها إذا وجدت نفذ باطناً وظاهره فكيف يجوز للشافعي ما ذكره قلت هذا وان كان محتملاً الا أن الظاهر ان ابن الصلاح ومن تبعه لم يغفلوا عنه بل فرعوا ما قالوه حتى على الصحيح انه ينفذ باطناً ايضا ومعنى نفوذه باطناً فى المختلف فيه انه يجوز له باطناً ايضا العمل بقضية ذلك الحكم لا انه يلزمه فى مسئلتنا ونحوها لان الوقف على النفس عند القائل بصحته لا يخالف الملك الا بالنسبة للقوائد المترتبة عليها لا بالنسبة لاستحقاق منفعتهما فلم يتوجه حكم الحنفى بالصحة الا للعمل بتلك القوائد هو بين ان يخرج عنها ويفعل فيه حكم الاملاك هذا غاية ما يتوجه من كلام هؤلاء ولا يخلو عن تكلف وبعد فالوجه ان تلك مقالة مبنية على ذاك الضعيف وعلى ضعفها فما يدل على عدم فسق الناظر بما فعله من الدفع الواجب عليه

أن لتأولها بقبول قول الوصى في عين من التركة هذه لفلان ووجها آخر انه لو كان في يد رجل مال لميت فقال أوصى إلى رب المال أن أصرفه في كذا قبل ذكره شريح في روضته فاذا دفع ظانا افادة عليه ظاهرا أو مقلدا للقائل بصحة اقرار المذكور لم يكن ذلك قادحا في ولايته لانه لم يرتكب حراما محظورا في اعتقاده فهو نظير قول الشافعي رضي الله عنه في حنفي شرب النبيذ أحده وأقبل شهادته قالوا أما حده فلضعف شبهته إذا الأحاديث الصحيحة الصريحة في تحريم النبيذ أى القدر الذى لا يسكر منه أكثر من أن تحصر وأشهر من أن تذكر وأما قبول شهادته فلانه لم يرتكب محرما في اعتقاده فلم تبطل عدالته والاستر باح اختلفوا في وجوبه وعلى القول بالوجوب له شروط مقرر في محلها فاذا امتنع الوصى مع وجودها وسهولتها عليه أثم ولا ينزل كما صرح به الاثمة في عدة مسائل منها قولهم لو اختلف وصيان في التصرف ألزما بالعمل بما يراه الحاكم مصلحة فان امتنع لم ينزل بل ينبى عنها اثنين ليتوليا حتى يتفقا على العمل بالمصلحة فان امتنع واحد فقط اناب عنه اه ومنها قول القاضى حسين حيث منع الولي من السفر بمال محجوره فتعدى وسافر به لم ينزل بهذا القدر من التعدي كما لا ترد شهادة الشاهد بكل فسق اه واقره عليه جماعة منهم القمولى في جواهره فان قلت ينافيه قول القاضى نفسه وأقره في الروضة لو لم يقبل الولي او القيم الهدية او الوصية لموليه أثم وانزل لتركه النظر قلت لا منافاة لانه هنا فوت عليه عينا موجودة محسوسة بخلاف مجرد سفره بالمال فان الذى فيه انما هو خشية فوات ولم توجد وفرق ظاهر بين حقيقة النفويت وخشية الفوات على ان الشيخ ابا اسحق قيد الوجوب على الاب بما إذا لم يقصد التقرب اليه بالهدية لابنه وصوبه الزركشى وقضية كلام الجويني وجوبه في الوصية دون الهدية لانه لم يقصد بها المكافأة ومال الاذرعى إلى الوجوب على نحو الوصى إذ لا منة عليه بخلاف الاب والجد ثم قيد الوجوب بما إذا لم يقصد التودد إلى الاب لولاية او قضاء وإلا فهو طريق إلى الرشوة لولاية السوء وقضائه اه قال غيره وهو حق وصوبه في الخادم بل زاد انه يحرم على الاب القاضى القبول لثلاث ذريعة إلى الرشوة ومنها قال الدارمى إذا أوجبنا عليه اخراج الزكاة فورا اى كما هو الاصح فلم يخرجها لم ينزل عن الوصية وهو ظاهر وان نظر فيه الاذرعى لانه لم يفوت شيئا فهو نظير ما مر عن القاضى في السفرو عن غيره في مسألة امتناع الوصيين السابقة على ان الصيمرى من اكابر ائمتنا قال لا يجوز للولي ان يتجر للمحجور مطلقا لفساد الزمان وجور السلطان على التجار ومن ثم قال تليذه الماوردى لا يجوز الاتجار إلا ان كان الزمان امينا والسلطان عادلا والتجارة مربحة حالا او مالا بغلبة الظن ولا يجوز للولي ان يتجر لموليه بصورة محرمة اجماعا او في اعتقاد الولي وأما ما فيه شبهة فللسبكي في فتاويه كلام طويل فيه حاصله اختلفوا في الاتجار في مال اليتيم والاصح انه واجب بقدر النفقة والزكاة اى دون الزائد والوجوب مشروط بالسهولة واليسر وأما انه يازم الولي ذلك ولا بد فلا يمكن القول به لانا نرى حذاق التجار يكدون أنفسهم وفائدتهم غالبا لا تفي بكلقتهم وما قاله الاصحاب لعله كان حين تيسر الكسب من غير ظلم ولا مكس ولا خوف وأما اليوم فهذا اعز شيء يكون وكثير منهم يخسرونه ولو قدر كل من معه مال على استئثاره قدر نفقته كانوا سعداء ونحن نرى اكثرهم معسرين ولا أعز عند الانسان من نفسه فلو امكنهم ذلك لفعلوه فكيف يكلف به ولي اليتيم فقدر المؤذن واجب عند السهولة وما زاد عليه لا يجب مطلقا على انها مع اجتماع شروط الوجوب عسرة إذ لا وثوق بالاسعار فقد يخسر فيغرم ويدعى عليه انه فرط واشترى بغير مصلحة والقول بالاستحباب حينئذ جيد ثم الاتجار له بشروطه حلال قطعا وأما ما يعتدونه الآن من طلب الف بفائدة مائتين مثلا ممن يفعل الحيلة المعروفة عند المالكية والحنبلة وبعض اصحابنا فهداه لم ينص الفقهاء على انها تفعل في مال

بالنسبة للعادة الغالبة كأن تجرى بكون معلوم الامام ضعف معلوم الخطيب ولا تقدم ارباب الشعائر على غيرهم من اربابه (سئل) عن تصديق صدر من مستحق وقف على قدر استحقاق كل من ريعه ثم تبين كونه مخالفا لشرط الواقف هل هو صحيح أم لا (فاجاب) بانه غير صحيح ويعمل بشرطه فقد قال ابن السبكي في قواعده إذا أقر بانه لاحق له في هذا الوقف وان زيدا هو المستحق له ودونه وخرج شرط الواقف مكذبا للبقر ومقتضى لاستحقاقه أن الصواب أنه لا يؤخذ بكذبه وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلا عن العوام اه وقال والده في فتاويه ولا اعتبار بالاقرار المخالف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرط الواقف نصا كان أو ظاهرا ثم الاقرار ان كان لا احتمال له منعه الشرع أصلا ووجب الغاؤه بمخالفته للشرع ومن شرط الاقرار أن لا يكذبه الشرع وان كان له احتمال بوجه ما وآخذنا المقربة لم يثبت حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه على شرط الواقف اه (سئل) عن واقف قال في كتاب وقفه ثم بعد وفاته يكون مصروفا ريعه إلى شيخ الحرم المدني ومؤذنى الحرم المذكور

وامامه وخدامه بصرفه

الناظر على ما يراه ويؤدي اليه اجتهاده هل يجوز له أن يقتصر في الخدام على خدام المقصورة الشريفة وما حوته أم يعم كل صاحب وظيفة في الحرم من فراش ووقاد وبواب وغيرهم وإذا كان في المؤذنين من باسمه وظيفة خدامة يعطى بالصفتين أم باحدهما وهل للناظر أن يجعل ريع الربع مثلا للاقسام الثلاثة الاول والثاني للخدام لكثرتهم لانهم يزيدون على المائة اذا أدى اطلاقه على كتاب الوقف أن القسمة على أربعة اذا صرفها على ثلاثة باسقاط الخدام حسبما فعل ذلك الناظر قبله وتبعه الناظر الثاني على ذلك قبل اطلاقه على كتاب الوقف أم لا (فأجاب) بأن عبارة الواقف تفيدان الناظر يصرف ريع ربع وقفه لشيخ الحرم المدني وربعه لمؤذنيه وربعه لامامه وربعه لخدامه ثم ان كانوا غير محصورين بان كانوا لو اجتمعوا في صعيد واحد لعسر على الناظر عدم بمجرد النظر لم يجب عليهم استيعابهم وله الاقتصار على ثلاثة منهم والاوجب عليه استيعابهم اذ لفظ خدامه مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكانه قال الى كل خادم خادم فلا يجوز للناظر عند حصرهم أن يقتصر على ٧ هنا ياض بالاصل

اليتم وفيها خطر من جهة أن أكثرهم لا يوفي حن الحلول لطل او خسران او اعسار ويخرج رهنهم غير مملوك لهم وغير ذلك من المفاسد وعلى سلامتها من هذا كله فيها الكراهة والشبهة لقول امامين كبيرين وأتباعها بتحريمها وبطلانها ومن مصالح الصبي أن الولي يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن اختلاط ماله به ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه وهي مصلحة أخروية ودينية أما أخروية فظاهر لانه وان لم يكن مكلفا لكن الجسد الثابت من الحلال الطيب أزكى عند الله تعالى وأعلى درجة في الآخرة من غيره وأما دينية فلان الجسد الناشئ عن الحلال ينشأ على الخير فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة وقد يكون بتركه الشبهات يبارك له في القليل فيكفيه ويرزقه الله من حيث لا يحتسب فهذه المصالح محققة والفائدة الدينية التي يكتسبها بالمعاملة السابقة دينية محضة فتعارض مصلحتان أخروية ودينية ورعاية الأخروية أولى فكان الاخذ والاصلاح لليتم ترك هذه المعاملة فاما يقال تركها مستحب أو واجب لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن فالاحسن دنيا وأخرى حلال قطعا وغير الاحسن فيها تمتنع قطعا والاحسن في الآخرة فقط أحسن من الآخر فهو الاحسن مطلقا فان تيسر والا فلا يكلف الله نفسا الا وسعها وبأكل ماله خير من أن يأكله غيره اه فعلم منه ان الولي ينبغي له تجنب ما فيه الشبهة من المعاملات ندبا أو وجوبا على الاحتمالين السابقين في كلامه وان تركه الاتجار لذلك غاية الاحسان فلا يتصرف فيه بوجه والعبرة في تصرف كل من الموصى والناظر بمذهبه لا بمذهب صاحب المال ولا بمذهب المحجور عليه كما صرح به أصحابنا في اخراج زكاته حيث قالوا تجب الزكاة في مال المحجور عليه صيبا كان أو مجنونا أو سفيفا فعلى الولي اخراجها منه قال العز بن عبد السلام وان نهاء الامام وبأثم بتركه فان خاف من الامام اخراجها سرا فان تعمس عليه اخراجها أو لم يخرجها تعديا اخراجها المحجور اذا كمل قال الاذرعى وانما يلزم الولي اخراجها اذا كان يرى وجوبها ومن ثم قال القفال لو كان لا يراه كخفي لم يخرجها لثلا يلزمه قاضى مذهب بل الاحتياط له ضبطها الى أن يكمل المحجور فيعرفه ليخرجها اه ولا يتعين الاحتياط في ذلك بل يغنيه عنه استئذان حاكم شافعى في اخراجها أو رفع الامر اليه بعد اخراجها حتى يحكم له بعدم مطالبة المولى له بها اذا كمل وبعدم تعرض القاضى الخفى له بتغريمه اياها وقيم الحاكم يعمل بمذهبه لا بمذهب الحاكم خلافا للاذرعى كحاكم اناب حاكما آخر يخالفه في مذهبه والوجه من تردد له في الولي العام الصرف اذا لم يلزمه حاكم يراها باخراجها انه يحتاج لمثل ما مر على قياس قول القفال السابق ولا ضمان على الوصى ولا على الناظر فيما فات بسبب تركها الاسترباح من الربح المتوهم لو اتجر لان الولي اذا لم يضمن بترك عمارة الدار حتى خربت او بيع الفرساد او تلفيح الطلع حتى فسد فأولى هذا لا يأتي فيما نحن فيه لوضوح الفرق بينهما وبين هذه الصورة لان فيها فوات عين محسوسة موجودة من مال الطفل بخلاف الربح المتوهم وحيث كانا على الحق لم يسع لحاكم شرعى ولا لغيره تعرض لها والله تعالى اعلم (وسئل) رضى الله عنه سؤالا صورته اذا كان بعض أهل بحيلة يتبركون برجل ينسب اليه شيء من العلم والصلاح فيأتونه بشيء من اموالهم لاجل التبرك به وربما كان فيهم يتيم فياخذ الولي من ماله المختلط بمال اليتيم ويأتى به اليه للتبرك فهل يحل لهذا الرجل اخذ ذلك من الولي حيث لم يكن على اليتيم حيف في ذلك ام لا وسئل الشيخ الامام محي الدين النووى رحمه الله تعالى عن وصى ايتام وله اولاد عيال وله واللايتام ملك مشترك وياكلون كلهم جميعا ويضيف الوصى بعض الاوقات ناسا من ذلك الطعام المشترك بينه وبين الالايتام هل يجوز له ذلك فأجاب بقوله يجوز ذلك كله بشرط ان لا يكون على الالايتام حيف في ذلك والله تعالى اعلم اه فهل هو كالمسئلة المذكورة فان قلتم نعم فذاك وان

بعضهم كخدام المقصورة الشريفة بل يعم كل من أطلق عليه في العرف أنه من خدام ذلك الحرم ومن باسمه وظيفة أذان ووظيفة خدامة لا يعطى بالصفين بل يأخذ بما يختاره منها وللناظر أن يجعل ريع الربع مثلاً للأقسام الثلاثة الأولى والباقي للخدام لكثرتهم إذا أدى نظره واجتهاده إلى ذلك لقول الواقف يصرفه الناظر على ما يراه ويؤدي إليه اجتهاده فانه راجع إلى التفاوت في المقدار لا إلى حرمان بعض افراد الصنف ولا إلى جميعها وللناظر الرجوع على من قبض منه أو من قبله من ريع الوقف ما لا يستحقه (سئل) عن واقف وقف وقفاً مضمونه بعد البسمة الشريفة وقف فلان الشيء الفلاني على أولاده لصلبه يوسف وعبد القادر وعبد الكريم وعلى من سيحدثه الله من الأولاد المذكور بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم المذكور في كل طبقة بطناً بعد بطن ونسلاً بعد نسل على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد ذكر أو أسفل من ذلك ذكر كان نصيبه لولده أو ولد ولده على الحكم المشروح فان لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك كان نصيبه لاختوته المذكور الذين معه

قلتم لا فإلّا الفرق أوضحوا القول لنا في ذلك أنّا بكم الله الجنة (فأجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة أنه لا يحل أخذ ذلك من الولي لان الولي لا يجوز له أن يتبرع بشيء من مال موليه وليست هذه المسئلة كمسئلة النوى فان الضيافة لتأكدها سائحوا فيها مالم يسائحوا في غيرها مع أنه ليس فيها تقويت شيء على اليتيم لان الصورة أن الولي هيا ذلك الطعام المشترك بينه وبين اليتيم ثم أفرز منه لليتيم كفايته فبقيت حصة الولي فله أن يستقل بأكلها وله أن يشرك غيره معه فيها فلا وجه لمنعه من ذلك وقد أشار النوى لما ذكرته بقرله بشرط أن لا يكون على الايتام حيف في ذلك ولا يتصور انتفاء الحيف إلا في الصورة التي ذكرتها بخلاف الصورة التي ذكرها السائل فان في اعطاء الولي من المال المشترك بينه وبين اليتيم حيفاً عليه في ذلك حتى لو فرض أنه نزل به أضياف لم يجوز له أن يزيد لاجلهم في الطعام الذي يكفيه ويكنى يتيمة من المال المشترك بينهما لان فيها حيفاً على اليتيم حيث أن الواجب عليه أن يزيد لهم ما يكفيهم من خالص ماله فالحاصل أنه متى تحقق التبرع من مال اليتيم بفلس حرم على الولي اعطاؤه وعلى غيره قبوله وهذا واضح من كلامهم والله تعالى أعلم (وسئل) عن شخص عليه ديون لصبي أو محجور عليه أو لبالغ وليس معه الاعقار أو معه بعض ما وفي ماله في الحيلة في جواز سفره بغير اذن الغريم (فأجاب) بقوله سفر الغريم بغير اذن دائمه لا يجوز ان كان الدين حالاً والمدين موسراً فاذا وجد هذان الشرطان فلا حيلة في جواز السفر بغير اذن الدائن وان فقد أو أحدهما جاز السفر فلا يحتاج لحيلة ومعلوم أن العقار يجب بيعه في الدين فلا يجوز لمن له عقار وعليه دين حال السفر إلا إذا باعه ووفى به فان فضل عليه شيء وهو معسر جاز له السفر بلا اذن والله أعلم (وسئل) هل يجوز للولي بيع مال اليتيم بدون ثمن المثل اذا خشي عليه التلف (فأجاب) نعم يجوز له ذلك فقد أفتى القفال عن ضيعة خراب يطلب مالها من الصبي وتستأصل ماله فتمال يجوز بيعها ولو بدرهم لان المصلحة فيه وقضيته أن له بيع كل ما خيف غصبه أو هلاكه بدون ثمن مثله ويؤيده افتاء الغزالي بانه يجوز للاب نقص الصغيرة عن مهر المثل للمصلحة وأخذ منه ابن عجيل مسئلتنا ومثله بما لو أبق عبد المحجور المكتسب حالاً وتعذر استرداده وما معه فباعه من يقدر على انتزاع الكسب منه بدون ثمن المثل وشرط أن يرده الكسب جاز ولا نظر لكون هذا وعداً لان الظاهر بقاءه عليه نظير قولهم لو زاد راغب وقديح الوكيل في زمن الخيار انفسخ البيع وان كان له الرجوع لان الظاهر بقاءه على الزيادة ويؤيده تجويزهم تعيب مال اليتيم اذا خيف أخذ ظالم له كقضية السفينة مع الخضر عليه السلام ومن ثم أفتى الازرقى بانه لو كان له ثوبان سرق أحسنهما ولم يرد اللص إلا باخذ الا دون جاز اعطاؤه والله تعالى أعلم (وسئل) عن الامور التي تعميها البلوى بين أهل بلد في المعاملات كالبيع على اليتيم اذا لم يكن له ولي وغير ذلك اذا كان له مصلحة في مبادلة عقار بمقار أحسن منه فاذا اجتمعت اكابر بلدين بين يدي محكم وبادلوا بحديقة لليتيم في حديقة اخرى أحسن من حديقة اليتيم وظنوا ان هذه المبادلة اصلح لليتيم فهل يجوز ذلك ام لا (فأجاب) بقوله اذا لم يكن لليتيم ولي ولا قاض بالبلد جاز لاهل تلك البلد اذا لم يكونوا تحت حكم احد أن ينصبوا قاضياً فاذا اتفقوا على نصب قاض كان ولياً لليتامى فله ان يتصرف او يفوض الى عدل امين يتصرف في اموالهم بالمصلحة اذا علم ذلك فعلى أهل تلك البلد ان ينصبوا قاضياً والقاضى يبيع تلك الحديقة بعد ان يثبت عنده وجه المصلحة والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله عنه عن امرأة شهدها اجنبى بالرشد هل يتبل (فأجاب) بقوله أفتى البرهان المراغى وغيره بالقبول وانكره القاضى شمس الدين بن خلكان بانه خلاف نص الشافعى في المختصر على انه لا يقبل الا شهادة المحارم ولفظه واختبار المرأة مع علم صلاحها لقلة مخالطتها في البيع والشراء ابعاد فتختبرها النساء زوات المحارم بمثل

في درجته يجرى الحال في ذلك كذلك فاذا انقروا جميعا كان ذلك وقفا على الاناث من ذرية الوافق ثم على اولادهن وهكذا فاذا انقروا جميعا كان ذلك وقفا على مصالح المكان القلاني وحسبنا الله ونعم الوكيل ثم توفي الواقف عن الثلاثة المذكورين وعن ولدين ذكرين حدثاه بعد الوقف المذكور هما عبد القادر وعبد الكافي فاستحقوا الربع أخماسا ثم توفي يوسف عن ابنين ناصر الدين وأحمد ثم عبد الكريم عن ابنين أبي المكارم وشهاب الدين وتوفي عبد القادر عن ابنين أحمد وعبد الله وتوفي أحمد أخو ناصر الدين عن ابنين تاج الدين وجمال الدين ثم مات عبد الكافي عن غير ولد فاخذ أخوه عبد القادر حصته ثم توفي عبد الغفار عن غير ولد وفي يده خمسا الربع فاخذهما ناصر الدين بن يوسف وأبو المكارم وشهاب الدين بن عبد الكريم وأحمد وعبد الله ابن عبد القادر لاستواء الخمسة في الدرجة دون ولدي أحمد أخي ناصر الدين ثم توفي ناصر الدين المذكور عن ابنه علي الموجود الآن فاخذ حصته أيه وهي نصف الخمس مع الذي أخذه من خمسي عمه عبد الغفار ثم مات أحمد بن عبد القادر عن غير

ما وصفت به اه وقال القاضي ابو الطيب في تعليقه واما الاناث فانه يدفع اليهن شيئا من المال ويجعل نساء ثقات يشرفن عليهن فان غزلن واستغزلن ونسجن واستنسجن سلم المال اليهن فلم يتعرض لتخصيص الشهادة بالمحارم وهذا موضع يbane ولو كان كلام الشافعي رضى الله عنه يشير اليه لينته وانما تعرض الشافعي للطريق الغالب في الاختبار دون الشهادة قال القاضي في تعليقه واما الجارية فتختبر بان يعاملها محارمها والنسوان وتؤمر بالتصرف في القطر والغزل الخ وقال في الحاوى واختبارها في رشدتها اصعب من اختبار الغلام لان حاله اظهر والذي يتولى اختبارها ذوو محارمها ونساء اهلها بخلاف الغلام الذي يجوز للولي اختبارها وان كان اجنبا وحال النساء ايضا مختلف في البروز والتحصين في دفع اليها من مالها ما يتولى انفاقه على نفسها في تدبير خدمتها الخ وصرح هو والقاضي بانه لا فرق فيما ذكره بين ان تزوج اولادها في المهذب ويختبره الولي اختبار مثله من تجارة ان كان تاجرا او بناء ان كان بانيا او اصلاح امر البيت ان كانت امرأة فقد صرح باختبار الولي المرأة من غير اشتراط المحرمية (وسئل) عن شخص مات بمال لا حاكم به وله فيه مال وعيال صغار فمن القيم عليهم ومن يتولى قضاء ديونه ونحوها وما الحكم فيما لو عم الفسق اهل الموضع المذكور (فاجاب) أفتى ابن الصلاح فيمن عنده يتيم له مال او سلمه لولي الامر خاف ضياعه وليس بولي ولا وصى شرعا بانه يجوز له النظر في أمره والتصرف في ماله واستحسنه الاذرعى قال الازرقى كصاحب التعجيز قياسا على أوقاف المسجد اذا لم يكن لها ناظر فانه يجوز لصالح الموضع صرفها في مصارفها ثم قال ابن الصلاح ويجوز له مخاطبته في الاكل وغيره على ما هو الاصلاح وله استخدامهما بما هو تخريج له وتدرج قاصدا لمصلحته ويجوز من غير ذلك مالا يعد لمثله اجرة وما سواه لا يجوز الا باجرة مثله وعبرة صاحب التعجيز فان لم يوجد للطفل ولي او وجد حاكم جائز وجب على المسلمين النظر في ماله وحفظه وفي المجموع للاخ والعلم ونحوها تعليم الصبي وتأديبه والاتفاق عليه في ذلك من ماله وان لم يكن لهم وصاية وسئل الجلال بن ظهيرة رحمه الله تعالى عما اذا فسدت احوال الناس ولم توجد العدالة المعروفة واذا بطلت ولا يتهم تعطلت احوال الايتام فاجاب بانه يحتاج وينظر اقربهم الى العدالة اذا فقدت شروطها او بعضها منهم واقربهم الى الامانة واقلمهم تعاظيا لما نخل بالعدالة فيقام على الايتام ويوصى اليه من له الايصاء للحاجة الداعية الى ذلك والامر اذا ضاق اتسع والضرورات تبيح المحظورات اذ لا يستغنى عن القيام بهذه الامور وسئل ابو شيكيل رحمه الله تعالى عما اذا لم يبق الحاكم باحد في تسليم نفقة الطفل اليهم الا امه لكونها اشفق لكونها لا تصلح مع عموم الفسق في غيرها حتى الحاكم هل في التسليم اليها رخصة لعدم عدل في ذلك الموضع فاجاب بانه لا يبعد ان يسوغ له في ذلك فانه موضع ضرورة اذ لا غنى عن يتولى امر هذا اليتيم واذا توقف الحاكم في ذلك على طلب العدل ضاع اه وبهذا كله ان سلم يحمل ما ذكره الاصحاب على غير حالة الضرورات (وسئل) عن اشترى شيئا فادعى البائع انه لم يكن رشيدا حال البيع فهل يقبل (فاجاب) بقوله قضية كلامهم في باب القصاص وغيره سماع الدعوى وتصديق المدعى المذكور يمينه حيث لا بينة اذا ادعى حجر السفه المقارن للبلوغ ولم تتوفر قرائن الحال على تكذيبه ومن ثم قال بعض شراح الوسيط لا تسمع دعواه الا ان صرح بان حجره حجر السفه مثلا فان اطلق الحجر استفسله الحاكم بان يذكر حجرا مستداما من الصبا او طارئا كحجر الحاكم عليه ففي الاول القول قوله لان الاصل بقاؤه الى البيع وفي الثاني القول قول المشتري يمينه لان الاصل عدمه هذا اذا لم تكن بينة ويقرب من ذلك قول الروضة في اختلاف الزوجين في النكاح ولو باع عبدا ثم قال بعد البيع بعته وانا محجور على أى وانكر المشتري فان لم يعهد للبائع ما ادعاه ولا بينة فالقول قول المشتري

يبيته لان الظاهر صحة البيع ونحوه قول ابي زرعة في الكتابة من تحريره قوله يعني المنهاج ولوقال
 كاتبتك وانا مجنون او محجور على قال أي بسفه طاريء او بفلس فلو كان بصبا او بسفه مقارن للبلوغ
 لم يحتج لقوله ان عرف سبق ما ادعاه فدل ذلك كله على ما قدمناه (وسئل) سؤالا صورتها ذكره وان
 السفر بمال اليتيم في البحر لا يجوز فهل يشمل ما لو كان يملك وماله بآخر ولا طريق امن الا البحر
 واليتيم محتاج الى ماله لموته وهل يجوز نقل ماله في البحر اذا خيف عليه من ظالم او يتعين الاقراض
 في كلا الصورتين وللمقترض السفر وهو في ذمته اذا اقترضه من قاضي بلد المال او من وكيل وليله
 اذا كان سفره الى بلد اليتيم ليو في الولي ما في ذمته (فاجاب) بقوله ائني بعضهم بجواز ركوب البحر
 حينئذ لان الضرورة دعت الى ذلك واما قرضه من مليء ثقة فجائز للقاضي مطلقا وحينئذ للمقترض
 السفر الى بلد اليتيم اذا طلب قاضي بلد اليتيم اشخاصه اليه ولا خفاء ان السفر بماله في البحر اذا
 كان آمن من بقاءه في بلد المال تعين على الولي حيث أمكن وقد صرحوا بان الحاجة اذا دعت
 الى شراء مالا بدله منه باكثر من ثمن مثله جاز فاولى هذا لان ذاك فيه تحقق فوات الزائد على ثمن
 المثل (وسئل) رضى الله عنه عن قول الانوار يجوز لولي اليتيم ان يضيف من ماله ان لم يكن عليه
 حيف في ذلك هل هو معتمد (فاجاب) بقوله هو مفروض في مخلوط بينه وبينه لياكلا منه فله ان
 يطعم عياله منه ويضيف منه بشرط ان لا يكون على اليتيم حيف في ذلك كما في فتاوى النووي
 (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما في الانوار عن فتاوى ابن عبدان ان من مات عن يقيم ولا وصي ولا
 حاكم امين جاز للامين من اقراره بيع ماله بالمصلحة والغبطة هل هو معتمد (فاجاب) بقوله هو متجه
 فقد ائني به ابن الصلاح واستحسنه الاذرعى واعتمده غيره وفي المجموع في الحج ما يؤيده وحينئذ
 فلا ممان المذكور النظر في امره والتصرف في ماله بالمصلحة ومخالطة في الاكل بما هو الاصلح له
 (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما في نكت ابن كج لا يجوز للولي ان يوكل فاسقا في بيع مال محجوره
 هل هو معتمد (فاجاب) بقوله نعم هو معتمد رعاية لمصلحة المولى عليه وقد ذكره وان الوكيل حيث جاز له
 التوكيل انما يوكل امينا الا ان يعين الموكل غيره وظاهر ان هذا الاستثناء لا يأتي نظيره في مسئلتنا
 (وسئل) عن بلغ ولم يثبت رشده ثم تصرف ومات فادعى الآخذ منه انه رشيد ووارثه انه غير رشيد
 فمن المصدق منهما (فاجاب) بقوله المصدق الوارث كما ائني به جمع متأخرون وهو متجه اذا اصل
 بقاء السفه ولان ارتفاع الحجر عنه انما هو اذا ثبت رشده فحيث لم يثبت كان الحجر باقيا ومن قال
 الاصل بقاء الرشد يتعين حمل كلامه على من عرف له حالة رشده ثم اختلف في سفهه فحينئذ يصدق
 مدعى الرشد لانه الاصل حينئذ وحلف الوارث في صورة السؤال يكون على نقى العلم بالرشد (وسئل)
 عما ذكره في بيع الولي لمال محجوره نسيئة يتأتى في اجارة ارضه كذلك وفي اجارة ناظر ووقف على
 معين اوجه (فاجاب) بقوله نعم يتأتى ذلك في اجارة ارضه لانها بيع منافعتها واما اجارة الوقف فحيث
 اعتبرت المصلحة في حق المؤجر كان كالولي وإذا لم تعتبر كما اذا كان المؤجر يستحق المنفعة فتصح الاجارة
 وان جرت من غير غبطة او مصلحة في حقه (وسئل) عن ولي تحت حجره ايتام شركاء في مال فاشترى
 منه لهم شيئا فهل يقع لهم بحسب رؤسهم او بحسب انصبايهم (فاجاب) بقوله لا اوجه وفاقا للاصبحي
 انه اذا لم يفصل ذلك ولا نواه انعقد البيع على السوية بينهم (وسئل) عن قن اشترى قبل بلوغه
 اتي بالشهادتين والصلاة والصيام هل يحكم باسلامه فيمكن من مس المصحف وحمله وهل تجب زكاة
 الفطر عنه وهل يصلى عليه اذا مات حينئذ كما ائني به بعض المتأخرين وان كانت امرأة فهل يجوز
 تزويجها اولا وشراء المسلم اطفال الكفرة من آبايهم وامهاتهم هل يصح اولا للحكم بعقوبتهم لوقوعهم
 في ملك الاصل كما اذا ملك احد المسلمين اصله او فرعه (فاجاب) بقوله مذهبا انه لا يحكم بالاسلام

ولد فاخذ اخوه عبد الله
 حصته ثم مات عبد الله
 المذكور عن ولد
 موجودين الآن هما فاضل
 وعبد الكريم فاخذاما كان
 يد ايها ومات شهاب
 الدين اخو ابي المكارم
 وخلف ولدين فاخذاما كان
 يد ايها فبمقتضى ذلك
 استوى في الوجود والدرجة
 ابنا أحمد بن يوسف مع على
 ابن ناصر الدين وفاضل
 وعبد الكريم ابني عبد الله
 وابني ابي المكارم وابني
 شهاب الدين اخيه فتسك
 ابنا أحمد بالاستواء في
 الدرجة مع هؤلاء وطلبا
 المشاركة في خمس ريع
 الوقف الذي كان يد عبد
 القادر الايل الى من ذكر
 من اصولهم فهل يستحقان
 من ذلك شيئا أم يمنعان منه
 نظر الى أن كل شخص ممن
 في درجتهم انما أخذ
 ما كان يد ايها (فاجاب)
 بانه يقسم ريع الوقف
 المذكور بعد موت شهاب
 الدين اخي ابي المكارم على
 البطن الثالث على عدد
 رؤسهم اتساعا عملا بقول
 الواقف ثم على اولاد
 اولادهم المذكور بالسوية
 وأما قوله على أن من مات
 منهم وله ولد أو ولد لولد ذكر
 أو أسفل من ذلك ذكر
 كان نصيبه لولده أو ولد لولده
 على الحكم المشروح فمحله
 عند وجود من يساوي
 الميت لانه أراد بذلك ان

الصادر من حر أو قن قبل البلوغ بان لم يحتلم ولا أكمل خمس عشرة سنة فتجرى عليه أحكام الكفر لكن بالنسبة الى الأحكام الدنيوية فلا يمكن من نحو حمل مصحف إلا ان لم يخش عليه منه ورجى اسلامه بعد بلوغه ولا يزكى عنه زكاة الفطر ولا يصلى عليه لإذامات ومن أفتى من الشافعية بأنه يصلى عليه فقد وهم ولا يزوج ان كان امرأة لمسلم الا ان وجدت فيها شروط نكاح الكافرة ولا يصح شراؤه المسلم الكافر من أصله أو فرعه لانه لا يتصور صحة البيع الا من مالك وهذا متى ملكه عتق عليه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ولى يتيم يده مال لليتيم والولى والمال ببلد غير البلد التى بها اليتيم فهل يجوز للولى المذكور المسافرة فى البحر عند غلبة السلامة فى البحر اذا كان يخاف على المال الذى بيده فى البلد الذى يريد السفر منها لو ترك المال فيها أم لا فقد سئل محمد بن عمر باقضاء مقتى عدن عن قول الفقهاء ان السفر بمال اليتيم فى البحر لا يجوز فلو كان اليتيم ببلد وماله بآخر ولا طريق آمن الا البحر واليتيم محتاج لماله فهل يجوز للولى أن يأذن لشخص فى نقل مال اليتيم فى البحر ليوصله اليه فى بلد اليتيم وهل يجوز نقل مال اليتيم هذا فى البحر اذا خيف عليه فى البلد الذى هو فيها من ظالم ويقال بجواز اركابه البحر والحالة هذه او يمتنع أو يتعين الاقراض فى الصورتين ويجوز للمقترض السفر وهو فى ذمته اذا اقترض من ولى اليتيم أو وكيله أو من قاضى بلد المال اذا كان سفره الى بلد اليتيم ليوفى الولى مال اليتيم الذى فى ذمته فأجاب بأنها اذا دعت الضرورة الى ركوبه فى البحر جاز اذا الضرورات تبيح المحظورات وأما قرضه من ملى ثقة فجاز للقاضى مطلقاً وأما غير القاضى فلا يجوز أن يقرض مال الصبي إلا للضرورة كالسفر والنهب وحينئذ يجوز للمقترض المسافرة الى بلده اليتيم ليوفى ما عليه من القرض ثم قال ولا خفاء انه اذا كانت المسافرة بماله فى البحر آمن من بقاءه فى بلد المال تعين على الولى المسافرة به حيث أمكن ذلك والحالة هذه وقد صرحوا بأنه اذا أرهقت الحاجة الى شراء ما لا بد لليتيم منه بأكثر من ثمن مثله جاز للولى شراؤه به بذلك فإذا جاز للولى مع تحقق الزائد على ثمن المثل فالمسافرة به فى البحر مع ندرة خوف الفوات أولى بالجواز عند الضرورة والله أعلم اهـ جوابه فهل مسئلتنا من هذا القليل أولاً وهل ما قاله معتمد أولاً أفقونا جزاكم الله خيراً فالمسئلة واقعة واليكم أحكامها راجعة لعدمكم المسألون (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله معنى قول الفقيه الحبيب رحمه الله وشكر سعيه اذا دعت الضرورة الى ركوبه فى البحر الخ انه ان لم يوجد فى البر طريق آمنة يسافر به فيها وتعذر ابقاؤه فى البلد لخوف نهب أو نحوه واضطر اليتيم الى بحره ماله اليه للانفاق عليه منه لتعذره من غيره فلا شك فى جواز السفر حينئذ فى البحر الذى تغلب فيه السلامة وكلامهم مصرح بذلك فى بابى الايضاء والوديعة وغيرهما ومنه أنه يجوز للولى تغيب مال المولى اذا سلم به من نحو ظالم وكذا اعطاء بعضه له لسلامة باقيه ونحو ذلك من الضرورات التى تبيح المحظورات أما اذا كان البر آمناً فلا يجوز السفر به فى البحر مطلقاً وان كان مصروف البحر أقل لانه لا ضرورة بل ولا حاجة فى ركوب البحر به حينئذ وكذا اذا لم يتعذر ابقاؤه فى البلد لوجود أمين بها حيث لا قاضى أميناً بها يكون عنده وترقب خوف عليه بفرض موت الامين لا نظر اليه لانا لا نتظر للمستقبلات المبنية على التوهيات سيما والخوف فى البحر موجود حالاً وفى الايداع للامين موجود ما لا والخوف الحالى مقدم على المالى كما صرحوا به وكذا اذا تعذر ابقاؤه فى البلد ولم يضطر اليتيم لاحتضاره لبلده ووجد موثر ثقة يقترضه بشرطه لانتفاء الضرورة حينئذ الى السفر به فى البحر هنا ايضا فان لم يوجد مقترض كذلك او وجد ولم يجز اقراضه وخيف عليه فى البحر فى البر وخيف على ابقائه فى البلد فقد تعارض فى هذه الصورة مخوفات متعددة خوف البحر وخوف البر وخوف الابقاء فى البلد فان زاد خوف البلد والبر على خوف البحر فان كانت السلامة فيه اغلب منها فيها وكان الخوف

بين ان قوله ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم طبقاً بطنا بعد بطن ونسلاً بعد نسل إنما هو بالنسبة الى حجب الاصل لفرعه وإن الترتيب الذى ذكره بتم ترتيب افراد لا ترتيب جملة فإذا مات الاخير من أى طبقة كان نقضت القسمة المتقدمة ولم يختص ولده بنصيبه وإنما تكون الذلة للطبقة التى تليها على حسب ما شرطه الواقف من تسوية وتفضيل وصار تقرير الكلام على ان من مات منهم وله ولد أو ولد ولد ذكر أو انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده دون من هو فى طبقة ابيه أو جده حتى لا يحرم الفرع فى حياقه من يساوى اصله وقد زال هذا المعنى فى موت الاخير (سئل) عن واقف شرط فى وقفه ان لا ينزل أحد من مستحقه عن وظيفة وان من نزل عنها يقرر ناظره فيها غير النازل والمنزول له فهل الاسقاط يقوم مقام النزول أم لا (فاجاب) بأنه من أسقط حقه من وظيفته لغيره فقد نزل له عنها اذ الاعتبار مدلول النزول لا لفظه (سئل) عن رجل وقف وقفاً وشرط ان يدخل فيه من شاء ويخرج من شاء ويزيد فى الشروط والاستحقاق ما يرى زيادته وينقص ما يرى نقصه وان يفعل ذلك كلما بدله وليس

والاستحقاق فعل ذلك ولا شيء منه وإنه أخرجه ولده محمد بحيث أنه لا مدخل له في ذلك ولا في شيء منه بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب في حالة من الحالات وإن الواقف المذكور بعد ذلك قال جعلت لوالدتي فلانة أن تدخل من شاءت وتخرج من شاءت فأدخلت ولده محمد المذكور فهل لها ادخاله في الوقف المذكور أم لا (فاجاب) بانه متى حكم بالوقف المذكور من يرى صحته فلو الادة الواقف ادخال ولده محمد في الوقف فاذا أدخلته فيه استحق من ريعه ما شرط له كما كان للواقف ادخاله فيه ولو أدخله لاستحق لما شرطه لنفسه بلفظ وأن يفعل ذلك كلما بدله إذ لفظ كلما يقتضي أن للواقف تكرار كل من الادخال والاخراج والزيادة والنقصان ويشمل جواز ادخاله ولده محمد في وقفه بعد اخراجه منه والدليل على ما ذكرناه ان لفظه من في قوله جعلت لوالدتي فلانة أن تدخل من شاءت عامة فيمن يعقل من الذكور والاناث والاحرار والارقاء لانها اسم موصول فكأنه قال جعلت لوالدتي فلانة أن تدخل في وقفي كل انسان شاءت ادخاله وقد أدخلت ولده المذكور خصوصا ولفظه المذكور عام وقد تأخر عن

ناجزا في السك لا مترقا احتمل أن يقال في هذه الحالة بجواز السفر في البحر لانا علمنا من كلام الائمة في التعيب واعطاء البعض المذكورين آتفا انهم راعوا أخطر الضررين فليراع الاخطر في مسئلتنا وإذا روعي فيها جاز السفر به في البحر لما تقرر أن البر والبلد اخطر منه بخلاف مالو استوى خطر الثلاثة فلا يجوز البحر لان اثاره على نظيره ترجيح من غير مرجح لاسيا والاصحاب اى أكثرهم مصرحون بحرمته فلا يخرج عن كلامهم إلا عند الضرورة كما في الحالة الاولى او عند القرب من الضرورة كما في الحالة الثانية وأما الثالثة فلم يوجد فيها ذلك فبقيت الحرمة فيها على أصلها هذا حاصل ما يظهر في هذه المسئلة فيجب على الولي أن يجتهد ويراعى الاقسام الثلاثة ويعمل بما قلناه في كل قسم منها وكلام الفقيه المجيب منزل على ما فصلته وإن كان فيه مناقشة لانه عبر عند الضرورة بالجواز وعند كون البحر آمنا بالوجوب واللائق بل الصواب عكس ذلك هو الوجوب عند الضرورة والجواز عند غيرها فتأمل ذلك وفيه مناقشة اخرى وهى قوله آخرافالمسافرة به في البحر مع ندرة خوف الفوات أولى بالجواز عند الضرورة فصرح هنا بالجواز في الحالين مع ما قدمه من الجواز عند الضرورة والوجوب عند عدمها وهذا عجيب وأعجب منه تعبيره هنا بأولى إذ كيف يتعقل انه عند ندرة الفوات أولى بالجواز عند الضرورة لكن هذا يؤيد أنه أراد بالجواز عند الضرورة حقيقة وبالوجوب عند عدمها حقيقة أيضا وليس هذا كالذى قبله مراد للفقيه وإن أوهمته عبارته فتأمل ذلك فانه مهم مهم رأيت الكمال الرداد شارح الارشاد أفتى بما يوم خلاف ما ذكرته وذكره باقضاء فانه سئل عن نحو ما سئل عنه باقضاء فقال في جوابه الوجه في الصورة المذكورة مع غلبة السلامة في البحر قرض ماله ممن يجوز اقراضه للضرورة ويسافر المقترض في البحر الى بلد طفل الامين إذا لم يكن عليه وصى إذا ذاك من الضروريات ثم نقل عن الشافعى رضى الله عنه أنه استدل بان عائشة رضى الله عنها كانت تبضع باموال بين أخيهامحمد رضى الله عنهم في البحر قال البلقيني وهذا يدل على خلاف ما رجحه الشيخان من منع السفر في البحر وإن غلبت السلامة اه وقد قدمت أن المعتمد الذى عليه أكثر الاصحاب ما عليه الشيخان من منع السفر في البحر وإن غلبت السلامة مهم ما أفتى به الكمال من تعين الاقراض له وجهان وجد ملي ثقة طيب المال غير ماطل له في بلده مال يفي بما اقترضه لو فرض هلاكه مع ما اقترضه في البحر فاذا وجد هذا فتعين اقراضه وجيه وأما اذا اختل شرط من ذلك فالوجه ما قدمته من التفصيل وفي فتاوى السبكي في باب القضاء أنه لم يرتقلا فيما اذا تحقق ان المبدول في عقار اليتيم دون القيمة ولم يجد راعبا باكثر ودعت حاجة اليتيم الى البيع للاكل مثلا ولم يجد من يقترض منه عليه قال والأقرب انه اذا فرض ذلك وحقت الحاجة الجواز ويأتى مثله في البيع على المدين اذا طالب الغريم ولم يجد طريقا غيره اه ويوافقه قول الاذرى في توسطه في الكلام على بيع مال المفلس بثمان مثله انه لو كان ماله مما يسرع فساد كالرياحين والبقول ونحوها فيظهر جواز بيعها بدون ثمن مثلها اذا لم يجد من يشتريها به لثلاث تلف جملة ورأساه وهذا ظاهران مما قدمته من التفصيل (وسئل) بما لفظه سئل بعض المفتين عما اذا كان كتاب لجماعة وفيهم محجور عليه فهل يجوز لاحد مطالعة الكتاب باذن بعض الشركاء من اجازة حيث لا ضرر وإن قلتم لا يجوز فما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما نقل عن الجويني من انه يجوز دخول الدار المشتركة باذن بعض الشركاء فاجاب رحمه الله تعالى فقال يجوز لكل واحد من الشركاء مطالعة الكتاب المشترك بشرط سلامته والخوف عليه من الارضة والتراب والغبار وخوف الفساد ولا يجوز لاجنبى أن ينظر في الكتاب الا باذنهم والحالة هذه والله تعالى اعلم اه جوابه فهل ياشيخ الاسلام بل آخر الائمة الاعلام ما اجاب به هذا العالم صحيح معتمد اوضحوا لنا القول في هذه المسئلة جزا كم الله تعالى الف خير (فاجاب) بقوله الذى

الحاكم بالوقف ان العام
 المتأخر ناسخ للخاص المتقدم
 (سئل) عن امرأة وقفت
 وقفاً وعينت مصارفه ثم
 قالت فان فضل بعد ذلك شيء
 صرف لمن يوجد من معتقات
 الواقعة على ما يراه الناظر
 فان لم يوجد من معتقاتها
 صرف ما تعذر في مصارف
 الحرم النبوي يصرف لكل
 من المذكورين اعلاه
 ما يستحقه من ريع الوقف
 على أن من مات منهم
 رجع نصيبه الى ولده ونسله
 وعقبه تحجب الطبقة العليا
 السفلى فان توفي واحد عن
 غير ولد ولا نسل صرف
 ما كان يستحقه الى من هو
 في درجته من المستحقين
 فهل تدخل اولاد معتقات
 الواقعة في قولها على ان
 من مات الخ بحيث يقدمون
 بعد أصولهم على الحرم
 النبوي ام لا يدخلون
 والحرم مقدم عليهم ويكون
 قول الواقعة على أن من مات
 الخ محمولا على اولاد غير
 المعتقات واذ قلتم بدخولهم
 وآل الحال الى موت شخص
 من نسل المعتقات عن غير
 ولد وترك أخا وأقاربا
 متفرقين من نسل المعتقات
 بعضهم مساو للبيت في
 الدرجة وبعضهم اعلى
 وبعضهم اسفل فهل يفوز
 أخوه بحصته أم يشاركه فيها
 من يساويه في الدرجة وان
 لم يكن أخاه (فاجاب) بان

الذي ذكره أن الشريك بالنسبة الى المال المشترك كالأجنبي بالنسبة اليه فلا يجوز له أن يأذن
 لاحد في دخول الدار المشتركة بغير اذن جميع شركائه وما نقل عن الجويني مما يخالف ذلك ضعيف
 فحينئذ لا يجوز لاحد المطالعة في الكتاب المذكور ما لم يكمل المحجور عليه ويأذن بكيفية الشركاء
 والخوف عليه من نحو الارضة لا يجوز لغير الولي ذلك على أنه يندفع بغير المطالعة فلا ضرورة اليها
 وعلى السائل وفقه الله الفحص والتنقير عما يجده من الفتاوى الصادرة ممن لم يتاهل للنظر في كلام
 الاصحاب بل يكتفى بمجرد كلام يجده لبعض المتأخرين وهذا لا يجوز كما صرح به النووي رحمه
 الله حيث قال لا يجوز لمن لم يتاهل الافناء بما يجده في الكتب وان رأى ذلك الحكم في عشر كتب
 فأكثر لان تلك المكتب كلها قد تكون مASHية على طريقة ضعيفة اه والله أعلم (وسئل) عن
 شخص اشترى من آخر أرضاً ومات المشتري وهي بيد البائع ولهذا المشتري ولد سفيه وله زوجة
 أقامها عليه أبوه وحجره لها فمات هذا الولد وله أولاد من هذه الزوجة فأقامها عليهم أيضاً جدهم
 المشتري المذكور بعد موت والدهم وحجرهم لها ومات وهذه الارض بيد بائعها فعمدت هذه
 الزوجة الى انسان من ذوى الشوكة وجعلت له على خلاص هذه الارض من بائعها المذكور
 جميع ما يتحصل فيها من الغلة مدة ثلاث سنوات لكون ان بائع الارض المذكورة متغلب عليها
 والمشتري يضعف عن الاستخلاص منه فقام هذا الانسان على هذا البائع ورفع الى ذى سلطان له
 قدرة على انتزاع الارض منه بالحق وانتزعا منه واستقل بغلتها سنة فقط فماتت الزوجة فقام الاولاد
 على هذا الانسان وطالبوه بالغلة التي أخذها من هذه الارض ومنعوه من السنتين اللتين تأخرتا له
 من الجمالة فهل لهم هذا أم لا وهل هذه الجمالة صحيحة أم لا (فاجاب) بقوله حيث كان لام
 الاولاد ولاية عليهم بوصاية من الجد أو نيابة من الحاكم وعلمت أن الارض لا تنخلص من بائعها الا
 بما فعلته مع ذلك الانسان وكانت الغلة معلومة بينها وبينه بان وصفتها له باوصاف السلم استحق
 ذلك الانسان تلك الغلة أو قدرها في مدة السنين الثلاث وان لم تكن الغلة معلومة لذلك استحق عليها
 من مال الاولاد اجرة مثله واما ان كانت لا ولاية لها عليهم فيستحق عليها اجرة المثل من مالها وفيما
 اذا استحق اجرة المثل من مال الاولاد يقاصصهم بما استغله من أرضهم ان وجدت شروط التقاص
 والارد اليهم غلثهم ورجع عليهم باجرته وفيما اذا استحقها من مال الام يتعين عليه رد الغلة ورفع
 يده عن الارض ويرجع عليها باجرته (وسئل) عن الام والجد اذ كانت وصية أو قيمة على
 أولادها وباعت عليهم مالا من غير ثبوت حاجة ولا غبطة ولا ثمن مثل لدى حاكم شرعي أو أخلت
 بواحد من الثلاثة المذكورين فهل هذا البيع صحيح ويسجل عليه القاضي لشفقتها عليهم كييع الاب
 أو الجد اذا باعا على أولادهما أم غير صحيح لكونها وصية أو قيمة فلا بد من ثبوت ما ذكر أعلاه
 واذا بلغ الولد وادعى على أبيه أو جده أنه باع ماله بغير غبطة أو حاجة أو بدون ثمن المثل فقال له
 بل بعنا بغبطة أو حاجة مثلا فاذا قلتم القول قولها مع يمينها فاذا ماتا وادعى الولد على المشتري
 بما ذكر فهل يحلف المشتري كلف أبيه أو جده انهما باعا عليه بعد ثبوت الحاجة والغبطة أو ما
 يكون الحكم في ذلك واذا انتقل المال من واحد الى عشرة مثلا فهل للولد هذه الدعوى على
 كل واضع أو لمن هو تحت يده يوم الدعوى (فاجاب) بقوله الذي اعتمده بقاء كلامهم على
 اطلاقة من ان غير الاب والجد من الوصي او التيم ولو اما لا يسجل القاضي بنحويعة الا ان ثبت
 عنده مسوغه الشرعي ولا يكتفى بقوله في ذلك وليس في تعليلهم اغتفار ذلك في الاب والجد
 بالشفقة ما يقتضى ان الام الوصية مثلا كذلك لان ذلك التعليل لا ينظر للشفقة فحسب بل الى
 كونها من كامل العقل والتصرف فالغلة مركبة فتخرج الام لان شفقتها مع نقص عقلها وتصرفها

عدم وجودهن شرطا
لصرف فاضل ربيع
وقفها لمصالح الحرم النبوي
لامدخل لاحد من ذريتهن
في ربيع الوقف في حالة من
أحواله لا يتردد فيه من
اطلع على المصارف المذكورة
فيصرف فاضل الربيع عند
عدم تلك المعتقدات لمصالح
الحرم النبوي فقولها على
ان من مات الخراج الى
المذكورين قبل الجملة
الشرطية من ارباب
الوظائف فاذا مات شخص
منهم عن غير ولد وترك أبا
وانفارا منفردين من مستحقين
الوقف بعضهم مساو لهم
في الدرجة وبعضهم أعلى
وبعضهم أسفل صرف
نصيبه الى اخيه ومن هو في
الدرجة ولا شيء منه للاعلى
ولا للأسفل (سئل) عن
أيام المساحة الجارية بها
العادة في المدارس في أيام
واقفها اذا لم يذكروها هل
يجوز للناظر أن يقطع معلوم
المستحق في تلك الأيام وهل
ينزل لفظ الواقف على غير
تلك الأيام (فاجاب) بانه
لا يجوز للناظر أن يقطع من
معلوم المستحق شيئا بسبب
بطالة تلك الأيام وينزل لفظ
الواقف على غير أيام
المساحة التي جرت بها العادة
في زمنه اذ من قواعدنا
المقررة أن العادة محكمة
(سئل) عن شخص توفي
عن زوجة وأخ وترك عقارا

لا يعول عليها فوجب أن لا تلحق بالاب لوضوح الفرق بينهما وبهذا يتضح ضعف بحث بعضهم
الحاقها به والدعوى على المشتري من الاب والمشتري منه وهكذا كهي على الاب وله الدعوى على
كل من وضع يده على المبيع (وسئل) رضى الله تعالى عنه ما حكم معاملة من بلغ وهو مصلح لدنياه
فقط (فاجاب) بقوله حكمه انه لا تصح منه العقود المالية كالبيع والشراء ونحوها كالشهادة
والولاية على الغير كبنته في نكاحها وغير ذلك من الفروع التي ذكرها والله اعلم (وسئل) رضى
الله تعالى عنه بما لفظه مامعنى قولهم في شرح قوله وان تبرم استأجر أنه لو طلب الولي من القاضي
انه يفرض له اجرة لم يجب هل المانع من الاجابة صورة الفرض دون صورة الاستئجار ام المانع
دوام ولايته حتى يكون عزله والفرض له بعده سائغ ولا يحتاج الى صورة الاستئجار أم مجرد الفرض
كاف (فاجاب) بقوله ما ذكره السائل فيه غموض ويتضح جوابه بنقل كلامهم على وجهه وهو
انه اذا تبرم الولي بحفظ مال موليه والتصرف فيه جاز له أن يستأجر من يتولاه باجرة المثل فأقل
من مال موليه ولا يجوز له أن يقرر منه لنفسه شيئا لانه حينئذ يكون متبعا تهمة قوية في فرضه لنفسه
وان كان ابا او جدا بخلافه في توليه لطرفي البيع مثلا من نفسه له وعكسه وجاز له ان يرفع الامر
الى القاضي لينصب قيما لذلك ولو باجرة اذ لا تهمة حينئذ بوجه فان رفع اليه ليقرر له اجرة فاطلق
الا كثرون انه لا يقررها له وان كان فقيرا ويوجه بانه متهم في الرفع هنا أيضا فلم يلتفت اليه
القاضي لكن حمله جمع محققون كالغزالي وابن الصلاح وسبقها اليه الماوردي قال البارزي وهو
المختار وعليه العمل على ما اذا وجد متبرعا فان لم يجد متبرعا أجابه وقرر له اجرة وقدرها القاضي
بما يليق بحاله وعمله لان له الاستئجار فله ان يطلب الاجرة لنفسه حيث انحصر الامر فيه هذا كله
حيث لم يعزل نفسه أما اذا عزل نفسه فيجب على القاضي أن يتسلم المال منه ثم ينصب له من يراه
باجرة او بدونها بحسب المصلحة هذا كله فيما اذا تبرم من غير ان يشتغل بحفظ مال المولى او بتبنيته
بالتصرف فيه عن كسبه الذي يكفيه أما اذا اشتغل به عن ذلك فله اذا كان غير قاض وكان فقيرا
أو مسكينا أخذ الاقل من كفايته وكفاية بمونه أى أقل أنواع كفاية ذلك فما يظهر ومن اجرة
عمله ولا يضمن بدل ما أخذه لانه بدل عمله كالامام اذا أخذ الرزق من بيت المال نعم ان نقص أجر
الاب والجد والام اذا كانت وصية عن نفقتهم وكانوا فقراء تمموا من مال محجورهم لانها اذا
وجبت بلا عمل فمع العمل اولى فاندفع ما للأسنوى وغيره هنا من الاعتراض فان قلت لم جوزوا
له هنا الاستقلال بالاخذ من غير اذن القاضي بخلافه فيما مر في صورة التبرم قلت يفرق بان
هذه حالة ضرورة فالتهمة فيها ضعيفة جدا لان شغله بمال موليه عن كسبه الذي يكفيه شاهد له
بأنه انما أخذ ما اضطر اليه ومن ثم اشترطنا كونه فقيرا بخلاف المتبرم فانه لم يضطر للاخذ فلم
نمكنه من الاخذ بنفسه بل أمرناه بالرفع للقاضي فان رأى متبرعا غيره استعمله والا فرض له كما
مر بسطه هذا حاصل كلامهم في هذا المحل مع توضيحه وتقريره فعلى السائل نفع الله به أن يتأمله حتى
تزول عنه تلك الترددات المثبتة عن انه لم يتحرر له من كلامهم شيء يرجع اليه او عن انه لم يتأمله
اذ كيف يتردد بين الفرض والاستئجار مع ان الفرض هو الاستئجار كما صرحوا به في قولهم الذي
ذكره ان يفرض له اجرة ففرض الاجرة لا يتصور ان يكون بغير استئجار واما قوله ام المانع دوام
ولايته فجوابه ان ما قررناه صريح في ان المانع من اجابته ليس هو دوام ولايته بل اتهامه في طلبه
الفرض لنفسه مع وجود متبرع غيره ومن ثم لو لم يوجد متبرع غيره فرض له الاجرة كما تقرر فعلنا ان
دوام ولايته لا يدخله في المنع بمجرد لانه اذا لم يجد متبرعا غيره يفرض له الاجرة مع دوام ولايته
ولا يحتاج الى عزله ثم توليته باجرة لان هذا بالعبث اشبه وقوله ولا يحتاج الى صورة الاستئجار الخ مبني

لشخص وشهدت بينة لدى

حاكم شافعي بجران ملك

العقار في ملك مورثها الى

حين وفاته ثم بجران في

ملكها الى حين صدور

البيع وحكم بموجب ذلك

ثم أقام شخص بينة على ان

المورث وقفه على نفسه

ايام حياته ثم من بعده على

جهات عينها من مدة كذا

سنة فهل حكم الشافعي

متضمن لالغاء الوقفية أم لا

(فاجاب) بان حكمه متضمن

لالغاء الوقفية ومانع

للمخالف من الحكم بصحتها

ولا يؤثر فيه عدم علمه

بالوقف حال حكمه (سئل)

عن ناظر وقف اجره مدة

باجرة حالة واذن في دفعها

للمستحق فدفعها له المستاجر

ثم مات المستحق في اثناء المدة

واستحق ريع الوقف غيره

فهل له مطالبة المستاجر

باجرة مدة استحقاقه وهل

يضمنها الناظر للمستحق

أم لا بل يرجع بها للمستحق

على تركه القابض أم لا

(فاجاب) بانه لا شيء على

المستاجر ولا ضمان على

الناظر وان أقبضه للمستحق

خلاف البعض فقد قال ان

الرفعة للوقوف عليه أن

يتصرف في جميع الربيع

لانه ملكه في الحال اه

ولانا حكمنا بالملك ظاهرا

في المقبوض للوقوف

عليه وعدم الاستقرار

لا ينافي جواز التصرف كما

على ما فهمه من تغاير الفرض والاستتجار وليس كذلك كما تقرر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا شهدت بينة بان فلانا بالغ بالسن وبينه أخرى بانه لم يبلغ به أو بان عمره ثلاث عشرة سنة فهل تكون من شهادة النفي أولا وهل يفرق بين الصورتين وان قيل هذا فما صورة شهادة النفي المقبول وغيره (فاجاب) بقوله الذي صرحوا به انه لا بد في الشهادة بالبلوغ بالسن من كون الشاهدين خبيرين وانه لا بد من ذكرهما لعدد السنين لاختلاف العلماء في سن البلوغ فحينئذ اذا تعارضت بينتان فان كانت احدهما خيرة به دون الاخرى قدمت الخيرة على الاخرى وكذا اذا أطلقت احدهما وعينت الاخرى فقدم المعينة على المطلقة وان كانتا خبيرتين وعينتاه كان قالت واحدة سنة خمس عشرة سنة وقالت الاخرى سنة أربع عشرة سنة قدمت الاولى لان معها زيادة علم بكونها ناقلة عن أصل بقاء الحمل في البطن والاخرى مستصحبة لبقائه فيها والناقلة مقدمة على المستصحبة كما صرحوا به نعم ان عينت زمنا للولادة بأن قالت ولد وقت كذا وقالت الاخرى شاهدا أنا في ذلك الوقت وهي غير والدة تعارضتا وتساقطتا وبما تقرر علم أن ما ذكره السائل نفع الله به من شهادة البينة بأن فلانا بالغ بالسن غير مقبولة وكذا شهادة البينة الأخرى أنه غير بالغ بالسن لما تقرر أنه لا بد من ذكر عدد السنين وهذا من صور شهادة النفي غير المقبول وان بين من لم يبلغ بالسن وعمره ثلاث عشرة سنة فرقا اذا الاولى غير معينة للسنين فلا تقبل وان لم يعارضها بينة أخرى والثانية معينة لها فتقبل ما لم تعارضها بينة أخرى كما قدمته وصورة شهادة النفي المقبول هنا ما ذكرته من ان تعين بينة وقتا للولادة وتقول الاخرى شاهدا أنا في ذلك الوقت غير والدة فهذا نفي محصور فتقبل بمعنى أنه تلغى البينة الاخرى لما تقرر من تعارضهما

(باب الصلح)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجلين تصالحا على انكار ثم أقر بعد الصلح أنه لم يبق له عنده شيء وأبرأه فهل ينفذ الاقرار والابراء مطلقا أم فيه تفصيل بينوا ذلك مع بسط الجواب فيه فالحاجة داعية اليها (فاجاب) رضى الله تعالى عنه عبارة الام للشافعي رضى الله تعالى عنه في الصلح على الانكار واذا كان المدعى عليه منكرا فالصلح باطل وهما على أصل حتمها ويرجع المدعى الى دعواه والمعطى بما أعطى وسواء اذا ألغينا الصلح قال المدعى قد أبرأتك بما ادعيت عليك أو لم يقله من قبل انما أبرأه على أنه يتم له ما أخذه منه وليس هذا باكثر من ان يبيعه البيع الفاسد فاذا لم يتم له للفساد رجوع كل واحد منهما عن أصل ملكه كما كانا قبل ان يتبايعا اه وهو صريح في أنه لا أثر لقول المدعى بعد الصلح الفاسد قد أبرأتك لما علل من انه انما أبرأه على ان يتم له ما أخذه منه أي ولم يتم له ذلك لان المدعى لا يملك ما أخذه بالصلح الفاسد بل يرجع عليه به المدعى عليه وهو انما أبرأه على ظن سلامة ما قبضه له ولو ظن انه لم يسام له لم يبرئه فاذا لم يسلم بان فساد ابرائه فيبقى دينه بحاله وجرى على هذا الذي فهم من هذا النص الماوردي فقال اذا صالح مع الانكار من الالف على خمسمائة وأبرأه من الباقي لم يبرأ ولو لم يبرأ في الحكم رد ما قبض حتى لو اقام بالالف بينة عادلة كان له استيفاء جميعها لان الابراء كان مقرونا بملك ما صالح به فلما لم يبرأه لعدم ملكه بطل ابرأه لعدم صفة كمن باع عبدا بيعا فاسدا فاذا لم يبرأه في عتقه فاعتقه المشتري باذنه لم يعتق لان اذنه كان بملك العوض فلما لم يملكه بالعقد الفاسد لم يعتق عليه اه وجرى على ذلك المتولى ايضا مع زيادة فقال لو قال بعد الصلح برئت من الحق او كان المدعى عينا فقال قد ملكتكها فله العود الى الدعوى لان اعترافه على تقدير سلامة العوض له كما لو قال لم كاتبه بعد قبض النجوم انت حر ثم خرجت مستحقة يرد الى الرق على النص لان اعترافه على تقدير سلامة العوض له ولم

فما اذا أجز دارا سنين
وتقبض الاجرة لحكموا
بالمالك فيها أو جواز كاتها
بمجرد مضى الحول الاول
على أصح الطريقين وان
كان لا يلزمه الا زكاة
ما استقر على الاظهر وكما
حكموا بان الزوجة تملك
الصادق وتتصرف فيه
جميعه قبل الدخول وكذلك
في الموصى له بالمنفعة مدة
حياته إذا أجز الدار وقبض
أجزتها وتصرف فيها
ويرجع المستحق بحصته
من الاجرة المسبأة في تركه
القباض (سئل) عن ربع
الوقف المنقطع الآخر إذا
لم يكن للواقف أقارب أو
كان واقفه الامام ووقفه من
بيت المال لمن يصرف
(فاجاب) بانه يصرف في
مصالح المسلمين كالفقراء
والمساكين بحسب ما يراه
الحاكم (سئل) عن وقف
على أولاده واحدا كان أو
أكثر ذكرا كان أو أنثى
بينهم بالفريضة الشرعية ثم
على أولاد أو أولاده كذلك ثم
على أولادهم وأنسأهم
وأعقابهم على أن من توفي
منهم عن غير نسل عاد نصيبه
إلى من هو في درجته من
أهل الوقف فان مات عن
ولد كان نصيبه لولده ثم
إلى ولد ولده ثم إلى نسله
وعقبه على الترتيب في الشرط
المشروح أعلاه ثم توفي
الواقف عن أولاده
وهم اسماعيل وحسن

يسلم فان قال بعد الصلح أبرأتك فان كان يعتقد صحة الصلح لم يكن له حكم كمسئلة الكتابة وان كان
يعتقد الفساد صح الابراء وكذا لو قال بعد الصلح وهبتها منك وكان المدعى عينا وقال قبلت فان
اعتقد فساد الصلح صححت الهبة والالم يكن لها ولا للابراء حكم اه وحاصله انه تارة يأتي بعد الصلح
بما يحتمل الاقرار والانشاء كقوله برئت من الحق وملكت العين فلا تحصل البراءة ولا الملك قياسا على
مسئلة الكتابة السابقة وتارة يأتي بما هو صريح في الابراء والملك كإبرأتك وملكتك فان علم فساد
الصلح صحا لانه لم يأت بهما على ظن شيء وان جهل فساده فسادا لانه أتى بهما على ظن انه يسلم له
ما صالح به فلما لم يسلم له بان عدم صحتهما ثم تفصيله المذكور في إبرأتك وملكتك انما يتمشى على
قول شيخه القاضي وصاحبه البغوى وغيرها في الرهن ونظائره على ظن الوجوب انه فاسد واعتمده
البقينى أما على المعتمد الذى صححه النووى في الرهن تبعا للشيخ انى محمد وولده الامام والغزالي من
الصحة قال الامام وقول القاضي بالفساد غلط فالقياس صحة الابراء والتملك في إبرأتك وملكتك مطلقا
وهو الوجه واما مامر عن المتولى في برئت فقياس مامر في مسئلة الكتابة يقتضى انه المعتمد والفرق
بينه وبين إبرأتك ان برئت وانت حر كل منهما محتمل للاقرار والانشاء بل برئت صريح او كالصريح
في الاقرار لكن القرينة الظاهرة صرفت ذنبك عن الانشاء ومحضتها للاقرار على ان ظن ان لاشيء
له فاذا بان بقاء حقه بان ان اقراره لم يصادف محلا وأما إبرأتك وملكتك فهما صريحان في الانشاء
والقرينة وان قويت لاقوة لها على صرف اللفظ الصريح في معنى إلى غير ذلك المعنى فعلا بما في
معناها من افادة الابراء والملك سواء ظن صحة الصلح ام لا وبهذا يتبين أن مامر عن النص وكلام
الماوردي انما يأتي على كلام القاضي الضعيف ويؤيد ذلك ان البقينى ايد كلام القاضي بذلك
النص وان ما ذكره الماوردي بقوله كمن باع الخ فيه نظر وان القياس العتق لصحة الاذن
ومصادفة الاعتاق الملك باللفظ الصريح بخلافه في مسئلة الكتاب السابقة اما إذا لم يوجد الابراء
صريحا بل ضمنا كأن يقتصر على قوله صالحتك من الالف على خمسمائة فظاهر انه لا يبرأ في الظاهر
وكذا الباطن ان اشترطنا القبول من بقية الالف إذا بان بعد ذلك ثبوتها باقرار وبينه لان
الابراء هنا انما كان في ضمن الصلح فاذا فسد فسد الابراء تبعا له بخلاف ما اذا زاد على ذلك بان
قال صالحتك من الالف على خمسمائة وإبرأتك من الخمسمائة الاخرى فالابراء هنا وجد مستقلا
فيكون صحيحا ولا نظير لتبعيته للصلح لان شأن التابع ان لا يمكن استقلاله بنفسه مع وصف التبعية
وهذا مع كونه تابعا في هذه الصورة يمكن استقلاله بنفسه فائثر في مدلوله وان فسد ماسبقه من
الصلح هذا هو الذى يتجه فيما قررته تبعا للسبكي وان قال البقينى رضى الله تعالى عنه نصوص
الشافعى رضى الله تعالى عنه في الكتابة والصلح وغيرها تدل على أن بائى الامر في نحو ذلك على
ما اعتقده مخالفا لما في الباطن لا يؤاخذ به اه ووجه رده ان هذا البائى تارة يعذر في بنائه بان
بائى بصيغة القرينة دخل في تخصيصها فلا يؤاخذ وتارة لا يعذر بان يأتي بما لا يؤثر فيه القرينة فيؤاخذ
كاسبق ايضا حه وقد جرى في الانوار على انه لا فرق بين برئت وإبرأتك فقال لو صالح من الانكار ثم
قال برئت من الحق أو إبرأتك عنه أو كان المدعى عينا فقال ملكتها فله العود إلى الدعوى ولا
مؤاخذة بالاقرار للعلم بانه مستند إلى ما جرى اه وقد علمت بما تقرر انه صحيح إلا ما ذكره في إبرأتك
لما مر من صحة الابراء حيث وجدت هذه الصيغة مطلقا ولا ينافى ذلك قول الاذرى إذا لم يصح
الصلح على الانكار فالمدعى عليه يرجع الى العوض الذى دفعه ولا يبرأ بذلك اى ببراء المدعى له
سواء صرح بالابراء او لم يصرح فانه وان صرح فانه انما أبرأه ليسلم له العوض ولم يسلم له فبطل
الابراء هكذا رأيته مجزوما به في طريقة العراقيين واورده في الذخائر عن المذهب اه ووجه عدم

تسمى خديجة ثم توفيت عن وليد يسمى يوسف بن ابراهيم ابن اسمعيل ابن الواقف ثم توفي حسن عن ولده ثم توفي عن غير ولد وانتقل نصيبه لعمه اسمعيل ثم توفي عن بنته شهدة وابن ابنه يوسف ثم توفيت شهدة عن بنتها طاهر ثم توفيت عن بنت تسمى امامة قبل تستحق امامة مع يوسف بن ابراهيم شيئاً ولا يكونه من أولاد الظاهر وأقرب الى الواقف (فاجاب) بانه تستحق امامة أربعة أخماس ربع الوقف ويوسف بن ابراهيم خمسة عملاً بشرط واقفه ومن أفتى بانه المستحق لربع الوقف دون امامة لعلو درجته فقد وهم (سئل) عما يشتره الناظر من ماله أو من ربع الوقف أو يعمره منهما أو من أحدهما لجهة الوقف هل يصير وقفاً بمجرد فعل ذلك أو لا بد من انشاء وقف لذلك بعد البيع وبعد العمارة أو يفرق بين ما يشتره أو يعمره من ماله دون ما يشتره أو يعمره من مال الوقف فيحتاج الاول الى الانشاء دون الثاني وهل المنشئ للوقف في صورة المتخذ من ريعه هو الحاكم كما زاده شيخنا في منهجه ونبه عليه وهو قضية البناء في الروضة في شراء بدل العبد الموقوف أم يصح ذلك من الناظر ايضاً

منافاته لما قلناه حمل قوله سواء أصرح بالابراء على ما إذا صرح به بلفظ برئت لا بلفظ أبرأتك لما مر وكذا يحمل على ذلك قول الحلية وإن صالحه على الإنكار على مال ادعاه عليه لم يصح الصلح ويرجع بمادفع من العوض سواء أصرح ببراءته أو لم يصرح ومن اصحابنا من قال إذا صرح ببراءته بعد الصلح سقط حقه وإن قال أسقطت عنك الدين من غير ذكر صلح ففي الحاوي فيه وجهان أحدهما انه يسقط كإبرأتك اه وهذا الوجه الذي اقتصر عليه في اسقطت هو الذي يتجه ترجيحه والحاصل ان من صرح من العراقيين بانه لا فرق بين التلفظ بعد الصلح بالابراء وعدمه إن أراد أنه بلفظ برئت دون أبرأتك فكلامه صحيح وإن أراد أنه لا فرق بين اللفظين فكلامه ضعيف والذي يتجه ما نقله في الحلية عن بعض الاصحاب من صحة الابراء إذا كان بلفظ أبرأتك مطلقاً ومر ما يصرح به ويؤيده إطلاق الرافعي وغيره أنه لو أبرأ المدعى عليه وهو ينكر وقلنا لا يفتقر الابراء إلى القول صح لانه مستقل به قال بعضهم والظاهر ان الصورة حيث لم تجر مصالحته ويحتمل التعميم كما هو الوجه الآخر اه والتعميم هو الوجه كما مر بيانه ولهذا المسئلة تنمات ومناسبات منها أفتى النووي بأنه لو استوفى دينه من مال حرام لم يعلم به وأبرأه فان أبرأه براءة استيفاء لم يصح والدين باقى ذمته او براءة إسقاطاً سقط والحق الزكشى ما إذا اطلق بالاستيفاء فلا يسقط وفيه نظر وقياس مأمراً الحاقه بالاسقاط فيسقط ولان لفظ الابراء صريح في الاسقاط فلا يحمل على غيره الابنية وفي الانوار لو اشترى طعاماً في الذمة وقضى ثمنه من حرم فان سلبه البائع قبل قبض الثمن بطيب قلبه واكله المشتري قبل اداء الثمن حل اداه من الحرام او لم يؤد اصلاً والثمن باقى في ذمته فان اداه من الحرام وأبرأه البائع مع العلم بحرمته برى. ولكن ائمه وان أبرأه بظن الحل لم يبرأ وهذا مبنى على ما مر عن المتولى وقدمت ما فيه ومنها قال في البحر لو قال لرجل أبرأتك من الف درهم وهو لا يعلم ان له عليه شيئاً ثم علم ان له عليه الف درهم قال الاصحاب تصح البراءة في الحكم ولا يقبل قوله إنى لم أعلم ذلك والمذهب انه لا يبرأ باطناً لانه إذا لم يعلم الدين فهو مجهول وعلى هذا الخلاف إذا اعتقدت قبض مهرها فقالت أبرأتك عن مهرى ثم بان بقاؤه عليه او قال أبرأتك بما استحقه عليك من الشفعة باطناً وهو لا يعرفها أو طلق أو اعتق من جهلها زوجته او امته اه ملخصاً ومنه يؤخذ صحة افتاء الاصبحي فيمن خالع زوجته بمهر مثلها في ذمة امها فظن براءة ذمته من المهر فأبرأ الام بما ثبت له عليها من عوض الخلع لظنه انه برى. من مثله الذي للزوجة بذمته بأنه لا يقبل قوله انه لا يعلم ذلك بل يحكم بصحة البراءة ظاهراً ان نشأ بين المسلمين اه ويوافقه افتاء أبي غرمة فيمن ضمن فأبرأ المضمون له المضمون عنه لظنه انه يتحول الحق ولم يرد سقوط دينه عنهما بانه يبرأ المضمون عنه والضامن عن الدين المذكور ولا عبرة بالظن البين خطؤه اه وهذا صريحان فيما قدمته من الابراء بقوله أبرأتك بعد الصلح مطلقاً لان هذين الامامين لم ينظر للقرينة في هاتين الصورتين فكذلك في تلك نعم نقل الأزرقي عن الاصحابي انه لو علم طلاقها على البراءة والشرط فورى فأبرأته على التراخي جواباً لسلامة على حصول الطلاق لها لم تصح البراءة على قياس نظائرها في الصلح اه وفيه ميل الى ما مر من عدم صحة الابراء بعد الصلح الفاسد وقدر أن الوجه خلافه فقياسه ان الزوج هنا يبرأ وقد يفرق بان الابراء هنا وقع في ضمن معاوضة وهى الخلع فاذا فسدت فسد ويلزم من فساد المعاوضة المشتعلة على الابراء فساد الصلح فم يقع في ضمن معاوضة وانما وقع على جهة التبرع به بعد الصلح فلا يلزم من فساد الصلح فسادها ومنها ما تقدم في مسئلة الكتابة فيه خلاف حاصله ان السيد لو قال للمكاتب حين ادى النجوم اذهب فانت حر او فقد عتقت فاستحق بعضها لم يعتق لانه بنى قوله ذلك على الظاهر وهو صحة الاداء فهو كمن اشترى شيئاً فاستحق

عليه شيخنا الاشعري في
بسيطه (فاجاب) بان
ما اشتراه الناظر من ماله
أو من ريع الوقف لا يصير
وقفا إلا بانشائه والمشئ
له فيهما هو الناظر
والفرق بينهما وبين بدل
الموقوف واضح وما ذكره
شيخنا في منهجه إنما هو في
بدل الموقوف وهو المعتمد
فيه لا ما ذكره صاحب
الانوار وأما ما بينه من ماله
أو من ريع الوقف في
الجدران الموقوفة فإنه يصير
وقفا بالبناء لجهة الوقف
والفرق بينه وبين بدل
الريق الموقوف أن الريق
قدفات بالسكية والارض
الموقوفة باقية والطوب
والحجر المنبني بهما كالوصف
التابع لها (سئل) عن
واقف وقف وقفا على
الفقراء والمساكين المقيمين
والواردين الى القدس
الشريف يقدم في ذلك
الواردون على المقيمين
والمغاربة على غيرهم
فاستفدنا من قوله يقدم
الواردون الخ أربع صور
أن يكون الواردون مغاربة
وغيرهم الثانية أن يكون
المقيمون كذلك الثالثة
أن يكون الواردون مغاربة
والمقيمون غيرهم وفي هذه
الثلاثة الاشكال في تقديم
المغاربة على غيرهم الرابعة
أن يكون الواردون غير
مغاربة والمقيمون مغاربة

فقال مع مخاصمته للدعي هو ملك بائعي الى ان اشتريته منه لم يضره ذلك في رجوعه على بائعه بالثمن
فان قال المكاتب أردت بذلك عتقي وقال السيد انما أردت انك حر أو عتقت بما أدبت وبان فساد
الاداء صدق السيد يمينه للقرينة وهي اطلاق الحرية عند قبض النجوم بخلاف ما اذا لم توجد
قرينة كان قال له ذلك لا عند قبض شيء ونظير ذلك من قبل له طلقت امرأتك فقال نعم طلقتها
ثم قال ظننت أن ماجرى طلاق وقد أفناني الفقهاء بخلافه وقالت الزوجة بل طلقني فلا يقبل
الا بقرينة كان تخصا في لفظة أطلقها فقال ذلك ثم ذكر التأويل فيخشد يقبل وهذا في الصورتين
تفصيل للامام نقله عنه الشيخان وقال انه قويم لا بأس بالاخذ به ثم قال وتصديقه بلا قرينة
عندى غلط لان الاقرار جرى بالصريح فقبول قوله في دفعه محال وأطلق في الوسيط في الاولى
تصديق السيد يمينه وان لم توجد قرينة وأطلقه السيد لاني وغيره فيهما قال الزكشي وما في
الوسيط قطع به العراقيون وغيرهم وبالجمله فهو المنتقل فيه ما اه ومع ذلك ما قاله الامام فهو
الوجه ويؤيده قول الاصحاب لو أقر ببيع ثم قال كان فاسدا أو أقرت لظني الصحة لم يقبل لان
الاسم يحمل عند الاطلاق على الصحيح ولا يفرق بان ما هناك لم يعين مستند ظنه بخلافه هنا لان هذا
لا تأثير له اذ الصريح لا يرتفع بظن خلافه سواء بين لظنه مستندا أم لا ثم اذا تأملت ما تقررت علقت أن
الخلاف انما هو فيما اذا قال أنت حر أو قد عتقت فنظيره في مسئلتنا أنت برئ أو قد برئت فيقبل
لقرينة الصلح الفاسد وانه لو قال أعنتكت عتق حتى على كلام الامام والشيخين لان القرينة لا تأثير
لها فيه فنظيره الابرأ في أبرأتك مطلقا لانه لا تأثير للقرينة فيه والله أعلم (وسئل) رضى الله
تعالى عنه عن صورة اعتراض عليه في فتوى سابقة بقوله بسم الله الرحمن الرحيم ذكرتم في أول
جوابكم السابق للمالك أن يحضر في ملكه كيف شاء وله مطالبة جاره بتحويل عروقه من أرضه وان
امتنع حولها هو فان تعذر تحويلها فله قطعها ثم ذكرتم في آخر الجواب وليس له ان يتصرف في
ملكه بما يخالف العادة الا اذا لم يؤد ذلك الى ضرر ملك الجار فان أدى الى ضرر ملك الجار ضمنه
والحال أن عادة أهل البلاد قديما وحديثا اذا كان يتضرر مالك الارض من عروق شجر الجار في
أرضه واراد مالك الارض ازالها اما ييده او بغيره ممنوعه من ذلك لأن في مصلحته ما يؤدي الى
اتلاف ملك الغير وقد قالوا لكل من الملاك ان يتصرف في ملكه على العادة فان تعدى ضمن
اي مخالف العادة وقالوا ان تصرف بما يضر الملك فله منعه وان تصرف بما يضر المالك فلا يمنع
وقالوا لو فعل ما الغالب فيه ظهور الحال في حيطان الجار كدق عنيق يزعب الحيطان فلا يصح المنع
واختار جماعة المنع من كل مؤذ لم تجر العادة به مطلقا (فاجاب) بان الذي يتحرر في هذه
المسئلة ماشرت اليه في الجواب الاول بل وصرحت به ان الشخص متى تصرف في ملكه بما
يوافق العادة لم يمنع مطلقا ومتى تصرف بما يخالفها فان اضرر بالمالك لم يمنع او بالمالك منع والكلام
في غير العروق المذكورة اما هي فالحكم فيها ما ذكرته في الجواب السابق سواء اعتاد أهل البلد
ابقاءها ام قطعها لانها شاغلة للملك الغير وامانة له من تمام التصرف فيه والشخص لا يلزم بان
يتحمل الضرر ببقاء مال الغير في ملكه نظرا الى ازالة ذلك المال عن الملك أن ي تلفه فان الضرر
لا يزال بالضرر وضرر صاحب الارض مقدم على ضرر صاحب الشجر لانها وضعت او نبئت في أرضه
بغير حق فلم يكن لالزامه ببقائها وجه فلا تلتبس عليك هذه المسئلة بما قبلها والله اعلم (وسئل)
عن رجل في ملكه شجرة وعروقه في ملك رجل آخر فاراد الذي في ملكه عروق الشجر ان
يقطعها وادعى ضررها عليه فمنعه صاحب الشجرة وقال اذا قطعت عروقه قسدت الشجرة فما يكون
الحكم في ذلك (فاجاب) بانه يجوز للمالك الارض قطع العروق السارية اليها من مالك الغير وان

وهذه قد تعارض فيها
العمومات فهل يقدم
الواردون عملاً بعموم قوله
يقدم في ذلك الواردون على
المقيمين أو المغاربة
المقيمون عملاً بعموم قوله
والمغاربة على غيرهم
(فاجاب) بانه يقسم
الواردون من غير المغاربة
على المقيمين من المغاربة
فان معنى قوله يقدم في ذلك
الواردون على المقيمين أى
سواء كان الواردون محض
المغاربة أم محض غيرهم
أم من الفريقين وقوله على
المقيمين يتناول أيضاً
الصور الثلاث وقوله
والمغاربة أى المقيمين على
غيرهم من المقيمين وقد
علم بما ذكرناه ان المعتبر
أول العمومين (سئل) عما
لو قال وقفت على أولادى
وليس له الابن ابن صرف
اليه فان حدث له ابن شرك
بينهما على الظاهر ويشكل
عليه عدم التشريك بين
الحادث والموجود من
الموالى خلافاً لابن النقيب
فما الفرق (فاجاب) بان
الفرق ان اطلاق المولى على
كل من الاعلى والاسفل من
الاشترك اللفظي وقد دلت
القرينة وهى الانحصار في
الموجود على أحد المعنيين
فصار المعنى الآخر غير
مراد امام عدم القرينة
فيحمل عليها احتياطاً
أو عموماً على خلاف
في ذلك مقرر في

حاصل للغير تضرر بذلك لان ضرر صاحب الارض مقدم على ضرر صاحب الشجرة فلا نظر
لفسادهما بقطع عروقها المذكورة (وسئل) عن شجرة بملك شخص خرجت اغصانها الى ملك آخر
فاضرت بزرعه او شجره هل له قطعها (فاجاب) بان له ان يطالبه بتحويلها فان امتنع فله قطعها
ولو بلا اذن قاض كما صرحوا به حيث قالوا ولما تحولت اغصان شجره لهواء ملكه الخالص
او المشترك وكذا ما استحق منفعة بنحو وصية ان قلنا انه يخاصم انه يطالب المالك بتحويلها فان
امتنع المالك جاز له تحويلها ان امكن والاجاز له قطعها وان لم يأذن له القاضى ولا يصح الصلح عن
ابقائها لانه اعتياض عن مجرد الهواء لاعن اعتمادها على جداره مادامت رطبة وكالاغصان فيما
تقرر انتشار العروق وميل الجدار وحيث تولى القطع بنفسه لم يكن له اجرة بخلاف ما لو تولاه بعد
ان حكم القاضى عليه بالتفريغ ومتى قطع مع امكان التحويل ضمن نقص قيمة الشجرة ولو دخل
الغصن المائل الى هواء ملكه في برية ونبت فيه اترجة وكبرت حتى تعذر اخراجها قطع الغصن
والا ترجة لتسلم البرية لاستحقاق قطعها قبل ذلك وانما لم يذبح حيوان غيره إذا بلغ جوهرة لان له
حرمة قاله الماوردى والرويانى وللمالك غرس الاشجار في ملكه وادعلم انتشار اغصانها الى هواء
ملك جاره ثم إذا انتشرت الى ذلك أتى فيها مامر ولو سكت المالك عن مطالبته بالقطع فيما مرثم
باع ملكه فله شترى مطالبته به والله اعلم (وسئل) عن شجر على جسر بين ارضين احدهما لصاحبه
خرج منه اغصان وانتشرت في هواء الارض الاخرى حتى تضرر صاحبها فهل تقطع اولاً (فاجاب)
بما حاصله ان جواب هذه المسئلة كالمسئلة السابقة في شجرة خرجت اغصانها الى ملك آخر فاضرت
بشجره او زرعه والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن رجال مشتركين في دار فقال بعضها فهدموه
ثم اعادوه بنقصه وزيادة فادعى احدهم انه لم يأذن بالهدم ولا بالاعادة ما الذى يستحقه هذا المدعى
على المذكورين (فاجاب) بقوله يصدق منكر الاذن في الهدم فله على الهادمين بغير اذن شرعى الارش
وهو ما بين قيمة الجدار قائماً ماثلاً وقيمة مهدوما وليس لهم عليه شئ في مقابلة ما اعادوه لكن ان
اعادوه بألة يملكونها دونه جاز لهم نقصها وإلا فلا (وسئل) رضى الله عنه خرجت شجرة من ملكه
قتلت بظلمها زرع غيره هل يضمنه او لا (فاجاب) افى بعضهم بانه يضمنه سواء اطلب مالها
ازالة الشجرة عنه ام لا قياساً على الميازيب فانه لا فرق فيه بين طلب ازالتها وعدمه والله اعلم
(وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالاً صورته سئل بعض المفتين عن جدار مشترك بين رجلين
تخاف احدهما سقوطه فهدمه أى بغير اذن شريكه ثم اعاده على الحالة الاولى او احسن فهل يلزمه
شئ فاجاب بقوله نص الشافعى رحمه الله ان من هدم جداراً بناءه لكن قال جمهور العلماء انه
لا يلزمه البناء لان البناء يختلف ويجب عليه ارش النقص ولو بناه كبنائه الاول او حسن فلا شئ
عليه وان كان دونه فعليه ارش ما نقص اه جوابه فهل جوابكم كذلك (فاجاب) بقوله الجواب
عن هذه المسئلة يحتاج لمقدمة وهى ان اصحابنا اختلفوا في الجدار المشرف على الانهدام فقال
جماعة إذا مال الجدار إلى الطريق اجبره الحاكم على نقصه فان لم يفعل فللبارة نقصه وقال
الماوردى لو مال وخشى الجار من سقوطه عليه او على ماله وطالبه بهدمه لم يلزمه لانه لم يفوت عليه
في الحال شيئاً وانهدامه مظنون قال القمولى ومراده إذا لم يدخل في هوائه وقال المتولى لو اشرف
الجدار المشترك على الانهدام وخشى سقوطه في الطريق وتضرر الناس به اجبر مالكاه على نقصه
فان طلبه احدهما اجبر الآخر عليه وفرق بين هذا وبين ما قبله بأن الشريك يخاف تلف النقص
المشترك بخلاف الجار وقضية كلام جماعة انه لا يلزمه النقص مطلقاً حيث بناه مستويًا فعرض له الميل
او الاستهدام وجزم به بعض مشايخنا إذا تقرر ذلك فمتى كان هدم الشريك سائياً بأن امتنع شريكه

فان الحقيقة واحدة واطلاق الاسم على كل واحد من المتواطىء فمن صدق عليه هذا الاسم استحق من الوقف (سئل) عن رجل وقف وقفا على الاشراف المقيمين القاطنين بالمدينة الشريفة والحال أن الاشراف بها قسمان قسم لا يظعن منها شتاء ولا صيفا الحاجة ويعود اليها وقسم لا يجيء اليها الا في أيام الصيف خاصة لاجل نخله الذي بها فهل يستحق هذا القسم الثاني من الوقف شيئا أم لا (فاجاب) بان المستحق لربع الوقف القسم الاول من الاشراف المذكورين فلا شيء منه للقسم الثاني عملا بشرط الواقف اذ القاطن هو المتوطن وهو من لا يظعن شتاء ولا صيفا الحاجة (سئل) عما لو وقف على أولاده ثم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم من ولد الظهر دون ولد البطن فاذا انقرضوا رجع الوقف لأولاد الاناث من ذرية الواقف وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرط نظره لنفسه ثم من بعده لأولاده ثم للارشد فالارشد من الموقوف عليهم الذكور دون الاناث فان لم يكن ثم من أولاد الذكور أحد فلولاد البنات الارشد فالارشد من الموقوف عليهم ثم ان لم يكن فيهم من هو

وحكم له حاكم به من غير اذن شريكه لم يلزمه ارش نقص حصه شريكه والالزمه بان يقوم الجدار قائما ومهدوما وينظر للتفاوت بينهما فيلزمه حصه شريكه هذا ما يتعلق بهدمه واما ما يتعلق باعادته فتارة يعيده بألة نفسه وتارة يعيده بالآلة المشتركة فان أعاده بألة نفسه كان المعاد ملكه يضع عليه ماشاء وينقضه اذا شاء وللشريك الآخر هدمه ان بناه شريكه قبل امتناعه من البناء وان أعاده بالآلة المشتركة فهي باقية على ملكها له ولارجوع للمعيد بشيء على صاحبه لانه متبرع بالاعادة وما غرمه له من ارش الهدم يفوز به الآخر بل له عليه ايضا ارش نقص حصته من الهدم ان نقصت منه هدمه عنها مبنية الا أن الغالب ان قيمتها مبنية تزيد عليها منه هدمه على أن الفرض في السؤال انه أعاده كما كان أولا وأحسن فعلم بهذا التفصيل المأخوذ من كلامهم أن ما أطلقه المقتى المذكور يحتاج الى هذا التقييد والتفصيل الذي ذكرته والله أعلم (مسئلة) شخص أخذ من مال أبيه في حياته مبلغا مجهول العدد منه فضة مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنه ذهب مختلف النوع ثم توفي والده وخلف ولدا غيره فقال الولد المذكور لاخته الآخذ المذكور أنت أخذت من مال أبينا عشرين الفا من الاشرفية منها ما هو فضة مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنها ما هو ذهب مختلف النوع فانكر الآخذ أخذ القدر المذكور وقال انما أخذت تسعة آلاف مثلا منها ما هو فضة مختلفة الضرب والصفة والوزن ومنها ما هو ذهب مختلف النوع فطال النزاع بينهما في ذلك ثم انها تصالحا على ان الآخذ يدفع لاخته المذكور الفا وخمسمائة أشرفي من الفضة السلمانية المتفقة الضرب والصفة وتكون مؤجلة في ذمة الآخذ الى أجل معلوم ولم يجري بينهما تقابض في المجلس فهل هذا الصلح صحيح أم لا واذا ضمن الآخذ شخص في المبلغ المؤجل الذي وقع الصلح عليه فهل يكون الضمان صحيحا أم لا (الجواب) هذا الصلح باطل من وجوه احدها ان المدعى عليه لما اقر بالتسعة آلاف المذكورة لم يبين كم قدر الفضة منها ولا كم قدر الذهب ولا بين أنواع كل منها ولا صفاتها المختلفة وحينئذ فهي مبهمه والصلح عن المبهم عند المتصالحين أو أحدهما باطل كما يفيد قول اصحابنا ان الصلح عن المجهول لا يصح واما قول الشافعي رضي الله عنه لو ادعى عليه شيئا مجهولا وافر له به وصالحه عن عوض صح فعمله أصحابه كالشيخ أبي حامد وغيره على ما اذا كان المعقود عليه معلوما للمتصالحين فحينئذ يصح الصلح بخلاف ما اذا كان مجهولا لها أو لاحدهما فانه لا يصح الصلح ذكر ذلك الشيخان وغيرهما ثانيها أنه صالح من الحال على مؤجل وهو باطل أيضا فقي الروضة وأصلها وغيرهما لو أنلف عليه شيئا قيمته دينار فصالحه عنه بعوض مؤجل لم يصح الصلح فان قلت ينافي ذلك قولها ايضا لو صالحه من الف حالة على خمسمائة مؤجلة فهذا ليس من المعاوضة في شيء بل هو مسامحة من وجهين احدهما حط خمسمائة والثاني الحاق اجل بالباقي والاول سائغ فبرأ من خمسمائة والثاني وعد لا يلزم فله المطالبة بالباقي في الحال اه قلت لا منافاة لان الاول في صلح المعاوضة فهو ان يصالح على غير المدعى فاذا صالح من عين او دين على عين او دين كان بيعا فيشترط فيه أحكامه ومنها انه يشترط تعيين عوض الدين في المجلس وكذا قبضه فيه ان كان العوضان ربوين وانه لا يصح بالمؤجل عن الحال ولا عكسه واما الثاني فهو صلح الحطيطة وهو أن يصالح على بعض المدعى عينا كان أو دينا كصالحتك من الالف التي عليك على خمسمائة في الذمة وكذا ان كانت معينة كما اقتضاه كلام الشيخين وصرح به جماعة من الاصحاب وقول الامام لا يجوز لان تعيينها يقتضي كونها عوضا فيصير بائعا الالف بخمسمائة أشار الرافعي الى رده بان الصلح منه على بعضه ابراء للبعض واستيفاء للباقي اه وذلك لان صلح الحطيطة هبة لبعض العين وبراء عن بعض الدين فان كان بلفظ الصلح وجب القبول فيها وقبض الموهوب بالاذن وان

أهل النظر فلتخص عينه

الواقف ثم لم يوجد من أولاد
الظهور الا غير رشيد و ثم من
أولاد الاناث شخص رشيد
فهل يثبت له النظر أولا
لعدم استحقاقه (فاجاب)
بانه لا نظر لا ولا لاناث مع
وجود أحد من أولاد
الذكور عملا بقول الواقف
فان لم يكن ثم من أولاد
الذكور أحد فان لفظ
أحد نكرة في سياق الشرط
فيعم الرشيد وغيره ويؤيد
تغيير الاسلوب حيث عبر في
أولاد الاناث بقوله ثم إن لم
يكن فيهم من هو أهل للنظر
وقوله لا ولا لاناث الارشاد
فالارشاد من الموقوف عليهم
فانما هو حقيقة فيهم حال
استحقاقهم من ريع
الموقوف فيكون النظر في
مدة عدم أهلية النظر في
أولاد الذكور لحام المسلمين
(سئل) عن واقف شرط
ان يصرف من ريع وقفه
لثلاثة معينين قدرا معيناً
على أنه يقرأ كل منهم
ما تيسر في أي وقت ومكان
ثم لا ولا أولادهم وذريتهم
ونسلمهم وعقبهم ثم توفي
أحدهم وخلف ولدا فهل
يصرف معلومه لولده أم
لرقيقه (فاجاب) بانه يصرف
معلومه لا قرب الناس الى
الواقف فان لم يوجد منهم
أحد فالى الفقراء والمساكين
وكذا الحكم لو مات ثان
فاذا مات الثالث صرف

وان كان بلفظ البراء ونحوه كابرأتك عن خمسمائة وصالحتك على الباقي لم يجب القبول ولا يشترط
في هذا النوع تعيين الباقي في المجلس ولا قبضه فيه ولا يعود الدين المبرأ منه بامتناعه من اعطاء الباقي
ولو قال صالحتك عن الالف وخمسمائة على أن تبرتي من الباقي لم يصح الصلح فان قلت فما في السؤال هل
هو من انواع صلح المعاوضة او صلح الحطية قلت هو من انواع صلح المعاوضة لانه صالحه من المدعى
به على غيره لا على بعضه وحيث أن التأجيل فيه يفسده فان قلت هو مصالحه من التسعة آلاف المذكورة
على الالف والخمسمائة المذكورة فيحتمل أن المصالح عليه موافق لبعض انواع المصالح عنه قلت اذا
فرض ذلك كان فيه تفصيل أشار اليه الشيخان بقولهما ولو كان له في يدرجل الف درهم وخمسون
دينارا فصالحه منه على الف درهم لا يجوز وكذا لو مات عن ابنين والتركه الف درهم ومائة دينار
وهي في يد أحدهما فصالحه الآخر من نصيبه على الف درهم لم يجز ولو كان المبلغ المذكور دينارا
في ذمة غيره فصالحه منه على الف درهم جاز والفرق انه اذا كان في الذمة فلا ضرورة الى تقدير المعاوضة
فيه فيجعل مستوفيا لاحد الالفين ومعتاضا عن الدنانير الالف الاخرى وإذا كان معينا كان الصلح
عنه اعتياضا فكأنه باع الف درهم وخمسين دينارا بالف درهم وهو من صورة مدعجوة او حاصله
الامتناع فيما إذا كان المصالح عنه معينا وجوازه ان كان في الذمة والفرض ان كلا منهما صلح
معاوضة وحيث لا ينافي ما مر في مسألة الامام لان الصلح فيها صلح حطية فبعد فيها الاعتياض وفي
الجواهر وغيرها لو تصالح وارثان عن تركه هي عرض وعشرة دنانير مثلا على ان لواحد العرض
والآخر الدنانير جاز وكأنه استوفى خمسة واعتاض عن نصف العرض خمسة او هو درهم ودينار
مثلا وهما معينا بدرهمين او دينارين بطل او في الذمة صح ولا تقدر فيه المعاوضة بل هو مستوف
لدرهم ومعتاض عن الآخر بالدينار ثالثا كون الالف والخمسمائة صلحا عن التسعة آلاف ان كانت
معينة والحال انها من انواع صلح المعاوضة لما تقرر من بطلان الصلح حيث أن فرض أن التسعة
الآلاف كانت في الذمة صح الصلح ان قبضت الالف والخمسمائة في المجلس لما تقرر ان صلح المعاوضة
يشترط فيه قبض العوض في المجلس ان كان العوضان ربويين رابعا عدم قبض الالف والخمسمائة
التي صالح عليها ان كان الفرض انها من انواع صلح المعاوضة لما تقرر فان فرض انها من صلح
الحطية بان كانت الالف والخمسمائة كلها من بعض انواع التسعة آلاف صح الصلح ولم يشترط
قبضها في المجلس ولا يضر شرط التأجيل فيها لما تقرر آنفا واما إذا كان بعض التسعة آلاف موافقا
لنوع الالف وخمسمائة وبعضها مخالفا له فان كانت التسعة آلاف باقية تحت يد المدعى عليه
فالصلح باطل وإن كانت كلها تالفة فهذه الصورة محل نظر والذي يتجه فيها اخذا من كلامهم الذي
ذكرته ان هذا الصلح حيث اجتمع فيه صلح المعاوضة و صلح الحطية وذلك اننا ننسب النوع
الذي في التسعة آلاف الموافق للمصالح عليه التسعة آلاف ثم نأخذ بمثل تلك النسبة من
المصالح عليه فاذا فرضنا ذلك ثلثا مثلا جعلنا ثلث الالف وخمسمائة في مقابلته ويكون حيث صلح
حطية بالنسبة الى ثلثها فيصح الصلح بثلثها عن ثلث التسعة آلاف ولا يضر بالنسبة لهذا الثلث
إشتراط التأجيل ولا عدم القبض في المجلس ولا فرق فيه بين ان يكون المصالح به او عينه معينا او لا
لما مر في صلح الحطية واما ثلثا الالف والخمسمائة فيكون الصلح بهما عن ثلث التسعة آلاف صلح
معاوضة فيشترط فيه القبض في المجلس وعدم التأجيل وكو المصالح عنه في الذمة فان قلت لم تجعل
هذه الصورة على وزان الصورة السابقة عن الشيخين وهي مالو صالح عن الف درهم وخمسين دينارا
في الذمة بالف درهم فانه يجوز ويكون مستوفيا أحد الالفين ومعتاضا عن الدنانير الالف الاخرى
وقياس هذه الصورة المذكورة انه يكون مستوفيا لما في التسعة آلاف من الفضة السلیمانية

عملا بشرط الواقف ومحل انتقال نصيب الميت الى من سمي معه اذ لم يفصل الواقف معلوم كل (سئل) عن وقف وقفا على زيد ثم يصرف في من ريعه لجمه عنها ثم باقى الريع لابنتى الواقف خديجة وفاطمة وولدى خديجة وهما أحد وسيدة العجم ولمن يحدث للواقف من الاولاد قسمة بالسوية الذكر والاتي في ذلك سواء هم لاولادهم ثم لاولاد اولادهم ثم على ذريتهم وأقاربهم من ولد الظهر والبطن طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى الى حين انقراضهم خلا ولدى ابنة الواقف المشاركون لابنتى الواقف المسلمين أعلاه على أن من مات منهم وترك ولدا اولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الى ولده او ولد ولده وان سفل وان لم يترك ذلك انتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقة من أهل الوقف فاذا ماتت سيدة العجم وخلفت اولادها هل يدخلون في الوقف ويستحقون شيئا من ريعه مع وجود فاطمة بنت الواقف وما معنى قوله خلا ولدى ابنة الواقف المشاركون لابنة الواقف وهل اذا ماتت فاطمة عن اولاد يحجبون اولاد سيدة العجم وأولاد أحمد ولا (فاجاب)

بقدرها من الالف وخمسمائة ومعتاضا لباقيها بباقي تلك قلت هذا ظاهر ان كان ما في التسعة آلاف من الفضة السلمانية دون الالف وخمسمائة لانه حينئذ يفضل شيء يقابل به الباقي فان فرض انه أكثر تعذر كون الاقل عوضا عنه لانه جعل عوضا عن جميع التسعة آلاف فلم يمكن حينئذ الا القول بتفريق الصفقة لان المصالحه حينئذ اشتملت على مقابلة السلمانية بالسلمانية وغيرها ومقابلة السلمانية بالسلمانية له حكم ومقابلتها بغيرها له حكم اذ الاول من صلح الحطيطة ان كان المصالح عليه أقل والثاني من صلح المعاوضة واذا اشتملت الصفقة على حكمن مختلفين وجب رعاية كل منهما ولا يمكن ذلك هنا الا بما قلناه من أننا ننسب ما في التسعة آلاف من السلمانية اليها ونأخذ بمثل تلك النسبة من السلمانية المصالح عليها ونجعله صلح حطيطة وندير عليه احكام صلح الحطيطة ويكون الباقي من السلمانية المصالح عليها عوضا عن بقية التسعة آلاف فيكون صلح معاوضة ويدار عليه احكامه السابقة فان قلت فلو كان بعض التسعة باقيا وبعضها تالفا ما حكمه قلت الذى يتجه في هذه أيضا أن يقال ننسب التالف الى الباقي فان كان النصف مثلا بطل الصلح في نصف الالف والخمسمائة وبقي الصلح واقعا بنصف الالف والخمسمائة عن النصف التالف من التسعة آلاف فان لم يكن في هذا التالف شيء من السلمانية فهو صلح معاوضة وان كان فيه شيء منها يأتي قيسه ما ذكر من تفريق الصفقة اذا تقرر ذلك وضمن شخص المدعى عليه في الالف والخمسمائة المصالح عليها فحيث حكمنا بصحة الصلح عليها جميعها صح ضمانها لانها حينئذ دين ثابت لازم معلوم وحيث حكمنا بصحته على بعضها صح ضمان ذلك البعض وحيث حكمنا بطلانه في جميعها لم يصح ضمانها والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن له في ذمة شخص خمسون دينارا والى درهم صالحه على الفى درهم جاز ويجعل مستوفيا للالف ومعتاضا عن الخمسين الالف الاخرى ذكره الشيخان في الصلح وقياس قاعدة مدعجوة البطلان فما المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله المعتمد ما ذكره وليس ذلك من قاعدة مدعجوة لان الفما صالح به مائة للالف التى في الذمة فلا يمكن أن يكون جعلها في مقابلتها بيعا بل ذلك هو حقيقة الاستيفاء والالف الاخرى تعينت معاوضة عن الدينارين لانها من جنسها وحينئذ فعقد المعاوضة لم يشتمل على شروط قاعدة مدعجوة لان الاعتياض عن الدينارين بالدرهم ليس من ذلك فلذا صحح الشيخان ما ذكر من الصحة (وسئل) عن الجدار بين المالكين اذا كان لاحدهما فيه باب هل يرجح (فاجاب) بقوله قياس عدم الترجيح بالجذوع عدمه بالباب أيضا (وسئل) عن شجرة على الطريق منعت الناس من المرور تحتها ركبانا ولم يعلم أسبقت الطريق أم لا فهل يقطع المانع (فاجاب) بقوله نعم يقطع كما يؤخذ من فتاوى البغوى في الصلح (وسئل) عن فتح في ملكه طاقات تشرف على جميع جيرانه فهل يؤمر بسدها (فاجاب) بقوله لا يؤمر بسدها بل بعدم الاطلاع من الكوات (وسئل) رضى الله عنه عن له داران في أحدهما شجرة فتدلت أغصانها الى الاخرى فاشتري شخص التى فيها الاغصان ثم زاد انتشارها على ما كانت عليه حال البيع فهل يكلف قطعها (فاجاب) بقوله اقضى البارزى بان له مطالبة البائع بذلك لانه لم يرض الا بالموجود ولا يقال شراؤه لذلك اقدام منه على نموه لان نموه غير منضبط بل لو قال رضيت بما يمتد من ذلك كان له الرجوع عنه بل لو صالح على ابقائه لم يصح لانه يبيع هواه بلا اصل فان قلت يشكل عليه ما لو اشترى مريضا عالما بمرضه مات فانه لا خيار له لان رضاه بمرضه رضا منه بما يحدث منه قلت يمكن ان يجاب بان الرضا بالمرض مستلزم لتوطين النفس على الرضا بتلف المبيع من أصله وذلك معلوم منضبط بخلافه فيما مر لانه غير منضبط والرضا به أمر خارج عن المبيع فلم يكن الرضا به مستلزما لتوطين النفس على نظير ما ذكرته (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل اذا كان بين شخص وجماعة

بأنه تدخل أولاد سيدة العجم في الوقف ويستحقون من ريعه مع وجود فاطمة بنت الواقف عملاً بقوله على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولدولداً أو اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إلى ولده أو ولدولده وإن سفل فهو مقيد لما تقدمه ومعنى قوله خلا ولدى ابنة الواقف الخ أن أحد وسيدة العجم يستحقان مع أمها خديجة فهو مستثنى من مدلول قوله تعجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى وهو أن كل شخص يحجب من يدلي به ولا يحجب أولاد فاطمة أولاد سيدة العجم ولا أولاد أحمد لما مر وما ذكرته واضح لا يكاد يشبهه والقول بخلافه وهم (سئل) عن مستحق وقف طلبوا من ناظره كتاب الوقف ليكتبوا منه نسخة حفظاً لاستحقاقهم هل يلزم الناظر تمكينهم من ذلك أم لا (فأجاب) بأنه يجب عليه تمكينهم من ذلك حفظاً لاستحقاقهم ولا احتمال تلف كتاب الوقف وقد أفتى جماعة بأنه يجب على صاحب كتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها أن يعيرها لذلك الغير ليكتب سماعه منها (سئل) عن وقف وقفاً على مستحقين وقرر لهم في كل سنة كذا وكذا ديناراً من الذهب الاشرى وكان صرف كل دينار يومئذ من الفلوس

عقار وفيه علو فالعلو إلى السقوط وتضرر منه الجار والمار فأراد الشخص أن يهدمه فلم يمكنه إلا بعمارة شيء في العقار المذكور يصعد منه إليه فعمره بغير اذنهم وهدم العلو أيضاً بغير اذنهم وبغير اذن حاكم وإنما هو بمجرد تضرر من ذكر فهل وقع ذلك في محله ويحسب له ما صرفه للعمارة والهدم وإذا عمر في المكان المذكور شيئاً بغير اذنهم فهل له الرجوع عليهم وإذا كان تحت يده شيء لم يعلموا به فصرفه على المكان ثم آل إلى التلف بالكلية فهل يبرأ بذلك ويسقط حقه من العمارة أم لا (فأجاب) بقوله الهدم المذكور فيها لم يقع في محله ولا يحسب له ما صرفه للعمارة والهدم وليس له الرجوع عليهم بما عمره من غير اذنهم ولا يبرأ بما صرفه بما تحت يده لهم لكن الآلة التي عمرها على ملكه فله هدمها والرجوع في أعيانها (وسئل) عما إذا تنازعا عينا ثم تصالحا عليها بعد اقرار أحدهما أنها للآخر فإذا مضى لها مدة تحت يد المقر ولم يتعرض في الصلح لذكر الاجرة فهل تلزم المقر أم لا (فأجاب) بقوله ان تقدمت المدة على الاقرار فلا أجره اذ يكفي في صدق الاقرار المطلق سبق الملك عليه بلحظة وإن تأخرت عنه وتضمن ما يقتضى وجوب أجرتها فالصلح على مجرد العين لا يتناول الاجرة الواجبة بسببها فيجب (وسئل) عن امرأة توفيت عن زوج وبنت وأم ولها حصّة في عقارات فصاحت الام الزوج عن حصته وحصّة بنته بعد اخفائها مستند الميتة وأبرأها الزوج عن حقها (فأجاب) بقوله الصلح ان وقع بعد انكار المدعى عليه فهو باطل أو بعد اقراره أو اقامته بينة بالحق صح في نصيب الزوج وبطل في نصيب بنته حيث لم يكن لها فيه حظ والاصح أيضاً وأما البراءة فباطل اذ المبرأ منه عين لادين (وسئل) عن هلك عن زوجة ولها عليه حق وكساوى فموضها أخوه شيئاً من ماله وليس بوصى فهل يصح واذا أبرأته بسبب ذلك فهل تصح البراءة أو لا (فأجاب) بقوله ان كان الاخ المعوض وارثاً وعلم هو وهي ان ماتت عنده عن بقص عن حقها أو يساويه صح التعويض في حصته والا فلا يعتد به وكذا لو جهلت القدر المبرأ منه (وسئل) هل يجوز التوكيل في استيفاء الحق والصلح أم لا لقوله في الانوار ولو وكله في الخصومة واجاز صلحه واقاربه بطل التوكيل (فأجاب) بقوله يجوز التوكيل في استيفاء الحق والصلح عنه كما ذكره ولا ينافيه ما ذكر عن الانوار ان سلم انه فيه لأن معناه انه لو وكله في الخصومة ولم ينصره على صلح ولا اقرار فتعدى وصالح أو أقر عن موكله بطل توكيله في تلك الخصومة كما ذكره في الروضة لبطلان ما فعله بتعديه من الصلح والاقرار على أن التوكيل في الاقرار لا يصح وان نص له الموكل على ذلك (وسئل) عن احدث وفتح في جداره نقبا إلى زقاق ضيق من شوارع المسلمين وحمل جيرانه وركب على هذا النقب في هواء الشارع يربحنا وسلط على هذا الشارع الضيق مياه بيته من الطهر وغيره وركب فوق البربخ خارج الجدار الواحد من الخشب لحفظ البربخ عن الكسر وتضرر بذلك المسلمون وجيرانه المارون في هذا الزقاق بسبب ما ينزل من المياه النجسة والذي احدثه من النقب المذكور احدث منه وبدعة صدرت عنه لم تكن من قبل أبداً فهل له احدث هذا الامر المضر للجيران والمسلمين الهارين في هذا الزقاق وهل لحاكم الشرع زجره ومنعه عن ذلك (فأجاب) بقوله ليس له احدث ما ذكر في الشارع الضيق اذا تضرر به الهارة تضررا لا يحتمل عادة كما أفهمه كلامهم سيما كلام المنهاج فانه قال الطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة قال في دقائقه وتعيرى بما يضر المارة أعم من قول غيرى بما يبطل المرور اه ومراده بالضرر ما ذكرته لتصریحهم بأنه يغتفر فيه الضرر الخفيف الذي لا يدوم كالقاء نحو الحجارة للعمارة ومن ثم قال الاذرعى وفي عبارة المنهاج شمول لما ذكرناه أى من أن ما أضر بهم ضرراً لا يحتمل يمنع منه وان لم يقصد به الدوام كحفر القناة على وجه الارض والرش المفرط وغير ذلك مما لا يحتمل ضرره

المعاملة وفقد المثل أو عز وجوده فهل اللازم المثل أو القيمة يوم التقرير أو القيمة يوم المطالبة أم لا (فاجاب) بان الواجب للمستحقين الدنانير المذكورة من الذهب الاشرى في التعامل به وقت الوقف وإن زاد سعره أو نقص أو عز وجوده فإن فقد الذهب الاشرى اعتبرت قيمته وقت المطالبة إذا لم يكن له مثل حينئذ وإلا فالواجب مثله (سئل) عن واقف شرط لناظر وقفه أربعائة درهم نفقة ولكل من الصوفية كذا كذا درهما نفقة فما قدر النفقة (فاجاب) بانه قد ذكر أن الدرهم النفقة المذكورة حررت فوجد كل درهم منها يعدل ستة عشر درهما من الدراهم المتعامل بها الآن من الفلوس (سئل) عن واقف وقف وقفا على جماعة ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم وشرط النظر عليه للارشاد فالارشاد من أهل هذا الوقف فاستحق ريعه جماعة وثم من هو ارشد منهم لكنه محجوب من استحقاق شيء من ريعه بأصله فهل يعد من أهل الوقف فيستحق النظر أم لا (فاجاب) بانه يعد من أهل الوقف إذ أهله جميع من له فيه استحقاق في الحال والمآل كما كان أهل الشخص

أه على أن الغزالي رحمه الله صرح بخصوص مسئلتنا في الاحياء فقال وكذا القصاب اذا كان يذبح في الطريق حذاء باب الخانوت ويلوث الطريق بالدم فيمنع منه بل حقه أن يتخذ في مكانه مذبحا ففي ذلك تضيق واضرار بسبب ترشيش النجاسة واضرار بسبب استقذار الطباع القاذورات وكذا طرح القمامة على جواد الطريق وتبديد قشور البطيخ أو رش الماء بحيث يخشى منه التزلق والتعثر كل ذلك من المنكرات وكذا ارسال الهاء من الميازيب المخرجة من الحائط في الطرق الضيقة فان ذلك ينجس الثياب ويضيق الطرق ولا يمنع منه في الطرق الواسعة اذ العدول عنه يمكن اه كلام الاحياء واعتمده جمع محققون من المتأخرين كالزركشي وغيره بل جزم به بعضهم جزم المذهب ولم يسنده اليه ووجه ظاهر فان ما قدمته من كلام المنهاج وغيره صريح فيه ويؤخذ من كلام الاحياء المذكور أن المراد بالضيق ما لا يمكن العدول عن الماء النازل من الميزاب فيه الى محل آخر من جانب الطريق بحيث لا يصيبه شيء من النازل منه وبالواسع ما يمكن العدول عنه الى ما لا يصيبه شيء منه اذا تقرر ذلك فهذا الميزاب المحدث المذكور ان كان المار لا يمكنه العدول الى محل يمنع من تلوثه بمائه وقت نزوله يمنع منه مخرجه ويجب على حاكم الشرع وقفة الله وسدده الزامه بهدمه أو نحو اخذود في جداره ينزل فيه مأوه الى موضع لا يضر بالمارة الضرر السابق ومتى امتنع محدثه من ذلك بالغ في زجره ونكاله حتى ينزجر غيره عن أمثال هذه المحدثات المنكرات ولا يعارض ما تقرر خبر مسند أحمد في قلع عمر لميزاب العباس رضي الله تعالى عنهما ثم أعاده لما قال له ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده مع أن النازل منه دم مختلط بما حل عمر على قلعه أو لا ثم لما أعاده لما ذكر لم ينه عن ذلك لان هذه واقعة حال فعلية طرقها احتمال ان الشارع كان واسعا فلا دلالة فيها على خلاف ما قلناه وبما تقرر علم أن لصاحب الميزاب في الطريق الواسع النافذ أن يجري منه ما شاء من ماء المطر والغسالة الطاهرة والنجسة وغير ذلك اذ لا ضرر على أحد مع الاتساع المذكور السابق ضابطه والله اعلم (وسئل) عن ساقية لاراض متعددة لسكل منها منفذ وبعض منافذها مرصد بوضع أحجار فيه ولا يسد شيء من المنافذ لشرب آخر وأراد صاحب المنفذ الذي لا رصد عليه ان ينحت تراب أرضه وينقله اينخفض ويأخذ الهاء على أصحابه لانخفاض أرضه اللازم معها انخفاض منافذها ٣ يجري فهل لصاحب الأرض المرصدة منعه والحال أن منافذها متساوية الاتساع او متفاوتة وهل لو اطردت عادة بان الذي لا رصد عليه له فعل ذلك وهل لهذه أثر أولا (فاجاب) بقوله قد صرحوا بان من أراد حفر نهر فوق نهر غيره ان ضيق عليه منع وإلا فلا وبانه لو أراد من أرضه أسفل توسيع فم النهر أو أراد الاولون تضيقه أو أراد أحدهم بناء قطرة أو رحي عليه أو غرس شجرة على حافته او تقديم رأس ساقية أو تأخيرها لم يجز إلا برضا الجميع وبذلك يعلم أن تحت التراب ونقله ان كان يضر باحد الشركاء باخذ ماء أكثر او بغيره منع منه مطلقا (وسئل) عن بيت بابه نافذ الى الشارع لكنه في منعطف بحيث كانت فتحة الباب في مقابلة طول الشارع دون عرضه فالخارج منها يمشى ابتداء في الشارع من غير احتياج الى انحراف وقد اتصل بفتحة الباب دكة ممتدة تحت جدار البيت عرضها مسامت لعرض الفتحة بحيث لو مد جدار الفتحة المتصل بالشارع كانت الدكة في داخله الى جهة البيت ولم يعلم أن موضع تلك الدكة من الشارع ولا أنها موضوعة بغير وجه شرعي مسوغ لوضعها وأهل البيت مستولون على تلك الدكة منتفعون بها بالجلوس عليها ووضع الامتعة وغير ذلك واحداثوا على بعض اجزائها عشة وكل من الدكة والعشة التي بها لا تنضر بالمارة فهل يجوز لاحد ازالة تلك الدكة او العشة قهرا على أهل البيت من غير أن يثبت ان اصلها من الشارع وانها موضوعان فيه بغير وجه شرعي مسوغ لوضعها او لا يجوز ذلك حتى يثبت ان اصلها من الشارع

النظر لانه من الموقوف عليهم ولا يخالف ما ذكرته ما ناله السبكي وقع السؤال عما يقع في كتب الاوقاف من قولهم صرف ذلك إلى أهل الوقف والصواب أنهم المتناولون منه حينئذ فالحجوب ليس من أهله وإن كان يسمى موقوفاً عليه اه لان قولهم المذكور في وقف الترتيب فوجب قصر لفظ الال على من ذكره لئلا يخالف شرط الواقف (سئل) عما لو فقد شرط الواقف والموقوف في يد أحدهم أصدق في قدر حصة غيره أو يسوى بينهم فتقسم الغلة بينهم بالسوية كما يقتضيه كلام الروض وشرحه خلافاً لما اُفتي به بعضهم (فاجاب) بانه يصدق ذو اليد يمينه في قدر حصة غيره لا اعتضاد قوله وليس في الروض ولا شرحه ما يخالفه وعبارة الروض كغيره وإن تنازعوا في شرطه ولا حدهم يد يمينه وقال في الانوار وإن كان في يد بعضهم يصدق يمينه (سئل) عن ناظر وقف شرط له الواقف معلوماً ولم يقبل الا بعد أربع سنين فهل يستحق معلومه في تلك المدة أم لا (فاجاب) بانه يتبين بقوله استحقيقه لمعلوم النظر من حين آل اليه (سئل) هل يجوز بيع الدار الموقوفة إذا تهدمت أو اشرفت

وانهما موضوعان فيه بغير وجه شرعي مسوغ له فيبقيان على حالهما ويمكن أهل البيت من الانتفاع بهما بالجلوس ووضع الامتعة وسائر وجوه الانتفاعات التي لا تضر بالمارة حتى ثبت ان وضعهما بغير وجه شرعي وهل إذا ادعى منازع انهما يضران بالمارة يلتفت إلى قوله بدون اثبات ذلك بطريقه الشرعي وهل إذا كان معهما يمكن مرور البعير وعليه الحمل بدون مصادمته لهما ولا ضرر يلحقه في مروره لكن مروره بدونهما أبعد عن المصادمة لكونه يمكنه حينئذ أن يقرب من كل جانب بلا مصادمة يكون ذلك من ضرر المارة أولاً (فاجاب) بقوله إذا لم يعرف أصل الدكة المذكورة فالظاهر أنها وضعت بحق وإن محلها مستحق لاهلها كما صرح به أئمتنا في مسائل فقه الروضة وأصلها والجواهر وغيرها لو وجدنا جذوعاً موضوعة على جدار ولم نعلم أصلها فالظاهر أنها وضعت بحق فلا تنقض بل يقضى لصاحبها باستحقاق وضعها دائماً حتى لو سقط الجدار فاعيد جاز له وضعها عليه قال في الروضة بلا خلاف وعلة بانها حكمنا بانه وضع بحق وعلة المحاملي بان الظاهر حصوله على الحائط بحق وفي باب العارية من الكفاية لو لم يذراً وضعت الجذوع بحق أو غيره حمل على أنها موضوعة بحق لازم كما صرحوا به ويحییء مثله في الاجنحة المطلة على ملك الجار والقنوات المدفونة تحت الإملاك لان صورها دالة على وضعها بحق وبه صرح عز الدين في القواعد اه قال الجلال البلقيني ولا أجرة له في المستقبل لجواز أنه استحقها مؤبدة ببيع والحقت بذلك مالو رأينا ساقية مشتركة على فوية يزرع عليها بستانان وماء أحدهما يمر على الآخر فليس له منعه من اجرائه في أرضه ولا أجرة له لان الأصل انه بحق فلا يزال بغير حق اه وافق والده في مصارف على قناة حمام لا يعرف أصلها بانه ان عرف حدوثها سدت والا بقيت ولا يشاركه أصحابها في نزح تلك القناة حيث لم تجر العادة بذلك وافق شيخ الاسلام البارزي وأئمة عصره فيمن له دار ينزل اليها الضوء من كوة بجدار الغير بأنه ليس لذي جدارها هدمه ولا سدها ونقله بعضهم عن فروق الجويني والتوقف فيه بان مجرد الضوء لا يقابل بعوض فكيف يتصور فتح هذه بحق لازم رده الشيخ تاج الدين بانه قد يكون اشترى منه بعض الحائط وفتحه طاقة وافق التاج الفزارى وغيره فيمن له في أرض غيره قناة أو جذوع ادعى تعديها بانها لا تزال الا بيينة تشهد بانها وضعت تعدياً اذ الفرض انه لا يعرف أصلها فالظاهر أنها بحق وإن محلها مستحق لاهلها فان قلت كيف يتصور ذلك في الشارع قلت تصوره فيه أقرب من تصوير مسئلة الكوة المذكورة فان ذلك الاحتمال المذكور فيها في غاية الدور ومع ذلك راعوه وقضوا باحترامها لاجله بل وقدموه على بدمالك الجدار حتى منعه من هدمه وسدها فاذا قالوا بذلك في هذا النادر فقولهم به في مسئلتنا أولى لان تصوير الوضع فيها بحق اظهر واشهر بان تكون البقعة مسجلة الامحل تلك الدكة أو بان يخص الامام اهلها بمحلها إذا رآه أو بان يكون من اصل الدار فاخرجها أهلها منها ليتنعفوا بها فهذه كلها صور قريبة لاندرة فيها فرعايتها في الاحترام والدلالة على الاستحقاق المؤيد أولى من رعاية الأئمة لما قدمته عنهم فظهر ما قلناه واتضح ما حرمناه وحينئذ فلا يجوز لاحد ان يتعرض لهذه الدكة بهدم ولا غيره الا ان اقام بيينة انها وضعت بطريق التعدي والظلم ولا يكفي شهادتهم بغير ذلك مما لا يستلزمه بل لو قامت بيينة بانها من الشارع وبيينة بخلافها تأتي فيها نظير ما ذكره ابن الصلاح وتبعوه بل جزم به غير واحد من غير عزوه اليه وهو انه لو اقام شخص بيينة ان هذا طريق يختص به واقام آخر بيينة انه طريق لعموم المسلمين فان كانت اليد الاولى لاختصاصه بالتصرف فيه قدمت بيئته او للمسلمين لساوكم له على العموم مدة قدمت بيينة الثاني فاذا كانت اليد لاهل الدكة كما ذكر في السؤال قدمت بيئتهم انهم يختصون بها وذكر ابن الصلاح ايضا ان تصرف المتصرف ارجح مثبت لدوام شجر ذي التصرف في ارض الغير فاذا أثبت

هذا التصرف الدوام في ملك الغير فالشارع كذلك وإذا ثبت أن الدكة المذكورة مستحقة لأربابها فلمهم أن يضعوها عليها عشة ثم إن خرجت تلك العشة في هواء الشارع اشترط عدم ضررها للمارة قال الشيخان ويرجع في معرفة الضرر وعدمه إلى حال الطريق ثم قال والأصل في الشوارع الأباحة وجواز الانتفاع إلا فيما يقدر في مقصودها وهو الاستطراق ثم المراد كما صرحوا به بضرر المارة الضرر الذي لا يحتمل عادة بخلاف اليسير الذي يحتمل عادة فانه لا يمنع منه وبه يعلم أن ما ذكر في السؤال من خشية المصادمة عند العدول عن جادة الطريق ليس من الضرر المنافي للاستطراق فلا ينظر إليه وإن لم يخرج تلك العشة في هواء الشارع بأن كانت في هواء الدكة فلا يمنع منها وإن اضرت بالمارة لما علم بمقدمته عن الأئمة أن أرباب الدكة يستحقون التصرف فيها حتى يهدم جدارهم وادخالها في دراهم إذ هو أضعف مستحق لهم وليس هواء شارع فلم يراع حينئذ ضرر المارة به لأن محل رعايته إنما هو حيث كان البارز في هواء الشارع كما صرحوا به هذا كله بناء على المعتمد الذي عليه الشيخان والجمهور أن إحداث الدكة بالشارع لا يجوز وإن لم تضرب أن كانت في منعطف أما على مقابلة الذي اعتمده جمع متقدمون ومتأخرون وانتصر له السبكي من جواز إحداثها حيث لا ضرر فواضح أنه لا نزاع فيها إلا أن أثبت ضررها الذي مر ضبطه والله تعالى أعلم ﴿وسئل﴾ عن عليه دراهم عجز عن تحصيلها وأراد أن يعرض دأته فمن الخيرة إليه منهما ﴿فاجاب﴾ بقوله أفتى بعضهم بأن الخيرة فيما يعتاض به إلى الدائن لا المدين قال ووقع في كتب المذهب ما يؤهم خلاف ذلك وليس مراداً ﴿وسئل﴾ عن له ٣ زير عليه شجرة فاظلت زرع غيره وافسده بظلمة فهل يضمن وإن لم يؤمر بازالتها ﴿فاجاب﴾ بقوله أفتى بعضهم بضمانه مطلقاً وقاسه على التالف بالميزاب وقال إذا وجد الضمان فيها لم يصل للملك وهو الميزاب فأولى فيما انتشر ووصل إلى ملكه ولا فرق في الضمان بين المباشرة والسبب اه وفيه نظر ظاهر ويفرق بينه وبين الميزاب بأن الميزاب تصرف واضعه في هواء الطريق باخراجه إليه فاشترطنا لجواز تصرفه في ذلك الهواء سلامة العاقبة فحيث لا سلامة ضمن وأما غارس الشجرة فقد تصرف في محض ملكه وهوائه فلم يمكن أن يقال إن تصرفه مشروط بسلامة العاقبة فإذا جاوزت تلك الشجرة ملكه وخرجت إلى غيره لم يمكن أن يضمن به إلا أن طولب بازالتها فامتنع لتعديده حينئذ فهذا هو الفقه الذي يتعين اعتياده فاحفظه ولا تغتر بغيره ﴿وسئل﴾ رضى الله تعالى عنه بما لفظه طلب صاحب الأعلى أن يملك السقف الذي أحدثه الأسفل فهل له ذلك وهل له أحداث علو ثالث ﴿فاجاب﴾ بقوله أن امتنع من بناء سقف نفسه كما كان لم يملك لتقصيره وإن أحدث الأسفل السقف قبل امتناع الأعلى المالك للسقف من إعادة فللأعلى هدمه كما ذكره فيما لو بنى الأعلى قبل امتناع الأسفل فأنهم قالوا للأسفل هدمه ما لم يبنى الأعلى وللأعلى حينئذ طلب تملك السقف بالقيمة كما ذكروا نظيره في تملك صاحب السفلى بالقيمة حيث بنى الأعلى الأسفل والعلو والجامع بينهما أن كلا منهما أحدث بناء في ملك الآخر قبل امتناعه ولما ذكر بعضهم ذلك قال لا يقال إن السقف الذي أحدثه صاحب السفلى أحدثه في ملكه إذ الجدران له فلا ينبغي أن يمكن صاحب العلو من التملك والهدم بخلافه في تلك فإن صاحب العلو أحدثه في ملك صاحب السفلى فمن ثم قلنا له التملك والهدم فافترقا لأننا نقول هو موجود فيما يملك صاحب العلو الانتفاع به فمكان صاحب السفلى أحدثه في ملك صاحب العلو فلذا قلنا له التملك والهدم ولا يجوز لصاحب العلو أن يبنى منزلاً ثالثاً فوق علوه كما نقله السبكي عن الماوردي في الصلح وجزم به الأذرعى في قوته في القسمة ﴿وسئل﴾ رضى الله تعالى عنه عن أراد نقل الطريق عن موضعها إلى قريب منه فهل يجوز مطلقاً أولاً ﴿فاجاب﴾ بقوله نعم يحرم نقل الطريق العامة عن محلها بل هو كبيرة كما بينته في كتابي الزواجر عن

على الانهدام سواء كانت موقوفة على المسجد أو غيره كما هو مقتضى الروضة ونسب لفناوى ابن العراقي أو يجوز بيع الموقوفة على المسجد دون غيره كما صرح به ابن المقرئ وغيره أو لا يجوز بيع شيء من ذلك كما أفتى به شيخ الإسلام زكريا مؤيداً له بما نقله عن جمع من الأصحاب في شرح المنهج وغيره ﴿فاجاب﴾ بأن الرجح منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره فقد قال الماوردي الوقف إذا خرب لا يجوز بيعه ولا بيع شيء منه لعمارة وقال أحمد يجوز بيع بعضه لعمارة بآقية كالدابة إذا عطبت ولنا ما كان رجوعه وصلاحه ولهذا لو وقف أرضاً خراباً جاز ولو وقف حيواناً عطياً لم يجوز اه وقال المتولى لا يجوز بيع الدار إذا خربت أو خافوا عليها الخراب خلافاً لأحمد اه وإذا كانت الخراب لا تباع فالمشرفة أولى وقال القاضي أبو الطيب إذا وقف داراً على قوم ثم انهدمت لم يكن للموقوف عليهم بيع الرقبة وقال أحمد لهم ذلك وهذا غلط وكذا ذكره ابن الصباغ والرويانى فى البحر والشيخ أبو حامد وأتباعه كالحاملى وسليم فى المجرى والشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه والجرجاني فى شافيه وصاحب البيان

وغيرهم من العراقيين

وعبارة الجرجاني في تحريره
اذا انهدمت الدار الموقوفة
لم يجوز بيعها قولا واحدا
وجزم به من المراوضة
القاضي حسين فقال لو خرب
الوقف لا يجوز بيعه بل
يكون وقفاً بحاله أبداً خلافاً
لأحمد وكذا قال الفوراني
في الأمانة وقال الخوارزمي
في كافيهِ والدار الموقوفة إذا
انهدمت وخربت وتعطلت
منافعها لا يجوز بيعها ولا
يجوز نقل شيء منها إلى
موضع آخر وقال الصيمري
في شرح الكفاية بيع
الموقوف حرام مطلقاً سواء
قلنا الموقوف عليه ملك
الوقف أم لا فهذا كتب
الماذهب من الطريقتين
شاهدة بخلاف ما ذكره
الرافعي فظهر أن الإمام
منفرد بنقل الخلاف في
المشقة والرافعي منفرد
بذكر الخلاف في المنهدمة
وبإقتضاء كلامه التصحيح
فيها وفي المشقة بالجواز على
أن الإمام لما حكى الخلاف
في المشقة عزاً للاكثرين
المنع فقال وما يتصل بهذا
الأصل أن من وقف داراً
فاشرفت على الخراب وعرفنا
أنها لو انهدمت عسرردها
واقامتها ذهب الاكثرون
إلى منع البيع وجوزه
مجازوناً عليه اعتمد
الرافعي في حكاية الخلاف
في المشقة لكنه زاد في
اللباس فاقتضى كلامه

اقتراف الكبائر للحديث الصحيح ملعون من غير منار الأرض وأما الخاصة كأن استأجر جمع
محصورون المرور في أرض فلهم بتوافق المؤجر نقله إلى محل آخر
(باب الحوالة)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه فيمن عليه دين لغائب فاراد أن يقيم بينة على أن المدين أبرأه وأنى
قضيت الديون من غير سبق خصومة ما المقتضى به في ذلك من قول القفال وابن الصلاح أفتونا
مأجورين (فاجاب) بقوله أما القفال فلم أر له حيلة في هذه الصورة وأما الذي رأيته حيلة
للقاضي حسين في فتاويه في نظير ذلك لكنهما مبنية على الضعيف أن غريم الغريم غريم وأحسن
ما في ذلك ما قاله ابن الصلاح من أن طريق ذلك أن يدعى إنسان أن رب الدين أحاله به فيعترف
المدعى عليه بالدين لربه وبالحوالة ويدعى أنه أبرأه منه أو أقضيه فتسمع الدعوى بذلك والبيئة وإن
كان رب الدين حاضراً بالبلد اه واقره القمولى وغيره كشيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده
لكن تعبه الاذرى فقال وهو صحيح في دفع المحتال وأما اثبات البراءة من دين المحيل فلا بد من إعلامه
والاقرب أنه لا تكفى إقامة البيئة في وجه المحتال بل لا بد من إعادتها في وجه المحيل والله أعلم (وسئل)
عن نذر عدم المطالبة لفلان بما له عليه من الدين فهل يلزمه وإذا قلتم نعم فهل تصح حوالته به أو
عليه بدين حال أو مؤجل ويطلق بالحوالة النذر وللحتم المطالبة به أولاً (فاجاب) بقوله المعتمد الذي
صرحوا به اللزوم لكن هل يصير الدين بالنذر المذكور مؤجلاً أو حالاً امتنعت المطالبة به لما منع
الأوجه كما رجحه جمع متأخرون الثاني فإن قلنا بالاول صحت الحوالة به وعليه إن كان الدين الآخر
مؤجلاً لا حالاً وإن قلنا بالثاني انعكس الحكم وإذا قلنا بصحة الحوالة على الثاني فهل يمتنع على المحتال
المطالبة حالاً كما محيل أولاً لأن من التزم قربة لا يلزم سريانها في حق غيره والمحيل هو الملتزم عدم
المطالبة بالنذر فاختص به كل محتمل لكن ما رجحه بعض المتأخرين من أن الناذر لو مات كان لوارثه
المطالبة حالاً لأنه نذر وهم لم ينذروا يقتضى أن الأوجه هنا الثاني واعتمده بعضهم وعلى متبale
فلمحتال الخيار أن جهل الحال لأن امتناع المطالبة بمنزلة العيب في البيع فإن قلت يلزم من هذا
عدم صحة الحوالة حيث قلنا بهذا المقابل لأنه لا بد فيها من تساوى الدينين وأحدهما معيب قلت هو
كذلك لكن قد يقال الدين في نفسه لا عيب فيه فالتساوى حاصل في ذات الدينين وتوابعهما اللازمة
وامتناع المطالبة للأمر العارض وإن نزل منزلة العيب لا يقتضى الحاقه به من كل وجه فإن قلت
الحوالة باطلة حتى على الثاني من وجه آخر وهو عجز المحيل عن التصرف في الدين المحال به بسبب نذره
والشرط قدرته على التصرف فيه قلنا الشرط في المعاوزات قدرة ألا تأخذ المعطى أخذاً مما ذكره
من أن الشرط في البيع قدرة المشتري على التسلم وإن عجز البائع عن التسلم خلافاً لما توهمه عبارة
المنهاج فيصح بيع المغصوب القادر على انتزاعه وإن عجز عنه البائع وهذا جار في كل عوض كالاجرة
وعوض البضع صداقاً وبدل خلع وعق على عوض فتلخص من ذلك أنه لا يشترط إلا قدرة المحتال
على تسلمه لا قدرة المحيل على تسليمه (وسئل) هل تجرى الاقالة في الحوالة (فاجاب) بقوله جزم
الرافعي أوائل التفليس بعدم جوازها ولم يطلع على ذلك البلقيني وهو عجيب فقال أنه كشف كتباً
كثيرة فلم ير ذلك ثم قال والذي يظهر الجواز لأن الصحيح أنها بيع وأن الخوارزمي صرح بالخلاف
في ذلك وبصحيح الجواز وقيد ذلك بأن يكون ذلك بدون إذن المحال عليه ومقتضاه أنه إن كان يبدون
أذنه صح وجهاً واحداً اه والمعتمد ما ذكره الرافعي ويرد تعليل البلقيني بأنها وإن كان الصحيح أنها
بيع لكن التحقيق كما في الروضة أنه لا يطلق القول فيها بأنها بيع ولا بأنها استيفاء لأن بعض
فروعها يقتضى الاول وبعضها يقتضى الثاني لكن فروع الاول أكثر فمن ثم اشتهر أنها بيع

تصحیح الجواز فيها وفي المنهدة وأما حكاية الخلاف في المنهدة فكأنه اذا جاز بيع المشرفة على رأى فيع المنهدة اولى وقال السبكي وغيره ان منع بيعها هو الحق ولان جوازه يؤدى الى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل كلام القائل بالجواز على البناء خاصة كما أشار اليه ابن المقرئ في الروض بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه (سئل) عما لو كانت ثمرة النخل الموقوف غير موفرة حال الوقف هل هي للواقف فان فيها قولين ما الراجح منهما (فاجاب) بان الراجح منهما أنها موقوفة تبعاً لاصلها كالحمل المقارن (سئل) عما أفتى به البلقيين من صحة وقف البناء أو الغراس في أرض منصوبة هل هو معتمد أو لا كما يفهم من عبارة المنهج وشرحه وما وجه البطلان (فاجاب) بانه لا يصح وقفه اذ من شرط الموقوف الاتفاق به مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة فاذا هدم البناء وقلع الغراس خرج عن مساهة فلم ينتفع بالموقوف مع بقاء عينه واسمه وقد قالوا في معنى الارض المستأجرة المستعارة والموصى له بمنفعتها وقال بعضهم تصويرهم المسئلة بالمستأجرة يفهم تصويرها

لاستيفاء ونظير ذلك الخلاف في البراء هل هو اسقاط أو تملك وفي الرجعة هل هي ابتداء نكاح أو استدائمه وفي النذر هل يسلك به مسلك واجب الشرع أو جائزه (وسئل) هل يجوز للولى قبول الحوالة بمال موليه (فاجاب) بقوله بحث بعضهم عدم الجواز لما فيه من التغير بخلاف الحوالة على الطفل فتجوز ويطلب الولي بالتسليم وذكر المرعى أنه لو كان لاحد طفلين على اخيه مال فأحاله الاب بماله على أخيه على نفسه أو على ابن آخر له صغير جاز (وسئل) هل يجب على الغنى أداء الدين فوراً (فاجاب) بقوله نعم إن خاف فوت أدائه الى المستحق إما بموته أو بمرضه أو بذهاب ماله أو خاف موت المستحق أو طالبه رب الدين أو علم حاجته اليه وان لم يطالبه ذكر ذلك البارزى (وسئل) عن أحال بدين له به رهن أو كفيل فهل ينتقل الدين الى المحتال مع وصف الكفالة والرهن (فاجاب) بقوله نعم ينتقل اليه بصفة الكفالة والرهن كصفة الاجل والحلول ولا يعتبر رضا الراهن أو الكفيل كما ينتقل الدين الى ورثة الدائن بصفة الرهن والكفيل من غير اعتبار رضاها وفارق هذا مالو أحال المديون دأته بدين له به رهن أو كفيل فقبل فانها ينسكان لبراءة ذمة المحيل اللازم منها براءة كفيله وانفساك رهنه هذا ما أفتى به البارزى وبين في القوت ما فيه من اعتراض وغيره فليظن منه (وسئل) هل تصح الحوالة بالزكاة وعليها (فاجاب) بقوله تجوز الحوالة بها كما في أصل الروضة نقلاً عن المتولى بناء على ان الحوالة استيفاء وقيد الاسنوى بما اذا تلف النصاب بعد التمكن ليصير ديناً وقال غيره بل هو مع بقائه أيضاً لان الذمة لا تخلو عنها على ان مانظر فيه السبكي نظر فيه ٣ وغيره وتجوز عليها كما صرح به المتولى أيضاً قال الزركشى ان انحصر المستحقون وتعينوا والا فالوجه البطلان مطلقاً وهو ظاهر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل عليه دين أحال به دأته وقبل الحوالة ثم طالب المحال عليه فانكر وقال ليس لمحيلك على دين فرجع للمحيل فقال أنت قبلت الحوالة فلا مطالبة لك على فهل يقبل منه ذلك فلا يرجع عليه بشيء أولاً (فاجاب) بقوله ليس للمحتال الرجوع على المحيل بشيء لان قبوله للحوالة وان لم يعترف بالدين متضمن لاستجماع شرائط الصحة فيؤاخذ بذلك لو انكر المحال عليه وهل له تحليف المحيل انه لا يعلم براءته فيه وجهان ذكر ذلك ابن الرفعة في مطلبه قال غيره وأوجه الوجين ان له تحليفه انه لا يعلم ذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص أحيل عليه بحب لشخص فدفع له البعض وباعه ما بقى في ذمته بشئ من غير حضور ذلك فهل يصح بيع ما في ذمته ويلزم الثمن أم لا (فاجاب) بقوله لا تصح الحوالة بالحب الا اذا كان على المحال عليه حب موافق لما على المحيل من الحب جنساً ونوعاً وقدرًا وصفة وحلولاً وأجلاً فاذا وجدت هذه الشروط صحت الحوالة وانتقل حق المحتال الى ذمة المحال عليه وان فقد شرط منها فالحوالة باطلة ولا شيء للمحتال على المحال عليه ثم إذا صحت الحوالة لم يصح استبدال المحتال عن الحب وغيره لان شرط صحة الاستبدال ان لا يكون الاستبدال عنه ربوياً بيع بجنسه والحوالة بيع بدين فاستبدال عنه ربوي يبيع بجنسه فلم يصح بيعه المذكور في السؤال والله أعلم (باب الضمان)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه ورحمه عن قن مملوك يعمل صنعة فجاء له شخص دفع له سلعة ليصنعها له فآخذها واتلفها فجاء اليه والزمه بقيمتها من غير اطلاع سيده وكتب عليه حجة بقيمتها فجاء شخص آخر فضمنه فيما لزمه من القيمة فهل يلزم العبد ما التزم بغير اذن سيده وهل يصح الضمان كما أفتى به بعض المفتين بمكة بعد ان كان أفتى بعدم صحته ام لا (فاجاب) التناقض الصادر من المفتي المذكور كأنه نشأ من اغفاله النظر الى ان هذا المال اعنى قيمة العين المتلفة هل يلزم العبد

أولا فتوهم أولا أنه لا يلزمه فافتي بعدم صحة ضمانه ثم توهم ثانيا أنه يلزمه فافتي بصحة ضمانه وصحة ضمان الاجنبي للعبد في ديون المعاملة أى مثلا مذكور في الروضة وغيرها وما وقع للبقي المذكور تخليط نشأ من عدم التأمل والجواب الحق في ذلك إن شاء الله تعالى الذي دل عليه صريح كلامهم خلافا لما وقع في الحاوى الصغير في اتلاف الوديعة فانه من تفرده وقد رده غير واحد من أكابر المتأخرين وإن اتصر له بعضهم بما لا يجدى أن السيد هنا إن كان اذن لقته في أخذ السلع ليصنعها لأربابها كان الضمان على السيد لانه بابقائها مسلط له على الاتلاف وإن لم يكن اذن له في ذلك تعلق الضمان برقة القن دون ذمته على الاصح فيباع منه بقدر قيمة ما أتلفه وفي كل من صورتين لا يصح ضمان الضامن المذكور للعبد المذكور لانه لم يلزمه شيء حتى يضمن عنه بل الملزوم بذلك هو السيد فيها إلا أن القيمة تتعلق في الاولى بجميع أمواله وفي الثانية برقة العبد فان وفته بها فلا شيء لصاحب القيمة غير ما ساوته الرقة وإذا كان السيد هو الملزم بذلك في صورتين فالعبد غير ملزم أما في الاولى فواضح وأما في الثانية فلانه محل الحق المستوفى منه فهو كعين تعلق بها حق يستوفى منها فلم يصح ضمانها في صورتين لما قررته فتأمل ذلك فانه وقع فيه خبط وتخليط كما أشير اليه في السؤال والجواب والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا أبرأ الاصيل على ظن انتقال الدين عن ذمته إلى ذمة الضمين هل يبرأ الاصيل والضامن معا أم أحدهما ابسطوا الجواب مع بيان المعتمد في ذلك فقد اختلف فيه جماعة من فقهاء اليمن (فاجاب) بان الذى دلت عليه صرائح كلامهم أنه يبرأ كل منهما من ذلك قول الرويانى في البحر لو قال لرجل أبرأتك من ألف درهم وهو لا يعلم ان له عليه شيئا ثم علم أنه كان له عليه ألف درهم قال الاصحاب تصح البراءة في الحكم ولا يقبل قوله انى لم أعلم ذلك وهل يبرأ في الباطن فيما بينه وبين الله تعالى وجهان المذهب المنع لانه إذا لم يعلم الدين فهو مجهول اه ونقله البلقيني والزرکشى وغيرهما عن الشيخ أبى حامد واعتمدوه ومن ذلك أيضا قول النووى في فتاويه لو استوفى دينه من غريمه وكان الوفاء من مال حرام ولم يعلم القابض أنه حرام ثم أبرأه صاحب الدين إن أبرأه براءة استيفاء لم يصح ويبيح الدين في ذمته وإن أبرأه براءة إسقاط سقط قال الزركشى فيما أو اطلق والظاهر حمله على الاستيفاء فلا يسقط اه ونظير مسئلتنا مالو أبرأه براءة إسقاط وقد علمت صحة البراءة وسقوط الدين حينئذ فكذلك في مسئلتنا ولا يحمل الاطلاق فيها على الاستيفاء لانه لا استيفاء فيها بخلافه في مسألة النووى فان فيها استيفاء فحمل الاطلاق عليه ومن ذلك ما نقله الاذرى عن بعض الفضلاء واعتمده وقال إنه مقتضى القواعد وهو أن البراءة من الصداق من الرشيدة ينبغى نفوذها وإن كانت إنما أبرأتها بناء على كونه صفة لوقوع الطلاق فبان عدم وقوعه ومن ذلك أيضا قول الاصبهى في فتاويه رجل أراد أن يختلع امرأته فحضر آخر وقال اخلعها الى ذمة أمها بمهر مثلها فخلعها الزوج الى ذمة أمها بمهر مثلها فظن انه قد برئت ذمته من المهر لانه رجل من العامة لا يعرف الفقه ثم قال بواسطة تبارى أنت وصهرتك فابراها الزوج ظنا منه انه برى من المهر فهل تصح براءته للصهرة بما ثبت في ذمته له من عوض الخلع الذى ظن انه قد برى من مثله الذى بذمته للزوجة أم لا الجواب لا يقبل قوله انه لا يعلم ذلك بل يحكم بصحة الابراء في الظاهر ان كان قد نشأ بين المسلمين اه وهذا كالنص في مسئلتنا انه لا يقبل من المبرى دعواه انه ظن انتقال الدين من الاصيل الى ذمة الضامن ان كان نشأ بين المسلمين بخلاف ما إذا لم يكن نشأ بينهم وشهدت قرائن احواله بان يجهل هذه المسئلة فلا يبعد حينئذ بطلان البراءة لانه في هذه الحالة لم يقصد بها معناها الشرعية الا ان كلامهم كالصريح في خلاف ذلك لتصريحهم بان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف

في الموضوعه بحق أمالوني
أو غرس في أرض مغصوبة
ثم وقفه لم يصح بل ذهب
بعضهم في مسئلة الاجارة إلى
وجوب بقاءه بالاجرة
محافظة على بقاء الوقف
وقال السبكي قال لى ابن
الرفعة أفنت بطلان خزانة
كتب وقفها واقف لتكون
في مكان معين في مدرسة
الصاحب بمصر لان ذلك
المكان مستحق لغير تلك
المنفعة بمقتضى الوقف
المتقدم فلا يجوز نقله إلى
غيره قال السبكي ونظيره
لأحداث منبر في مسجد لم
تكن فيه جمعة لا يجوز
وكذلك لأحداث كرسى
مصحف مؤبد يقرأ فيه كما
يفعل بالجامع الأزهر
وغيره لا يصح وقفه ويجب
إخراجه من المسجد لما
تقدم من استحقات المنفعة
لغير هذه الجهة والعجب
من قضاة يثبتون وقف ذلك
شرعا وهم يحسبون أنهم
يحسنون صنعا (سئل) عما
أجاب به السبكي ان الناظر
أن يتجر في مال المسجد
لانه كالحر دون غيره
هل هو المعتمد أم لا وما
الفرق بين المسجد وغيره
(فاجاب) بأنه المعتمد والفرق
بين المسجد وغيره ما ذكره
أن المسجد كالحراى في انه
يملك بالشراء والهبة
والوصية والشفعة ونحوها
بخلاف غيره (سئل) عما
نقله الراعى عن البيهقي
ان صورة قولهم
ليس للوقف عزل

ولم يخصوا ذلك بمن عذر بذلك الظن ومن ثم صح بيع وعق وتزويج وإبراء من ظن أن لاولا بقله ثم بأن ان له ولاية ولم يفرقوا بين من عذر في ظنه أولا فقييد الاصبحي بقوله إن كان قد نشأ بين المسلمين مخالف لكلامهم وإن كان له وجه فالوجه أنه لا فرق فتنفذ البراءة مطلقاً نشأ بين المسلمين أم لا ثم رأيت الفقيه الصالح عبد الله أبا مخزومة أفتى بما افئيت فقال في صورة السؤال يبرأ المضمون عنه والضامن عن الدين المذكور فلا عبرة بالظن البين خطؤه فان قلت ينافي ما ذكرته عن أبي مخزومة قول الانوار لو اشترى طعاما في الذمة وقضى ثمنه من حرام فان سلمه البائع قبل قبض الثمن بطيب قلبه واكله المشتري قبل اداء الثمن حل اداؤه من الحرام أو لم يؤد أصلاً والثلث باق في ذمته فان اداؤه من الحرام وإبراءه البائع مع العلم بحرمة براءه ولكن ائتم برواحه وإن أبرأه بظن الحل لم يبرأ اه ووجه المناقاة ان الظن هنا اثر فلم لا اثر في صورة السؤال قلت لا منافاة لان كلام الانوار يتعين حمله على التفصيل السابق عن النووي في عين مسئلته وهو ان الصورة انه أبرأه براءة استيفاء او اطلق بخلاف ما لو أبرأه براءة إسقاط فان البراءة تصح حينئذ وهذه هي نظير مسئلتنا لانه لا استيفاء فيها حتى يقصد او ينزل الاطلاق عليه فتعين حمل الابراء عليها على براءة الاسقاط وقد صرح النووي بصحته مع ظن الحل فقياسه صحته في مسئلتنا ولو مع ظن انتقال الدين إلى ذمة الضامن فان قلت سلمنا عدم المناقاة فيما ذكر لكن ينافيه ما صرح به الشافعي رضي الله تعالى عنه والاصحاب من انه لو صالحه على إنكار ثم قال ابرأتك من الحق او برئت منه لم يبرأ وردوا على من قال إذا صرح بالابراء بعد الصلح سقط حقه وقول الذخائر ان الشاشي حكى هذا عن المذهب ولم يحك سواه غلط وإنما حكاه الشاشي مقالة وأفسدها ومحل الخلاف إن ظن صحة المصالحة فان علم فسادها ثم أبرأه نفذ الابراء لا محالة ولا ينافي ما تقرر اطلاق الرافعي وغيره انه لو أبرأ المدعي عليه وهو منكروا قلنا لا يفتقر الابراء إلى القبول صح لانه مستقل به لان محله إذا لم تجر مصالحة قلت لا ينافي شيئاً بما ذكرناه لان السبكي رحمه الله صور مسألة الصلح بما اذا صالح مع الانكار من الف على خمسمائة وإبراء من الباقي فحينئذ لا يبرأ ويلزمه ظاهراً رد ما قبض حتى لو اقام عليه بينة بالالف اخذها جميعاً وعلل ذلك نقلاً عن الماوردي بان الابراء كان مقروناً بملك ما صالح به فلما لومه رده لعدم ملكه بطل ابرأؤه لعدم صفاته كمن باع عبداً يبعاً فاسداً فاذا لم يشتره في عتقه فاعتقه المشتري باذنه لم يعتق لان اذنه كان لملك العوض فلما لم يملكه بالعقد الفاسد لم يعتق عليه للاذن اه كلام الماوردي ووافقه حتى على مسألة العتق القاضي ابو الطيب والجرجاني والرويانى في الجروبه يتجه عدم المناقاة التي ذكرتها لان الابراء هنا وقع عوض معاوضته لا اقترانه بملك ما صالح به ويلزم من بطلان احد العوضين بطلانه في الآخر بخلافه في مسئلتنا فان الابراء فيها لم يقع في مقابلة شيء حتى اذا فسد فسد الابراء فمن ثم صح مطلقاً كما قدمته وما يزيد ذلك وضوحاً قول السبكي أيضاً وما ذكر عن الماوردي لاشك فيه إذا اقتصر على قوله صالحتك من الالف على خمسمائة كما سبق اطلاقها أو عينها ويعلل عدم حصول البراءة وإن انكشف الحال بعد ذلك بينة أو اقرار بان البراءة هنا إنما كانت في ضمن الصلح فاذا فسد الصلح فسدت أما لو زاد بعد ذلك فقال ابرأتك من الخمسمائة الاخرى فالابراء هنا وجد مستقلاً لكنه بطريق التبعية وكلام الماوردي هنا يقتضى الفساد أيضاً والذي صرح به المتولى انه لو قال له بعد الصلح ابرأتك فان اعتقد صحة الصلح لم يبرأ كما لو قال لمكاتبه بعد قبض التجوم انت حر ثم استحققت يرد للرق وإن اعتقد فساد براءه ولكن إنما باق ما قاله على قول شيخه القاضي والبعوى وغيرها في الرهن ونظائره على ظن الوجوب بالفساد والذي اختاره الشيخ أبو محمد والامام والغزالي والمصنف يعني النووي الصحة وهو الاصح وقياسه ان

انه وقفها بشرط ان تكون التولية لفلان هل هو المتمد أم ما قاله جماعة من المتأخرين من ان يقول وقفت وشرطت التفويض له كذا صورته البغوى ونقل الرافعي عنه أنه ليس بمطابق لان هذه الصيغة مفسدة لاصل الوقف من أجل التعليق فانه قد يقبل التولية وقد لا يقبلها اه (فأجاب) بأن الواقف صحيح في التصوير الذي نقله الرافعي وليس للواقف عزله وما عالت به الجماعة الفساد ليس بمعتبر لوجوده في كل وقف يعتبر فيه قبول الموقوف عليه (سئل) هل المعتمد أنه يعتبر في منسوب الحاكم ناظراً العدالة الباطنة ويكتفى في منسوب الواقف بالظاهرة كافي الاب وإن افرقا في وفور شفقة الاب كما قاله السبكي أو لا كما خالفه الاذرعى واعتبر فيه الباطنة أيضاً (فأجاب) بانه يعتبر في منسوب الواقف أيضاً العدالة الباطنة على الراجح إذا الملك في الموقوف ليس لواقفه ليكفي برضاه بذى العدالة الظاهرة (سئل) عمال الوقف على المسجد هل يصرف من ريعه على الامام والمؤذن كما نقله في الروضة عن فتاوى الغزالي وقال في شرح الروض انه لا وجه كما في الوقف على مصالحه أو لا

كافي الروض وقال

شارحه انه مقتضى ما نقله
الاصل عن البغوي
(فاجاب) بان الراجح
ما أفتى به الغزالي فقد
قالوا في الوصية لو أوصى
للسجد صحت وصيته
وصرف في مصالحه وعمارته
لان العرف يحمله على ذلك
ويعلم بما ذكرته حكم مالو
لم يعلم هل وقف عليه او على
مصلحه (سئل) عما في
فتاوى شيخ الاسلام زكريا
انه لو وقف وقفاً على بناته
الثلاث في مرض موته
ومات فيه وتركهن وزوجة
وبيت المال فهل هذه
كمسئلة ابن الحداد وهي
مالو وقف على ولده الحائر
حيث قال فيها ان خرج
الوقف من الثلث فهو
نافذ عليه حتى يحكم فيها
بما ذكره أولاً واذا قلتم
بالرد في حق بيت المال
والزوجة فهل للبنات ان
ترددن أيضاً يصير الوقف
كله طلقاً لكل من الورثة
فاجاب بان ما قاله ابن
الحداد انما يتأتى في الوقف
على الحائز كما صوره هو
به بخلاف هذه ونحوها
والوقف في هذه في نصيب
بيت المال باطل لانه لا
يتصور منه اجازة وصحته
في نصيب البنات والزوجة
موقوفة على اجازتهن ولا
يلزم الوقف في نصيب البنات
لما فيه من تخصيص
الاجحاف بهن حيث يصير
نصيبهن وقفاً ونصيب الزوجة
طلقاً اه فهل جوابه

يكون الاصح هذا كذلك أى فيصح الابرأ وقوله في مسئلة الكتابة أنت حر محتمل للاقرار والقرينة
الظاهرة صارفة اليه فلم يقع به عتق بخلاف أبرأتك فانه صريح في الانشاء فوقعت به البراءة اه
وبتأمله يزيد ايضاح ما قدمته من ان مسئلة الصلح لا تنافي ما ذكرته لاننا ان قلنا بصحة الابرأ مطلقاً
وهو ما اعتمد السبكي فواضح موافق لما قلناه أو بفساده وهو ما اعتمد البلقيني وأطال فيه فلكونه
وقع عوضاً في مقابلة ملك ماصالح عليه فاذا فسد أحدهما فسد الآخر لان هذا هو شأن العقود
الفاسدة وهذا لا يتناقى فيما نحن فيه (وسئل) رضى الله تعالى عنه فيما لو قال ابرأ فلانا من دينك
أو ابرأ فلانا من مهرك وهو في أرضي الفلانية أو انا به ضمين فابراً أو ابرأت فهل يصح هذا الا لزم
وهل يفرق بين ان يكون الدين على ميت أو حي وفي المسئلة بالنسبة للميت كلام جمعه في تعليقه من
فتاوى المتأخرين أوضحوا ذلك بنقل ما هنالك وابسطوا واذكروا الحاصل المراد آخر الكلام
(فاجاب) بأن الذي صرح به المتولى أنه يجوز بذل العوض في مقابلة الابرأ حيث قال لآخر ان
رددت عبدى فقد أبرأتك عن ديني عليك صح واذا رديراً وان قلنا الابرأ اسقاط فهو اسقاط يجوز
بذل العوض في مقابله فيجوز ان يكون العوض منافع بدنه اه قال السبكي وهذا ينبغي ان يكون مستثنى
من قول الماوردي وغيره ان تعليق الابرأ لا يصح اه اذا علمت ذلك فمن قال لدائن أبرأ فلانا من
دينك بهذه العين فقال ابرأته بها برى وملكها الدائن بخلاف مالو قال ابرأته وانا به ضمين فانه لا
يصح لانه حيث تضمن بشرط براءة الاصيل وهو باطل على المشهور هذا كله في المدين الحي واما المدين
الميت فهو في الحالة الاولى أعني بذل العين في مقابلة ابرائه كالحى بل أولى فيصح البذل ويبرأ سواء
أكان الباذل وارثاً أم أجنبياً وأما في الحالة الثانية فيحتمل أن يكون كذلك فيصح الابرأ والضمان
ويغتفر حيث كونه ضماناً بشرط براءة الاصيل تعجيلاً وتحصيلاً لمصلحة براءة ذمة الميت ويحتمل انه
كالحي في ذلك فلا يصح الضمان وكذا لا يصح الابرأ ان جعل في مقابلة صحة الضمان والاصح
الابرأ وان لم يصح الضمان فان قلت ما الذى يترجح من هذين الاحتمالين قلت الكلام على الراجح
منهما يحتاج لمقدمة لا بأس بذكرها وان أدت الى طول وهي ان الاصحاب قالوا ينبغي أن يبادر
الى قضاء دين الميت ان تيسر في الحال اى بان يكون في التركة جنس الدين وهو حاضر قال في
الام وان كان يتأخر أى قضاء دين الميت سأل غرماءه ان يحلوه ويحتالوا به عليه اه وجرى عليه
الاصحاب وعبارة القاضى ابو الطيب يتوصل الى ان يعيل غرماء الميت على من لميت عليه دين وهي
فرد من أفراد ما دل عليه كلام الشافعى والاصحاب فليست قيداً ثم كلامهم مصرح بان هذه الحوالة
مبرئة للذمة وبه صرح في المجموع فقال ظاهر كلام الشافعى والاصحاب البراءة بتحمل الولى وفيه
اشكال لان ظاهره أنه بمجرد تراضيه على مصيره في ذمة الولى يبرأ الميت ومعلوم ان الحوالة لا تصح
الابرأ المحيل والمحتال وان كان ضماناً فكيف يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن وفي حديث
ابى قتادة لما ضمن المال عن الميت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الآن بردت جلدة حين وفاه
لاحين ضمنه ويحتمل ان الشافعى والاصحاب رأوا هذه الحوالة جائزة مبرئة للميت في الحال للحاجة
والمصلحة اه وتبعه في الخادم فقال كلامهم مصرح بان هذه الحوالة مبرئة للذمة ونازع فيه صاحب
الذخائر لان الحوالة تقتصر الى محيل وهو مفقود في هذه الصورة ويحجب بانه اغفر ذلك مصلحة
للميت كما فعل أبو قتادة لما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على المديون حتى قال على
دينه واستفدنا من هذا الحديث أنه لا يتوقف ذلك على احتيال الولى بل الاجنبى كذلك اه وتوقف
فيه النشائي أيضاً في جامعه ولا توقف لما مر عن المجموع ثم قضية كلامه ككلامهم انه لا فرق في
تحمل الولى المقتضى لانتقال الدين اليه وبراءة الميت به للمصلحة بين ان يراد بالحوالة ان يحيل الولى

عن الميت في إيجابها واحتملت وان كانت من غير جنس الدين ومن غير رضا المحيل والمحتال للمصلحة ومن ثم قال جمع متقدمون ان كان التركة نقدا قضى الدين منها او غير نقد سأل الولي غراما الميت ان يحتالوا عليه ليصير الدين في ذمته وتبرأ ذمة الميت وبين أن يراد بها تحمل الولي الدين عن الميت برضا الغريم فيحصل انتقاله لذمته من غير نظر الى أن الميت خلف تركه أولا نظرا لكونه حينئذ يشبه الضمان بشرط براءة الاصيل لاننا قلنا بصحته على الضعيف فظاهر وحينئذ الاجنبى كالولي لما صح في قصة أبي قتادة لما ضمن الدينارين عن جابر فقال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول هما عليك والميت منهما برىء فقال نعم فصلى عليه وان قلنا بطلانه وهو المعتمد فهذا مستثنى للمصلحة كما علم مما مر وقيل المراد من قوله صلى الله عليه وسلم وبرىء منهما الميت براءته من رجوع أبي قتاده لانه ضمان بغير أمره اه وفيه نظر والحاصل أن تحمل الولي بقسميه المذكورين مغتفر لمصلحة براءة الميت كما دل عليه اطلاق كلام الشافعى والاصحاب وبه يعلم ان الراجح من الاحتمالين اللذين أبديتهما أولهما فحينئذ يفارق الميت الحى في هذه الصورة لما تقرر من احتياج الميت لبراءة ذمته أكثر فاغتفر فيه مالا يغتفر في الحى ثم رأيت الربيعي ذكر في تفقيهِه ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به حيث قال وصورة ما قاله الشافعى من الحوالة ان يقول رب الدين اسقط حقلك عن الميت وعلى عوضه فاذا فعل ذلك رب الدين برىء الميت ولزم الملتزم ما التزمه لانه استدعاء اتلاف ماله لغرض صحيح ثم استدل لذلك بكلام صاحب البيان حاصله ان الحوالة على من لا دين عليه تسمى حوالة حقيقة عند العراقيين وضمانا بشرط براءة الاصيل عند الخراسانيين ويؤيد ذلك أيضا قول الاصبغى في فتاويه ذكر في البيان أول ما يبدأ به ولى الميت ان يقضى دينه أو يحتال به على نفسه وأراد بذلك أن يلتزم لغريم الميت دينه في ذمته بمعاوضة ان أمكنه ذلك اه فقلوه ان يلتزم الخ ظاهر فيما ذكرته من صحة الضمان عن الميت بشرط براءته وتنظير بعضهم فيه ليس بواضح وما يدل لذلك أيضا أن البخارى ترجم للحديث السابق بباب الحوالة ثم بباب الكفالة قال الحافظ ابن حجر والثانى هو ظاهر الحديث وقال غيره انما ترجم بالحوالة ثم ادخل الحديث وهو في الضمان لان الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان واليه ذهب أبو ثور لانها ينتظان في كون كل منهما فيه نقل ذمة رجل الى ذمة آخر والضمان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت الى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء بسواء اه وفيه تصريح بما قدمته من استواء الضمان والحوالة في حق الميت وأنهما انما اغتفر فيهما عدم وجود شروطهما لمصلحة براءة الميت ومن ثم قال الخطائى في الحديث ان الضمان عن الميت يرثه اذا كان معلوما سواء خلف الميت وفاء ام لا وذلك انه انما امتنع من الصلاة عليه لارتهاان ذمته بالدين فلم يبرىء ضمان أبي قتادة لما صلى عليه والعلة المانعة قائمة اه لا يقال الحديث انما هو حجة للوجه المرجوح القائل بصحة الضمان بشرط براءة الاصيل لاننا نقول ليس كذلك بل هو حجة للمعتمد الذى قدمناه ودل عليه كلامهم أنه يصح الضمان عن الميت ولو بشرط براءته ولا يضر هذا الشرط لانه من مقتضيات العقد اذ يلزم من صحة الضمان براءته بمجرد الضمان كما مر عن الشافعى والاصحاب في التحمل الصادق بالضمان والحوالة واغتفروا ذلك هنا تعجيلا لبراءة ذمة الميت ورعاية لمصلحته لانه أحوج لذلك من الحى لانقطاع سعيه فاغتفروا فيه مالا يغتفر في الحى (تمت) قال السيد السمرودى في حواشى الروضة بعد ايراده ما مر عن المجموع فالحاصل انهم اغتفروا في هذه الحالة لحاجة الميت ومصلحته كون الولي محيلا ومحالا عليه مع فراغ ذمته من الدين واكتفوا برضاه مع رب الدين بذلك فلرب الدين مطالبة بدنيه بمقتضى ذلك وان تلفت التركة وهل ينقطع تعلقه بعين التركة بمجرد ذلك فيه نظر والمتجه ادوامه لان تسويغ ذلك

بان ما ذكره شيخنا رحمه الله تعالى من بطلان الوقف في نصيب بيت المال وتوقف نفوذه في نصيب البنات والزوجة على اجازتهن صحيح الا أن محل توقف صحة الوقف على البنات على اجازتهن فيما زاد منه على ثلث نصيبهن وأما ثلثه فليس لمن رده وقد علم ان هذه المسئلة كمسئلة ابن الحداد في ان ما يخرج من الثلث لا يتوقف على اجازة الموقوف عليه (سئل) عن قولهم يصدق الناظر في اتفاق محتمل فان اتهمه الحاكم حلفه قاله الفقهاء هل هذا التحليف ندبا كالتحليف في الزكاة أو وجوبا وهل لو كان الواقف ناظرا واتهمه الحاكم يحلفه أولا ويقبل قوله بلايين كما صرح به الماوردى والرويانى فيما لو اندرس شرطه (فاجاب) بان التحليف وجوبا على قاعدة أن من توجهت عليه دعوى صحيحة لو أقر بمطوبها لزمه فانكسر حلف وجوبا ولا فرق فيما ذكرته بين كون الناظر الواقف وغيره والفرق بين هذه المسئلة ومسئلة اندراس شرط الواقف واضح (سئل) هل يصح وقف الرقيق المسلم على كافر أولا (فاجاب) بانه لا يصح كما تفقّه جماعه من المتأخرين وجزم به بعضهم

وهو ظاهر (سئل) عما لو تعطل بتعطيل البلد أو انهدام أو نحو ذلك فهل تصرف غلة وقفه حينئذ إلى الفقراء والمساكين كما قاله الماوردي وجزم به الروياني في البحر أو تصرف لأقرب الناس إلى الواقف كمنقطع الآخر كما قاله الروياني في محل آخر وحكا الخناطي في فتاويه وجها أو تصرف في عمارة مسجد آخر ومصلحه ويكون المستحق لذلك أقرب المساجد إليه كما نقل عن المتولي أو تحفظ كما قاله الامام لتوقع عوده كما في غلة وقف الثغر (فاجاب) بان الذي تحرر لي في هذه المسئلة أنه ان توقع عوده حفظه وهو ما قاله الامام والا فان أمكن صرفه إلى مسجد آخر صرف إليه وهو ما نقل عن المتولي وبه جزم في الانوار والا فمنقطع الآخر فيصرف لأقرب الناس إلى الواقف وهو ما قاله الروياني في محل آخر وحكا الخناطي فان لم يكونوا صرف إلى الفقراء والمساكين أي أو مصالح المسلمين وهو ما قاله الماوردي وجزم به الروياني في البحر وحينئذ لا خلاف في المسئلة (سئل) عن شخص وقف وقفا على نفسه أيام حياته وحكم به من يراه ثم على أولاده الذكور والاناث في ذلك سواء ثم على أولاد أولاده الذكور والاناث

لمصلحة الميت والتعلق بالعين من مصلحته وكأن الولي استدام تعلق الدين بها عن جهته فهو كمنجدد رهنها من جهتها بعد انتقال الدين إلى ذمته سيما إذا تعرض رب الدين لاشتراط ذلك على الولي ليكون باعنا على تعجيل القضاء اه وتعقبه بعضهم فقال والاتجاه في دوام التعلق وادعاء مصلحة الميت فيه ممنوع فليتأمل اه والتعقب أوجه لان رضا الدائن بذمة الولي فيه فك منه للتركة عن الرهنية فكيف مع تعلق حقه بذمة الولي وانتقاله من ذمة الميت وفراغها منه تبقى التركة مرهونة بدين ليس على الميت منه شيء ودعوى أن مصلحة الميت تقتضي التعلق غير صحيحة لما تقرر أن ذمته برئت من الدين بكل وجه فلا يعود عليه منفعة بتعلق الدين بالتركة وعدم تعلقه بها لانه بعد أن استقر في ذمة الولي وفرغت ذمة الميت منه صار لا يمكن عوده لذمته سواء اداه الولي أم لم يؤده نعم ان تعرض الدائن لاشتراط ذلك على الولي احتمال ان يقال بصحة الشرط والعمل بمقتضاه وان يقال بطلانه وعليه فهل يبطل اصل النحل لا فقرانه بشرط فاسدا ولا كل محتمل والاول اعنى صحة الشرط والعمل بمقتضاه غير بعيد لما فيه من المصلحة للميت اذ الفرض ان الدائن لم يرض بتحمل الولي الا بهذا الشرط فلو لم نصححه لبقى التعلق بذمة الميت مستمرا والله اعلم (وسئل) هل يصح الضمان لغائب على غائب وهو عارف للمضمون عنه والمضمون له وبه (فاجاب) بانه يصح الضمان المذكور فقد قالوا شرط الضامن اهلية الترع وشرط المضمون له معرفة غيبه فلا يكفي معرفة وكيله كما بينته في شرح الارشاد ولا يشترط قبوله ولا رضاه بل يلزمه اداء ضامن والمؤدى باذن الغريم ولا يشترط رضا المضمون عنه ولا قبوله ولا ان يكون له مال فيصح الضمان عن المعسر والرقيق والمجهول والمنكر وشرط المال المضمون ان يكون ديناً ثابتاً لازماً او اصله اللزوم معلوم الجنس والقدر والصفة والله اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجل يعلم دين مورثه الذي على زيد ولا يعلم كم نصيبه منه فابراً زيدا منه ما الحكم (فاجاب) إذا علم دين مورثه الذي على زيد ولم يعلم كم نصيبه فابراً من الجميع المعلوم له صح الابراء اخذاً من قولهم نقلاً عن نص البويطي وغيره يستثنى من الابراء بالمجهول ما إذا ذكر غاية يعلم ان حقه دونها فانه يصح الابراء وان لم يعرف قدر حقه فكما صرح هنا مع جهله بقدر دينه فكذلك يصح في مستثنائنا لانه ابرأه من قدر معلوم يعلم ان حقه دونه بل هذه المسئلة داخلية في كلامهم ذاك لان من صورته ان يرثه من مائة وهو يتحقق ان دينه دونها لكنه لا يعلم قدره وصورته ان يعلم ان مال مورثه مائة ولا يعلم كم له منها فاذا صح الابراء في تلك صح في هذه فالصورتان داخلتان تحت كلامهم الذي ذكرته وكذا تحت قول الانوار وإذا اراد ان يبرىء من مجهول فالطريق ان يذكر عدداً يعلم انه لا يزيد الدين عليه فلو كان يعلم ان حقه لا يزيد على مائة مثلاً او الف فيقول ابرأك من مائة او الف ثم رأيت الاصبغى اقبى بما ذكرته والله اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه احواله ثم قضاء فهل يرجع على المحال عليه (فاجاب) إذا احوال دائته على مدينه انتقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه فاذا قضى المحيل المحتال ذلك الدين الذي احواله به من غير ان ياذن له المحال عليه في الاداء عنه كان المحيل حينئذ متبرعاً بالاداء فليس له الرجوع على احد نعم قياس كلامهم في البيع والشرط انه لو ادى اليه ظاناً ان ذمته مشغولة له الى الآن وان الحق لم ينتقل لذمة المحال عليه او انتقل اليها مع بقائه في ذمته ايضاً كان ذلك عذراً له مقتضياً لرجوعه على من ادى اليه بما اداه اليه لانه بنى الاعطاء له على ظن بان خطؤه ولا يقال لا عبرة بالظن البين خطؤه لان ذلك في نحو العبادات وحيث لا عذر والا فقد يعولون على الظن وان بان خطؤه إذا عذر الظان بقيام قرينة تقتضى ما ظنه والقرينة هنا قوية وهي ان ذمته كانت مشغولة بالدين وكونه ينتقل عنها بالكلية بالحوالة امر يخفى على كثير من العوام فمن ظن خلافه معذور بلا شك والله اعلم (وسئل) هل

أولادهم ثم على أبنائهم وأعقابهم أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا بطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى يستقل به الواحد عند الانفراد ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع وعلى ان من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك اليه واحدا كان أو أكثر ذكرا كان أو أنثى من ولد الظاهر فهل اذا مات الواقف المذكور وترك ولدين ذكرين وبنات مات أحد الابنين عن بنت هل تستحق من الوقف شيئا أو لا تستحق (فاجاب) بان المستحق انصيب الابن الميت من ريع الوقف بنته لانه علم من عبارة الواقف أن المستحق لوقفه من ينتسب اليه ذكرا كان أو أنثى بان أدلى اليه بذكر فقولته الذكور دون الاناث مخصص للامضاف اليه لا للمضاف ولا له الامور منها قوله في أولاده الذكور والاناث في ذلك سواء ومنها عطفه قوله وأعقابهم على قوله وأبنائهم ليشمل الذكر والانثى ومنها قوله في التخصيص ذكرا كان أو أنثى من ولد الظاهر ومعناه واضح فان كثيرا من الواقفين يقصد ان لا يستحق من ريع وقفه الا من ينتسب

يجوز للولى بيع مال اليتيم بدون ثمن المثل اذا خشي عليه التلف (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله نعم يجوز له ذلك فقد أفتى القفال عن ضيعة خراب يطلب مالها عن الصبي ويستأصل ماله فقال يجوز بيعها ولو بدرهم لان المصلحة فيه وقضيته ان له بيع كل ما خيف غصبه أو هلاكه بدون ثمن مثله ويؤيده افتاء الغزالي بانه يجوز للاب نقص الصغيرة عن مهر المثل للمصلحة وأخذ منه ابن عجيل مسئلتنا ومثله بما لو أبق عبد المحجور المكتسب مالا وتعذر استرداده ومأمعه فباعه من يقدر على انتزاع الكسب منه بدون ثمن المثل وشرط أن يرد له الكسب جاز ولا نظر لكون هذا وعدا لان الظاهر بقاؤه عليه نظير قولهم لو زاد راغب وقد باع الوكيل في زمن الخيار انفسخ البيع وان كان له الرجوع لان الظاهر بقاؤه على الزيادة ويؤيده تجويزهم تعيب مال اليتيم اذا خيف أخذ ظالم له كقضية السفينة مع الخضر ومن ثم أفتى الازرقى بانه لو كان له ثوبان سرق أحسنهما ولم يرد له اللص الا باخذ الا دون جاز اعطاؤه والله تعالى أعلم (وسئل) في شخص قيم على محجور بالغ دفع اليه مبلغا ليتجر فيه ويحتمل به حاله فالتلفه قبل اذا دفع اليه القدر المذكور بغير اذن القاضي وتلف والحاله هذه يحسب على المحجور أولا وهل اذا استدان المحجور عليه ديناً ولم يحكم بدفعه حاكم شرعى لرب الدين ووفى القيم عنه ذلك يحسب على المحجور أولا وما حكم الله في ذلك أفتونا مأجورين (فاجاب) إذا دفع الولي المال الى محجوره قبيل البلوغ للما كسة التي يتبين بها اختياره فتلف في يد المحجور لم يضمنه الولي لانه مأمور بالتسليم اليه فاذا دفعه له بعد البلوغ كذلك ضمن بناء على الاصح ان الاختبار وقته قبيل البلوغ وأما استدان المحجور ان كان من غير رشيد مطلقا أو من رشيد وتلف بعد المطالبة برده والامتناع منه يضمنه المحجور فاذا أداه وليه عنه من مال المحجور لم يضمنه الولي لانه يلزمه الاداء حينئذ وان كان من رشيد وتلف قبل المطالبة برده لا يضمنه المحجور فاذا أداه الولي حينئذ ضمنه وقولنا لم يضمنه المحجور انما هو باعتبار الظاهر لما نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام في باب الحجرو الاقرار ان المحجور يضمنه بعد انفكاك الحجر والله أعلم (وسئل) عما لو قيل لامرأة أبرئى فلانا من مهرك وهو في أرضي الفلانية وفي الضمان والرهن من القوت ما ينبغي مراجعته في ذلك (فاجبت) الذي دل عليه كلامهم صحة البراءة ولا شيء على القائل لانها إذا أبرأته لم يبق لها شيء حتى تتعلق بارضه مثلاً فليس من باب ضمان الدين في رقبة عين لان الدين هناك موجود ثابت عند الضمان فصح تعلقه بعين من أعيان أموال الضامن واما هنا فانه اشترط عليها لتعلق المهر بارضه مثلاً ابراءها منه وبالابراء منه لم يبق لها شيء حتى تتعلق بغيره فاتضح ان هذا لغو لا يلزم به شيء واحالة السائل نفع الله به وبعلومه وبركته على ما في القوت ان كانت باعتبار ان كلامه يؤخذ من عموم ذلك فلا خصوصية للقوت بذلك وان كانت باعتبار ان المسئلة فيه بخصوصها فالامر بخلاف ذلك بحسب النسخة التي عندي فاني قلت فيها بابي الضمان والرهن فلم ار لخصوص مسألة السؤال ذكرا فيه اصلا فاما ان السائل اراد المعنى الاول او ان في نسخة زيادة فان كان الامر كذلك فلينظر ما قلته مع ما في نسخة فان وافقه فله اتم الحمد واكمله وان خالفه فليرسل الى العبارة حتى انظر فيها وفي الروضة عن الماوردي ما يقرب من مسئلتنا وهو انه لو قال بع عبدك من زيد بالف على لم يصح التزامه لانه ضمان مالم يجب ولا جرى سبب وجوبه فلو باع على ذلك لم يصح لاشتراط الثمن على غير مالك المبيع نعم ان تولى الامر العقد صح لكن ان تولاه بولاية او وكالة وقع الشراء للشترى والا وقع له ولزمه الثمن فيها وله الرجوع في الاولى وان قال بعه منه بالف وانا أدفعه لك فهو وعد لا يلزم فلو باعه صح ولا يلزم الامر شيء لعدم التزامه والله اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يستثنى من قاعدة ان الحال

لا يطرأ عليه التأجيل بعد لزومه حالا شيء أولا (فأجاب) بقوله استثنى المتولى والروايان مسئلتين إحداهما إذا قال الدائن لله على أن لأطالب المدين به إلا بعد شهر مثلا لزم وقضية كلام الرافعي اعتماده الثانية إذا أوصى أن لا يطالب به إلا بعد شهر فانه تنفذ وصيته وزاد ابن الرفعة ثالثة وهو مالو باع بضمن حال ثم ألحق الاجل في مجلس العقد والزركشي رابعة وهى اذا ثبت الافلاس على المدين فلم يطالبه حتى أيسر وارتفع الحجر عنه فانه يعود. ووجلا ذكرها الفقهاء في فتاويه وخامسة وهى ما اذا أسلم اليه في شيء وأطلق انعقد حالا ولنا خلاف هل السلم أصله الحلول أو التأجيل ان قلنا بالاول فاجل بعد ذلك في المجلس صار مؤجلا والكلام على ذلك يحتاج الى بيان ومزيد بسط فنقول أما مسألة النذر فقال الزركشي في قواعده مستشكلا لها ان كانت الصورة في معسر فانظاره واجب والواجب لا يصح نذره وان كانت في موسر مؤدلم يصح أيضا لان اخذه منه واجب ولا يصح ابطال الواجب بالنذر ويؤيده قول ابن الرفعة ان كان من عليه الدين ميتا فلا اثر لنذر تأخير المطالبة لان المبادرة الى براءة ذمة الميت واجبة فلا يؤثر النذر حتى ولورضى رب الدين والوارث بذلك ويحجب بانه قد يتصور كون الانذار مندوبا لا واجبا فيصح نذره ويصير واجبا بالنذر وذلك في موسر بغير جنس الدين فانه لو طالبه باوفاء وجب عليه بيع امتعته حينئذ وان كان في ذلك فوات ربح يؤمله فيها فاذا علم الدائن ذلك من حاله ندب له كما هو ظاهر ان ينظره الى أن يحصل له ما يؤمله في أمتعته من الربح فاذا نذر في هذه الحالة عدم مطالبته الى مدة معلومة لزم النذر لانه نذر قرينة مقصودة غير واجبة فهذا هو محل كلام المتولى وغيره وأما مسألة المعسر والموسر بجنس الدين الباذل له والميت فمعلوم من كلامهم في باب النذر عدم صحة النذر فيها فلا يصح أن تكون واحدة منها مرادة للمتولى فاتضح بذلك كلامه على ان التحقيق كما قاله البلقيني ورجحه الاسنوى والزركشي انه لا استثناء بل الحلول مستمر ولكن منع الطالب لعارض كالاغسار للعلم بحاله او لقيام الرق فيما يتبع به العبد اذا عتق وقول المتولى لو قال لله على ان لا اطالبه الا بعد شهر لزم ليس فيه تصريح بلزوم الاجل بل كلام محتمل لان يريد لزوم الاجل او لزوم النذر واطباقهم على ان الحال لا يؤجل يومى الى ان مراده الثانى ويكون سماء تأجيلا مجازا لما بينهما من علاقة منع المطالبة وفاء بالنذر ولا بدع أن يكون الدين حالا وتمتنع المطالبة به لعارض كالمعسر فانه إذا حجر عليه بدينه الحال لم يقل احد انه تأجيل وانما صرحوا بانه لا يطالب مع ان مسئلته هى الاصل في الكلام على تأخير الحال وحلول المؤجل على ما هو معروف في بابها فان قلت هل يظهر للقول بانه مؤجل او حال امتنع طلبه لعارض اثر قلت نعم يظهر لذلك اثر في مسائل منها اذا عجل المدين قبل المدة لغرض البراءة هل يجبر رب الدين جزما على أحد الامرين الابراء او القبول كسائر الديون الحالة لاسيما ان هذه المدة لم تقع برضا المدين او لا يجبر لانه مؤجل ومنها الحنث اذا حلف لا مال له وقتنا بالتفصيل بين الحال والمؤجل ومنها مسألة الزكاة وتحريرها ان النذر امان ان يكون بعد تمام الحول فلا اشكال في اخراج الزكاة غير انه هل يستثنى ذلك القدر من وجوب الانتظار فيه لان الملك فيه لغيره بناء على الصحيح وهو ان الفقراء شركاء رب المال أو يجب الانتظار فيه وهو ما رجحه بعض المتأخرين لكونه قادرا على تمام نذره لجواز الاخراج من غيره كما قلنا به فيما اذا رهن مالا زكويا وحال عليه الحول قال بل مسئلتنا اولى لان الرهن سابق على الوجوب بخلاف النذر واما ان يكون قبل تمام الحول ٣ احتمال لان النذر في هذه الحالة تصرف منه قبل تعاق حق الفقراء وقياس مسألة الرهن كما قاله الاسنوى وجوب الاخراج من غيره عند القدرة ومنه عند عدها ومنها لو مات الناذر فان قلنا بالتأجيل لم يكن لورثته الدالبة وان قلنا ببقائه على صفة الحلول فهل

اليه والنظر الى مقاصد الواقفين معتبرا كما قاله الفقهاء وغيره وما كونه مخصصا للمضاف والمضاف اليه او للمضاف فقط فينا فيه قوله ذكر اكان أو أنثى من ولد الظهر ولا يخالف ما ذكرته قولهم ان الصفة ومثلها بدل البعض والاشتغال والحال ترجع الى سائر ما تقدم عليها وتأخر عنها من اجل والمفردات المعطوفة بالواو أو ثم أو الفاء دون لكن وبلى بل قضية كلام الشيخين في غير الوقف ان المعطوفة كذلك ولا ما أفتى به البلقيني فيمن جعل نظر وقفه لاولاد ابنه خضر الذكور ثم اولاد اولاده بما حاصله ثم ان قوله الذكور مقدر في المعطوف ويكون راجعا للمضاف فلا تستحق بنت ابن ابن خضر شيئا ولا ما أفتى به ابو زرعة فيمن وقف على اولاده ثم اولاد اولاده ثم اولاد اولاد اولاده ثم نسله وعقبه الذكور دون الاناث من ولد الظهر دون ولد البطن بان الوصف بالذكورية يعود الى سائر الطبقات اهو ظاهر أن العطف في قول الواقف ثم على اولادهم وأولاد اولادهم الخ على قوله وأولاد اولاده الذكور دون الاناث لان المضاف هو المحكوم عليه ولكن الضمائر تعود الى المضاف اليه الموصوف بالذكورية

لهم ذلك لان الدين حال والناذر مات وهم لم يندروا أم عليهم الامهال لان الحق انتقل اليهم كذلك كل محتمل والظاهر كما قاله بعض المتأخرين الاول هذا كله ظاهر ان كانت الصورة مامر عن المتولى وهى مالو قال الله على ان لأطالبه الابد شهر فلو قال الله على ان مالى عليه من الدين يصير مؤجلا الى شهر أو نحو ذلك فهل يأتى فيه مامر من كونه مستمرا على الحلول ويكون التزام التأجيل معناه التزام عدم المطالبة أو يقال هنا انه تأجيل للنص على التزام التأجيل بخصوصه كل محتمل وأما مسألة الوصية ففيها مامر في مسألة النذر حرفا بحرف إذ لا يلزم من تنفيذها بتأخير الطلب تأجيل الدين بل هو باق بصفة الحلول ولكن تنفيذها منع من المطالبة به على حكم الحلول كالمعسر إذا ثبت اعساره ويؤيد ذلك قول الرافعي والروضة لو أوصى من له دين حال باماله مدة فعلى ورثته اماله ولم يقولوا أن الدين تأجل وأما مسألة ابن الرفعة التى زادها وادعى أنها أولى بمنوعة كما قاله بعض المتأخرين لان الثمن اما أن يراد به ما وقع به العقد أو ما استقر عليه العقد مع اعتبار اللواحق في مجلس التخيير والراجح الثانى إذ اللاحق في المجلس كالواقع في صلب العقد وحيثئذ فالثمن انما هو مؤجل لانه الذى استقر عليه العقد فكأنه انما عقد به بصفته لانه كان حالاً ثم تأجل لان الثمن كما يراعى في مقداره تراعى صفته ويظهر أثر ذلك في نحو عقد التولية هل يدخل الملحق في زمن الخيار والمذهب انه يدخل ودعوى ابن الرفعة التأجيل بعد الحلول لانتم الا إذا ثبت تعلقه بذمته وكونه مملوكا وذلك انما يصح إذا ملك المشتري المبيع والبائع الثمن الذى في ذمته وما دام زمن الخيار لهما باقيا فالانتقال غير واقع لان الخيار إذا كان للبائع فملك المبيع له أو للمشتري فملك له أولهما فموقوف سواء في ذلك خيار الشرط والمجلس لكن صورة ابن الرفعة انما تاتى إذا كان الخيار لهما لان الحاق الاجل ونحوه انما يصح حيث كان الخيار لهما والافقى لزم من جهة أحدهما أو انفسخ لم يمكن اللاحق فراد ابن الرفعة بقوله ثم ألحق الاجل في مجلس العقد ما إذا كان الخيار لهما ولم يلزم العقد ولو من جهة أحدهما ولا انفسخ وأما مسألة القفال وهى أن المفلس إذا ثبت افلاسه حل عليه الدين فذلك وجه أو قول والمذهب انه باق باجله بل بقية كلام القفال تدل على ان آثار الاجل باقية لم تنقطع قطعاً حقيقياً لعوده مؤجلاً كما كان إذا أيسر ولم يطالبه حتى انفك الحجر وأما مسألة السلم فقد علم جوابها من مسألة ابن الرفعة (وسئل) عن رجل زوج ابنه على صداق ضمنه بغير اذنه فمات الابن عن تركته تقى به فاراد وارثه أخذ الصداق من الاب والاب الضامن وتبقى التركة ميراثاً لضمائه بلا اذن فهل يجاب أولاً (فاجاب) بقوله أفق التاج الفزارى والبرهان المراغى بان للضامن الامتناع من الاداء حتى يقضى الدين من التركة قال الاول لان الدين تعلق بتركة الميت بالموت وإذا تعلق الحق بالذمة والعين كان لمن الدين في ذمته ان يتمتع من الاداء حتى يستوفى من العين بدليل أن من عليه دين به رهن لا يلزم باداء إذا أمكن استيفاء الدين من الرهن وأيضا فالدين لا ينفك بالضامن من ذمة الاصيل فإذا مات تعلق بتركته ولا ميراث الا بعد قضاء الدين بنص القرآن فلو جاز الزام الضامن بالاداء وان تبقى التركة للوارث لقدّم الآثر على الدين قال ثم وجدت في مختصر النهاية لشيخنا العزيز بن عبد السلام فان مات الاصيل فاراد الكفيل الزام رب الدين بقبضه من التركة أو أن يرثه من الضامن فله ذلك على أظهر الوجهين وفى النهاية وما يتعلق بهام هذا الاصل ان الاجل إذا ثبت مقصودا في حق الضامن ولو مات المضمون عنه وحكمنا بحلول الدين عليه فكانت تركته عنده وافية فلو قال مستحق الدين لست أطلب حتى من التركة فهل للضامن أن يقول إما ان تاخذ حقه منها ناجزا او تبرئنى فعلى وجهين اظهرهما في النقل ان له ذلك والثانى لا وهو ظاهر القياس اه وما افق به بما ذكر ظاهر ان

اجرة لشخص له عليها دين باجرة معاومة ثم قاصصها بماله عليها من الدين المماثل لها ثم ماتت قبل استحقاقها لشيء من الاجرة وانتقل الوقف الى من بعدها هل يقين بقاء دينه في ذمتها ويستحق الاجرة من انتقل اليه الوقف (فاجاب) بان المقاصصة المذكورة باطلة إذ شرط التقاص أن يكون الدينان مستقرين والاجرة لا تقرر الا بمضى مدة الاجارة وقد قال الزركشى وشرط التقاص أن يكون الدينان مستقرين فان كانا سلبين لم يحز قطعا وان تراصيا لا امتناع الاعتياض عنهما قاله القاضى حسين والماوردى وحكاه عن نص الشافعى وهو موجود فى الام وكلام الرافعى يقتضى الجواز وليس كذلك اه وقال الاسنوى واعلم أن كلام الرافعى والنوى يقتضى جريان الخلاف فى العروض المسلم فيها مع انه ليس كذلك بلا خلاف لا امتناع الاعتياض عنها كذا صرح به القاضى حسين والماوردى ونص عليه الشافعى اه وعلى تقدير جواز التقاص فيها لم يستقريتين بموتها بطلانه كالو أحوال المشتري بالثمن ثم انفسخ البيع بالخيار أو العيب أو الاقالة والتحالف فان الحوالة تبطل فدين

المستأجر باق في ذمة المؤجر

ويستحق الاجرة من
استحق الوقف (سئل)
عمال الوقف في مرض موته
على ولده الحائز أشجارا
في بستان تخرج من ثلث
ماله ثم على اولاده إلى آخر
ما عينه ثم توفي فهل إذا أقام
ولده بينة بأن أرض البستان
كانت اجارتها انقضت حال
الوقف او كانت مغبوبة
يتبين بطلان الوقف اولا
(فاجاب) بان الوقف
مستمر في مسألة ثبوت
انقضاء الاجارة ويتبين
بطلانه في مسألة ثبوت
كونها مغبوبة وإن
أففى الباقين بصحة وقف
البناء والغراس في أرض
مغبوبة فقد اوضحت الرد
عليه في الفتاوى إذ من
شرط الموقوف الانتفاع
به مع بقاء عينه وهذا
مستحق الازالة (سئل) عن
رجل وقف داره على
ذريته الذكور والاناث
وشرط في ذلك شروطا منها
انها وقف على ذريته
الذكور والاناث بشرط
السكنى في ذلك إلا المزوجة
منهم إذا استغنت بمسكن
زوجها فانها لاحق لها في
السكنى ولا إسكان ولا
اجارة ومنها أنه قال في
كتاب وقفه على أن يعمر
السكنى من الموقوف
عليهم ما ينهدم في كل سنة
وثبت الوقف لدى حاكم
شافعي وحكم بموجبه فهل
ما ذكر من شرط السكنى عام
في الذكور والاناث فاذا لم

كان الطالب لذلك هو وارث الابن غير الزوجة فان كان الطالب له هو الزوجة التي هي المضمون
له فالأوجه أن لها أن تطالب الابن بذلك لأنها مخيرة بين الرجوع على التركة وعلى الضامن فاذا
اختارت الرجوع عليه كان لها ذلك إذ لا مانع منه وكلام النهاية ومختصرها يدل على ذلك وإن نافاه
ظاهر ما ذكره الفزاري (وسئل) هل يشترط اقرار المضمون عنه بالدين حتى لو انكر أصل الدين
واعترف به إنسان ثم ضمنه يصح ويلزمه أم لا (فاجاب) بقوله الاصح كما في الكفاية ان ذلك
لا يشترط فيصح ويلزمه (وسئل) رضى الله عنه بما لفظه في المدينة الشريفة على ساكنها أفضل
الصلاة والسلام وفي مكة المشرفة يريد الانسان أن يقترض من آخر دراهم ثم يرهنه بها رهنا يملوكا
للغير بغير رضاه فلا يتم توثقه فيتولى طامعه على انه يأتي له بضامن يضمن له صحة الرهن فيقرضه ثم
رهن عنده الرهن ثم يقول آخر ضمن لك صحة الرهن من غير زيادة على ذلك لكنها يضران
أنه متى خرج الرهن مستحقا صار الضامن المذكور ضامنا لذلك الدين المرهون بسببه أو لمثل هذا
الرهن ليا تاتي به إلى المقرض ليبقى توثقه فهل يصح هذا الضمان وإذا خرج مستحقا يكون ضامنا للدين
أو لمثل الرهن (فاجاب) بقوله يحتمل تخريجه على ما قرروه من صحة ضمان درك المبيع أو الثمن
بجامع الحاجة اليهما في معاملة من لا يعرف حاله ويحتمل وهو الاقرب عدم تخريجه عليه اما لان
ذلك على خلاف الاصل لخروجه عن القاعدة كما قرروه فلا يقاس عليه كما وقع للفقهاء نظيره في
مسائل خرجت عن الاصل فلا يقيسون عليها وان وجد ذلك المعنى الذي خرجت لاجله هذا ان
سلم أن بين المسئلتين جامعا وقد يقال لا جامع بينهما أصلا فلا تقاس مسألة الرهن على مسألة البيع
لعدم وجود شرط القياس لوجود الفارق بينهما وهو ان في تصحيح الضمان المذكور في مسألة البيع
الامن من ضياع المقابل من كل المبيع أو الثمن أو ما نقص فقيه مصلحة تعود على نفس العقد
المشتمل على ذلك من أمن غائلة من لا يدري حاله وأما في مسألة الرهن فليس فيه مصلحة تعود على
نفس عقد الرهن لانه أمر تابع وبخروج المرهون مستحقا لا يمكن الزام الضامن بمثله بل يكون صامنا
لدين القرض فالمنفعة لم تعد الا عليه وهو اجنبى عن المضمون لانه ليس بمقابل له بخلافه في مسألة البيع
فعود المصلحة اليه غير مضطر اليه لثبوته ورضا المقرض بذمته قبل الضمان المذكور حيث لم
يشترط الرهن في عقد القرض والا فاشترطه كاف لانه على تقدير خروج المرهون مستحقا يطالبه
برهن غيره وأيضاً فهو في دين القرض متمكن من التوثق عليه بغير ذلك بان يشترط عليه في العقد
الاتيان بمن يكفله فلا ضرورة له الى ضمان درك الرهن بخلافه في مسألة البيع فانه لا يمكن اشتراط
الكفيل والرهن الا على ما في الذمة من المعين فاذا خاف أخذه من خروجه مستحقا أو ناقصا كان
مضطرا الى وجود من يضمن له دركه لانه لا مندوحة له عنده لعدم تأتى الضمان الاصلى فيه فاغفر له
اشتراط ضمان دركه للضرورة فهي محققة في مسألة البيع فجاز فيه ضمان الدرك المخالف للاصل والقاعدة
غير محققة بل غير موجودة في مسألة الرهن فلم تجر فيها (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ضمن
دينا معيناً ورهن به مملوك ثم ان الدائن أبرأه من الضمان فهل ينفك الرهن ايضا (فاجاب)
بقوله اجاب بعض المتأخرين بعد فكره فيها مدة انه لا ينفك الرهن بذلك لان الضامن التزم
هذا الدين بطريقتين أحدهما تعلقه بعين الرهن والآخر جعله في ذمته واحدهما منفك عن الآخر
فالابراء عن الضمان لا يكون فسخا للرهن وقال غيره هما متعلقان بدين واحد فاسقاط أحدهما
اسقاط للآخر ورد بانه انما يتم لو أبرأه عن المطالبة بالدين لاعن خصوصية الضمان (وسئل)
عن قال انت في حل في نصيبي هل هو صريح ام كناية (فاجاب) بقوله قال الاذرعى الصحيح
انه صريح ويؤيده قول ابن يونس الفاظ الابراء تسعة عفوت وأبرأت واسقطت وحطت

يسكن أحد من الذكور والانات يسقط حقه من الاسكان والاغتال أم هو خاص بالانات وهل اذا انفرد أحد الموقوف عليهم بالسكنى في الدار بتراض من بقية المستحقين على ان يجعل لغير الساكن من الموقوف عليهم سكنى دار اخرى جارية في استحقاق الساكن مخالف لما شرطه من السكنى أم لا وهل شرط العمارة على الساكن معمول به أم لا واذا قلتم بأنه معمول به فعمر الساكن فيها من ماله عمارة ضرورية فهل له الرجوع بشيء منها على بقية المستحقين أم لا وهل يفرق الحال بين الناظر وغيره أم لا وهل له الرجوع على ساكن تلك الدار باجرة مثلها أم لا وهل اذا كان موجب حكم الشافعي ان الناظر لا يرجع بماعمره حال سكنه فيها هل يسوع لغيره ان يحكم بخلافه أولا وهل اذا احتاج الوقف الى العمارة يؤجره ناظره أو الحاكم وهل اذا كان من قاعدة مذهب الشافعي ان ملك الموقوف لله تعالى وأن الموقوف عليه يغرم ولا يغرم ولم يوجد عنده نص في العمارة على الساكن والقصد بالوقف رفق الموقوف عليهم وهو موافق لمذهب مالك ونصه كما في المدونة صحة الوقف وابطال الشرط كما اقتضاه

وتركه ووهبت واحالت ووضعت وملكت (وسئل) عن ابراء المضمون عنه ظانا تحول الحق عنه بالضمان فهل يبرأ (فاجاب) بقوله نعم يبرأ هو والضامن ولا عبرة بظن بان خطؤه ونظيره اذا طلق رجعا ثم ثانية في العدة ظانا انه قد بانث منه بالاولى فان الثانية تقع ايضا (وسئل) عن طالب مدينه فقال له آخر اتركه والذي لك عليه عندى أوقال أبرئه ولك عندى كذا فهل يلزمه ما ذكره (فاجاب) بقوله لا يلزم القائل بذلك شيء لان لفظ عندى للظرفية ولا اشعار لها باشتغال الذمة بذلك فان قال على أوفى ذمتى كان ضمنا لكنه معلق على شرط فلا يصح (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه في المجموع ان ظاهر كلام الشافعي رضى الله تعالى عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى براءة ذمة الميت عن الدين بتحمل الولي واستشكاه وصورة بعضهم أخذوا من كلام الشامل بان يقول الوارث للدائن أبرئ مورثي أو أسقط حقتك عنه وعلى عوضه فاذا أبرأه برئ ولزم الوارث ما التزمه وبعضهم في شرحه كلام الشافعي رضى الله تعالى عنه بذلك ايضا وقال انه استدعاء اتلاف مال لغرض صحيح ومع ذلك هو مشكل بقولهم في باب الضمان ان التحمل وغيره من الفاظ الضمان لا يحصل به براءة المضمون عنه واذا برئ الاصيل برئ الضامن وفي تعليق الشيخ أبى حامدا لم يمكن المبادرة الى قضاء دين الميت استحباب ان يحتال الولي حتى يسقطه عن الميت ويصير في ذمته فما صورة ذلك وما المراد بالولي وعلى الاول اذا تحمل بعض الورثة يختص به أولا أو يفرق بين أن يكون فيهم قاصر أولا واذا قال الوارث أو غيره ضمننت دينك على فلان فابريه أو أبرئه وأنا ضمينك بما عليه فهل يبرأ (فاجاب) بقوله ما ذكر عن المجموع وتصويره بما ذكر صحيح معتمد ولا يشكل عليه ما في الضمان فانه ليس على حقيقة الضمان المشهور المقتدر الى اصيل بل هو من قبيل استدعاء اتلاف مال بعوض لغرض صحيح وهو براءة ذمة الميت بما نفسه معلقة به كما صح في الحديث فالمسارعة الى فكها من المقاصد الصحيحة المطلوبة فهو كما ذكرنا في اطلاق هذا الاسير أو اعف عن لك عليه قود أو اطعم هذا الجائع ولك على كذا أو الق متاعك في البحر وعلى ضمانه وما ذكر عن الشيخ أبى حامد هو نص الشافعي رضى الله تعالى عنه وحمل على التصوير السابق ويؤيده حكاية المراغي له في شرح المنهاج والمراد بالولي هنا الوارث وهو جرى على الغالب والا فالاجنبى كذلك كما في نظائره واذا التزم ذلك بعض الورثة اختص به فلا يرجع به على البقية الا ان أذنوا له ولا عبرة باذن الولي اذا لمصلحة للولي عليه في ذلك واذا التزم ذلك أجنبى أو وصى فلا رجوع له الا ان أذن له الوارث بشرط الرجوع أو اطلق على الاوجه والظاهر ان ذلك لا يجرى في غير دين الميت ويؤيده قول البغوى في فتاويه لو قال اقض ديني على ان ترجع على أودين فلان على أن ترجع على لم يرجع عليه حيث لم يكن القائل ضامنا عن فلان اه وظاهر ان استدعاء ابراء الغير كاستدعاء الاداء عنه وقد ذكر فيه البغوى ما علمت والاوجه في المسئلة الاخيرة قال بعضهم وهو الذي دل عليه النقل ان البراءة لا تصح فانه لم يبرئه براءة تبرع وانما أبرأه على أن يتم له ما جرى ولم يتم لفساد الضمان ففى المهمات اوائل الباب الثالث من أبواب البيع عن النص ان الصلح اذا فسد لكونه جرى على الانكار فهما على أصل حقهما ويصير المدعى على دعواه وان قال أبرأتك بما ادعيت عليك أو من بدله من قبيل انه انما أبرأه على أن يتم له ما اخذه منه اه وعلى ما اقتضاه هذا النص جرى في الانوار في كتاب الصلح اه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا قال ان رددت عدى فقد أبرأتك عن الدين فهل يصح (فاجاب) بقوله المنقول عن التهمة الصحة واذا أبرأه برئ لانا ان قلنا الابراء تمليك فهو كما لو قال وهذا الثوب لك أو اسقاط فهو اسقاط يجوز بذل العوض في مقابلته (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل اذا كان لشخص على آخر دين حال فصار يعطيه في كل وقت

العمارة على الساكن رعاية
الحق الوقف وحقوق الواقف
لان الخراج بالضمان فاذا
امتنع من له السكنى أجره
الحاكم عليه ان لم يكن
للاوقف ناظر كما ذكره
الزاهدي في شرح
القدوري وهل اذا
اختلفت منازل الدار ولم
يتفقوا على المياية يجبرون
عليها ام لا وهل اذا طلب
أحدهم أن يسكنها ويذل
حصته من العمارة وامتنع
غيره منها فطلب اجارتها
فمن الميجاب (فاجاب) بان
ما ذكره الواقف من شرط
السكنى عام في الذكور
والاناث اذا الموقوف عليهم
ذريته الميئة بالذكور
والاناث وهو متأخر عنها
فعاد اليهما ويؤيد ذلك
اتيانه بضمير الذكور في
قوله منهم وفي قوله على
ان يعمر الساكن من
الموقوف عليهم لتغليب
الذكور على الاناث والالقال
منهن وعليهن واذا لم يسكن
أحد من الذكور والاناث
سقط استحقاقه في تلك
المدة من الاسكان والاغتلال
اذ السكنى شرط في
استحقاق الذرية ويلزم من
عدم الشرط عدم المشروط
ويدل على ذلك أيضا قوله
في حق من استغنت بمسكن
زوجها لاحق لها في سكنى
ولا اسكان ولا اجارة
وانفراد أحد الموقوف
عليهم بسكنى الدار برضا
بقية مستحقها سائغ وغير

وقت شيا على سبيل أنه من دينه والآخر يظن انه هدية فيرسل اليه طعاما يساوى ثمن ذلك فهل
يقع ذلك عن الدين أو يصير مقابلا له وذمة كل واحد معلقة للآخر الى أن يقع بينهما مقاصصة أم لا
﴿فاجاب﴾ بقوله العبرة فيها بنية من عليه الدين فيسقط عنه ما أداه لصاحب الدين وان ظن صاحب
الدين انه انما يدفع له ذلك هدية وما يرسله صاحب الدين للمدين على جهة مكافأته بما ظنه هدية
منه فهو تبرع لا رجوع له به عليه فعلم ان ذمة المدين تبرأ بما دفعه بنية الدين وأنها لا تشتغل بشيء
بما أرسله له صاحب الدين ﴿وسئل﴾ رضى الله تعالى عنه اذا كان على شخص دين لآخر وله
عليه مثله ولم يقع بينهما مقاصصة فهل تكون ذمتها معلقة وان تعذرت المقاصصة بان كان بينهما
مسافة طويلة ذات مفاوز أم تبرأ ذمتها للتعذر ﴿فاجاب﴾ بقوله اذا كان الدينان المذكوران فيها
نقدين واتفقا جنسا وحلولا وصفة سقط أحدهما بالآخر بلارضيا بخلاف ما اذا اختلفا في الجنس
أو الصفة كصاح ومكسرة أو الحلول والتأجيل أو في قدر الاجل وأن كانا غير نقدين أو أحدهما
نقدا والآخر عرضا فلا تقاص وان تراضيا ولا فرق فيما ذكر بين ان تطول المسافة بينهما أو
تقصر ﴿وسئل﴾ عما اذا صالح الضامن عن الدين بشيء رجع بالاقبل بخلاف ما لو باع عينا بالدين
فانه يرجع بالدين ما الفرق ﴿فاجاب﴾ بقوله الفرق ان لفظ الصالح يشعر بقناعة المستحق بالقليل
عن الكثير كما نقله الرافعي عن البغوي والمتولى بخلاف البيع فانه يشعر بتفاوت المبيع والثمن في القيمة
فعملنا في كل بما هو الاغلب فيه وهذا فرق صحيح وان سوى الاذرعى وغيره كالسبكي بين المسئلتين
وقالوا والافما الفرق ﴿وسئل﴾ هل يبطل ضمان المريض وارثه مطلقا أم فيه تفصيل الاجنبى
﴿فاجاب﴾ بقوله الذى ذكره ان الضمان في مرض الموت ان كان بحيث يثبت الرجوع بان
أذن الاصيل للضامن في الضمان والاداء أو في الضمان فقط أو في الاداء بشرط الرجوع ووجد
الضامن مرجعا فمن رأس المال ولا فرق حيثئذ بين الوارث وغيره وان لم يجب رجوع ولا وجد
مرجعا فان كان الضمان عن وارث فهو وصية له وان كان عن أجنبى فمن الثلث فان زاد عليه وأجاز
الوارث نفذ والابطال في الزائد فقط وما ذكر عن الانوار نحول على هذا التفصيل او مبنى
على ضعيف وهو بطلان الوصية للوارث ﴿وسئل﴾ عن اذان مبلغا وضمنه جماعة فهل يكون كل
ضامنا للجميع او بالقسط ﴿فاجاب﴾ بقوله ان قالوا معا ضمناء فكل بالقسط وان قال كل على
حدة فكل ضامن للجميع أخذنا من كلام الشيخين وغيرهما في مسألة الق متاعك في البحر وأنا
والجماعة ضامنون أو أنا ضامن والجماعة ضامنون فانه في الاولى يضمن بالقسط وفي الثانية يضمن
الجميع وعلى هذا التفصيل الذى ذكرته يحمل ما مال اليه الاذرعى ونقله عن جماعة انه لا يكون
ضامنا الا بالقسط وما صححه السبكي تبعا للمتولى من انه يكون ضامنا للجميع ﴿وسئل﴾ عن تعيين
ضمان الدرك في ملك معين يصح تبعا أم لا وضمان ارش العيب الذى يخاف من حصوله يصح
ويدخل في ضمان الدرك أم لا ﴿فاجاب﴾ بقوله ضمان الدرك هو ضمان الثمن للمشتري ان خرج
بالمبيع المعين مستحقا مثلا واخذ بشفعة او ضمان المبيع للبائع ان خرج الثمن المعين مستحقا مثلا
واخذ بشفعة سابقة على البيع ببيع آخر او ضمان درك رداءة جنس الثمن للبائع أو المبيع للمشتري
اذا كان كل منهما في الذمة وشك المستحق عند القبض هل المقبوض من جنس المعقود عليه أو أردأ
وكذا لو شرط احدهما في العوض صفة وخشى ان تكون تلك الصفة غيرهما او ضمان درك نقص
صنعة وزن بها الثمن او المبيع ومثلها الكيل والزراع او ضمان درك عيب يظهر في المبيع بان يرد
الثمن اذا رد المبيع بالعيب او في الثمن بان يرد المبيع اذا رد الثمن بالعيب او ضمان درك فساد
يظهر في العقد بسبب غير الاستحقاق كمتخلف شرط معتبر في البيع او اقتران مفسد به فيصح الضمان

والجعل المذكور اجارة فاسدة لعدم قبول جعل ترك السكنى في الدار الموقوفة عوضا عن منفعة تلك الدار فليستحقها أجرة مثلها على ساكنها لمدة سكنهم فيها وشرط الواقف العمارة على الساكن معمول به لانه كنص الشارع وقد قالوا لو قال أو صيت لزيد بالف ان تبرع لولدى بخمسةائة صحت وإذا قبل لزمه دفعها اليه قيل وهي حيلة في الوصية إلى الوارث وقد جعل الواقف استحقاقا للسكنى مشروطا بالعمارة المذكورة ثم ما نهى من الدار مدة سكنى المستحق وعمره من ماله لا رجوع له منه بشيء على بقية المستحقين ولا فرق في المعمر المذكور بين الناظر وغيره نعم ان تعدد الساكن في المدة المذكورة وزعت مؤنة العمارة على الرؤس ومن موجب حكم الشافعي بموجبه أن لا يرجع الناظر الساكن بشيء بماعمره على غيره من المستحقين فلا يسوغ للحاكم المخالف أن يحكم بما يخالفه ومتى احتاج الوقف إلى عمارة ولم يعمره مستحقوه أجرة ناظره لها ومن القواعد المقررة أن الخاص يقضى على العام وشرط العمارة المذكورة على الساكن مخصص لعوم أن الموقوف عليه يغنم ولا يغرم وأن القصد بالوقف

في جميع هذه الانواع للحاجة كما هو مقرر في محله وإذا تقرر ذلك علم منه أن ضمان الدرك لا يجري في غير المبيع والتمن لاستقلالها ولا تبعاً لانه انما جرى فيما مر على خلاف القياس لاجل الحاجة فلا يلحق به غيره لان ما جاز لضرورة يتقدر بقدرها وأنه اعني ضمان الدرك انما يدخل في صور العيب فيما ذكرته وهو صحة ضمان درك عيب يظهر في المبيع بان يرد الثمن إذا رد المبيع بالعيب أو يظهر في الثمن بان يرد المبيع إذا رد الثمن بالعيب وأما ضمان درك أرش عيب يجب في المبيع أو الثمن من غير رد لعينهما بان يقول للمشتري ضمننت لك درك ضمان ما يجب لك على البائع من عيب قد سم ان وجدته وسقط ردك لحدوث عيب عندك أو للبائع نظير ذلك فهو باطل كما دل عليه كلامهم في مواضع فقد صرحوا بان ضمان الدرك انما يصح فيما مر بعد قبض ثمن ان كان التدارك به أو مبيع إن كان التدارك به قالوا لان ضامن الدرك انما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري ولزمه رده على تقدير الاستحقاق أو نحوه وقبل القبض لم يتحقق ذلك اه فكذا الارش المذكور لم يوجد موجه حال العقد فلم يحتج إلى ضمانه حتى يجري فيه ضمان الدرك على خلاف الاصل قالوا ولو ضمن لمشتري ارض لغرس او بناء عهدة ثمنهما وأرش نقص الغراس والبناء ولو قلعا باستحقاق صح ضمان عهدة الثمن دون الارش لعدم وجوبه عند ضمانه ومن ثم لو ضمنه فقط قبل القلع ولو بعد ظهور الاستحقاق فانه يصح ان علم قدره اه فكذا يقال في ضمان أرش عيب مطلع عليه في المبيع أو الثمن ان كان بعد ظهوره وعلم قدره صح ضمانه ولا يكون من ضمان الدرك وان كان قبل ذلك لم يصح ضمان الدرك لعدم وجوبه وما يؤيد ذلك ما في الروضة وغيرها من انه لو ضمن عهدة الثمن للمشتري فبان فساد العقد بشرط او غيره ماعدا الاستحقاق أو فسخ العقد بعيب او وجب به أرش لحدوث ما يمنع الرد به كحدوث عيب عنده او انفسخ البيع قبل القبض بتلف المبيع او نحوه او بعده بخيار او تقايل لم يطالب بالثمن او الارش ضامن العهدة بل البائع وحده لان المتبادر من ضمانها انما هو الرجوع على الضامن بسبب الاستحقاق وفي الروضة وغيرها قبل ذلك لو ضمن عهدة فساد البيع بغير الاستحقاق أو عهدة العيب أو التلّف قبل قبض المبيع صح للحاجة اليه ولا يندرج ذلك تحت ضمان العهدة لان المتبادر من ضمانها انما هو الرجوع بسبب الاستحقاق اه ومعنى ضمان عهدة العيب فيما ذكر كما يعلم بتأمل كلامهم المذكور ما قدمته من انه يرد الثمن إذا رد المبيع بعيب او يرد المبيع إذا رد الثمن بالعيب وإذا كان هذا هو المراد بضمان عهدة العيب كما يصرح به كلام الروضة وغيرها فلا تعرض فيها لصورة السؤال بطريق التصريح اصلا خلافا لما يتوهم منها بيادى الرأى وانما اقتضى كلامها في موضع الصحة في مسألة السؤال وفي مواضع عدمها وهو الذى يتجه كما قدمته ثم رأيت المسئلة منصوصة بعينها لائمة المذهب لكنهم اختلفوا فيها فمنهم من رجح الصحة ومنهم من رجح عدمها وعبارة الجواهر لو قال ضمننت لك ارش ما يظهر من عيب فوجهان احدهما يصح وهو قول ابن سريج واورده سليم وثانيها لا يصح وصححه الهارودي وجزم به الطبري ولتاخر هذين عن ابن سريج واستدرا كهما عليه كما ماقالاه اولى بالاعتقاد وهو الذى رجحته فيما مر ويوجه ايضا بان عدم الصحة في ضمان الدرك هو الاصل مع عدم الحاجة إذ لم يدخل وقته عند العقد بخلاف نحو الفساد او نقص الصنعة فانه موجود عند العقد ويخشى معه من فوات عين المبيع أو الثمن كله او بعضه فمست الحاجة إلى ضمان درك عينهما واما العيب فلا يترتب على ظهوره وعدم صحة ضمان دركه فوات عين اصلا لا بعضا ولا كلا وانما يترتب عليه فوات وصف من أوصاف الثمن او المبيع مع ان سبب ذلك الفوات هو تعاطيه الرد باختياره ومع صحة البيع في جميع المبيع أو الثمن لولم يرد فلم يكن به حاجة

رفق الموقوف عليه وقول السائل ولم يوجد عنده أى الشافعى نص فى العبرة مردود لوجود شرط الواقف فيها وقد تقدم أنه كنص الشارع وظاهر أن ذكر مذهب الامام مالك ومذهب الامام أنى حنيفة لا يصلح مستند الآن لمذهب الشافعى موافق لها والمهاياة انما تكون بالتراضى فلا إجبار عليها ومتى لم يتفق المستحقون على عمارتها الضرورية أجراها الناظر للضرورة لتصرف أجرها فى عمارتها حفظا للعين الموقوفة (سئل) عن رجل وقف فحلا من البقر للضراب أى الاتزاع فأنلف شيئا تلفا مضمنا فهل يضمنه واقفه أم لا (فاجاب) بانه لا ضمان على واقفه ولا على غيره فان كان مع أحدهم الواقف أو غيره ضمن ما أتلفه لان ذلك لا يختص بالمالك (سئل) عن الوقف على معين هل يشترط فيه القبول كما فى المنهاج أولا كما اختاره فى الروضة (فاجاب) نعم يشترط القبول (سئل) عن شخص وقف مسجدا وجعل فيه صوفية ومؤذنين واماما وخطيبا وغيرهم فهل إذا ضاقر بيع الوقف تقدم أرباب الشعائر على غيرهم أم لا وهل يدخل فى أرباب الشعائر ناظر الوقف ومباشره وشاهده وشاده أم لا ومنهم أرباب الشعائر

الى ضمان أرش ذلك العيب فلم يصح كما قلته أولا تخريجاً ثم ظهر أنه المنقول على أحد ذينك الوجهين الذى هو أولاها بالاعتماد لتأخر الماوردى والطبرى عن ابن سريج المصحح لمقابله وإطلاعهما على تصحيحه مع عدم الالتفات اليه على أن الطبرى لم يعتد بذلك الوجه المقابل للقائل بالصحة حيث جزم بعدمها من غير نظر الى القائلين بها وقد سبق القمولى الى حكاية الوجهين السابقين فى عين صورة السؤال شيخه ابن الرفعة فنقل عن ابن سريج فيها الصحة ويرجع بالارش على الضامن وإن بعضهم قال وجها واحداً ثم قال وحكى الماوردى أن الضمان فى هذه الصورة لا يصح قال وفيه وجه اه فاشعر قوله اعنى ابن الرفعة عن الماوردى أنه حكى عدم الصحة وقوله وفيه وجه بان مقالة ابن سريج وجه ضعيف فى المذهب وإن المعتمد عدم صحة ضمان أرش العيب وهو ما قدمته والله الحمد (وسئل) عن مظلوم أذن لآخر فى دفع مظلة عنه فهل له الرجوع عليه أم لا (فاجاب) بقوله نعم له الرجوع عليه كما قاله فى الاسير إذا قال لآخر افدى بكذا ويرجع عليه وإن لم يشترط الرجوع (وسئل) عن شخص قال من ضمن لى الف درهم فزوجتى طالق فضمن له الالف شخصان أو أكثر من شخصين معا أو مرتبا فهل يصح الضمان ويقع الطلاق باثنا أم لا ولو كانت المسئلة بمجالها فضمن له كل واحد من زيد وعمر الالف معا فهل يقع الطلاق بذلك باثنا وله مطالبة كل واحد منهما بالالف أو لا يطالب كل واحد منهما الا بنخسمائة (فاجاب) بقوله المراد بالضمان هنا حيث اطلق الالتزام فمضى التزم له بالالف واحد أو أكثر وقع الطلاق باثنا فان التزم كل من اثنين أو أكثر بالالف معا فالذى يظهر أنه يتخير فى مطالبة أى منهما أو منهم به أو مرتبا وقع بالاول فيطالب بالالف وحده فان التزم كل ببعض الالف وقع الطلاق عند تمام التزام الالف ويطالب كل بما التزمه الا الأخير فانه إذا التزم ما يوفى الالف وزيادة لا يطالب الا بالتزمة الالف لا غير وانما قلنا ذلك لان لفظ من يشتمل الواحد والزيد عليه ولفظ الضمان المراد به الالتزام أو المنصرف اليه يقع الطلاق فى مقابلته وحيث وقع الطلاق فى مقابلة مال راجع الى الزوج فهو بائن ولفظ الالف مع رعاية من يشمل وجود التزامه من واحد أو أكثر كما تقرر كما انه إذا اراد وقوع الطلاق فى مقابلة التلفظ بالضمان لا التزامه فتلفظ به واحد أو أكثر فانه يقع الطلاق ايضا لكنه رجعى لا بائن (وسئل) عما إذا صرح المالك ببراء الغاصب عن ضمان الغصب والمغصوب باق فى يده صحح الرافعى انه لا يبرأ وصحح النووي انه يبرأ وحكى الرافعى وجهين فيما إذا صارت الوديعة مضمونة على المودع فابراه المالك وصحح انه يعود امينا فهل ذلك تناقض فى كلام الرافعى أو بين المسئلتين فرق وما الراجح فى ذلك (فاجاب) بان المعتمد ما صححه الرافعى من انه لا يبرأ وقول السائل ان النووي صحح انه يبرأ ليس بصحيح لانه لم يصح شيئا من عند نفسه وانما الذى وقع له فى اصل الروضة انه لما ذكر تصحيح الرافعى عدم البراءة زاد أن غير الرافعى كالبغوى صحح البراءة وهى ظاهر النص فى الشامل والمذهب أى وصرح بها الماوردى ايضا ومع ذلك كله المعتمد ما صححه الرافعى كما جرى عليه مختصرو الروضة والمتكلمون عليها وغيرهم وقد اشار بعض المحققين الى وجه ضعف ما فيها وهو ان ما ذكر عن هؤلاء من البراءة انما هو وجه مبنى على صحة البراءة عما لم يجب ووجد سبب وجوبه والاصح انها لا تنصح فكذا هنا ويفرق بين هذا وما قاله الشيخان فى الوديعة من انها إذا صارت مضمونة بانتفاع أو غيره فاحدث له المالك استئمانا أو ابراء أو ايداعا أو اذنا فى حفظها فانه يبرأ بان الادعاء لا يجمع الضمان لتأصل الامانة فيه فبالحيانة فيها صارت غير وديعة ومن ثم لزمه ردّها فوراً فإذا أحدث له المالك ما ذكر صار ذلك استيداعا جديداً ويلزم ارتفاع حكم الاول وما ترتب عليه من الضمان لما تقرر ان الضمان لا يجمع الادعاء اصلاً واما الغصب فهو باق لا يرتفع بالابراء وانما المرتفع به على القول

(فأجاب) بانه إن شرط الواقف تقديم أرباب الشعائر أو غيرهم عند ذيق ريع الوقف عمل به وإلا فلا تقدم أرباب الشعائر على غيرهم بل يقسم ريع الوقف على جميع مستحقه بنسبة معالمهم ولا يدخل في أرباب الشعائر ناظر الوقف ولا مباشره ولا شاهده ولا شاده لأن الشعائر القربات والعبادات فيدخل فيها الامام والخطيب والمؤذنون والصوفية ونحوهم فقد قال الجوهرى في صحاحه الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعته الله تعالى اه وقال الزمخشري في تفسيره الشعائر المناسك والمتعبات اه وقال ابن عطية في تفسيره الشعائر العبادات اه وقال القرطبي في تفسيره الشعائر المتعبات اه وقال صاحب لباب التفاسير فيه شعائر الله أعلام دينه وأصلها من الاشعار وهو الاعلام واحدها شعيرة وكل ما كان معلما لقربات يتقرب بها إلى الله تعالى من صلاة أو دعاء أو ذبيحة فهو شعيرة من شعائر الله تعالى اه وقال ابن زهيرة في تفسيره شعائر الله أعلام دينه واحدها شعيرة وكل ما كان معلما لقربات يتقرب بها إلى الله تعالى بدعاء أو صلاة أو ذبيحة أو غير ذلك فهو شعيرة (سئل) عن شجر نخل موقوف على

بصحة الابرأ حكمه من الضمان فقط سواء أفلنا بصحة الابرأ أم لا فتمحض الابرأ فيه إلى انه أربأ عما لم يجب ووجد سبب وجوبه وقد علم أن الاصح عدم صحته (وسئل) عن تامين وكيل المالك نصيب الفقراء من الزكاة هل يقول ضمننت موكلك أو جعلته ضامنا الرطب بكذا كما في نظيره فيما لو وكله بالضمان حيث قالوا صيغته ان يقول جعلت موكلى ضامنا لك بكذا أم يقول ذير ذلك وما هو وكذلك الوكيل في الجعالة اذا أراد أن يجاعل لموكله شخصا هل يقول ان فعلت كذا فعلى فلان كذا أم فأجاب بعضهم بما لفظه ان الوكيل بالتزام الجعل في الجعالة كوكيل الزوجة بالتزام عوض الخلع فله التصريح باضافة المال الى الموكل وبالوكالة معا وبأحدهما فقط كان يقول ان رددت عبد زيد أو حججت عنه فلك في ذمته كذا وذلك بوكالته أو وصايته الى ولا يقول فعلى كذا لان ذلك استقلال بالتزام المال وتلغو نيته ان نوى ذلك فهل ما قاله صحيح أم لا (فأجاب) بقوله ما ذكر فيه غير صحيح كما هو واضح أما ضمننت موكلك فليخلو عن الخطاب فهو كعبت موكلك وهو لا يصح لعدم انتظام الصيغة بين البائع والوكيل بل لا بد من بعثك لموكلك فكذا هنا لا بد من ضمانتك لموكلك وأما جعلته ضامنا فلانه ليس وكيه حتى يجعله ضامنا وهذا فارق قول وكيل الضمان جعلت موكلى ضامنا وكيف تقاس تلك على هذه فتعينت الصيغة الاولى ونحوها وما ذكر عن بعضهم في وكيل الجعالة غير بعيد

(باب الشركة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه في رجلين اشتركا في مال بالسوية وعقدا عليه عقد شركة وتسلم المال أحدهما وتبرع بعمله لصاحبه وتبرع الثاني للتبرع المذكور بمؤنثة من أصل الشركة وربحها من غير أن يعين قدر معلوما فاذا قلتم بعدم الصحة في المتبرع الاول والثاني فهل للتبرع الاول الرجوع على صاحبه باجرة المثل وهل للثاني مطالبة بالمؤنة أم لا (فأجاب) بقوله ان جعلنا المؤنة في مقابلة العمل وجب للعامل أجرة المثل في مقابلة عمله في حصة شريكه وان لم يجعلها في مقابلة شيء فلا أجرة له وفي الحاليين التبرع بالمؤنة غير صحيح فلا شريك الرجوع بحصته منها مطلقا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤال صورته سئل بعض المفتين عن كتاب مشترك لجماعة وفيهم محجور عليه فهل يجوز لأحد مطالعة الكتاب باذن بعض الشركاء من غير اجازة حيث لا ضرر فان قلتم لا يجوز فما الفرق بين هذه المسئلة وبين ما نقل عن الجويني من أنه يجوز دخول الدار المشتركة باذن الشركاء فأجاب بقوله يجوز لكل واحد من الشركاء مطالعة الكتاب المشترك بشرط سلامته والخوف عليه من الارضة والتراب والغبار وخوف الفساد ولا يجوز لأجنبي أن ينظر في الكتاب الا باذنه والحالة هذه والله أعلم اه جوابه فهل جوابكم كذلك (فأجاب) بقوله لا يجوز لشريك ولا لغيره المطالعة في المشترك الا باذن جميع الشركاء الكاملين فان كان فيهم قاصر لم يجز لوليه أن ياذن لأحد في المطالعة فيه الا باجرة المثل بشرط المصلحة فان كان تحت يد أمين كشريك أو وديع وخشى عليه من التلف ان لم يتعهده بالنفص وغيره لزمه ولا يجوز له المطالعة فيه لأجل ذلك خلا لما ذكر عن هذا المفتي وكأنه توهم ذلك من قولهم يجب على الوديع ائس نحو الصوف والجوخ وليس كما فهمه لوضوح الفرق بين المستثنين فان العت في الثياب لا يتدفع الا ان عقت فيه رائحة الآدمي فلاجل ذلك جاز اللبس بل وجب بخلاف الارضة هنا فانها تتدفع من الكتب بمجرد التقليب والنفص من غير توقف على المطالعة فلم تجز نعم ان فرض انه نظر فيها حال النفص ولم يمس من لاجل المطالعة لم يبعد القول بحل ذلك ولا ينافي ذلك ما نقل عن الجويني لان العادة اطردت بان الشركاء اذا ساءوا بعضهم بسكنى المشترك ساءوا في أن ياذن لمن أراد في الدخول اليه ولا كذلك في الكتب اذ كثيرا ما يسمع الشخص لواحد ويضن به عن أشخاص ويؤيد ما قاله الجويني قول الفتاوى عن

والنخل المذكور في شارع
وبعضه مائل يخشى سقوطه
على حائط بجواره وأما ربه
فيحصل بذلك الضرر فهل
والحالة هذه يجوز لأحد
قطع ذلك النخل أو قلعه
سواء الحائط وغيره أم لا
(فاجاب) بانه لا يجوز لأحد
قطع الشجرة المذكورة
ولا قلعها (سئل) عن
وقف مسجدا وشرط أن
يقرأ فيه سبع في وقت
معين يريد احياء في ذلك
الوقت هل هو من شعائره
أم لا (فاجاب) بانه من
شعائره (سئل) عن وقف
وقف وقفا على ولديه ما
فلان وفلان بالسوية
بينهما ثم من بعدهما على
أولادها وأولاد أولادها
ثم على ذريتها ونسبها
الذكور والإناث من أولاد
الظهور دون أولاد البطون
لكل اثنى من ربع الوقف
كل سنة ديناران وباقي ذلك
للكور بالسوية طبقة بعد
طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا
بعد جيل على أن من مات
منهم وله ولد أو ولد
أو اسفل من ذلك من أولاد
الظهور دون أولاد البطون
انتقل نصيبه من ذلك لولده
أو لولده ولده وان سفل على
الحكم المين فيه اعلاه فان
لم يكن له ولد ولا ولد
ولا اسفل من ذلك انتقل
نصيبه من ذلك لأخوته
وأخواته المشار كين له في

الاصحاب يجوز المرور في ملك الغير إذا لم يضر بذلك طريقا للناس قال في الانوار ولو منعه المالك
منه لم يلزمه الامتناع اه فعلم بهذا صحة ما قاله الجويني بالاولى (وسئل) عن رجل اتى بأخر
جاهل بالبضائع والاثنان لمنزله وعرض عليه اصنافا من بضاعته قومها بدراهم معلومة بحسب اختياره
ووزن بعضها وفتاه بعضها وجعلها ضمن خيش ومع ذلك الرجل دراهم قدر قيمتها فباعه نصفها
بنصف تلك الدراهم من غير أن يميزها ثم عقدا شركة عليها وعلى الدراهم واذن له في السفر بهما
والشراء بهما ما احب فسافر ثم باعها فنقصت عن تقويمه فهل الخسارة عليهما وهل البيع صحيح
والشركة كذلك أولا وهل يلزم المتصرف مثلها او قيمتها او يقبل قوله في مبيعها لانه اذن له فيه
ويرجع بما صرفه عليها وحلته انه لم يخنه في وزنها (فاجاب) بقوله إذا لم ير المشتري تلك
الاصناف الرؤية الممثلة لكل منهما عن غيره فالشراء باطل وكذا عقد الشركة فالدرهم كلها على
ملك مالكيها والاصناف كلها على ملك مالكيها لكن تصرف المشتري قد وقع في نصفها بناء على انه
مشارك فيلزمه في المثل منها المثل وفي المتقوم اقصى قيمة من حين القبض إلى التلف وفي نصفها
الآخر بناء على انه وكيل فيه فلا يلزمه الا ما باع به ان كان ثمن المثل في المحل المأذون له فيه وليس
عليه من الخسارة في هذا النصف شيء وما صرفه على النصف الاول لا يرجع به وما صرفه على النصف
الثاني بالاذن يرجع به ولو تنازعا في قدر وزنها صدق القابض بيمينه في انه لم يضع يده إلا على القدر
الفلا في منها وعلى المقبض البينة والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الوكالة)

(وسئل) رضي الله تعالى عنه عن تأمل مضمون هذه الالفاظ وما احتوت عليه من التوكيل والاذن
من الموكلة لو كلفها الشرعي وهل هي وكالة من الموكلة عنها وعن ولدها كافة هذه الالفاظ عن الموكلة
وعن ولدها أم هي مقتصرة على التوكيل من الموكلة فقط غردا داخل فيها ولا في معانيها التوكيل عن الولد
ويبينوا ان الموثق قال في الوثيقة وكلت فلانة الفلانية في جميع تعلقاتها وجهاتها
وايجار ما ترى في ايجارها من كامل العقار ومشاعه الكائن بكذا وكذا باجرة المثل فما فوقها وفي
قبض الاجرة وغيرها وفي الدعوى بحقوق الموكلة لدى السادة القضاة وغيرهم وكالة صحيحة شرعية
مطلقة في ذلك غير مقيدة اقامتها في ذلك مقام نفسها ورضيت بقولها وفعلها واذنت لها في ذلك كله
عن نفسها وعن محجورها ولدها فلان المشمول بحجورها بطريق الوصية عليه من قبل والده المذكور
اذن شرعيا وإذا اتصل بقاضي الشرع الشريف هذا الايصاء او بثبوت الوصي الذي اثبتته تصح
ذى الوكالة عن هذا المحجور أم لا (فاجاب) بان الذي دلت عليه هذه الالفاظ المذكورة ان ذلك
وكالة عنها وعن محجورها لان قوله واذنت لها في ذلك كله يرجع إلى قوله جميع تعلقاتها وجهاتها
وهذا يشمل ملكها وما لها التصرف فيه بالوصية او غيره فصح رجوع قولها عن نفسها وعن
محجورها إلى جميع ما قبله مما يتعلق بها من ملكها وملك محجورها فلوكيل حيثئذ الدعوى عن
هذا المحجور لكن ان وجدت فيه شروط الوكالة عن ولي المحجور والله تعالى اعلم (وسئل) عمالو
قال انت وكيل ببيع كذا وتجيئني بالثمن هذا اليوم وان لم تجيئني به فلست بوكيل فباع الوكيل
ولم يأت به بالثمن لكنه قبضه او لم يقبضه (فاجاب) بان الذي دل عليه سياق لفظ الموكل ان معنى
قوله وان لم تجيئني به فلست بوكيل ان لم تجيئني به اليوم فلست بوكيل فيه ولا فيما بعده فاذا كان
هذا هو مراده او جهل حاله عملنا بقضيته اتباعا لمراده في الاول وهو ظاهر ولما دل عليه سياق لفظه
في الثاني وتلك القضية انه إذا لم يجيئه به ذلك اليوم كان معزولا فيه وفيما بعده فيعه
المذكور ان وقع في ذلك اليوم ولم يجيئه بالثمن كان فاسدا لان الوكالة حيثئذ موقته بزمن ومعلق

الاستحقاق ثم من بعد ذلك على جهات عينها في كتاب وقعه ثم ان أحد الولدين الموقوف عليهما أو مات عن ولد فهل ينتقل نصيبه لولده أم لاخيه وليس لولده شيء إلا بعد موت أخيه (فاجاب) بانه ينتقل نصيب الولد المذكور من ريع الوقف المذكور لولده المذكور لا لآخيه عملا بقول الواقف على أن من مات منهم وترك ولدا الخ فانه مخصص لما تقدم عليه وهو قوله ثم من بعدها على أولادها (سئل) عن امرأة وقفت وقفا على نفسها مدة حياتها ثم على أولادها وأولادهم وشرطت النظر لها مدة حياتها ثم من بعدها لمن عينته وحكم بذلك قاض حنفى ثم أجرت الوقفية مائة سنة وحكم بذلك شافعى ثم مانت هل تفسخ الاجارة فيما بقى من المدة أم لا فافق شافعى بانفساخها أخذاما إذا أجز البطن الاول فمات في أثناء المدة لان شرط النظر للبطن الاول مدة حياته كشرطه له في حصته إذا نصيب لغير البطن الاول مدة حياته فمادام حيا فهو مستحق للنصيب ويمثل ذلك اجاب شيخ الاسلام زكريا في فتاويه فانه سئل عن وقف على شخص ثم على أولاده وشرط النظر له عليه أيام حياته ثم لمن ينتهى اليه الوقف بمن ذكر ثم أجز

عزها بشرط وحكمها ما ذكر وحيث صح بيعه فلم يقبضه فلا ضمان عليه وان قبضه والبيع فاسد كان مضمونا عليه او والبيع صحيح لم يكن مضمونا عليه ان كان مأذونا له في قبضه والا ضمنه (وسئل) عن شخص وكل شخصا معينا في شيء معين ثم وكل كل مسلم عند تعذره في تعاطي ذلك المعين المذكور فهل يسوغ توكيل الثاني أم لا لجهالته ويكون الحكم كذلك في الوصية أم لا اوضحوا لنا ذلك مرتبا وأزيلوا اللبس أثابكم الله الجنة وفسح في مدتكم ببلده الحرام وبلغكم جميع المرام بحاج محمد عليه الصلاة والسلام (فاجاب) رضى الله تعالى عنه توكيل الثاني المجهول صحيح أى ان اراد بعند التعذر أنه شرط للتصرف وفاسد ان اراد به تعليق الوكالة وعلى كل منها ينفذ تصرفه إذا وجد شرطه او معلقه به ولا يضر الجهل به كما بحثه شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده قال وعليه العمل اه ويوجه بأنه قياس نظيره الذى ذكره في الموكل فيه والذى يظهر اننا وان قلنا بهذا في الوكيل لا نقول بنظيره في الوصى ويفرق بانه يحتاط فيه بالعدالة وغيرها مالا يحتاط به في الوكيل قاغتفر الجهل هنا تبعا ولم يقتصر ثم مطلقا ولا ينافى ذلك صحة الوصاية مع التعليق والشرط بخلاف الوكالة وان نفذ التصرف فيها لان وضع الوصاية على التعليق اذ هي تعليق تصرف بالموت فلم يكن التعليق منافيا لها بخلاف الوكالة فان وضعها على التنجيز فناهاها كل من التعليق والشرط والله أعلم (وسئل) عن شخص وكل آخر في بيع ما هو مرسل صحته من البضائع من اصناف التجارة ومن فتح حاصل له آخر في بلد آخر معلومة وفي قبض ما فيه وبيعه من البضائع واذن له في البيع والشراء فيما يراه من الاصناف وارسل ما يراه من البعض بحرا وبرا الى بلد الموكل فتصرف في بعض ما اذن له فيه بالبيع وجز له في تجهيزه صحة من اذن الموكل ان يكون المرسل من الصنف المذكور صحته في مركب عينه فجهر الوكيل الصنف المذكور وأكرى عليه برا وبحرا وسلم جميع الكرى عن ذلك وهو نحو ثلاثين حملا ثم بعد تسلم الجمالة الحمل المذكور والكرى عنه وخرجوا خارج البلد المذكور ورد كتاب من الموكل المذكور بعد اخراج الصنف المذكور الى الوكيل بعدم تسليم الجمالة للحمل المذكور والكرى والحال ان لا قدرة للوكيل على رده لتعذره وعجزه عن ذلك وفي هذه الحالة هربت الجمالة خشية من خروج العارة الخنكارية والعساكر السلطانية وتضييقهم الدروب والطرق وعسر رد الجمالة والحمل الى البلد ورد ما أخذوه وقبضوه من الكرى لذلك وفواته عليه ويحتاج في رده الى مصرف كبير لعوده من خارج البلد بعد تحصيل الجمالة وخلاص الكرى منهم والحمل وحمله وتدخله الى مال كثير فرأى ابقائه على الارسال ورأى ذلك رفقا بمال الموكل من تكرار الكلف والمصروف عليه وتعذره عليه وعجزه عن ذلك فوصل الحمل المذكور الى المركب المذكور الارسال فيه معينا كما اذن في ذلك فجرى عليه الغرق فما حكم الله في ذلك هل الاعذار المذكورة اعلاه مقبولة من الوكيل للمذكور وتبرأ عهده من ذلك ولا ضمان عليه لعجزه وتعذره عليه وهل تقبل منه البينة بذلك او حلفه على ذلك واذا اقام الموكل بينة تنافى بينة الوكيل او حلف يعمل بيينة الموكل او بيينة الوكيل (فاجاب) بانه اذا عجز الوكيل عن تخلص الاحمال المذكورة من اعطائها لهم بان امنسوا من اعطائها له لشوكتهم او هربهم وثبت عجزه بيينة او بحلفه ان لم يكن له بيينة لم يضمن ما غرق منها ولا عبرة بوصول الكتاب اليه حينئذ وان قدر على تخلصهم منهم بنفسه او بالحكام فترك لما رأى في ذلك الحفظ للموكل بترك ما يصرف على ردها الى محلها فان ثبت او صدق الوكيل على ان الكتاب الذى جاءه خط الموكل او امر به وصدقه الوكيل ايضا على انه اراد بكتابتها ما دلت عليه الفاظه او حلف الموكل على ذلك ضمن الوكيل ما ارسله لتقصيره بالارسال حينئذ ولا عبرة بكونه قصد بعدم الرد الرفق بمال الموكل واما اذا لم يثبت ولا صدق الوكيل على ان

مدة ومات قبل انقضائها
(فأجاب) بأن الاجارة
تنفسخ بموته فهل الاقتاء
بأنفساح الاجارة صحيح
وهل المسئلة التي أفتى بها
الشيخ زكريا نظير هذه
المسئلة وهل في كلام
المتقدمين أو المتأخرين
ما يؤيد ذلك (فأجاب) بأنه
لا تنفسخ الاجارة المذكورة
فيما بقي من المدة وقد شمل
هذه المسئلة قولهم ولا
تنفسخ اجارة الناظر بموته
لانه ناظر للجميع ولا يختص
نظره ببعض الموقوف
عليهم واستثنى منه ما اذا
كان الناظر هو المستحق
لربيع الوقف وأجره بدون
أجرة مثله والاستثناء
معيار العموم وشرط
الواقفة النظر لها مدة
حياتها تصرح ببيان الواقع
وقد قل في الانوار ولو
أجر المتولي أو الواقف
أو الحاكم الوقف ثم
مات هو أو المستاجر فلا
فسخ ولا انقاسخ ولو
أجره البطن الاول حيث
جازت له الاجارة ثم مات
انفسخت اه وصورة
مسئلة اجارة البطن الاول
ان الواقف شرط لكل
فرد من كل بطن أن ينظر في
نصيبه كما ذكره سليم في
المجرد وابن الصباغ
والجرجاني وصاحب
الاستقصا وفي فتاوى القفال
نحوه وأجاب ابن الصلاح
في فتاويه وانما انفسخت
اجارته بموته لان المنافع

ذلك الكتاب بخط الموكل ولا بامره أولم يصدق على أنه أراد بكتابته ذلك فانه لاضمان على الوكيل
حينئذ واذا أقام الوكيل بينة بالعجز عن الارسال وأقام الموكل بينة بالقدرة على الارسال قدمت
بينة الوكيل كما هو ظاهر لانها ناقله عن الاصل الذي هو القدرة على الارسال وبينه الموكل مستصحب
لاصل القدرة وعلى القول بعدم تقديم بينة الوكيل هما متعارضتان فيصدق الوكيل يمينه والله
أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال وكلتك قبض لي جميع أملاكى يولد فلان وهو ناه عنه
واملاكه عقار ومنقول وبعض المنقول ما يساوى أجرة النقل لو نقل اليه فهل له بيع العقار وما
يشق نقله ثم ينقل ثمنه أم لا (فأجاب) (فأجاب) ليس للوكيل البيع فيما ذكر في السؤال لانه
لم يؤذن له فيه خصوصا ولا عموما بخلاف ما لو أذن ولو عموما كان أمره بفعل الاصلح أو ما أراد فله
في الاولى البيع ان كان أصلح وله في الثانية البيع مطلقا والله أعلم (وسئل) هل يقوم الوكيل
مقام الموكل بقبض الزكاة له من البلد البعيدة عن بلد الموكل (فأجاب) لا يقوم الوكيل مقام
الموكل في قبض الزكاة في الصورة المذكورة في السؤال لان الموكل لم يثبت له حق حتى يوكل في
استيفائه وبه يعلم أنه لو انحصر المستحقون في بلد بان كان فيه من كل صنف ثلاثة فاقبل حال
حولان الحال مع التمكن جاز لمن سافر معهم بعد ذلك ان يوكل من يقبض له حصته لان
المستحقين اذا انحصروا كذلك ملكوا الزكاة الواجبة في أموال تلك البلد ملكا حقيقيا يورث
عنهم ويستحقون المطالبة به فاذا غاب أحدهم بعد الوجوب ووكل من يطالب له بحقه أو يقبضه
له نفذ ذلك التوكيل والله أعلم (وسئل) عمن وكل في شراء بقرة فاشترها وسلم الموكل ثمنها
وقبضها فبقيت معه مدة حتى كثر نسلها وموتها فقال الوكيل لم اشترها الا لي وأراد أخذها ونسلها
وتفريم موكله منافعا ما الحكم (فأجاب) بقولي يصدق الوكيل يمينه في أنه اشترها لنفسه
مالم يثبت أنه قال اشترت لموكلتي أو نحوه مما لا يمكن معه وقوع العقد للوكيل واذا صدقاه
يمينه أخذها ونسلها وغرم واضع اليد عليها تعديا أجرة مثلها مدة وضع اليد وطلبه شراها منه
اعتراف له بالملك فليس له بعده الدعوى به فان طلب شراء بعض نسلها كان اعترافا فيما طلب
شراءه فقط (وسئل) عن الوكيل اذا أخل بشرط بان قال له لا تبع بالنسيئة ولا تدخل البلدة
الفلانية ونحو ذلك وخالف فهل تفسد الوكالة فاذا قلم بفاسداها وتصرف فيها بعد الفساد فهل
يكون تصرفه هذا صحيحا وربح ذلك لمن يكون واذا تلف المال هل يضمن وهل الوكالة والاذن
سيان بمعنى واحد أو بينهما فارق كقوله أذنت له ببيع هذا أو وكلته ببيع هذا اوضحوا لنا ذلك
(فأجاب) اذا اخل الوكيل بالشرط كان قال له موكله لا تبع او لا تشتري بنسيئة فباع او اشترى
بها بطل البيع او الشراء ولا ربح للوكيل ولا لموكله بل العين باقية على ملك مالئها لم تخرج عنه
فلا يتصور هتار بربح لان العقود الواردة عليها من الموكل والوكيل وفروعهما كلها باطلة واذا خالف
الوكيل الشرط وباع فاسدا وسلم المبيع ضمنه لتعديه وكذا لو استرده وتلف في يده والوكالة اخص
من مطلق الاذن بدليل قولهم حيث فسدت الوكالة ولم يفسد الاذن فتصرف الوكيل على وفقه
صح التصرف رعاية لعموم الاذن دون خصوص الوكالة وفائدة صحة الوكالة مع نفوذ التصرف في
فاسدها استقرار الجعل المسمى ان كان بخلافه في الفاسدة فانه يسقط وتجب أجرة المثل والله أعلم
(وسئل) عن شخص أرسل لآخر فضة ليبيعها له بقدر معين فلم تسو الا دون ذلك فامر صاحب
الفضة شخصا آخر بان يطالب ذلك الشخص الاول بالفضة ويأخذها منه ويأتي بها لصاحبها فجاء
وأخذها ثم سافر بها الى مالئها ليدفعها له ثم قال انها سرقت أو انها سقطت مني ولا أعلم لي وقال
أنا اعطى ثمنها واعطى مالئها بعض الثمن ثم انه امتنع من اعطاء باقي الثمن فما حكم الله في ذلك

بعد موته لغيره ولا ولاية له عليه ولا نيابة ولهذا يني القاضي حسين وغيره الخلاف في انفساخ اجارة البطن الاول بموته على الخلاف في أن البطن الثاني يتلقون من الواقف أو من البطن الاول والاصح الاول فتتفسخ عليه ومستلثا المؤجرة فيها هي الواقفة والراجح أن البطن الاول يتلقون منها فلا تنفسخ اجارتها بموتها كما أن اجارة البطن الاول لا تنفسخ بموتهم إذا قلنا بأن الثاني يتلقون منهم (سئل) عن وقف صهر يجا على مسجد مثلاً ثم أن شخصاً تبرع وملاه ماء من ماله وحصره في جماعة ذلك المسجد هل له ذلك ويمتنع على غيرهم استعمال شيء من ذلك الماء للشرب أو غيره (فاجاب) بأن له ذلك ويمتنع على غيرهم استعمال شيء من ذلك الماء للشرب أو غيره (سئل) عن واقف وقف مكاناً على سكنى ابنته ثم على أولادها وأولاد أولادها إلى آخر ما ذكر ثم مات الواقف عن بنتين ثم ماتت إحدى البنتين المذكورتين عن أولاد فهل أولادها يستحقون السكنى في حصة أمهم بالمكان المذكور أم تستقل به البنت الاخرى بمفردها وهل إذا قلتم أن الأولاد يستحقون ما كانت أمهم تستحقه وامتنعت البنت

(فاجاب) بقوله ان قصر قابض الفضة المذكورة في حفظها بأن لم يحكم ربطها أو جعل الربطة من داخل الثوب فأنحلت ضمنها وإن لم يقصر في حفظها أو ادعى أنها سرقت منه أو أنه لم يقصر في ربطها ولا فيها صدق يمينه ولا غرم عليه وله الرجوع بما غرمه ان أعطاه على ظن انه واجب عليه والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن نذر عدم مطالبة مدينه صح ولزم فلو وكل من يطالبه فهل تصح الوكالة والوكيل مطالبته أولاً (فاجاب) بقوله قضية ما ذكره في الايمان وغيرها الصحة والمطالبة حالاً إذ النذور والايان أخوان وعليه جرى بعض المتأخرين لانه علق النذر بفعل نفسه وفعل الوكيل غير فعله ويدل لذلك أنه لو علق النذر بقرعة فقال الله على ان طالبت فلانا بشيء قبل مضي شهر مثلاً عتق عبدى سالم ثم طالبه عتق سالم بخلاف ما لو وكل فانه لا يعتق اتفاقاً فان قلت شرط الموكل أن يكون قادراً على مباشرة ما وكل فيه قلنا هذا أغلبي لا كلى فقد استثنوا من ذلك مسائل كثيرة كالاعنى يوكل في نحو البيع ومن حلف لا يشتري من زيد مثلاً فوكل صح مع عجزه عن مباشرة ذلك بنفسه بمقتضى الحلف وإنما منعوا ذلك في النكاح لان الوكالة فيه سفارة عضمة وقد جعلوا التوكيل من الطرق الموصلة الى انحلال الدور في مسأله (وسئل) عما اذا مات الوكيل ببيع عين ولم توجد في تركته ولا وصى بشئ منها وجعل الورثة حاله فيها وقد كان غرق في البحر ونهب في البر فهل يضمن ومن يصدق في قيمته (فاجاب) بقوله مقتضى كلامهم في المودع وعامل القراض أنه يضمن وان بحث الغزى خلافه وذكر مثله في البيان ومحل ضمانها التركة كالدين ولو وصى بها في مرضه أيضاً يميزها عن غيرها ولم توجد فلا ضمان والمصدق في القيمة الغارم ويؤيد ما ذكرته قول التوشيح اذا لم يعرف من حال الامانة شيء وجب ضمانها في التركة ولا فرق بين الوديعة وغيرها من سائر الامانات نعم اذا ادعى الوارث مقسطاً من تلف أو رد مورثه وحلف عليه فلا ضمان كما اقتضاه ما في الروضة عن الامام وصورة حلفه أنه ان ادعى التلفت حلف عليه وان اختلف في التفريط حلف على نفى العلم (وسئل) رضى الله عنه عما اذا وكل ببيع داره وهو يجملها هل يصح (فاجاب) بقوله نعم يصح لانه لا يشترط عليه عند توكيله كما في فتاوى الفقهاء (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص له أمة في يد وكيله فهربت الى دار رجل فحفظها ونادى عليها فظهر الوكيل فقال له امض معي اليها فامتنع ومالكها غائب والرجل جاهل برفع الامر الى الحاكم فبعد ذلك هربت من عنده من غير تفريط فهل يضمنها ولو أنه وجدها خارج بيته فآخذها اليه وطلبها الوكيل فقال أعطني أشرفين وأخذها فلم يعطه ثم هربت من بيته فهل يضمنها واذا ادعى مالكها أن وكيله طلبها من هي معه فامتنع الا بتسليم أشرفين وأقام بينة وادعى الآخر ان الوكيل امتنع من أخذها وأقام بينة فأيها تقدم (فاجاب) بقوله اذا دخلت الجارية المذكورة دار رجل من غير تعرض منه لها ولم ينقلها فهربت لم يضمنها وان عرف مالكها ولم يخبره بالحال فان أخذها بيته ثم امتنع من تسليمها للوكيل بعد الطلب وثبوت وكالته ضمن ولا تعارض بين البيتين المذكورتين لانه متى ثبت امتناعه من تسليمها للوكيل ضمنها وان امتنع الوكيل من القبض بعد نعم لو اريختا الامتناعين بتاريخ واحد تعارضتا ولا ضمان وقد يتصور اجتماع الامتناعين في زمن واحد مع تضمن أحدهما وذلك حيث طلب من الوكيل أن يقبضها بشرط أن يسلم الاشرفين فامتنع الوكيل من ذلك (وسئل) عن وكل غيره في فسخ عقد في عين ويبيعها من آخر فهل يصح (فاجاب) بقوله نعم الاوجه أنه يصح (وسئل) عن انسان وكيل عن آخر على متجر تحت يده باع فيه واشترى أسوة أمثاله فلما أراد الحضور الى موكله ترك بعض البضاعة بحاصل موكله وحمل بعضها في البحر وبعضها في البر فورد عليه كتاب من موكله بمنعه من الحضور بالصنف الفلاني مثلاً والحال أن الوكيل ماورد

الاخرى من السكنى مع
الاولاد من غير مانع منهم
فهل لها المطالبة عليهم بقدر
حصتها من الربيع أم ليس
لها الا السكنى معهم خاصة
(فاجاب) بانه لا تستحق
اولادها السكنى في حصتها
الا بعد موت أختها لانه
رتب استحقاق اولاد
بنته السكنى في المكان
المذكور على فقد بنته
بقوله على سكنى بنته ثم
على اولادها فتستقل
البنات الباقية باستحقاق
سكنها ما دامت حية
(سئل) عما لو شرط الواقف
أن لا يؤجر أكثر من سنة
فاجره عشر سنين في
عشرة عقود كل عقد بسنة
باجرة مثل ذلك السنة فهل
يصح كما تقتضيه عبارة
الانوار ووفقا لابن
الاستاذ أم لا يصح الا العقد
الاول كما نقله الكمال بن
ابن شريف بان قال لو شرط
أن لا يؤجر أكثر من ثلاث
سنين مثلا فاجره الناظر
ست سنين في عقدين الثاني
قبل انقضاء الاول والمدة
متصلة أفتى ابن الصلاح
انه لا يصح العقد الثاني
وان قلنا بالاصح انه تصح
اجارة المدة المستقبلة
للمستأجر اتباعا لشرط
الواقف وخالفه ابن الاستاذ
وقال ينبغي الصحة وظاهر
اطلاق عبارة الانوار الجزم
بذلك ثم ساق عبارته ثم قال
وما أفتى به ابن الصلاح متجه
جدا ثم قال لانا انما صححنا
العقد المستأنف مع ان

عليه الكتاب الا وقد جهز الصنف الذي ظهر انه نهاه عن الحضور به مع العرب وأكرى عليه
معهم وتفرقوه وظهروا به الى ظاهر المدينة التي ورد اليها كتاب الموكل المذكور فجاء الوكيل لما
عسر عليه عود الصنف المذكور وفوات الكراء على الصنف المذكور برا وبجرا الى بعض التجار
وعرفهم بورود الكتاب عليه من موكله وانه منعه من الحضور بالصنف الفلاني وقال لا اقدر على
عود ذلك وأخشى أن يفوت الكراء على موكلى عند الجمالة وصاحب المركب وتوكلت على الله
وارسله والحال ان الصنف المذكور نحو تسعة وعشرين حملا فحصل على الصنف المذكور امر الله
وفات منه نحو الثلثين وسلم الثلث فهل اذا عجز الوكيل عن اعادة الصنف المذكور الى محله لعذر
واضح هو في اوان خروج العمارة الخنكارية والباشا والعساكر وتضييقهم في الدواب والتضييق
على أربابها ٣ وجاء لهم في تلك الايام يضمن الوكيل ما فات أم لا واذا وجد بينة تشهد بذلك تقبل
أم لا (فاجاب) بقوله اذا عجز الوكيل عن تخليص الاحمال المذكورة بمن اعطاها له ليحملها الى
موكله وكان موكله قد أذن له في حملها اليه فتلّف بعضها أو كلها في الطريق من غير تقصير من الوكيل فلا
ضمان عليه ان أثبت العجز المذكور او حلف عليه ولا عبرة بوصول الكتاب المذكور اليه حينئذ على
ان الكتاب لا يعمل به في غير هذه الصورة الا ان ثبت وصدق الوكيل على أنه خط موكله او امر به
وصدقه الوكيل ايضا على أنه أراد بكتابتها ما دلّت عليه الفاظه وقد ذكر الغزالي رحمه الله في فتاويه
ما يدل على ما ذكرته اولا من عدم الضمان وذكر الماوردي والرويانى ما يصرح بما ذكرته في
مسئلة الكتاب (وسئل) هل يجوز التوكيل بالخصومة والاستيفاء والمصالحة بما يرى الوكيل
أم لا (فاجاب) بقوله نعم يجوز كما صرحوا به فقد قالوا يصح التوكيل في الخصومات من جانب
المدعى والمدعى عليه وفي استيفاء العقوبات والحدود التي للآدمى وسائر الحقوق قالوا ولو قال له بيع
بما شئت صح وكان اذنا في بيعه بالعرض فكذا قوله صالح بما ترى يصح ايضا وافق ابن الصلاح
بانه لو وكله في المطالبة بحقوقه فله المطالبة بما ثبت منها للوكل بعد الوكالة كما يصح توكيله في بيع
ثمر شجرته الذي يحدث وفارق بطلانه ببيع عبد سيملكه وما لو وكله في التصرف في أملاكه ثم
حدث له ملك بارث فانه لا ينفذ تصرفه فيه كما أفتى به التاج الفزارى وغيره بان الاولى الحق فيها
موجود لكن لم يثبت حالا وفي الثانية مالك لاصل الثمرة بخلاف الثالثة والرابعة فانه توكيل فيما لم
يملكه ولا ملك اصله ولا هو موجود حال الوكالة ومن ثم صرح الشيخ ابو حامد بصحة توكيله فيما
يملكه الآن وما سيملكه فالحاصل ان شرط الموكل فيه ان يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل
او يذكره تبعا لذلك او يملك اصله (وسئل) عن الموكل اذا طلب من وكيله بياناً لتصرفاته فيما
وكل فيه هل يلزمه البيان وهل تعتبر دفاتره وهل تقبل دعواه زيادة على مصروف كتبه اولا (فاجاب)
بقوله أطلق بعض الائمة ان كل أمين طلب منه البيان والحساب لزمه ولا عبرة بما في الخط وانهما العبرة
بما يقع في الجواب والدعوى واذا اقر بأنه صرف كذا عن كذا ثم ادعى زيادة لم يقبل لكن يؤخذ
من كلام الائمة في بعض المواضع انه حيث ذكر عذرا يقبل بالنسبة لتخفيف الموكل انه لا يعلم
ذلك والله اعلم (وسئل) هل يجوز التوكيل في اخراج الزكاة من مال الوكيل او من دين عليه
للموكل واذا كان له في ذمة وكيله الف فقال له اسلمه في كذا من طعام فاسلمه هل يصح ايضا
(فاجاب) بقوله صرح الشيخان بجواز التوكيل في اخراج زكاته من مال الوكيل ويرجع بما اداه
على ما ذكر في التوكيل بقضاء الدين ولو باعه قدر الزكاة او انصاب كله لم يصح في الاولى ولا
في قدر الزكاة في الثانية فلو تلف المبيع فاذا البائع للبشترى في اخراج قدر الزكاة صح وجرى التقاص
فلو قال له ادعنى من دينى الذى عليك لم يقع عن الآذن فيما يظهر لانه لا يصح كونه قابضا لما في ذمته

مدة مستقبله لأن المدتين المتصلتين في العقد في معنى المدة الواحدة في العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى في هذه الصورة البطلان فانه يجعل ذلك بمثابة ما اذا عقد على المدتين في عقد واحد اه كلامه (فاجاب) بان ما أفتى به ابن الصلاح وافقه عليه جماعة من المتأخرين (سئل) ماذا يفهم من عبارة صاحب الانوار في كتاب الوقف بان قال ولو أجر المتولى الوقف فزادت الاجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة لم تتأثر ولو زاد معاندا فلا نظرا له بحال اه كلامه وماذا يتفرع على عبارته ويرد على اطلاقه ويشترط في صحة مؤاجر الوقف ويكون مانعا من قبول الزيادة في المدة المستأجرة مع ايضاح ووسط الكلام فيه فان الضرورة داعية الى ذلك وذلك تفضلا من سيدنا ومولانا أدام الله النفع بوجوده (فاجاب) بان عبارة الانوار موافقة لعبارة غيره من الاصحاب وظاهر أن صورتها اذا أجرة بأجرة مثله أو أكثر ولا اطلاق في عبارته ولا يرد عليها شيء. وقوله ولو زاد معاندا فلا نظرا له بحال يعنى به أنه لا يتأتى فيه الوجه المرجوح القائل بانفساخ الاجارة في المسئلة التي قبله (سئل) عما إذا امتنع الناظر على المسجد بعد عزله من دفع

من نفسه ومقبضا له عن المالك للمستحقين وقال بعضهم يظهر أنه لو أدى وقع الموقع واستدل له بان الوكالة الفاسدة اذا عمل الوكيل فيها بعموم الاذن الضمني صح تصرفه وبانه لو اذن للمستأجر خارج العقد في صرف ما في ذمته من الاجرة على العارة صح وبقول الغزى في أدب القضاء لوقال للديون إذا مت ففرق مالى عليك من الدين وهو كذا الى الفقهاء فالذى يظهر صحة هذا وهو ايضاً وبقول القاضى حسين لو كان له في ذمة انسان درهم فامر به أن يشتري له به طعاما فاشترى كما أمر ودفع الثمن الى البائع وقبض الطعام وتلف في يده فذمته بريئة من الدرهم ويصير في التقدير كانه وكل البائع بقبض ذلك الدرهم من الذى في ذمته وان لم يكن معينا كما لو اجتمع لها عليه النفقة فامرته أن يكيل فيدفع الى الطحان كذا فيطحنه ففعله فالطحان يكون من جهتها كالوكيل ولا يشترط تعيينه كما لو قالت اطعم عن كفارتى عشرة مساكين عشرة امداد من طعام كذا يجوز وان لم تكن المساكين متعينين اه ويجاب عن الاول بان محل النظر لعموم الاذن في الوكالة الفاسدة حتى يصح التصرف مالم يقتصر بمانع وقد اقتصر هنا بمانع وهو ان الموكل لا يدخل الدين في ملكه الا بقبض صحيح ولم يوجد فلم يؤد من دينه الذى في ذمته وحينئذ فلا يصح التصرف لان الاذن لم يشمل له لانه انما اذن له في الاداء من دينه وقد علبت ان الدين لا يتعين الا بقبض صحيح ولم يوجد وأما ما ذكره في مسألة العارة فخارج عن القاعدة ومن ثم قال ابن الرفعة ولم يخرجوه على اتحاد القابض والمقبض لوقوعه ضمنا أى لامقصودا وسبه ان ذلك وقع بعد انبرام العقد فلم يكن مقصودا به فيصح ان يقال لا يقاس عليه لخروجه عن القاعدة ويصح ان يقال الفرق بينه وبين مسئلتنا أن تلك الاذن فيها وقع بعد انبرام العقد فلم يقصد بالعقد وأيضا فالمستأجر يعود عليه من ذلك مصلحة في بقاء العين فسومح له في ذلك رعاية لبقاء العقد ما أمكن فان المؤجر قد لا يعمر فيفسخ وأما هنا فعقد الوكالة وقع التصريح فيه بالاداء من الدين فلم يقع ضمنا بل مقصودا ولا يعود عليه منفعة كالمنفعة في تلك فافترقا وأما مسألة الغزى فالمتجه فيها انه ان كان له ورثة توقفت صحة التفرقة على قبضهم منه ثم اقباضهم له وليس في كلام الغزى ما ينافي ذلك فانه قال والذى ظهر لي صحة هذا وهو ايضاً أى صحة قول الموصى له ذلك لانه ايضاً له وأما صحة التفرقة فلم يتعرض لها فلا حجة فيه وان لم يكن له ورثة قام الحاكم مقامه وأما كلام القاضى فيوافقه قول الماوردى لو وكله في شراء سلعة وصفها بشئ من جملة دين له عليه فاشتراها لموكله بشئ وأداه من جملة دينه صح ويرى الوكيل من ذلك اه لكن صرح ابن كج بالبطلان وبه يعلم أن القاضى والماوردى ما شيان على أنه لا يضر اتحاد القابض والمقبض وقد صرح الشيخان بخلافه واما مسئلة السلم المذكورة في السؤال فقال ابن سريج فيها بالصحة فاذا قبض الالف برئت ذمته ووافقه القاضى أبو الطيب ويوافقه كلام القاضى والماوردى السابق لكن قال الشيخ أبو حامد انه سهو مخالف للنص وبه يعلم ضعف ما مر عن القاضى والماوردى قال الشيخ ابو حامد فطريقه ان يوكل في اسلام الالف في كذا فاذا فعل الوكيل قال له الموكل حصل على الف لهذا ولى عليك الف فادفع الالف الذى لى عليك اليه فاذا فعل صح أى لانه صار حوالة قال ابن سريج ولو قال أسلم لى في كذا وأدرأس المال من مالك وارجع على ففعل صح وقيل لا يصح كذا في اصل الروضة زاد النووى الاصح عند صاحب العدة والشيخ ابى حامد انه لا يصح قال ابو حامد ما قاله ابو العباس سهو مخالف وقد نص الشافعى رضى الله تعالى عنه على انه لا يجوز قال فطريقه ان يقول اسلم الفافى كذا فاذا عقد العقد قال اقض عني الف لا تدفع اليك عوضها وعليه فيفارق اشترى عبد فلان بشئ كذا هذا حيث يصح ويقع عن الأمر ويرجع عليه كما قاله الشيخان في الباب الثالث من الوكالة بان السلم

مكتوب الوقف وادعى أنه ملكه فهل يجبر على دفعه لاجل حق الموقوف عليهم وان كان ملكه وياخذ قيمته أم لا وإذا دفع أجره الكتابة للوقف من مال الوقف هل يصير المكتوب بذلك مستحقا للوقف أم لا (فاجاب) بانه متى كان مكتوب الوقف علوكا للناظر لم يجبر على دفعه وان دفع أجره كتابته من ريع الوقف (سئل) عن واقف وقف وقفا على ولدى أخيه وهما احمد وبلقيس وعلى أولاد بنته وهم محمد واخوته بالسوية بينهم وشرط أن من مات ينتقل نصيبه لولده ولولد ولده فاذا لم يكن له ولد ولا ولد ولد ينتقل نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فتوفي محمد ولد البنت عن خمسة أولاد ثم توفي أحمد ولد الاخ عن ولد ثم توفيت بلقيس بنت الاخ عن ولد ثم توفي ولد بلقيس بنت الاخ عن غير ولد فهل ينتقل نصيبه لولد خاله أحمد المساوي له في الدرجة بمفرده أو له ولا ولاد محمد ابن البنت لمساواتهم له في الدرجة أيضا ثم مات من أولاد محمد المذكور اثنان فهل ينتقل نصيبهما لاختوتهما فقط او لاختوتهما ولولد أحمد لمساواته لهما في الدرجة عملا بشرط الواقف (فاجاب) بانه ينتقل نصيب ولد بلقيس من ريع الوقف لولد خاله احمد ولولد محمد

ضيقوا فيه فلم يكتبوا بالامور التقديرية بخلاف نحو البيع فيقدر دخول الثوب في ملك الأمر كما في اعتق عبدك عني على كذا وبهذا تعلم صحة ما ذكره أبو حامد ثانيا من الطريقة الثانية خلافا لابن الصباغ إذ ليس فيها تقدير دخول شيء في ملك الموكل لانه لما عقد له بالالف صارت في ذمة الموكل فاذا اذن في المجلس للوكيل في دفعها عنه كان ذلك قضاء لدينه وهو جائز بخلافه في مسألة ابن سريج فانه إذا جعل رأس المال من ماله احتيج الى تقدير دخوله في ملك الموكل وذلك لا يكفي في السلم كما تقرر وقول بعضهم مسئلة التوكيل في السلم مساوية لمسئلة التوكيل في الشراء مردود لمخالفته لصريح كلام الشيخين وعلم بما قرناه في المسئلة الاولى ان الورع لمن اشترى زكوايا ممن يظن انه لا يزكي ان يستأذنه في إخراجها عنه من المبيع ويتبرع بذلك فلا يرجع بمقابلته من الثمن فان تعذر البائع فالساعي فان تعذر فالقاضي بناء على شمول توليته للنظر في اموال الزكاة وهو ما نقله الشيخان عن الهروي هذا ان لم يعلم موت المالك والا استقل بالخراج إذ للاجنبي التبرع عن الميت باخراج الزكاة عنه وتبرعه يتبين المالك في قدر الزكاة من المبيع للورثة فيجب تسليمه اليهم (وسئل) عن غريب استناب في قبض الزكاة فهل تصح وان غاب وهل يجوز التوكيل في اخراج زكاة الفطر (فاجاب) بقوله في اصل الروضة عن النص يستحقون اى الاصناف الزكاة يوم القسمة وعن نص آخر يستحقون يوم الوجوب وعن الاصحاب حمل الثاني على ما إذا لم يكن في البلد الا ثلاثة او اقل اى من كل صنف ومنعنا النقل فيستحقون يوم الوجوب حتى لو مات احدهم فنصيبه لورثته وان غاب او اسر فحقه بحاله وان قدم غريب لم يشاركهم وحمل الاول على ما إذا لم ينحصروا في ثلاثة او كانوا وجوزنا النقل فيستحقون بالقسمة فلا حق لمن غاب أو مات او اسر بعد الوجوب وقبل القسمة وان قدم غريب شاركهم اه وبه يعلم ان الموكل ان كان من المحصورين وحضر يوم الوجوب صحت استنابته وان غاب بعد لاستقرار ملكه والا لم تصح اذ لا حق له وان كان من غير المحصورين استحق ان كان حاضرا عند القسمة ولا يكفي حضور وكيله حينئذ كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن رزين تلميذ ابن الصلاح وان تردد الاصحى ووجهه انه لم يتعين له حق حتى يוכל في قبضه لان للفرق ان يحرمه ويعطى غيره فإى شيء تعين له حتى يוכל في قبضه واما التوكيل في اخراج زكاة الفطر فيجوز وفيه وجه مرجوح وشرط الجواز كما اقتضاه كلامهم ان يكون بعد دخول رمضان إذ لا يجوز تفريقها الا حينئذ واما قبله فلا يجوز التوكيل فيها لا متناع اخراجها وقد قالوا شرط الموكل والوكيل صحة مباشرة كل منهما ما وكل او وكل فيه ولا يضر كونهم اوردوا على عكس ذلك وطرده صورا كثيرة لان اكثر قراعد الاصحاب اكثرية لا كلية ومع ذلك يستدلون بها فيما لم يصرحوا بدخوله ولا خروجه عنها ورجع بعض المتأخرين الصحة ولو قبل رمضان واطال في الاستدلال له بما لا يجدى وقد اشرنا الى كثير من شبهه بقولنا لا يضر الخ واما ما قاس عليه ما ذكره من انه لو وكل المحرم وكلا لزوجيه بعد التحلل او اطلق صح فكذا هنا فجوابه وضوح الفرق بين المستثنين وهو ثبوت الولاية للولى قبل الاحرام واستمرارها فيه ولهذا لو وكل ثم احرم لم ينزعل فالاحرام مانع طارىء للمباشرة لا للاذن كما صرح به الرافعى وغيره لان اهليته وولايته موجودة ومن ثم لو زوج القاضى حال احرامه كان مزوجا بالنيابة عنه كما ذكره في بابيه فصح توكيله وأما هنا فالموكل لم يثبت له قبل رمضان ولاية التصرف باخراج الزكاة بوجه من الوجوه فكيف يصح ان يוכל غيره حينئذ سواء اطلق او قال لتخرج بعد دخول رمضان وإذا تأملت هذا الفرق اندفع عنك كثير من شبه المخالف وقياس مسئلتنا ما قاله الشيخان في مسئلة التوكيل بتزويج ابنته المزوجة والمعتدة من انه لا يصح لانه لا يملك التزويج حينئذ فبطل توكيله فيه لعدم ملك الموكل ما وكل فيه وفارقت هذه مسئلة الاحرام بان الولاية

بالسوية بينهم لانهم في درجته وهي الدرجة الثانية من درجات الموقوف عليهم عملاً بشرط واقفه وينتقل نصيب ولدى محمد من ريع الوقف لاختوتها ولولد أحمد لانه في درجتهما وهي الدرجة الثانية من درجات الموقوف عليهم عملاً بشرط واقفه (سئل) عن رجل وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الموجودين ثم على من يحدنه الله له من الأولاد الذكور والاناث في المستقبل ثم من بعد أولاده الذكور على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم وهكذا أبداً ما عاشوا ودائماً بقوا وان من مات من أولاده الذكور عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته من أولاده الذكور والاناث وانه إذا ماتت بنات الواقف المذكور أعلاه وخلت الارض منهم عاد ما خصن أولاده الذكور حيث وجدوا فان لم يوجدوا فعلى أولاد أولاد الواقف المذكور هكذا بشرط الواقف لفظاً بلفظ والحال أنه كان موجوداً يوم ابتداء الوقف المذكور أبو بكر وأحمد وعبد الرحمن وسعيدة وخديجة فمات ولد الواقف أبو بكر وترك أولاداً في حياة الواقف بعد أن ثبت كتاب الوقف لدى حاكم

في المحرم باقية كما مر بخلافها هنا ومن ثم لو وكل ثم أحرم لم ينزل ولو وكل في تزويج بنته وهي غير مزوجة ثم زوجها الولي أو وكيل له آخر انزل فلو طلقت وزال المانع لم يكن له أن يزوج بتلك الوكالة لان خروج محل التصرف عن ملك الموكل يقتضي انزاله ويجيب من قول المخالف ومعلوم ان المتوقف على دخول رمضان انما هو الاخراج لا الاذن فيه اذا الاذن انما يتوقف على الاهلية وهي غير موجودة وان منع مانع من صحة ذلك التصرف الخاص في الحال فهو غير قاذح في الاهلية اذا الاهلية لا تتجدد بدخول الوقت كما لا تتجدد بزوال الاحرام ألا ترى انه يصح من هذا الموكل الآن اخراج فطرة العام الماضي ولهذا لم يقيد الاصحاب صحة التوكيل بذبح الاضحية والهدى وتقديم النية فيهما وتقويضها للوكيل بدخول الوقت الى آخر ما ذكره ووجه العجب ان قوله ومعلوم الى قوله الا ترى كله دعوى لا دليل عليها فليس بمعلوم ولا مظنون وأما قوله ألا ترى فلا يصلح دليلاً وأما قوله ولهذا الخ فليس في محله لان كلامهم في باب الوكالة يفهم انه لا بد في صحة التوكيل فيما ذكر من دخول الوقت أيضاً قال وقد اتضح لي دليل ذلك من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت فقلت قلائد هدى النبي صلى الله عليه وسلم ثم أشعرها وقلدها أو قلدها ثم بعث بها الى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حل وفي رواية لهما أيضاً عنها انها فقلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعث بها مع أبي بكر فلم يحرم بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله تعالى له حتى نحر الهدى وجه الاستدلال ان وقت ذبح الهدى المتطوع به انما يدخل بدخول وقت الاضحية عندنا أو يلوغ المحل على القول به والبعض المذكور مع أبي بكر رضي الله تعالى عنه في حجة بالناس عام سنة تسع كما قاله الحافظ ابن حجر وهو واضح في كونه قبل الوقت المذكور الى آخر ما ذكره وجوابه ان هذه واقعة حال تطرق اليها احتمال ان هذه هدى منذور أو متطوع به وليس في الحديث ما يقتضي كونه تطوعاً فهو احتمال قريب فسقط بها الاستدلال والمنذور يجوز ارساله مع الغير كما قالوه في أواخر باب النذر وهو وان كان فيه توكيل قبل الوقت الا أن الضرورة الجأت الى ذلك لانه يتعين ارساله وقد لا يتيسر له السفر بفوز له التوكيل في ذلك قبل الوقت للضرورة وما جاز للضرورة يقدر بقدرها فلا يقاس عليه ويؤيد ذلك صحة الاجارة على الحج قبل وقته ان كانت وقت السير المعتاد وصحة إذن المعضوب فيه مطلقاً وايضا تطرق اليها احتمال انه صلى الله عليه وسلم ملكها لابي بكر رضي الله تعالى عنه وطروق هذا كاف في دفع الاستدلال المذكور ((وسئل)) رضي الله تعالى عنه عن اعطى وكيله دينارا وقال له اشتر بهذا شيئاً فهل هو كقوله اشتر بعينه حتى اذا اشترى في الذمة يقع للوكيل دون الموكل أولاً فيتخير ((فاجاب)) بقوله قضية كلامهم هنا وصرح به في قولهم لو قال له اشتر بهذا الدينار شاة جازان يشتري بعينه وفي الذمة انه هنا مخير بين الشراء في الذمة وبالعين وفي الحالتين يقع الشراء للموكل لكن سوى بعض الاصحاب بين الصيغتين فعليه اذا اشترى في الذمة يقع له والى اختيار هذا يومىء كلام بعض شراح المنهاج ((وسئل)) عن رجل وكل آخر في طلاق زوجته فخالعه فهل يقع الطلاق ام لا ((فاجاب)) بقوله عبارة الروضة ولو وكل رجلاً في طلاقها فخالعه فان قلنا الخلع فسخ لم ينفذ وان قلنا طلاق قال البوشنجي الذي يجيء على اصلنا انه لا ينفذ ايضاً لانه يمنع الرجعة ان كان بعد الدخول قال ولو وكله في الطلاق فطلق على مال ان كان بحيث تصور الرجعة لم ينفذ وان لم تتصور بان كان قبل الدخول او كان المملوك له الطلقة الثالثة فذكر في نفوذ احتمالين لانه حصل غرضه مع فائدة اخرى لكنه غير مفهوم من التوكيل المطلق وقد يتوقف في بعض ما ذكره حملاً ودليلاً وعبارة اصلها في المسئلة الاولى الذي يجيء على اصلنا انه لا ينفذ ايضاً لان للخلع صيغة وللطلاق صيغة فان كان ذلك بعد الدخول فيقطع بعدم

سعيدة عن أولادهم مات
أحمد عن أولادهم مات
عبد الرحمن عن أولادهم
يبق من أولاد الواقف
سوى خديجة فهل يستحق
أولاد أبي بكر وأولاد
عهم مع خديجة المذكورة
أم بعد موتها (فأجاب) بأنه
ينتقل نصيب سعيدة من
ريع الوقف إلى أختها
خديجة لأنها الآن أقرب
إلى الواقف من الموجودين
ولا شيء منه لأولاد أبي
بكر إلا بعد موت خديجة
وينتقل نصيب أحمد منه
إلى أولاده ونصيب عبد
الرحمن منه إلى أولاده
عملا فيها بمفهوم قول
الواقف وأن من مات من
أولاده المذكور عن غير
ولد ولا ولد ولد ولا نسل
ولا عقب عاد نصيبه لمن
هو في درجته وذوى طبقته
من أولاده الذكور والإناث
ومنعنا من العمل بالمفهوم
المذكور في أولاد أبي بكر
قوله عاد نصيبه فإن أبا بكر
مات قبل استحقاقه شيئا
من ريع الوقف (سئل)
عن وقف عقار على ذريته
ثم من بعدهم على مسجد
فأل الوقف إلى المسجد
وثبت ذلك لدى حاكم
شرعي فأجر الناظر العقار
لشخص وأخذ منه بعض
الاجرة وصرفه على عمارة
المسجد وشعائره وبعضها
صرفه المستأجر من
يده على عمارة العقار

النفوذ لانه وكل بطلاق رجعي فليس للوكيل قطع الرجعة اه وعبارته في المسئلة الثانية كعبارتها
المذكورة فيها ووجه توقفها ما نقله الاذرعى ان الخلع أحد نوعي الطلاق والتوكيل في جنس
توكيل في أنواعه لكن متى اقتضى العرف التخصيص بنوع حمل عليه اه وما نقله الزركشى من انه
فرق بين أن يأتي بلفظ الخلع أو بلفظ الطلاق وذكر في الثانية احتمالين وجزم في الاولى بعدم النفوذ
مع انه لا فرق بينهما لان الخلع اما صريح في الطلاق أو كناية فان كان صريحا لم يضر اختلاف
اللفظين بلا خلاف كما لو قالت طلقتك أو خالعتك أو خالعتك بكذا فقال طلقتك أو وكل
وكيلا بالطلاق فقال فارقتك أو سرحتك وإن كان كناية فكذلك على المذهب اه وأقول يؤيد هذا
التوقف قولهم في الوكالة لو أمره بالشراء بالعين أو في الأذمة تعين لا اختلاف أحكامها فان وكله في
الشراء ولم يعين له شيئا تخير بين الشراء بالعين والشراء في الأذمة لان الشراء يتناول الامرين فكل
منهما ماذون فيه فكذا يقال هنا التوكيل المطلق يتناول الطلاق بعوض وغير عوض فلم يخالف
الموكل فكان القياس الوقوع في المسئلتين فجزم ابن المقرئ في الثانية وهي مالو وكله في الطلاق فطلق
بمال بعدم النفوذ حيث تصورت الرجعة قياسا على الاولى وهي مالو وكله فخالف فيه نظر لما تقرر
ويؤيده أيضا ما نقله الاذرعى وأقره وإن عبر عنه بقيل لانها في مثل ذلك ليست للتضعيف من أن
الاحتمال الذي أبداه البوشنجي في الثانية وهو بعيد جدا ومن أن ما ذكره في الاولى من عدم
الوقوع فيه نظر قال والاشبه انه يقع لانه وكله بالطلاق فاذا أوقعه باى لفظ كان ينبغي أن يقع
ولا يثبت المال حيث كان في ثبوته ضرر على الموكل كما لو وكله أن يطلق وكان بعد الدخول لان
قضية قوله أن يطلق طلاقا رجعيا فاذا طلق في هذه الحالة لا يثبت لكن هل يقع الطلاق هذا محل
النظر والاشبه الوقوع كما افهمه كلام الفقهاء ولا ينظر حيثئذ إلى تخالف لفظا لخلع والطلاق لان
لفظ الخلع اما صريح في الطلاق أو كناية ولو قال له طلق زوجتي فطلقها بصريح أو كناية ونوى
وقع على المشهور وأيضا فلو قالت له طلقتك على كذا فقال خالعتك وقع إذا قلنا ان الخلع طلاق اه ثم
قال الاذرعى وأما الاحتمال الثاني للبوشنجي اى وهو عدم الوقوع الذي جزم به ابن المقرئ فقد
يوجه بان قضية توكيله ان يملكها بضعها مجانا فاذا ملكها اياه بعوض لغا تصرفه كمالو وكله ان يهبها
عينا فباعها منها فتامله اه وفيما وجه به نظر إذ قوله قضية توكيله ان يملكها بضعها مجانا ممنوع بما
قدمه من ان التوكيل في الطلاق جنس تحته نوعان هما الطلاق بعوض وغير عوض فالتوكيل في
الطلاق لا يقتضى عدم العوض كما انه لا يقتضى العوض بخلاف التوكيل في الهبة فلم يصح قياسه
ما هنا على التوكيل في الهبة فان قلت قوله طلقها ليس بعام في الرجعي والباثن فليحمل على الرجعي
لان المال لم يتعرض له والاصل عدمه قلت هو وان لم يكن عاما لكنه مطلق والمطلق فيه شمول أيضا
لكن على طريق البدلية بخلاف العام فان الشمول فيه على جهة المعية وعلى كل فلفظ الموكل يتناول
الامر من لكن إن قلنا بالعموم تناولها معا أو بالاطلاق تناولها على البدل فلا فرق بين العام
والمطلق فيم نحن فيه فليتأمل والحاصل ان كلام الشيخين في المسئلة الاولى يقتضى تقرير البوشنجي
على ما قاله من عدم الوقوع فيها إلا أن يجعل توقفها في الحكم في قولها حكما عائدا اليها وحينئذ
فالأوجه من حيث المعنى وقياس كلامهم في الوكالة كما قدمته الوقوع فيها وفي الثانية واعتراض
الاسنوى ما ذكرناه هنا عنه من عدم النفوذ حيث أدى إلى بطلان الرجعة بما نقله بعد عن الفقهاء
وهو المعتمد من انه لو وكله في تطليق زوجته ثلاثا فطلقها واحدة بالف وقع رجعيا فلا مال ورد
بان صورة ما هنا كما يومئ اليه كلامهم ان لا يخالف الوكيل الزوج في العدد وكلام الفقهاء فيما
إذا خالف فيه ولك أن ترد هذا الرد بأنه كان مقتضى القياس عدم الوقوع أصلا في مسألة

الموقوف باذن الناظر ثم بعد مدة اظهر بعض أقارب الواقف كتاب وقف العقار المذكور عليه وعلى جهات أخرى غير المسجد المذكور سابقا تاريخه تاريخ الاول وانتزعه من الاول وطالبه باجرته مدة استيلائه عليه وأحال انه لم يستعمله بنفسه بل المستأجر هو المستعمل له وهو المنفق بعض الاجرة على عمارة العقار والموقوف للصلحة ولولا العمارة لتعطلت مصلحته ومنفعته فهل الدعوى بالاجرة على الناظر او على المستأجر المستعمل كافي ادب القضاء للغزى في الفصل الثاني من الباب الاول في بيان ما يدعى عليه من الحقوق والواقف وغيرهما وعزاه للادعى في شرحه وإذ اقيم الدعوى على المستأجر فهل للمستأجر الدعوى على الناظر وهل للناظر الرجوع على ارباب الشعائر بما صرفه عليهم من اجرته وهل لمن انتزعه الدعوى على الناظر او على المستأجر منه بما صرفه في عمارة العقار وآلاته ام يسقط ذلك من الاصل المدعى به ويقام لمن صرفه (فاجاب) بان الدعوى بالاجرة المذكورة على المستعمل لا على الناظر ولو فيما قبضه من الاجرة وليست المسئلة التي في ادب القضاء مانحة فيه وللمستأجر مطالبته الناظر بما قبضه

القفال للمخالفة الصريحة كالموكله في عتق عبدا فاعتق نصفه فانه لا يعتق منه شيء على وجه للمخالفة فاذا لم ينظروا هنا لصريح المخالفة بل اوقعوه معها فلا ينقع في مسئلة البوشنجي بقسميها بالاولى لانه لا مخالفة لما مر من تناول التوكيل بالطلاق للتطبيق بعوض وغير عوض ومن ثم نقل الادعى كلام الاسنوى المذكور وأقره قال الشيخان وقضية كلام القفال انه لو طلقها بالالف لا مال ايضا ولا يبعد ثبوته وان لم يتعرض الزوج له كما لو قال له خالعه بمائة فخالعه باكثر قال الرافعي لان الموكل به الطلاق وهو قد يكون بمال وقد يكون بغيره فاذا أتى بما وكل به على الوجه الذي هو خير وجب ان يجوز اه وهو كما قال وبه يتأيد ما قدمته في رد كلام البوشنجي واعتراض الادعى له بانه موكله أن يطلقها بلا عوض فهو كما وكله بهبة شيء لزيد فباعه له لم يصح ولو وكله ببيع شيء بمائة فباعه بأزيد جاز وادخال العوض في ملك الموكل من غير تعرض له جملة بعيد وليس ذلك كالزيادة التابعة مردود كما علمت مما مر من ان قوله لانه وكله ان يطلقها بلا عوض ممنوع اذ التوكيل في الطلاق لا يقتضي عدم العوض غايته انه لا يقتضي العوض بخلاف التوكيل في الهبة لكن قولها ومقتضاه المخمطر بان ذلك ليس مقتضاه لان كلامه انها هو فيما اذا خالف الوكيل الزوج في العدد والمقتضى المذكور فيما اذا لم يخالف فيه ويرد هذا الاعتراض بان كلام القفال اشتمل على المخالفة في شيئين القص من العدد وذكر المال فربما يقتضي ان مطلق المخالفة يقتضي عدم المال ولا شك انه لو طلقها ثلاثا بالالف كان فيه مخالفة وكون كلامه انها هو فيما اذا خالف في العدد دعوى مراد وهو وان سلم لا يدفع الايراد واعتراض قول الرافعي أيضا على الوجه الذي هو خير بانه لاخيرية فيه لتفويته الرجعة عليه وهو غفلة عن صورة المسئلة اذ الصورة انه وكله في التطلق ثلاثا فكيف يقال فوت عليه الرجعة فاذا قال له طلقها ثلاثا فخالف بمخالفته قد تكون في العدد والصفة وهي مسئلة القفال وذلك بان يطلق واحدة بعوض وقد تكون بالصفة فقط بان يطلق ثلاثا بعوض وهي مسئلة الرافعي التي ألزم بها القفال فان قلت فما الفرق بين المسئلتين غير ما أشير اليه فيما مر حيث لم يثبت المال في الاولى وثبت في الثانية قلت المخالفة في الاولى افحش فوقع الطلاق لشدة تعلقه ولزومه ولم يثبت المال لعدم التصرف على الوجه المأذون فيه بخلاف الثانية فان من رضى بايقاع الثلاث مجانا فلان يرضى بها بعوض اولى ولا يقال قد يقصد محاباة الزوجة لانا نقول الطلاق انما يكون عن تباض وتنافر فكان قصد المحاباة فيه بعيدا فلم يلتفت اليه بخلاف نظير ذلك في الوكالة فيما اذا عين له الثمن والمشرى كبه بمائة لزيد فان القرينة قاضية هنا بقصد المحاباة ثم الضمير في قول الشيخين ولا يبعد ثبوته راجع الى مسئلتها التي أبدياها وهي ما لو طلقها ثلاثا بالالف كما علم مما مر لا الى مسئلة القفال خلافا لمن وهم فيه

(باب الغصب)

(وسئل) لو أتلف زرا لغيره أول خروجه أو ثمرا كذلك بحيث يكون لاقيمة له أوله قيمة قليلة ولو بقي الى وقت كماله لتضاعفت قيمته فاذا يجب عليه فيما أتلفه هل يجب عليه قيمته لو بقي الى حالة كماله كما قال بذلك اسمعيل الحضرمي صاحب ثمرة الروضة أو الواجب غير ذلك (فاجاب) بانه اذا اتلف ما لاقيمة له لاشيء عليه سوى التعزير او ماله قيمة قليلة لزمه قيمته عند تلفه ولا نظر الى انه لو بقي الى وقت كماله لتضاعفت قيمته لان النظر في قيمة المتلف انما هو الى وقت اتلافه كما صرحوا به قالوا ولا عبرة بالزيادة بعد التلف كما لا عبرة بالنقص بالكساد وما نقل عن اسمعيل الحضرمي مما يخالف ذلك اختيار له غريب او شاذ فلا يعول عليه والله اعلم (وسئل) عن اتلف زرا لاقيمة له عند الاتلاف اوله قيمة قليلة ما حكمه (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بأن من اتلف زرا لاقيمة له عند الاتلاف لاشيء عليه غير التعزير كما صرح به اصحابنا حيث قالوا لا يصح بيع مالا يتمول كحبي

منه ليو فيه اياه من ريع
وقف المسجد ومطالبة
أرباب الشعائر بما صرفه
لهم من الاجرة المذكورة
وآلات عمارة المستأجر في
العقار المذكور باقية على
ملكه فله هدمها وأخذها
ان لم يبدل له ناظر الوقف
بدها (سئل) عن شخص
وقف وقفا على نفسه ثم من
بعده على ذريته ونسله
وعقبه ثم من بعدهم على
النبي صلى الله عليه وسلم
فمات الواقف عن أنثى
وهي ابنته ثم ماتت ابنة
الواقف المذكورة عن
ثلاث نسوة ثم من بعد ذلك
ماتت احداهن عن غير ولد
ثم من بعد ذلك ماتت
احداها عن بنتين فهل
تستحق كل من البنيتين مع
وجود خالتهما وشرط
الواقف أن الطبقة العليا
تحجب الطبقة السفلى ثم من
بعد ذلك ماتت خالتهما
رجل ثم من بعد ذلك ماتت
احدى الابنتين الاخرين
عن رجل أيضا فهل يستحق
الرجل حصة والدته التي
توفت الآن مع وجود خالته
شقيقة والدته وولد خالته
والدته الذي في طبقة والدته
المتوفية المذكورة اتباعا
لشرط الواقف كما تقدم
(فاجاب) بانه لاشيء للبنتين
من ريع الوقف مع وجود
خالتهما عملا بشرط واقفه ولا
يستحق الرجل المذكور من
ريع الوقف حصة والدته مع

برأوزيب ومع هذا يحرم غضب ذلك ويكفر مستحله ويجب رده فان أتلّف فلا ضمان إذ
لامالية لذلك وقضيته أن التعبير بحتي حنطة مثال ومن ثم عبر في التسمية والبحر بحبات حنطة وبه يعلم
ان كل ما لا يعد مالا في العرف لقلته لا يضمن ولا يصح بيعه وهو ما اعتمدته الزركشى قال كعشرين
حبة خردل بخلاف عشرين حبة حنطة اه واعترض تمثيله بذلك بما رددته في شرح الارشاد وأما
إذا كان له قيمة قليلة فانها تلزمه ويعزر أيضا وشرط تعزيره مطلقا أن يتعمد الاتلاف عالمًا بحرمة
فان قلت ماتت من ان نحو الحبّتين من الحنطة والزيب لا يعدان مالا معترض وان جرى عليه الشيطان
في البيع بانها صرحا في الاقرار بان الزيبة حيث يكون لها قيمة مال قلت كذا زعمه الاسنوي
لكن رده الزركشى بان المراد ههنا انه لا يعد مالا يتمول لانه لامالية فيه أصلا واستدل لذلك
بكلامهما ههنا وثم وضبط الامام المتمول بانه الذي يقدر له أثر في النفع أو الذي يفرض له قيمة عند غلاء
الاسعار والمال بخلافه ههنا اه والذي يضمن انما هو المتمول دون مطلق المال فان قلت قال القفال
ومن تبعه من أتلّف حتي حنطة ضمنهما قلت هذه مقالة ضعيفة والمعتد ما مر من عدم الضمان
فان قلت يلزم على عدم الضمان عدم سماح الدعوى بذلك فكيف قلتم يعزر قلت لا يلزم ذلك بل
تسمع الدعوى به لان فائدتها لا تنحصر في التغريم بل قد يكون من مقاصدها اثبات فسقه وطلب
تعزيره والله أعلم (وسئل) في دار مشتركة بين ورثة مشاعا فقام أحد الورثة وهدم وبني وعمر
وأصلح وأدخل فيها أنقاضا من ماله كاحجار وغير ذلك بحيث تعذر تمييز الانقاض القديمة من
الانقاض الحادثة المستجدة وزاد فيها أيضا زيادات من المنافع والسكنى بانقاض منفردة حادثة من
ماله بغير اذن شركائه فهل لهم المطالبة برفع الزيادات المنفردة المستجدة بانقاضه او يجبرون على ابقائها
بأجرة المثل أم لا فاذا قلتم بنقضها ورفعها وتسوية أرضها فهل يلزمهم بسبب نقضها ذلك شيء أم لا
وما الحكم في الانقاض القديمة والانقاض الحادثة المختلطة التي تعذر تمييز بعضها عن بعض إذ الم
يصطلحوا على شيء (فاجاب) ببقية الورثة مطالبة المتعدى المذكور برفع بنائه ولا يجبرون على ابقائه
بأجرة ولا غيرها ولا يضمنون بسبب هدمه ويلزمه تسوية الارض بعد الهدم والاجرة من حيز وضع
بنائه الى ازالته وإذا تعدى بخلط أنقاضه بانقاض غيره التي وضع يده عليها تعديا وتعذر التمييز غرم
قيمة أنقاض غيره والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سعى بآخر الى ظالم فأخذ منه مالا هل
يرجع على الساعي (فاجاب) ليس على الساعي المذكور ضمان وانما عليه الاثم الشديد إذ السعاية
من الكبائر وفي نهاية الغريب حديث الساعي مطلب أى مهلك بسعاية نفسه والمسعى به واليه والله اعلم
(وسئل) اعتيد في جهة ان الدابة لا يرغب في استئجارها في بعض أيام الاسبوع فلو غصبت فهل
تعتبر أجرة مثلها في مدة أيام الاسبوع (فاجاب) نعم يعتبر ذلك فان المنافع كالايعان فالقيمة فيها
ذاتية وجد راغب بالفعل أم لا ومن ثم أفق بعض شراح الارشاد في أرض لا تؤجر قط بانها تعتبر
بأقرب البلاد اليها والله أعلم (وسئل) عن شخص دفع اليه ثوب وقال احرقه أو ارمه في البحر
فاستعمله ثم حرقه أو رماه فهل يضمنه (فاجاب) رضى الله تعالى عنه أبدى فيها القاضي وجهين
أحدهما نعم لانه دخل في ضمانه بالاستعمال والالقاء والثاني لا قال الاذرعى والزركشى والاول اقيس
اه وعليه فالمراد بالدخول في الضمان انه يضمن اجرة مدة استعماله او يضمن جملته كل محتمل ولعل
الثاني اقرب ولا نسلم ان الاتلاف ماذون فيه الآن لانه لما استعمله صار غاصبا له لتعديده باستعماله
فيما لم يؤذن له فيه والناصب لا يبرأ الا بالرد ولم يحصل واما فقله ما مر به فلا يضاف حينئذ الى
الاذن لانه لما استعمله اعرض عن الاذن وصار متصرفا فيه لنفسه فلزمه بعد التصرف فيه رده
الى مالكه والاضمنه والتعير يدخل في ضمانه لا ينافي ضمان جميعه بل جعله الالقاء سببا للضمان

وجود خالته شقيقة والدته
 وولد خالته اتباعا لشرط
 واقفه (سئل) عن رجل
 وقف وقفا وشرط في
 كتاب وقفه ما عابته أن
 لا ينزل أحد بجاه ولا من له
 شوكة وبشفاعة وان لا
 ينزل أحد من الشهود ولا
 ممن يكون مباشرة عند
 الأمراء ولا عند غيرهم
 فهل المراد في حال التزويل
 أم في المال حتى لو اتصف
 بأحد الصفات المذكورة
 يخرج بعد تنزيهه أم لا
 (فاجاب) بان مدلول
 شروط الواقف المذكورة
 اعتبارها حال تنزيلهم في
 وظائف الوقف المذكور
 لا في دوام استحقاقهم إياها
 فلا يؤثر في دوام اتصافهم
 بالصفات المذكورة وذلك
 جار على القاعدة المقررة
 من انه يقتصر في الدوام
 مالا يقتصر في الابتداء
 (سئل) عن شخص له عقار
 وقفه في مرض موته والحال
 أن عليه ديونا مستغرقة
 وليس له غيره فهل يصح
 الوقف أم لا وإذا قلتم
 بالصحة وأجاز رب الدين
 ذلك فهل ينفذ في الجميع أو في
 الثلث فقط ويصير الثلثان
 للورثة وإذا قلتم ببقاء الثلثين
 لهم وأجازوا الوقف فهل
 ينفذ فيها ويصير الجميع وقفا
 (فاجاب) بان الوقف صحيح
 حتى لو أبرأ الواقف أرباب
 الديون من ديونهم وأجازت
 ورثته نفذ الوقف في جميع

ظاهر في ضمان جميعه اذ لو ضمن أجرة استعماله فقط لم يكن للالتقاء دخل في الضمان مطلقا فان قلت
 هو وكيل وتعديه لا يمنع تصرفه قلت ممنوع لان التوكيل في المعاصي باطل والله أعلم (وسئل)
 عن اوصل غصنا له بشجرة غيره عدوانا فأثمر فالثمرة لمن (فاجاب) بقوله أفتى بغوى بانها لصاحب
 الغصن فقط وقاضى حماء البارزى بانها بينهما نصفين لأنها حصلت من ملكهما والاوجه الاول
 كما لو غرسه في ارض غيره عدوانا فصار شجرة فثمر بل يلزم الثاني انه لو أنزى فحله على شاة غيره
 عدوانا كان النتاج بينهما لتولده من ملكيهما ولا قاتل بذلك من أصحابنا (وسئل) رضى الله تعالى
 عنه عما اذا زرع أحد الشريكين في الارض المشتركة بغير اذن شريكه فهل للشريك الآخر قلعه
 بجانا (فاجاب) بقوله نعم لذلك وغلط من قال له اجرة المثل ولا يقلع بجانا لانه انتفع بماله فيه
 شركة وذلك لانه غاصب لنصيب شريكه فلا حرمة لما فعله (وسئل) عن ركب فرسا مشتركا بينه
 وبين غيره واجهده في السوق فاسقطت مهرا ميتا فهل يضمته (فاجاب) بقوله أفتى بعضهم بانه
 يضمته والاصح خلافه (وسئل) عن نجس ثوب آخر ولم ينقص بالغسل فهل يلزمه تطهيره (فاجاب)
 بقوله لا يلزمه بل ولا يجوز له بغير اذن صاحبه وان كان لغسله مؤنة فان طهره فنقص ضمن أرش
 النقص ولورده نجسا فمؤنة التطهير عليه وكذا الارش اللازم منه (وسئل) عن اخذ من الصبي
 شيئا لم يبرأ برده اليه مطلقا بخلاف العبد فما الفرق (فاجاب) بقوله الفرق ان العبد اهل اليد في
 الجملة فما احتوت عليه بده باذن سيده كانت كيد السيد بخلاف الصبي فان يده كلابد اذ ما فيها
 عرضة الى الضياع ولهذا جاز اخذه للرد على وليه او الحاكم حسبة بخلاف ما يبد العبد ولا فرق
 بين ملبوس الصبي وغيره فيما مر (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن غصب شيئا فاستأجر من
 يحمله فهل يستحق الاجير اجرة المثل او المسمى (فاجاب) بقوله الذي ذكره الرافعى في الاستئجار لحج
 التطوع انه يستحق اجرة المثل لا المسمى وبه صرح في البيان وقيد ابن عجيل بما اذا لم يعلم الغصب
 والالم يستحق شيئا بل يضمته ايضا (وسئل) عن غصب ارضا ولم يعتد ايجارها الا بطعام فما الذي
 يلزمه (فاجاب) بقوله نقل بعضهم عن جماعة من المحققين في نظيره انه يجري على عادة البلد فما يقوم
 به من طعام وغيره فاذا يلزمه من الطعام ما يستأجر به عادة وقال بعضهم انه يلزمه قيمة ذاك الطعام
 الذي يستأجر به من نقد البلد ونقله عن غيره (وسئل) عن قطع لسان بقرة مثلا فتركها المالك بلا
 ذبح حتى ماتت فهل يضمن الارش فقط كما لو ذبحها فتركها المالك حتى أتتنت (فاجاب) بانه يضمته
 في المسئلة الاولى بجميع قيمتها لان التلف حصل بسرأيته فهو كما لو جرح رجلا فسرى لنفسه
 ومات مع قدرته على مداواتها بخلافه في الثانية فان الارش استقر عليه بالذبح وما حدث بعده من
 كون الانفس صارت تعافها ليس من سرأيته وايضا فلهما لم يحرم بالنتن بخلافه في الاولى فانه
 حرم بواسطة فعله (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن غصب عبدا فمرض عنده ثم رده مريضا فمكث
 في يد السيد مدة ثم زال مرضه فهل عليه اجرة مثل المدة التي كان مريضا فيها في يد السيد (فاجاب)
 بقوله كلام الغوى في فتاويه صريح في وجوب ذلك وهو متجه خلافا لبعض المتأخرين حيث قال
 لا اجرة لانه بالرد الى المالك زال الضمان والنقص الذي قد حصل بالمرض في يده قد ضمنه بالارش
 اه ويرد بان هذا متولد من فعله نضمنه بالاجرة وان كان ضمنه اولا بالارش (وسئل) عن غصب
 ارضا واشتراها شراء فاسدا وهي تزرع براو ذرة وغيرهما فما الذي يضمته (فاجاب) بقوله
 الذي يضمته هو اجرة مثل اعلاها منفعة كما لو غصب عبدا يحسن صناعات مختلفة فانه يضمن اعلاها
 (وسئل) عن سعى بأخرالى السلطان فغرمه لاجل السعاية شيئا فهل يرجع به على الساعي
 (فاجاب) بقوله قضية قواعد مذهبنا انه لا يرجع عليه بشيء وهو كذلك خلافا لابن عبد السلام

وقف وقفا على نفسه

ثم من بعده على اولاده

الموجودين الآن وهم محمد

وام الخير وفاطمة وآمنة

وعلى من سيحدثه الله

من الاولاد الذكور

والاناث بينهم بالسوية

ومن توفي منهم عن غير ولد

ولا ولد ولا نسل ولا

عقب ينقل نصيبه لمن بقي

منهم ثم من بعدهم على اولادهم

ثم على اولاد اولادهم

وذريتهم ونسلهم وعقبهم

من اولاد الظهور والبطون

الذكر والانثى في ذلك

سواء طبقة بعد طبقة ونسلا

بعد نسل تحجب الطبقة

العليا منهم الطبقة السفلى

أبدا ما عاشوا ودائما ما

تعاقبوا يستقل به الواحد

عند الانقراض ويشترك

فيه الاثنان فما فوقهما

عند الاجتماع على ان

من مات منهم وترك ولدا

أو ولد أو أسفل من

ذلك انتقل نصيبه الى

ولده أو ولده وان سفل

فان لم يكن له ولد ولا ولد

ولا أسفل من ذلك انتقل

نصيبه الى اخوته وأخواته

المشاركين له في الاستحقاق

مضافا الى ما يستحقه

من ذلك فان لم يكن له اخوة

ولا أخوات فالى أقرب

الطبقات الى الواقف

وعلى ان من مات منهم

قبل دخوله في هذا الوقف

واستحقاقه لشيء من منافعه

وترك ولدا أو ولدا أو

أسفل من ذلك وآل الوقف

ويفرق بينه وبين تغريم الشاهد اذا رجع بان الشاهد ألجأ الحاكم شرعا الى الحكم المقتضى لتغريم المشهود عليه بخلاف الساعي فانه لم يلجأه السلطان لذلك ويفرق ايضا بينه وبين ما لو قال هذه الدار لزيد بل لعمره بانه ثم أحال بين عمرو وبين داره باثباتها للاول بطريق شرعى ناقضا قوله بعد ذلك فناسب ان يغرم لتحقق حيولته بين عمرو وبين حقه وهنا لم يتحقق منه حيولة ولا الجاء شرعى فلم يضمن شيئا **﴿وسئل﴾** عمن اتلف ولد بهيمة فنقص لبنها فهل يلزمه أرش النقص **﴿فاجاب﴾** بقوله أفتى بعضهم بانه يلزمه فتقوم لبونا تحلب كل يوم كذا وتقوم ناقصة عما كان وهو كذا فما نقص من القيمة وجب عليه غرمه **﴿وسئل﴾** عمن غصيب طعاما و اضاف به المالك برى هل هو على اطلاقه **﴿فاجاب﴾** بقوله ان قدمه له على حاله أو بعد تغيره ولم تنقص قيمته فلا كلام في البراءة أو بعد أن نقصت ولم يسر للتلف ضمن نقصها ويرى من الباقي أما اذا قدمه وقد صار ساريا للتلف فلا يبرأ بأكل المالك حينئذ كما بحثه بعضهم بناء على أن حكم ذلك حينئذ حكم التالف وهو الاصح فالضمان قد صار مستقرا في ذمة الغاصب قبل الاكل فلا يسقط به وايضا فان قلنا ببقائه عند صيرورته الى هذه الحالة على ملك المالك فلا كلام أو بانتقاله الى ملك الغاصب فقد حمل عليه ضيافته فلا يسقط به ما استقر في ذمته من الضمان **﴿وسئل﴾** بما لفظه اطردت عادة أهل بلد باجارة أراضيهم بنوع من الحبوب فغصب شخص أرضا منها فهل تلزمه الاجرة حبا أو نقدا **﴿فاجاب﴾** بقوله قال بعض المتأخرين المحقق عند جماعة من المحققين في نظيره انه يجري على عادة البلد فيما تقوم به من طعام وغيره وقد يؤيده قولهم لو غلب من جنس العروض نوع كالطعام انصرف الذكر اليه عند الاطلاق في عقد البيع كالنقد فالخافه بالنقد في ذلك يومى الى الخافه به في غرامة المتلفات **﴿وسئل﴾** عمن أكل من يد آخر طعاما وكان في الاصل مغصوبا ولم يعلم فهل يؤاخذ به في الآخرة **﴿فاجاب﴾** بقوله نقل الغزى عن البغوى ان المأكول منه ان كان معروفا بالصالح لم يؤاخذ به الآكل والا أوخذ به ثم قال الغزى واظنه لا يوافق عليه اى بل لا يؤاخذ به مطلقا لعدم العلم وقد يقال مقتضى المطالبة بما يتلفه ناسيا أو جاهلا المطالبة هنا مطلقا لان هذا من باب خطاب الوضع فليست مطالبة بفعل حرام بل باتلاف ماله وان كان جاهلا **﴿وسئل﴾** عن شخص غصب عينا مثلية وأتلفها و قلم بضمن مثلها وان اعوزه ووجده باكثر ضمنها بقيمة المثل وقت المحاكمة والتأدية وان لم يكن لها مثل ضمنها بقيمتها أكثر ما كانت من حين الغصب الى حين التلف مفهوم ذلك انه اذا كان أكثر القيمة ما بين الغصب والتلف دون ثمن المثل فله قبوله بينوا لنا صورة الاقل والاكثر في القيمة في المدة وأوضحوا ذلك مفصلا **﴿فاجاب﴾** بقوله الحاصل في هذه المسئلة ان من غصب عينا مثلية وأتلفها يلزمه مثلها فان فقده او وجده بزيادة على ثمن مثله يلزمه أقصى قيمته من وقت الغصب الى وقت فقد المثل فلو كان وقت الغصب يساوى مائة ووقت الفقد يساوى مائتين وفيما بين الوقتين يساوى الفا يلزمه الف الف وقس على ذلك وأما المنتقوم فيضمن بأقصى قيمه من الغصب الى التلف والله اعلم **﴿وسئل﴾** عمن شغل بقعة من المسجد بمتاع له فهل يحرم عليه وتلزمه أجره المثل **﴿فاجاب﴾** بقوله نقل النووى رحمه الله في فتاويه عن الغزالي انه تلزمه اجرة البقعة ما لم يغلق باب المسجد والا يلزمه اجرة جميعه ثم قال وهذا صحيح معتبر وتصرف الاجرة في مصالح المسجد وظاهر حرمة ذلك وان لم يضيق على المصلين **﴿وسئل﴾** رضى الله تعالى عنه بما صورته قالوا لو غصب خشبة وأدرجها في سفينة لم تقلع منها في اللجة ان خشى تلف نفس او مال محترم ما المراد بالمحترم **﴿فاجاب﴾** بقوله المراد بالمحترم في غير هذا الباب ما حرم قتله أو اتلافه ويحتمل الخاق هذا الباب بغيره ويحتمل خلافه والذي يتجه ان يقال ان خشى اتلاف نفس اشترط

أن لا تكون محترمة كحري ومرتد وزان محصن وأن خشي إلتلاف مال فان كان حيوانا فهو محترم وان كان لغير محترم وان كان غيره فقد صرحوا بان مال الحربى غير محترم ويحتمل الحاق المرتد به لقول بعضهم كنفس الحربى وماله فأتى بالكاف الدالة غالبا على عدم الحصر فى مدخولها ويحتمل الفرق بأن مال المرتد لبيت المال ان مات مرتدا والا فهو له وأيضا من استولى عليه لا يملك شيئا منه بخلاف مال الحربى وأيضا فالحربى اذا مات على حرابته انتقل لوارثه الحربى وهو غير معصوم بخلاف المرتد فانه اذا مات على حاله انتقل للمسلمين فلهم حق متأكد فى ماله بخلاف مال الحربى ((وسئل)) عن خلط المغصوب وصار غير متميز فهل يملكه أولا ((فاجاب)) بقوله اذا خلط بما لا يتميز عنه ملكه سواء أكان من جنسه أو غيره وسواء أكان ما خلطه به له أو للمالك آخر هذا هو المعتمد مذهبنا ولا يكلف المالك أن يأخذ من المختلط بغير جنسه مطلقا بخلاف المختلط بجنسه فانه يجبر على أخذ بعض المختلط بالاجود او المثل لا الارد أو ظاهر كلامهم ان الغاصب يجوز له التصرف بنفس الخلط سواء أعطى المالك البدل أولا ويؤيده قولهم ان الحق انتقل بالخلط الى ذمته لكن لو قيل انه يحرم عليه التصرف قبل رد البدل وأنه لا ينفذ منه لم يبعد قياسا على الورثة حيث يحرم عليهم التصرف فى تركه مورثهم اذا كان مدينا مع انها ملكهم والدين فى ذمة مورثهم ولو بعد اموت رعاية لصاحب الدين ولا يقال ان التركة مرهونة بالدين شرعا بخلاف هذا لانا نقول والعين المختلطة بما يجبر على القبول منها ينبغى أن تكون مرهونة بحق المالك كذلك رعاية لحقه ((وسئل)) هل تجب اراقة الخمر الغير المحترمة وان قصد صاحبها التخلل وما هي ((فاجاب)) بقوله الا وجه انها التى عصرت بقصد الخمرية وحيث فتجب اراقتها فورا ولا يجاب للحيلولة بينه وبينها الى التخلل نعم ان قصد قبل تخمرها اتخاذها للخيلة لم تجب اراقتها لانه أبطل النية الاولى بالنية الثانية ((وسئل)) رضى الله تعالى عنه عن قول الارشاد وضمن أخذ من غاصب لا بنكاح وفي شرح المنهاج فى باب الغصب لوزوج الغاصب الامة المغصوبة فقالت منافعا تحت يد الزوج فغرمها رجع بها على الغاصب وإذا ماتت عنده وغرم قيمتها رجع بها اه وهذا يناقض ما اقتضته عبارة الارشاد من عدم الضمان فتأملوا الجمع بينهما باى شيء أثابكم الله ((فاجاب)) بقوله لاتنافى بين عبارة الارشاد وعبارة شرح المنهاج المذكورة بل هما متحدتان مفادها واحد كما يفهمه قول الارشاد عقب لا بنكاح ورجع الخ اذ معنى لا بنكاح ان من تزوج المغصوبة من الغاصب جاهلا فتلفت عنده لا يطالب بقيمتها لان الزوجة من حيث هي زوجة لاتدخل تحت اليد نعم قال الزركشى ينبغى تخصيصه بما اذا تلفت بغير الولادة والا فيضمنها كما لو ولد أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فانه يضمنها كما قالوه اه وفيه شيء يبينته فى شرح الارشاد واذا علم ان الغاصب لا يضمن قيمتها لو تلف عنده فلو غرمها له المالك رجع بها على الغاصب كما افاده قول الارشاد ورجع الخ وكذا منافعا الفاتنة فى يد الزوج من غير فعله لا يضمنها لما تقرر ان الزوجة من حيث هي زوجة لاتدخل تحت اليد فاذا غرمه المالك اياها رجع بها على الغاصب كما يفيد قول الارشاد ورجع الخ بخلاف ما لو غرمه مهر وطئه او اجرة المنافع التى استخدمها فيها فانه لا يرجع بها لانه شرع فى العقد على ان يضمن المهر ولان الغاصب لم يسلطه بالتزويج على الاستخدام فظهر لمن له أدنى تأمل ان لاتخالف بين العبارتين بوجه وان توهم المخالفة بينهما انما نشأت عن الغفلة عن معنى قوله لا بنكاح وعن قوله عقبه ورجع الخ ((وسئل)) عن غصب عبدا يعرف صنعة فنسيها وقلنا يغرم قيمة هذا الوصف من المصدق فى النسيان فلو تذكر فادعى الغاصب انه متذكر فلا عليه غرم والمالك انه متعلم فالغرم من المصدق منها هذا على قول الفرق بين التذكر والتعلم ((فاجاب)) بقوله الذى دل عليه كلامهم ان الغاصب هنا هو المصدق لان المالك يدعى عليه

لاستحق ذلك قام ولده أو ولد ولده وان سفل مقامه فى الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان حيا باقيا يتداولون ذلك بينهم الى حين انقراضهم ثم مات الواقف وترك أولاده محمدا وام الخير وفاطمة وآمنة ثم مات محمد وترك ثلاثة أولاد فليفل ونجا وأحمد ثم مات أم الخير عن غير ولد ثم مات فليفل عن ثلاثة أولاد نجا ومحمد وأحمد ثم ماتت آمنة عن بنت تدعى بديعة ثم ماتت بديعة عن غير ولد ثم ماتت فاطمة عن ولد هانور الدين ابن بنت الواقف ثم مات نجا ابن ابن الواقف عن غير ولد ثم ما أحد ابن ابن الواقف عن غير ولد أيضا ولم يبق من المستحقين سوى نور الدين ابن بنت الواقف ومحمد وأحمد ولدى فليفل ابن ابن الواقف ويوسف ابن نجا بن فليفل فاذا يستحقه يوسف بن فليفل وما يستحقه نور الدين بن فاطمة وماذا يستحقه أولاد فليفل اعمام يوسف (فاجاب) بانه ينتقل نصيب محمد بن الواقف من ريع الوقف الى أولاده الثلاثة فليفل ونجا وأحمد وينتقل نصيب ام الخير منه الى اختها فاطمة وآمنة وينتقل نصيب فليفل منه الى أولاده الثلاثة نجا ومحمد وأحمد وينتقل نصيب آمنة منه الى بنتها بديعة

و ينتقل نصيب بدية منه
الى فاطمة لانها أقرب
الطبقات الى الواقف و ينتقل
نصيب فاطمة لابنها نور الدين
و ينتقل نصيب نجاب بن
الواقف و نصيب أحمد بن
ابن الواقف الى نور الدين
ابن فاطمة لانه أقرب
الطبقات للواقف و ينتقل
نصيب نجاب بن فيفل الى
ولده يوسف و قد علم بما
ذكرته ما يستحقه
يوسف بن نجاب بن فيفل
وما يستحقه نور الدين
ابن فاطمة وما يستحقه
فيفل (سئل) عمن
وقف مسجدا وجعل
لامامه مسكنا يسكنه فولى
الامامة رجل فلم يسلبه
الناظر السكن المذكور
مدة بغير عذر فهل
يرجع الامام على الناظر
باجرة السكن تلك المدة كالمو
أوصى بمنفعة عبده لزيد
سنة فلم يسلبه الوارث حتى
مضت أم كيف الحال
(فاجاب) بانه لا رجوع له
على الناظر بشيء من اجرة
تلك المدة ولا جامع بين
هذه المسئلة ومسئلة الوصية
المذكورة

(كتاب الهبة)

(سئل) رحمه الله عن قال لغيره
وهبتك كذا فلم تقبل فقال
له بل قبلت هل القول قوله
أم قول المتهب (فاجاب)
بان القول قول المتهب يمينه
لانه أعرف بذلك ولان
الواهب قد عقب اقراره بما
يرفعه (سئل) عمن وهب
لولده شيئا وأفضه إياه وحكم

إحسان قنه لحرفة فانت في يده فلزمه قيمتها والغاصب يدعى بقاء تلك الحرفة أو عدمها من أصلها
فلا يلزمه شيء والاصل براءة ذمته بما يدعيه عليه المالك حتى يثبت موجهه وأيضا فان اتفقا على
وجود تلك الحرفة واختلفا في النسيان فالأصل دوامه وان لم يتفقا على وجودها بان اختلفا فيه
فالأصل عدمها وكل من هذين الأصلين مساعدا لأصل براءة ذمة الغاصب فقوى جانبه باعتضاد دعوانا
أصل براءة الذمة مع أصل الدوام في الأولى أو أصل العدم في الثانية وما يشهد لتصديقه قولهم لو
اختلفا في كون المغضوب كاتباً، و محترفا صدق الغاصب يمينه لان الأصل براءة ذمته وعدم مادعاه
المالك وقولهم لورد الغاصب المغضوب أعمى مثلاً وقال هكذا غضبته وقال المالك بل حدث عنده
صدق الغاصب يمينه لان الأصل براءة ذمته عما يزيد على تلك الصفة فتأمل هذا كالذي قبله تجده
ضريحا في تصديق الغاصب في صورة السؤال والمعتمد الذي صرح به الشيخان وغيرهما ان تعلم
الصنعة كتدكرها وعلى الفرق بينهما الذي ذكره السائل فالمصدق فيما ذكره الغاصب أيضا كما علم
بما قررته على الأصح في صورة اختلافهما في النسيان (وسئل) عن مغضوب تحقق جهل مالكة هل
هو حرام محض أو شبهة وهل يحل التصرف فيه كاللقطة أو كغيرها (فاجاب) بقوله لا يحل التصرف
فيه مادام ما لكه مرجو الوجود بل يوضع عند قاض أمين ان وجد والا فعالم كذلك فان أيسر من
معرفة مالكة صار من جملة أموال بيت المال كما في شرح المذهب فانه قال ما ملخصه من معه مال حرام
وأيسر من معرفة مالكة وليس له وارث فينبغي أن يصرفه في المصالح العامة كالقناطر والمساجد ولا
فيتصدق به على فقير أو فقراء ويتولى صرفه القاضي ان كان عفيفا والاحرم التسليم اليه وضمنه المسلم
بل ينبغي أن يحكم رجلا من اهل البلد ديناً علماً فان فقد تولاه بنفسه وأخذ الفقير البدفع اليه
حلل طيب وله ان يتصدق به على نفسه وعياله ان كانوا فقراء والوصف موجود فيهم بل هم أولى ان
يتصدق عليهم وله ان يأخذ منه قدر حاجته لانه ايضا فقير كذا ذكره الاصحاب ونقل عن معاوية
واحد والحرث المحاسبي وغيرهم من اهل الورع لانه لا يجوز إتلاف المال ولارميته في البحر فلم
يبق الا مصالح المسلمين اه وقد سبقه اليه الغزالي في الاحياء وغيره هذا في الحرام المحض كما تقرر
اما ما لم يتحقق فيه ذلك فهو شبهة والاشترائه منه مكروه وان غلب الحرام كما في شرح المذهب وقال
الغزالي حرام قيل ويستثنى من الاول ما قاله الشيخ عز الدين من انه لو اختلط ثوب مباح بنحو الف
ثوب مغضوب فيجب الجزم بتحريم الشراء لان المباح مضمون تافه بالنسبة الى الحرام ويؤيده قولهم في
باب الصيدلو اختلط حمام مملوك غير محصور بحمام مباح محصور حرم الاصطياد منه اه وما مر من
وضع ما لم ييأس من مالكة في يد من مر هو قضية كلام الاصحاب وصرح به الاذري وقول ابن
الصلاح في كتب المسلمين التي بيد الفرنج هل يحل شراؤها ان استفادها حسن ثم لا يجوز القراءة
والانتفاع بها حالا والظاهر انها اذا عرفها سنة جاز تملكها كاللقطة مردود وعن رده الاذري
فقال في توسطه الاقرب انه لا يلحق باللحقة بل يحفظ الى اليأس من العثور على مالكة ثم يصنع به
ما يصنع بالمال الضائع اى يصرفه في المصالح عند اليأس من معرفة مالكة (وسئل) عن ارض
لا توجر قط فاذا يلزم غاصبها (فاجاب) بقوله ائتي بعضهم بانه يجب اجرة اقرب الاراضى اليها وهو
محتمل منقاس ويقاس به غيره (وسئل) عن دار مشتركة بين اخوين فسكننا فيها ولم يستأجر
احدهما من الآخر ولا استأجر ولا استباح لكن احدهما وحده والآخر له عيال فهل لكل
الرجوع على الآخر ولا (فاجاب) بقوله نعم لكل منهما مطالبة الآخر باجرة سكنائه في نصيبه
باجرة المثل بقسطه على قدر السكان (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا اختلط المغضوب او
المنهوب بغيره من المملوك اختلاط امتزاج بحيث لا يمكن تمييزه كزيت وحنطة بيضاء بمثلها فهل

يملكه الغاصب بمجرد ذلك وكيف يمكن القول بذلك مع تعديه (فأجاب) بقوله هذه المسئلة لم تزل معروفة بالاشكال قديما وحديثا ولكن الذي صححه الشيخان أن المعضوب كالهالك حتى يتمكن الغاصب من اعطائه قدر حقه من غير المختلط ولنا قول أنهما يشتركان ونصره جمع فرجع في قدر حقه من نفس المخلوط نفسه ووجه بأن خلط بالمثل اشتراكا أو بالاجود أو الاردا فكهالك والمعتد أنه كالهالك مطلقا وانتصر جماعة للقول بالاشتراك بالقياس على ما لو سالت صبرة أحدهما على صبرة الآخر وفرق السبكي بانه ليس هناك تصرف مكلف يحال الضمان عليه بخلافه هنا فالضرورة هنا لم تدع الى الاشتراك وأجاب صاحب الذخائر عن اشكال هذه المسئلة بما حاصله مع الايضاح أنه لما تعذر وصول المالك لعين حقه بسبب خلط الغاصب المقتضى لضمائه جعل المخلوط كالتالف وجعل شغل ذمته بالغرم وتمكين المالك من أخذه حالا مقتضيا لملك الغاصب بخلاف المعضوب منه إذ لم يتصرف في ملك الغاصب حتى يضمه فيدخل في ملكه بالتعذر المذكور وتعدي الغاصب لا يقتضى جعل عين ماله مملوكا للمعضوب منه مجانا إذ الظالم لا يظلم بل ينتصف منه والعبد للمعضوب إذا أبقى مرجو العود فلم يتعذر رده بأباقه فتوجه فيه ضمان القيمة للحيلولة بخلاف ما نحن فيه لتعذر رده مطلقا فالواجب فيه يكون للفيصولة وقد قال جمع وان كان المعتد خلافاً ان اختلط تمر البائع بتمر المشتري يفسخ البيع لتعذر التسليم المستحق فاذا جعلوا الملك في البيع منتقلا للبائع بسبب تعذر التسليم وان لم يكن الخلط من فعله فكذلك هنا وعلى الراجح لو أراد القسمة بحسب القيمتين امتنع للربا ورجح السبكي قول الشركة وفرع عليه ما مر وأطال في الانتصار له وان قول الهلاك باطل لكن أطال الزركشي وغيره في الرد عليه وأنه ناقض نفسه وكيف يكون باطلا وهو موجود في المذاهب الاربعة قال بعضهم والحاصل أنه لا تخلو قول من الاقوال في هذه المسئلة من محذور وأن القول بالهلاك يندفع محذوره بما قاله الزركشي في شرح المنهاج وابن المقرئ في تمشيته من أنا وان قلنا بملك الغاصب ذلك فانه يمنع من التصرف فيه حتى يعطى المعضوب منه ما وجب له لان له حق الحبس فيما ملكه اياه بعوض ورضى فكيف إذا ملكه بغير رضاه قيل وهو حسن وان كان ظاهر كلام الاصحاب خلافاً ويظهر ان محله اذا كان موسرا قال السبكي وقد يتوهم من فرض المسئلة في الزيت والحنطة اختصاصها بالمثل وليس كذلك بل خلط المتقوم كذلك ثم حكى عن ابن الصباغ وغيره أنهم جزموا بان قول الهلاك لا يأتي في خلط الدراهم بمثلها ووجهه بان كل درهم متميز في نفسه وأن لم يتميز لنا وليس كالزيت فانه يحصل له بالاختلاط حقيقة أخرى ورد بان ما ذكر لا يأتي في خلط القمح بمثله لتمييز كل حبة في نفسها ومقتضى كلام الشيخين ان الدراهم كالحنطة فيما مرفياتي فيها ما تقدم أيضا من كلام الزركشي وابن المقرئ ولو غصب من اثنين زيتا ثم خلطه قال السراج البلقيني المعروف عند الشافعية ان الغاصب لا يملك شيئا من ذلك ولا يكون كالهالك لكن حكى صاحب البحر وجهين فيما اذا غصب دراهم من اثنين وخلطها احدهما تقسم بينهما والثاني يتخيران بين القسمة والمطالبة بالمثل اه وفي فتاوى النووى رحمه الله ورضي عنه اذا أخذ المكاس من انسان دراهم فخلطها بدراهم المكس ثم رد عليه قدر دراهمه من ذلك المختلط لا يحل له الا أن يقسم بينه وبين الذي أخذت منه يرجح الوجه الاول من وجهي البحر ورجح الشيخان أيضا انه لو حدث في المعضوب ما يسرى للتلف كبل الحنطة وتعفنها وجعلها هريسة وغصب تمر وديق وسمن وجعله عصيدة فهو كالهالك ويغرم بدل كل مغضوب بما ذكر من مثل أو قيمة وقيل يرد مع ارش النقص وقيل يتخير المالك بين موجب القولين واستحسنه في الشرح الصغير واختاره السبكي وقيل يتخير الغاصب بين امسا كه وغرم بدله ورده مع أرش النقص وعلى الاول فهل

شافعي بموجب الهبة ثم رجع الواهب في هبته والعين باقية بيد المتهب فرفعت الحادثة الى القاضي الحنفى واتصل به حكم الشافعي لحكم بيطلان الرجوع وقال ان موجبها خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب له وأما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم القاضي الشافعي فكيف تدخل تحت حكمه وكيف يعقل أن يسبق السيل المطر والحصاد الزراعة والولادة الاحبال وصارت المسئلة بذلك واقعة الفتوى (فأجاب) بان حكم الحنفى باطل لمخالفته لما حكم به الشافعي إذ قوله بموجبه من قوله حكمت بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلية فكأنه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا الى آخر مقتضياته سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد وقد قال أئمتنا يقع الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب من أوجه الاول أن العقد الصادر إذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في موجبه فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم به ولو حكم الاول بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه إذا كان تدبيرا

البيع فلو حكم حنفى بصحة التدبير المذكور لم يكن ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع المدبر ولو حكم حنفى بموجب التدبير امتنع البيع وإذا كان حكم المالك بصحة البيع لم يمنع ذلك إثبات خيار المجلس ولا فسخ المتعاقدين أو أحدها بسبب ذلك الحكم لأن الحكم بالصحة يجامع ذلك ولو حكم بموجب البيع امتنع على الحاكم الشافعي تمكين المتعاقدين أو أحدها من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين أو لأحدهما الانفراد بذلك لأنه يؤدي إلى نقض حكم الحاكم في المحل الذي حكم به وهو الإيجاب ولو حكم الشافعي بصحة البيع لم يكن مانعا للحاكم الحنفى من تمكين الجار من اخذ المبيع بالشفعة ولو حكم بموجبه امتنع عليه ذلك ولو حكم المالك بصحة القرض لم يتمتع على المقرض الرجوع في القرض وإن حكم بموجبه امتنع الحكم على المقرض بالرجوع في العين المقرضة الباقية عند المقرض لأن موجب القرض عند الحاكم المذكور امتناع الرجوع ولو حكم الشافعي بصحة الرهن لم يكن ذلك مانعا لمن يرى فسخ الرهن بالعود إلى الراهن على وجه مخصوص وهو أن يعيده باختيار

المغصوب للمالك أو للغاصب فيه وجهان وجه الأول القياس على ما لو قتل شاة فإن المالك يكون أحق بجلدها مع قيمتها ووجه الثاني أن الغاصب غرم له ما يقوم مقام التالف من كل وجه فالأول لا وجه له كما قاله المتولى ومن ثم صحح الثاني وقال ابن الرفعة أنه مقتضى كلام الامام فانه استبعد مقابله وفارق مسألة الثأب المالية هنا وقول الزركشى النظائر تقتضى ترجيح الأول فيه نظر ولا فرق على الثاني بين أن يكون للحظة والهريسة مالية أم لا وعلى الثاني فهل يأتي هنا ما من أنه لا يحل للغاصب التصرف حتى يغرم البذل أو يفرق بأن منعه هنا يؤدي إلى اتلاف مال بخلافه ثم فإن التأخير ليس فيه اتلاف له محل نظر والثاني منقذ أن لم يجد قاضيا يقوم مقام المالك أو كان معسرا كإمر ولو غصب خشبا وأحرقه فالرماذ كالهريسة فيها مروا الله أعلم (سؤال وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه الحمد لله وحده أسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يمن ويتفضل علينا وعلى المسلمين بطول حياة سيدنا ومولانا وعمدتنا واعدتنا ملائكة وسيدنا وبركتنا وشيخنا واستاذنا شيخ مشايخ الاسلام عمدة الانام من اليه المرجع وعليه المعول شهاب الدين أحمد بن حجر حفظه الله وأطال بقاءه لنا وللمسلمين وبعد فتفضلوا بوضع جوابكم الشافى الوافى لازلت أهدأ وأهلا وملاذا لحل المشكلات ورفع المضلات على اشكال في مسألة ذكرها في العباب في الغصب في فرع كما ذلك غير خاف على شيخنا حيث قال فرع لو غصب حنطة قيمتها خمسون فطحنها فعاتت عشرين فخبزها فبلغت خمسين ثم تلفت ضمن ثمانين بسبب نقص الطحن ولا عبرة بزيادة قيمة الخبز كان نسي العبد الحرقة وتعلم أخرى أه ما في العباب ونقل هذا في التجريد عن القاضي حسين وكذلك في أدب القضاء للغزى وتبعه الشيخ زكريا في مختصره ونقلها في الجواهر وكذلك موسى بن الزين في كوكبه وكلهم ساكتون عنها مع أنها مشكلة على القاعدة في أن المثل إذا تغير من حالة إلى أخرى ضمنه الغاصب بالاغبط منها ففي التمشية والانوار أنه إذا غصب حنطة وطحنها ثم خبزها فللمالك الاغبط فان قلت في تصوير العباب زيادة وهي نقصان القيمة ثم عودها فلنا القاعدة أن المثل لا يتغير ضمانه بنقص القيمة اللهم إلا أن يقال هذا أن لم يصر متقوما كما في العباب أو يقال أن الفرع الذي في العباب معروف للقاضي الحسين وقد عرف من الروضة أن طريقة القاضي أن المثل يضمن بالقيمة الجواب لا عدمكم المسلمون ولا أخلى الوجود منكم وهدى بكم كل ضال آمين (سؤال آخر) ذكر في الارشاد تبعا للشيخين أن زوج المغصوبة إذا كان جاهلا وتلفت عنده لا يضمن لا طريقا ولا قرارا وصرح به في الروض وأقره عليه الشيخ زكريا في شرحه عليه وكذلك في العباب كل ذلك في أول الباب وفي آخره ذكر في الروضة إذا غرم قيمتها يرجع بها على الغاصب وكذا أجره المدة التي لم يستخدمها فيها وجريا في الروضة والعباب على الأجرة وسكتنا عن القيمة ولم يظهر بينهما فرق والذي في آخر الباب يشكل على الذي في أوله فالظاهر ما ذكر أولا أو آخر أو كل منها مقرر وعليه فما الفرق (الجواب) ما في العباب هو المنقول المعتمد ولا يخالف ما ذكره في المثل لأن هذا من صور ما إذا صار المثل متقوما لأن العبرة في ذلك بالآخر وهو باعتبار ذلك وحينئذ فلا نظر لكونه صار مثليا ثم متقوما وقد صرحوا في هذا القسم بأنه يجب المثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فتجب قيمته فعلم وجوب الثمانين هنا لأنها الاغبط وإن اختلف سبب وجوبها أما الخمسون فلأنها القيمة حين التلف وأما الثلاثون فلأنها أرش جنايته على المغصوب بطحنه الذي نقصت به قيمته وقاعدة الباب أن ما ضمنه بجنايته لا يعود بفعله فيه ما ساء في قيمة أرش تلك الجناية ومن ثم شبه القاضي هذه بما إذا غصب عبد يعرف حرقة تزيد بها قيمته ففسدها عنه فانه يضمن أرش نقصها وإن علمه حرقة أخرى تساويها أو تزيد عليها لأن فعله في المغصوب ولو بما يزيد فيه غير

ويشوت الحق فيه باعتاق
 الراهن مثلاً أن يفسخه لان
 الحكم بالصحة ليس منافياً
 للفسخ بما ذكر بخلاف مالمو
 حكم بوجهه فإنه يمنع على
 الحاكم أن يفسخه
 بما تقدم ذكره لان
 موجهه عند الحاكم
 الشافعي دوام الحق فيه
 للمرتين مع العود مطلقاً
 فالحكم بالفسخ لاجل
 العود المذكور مناف
 لحكم الشافعي بوجهه
 عنده اهـ (سئل) عن
 قول ابن المقرئ في روضه
 في هبة الاصل للفرع ولو
 زرع الحب أو تفرخ
 البيض فلا رجوع اذ ذلك
 معتمد في الفرق بينه وبين
 نظيره في كلامه في الغصب
 حيث يرجع المالك
 فيه وان فرخ ونبت
 (فاجاب) بان المعتمد
 ما ذكره ابن المقرئ
 كصاحب الحاوي الصغير
 وغيره والفرق بينها أن
 استهلاك الموهوب يسقط
 به حق الواهب بالكلية
 واستهلاك المقتضوب أو
 نحوه لا يسقط به حق مالكه
 (سئل) عما لورجع الاصل
 في عين وهبها فروعه وهي
 مؤجرة فلن أجرتها بعد
 الرجوع (فاجاب) بان
 أجرتها للمتهب والفرق بينه
 وبين رجوع البائع
 بالتحائف أن العقد هناك
 يرتفع من أصله على وجهه ولا
 كذلك هنا (سئل) عن قوله
 أطعمتك هذا فأقبضه هل
 هو صريح أم كناية (فاجاب)

محترم فلا يقابل بمال ومن ثم قال في أصل الروضة لو نسي صنعة وتعلم أخرى أو أبطل صنعة الحل
 وأحدث أخرى فلا انجبار بحال وعلى هذا لو تكرر النقص وكان الناقص في كل مرة مغايراً للناقص
 في المرة الاخرى ضمن الجميع حتى لو غصب جارية قيمتها مائة فسمنت وبلغت ألفاً وتعلبت صنعة
 فبلغت الفين ثم هزلت ونسيت الصنعة وعادت قيمتها مائة يرد لها ويغرم ألفاً وتسعمائة اهـ وبه
 كالذي قبله يعلم ان محل قولهم المثل لا يتغير ضمانه بنقص القيمة حيث كان النقص مجرد الرخص
 أما إذا كان من فعله فيضمنه وان انجبر وزاد من فعله أو غير فعله كما تقرر وبهذا يجاب عن قول
 السائل نفع افقه بعلمه فان قلت الخ وذلك لان اطلاق نقص القيمة في اشكاله وجوابه غير معول
 عليه وانما النقص الذي يضمن ما كان عن فعله عاد أم لا بل وكذا ان لم يكن عن فعله لما تقرر
 في النسيان عنده والذي لا يضمن هو ما كان عن الرخص فقط ورد العين كما هي وحينئذ فالجواب
 لا يلاقى السؤال لان النقص الذي في عبارة العباب بما يضمن وحينئذ فقول السائل ثم عودها يوم
 ارتفاع هذا النقص يعود القيمة للخمسين وليس كذلك لما تقرر من وجوب الثلاثين مطلقاً ومن
 وجوب قيمة الصنعة الفاتية وان خلقتها صنعة أخرى أزيد قيمة منها والنقص الذي في جوابه وهو
 قوله لا يتغير ضمانه بنقص القيمة بما لا يضمن كما هو واضح بما قرره فلي تأمل وقوله اللهم الخ جوابه
 أن صبرورته متقوماً لادخل لها في وجوب ارش النقص الذي يضمن لما تقرر من وجوبه وان عاد
 ما يجبره ورد المتقوم كالعبد به لافاء فعل الغاصب والزيادة في يده فلم يجبر بهما بنقص ضمانه وقوله
 أو يقال ان الفرع الخ جوابه ان كلام القاضي في هذا الفرع ماش على كلام الاصحاب فلا يؤثر
 فيه ان له رأياً يخالف كلامهم في المثل على أنه لا يخالفه من كل وجه كما ستعلمه نعم يشكل على كلامه
 أن مقتضى كلامهم في المثل أنه في صورة القاضي يرد مثل الحنطة والثلاثين التي هي ارش جنايته
 أما الاول فلانهم في صورة ما إذا صار المثل متقوماً أو جوا المثل حيث لم يكن المتقوم أغبط وهنا
 ليس الخبز أغبط من الحنطة لان قيمتها خمسون وقيمتها خمسون فهما متساويان فلا أغبط وحيث
 لا أغبط تعين المثل فاجاب القاضي القيمة وهي خمسون بخلاف كلامهم وأما الثلاثين فلانها ارش
 جنايته فلتجب وان رد المثل فان قلت في الروضة عن القاضي فيما اذا غصب حنطة ثم طحنها ثم جعلها
 خبزاً وأتلفه وقلنا لا مثل للدقيق أنه يغرم أكثر القيم ولا يطالب بالمثل أى لانه تلف وهو متقوم
 كما علله به بعضهم وكلامه السابق انما يأتي على هذا لانه لما تلف وهو متقوم وجبت الخمسون مع
 الثلاثين وكلامه هذا ضعيف فكيف سكتوا عليه قلت ليس كلامه هذا ضعيفاً من كل وجه بل هو
 موافق لقولهم لو صار المثل متقوماً وجب المثل الا ان يكون المتقوم أكثر قيمة الا في صورة مالمو
 كانت قيمة الحنطة في صورة الروضة أكثر فعند القاضي تجب قيمتها وعلى الاصح يجب مثلها وليس
 هذه الصورة نظيرة لصورتنا فلا يضرنا ضعف كلامه فيها أو ما لو ساوت قيمتها قيمة الخبز فعلى الاصح
 يجب مثل الحنطة وقضية كلام القاضي وجوب القيمة نظراً للتعليل السابق وهو كونه ينظر الى حالة
 وقت تلفه أى فيما اذا ساوت القيمة أو زادت قيمته متقوماً وكذلك الزادت مثلاً ويوجه اعتباره القيمة
 في هذه يوم التلف بانه يعتبره فيها بالنسبة لاصل وجوب القيمة واذا اعتبرت القيمة وجب النظر
 لاكثر احوالها واذا تقرر هذا فكلام القاضي في فرع الجواهر وغيرها انما يوافق رأيه في صورة
 الروضة ولك أن تقول يمكن تخريجه على الاصح ايضاً كما اشرت اليه بقولي اولاً لانها لا يغبط وان
 اختلف سبب وجوبها وايضاحه أن الثلاثين لما كانت مقابلة لنقص اجزاء العين وجب ضمها اليها
 فصارت مساوية لثمانين لا لخمسين والثمانون اغبط من قيمة الحنطة فوجب على الاصح وحينئذ
 يؤخذ من هذا تفيد قولهم حيث لا اغبط في صورة اذا صار المثل متقوماً يجب المثل مالم يكن

بأنه صريح في الهبة (سئل)
عمالوا بأحده منفعته داره أو
وههاله فهل الدار عارية له
فيهما فلا يملك منافعتها كما
رجحه في هبة المنفعة
الزركشي وجزم به
الموردى وغيره فيهما لا
فيهما فتكون امانة يملك
منافعتها بقبضها وهو
استيفاءها لا بقبض الدار
كما رجحه ابن الرفعة
والسبكي والبقيني في
الثانية (فاجاب) بأن الراجح
الثاني (سئل) عما اذا وهبه

شيأ من غير عوض واطلق
فهل يكون صدقا ويحصل به
ثواب الآخرة أم لا وهل اذا
وهبه سرجينا يصح أم لا
وما العلة في ذلك لانه نجس
العين لا يمكن تطهيره مع
بقاء عينه (فاجاب) بأنه
لا تكون الهبة المذكورة
صدقة الا ان قصد بها
واهبها ثواب الآخرة ولا
تصح هبة السرجين اذ لا
تكون فيما لا يملك لانها
التملك بلا عوض واما
هبة السرجين ونحوه على
ارادة نقل الاختصاص
فصحيحة

﴿ كتاب اللقطة ﴾

(سئل) عن اجرة المشرف
على الملتقط الفاسق هل
هي على الملتقط أم في بيت
المال (فاجاب) بأن اجرة
المشرف على تعريف الفاسق
للقطة عليه ان التقطها
للملك وان التقطها للحفظ
فهي في بيت المال (سئل)
رحمه الله عن اذن احد
سيدي الرقيق المشترك في

الغاصب ضمن جزأ من المثل إذا ضم ارشه إلى قيمة المتقوم صار أغبط فتجب القيمة هنا نظراً لما
قررت من وجوب تبعية الارش للعين لانه بدل جزئها ومع هذا لا يخلو كلام القاضى عن نظر وتقد
وإن أقره عليه في فرع القمولى وضعفوا كلامه في فرع الروضة إلا أن وجه تقريرهم يقربه
ما ذكرته فتأمل هذا ما يتعلق بالمسئلة الاولى وأما الثانية فلا تخالف فيها في كلامهم لأنهم بينوا
أول الباب أن يد الزوج ليست يد ضمان بالنسبة للقيمة وفي آخره أن الاجرة فيها تفصيل فان
فوت المنافع لزمته أجزتها وإلا فلا وإنما الذى يشكل من ذلك قول الروضة انه إذا غرم قيمتها
يرجع بها على الغاصب فان هذا يقتضى أنه طريق في الضمان وليس كذلك ولاجل هذا الإيهام
حذفه الروض لكن الجواب عنه أنه علم من كلامه أنه غير طريق فوجب حمل قوله إذا غرم قيمتها
على ما إذا أداها للمالك ظاناً أنها تلزمه ثم علم أنها لا تلزمه فله الرجوع بها عليه لتبين فساد الاداء
إذ لا عبرة بالظن بين خطؤه والله سبحانه أعلم

﴿ باب العارية ﴾

﴿ وسئل ﴾ حيث اقتضى الحال أن المعير يملك بالقيمة هل يدخل في ملكه قهراً من غير لفظ أم لا بد
من لفظ فان قلتم لا بد فهل يشترط العلم بالقيمة حال التملك أم لا وهل يكفى باللفظ قبل تسليم القيمة
أو لا بد من تسليمها أو رضا المستعير بذمته ﴿ فاجاب ﴾ بقوله ان الذى ذكره الرافعى في العزيز نقلاً عن
التهذيب صريح في انه لا يدخل في ملك المعير قهراً وأنه لا بد من عقد وعبارته بعد أن حكى الخلاف
في المسئلة وليس له التملك إلا باذن المستعير لانه يبيع أو إجارة اه وعبرة التهذيب بعد أن ذكر
أنه يخير بين القلع مجاناً والاخذ بالقيمة أو الابقاء بالاجرة فان اراد القلع لاحتاج إلى إذن المستعير
وان اراد التملك بالقيمة أو التقرير بالاجرة يحتاج الى إذنه لانه يبيع أو إجارة وربما يريد المستعير
نقله انتهت وحاصلها أنه لا يستقل بالتملك أو بالابقاء بالاجرة بخلاف القلع لان في التملك اخراج
ملكه عنه وفي الابقاء بالاجرة الزام ذمته مالا وهو قد لا يريد ذلك بل يريد القلع واعتمد الاسوى
وغیره ما ذكر وحيث فاذا اختار المعير التملك أو الابقاء بالاجرة فان رضى المستعير قلنا لها لا بد
من إنشاء عقد بيع في الاول أو إجارة في الثاني وإن لم يرض المستعير بواحد منهما كلف تفرغ الارض
واما إذا امتنع المعير من التخيير والمستعير من بذل الاجرة وقد طلبها المعير فانهما يمهلان إلى ان يختار
المعير ماله اختياره أو يبذل له المستعير الاجرة ويرضى فان قلت ما الفرق بين هذا والتملك بالشفعة
حيث لم يتعين فيه اللفظ لانه يحصل بعد رؤية الشقص وعلم الثمن اما بنحو تملكك بالشفعة مع قبض
المشتري عوض ماسله للبائع قبضاً كقبض المبيع واما بان يرضى المشتري بذمته حيث لا ربا وإن
لم يتسلم الشقص واما بان يملك عند القاضى وبحكم له بالشفعة وإن لم يسلم الثمن قلت الفرق
بينهما أن دفع الضرر الذى هو سبب الاخذ بالشفعة لا طريق له سوى تملك الشقص المذكور
فلذلك كان التملك فيها قهراً بخلاف الضرر في مسئلتنا فانه يندفع بالقلع أو بالتبقيع بالاجرة كما يندفع
بالتملك فلم يكن قهراً وإذا بان انه غير قهرى بان اتضح توقفه على رضا المستعير لانه قد يريد
دفع الضرر بغيره وهو القلع وإذا توقف رضاه ورضى احتيج إلى ناقل له عن ملكه إلى ملك المعير
ولا يكون ذلك إلا بعقد فلذلك اشترط هنا وبما تقرر علم أنه لا بد من معرفة المعير والمستعير بالقيمة أو
اجرة المثل حتى يقع عقد البيع أو الاجارة بعوض معلوم وانهما حيث عرفا القيمة أو الاجرة وعقداها
في الذمة صح ولا يشترط تسليمها للصحة العقد بل يصح وإن لم يسلمها ثم يطالب المستعير المعير في الاولى
وعكسه في الثانية فان تنازعا في البداة بالتسليم يأتي فيهما مافى المتبايعين وان امتنع المستعير من
العقد بالقيمة في الذمة وأبى الا أن يقع العقد على عينها فان وافقه المعير فذاك والا أعرض

حيث لا مهايأة هل يصح (فاجاب) بانه يصح الإلتقاط بالأذن المذكور (سئل) عن ملتقط عرف لقطته ثم تملكها ومات ولم يعرف مالها الا اول هل له مطالبة بها في الاخرة أولا (فاجاب) بانه لا مطالبة له عليه فيها ويعوضه الله تعالى (وسئل) رحمه الله عن قول الدميري في الموقوف ينبغي جواز التقاطه لتملك منافعه هل هو معتمد (فاجاب) نعم هو معتمد (سئل) هل يشترط لصحة التقاط الذي أن يكون عدلا في دينه أم لا (فاجاب) بانه لا يشترط ذلك لان اللقطة تبرع منه ويجعل عليه مشرف في التعريف (سئل) عما لو تملك الملتقط للقطعة وظهر مالها بعد تلفها ولزمه قيمتها اذا كانت متقومة هل المراد قيمة بلد الملتقط المذكور أو المالك إذا اختلفت (فاجاب) بان الواجب قيمتها يوم تملكها بمكانه لانه يوم دخولها في ضمانه

(كتاب اللقيط)

(سئل) هل يصح اسلامه صغير أبواه كافران اذا تلفظ بالشهادتين (فاجاب) بانه لا يصح اسلامه فلو كان حريا وأسر صار رقيقا من جملة الغنيمة (سئل) رحمه الله عن الكافر اذا أسلم هل يتبعه من يحدث من فروعه

الحاكم عنهما فيما يظهر نظير مأمور والله أعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن مسألة الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل اليمنى في فتواه أنه إذا كانت هيمة بين اثنين ينتفع بها أحدهما برضا صاحبه فتلقت في يده وجب عليه ضمان نصيب الآخر لان ذلك عارية وكذا ولدها حكمه حكم ولد المستعار فان كان ثم مهايأة كان حكمه في يد هذا ويد هذا حكم العين المستأجرة فلا ضمان ماصورة المسئلة والسبب الموجب لضمان نصيب الآخر وماصورة المهايأة المذكورة في السؤال (فاجاب) بقوله ما ذكر عن ابن عجيل من ضمان نصيب الآخر لانه عارية ومن ان ولدها كولد المستعار صحيح وحكم ولد العارية أنه ان حدث بيد المستعير كان أمانة شرعية وكذا لو ساقها فتبعها ولدها الذى ولدته قبل العارية وعلم به المالك فسكت فيكون تحت يده امانة شرعية ايضا فان تلف بتقصيره ضمنه والا فلا وما ذكره في مسألة المهايأة مبنى على ان المهايأة هل هي اجارة او عارية فيه خلاف وقضية تجوزهم الرجوع فيها انها عارية وقضية قولهم لو تهايا فرجع السابق بعد ان استوفى المنفعة لزمه لصاحبه اجارة مثل المنفعة التي استوفها انها اجارة والذي يظهر ترجيحه انه لا يطلق القول بانها اجارة محضة ولا عارية محضة بل فيها شائبة من كل منهما لكن شائبة الاجارة اظهر لان وضعها استيفاء منفعة في مقابلة منفعة اذ صورتها ان تكون بين اثنين مثلا عن مشتركة فيتفقان على قسمة منافعها مياومة او مشاهرة او مسانئة بان تكون عند احدهما زمنا معيناً وعند الآخر زمنا كذلك فاذا تراضيا على ذلك جاز وكان في معنى الاجارة لان المنافع المستوفاة ضمنا لم تكن في غير مقابل وانما منافع كل مقابلة لمنافع الآخر وهذا شأن الاجارة ووضعها دون العارية فظهر ان المقلب فيها معنى الاجارة واذا غلب فيها ذلك كان حكم ما في يدا احدهما مائة الهياأة حكم المؤجرة وهو الامانة فمن تلف عنده منهما بغير تفريط لا يضمنها فظهر بما قرره صحة ما قاله الامام ابن عجيل أعاد الله علينا من بركاته وصالح معاملاته والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه في شخص قال لجماعة أعينوني باثواركم بكرة للحرث والعادة ان معير الاثوار يحرق عليها بنفسه أو أجيره أو عبده فسرخوا معه بكرة فأحد الجماعة يحرق على ثوريه بنفسه والثاني حرق على ثوريه عبده والثالث أجيره والرابع مشترك هو وآخر في الثورين وآلة الحراثة وفي أجرة الاجير كذلك فأمر الاجير بحرق عليها في حول المستعير بغير اذن شريكه فحرقوا إلى نحو ربع النهار فجاء متلصصون أخذوا بعض الاثوار وتلفوا البعض وقتلوا الحراثين جميعا وأخذوا آلة الحراثة والدواب التي تحملها مال الحكم (فاجاب) رضى الله تعالى عنه الحكم في صورة الاثوار أن على الأمر لمالكها باعائته بها في أرضه ضمانها وضمان جميع ما استعاره من آلة الحرث وغيرها والذي يظهر أنه لا يضمن العبد لان قوله للمالك أعني بثورك لا يستلزم استعارة العبد لما ذكر في السؤال من أن الحراث تارة يكون المالك وتارة يكون أجيره أو عبده فلم يتعين العبد وإذا لم يتعين لم يكن مستعارا بخلاف ما لو قال له أعني بثورك وعبدك فإن كلا من الثورين والعبد مستعار حينئذ وواضح ان الرابع يضمن أيضا حصة شريكه في الثورين والآلة المشتركة لتعديده باستعمال حصة شريكه فيما لم يأذن فيه وقرار الضمان على المستعير والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شرب من سقاية في المسجد فانكسر منه كوزها او انكسر منه قنديل المسجد او اخذ كوزا من سقاء ليشرب منه فانكسر او استعار قنديلا مسرجا او دواة فانكسرا او شمعة ليقدها او انكسر اناء من بعض الضيوف او تصدق على من اعني بركوب دابته فماتت تحته او استعمل ظرف الهدية قبل يضمن في كل ذلك ام في بعضه ام لا يضمن في كله (فاجاب) بقوله في ذلك تفصيل اما الاولى والثانية فان كانت الكيزان او القناديل التي للاستصباح دون غيرها فانها تضمن مطلقا وقتت على الشارين او شريت من ريع الوقف

الاسلام من يحدث من فروعه (سئل) عما لومات ذمي عن ولد صغير أو أسلم صغير فهل يحل للحاكم أن يحكم ببقائه على كفره وإذا وقع فهل يكون مانعا للحاكم من الحكم بإسلامه تبعا للدار ومن الحكم بصحة اسلام الصغير (فاجاب) بانه لا يحل لاحد الحكم ببقائه على كفره لان الرضا بالبقاء على الكفر كفر فان وقع لم يمنع المخالف من الحكم بإسلامه (سئل) رحمه الله عن قولهم ان أطفال الكفار في الجنة على الاصح فقليل هذا مشكل بكلام الفقهاء انهم محكوم بكفرهم قبل الموت اذ لا يصلي عليهم ولا يدفون في مقابر المسلمين ولم يوجد مزيل له ويلزم عليه أن لنا غير مسلم يدخل الجنة فاجيب عنه بانه باطل عنهم وإنما هم محكوم بإسلامهم لقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة الفطرة الخ والتهود والت نصر انما يؤثر منهم أو من الابوين بعد البلوغ ولم يوجد والمراد بالفطرة فيه الاسلام والاعتقاد بانهم غير مكافين ولم تحصل منهم مخالفة فلم يستحقوا العذاب فقليل في مقابله ولا الثواب ولا يلزم من نفي العذاب دخول الجنة إذ هناك الاعراف وهو منزلهم على أحد الأقوال فقليل له لا نسلم هذا لانه إما

حيث شرط الواقف فلا ضمان ان لم يفرط ومثلها الا باريق الموقوفة على من يتوضا فان بقيت على ملك واضعها ضمن كاسرها وان لم يفرط وأما الثالثة فاذا أعطى عطشانا كوزا ليشرب فوقع منه وانكسر ضمنه كالماء الذي فيه ان زاد على كفايته فيضمن الزائد على الاوجه لانه قبضه لغرض نفسه وان كان باذن المالك فان أعطاه له بعوض ضمن الماء فقط لانه مملوك بالشراء الفاسد لعدم رؤيته دون الكوز لانه ماخوذ بالاجارة الفاسدة وأما الرابعة والخامسة فان استعار ليستصبح أو يكتب فالقنديل والدواة مضمونان بالعارية دون الزيت والخبر لانهما ماخوذان بالهبة الفاسدة فان استعار ليكتب يبعضه فقط ضمن الزائد على ما مر وأما السادسة فان صرح بالعارية فان اعتبرنا الصيغة ضمن أو المعنى فلا ونظرهم للاول أكثر وعلى الثاني فان استعارها لا يقاد كلها أو بعضها يأتي ماسبق وان لم يصرح بها لم يضمن وكذا يقال في كل ما لا تصح اعارته عما يستهلك وأما السابعة فالأوجه فيها الضمان كما مر فيمن أخذ كوزا ليشرب منه بلا عوض وأما الثامنة فيضمن فيها الدابة وأما التاسعة فاذا جرت العادة برد الظرف ضمنه وان لم يستعمله فان تلف في يد الرسول قبل قبض المهدى له فان كان عبده ضمن لأن يده كيده أو وكيله فالذي يظهر أنه ان أرسله ليطلب ذلك دخل في ملكه بقبض الوكيل فيضمن الظرف بتلفه في يد وكيله بلا تقصير وان لم يرسله لم يدخل في ملكه الا بقبضه ولم يوجد فلا يضمنه الوكيل أيضا لانه في هذه الحالة وكيل المهدى لا المهدى له (وسئل) عن مستعير سرق من عنده المستعار فحلون عليه فهل يلزمه الحلوان (فاجاب) بقوله نعم لانه من تمام الرد الواجب عليه (وسئل) رضي الله تعالى عنه هل الاباحة من ألفاظ التملك أو لا وهل قولهم في باب المبيع قبل قبضه واباحة الطعام للفقراء يفهم التقيد بالفقراء أم لا وهل الصدقة كالاباحة (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلام الزركشي أول قواعده في مسائل متفرقة وغيره أخذنا من كلام التاج السبكي ان لفظ الاباحة صريح في جواز الانتفاع بالشيء المباح ثم ان كان الانتفاع به لا يمكن الا بذهاب عينه كانت الاباحة قبل اتلافه غير لازمة فهو باق على ملك مالكه كونه التصرف فيه باى وجه أراد وليس للباح له التصرف فيه بغير الوجه الذى أبيع له وهو أكله مثلا فاذا أكله بأكله أو نحوه تبيننا أنه ملكه قليل اتلافه على الخلاف المذكور في الضيف وان كان الانتفاع به يمكننا مع بقاء عينه كالارض كانت الاباحة مقيدة لجواز انتفاعه بالملك العين ولا المنفعة فلا يجوز له اجارته ولا اعارته لانه انما ملك أن ينتفع ولا فرق في ذلك كله بين أن يقيد الاباحة بمدة أو يطلقها لانه اذا جاز تعليقها كما رجحه الزركشي اذ لا تملك فيها فتوقيتها أولى واذا تأملت ماقررت علمت الجمع بين مسائل ذكرها الزركشي وغيره ظاهرها التناقض وعلمت الفرق بين الصدقة والاباحة لان الصدقة تقتضى الملك حيث قبضها المتصدق عليه سواء أكانت بنحو طعام أو أرض أو غيرها ولا فرق في الصدقة والاباحة بين أن يكونا على فقير أو غنى كما اشار الى ذلك التاج السبكي في قواعده وان اوههم قول الفقهاء في باب المبيع قبل قبضه واباحة الطعام للفقراء خلافة (وسئل) عن وجد غلطاني كتاب مستعار معه او موقوف هل له اصلاحه وماظنه غلطا هل له ان يكتب فوقه لعله كذا كما يفعله كثير (فاجاب) بقوله نقل الاسنوى وغيره عن العبادى واقروه انه اذا استعار كتابا فرأى فيه خطأ لا يصلحه الا ان يكون قرأنا فيجب اهو ظاهره انه لا فرق بين الموقوف وغيره ولا بين حسن الخط وغيره في الصورتين المذكورتين وللنظر فيه مجال وفي فتاوى القاضى لا يجوز رد الغلط في كتب الغير وحمله الرمي على مالا يغير الحكم والاوجب رده لاسيما على الثبت اليقظ وكتب الوقف أولى وما ذكره ظاهر عند تيقن الغلط فلا يجوز بمجرد الظن أن يكتب لعله كذا في ملك او وقف كذا قاله بعضهم واخذ الاذرعى بجواز ذكر عيب الخاطب لاجل النصيحة

جواز اصلاح الخطأ في الكتب المستعارة ثم نقل عن العبادي ما مر ثم قال واعلم ان اطلاق اصلاح الخطأ في المستعار خطأ فنقول ان علم رضا المعير وهو أهل للاصلاح جاز قطعاً أو كراهته فلا قطعاً والافان كان خط المستعير كخط الكتاب المستعار أو يقاربه فهذا محتمل وجه الجواز أنه احسان فالظاهر رضا المعير به ووجه المنع أنه تصرف في ملك الغير بغير أمره وان كان خط الكتاب في غاية الحسن لم يجوز قطعاً أو بالعكس ففي الجواز نظر لان اصلاح بتخريج الساقط بالخط الحسن بين قبح خط الاصل ويفضحه وهذا ان لم يحصل بالاصلاح كشط مكتوب أو تعيب أو ضرب فان هذا يظهر أنه لا يجوز الا بعد العلم برضا المعير وينبغي أن يفرق بين الموقوف على جماعة مسلمين وبين الملك والموقوف على معن فكل ما جاز فيها جاز في الموقوف على العموم من باب أولى وكل ما امتنع فيها هل يمتنع فيه هذا موضع ترو وتقصيل يدركه النيه اه ملخصاً (وسئل) رضي الله تعالى عنه بما صورته ذكر ابو شيكل شارح الوسيط ان رجلاً استعار عبد من مالهما فقتل أحدهما الآخر عمداً فاقص المالك ضمن قيمتهما فهل هو معتمد (فاجاب) بقوله مقتضى قول الاصحاب إذا قتل السيد العبد القاتل لعبد في يد الغاصب يرى لان المالك هو المثلّف أنه لا يضمن لان الغاصب أسوأ حالا منه فما ذكره ابو شيكل فيه نظر وان وافقه بعضهم وفرق بين الغاصب والمستعير بان المستعار تضمن رقبته دون جنايته والمغضوب تضمن رقبته وجنايته فاذا اقتص المالك من المغضوب فقد استوفى متعلق الغصب وسقط عن الغاصب حكم الغصب في الرقبة وفي هذه الجناية وإذا استوفى المعير فقد استوفى شيئاً لا تعلق له بالعارية ولا يضمنه المستعير فيبقى حكم العارية بحاله وهو ضمان العبد المذكورين على المستعير وهل يطرد ذلك في جميع العواري إذا اتلفها المعير قبل ان يقبضها قال بعضهم لو اتلف اجنبي المستعار قبل ان يقبضه المعير فان لم يضمن بان اتلفه لصيالي أو قصاص ضمه المستعير فقط والاف هو طريق والقرار على المثلّف وحينئذ فالتلف المعير كذلك ففي الحالة الاولى الضمان على المستعير ولا يسقط عنه بالتلف المعير بخلاف الغصب في القصاص لما مر من الفرق بينهما وفي الحالة الثانية يسقط الضمان عنه إذا لا فائدة في تغريمه وهو يرجع به على الآخر اه وهو مبنى على ما مر من الفرق بين الغاصب والمستعير (وسئل) عن شخص قال لآخر منحتك كذا فهل هو كاعرتك أو كوهبتك (فاجاب) بقوله صرح في البيان في الهبة بان المنحة هبة لكن كلامه في العارية صريح أو كالصريح في ان المنحة هي العارية وهو الذي دلت عليه الاحاديث واللغة والاستعمال واعتمده بعض شراح الوسيط (وسئل) عن استعار عبداً فهل يضمن ثيابه (فاجاب) بقوله لا يضمنها لانه لم يأخذ مستعملاً لها بخلاف اكاف الدابة (وسئل) عن استعار كتاباً وموقفاً فتلف عنده بلا تقصير فهل يضمنه أو لا (فاجاب) بقوله قال في الروضة وفي آخر كتاب الوقف إذا سبلت كيزان على حوض أو نهر فتلف منها شيء في يد أحد لم يضمن الا بالتعدي ومنه استعماله في غير ما وقف له وبه يعلم أن الكتاب المذكور ان كان وقفاً على المستعير بان كان من جملة الموقوف عليهم فلا ضمان عليه وكذا ان لم يكن وقفاً عليه بان كان وقفاً على انسان بخصوصه فاستعاره منه كما صرح به بالقبني قياساً على ما لو استعار من مستاجر وألحق بذلك الاستعارة من كل من يستحق المنفعة استحقاقاً لازماً دون الرقبة قال وعليه لو اصدق زوجته منفعة أو صالح عليها أو جعلها راس مال سلم لم يضمن المستعير من هؤلاء اه وهو بحث متجه (وسئل) عن دابة مستعارة عثرت حالة الاستعمال وماتت ما الحكم (فاجاب) بقوله ان كان سبب تعثرها هو الاستعمال الماذون فيه لم يضمنها المستعير لانه حينئذ تلفت بالاستعمال الماذون فيه وان تعثرت لا بسبب أو بسبب هو الاستعمال لكنه غير الماذون فيه ضمنها كما لو تلف بأفة سماوية في الطريق والله اعلم (وسئل)

جنة أو ما نار لقوله فممنهم شقى وسعيد وقوله فريق في الجنة وفريق في السعير فإذا اتفقت الثاني ثبت الاول وما ذكر من اثبات المنزلة الثالثة مذهب المعتزلة وهو ضعيف باطل لقول الجلال السيوطي في تفسيره لان الاعراف سور الجنة وسور البلد منها فهل ما نقل عن الفقهاء غير صحيح فالجواب عنه باستدلاله صحيح وهل هناك منزلة ثالثة فلها اصل ومن ذكرها من أهل السنة وغيرهم فان قلتم نعم فماذا يستحقه من قال انه مذهب المعتزلة الخ وما الجواب عن الاشكال فان قلتم انهم محكومون بسلامتهم في الآخرة عكس الدنيا فما الدليل عليه ولا معنى خالف حكم الآخرة الدنيا هنا (فاجاب) بان ما نقل عن الفقهاء صحيح وبطلان الجواب عنه بأنه باطل عنهم معلوم ولا يعارضه الحديث المذكور لانهم يتكلمون في الاحكام الدنيوية لا في الاحكام الآخروية وليس هناك منزلة ثالثة عند أهل السنة وأهل الاعراف من أهل الجنة فقد ذكر العلماء في تعيينهم بضعة عشر قولاً وهي متفقة على انهم من أهل الجنة لقوله تعالى ونادى اصحاب الاعراف الى قوله ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا انتم تحزنون اي يقول الله تعالى

لهم ذلك أو بعض الملائكة
والقائل بأن المنزل الثالثة
مذهب المعتزلة مصيب
فانهم زعموا أن مرتكب
الكبيرة فاسق لا مؤمن
ولا كافر وهذا هو المنزل
بين المنزلتين بناء على أن
الاعمال عندهم جزء من
حقيقة الايمان واجاب
اهل السنة عنه بأنه
احداث للقول المخالف
لما اجمع عليه السلف من
عدم المنزلة بين المنزلتين
فيكون باطلاً فالصحيح
أن اطفال الكفار محكوم
باسلامهم في الاحكام
الاخرية وبكفرهم في
الاحكام الدنيوية
والاشكال بأنه يلزم عليه
أن لنا غير مسلم في
الاحكام الدنيوية يدخل
الجنة مردود بقولهم
أن من صدق بقلبه
واخترته المنية قبل التلفظ
بالشهادتين غير مسلم في
الاحكام الدنيوية وأنه
يدخل الجنة وأن الصغير
المميز إذا تلفظ بالشهادتين
وصدق بقلبه غير مسلم في
الاحكام الدنيوية مع أنه
من اهل الجنة وبالحبر
الصحيح أن الله تعالى
يخلق خلقاً في الآخرة
ويدخلهم الجنة وقال
النووي في مجموعها تختلف
العلاء فيهم أي في
اطفال الكفار إذا ماتوا قبل
بلوغهم فقال الاكثرون
هم في النار وقالت طائفة
لأنهم كجنة ولا نار ولا تعلم
حكمهم وقال المحققون هم
في الجنة وهو الصحيح المختار

عن أبراه عن عيين فابراه الآخر عن دين فهل يصحان (فاجاب) بقوله لا يصح الابرأه عن العيين بل
عن الدين لكن بحث جمع متأخرون انه لو قصد بالابرأه عن الدين جعله في مقابلة الابرأه عن العيين
لم يصح (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قولهم في العارية وقلع مجانا بذروا حله سيل فثبت
في أرضه فهو باق على ملك صاحبه فان أعرض عنه فهو لصاحب الأرض هذا فيما لا قيمة له كنواة
أما غيره فهو باق للمالك ذكره ابن أبي شريف في شرحه زاد في الاسنى وعلى مالكة القطع لأن
مالك الأرض لم يأذن فيه فهو كما لو انتشرت أغصان الشجرة في هواء داره وعليه التسوية للأرض
لأن ذلك لتخليص ملكه في فتاوى السهمودي وإن كان ذلك يسيراً يعرض الناس على المطالبة به عادة
ألحق ذلك بالسواقط التي جرت العادة بالأعراض عنها وفي الاسنى بعد ما تقدم فإن أعرض عنها وكان
من يصح أعراضه فهي للمالك الأرض اه ولا يخفى مناقضة ما ذكر لما ذكره ابن أبي شريف فما
المعتمد (فاجاب) بقوله كلام الاسعاد لا يخالفه ما ذكر بعده ومن ثم جريت عليه مبيناً لمراذه في
شرح الارشاد حيث قلت وعلى مالك الأرض رده أى ما حمل من نحو نوى وحب للمالك أن حضر
وأن لم يكن له قيمة كجبة ونواة لم يعرض عنها وذلك لأن تقيده بالأعراض بما لا قيمة له الموهوم أن ماله قيمة
لا يزول للمالك عنه بالأعراض يحمل على أن المراد قيمة لها وقع عادة أما ليس لها وقع كذلك فهي
كالعدم وكلامه في باب الصيد والذبائح دال على ذلك وعبرة شرحى على المنهاج فرع يزول ملكه
بالأعراض عن نحو كسرة خبز وسنابل الحصادين وبرادة الحدادين فيملكها أخذها على المعتمد أى عند
النوى وغيره خلافاً لقول الرافعى ومن تبعه أنها تصبح مباحة ولا تملك اه وينفذ تصرفه فيها أخذاً
بظاهر احوال السلف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما تتعلق به الزكاة وغيره مسامحة بذلك
لحقارته عادة فبحث الزركشى ومن تبعه التقييد بما لا تتعلق به مردود لذلك نعم محل جواز أخذ ذلك
كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كأن وكل من يلقظه له انتهت عبارة الشرح
المذكور والحاصل أن الأعراض للملك المكتفى فيه بالقرينة يجرى فيما لا قيمة له بالكلية وفيما له
قيمة تافهة وأما ماله قيمة لها وقع فلا يكتفى فيه بالقرائن بل لا بد فيه من التملك أو صريح الإباحة
(باب الشفعة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه هل للشفيع بعد العلم الاشتغال بصلاة النفل (فاجاب) بقوله له
الاشتغال بنافلة مؤقتة كما شمله كلامهم وهل يلحق بها النافلة المطلقة اولا كل محتمل والاقراب الثانى
لأن هذه لا تخشى فوتها بخلاف تلك وعلى كل فلو علم وهو فيها فهل يجب عليه الاقتصار على ركعتين
بعدم العلم أو له أن يصلى ما شاء كل محتمل أيضاً ولكن الاول اقوى مدركا (وسئل) رضى الله تعالى
عنه عما إذا اشترى زيد حصة من عمرو من أرض مشتركة ثم باع المشتري الشقص من مشتر آخر
مثلاً بعشرين درهما فادعى الشفيع على المشتري بالشفعة وأيضاً ادعى أن المشتري الثانى المدعى عليه
بالشفعة أقرب إلى المشتري الاول انما اشترى هذا المبيع بعشرة دراهم يريد الشفيع الشفعة على المشتري
الثانى بالعشرة دراهم مؤاخذه له باقراره هل له ذلك أم لا بل نقول لا نؤاخذ المشتري الاول باقرار
المشتري الثانى بل أنت أيها الشفيع مخير أن اردت الشفعة على الثانى بقيمة الذى اشترى به وهو
عشرون وإن أردت فاترك عقده على حاله وأثبت على المشتري الاول أن ثمنه هو العشرة الدراهم
واشفع فهل هو قول صواب أو للشفيع ما أراد من المؤاخذه ٣ يريد ادفع الثمن القليل إلى المشتري
الثانى المدعى اقراره وأخذه المبيع منه (فاجاب) بقوله ما ذكر من تخيير الشفيع هو الصواب
كما يعرف بادنى نظر في كلامهم فقد قالوا لو باع المشتري لثان وهو لثالث وهو لرابع وهكذا تخيير
الشفيع في الاخذ من أيهم شاء لأن الثمن قد يكون في نحو البيع الاول أو الثانى أقل أو من

وقد أوضحته بدلائله والجواب عما يعارضه في كتاب الجنائز من شرح صحيح البخاري اه وقال الماوردي أولاد الانبياء في الجنة اجماعا وأطفال سائر المؤمنين قال الجمهور يقطع لهم بالجنة ونقل بعضهم الاجماع فيه وقال بعض المتكلمين لا يقطع لهم بها كالمكلفين وقال الكمال الدميري من مات وهو صغير على أقسام أولاد الانبياء في الجنة بالاجماع وأولاد غيرهم كذلك على المشهور وقيل بالوقف وأولاد المشركين فيهم هذان القولان وقيل على الأعراف وقيل يمتحنون في الآخرة وقيل في النار واستدلوا بكونهم في الجنة وهو الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح وأولاد المشركين اه والدليل على ما قلناه أشياء منها قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح ما من مولود الا يولد على الفطرة الاسلامية قابوا بهودانه أو نصرانه أو مجسانه أي اما بتعليمها اياه وترغيبها فيه أو كونه تبعها في الدين يكون حكمه حكم ما في الدنيا اذ لا عبرة في الايمان الفطري في احكام الدنيا بل بالايمان الشرعي المكتسب بالارادة والفعل منه أو بتبعيته حال عدم تكليفه لاحد أصوله فيه فان سبقت له السعادة أسلم والامات كافرين مات

حسن عليه أيسر اه فعلم أن النزاع في كون الشراء المذكور في السؤال بعشرة لا فائدة له بل مهما أثبتته الشفعة من اى الايمان شاء أخذ به وواضح أن اقرار أحد المشتريين انه اشترى بكذا إنما يؤثر في حقه فقط أو ان المشتري منه أو البائع له إنما كان شراؤه بكذا لا عبرة به حيث لم يكن الشقص بيده وإنما يؤخذ كل باقراره فيما يتعلق بشرائه فقط (وسئل) عما إذا وكلت امرأة زيدا في طلب الشفعة من عمرو فلم يبادر الموكل بالشفعة بأن حضر مجلس القاضي ومضى عليه زمن يمكنه الشفعة فيه فهل هذا يسقط شفعة موكلته لان المبادرة واجبة على الموكلة والوكيل وإذا قلتم بسقوط الشفعة بذلك فادعى الوكيل الطلب من القاضي وأنكر المدعى عليه الطلب ووافقه القاضي على عدم الطلب فأراد الوكيل إقامة بينة على الطلب من القاضي وسماعه للطلب هل له إقامة البينة أم لا ولا سيما بعد حكم القاضي بسقوط الشفعة (فاجاب) بقوله إذا تراخى الوكيل من غير عذر ألجأ إلى ذلك كان حضر مجلس القاضي ولم يبادر بطلت الشفعة لموكله من غير عذر له مسقط لشفعة موكله كما صرحوا به حتى في المختصرات وإذا ادعى الوكيل أنه بادر بالطلب من القاضي وأقام بذلك بينة لم تسقط شفعة موكله ولا عبرة حينئذ بقول القاضي ولا بحكمه الناشئ عن علمه أو عن بينة أخرى أما الاول فلتصريحهم بأن محل الحكم بالعلم حيث لا بينة تخالفه واما الثاني فلان بينة الاثبات وهي بينة الوكيل مقدمة على بينة النفي وإن كان معها حكم لان حكم القاضي ليس من المرجحات كما بينته في شرح الارشاد فان فرض حصر بينة النفي بأن أثبتت بينة الوكيل طلبه في مجلس محصور ونفته بينة خصمه في ذلك المجلس تعارضا فيتساقطان ويصدق الشفيع يمينه في عدم تقصيره في الطلب لان الاصل بقاء حقه نعم للحاكم هنا الحكم بعلمه لسقوط حقه لكن ان كان ثقة أمينا على الاوجه وما صرحوا به انه لو أخر الطلب ثم اعتذر بنحو مرض أو مطر وأنكر المشتري صدق الطالب يمينه ان عرف منه ذلك والا فالمشتري (وسئل) عما اذا مات زيد وخلف ورثة ثم مات بعض الورثة وورثته الباقيون فادعى على الباقي من الورثة اشتراء شقص من الوارث الميت فأنكر أحد بقية الورثة الاشتراء فأقام المدعى حجة على ذلك فأراد المنكر الشفعة بعد الانكار فهل له الشفعة ام لا أم يفرق بين تخصيص الانكار بحصته وعدم تخصيصه قياسا على مسألة ما في الصلح من قوله في الارشاد وشفع منكركم خصص أم لا يرجع إلى التخصيص وعدمه بل الى انكاره أصل الشركة مطلقا فلا شفعة وبين انكار الشراء فيشفع لانه لا يلزم من انكار الشركة انكار مطلق الشركة (فاجاب) بقوله لا شفعة للمنكر هنا مطلقا لزعمه بطلان البيع من أصله المترتب عليه الاخذ بالشفعة اذ فرض السؤال انه لما ادعى الشراء من الميت قال له أحد ورثته لم تشتريه شيئا فإذا ثبت الشراء منه لم يشفع ذلك المنكر لما تقرره أنه أنكر أصل البيع المستلزم لانكاره استحقاقه الاخذ بالشفعة وليس هذا نظير مسئلتهم المذكورة في الصلح لان صورتها ان المدعى ادعى جميع الدار التي في يد اثنين ففصلنا فيمن لم يقر له بين أن ينكر ملكه حصته فقط فيشفع لانه لم ينكر حينئذ بطلان البيع الذي تضمنه الصلح المترتب عليه الاخذ بالشفعة بل قضية تخصيصه الانكار بما يده فقط اعترافه بصحة ملك المقر له وذلك يستلزم اعترافه بصحة البيع المذكور فجاز ان يأخذ بالشفعة وبين ان يعمم انكاره لملك شيء من الدار المدعى بها فحينئذ اذا صالح المقر له لم يكن للمنكر الاخذ بالشفعة لاعترافه بطلان البيع المذكور المترتب عليه الاخذ بالشفعة وقد ذكرت في شرح الارشاد ان قضية كلام مصنفه في شرحه ان المقر له لو باع النصيب لاجنبي غير المقر لا يأخذه المنكر بالشفعة مطلقا وليس كذلك بل فيه التفصيل المذكور كما هو ظاهر اى لان المدار على اعتراف الشريك بصحة البيع فإخذ بالشفعة او بطلانه فلا يأخذ بها فان قلت يشكل على ما ذكرت قولهم لو كان بينهما عرصه مشتركة فادعى اجنبي نصيب احدها وشهد له الآخر فردت شهادته

قبل بلوغه فالصحيح أنه لمن

أهل الجنة ومنه الخبر
الصحيح عن أبي رجاء
الطاردي عن سمرة بن
جندب عن النبي صلى
الله عليه وسلم الحديث
الطويل حديث الرؤيا
وفيه وأما الرجل الطويل
الذي في الروضة فإبراهيم
عليه الصلاة والسلام وأما
الولدان حوله فكل مولود
يولد على الفطرة قال فقيل
يا رسول الله وأولاد
المشركين فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأولاد
المشركين وفي البخاري في
رواية أخرى عن أبي رجاء
والشيخ في أصل الشجرة
إبراهيم عليه الصلاة والسلام
والصبيان حوله أولاد
الناس اه وهذا يقتضي
عمومه جميع الناس ومنها
خبر عائشة رضي الله عنها
قالت سألت خديجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
أولاد المشركين فقال هم
مع آبائهم ثم سألته بعد ذلك
فقال الله أعلم بما كانوا عاملين
ثم سألته بعد ما استحكم
الاسلام فنزلت ولا تزر
وازره وزر أخرى قال
هم على الفطرة أو قال هم في
الجنة اه قالوا وهذا حديث
مرتب مفسر في غاية
البيان وهو مقتضى ما روى
عن النبي صلى الله عليه
وسلم في أحاديث صحاح
من قوله في الأطفال ومنها
خبر أنس بن مالك قال قال
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سألت ربي

ثم باع المشهود عليه نصيبه لآخر فلا شاهد أخذه بالشفعة فقد صححوا أخذه بالشفعة مع اعترافه
ببطلان البيع المترتب عليه الاخذ قلت لا اشكال في ذلك لانهم لم يصححوا أخذه بالشفعة وأبقوه له
بل أوجبوا رده عليه للشهود له لا اعترافه بشهادته السابقة انه ملكه فاذا صار في يده آخذناه بقضية
شهادته فكان هذا أعنى رده الى مالكه هو الموسع للاخذ بالشفعة وان كان الاخذ بها يزعم بطلان
البيع وقول السائل نفع الله به بل الى انكاره أصل الشركة الخ عجيب فانه لا فرق كما هو جلي بين
انكار الشركة وانكار الشراء اذ كل منهما من الشريك القديم مانع من أخذه بالشفعة لان كلا
منهما يوجب اقراره بعدم ملك المشتري من الشريك القديم واذا انكر ملك المشتري للشفعة فكيف
يتصور أخذه له وقوله لا يلزم من انكار الشركة انكار مطلق الشركة اعجب لانه ان اراد بالشركة
الاولى نوعا خاصا منها لزم من انكاره انكار مطلقها وان اراد بالشركة الاولى مطلقا كانت هي عين
الثانية فيلزم من انكار احدها انكار الاخرى ولعل في ذلك تحريفا والاصل انه لا يلزم من انكار
الشراء انكار مطلق الشركة وهذا لزوم الصحيح لا يفيد في مسئلتنا ايضا لان المدار انما هو على
الاعتراف ببطلان البيع فحيث اعترف به لم يأخذ بالشفعة سواء انكر أصل الشركة ام انكر الشراء
كما في صورة السؤال ((وسئل)) عما اذا تملك الشفيع بما ذكره من الصيغ وبشرطه ثم لم يسلم
الثلث قالوا امهل ثلاثة ايام فان لم يسلم ففسخ الحاك تملكه ثم استطرد في الديمري خلافا حتى قال وقيل
يحبس الشفيع فهل المشتري يتخير بين الفسخ وبين اجبار الشفيع على التسليم او ليس للمشتري
الافسخ للشفعة كما هو ظاهر قولهم ففسخ الحاك تملكه ((فاجاب)) بقوله عبارة الديمري التي
اجمها السائل اذا تملك الشفيع الشقص بغير الطريق الاول لم يكن له ان يتسلمه حتى يؤدي الثلث
وان لم يسلمه المشتري قبل ادائه ولا يلزمه ان يؤخر حقه بتأخير البائع حقه واذا لم يكن الثلث حاضرا
بان غاب ماله وقت التملك امهل ثلاثة ايام فاذا انقضت ولم يحضره ففسخ القاضي تملكه وقيل اذا قصر
في الاداء بطل حقه وقيل ان المشتري يفسخ وقيل يحبس الشفيع حتى يوفي الثلث انتهت وهي واضحة
الدلالة على ان الحبس قول ضعيف وعلى ان المشتري عقب مضي الايام الثلاثة في صورة غيبة الثلث
بغير بين ان يصبر الى حضوره وبين ان يرفع الامر الى الحاكم ليفسخ وليس له الاستقلال بالفسخ
ولا اجبار الشفيع على التسليم ((وسئل)) رضي الله تعالى عنه عن قول الديمري في شرح قول
المنهاج ولو باع أحد الشريكين نصف حصته لرجل ثم باقيا لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك
القديم لانه ليس معه في حال بيعه شريك الا البائع والبائع لا يتصور ان ياخذ ما باعه بالشفعة اه
هل لقائل ان يقول هذا البيع في الابتداء اما بعد ان ياخذ الشريك القديم فياخذ البائع بالشفعة
بقسطه بما تملك الشريك القديم بالشفعة محتجا بان تملك الشفعة معاوضة قلنا هذا يمنع ذلك ولا سيما
في الانوار في هذا المحل ماهو اصرح من ذلك بقوله حتى لا يتمكن اي البائع من اخذه الخ ((فاجاب))
بقوله كأن السائل نفع الله به يشير الى ان البائع لما باع نصف حصته واخذها شريكه بالشفعة كان
هو حين الاخذ شريكا قدما بالنسبة الى وقت الاخذ فلم لم ياخذ من الشفيع بقسط ما بقي له لان اخذ
الشفيع بنزلة الشراء فكان الشفيع اشترى الشقص المشفوع والشفيع له شريك قديم فكان
القياس ان يشاركه هذا حاصل ما يمكن ان يفهم من كلام السائل نفع الله به والذي دل عليه كلامهم
بل صرح به قولهم ان البائع لا يتصور ان ياخذ ما باعه بالشفعة ان البائع لا شفعة له على الشفيع
مطلقا ويوجه بان علة ثبوت الشفعة إما دفع ضرر مؤنة القسمة وهو الاصح او دفع سوء المشاركة
وكل من هاتين علتين يمنع اخذ البائع من الشفيع لانه لما باع بعض حصته لغير شريكه كان
منه نوع تعد اذ ادخل عليه من يضربه بطلب القسمة او من يبيء مشاركته فدفع الشارع ذلك

ان لا يعذبهم فاعطائهم
قالوا وإنما قيل للأطفال
الالهين لان أعمالهم
كاللهو واللعب من غير عقد
ولا عزم من قولهم لهيت
عن الشيء أى لم أعتقده
كقوله تعالى لاهية قلوبهم
وقالت طائفة أولاد
المشركين خدام أهل الجنة
واستدلوا بخبر فيه التصريح
بذلك وهو أيضا دليل على
أنهم من أهل الجنة والمعنى
في كونهم من أهل الجنة
ان الله تعالى لما أخرج
ذرية آدم من صلبه في
صورة الذر اقروا له
بالربوبية وهو قوله تعالى
وأخذر بك من بنى آدم من
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم
على انفسهم ألسنت بر بكم
قالوا بلى شهدنا ثم أعادهم في
صلب آدم بعد ان أقروا له
بانه الله الذى لا اله الا هو ثم
من كتب شقيا حتى جرى
عليه القلم تقض الميثاق
ومن مات صغيرا مات
على الميثاق الاول الذى
أخذ عليهم في صلب
آدم ولم ينقضوا الميثاق
(سئل) رحمه الله عن
قول الدميرى وان لم
يكن كاسبا فنفتته في بيت
المال أما الكافر فينطق
عليه منه عند الحاجة بشرط
الضمان كالضطر باكل
طعام الغير بشرط الضمان
قاله الرافعى في السرقة ورجح
في اللقيط المحكوم بكفره
أنه ينطق عليه منه ولا
ضمان ما الاصح (فاجاب)

كله عنه بان أثبت له الاخذ بالشفعة من المشتري حتى تنتفى عليه كل من ضرر القسمة وسوء
المشاركة وإذا كان هذا هو السبب في علة ثبوت الشفعة للشريك القديم علم منه أنها لا تثبت للبائع
على الشفيع لان الشفيع لم يصدر منه نوع من أنواع التعدى على البائع بالاخذ بل انما قصد
بأخذه منع تعدى البائع عليه بالبيع من غيره فكيف يتوهم حيثن ان البائع يأخذ مع انه
المتعدي بالبيع والشفيع غير متعدي بالاخذ وأيضا فالبايع يبيعه بعض حصته لثالث قد وطن
نفسه على ما يأتى من الثالث من ضرر القسمة وسوء المشاركة وشريكه القديم لم يوطن نفسه على
ذلك وإنما البائع أدخل عليه ذلك الضرر فناسب ثبوت الشفعة له لعذره ولم يناسب اخذ البائع
لشيء من المشفوع لما تقرر ان علة أخذه منع آثار تعدى البائع وإذا كانت هذه هى العلة فهى
غير موجودة في البائع فتعذر اخذه هذا حاصل ما يوجه به كلامهم وهو توجيه ظاهر جلي لا غبار
عليه فليتأمل (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن اخوين مشتركين في ارض باع احدهما لاجنبي
ثم مات الآخر الذى لم يبع قبل أن يسقط حقه وورثه الآخر البائع فهل للبائع ان يشفع فيما باع
لانه قام مقام اخيه في ذلك أم لا (فاجاب) بقوله ان للبائع الوارث ان يشفع كما هو ظاهر اذ لا مانع
له من ذلك لانه اخذه بالشفعة للوصف الذى طرأ وهو الارث غير الوصف الذى باع به وتبدل
الاوصاف كتبدل الذوات وليس هذا كفروع ذكرها فيها سقوط حقه بآرثه لان تلك الحق فيها له
على الميت فاذا صار هو الوارث تعذر طلبه لذلك الحق وهنا الحق للميت على المشتري فاذا مات
انتقل حق الميت لوارثه وان كان هو البائع فله حيثن الاخذ به خلافة عن مورثه الآن وكونه
بائعا وصف انقضى وخلفه وصف آخر فعلم به لا طباقهم على ان ما ثبت للميت ثبت لوارثه الا في
مسائل ليست هذه منها فان قلت صرحوا بانه لا شفعة للشريك الوارث فيما يبع في دين مورثه فهل
يؤخذ من هذا المنع في مسئلتنا قلت لا يؤخذ منه ذلك بوجه لوضوح فرقان ما بينهما اذ سبب المنع
هنا أنه قادر على ترك بيعه واداء الدين من ماله كذا قيل وفيه نظر والوجه ان سببه ان الوارث
يملك التركة وان كان الدين مستغرقا فالشخص المبيع ملكه حاله البيع فكيف يتصور اخذه
بالشفعة على انه قد لا يقدر على ترك بيعه لكون الميت اوصى ببيعه في دينه ثم رايه بعضهم
قال الظاهر ان المنع لكونه نائب مورثه فلو شفع لكان كالشافع فيما باعه بنفسه أى انفسه
وهو موافق لما ذكرته لكن ما ذكرته اوضح لما ذكره انه يملك التركة ملكا حقيقيا وان
استغرقها الدين فليس كالبائع فيما باعه انفسه بل هو حقيقة وظاهر كما علم مما تقرر ان الكلام
في وارث حائز او غيره لكن بالنسبة لما يخص قسطه من الارث دون قسط غيره والله تعالى اعلم

(باب القراض)

(مسئلة) نقل شيخ الاسلام في تخريج أحاديث الرافعى والزركى في الخادم وغيرهما عن ابن حزم
وأقروه أن كل باب من أبواب الفقه له اصل في الكتاب والسنة الا القراض مع قيام الاجماع عليه
لكنه انما يكون عن اصل فهل هو كما قال وكيف ساغ لهؤلاء الائمة تقريره مع حديث ابن ماجه
ثلاث فيمن البركة البيع الى اجل والمقارضة وخط التمر بالشعير للميت لالبيع (الجواب)
الحديث المذكور لا يرد عليهم لانه موضوع كما قاله البخارى وعلى التنزل وان له اصلا فهو ليس
بهذا اللفظ اعنى المقارضة بالقاف خلافا لمن وهم فيه اغترارا بكون ابن ماجه ذكره في الشركة
والمضاربة أى المقارضة وانما صوابه بالعين أى بيع العرض بالعرض فاتضح قول ابن حزم مامر
وتقريرهم عليه لكن يرد عليهم ما اشتهر في السير انه صلى الله عليه وسلم سافر تاجرا لحديجة قبل
النبوّة وحكى ذلك واقره بعدها فدل على جوازه جاهلية واسلاما وثبت ان للقراض اصلا اصيلا

والله أعلم (وسئل) عما لو اختلف الدافع والمدفوع له بعد تلف المدفوع فادعى المدفوع اليه انه قراض وادعى الدافع انه قرض فما المعتمد في ذلك وما وجه الاستدلال مع ملاحظة كلامهم آخر العارية (فأجاب) رضي الله تعالى عنه بان الذي جرى عليه صاحب الجواهر والخادم وغيرها تصديق المالك لان المدعى عليه يدعى سقوط الضمان مع اعترافه بتصرفه فيه المقتضى لشغل الذمة والاصل عدم ذلك ويؤيده قول ابن علي الثقي لو دفع اليه ألفا فتصرف فيها فربح ألفا ثم اختلفا فقال القابض كان مضاربة بالنصف مثلا وقال المالك كان بضاعة أى وكالة صدق الدافع وجزم به في البحر ورجحه الاذرعى لان الاصل عدم ما ادعاه القابض ويؤيده أيضا قولهم لو قال مالك الدابة لراكبها أجزتك فاعلمك الاجرة وقال الراكب أعرتني صدق المالك لان الاصل عدم اذن المالك في اباحة منافع دابته مجانا وخالف في مسئلتنا ابن الصلاح فافق بان القول قول القابض في نفى الضمان لانهما اتفقا على الاذن في التصرف واختلفا في شغل الذمة والاصل براءتها وما قاله ممنوع وان تبعة الديمري والجو جري وغيرها لاننا يتقنا بالتصرف اشتغال الذمة والقابض يدعى سقوطه فكانت دعواه مخالفة للاصل فلم تسمع منه وما للجلال البلقيني إلى مارجحه ابن الصلاح وأيده بقول البغوى لو دفع ألفا لانسان فقال المدفوع اليه كان ودیعة فهلك فقال الدافع بل أخذته قرضا فالقول قول المدفوع اليه مع يمينه لان الاصل براءة ذمته بخلاف ما لو قال غصبني فقال لا بل أكرتني فالقول قول المالك على الاصح لانه أتلف منفعة ماله ثم ادعى اسقاط الضمان بعد الاتفاق على أخذه لحق نفسه اه ولا شاهد فيه لما قاله ابن الصلاح خلافا لما زعمه الجلال لان مسألة البغوى الاولى أعنى قول المدفوع اليه قراض وقول الدافع قرض لم يحصل فيها تصرف يقتضى شغل الذمة بل الذمة باقية على أصل براءتها فلذا صدق المدفوع اليه لان أصل براءة ذمته لم يعارضه شيء وأما في مسئلتنا فقد يتقنا الصرف وهو مقتضى لشغل الذمة في أصل براءتها ولزم من بطلان هذا الاصل تصديق الدافع لان دعواه عضدها يتقن شغل الذمة الموافقة لها على ان مسألة البغوى الثانية تؤيد ما قلناه كما علم بما قدمته من التوجيه فكلامه لنا لا علينا فتأمل ومن تبع ابن الصلاح أيضا الولي العراقي أبو زرعة فرجح تصديق العامل بعد التلف وفرق بينه وبين مسألة العارية السابقة بانهما ثم متفقان على عدم انتقال ملك العين للاخذ بل هي باقية على ملك مالکها وقد انتفع بها ومدع عدم العوض والاصل عدم سقوطه فان الانتفاع بملك الغير يقتضى العوض ويرد بما تقرر من انا في مسئلتنا يتقنا التصرف وهو مقتضى لشغل الذمة فلم يصدق الاخذ فانضح ان المسئلتين على حد سواء وان كلامهم في مسألة العارية شاهد عدل على تصديق الدافع ثم ما ذكره البغوى في المسئلة الاولى هو المعتمد ومن ثم جرى عليه في الانوار وقال البغوى انه متعين وبه افتى شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده واماماني منهاج القضاة من انه لو دفع اليه مالا وتلف في يده فقال دفعته قرضا وقال الاخر وكالة صدق الدافع اه فهو ضعيف والمعتمد تصديق المدفوع اليه نظير مسألة البغوى وبما قرره يعلم ان الكلام في مسئلتنا فيما اذا كان التلف بعد تصرف القابض فيصدق الدافع حينئذ لما قدمته اما اذا وقع التلف قبل التصرف فالمصدق حينئذ هو القابض وعليه يحمل ما مر عن ابن الصلاح وغيره لانهما اتفقا على الاذن واختلفا في شغل الذمة والاصل براءة ذمتهما قال الشيخان ولو اقام كل منهما بينة بما قاله قال صاحب العدة والبيان بينة القابض اولى في احد الوجهين اه واعترض بان الحق التعارض وفيه نظر بل الاوجه ما بحثه ابو زرعة من ترجيح بينة الدافع لان معها زيادة علم بالانتقال الى الاخذ والله اعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن قارض شخصا فاشترى وباع فلما نض الثمن ولم يظهر فيه ربح اخذ العامل مالا من عند واضافه الى مال

بان الاصح في الكافر المحتاج الضمان وفي اللقيط عدم الضمان والفرق بينهما طرو الحاجة في غير اللقيط وسرعة زوالها غالبا بخلاف اللقيط مع زيادة عجزه (سئل) عن نصرانية زنى بها مسلم فأتت منه بولد هل يحكم باسلامه أم لا (فأجاب) بان الولد غير منسوب إلى الزانى لقوله صلى الله عليه وسلم والولد للفراش وللعاهر الحجر فهو محكوم بكونه نصرانيا تبعا لأمه فقد قالوا لا يحكم باسلام الطفل بالتبعية الا باحدى جهات ثلاث الاولى اسلام أحد أصوله لانه جزء من مسلم قال بعضهم وهذه علة صحيحة ان كان الاب مسلما أو الام وقلنا الولد من أمهما وان قلنا بقول بعض العلماء انه من الرجل فقط فلا وقال غيره يؤخذ من قولهم أحد أصوله انه لوزنى مسلم بكافرة فأتت بولد منه لا يحكم باسلامه لانه ليس أصله لولانه لو كان أنثى جاز وصح له انكاحها على مذهب الشافعي وأما ما ذكره ابن حزم الظاهري من أن ولد الكافرة الحرة والذمية من زنا او اكرهه مسلم ولا بد لانه ولد على الاسلام وليس له ابوان يخرجانه منه فمردود بما ذكرناه وبان الولد المذكور كغيره من اطفال الكفار محكوم بكفرهم في الاحكام الدنيوية والحديث

جملة أدلة القول الصحيح
ان أطفال الكفار
محكومون باسلامهم في
الاحكام الاخرية
وحينئذ فما ذكره
رأى للظاهرة وقد قال
امام الحرمين ان
المحققين لا يقيمون للظاهرة
وزنا وان خلافهم
لا يعتبر الثانية تبعية
الساني فاذا سبي المسلم
طفلا منفردا عن ابويه حكم
باسلامه الثالثة تبعية الدار
فاذا وجد لقيط وهو كل
طفل ضائع لا كافل له في دار
الاسلام وفيها مسلم أو في
دار الكفر وقد سكنها مسلم
يمكن أن يكون ولده حكم
باسلامه (سئل) هل الاصل
في كل مولود الاسلام أو
عدمه ويشهد الاول قوله
صلى الله عليه وسلم كل مولود
يولد على الفطرة (فأجاب)
بان الاصل في كل مولود
الاسلام للحديث ثم ان كان
له أصل مسلم فهو محكوم
باسلامه في الدنيا والآخرة
والا في أحكام الآخرة دون
الدنيا وأما في حق كل بالغ
فالظاهر من حال من بدارنا
الاسلام (سئل) عن
المبعض اذا التقط في نوبته
لقيطا هل يصح التقاطه
(فأجاب) بانه لا يصح التقاطه
(سئل) عما لو وجد اثنان
معا لقيطا وأحدهما غني
مستور العدالة والاخر
فقير ظاهرا من المقدم
(فأجاب) بانه يقدم ظاهر
العدالة على مستورها

القراض باذن المالك ثم عملا فيه فما حكم الربح الحاصل بعد ذلك (فأجاب) بقوله ان جرى ذلك
بعد فسخ عقد القراض أو استرداد المالك رأس المال فهو محض شركة والا صحت الشركة مع بقاء
عقد القراض على حاله فيعمل في الربح الحاصل بمقتضى العقدين شركة وقراضا فان تساوى في المال
فالربح بينهما نصفين وللعامل من حصة المالك ما كان شرطه له من الربح (وسئل) عما اذا مات
المالك فتصرف العامل في مال القراض جاهلا فهل يضمن وهل الوكيل مثله (فأجاب) بقوله من
المعلوم ارتفاع العقد بالموت فتصرف العامل حينئذ كتصرف الناصب فان كان بعين المال بطل
والاصح وما صرفه من مال القراض مضمون عليه وان جهل وكذا حكم الوكيل اذا تصرف بعد
الموت أو العزل (وسئل) عن شخصين دفعا لانسان قراضا فدفع أحدهما ألف أشرفي والآخر
ألفي أشرفي فالجملة ثلاثة آلاف واتفقا على ان يكون للعامل الثلث من الربح ولكل واحد منهما
الثلث ورضى العامل بذلك وثبت ذلك عند قاض شافعي المذهب وسافر ذلك الانسان وربح ربحا
كثيرا فامتنعا أن يدفعوا له ما وقع الاتفاق عليه فهل يجب عايبهما دفع ذلك أم لا (فأجاب) بقوله
القراض المذكور فاسد فيستحق العامل أجره مثله ولا شيء له من الربح والله أعلم (وسئل) عن
قال قارضتك على إحدى هاتين الصرتين ثم عين أحدهما في المجلس صح بخلاف ساقيتك على إحدى
هاتين الحديقتين ثم عين أحدهما في المجلس فانه لا يصح فما الفرق بينهما (فأجاب) بقوله قد يفرق
بان القصد هنا وقوع العقد على شيء مربح من غير خصوص شيء معين وذلك حاصل في المسئلة الاولى
لان الربح لا يختص بواحدة دون الاخرى فلا يختلف الغرض في تعيين أى واحدة منهما ولا نظر فيها الى
كون واحدة أروج من الاخرى لانه لا ينافي كون الاخرى فيها ربح وهو المقصود دون الربح
والقصد في المساقاة وقوع عقدها على شيء معين يثمر غالبا وذلك غير حاصل في المسئلة الثانية لان
الغرض فيها يختلف باختلاف عين الحديقة لان القصد الثمرة وهي تختلف باختلاف الامكنة اختلافا
كثيرا فوجب تعيين محلها لاختلاف الغرض به (وسئل) عن رجل دفع الى آخر مالا نقدا قدره
عشرون الف محلق على سبيل المضاربة الشرعية فاشتري العامل بذلك بضائع ومتاجر وسافر بذلك
باذن رب المال الى بعض البلاد وباع واشتري في ذلك أيضا ثم حضر الى رب المال وذكر له أن المتحصل
في ذلك ربحا ثلاثة عشر ألف محلق ثم رجع عن ذلك وقال ان المتحصل في ذلك ربحا اثنان وستة آلاف
محلق فسأله رب المال عن تفصيل بيعه وشرائه وربحه ومصارفه ومحصولاته فأجاب بانه لا يلزم بيان
ذلك ولا الجواب وان القول قوله في ذلك فهل يلزمه بيان ذلك وتفصيله ومحاسبة رب المال عن الاصل
والربح وتفصيلات التصرف أم لا يلزمه ذلك والحال أن التجار المسافرين معه الى البلد التي سافر
اليها يمثل البضائع التي سافر بها ربحوا فيها أكثر من ضعف ربح العامل المذكور مع ان بيعهم وشرائهم
في أوان واحد على كيفية متقاربة وماذا يلزم العامل المذكور اذا صمم على عدم المحاسبة اذا فصل
تفصيلا بعيدا عن تفصيل أمثاله من التجار واذا لم يكن مع رب المال بيعة باعتراف العامل المذكور
بانه ربح في ذلك ثلاثة عشر ألف محلق فماذا يلزمه في ذلك وما حكم الله تعالى في ذلك (فأجاب)
بقوله إذا قال له ربحت كذا ثم رجع عنه لم يقبل رجوعه وان ذكر شبهة لغلطه لكن له تحليف
المالك انه لا يعلم ذلك سواء ذكر شبهة أم لا على الاصح وإذا فصل ما صرفه فان كان قدر الاتفا
محتملا في العادة صدق بيمينه وان كان قدرا غير لائق لذلك لم يصدق بالنسبة لائتلاف الاق فيطالب
به واذا لم يفصل وامتنع من المحاسبة الزم بها اخذ ما قالوه في ناظر الوقف وفائدتها انه إذا ذكر
مقادير المصاريف نظر فيها هل هي لائقة أم لا ويأتي فيها ما ذكرناه واما المحاسبة عن كيفية الربح
ومقاديره فلا يلزم بها كما هو ظاهر إذ لا ضابط له يوقف عليه بها بخلاف المصاريف فان لها مقادير

أصم ثم بلغ والحال انه متولد بين مسلمين أو مسلم وكافر هل يحكم باسلامه وتكليفه أو باسلامه دون تكليفه وهل اذا تولد بين كافرين بالصفة المذكورة يحكم باسلامه أم كفره (فاجاب) بان الولد المذكور يحكم باسلامه تبعاً لآبويه أو أحدهما وليس مكلفاً لعدم فهمه الخطاب والولد المذكور ان تولد بين كافرين فهو كافر في احكام الدنيا والله تعالى اعلم

(كتاب الجعالة)

(سئل) عما اذا قلنا بعدم اشتراط قبول العامل في الجعالة هل يرتد برده قال ابن الرفعة يشبه ان يقال ان ان الحقناه بالوكالة ارتد فلا يستحق بعد ذلك الا باذن جديد هل هو المعتمد (فاجاب) بان المعتمد عدم الرد برده فقد قال الامام في كتاب الخلع لو قال لشخص ان رددت ابني فلك على دينار فقال المخاطب أردته بنصف دينار فالوجه عندي القطع بانه يستحق الدينار فان القبول لا أثر له في الجعالة وقال القمولى لو قال لغيره ان رددت عبيدي فلك دينار فقال أردته بنصف دينار فالوجه انقطع باستحقاق الدينار وقد يتقدح فيه خلاف كما في الخلع (سئل) عما لو كان عامل الجعالة صديقاً أو مجبوراً أو

عند أهل العرف لا تنخرم غالباً واذا عدم المالك البينة باعتراف العامل الاول أو لم يعدمها جاز له تخليفه على انه ما اعترف له أولاً بما ذكر والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب ثم رأيت شيخنا قال في أدب القضاء لا يطالب أحد منهم أى الامناء كالوكيل والوصى والمقارض والمرتهن باقامة حساب بل ان ادعى عليه جنابة فالقول قوله يمينته ذكره ابن الصلاح في الوصى والهروى في أمانة القاضى ومثلهم بقية الامناء لكن الاوجه كما يؤخذ من كلام التامضى حسين أن الامر في ذلك كله يرجع الى رأى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة اهـ وينبغى حمله على المحاسبة عن كيفية الربح ومقداره وأما على المصاريف فالذى يتجه فيه ما ذكرته أخذاً بما ذكره في ناظر الوقف كما قدمته (وسئل) عن رجل دفع مائة لآخر يسافر براً أو بحراً بشرط أنه اذا عاد باسلامه يسلم اليه مائة وعشرين سواء ربح في تلك المائة أضعافاً أو خسر خسرانا بيننا ومع ذلك اذا تلف المال لا يصير القابض ضامناً كما جرت به عادة أهل الهند ويتعاملون بهذا الشرط فالمستوليان حكم هذه المسئلة فقد عمت البلوى بها فان قلتم بعدم الجواز لوجود الشرط فهل حكم ذلك كحكم الربا أو القراض أو ضحوة لنا ايضاحاً وافياً أثابكم الله ثواب المحسنين (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الشرط المذكور باطل ومبطل لعقد القراض المذكور والمال المأخوذ به محرم شديد التحريم لانه من أكل أموال الناس بالباطل ومن أخذ بهذا الشرط مالا فهو عاص أثم فعليه التوبة والرجوع الى الله سبحانه وتعالى فان قلت فما حكم المال الذى أخذه العامل بهذا الشرط قلت هو قراض فاسد فسد العامل يد أمانته والربح كله للمالك والخسر عليه ثم ان طمع العامل في زيادة ربح له على المائة والعشرين فله أجرة المثل والا فلا لان من عمل غير طامع في شىء لا شىء له (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه لو طلب الرصدى نقداً ولم يكن في مال القراض أو تعسر احضاره أو كانت المصلحة أن لا يباع لذلك في تلك الحالة فأعطاه من ماله وأشهد عند عجزه عن الرفع الى الحاكم فهل له الرجوع كضائره أولاً وهل يجرى ذلك في الوكيل والمودع ونحوهم حيث جاز لهم الدفع من المال الذى بأيديهم لمن ذكر أم لا (فاجاب) بقوله ان ما ذكره في هرب عامل المساقاة والجمال ونحوهما قاض بانه اذا طلب من عامل القراض أو نحوه ما يحسب على المالك كما يأخذه الرصدى والمكاس وتعذر أو تعسر وزنه من المال فاعطاه العامل أو نحوه من ماله باذن القاضى أو مع اشهاده على انه أعطاه ليرجع أو بشرط الرجوع لفقد القاضى أو تعسره لكونه فوق مسافة العدوى أو للخوف منه على المال كما هو الغالب الآن رجوع به على المالك وان اختلف شرط من ذلك لم يرجع به لتبرعه والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الاقرار)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه لو أقر لاولاده بمال وفيهم حى وميت فهل يدخل الميت في الاقرار ويكون لوارثه كالموخر بالالاقرار أم لا (فاجاب) بقوله ان الذى يظهر أن الميت من الاولاد يدخل فيهم ويكون لورثته أخذاً من قول الرويانى لو قال لهذا الميت على كذا فظاهر كلام المختصر جواز الاقرار بتقدير كان له على اهـ ويؤخذ من تقدير كان له على أن تخصيصه بالاقرار له ليس هو ملحظ صحة الاقرار له وانما ملحظه أن كونه ميتاً لا ينافى صحة الاقرار له لان الميت وان لم يكن يمكن تصور الملك له حين الاقرار يمكن تصوره قبل ذلك بالتقدير المذكور فلم يكن الموت مانعاً لصحة الاقرار واذا اتضح أنه لا منافاة بين الموت وصحة الاقرار اتضح العمل بعموم قوله على الاولادى كذا لانه لا تخصيص لاحدهم فدخلوا كلهم أحياء ومواتهم لا استواء وصف الموت والحياة بالنسبة الى صحة الاقرار فان قلت يعارض ذلك قولهم لو أطلق الاقرار للحمل بالمال وانفصل حى وميت استحق الحى جميع المال المقرب به وكان الميت كالمعدوم قلت الفرق بين هذه الصورة

ومستلتنا واضح فان الاقرار للحمل لا يصح الا ان أسنده الى نحو إرث أو أطلق وانفصل حبا لوقت يعلم وجوده عند الاقرار لان الحمل لا يمكن أن يتصور له الملك حقيقة أو احتمالا الا بذلك فالميت المنفصل لا يتصور له الملك قبل ذلك فلم يصح الاقرار له وصح للحى بخلاف الميت في مستلتنا فانه عهد له قبل الآن ملك والاقرار اخبار عن حق سابق فصح اسناد الملك اليه والاقرار له به فدخل في مطلق الاقرار للاولاد لشمول اللفظ له مع عدم شيء يخرج به ولا نظر الى المتعارف الغالب من أن الاقرار لا يكون الا لحي لانا لو نظرنا لذلك لم يصح الاقرار للميت وان نص عليه فان قلت فرق بين النص والظاهر قلت فرق بينهما من حيث علم الاصول ومباحثه وأما في الاحكام الفقهية فهما مستويان غالبا فان قلت فان وقف على أولاده لم يتناول الموتي منهم حتى لا يصرف منه شيء لورثتهم قلت الفرق بين الاقرار والوقف جلي فان الاقرار اخبار عن حق سابق والحق السابق الميت فيه والحي سواء بخلاف الوقف فانه انشاء تملك للمنافع للوقوف عليه فاشترط فيمن يوقف عليه أن يكون عند الوقف ممن يمكن تملكه الآن والميت ليس كذلك فلم يمكن القول بدخوله فيه فالملاحظ في البابين مختلف بل بينهما من البون ما لا يخفى على من له أدنى تأمل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿ وسئل ﴾ رضى الله تعالى عنه في شخص اقران جميع كامل البستان الصغير من ارض وأخشاب وبناء المعروف بمحمد بن يحيى الصائر اليه بالشراء الشرعى وجميع البيت الصائر اليه بالشراء من أولاد ادريس الكاثنين بالحجاز بجميع حقوق ذلك من سقية ومنافع وحقوق ملك لبنته فاطمة ثم وجد في مكتوب شراء البستان المذكور لهذا المقر من محمد بن يحيى أنه اشتراه أى اشترى منه سقيته وهى ثلاثة عشر قيراطا فهل تستحق البنت المذكورة جميع البستان بجميع السقية المينة في مكتوب الشراء لان قوله بجميع حقوق ذلك من سقية ومنافع انما هو قيد لكامل البستان الصغير فالضمير في سقيته راجع اليه والمراجع انما هو متيد بمن هو المعروف به البستان وهو المشتري منه فتكون السقية أيضا مقيدة بقيد مرجع الضمير كما هو الظاهر المتبادر سيما عند عدم المانع وإلا يكن القيد لغوا محضا في الوصية فالمقر به انما هو جميع السقية المعروفة بالمشتري منه لا السقية المطلقة فحيث نزلوا فرضنا ان هذه السقية تكون زائدة على كفاية البستان المرجع للضمير مع أنها ليست كذلك على ما هو عادة ارض أهل الحجاز بحسب اختلاف الفصول فهل هذه الزيادة داخله في الاقرار ويكون للبرأة المقر لها جميع السقية المعروفة بمحمد بن يحيى أم على قدر العادة ثم لو فرضنا أنها أقل من الكفاية فكيف العمل فيها أيضاً ﴿ فاجاب ﴾ بقوله نعم تستحق البنت المذكورة جميع البستان وسقيته ثم الذى دل عليه كلام أئمتنا أن المراد بسقيته سقيته الموجودة له حال الاقرار سواء أكانت زائدة على السقية المذكورة في مستند الشراء أم لا فما يدل لذلك قولهم لو قال للمالك هذه الدابة على كذا حمل على مالها الآن لانه الظاهر وإن احتمل أن تكون للمالك آخر قال الاذرعى لكن قديمها ولا يعلم انتقالها عنه إلى غيره وقد يشتريها أو يتبها أو يرثها أو يقبل الوصية بها فيقول آخر في ذلك المجلس ذلك فلا يمكن حمله على مالها الآن قطعا اه فتأمل رعايتهم للظاهر وهو الحمل على المالك حال الاقرار وإعراضهم عن كونه ملكا للمقر له فيجب تقديم الخبر عنه على المخبر فهو اخبار عن حق ثابت ويكفى في ثبوته سبقه على الاقرار بلحظة وأيضا فالملك اسم فاعل وهو حقيقة في مالها حال الاقرار مجاز في مالها قبله فحمل اللفظ على حقيقته دون مجازه وحمل حمله على حقيقته ومجازه الذى ذهب اليه الشافعى رضى الله تعالى عنه إذا ارادها المتكلم إذا تقرر ذلك فالسقية مختلفة أيضا فيكفى في استحقاق المقر لها ثبوته لها قبيل الاقرار بلحظة على القاعدة المقررة فاذا علم انها إنما ثبتت لها في ذلك الزمن لا فيما قبله فلينظر اليها حال الاقرار وينزل الاقرار عليها ولا نظر لسقيته المذكورة في

عليه هل يستحق أجرة ما عمل قبل فسخه أو لا يستحق شيئا (فاجاب) بانه لا يستحق شيئا لان الجعل يستحق بتمام العمل وقد فوت العمل باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء أوقع ما عمله مسلما أو ظهر أثره على الحمل أم لا وقد اتسع في عقد الجعالة وكما اعتبر عمله في استحقاقه الجعل اعتبر فسخه وترك العمل في اسقاطه وقد شمل كلامهم المذكورين (سئل) عمالو قال لشخص ان رددت عبدى فلك كذا فامر رقيقه برده ثم أعتقه في أثناء العمل هل يستحق كل الجعل أو يستحق بقسط ما قبل الاعتاق (فاجاب) بانه يستحق كل الجعل لانابته اياه في العمل المذكور ولا يؤثر طريان حرية كمالو أعانه أجنبي فيه ولم يقصد المالك (سئل) عمالو استئنا شخصا في وظيفة بجعل معلوم هل تصح هذه الاستئناة ويستحق النائب الجعل أم لا (فاجاب) بانه تصح هذه الاستئناة ويستحق النائب الجعل (سئل) عن ولد مقر أعند فقيه مدة ثم نقل من عنده الى فقيه آخر فطلع عنده سورة يعمل لها صرافة مثلا وحصل له بذلك فتوح هل يشاركه فيه الاول أم لا (فاجاب) بان الاول لا يشارك الثاني فيما حصل

(كتاب الفرائض)

(سئل) عن مات وخلف

زوجة وابنا ودارا قيمتها

ثمانية دنانير وكان عليه

لزوجته ثمانية دنانير فعوضها

الابن سبعة اثمان الدار

المذكورة عن سبعة دنانير

من الدين المذكورة وقبض

ثمان الدار الباقي فهل يصح

ذلك وتملك جميع الدار

المذكورة بذلك فان قاتم

نعم فهل ملكها ثمن

الدار المذكورة بسبب

الارث او بسبب الدينار

الباقي لها من الثمانية

المذكورة وهل لها مطالبة

في الآخرة بالدينار

المذكور ولو عوضها الابن

جميع الدار المذكورة عن

جميع الدين المذكور فهل

يصح ذلك التعويض

المذكور مع انه لم يملك

من الدار إلا سبعة اثمانها

فكيف يصح في جميعها

(فاجاب) بانه يصح

التعويض المذكور وتملك

الزوجة جميع الدار سبعة

اثمانها بالتعويض المذكور

واما ثمنها الباقي فيقدر

انه اخذ منها ثم اعيد

اليها عن الدينار الباقي

وهذا بسبب سقوطه

وبرأت ذمة الميت منه فلا

مطالبة لها به في الآخرة

واما تعويض ابن الزوجة

جميع الدار في دينها فيصح

في نصيبه ويطل في نصيبها

تتميزا للصفقة والحكم

فيه كما في الحالة الاولى

المذكورة في السؤال

مستند الشراء إذا كانت أزيد أو أنقص من سقيته الثابتة له يوم الاقرار لان مبنى الاقرار على اليقين أو الظاهر القوي وطرح المشكوك فيه والظاهر ان المراد سقيته حال الاقرار دون التي قبل ذلك إذا تخالفنا فحملنا لفظه عليها عملا بالظاهر دون السقية السابقة طرعا للمشكوك فيه وكون الضمير في سقيته يرجع الى البستان المقيد بانه مشترى من محمد بن يحيى لا يقتضى ثبوت السقية الموجودة حال الشراء المقر لها للاتفاق على أنها لا تملك البستان قبل الاقرار دون ما قبل ذلك وإذا لم يكن لها حق فيما قبل ذلك من حيث الملك فاولى أن لا يكون لها حق فيما قبل ذلك من حيث معرفة قدر السقية فوجب النظر اليها حال الاقرار والاعراض عن النظر لما قبله فاندفع ادعاء ان الظاهر انها مقيدة بغير مرجع الضمير على ان ههنا مانعا يمنع من حملها على الموجودة حال الشراء لانه إذا فرض انه حينئذ كان شره ثلاثة عشر قيراطا فتصرف فيها المشتري وجعل له عشرة قيراطات او زاد حتى بقيت عشرين قيراطا ثم اقر فلو حملنا إقراره على الموجودة حال الشراء دون الاقرار لكان ذلك مخالفا للقاعدة وكلامهم إذ اعتبار السابق المقتضى والاعراض اللاحق الموجود بعيد مع ان الالفاظ إنما تحمل على مدلولاتها حال التلفظ بها والاذهان إنما يتبادر اليها من الالفاظ حملها على مدلولها حال التلفظ بها ويؤيد ذلك انه لو قال كان لك على الف لم يكن لا في جوبل دعوى إقرارا قالوا لانه لم يعترف في الحال بشيء والاصل براءة الذمة ولا يلزم على ذلك ان القيد لغو خلافا لما في السؤال لان فائدته في البستان تعريفه وتمييزه عن غيره وفائدة رجوع الضمير في سقيته للبستان بذلك القيد ربط السقية المقر بها بذلك البستان المقيد إذ لو حذف الضمير فقال وسقية لكان إقرارا بمجهول مطلق لا تعلق له بالبستان المذكور فوجب رجوع الضمير إلى البستان حتى تربط السقية به وما يدل لذلك ايضا انه لو قال له على مائة درهم ودرهم البلد مغشوشة او ناقصة وتعذرت مراجعته حمل على دراهم البلد المتعامل بها حالة الاقرار حملا على المعهود ولا نظر لدراهمها قبل ذلك وما ذكرته هو ما قال الاذرعى انه الصواب المنقول المنصوص في المعاملات ولانه المتيقن ولم ار من صرح بخلافه ولا تغتر بما زعمه الاسنوى في المهمات من نقل ما يخالفه اه ووجه الدلالة من هذا انهم حملوا الدراهم في هذه الصورة على الموجود حال الاقرار واعرضوا عن القاعدة العامة وهى ان الدراهم حيث اطلقت في باب الاقرار حملت على دراهم الاسلام وهى الوازنة الخاصة إلا فيما استثنوه فاذا خالفوا القاعدة تحكما للمعهود حال الاقرار حتى حملوها عليه فأولى ان تحمل السقية في مسئلتنا على السقية المعهودة حال الاقرار وإن سلمنا ان رجوع الضمير للبستان بقيدة قرينة على ان المراد السقية الموجودة حال الشراء لان هذه القرينة عارضها ما هو اقوى منها بما قدمناه وما سيأتى ومنه قولهم لو قال له عندي جارية او شجرة فكانت الجارية حاملا والشجرة مثمرة لم يدخل الحمل ولا الثمرة قالوا لانهم لا يتناولانها لان الاقرار اخبار عن حق سابق كما مر وربما كانت الجارية والشجرة له دون الحمل والثمرة بان كانا موصى بهما فاذا أخرجهما لهذا الاحتمال البعيد فأولى اخراج السقية الموجودة حال الشراء لاحتمال أن المقر تصرف فيها بزيادة أو نقص حال كون البستان على ملكه ثم إذا انتقل عنه لم يكن له الا ما استقر عليه أمره من السقية ووجودها حال الاقرار قرينة ظاهرة على انها الذى استقر عليها أمر هذا البستان وانها التي أقربها دون السقية الموجودة حال الشراء ثم رأيت ما هو اصرح في مسئلتنا مما مر وهو ما في الانوار وغيره حيث قالوا قال القفال وغيره وضابط ما يدخل تحت مطلق البيع يدخل تحت الاقرار وما لا فلا الآ ثمرة المؤبرة والحمل والجدار أى فانها تدخل في البيع ولا تدخل في الاقرار لبناء الاقرار على البقين وبناء البيع على العرف اه وإذا تأملت هذا الضابط وجدته شاملا لمسئلتنا فتكون منقولة إذا ما دخل تحت كلامهم كذلك يصدق

﴿سئل﴾ عن مات وعليه دين وترك أرضاً مملوكة مشحونة بأصول القصب وأصول قصب أيضاً بأرض مستأجرة فما الذي يتعلق به الدين من ذلك ﴿فاجاب﴾ بأنه يتعلق بالأرض المملوكة وبأصول القصب الموجودة حال الموت فيقوم على صفته حينئذ وما زاد على ذلك ملك للورثة ﴿سئل﴾ عما لو اجتمع في التركة ذكاة وحج فما المقدم منهما ﴿فاجاب﴾ بأنه قد نقل الاسنوى عن جماعة ما يقتضى تقديمها وعزاه للكفاية ونسب في هذا العزو إلى الغلط وقال في باب الحج ففي المقدم منها نظر ووقع للدميري نحو هذا الاضطراب وقال في الفرض لا نقل في المسئلة والظاهر أنه يقسم بينهما إذ لا ترجيح لاحدهما اهـ والمعتمد انه ان كان النصاب أو بعضه موجودا قدمت أو معدوما واستويا في التعليق بالذمة قسم بينهما عند الامكان ﴿سئل﴾ عن قولهم ان تصرف وارث المديون في تركته بغير اذن صاحب الدين باطل هل يشمل ماله كان البيع من صاحب الدين أولا وسواء كان عالما بالدين أو جاهلا به أو يفصل ﴿فاجاب﴾ بأنه يصح بيعه من صاحب الدين لا انتفاء علة بطلانه وهي تفويت حقه وقد نقل الامام الاتفاق على ان يبيع

عليه أنه منقولهم كما صرح به النووي في مجموعه ووجه شموله لها أنه لو قال بعتك هذا البستان الذي اشتريته من فلان وسقيته وكانت سقيته الموجودة وقت البيع دون تلك السقية السابقة وهذا مما لا يشك فيه المتفقه فضلا عن الفقيه وقد عُدلت من الضابط أيضا أن الاقرار أولى بعدم التناول من البيع لانا وجدناه لا يتناول أشياء مع ان البيع يتناولها فاذا لم يتناول البيع شيئا كان الاقرار أولى بعدم تناوله لما تقرر أن مبناه على اليقين أى والظن القوي لما مر فاتضح بما ذكرته سيما من هذا الضابط أن قول المقر انما يتناول الموجودة حال الاقرار سواء أكانت موافقة للسقية حال الشراء أم أنقص عنها أم أزيد وسواء أكفت السقية الموجودة حال الاقرار البستان أم زادت عنه أم نقصت والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ في شخص اشترى دارا وقبضها ثم أسكنها شخصا آخر ثم بعد مدة أقر بأن الدار المذكورة ملك من أملاك الساكن المذكور وصدقه الساكن على ذلك ولم يزل مستمرا على سكناه الى ان توفي المقر المذكور فادعى بعض ورثته أعني المقر المذكور أن الدار المذكورة حال الاقرار مبيعة لشخص معلوم بيع عدة وأمانة فهل تسمع هذه الدعوى من الوارث أولا بد من دعوى المشتري أو تسمع من كل منهما واذا سمعت الدعوى ممن تسوغ له وثبت ما ادعاه فهل تنزع الدار من الساكن أولا واذا انتزعت فعادت إلى الوارث بأهله وأولاده هل يجب عليه ردها للمقر أولا وهل عودها الى الوارث بغير اقالة كعودها بها أولا واجرة المثل مدة السكنى بالدار المذكورة تلزم الساكن اذا قلم بفساد الاقرار أم لا ﴿فاجاب﴾ بقوله يبيع العدة الخالي عن الشرط المفسد صحيح عندنا فليس للوارث الدعوى به لان الحق متمحض لغيره وهو المشتري وتسمع دعواه بذلك فان اثبت الشراء من الوارث قبل اقراره انتزع العين من المقر له ويلزمه للمشتري أجرة مثله مدة وضع يده عليها وهي ملك المشتري وحيث عادت للوارث فان كان مصدقا للمورث في اقراره انتزعها المقر له منه مطلقا والا فان عادت اليه من جهة مورثه فان كان سبب العود اليه ارثه كالأقالة انتزعها منه ايضا لانه خليفة مورثه أولا من تلك الجهة لم ينتزعها منه اخذاً من قولهم لو تزوج بمجولة فاستحقها ابوه ولم يصدقه لم يفسخ نكاحه والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ في شخص أقر في مرض موته بدين ثم بدين آخر ثم بآخر مرتبا ثم بوقف سابق ثم بهبة صحيحة مقبوضة سابقة ثم بعق سابق ثم اوصى لجهات ثم دبر ثلاثة أعبد مرتبا واحدا بعد واحد ثم بجناية ثم برهن والحال أن التركة لم تف بذلك كله فمن المقدم في ذلك كله أوضحوا لنا وصدر البعض في مجلس والبعض في مجالس لكنه مرتبا كما ذكر أفتونا مأجورين ﴿فاجاب﴾ بقوله ان الديون المقر بها المترتبة تستوى كلها في كونها تتعلق بالتركة فتوزع عليها ان لم تف بها ولا يقام بعضها على بعض إلا لموجب آخر وأما التقدم في الاقرار فليس مقتضيا لتقدم وفاء ولا يتعلق وأما الاقرار بالوقف السابق على المرض وبالهبة الصحيحة المقبوضة السابقة على المرض أيضا وبالعق السابق عليه أيضا فهو صحيح فيخرج المقر به في الثلاثة من رأس المال ولا يتعلق به دين ولا تراحمه وصية ولا يحتاج لاجازة ورثته ويصح أيضا اقراره بالجناية والرهن فان أقربهما في عبد مثلاً وقدم الاقرار بالجناية تعلقت الجناية بعينه ولم يتعلق به الرهن إلا إن عقاذه الجناية عنه وإذا أوصى لجهات ثم دبر ثلاثة أعبد فهذه كلها تبرعات متعلقة بالموت وحكمها انه يسوى بينها سواء أكانت مترتبة أم غير مترتبة وسواء أكان فيها عقق أم لا لا اشتراك في وقت نفاذها وهو وقت الموت فسقط الثلث على الوصايا وعلى المدبرين باعتبار القيمة فقط ومع المقدار فاذا كانت قيمة المدبرين مائة والوصايا عائة والثلث مائة عتقت نصف كل من المدبرين وكان لارباب الوصايا خمسون والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ أفاض الله تعالى عليه انعامه وبلغه في الدارين مرامه في شخص أقر أنه لا يستحق في الوقف الكائن بكذا ولا في معلومه شيأ قل ولا لجل والحال أنه لم يعلم له

المرهون من المهرن قبل
فك الرهن صحيح لكن في
البسيط وجه انه لا يصح
لان اذ نه وقع بعد الايجاب
وقضية هذا التعليل ان
المهرن لو قال للرهن بعني
المرهون فباعه صح قطعا
وحينئذ فلا فرق بين عليه
بالدين وجهه به (سئل)
عن زنى بعته فحبلت
منه ثم ماتت بالولادة
فهل يرثها اولادها وهل تلزمه
ديتها اولا (فاجاب) بانه
يرثها لان ولادتها
لا تضاف إلى وطنه لقطع
الشرع نسب الولد عنه
ولان الوطء سبب ضعيف
لا تدخل به الحرة تحت
اليد وحينئذ فلا دية لها
لا عليه ولا عاقلته (سئل)
عن عليه دين وبهرن
ثم توفي هل يتعلق بتركته
ايضا ولا (فاجاب) بان
مقتضى اطلاق الاصحاب
انه يتعلق بالتركة ايضا ولا
يبعد ان يكون الشيء يتعلق
تعلقا خاصا وتعلقا عاما
ويمتنع على الوارث
التصرف في التركة قبل
وفاته وما اقي به شيخنا
رحمه الله تبع فيه بحث
بعض المتأخرين (سئل) عما لو
اعتاض بعض الورثة من
المديون غير جنس الدين في
حصته بغير اذن بقيتهم هل
يصح التعويض اولا وهل
لبقيتهم مخاصمته فيما اعتاضه
(فاجاب) بان التعويض
باطل لانه لو صح في شيء
لكان بقيتهم شركاء فيه

فيه حقا حال الاقرار ثم ظهر له بعد ذلك ان له فيه حقا هل يؤاخذ باقراره ويسقط حقه وهل يكون
الحكم كذلك اذا علم به أم لا أفتونا مأجورين (فاجاب) بقوله الذي أفتى به السبكي أنه لا عبرة
بالاقرار المخالف لشرط الواقف لان شرط صحة الاقرار أن لا يكذبه الشرع فان كاذله احتمال ما أخذنا
المقر به ولا يثبت حكمه في حق غيره وأفتى غيره بانه يقبل اقراره في حق نفسه مدة حياته أي وان
خالف اقراره شرط الواقف وقد نقل الغزى وغيره هذين الافتاءين ولم يرجحوا منها شيئا والذي يتجه
ترجيحه هو الثاني وعليه يدل قول الماوردى وجزم به بعضهم لو وقف دارا ثم أقر بها لشخص وصدقه
الموقوف عليه لم يبطل الوقف بل يسقط حق الموقوف عليه من الغلة ويصرف الى من بعده من
أهل الوقف فافهم اطلاقه صحة اقراره بالنسبة لسقوط حقه مدة حياته سواء أخالف شرط الواقف وكان
له احتمال ما أم لم يكن له احتمال وهو ظاهر لانه وان لم يكن له احتمال ظاهرا يمكن أن يكون له احتمال
باطنا والمقر أعرف بنفسه فأخذناه باقراره مطلقا وليس الشرع حينئذ مكذبا للاقرار خلا لما ادعاه
السبكي لان الشرع حيث راعى ما قلناه لم يكن مكذبا للاقرار فاندفع تعليل السبكي بذلك هذا كله ان
أقر وهو عالم بانه وقف فان كان جاهلا وعذر بحمله لغا اقراره أخذنا من قولهم لو باع دارا بغير فادعى
على المشتري أن البائع كان وقفها عليه او على اولاده واقام بينة بطل البيع فلو اقام المشتري بينة باقرار
المدعى انها كانت ملكا لايه حين باعها وشم أطفال من أولاد أولاده سمعت وبطلت دعوى الوقفية
في نصيبه دون نصيب الاطفال وليس له ان يدعى نصيب أولاده لانه خرج باقراره عن كونه قيا
لهم ويجوز ان ينصب المقر مدعىا قاله القاضى حسين قال البغوى كما قال العبادى ولو ادعى المقر
جهله بالوقف حال الاقرار صدق بيمينه قال الاذرى وهذا هو الصحيح ويجب الجزم به اذا دلت القرائن
على صدقه بان كان طفلا وقت الوقف اه فكلام العبادى والاذرى صريح فيما ذكرته في مسئلتنا
من الغاء اقراره اذا دلت القرائن على صدقه فلا يبطل حقه بما ظهر له بعد اقراره لعذره فالخاصل
نفوذ الاقرار من العالم مطلقا لا من الجاهل سيما اذا دلت القرائن على صدقه انتهى (وسئل) رضى
الله تعالى عنه ادعى وارث على ورثة ان اباكم أقرلى بارض كذا التى تحت ايديهم فهل تسمع دعواه
وبينته (فاجاب) بقوله اختلف في ذلك علماء زبيد كيوسف المقرى وأهل عصره والوجه سماع
الدعوى والبيئة بالاقرار ولا تسمع بينتهم ان الارض لهم لبطان يد مورثهم الذى تلقوا عنه باقراره
والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه في شخص قال ليس لى عندا ومع فلان شيء
هل يشمل العين والدين (فاجاب) الذى قاله البلقينى في ليس لى على فلان او في ذمته شيء انه اقرار
بالبراءة من الدين والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) في امرأة أعارت بنتها مصاغا وحليا وفرشا واواني
وغیرها واقرت البنت ان جميع ما بيدها من حلى ومصاغ وغيرهما وعددت انواع ذلك ملك لامباراه
في يدها عارية لاحق لها فيه ولا في شيء من منافعه سوى بشخانة وجارية اسمها كذا ولم يزل جميع
ذلك بيدها الى ان ماتت في عصمة زوجها فوضع يده على جميعه وادعى انها زفت به اليه وان اقرارها
لم يكن الا وهى في عصمة زوج غيره وان على والدتها اثبات ان هذه الاعيان ملك لها وانها استجدت
امتنعة ومصاغا بعد اقرارها فهل تسمع دعاويه هذه جميعها وبعضها وهل المصدق هو او امها في جميعها
او بعضها (فاجاب) بقوله اقرار المرأة لامها بما ذكر صحيح معمول به سواء كان حال الزفاف ام بعده
ام قبله بشرط ان تكون بالغة عاقلة مختارة رشيدة ودعوى الزوج الثانى ان الاقرار لم يقع وهى في
عصمته لا يلتفت اليها لانه يؤاخذ بحكم ذلك الاقرار وان وقع منها وهى في عصمة غيره واما طلبه من
الام انها تثبت ان الاعيان التى ماتت عنها هى التى كانت موجودة عند الاقرار فهو صحيح فعليها
اثبات ذلك فان لم تثبت واختلفا في الاعيان التى ماتت عنها كلها او بعضها هل كانت موجودة حال

الاقرار أم لا صدق الزوج يمينه أخذاً بما في الروضة وغيرها من أنه لو قال ما ينسب إلى أو ما في يدي
 لزيد ثم نازعه زيد في عين هل كانت في يده حيث صدق المقر يمينه أن تلك العين لم تكن في يده حال الاقرار
 وعلى المقر له اليقينة وكذا لو قال ليس لي مما في يدي الا كذا والباقي لزيد قال جمع ومثل المقر وارثه
 ولا يشكل على ما تقرر عن الروضة قول القاضي حسين في فتاويه لو قال هذه الدار وما فيها لفلان
 ثم مات ونازع وارثه المقر له في بعض الامتعة فقال الوارث لم يكن هذا في الدار يوم الاقرار وعاكسه
 المقر له صدق المقر له لانه أقر له بها وبما فيها ووجدنا المتاع فيها فالظاهر وجوده فيها يوم الاقرار
 اهـ وكالوارث في هذا المقر ووجه عدم اشكال هذا على ما مر ما علم من كلام القاضي وهو انه هنا
 وجدت قرينة تؤيد صدق المقر له فقوى بذلك جانبه على جانب المقر فصدق المقر له يمينه لذلك مع
 مساعدة أصل الاستصحاب لدعواه وأما مخالفة البغوي للقاضي في ذلك بقوله وعندى لا تسمع الدعوى
 بانه كان في الدار حالة الاقرار لانه غير مقيد ٣ يدعي أن الميت أقر له بها ويحلف الوارث على نفى العلم
 باقرار المورث ففيه نظر كما قاله القمولي في جواهره لان الاقرار له بما في الدار صحيح وكلام البغوي
 لا يتأتى الا على أن الاقرار بذلك غير صحيح وقد علمت أن المذهب صحة فان قلت يشكل على ما قاله
 القاضي ما في فتاوى ابن الصلاح من أنه لو أقر بان جميع ما في هذا البيت ملك زوجتي ثم مات واقامت
 بينة بذلك فقال الوارث هذه الاعيان لم تكن موجودة عند الاقرار حلف الوارث على نفى العلم ان
 هذه الاعيان ولا شيئاً منها لم يكن موجوداً في البيت وقت الاقرار ولو كانت الزوجة ساكنة معه في الدار
 كان لها ان تحلف على استحقاق نصف هذه الاعيان ثم لها بعد ذلك حصتها من الميراث من
 النصف الآخر قال ولا يكفي حلفه أن المدعى لا يستحق هذه الاعيان الا اذا لم يقيم المدعى حجة ومن
 ذلك وأطال فيه واعتمد ما قاله الغزي وغيره وجعلوه مستثنى من قولهم يكفي قول الخصم في الجواب
 لا يستحق على شيء قلت ما قاله لا يشكل على كلام القاضي اذ هو الموافق لما مر عن الروضة وقد علمت
 الفرق بين ما فيها وما قاله القاضي ولا نظر هنا الى كونه عين البيت نظير ما مر في كلام القاضي لان
 الصورة هنا أنه لم يجعل البيت مقرا به حتى يكون ما فيه تابعا له في الاقرار به فلم تقو حيثئذ القرينة
 مع المقر له بخلافه فيما مر عن القاضي فانه جعل فيه الدار وما فيها مقرا بهما فاستتبع الدار ما فيها
 حتى يعلم خلافه فلذا قوى جانب المقر له وصدق وما قاله ابن الصلاح فيما لو كانت الزوجة ساكنة
 معه أخذ من قولهم اذا اختلف الزوجان ولو بعد الفرقة في متاع البيت ولا يبيته ولا اختصاص
 لاحدهما يبد فلكل منهما تحليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وان حلف أحدهما فقط قضى له كما
 لو اختص احدهما باليد وحلف ومثلها وارثاها ووارث أحدهما والاخر وسواء أصلح لها أو
 لأحدهما فان قلت اذا أقر بان جميع ما يده ملك فلان واشهد عليه ومات فما كيفية شهادة الشهود
 قلت الذي صرحوا به ان كل ما علم الشهود انه كان بيده وقت اقراره عليهم ان يشهدوا به دون
 غيره وبما تقرر يعلم الجواب عن جميع ما في السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن رجل
 قال فلان او هذا ابن عمي او وارثي ثم مات المقر فهل يرثه المقر به مطلقاً أولاً او فيه تفصيل
 (فاجبت) اذا قال هذا ابن عمي وبين انه ابن عم لغير أم صح الحاقه له بعمه بشروطه المقررة
 في كتب الفقه ومنها ان يكون المقر ذكراً مكلفاً مختاراً والمقر به مجبول النسب لم يجر عليه رق للغير
 ولا ولد على فراش الغير وان تقاه وان يمكن كونه ولد للملحق به وهو العم في هذه الصورة وان يصدق
 المقر به ان كان اهلاً للتصديق وان يكون الملحق به ميتاً وان يكون المقر وارثاً حائز التركة العم الملحق
 به لو قدر موته حين الحاق به كما بينته في شرح الارشاد مع رد اشكال لابن الرفعة وغيره ووردوه على
 ذلك فاذا وجدت هذه الشروط ومات المقر ولا وارث اقرب اليه من هذا المستلحق ورثه اما اذا قال هذا

بقدر حصصهم ولا يمكن
 صحة الشراء لهم بغير اذنهم
 ومعلوم أن مخصصتهم له
 انما تكون عند صحة التويض
 (سئل) عن مات بلا وارث
 أصلاً مع عدم انتظام بيت
 المال فما يفعل في تركته
 ان كان في المسئلة نقل
 فاذكروه أو اندارج تحت
 قاعدة فأوضحوه (فاجاب)
 بانه يفعل بتركة الميت
 المذكور ما يفعل في باقي تركة
 من مات عن وارث غير حائز
 وفرعنا على انه لا يرد على
 أهل للفرض ولا يورث ذور
 الارحام وقد قال في الروضة
 فان قلنا لا يصرف اليهم ولا
 يرد فان كان في يد أمين نظر
 ان كان في البلد قاض
 بشروط القضاء ما ذون له
 في التصرف في مال المصالح
 دفع اليه ليصرفه فيها وان
 لم يكن قاض بشروطه
 صرفه الامين بنفسه الى
 المصالح وان كان قاض
 بشروطه غير ما ذون له في
 التصرف في مال المصالح
 فهل يدفعه اليه أم يصرفه
 الامين بنفسه أم يوقف إلى
 ان ينتظم بيت المال ومن
 يقوم بشروطه اوجه قلت
 الثالث ضعيف والاولان
 حسنان واصحهما الاول
 ولوقيل بتخير بينهما لكان
 حسناً بل هو عندى ارجح اهـ
 وقال في الانوار اذ لم ينتظم
 أى أمر بيت المال وقلنا
 لا يرد على اصحاب الفروض
 ولا يورث ذور الارحام فان

كان في البلد قاض بشروطه
 مأذون له في التصرف في
 مال المصالح دفع اليه
 وان لم يكن أو لم يكن
 بشروطه وكان المال في
 يدا من صرفه الى المصالح
 بنفسه وان كان قاض
 بشروطه غير مأذون له
 في التصرف فهل يدفعه اليه
 أم يصرفه بنفسه أو يوقف
 الى ظهور بيت المال وجوه
 أصحابها الاول قال صاحب
 الروضة والتخير بين الاولين
 أرجح عندي فعلى الثاني
 وقوف مساجد القرى
 يصرفها صلحاء القرية في
 عمارة المسجد ومصالحة واما
 إذا لم يكن في يدا من فیدفعه
 الى القاضي العادل فان لم
 يكن أو كان جائرا فالى عالم
 متدين فان لم يكن فالى صالح
 متعين اه وقال القمولى
 وان لم يكن من في يده المال
 أمينادفعه الى أمين الوالى او
 حاكم عادل والحكم ما تقدم
 اه (سئل) عن شخص توفي
 غائبا عن زوجته ثم اثبتت
 عند قاضى بلدها وفاته
 وانحصار ارثه فيها وفي ابنة
 وبنته وابويه بالينة
 الشرعية التي حضرت وفاته
 واحضرت نسخة صداقها
 عليه وحكم لها بذلك وهو
 شافعى راتصل حكمه بحاكم
 حنفى ونفذه ثم بعد ستة
 اشهر اقام اخوه بينة عند
 حاكم حنفى بمدينة
 غزة شهدت على اقرار اخيه
 بانه حلف بالطلاق الثلاث
 منها انه لا يسافر مع اخيه

ابن عمى واطلق فلا يرث المقر به منه شيأ لاحتمال كونه ابن عم لام وان قال هذا وارثى فقيهه خلاف
 بين الهروى والقفال قال الهروى في اشرافه لو أقر أن هذا وارث فلان لا تقبل ولو قال هذا
 وارثى قبل قال وهذه مسألة حسنة غريبة لا يعرفها الا من تبحر في الفقه وقال القفال في فتاويه لو قال
 فلان عصيتى ووارثى اذا مت من غير عقب لم يكن هذا شيأ لان المقر به ان كان معروف النسب فلا
 فائدة في إقراره هذا وان كان مجهول النسب فلا يصح أيضا ما لم يفسر لانه قد يريد بعصيته أنه أخوه
 وربما يريد انه عمه أو ابن عمه ثم بعد التفسير ينظر فيه فان قال هو أخى يجب ان يكون هو جميع
 وارث آتية وان كان عمو فيكون هو وارث جميع مال جده وان كان ابن عمه يجب أن يكون هو
 وارث عمه فيصح منه الاقرار بالنسب على طريق الخلافة عنه ثم الميراث مبنى عليه عندنا ولو قالت
 امرأة فلان ابن عمى وهو ولى في النكاح ووارثى إذا مت ثم ماتت فجاء يطلب ميراثها قال القفال
 لا يكون له ميراثها ولم يصح ذلك التزويج ان كان قد زوجها لانها بذلك الاقرار ألحقت نسباً بجدها
 وهى ليست بوارثة جميع مال الجد فلم يصح التزويج ولا يرثها اه وما ذكره القفال أوجه معنى
 ونقلنا أما المعنى فلانه اذا قال مجهول النسب هذا أو فلان وارثى كان مجعلا غير مبين فيه جهة الارث
 لشموله للوارث بفرض أو عصبه وعلى كل فيحتمل أنه ألحقه بنفسه حيث لم يقل اذا مت من غير
 عقب أو بآبيه أو جده أو عمه مثلاً ولا لحاقه بنفسه شروط وبغيره شروط منها تلك الشروط وزيادة كونه
 وارثاً حائراً لتركه الملحق به كما تقدم ولا يتحقق استيفاء تلك الشروط الا مع بيان جهة الارث من بنوة
 أو اخوة أو غيرها ثم يبحث عن تلك الشروط هل وجدت في هذا الاستلحاق أو لا فكان في هذا
 الاقرار من الابهام ما يوجب تعذر العمل به فوجب الغاؤه وان قال لمن ذكر هذا عصيتى كان فيه من
 الابهام المذكور نحو ما تقرر لشموله العصبه بنفسه وبغيره ومع غيره وعلى التنزل وان المراد الاول
 لانه المتبادر من اطلاق العصبه فهو شامل لعصبه البنوة والاخوة والابوة والعمومة والجدودة
 وغير ذلك وعند شموله لتلك الجهات وتردده فيما بينها يتعذر العمل به فوقع لغوا غير معتد به كما
 تقرر في الذى قبله وأما النقل فلانه الموافق لما في الروضة وغيرها ان من ادعى انه وارث التركة
 احتاج الى ذكر الورثة وجهتها من نحو بنوة أو اخوة فان أقام بينة لم تسمع الا ان ذكرت هذين
 اعنى الورثة أى كونه وارثاً وبينت جهتها وقالت لا نعلم له وارثاً سواء وكانت من اهل الخبرة بباطن
 حال مورثه بنحو صحبة أو جوار فان لم يقولوا لا نعرف له وارثاً سواء أو قالوا لم يكونا خيرين بباطن
 الحال وكان سهمه غير مقدرا أو كان مقدرا لكن كان ممن يحجب لم يعط شيأ من التركة حتى يبحث
 القاضى عن حال مورثه في البلاد التي سكنها أو طرقها فيكتب اليها أو يامر من ينادى فيها ان فلانا
 قد مات فان كان له وارث فليات القاضى فلانا أو يبعث اليه فاذا فعل ذلك وغلب على ظنه انه
 لا وارث له سواء اعطاه حقه بلا يمين عملاً بالظاهر وان كان سهمه مقدرا وهو ممن لا يحجب اعطى
 اقل فرضيه عائلاً بلا بحث واكثرهما بعد البحث ولو قالوا وهما غير خيرين لا وارث له سواء لم يقدر في
 شهادتهما وان أخطأ من جهة القطع بها من غير تحقق لانها انما شهدا بما اعتقدها ولم يقصدا
 الكذب وان شهدا بانه ابنه أو اخوه مثلاً ولم يذكر كونه وارثاً نزع المال عن هو يديه واعطيه
 بعد بحث القاضى كما صرح به ابن الرفعة ونقله عن الجمهور اذا تقرر ذلك علم منه انه موافق لما قاله
 القفال دون ما قاله الهروى فتعين اعتماد كلام القفال دون كلام الهروى اللهم الا ان يحمل كلام
 الهروى على ما اذا صدر ذلك من فقيه عارف بشروط الاستلحاق وبحقيقة قوله هذا وارثى وما يشترط
 له ثم مات من غير ان يحتمل حدوث حاجب للمقر به فحينئذ يقبل منه هذا الاقرار لان تلك الاحتمالات
 التي نظر اليها القفال منتفية حينئذ ومنه يؤخذ انه لا بد في ذلك الفقيه المقر من ان يكون مذهبه

معه اليها وحكم بموجب
الاقرار المذكور فهل هذا
الحكم يمنع ارث الزوجة
من زوجها أولا (فاجاب)
بان الحكم المذكور
لا يمنع ارثها من زوجها
اذ اقراره لا يقبل بالنسبة
الى اسقاط ماوجب
لها من الحقوق ألا ترى
أنه لو ادعى انه أبان
زوجته من مدة طويلة
وانها لانفقة لها
عليه ولا كسوة من حين
أبانها وكذبته فدعواه لم
يقبل قوله المذكور إلا ببينة
تشهد ببينوتها من ذلك
الوقت وليس في كلام
الشيخين ولا غيرهما ما
يخالف ما ذكرته (سئل)
عن عبارة المنهج وشرحه وانما
يرث الحمل اذا انفصل حيا
حياة مستقرة وعلم وجوده
عند الموت بان ولده لاقل
من اكثر مدة الحمل وان لم
تكن حليقة فان كانت حليقة
فبان تلد لدون ستة أشهر
فما معنى قوله ان لم تكن
حليقة وما صورتها (فاجاب)
بان عبارة المنهج والحمل ان
انفصل حيا لدون ستة
أشهر منها أولا ربيع سنين
فاقل ولم تكن المرأة فراشا
فما نسب اليه في السؤال
لعله كان في نسخة قديمة
رجع عنها (سئل) عن
الجواب عن تصويرهم
مسئلة الوقف في المناسخت
مجديتين وثلاث أخوات
متفرقات ماتت الاخت
للأم عن أخت لام وهي

موافقا لمذهب الحاكم في باب اللاحاق بالنفس وبالعير فان تلك الاحتمالات لا تنفي الاعند موافقة
مذهب الحاكم لمذهب المقر فيما ذكرناه والا فلتك الاحتمالات قائمة فلا يفيد اقراره شيئا لان
القاعدة الغالبة في الاقرار التي بنى عليها الشافعي رضى الله تعالى عنه غالب أحكامه او جميعها انه
يطرح الشك وياخذ باليقين ولا يستعمل الغلبة كما نص رضى الله تعالى عنه على ذلك ((وسئل))
رضى الله تعالى عنه عن رجل اقر لآخر بدين وافر المقر له ان مالى عندك دين ولا بقية دين وان ابن
الصلاح اقرى بتقديم بينة الاقرار بالدين المثبتة فهل يخالف ما ذكر في الروضة من انه لو اقام بينة اقرى
استحق عليك الفاق قال المدعى عليه لى بينة انك اقررت ان مالى عندك دعوى فانها تقدم ويبطل
دعواه ام لا وما هو المعتمد في ذلك ((فاجاب)) بقوله ان عبارة ابن الصلاح في فتاويه رجل اقر لرجل بدين
معلوم وافر المقر له انه لا يستحق على المقر دينا ولا بقية دين والاقرار ان جميعا في يوم واحد معين من
غير ان يبين ايها قبل فبأيهما يعمل وهل يمنع ذلك من المطالبة بالدين اجاب بحكم بينة الاقرار المثبتة
فانه ثبت به شغل ذمته إذ دلولا لجعلنا اقرار المقر له تكذيبا للمقر ولا يصار الى ذلك بالا احتمال وإذا
ثبت أصل الشغل والقول بتصديق الاقرارين معا فلا يصار الى تصديقهما بتقدير تأخر الاقرار الثاني
عن الاقرار المثبت بناء على احتمال طريان البراءة والاسقاط فانا لا نترك أصل الشغل باحتمال تعقب
المسقط فتعين تصديقهما بتقرير وقوع الاقرار الثاني قبل الاقرار المثبت فاذا ادعى المقر له هذا فذلك
مقبول اه كلام ابن الصلاح وينازع فيه أمور منها قول الشيخين وغيرها نقلا عن فتاوى القفال
وأقروه لو اقام شاهدا بالف ادعاه ليحلف مع شاهده وأقام خصمه شاهدا باقراره أن لا شيء له عليه
حلف المدعى عليه مع شاهده وسقطت دعوى المدعى لأن الاصل براءة الذمة اه فاصل براءة الذمة
هنا اقتضى ترجيح الشاهد باقراره أنه لا شيء له عليه فقدم على الشاهد بشغل الذمة بالالف فكذا في
مسئلة ابن الصلاح ينبغي ان تقدم البينة النافية على المثبتة لاعتضاد الاولى باصل براءة الذمة وقول ابن
الصلاح انه يثبت بالمثبتة شغل ذمته يرد بانه لا يثبت بها ذلك الا مع عدم المعارض لها وأما عند
وجود النافية المعارضة لها فلا يتحقق شغل ذمته وحينئذ تقدم النافية لاعتضادها بالاصل فليس
في ذلك ترك أصل الشغل باحتمال تعقب المسقط خلافا لما زعمه لان كلا من طرفي الاثبات والنفي هنا
محتمل فاذا وجد مرجح لاحدهما عمل به والمرجح موجود بالنسبة للنفي لاللاثبات فليقدم طرف النفي
على الاثبات لاعتضاده وعدم اعتضاد مقابله فان قلت يمكن الفرق بين مسئلة الشيخين ومسئلة ابن
الصلاح بان مسئلته فيها حجة تامة في كل من الطرفين فكان أصل الشغل محققا ويلزم من تحققه
انتفاء أصل براءة الذمة فلم يلتفت اليه في مسئلته وأما مسئلتها فليس فيها حجة تامة بل بعضها فلم يتحقق
فيها شغل فنظر وحينئذ الى اصل براءة الذمة وجعلوه مرجحا لطرف النفي الموافق له دون طرف الاثبات
المخالف له قلت هذا الفرق وان أمكن أن يتخيل لاثاثير له فانه في الحقيقة يرجع الى الفرق بالصورة
دون المعنى وهو غير مؤثر ولا يلتفت اليه وذلك لأن المسائلتين في المعنى سواء لان البينة المثبتة في
مسئلته لما عارضتها البينة النافية لم يبق حينئذ حجة شرعية لما تقرر أولا من وجود المعارض لها
واعترضه بالاصل دونها فساوت حينئذ الشاهد وحده في مسئلة الشيخين فكما رجحا النافي على المثبت
لما مر كذلك ينبغي ترجيح النافية على المثبتة في مسئلته لذلك ومنها أن الاذرى نازعه فيما ذكره
بقول شريح في ررضته اذا شهدت بينة بالمال وأخرى بالابراء منه فبينة الابراء أولى أن أطلقا وتاوان وقتنا
فالمأخرة وان اطلقت بينة وأرخت بينة فبينة البراءة أولى لانها انما تكون بعد الوجوب ويحتمل ان
أن يجعل كما لو ذكرنا وقتا واحدا فيتعارضان اه كلام شريح وقال الاذرى عقبه وهذا قد ينازع
فيما ذكره أبو عمرو رحمه الله تعالى اه ومنازعة فيه ظاهرة سيما ما ذكره في الصورة الاولى فان

وعن ام أم وهي احدى
الجدتين في الاولى وعن
اثنين لاوين ويجعلون
المسئلة الاولى من ستة
ويصححونها من اثني عشر
والثانية من ستة فهل
الاختان لاوين في
الثانية الاختان لام في
الاولى وعليه فانما تصح
الاولى من اثنتين واربعين
ولا يقال ثلاث اخوات
منفرقات بل اخت لاوين
واخت لاب وثلاث
اخوات لام فان قيل
يجاب بقيام مانع بهما في
الاولى فالحجج الى
التصوير بها مع صحة
التصوير بكونهما لاب في
الثانية (فاجاب) بان
صورته عند قيام مانع بهما
في الاولى وللثلاثة مقاصد
جيلة في تصويرها لما فيه من
تشديد اذهان مقرريها
وزيادة اجرهم بتبعهم فيه
(باب الوصايا)
(سئل) عن اعطى آخر
دراهم ليشترى بها لنفسه
عمامة مثلا او وصى له بها
كذلك وظهر من المعطى او
الموصى غرض في تحصيل
ماعينه لا لاختد فهل يملك
الاخذ ما اخذه بشرطه
ملكاً مقيداً بصرفه فيما عين
اولاً واذا قلتم بملكه كذلك
فلم يصرفه حتى مات فهل
يكون لورثته ام يرجع
للمعطى ام لورثة الموصى
واذا قلتم بالاول فهل تملكه
الورثة ملكاً مقيداً كما كان
حتى يتعين صرفه فيما عين ام

قياس ما قاله أبو عمرو أن بينة المال مقدمة لانه تحقق بها شغل الذمة فلا يترك ذلك باحتمال تعقيب
المسقط وهو الابراء واذا لم ينظر شريح إلى ذلك في مسئلته فلا ينظر اليه في مسئلة أبي عمرو فان قلت
يمكن الفرق بين مسئلتيهما بأن مسئلة أبي عمرو فيها اقراران متعارضان لا يستدعي احدهما قدم
الآخر لان الاقرار بعدم الاستحقاق لا يستدعي وجود شيء مستحق أقر بانتفائه بل كثيراً ما يصدر
هذا من لادين له ولا حق بالكلية بخلاف مسئلة شريح فان الابراء يستلزم مبرأ منه فتكون الشهادة
به متأخرة عن الشهادة بالمال فلذا قدمت عند الاطلاق بينة الابراء لانها متأخرة فتقدمها الاعتضادها
بذكر مستلزم لتأخرها عن شغل الذمة ورفعها لما اشتغلت به ولا كذلك في مسئلة أبي عمرو قلت
يرد ذلك باننا وان سلمنا أن كثيراً ما يصدر ذلك عن لاحق له ولا كذلك في الابراء لكن ذلك لا يرفع
احتمال تقدم الابراء من دين آخر أولاً من دين بالسكية على ثبوت المال الشاهدة به البينة
المعارضة لبينة الابراء فليس تقديم بينة الابراء لذلك فحسب وان توهم ذلك من قول شريح لانها انما
تكون بعد الوجوب بل لكونها اعتضدت باصل براءة الذمة فالخاص أن تقدم بينة الابراء له
سببان استلزامها انها بعد الوجوب واعتضادها باصل براءة الذمة فيقاس عليها البينة النافية في مسئلة
أبي عمرو لا اعتضادها بذلك الاصل وان انتفى عنها السبب الاول على انه لا ينبغي النظر اليه مستقلاً
لانها وان استلزمت ذلك لكن هذا الاستلزام لا يقتضي تقديمها الا اذا كانت تستلزم انها بعد
وجوب ذلك المال الذي شهدت به الاولى بخصوصه وواضح انها لا تستلزم هذا الخاص فكان
الاولى لتعليل تقديمها باعتضادها باصل براءة الذمة فان قلت بل يستلزم ذلك الخاص بنفسه لان الاصل
عدم وجوب غيره والابراء منه قلت وان كان ذلك هو الاصل الا انه لا يقتضي استلزامه بخصوصه
واما يشير اليه لكن لما اعتضدت تلك الاشارة باصل براءة الذمة اقتضت ترجيح بينة الابراء وكذلك
البينة النافية في مسئلة أبي عمرو اعتضدت بذلك الاصل وان لم يكن معه شيء آخر يعضده فينبغي ان
يعمل به ومنها قولهم لو ادعى داراً في يد غيره فقال اشتريتها من زيد فأقام المدعى بينة على اقرار زيد
له بها قبل البيع وأقام المدعى عليه بينة على اقرار المدعى بها لزيد قبله وجهل التاريخ أقرت في يد
المدعى عليه اه وسبب ذلك أن تاريخ البيتين لما انبهم تعارضتا فتساقطان وبقي الاصل المحقق وهو
أن الاصل في وضع اليد أن يكون بحق وانها تدل على الملك حتى يثبت ما يرفعه وحينئذ فيقاس
هذا في مسئلة أبي عمرو ان يقال إن البيتين لما انبهم تاريخها تعارضتا فتساقطان وبقي الاصل المحقق
وهو براءة الذمة هذا وان كان غير ما قدمناه في الامر الاول والثاني من تقديم البينة النافية الآن
مال هذا ودينك الى عدم استحقاق المدعى وبرائة المدعى عليه فاتفقت الامور الثلاثة من هذه
الحيثية وان اختلفت من حيثية أخرى كما علم بما تقرر والخاص أنه يقال لا يبي عموماً ان تنظر
الى ان لاحدى البيتين مرجحاً فهو للنافية فقط واما ان تنظر الى أن لا مرجح لواحدة منهما وكل من
هذين يقتضي براءة المدعى عليه وعدم ثبوت شيء في جهته وأما دعوى أن الاصل شغل ذمته وان هذا
مرجح للبينة المثبتة فهذا محل النظر والنزاع لانا ان سلمناه قلنا عارضه أصل البراءة المرجح للنافية وان
منعناه نظراً الى معارضه قلنا فيتساقطان وكل من هذين يقتضي براءة المدعى عليه كما تقرر ومنها
ما أفتى به أبو عمرو نفسه فيما اذا قامت بينة بان مالك هذه الدار رهنها من فلان وأقبضها في ربيع
الاول سنة تسع وسبعائة مثلاً وأقام آخر بينة بانه أقر له بها سنة تسع ولم يذكروا شهران أنهما
يتعارضان بناء على الاصح من أن صحة الرهن تمنع صحة الاقرار فيتساقطان فلا يثبت الرهن ولا الاقرار
اه فكما حكم بالتعارض هنا ولم ينظر الى ان البينة المثبتة للرهن تحقق بها شغل العين وشككنا
في تقدم الاقرار الشاهد به البينة الاخرى وتأخره عنه فلا يسقط اعنى الرهن بالا احتمال فكان قياس

يزول التقييد بموت مورثهم وهل يأتي ما ذكر فيما لو أوصى لدابة بشئ وشرط أن يصرفه في علفها فيملكه مالكمها ملكاً مقيداً بشرطه ثم يزول التقييد بموتها أم يرجع لورثة الموصي وهل يظهر فرق بين المستثنين (فاجاب) نعم يملك الآخذ ما أخذه بشرطه ملكاً مقيداً يصرفه فيما عينه المعطى أو الموصى فلو لم يصرفه فيه حتى مات انتقل لورثته بالارث منه ولا يرجع للمعطى ولا لورثة الموصى لأن من ملك شيئاً صار بموته ملكاً لورثته وقد زال التقييد بموته فتصرف فيه الورثة كيف شاؤوا ويجرى ما ذكرناه فيما إذا أوصى لدابة شخص بشئ وموقد أن يصرف في علفها بناء على أنها وصية لملكها وهو الأصح فيملكه مالكمها ملكاً مقيداً يصرفه في علفها ويزول التقييد بموتها فيتصرف فيه كيف شاء ولا يرجع لورثة الموصى فلا فرق حينئذ بين المستثنين فيما ذكرناه (سئل) عن أوصى لجيرانه وقلم يقسم على عدد الدور لأعلى عدد سكانها وإن حصة كل دار تقسم على سكانها هل يستوى في ذلك الذكور والإناث والكبير والصغير والحر والعبد والمبعض والمعلم والذمي أو لا (فاجاب) نعم يستوى من ذكروا ظاهر أن ما خص الرقيق يكون

ما قاله هنا من التعارض أن يقول به في مسئلته السابقة وأما كونه يقول في الاولى بتقديم المثبتة ويقول هنا بالتعارض فهذا فيه نظر أي نظر لاستواء المستثنين ومجيئ نظير ما علل به تلك في هذه حرفاً بحرف كما لا يخفى على متأمل ويلزم من مجيئ علته التي قالها ثم هنا استواءهما فيما ذكرناه فعدوله عنه إلى الفرق بينهما في الحكم مع اتحادهما في العلة يقدر في ما قاله في تلك وتبين أن الوجه نظير ما قاله في هذه من تعارض البيتين ثم أيضاً وبراءة ذمة المدعى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن امرأة ساكنة في بيت استأجره زوجها قال لها المالك إنك وجدت في الدار كيساً لمورثنا ضمنه عشرة آلاف دينار فاجابت بانها لم تجد إلا ألف دينار فهل هذا الاقرار معتبر فيلزمها ما أقرت به للمالك الدار وهل يقبل تفسيرها بالدينار بغير مفهومه الشرعي وهل اليد على الدار للمستأجر أم للمالك وهل في ذلك إقرار بمجهول وعلى تقديره فما الذي يلزمها وهل عدم تعيينها بمحل مخصوص في الدار يوجب عدم اعتبار مؤاخذتها بالاقرار وهل إذا شهدت البينة بصورة ما أقرت به هل الشهادة صحيحة أم لا وإذا لم يستفسرها الحاكم في مجلس الحكم ثم استفسرها في مجلس آخر يقبل تفسيرها أم لا (فاجاب) بما صورته إن كانت صيغة إقرارها لم أجد له إلا ألف دينار كان إقراراً معتبراً بخلاف ما إذا لم تقل له فانه يكون لغواً أخذاً من قولهم ولو قال لي عليك ألف فقال في جوابه خذته أو لست منكراً أو لا أنكر أو قال أظن أو أحسب أو أقدر لم يكن إقراراً لاحتياله غير الاقرار أيضاً والاصل في الاقرار العمل باليقين كما نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه قالوا ولو قال لي عليك ألف فقال غير عشرة لم يكن إقراراً أيضاً ولو قال لي عليك ألف فقال مع مائة لم تجب الألف ولا المائة فهذا كله صريح فيما ذكرته وإذا قلنا الاقرار صحيح لم يقبل تفسيرها للدينار بغير مفهومه الشرعي إلا أن وصلته به فليس في ذلك إقرار بمجهول واليد على الدفين الذي في الدار للمستأجر باتفاق الشافعي وأصحابه إلا المزني وغلطوه بان الدار وما فيها في يد المستأجر قالوا لكن محل تصديق المستأجر إن احتمل صدقه ولو على بعد فأما إذا لم يحتمل لكون مثله لا يحتمل دفنه في مدة يده فالمصدق المالك بخلاف هذا كله إذا وجد الدفين والدار في يد المستأجر أما لو وجد بعد عودها إلى المالك فان قال المالك أنا دفنته بعد عود الدار إلى فالقول قوله يمينته بشرط الامكان وإن قال كان مدفوناً قبل وضع المستأجر يده صدق المستأجر لان المالك اعترف بحصول الكنز في يده فيده نفسخ اليد السابقة ولهذا لو تنازعا قبل الرجوع كان القول قوله أي المستأجر كما مر بتفصيله ذكر ذلك جميعه النووي في شرح المهذب وكذا هو في الروضة وأصلها وغيرها وإذا صح الاقرار كما ذكرناه لم يشترط أن يعين محلاً مخصوصاً من الدار وعلى الحاكم وفقه الله تعالى وسدده أن ينظر في اللفظ الذي شهدت به البينة ويحرره ويحكم بموجبه بما ذكرناه وغيره فان لم يتحرر عنده لفظ الشهود بالاقرار استعاد شهادتهم ورتب عليها مقتضاها وتقبل شهادة البينة حينئذ ثانياً كما يعلم بالاولى من قول الغزى لا يجوز للحاكم تعليم الشاهد كيفية الشهادة فلو فعل وأدى الشاهد بتعليمه اعتد بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل يصح تعليق الاقرار (فاجاب) بقوله أما تعليق الاقرار فلا يصح كقوله له على ألف إن قدم زيد مالم يقصده بالتأجيل والأصح ولو قال معسر له على ألف إن أيسرت فان قصد التعليق بطل أو التأجيل صح وإن تعذر استفساره صح على نزاع فيه (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا أقر شخص لآخر في غيبة المقر له فهل يملك المقر له أم لا بد أن يسمع ما أقر له به (فاجاب) بقوله من أقر لشخص بشئ لم يجز له التصرف فيه حتى يبلغ الخبر المقر له ويرد الاقرار فان شرط صحة الاقرار عدم تكذيب المقر له فان كذب بطل الاقرار والأصح فعلم انه لا يشترط في ملكه أن يسمع حتى لو مات قبل أن يبلغه

يلغى الخبر ملكه ورثته ان لم تكذب المقر له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا كان لشخص على آخر دين شرعى بمسند شرعى ثابت محكوم به فى الشرع الشريف وله عقارات فمرض مرضامات به فافر فى المرض المذكور ان ولده فلانا يستحق من العقارات كذا وابنته تستحق كذا وفلانا كذا الى أن تصرف فى جميع العقارات ولم يترك شيئاً يوفى به دينه ومات فهل اقرار المريض لولده بعقار هو معروف به وعليه الدين مانع لرب الدين من المطالبة على الولد ان كان حياً أم يحمل على تبرع المريض فى المرض ويكون وصية ولا يسرى الا فى الثلث ولا يمنع رب الدين من المطالبة (فاجاب) بقوله الذى قاله البلقينى انه لو أقر فى مرض موته انه ملك وارثه كذا وقال فى عين عرف أنها كانت للمريض هذه ملك لوارثه فليزى ذلك على حالة المرض ذكره القاضى حسين فى باب التفليس عند الكلام على اقرار المفلس بدن مطلق ان المرأة المريضة لو أقرت بآراء زوجها من الصداق ينزل على الابراء فى المرض وله نظير فى اقرار الوالد بملك للابن إذا لم يفسره بالهبة والكلام فيه معروف اه وقد اختصر البلقينى كلام القاضى وحاصله أنها لو أقرت فى المرض أنها أبرأت زوجها من صداقها ففيه الخلاف فيمن أقر فى المرض بانه وهب لوارثه فى الصحة أى والاصح منه القبول ثم فكذا هنا قال ولو اطلق المريض الاقرار بالعتق حمل على عتقه فى المرض وكذا لو أقر بهبة عين مطلقاً حمل على انه وهبها فى المرض ويحسب من ثلثه ولو أطلقت المريضة أنها أبرأت زوجها من صداقها حمل على انه فى المرض فلا يصح أى ان لم يجزه بقية الورثة اه والراجح فى النظر الذى ذكره البلقينى عند النوى وغيره كابن الصلاح والحروى ان له الرجوع أى تنزيلاً على اضعف المسلمين وادنى السببين وهو ان الولد انما ملك ذلك بطريق ان الاب وهبه له فكذا فى مسئلتنا ينزل الاقرار على الاضعف وهو وقوع التملك فى حالة المرض حتى يكون تبرعاً وللدائن رد التبرع محسوباً من الثلث ان كان لغير وارث والا وقف على اجازة بقية الورثة لكن يشكل على ما ذكر عن القاضى فى المسئلة الاولى أنه رجح فى النظر المذكور مقابل ما مر عن النوى وغيره فيه فقال فى تعليقه لو أقر بان هذه العين ملك ابنى وهى فى يدى امانة ثم ادعى بعد ذلك ان المقر به كان له ثم وهبه له ثم رجع فيه وكذبه الولد فالقول قول الولد اه ورجح هذا فى فتاويه فقال انه الظاهر وحينئذ فقد يتوهم بين كلاميه فى المسئلة تناف ولا تنافى لظهور الفرق بينهما لان الاصل فى الاولى تاخر الاقرار الى حالة المرض فاعتضدت دعوى وقوعه فيه بذلك الاصل فقبلت والاصل فى النظر المذكور بقاء ملك الابن فاعتضدت دعواه تكذيب الوالد بذلك الاصل فصدق دون الوالد لانا تحققنا ملكه وشككنا فى السبب المقضى لرفعه وهو الهبة فلم يصدق مدعيها وهذا وان دفع التناقض عن القاضى الا انه لا يقتضى اعتماد ما قاله فى النظر المذكور لما مر من رده بان الاقرار ينزل على اقل السببين وأضعفهما ومن ثم لما نقل ابن الصلاح عن العبادى موافقة القاضى هنا متمسكاً بان الاصل بقاء الملك رده باناً متمسكاً بان الاقرار المطلق منزل على اقل السببين وأضعفهما كما ينزل على اقل المقدارين استصحاباً لاصل القديم وهذا الاصل متقدم على الاصل الذى تمسك به العبادى فكان الاخذ به أولى ولا يرد هذا انه لو أقر مطلقاً ثم فسر بضمن مبيع لم يقبضه او بدن مؤجل لم يقبل لان ذلك يمنع المطالبة والاوام فى الحال فهو مناقض لموجب قوله على نعم يشكل على ما قاله القاضى فى المسئلة الاولى قول النوى لو وهب واقبض ومات وادعى الوارث كون ذلك فى المرض وادعى المتهب كونه فى الصحة فالتحاران القول قول المتهب اه وقد يجاب بان الاصل فى الهبة مع القبض ان تكون مستلزماً لملك المتهب فادعاء الوارث وقوعها فى المرض فيه معارضة لهذا الاصل ورفع له والاصل عدم رفعه حتى يتحقق

لسيده وان ما خص المبيع
يكون بينه وبين سيدة
بحسب الرق والحرية ان لم
يكن بينهما مهايأة والا
فلن مات الموصى فى نوبته
(سئل) عن أقر فى مرض
موته بدن ثم رهن به رهنا
واقبضه ثم توفى فهل تحسب
قيمة المرهون من الثلث
لتفويته اليديه على الورثة
أولاً وهل يقدم به المرتن
على بقية أصحاب الديون
أولاً (فاجاب) بانه لا
تحسب قيمته من الثلث إذ لم
يفوت به على الورثة يداً إذ
يتمتع عليهم بمجرد الموت
التصرف فى التركة قبل وفاة
الدين وان لم يكن هناك
رهن جعلى ويقدم به المرتن
على بقية أصحاب الديون
(سئل) عن قول المنهج
فى الوصية أو باعتاق
رقاب قتلاث فان عجز
ثلثه عنهن لم يشتر شقص
فان فضل عن نفيسة أو
نفيستين شيء فللورثة هل
معناه أنه مخير بين نفيسة
تساوى نفيستين وشراء
نفيستين أم محل شراء
النفيسة المزيدة على أصله
عند العجز عن شراء
نفيستين (فاجاب) بان
مدلول عبارة شيخنا رحمه
الله تعالى ان الثلث فى حالتها
الاولى لم يف بقيمة رقتين
ولو خسيستين (سئل) عن
مسئلة زوج وأبوين
وأوصى بسدس ما يبق
بعد الفروض فبينوا انا
الفرض من التعصيب
وهل توقف هذه الوصية على

اجازة أم لا وكيفية العمل مفصلاً (فاجاب) بان اصل المسئلة من ستة على المشهور فرض الزوج نصفها ثلاثة وفرض الام ثلث باقيا سهم وللأب باقيا وقد تضمنت هذه الوصية وصية أخرى لوارث وهو الزوج والام لادخال الضيم على الأب دونها فلن دخل عليه الضيم أن لا يجز القدر الذي حصل به الضيم لأن ضرر الوصية لا يختص ببعض الورثة ففي الصورة المذكورة قد اختص الضيم بالأب فان أجاز للزوج والام صحت من ثمانية عشر لان الباقي بعد فرضها اثنان يقسمان على ستة لا يصحان عليها وبينها موافقة بالنصف فترد الستة الى ثلاثة ثم تضرب في أصل المسئلة للزوج تسعة وللأم ثلاثة وللوصى له سدس الباقي بعد الفرض سهم وللأب خمسة وان رد لها بطلت وصيتها ولم تقتقر وصية الاجنبي لاجازة لانها دون الثلث فالوصية بنصف تسع ولكن لا يدخل الضيم على الأب وحده فيخرج جزء الوصية من مخرجها يبقى منه سبعة عشر لا تنقسم على مسئلة الورثة ولا توافق فنضرب المخرج في مسئلة الورثة تبلغ مائة وثمانية ومنها تصح للوصى له نصف تسعها ستة وللزوج نصف الباقي أحد وخمسون وللأم

وقوعه في المرض فصدقنا المتب لذلك اذ لا قرينة ولا اصل يدلان على خلاف دعواه وأما في مسئلة القاضي فالقرينة تصدق الوارث وهي وقوع الاقرار في المرض وكون العين معروفة بانها له الى حالة مرضه وحينئذ فنزيل الاقرار على حالة المرض ظاهر لانه اخبار عن سابق ويكفي في تحقق سبقه كونه قبل وقت الاقرار بلحظة فنزل عليها للاعتضاد بهاتين القرينتين الظاهرتين في ذلك كالا يخفى وبهذا الذي قررته يندفع اعتماد البلقيني جزم الماوردي بخلاف ما مر عن النووي في المسئلة الاخيرة ويندفع ايضا قول القمولى مقتضى كلام القاضي تنزيل الاقرار في مسئلة النووي على المرض قال الزركشى بعد ان ساق كلام النووي والماوردي والظاهر انهما لو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لزيادة علمها وقد أفتى النووي بتقديم بينة المرض على بينة الصحة لانها ناقله والاخرى مستصعبة اه وبما تقررت اتجه كلام القاضي في المسئلة الاولى التي هي صورة السؤال وذكر الزركشى ما يوافقه فقال اطلقوا الخلاف اى في صحة اقرار المريض بالعين وينبغي أن يستثنى منه ما اذا تحقق ملكة للعين الى حالة مرض الموت فانه إذا أقر بها مطلقا وقالت الورثة هو عن هبة وقال المقر له بل عن معاوضة لا محاباة فيها فالقول قول الوارث يمينه لان الاصل عدم المعاوضة وهي نظير الأب يقر لولده بشيء ثم يفسره بالهبة ليرجع فيقبل على الاصح اه وسبقه الى ذلك شيخه البلقيني في فتاويه وكانه أخذه منها فقال فيها شخص أقر لبعض الورثة في مرض موته باعيان هل يحتاج لاجازة بقية الورثة اجاب إذا ظهر ما يقتضى صدور انتقال ذلك عنه في الصحة لمن ذكر أو في مرض الموت بعوض لا محاباة فيه فانه لا تعلق بقية الورثة به وكذا لو لم يعرف أنه كان مالكة فان عرف أنه كان مالكة الى حالة المرض المذكور وقال بقية الورثة انه انتقل عنه في المرض بغير عوض وقال المقر له بل كان بعوض لا محاباة فيه فالقول قول من قال انه كان بغير عوض يمينه وحينئذ يحتاج الى اجازة اه وفي الاشراف للهروى لو أقر بشيء ثم قامت بينة انه كان في ملكه الى أن أقر به لم يصح الاقرار قال السبكي وهذا في بينة واحدة أما إذا شهدت بينة بالاقرار وبينة بالملك فالذي يظهر انه يقدم بينة الاقرار لان الشاهدة بالملك تعتمد الظاهر اه وبهذا يعرف أن محل ما قاله القاضي من صحة الاقرار وتنزيله على حالة المرض محله ما اذا لم تقم بينة بانه كان في ملكه الى أن أقر به والام يصح اقراره فان قامت بينة بالاقرار وبينة بالملك قدمت بينة الاقرار ونزل على حالة المرض والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه ذكرنا فيما لو قال بغنى ما تدعيه انه يكون اقرارا فهل أجرني كذلك (فاجاب) بقوله هو كذلك بالنسبة لتضمنه الاقرار بالمنفعة دون العين (وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه عن قول الشيخين شرط ملحق النسب بغيره أن يكون وارثا حائزا لتركة الملحق به ولو بواسطة كان أقر بعم وهو حائز تركة أبيه الحائز تركة جده الملحق به فان كان مات أبوه قبل جده فلا الحاق قال ابن الرفعة وهو يفهم أنه يعتبر كون المقر وارثا حائزا للميراث الملحق به ولو قدر موته حين الحاق وكلامهم يأباه لانهم قالوا لو مات مسلم وترك ولدين مسلما وكافرا ثم مات المسلم وترك ابنا مسلما وأسلم عمه الكافر فحق الحاق بالجد لابن ابنه المسلم لالابنه الذى أسلم بعد موته ولو كان كاقيل لكان الامر بالعكس فما المعتمد من ذلك (فاجاب) بقوله المعتمد ما فهمه كلام الشيخين وقد يجاب عما احتج به ابن الرفعة بان حق الحاق ثبت للابن المسلم على انفراده ثم انتقل بموته لابنه لان ما ثبت للبورث يثبت لوارثه فطروا سلام الابن لا يرفع ما ثبت لابن المسلم من حق الحاق فاخص به من غير أن يشركه فيه عمه لقيام المانع به وهو الكفر حين موت أبيه فلا ينافى ما ذكره في هذه المسئلة ما فهمه كلام الشيخين كما يعلم لمن تأمل ما ذكرته (وسئل) عن اقر لولده بدور بمكتوب لكن صيغة لفظ المكتوب واقر المشهد

الباقي أربعة وثلاثون وما
قررت منه من توقف هذه الوصية
على الاجازة هو المعتمد وان
ذهب ابن المجدى الى عدم
توقفها عليها قال لان المراد
بقوله بعد اخراج الفرض انما
هو التمييز ليعلم قدر المأخوذ
منه لانه يبقى لذى الفرض
فرضه وتعطى الوصية من
الباقي وانها من الدوريات إذ
لا يعلم قدر الفرض الا بعد
اخراج الوصية ولا تعلم
الوصية الا بعد اخراج
الفرض فيتوقف كل منها على
الآخر فى بادية النظر
وقياسه على ما إذا أوصى
لزيد بمثل نصيب بعض
ورثته وأوصى لعمرو بحصة
بما يبقى بعد اخراج
النصيب ووافق على هذين
القلقشندى (سئل) عمالو
مات الموصى له بمنفعة عين
مدى ناهل يتعلق بها الدين
أولاً (فاجاب) بانه لا يتعلق
بها إذ المنافع لا وجود لها
فيقدر انتقالها الى وارثه
بالموت (سئل) هل يحد
بوطئه الامة الموصى بمنافعها
كالوقوف عليه أولاً ويترك
فما الفرق (فاجاب) بان
المعتمد ما صححه الشيخان فى
باب الوصية من عدم حده
وقال ابن الرفعة انه الصحيح
والاسنوى انه أوجه وان
جز ما فى الوقف بانه يحد
وقاسا عليه ما صححه من
حد الموقوف عليه والفرق
بينهما أن الموصى له بالمنفعة

المذكور أن الدور المخلفة عن والده ملك لولده فلان فهل هذا الاقرار صحيح معمول به سواء علم
قصد المقر أو جهل لموته من المرض الذى كان به حال الاقرار أم لا (فاجاب) بقوله الذى جزم به فى
الانوار أنه لو قال الدار التى ورثتها من ابى لفلان لم يكن اقرارا الا ان يريد ووجهها فى كلامه من
التناقض فيما هو كالجملة الواحدة فهو كقوله دارى لفلان فانه لغو لما تقرر وان احتمل ان الاضافة
فيه للسكنى او المعرفة لان الاصل فى الاضافة للملك وهو مستلزم للتناقض واستشكل الاسنوى الاولى
بعد ان نقلها عن فتاوى البغوى بان المملكين فيها لم يتواردا على وقت واحد ممنوع بل تواردا
عليه بالمعنى الذى قررته نعم يشكل على كلام البغوى هذا قوله نفسه وجرى عليه فى الروضة ولو قال
الدار التى تركها ابى لفلان بل لفلان سلمت الاول فهذا صريح فى صحة الاقرار فينا فى مامر من
عدم صحته ويحاج بان قوله تركها ابى ليس فيه اضافة ملك له صريحا ولا لزوما بخلاف ورثتها من
ابى فانه صريح فى ملكه لها بالارث ومما يدل على ذلك ما فى الانوار ايضا انه لو قال العين الفلانية
تركة فلان لم يكن اقرارا بالملك لفلان ولا لوارثه ويكون اقرارا باليد قال شارحه اى لصدق اللفظ
على ذلك والاصل عدم زيادة عليه وهذا هو قاعدة الباب وهو الزام اليقين واطراح الشك اه
فعلم ان قوله تركها ابى لا يستدعى ملكه ولا ملك ابيه لها فيصح اقراره بها معه إذ لا مانع فيه
بخلاف ورثتها من ابى لوجود المانع وهو الاضافة المقتضية للملك المنافى للاقرار إذ اقرر ذلك فقول
الموثق وافر المشهد الخ يحتمل ان يكون حكاية للفظ كلام المقر من غير زيادة ولا نقص وان
يكون عبر عما سمعه منه بذلك بحسب ما اداه اليه فهمه فيرجع اليه فان كانت الصيغة التى سمعها
منه الدور التى ورثتها من ابى لولدى فلان فالأقرار باطل الا ان يريد فان تبين ذلك قبل موته
والافهو محكوم بطلانه وكذا ان كانت الدور المخلفة لى عن والدى وامان كانت الدور التى تركها
او خلفها والدى لفلان فالأقرار صحيح فان تعذر استفسار الموثق فقاعدة باب الاقرار من العمل
باليقين ما لم يكن اللفظ نصا او ظاهرا قويا فى خلافه تقتضى بطلان الاقرار المذكور لما تقرر ان
لفظ الموثق المذكور اعنى قوله وافر الخ يحتمل معنيين صحيحين ومعنيين باطلين وليس هو فى احد
تلك المعانى اظهر منه فى الاخر فلا وجه لترجيح بعضها على بعض الا بان يقال الظاهر من حال
الموثق انه يحكى لفظ المقر من غير تصرف فيه بزيادة ولا نقص فحينئذ يرجح العمل به فيصح
الاقرار ان سلم ان ذلك هو الظاهر وان مثل هذا الظاهر يرجح به فى باب الاقرار وفى النفس من ذلك
شئ بل اشياء وميل النفس الآن الى عدم العمل بعبارة الموثق المذكورة لاحتمالها وعدم ترجيح
بعض معانيها على بعض بمرجح قوى ومن تأمل كلام اثمتنا فى باب الاقرار ومباغتتهم فى عدم النظر
الى ظواهر اللفظ وتحرى اليقين ما أمكن علم صحة ما ذكرته والله أعلم (وسئل) عن غاب فادعى
عليه عند شافعى انه اقران جميع ما يده شركة بينه وبين المدعى ولم يعين ما يده وشهدت بينة بذلك
كذلك فهل تسمع هذه الدعوى والبيئة مع الجهل (فاجاب) إذا وجدت شروط الدعوى على الغائب
سمعت الدعوى المذكورة وقبلت شهادة البيئة المذكورة ثم ما علم انه كان بيده يوم الاقرار يكون
شركة بينها وبينه ما لم يعلم فان اختلفا فى عين أو اعيان هل كانت بيده اذ ذاك يصدق المقر يمينه انها لم
تكن فى يده فى ذلك الوقت وعلى المقرلة البيئة ومثلها وارثاها كما هو ظاهر (وسئل) رضى الله
تعالى عنه عما إذا قال شخص ذواولاد معه فى بلده لى ولد فى بلد ولم يزد على ذلك فهل يصح
هذا الاقرار فاذا مات فللقاضى أن ياخذ من اولاده حصة ولدو يحفظها الى ان يتبين الحال (فاجاب)
بقوله الاوجه انه لا يصح الاقرار المذكور اخذ ان انه لو كان له امانتان فانت كل واحدة بولد فقال
أحد هذين الولدين ابى فهل يوقف ميراث ابن فيه وجهان أحدهما لا يوقف فكذا يقال فى صورة

الموقوف عليه لمنفعة
الموقوف بدليل أنه يوصي
بها وتورث عنه ولا
كذلك الموقوف عليه
وتصرفه فيها اتهم من
تصرف الموقوف عليه
بدليل أنه يستقل باجارة
الموصى له بمنفعته واعارته
والسفر به ونحوها
والموقوف عليه ولا يستقل
باجارة الموقوف عليه ولا
نحوها (سئل) عما لو هب
في مرض موته ما يحتاج الى
الاجازة فرده الوارث فهل
هو رفع للعقد من اصله او
من حينه (فاجاب) بان
الاقرب كما قال بعضهم
الثاني (سئل) عن
مريض اعتق عن كفارة
مرتبة انفس ارقائه هل
يعتبر قيمته من الثلث كالمو
عدل في الكفارة المخيرة
عن اقل خصاها الى اعلى
منها او يفرق وما الفرق
(فاجاب) بانه لا يحسب من
الثلث شيء من قيمة الرقيق
لان واجبه الاعتاق ولم
يعدل الى خصلة اعلى منه
بخلاف المقيس عليه والخصلة
الواحدة لا ينظر الى تفاوت
افرادها في القيمة لا في
المرتبة ولا في المخيرة
(سئل) هل يشترط في
قبول الوصية اللفظ او
يكفي الفعل (فاجاب) نعم
يشترط في قبول الوصية
اللفظ وفي معناه اشارة
الاخرس (سئل) عن
انكار الوصية هل هو
رجوع اولا (فاجاب) بانه

السؤال (وسئل) عما إذا ثبت دين على ميت فأقر وارثه باعيان التركة لشخص فهل يصح إقراره (فاجاب) بقوله نعم يصح كإقرار المفلس بالاعيان بل أولى وبذلك صرح الشمس الجوجري في شرح الارشاد (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا استلحق شخص وصدق المستلحق بانه أبوه ثم بعد مدة انتسب لشريف وأقام بينة باستلحاقه أو ولادته على فراشه فهل يقبل منه (فاجاب) بقوله لا تسمع دعواه الثانية ولا يثبت نعم ان شهدت حصة باستلحاق الشريف له في صغره قبل استلحاق الثاني سمعت وكذا ان شهدت أنه ولد على فراشه فان قالت بعقد نكاح اشترط تعرضها لشروطه (وسئل) عن شخص أقر بإقرار صورته أقر فلان أن في ذمته لبناته مبلغا جملة كذا وإن ذلك ترتب في ذمته لمن بمقتضى أنه باع لمن أما كن مختلفة عن والدهن فلانة بوادي كذا وقبض لمن صرا ومعاليه وأجرة بيوت وغلالا وتصرف في ذلك لنفسه والحال أن والدته البنات أقرت لبناتها أن جميع ما يدها من العقار ملك لمن ثم توفيت الام بعد وضع يد والدهن على العقار وباع منه شيئا بعد وفاتها وتضمن هذا الإقرار وغيره مسطور شرعى وكتب عليه حاكم شافعي المذهب ثبت عندى ذلك وحكمت بموجبه فهل يتضمن حكم الشافعي غير مقاصد المحكوم به أو يكون مقصورا على مقاصده وإذا قلتم بشموله للمقاصد وغيرها فهل يتسلط على قوله باع لمن الخ ويكون حكما بصحة ما تضمنه هذا اللفظ من كون الاما كن مختلفة عن والدهن حتى يكون لوارث غيرهن التمسك بهذا اللفظ والمطالبة بما يخصه من هذا المخلف وإذا قلتم بشموله وأن له المطالبة فهل يكون قوله لمن متعلق بقوله باع فقط أو به وبقوله مخلفة فيكون حينئذ مانعا للغير من المطالبة بمقتضى أنه لم يبيع إلا ما هو مخلف لمن أو يكون مقصورا على التعلق بقوله باع ويكون قوله مخلفة مطلقا عن التقيد بالجار المذكور وإذا قلتم بعدم شمول الحكم للمقاصد فهل لحاكم آخر أن ينظر في غير المقاصد وما تضمنه اللفظ من الإقرار بما يقتضيه نظره أولا (فاجاب) بقوله الذى صرح به الولي أبى زرعة وغيره أن الحكم بموجب كذا أو بالموجب في كذا إذا صدر من الحاكم فقد أتى بصيغة شاملة لجميع الاحكام فكانت نص على جميع الآثار وهذا صريح في تناوله الآثار المقصودة وغيرها فيتسلط قول الحاكم وحكمت بموجبه على جميع ما سبقه ومنه قوله باع لمن الخ ومع شموله لذلك وكونه حكما بما تضمنه فليس لوارث غيرهن مطالبتن من هذا المخلف بما يخصه لان هذا اللفظ ليس صريحا بل ولاداة دلالة قوية على أن المقر المذكور وضع يده على مخلف تلك الوالدة جميعه وأتلفه أو تصرف فيه وانما الذى يدل عليه ان الدين المترتب في ذمته لبناته له أسباب من جملتها بيع أما كن لمن مخلفة عن والدهن فجعله هذا سببا من أسباب ثبوت الدين فيه تصريح بأنه لم يبيع لمن إلا ما خصن من مخلفها وأنه لم يبيع ما خص غيرهن لان الكلام وسياقه ينبو عن بيعه ما خص غيرهن على أنه محتمل واللفظ المحتمل لا يعمل به في الإقرار عندنا فقد قال الشافعي رضى الله تعالى عنه أصل ما أبى عليه الإقرار أن ألزم اليقين وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة قال الشيخ أبو على أى ما غلب على الناس والمراد باليقين في كلامه ما يشمل الظن القوى ولهذا قال في موضع آخر ولا ألزمه الاظهار ما أقر به بينا وان سبق الى القلب غير ظاهر ما قال ومن هنا قال الهروي وغيره من أصحاب الشافعي يلزم في الإقرار باليقين وبالظن القوى لا بمجرد الظن والشك اذ الاصل براءة الذمة وبهذا يعلم ظهور ما تقرر من ان قول المقر مخلفة عن والدهن لا يقتضى أنه استولى على جميع مخلفاتها ولا على بعضه الشامل لحصة بقية الورثة وان ذلك وان سلم ان اللفظ محتمل فهو احتمال بعيد لا يعول عليه بل ولا يصلح ان يلزم به ذمة الميت بشيء للوارث حتى يطلبه من تركته وأنه لا فرق فيما تقرر بين أن يعلق قوله لمن بمخلفة على ما فيه من بعد وبين ان يعلق ببيع وعلم بما قررته اولا انه ليس لحاكم مخالف للشافعي

ان كان لغرض فليس
برجوع والا فرجوع
(سئل) عن قرأ شيأ من
القرآن واهدى ثوابه للنبي
صلى الله عليه وسلم مثل
وأرسل الى حضرته أو
زيادة في شرفه أو مقدما
بين يديه أو غير ذلك كما
جرت به العادة هل ذلك
جائز مندوب يؤجر فاعله
أو لا ومن منع ذلك متمسكا
بأنه أمر مخترع لم يرد به
أثر ولا ينبغي أن يجترأ
على مقامه الشريف إلا بما
ورد كالصلاة عليه وسؤال
الوسيلة هل هو مصيب أو لا
(فاجاب) نعم ذلك جائز بل
مندوب قياسا على الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم
وسؤال الوسيلة والقيام
المحمود ونحو ذلك بجماع
الدعاء بزيادة تعظيمه وقد
جوزه جماعات من
المتأخرين وعليه عمل
الناس ومارآه المسلمون
حسن فهو عند الله حسن
فالمانع من ذلك غير مصيب
(سئل) عن قول الدمري
وصى يعقوب عبد فقتل قبل
موت الموصى بطلت أو
بعده حكى المزني أنه يشتري
بقيمته عبد يعقوب مكانه كمن
نذر أضحية فأتلفها متلف
قال ويحتمل بطلان الوصية
والفرق ان الحق في العتق
للعبد وقدفات وفي الأضحية
الساكين وهم باقون ما
المعتمد (فاجاب) بان
المعتمد بطلان الوصية لما
علل به (سئل) عما لو وصى
لمريق غيره ثم قارن عتقه

ان يحكم بخلاف ما شمله حكمه بالموجب في شيء من مقاصد ذلك المحكوم بموجبه وغير مقاصده من جميع
الآثار ثم رأيت ما يصرح بما ذكرته في مخلفة عن والدهن وهو قول الانوار ولو قال العين الفلانية
تركة فلان لم يكن اقرارا بالملك لفلان ولا لوارثه ويكون اقرارا باليد قال شارح أي لصديق اللفظ
على ذلك والاصل عدم زيادة عليه وهذا هو قاعدة الباب وهو الزام اليتين واطراح الشك اه
وهذا نص ظاهر بل صريح فيما ذكرته من ان قوله مخلفة عن والدهن لا يقتضي الرجوع للوارث
على تركة المتمر بشي مما علمت من انه ليس فيه اقرار بالملك لا للوالدة ولا لوارثها والله أعلم (وسئل)
عن شخص أقر في مكتوب وصيته لولديه محمود وعبد الله مثلا بالسوية بملك جميع البستان الكبير
الكائن بالحجاز بضیعة كذا وما اشتمل عليه من أرض وبناء وأخشاب وفواكه وسائر حقوقه ملكا
شرعيا وأقر أيضا لابنته فاطمة مثلا بملك جميع البستان الصغير الكائن بالحجاز بالضیعة التي بها
البستان الكبير المذكور أعلاه بجميع حقوقه من سقية وبناء هذا صورة لفظه في مكتوب وقفه
ثم توفي الى رحمة الله تعالى ولم يبين قدر سقية كل بستان منها من قرار الضیعة المسماة أعلاه
الكائن بها البستانان المذكوران فاذا كان بيد المقر المذكور سقية معلومة في حال حياته
يتصرف فيها بما شاء في البستانين المذكورين هل تقسم بين البستانين بالسوية أم لا (فاجاب)
بقوله إذا كان لكل من البستانين سقية معلومة معتادة حال الاقرار نزل الاقرار عليها فلا يستحق
مالك كل بستان الا قدر تلك السقية المعلومة المعتادة فان لم يكن عادة نزل الاقرار المذكور على
ما يكفي كلا من البستانين فلا يستحق صاحب كل بستان الا قدر ما يكفي بستانه لان المقر عبر فيها
بقوله وسائر أو جميع حقوقه والحق انما ينصرف لما ذكرته من التفصيل المذكور تفقها والله
أعلم (وسئل) عن امرأة بغى رमित بابنها بزنا فنفاه لانه لم يسبق له معها نكاح ولا وطء ثم بعد
مدة قال هذا ولدى جاهلا بما يترتب عليه فهل له الرجوع عن هذا الاقرار لجهله وهل لو قال
لمجهول الاب هذا ولدى على سبيل الشفقة يلحقه أولا (فاجاب) بقوله نفاه الاول لا يمنع من صحة
استلحاقه فيلحقه بقوله هذا ولدى حيث وجدت شروط الاستلحاق وان جهل ما يترتب على ذلك أو
ظن أن نفاه الاول يمنع مؤاخذته باقراره الثاني كما اقتضاه اطلاقهم وحينئذ فرجوعه غير مقبول
خلاف لابن أبي هريرة ووفقا للشيخ ابى حامد والعمرائى وصاحب الاتصار والفارقي قال الشيخ لان
النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق ونقل الشيخان هاتين المقالتين قبل ولم يفصحا بترجيح وعدم
تصريحهما بالترجيح ظاهر لكنهما تركاه للعلم به من كلامهما إذ قياس ابن أبي هريرة ذلك على ما لو اقر
له بمال ورجع وصدقه المقر له معلوم ضعفه من كلامهما من ان النسب يحتاط له بخلاف المال ومن
نقلهما بعده عن ابى حامد ما مر من الاتفاق واقراء ومن مم قال في الروضة لو استلحق صغيرا فكذبه
بعد بلوغه لم يندفع النسب لانه يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته كالثابت بالينة ثم قال فعلى هذا لو أراد
المقر له تحليفه قال ابن الصباغ ينبغي ان لا يمكن لانه لو رجع لم يقبل رجوعه فلا معنى لتحليفه اه
فقد أقر الشيخان ابن الصباغ على هذا وقضيته انه لا اثر لاتفاقهما على ما يخالف الاقرار وقولهما
عن ابن الصباغ ينبغي غير ما في شامله إذ الذي فيه الجزم بذلك وهو ما في الذخائر وغيرها وانت خبير
بان هذا كله اذا اتفقا على الرجوع فان انفرد المستلحق لم يقبل جزما وان ادعى جهلا ونحوه ومن
ثم قالوا لو قال هذا اخي وفسره باخوة الاسلام أو الرضاع لم يقبل لانه خلاف الظاهر وبه يعلم الجواب
عن قول السائل لو قال هذا ولدى على سبيل الشفقة وهو انه يصير ولده ولا عبرة بدعواه ذلك لما
قدمته فان قلت يشكل على ذلك قول اصل الروضة في اللقيط ولا فرق في ذلك اى في ثبوت نسب
المستلحق بين الملتقط وغيره لكن يستحب ان يقال للبلتقط من اين هو لك فربما توهم ان الالتقاط

الوصية له أو ليسده
(فاجاب) بان الوصية
له لانه بقوله يتبين
ملكه اياه بموت
الموصى وهو حر حينئذ
وقد قالوا تصح وصيته
لام ولده لانها تعق
بموته فتفسير اهـ لا
للملك وقته وتصح
لمدبره ثم ان خرج عتقه مع
وصيته من الثلث أو اجازها
الوارث استحقتها وان لم
يخرج منه الا احدهما لم
يجزها الوارث قدم عتقها
(سئل) عن شخص اوصى
لنصف حمل فلانة بالف
دينار ثم وضعت ذكرا وانثى
فهل تصح الوصية المذكورة
ويقسم المال الموصى به بينهما
نصفين او لا (فاجاب) بانها
صححة لان القاعدة ان كل
تصرف يقبل التعليق تصح
اضافته الى بعض ذلك المحل
والوصية يصح تعليقها
ويقسم المال الموصى به
بينهما نصفين (سئل) عن
قولهم فيما اوصى باعتاق
رقاب حيث قالوا اذا عجز ثلثه
عن الرقاب لا يشتري شقص
بل نفستان فان فضل عن
انفس رقتين فللورثة هل
المراد بقولهم انفس رقتين
في بلد الوصية او غيرها حتى
لو لم يكن في البلد انفس
بما اخذه ثم وجد انفس
منه في غيرها هل يكلف
تحصيلهما ولو اشتراهما ثم
وجد انفس منهما يتبين
فساد البيع سواء زمن
الخيار وغيره (فاجاب) بان

يفيد النسب اهـ وظاهر أنه لو قال بعد اقراره في جواب قولنا من أين هولاك هو من الالتقاط لاني
أراه يفيد النسب قبول ذلك منه فيلحق به ما اذا قال أقرت به معتقدا ان ولد الزنا يلحق الزاني قلت
لا يشكل على ذلك ولا يلحق به ما ذكر وذلك لان الالتقاط أمر ظاهر يمكن إحالة الامر عليه ويعتقد
كثير انه يفيد النسب فسن سؤاله ليزال توهم إفادته للنسب ويبطل ما يعتقده من كونه ولده بهذا
الاقرار بل نبطله وإن استمر عليه لانا علمنا استناده إلى أمر ظاهر يقع في اعتقاد كثير مثله بخلاف
مانحن فيه فانه اذا اقر ان مجهولا ولده ليس هناك قرينة ظاهرة ولا خفية تخالف حقيقة هذا اللفظ
حتى يحتمل استناده اليها فلم يقبل رجوعه مطلقا اعمالا للفظ في حقيقة التي ليس لها معارض البتة
ودعواه اعتقاد ان ولد الزنا يلحق الزاني لا يقبل منه لانه لا قرينة تساعد ولا ظاهر يستند اليه
فاعلمنا اللفظ في حقيقة وبما قررته يعلم انه حيث علم استناد اقراره إلى الالتقاط قبل رجوعه وزال
نسب اللقيط عنه مطلقا فقول الازرقى كابن عجيل يقبل رجوعه فيما له دون ما عليه حتى إذا مات
ورثه اللقيط ولا عكس ضعيف بل الاوجه انه يقبل مطلقا لما قررته (وسئل) عن شخص أقر
ان الدار ونحوها ملك لشخص بالغ مكلف او قاصر فهل يملك الشخص المقر له بتصديقه او
القاصر بتصديقه بعد بلوغه او وليه او الحاكم الشرعي في حال قصوره بمقتضى هذا الاقرار
المجرد عن القبول والاذن في قبضه إذا قلتم ان الاقرار اخبار عن حق سابق ام لا بد من القبول
والاذن في حوزة اذا جعلتموه انشاء (فاجاب) بقوله إذا اقر بالملك في دار لا اصرح الاقرار وان
لم يذكر شيئا من شروطه ولا يحتاج الى قبول المقر له لان الشرط عدم تكذيبه (وسئل) رضى الله
تعالى عنه عن شخص اشترى كتابا مثلا من شخص مع علم المشتري او غلبة ظنه بقرائن الاحوال ان
هذا الكتاب موقوف فهل يصح شراء هذا الشخص المذكور اذا قصد بشراء هذا الكتاب استخراجا
واستنفاد الوقف من الاستيلاء عليه واندراسه بتداول الايدي عليه بالبيع والشراء كما قال الاصحاب
في كتاب الاقرار لو اشترى مسلم اسير امسلا حراما من كافر صرح استنفاذا لا تملكوا وشبهوا ذلك بمن شهد
بطلاق امرأة فرد ثم اختلعا من زوجها فيصح ويلزمه العوض وكما لو قال في عبد في يد غيره هو حر
ثم اشراه صح تنزيلا للعقد على قول من صدقه الشرع وهو البائع لكونه ذا يد وكما لو اقر ان
عمرا غصب عبدا من زيد ثم اشتراه من عمرو صح الشراء استنفاذا لملك الغير كما يستنفد الحر او لا
يصح شراء هذا الشخص المذكور كما لو اقر بان فلانة اخته فانه لا يجوز له نكاحها (فاجاب)
بقوله ان علم الوقف كان شراؤه اقتداء بنظر المسائل المذكورة وان ظنه صح شراؤه ظاهر او اذيرت
عليه جميع الاحكام لان الاصل في اليد المالك فيعمل به حتى يوجد ما يرفع ويجرد ظن المشتري وان
اعتضد بقرائن لا يرفعه وما ذكرناه او لا ينافيه ما قالوه في فلانة اختي من انه لا ينكحها بل لا تشبه مانحن
فيه عند التأمل والله تعالى اعلم (وسئل) عن شخص اقر ان هذا ابنه لئكن من زناه ثم مات المقر
فهل يرثه المقر به (فاجاب) بقوله اذا قال هذا ابني ووجدت شروط الاستلحاق المقررة في كتب الفقه
لم يقبل قوله بعده من زنا بل يصير ولده يرثه بعد موته لان ذلك من باب تعقيب الاقرار بما يرفعه وهو
اعنى ذلك الرفع لا يقبل فهو نظير ما لو قال له على الف لكن من ثمن خمر فانه يعمل بقوله على الف
ويلغو قوله من ثمن خمر فيلزمه آلاف فكذا يصير هنا ابنه ويلغو قوله لكن من زنا فان قلت قد
ينافي هذا قولهم لو قال هذا اخي فان قال منفصلا اردت من الرضاع لم يقبل او متصلا قبل فملا
جری هذا التفصيل في صورة السؤال قلت فرق ظاهر بين هذا وصورة السؤال لان قوله من زنا
رافع للاقرار من اصله فلو قبلناه لرفعنا لإقراره بكون ابنه وابطلناه من اصله فلذلك لم يقبل مطلقا
واما تفسيره الاخوة باخوة الرضاع فهو غير رافع للاقرار بل مخصص له في الرضاع وان كان

المراد فيها أنفس رقتين
 يتمكن من شرائها ومتى
 اشتراها مخرج عن العهدة
 وإن قدر بعد ذلك على أنفس
 منها ولو في زمن الخيار
 (سئل) عما لو قال إن كان
 حملك ذكر أفله كذا فانت
 بذكرن أنه يقسم بينهما
 ما الفرق بينه وبين ما لو قال
 إن كان في بطنك ذكر فله
 كذا حيث قالوا إن كان ذكر
 واحداً فله وإن تعدد أعطاه
 الوارث واحداً أو يتخير
 فمن يدفع إليه (فأجاب)
 بأن الفرق أن قوله إن كان
 حملك مفرد مضاف لمعرفة
 فيعم وقوله ذكر كذا التوطين
 فيه للتوحيد (سئل) عن
 الموصى له بالمنافع هل له
 الاجارة سواء أيدت أولاً
 كما في الروضة في الاجارة
 أو يمتنع عليه في صورة
 تأييدها كما في الوصية أم
 حل الزركشي (فأجاب)
 بأن المعتمد الجمع (سئل)
 عن لم يجب عليه الحج لو
 حج عنه أجنبي هل يصح
 حجه ويقع عن فرض الميت
 مع أنه لم يجب عليه الحج في
 حال حياته وهل يشترط
 لصحة ذلك وصية الميت
 أو إذن وارثه أولاً (فأجاب)
 بأنه يصح حج الأجنبي
 ويقع عن فرض الميت وإن
 لم يوص به ولم يأذن فيه
 وآرثه (سئل) عما لو اتفق
 المستاجر والاجر على
 حل هذا العقد بفسخ
 أو اقالة يصح ذلك أولاً
 (فأجاب) بأنه إن كانت

كالنسب لكن لافي كل الاحوال وسان المخصص للاقرار أنه يقبل إن اتصل لا إن انفصل كالمو قال له
 على درهم وفسره بنقص أو ردى والله أعلم (وسئل) عن رجل أقر أن فلاناً وارثه ليس له وارث
 سواء ما الحكم (فأجاب) يصح إقراره بشرط أن لا يكذبه الحس ولا الشرع ويقبل حصره الارث
 فيه كما اتفق به ابن الصلاح فانه سئل عن رجل أقر أنه لا وارث له إلا اولاده هؤلاء وزوجته فقال
 ثبتت حصورته فيهم بإقراره وكما يعتمد إقراره في أصل الارث يعتمد في حصره فانه من قبيل الوصف
 له قال هذا هو الظاهر وفي فتاوى القاضى ما يدل عليه اه ولا بد من تقييده بما أشرت اليه أولاً وهو
 أن لا يكذبه في الحصر الشرع فلو ثبت نسب ولد منه بنكاح أو وطء شبهة ولم توجد شروط النفي
 لم يقبل حصره الورثة في غير ذلك الولد كما هو ظاهر والله أعلم (وسئل) رضى الله عنه عما لو أقر
 لزيد بوقفية ملك في يده لعمره ثم أقر بالملك لبكر يؤاخذ بالقرار الثاني أم لا وما معنى المؤاخذة قال في باب
 الاقرار ويشترط في المقر به أن لا تكون يده نائمة عن غير جهة وقف أو يتيم وفي حاشية الانوار الموقوف
 عليهم لو أقر بعضهم أخذناه بما يخصه للجامع بينهما (فأجاب) بقوله الذى صرح به الاصحاب أنه
 يشترط في صحة الاقرار والحكم بثبوت ملك المقر له أن يكون المقر به تحت يد المقر وتصرفه حساً أو
 شرعاً وكونه مستقلاً باليد فان لم يكن تحت يده كذلك كان كلامه لغواً لانه إما دعوى عين للغير
 بغير اذنه وإما شهادة بغير لفظها لكنه إذا حصل في يده عومل الآن بقضية إقراره ولزمه تسليمه للمقر
 له فلو أقر أجنبي على ميت بدن ثم ملك تركته قضى ذلك الدين منها معاملة له بإقراره إذا تقرر
 ذلك علم منه أن من كان تحت يده عين لعمره وديعة مثلاً فآقر بوقفيتها ثم أقر بانها ملك لعمره
 يكون إقراره الآن لغواً لانها ليست تحت يده واستقلاله حتى يصح إقراره فيها ويؤاخذ به ثم ان لم
 تدخل تحت يده فواضح انه لا يلزمه شيء وإن دخلت تحت يده بنحو شراء أو هبة لزمه تسليمها
 للموقوف عليهم وغرم قيمتها لبكر لانه أحال بينه وبينها بإقراره بوقفيتها قبل إقراره له بملكها فلزمه
 ذلك كما افاده كلامهم ومنه قولى في شرح الارشاد وإن أقر بمثل أو متقوم كدار في يده لزيد ثم
 أقر بها على التراخي أو الفورية لعمره بعد إقراره لزيد كان قال هذا لزيد ثم لعمره أو بل لعمره
 أولاً بل لعمره أو غصبته من زيد ثم أو بل أولاً من عمر أو غصبته من زيد وغصبته من عمره
 سلم المقر به لزيد لسبق الاقرار له ولأن الاقرار بحقوق الآدميين لا يرجع عنه كما صرح به اصله
 وحذفه لفهمه من قوله اول الباب يؤاخذ مكلف وغرم المقر قيمته ولو مثلاً اخذاً من التعليل
 الآتى وإن تلف ذلك المثل في يد زيد فيما يظهر لاحتمال رده للاقرار فيغرم لعمره مثله فلم يكن
 غرم المقر إلا للحيلولة ولو مع التلف لعمره وإن كان الذى سلم لزيد هو الحاكم أو لم يعتمد
 اى المقر ما ذكر بل اخطأ فيه للحيلولة بإقراره للاول إذ هي توجب الهال كالانلاف بدليل انه لو
 غصب عبداً ثم أبق عنده لزمه قيمته للحيلولة ولو باع عينا لا آخر واقبضها له ثم أقر بعد خياره أو
 خيارهما ببيعها لا آخر أو بعضها منه لم يبطل بيعه الاول وغرم قيمتها للاخر لانه فوتها عليه بتصرفه
 واقباضه وقضيته انه لا غرم عليه قبل الاقباض وهو ظاهر اذ لا حيلولة حينئذ وأنه لا فرق بين قبض
 الثمن وعدم قبضه وبه صرح القاضى وهو متجه وإن اقتضى كلام الشيخين خلافه اه المقصود
 من عبارة الشرح المذكور فان قلت لا دليل في ذلك كله لانهم قيدوه بقولهم كدار في يده وما في
 صورة السؤال ليس كذلك قلت هذه غفلة عما قدمته اول الباب من ان من أقر بشيء ليس في يده ثم
 صار في يده صار إقراره السابق كانه واقع الآن فيعامل به ويكون كمن أقر له وهو في يده وما أشار
 اليه السائل من قولهم يشترط في المقر ان لا تكون يده نائمة الخ معناه ما صرحوا به من انه يشترط
 في اليد الاستقلال فلو كانت يده نائمة عن غيره بان أقر بمال لاخر وذلك الهال انما هو تحت يده

الاجارة اجارة ذمة صحت
الاستنابة ووقع الحج عن
الميت والمستحق للاجرة
الاجير لانائبه وإن كانت
اجارة عين لم تصح الاستنابة
ولم يقع الحج عن الميت ولا
تدخل الاقالة في الاجارة
المذكورة لان الحق فيها
للميت لا للمستأجر (سئل)
عن قولهم في الوصية للحمل
بأشراط انفصاله حيادون
سته أشهر من الوصية مع
قولهم بأن أقل مدة الحمل
سته أشهر ولحظتان ومقتضاه
الاستحقاق فيما إذا انفصل
لسته أشهر بل ولحظة
أيضا هذا وقد يشكل
على تعليلهم الاستحقاق
بأنه مهما انفصل لدون
السته ولو بادن زمن تيقنا
وجوده عندها بماورد في
الحديث مما معناه انه ينفخ
في الخمل الروح بعد أربعة
أشهر ومن لازمها الحياة
فيجوز أن يفصل حياة
مستقرة وإن لم يعيش لدون
خمسة أشهر فضلا عن ستة
فلم لا يجوزوا حدوثه
قبل الستة أيضا والحالة هذه
(فاجاب) بأنه قد استشكل
كثير من المتأخرين كلام
الشيخين وصوبوا خلافة
والمعتمد ما ذكره الشيخان
فما إذا انفصل لسته أشهر
فأكثر من عدم استحقاقه
لاحتمال حدوثه بعدها
والاصل عدمه عندها
(سئل) عن شخص حنفى
استأجر شخصا فعليا ليقرا

ليتم أو جهة وقف مثلا لم يصح إقراره أى الآن لأن العين المقر بها إلى الآن لم تدخل في يده فإذا
دخلت في يده بشراء أو نحوه عومل بذلك الاقرار وسلبت لمن أقر له بها لأنها الآن صارت تحت
يده واستقلاله فلا تكفى اليد دون استقلال ومن ثم لو أقر مفلس بعين في يده لم يصح لانها وإن كانت
في يده لكنها ليست في ولايته فلواشترائها بعد فك الحجر أخذها المقر له لأنها الآن صارت تحت يده
وولايته قال ابن الصلاح وفيما إذا أقر ناظر الوقف به لا آخر ثم قسمه على الموقف عليهم لا يغرم
قطعا ولا يخرج على قول الغرم بالحيلولة لان اليد ليست له كما لو أقر أن الدار التي كانت في يد زيد
لعمر واه وفي الروضة في الصلح لو بنى بارض مسجدا وأقر بها لم يعيها غرم له قيمتها لانه حال بينه
وبينها بوقفها ومراده ببناء مسجد بها انه وقفها مسجدا أو غيره كعبر به بعض مختصريها وما ذكره
السائل عن حاشية الانوار معناه أن الموقف عليه لو أقر بالعين الموقوفة لآخر انتزعت منه وسلبت
للاخر مدة استحقاق المقر لا مطلقا لان إقراره إنما يسرى فيما يتعلق بحقه دون حق غيره وهذا موافق
لما قدمته من صحة الاقرار والمواخذة به إذا صدر فيما تحت يد المقر واستقلاله ولا شك أن العين
الموقوفة ما دامت مستحقة للبقر هي تحت يده واستقلاله وإن لم يكن ناظرا وفارق المفلس فيما مر بصحة
عبارة الموقف عليه والغناء عبارة المفلس في الاعيان لانه محجور عليها لحق الغير (وسئل) رضى الله
تعالى عنه عما لو قال إنسان مال في يده ليس لي في هذا المال شيء لا ينزع منه وله أن يدعيه هل هذا
مخصوص بما إذا كان في يده حتى لو كان في يد غيره لم يكن الحكم كذلك بل يكفى حقيقة بمجرد الاقرار
أم لا (فاجاب) بقوله ما ذكر أولا وجه ظاهر لان قوله ليس لي في هذا المال شيء إنما ينفي ملكه
فقط وأما كونه في يده وديعة أو عارية أو نحوها فانه لا ينفيه وإذا تقرر أن هذا معناه فله ان
يدعى ملكه بعد ذلك ويثبت بطريقه وإذا كان هذا لا ينفي الملك مع كون الاقرار وهو يبد
المقر فبالاولى إذا أقر وهو يبد الغير فله ان يدعيه ويثبت ملكه ومنافعه فان قلت مانقله السائل
عنهم هل ينفيه قول الروضة وغيرها لو قال يبدى مال لأعرف مالكة كان مؤداه أنه إقرار بمال
ضائع فيكون اقرارا صحيحا قلت لا ينفيه لانه هنا نفى صريحا ان له عليه ولاية ملك أو استيفاء
منفعة أو أمانة فوجب على القاضي نزع منه وأما فيما مر فهو لم ينفي الا ولاية الملك دون غيره فلم
ينزع منه وبقي تحت يده ويمكن من دعوى ملكه بعد ذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
أقر أن ثمرة بستانه لزيد ثم قال إنما موضوع إقرارى إباحة وأريد أرجع في الاباحة فهل يقبل
منه أولا (فاجاب) بقوله لا يقبل منه ما ذكر لان قوله ثمرة بستانى لزيد صريح في الاقرار بالملك
فدعواه أن مراده به إباحة ذلك مخالفة لصريح لفظه فلا يلتفت اليها ويحكم بملك الثمرة للبقر له
وقد اطبقوا على ان تعقيب الاقرار بما يطله باطل وهذا يشبهه وقد صرحوا بأنه لو قال ليس لي
عليك شيء ولكن لي عليك الف درهم لم تسمع دعواه لانه قال أولا ليس لي عليك شيء فان قلت
هذا مشكل على ما قالوه من صحة الاستثناء وانه من النفي اثبات وعكسه قلت لا يشكل لان قوله
ليس لي عليك شيء صريح في نفى جميع الاشياء لا يقبل تاويلا فكان قوله بعده ولكن الخ مناقضه
من كل وجه فلم يمكن اجتماعها حقيقة ولا مجازا بخلاف بقية صور الاستثناء فانه لا تناقض فيها
صريحا فصح الاستثناء وعمل به (وسئل) بهالفظه لم لا قيد الارشاد في باب الاقرار في قوله والف والف
والف ثلاثة بلا فصل واختلاف عند قوله ان لم يؤكد الثانى كما قيده في الطلاق (فاجاب) بقوله
العبارتان متساويتان في ان كلا منهما تفهم ما تفهمه الاخرى فلا تحتاج الاولى الى التقييد المذكور
كما اشرت اليه في شرح المحلين المذكورين وايضا حه ان داعى الاختصار لما جاء الى ادخال حكم
الف والف فيما قبلها ادخلها فيها لكنها تميزت عما قبلها باحتياجها الى شروط ثلاثة قصد

له القرآن هل الاعتبار في
وصول القراءة للمستاجر

الذي هو الحنفى باعتقاده
لأنه يرى وصول القراءة أم
باعتقاد الشافعى الذى هو
الاجير (فاجاب) بأنه يشيب
الله عز وجل القارىء ثواب
قراءة ثم يشيب الله عز وجل
المستاجر مثل ثواب تلك
القراءة لبذل العوض
الحامل للقارىء على
القراءة مع اعتقاده المذكور
عملا بقوله صلى الله عليه
وسلم إنما الاعمال بالنيات
وإنما لكل امرئ ما نوى
(باب الايضاء)

(سئل) رحمه الله هل يقبل
قول الوصى بيمينه في دفع
زكاة مال اليتيم أم يحتاج إلى
بينة (فاجاب) بأنه لا يقبل
قول الوصى فيه إلا بينة
(سئل) عن قول الدميرى
عند قوله وحرية قال ابن

الرفعة ومن هذه المسئلة يفهم
منع الايضاء لمن اجر نفسه
في عمل مدة لا يمكنه فيها
التصرف بالوصاية ولم نر
من قاله هل هو معتمد
(فاجاب) بأنه يصح الايضاء
له ويوكل في تلك المدة ثقة
يتصرف عنه (سئل) عما إذا
باع القاضى أو غيره من
الاولياء عقار يقيم مثلاً
لحاجته لنفقته أو دين عليه
أو على مورثه بعد شهادة
البينة بان قيمته الثمن الذى
باع به وحكم بموجبها
وبصحة البيع ثم رشده
المحجور عليه وادعى ان
العقار بيع بلا حاجة أو

التوكيد واتفاق اللفظ وعدم الفصل قبلها بتلك الثلاث لاستفادتها من قوله ان لم يؤكد الثانى
فاحترز بقوله ان لم يؤكد عما إذا قصد الاستئناف أو أطلق لاقتضاء العطف التغير وبقوله الثانى
عمالو أراد تأكيد الاول بالثانى أو الثالث لعدم اتفاق اللفظ فيها وتخلل الفصل بينهما فى الاخرة
أعنى تأكيد الاول بالثالث ومن ثم استفيد من هذا اشتراط عدم الفاصل باللفظ أو بسكتة فوق
سكتة التنفس والعلى لان سبب امتناع تأكيد الاول بالثالث شيان اختلاف اللفظ لزيادة الواو
فى المؤكد بكسر الكاف وتخلل الفاصل بينهما بالثانى فظهر ان تلك الشروط الثلاثة التى ذكرها
فى الطلاق صريحة مستفادة من قوله هنا ان لم يؤكد الثانى فلم تحتج هذه العبارة إلى ما ذكره فى
الطلاق لاستفادته منها استفادة ظاهرة كما تقرر وأما حكمة تصريحه بهذه الشروط الثلاثة فى
الطلاق فهى أنه لم يساعده الاختصار على تكرير اللفظ ثلاثاً كما فى الاقرار لطول أنت طالق مثلاً
فضلا عن تكريرها ثلاثاً فلما تعذر عليه هذا التكرير احتاج إلى اجمال يشمله فقال وما تكرر عد
ولمأتى بهذا لم يمكنه الاشارة إلى شروط العد إذ لا تمكنه الاشارة الى تكرير وقال ان لم يؤكد الثانى
كما فى الاقرار صرح بها فقال بلا فصل واختلاف فخرج بقوله بلا فصل تأكيد الاول بالثالث فتقع
الثلاث لتخلل الفاصل وكذا لو فرقها بفوق سكتة التنفس والعلى وبقوله واختلاف تأكيد الاول
بالاخيرين المقترنين بالعاطف فيقع ثلاث أيضاً لان كلامنا من الاخيرين مخالف للاول لاقتراحهما بحرف
العاطف وتجرده اعنى الاول عنه بخلافه فى نحو أنت طالق أنت طالق انت طالق فان تأكيد الاول
بالاخيرين صحيح فتقع واحدة فقط فانضح بما قررته معنى العبارتين وحكمة الايتان بهما فى المحلين
كذلك لان الاولى ذكرت تلك الثلاثة فيها بطريق الائمة والاشارة المكتفى بها فى مثل الارشاد
والثانية ذكرت تلك الثلاثة فيها بطريق التصريح فتأمل ذلك تعرف تحقيق صاحب الارشاد ودقة
نظره وجلالة مقصده وكمال حكمته رحمه الله تعالى وإيانا بمنه وكرمه (وسئل) عن اقرار أحد الشريكين
فى المشترك ينزل على الشيوع أو الحصر فى حصة المقر ويؤخذ جميع المقر به أم من الحصة (فاجاب)
بقوله قد اضطررت ترجيح الشيخين فى هذه المسئلة واطال المتأخرون الكلام فيها وقد لخصت ذلك
فى شرح الارشاد وعبارته ولو اقر احد شريكين بنصف المشترك انحصر فى نصيبه كما فى الروضة هنا
بخلاف الوارث لانه خليفة مورثه لكن رجح فى العتق الاشاعة واعتمده الاسنوى وغيره اى لذهاب
الاكثرين اليه وضعفوا ما هنا وهذا من افراد القاعدة المضطرب فيها أعنى قاعدة الحصر والاشاعة
والمرجح فى الخلم الاشاعة بخلاف البيع والرهن والوصية والصدقات والعتق انتهت عبارة الشرح
المذكور ومنها يعلم ان المعتمد تنزيل اقرار الشريك على الاشاعة فاذا كان بينهما مائة شركة نصفين
فاقر احدهما بنصفها لثالث نزل اقراره على الاشاعة حتى يبطل فى خمسة وعشرين ويصح فى خمسة
وعشرين وهى نصف حصته وعلى قول الحصر يصح فى الخمسين التى هى قدر حقه فياخذها كلها
المقر له فان قلت ما الفرق بين الاقرار حيث نزل على الاشاعة على ما تقرر وبين البيع والرهن
والوصية والصدقات والعتق حيث ينزل على الحصر قلت يفرق بان الاقرار اخبار عن حق سابق فلا
بد من تيقن ثبوت ذلك السابق بان يكون اللفظ الدال عليه صريحاً فى دخوله تحت مدلوله او ظاهراً
ظهوراً متبادراً من ذلك اللفظ فاذا قال اقررت لك بنصف هذا العبد وهو مشترك نصفين بينه وبين
غيره لم يكن هذا اللفظ صريحاً ولا ظاهراً فى ان الاقرار وقع بنصف العبد المختص بالمقر بل هو محتمل
لذلك ولكون النصف المقر به شائعاً بينه وبين شريكه فلا نوجب به إلا المتيقن وهو ربعه لانصفه
لقاعدة الشافعى رضى الله تعالى عنه المشهورة فى الاقرار المشار اليها بقوله اصل ما أبى عليه مسائل
الاقرار ان أزم اليقين اى الظن القوى كما يفيد كلامه فى موضع آخر واطرح الشك اى بمجرد

يبدون ثمن مثله وقت بيعه
هل تسمع دعواه وينتبه
وينقض الحكم السابق
لشئوت المعارض كما عليه
ابن الصلاح وغيره
أم لا ينقض كما عليه
السبكي وغيره كالدمري
أو يفصل كما عليه
ابن العراقي حيث
قال ولعل كلام
الاصحاب فيما تلف
وتعذر تحقيق الأمر فيه
وكلام ابن الصلاح في
سلعة قائمة يقطع فيها
بكذب البينة الشاهدة
بالاقل (فاجاب) بان التفصيل
المذكور متعين وبه تبين
أن لا خلاف فيه فان قول
الاصحاب اذا اختلف بينتان
بالقيمة قدمت البينة الشاهدة
بالاقل لان مدركتها
الاجتهاد وقد تطلع على
عيب فمعها زيادة علم انما
يتأتى في عين تالفة أو باقية
ولم يقطع بكذب البينة
الشاهدة بالاقل أما اذا
قطع بكذبها فهو محمل
ما أفتى به ابن الصلاح
(سئل) عن شخص أسند
وصيته الشرعية على بنتيه
القاصرتين لشخص آخر واذن
الموصى الوصى المذكوران
يستنيب شخصا آخر معينا
ليساعده في خدمة المال
وتنميته وجعل الموصى الوصى
في مقابلة خدمته ونظره وحفظه
لمال بنتيه المذكورتين مبلغا
معينا قدره يأخذه من مالهما في
كل ستة لا من ثلثه الذي
يتصرف فيه بعد موته
وجعل لثائب وصيه المذكور

الظن ولا أستعمل الغلبة أى ما غلب على الناس لان الاصل براءة الذمة وأما البيع وما ذكر بعده
فهى من حيز الانشاءات والانشاء اذا أطلق في شئ انما ينصرف للملوك دون غيره فاذا قال بعثك
نصف هذا المشترك بينه وبين غيره انصرف البيع لجميع حصته وانحصر فيها دون حصة شريكه لما
علت انه انشاء كما صرحوا به ولما كان القصد من الخلع تخليص العصمة ومن ثم صح بالمغضوب
ونحوه ولم يوجد فيه المعنى المقرر في الانشاءات فمن ثم ألحقوه بالاقرار في تنزيل عوضه على الاشاعة
فتأمل ذلك فانه مهم ولم أر أحدا فرق بين تلك الابواب وسر تخالف مدارك الائمة فيها وقد اتضح
سبب تخالفها والله الحمد (وسئل) عن أقر لورثة فلان بشئ فهل يقسم كآرثهم من فلان أو بالسوية
(فاجاب) بقوله يقسم بالسوية بينهم كما نص عليه في الام لان غالب الاستحقاقات المساواة كالهبة
والوصية لهم والوقف عليهم (وسئل) عن أقر بان فلان ابن فلان عمى لا وارث لى غيره ورثه عمه كما
قاله القزوينى اه فهل ذلك إذا بين جهة العمومة لابوين أو لاب كما في الدعوى والشهادة بها أم
يكفى الاطلاق وهل ذلك في معروف العمومة فيكفى الاطلاق فيه دون مجملها فلا بد من البيان
(فاجاب) بقوله ما قاله القزوينى صحيح على أنه لم ينفرد به بل ذكره غيره أيضا ولا يحتاج مع
قوله لا وارث لى غيره الى بيان جهة العمومة لانه حينئذ بمعنى قوله عمى من جهة الاب أو الابوين
مع ما فيه من زيادة اعترافه بانحصار الارث فيه فان قلت ينافي هذا ما أفتى به القفال ان من قال
هذا وارثى ومات قبل بيان جهة الارث لا يرثه وكذا قال العبادى ومثله في فتاوى القاضى فيمن قال
فلان عصبى أو وارثى إن لم يكن لى عقب وجرى على ذلك الجلال البلقينى وغيره لكن نقل الاذرعى عن
بعضهم انه إذا قال فلان وارثى قبل قلت لا يخالفه لانه بين جهة الارث مع انحصاره فيه بقوله فلان
عمى لا وارث لى غيره بخلاف ما في مسألة القفال فانه لم يبين فيها جهة الارث فضلا عن انحصاره فيه فان
قلت فما المعتمد من ذلك المذكور عن القفال وغيره قلت قد يؤخذ من كلام الشيخين في الشهادة
التي يحتاط فيها ما لا يحتاط في الاقرار كما صرحوا به في مسائل منها انه لو شهد بانه ابن عمه أو أخوه لم
يقبل لصدقه بآبى العم للام وهو غير وارث وبأخوة الاسلام بخلاف من أقر بأخوة مجمل فانه يقبل
وان كانت الاخوة للام لا تثبت بالاقرار على خلاف كلام المساوردى الذى اعتمده اليلقيني
وأبو زرعة كما بينته مع ما فيه في شرح الارشاد أى حملا لكلام المقرر على ما لاقرار فيه مدخل إذ
المكلف يحمل كلامه على الصحة ما أمكن ولا نظر أيضا لاحتماله لأخوة الرضاع والاسلام قالوا
لان المقرر يحتاط لنفسه فيما يتعلق به ولا يقرأ الا عن تحقيق ان كلام القفال ومن وافقه يتعين حملة
على انه لا يرثه قبل البحث عن ورثته وكلام غيرهم على أنه يرثه بعد البحث وبيان ذلك يعلم بسياق
كلام الشيخين وغيرهما وحاصله أن دعوى الارث لا بد لصحتها من ذكر جهة كالأخوة وأن الحكم به
أى حالا لما يعلم بما يأتي لا بد لصحته من ذكر الجهة والارث بان يشهد خبران بباطن حال المورث
لصحة أو جوار حضر أو سفر بان هذا وارثه وانهما لا يعرفان له وارثا سواه فتدفع له التركة وان
كان ذا فرض وشهدا له كذلك أعطى فرضه ولا يقدح في شهادتهما قطعهما بانه لا وارث له
سواه وإن أخطأ به لانهما إنما شهدا بما اعتقدها ولم يقصدا الكذب اما إذا لم يقولوا لانعرف له
وارثا سواه أو قالاه ولم يكونا خبرين بباطن حاله فان كان سهمه غير مقدر أو مقدرا لكنه ممن
يحجب لم يعط شئ من التركة حالا بل بعد بحث القاضى عن حال الورثة فيما سكنه الميت أو طرقه
من المحال مع النداء فيها ان فلانا مات فمن كان له وارثا فليات او يوكل فاذا غلب على ظنه انه
لا وارث له غيره اعطاه حقه بلا يمين ولم يكن ثقة موسرا او مقدرا وهو لا يحجب اعطى اقل فرضه
عائلا حالا من غير بحث ثم الباقي بعد البحث وعدم ظهور غيره ولو شهدا انه ابنه أو أخوه ولم يذكر

للوصى مبلغا قدر نصف المبلغ الذي عينه للوصى المذكور يأخذه من مالها كل سنة أيضا المارأى في ذلك من الحظ والمصلحة لحفظ مال بنتيه المذكورتين فهل للموصى فعل ذلك وينفذ فعله لذلك شرعا إذا رأى في ذلك حظا ومصلحة أولا فان بعض علماء العصر اختلفوا في ذلك (فاجاب) بانه قد قالوا وجعل الموصى للوصى أو المشرف عليه جعلافهو من ثلث ماله اه وقد جعل الموصى في هذه المسئلة المبلغ المذكور من غير ثلث ماله فيتوقف على اجازة الوارث والاجازة من الوارث واه متعذرة ولا يمكن تفويض ان ذلك مصلحة الى رأى الوصى لاتهامه وحينئذ فالوصية امام قوفة على اجازة الوارث بعد تأهله أو باطله احتمالا ان أرجحهما أولهما (باب الوديعة) (سئل عن المودع إذا أمره مالك الوديعة بدفعها لوكيله والوكيل إذا أمره موكله بإيداع ماله هل يلزمها الاشهاد على ذلك أولا (فاجاب) بانه لا يلزمها الاشهاد على ذلك (سئل) عما إذا أراد المودع سفر معصية ولم يجد المالك ولا وكيله هل له أن يودعها وإذا ودعها أهينا هل يلزمه الاشهاد عليه (فاجاب)

كونه وارثا نزع بشهادتهما المال عن هويده وأعطيه بعد البحث كما رجحه ابن الرفعة ونقله عن الجمهور فاذا اكتفوا في الشهادة بان هذا وارثه وان لم يقلوا لانعرف له وارثا سواء لان هذا انما هو شرط لاعطائه حالا من غير بحث وليس شرطا لصحة الشهادة لاعطائه بعد البحث كما تقرر فاولى ان يكتفى في الاقرار بقوله هذا وارثي لما مر انه يحتاط للشهادة مالا يحتاط للاقرار فحينئذ يتعين حمل كلام القفال ومن وافقه على ما ذكرته والافهو ضعيف لمنابدته لكلام الشيخين كالاصحاب في الشهادة كما تقرر فان قلت كلام الاصحاب هنا مفروض في شهادة بعد ذكر جهة في الدعوى فكانت الجهة المذكورة في الشهادة وحينئذ فهذا لا يلاقي كلام القفال لان فيه ذكر الجهة والقفال انما منع الاقرار الخالي عن ذكر الجهة قلت هو مع ذلك ملاقيه لما عرفت انهم شددوا في الشهادة بما لم يشددوا به في الاقرار فلم يبعد مع ملاحظة ذلك أن يؤخذ منه حمل كلام القفال وغيره على ما قرره ثم رأيت بعضهم حمل كلام القفال على ما إذا عرف أن مراد المقر جهة معينة وعرف انحصارها في المقربة وما ذكرته وأوجه كما يظهر للمآمل فان قلت ما أفاده كلام القزويني السابق من ثبوت حصر الورثة بالاقرار هل ذكره غيره قلت نعم ذكره غيره لاسيما الامام أباعمر بن الصلاح فانه قال في رجل أقر أنه لا وارث له الا أولاد هؤلاء وزوجته يثبت حصر ورثته فيهم باقراره فكما يعتمد اقراره في أصل الارث يعتمد في حصره فانه من قبيل الوصف له قال هذا هو الظاهر وفي فتاوى انقاضى ما يدل عليه فان قلت ما ذكر من كلام الشيخين وغيرهما في الشهادة بالارث من أنه لا بد من بيان جهة خصه بعضهم على ما نقل عنه بما إذا لم يقل الشاهدان نشهد أن هذا وارثه لا وارث له غيره فان قالوا ذلك لم يحتج لبيان جهة الارث واستدل على ذلك بكلام السيد السهمودي والجمال محمد بن أحمد بانضال الحضرمي فهل ذلك صحيح معتمد أم لا قلت الذي دل عليه كلام الاصحاب والشيخين والمتأخرين ان ذلك غير صحيح ولا يعتمد لانهم كلهم مطبقون على ان شرط سماع الدعوى ذكر الجهة وعبارتهم ولو ادعى انه وارث فلان وطلب ارثه وجب بيان جهة ارثه من نحو أخوة فيقول أنا أخوه ووارثه ويبين انه أخوه لابويه أو لاب أو لام لان شرط صحة الدعوى أن تكون معلومة ولا تعلم الا بعد بيان ما ذكرتم قالوا تقبل الشهادة المطلقة من غير ذكر السبب الا في مسائل يجب فيها تفصيل الشهادة كالدعوى وذكرنا من هذه المسائل المستثناة الشهادة بان هذا وارث فلان لا بد من جهة الارث على طبق ما ذكر في الدعوى فاذا تقرر ذلك علم أن الحصر لا يكفي عن ذكر الجهة وإنما فائدته انه اذا انضم لذكر الجهة من خبرين يباطن الميت أفاد الحكم بالارث واعطاء التركة حالا وان لم ينضم لذكر الجهة بان اقتصر الشاهدان عليها أو ضمها وليسأ خبرين لم يفد ذلك فلا يعطى الا بعد البحث القوي على الظن ان لا وارث آخر فذلك هو فائدة ذكر الحصر واما ادعاء انه يكفي عن ذكر الجهة فهو منابذ لقولهم لا بد من التفصيل في الشهادة بالارث كالدعوى به فان قلت لم لم يكف تفصيل الدعوى عن تفصيل الشهادة هنا قلت علتها الالتباس على أكثر الناس في جهات الارث وتميز بعضها عن بعض ومن يحجب ويحجب وغير ذلك فوجب على الشاهد بيان الجهة سواء أضمر لذلك الحصر أم لا وهذا أولى بالوجوب مما اعتمد فيه ابن الرفعة كغيره وجوب التفصيل حيث قال ابن أبي الدم هل للشاهد أن يشهد باستحقاق زيد على عمرو درهما مثلا إذا عرف سبيه كأن أقر له به فشهد ان له عليه درهما فيه وجهان أشهرهما لا تسمع شهادته وإن وافق الحاكم في مذهبه لان الشاهد قد يظن ما ليس بسبب سببا ولا نه ليس له أن يرتب الاحكام على اسبابها بل وظيفته نقل ما سمعه من اقرار او عقد او غيره أو ما شاهده من الافعال ثم الحاكم ينظر فان رآه سببا رتب عليه مقتضاه قال ابن الرفعة وهذا

نعم له الابداع ولا يلزمه
 الاشهاد على ابداعه الامين
 (سئل) عن اعطى دابته
 لمن يرعاها فأعطاها الراعي
 لراع آخر يرعاها نيابة عنه
 من غير اذن مالكها له فيه
 هل يضمنها أولا وإذا كان
 الراعي معروفا بأنه انما
 يرعى بنائبه أو بنفسه تارة
 وبنائبه أخرى هل يصير
 ضامنا بذلك أيضا وهل
 يفرق في الثاني بين الرشيد
 وغيره (فاجاب) بأنه تصير
 الدابة مضمونة على كل من
 الراعي الاول والثاني وان
 كان الثاني رشيدا (سئل)
 عن شخص أودع آخر
 ودیعة أذن له في السفر
 بها إلى بلد عينه وقال له
 لا تسافر بها إلا في الطريق
 الفلاني فساfer بها في غير
 ذلك الطريق ووصل بها
 إلى ذلك البلد فنهبت منه
 فهل يضمنها أولا يضمنها
 (فاجاب) بأنه يضمنها لكون
 سفره بها على الوجه المذكور
 غير مأذون فيه (سئل)
 عن دفع ثور المراهق يرعاه
 فربه على ترس ساقية كبير
 مركب على خندق فوقع
 الثور وانخلع ومات والحال
 ان له طريقا إلى المريع غير
 هذه الطريق تسرح منها
 الدواب بخالف وتركها
 فهل يضمنه أولا وهل هذا
 اتلاف أم تلف (فاجاب)
 بأنه لا يضمنه ولو تلف بسبب
 تفریطه وما ذكر تلف في
 يده لا اتلاف منه (سئل)

ظاهر نص الام والمختصر اه فاذا كان الاطلاق في هذا الشيء الظاهر لكل أحد لا يكفي فاولى في
 مسئلتنا فان قلت قد خالف ابن أبي الدم ابن الصباغ فقال كغيره بعد اطلاعه على النص المذكور ان
 ذلك يكفي وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها قلت هذا بفرض اعتياده لا يؤيد عدم وجوب ذكر
 جهة الارث في الشهادة لوضوح الفرق بين الصورتين لان الاستحقاق بعد نحو الاقرار ظاهر لغالب
 الناس بخلاف الارث اذ له أسباب وموانع يعز على أكثر الناس معرفتها مع كثرة الخلاف فيها
 فوجب بيان جهته مطلقا على أن كلامهم صريح في الفرق فانهم جعلوا مسألة الارث مستتناة عما
 يكفي فيه الاطلاق كما مر فافهم أنه لا بد فيها من التفصيل مطلقا وان خلاف ابن أبي الدم وابن
 الصباغ لا يأتي فيها وهو واضح كما تقرر وأما الاستدلال بكلام السيد السموودي على ذلك التخصيص
 السابق عن بعضهم فليس في محله بل كلامهم موافق لكلام الاصحاب ومنزل عليه وبفرض مخالفته
 له لا يلتفت اليه لكنه مع تأمله غير مخالف له فان السؤال مات شخص مشهور النسب من قبيلة
 وادعى كل واحد منهم أنه أقرب من الباقيين أو ادعى بعضهم القرب والباقيون المساواة ولم يقيم مع
 واحد منهم بيينة بما ادعاه فما الحكم فقال الجواب أن من ادعى وراثته منهم لكونه أقرب عصوبة
 والحالة هذه أو ادعى المساواة لمدعى الاقربيه ومشاركته في وراثته فلا يسلم الحاكم لواحد منهم
 حتى يقيم بيينة شرعية من أهل الخبرة بباطن حال الميت في قديم الزمان وحديثه وسفره وحضره أن
 هذا وارثه وان هؤلاء ورثته لا يعرفون له وارثا سواء أو سواهم لاحتمال وارث آخر في بعض
 البلاد فان لم تكن الشهود من أهل الخبرة الباطنة بحاله أو كانوا من أهلها ولم يقولوا لانعلم له وارثا
 فلا يعطى المشهود له شيئا في الحال كما في أصل الروضة بل يبحث القاضي ثم يعطيه بعد غلبة الظن ان
 لا وارث له غيره اه المقصود منه وهو موافق لكلام الشيخين وغيرهما الذي قدمته فان السؤال
 مفروض في مشهور النسب من قبيلة وان بقية القبيلة مختلفون في الاقرب اليه فجهة الارث وهي
 بنوة العم لابوين أو لاب معلومة متفق عليها مذكورة في الدعوى وإنما الخلاف في الاقرب منهم
 للبيت فتقبل البينة بان هذا وارثه وان هؤلاء ورثته لا يعرفون له وارثا سواء أو سواهم كما انه
 مفروض في ذكر الجهة وان ذكر الحصر إنما هو شرط للاعطاء حالا لا غير وكلام السيد مصرح
 بالامرین كما هو واضح بادنى تأمل واما كلام الجلال الحضرمي في اقرار لافي شهادة وقد مر الفرق
 بينهما على أن فيه ذكر الجهة وهو قوله عمي واكتفى عن ذكر كونه لابوين أو لاب بقوله لا وارث
 له سواء كما مر اول الجواب فلا دليل فيه بوجه ايضا والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب ومنه
 الهداية واليه المآب لارب غيره ولا مأمول الاخير اه الجواد الكريم الرؤف الرحيم

(رفع الشبه والريب عن حكم الاقرار باخوة الزوجة المعروفة بالنسب)

تأليف كاتبه فقير عفوره وكرمه المتجنى إلى بيته وحرمة عيادته من بوائقه وزلله وجرمه احمد بن
 حجر الهيتمي سامحه الله بغفرانه وافرغ عليه سجال قربه ورضوانه إنه الجواد الكريم الرؤف الرحيم
 لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رافع غياهب الغويصات وغرائب المشكلات بواضح الدلائل ومانع
 تواقب الافهام عن سوابق الاوهام في معضلات المسائل ومانع سواطع البصائر أحكام البواطن
 والظواهر والظفر منها بكل طائل وأشهد ان لا اله إلا الله وحده لا شريك له شهادة انجوبها من
 الهوى واعوذ بها من التوى الموجب لاتباع الحظوظ والردائل واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
 سيد الاواخر والاوائل صلى الله عليه وعلى آله واصحابه صلاة وسلاما دائمين متكررين بتكرار البكر
 والاصائل آمين (وبعد) فهذا كتاب لقبته رفع الشبه والريب عن حكم الاقرار باخوة الزوجة

عمالو مات المودع فادعى وارثه ان مورثه ردها على المودع وأنكر المودع فن المصدق منها (فاجاب) بان القول قول الوارث فيه يمينه في أصل الروضة فلو تنازع افعال وارث المودع ردها عليك مورثي أو تلفت من يده قال المتولى لم يقبل إلا بينة وقال البغوى يصدق يمينه وهو الوجه لان الاصل عدم حصولها في يدها وقال ابن أبي الدم انه الاصح ولان المودع لو ادعاه صدق يمينه على القاعدة في قبول قول الامين يمينه فدعواه الرد على من اتهمه ووارثه قائم مقامه ولهذا ادعاه المودع ومات قبل حلفه قام وارثه مقامه في الحلف وقال في الانوار ولو قال الوارث ردها عليك مورثي أو تلفت في يده أو في يدي قبل التمكن صدق يمينه وأقضى به النووى (سئل) عما إذا قال المودع أردت السفر من بلد لا ابدع ولم أجد المالك ولا ركيه ولا قاضيا حافظا فجعلت الوديعة تحت يد عدل وسماه فنازعه المالك في عدالته حين الايداع عنده فهل القول في ذلك قول المالك أو المودع وإذا قلتم القول قول المودع فهل يفرق في ذلك بين ان يكون الذي سماه مشهوراً معروفاً بخلاف العدالة والامانة وبين عدم ذلك أولا وإذا قال المودع اودعت المال

المعروفة النسب دعاني الى تأليفه أنه كان بلغني اختلاف علماء مصر فيها اختلافا كثيراً وتناقضهم في الافتاء فيها تناقضا عجيبا شهيراً لكن على طريق الاجمال لا التفصيل فانما لم نسمع ذلك إلا من غير ذوى التحصيل إلى أن قدم بعضهم إلى مكة المشرفة أو اخر ذى القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين وتسعمائة فاخبر بأن ما أشيع من اختلافهم ليس له أصل أصيل ولا عليه شيء من التعويل وانما اتفقوا كلهم على جانب واحد هو حرمتها عليه ظاهراً لابطانها وبذلك أفتى سبعة وعشرون شافعيًا وشذ بعضهم فأفتى بالحل ظاهراً وابطاناً وبعضهم فافتي بالحرمة ظاهراً وابطاناً فلما سمعت منه ذلك وكان مخالفا لما انتدح عندي في تلك المسائل تعجبت من هذه الاطلاقات وقلت لا بد وان أنتدب لبيان ما في هذه المسئلة من التفصيلات فحينئذ بادرت الى بيان ما في كل من تلك الاحتمالات ثم الى ترجيح أظهرها نقلاً وأدقها مدركاً وعقلاً وما عليه منها التعويل وما هو الاوفق بما حققوه من التفريع والتأصيل بتأليف هذا الكتاب ورفع ذلك الارتباب ورتبته على ثلاث مقدمات وثلاثة أبواب راجيا من الله الكريم الوهاب الاعانة والتوفيق للصواب مع القبول وجزيل الثواب لا اله الا هو عليه توكلت واليه مآب ((المقدمة الاولى)) في بيان الواقعة بحسب ما بلغنا هي أن رجلاً بدمهور الوحش بلدة كبيرة باقليم البحيرة من ريف مصر بينه وبين أخته المعروفة من أبيه تحاصم في ارث طال بينهما فيه التنازع وعظم التخاصم والتنازع أراد أن ينجو منها بحيلة وان باء باقبح رذيلة فجاء بزوجه المشهورة النسب الى قضاء الشرع وشهوده الذين خاصم اخته المعروفة اليهم بين أيديهم مرارا متعددة وأجلسها عندهم وقال لهم هذه اختي فلانة التي من ابى وقد ابرأتني فاشهدوا عليها فاسترعوا عليها فكشفوا وجهها ثم كتبوا حلفتها ثم شهدوا عليها بالابراء العام وحكم به فلما علمت الاخت جاءت اليهم منكراً عليهم فكشفوا سجلهم فأروا حلفتها غير ما عندهم فاجسروا اخاها ولم يزالوا به حتى أقر أنه اصطنع ذلك وافعله ليبرأ عنها فقبض عليه ثم اعرض عليه في بقاء زوجته بعد ذلك في عصمته فكتب سؤال لمقتى تلك البلد فافتي بتحريرها عليه فخالفه بعض فضلائها فارسلوا يستفتون عن ذلك علماء مصر فقيل ان بعضهم افتى بحلها له ظاهراً وابطاناً وبعضهم بحرمتها كذلك وبعضهم بحلها باطناً لا ظاهراً ثم رفع الامر لحاكم الشوكة فنقدوا الافتاء الاول ومكنوه منها واستمر على ذلك ((المقدمة الثانية)) في تحرير السؤال الذي اجابوا عليه ولم يتضح لنا تحريره الى الآن فوجب أن نحوره ليقع الكلام في صورة خاصة ويتوارد المختلفون على شيء واحد فنقول ان كانت صورة السؤال انه قال لهم هذه اختي فلانة ذا كرا لاسم زوجته او هذه اختي التي وقع الخصام بيني وبينها عندكم كما يدل عليه ذكر الواقعة السابق فيتعجب من الخلاف فيها حينئذ لانه ليس فيها تصريح منه بالاقرار باختيتها له أصلاً وانما فيه الحكم بان هذه الصورة الشخصية هي تلك الصورة الذهنية وهذا امر يكذبه الحس فيه وكل اقرار يكذبه الحس فيه لا يرتبط به حكم اصلاً اتفاقاً كما يعلم بما يأتي في نحو هذه بنتي او اختي او ابنة اختي او بنتي لمن لا يتصور فيها ذلك وان كانت صورة السؤال هذه اختي من ابى فهذه هي التي يتجه فيها جريان الخلاف بل هي المتقولة في كلامهم بالشخص لا بالاخذ ((المقدمة الثالثة)) في تحرير الجواب على سبيل الاختصار اعلم أن الذي دل عليه كلامهم تصريحاً وتلويحاً ان من قال لزوجه المعروفة النسب هذه اختي او انت اختي سواء أضم اليه من ابى ام سكت عنه لم تحرم عليه بمجرد ذلك سواء أقصد الكذب ام اخوة الاسلام وكذا ان لم يقصد شيئاً على خلاف ما يقتضيه كلام الخوارزمي الآتي بما فيه بخلاف ما اذا قصد الاستباحاق او صرح به وهي ممن يمكن لحوقها بابيه لو فرض جهل نسبها كما يأتي فانه ان صدق لكونها ملحقة بفراش بحكم الظاهر وهو يعلم لحوقها بابيه بحكم الباطن لوطنه امها بشبهة

عند عدل عند ارادة السفر بشرطه وانكر المالك ذلك وطالبه بالمال فحضر العدل واقرب بان المودع اودعه ذلك بشرطه وانه تلف في يده من غير تقصير فهل لذلك اثر في منع المالك من المطالبة بالمال (فاجاب) بان القول قول المودع يمينه لان المالك ينسبه الى الخيانة والاصل عدمها ومحلها اذا اودع عدلا وكذا ان كان مستورا لعدم تفريطه بعدم اطلاعه على الباطن فكان معذورا ولا يلزمه شيء بسبب ايداعه وتلف الوديعة لعدم تفريطه (سئل) عن اودع شخصا وديعة ولم يعين له مكانا لحفظها فوضعها في حرز ثم نقلها الى حرز دونه وهو حرز مثلها ولم تتلف بسبب النقل فهل يضمنها اولا واذا قلتم بعدم الضمان فما صورة كلام المنهاج كالحرز والروضة واصلا في السبب الرابع (فاجاب) بانه لا يضمنها كما ذكره الشيخان في الروضة واصلا في السبب الثامن وهو رأى جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وقال الاذرعى انه الصحيح وصورة كلام المنهاج وغيره ما اذا عين له مالها الحرز كما صرح به جماعة (سئل) عما اذا نقل المودع الوديعة من بيت الى بيت في دار واحدة او خان واحد وكان الاول احرز وهل يضمن اولا

كانت محرمة عليه باطنا وهذا مما لا ينبغي أن يطرقه خلاف كما هو واضح وكذا ظاهراً على ما يأتي من الخلاف فيه مؤاخذه له باقراره وهذا حاصل ما يتحصل من كلامهم في هذه المسئلة كما ستعلمه مما يتلى عليك وبه يزداد عجيبك من الاطلاقات السابقة وإن أمكن أن يحمل كلام القائلين بالحل ظاهراً وباطناً على ما إذا قصد الكذب أو أخوة الاسلام أو لم يقصد شيئاً والقائلين بحرمتها كذلك على ما إذا قصد الاستلحاق وصدق فيه والقائلين بحرمتها ظاهراً وحلها باطناً على ما إذا قصد الاستلحاق وكذب فيه وهذا الحمل متعين وإلا لم يكن لتلك الاطلاقات وجه ألبتة كما هو ظاهر بأدنى تأمل وإذا قد تقرر ذلك فالنشرع الآن في ذكر الابواب الثلاثة المشتملة على تلك الاجوبة الثلاثة وتكلم على كل منها بما يشفى العليل ويبرد الغليل يتوفيق الله وهدايته ورحمته وإسعافه ومشيتته ووقايته بمنه وكرمه آمين

﴿ الباب الاول في الكلام على الحل من غير تفصيل ﴾

اعلم أن مسئلة من قال أنت أو هذه أختي لزوجته المعروفة النسب فهما وجهان في كلام الاصحاب لكن لا مطلقاً بل عند استلحاقها بذلك ففي الجواهر وغيرها لو كان المستلحق لا المكذب زوجة المستلحق ففي ارتفاع النكاح وجهان جاريان فيما إذا كانت مشهورة النسب من غيره اه ففيه التصريح في الزوجة المجهولة والمعروفة النسب إذا استلحقها زوجها بجران وجهين أحدهما الحل والثاني الحرمة وسيأتي في كلامهم ما يدل لترجيح الاول وقد يؤخذ ما يدل لترجيح الثاني كما يأتي مع الجواب عنه وهذا يعلم أن لكل من الافتاء من الاولين مستنداً من كلامهم وسيأتي أن للافتاء الثالث مستنداً أيضاً لكنه من بحث الاذرعى بقيدة الآتي مع بسط الكلام عليه وفي الجواهر وغيرها أيضاً لومات وخلف ابنين مستغرقين فافر أحدهما باخ ثالث وأنكره الآخر لم يثبت النسب أى اجماعاً كما حكاه غير واحد وظاهر المذهب وهو المنصوص أن الميراث لا يثبت وخرج ابن سريج وجهاً أنه يثبت ويتايد بمسائل ثبت فيها الفرع دون الاصل منها لو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا ففي حلها للمقر وجهان وقال القاضي ان كانت مجهولة النسب حرمت عليه وإن كانت معروفة النسب فوجهان اه وعبارة الروضة لو أقر أحد الابنين المستغرقين باخ فانكر الآخر فالصحيح المنصوص أنه لا يرث لان الارث فرع النسب ولم يثبت وفي وجه يرث ويشارك المقر فيما في يده كما لو قال أحدهما فلانة بنت أينا هل يحكم بعقبتها وجهان انتهت قال في التوسط هذا كلام سقط صدره من بعض نسخ الرافعي وصوابه ما في النسخة الصحيحة وهو ما في الكتب غيرها ولو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا وأنكر الآخر حرم على المقر نكاحها مع أن حرمة فرع النسب الذي أم يثبت ولو قال أحدهما لعبد في التركة انه ابن أينا هل يحكم بعقبة فيه وجهان وفي النهاية وغيرها ولو قال لامرأة انت أختي من النسب وكذبه اخوه وهى مجهولة النسب حرم نكاحها وإن كانت معروفة النسب ففي التحريم وجهان قال الامام وذكر الخلاف فيها عظيم ثم لا خلاف فيه مع تسليم الحرمة في مجهولة النسب اه ما في التوسط إذا علمت ذلك علمت ان منقول المذهب في معروفة النسب من غير ابيه عند استلحاقها وجهان وانه لا فرق بين ان يقول لها ذلك وهى في نكاحه او قبله وان منازعة الامام في حكايتها فيها قبل النكاح مردودة ومن ثم اعرض عنها القمولى وغيره حيث حكوا الوجهين فيها بل صنيع القمولى السابق صريح في انهما محكيان حتى في المجهولة النسب وان التفرقة بينهما إنما هى للقاضى فانه رجح في المجهولة التحريم دون المعروفة وسيأتي الفرق واضحا بينهما بما يعلم به رد ما قاله الامام وقد صرح غير القمولى بحكايتها في المجهولة ولا ينافي ما تقرر من حكاية الوجهين في المعروفة ما مر عن نسخ الرافعي فانه في المجهولة كما هو معلوم من كلامه وكلام غيره وإذا تقرر ان في المعروفة عند استلحاقها وجهين سواء كانت في نكاحه ام لا تعين المصير إلى الراجح منهما والذي

ان المودع لا يضمن الوديعة
بنقلها الى محلة أو داره
حرز مثلها من أحرز منها
الا إذا عين مالها لحفظها
المنقول منه (سئل) هل
يجب على المودع دفع أجرة
من يدفع متلفات الوديعة
(فاجاب) بانه لا يجب على
المودع بذل أجرة من ماله
لدفع متلفات الوديعة ان
لم يكن حيوانا
(كتاب قسم الفي والغنيمة)
(سئل) عن قول الدميري
وإطلاقه يشمل الزوجة
الذمية ولم يصرحوا بها
والظاهر انها لا تعطى وفيما
إذا أسلمت بعد موته ينظر
هل هو معتمد (فاجاب) بانه
لا تعطى الكافرة شيئا لأنها
عطية مبتدأة لها فنعت فاما
إذا أسلمت بعد موته فالظاهر
اعطاؤها لا تنفاعة منعها
وهو الكفر (سئل) عن
قوله في الغنيمة إذا جعلنا
الجنينة سلبا ففى السلاح
الذى عليها تردد للامام
(فاجاب) بأن الظاهر انه
من السلب لانه انما يحمله
عليها ليقاثل به عند الحاجة
اليه (سئل) عن وضع الامام
الدوان للجنيد مستحب
أو واجب عليه (فاجاب) بان
المعتمد انه مستحب كما اقتضاه
كلام الشيخين وغيرهما
وكلام الامام صريح فيه
وهو ظاهر كلام القاضي
أن الطيب في المحرر وعبارة
الانوار يستحب أن يضع

بدل ترجيح الوجه القائل بالحل أمور منها أن كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه في مواضع من الام
والمختصر ظاهر فيه حتى في المجهولة لكنه غر مراد فيها لما يأتي من الفرق الواضح بينها وعبارة
الشافعي رضي الله تعالى عنه لو مات عن ابنين وأقر أحدهما باخ وشهد على أبيه انه أقر أنه ابنه
لم يثبت نسبه ولم يكن له من الميراث شيء لان اقراره جمع أمرين أحدهما له والآخر عليه فلما بطل
الذى له بطل الذى عليه ألا ترى ان رجلا لو قال لرجل لي عليك مائة دينار فقال بعثني بها دارك
هذه فهي لك فانكر الرجل البيع او قال باعنيها ابوك وانت وارثه فهي لك على ولى الدار كان اقرارا
باطلا لانه انما اثبت على نفسه مائة يأخذها عوضا فلما بطل عنه العوض بطل عنه الاقرار اه
فقوله فلما بطل الذى له بطل الذى عليه ظاهر في ان مسئلتنا اذا بطل الذى له وهو الاخوة
الموجبة للارث ونحوه بطل الذى عليه وهو الاخوة الموجبة للتحريم وانفساخ النكاح لو كان فان
قلت أى فرق بين المجهولة والمعروفة عند القاضي وغيره ممن رجح في المجهولة التحريم ووقف في
الترجيح عن المعروفة قلت الفرق بينهما ظاهر جلي وهو ان المجهولة حرمتها عليه شرعا ممكنة
بعد تصديق أخيه أو موته والالتصاف فيه فان نسبها حينئذ يثبت وتصير اخته شرعا قعتين
ترجيح حرمتها احتياطا واما المعروفة فلا يمكن شرعا ان تصير اخت المقر ظاهرا اصلا لافي الحال
ولافي المستقبل كما صرحوا به في كل معروف نسب استلحق وما لا يمكن شرعا لا يتصور الاحتياط
فيه ولا المؤاخذة بالاقرار به فقد شرط الأئمة لصحة كل اقرار بنسب أو غيره وللمؤاخذة به ان
يكون ممكنا شرعا وبهذا الذى ذكرته يجاب عن قول الامام وذكر الخلاف فيها عظيم الخ
ووجهه انه بان واتضح ان للاحتياط بالتحريم في المجهولة وجها واضحا ولا كذلك المعروفة فان
قلت هل يمكن فرق بين عدم ثبوت الارث في هذه المسئلة لانه لم يثبت اصله وهو النسب وبين
ثبوت الفرع دون الاصل في المسائل التى استشهد بها كثيرون لتخريج ابن سريج كمسئلة
ثبوت الشفعة مع عدم ثبوت الملك وثبوت الضمان مع عدم ثبوت المال المضمون وثبوت البيئونة
مع عدم ثبوت المال المخالغ عليه وحرمة تزوج امرأة ادعت نكاح من كذبها وحلف على احد
وجهين مع عدم ثبوت النكاح قلت نعم يمكن ذلك بل هو واضح فان اقراره في هذه المسائل
كلها لم يخالف الشرع بل هو محتمل الصدق ظاهرا شرعا فليس في المؤاخذة به ما يخالف الشرع
اذ من اعترف لغيره بمقتضى شفعة أو ضمان أو بينونة أو نحوها لم يقع في اقراره شيء يكذبه
الشرع فيه لا مكان ثبوته شرعا بخلافه في مسئلة الارث فان اقراره مخالف للشرع لبطان استلحاقه
شرعا فلم يمكن ثبوت فرعه وهو الارث فهو نظير عدم حرمة المعروفة على القول به لان الشرع
كذبه في استلحاقها فلم يمكن القول بالفرع مع عدم ثبوت الاصل واما ما مر في المجهولة فهو نظير
تلك النظائر وامكن القول فيها بثبوت الفرع وان لم يثبت الاصل بجامع ان الشرع لم يكذبه في
الفرع وانما انتهى الاصل لعدم وجود شرطه مع انه بصدد ان يوجد بتصديق الاخ الآخر واما
المعروفة فالشرع مكذب له فيما ذكره فيها وشتان بين من كذبه الشرع حالا ومآلا ومن لم
يصدق الشرع الآن ويصدق بعد اذا وجد الشرط واذا تأملت ما اجبت به من هذه النظائر علمت
انه احسن واوضح من جوابي الامام عنها وانه لا يأتي ما تعقبها به وقد بسطتها الاذرعى في التوسط
مع تسليمه له قوله عقبهما وعقب استيعادهما وكل هذا تكلف من لم يعترف باشكال هذه المسئلة
فليس من التحقيق على نصيب تال الاذرعى والامر على ما قال الامام اه وهذا جرى منهما على انتصارهما
لوجه الضعيف الذى خرج ابن سريج ومن جملة ما انتصر له به الاذرعى انه مذهب الأئمة الثلاثة
كما قاله الرافي وان الامام اختاره وقراه بمقتضى انه قياس تلك النظائر اه لكن قد ظهر واتضح

المأخرين أن الظاهر
الوجوب لثلاث تشبه
الاحوال ويقع الخط
والغلط (سئل) عن قول
المنهاج في هذا الباب والعلماء
قال الزركشي المراد بهم
من عرف العلوم المتعلقة
بمصالح المسلمين كالتفسير
والقراءة والحديث والفقه
حتى يدخل فيهم المؤذنون
والمعلون وطلبة هذه
العلوم أيضا اه وقال
البكري في نكته على المنهاج
المراد بالعلماء علماء الشرع
والمفسرون والمحدثون
والفقهاء فايها صحيح معتمد
(فاجاب) بانه لا معارضة
بين الكلامين لان مسألة
الغنى والغنىمة في الكلام
على خمس مصالح للمسلمين
ومنهم العلماء والمراد بهم
علماء الشرع ويدخل فيهم
طلبة العلم فانهم إن لم يكفوا
لم يتمكنوا من الطلب
ونهبوا بذكر العلماء على
ما فيه مصلحة عامة للمسلمين
كالائمة والمؤذنين وكل
من يفعل أمرا تعود مصلحته
على المسلمين ولو اشتغل
بالكسب تعطل عنه والحق
بهم في الاحياء من كان عاجزا
عن الكسب وأما مسألة
الوصية للعلماء أو لاهل العلم
فمختصة باهل علوم الشرع
من الفقه والتفسير والحديث
لاشتمار العرف في الثلاثة
دون غيرهم (سئل) عما
لو أسر شخص كافرا ثم قتله

الفرق بينها وبين عدم الارث وإن نص الام والختصر يرد ذلك التخريج فتأمل هذا الموضوع فانه مما
ينبغي أن يتأمل ويستفاد لتعين الاتصار للمذهب وأهله على من وجد لذلك سبيلا فانهم أطبقوا على
ضعف التخريج مع تقريرهم في تلك النظائر ما يؤيده حتى قال الامام ما قال لولا ما ظهر بحمد الله
وتوفيقه من الجواب الواضح عنها لمن تدبره وتأمله فان قلت يمكن أن يفرق بين عدم الارث
وثبوت الحرمة في المجهولة بانه لا يلزم من النسب الارث اذ قد يمنع منه نحو الرق أو القتل بخلاف
النسب وحرمة نحو الاخت فانه يلزم من ثبوته ثبوتها قلت يمكن ذلك لولا تصريح القاضي حسين
والعبادي وحكاية المزني عن الشافعي رضى الله تعالى عنه وتبعهم المتأخرون بان من تزوج بمجهولة
النسب فاستلحقها أبوه ولم يصدق لم يطل نكاحه مع ثبوت نسبها وكونها أخته فلا تلازم أيضا ومنها
قول الجلال البلقيني عقب قول الشيخين قال زيد أخى ثم فسره باخوة الرضاع حكى الرويانى
عن أبيه أن الاشبه بالمذهب أنه لا يقبل لانه خلاف الظاهر ولهذا لو فسره باخوة الاسلام لم يقبل
اه محل هذا ما اذا كان مجهول النسب وكان المقر جائزا لارث الوالد الذى الحق هذا به اما معروف
النسب فلا يحتمل الأخوة الاسلام أو أخوة الرضاع فسواء فسر به بذلك أم لا لا يحتمل الاعلى أخوة
الاسلام هل يقبل فيه نظر اه ويتأمل قوله فلا يحتمل إلا أخوة الاسلام الخ يعلم انه مصرح بالغاء
الاقراز في المعروف النسب من أصله وأنه لا يترتب عليه حكم اصلا فحينئذ يكون مصرحا بترجيح
ما ذكرناه من الحل ثم تنظيره في المرأة انما هو مع جهل نسب المقر به ووجه النظر حينئذ واضح
وإن كان المعتمد ما أطلقه الشيخان من عدم القبول ومنها ما جزم به صاحب الانوار ومن تبعه
أنه لو قال لزوجته أنت أختى كان كناية طلاق ويأزم من كونه كناية طلاق انه غير صريح في حرمتها
المؤبدة وإلا كان تناقيا اذ من لازم كونه طلاقا بقاء العصمة حيث لانية ورجوعها بالمراجعة مع
النية ومن لازم كونه اعترافا بحرمتها عليه ومؤاخذته بذلك بينوتها منه بينونة فسخ بمجرد قوله لها
ذلك فتنا في الموضوعان واذا تناقيا لزمن تصريحهم بانه كناية طلاق ترجيحهم لاحد الوجهين
السابقين في معروفة النسب القائل بعدم حرمتها باستلحاقها وهذا ظاهر لا غبار عليه وبه علم أن
صاحب الانوار ومن تبعه مرجحون لاحد الوجهين المطلقين في كلام الرافي وغيره وكفى بصاحب
الانوار سلفا وسندا في الترجيح فان قلت كلام كافى الخوارزمى الآتى في الباب الثالث يرد ما ذكر
وكذا كلام القفال الآتى ثم أيضا قلت ممنوع كما ساقره بعد قتائله ومنها قول الشيخين وغيرهما
لو قال امرأتى هذه بائن متى بينونة لا تحل لى أبدا او امرأتى هذه لا تحل لى أبدا لم تحرم لاحتماله
وقيل يحكم عليه بالبينونة بمقتضى ذلك مؤاخذة له بمقتضى اقراره ولا نظر الى انه قد يعتقد التحريم
مؤبدا خطأ لأن الانسان مؤاخذ بموجب اقراره وان احتمل ما ذكرناه فتأمل ذلك تجده صريحا ظاهرا
في ترجيحهم للوجه السابق القائل بالحل ووجه ظهوره في ذلك أن هذا الذى ذكره في تعليل الوجه
الضعيف هو تعليل الوجه المقابل للاول وهو القائل بحرمتها عليه بقوله لها أنت أختى واذا عرضوا
عن ذلك التعليل والمعلل وهو الحرمة في هذه المسئلة كانوا معرضين عن ذلك الوجه في مسئلتنا بالاولى
لأنه اصرح من مجرد قوله هذه أختى بدليل ما يأتى عن الخوارزمى انها تحتمل اخوة الدين وانه
يقبل تفسيره بها ومنها ما افهمه كلام بعض المتأخرين من ترجيحهم لاحد الوجهين القائل بالحل
وعبارته لو قالت لرجل انت اخى من النسب وهو معروف النسب من غير ايها ففى تحريمها عليه
وجهان ولو قال ذلك رجل لزوجته فكذبته وهى مجهولة النسب انفسخ نكاحها على الصحيح فافهم
ان معروفة النسب لا ينفسخ نكاحها بذلك وهو موافق لما مر من انه فيها كناية وسيأتى قريبا عن
قواعد الزركشى ما يؤيد هذا ومنها فرقه بين قبوله اقرار الرجل دون المرأة بفرقين ثانيهما انما اذا

هل يستحق سلبه (فاجاب)

بأن المسلم يستحق سلب
الحرى لانه استحقه بمجرد
اسره وان لم يقتله
(كتاب قسم الصدقات)
(سئل) عن قولهم يعطى
الفقير من الزكاة كفاية
العمر الغالب فما حد العمر
الغالب المذكور وما قدر
ما يعطى اذا جاوز العمر
الغالب (فاجاب) بان
حد العمر الغالب ستون
سنة فاذا جاوز العمر
الغالب اعطى كفاية سنة
فان جاوزها اعطى كفاية
سنة اخرى وهكذا يلحق
بخط ولده ووقع للوالد
جواب آخر وهو ان
حد العمر الغالب ما يغلب
على الظن ان ذلك الشخص
لا يعيش فوقه ولا يتقدر
بمدة على الصحيح وقيل
يتقدر بسبعين سنة وقيل
بثمانين وقيل بمائة واذا جاوز
العمر الغالب اعطى
كفاية سنة فان جاوزها
اعطى كفاية سنة وهكذا
(وسئل) عن تاجر ربح
تجارته لا يكفيه هل يجوز
له ان ياخذ الزكاة مطلقا كما
ذكره الحصنى فى شرح
ابى شجاع ام يفصل فيه
بين ان يكون بلغ العمر
الغالب فلا يعطى من
الزكاة حتى يذهب ذلك
النصاب وبين ان لا يكون
بلغه فيعطى منها ما يكفيه
مع ربح النصاب الى ان
يلغى (فاجاب) بانه يعطى من

أقرت بالنسب فانها تهر بحق عليها وعلى غيرها وقد بطل إقرارها فى حق الغير فيبطل فى الجميع واعترض
هذا بانه لا يلزم من بطلانه فى حق الغير بطلانه فى الجميع بل ينبغى أن تؤخذ به فى حق نفسها كما فى
الإقرار بالمال اه فالفرق مصرح بالغاء الإقرار من أصله فيؤيد به الوجه القائل بالحل وأما اعتراضه
المذكور فيرده ما مر عن نص الشافعى رضى الله تعالى عنه فانه على طبقه حرفا بحرف فما كان جوابا
عن النص فهو الجواب عنه ((تنبيه أول)) ما مر من أنه لا فرق فى جريان الوجهين فى المعروفة بالنسب
بين أن يقول أنت أختى من النسب لمن فى نكاحه وغيره اقد ينافيه صنيع الزركشى فى قواعده وعبارته
لو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا وأنكر الآخر ففى حلها للمقر وجهان وقال القاضى الحسين ان
كانت مجهولة النسب حرمت وإن كانت معروفة بالنسب فوجهان والذى جزم به فى النهاية فى اللقيط
تحريمها وهو المعمول به فقد ثبت الفرع دون الاصل ولو قال لزوجته أنت أختى من النسب وهى
معروفة بالنسب ففى تحريمها عليه وجهان ولو كانت مجهولة النسب وكذبتة انفسخ نكاحها على
الاصح فرجح فى الاولى التحريم بقوله وهو المعمول به وسكت عن الترجيح فى الثانية المقروضة فى
الزوجة مع ذكره لها عقب الاولى فدل كلامه على الفرق بين صورتين وهو ظاهر من حيث
الترجيح وأما حكاية الوجهين فهى فى صورتين كما صرح به هو وغيره كما مر وحينئذ فكلامه
موافق لما قدمته من انه لا فرق لا مخالف له لان ذاك فى جريان الوجهين وهذا فى ترجيح أحدهما
فى غير الزوجة وكان الفرق أنه قبل النكاح لا تهمة فى استلحاقه من حيث الزوجية فأثر عند
الزركشى كالامام وأما مع الزوجية فهو متهم باطلاله باستلحاقها حقها من النكاح كالمسمى الزائد على
مهر المثل فمن ثم توقف الزركشى عن الترجيح فى هذا فتأمل ((تنبيه)) ثان قولهم وكذبتة فى
مجهولة النسب انفسخ نكاحها على الصحيح ليس قيدا فى انفساخ نكاحها وحرمتها عليه بل الظاهر
انه قيد لجريان الخلاف فى الانفساخ لما قرره آتفا أنه يريد بذلك إبطال حقها أما إذا صدقته
فواضح انفساخ نكاحها وحرمتها عليه قطعاً واذا تقرر ذلك فى المجهولة فهل ياتى نظيره فى المعروفة على
الوجهين السابقين فهما أولاً الاوجه الثانى لما مر أن كل إقرار كذبه الشرع لا يدار عليه حكم
بوجه ولان العصمة بيد الزوج فاذا لم يقبل إقراره وحده لا يقبل تصديقها له ولاجل ذلك مر فى
المجهولة أنه لا فرق بين تصديقها وتكذيبها وما يؤيد اعتبار قول المرأة فى الحرمة لا النسب فرق
البغرى بين قولهم قالت أمة لشخص بينى وبينك رضاع محرم ان كان قبل الملك حرمت أو بعد
التمكين من الوطء فلا أو قبل التمكن فوجهان وقولهم لو قالت بينى وبينك أخوة نسب لم تقبل فى
حكم ما بان النسب أصل مبنى عليه احكام كثيرة كلها أهم واعظم من أمر التحريم فلا يثبت بقول
المملوك اه ((تنبيه)) ثالث قد علمت مما تقرر ان محل للوجهين السابقين انما هو فيما اذا قالت
انت أختى من النسب ويلحق بذلك ما اذا قال انت أختى فقط ولم يقصد ذلك بان كانت مجهولة
النسب جرى على الخلاف فيها فيما يظهر او معرفته فلا كما مر عن الجلال البلقينى وسيأتى عن
الخوارزمى ما يؤيد ذلك ((تنبيه)) رابع جميع ما تقرر محله حيث لم يعلم باطنا ما يخالف الظاهر
والا حرمت عليه باطنا بلا خلاف ولحقها كان علم انها بنت ابيه من وطء شبهة الفراش بما هو
فى حكم الظاهر فقط كما مر ((تنبيه)) خامس محله ايضا حيث أمكن لحوقها بأبيه لو استلحقها بفرض
جهل نسبها والا كان كانت أكبر من أبيه او اصغر منه بسن لا يَحتمل كونها بنته او كانت امها منه
بمسافة يستحيل اجتماعها عادة فلا أثر لإقراره اتفاقاً كما صرحوا به فى استلحاق يكذبه الحس
انه لا أثر لإقراره فى تحريم ولا غيره اتفاقاً

((الباب الثانى فى الكلام على حرمتها عليه من غير تفصيل))

سهم الفقراء والمساكين ما تم به كفاية العمر الغالب وهذا هو المراد من كلام الشيخ تقي الدين الحصري فان بلغ العمر الغالب لم يعط ان كان ما له يبلغ كفاية سنة والا اكملت له (سئل) عن له دين على شخص في غير بلده وحال عليه الحول فهل المستحق لزكاته أصناف بلد من هو له او عليه أو يتخير بينهما (فاجاب) بانه يجب على مالك الدين أخراج زكاته لأصناف بلد المديون اذ هو منزل منزلة الموجود في ذمته فيشملة قول الاصحاب ان العبرة في زكاة المال ببلده حال الوجوب فلو كان المال في بلد ومالكة يولد آخر فالاعتبار ببلد المال لانه سبب الوجوب ويمتد اليه نظر المستحقين (سئل) عن معه نصاب فضة في بلد وله أربعون نصفا فضة في أخرى فهل يجوز له أن يعطى زكاة الأربعين المذكورة نصفا واحدا لفقر واحد من فقراء بلدها أم يصرف النصف المذكور بفلوس جدد ويفرقها عليهم أم يضم إلى زكاة النصاب ويفرق المجموع في بلد النصاب (فاجاب) بانه يجب اخراج النصف لمستحقى بلد الأربعين في دفعه اليهم بلاقسمة ولايجوز صرفه بفلوس جدد ولا صرفه

قد سبق أنه وجه مشهور في المذهب لاسماخ لانكاره واحتماله وما يؤيده ترجيحاً قول الزركشى في قواعده لو قال أحد الابنين فلانة بنت أينا وأنكر الآخر ففى حلها للمقر وجهان وقال القاضى حسين ان كانت مجهولة النسب حرمت وان كانت معروفة فوجهان والذي جزم به في النهاية في اللقيط تحريمها وهو المعمول به فقد ثبت الفرع دون الاصل اه وقول الروضة لو قال لعبده أنت ابني ومثله يجوز أن يكون ابنا له ثبت نسبه وعتقه ان كان صغيرا أو بالغاً وصدقه وان كذبه عتق أيضا وان لم يثبت النسب وان لم يمكن كونه ابنه بان كان أصغر منه على حالة لا يتصور كونه ابنه لغا قوله ولم يعنى لانه ذكر محالا هذا في مجهول النسب فان كان معروف النسب من غيره لم يلحقه لكن يعنى على الاصح لتضمنه الاقرار بحريته ولو قال لزوجة أنت بنتى قال الامام الحكم من حصول الفراق بينهما وثبوت النسب كما في العتق اه وما يؤيده أيضا ما ياتي عن الفقهاء والخوارزمي ووجه التأيد في هذه المذكورات لترجيح الوجه القائل بالحرمة غير خفى لان الزركشى كالامام مرجحان للتحريم في غير الزوجة ومثلها الزوجة والفرق السابق بينهما اقتاعى عند التحقيق ولان كلام الروضة المذكور صريح في التحريم في الزوجة اذ لا فرق بين أختى وبنتى وهو أغنى التحريم في الزوجة وغيرها هو الاحوط مؤاخذه له باقراره بحرمتها عليه وان لم يثبت النسب وللقائلين بترجيح الحل أن يجيوا عن ذلك بامور منها أن جزم الامام بالتحريم مبنى على ما مر عنه من استعظامه جريان الخلاف وقد مررد هذا الاستعظام وما يترتب عليه فراجعه وقول الزركشى وهو المعمول به فيه ما مر عن شيخه الاذرى من اختياره لمقالة الامام المبنية على اختياره لتخريج ابن سريج مع اعترافه بخروجها عن المذهب فتأمل على أن قول الزركشى وهو المعمول به ليس صريحا في الترجيح على ما قيل في نظيره فيما وقع في المنهاج ومنها أن قول الامام بحصول الفرقة يحتمل أن يريد بها فرقة الفسخ أو فرقة الطلاق وهما وجهان كما يفيد قول الجواهر فيمن قال لزوجته يابنتى بناء على وقوع الفرقة به عند احتمال البتية ولانية له هل هي فرقة فسخ أو طلاق وجهان جاريان فيما إذا كانت مشهورة النسب من غيره أو كبيرة وكذبته وإذا ثبت ان كلام الامام محتمل لفرقة الطلاق انتهى الاحتجاج به على التحريم المؤبد لانه لا معنى لفرقة الطلاق إلا حلها له بالرجعة فيثبت دلالة في كلام الامام على الحرمة المؤبدة ظاهرا ولا باطنا على أن قول القمولى جار فيما إذا كانت مشهورة النسب من غيره أو كبيرة وكذبته ظاهر في جريان الوجهين في نفس أنت بنتى لان التصديق والتكذيب انما يتجه في هذا دون النداء لاحتماله للكرامة احتمالا ظاهرا بخلاف أنت بنتى وبذلك يزيد ايضاح ما ذكرته من أنه لا حاجة في كلام الامام هذا على التحريم المؤبد أصلا ومنها احتمال الفرق بين أنت بنتى وأنت أختى وذلك ان حكاية الخلاف في أنت أختى مشهورة في كلام الاصحاب قبل وجود الامام بزمان طويل فلا يكون ما ذكره الامام حجة عليهم ومنها أن ما ذكره الامام قيده الاذرى بما إذا قصد الاستلحاق فانه قال عقب كلام الروضة المذكور قلت وكان صورة المسئلة اذا قال ذلك على وجه الاستلحاق أمال فانه على وجه الملاطفة أو قال قصدت به ذلك أى الفراق لاحقيقة البتية فقد سبق بيانه اه وأشار بقوله قد سبق بيانه إلى ما ساذكره عنه قريبا وذكره في باب الطلاق وبه يعلم ان ما ذكره الامام هنا لا يستدل به على حرمة ولا فرقة في الواقعة السابقة لان الزوج لم يقصد فيها استلحاقا قطما كما ياتي وحينئذ فالاستدلال بكلام الامام هذا على الحرمة فيها ظاهر أو باطنا يرد بما ذكره وساذكره فليكن ذلك على ذكر منك وقد مر ان محل الوجه القائل بالحرمة انما هو إذا قصد بانت أختى الاستلحاق فلو فرضنا ان هذا الوجه هو المعتمد لم يكن فيه حجة على التحريم في تلك الواقعة اصلا اذ ليس فيها قصدا استلحاقا

لمستحق بلد النصاب (سئل)
 عن مستحق الزكاة إذا
 انحصروا في بلد وكانوا فوق
 ثلاثة من كل صنف فهل
 يستحقونها بالوجوب أو لا
 (فاجاب) بانهم يستحقونها
 بالوجوب فلا يشار كهم فيها
 قادم ويجب استيعابهم ان
 كانوا ثلاثة فاقول أو أكثر
 ووفى بهم المال (سئل)
 عن قول الدميري أما
 المحصورون فلا نهم ملكوا
 الموجد وهل يقال ما نكوا
 ذلك على عدد رؤسهم أو
 على قدر حاجاتهم أو
 لا يملكون الا الكفاية
 دون الزائد على ذلك فيه نظر
 ما المعتمد (فاجاب) بأنه إنما
 يملكون الكفاية دون
 ما زاد عليها ولا تجب
 التسوية بين أحاد الصنف
 عند تساوى حاجاتهم إلا
 ان فرق الامام ووفى بهم
 المال (سئل) عن يتم له
 جد غني هل يعطى من سهم
 اليتامى أو لا (فاجاب) بأنه
 لا يعطى منه شيئا لقولهم
 يشترط في اعطائه منه فقره
 وقول المنهاج ان المكفى
 بنفقة قريه ليس فقيرا
 وقول المحرر والوجيز
 والروضة انه لا يعطى من
 سهم الفقراء (سئل) عن
 قول الروض يعطى ابن
 السليل ما يكفيه ذهابا
 واباء لقاصد الرجوع الى
 أن قال لا نفقة مدة
 تخرجه عن السفر هل
 يعمل بما شمله من كونه إذا
 قام لحاجة يتوقعها كل

قطعا كما تقرر ومنها فرقمهم في بعض المسائل بين قبول الاقرار بالبنوة لا بالاخوة بفروق متعددة منها
 ان الاقرار بالبنوة حق واجب عليه بخلاف الاخوة فاحتيط لذلك مالا يتحاط لهذا ويفرق أيضا بان
 الانسان يعلم فيما يتعلق بنفسه ما لا يعلمه فيما يتعلق بغيره فجاز ان يؤثر اقراره فيما يتعلق بنفسه
 كالبنوة ما لا يؤثر اقراره فيما يتعلق بغيره كالاخوة ويؤيده أنهم اشترطوا في الالحاق بالغير شروطا
 زائدة فدل على تراخي رتبة الاخوة عنها بالبنوة وحاصل ذلك كله ان ما ذكره الامام وأقره عليه
 الشيخان في البنوة لا يرد نقضا لما ذكره الاصحاب في الاخوة لما تقرر موضعا فان قلت في تقرير
 الشيخين للامام على ذلك أوضح حجة على ضعف الوجه القائل بالحل لانا ان جعلناها فرقة فسخ فواضح
 أو فرقة طلاق فإن الحل وفيه ايضا رد مأمور من دعوى أن الاقرار الذي كذبه الشرع لا يعمل به
 أصلا قلت قد مر لك ان أختي يحتمل أخوة الدين وأخوة النسب ومع هذا الاحتمال المنضم اليه
 تكذيب الشرع له في إقراره بنحو الاخوة يتدفع قياس الاقرار بالبنوة عليه لانه لا احتمال ظاهر فيه
 كما صرح به جمع في فرقمهم بين يابنتي وأنت بنتي فان الاول ظاهر في الكرامة بخلاف الثاني فوضح ان
 ما هنا لا يدفع شيئا بما ذكر في السؤال فتأمل فانه دقيق (تنبيه أول) في ثبوت الحرمة بدون ثبوت
 النسب هنا يتايد لما مر من تخرج ابن سريج لكن قد سبق الجواب عنه (تنبيه ثان) قد علمت
 من فرضهم الوجهين السابقين عن الجواهر وغيرها في الباب الاول في صورة الاستلحاق انه حيث
 لا استلحاق فلا حرمة حتى على هذا الوجه (تنبيه ثالث) مرايضان الخلاف اما هو بالنسبة
 للظاهر اما بالنسبة للباطن فلا يتجه فيه خلاف بل يجب القطع بأنه ان صدق فيما ذكره حرمت عليه
 باطنا وان كذب لم تحرم عليه باطنا وهذا ما لا شبهة فيه وبهذا يعلم ان ما يأتي عن الاذرعى من
 الحرمة ظاهرا هو هذا الوجه الثاني ومن الحل باطنا ان كذب اى والحرمة ان صدق هو بما
 لا خلاف فيه وحينئذ فكلام الاذرعى ليس خارجا عن ذلك الوجهين خلافا لمن فهم انه احتمال
 ثالث وجريت عليه ارخاء للعنان مع ذلك الوهم ثم بينت حقيقة الامر في ذلك فتدبر ذلك وشدد به
 يدك لتحفظ من الوهم الذي ربما راج عليك

((الباب الثالث في الكلام على حرمتها ظاهرا وحلها له باطنا ان كذب))

اعلم ان الاذرعى ابدى هذا بحثا لكن قيده بقيد ربما يغفل عنه وقد مر آتفاهه الوجه الثاني
 من الوجهين السابقين ثم ذكر الاذرعى من كلام الخوارزمى ما قد يدل لما ذكره وما قد يردده كما
 ستعرفه وبيان ذلك ان الشيخين نقلوا عن القفال انه لو قال لامرته التى هى ثابتة النسب يابنتي
 وقعت الفرقة بينهما عند احتمال السن كما لو قاله لعبد او أمته زاد النووى قلت المختار في هذا انه
 لا يقع به فرقة إذا لم يكن له نية لانه إنما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة اه قال
 الاذرعى في توسطه عقب ذلك قلت لفظ العبادى إذا قال لامرته التى هى ثابتة النسب يابنتي فانه
 تقع الفرقة بينهما إذا احتمل ان يكون مثلها ابنته وكذا لو قال يا أختي او قال يا أمي او قال انت
 أمي انت أختي اما إذا قال لعبد او ابني وان كان ثابت النسب فانه يعتق عليه إذا جاز ان يكون
 ابنا له وكذا لو قال لجاريته يا بنتي فانها تعتق عليه وان كانت ثابتة النسب إذا امكن ان يولد له
 مثلها واعلم ان قوله قلت المختار انه لا يقع به فرقة إذا لم يكن له نية يوهم الموافقة على صورة العتق
 وليس كذلك بل استعمال الملاطفة للعبد والامة بهذا اللفظ غالب بخلاف الزوجة فانه لا يستعمل
 فيها ذلك وقوله إذا لم يكن له نية ان اراد به نية ايقاع الطلاق ففيه نظر لان هذا اللفظ لا إشعار له
 بذلك وان اراد به قصد الاستلحاق حيث يمكن كونها منه فحينئذ يكون مقرا بعدم الزوجية فان كان
 كاذبا فلا فرقة باطنا ويحكم بها ظاهرا ثم رأيت الخوارزمى قال في كافيه لو قال لامرته يابنتي

أويا أمي أويا جدتي نظر ان كانت في سن يستحيل ان تكون كذلك فلا يثبت شيء من الحرمة وان كانت في سن يتصور أن تكون كما يقول تحرم عليه حرمة مؤبدة وان كانت معروفة النسب فـلو قال إنما قلت ذلك لها بطريق الكرامة أو الاستهزاء يقبل قوله وكذلك لو قال يا اختي ثم قال عنيت من جهة الدين يقبل اه كلام التوسط وذكر كلام الخوارزمي أيضا بعد ذلك في الفروع المنشورة آخر الطلاق وبيان ما اشتمل عليه الذي اشرت اليه فيما مر بامور أولها ان ما ذكره من وقوع الفرقة ظاهرا لا باطنا قيده بما إذا قصد الزوج الاستلحاق كما صرح به قوله وان أراد بالنية قصد الاستلحاق حيث يمكن كونها منه فحينئذ يكون مقرا بعدم الزوجية فان كان كاذبا الخ فرتب ما ذكره من الفرقة على ما فرضه من قصد الاستلحاق بقوله يا بنتي وجعل إقراره بعدم الزوجية متوقفا على ذلك القصد ومعلوم ان معرفة قصد ذلك لا تعلم الا منه وحينئذ فلا دلالة في كلام الاذرعى على وقوع فرقة في صورة المسئلة السابقة في المقدمة لان الزوج مصرح بأنه لم يقصد استلحاقا وإنما قصد الكذب حتى تتم له الحيلة التي قصدتها وقرائن أحواله تفيد القطع بتصديقه في كونه لم يقصد استلحاقا وإذالم يقصد فلا فرقة وهذا على منوال ما قدمته عنه في أنت بنتي كما مر التنبيه عليه فان قلت هل يعتمد كلامه هذا قلت قد قدمت لك انه في الحقيقة هو الوجه الثاني القائل بالحرمة المعقود له الباب الثاني كما مر والقول بحرمته عليه كذلك مع قصده الاستلحاق وكذبه فيه بعيد جدا فتعين ما أشار اليه من التفصيل الذي قدمته أول الباب الاول فتدبره فانه مما يلتبس . ثانيها قوله وقوله إذا لم يكن له نية إن أراد به نية إيقاع الطلاق ففيه نظر لان اللفظ لا إشعار له بذلك اه يجاب عنه بأنه لا نظر فيه وما علل به بمنوع وما يردده ما ذكره هو من افادة الفرقة بقية الذي ذكره وهو قصد الاستلحاق ومر أن الفرقة فرقة طلاق في وجه وفسخ في وجه وحينئذ فله اشعار به اي اشعار . ثالثها سياقه لكلام الخوارزمي قصد به التأييد لما بحثه هو من تقيده بغير قصد الاستلحاق وهو ظاهر لان الخوارزمي جعل يا بنتي يا أمي يا جدتي يا اختي اذا امكن ذلك فيها يوجب التحريم المؤبد وان عرف نسبها ما لم يقصد الكرامة أو الاستهزاء أو اخوة الدين فان قلت قد علم بما مر في الباب الثاني ان الاذرعى احال في باب العتق بيان ما اذا قصد الملاطفة أو الفراق لا حقيقة البتة على ما قدمه في باب الطلاق ولم يذكر فيه ذلك قلت بمنوع بل ذكر هذين القسمين وفيه قصد الاستلحاق اما هذا فقد سبق ذكره له صريحا واما الاول اعني قصد الملاطفة فقد ذكره عن صاحب الكافي واما قصد الفراق فقد ذكره اعني الاذرعى ونظر فيه ورددت عليه نظره كما سبق فان قلت عبارة فتاوى القفال الآتي ذكرها صريحة في ان اختي صريح في تأييد الحرمة وبها يتايد ما مر في الباب الثاني من الحرمة كما هو احد الوجهين السابقين قلت هو كذلك الا انه لا يتم الا لو كان رأى القفال معتمدا اما حيث ضعف النووي رأيه كما مر فلا يتم التمسك بكلامه فان قلت لا يلزم من تضعيف النووي لما ذكره القفال في النداء تضعيفه لما ذكره في انت أمي انت اختي لما هو مقرر من الفرق بين النداء وغيره اذ النداء يقع على جهة التلطف ونحوه كثيرا بخلاف انت بنتي أو أمي ونحوهما وهذا هو السبب في اعتراض النووي لكلام القفال في النداء وتقريره للامام في انت بنتي على افادته الفرقة كما مر قلت قول القفال انت أمي انت اختي ظاهر في انه جمع بين اللفظين من غير زيادة وحينئذ فلا حجة فيه على ما لو قال انت اختي لان الاحتمال فيه لاختوة الدين وغيرها اظهر منه فيما لو جمع بينهما على ان القفال يحتمل ان يكون هو صاحب ذلك الوجه الصائر الى ان اختي يوجب التحريم المؤبد فان قلت ظاهر كلام الخوارزمي ان بنتي وامي وجدتي واختي في النداء ينصرف الى الحرمة المؤبدة ما لم يردغيرها قلت نعم ظاهره ذلك فهو موافق

وقت ثمانية عشر يوما يعطاها
أولا كما قال شارحه ان هذا
أوجه والاصح خلافه فان
قلتم بالاول فما وجه كلام
الشارح وهل بينه وبين
عبارة أصله تفاوت (فاجاب)
بأنه يعطى للدة المذكورة
وقد شملتها عبارة الروض
التي قبل المنفى وعبارة
أصله بقوله الامدة إقامة
المسافرين وأنهما المنفى
وشملتها عبارة الشارح
بقوله بخلاف إقامة لا تخرجه
عنه فيعطاهما وكان الشارح
رحمه الله فهم من كلامهم انه
لا يعطى الا نفقة الإقامة
المشتركة بين سائر المسافرين
وهي دون أربعة أيام غير
يومي الدخول والخروج
ولهذا استحسن عبارة الاصل
عن عبارة الروض مع أنها
مساوية لها وربما تبادر
له ذلك من عبارة المجموع
قبل تأملها وهي قال أمحابتنا
وأما نفقته في اقامته في
المقصد فان كانت إقامته
دون أربعة أيام غير يومي
الدخول والخروج اعطى
لها لانه في حكم المسافر إذ
له القصر والفطر وسائر
الرخص وان كانت أربعة
أيام فأكثر غير يومي
الدخول والخروج لم يعط لها
لانه خرج عن كونه مسافرا
ابن سبيل ٧ ان انقطع
رخص السفر الى أن قال
وفيه وجه عن صاحب
التقريب ان ابن السبيل

يعطى وان طال مقامه اذا

كان مقيماً لحاجة يتوقع تنجزها والمذهب الاول (سئل) عن قول الدمهرى من عليه زكاة ليس له أن يساقط من عليه دين من زكاته ولو قال رب الدين للمدين أعطى هذا الدينار الذى معك فى دينى حتى أردته عليك من زكاتى فاداه اليه وقع عن الدين قطعاً ويتخير الآخذ بين أن يردّه اليه من الزكاة أولاً ولو قال المدين له أعطى دينار من زكاتك حتى أقضى به دينك ففعل أجراً عن الزكاة ويتخير المدين بين أن يدفعه عن دينه أولاً ولو أعطى مسكيناً زكاته وواعده أنه يردّها عليه يبيع أو هبة أو أن يصرفها المزكى فى كسوة المسكين أو مصالحه لم يجز كولو شرط أن يردّها من دينه هل هذا الأخير معتمد أو لا فانه مخالف للاول وعلى تقدير أن يجاب عنه بانه حجر عليه فهو شرط غير لازم (فاجاب) بانه لا مخالفة فى كلامه إذ ليس فى الاول الا مجرد وعد وهو لا يلزم فلم يؤثر فى أجزاء الزكاة وإنما لم يجز عن الزكاة فى قوله وواعده الخ للشرط المنافى للاجزاء لتضمنه الحجر عليه فى ملكه فان المراد بالمواعدة الشرط بدليل تشبيهه بمالو شرط عليه أن يردّها اليه من دينه (سئل) ما المراد بالقرب

للقفال فى حالة الاطلاق وللنوى فى حالة ارادة غير الفرقة وقد علم ضعف كلام القفال فى حالة الاطلاق وكذا كلام الخوارزمى وقد يقال بين الخوارزمى أن مراد القفال بالحرمة المؤبدّة مالم يرد غيرها وحينئذ فقد يؤخذ منه أن الوجه الثانى القائل بالتحريم المؤبد فى أنت أختى محله مالم يقصد به غير ذلك وبه يتأيد ما بحثه الاذرى فى نحو أنت بنتى بان محله مالم يقصد بالاستلحاق أو الملاطفة أو الاستهزاء وكذا أخوة الدين فى أنت أختى وحينئذ يتجه كما مر أنا ولو قلنا بهذا الوجه الصائر الى الحرمة المؤبد لا يرد هذا الوجه على من أفتى فى السابقة بالحل ظاهراً وباطناً لما تقرر أن محله مالم يرد غير ذلك كما علم من كلام الخوارزمى الذى أيد به الاذرى بحثه السابق فتأمل هذا كالأذى قبله فانه مهم وبه يتضح الحق وفقنا الله لسلوك سبيله وحمانا من الشيطان وتسويله وخلصنا من شوائب البقاء مع الحظوظ والنفوس وازال عن نفوسنا كل هم وغم وبغض وبؤس انه الرحيم الرحمن الكريم المنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال مؤلفه عفا الله عنه نجز فى دون يومين سلخ ذى القعدة الحرام سنة ثمان وخمسين وتسعائة تقبله الله بمنه وكرمه آمين

(باب المساقاة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا مات المساقى العامل وكانت المساقاة عينية وقالوا انفسخت كالأجارة العينية ما يصير للعامل وربما اثمر النخل وربما لم يثمر ما الحكم فى كل منهما (فاجاب) اذا مات العامل وقلنا بانفساخ المساقاة وجب له من الثمر الذى ظهر قبل موته بقدر ما عمل اخداً من كلام القاضى حسين فى فتاويه فان مات ولم يظهر شيء من الثمرة لم يستحق شيئاً والله اعلم (وسئل) عن رجل عامل رجلاً على أرض ليزرعها ويقوم على شجرها بجزء منها فعطل أكثر الأرض وبورها فهل يضمن قيمة ما عطله منها (فاجاب) بقوله أفتى التاج الفزارى بانه ان كان تسلم الأرض من المالك فعليه اجرة مثل ما عطله منها ونقله عن النص وغلط من قال بخلافه وفيه نظر فان يد العامل ليست يد ضمان حتى يضمن بالتفويت (وسئل) رضى الله تعالى عنه عما اذا مات المساقى العامل والمساقاة عينية وقالوا انفسخت كالأجارة العينية ما يصير للعامل بما اثمر النخل وبما لم يثمر (فاجاب) بقوله للعامل اجرة مثل عمله الواقع قبل الموت ولا تتوزع الثمرة على اجرة مثل جميع العمل حتى يجب له منها حصة لانها ليست معلومة عند العقد حتى يقتضى العقد التوزيع عليها فان قلت ذكروا ان المساقاة متى وقعت قبل ظهور الثمرة ملكها بالظهور فكيف لا تورث عنه كلها او بعضها قلت ملكها لها بالظهور ليس ملكاً ناجز ابل هو ملك مراعى فان تم العمل بان انه ملكها بالظهور والافلا

(باب الاجارة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه من امرأة وقفت وقفاً على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على اولادها واولاد ولدها وشرطت النظر لها مدة حياتها ثم من بعدها لمن عيّنته ثم انها بعد ان ثبت الوقف على يد حنفى اجرتة مائة سنة ثم ماتت فى اثناء المدة بعد ان ثبتت الاجارة على يد شافعى فوقع السؤال هل تنفسخ الاجارة ام لا فافتنى الشافعى بانفساخها فيما بقى من المدة فهل هذا الافتاء صحيح او لا وضحوا لنا الجواب لاعدكم المسلمون (فاجاب) بان الافتاء المذكور صحيح لكن بقيده الآتى وقد افتى بما يوافق شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده فانه سئل عن وقف على شخص ثم اولاده وشرط النظر له عليه ايام حياته ثم لمن ينتهى له الوقف بمن ذكر ثم اجر الموقوف عليه الموقوف مدة ومات قبل انقضائها فاجاب بان الاجارة تنفسخ بموته لان المنافع بعد موت المؤجر لغيره اهـ وكذلك الكمال الرداد شارح الارشاد فانه سئل عن ضيعة موقوفة على الذرية بطناً بعد بطن على الترتيب والنظر

الذي يجزىء دفع الزكاة اليه
والقريب الذي لا يجزىء
دفعها اليه وإذا فصلتم
ودفعها للقريب امتنع عليه
أخذها لكنه اتصف بصفة
أخرى كمديون وعابر
سبيل يجزئ أولاً (فاجاب)
بان القريب الذي يجوز
لقربه دفع زكاته اليه هو الذي
لا تلزمه نفقته والقريب
الذي لا يجوز لقربه دفع
زكاته اليه هو الذي تلزمه
نفقته ويجوز له دفع اليه
من باقى السهام إذا كان من
أهلها الا سهم الفقراء
والمساكين

﴿باب صدقة التطوع﴾
(سئل) رحمه الله هل المعتمد
ما ذكره في الروضة من عدم
استحباب التصديق بما
يحتاجه لنفسه أم ما في المجموع
من تحريره (فاجاب) بان
المعتمد ما صححه في الروضة
وكلامهم مؤيد له على أن
بعضهم جمع بينهما يحمل ما في
المجموع على من لم يصبر
أخذاً من جواب المجموع
عن حديث الانصارى
وامرأته اللذين نزل فيهما
قوله تعالى ويؤثرون على
انفسهم الآية وما في الروضة
على من يصبر (سئل) عما
إذا قلتم بحرمه الصدقة فهل
يملكها أخذها أم لا
(فاجاب) بانه لا يملك
المتصدق به أخذها (سئل) هل
الافضل الفقير الصابر أم
الغنى الشاكر (فاجاب)
بانه قد اختلف العلماء

فيه لا كبر من كل بطن فاجره الناظر وليس من الذرية من ذلك البطن غيره فهل تنفسخ الاجارة بموته
وهل يصح ايجاره بدون اجرة المثل فاجاب بقوله نعم تنفسخ الاجارة ولا تصح اجارة الناظر بدون اجرة
المثل اهو لما كان في اطلاق الانفساخ في هذين الاقضاء ينظر خالف الاول أجل تلامذته شيخنا الشهاب
الرملى والثاني ولده العلامة المحقق وعبارة فتاوى الاول وقف على أولاده ثم أولادهم وهكذا وشرط
الواقف النظر للارشاد أو الاصلاح منهم وآل النظر والاستحقاق لاحد ثم موت اخوته فاجر مدومات
قبل انقضائها فهل تنفسخ الاجارة بموته بالنسبة للمستقبل لان المنافع لغيره وكذا النظر فلا نظر له
على الغير لان الواقف منعه من الاستحقاق حال نظره وجعل استحقاقه حال نظر غيره بلا ولاية له
عليه ولا نيابة اذ البطن الثانى انما يتلقى من الواقف لا من الاول فلا ينفذ تصرفه في حق من بعده
ولقول المحلى بعد قول المنهاج ويتولى الوقف الا في صورة ذكرها بقوله ولو أجاز الخ بخلاف ما اذا
كان الناظر حاكماً أو أجنبياً أو مستحقاً والوقف وقف تشريك أو ترتيب وبقي من في درجته أو أحدهم
فانها لا تنفسخ بموته مطلقاً في غير الاخيرة وفيها بالنسبة الى من في درجته لانه ناظر للجميع في غير
الاخيرة ولمن في درجته فيها وهل يفرق بين التشريك والترتيب أجاب اجارة ناظر الوقف لا تنفسخ
بموته لدخولها في قول الاصحاب ولا تنفسخ الاجارة بموت متولى الوقف فليست من مسئلة اجارة البطن
الاول مثلاً لان صورتها أن يشرط الواقف النظر لكل مستحق على حصته خاصة ولا يخفى ان مسئلتنا
ليست كذلك لان شرط الواقف النظر فيها للارشاد أو الاصلاح من الموقوف عليهم يتناول ثبوت النظر له
حالة استحقاقه من الوقف وحال عدم استحقاقه حتى لو وجد في بطن سافل كالثاني والثالث من هو
أرشدو أصالح من أهل بطن عال كالاول وثبت له النظر وان لم يستحق شيئاً من الوقف مع وجود احد
من بطن اعلى منه فعلم ان ولاية من هو من البطن العالى لم يقيد بها الواقف بحالة استحقاقه اذ لو تصور
ان يستحق معه احد من بطن اسفل منه ثبتت ولاية نظره على استحقاق ذلك السافل فعدم ولايته
على من هو اسفل منه لعدم تصور استحقاقهم مع وجوده لاعدى شمول ولايته لهم فالترتيب في
البطن لا استحقاق الربيع لا ثبوت النظر وقد علم جواب بتمية السؤال والحاصل ان اجارة ناظر الوقف
لا تنفسخ بموته الا في مسئلة شرط الواقف النظر لكل مستحق على حصته خاصة وقد يجاب عن عبارة
شيخنا زكريا بان قول السائل ثم لمن ينتهى اليه الوقف معناه ان الواقف قيد نظره باستحقاقه لان
شرطه لمن ينتهى اليه الوقف بمنزلة شرطه لكل بطن على حصته فيكون النظر حينئذ مقيداً بالاستحقاق
ويلزم من تقييده به الانفساخ بالموت كما يأتى فلا اعتراض على الشيخ ولا اطلاق في كلامه فتأمل نعم
تعليل الانفساخ بان المنافع بعد موت المؤجر لغيره فيه نظر لان هذا ليس هو الملحوظ في الانفساخ
وعدمه وانما الملحوظ عموم نظره او خصوصه كما يعلم مما يأتى مبسوطاً وعبارة الثانى بعد ان ذكر
ما مر عن ابيه وقد نزلت المسئلة على بعد وقال شيخنا الوالد رحمه الله تعالى وأجبت بجواب مبسوط
مشمتم على نقول ناصة على عدم انفساخ الاجارة إذا كان التاجر ممن ذكر باجرة المثل من ذلك ما في
فتاوى القفال إذا اجر البطن الاول الوقف ثم ماتوا فان كان البطن الاول متولياً في ذلك صح
اجارتهم وليس للبطن الثانى فسخه إذا كان باجرة المثل وفي حاوى الماوردى وحلية الرويانى ان
كان متولياً وله حق في غلته لكونه وقفاً عليه فاجره ثم مات هل تبطل الاجارة وجهان والاصح
انها لا تبطل لانه اجره في حق نفسه وحق من بعده بولاية وفي حواشى الروضة لجلال الدين البلقينى
لو فرضنا ان الناظر انفرد بالاستحقاق فان اجر باجرة المثل لم تنفسخ اجارته وان اجر بدونها انفسخت
لانه انما يحاى في حق نفسه لا في حق الغير اه نعم ما اطلقه من عدم الانفساخ غير صحيح كقول والده
في الصورة التى سئل عنها بالانفساخ لان صورته هى عين صورة شيخنا الرملى وقد سبق كلامه فيها

في تفضيل الغني والفقير مع اتفاقهم على أن ما أوج من الفقر مكره وما أبطر من الغنى مذموم والصحيح الذي عليه الجمهور أن الغنى الشاكر وهو من قام بجميع وظائف الغنى من البذل والاحسان وشكر الملك الديان أفضل من الفقير الصابر وهو من قام بجميع وظائف الفقر كالرضا والصبر لخبر الصحيحين جاء الفقراء إلى النبي ﷺ فقالوا ذهب أهل الدثور بالأجور ولأنه متصف بصفتين من صفات الله تعالى إذهو الغنى الشكور والفقير الصابر بصفة من صفات العبيد وهو الفقير قال تعالى يا أيها الناس أتمم الفقراء إلى الله وصفة من صفات المعبود وهو الصبر لأن من أسمائه الصبور وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه المختار لاستعاذته ﷺ من الفقر ولا يجوز حمله على فقر النفس لأنه خلاف الظاهر بغير دليل وأما قوله ﷺ يدخل فقراء المسلمين الجنة قبل الأغنياء بنصف يوم وهو وخمسائة عام وقوله صلى الله عليه وسلم اطلعت على أهل الجنة فرأيت أكثر أهلهم الفقراء واطلعت على أهل النار فرأيت أكثر أهلها النساء فمحمول على الغالب من

الجارى على غاية التحقيق والاتقان فليعتمد إذ شرط النظر للأكبر كشرطه للأصالح فهو شرط نظر عام فيها التصور بقاءه مع عدم الاستحقاق بخلاف شرطه لكل بطن على حصته فقط كما يأتي بسطه ٧ وعبرة أرى زرعة في مختصر المهمات والظاهر أن هذا مأخذ إفتاء شيخنا الرملي بما مر فاعمل جعل النظر للارشاد فانتقل بعض الوقف للبطن الثاني والارشاد من الأول فاجر الارشاد ثم مات فالنتيجة عدم الانفساخ لان ولايته عليهم وإن لم يكن أجنبيا إذا تقرر ذلك فلنذكر من كلام الاثمة ما يتبين به الراجح في هذه المسئلة فنقول صرح الشيخان كالأصحاب بأن الاجارة لا تنسخ بموت ناظر الوقف سواء كان حيا أو نائبه أو مشروطاً له النظر المطلق لانه حينئذ ناظر للجميع ولا يختص تصرفه ببعض الموقوف عليهم وحكى جمع الاتفاق على هذا الحكم ثم قال الشيخان كالأصحاب أيضاً ولو أجز البطن الأول مدة ومات قبل تمامها انفسخت واستشكل كثيرون الجمع بين هاتين المقالتين وتصوير اجارة البطن الأول بانه إن شرط له النظر فهو يتولى الوقف وقد سبق أنها لا تنسخ بموته وإن لم يشرط له فلا تصح اجارته إلا على قول ضعيف يبعد التفريع عليه وأجاب المحققون من المتأخرين كالاسنوى وأبى زرعة والزركشى وغيرهم بعبا صاحب الاستقصاء وابن الصباغ وسليم وابن الصلاح بتصويرها بما إذا شرط النظر لكل بطن على حصته خاصة فلا يتعلق بما بعده فحينئذ انفسخت بموته لعدم عموم نظره لانه مقيد صريحاً بمدة استحقاقه وعلى هذا يحمل قول جمع منهم الماوردى والجرجاني والامام يشترط في الناظر أى الذى لا تنسخ بموته أن لا يكون موقوفاً عليه ليكون نظره لكل كنظره للآخر أى فان كان موقوفاً عليه وتقيد نظره بحصته مدة استحقاقه انفسخت بموته ويدل على هذا التقيد قول هؤلاء ليكون نظره لكل كنظره للآخر كما لا تنسخ بموت الناظر العام كذلك لا تنسخ بموت الموقوف عليه من البطن الأول أو غيره لما تقرر من أن العاقد ناظر على سائر البطون وهذه الصورة هي المرادة من قول الشيخين وأما إذا أجز المتولى قموته لا يؤثر فالضمير في موته راجع للبطن الأول لا للمتولى ويستثنى من عدم انفساخها بموت الناظر العام ما لو أجزه الناظر للبطن الثاني فمات البطن الأول فانها تنسخ بموته لا تنقل المنافع اليهم بحجة الوقف والشخص لا يستحق على نفسه لنفسه شيئاً وإذا اوضح لك أن شرط الانفساخ بموت الناظر الموقوف عليه أن يقيد نظره بحصة خاصة مدة استحقاقه فهل من التقيد ما في السؤال من كونها وقفت على نفسها مدة حياتها وشرطت النظر لنفسها مدة استحقاقها ويحتمل أن يقال ليس ذلك من التقيد وهذا هو الأقرب لانه يتصور هنا بقاء النظر مع عدم الاستحقاق بأن تقرر باستحقاق البطن الثاني فانه يسرى ذلك عليها وتواخذ به في الاستحقاق كما أفتى به بعضهم ومع ذلك لا يطل نظرها فتصور بقاء نظرها مع عدم استحقاقها فكان نظرها عاماً لا خاصاً بخلاف شرط النظر للموقوف عليه على حصته فقط مدة استحقاقه فانه لو أقر باستحقاق من بعده من البطون بطل استحقاقه ونظره فلم يتصور بقاء النظر مع عدم الاستحقاق فكان النظر خاصاً ويوافق ما رجحته مامر من كلام شيخنا الرملي بل هو صريح فيه فتأمل فانه قلنا يتنافى ذلك قول صاحب العباب نعم لو أجز الموصى بمنفعته مدة حياته أو الموقوف عليه حيث جعل الواقف النظر لكل بطن في حصته مدة حياته ثم مات في أثناءها انفسخت في الباقي فقط اه ووجه المناقاة انه عبر بمدة حياته ومع ذلك قال بالانفساخ قلت لا يتنافى بل يوافقه ألا ترى انه لم يكف بقوله مدة حياته بل ضم اليه قوله في حصته فقيده بالحصة حتى إذا انتقل الاستحقاق لغيره لم يتصور بقاء نظره له فليس نظير ما في السؤال لان الذى فيه ليس فيه تقيد بالحصة بل بمدة الحياة وقد علمت أن التقيد بها لا يقتضى سلب النظر عند عدم الاستحقاق بخلاف التقيد بالحصة فافتراقاً وقد مر عن المتقدمين والمتأخرين أن المدار على التقيد بالحصة وبيننا أن التقيد بالحياة ليس مثلها فلا يلحق

أحوال الاغنياء والفقراء
إذ لا يتصف من الاغنياء
بان يعيش عيش الفقراء
ويتقرب إلى الله تعالى بما
فضل عن عيشه مقدما
لافضل البذل في أفضله إلا
الشذوذ النادر الذين
لا يكادون يوجدون
والصابرون على الفقر
قليل ما هم والراضون به
أقل من ذلك القليل اه
وقال ابن بطال عن المهلب
في هذا الحديث فضل الغني
نصا لنا وأولا إذا استوت
أعمال الغني والفقير فما
افترض الله عليها فللغني
حينئذ فضل عمل البر من
الصدقة ونحوها مما لا سيل
للفقير اليه وقال ابن دقيق
العيد ظاهر الحديث القريب
من النص انه فضل الغني
وبعض الناس يؤوله
بتأويل مستنكر والذي
يقضيه النظر انهما إن تساويا
وفضلت العبادة المالية
أن يكون الغني أفضل
وهذا لا شك فيه وإنما
النظر إذا تساويا وانفرد
كل منهما بمصلحة ما هو
فيه أيها أفضل ان فسر
الفضل بزيادة الثواب
فالقياص يقتضي أن المصالح
المتعدية أفضل من القاصرة
فيترجح الغني وإن فسر
بالاشرف بالنسبة إلى صفات
النفس فالذي يحصل لها
من التطهير بحسب الفقر
أشرف فيترجح الفقير ومن

أحدها بالآخر فاتجه مارجحته من أن التقيد بمدة الحياة لا يقتضي الفسخ والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب وحسبنا الله ونعم الوكيل (وسئل) عن رجل استأجر أرضا من جماعة ووضع
يده عليها وزرعها ثم إن شخصا ادعى على المستأجر للأرض المذكورة لدى حاكم شرعي بأنه استأجر
الأرض قبله وأظهر في يده ما يشهد بذلك ثم إن الحاكم حكم على المستأجر الأول برفع يده على الأرض
المذكورة فهل للمستأجر الأول أن يقعد على زرعه إلى حين حصاده ويلزمه أجره المثل أو يلزم بقلع
زرعه ويرجع على المدعى بالقدر الذي يده على الأرض أم لا (فاجاب) لمن ثبت أن الأرض في
إيجاره أن يقلع زرع المستأجر الثاني وأن يطالبه بمثل أجره تلك الأرض في المدة التي شغلها
بزرعه ولا رجوع للمستأجر الثاني بشيء على المستأجر الأول نعم له الرجوع بارش نقص زرعه
المقلوع على الذي أجره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن رجل كان استأجر أرضا
ببلاد الريف من وقف الحرمين الشريفين بأجرة معينة في كل سنة تؤخذ منه سواء رويت منه أم لا
ففرس في جانب منها غرس نخل وحفر فيها بئرا ثم بعد ذلك توفي الرجل فاستولى عليها ابنه بالأجرة
التي كانت تؤخذ من والده في كل سنة ثم توفي الآخر وخلف أولادا ذكورا وأنثا فوضع أحد
الورثة من الذكور وهو أكبرهم يده على الأرض المذكورة ليزرعها وصار يقسم بينهم ثمر النخيل
المذكور ويدفع أجره الأرض إلى أربابها وكان يظهر في الأرض المذكورة في بعض السنين
المكسب في زرعه فطلب منه بقية الورثة أن يقسم الأرض بينهم بطريق أنها آلت اليهم من والدهم
فامتنع من ذلك فهل يلزمه ذلك أم لا (فاجاب) إذا صححت الاجارة المذكورة ولم تنسخ بالموت استحق
منفعة الأرض المذكورة جميع ورثة المستأجر فلا يجوز لاحدهم وضع يده عليها بل تقسم بينهم على
حسب ارثهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في مسئلة الاجارة المدرجة التي صورتها أجرتك
هذه الأرض مائة سنة بمائة مئة خلق كل سنة بمخلق عقودا مختلفة يتلو بعضها بعضا هل تصح هذه
الاجارة أم لا فإذا قلم بصحتها فهل يجري ذلك في المملوك والموقوف أم في المملوك فقط أم لا يصح في
كل منها وما يكون إذا حكم حاكم بصحة ذلك فإذا قلم بصحتها في المملوك والموقوف وكان من شرط
الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنتين فهل تصح الاجارة بهذا العقد هذه المدة أم على شرط الواقف
ولا يصح التدريج وإذا قلم بصحتها في العقود المختلفة وإن زادت على شرط الواقف فهل تنسخ
الاجارة بموت البطن الأول سواء كان الوقف وقف ترتيب أم شريك أم لا وإذا قلم بصحتها في
الموقوف فهل تكون كالصحيحة تسقط أجره المثل فيما مضى أم تكون كالمقبوض بعقد فاسد
وبطلت أجره المثل فيما مضى بينوا لنا جواب ذلك ما الصحيح من مذهب الشافعي ومذهب الغير
أثابكم الله (فاجاب) اجارة الأرض المملوكة مائة سنة صحيحة وكذا الموقوفة لكن بشرط أن تخرب
تلك الأرض فتحتاج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة وأن لا يكون للوقف حاصل يعمر به وأن
لا يوجد من يقرض القدر المذكور المحتاج اليه للعمارة باقل من أجره تلك المدة فإن انتفى شرط من
ذلك لم تجز اجارتها تلك المدة الطويلة هذا حاصل ما ذكره الولي أبو زرعة في فتاويه وأطال في بيانه
وتحقيقه وحيث شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنتين لم تجز اجارتها أكثر منها في عقد واحد
ولا تنسخ الاجارة بموت البطن الأول ولا من بعده سواء كان الوقف وقف ترتيب أم وقف شريك
إلا في مسئلة واحدة وهي ما لو شرط الواقف النظر لكل مستحق على حصته ما دام مستحقا فحينئذ تبطل
الاجارة بموت المؤجر المستحق وحيث انفسخت بالموت وجب حصته ما مضى من المسمى ورجع المستأجر
بما بقى من المسمى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (وسئل) عن رجل دفع إلى رجل آخر عشرة
دراهم وأمره أن يشتري له بالدرهم المذكورة من رجل وسقين تمرا مثلا وكتب معه كتابا إلى صاحب

أجل هذا ذهب جمهور
الصوفية الى ترجيح الفقير
الصابر لان مدار الطريق
على تهذيب النفس ووراضتها
وذلك مع الفقر أكثر منه
مع الغنى فكان أفضل بمعنى
أشرف وذكر القرطبي ان
في هذه المسئلة خمسة أقوال
فمن قائل بتفضيل الغنى ومن
قائل بتفضيل الفقير ومن
قائل بتفضيل الكفاف ومن
قائل برد هذا الى اعتبار
أحوال الناس في ذلك ومن
قائل بالوقف لان المسئلة
لها غور وفيها أحاديث
متعارضة قال والذي يظهر لي
ان الأفضل ما اختاره الله
لنبيه صلى الله عليه وسلم
ولجمهور أصحابه رضي الله
عنهم اه وظاهر أن المقايسة
بين صبر الفقيه على ضيق
العيش وشكر الغنى على
النعم بالمال وقال شيخ الاسلام
ابن حجر التحقيق عند أهل
الحديث أن لا يجاب في ذلك
بإيجاب كلي بل يختلف
الحال باختلاف الأشخاص
والأحوال نعم عند الاستواء
من كل جهة وفرض رفع
العوارض بأسرها فالفة يرد
أسلم عاقبة في الدار الأخرى
(سئل) عن رقيق تصدق
عليه شخص بصدقة كثوب
أو درهم وشرط المتصدق
انتفاعه بها دون سيده هل
يصح التصديق فان قلتم نعم
فهل يجب مراعاة هذا
الشرط حتى يتمتع على
السيد أخذها منه ويجب

التمر المذكور فلما أن وصل أعطى صاحب التمر الدرام فاعطاه وسقا واحدا وقال له التمر في هذا
الوقت غال وصاحب الدرام قد التزم للرسول إذا جاء بالتمر اعطاه أشرفيا فإذا لم يأت الا بواحد هل
يستحق أجره الجميع لقوله أغنى صاحب الداراهم اشتري بها أى بالدراهم وسقين تمرا وأعطيك على
حملها أشرفيا أم لا يستحق الا بقدر الحصة وإذا كان في عرف ذلك الحى انه إذا قال خذلى كذا
وأعطيك أشرفيا بغير لفظ اجارة ولا وجه من وجوه العقود الصحيحة (فاجاب) بانه لا يستحق الا أجره
مثل حل الوسق المذكور سواء أكان أشرفيا ام أقل أم أكثر لانها إجارة فاسدة ولا نظر لعرف
أهل الناحية المذكورة ومن قال لغيره افعل لى كذا ففعله له ولم يجر بينها تسمية اجرة ولا ما يشعر
بها لم يستحق الفاعل على المفعول له شيئا سواء اطرده العرف باخذ شيء في مقابلة ذلك الفعل ام لا
بخلاف ما لو قال له افعل لى كذا ولك كذا أو أنا أرضيك ولأضيق تعبك فانه اذا فعل له ما امره به
استحق عليه ما سماه له ان كان صحيحا والا كالصورتين الاخيرتين استحق عليه اجرة المثل والله سبحانه
وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن الصيغة المعتبرة المختصرة التامة في الاجارة للحجوز زيارة
قبره صلى الله عليه وسلم (فاجاب) صيغة الاجارة للحج والزيارة استأجرتك لتحج عن مورثي مثلا
وتدعو له عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم بكذا وكذا درهما والله سبحانه وتعالى اعلم (مسئلة)
شخص اجر شخصا محلا معلوما مدة معينة سنة مثلا بعشرين مثلا ثم اجر المستأجر المؤجر يوم
تاريخه فهل الاجارتان صحيحتان وينفسخان بانهدام الدار في نصف المدة أو باستحقاقها للغير أو
بالتمايل وإذا انفسختا هل يرجع المؤجر الاول على الثانى في الاجارة الاولى بنصف المسمى وهو
عشرة ويرجع الثانى على الاول في الاجارة الثانية بنصف مسماها وهو خمسة عشر أو باجرة المثل
وما الحكم ايضا اذا حصل الانفساخ بالتقابل (الجواب) الاجارتان صحيحتان وان لم يتسلم المستأجر
الاول المحل المؤجر على ما صححه النووي لكن الذى اقتضاه كلامه بعد كالأرفعى عدم صحتها قبل
التسليم كما لا يصح بيع المبيع قبل قبضه واعتمد هذا الثانى جماعة متأخرون لقول القاضى ابى
الطيب وغيره انه المذهب المشهور فعليه لا يصح للمستأجر ان يؤجر مؤجرا الا ان قبض ذلك المحل
القبض المعتد به في البيع فيحيزن تصح الاجارة الثانية ايضا ثم إذا انهدمت تلك الدار بحيث صارت
لا تصلح للسكنى ولو بهدم المستأجر فان كان ذلك قبل القبض أو بعده وقبل مضى مدة لها اجرة
انفسخت في الباقي منها دون الماضى لاستمراره بالقبض ومن ثم لم يتخير فيه على الاصح وللؤجر
من المسمى قسط الماضى من المدة موزعا على قيمة المنفعة وهى اجرة مثل ما مضى وما بقى من المدة
لاعلى المدتين لان ذلك يختلف فربما تزيد اجرة شهر على اجرة شهرين لكثرة الرغبات في ذلك الشهر
فاذا كانت المدة سنة مضى نصفها واجرة مثله ضعف اجرة المثل في النصف الثانى وجب من المسمى
ثلثاه وان كان بالعكس فثلثه قال القاضى وغيره والعبرة بتقويم المنفعة حالة العقد لا بما بعده اذا
تقرر ذلك فتنفسخ الاجارتان بالانهدام في نصف المدة وحينئذ فنقوم تلك المنفعة حال الاجارة الاولى
ونوجب للؤجر الاول ما يخص الماضى باعتبار اجرة المثل لا باعتبار المدتين وتقومها حال الاجارة
الثانية ونوجب للؤجر الثانى ما يخص الماضى بذلك الاعتبار ايضا فان استوى النصفان حال
عقد كل من الاجارتين وجب للاول نصف المسمى وهو عشرة وللثانى نصف المسمى وهو خمسة
عشر وان اختلفا وجب لكل القسط بالاقتدار الذى ذكرناه اما لو لم تنهدم كلها بان انهدم بعضها
فلا تنفسخ الاجارة بل ان امكن اصلاحه حالا واصلاح لم يتخير والا يتخير وإذا بان استحقاق الدار
المؤجرة في نصف المدة مثلا بان بطلان الاجارة من اصلها ولا يقال انفسخت وحينئذ فيرجع من اثبتت له
على ذى اليد ومن ترتبت يده على يده باجرة ما مضى والقرار على من تلفت المنافع تحت يده واذا

صرفها على الرقيق وإذا
 قتل لا يصح فهل لذلك حكم
 الإباحة حتى يجوز للعبد أن
 يلبس الثوب وينتفع
 بالدرهم ويمتنع ذلك على
 السيد (فاجاب) بانه ان
 قصد المتصدق نفس الرقيق
 بطلت ولم تكن اباحة أو
 السيد أو أطلق صحت
 ويجب مراعاة ذلك الشرط
 كالأوصى له ابة بشيء وقصد
 صرفه في علفها ولا يؤثر فيها
 شرط انتفاعه بها دون
 سيده لان كفايته على سيده
 فهو المقصود بالصدقة
 (سئل) عن شخص بالغ
 تصدق على ولد له من بصدقة
 ووقعت الصدقة في يده من
 المتصدق فهل يملكها
 المتصدق عليه بوقوعها في يده
 كما لو احتطب أو احتش
 ونحو ذلك أم لا يملكها لان
 القبض غير صحيح وقد قالوا
 في ثار الوليمة انه لو اخذه
 احد ملكه وهل تثار الوليمة
 يكون نأثره معرضا عنه
 اعراضا ما والمتصدق على
 الصبي معرضا اعراضا خاصا
 حتى يكون له الرجوع فيما
 اعطاه للصبي والحال ان
 الصدقة صدقة تطوع أولا
 (فاجاب) بانه لا يملك الصبي
 ما تصدق به عليه الا بقبض
 وله والفرق بينه وبين
 ملكه للثأر واضح (سئل)
 عن تصدق على فقير بشيء
 هل لمن هو مثله في الفقر اخذه
 من غير رضاه ملكه فان قلتم
 لا فما المراد مما رواه البخاري

تقابلا بعد مضي نصف المدة مثلا تأتي هنا ما مر في الانقضاء لان الاصح ان الاقالة فسخ فيرجع
 كل على الآخر من المسمى بتسط ما مضى بالاعتبار السابق والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
 (وسئل) في رجل أجر زيدا أن يحمل له في سفينة له مشهورة مائة حمل مثلا من بندر جدة الى
 عدن مع تعيين أجرة الحمل ومعرفته للمتعاقدين قدرا ونوعا ثم بعد تطالع القدر وشحنه تغيرت
 السفينة المذكورة بعارض ريح أو مطر أو نحو ذلك فهل يستحق المؤجر الاجرة أم قسطا ام
 لا يستحق شيئا وهل ثم فرق بين تغيرها قبل السفر ام بعده ولو يوما أو يومين بينوا ووضحوا
 انابكم الله سبحانه وتعالى الجنة وإذا جرت العادة بان نقل الاسباب التي بالسفينة له اجرة لها وقع
 يقوم بها الاجير بحيث يصير الفاضل له من أجرته نحو الثلاثة الارباع هل نلزم ذلك الاجير عملا
 بالعادة التي يعلها ام نلزم ذا المال الذي هو المستاجر (فاجاب) اذا تغيرت السفينة فتلفت الاحمال
 المذكورة بغرق أو غيره لم يستحق الاجير شيئا من الاجرة اخذا من قولهم لو خاط نصف الثوب
 فاحترق أو تركه أو نبى بعض الحائط فانهدم أو تركه فلا شيء له اى لان العمل لم يقع مسلما
 المالك ولا ظهر اثره على المحل ومن ثم لو وقع مسلما اليه بان كان بحضرته استحق القسط ويوافق
 ما ذكرته أولا قول الانوار لو دفع للاجير رقيا من متاع ليحمله الى موضع كذا فحمله على الدابة
 فسقط وانكسر لم يضمن وسقطت الاجرة وان لم تلتف تلك الاحمال فالذى ائتم به بعض مشايخنا
 في نظير ذلك وهو مالو استاجره لحمل متاع الى مكة فماتت الدابة في اثناء الطريق انه لا يستحق شيئا
 من الاجرة قال لانه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما وظهور أثره على المحل
 ومثلا الجعالة اهو محل ان سلم حيث لم يكن المالك معه والا استحق القسط أخذا من قول الانوار
 لو استاجر دابة الى بلد اياها وذهابا فخرجت هناك وتعذر ردها فتركها عند حاكم أو أمين وفسخ
 أو مضت المدة لم يجب الانصف الاجرة ولا يلزمه الرد اه فانظر الى ايجابهم القسط عليه مع كون
 العمل لم يظهر أثره عليه وما ذاك الا لوقوعه مسلما اليه فكذا في مسئلتنا لانه بحضرته يقع مسلما
 اليه وان لم يظهر أثره على المحل على أن الذى يتجه ان له القسط في صورة السؤال وصورة شيخنا
 وقوله ان العمل فيها لم يظهر أثره على المحل ممنوع كيف وحصوله له في بعض الطريق يقابل باجرة
 فكفى بتوفرها على المالك ظهور أثر عليه فانه لو أراد الآن ان يكرهه الى مقصده أكرهه بدون
 أجرته من ابتداء السير غالبا فلو لا ظهور أثر عليه لما انتقصت الاجرة في مقابلة حصوله في محل التلف
 ويؤيد ما ذكرته قول العمراني لو استاجره ليحمل كتابا الى رجل ويرد جوابه فاوصله اليه ومات قبل
 رد الجواب فلاجير من الاجرة قدر ذهابه اه فافهم ان المراد بظهور الاثر حصول نفع للوَجَر يقابل
 باجرة بسبب العمل وهذا موجود في المسئلتين السابقتين أيضا وأطلق القاضي في هذه انه لو مات
 الاجير في البلد المكتوب اليه او مات المكتوب اليه او وجده غائبا استحق نصف الاجرة بناء على
 مالو شرع الاجير في الاحرام أى بالحج أو بالعمرة ثم مات قال القمولى والظاهر انه محمول على مالو
 شرط عليه رد الجواب اه وهو كما قال اذ لا يمكن القول بان له نصف الاجرة الا اذا شرط عليه رد
 الجواب واستفيد من بناء القاضي انه لا فرق في ظهور الاثر بين ما يعود الى النفع الدنيوى والاخرى
 وهو ظاهر ويوافق كلام العمراني والقاضي قول الانوار لو استاجره ليذهب الى بلد فيبتاع له
 فيها فذهب ولم يجد فله اجرة الذهاب فقط اه وهذا يفهم وجوب القسط في المسئلتين السابقتين
 بالاولى لان المستاجر هنا لم ينتفع بشيء من عمل الاجير ومع ذلك لومه له نصف الاجرة لعدم تقصير
 الاجير واتيانه ببعض ما شرط عليه وفي كل من تينك المسئلتين انتفع المستاجر بعمل الاجير فلزمه له
 القسط في مقابلة ذلك وفي الانوار ايضا لو استاجره ليحمل اغناما الى بلد ويبيعها هناك وقال ان قل

العلف في الطريق فبعضها بكذا فقل العلف ووجد من يشتريها بما عين فلم يبيع ومضى ضمن الاغنام واستحق من الاجرة بقدر مامضى على أمره دون ماخالفة اه فإيجاب القسط هنا يفهم إيجاب القسط في مسئلتنا بالمساواة إن لم يكن بالاولى لان النفع العائد على المستأجر في مسئلتنا أظهر كما لا يخفى وبما يصرح أيضا بما ذكرته قولهم لو حمل المكنترى الدابة متاعه وسلمه إلى المؤجر فعرض في الطريق خوف فليضعه مع أمين هناك فان رده ضمنه ولا أجرة له وإن لم يجد الامين فله بقدر ما عمل من المسمى اه فظهر بجميع ذلك ما ذكرته من وجوب القسط في تينك المستلتن وأجرة نقل تلك الاحمال على المستأجر ولا عبرة باطراد العرف بأنها على الاجير لان الواجب عليه إنما هو التخليتين المستأجر ومتاعه فلا يكلف زيادة على ذلك وإن اطرده العرف بها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يلزم المستأجر لنسخ مصحف نقطه وشكله (فاجاب) بقوله إن اعتيد ذلك لزمه وإلا فلا ومتى اضطربت العادة في ذلك وجب البيان وإلا بطلت الاجارة ويلزم الكاتب كتابة الغلط أو أرشه لا خصوص المقابلة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا استؤجر للقراءة على ميت وأطلق فهل تلزمه القراءة على قبره (فاجاب) بقوله نعم يلزمه ذلك على ما نقل وهو متجه إن علم قبره في بلاد الاجارة وإلا فإذى يظهر أنه لا يلزمه ذلك عملا بالعرف في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما إذا استأجر الكافر مسلما لإجارة عين هل يحرم على المسلم إتمام الاجارة بنفسه (فاجاب) بقوله لا يحرم على المسلم إتمام الاجارة بنفسه بل يكره له نعم إن كانت الاجارة فيما يمتن به كالأعمال الدينية الغنر اللاتقة به اشتدت الكراهة بل قيل بالحرمة حينئذ (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص استأجر أرضاً فهل يدخل مالها من نخيل وشجر وما بالتبعية كالبيع أو لا يدخل شيء دون شيء آخر سواء أنص على ذلك أم لا وإذا قلتم بصحة الاجارة بدخول شيء دون شيء فتوزع الاجارة كتفريق الصفقة أو ضحوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله الذى دل عليه كلام أئمتنا أن ما ينقل الملك كالبيع يتناول ما فى الارض مثلاً من بناء وشجر ونحوهما وما لا ينقله كالرهن لا يتناول ذلك وكالبيع الصداق والخلع وغيرهما من سائر الاعواض قاله الاذرعى والهبة كما ذكره جمع وفى معناها الصدقة والوقف كما اقتضاه كلام الراعى وصرح به بعض شراح التنييه والوصية كما قاله الدارمى وكالرهن العارية كما ذكره جمع والافرار كما اقتضاه كلام الراعى وجزم به غيره وإفتاء القفال بأنه كالهبة فيه نظر إذا تقرر ذلك علم أن الاجارة كالرهن والعارية فلا تتناول نخلا ولا شجراً ولا غيرها لضعف الرهن وما ألحق به بخلاف البيع وما ألحق به فإنها قوية تنقل الملك فتستتبع نعم لا يدخل فى بيع الارض عند الاطلاق مسيل الماء ولا شربها من قناة أو نهر مملوكين إذا كان ذلك خارجاً عنها بخلاف الداخل فيها فانه لا ريب فى دخوله أرضاً وبناء كما قاله جمع وأما استئجارها لزرع أو غراس فهو يستلزم دخول ذلك وإن خرج عنها والفرق أن المنفعة المستأجر لها لا تحصل بدونه فاستتبعته الاجارة مطلقاً لتوقف مقصودها عليه بخلاف البيع فان القصد منه ملك المبيع وما اشتمل عليه والخارج ليس كذلك ثم اعلم أن الارض متى صلحت لزرع وبناء وغراس اشترط لصحة الاجارة بيان ما يستأجر له من هذه المنافع أو أن يقول لتنتفع بها بما شئت أو كيف شئت فيفعل ماشاء إن لم يضر بها لجريان العادة بأنها إذا زرع فيها شيء فى سنة أريحت منه فى أخرى قاله الزركشى وغيره ومتى لم تصلح إلا للجهة واحدة كفى الاطلاق كارض بعض البساتين فانه يغلب فيها الغراس وإذا عين الزراعة أو الغراس أو البناء لم يلزمه بيان نوع المزروع أو المغروس أو المبنى لتقارب فى ذلك الاختلاف نعم ان أجر عن غيره بناية أو ولاية لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط ذكره الزركشى وغيره وما تقرر فى الشرب بالنسبة

عن يزيد أن أباه أخرجه
دنانير صدقة ووضعها عند
رجل فى المسجد الحديث
فهل فى قول النبی صلی الله
عليه وسلم لما تخاعما لك
ماأخذت ولك ما نويت
مايدل على جوازه او لا
وهل يفرق فى ذلك بين
صدقة التطوع والقرض
اولا فان قلتم بجوازه
فكيف يجوز التصديق على
من تلزمه نفقته والمكفى
بنفقة القريب ليس بفقير
(فأجاب) بأنه لا يجوز للفقير
أخذ ما تصدق به على فقير
غيره إلا برضاه وليس فى
الحديث المذكور فى السؤال
ما يخالفه ولا فرق فى ذلك
بين صدقة التطوع والقرض
ولا يجوز التصديق على من
تلزمه نفقته فى صور كثيرة
كان يكون غارماً
(باب خصائص النبي
صلى الله عليه وسلم)
(سئل) عما لو اختارت
واحدة من نسائه صلى الله
عليه وسلم فراقه حين
خيرهن ففارقها هل تخل
لغيره كما فى الشرح الصغير
أولاً (فاجاب) بأن الراجح
التحريم وفاقاً للجمهور
(سئل) عن الصدقة هل
هى محرمة على سائر الانبياء
فرضها ونقلها أو محرمة على
نبيينا فقط (فاجاب) بأنه
قد اختلف العلماء فى ذلك
فمنهم من قال بتحريمها
كالحسن البصرى ومنهم
من قال باباحتها لهم كسفيان

(سئل) عن بني هاشم والمطلب هل يجوز لهم أخذ الصدقة (فأجاب) بأنه يجوز لهم أخذ الصدقة المذكورة (سئل) عن حرمة ندائه صلى الله عليه وسلم باسمه هل هي خاصة بزمه أم عامة وإذا قلتم عامة فهل محلها إذا تجرد عن قرينة تقتضي التعظيم أما إذا وجدت قرينة تقتضيه فلا كقولہ يا محمد الوسيلة يا محمد الشفاعة يا محمد الحسب ونحو ذلك (فأجاب) بأنها عامة ومحلها حيث لا يقترن به قرينة تقتضي التعظيم فان وجدت كافي السؤال فلا واطلاقهم محمول على عدم القرينة المذكورة

(كتاب النكاح)

(سئل) عن قول الأذري في القوت وغيره أن الأصل في عقود العوام الفساد والعلم بشروط عقد النكاح حال العقد شرط كما قاله الشيخان فإذا أطلق شخص زوجته ثلاثاً وسئل عن العاقد فإذا هو جاهل بحيث لو سئل عن الشروط لا يعرفها الآن ولا يعلمها عند العقد فهل يحتاج إلى محل أم يجوز التجديد بدونه وما تعريف العامي (فأجاب) بأن قول الأذري أن الأصل في عقود العوام الفساد معناه أن الأصل عدم اجتماع معتبراتها وإن كان الأصح الحكم بصحتها لأنها الظاهر من العقود الجارية بين المسلمين

للإجارة محله إذا كان هناك عرف مطرد فان اضطرب العرف ولم يشترط دخول الشرب بطلت الإجارة كما لو استثناه نعم إن وجد لها شرب غيره صح وإنما يصح استئجارها للزراعة قبل سقيها إن كان لها ما يوثق به من نحو نهر أو بئر أو يغلب حصوله من نحو مطر معتاد ولا يكتفى بمجرد الإمكان وما تقرر أيضاً من عدم تناول إجارة الأرض لما فيها من نحو الشجر محله عند الإطلاق فان نصاً على دخول الشجر للانتفاع بنحو ربط شيء فيه صحت الإجارة فيه أيضاً وانتفع به المستاجر فيما استأجره له دون غيره فان تعطل انتفاعه به لجائحة أو نحوها تخير المستاجر فان أجاز لم يلزمه إلا القسط من المسمى وإن فسخ ارتفع العقد وعليه أجره المثل للباضى وتخير أيضاً بانقطاع ماء الأرض المذكور مالم يبذله المؤجر من مكان آخر ووقت الزراعة باق ولم يمض مدة للمثلها أجره وبما تقرر علم أنه حيث تخير بتلف بعض المؤجر وأجاز لزومه القسط من المسمى كما في نظيره من تفريق الصفقة بخلاف ما إذا فسخ فان العقد يرتفع ويلزمه أجره المثل للدة الماضية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن أمير بلد له أقطاع فأسلم له في قدر من حبوب غلاله مبلغ فضة وتصرف فيه واستأجر منه أرض موقوفة على من كان أميراً ببلده مدة ثم توفي فولى بعده أمير ولم يمكن المستحق من الغلة ولا من الأرض المؤجرة وزعم أن السنة التي باشرها الميت لا يستحق معلوماً فهل الأمر كذلك أولاً (فأجاب) بقوله إذا عين للسلم فيه الحال أو المؤجل أرضاً أو ناحية فان كانت كبيرة بان اطردت العادة الغالبة بان القدر المسلم فيه يحصل من غلة تلك الأرض أو الناحية المعنية غالباً وإن وقعت فيها آفة صح السلم وإن اختل شرط من ذلك فالسلم فاسد وإجارة الأمير الأرض الموقوفة على من ذكر صحيحة إن جعل الواقف النظر للمستحق وإلا فافسدة وإذا صحت فان قيد الواقف نظره بمدة استحقاقه انفسخت الإجارة بموته وإلا لم تنفسخ ثم حيث صح السلم وجب للمسلم في تركه الأمير ومنها ما استحققه بمباشرته القدر المسلم اليه فيه وحيث فسد لم يجب للمسلم في تركه الأمير المذكور إلا أرش ماله وحيث صحت الإجارة استوفى المستاجر ما استحققه وحيث فسدت أو انفسخت رجع على تركه الأمير بكل الإجارة في الأولى وبقسط ما انفسخ فيه في الثانية إذا تقرر ذلك فمعلوم السنة التي باشرها الميت من جملة تركته كما تقرر فيعلق بها ديونه ولا حق فيها للأمير الثاني والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يجوز أن يكون أجيراً أو عاملاً جمالة عن أشخاص متعددين في زيارته صلى الله عليه وسلم في سفرة واحدة (فأجاب) بقوله نعم يجوز كما أفتى به كثيرون لعدم المزاحمة بخلاف الحج في غير إجارة الذمة وقال بعضهم لا يجوز إلا أن علم الجاعلون الحال ولو جوعل فعجز عن الزيارة فجاعل غيره استحق المسمى (وسئل) بما صورته إذا لم تعرف أجره المثل في موضع لعدم الاستئجار أو للمساخة بالسكنى فبم تعرف (فأجاب) بقوله تعرف بأقرب البلاد اليهم أما في الأولى فواضح وأما في الثانية فكذلك وفيه احتمال أنها تقدر بعرف قوم لا يسأحون بذلك (وسئل) رضى الله تعالى عنه ممن استأجر لرعيه غنماً فاستتاب غيره فهل يضمن ما تلف (فأجاب) بقوله أن استتاب من هو مثله في الحفاظ والأمانة والإجارة إجارة ذمة لم يضمن ما تلف من غير تفريط والاضمن (وسئل) بما صورته استأجر إجارة فاسدة ثم حرث الأرض وزادت قيمتها بذلك قبل علمه بالفساد فهل له الرجوع بإجارة فعله (فأجاب) بقوله أفتى بعضهم بأن له ذلك أخذاً من قاعدة أن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه وفيه نظر والقاعدة لا تشهد له كما يظهر بالتأمل ثم رأيت هذا المقتى نفسه أفتى فيما لو كانت الإجارة صحيحة وصرف على عمارة الأرض مالا بأنه لا يرجع به وهو مفسد احتجاجة بالقاعدة المذكورة فالوجه خلاف ما ذكره (وسئل) عن استأجر بئر أو فيها ماء فهل تصح الإجارة

وحيث ذكره العوام
مثال اذ غيرهم كذلك أو أن
الغالب في عقود العوام
فسادها لعدم معرفتهم
معتبراتها بخلاف غيرهم
وأما ما قاله الشيخان
وغيرهما من أن العلم
بشروط النكاح حال عقده
شرط فمحمول على أنه
شرط لجواز مباشرته
لأصلحته حتى إذا كانت
الشروط متحققة في نفس
الامر كان النكاح صحيحا
وإن كان المباشر مخطئا في
مباشرته ويأثم إن أقدم
عليه عالما بمقتضاه ففى البحر
لو تزوج امرأة يعتقد أنها
أخته من الرضاع ثم تبين
خطؤه صح النكاح على
المذهب وحكى أبو اسحق
الاسفرائني عن بعض
أصحابنا أنه لا يصح النكاح
وعندى ليس هذا بشيء
وعلى أنه مخصوص بشرط
صرحوا باعتبار تحققه
كل المنكوحة وعليه
فالراجح في مسألة البحر
عدم الصحة لأنه عام لجميع
الشروط بدليل أنهم
صرحوا بأنه لو زوج أمة
مورثه ظاناً حياته فبان ميتا
صح والشك هنا في ولاية
العاقدة بالملك وهو من أركان
النكاح وبأنه لو عقد
النكاح بحضرة خشين فبأن
رجلين صح والشك هنا في
الشاهد من وهما من أركانه
أيضا ونظائرهما كثيرة في
كلامهم فعلم أن المطلقة ثلاثا
على الوجه المذكور لا يحل
لمطلقها تجديد نكاحها إلا

أم لا كما أفتى به بعضهم (فاجاب) بقوله تصح الاجارة كما أفهمه صريح كلامهم ويقع استيفاء
الماء تبعا ولا وجه للافتاء بعدم الصحة فتد صرحوا في استتجار القناة بما ذكر وبأن الاجارة قد
يستحق بها عين تبعا لضرورة أو حاجة حاقة تلحق تلك العين بالمنفعة (وسئل) عن استاجر من
يعلم ولده القرآن جميعه بثلاثين دينارا فعليه ستة وعشرين حزبا وعليه الخط حتى احكمه احكاما تاما
فما يجب له من الاجرة (فاجاب) بقوله أفتى غير واحد بان الخط يقابله ربع الاجرة فعليه يجب هنا
ربع الاجرة وثلاثا وعشرها وهذا بعيد جدا وما أدري ما مستند الموجين لربع الاجرة في مقابلة
الخط بل القياس أنه لا شيء له في مقابلة الخط حيث لم ينص عليه فان نص عليه اعتبرت الاجرة
موزعة على ذلك ووجب ما يقابله (وسئل) بما صورته لو قال انسان ألزمت ذمتك الحج عني
لتفعله بنفسك صح بخلاف ما لو قال ألزمت ذمتك خياطة هذا الثوب لتفعله بنفسك فانه لا يصح فها
الفرق (فاجاب) بقوله في الفرق بينهما عسر ولما لم يظهر لبعض المتأخرين فر إلى تضعيف أحد
الموضوعين وقد يفرق بان الغرض في المسئلة الاولى يختلف باختلاف الاشخاص وان استووا كلهم
في أن كلامهم يحسن الحج بل ربما يقدم العارف بأعمال الحج على الاعرف منه لمزيد زهدا أو ورع
أو غيرها مما هو سبب في الاجابة والقبول واما المسئلة الثانية فلا يختلف الغرض فيها باختلاف
الاشخاص بعد استوائهم في خياطة الثوب مثلا لانه ليس وراء ذلك شيء يختلف باختلاف الذوات
والسرائر بخلافه في المسئلة الاولى وهذا فرق واضح لا غبار عليه (وسئل) فسح الله سبحانه وتعالى
في قبره بما صورته في الاحياء لا يجوز أخذ عوض على كلمة يقولها طبيب على دواء ينفرد بمعرفته إذ
لا مشقة عليه في التلفظ وعليه به لا ينتقل إلى غيره فليس مما يقابل بعوض بخلاف ما لو عرف الصقيل
الماهر ازالة اعوجاج السيف والمرأة بضربة واحدة فله أخذ العوض عليها وان كثر لان هذه
الصناعات يتعب في تعليمها لتكتسب ويخفف عن نفسه كثرة التعب اه فبل هو المعتمد أم المعتمد
ما أفتى به البغوي من ان الاستتجار لا يصح وهل الفصد ونحوه كذلك أولا (فاجاب) بقوله الاوجه ما قاله
الغزالي كما اعتمده الاذرعى وغيره ويؤيده تصريحهم بصحة الاستتجار للفصد ونحوه مع انه عمل لا يتعب
قال الاذرعى واسأل عن الفرق بين هذا وبين استتجار البائع على كلمة لا تتعب اه ويؤخذ من
كلام الغزالي السابق الفرق بينهما وحاصلة ان علة البطلان مركبة من عدم المشقة وعدم انتقال
العلم للغير وعدم التعب في تعلمها لتكتسب ويخفف عن النفس كثرة التعب وهذا موجود في كلمة
البائع وكلمة الطبيب اما الاول فواضح واما الثاني فلان المقول له تلك الكلمة لا ينتقل اليه عليها
وايضا فليس من شأن علم الطب ان يتعب في تحصيله ليخفف عن النفس كثرة التعب بل لتحلى
النفس بكمال العلوم او بعضها بخلاف كلمة الماهر فان عليها ينتقل إلى من عرفها اياها لانه لا يذكرها
إلا لمن شاركه في صنعتها لكن خفيت عليه هذه الدقيقة وايضا فمن شأنها ونحوها التعب في تحصيله
للتخفيف المذكور وبما مل ذلك يتضح الفرق بين الفصد وكلمة البائع ونحوها من الرد على من
غلط فيها لا يقال تعلم القرآن يتعب في تحصيله ايضا لانا نقول مثل هذه الكلمة لا يتعب في تحصيلها
او يتعب للتخفيف المذكور بل لما مر (وسئل) عن استاجره لقلع سنه الوجعة فبرأت انفسخت
الاجارة هل هو سواء اكان له سن اخرى وجعة مثلها او لا أو خاص بالثاني وعلى الاول فما الفرق
بين هذا وجواز ابدال الرضيع بمثله (فاجاب) بقوله ظاهر كلامهم هنا انه لا فرق وهو متجه
ويفرق بينه وبين ما ذكر في السؤال بان الرضيع مشاهد يمكن الاحاطة به فجاز ابداله بمثله بخلاف
السن فانه وان فرض مساواتها لسن اخرى لكنه انما هو باعتبار الظاهر منهما واما باعتبار اصلهما
المستور بالثمة فلا يتحقق مساواتهما فيه فلم يحز الابدال هنا بخلافه ثم (وسئل) بما صورته لو قال

بعد التخلل بشروطه
والمراد بالعامي هنا من لم
يحصل من الفقه شيئا ابتدئ
به الى الباقي وليس مشتغلا
بالفقه (سئل) عمالو أذنت
لزيد أن يزوجه ثم أذنت
له بعد ذلك في عقد الانكحة
أو أذنت لاختياها وهو مراهق
أن يزوجه ثم بلغ فهل يصح
عقد كل منهما بذلك الاذن
أم لا (فاجاب) بانه لا يصح
عقد كل منهما بذلك الاذن
لوقوعه غير صحيح (سئل)
عمالو أذنت لوليها الخاص
في تزويجها من زيد مثلا ولا
كفاءة بينهما وهي تجمل
ذلك يكفي به في إسقاطها
لحقها من الكفاءة أولا
(فاجاب) بان اذن المرأة
مسقط لحقها من الكفاءة
فيصح النكاح ولا خيار لها
الا ان بان الزوج معييا او
عبدا (سئل) عن علق
الطلاق على غيبته عن
زوجته وعدم حضوره
لو الدها في بلده تلك السنة او
ذلك الشهر ثم ادعت الزوجة
الغيبه ووالدها عدم
الحضور المذكورين فهل
يجوز لوليها الخاص او
القاضي تزويجها بذلك
بيمين او بدونه لاحتمال
صدقها وهل يصح التزويج
المذكور ولو اقاما بيته
بالغيبه وعدم الحضور
المذكورين عند قاض
او شاهد وهل تسع البيته
المذكورة مع انها بيته نقي
(فاجاب) بانه لا يجوز لولي

في ارض صالحة للزراع والغراس والبناء أجرته لزرع او تغرس لم يصح ما وجهه (فاجاب) بقوله
وجهه أن او للترديد فليس فيه الاذن في شيء بعينه نعم ان نوى بها التخيير فينبغي ان يصح ويدل له
قولهم لو قال ان شئت فازرع وإن شئت فاغرس صح وليس ذلك إلا لانه خير بين ما شاء من كل من
المنفعتين ويفرق بينه وبين التردد بان التردد فيه ابهام مطلق لا يرجى تعيينه من غير المؤجر
بخلاف التخيير فان الامر معلى بما يختاره المستاجر وما يختاره معين فلو أطلق فهل يحمل على
الترديد فتبطل او على التخيير فتصح لان الاصل في العقود الصحة كل محتمل ولعل الاقرب الاول لان
وضع او في مثل ذلك الى التردد اميل وانما يكون الاصل في العقود الصحة حيث لم يقو ظهور
وجه المبطل ثم رأيت عن التقريب انه لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح وهو صريح
فيما ذكرته ولو قال لتغرس او لتبنى واطلق صح وغرس وبني ما شاء لتقارب الاختلاف في ذلك
نعم ان اجر عن غيره بولاية او نيابة لم يكف الاطلاق لوجوب الاحتياط ذكره الزركشي وغيره
(وسئل) عن اجر عبده مدة ثم اعتقه في اثنائها ثم رأى المستاجر فيه عيبا وفسخ به فهل ترجع
المنافع للعبد او لسيده وهل قياسه انه لو اجر داره ثم وقفها ثم رأى المستاجر بها عيبا وفسخ به ان
ترجع منافعها للواقف او للموقوف عليه (فاجاب) بقوله المعتمد ان المنافع ترجع للعبد لسيده
وعليه فهل يرجع المستاجر بحصة ما يخص بقية المدة على العبد لرجوع المنافع له او على السيد
لانه المؤجر القابض للسمى كل محتمل ولعل الاقرب الثاني وقياس ذلك ان المنافع ترجع للموقوف
عليه لالواقف لخروج الدار بوقفه عن رجوع منافعها اليه بوجه وان حصة بقية المدة يرجع بها
المستاجر على الواقف دون الموقوف عليه لانه المؤجر الذي قبض المسمى (وسئل) عن اجر دارا
فيها صهريج لمدة سنة ولم يذكر الصهريج في عقد الاجارة فهل يدخل الصهريج في الدار فينتفع به
المستاجر تبعا للدار او (فاجاب) بقوله الذي يظهر انه ان جرت العادة في ذلك المحل بافراد
الصهريج عن الدار بالاجارة لكثرة منافعه لم يدخل والادخل ويؤيد ذلك قولهم يدخل الشرب في
استجاره الارض ان جرت العادة باستجارها معه وما افتى به الامام الاصمعي من انه اذا كان كزى دارا
وفيها مدافن للحب وهي المسماة في بلاد مصر بالمطامير فان كان ذلك في بلد يتعارف فيها انه إذا
استاجر الدار للسكنى ترك الحب في المدافن دخلت فيه إذ هو المتعارف وان كان في بلد العرف افرادها
بالاجارة لكثرة منفعتها لم تدخل في ذلك اه فان قلت قضية كلامهم دخول البئر في الدار مطلقا قلت
انما اطلقوا ذلك لان الغالب فيها بل الطرد انها لا تنفرد عن الدار باجارة فان فرض ذلك واعتيد
في بلد لم يبعد ان يقال فيها بعدم الدخول فان قلت صرحوا في باب الاصول والثمار ان نحويع
الارض والساحة والبقة ونحوها يتناول ما فيها من شجر وبناء بخلاف نخورهنها وفرقوا بان نحو
البيع قوى يستتبع الملك بخلاف نحو الرهن واخذ بعض المتأخرين منه عدم دخولها في الاجارة
وقضية ذلك عدم دخول الصهريج المذكور مطلقا قلت الفرق بين البناء والشجر والصهريج انه إذا
دخل في مسمى الانتفاع بالدار يدخل حيث لم تطرد العادة بعدم دخوله فيها بخلافها فانها غير
داخلين في مسمى الانتفاع بها فلم يدخل وهل ما يدخل في بيع الدار من حجر الرحي الاسفل والاعلى
والرفوف والسلام وغيرها يدخل في اجارتها اولا قضية اخذ بعض المتأخرين المذكور عدم الدخول
وفيه نظر والذي يتجه ان كل ما دخل في بيعها وكان من متممات السكنى ولم تجر العادة بافراده عنها
باجارة خاصة يدخل في اجارتها وما لم يكن كذلك لا يدخل (وسئل) عما إذا قال الواقف فلان ناظر
على وقفي هذا ولم يزد على ذلك او قال ناظر مدة حياته فقط ولم يذكر على حصته إذا كان مستحقا
هل يكون قوله هذا نظر عام منسحب على سائر البطون حتى لو اجر الوقف مدة بشرطه لم تنفسخ بعد

المرأة كان خاصا أو عاما

تزوجها المذكور ولا يصح
الابعد ثبوت غيبة زوجها
المدة المذكورة وعدم
حضوره فيها بالبينة عند
الحاكم وان كانت على نفى
لانه محصور واما اقامتها
عند الشاهد فلا اعتبار بها
(سئل) عن قال قلت
نكاحها أو أنت طالق
ونطق بالقاف بين الكاف
والقاف كما ينطق بها العرب
أو كسر تاء قلت أو ضم نون
نكاحها أو ابدل الكاف
همزة أو الطاء تاء سواء
كان لا يحسن النطق
بذلك الا كذلك أو كان
نطقه بذلك غالبا ونطقه
بالصواب نادرا بعسر
أو بسهولة (فاجاب) بانه
يصح النكاح بالالفاظ
المذكورة ويقع فيها
الطلاق بها بناء على صحتهما
بالترجمة وهو المذهب وعلى
ان الخطأ المذكور لا
يمنع الانعقاد ولكن محله
في ابدال الطاء تاء اذا نوى
به الطلاق والافلا يقع به على
الاصح وان كان من قوم
ينطقون بالتاء مكان الطاء
(سئل) عن بلغ ولم تمض
مدة يعرف فيها رشه
فتزوج باذن والده من غير
حاجة الى النكاح فهل
عقده غير صحيح استحبابا
لحكم الحجر كما سفيه غير
المحتاج بناء على ان الاصل
السفه والرشد طارئ
(فاجاب) بانه عقد غير صحيح
استصحابا لحكم الحجر

موته إلى انقضاء المدة في المستثنين أو أحدهما وهل يكون الحكم كذلك لسائر النظار من بعده، إذا
قال الواقف النظر لفلان ثم من بعده لفلان الخ وإذا قلتم بعدم الانقضاء وحكم به حاكم هل
لحاكم شرعي نقضه أم لا وهل الناظر المستحق والاجنبي والحاكم الشرعي في ذلك سواء في المستثنين
أم لا وما الفرق بين الناظر العام والخاص (فأجاب) بقوله الحاصل أنه لا تنفسخ إجارة الناظر
بموته إلا أن صرح بتخصيص نظره بمحضته وأما فيما عدا هذه الصورة فلا انقضاء سواء قيد بمدة
الحياة أم لا ولا فرق في ذلك بين المشروط نظره من البطن الأولى وما بعدها ابتداء أو بشرط موت
فلان مثلا وإذا حكم بعدم الانقضاء قاض يراه لم يكن لغيره نقضه والناظر المستحق والاجنبي والحاكم
الشرعي سواء في التفصيل الذي ذكرته وقد بسطت الكلام في جواب طويل مشتمل على بيان أن
ذلك التفصيل هو المنقول المعتمد خلافا لجماعة ومن أراد تحقيق ذلك فلينظر ذلك الجواب من
الفتاوى والفرق بين العام والخاص واضح وهو أن العام صيره متكلمًا على غيره فهو كما لو أجرة ولي
صبيًا مدة فبلغ بالاحتمال أو سيد عبده ثم أعتقه فإذا اقتضى نظره مدة يؤجر لها لم تنفسخ بموته
لسريان فعله على غيره لتعميم الواقف لنظره بخلاف الخاص فان الواقف لم يرض بتكلمه عن غيره
وموته انتقل الحق لغيره فانفسخ فيه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
استأجر دواب بأجرة معلومة لإجارة عين إلى بلد معلومة وشرط عليه السفر صحبة الركب الباقى مثلا
أول شهر كذا فأحضرها له المؤجر في الوقت المذكور وأناخها بيا به فحصل للمستأجر عند كمرض أو
حبس أو غيبة في محل لا يعرف فهل للمؤجر الجمل الفسخ ودفع الأجرة ان كان قبضها لو كمل
المستأجر أو لحاكم شرعي أو تستقر في ذمته وهل له إيجارها بمقتضى ذلك للغير والسفر بها إلى أى
محل أراد أم ليس له الفسخ فإذا قلتم لا فسخ يلزم من ذلك تخييره وضرره على نفسه ودوابه لمؤنه
ومؤن دوابه المضرة الشديدة والحديث لا ضرر ولا ضرار ولا سيما ان طال مرض المستأجر وأوجبته
أو غيبته وإذا أناخها المؤجر بباب المستأجر عند تعذره أو سلبها لو كيله أو له وليس له عذر ومضت
مدة زمن امكان السفر إلى البلدة التي وقع عليها العقد من غير استعمالها مدة زمن المضى إلى
البلدة المذكورة هل يكون كالتسليم لها كالتسليم مفتاح الدار المستأجرة من غير مانع شرعي من غير
انتفاع بها هل تسقط الأجرة بمقتضى ذلك وما ذكره المستأجر من الشروط المتقدمة في صلب
الإجارة المذكورة صحيح أم تخلل بها وتبطل الإجارة من أصلها أو ضحوا لنا الجواب عن ذلك
(فأجاب) بقوله تستقر الأجرة المسماة ان صح العقد والا فإجرة المثل على المكترى بتسليمه الدابة
ومضى قدر نحو المدة أو العمل المقدر به سواء استوفى المنفعة أم لا وسواء أ كان عدم الاستيفاء
لعذر أم لغيره وشرطه صحبة الركب غير مفسد للعقد فليس للمؤجر فسخ ولا يلزمه رد الأجرة وليس
له إيجارها لشخص ثان لما تقرر من استقرار الأجرة بمضى امكان استيفاء ما قدر به ولا يلزم بما قلناه
تضرر المؤجر بوجه لانه اذا تعذر عليه الجلوس عند دابته يوكل من يقوم عنه في الاتفاق عليها
وتعهدا فان لم ير وكيلًا ولا وثق بالمستأجر رفع الامر إلى الحاكم (وسئل) عن رجل كاري جمالا على
أحمال معلومة الوزن فحملها الجمال أياما فانقطعت جماله فوزنت الاحمال فوجدت زائدة زيادة كثيرة
على ما اتفقا عليه فهل يضمن الجمال بسبب ذلك (فأجاب) بقوله اذا حمل المكترى ذلك الزائد وليس
صاحب الدابة معها ضمنها كلها وان تلفت بغير الحمل لانه غاصب أو وصاحبها معها أو سلم المكترى
ذلك للمكترى فحمله جاهلا بالزيادة بان كذب عليه في قدره ضمن قسط الزائد ان تلفت بالحمل مؤاخذه
له بقدر الجنابة ويضمن مع ذلك أجرة مثل الزيادة (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه
استأجر زيد نحو أرض أو دابة وسافر قبل قبضها فهل تستقر عليه الأجرة اذا قبضها منه القاضى

للمستأجر ام لا وهل يجوز للقاضي قبضها للمستأجر في هذه الحالة ام لا وهل يكون العرض من
 المؤجر على القاضي كالعرض على المستأجر ام لا (فاجاب) بقوله يجوز للقاضي قبض العين المؤجرة
 للغائب ثم يؤجرها وتستقر على المستأجر الاجرة وليس مجرد العرض عليه كمو على المستأجر (وسئل)
 عن قال لآخر ازرع ارضي واحرثها ولك نصف غلتها ففعل ثم باعها المالك ما حكم بيعه (فاجاب)
 بقوله بيعه صحيح ان باعها لمن رآها قبل الزرع او بعده ولم يسترها وللحارث الزارع عليه اجرة مثل
 عمله (وسئل) رضى الله سبحانه وتعالى عنه ٧ حول وقف فيه عناء لذمي وهو ما يزيد في ثمنها بسبب
 الحرث والاصلاح فاراد ان ينقله الى آخر كيف الصيغة في ذلك (فاجاب) بقوله هذا بنفسه متعذر
 النقل للغير لان نحو الحرث والاصلاح صفة تابعة فان كان للذمي في مقابلته اجرة صحيحة مستقرة امكن
 نقلها للغير بهية ونحوها وان لم يكن له في مقابلته اجرة فالعمل وآثاره يتعذر نقلهما لانهما حينئذ
 لا يقابلان بمال (وسئل) عن مستأجر لرعى ابل فقدت عليه واحدة ولم يدر اين توجهت ثم بان
 تلفها ما الحكم (فاجاب) بقوله ان نددت من غير تقصير منه لم يضمنها والا ضمنها وذكروا من
 امثلة التقصير المضمنة للاجير ان يرعى اليها ثم التي استؤجر لرعيها في مسبعة او مكان مخوف او يترك
 بعضها في المرعى ويذهب عنه وان كان ذلك لاجل نسيانه له او تقع واحدة منها في حفرة من غير
 شعوره فلم يات الا وقد هلك (وسئل) عن سلم بقره لصغير او كبير ليرعاها ولم يسم اجرة فتلقت
 بعضها ما الحكم (فاجاب) بقوله اذا لم يسم اجرة ولا ذكر ما يشعر بالاجرة كارضيك من غير ان
 يقول الاجير لا اريدها لم يستحق الاجير اجرة لانه بذل منفعة لا في مقابل ويظهر ان محله في الرشيد
 وان غيره تجب اجرة مطلقا لانه ليس اهلا للتبرع بمنافعه واما التلف عنده فان كان بغير تقصير لم
 يضمنه مطلقا وان كان بتقصير ضمنه الرشيد دون غيره بخلاف اتلافه فانه يضمن به وان كان غير
 رشيد لان اعطاءها له ليرعاها ليس فيه تسليط له عليها بخلاف نظيره في البيع له فان فيه تسليطه
 على الاتلاف فلم يضمنه به (وسئل) عن اجر ارض مدمعة معلومة ثم مضت وبقي في الارض
 اثر العمارة بحيث تزيد قيمة الارض بها هل للمستأجر مطالبة المؤجر بها (فاجاب) بقوله ليس
 للمستأجر مطالبة بائر نحو حرث او اصلاح لان ذلك انما فعله ليعود عليه نفعه الى انقضاء مدته
 دون ما زاد عليها فهو موطن نفسه على بقاء تلك الآثار للمؤجر وايضا فهي صفات تابعة لا تقابل
 وحدها بمال إذ لا تقبل انتقالا للغير والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن شخص استأجر
 دارا موقوفة ذات مساكن ومنافع مدة طويلة بشروطها ثم هدم منها البعض وبني بانقاضها
 وزاد فيها انقضاء من ماله كحشب واحجار وغير ذلك واحداث فيها مساكن ومنافع بحيث تغيرت
 هيئة الوقف عما كانت عليه وتعذر تمييز الانقضاء الحادثة من القديمة فصار لا يعرف انقضاء
 الملك من الوقف فلما انقضت المدة طلب المستحق المؤجر من المستأجر رفع يده عن الدار الموقوفة
 فما الحكم في ذلك وكيف الوصول الى استحقاقه من الوقف بعد تغير هيئته وعدم معرفة الانقضاء
 القديمة من الحادثة فهل يجبر المستأجر على هدم الانقضاء القديمة والحادثة وعلى عود الوقف على
 هيئته كما كان سواء اكان بالانقضاء المشتركة او بغيرها من ماله لعدم تمييزها عن بعضها بعضا ام
 يدفع المستأجر للمستحق قيمة انقضاء الوقف بعد اجتيازه بشيء والتقويم لذلك ويجبر المستحق على
 اخذ ذلك ويملكه المستأجر ام لا فاذا قلتم غير ذلك فكيف الوصول الى حقه وهو وقف لا يصح
 فيه بيع ولا هبة ولا قسمة ولا اجارة لجهة الانقضاء الوقف ولا صلح ايضا واذا اجتهد المستأجر في
 الانقضاء القديمة والحادثة وميزها عن بعضها بعضا هل يقبل قوله في ذلك بلا يمين ام لا بد من اليمين
 وما الحكم ايضا إذا تعذر معرفة الوقف من اصله من المك وغم علينا ذلك بمقتضى تغير الهيئة

أن يعول المطلق على قولها ولا يجب الاحتياط هنا لأن ذلك أمر يتعلق بالحاكم وعهده أمره النظر وهنا بخلافه أه في الفرق بين المسئلة الأولى والثالثة وهل امتناع التزويج في الأولى خاص بالسلطان وهل جوازها في الثالثة خاص بالولي الخاص كما لا يشعر به تعليقه المذكور ولو زوجها السلطان في الأولى بغير البينة المذكورة فهل يحكم بطلان العقد ويفرق بينهما ولو أقيمت بينة بالطلاق والموت بعد العقد المذكور (فاجاب) بأن الأولى مفروضة في تزويج الحاكم لها لأن فاعل يزوجه في كلامه ضمير راجع إلى السلطان فامتناع التزويج فيها خاص به دون الولي الخاص كما أفاده كلامه واقتضاه تعليقه والثالثة فرضها في تعويل المطلق على قولها وأما تزويجها فلم يتعرض له فإن زوجها الحاكم احتاج إلى البينة أو الولي الخاص فلا والحاصل أن المتعمد ان المرأة إذا ادعت طلاقاً من نكاح معين لا يزوجه الحاكم حتى تثبت أو غير معين فله اعتداده قولها وقد قيل غير ذلك وإذا زوجها الحاكم في الأولى من غير بينة فالعقد باطل فإن أقيمت بينة بأنها كانت حلاً للتزويج حال العقد تبيناً صحته

الأولى بالبناء الحادث وكيف وصول كل منهما إلى حقه من ذلك أوضحوا لنا ذلك وضوحاً شافياً (فأجاب) بقوله الكلام على هذا السؤال من وجوه الأول ما أشار إليه السائل نفع الله تعالى به من أنه غير هيئة الوقف وإن ذلك هل يقتضي هدم بنائه وحاصل كلام الأئمة في التغيير أنه لا يجوز تغيير الوقف عن هيئته فلا يجعل الدار بستاناً ولا حماماً ولا بالعكس إلا إذا جعل الواقف إلى الناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف وفي فتاوى القفال أنه يجوز أن يجعل حانوت القصارين للخبازين قال الشيخان وكأنه احتمل تغير النوع دون الجنس أه وظاهر كلامهما جواز التغيير حيث بقي الاسم والجنس سواء أكان يسيراً أو كثيراً وسواء اقتضته المصلحة أم لا وسواء كان فيه اذهاب شيء من عين الوقف أم لا والظاهر أن ذلك غير مراد لهما كالأصحاب إذ يلزم عليه خرق عظيم ومفاسد لا تخفى ومن ثم اشترط السبكي ما سأذكره عنه وأقره عليه وفي الخادم والضابط في المنع تبدل الاسم أي مع الجنس لما تقرر قال الأذرعى وذكر الغزالي في علة منع تزويج الامة الموقوفة أه ينقص الوقف ويخالف غرض الواقف قال ابن الرفعة وهذا يفهم أن أغراض الواقفين وإن لم يصرح بها بنظر إليها أه وقد صرح بذلك القفال فقال لا بد من النظر إلى مقاصد الواقفين ثم قال ابن الرفعة ولهذا كان شيخنا عماد الدين رحمه الله تعالى يقول إذا اقتضت المصلحة تغيير بعض بناء الوقف في صورته لزيادة ريعه جاز ذلك وإن لم ينص عليه الواقف بلفظه لأن دلالة الحال شاهدة بأن الواقف لو ذكره في حالة الوقف لأثبتته في كتاب وقفه وقلت لشيخ الاسلام في وقته تقي الدين القشيري أي ابن دقيق العيد رحمه الله سبحانه وتعالى عن فعل القضاة من تغيير باب من مكان إلى مكان وذكر عنه كلاماً أشعر برضاه بذلك وبين في الخادم ذلك الكلام فقال عن ابن الرفعة بعد قوله في كتاب وقفه وقد قضى بذلك قاضي القضاة تاج الدين وولده قاضي القضاة صدر الدين في تغيير باب من مكان إلى مكان وهما في العلم والدين بالحل الأعلى وقلت ذلك لأن دقيق العيد فقال كان والدي يعني الشيخ مجد الدين يقول كان شيخى المقدسى يقول بذلك وبأكثر منه قال ابن الرفعة فاشعر هذا الكلام من ابن دقيق العيد برضاه قال في التوسط قال السبكي وكان هذا الرجل قدوة زمانه في العلم والدين فلذلك اغتبط بما استشعره من رضاه بذلك وكان بحيث يكتفي منه بدون ذلك قالاً أعنى الأذرعى في التوسط والزر كشي في الخادم قال السبكي والذي أراه في ذلك الجواز بشرطين هذه عبارة التوسط وعبارة الخادم بثلاثة شروط أحدها أن يكون يسيراً لا يغير مسمى الوقف الثاني أن لا يزيل شيئاً من عينه بل ينقل بعضه من جانب إلى جانب فإن اقتضى زوال شيء من العين لم يجوز لأن الأصل الذي نص الواقف ووقع في بعض نسخ الخادم الشارح وهو تحريف على جنسه يجب المحافظة عليه زاد في التوسط وهو العين والرقبة وهى مادة الوقف وصورته المسماة من دار أو حمام أو نحوها فيجب المحافظة على ابقاء الهادة والصورة وإن وقع التسميح في بعض الصفات واستند إلى ماسبق عن فتاوى القفال في حانوت الحداد أه زاد في الخادم الثالث أن يكون فيه مصلحة للوقف وعلى هذا ففتح شبك الطبرسية في جدار الجامع الأزهر لا يجوز إذ لا مصلحة للجامع فيه وكذلك فتح أبواب سطح الحرم المكي لا حاجة للحرم بها وإنما هي لمصلحة ساكنيها فلذا لا يجوز قال ولهذا كان شيخنا ابن الرفعة لما زينت القاهرة سنة اثنتين وسبعائة زينة عظيمة أفتى بتحريم النظر إليها قال لأنها إنما تعمل للنظر إليها فهو العلة الغائية المطلوبة منها ففى تحريم النظر إليها حمل على تركها فكذا هنا وحيث امتنع الفتح امتنع الاستطراق نعم من لا قدرة له على التغيير إذا كان ساكناً في شيء من البيوت المتصلة بالحرم فيحتمل جواز دخوله منه ويقوى عند الحاجة إليه بدخول الليل ويخاف من درج الحرم أه وما قاله في منع فتح باب من أحد المساجد إلى الآخر غير ظاهر بل

اعتباراً بما في نفس الامر
وتفريفاً على أن تصرف
الحاكم ليس بحكم (سئل)
عن اذن المرأة وهي في العدة
أو النكاح لوليها أن يزوجه
إذا انقضت عدتها وقول
الولي لو كيله زوج ابنتي إذا
فارقها زوجها أو انقضت
عدتها هل يصح اذنها
وتوكيله كأنقله في الروضة
في باب النكاح عن فتاوى
البغوى أم لا يصحان كما
رجحه في توكيل الولي في
أول الوكالة من الروضة
ويقاس عليه اذنها أم يفرق
بين اذنها والتوكيل كما هو
ظاهر كلام الزركشي في
التكملة في باب النكاح
(فاجاب) بأنه يصح اذن
المرأة المذكورة لوليها كما
ذكره الشيخان في كتاب
النكاح عن فتاوى البغوى
واقراء ولا يصح توكيل
الولي المذكور كما صححه في
الروضة وأصلها والمحرم
والمناهج في كتاب الوكالة
وأما قول البغوى في فتاويه
عقب مسألة الاذن كالوقال
الولي للتوكيل زوج بنتي إذا
فارقها زوجها أو انقضت
عدتها وفي هذا التوكيل وجه
ضعيف انه لا يصح وقد
سبق في الوكالة فبني على
رأيه فانه يقول بالصحة في
هذه المسئلة وقد علم أن
الاصح خلافه فالاصح
صحة الاذن دون التوكيل
والفرق بينهما أن تزويج
الولي بالولاية الشرعية
وتزويج الوكيل

الوجه الجواز لان المساجد المتصلة لها حكم المسجد الواحد على الصحيح في القدوة وغيرها على مقتضى
كلام الاصحاب وفي صحيح البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبقين في المسجد باب الاسد إلا
باب أبي بكر وفيه دليل على جواز سدا الابواب الزائدة على مقدار الحاجة العامة ويلزم على مقتضى
مادل الحديث على جوازه اشكال على المذكور أولاً وهي أن هذه الابواب إن كانت من أصل الوقف
التي وضع المسجد عليها لزم عليه جواز تغيير معالم الوقف وخروجه عن الهيئة التي وضع عليها أولاً
وان كانت محدثة لزم عليه فتح باب في جدار المسجد وكوة يدخل منها الضوء وغيره مما تقتضيه مصلحته
حتى يجوز وفي نسختين من الخادم لا يجوز وهو تحريف بدليل قوله الآتي ولا شك أنه ممنوع لآحاد
الرعية أن يفتح في داره المجاورة للمسجد باباً الى المسجد في حائط المسجد ولا شك أنه ممنوع ويحتمل
أن نقول يجوز ذلك للواقف دون غيره لانه صلى الله عليه وسلم هو الذي وقف المسجد لكن
الوقف يزول عن ملك الواقف الى الله سبحانه وتعالى فالاقرب الى لفظ الخبر الجواز مطلقاً عند
اقتضاء الحاجة العامة أو الخاصة ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح رباط موقوف اقتضت مصلحة أهله
فتح باب مضاف الى بابه القديم أجاب ان استلزم تغيير شيء من الموقوف عن هيئته التي كان عليها
مثل أن يفتح الى أرض وقفت بستاناً مثلاً فيستلزم تغيير محل الاستطراق ويجعل ذلك طريقاً بعد
أن كان أرض غرس وزراعة فهذا وشبهه خير جائز وان لم يستلزم شيئاً من ذلك ولم يكن إلا مجرد
فتح باب جديد فهذا لا بأس به عند اقتضاء المصلحة وفي الحديث ما يدل على تسويغه وهو قول النبي
صلى الله عليه وسلم لولا حدثان عهد قومك بالكفر لجعلت للكعبة بابين قال ابن الاستاذ وهذا
حسن صحيح وقد قال ابن العربي في الاحوذى في النهي عن ايطان المسجد يعني أن يتخذ وطناً يستحق
الأن يكون معلماً يتخذ منه موضعاً فقد بنى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد موضعاً من طين ليجلس
عليه للناس لينظر اليه القريب والبعيد وهذا رواه النسائي في العلم من سننه واستدلال ابن الصلاح
بحديث الكعبة لاحجة فيه لان البابين كانا في زمن ابراهيم على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء
أفضل الصلاة والسلام ففتح الثاني لرد ما كانت الكعبة عليه في الاول وقال ابن الصلاح لا بد أن
يصان ذلك عن هدم شيء لاجل الفتح على وجه لا يستعمله في موضع آخر من المكان الموقوف
فلا يجوز ابطال الوقف فيه ببيع وغيره فاذا كان الفتح بانتزاع حجارة بأن يجعل في طرف الحجر من
المكان فلا بأس به ويؤخذ من هذا أنه يجوز الفتح بهذه الشروط في باب جديد في الجرم اذا
ضاق ابوابه من ازدحام الناس ونحوهم ففتح فيه باب آخر ليتسعوا اه كلام الزركشي وسقته مع
طوله لا بين ما فيه فقوله عقب كلام السبكي من منع فتح باب من أحد المساجد المتلاصقة الى الآخر
غير ظاهر الخ هو الذي ليس بظاهر وما استدلل به من جعلهم المساجد المتلاصقة كالمسجد الواحد
في القدوة وغيرها لا يشهد له لان صحة الاقتداء ونحوه احكام لا يعود منها ضرر على تلك المساجد
بوجه وأما الفتح في جدرانها فان فيه ضرراً أى ضرره هو لا يجوز الا بمسوخ اضطراليه ولا ضرورة
هنا الى الفتح فاتجه ان الحق ما قاله السبكي لا الزركشي وان كلام الاصحاب لا يشهد له فتامله وقوله
عقب حديث البخارى وفيه دليل الخ هو كما قال وقوله ويلزم على مقتضى مادل الحديث على جوازه
اشكال الخ يجاب عنه بأنه لا اشكال في ذلك لانا وإن جعلناها من أصل الوقف لا يلزم على سدها
ما ذكره من تغيير معالم الوقف لما سبق أن المحذور ليس هو كل تغيير بل تغيير يؤدي الى زوال
الاسم والجنس كما مر تحقيقه ومن الجملى أن سد الابواب لحاجة اقتضته ليس فيه شيء من ذلك
التغيير الممتنع وقوله وان كانت محدثة لزم عليه الخ يقال عليه لا يلزم عليه ذلك باطلاً لان هذه
وان كانت واقعة حال قولية وترك الاستفصال فيها يقتضى عمومها الا أن من قواعدهم أنه

بالولاية الجعلية وظاهر أن
الولاية الشرعية أقوى من
الولاية الجعلية فيكتفى فيها
بما لا يكتفى به في الجعلية
وإن باب الاذن أوسع من
باب الوكالة وجمع بعضهم
بين ما ذكر في البابين بحمل
عدم الصحة على الوكالة
والصحة على التصرف إذ
قد تبطل الوكالة ويصح
التصرف ورد بانه صريح
مخالف للنقول (سئل)
عن تزوجت بغير كف
برضاها ورضا أوليائها
فاختلعت منه ثم زوجها
أحد به برضاها دونهم
هل يصح (فاجاب) نعم
يصح كما جزم به ابن المقرئ
وإن جزم صاحب الانوار
ببطلانه (سئل) عن ولي
المرأة إذا عضل مرات هل
تنتقل الولاية للابعد
ويصير فاسقا أو لا وعملوا
تاب ولي النكاح الفاسق هل
يزوج في الحال كما قاله
البغوي أو لابد من مضي
مدة الاستبراء (فاجاب)
بانه لا يصير فاسقا بذلك إذا
غلبت طاعاته على معاصيه
ويزوج الولي إذا تاب في
الحال ولا حاجة إلى مضي
مدة الاستبراء وهذا هو
المقول عن البغوي وغيره
وإن بحث فيه الشيخان إذ
المعتبر فيه عدم الفسق
لا قبول الشهادة (سئل)
عمالو نكح من ظنها معتدة
أو مستبرأ أو محرمة أو محرما
ثم بان خلافه فهل النكاح
باطل كما قاله الشيخ زكريا
في تحريره أو صحيح كما قاله
الشيخ ولي الدين العراقي في

يستنبط من النص معنى يخصه ويان ذلك أن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم أذن في فتحها إذ يبعد
كل البعد فتحها في حياته صلى الله عليه وسلم مع عدم اذنه ويفرض أنه لم يأذن فتقريره قبل امره
بسدّها دليل على الجواز مطلقا بمقتضى القاعدة الاولى لكننا علمنا بالقاعدة الثانية فقيدناه بالشروط
المذكورة لأن من المعلوم احترام الوقف وأن المسجد حريمك فلا يجوز التصرف فيه إلا بما فيه مصلحة
تعود عليه أو على عموم المسلمين وأما مجرد المصلحة الخاصة فلا يكتفى بها في مثل ذلك فاتضح انه
لا يجوز إلا للمصلحة الخاصة بالمسجد أو العامة لعموم المسلمين ولا تتحقق تلك المصلحة إلا بتلك الشروط
فلم يجوزها إلا بها وقوله ويحتمل أن نتول يجوز ذلك للواقف الخ هذا احتمال ضعيف كما ذكره بعد
وقوله فالأقرب الخ صريح فيما ذكره أولا وفي رد قوله لزم عليه جواز فتح باب في جدار المسجد وكوة
الخ وقوله وفي فتاوى ابن الصلاح الخ ما ذكره غير بعيد واعتراض الزركشي استدلاله بحديث لولا
قومك الخ يرد بان ردها لما كانت عليه مصلحة في نظره صلى الله عليه وسلم اقتضت جواز الفتح في
جدارها فاخذ منه جواز الفتح للمصلحة وقوله ويؤخذ من هذا الخ هو فقه ظاهر لكن بالشروط
السابقة وللأذرعى في مسألة تغيير معالم الوقف اختيار ذكره في موضع آخر من توسطه فلا بأس
بذكره ليستفاد قال القاضي لو أرادوا أن يغيروا في أرض الوقف هل لهم ذلك يحتمل وجهين
أحدهما لهم ذلك والثاني لا يجوز لأن فيه تغيير شرط الواقف قال أبو الحسن السبكي وينبغي أن يكون
هذا هو الصحيح إلا أن ينص الواقف على أنه ينتفع بها بجميع الانتفاعات وعلى هذا ينبغي أن يكون
حكمه حكم تحكير الأرض ليني فيها إلا أن تكون معروفة بذلك وعلى هذا ما كان بستانا لا يجعل
حكرا وما كان حكرا لا يجعل بستانا وفيه نظر إذا اقتضت المصلحة ذلك مع إطلاق الواقف وعدم
منعه منه ولا كان هناك اسم يجب المحافظة عليه ومن ثم لو وقف بستانا فانقلع شجره لم يحز إيجاره للبناء
لأن فيه تغيير الاسم الذي ورد الوقف عليه كما لا يجعل الدار حوانيت ولا حماما فانا نحافظ على أن معالم
الوقف لا تغير اه ويطرق هذا قول الشيخين السابق لا يجوز تغيير الوقف واختار الأقوى الجواز
وإن لم يشترط الواقف التغيير مالم يصد عنه نص أو إجماع إذ غرض الواقف الاستعمال وتكثير
الريع على الموقوف عليه بلا شك لا مسمى البستان ونحوه وقد قال الفقيه أنه لابد من النظر إلى
مقاصد الواقفين وكل أحد يجزم بأن غرضه توفير الريع على جهة الوقف وقد يحدث على تعاقب
الآزمان مصالح لم تظهر في الزمن الماضي وتظهر الغبطة في شيء يقطع بان الواقف لو أطلع عليه لم
يعدل عنه فينبغي لناظر أو الحاكم فعله والله يعلم المفسد من المصلح ولا سيما إذا عظمت الأجرة
وتضاعفت الفائدة والتسمية بالدار أو البستان إنما يقصد به غالبا التعريف لبقاء الاسم مع ظهور
المصلحة الظاهرة في غيره ظهورا عظيما كدار ظهرها مجاور لسوق أخذت أجزتها في الشهر عشرة مثلاً
ولو حملت حوانيت فبلغت مائة أو مائتين مع خفة عمارتها وممرتها فيما يستقبل وحينئذ فلا معنى
للجمود على بقاء اسم الدار من غير تخصيص من الواقف عليه وقول في الشروط وقف جميع الدار
أو البستان للتعريف واختار من وجهي القاضي حسين الأول عند ظهور المصلحة في الغرس
وعليه العمل ببلاد الشام في قرى الاستغلال من غير نكير فهذا ما ظهر لي فإن يكن صواباً فمن
الله سبحانه وتعالى وتوفيقه والافهمنى وأكثر الواقفين يقول في شرطه وعلى الناظر فعل ما فيه
النماء والمزيد لغلاته ونحو ذلك اه كلام الأذرعى وهو مصرح فيه كما ترى بان اختياره هذا
خارج عن المذهب إذ المذهب كما علم مما مر أنه متى أدى التغيير إلى تغيير الاسم مع الجنس كان
يجعل الدار بستاناً أو حماماً امتنع بخلاف جعل حانوت الحداد حانوت قصار لبقاء الاسم وإنما المتغير
النوع دون الجنس وبهذا يعلم أن الأراجيح من وجهي القاضي المختلف فيهما ترجيح السبكي

تتقيحه (فاجاب) بان
النكاح باطل على الراجح
(سئل) عن قول الفقهاء
في النكاح يسأن تكون
جيلة هل الجال وصف
قائم بالذات لا يختلف أو
يختلف باختلاف
الأشخاص (فاجاب)
بان المراد بالجال
الوصف القائم بالذات
المستحسن عند ذوى
الطبائع السليمة (سئل)
عن امرأة ليس لهاولى
خاص وقاضى بلدها جائر
ظالم رتب على عقود
الانكحة مكوساها وقع
فهل لها ان تفوض امرها
لعدل يزوجهها ويصح
النكاح للضرورة ولان
وجود القاضى المذكور
كالعدم لفسقه بأخذ المكس
المذكور (فاجاب) بان
للرأة تفويض تزويجها
لعدل ويصح تزويجها
للضرورة (سئل) عن فتح
الناء من زوجها وقبلت
نكاحها فهل يصح النكاح
أولا (فاجاب) نعم يصح
النكاح بذلك لان اللحن
فيه لا يمنع الفهم (سئل) هل
يصح النكاح بحضرة من
لا يعرف لسان العاقدين
إذا كان يضيظ اللفظ
(فاجاب) بانه لا يصح إذ
من شروط الشاهدين
معرفة لسان المتعاقدين
كما جزم به صاحب الانوار
والروض ورجحه جماعة
كالبلقينى والاذرى (سئل)
هل يصح النكاح إذا لم
يفهم كل من العاقدين

والاذرى كما علمت الثانى ان نص الواقف على أن الارض للسكنى أو الزرع وعليه يحمل ترجيح
السبكى والاول ان أطلق أو ذكر أنه يعمل فيها بالمصلحة أو ينتفع بها بجميع الاتقاعات وعليه
يحمل ترجيح الاذرى وفى الخادم قال القاضى والمتولى لا يجوز جعل الارض القراح دارا ولا بستانا
قان فعل وجب رده الى ما كان قال القاضى ولا خلاف فيه وعدى ذلك الى مالو خرب وعمره ومنه
يعلم أن الارض المحكرة إذا خرب بناؤها لا يجوز أن يبنى عليها الا نظير ما كان اه إذا تقرر ذلك
كله علم أن ما وقع من المستأجر المذكور فى السؤال من زيادة مراقق ومساكن ليس فيه تغيير
ممتنع فلا محذور عليه فيه من هذه الجهة وان كان فيه محذور من جهات أخرى كما يعلم بما يأتى الثانى
ما أشار اليه السائل من هدم المستاجر وبنائه وأنه هل يسوغ له ذلك وجوابه انه لا يسوغ له ذلك
الا باذن الحاكم أو الناظر وأما بغير إذنهما فهو متعد فيلزمه التعزير وارش ما هدمه بان يقوم قائما
مبنيائهم منهدما وينظر ما بينهما من التفاوت فيؤخذ منه ليصرف فى جهة الوقف الثالث ما أشار
اليه من أن المستاجر إذا عمر فى الوقف هل يرجع بانقاضه أو بدلها أو يكون متبرعا لا يرجع بشيء
وان انهدم ماعمره وتميزت انقاضه وجوابه أن فى المسئلة تفصيلا وهو أنه لا يرجع بشيء مما صرفه
بغير إذن الناظر والحاكم الشرعى وان كانا عمر لا تمتنع الناظر من العمارة نعم ان عدما
أعنى الناظر والحاكم أو غابا واضطر الى العمارة فعمر بنية الرجوع وأشهد على ذلك رجوع
فيا يظهر أخذا بما ذكره فى هرب الجبال ونحوه وأما ما صرفه باذن أحدهما السائغ فيرجع به
وحيث قلنا لا يرجع له بما صرفه فهل يدخل فى ذلك أعيان ماله من خشب وحجر وغيرهما
فلا رجوع له فيها أيضا وان انهدمت وتميزت عن الوقف لما تقرر من أنه متبرع أو هى باقية على
ملكه وان كانت مبنية فى الوقف مختلطة بانقاضه المصرح به فى كلامهم الثانى وان كان فيه أيضا
ما يدل للاول كما ستعلمه والفرق بين الاعيان وغيرها من المصاريف كاجر البنائين ونحوهم ان تلك
الاجر أخرجها من يده الى غيره آذنا لهم فى اتلافها فلم يكن له الرجوع بها عليهم بهذا الاذن ولا على
الوقف لانه كالمتبرع بها وأما الاعيان الباقية فهى لا تخرج عن ملكه الا بلفظ ولم يوجد وما لا يدل
لما قلته ان المصرح به فى كلامهم الثانى قول الماوردى والرويانى وأقرهما ابن الرفعة والقمولى
والسبكى والبلقيني والاسنوى والزركشى وغيرهم فهو المعتمد وان خالف فيه الفارقى اذا بنى مسجدا
فى موات صار مسجدا بالبناء والنية ويروى ملكه عن الآلة بعد استقرارها فى موضعها وهى قبله
على ملكه الا ان يقول انها للمسجد فتخرج عن ملكه ولو بنى بعضه لم يجبر على اتمامه ولو سقط
على شيء لم يضمه سواء أذن الامام أم لا قاله القمولى والبلقيني وفى قوله تخرج عن ملكه بقوله
انها للمسجد نظر وينبغى توقفه على قبول من له النظر وقبضه اه ولم ينازعه فى ان قوله انها
للمسجد يفيد التملك حتى يحتاج للقبول مع قبوله للمنازعة لانه اما اقرار فلا يتوقف على قبول
أو كناية هبة فلا بد من نيتها وجوابه انهم فهموا من ذلك انه كناية هبة وأنه نواها كما دل عليه
سياق كلام الماوردى قال البلقيني والظاهر انه لا يملك البقعة تقديرا ويجرى ذلك فى البئر
المحفورة فى الموات للسيل وما يحبى بقصد تسيله مقبرة ونحو ذلك قلته تخريجا اه ووجه السبكى
خروج هذه الصورة عن نظائرها المتوقف وجود الوقف فيها على اللفظ ولا تنفى عنه النية بان
الموات لم يدخل فى من ملك من أحياء مسجدا وانما احتيج الى اللفظ لخراج ما كان فى ملكه عنه
وصار للبناء حكم المسجد تبعاه وقضيته انه لو بنى فى الموات ونيته الوقف على معين اوجهة كانت
وقفا بالبناء والنية ويؤيده ما قاله الزركشى كالبلقيني والاسنوى من اجراء ما ذكره الماوردى فى
المدارس والربط والبئر المحفورة فى الموات للسيل والمقبرة المحمية فى الموات وغيرها أخذا من كلام

الرافعي في إحياء الموات إذا علمت ذلك علمت منه انهم مطبقون على أن آلات العمارة لا تخرج عن ملك بائنها من ماله من غير كونه نائبا في ذلك عن أحد إلا باللفظ ولا تغني عنه النية لان الاستثناء معيار العموم وهم لم يستثنوا من إشتراط اللفظ في الوقف إلا هذه الصورة وحيث أن آلات في صورة السؤال لم تخرج عن ملك بائنها المتعدى بينائها فلتكن باقية على ملكه وان نوى بوضعها الوقف أو التبرع لما تقرر ان النية لا يكتفي بها وحدها الا في صورة الموات وما هو صريح أيضا فيما قلته من بقاء الآلة على ملكه قول الروياني إذا عمر إنسان المسجد الحراب ولم يقف الآلة كانت عارية يرجع فيها متى شاء اه وهذا صريح أى صريح في انه في مسئلتنا يرجع في آله متى شاء لكن ان ترتب على رجوعه هدم للوقوف غرم أرشه ليعاد به كما كان فان قلت نظر بعضهم في كلام الروياني حيث قال عقبه وفيه نظر وكلام البغوي قد يخالفه وهو قوله ولو قال لقيم المسجد اضرب اللبن من أرضي للمسجد فضربه وبني به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالصدقة التي اتصل بها القبض وله استرداده قبل ان يبني به قال ولو اعار الطين والخشب لقيم المسجد لبني بها لم يجوز إذ مقتضى الاعارة الاسترداد والشيء إذا صار مسجدا لا يجوز استرداده بخلاف إعارة الارض للدفن فان له غاية اه قلت ذلك البعض استند في نظره الى ما ادعاه من ان كلام البغوي قد يخالفه وأنت إذا حققت النظر في قول البغوي كالصدقة الخ وفي فرضه الكلام في قوله للقيم ما ذكر وان هذا يتضمن الهبة نظرا ما مر آنفا عقب كلام القمولى والبقيني وجدته غير مخالف لكلام الروياني لان كلام الروياني فيما إذا بني المسجد بآلة نفسه وهو ساكت فالآلة باقية على ملكه لانها لا تخرج عنه في غير مسألة الموات السابقة الا بلفظ ولم يوجد وأما كلام البغوي فهو مفروض فيما إذا قال للقيم ما ذكر وهذا قول متضمن للتملك للمسجد وهو حريمك فاذا قبضه ناظره بان بني به فيه ملكه المسجد كالصدقة التي اتصل بها القبض فعلم وضوح الفرق بين المسئلتين واندفع القول بان كلام البغوي قد يخالف كلام الروياني ووجه اندفاع هذا أن كلام البغوي مخالف له صريحا لكن لمدرك يخصه كما قررناه ومسئلة السؤال انما تشبه فرض مسألة الروياني لا فرض مسألة البغوي فتج من ذلك إيضاح ما ذكرته ان كلام الروياني صريح في مسئلتنا وان كلام البغوي لا يخالفه ولا يخالف مسئلتنا أيضا فلا يرد علينا ولا على الروياني وما هو صريح فيما ذكرته ايضا قولهم يصح وقف المستاجر لما بناه في الارض المؤجرة ولو بعد المدة فان كانت موقوفة تعين الابقاء بالاجرة على ما فيه بما هو مبسوط في محله مع قولهم انما صار المبنى في عمارة الموقوف وترميمه وقفا بالبناء لجهة الوقف ولم يحتج لانشاء وقفه بخلاف بدل الموقوف إذا قتل لان الارض الموقوفة باقية والمبنى به كالوصف التابع بخلاف المقتول فانه فات بالكلية فاذا تاملت كلامهم هدامع الذي قبله علمت أن هذا فيما إذا بني في الموقوف من له الولاية كالناظر او الحاكم أو ماذون أحدهما فبمجرد بناء أحدهما لا يصير المبنى وقفا من غير احتياج لا نشاء وقف لوقوعه تابعا للموقوف الموجود من له الولاية عليه وعلمت ان الاول في بناء غير هؤلاء في أرض موقوفة فلا يصير بناؤه وقفا بمجرد بنائه لما علمت من تصريحهم بصحة وقفه المستلزمة لكونه مال كاله وهذا هو عين ما قلناه من ان المستاجر اذا بنى متعديا في الارض أو الدار الموقوفة المستاجرة لا يخرج بناؤه عن ملكه بمجرد بنائه بل ولا بنية انه للوقف كما مر فان قلت صرحوا في غرس الشجرة في المسجد باعتبار نية الفارس وقالوا فيما اذا غرسها مسلبة للاكل انه يجوز اكل ثمرها بلا عوض وكذا ان جهلت نيته حيث جرت العادة بانها تغرس مسلبة للاكل فما بال النية اثرت هنا ولم تؤثر في مسئلتنا قلت ما ذكره هنا من تاثير النية وحدها مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه وممن صرح باشكاله

كلام الآخر ثم أخبره ثقة بمعناه أولا (فاجاب) بانه لا يصح (سئل) عن بلغ رشيدا ثم طرأ عليه السفه ولم يحجر عليه هل يلى نكاح موليته أو (فاجاب) بقوله نعم يلى نكاحها (سئل) هل للوصى أن يزوج المجنون عند ظهور الحاجة أولا وهل في هذه المسئلة نقل (فاجاب) بانه ليس له تزويجه كما هو ظاهر كلام الشيخين وغيرهما وبه أفتى ابن الصلاح قال البلقيني ويعضده نص الام هو هو الراجح وان اقتضى كلام الشامل خلافه ووجه جماعه من المتأخرين (سئل) عما لو ظهرت حاجة السفه الى النكاح وامتنع منه وليه فتزوج بنفسه هل يصح النكاح أولا فان خفت الحاجة وتعذرت مراجعة السلطان فتزوج بنفسه هل يصح النكاح أولا (فاجاب) بان النكاح في الحالين باطل (سئل) عما لو حكمت امرأة لاولى لها الا الحاكم عدلا في تزويجها وليس بمجتهد فهل يجوز له تزويجها مع وجود القاضي لقول بعض المتأخرين فعلم ان الصحيح جواز هذه المسئلة سفرا وحضرا مع وجود القاضي ودونه (فاجاب) بانه لا يجوز تزويجه إياها إلا عند فقد القاضي إذ الضرورة تنقدر بقدرها ومراد بعض المتأخرين بقوله

صالحاً للقضاء (سئل) عن وكيل الولي في النكاح إذا زوج بدون القدر الذي سماه له موكله هل يصح النكاح أولاً (فاجاب) بأنه يصح بهر المثل وإن جزم بعضهم بطلانه (سئل) عن رجل وكل والده في عقد نكاحه على بكر معينة بهر معين وأشهد بذلك شهوداً وعقد والده ذلك النكاح بحضرة شهود غير شهود التوكيل ولم يذكروا التوكيل في توثيقهم (ما لعدم اطلاعهم عليه أولنسيان وقع منهم خال الكتابة فهل هذا العقد صحيح وهل يشترط في صحه العقد علم شهوده بالتوكيل أم الشهادة بالتوكيل كافية وإذا عقد الوالد لولده بأذنه بهر معين في ذمة الوالد هل يكون لازماً ذمته وإن دخل الزوج بالزوجة أولاً (فاجاب) بأن العقد المذكور صحيح أن علم الولي والشاهدان الوكلاء وإن لم يصرحا بها في التوثيق وإلا فباطل وعقد الوالد لولده على الوجه المذكور يلزمه به مسماه ولا يلزم الزوج مهر مثلها (سئل) عن وكيل الولي إذا زوج بهر المثل بمن لا يقدر إلا على نفقة المتوسطين وقد بذل حال صداقها فهل يصح تزويجه أولاً (فاجاب) نعم يصح تزويجه إذا لم يخطبها من يقدر على نفقة الموسرين كالزوجها بكفء ولم يخطبها

الأسنوى فقال كيف يخرج المغروس عن ملك الغارس بلا لفظ وقد سبق أنه لو بنى مسجداً لم يخرج عن ملكه بالقصد أى في غير الموات بل لابد من اللفظ وأجاب عنه الأذرى بما لا يشفى فقال القرينة الظاهرة قد يكتفى بها هنا والنوى رحمه الله تعالى يختار جواز البيع والهبة والصدقة بالمعاطاة فلا يبعد القول بالاكتفاء بذلك هنا إذا جوزنا الغرس لأنه لا يقصد بذلك إلا التبرع للمسجد والمسلمين المصلين بالاستئلال ولا خفاء أن من وضع خاية على الطريق وكيزانا أنا نقطع بأنه قصد بذلك التسهيل للقاء بمحكم العادة اه وفيه نظر إذا الاكتفاء بالقرينة الظاهرة إنما هو بالنسبة لجواز الأكل مع جهل نية الغارس ولا كلام لنا في ذلك وإنما كلامنا في أنا لو تحققنا أنه غرسها بنية التسهيل للأكل خرجت عن ملكه بمجرد النية وجاز الأكل من ثمرها بلا عوض وهذا يظهر اندفاع قوله والنوى يختار الخ وأى جامع بين مانحن فيه وبين المعاطاة لانا أن قلنا في المعاطاة أنه لابد من لفظ من أحد الجانبين فهى لا تشبه مسئلتنا بوجه وإن قلنا أنه يكتفى فيها بالاخذ والعطاء مع السكوت من الجانبين تحكما للقرينة ففيه نوع شبه بمسئلتنا لكن القول بجواز المعاطاة ضعيف في المذهب فلا يصح الاستناد اليه في الاشكال الوارد على المذهب من أنه لابد هنا من اللفظ وقوله ولا خفاء الخ لا دليل فيه أيضاً لأنه قرينة ظاهرة مجوزة للشرب وليس بما نحن فيه نظير ماسبق آنفاً من القرينة الظاهرة والذي يتجه في الجواب عن اكتفائهم بالنية في نحو الغرس للتسهيل أنهم ساءحوا في المأكولات والمشروبات لغلبة وقوع المساحة من الناس في جنسها بما لم يساءحوا به في سائر الاموال لغلبة وقوع المشاحة فيها فاكثفوا في خروج الاولى عن الملك بالنية واشترطوا لخروج الثانية عن الملك اللفظ وإذا تقرر أن ما بناه المستاجر من الانقضاء باق على ملكه وطلبه فالظاهر كما يأتي أنا نمكنه من أجده لكن بشرط أن يغرم ارش ما هدمه من بناء الوقف ليعاد الوقف بذلك الارش كان كان ما كان ما يريد هدمه هو الذى عمره كله من ماله وتعديا فلا أرش عليه للهدم الرابع ما أشار اليه السائل نفع الله به من أنه يجبر المستاجر على هدم الانقضاء القديمة والحادثه وعلى عود الوقف على هيئته الخ وجوابه أنه لا يجبر على الهدم الا اذا طلب انقاضه فحينئذ يمكن منه بشرط غرمه للارش هذا ان لم يغير هيئة الوقف التغير الممتنع والا أجبر على هدم جميع ما حصل به ذلك التنزي وأخذ منه ارشه ويلزم الناظر رده به الى ما كان كما يصرح بذلك القاضى والمتولى وقدمته عنها في أواخر الوجه الاول الخامس ما أشار اليه من انه اذا بنى متعديا واختلطت أنقاضه بانقضاء الوقف وتعذر التمييز وطلب أخذ أنقاضه فهل يجاب الى الهدم ثم يجتهد وياخذ أنقاضه ويغرم ارش الهدم أو لا يجاب اليه ويجبر على تعيين قيمة أو مثل أنقاضه وياخذها من غلة الوقف صيانة للوقف عن الهدم أو يملك الكل ويلزمه البدل كل محتمل ثم رأيتنى سبق منى في جواب سؤال قريب من ذلك انى قلت وإذا تعدى المستاجر بخلط أنقاضه بانقضاء الوقف وتعذر التمييز فقصية كلامهم انه يملك أنقاض الوقف ويلزمه بدلها من مثل في المثل وقيمة في المتقوم فان اختلطت بلا تعد صارت شركة بينهما اه وأصل ذلك قولهم لو خلط المغصوب من واحد وكذا من اثنين كما اقتضاه كلام الرافعى واعتمده غيره لكن قال البلقينى المعروف عند الشافعية وأقربى به النوى أنه ليس كالهالك فلا يملكه بماله وتعذر تمييزه كان كالهالك لأنه لما تعذر رده أبداً أشبه بالتالف ولانا لو جعلناه مشتركاً احتجنا للبيع وقسمة الثمن في بعض الصور فلا يصل إلينا لعين حقه ولا لمثله والمثل أقرب الى حقه من الثمن فانتقل الى ذمته وملك المغصوب الذى خلطه بملكه بطريق التبعية له ولهذا لا يتصرف في المغصوب الا بعد اعطاء مال كمثل المغصوب ويقولنا بطريق التبعية له فارق هذا ما مر عن البلقينى وغيره فيما لو غصب مال اثنين وخلطه ولا فرق فيما ذكر بين خلط الشيء بجنسه أو بغير جنسه وله دفع البدل من غير المخلوط وكذا منه ان

حسين لو زوجها من أعمى
صح ولا خيار إذ ليس البصر
من شرط الكفاءة (سئل)
عن شروط الاجبار التي
ذكرها الفقهاء هل هي
شروط لصحة النكاح
والاجبار أم لجواز الاجبار
دون الصحة (فاجاب) بان
الشروط المذكورة إنما
هي لجواز الاجبار أما
صحته فلا يشترط لها جميعها
فانه لو زوجها بدون مهر
مثلها أو بغير نقد البلد
أو بوجع صح بمر المثل
على الاصح وان حرم
الاجبار (سئل) عن تاجر
قمح يقرأ بعض القرآن
زوج ابنته أرجل شلبي
طحان فهل الزوج كفء
لها وهل العقد صحيح
اولا (فاجاب) بانه ليس
الزوج كفء الزوجة
ونكاحها باطل (سئل) هل
للمرأة الفاسقة السفينة
التي لا ولي لها ولا قاض
بقرها أن تولى امرها
عدلا لزوجها (فاجاب)
نعم (سئل) عما لو شهد
رجل بان زوج والدته
مات عنها أو طلقها من
مدة كذا أو ان وليها
الخاص غاب عن تلك
الناحية الغيبة الشرعية
فزوجها القاضي فهل تقبل
الشهادتان المذكورتان
ويصح التزويج (فاجاب)
بانه لا تقبل الشهادتان
الا ان شهد بذلك حصة
واما التزويج فصحيح
اذا كان الامر كما شهد به
(سئل) عن امرأة ذكرت

كان كالمغصوب أو أجود لادونه إلا برضا المستحق وقولهم لو انصب زيت رجل على زيت غيره
أو خلطاه اشتراكا فيه لعدم التعدى فان تماثلا اقتسماه وإن كان أحدهما أجود فأعطى صاحب
الاجود شريكه قدر ملكه من المخلوط وجب قبوله لان بعضه عين حقه وبعضه خير منه ولصاحب
الاجود قبول قدر حقه منه فان أبى بيع الكل وتقاسما الثمن بنسبة القيمة ولا يجوز لها قسمة المخلوط
بنسبتها للتفاضل في الكيل ونحوه ولو اختلفا في قدر الملكين صدق يمينه من انصب على ماله اه
وهو صريح أو ظاهر في انه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون المغصوب وقفاً وأن يكون ملكا
ويؤيده تعليلهم الملك بانه لما تعذر رده أبداً أشبه التالف إذا تقرر ذلك علم منه ان الذي دل عليه
كلامهم انه إذا خلط آلاته بانقراض الوقف وبني بالجميع وتعذر التمييز كان الكل ملكه وحينئذ فله
هدمه وأخذه بل يجبر عليه ما لم يتركه لجهة الوقف إذ يلزم ناظره حينئذ قبوله منه حيث لا ضرر يعود
منه على الوقف ثم يغرم للوقف بدل انقاضه ثم ان كان هدمها لزمه ارشها أيضا ويصرف الناظر ذلك
في بناء مثل المهذوم وتلزمه أيضا الاجرة لمدة بقاء ملكه في ارض الوقف لانه بتعذر التمييز ملك الكل
فهو من يومئذ مستعمل لارض الوقف في ملكه فيلزمه اجرة مدة بقاءه فيها ويلزمه أيضا تسويتها وأرش
نقصها ان نقصها بناؤه هذا كله اذا تعذر التمييز كما تقرر فان بنى بالجميع ولم يتعذر التمييز وحكمنا
ببقاء آلاته الحادثة على ملكه وطلب أخذ ملكه فظاهر انه يجاب اليه وان أدى إلى الهدم لان البناء من
فعله فهو لم يفوت بالهدم شيئا مملوكا للوقف نعم يلزمه ما نقص من قيمة انقراض الوقف وأرضه
باستعمالها في البناء ثم الهدم لانه متعدد بذلك السادس ما أشار اليه السائل نفع الله به من انه إذا
اجتهد المستاجر في الانقراض القديمة والحادثة وميز بعضها عن بعض هل يقبل قوله في ذلك بلايين
أولا وجوابه أن الذي صححه النووي في المجموع في باب الآنية فيما لو اختلطت حمامة لغيره بحمام
له انه له أكله بالاجتهاد الا واحدة كما لو اختلطت ثمرة الغير بشمرة واعتمده السبكي وغيره فما حكاه
الرويانى من انه ليس له أن يأكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير أو يقاسمه ضعيف وان نقله
في المجموع في باب الصيد والذبائح بعد الاول ولم يرجح واحدا منهما ويوافق الاول قول القاضي
أو اشتبهت غنمه أو طيوره بغنم المسلمين أو طيورهم أو رحله برحالهم جازله الاجتهاد فان نازعه ذواليد
فالقول قول ذى اليد ويوافق ذلك أيضا قول البغوى في فتاويه إذا خربت محلة واشتبهت جاز
لكل واحد أخذ ملكه بالتحري كما لو اختلطت حمامة بحمام الغير وإذا جوزنا له الاجتهاد ونازعه الناظر
فان كانت اليد للمستاجر صدق يمينه أو للناظر صدق هو دون المستاجر ثم رأيت في فتاوى البغوى
ما يؤيد ما ذكرته آخر الخامس من أن المستاجر يجاب للهدم وعبارة فتاويه رجل وقف جامعا على قوم
فأنه دهم ولم يبق من الآلة شيء فأجر المتولى عرصته من انسان أربعين سنة ليبنى فيها فبنى ثم ان الباني
وقف عمارته على آخرين غير الاولين قال لا يصح الوقف بعدمضى المدة المستأجرة فتكون العمارة في
حكم الوقف الاول فلو كان المستاجر أدخل فيها شيئا من آلاته فاراد أن يرفعها ويضمن أرش النقصان
الذى دخل الارض له ذلك وليس للمتولى أن يقطع ويغرم ارش النقص وعمله بان القلع ليس من مصلحة
الوقف فانه مادام بناؤه فيها يستحق اجرة العرصه فازمه ذلك احياء للوقف الاول اه المقصود منه
فتمام قوله فلو كان المستاجر أدخل فيها شيئا من آلاته الخ تجده صريحا فيما ذكرته فان قلت
قوله فتكون العمارة في حكم الوقف الاول يناقى ما قدمته أن ما عمره المستاجر باق على ملكه قلت
هذا فرعه على ما اختاره من عدم صحة الوقف والموقوف المعتمد صحة وقف البناء والغراس في الارض
المستأجرة أو المستعارة سواء المملوكة والموقوفة قبل مضى مدة الاجارة والعارية وبعده على انه يتعين
حل قوله فتكون العمارة في حكم الوقف الاول على انه أراد بذلك انها بالوقف لا تنسلخ عن احكام

أن زوجها طلقها ثلاثاً
وصدقها مطلقاً عليه ثم
رجعاً عن ذلك وقال إنه إنما
طلقها طلقين فقط فهل
يجوز لمن سمع كلامها الأول
والثاني أن يحضر عقده
عليها من غير استحلال وهل
يصح العقد المذكور سواء
اعتدروا عن قولها الأول
بنسيان أو غيره أولاً
(فاجاب) بأنه لا يجوز لمن
سمع كلام الزوج
المذكور أن يحضر عقده
عليها من غير استحلال إذ
لا يقبل رجوع الزوج عن
قوله المذكور فلا يصح العقد
المذكور هذا إذا لم يعتذر
عن قوله الأول بنسيان
أو نحوه (سئل) عن امرأة
زوجها الحاكم لغيبة وليها ثم
قدم وقال كنت دون مسافة
القصر فهل يقبل قوله يمينه
أم لا بد من بينة كما قاله بعضهم
(فاجاب) بأنه يقبل قول
الولي يمينه ولا يحتاج الى
بينة كما في فتاوى البغوى
(سئل) عن شخص زوج
شقيقته بغير كف برضاها
دون رضا شقيقها الآخر
ثم رفع الامر الى حاكم شافعي
وادعى أن الزوج غير مكافئ
لها ولا والدها في النسب
والديانة والعفة وأنه غير
راض به وأقام بينة شهدت
بذلك كله فاشهد القاضي على
نفسه أنه ثبت عنده ذلك
وحكم بموجب عدم الكفاءة
بينهما ومن موجه الغاء
النكاح فهل حكمه بموجب

الوقف الأول من لزوم أجرتها لمصرفه لان وقفها على غير مصرفه باطل على ما اختاره وإذا كان باطلا
لزم بقاء العارية على حكمها الاول من أن مالها يغرم اجرة محلها لمصرفه وإنما قلنا ذلك لانه يبعد
كل البعد ان مثل البغوى يقول بان من استاجر عرصة موقوفة للبناء فيها ان بناءه يصير وقفا قهراً
عليه لان ذلك يناقض وضع الاجارة ولان الأئمة مطبقون على خلافه كما يعلم من بابي الاجارة والوقف
وقد ذكرت آنفاً ما هو صريح فيه بقولي والمنقول المعتمد الخ فان قلت إذا أراد الناظر أن يملك
لوقف آلات المستاجر المختاطة بالآلات الوقف التي يمكن تمييزها فلم لم يجب لذلك قلت المصرح به في
باب الاجارة أن تخيير المؤجر بين التملك والقلع مجانا والتبعية بالاجارة إنما هو عند عدم اختيار المستاجر
القلع اما اذا اختاره فانه يقلع وعليه الارش والتسوية للارض ولا يجاب المؤجر إلى واحدة من
تلك الخصال سواء في ذلك الارض الوقف والملك (فائدة) لو أراد الناظر بعد المدة القلع وغرم
الارش من مال الوقف ولم يقتضه شرط الواقف لم يجز وكذا لو أراد التملك للبقاء وكان يتغير به
مقصود الوقف من بقاء الارض مكشوفة فانه لا يجوز له ذلك أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أمره صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه الصحابة بسد
ابوابهم النافذة إلى مسجده الا خوفاً على بكر رضى الله تعالى عنه من رواه وما حكم ذلك بعد
وفاته صلى الله عليه وسلم (فاجاب) رواه الشيخان وغيرهما بل بلغت طرفة حد التواتر كما بينه
الحافظ السيوطي شكر الله تعالى سعيه وفي بعض طرقة وسندها حسن ان أبا بكر لما بكى إذ سمع
قوله صلى الله عليه وسلم ان عبداً خيره الله الخ قال له صلى الله عليه وسلم على رسلك أفضل الناس
عندى في الصحبة وذات اليد ابن أبي قحافة انظروا هذه الابواب الشوارع في المسجد فسدوها الا
ما كان من باب أبي بكر فاني رأيت عليه نوراً وفي رواية اخرى رجالها ثقات انظروا إلى هذه الابواب
اللاصقة في المسجد فسدوها الا ما كان من بيت أبي بكر وإني لا أعلم احداً كان أفضل عندى في الصحبة
منه قال العلماء ولا يعارض هذه الاحاديث الاخرى الكثيرة المتواترة أيضاً المصرحة بسد الابواب
كلها حتى باب أبي بكر إلا باب على لانها قضيتان قضيتان على رضى الله تعالى عنه كانت متقدمة
وهي في سد الابواب الشارعة وقد كان أذن لعلي رضى الله تعالى عنه ان يمر في المسجد وهو جنب
ويدل على تقدمها رواية البزار عن علي رضى الله تعالى عنه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم
انطلق فمرهم ان يسدوا ابوابهم فانطلقت فقلت لهم ففعلوا إلا حمزة فقلت يا رسول الله قد فعلوا إلا
حمزة فقال قل لحمزة فليحول بابه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر ان تحول بابك فحوله
فهذا صريح في ان واقعة على رضى الله تعالى عنه كانت قبل احد وقضية أبي بكر رضى الله تعالى عنه
متأخرة في مرض الوفاة في سد طاقات كانوا يستقربون الدخول منها وهي الخوخ وقال الحافظ ابن حجر
قضية على في سد الابواب واما سد الخوخ فالمراد بها طاقات كانت في المسجد يستقربون الدخول
منها فامر صلى الله عليه وسلم بسدها إلا خوفاً على بكر رضى الله تعالى عنه وفي ذلك إشارة الى
استخلاف أبي بكر رضى الله تعالى عنه لان الخليفة يحتاج الى المسجد كثيراً وعلم من تلك الاحاديث
الصحيحة بل المتواترة كما مر انه صلى الله عليه وسلم منع من فتح باب شارع الى مسجده ولم يأذن في
ذلك لاحد حتى لأبي بكر والعباس الا لعلي رضى الله تعالى عنه لمكان ابنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم منه ومن فتح خوفاً صغيرة او طاقة او كوة ولم يأذن في ذلك لاحد حتى لعمر رضى الله تعالى عنه
الا لأبي بكر رضى الله تعالى عنه خاصة لمكان الخلافة ولكونه افضل الناس يدا عنه كما نص عليهما
في الاحاديث وهذه خصيصة له لا يشاركه فيها غيره ولا يصح قياس احد عليه فيها الى يوم القيامة
فان عمر رضى الله تعالى عنه استاذن في كوة فلم يأذن له والعباس رضى الله تعالى عنه في فتح باب

عدم الكفاءة رافع لخلاف المالكي الذي لا يعتبر الكفاءة في النسب بحيث يتمتع عليه أن يحكم فتكا فتها من حيث النسب وإذا قلتم نعم فلو فرض أن هذا الزوج عقد عليها ثانيا مع استمرار الاخ على امتناعه هل يسوغ للمالكي أن يحكم بصحته أم لا لأن حكم الشافعي صير دناءة النسب مانعه من الكفاءة ورفع للخلاف فيها (فاجاب) بأن حكمه بموجب عدم الكفاءة رافع لخلاف المالكي الذي لا يعتبر الكفاءة في النسب فيمتنع عليه أن يحكم بتكا فتها من جهة النسب لما فيه من ابطال حكم الشافعي فلا يسوغ للمالكي أن يحكم بصحة العقد الثاني لما ذكر (وسئل) عن امرأة قالت أن زوجها فلانا طلقها أو مات عنها وانقضت عدتها هل للحاكم أن يزوجهابلا بينة (فاجاب) بأنه ليس للحاكم أن يزوجها حتى تقم بينة بما قالته لأنها أقرت له بالنكاح والاصل بقاءه وهذا خلاف ما إذا أقرت به لغير معين وعليه يحمل ما حكاه الزبيلي في أدب القضاء فما إذا حضرت امرأة وأدعت أن زوجها طلقها أو مات عنها وطلبت من الحاكم التزويج حيث قال ابن كانت غريبة والزواج غائب فالقول قولها بلاينة ولا يمين وإن كان

صغير بقدر ما يخرج منه فلم يأذن له وفيها أيضا أنه لم يسد ماسد ولم يفتح ما فتح إلا بأمر من ربه عز وجل وإن ذلك كان في مرض الموت في آخر مجلس جلس على المنبر وإن ذلك من جملة ما عهده لأمته ومات عليه ولم يفسخه شيء فوجب استمرار حرمة وأنه لا رأى للامام فيه لنصحه صلى الله عليه وسلم على منعه واستناده ذلك إلى الله تعالى لا إليه ولا نظر لتغيير معالم المسجد وجدده والزيادة فيه لأن حرمة الفتح منوطة بالمسجد من حيث هو لا بتلك الجدر بعينها ومن ثم وسع مرات في الصدر الاول ولم يقدر أحد على فتح شيء فيه قال الحافظ السيوطي بعد ذكره نحو ما مر أكثر مفتي عصرنا أفتوا بجواز فتح الباب والكوة والشباك من دار بنيت ملاصقة للمسجد الشريف وكان ذلك منهم استرواحا وعدم وقوف على مجموع الاحاديث الواردة في ذلك ثم روجع كل منهم في مستنده فيما أفتى به فابعدوا شبا كلها مردودة منها قول بعضهم لا نقل في هذه المسئلة لاهل مذهبنا ونقول بالجواز استحسانا حيث لا ضرر وجوابه لاستحسان يعتد به مع النصوص النبوية المصروفة بالمنع وإذا منع صلى الله عليه وسلم عمر رضي الله تعالى عنه من فتح كوة ينظر منها حين يخرج للصلاة فكيف ينهدم الحائط كله بل أقول لو أعيد حائط المسجد وبني خلفه جدار أطول منه وفتح في أعلاه كوة يطلع منها إلى المسجد فينبغي المنع احتياطا فإن انضم لذلك أن الشبايك تصير معدة لمن يجلس فيها مرتقعا والقبر الشريف تحته فهذا أشد وأشد والواجب على كل متحرر الاحتياط لدينه حيث علم أن هذا الحكم منصوص عليه من صاحب الشرع وأنه لا رأى لاحد فيه بعد نصه وأن حكم الحاكم واقفاء المفتي بما يخالف النص يرد والتوصل إلى خلافه بالحيل الفاسدة كجعله في غير جدار المسجد من باب قوله صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود فتستحلوا محارم الله سبحانه وتعالى بأذى الحيل ومنها القياس على سائر المساجد حيث رأى الناظر ذلك ويرد بأنه لا قياس مع النص فقد دلت الاحاديث على تمييز المسجد النبوي بذلك ومنها قول بعضهم الامر منوط بذلك برأى الامام وجوابه لا رأى لاحد مع النص ومنها قول بعضهم تلك الاحاديث المانعة مخصوصة بزمانه صلى الله عليه وسلم وهذا باطل من وجوه احدها انه لا دليل لهذا التخصيص ثانيا أن القصة امر بها صلى الله عليه وسلم وأخر حياته اذ لم يعيش بعدها إلا دون عشرة ايام فدل على انه شرع مستمر بعد وفاته إلى يوم القيامة ثالثا لو كان التخصيص مرادا لبينه وإلا كان مؤخرا للبيان عن وقت الحاجة لاسيما وهي آخر جلسة جلسها للناس رابعا استمرار الصحابة على هذا الحكم دليل على أنهم فهموه شرعا مؤبدا خامسا يقال لزاعم التخصيص ما وجه منع الصحابة في زمنه والاذن لمن بعدهم والصحابة أجل وأحق بكل خير وهل يتخيل متخيل انه يرخص لاهل القرن الارذل ما منع منه اشرف الامة وخيارهم معاذ الله تعالى ومنها قول بعضهم المنع مخصوص بجداره صلى الله عليه وسلم فاذا هدم وأعيد غيره كان ملكا للمعيد فيفتح منه ماشاء ولا يصير وقفا حتى يوفقه وهذا مردود بوجوه الاول ان الحكم ليس متعلقا بخصوص الجدار كما فهم هذا القائل بل بعموم المسجد وقصده صلى الله عليه وسلم كادلت عليه الاحاديث أن لا يتطرق لمسجده من باب دار تلاصقه ولا يطلع عليه من كوة دار تلاصقه والمعاد يقوم مقام الاول في هذا الحكم الثاني ان ترتيب الحكم على الوصف يشعر بالعلية وقد قال انظروا هذه الابواب الشوارع الى المسجد فسدوها فرتب الامر بالسد على وصف كونها شوارع الى المسجد وان فتحت في غير جداره ومن ثم لما هدم عمر وعثمان جداره واعاداه لم يفتح فيه شيئا فدل على انهم فهموا تعلق الحكم بالمسجد لا بالجدار وإلا لفتحوا لهم أبوابا وكوات نظرا إلى ان الجدار ملك بانيه وحاشاهم من ذلك ٧ اخرج احمد وأبو يعلى والبخاري ان عمر قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ينبغي ان يزداد في مسجدنا هذا ما زدته في الرابع ان زعم ان

الزوج في البلد وليست غريبة فلا يعقد النكاح عليها ما لم تثبت ما ادعته وما ذكره القاضي في فتاويه إن المرأة لو ادعت على الولي وفاة الزوج أو طلاقه فانكر فانها تحلف ويأمره الحاكم بتزويجها أو يزوجه الحاكم (سئل) عن طلق زوجته ثلاثاً ثم شهدت بيعة حسبة بفساد النكاح هل تسمع هذه البيعة في الانوار قال صاحب التهذيب في تعليقه لم تسمع إلا بيعة تقوم على فساد العقد لانه حق الله تعالى وقال القاضي في الفتاوى ولو أقام الزوج البيعة على الفساد لم تسمع وحاصل كلامها انها تسمع إن شهدت حسبة ولا تسمع إن أقامها الزوج وهو الذي صرح به غيرهما اهـ وكما جزم به الغزى في أدب القضاء في كتاب النكاح وقال فيه وليس للزوج أن يقيمها ويتجه أنه يجوز للمرأة أقامتها وتبعه الشيخ زكريا في مختصره وقال في شرح الروض ومحل تبين البطلان باعترافيها في حقها أمافي حق الله تعالى بان طلقها ثلاثاً ثم توافقا على فساد العقد بشئ من ذلك فلا يجوز أن يوقعا نكاحاً بلا محلل للثمة ولانه حق الله تعالى فلا يسقط بقولها ولو أقاما بيعة على ذلك لم يسمع قولها ولا ينتهوا بذلك أفتى القاضي أما

الجدار المعاد ملك المعيد يقال عليه هدم الأول إن كان لغير مصلحة فاعادته واجبة على الهادم فاذا أعاده كان بدل متلف لا ملكاً له أو لمصلحة فاعادته واجبة من مال المسجد أو بيت المال وحينئذ يكون المعاد وقفاً لملكه ولو ادعاه الامام أو غيره من مال نفسه على نية اعادته للمسجد فكذلك أو على نية التملك لم يجز الخامس أن المعاد إن تمحض جداراً للمسجد وجب فصل الدار منه ولم يجز أن ينتفع بجدار المسجد في الدار أو للدار الملاصقة وجب على الامام أو الناظر إعادة جدار المسجد ولا يتركه مهترماً على أن بناء جدار الدار إن كان في أرض المسجد هدم أو لها يعاد جدار المسجد كما كان وهذا هو الذي الكلام فيه السادس أن قوله صلى الله عليه وسلم سدوا الابواب الملاصقة في المسجد يدل على انه لم يخص الحكم بجداره بل علقه بالصوق في المسجد أى كونه متصلاً به فشمل ذلك كل باب لصق به من أى جدار كان السابع أن حديث لو بنى مسجدي هذا إلى صنعاء يدل على أن ما يحدث فيه بعده كما كان بمنه في الحكم فكذا الجدار الثامن لو قدر والعياذ بالله تعالى احتياج بعض حيطان الكعبة إلى هدم وإصلاح فهدمها الامام وأعادها قيل الحائط المعاد ملكه يتصرف فيه كيف أراد حتى يوقفه فان قيل بذلك ففي غاية السقوط وإن لم يقل بذلك فجدار المسجد النبوي كذلك إذ الحرمان الشريفان مستويان في غالب الاحكام وقياس المدني على المكي أولى من قياسه على بقية المساجد التاسع ذكر ابن العاد أن الظاهر يبرس هو المحدث لمقصورة الحجرة الشريفة سنة ثمان وستين وستمائة وأنه أساء بذلك لانه حجر به طائفة من الروضة الشريفة عن صلاة الناس فيها فاذا حكم بأساءته بذلك مع قصده التعظيم وعدم نص بالمنع فيه فكيف يفتح باب أو شباك مع ما فيها من عدم التعظيم والادب لارتفاعها كما مر العاشر لا يتوهم أن تخصيص الجدار للحرص عليه أو لخشية ضعفه بل إنما هو لمنع الاستطراق والاطلاع إلى مسجده مع قطع النظر عن خصوص الجدار حسبما أمره به ربه الحادى عشر أسند صلى الله عليه وسلم المنع للوحى ولم يبين علته فان كانت تعظيم المسجد استمر التحريم والمنع وان لم يدرك له علة استمر أيضاً تعبداً وزعم أنها لخصوص الجدار وخوف ضعفه ساقط الثاني عشر ان ابن الصلاح سئل عن رباط موقوف على الصوفية اقتضت المصلحة أن يفتح فيه باب جديد ملصقا لبابه القديم فاجاب بالجواز بشروط واستدل بفعل عثمان رضى الله سبحانه وتعالى عنه حيث فتح في المسجد النبوي أبواباً بزيادة على ما كان وأقره على ذلك السبكي وغيره وهذا منهم دليل على أنهم فهموا أن الجدار المعاد له حكم الجدار الاول لان عثمان انما فتح في جداره الذى أعاده ولو اختلف الحكم بطل الاستدلال بابداء فرق بأن جدار الرباط جدار الوقف وجدار عثمان ليس جدار الوقف بل هو ملك عثمان الثالث عشر صرح العبادى والجوينى بأن من التمس من الناس آلة لبناء مسجد فأعطوه صار مسجدا بنفس البناء ولا يحتاج لانشاء وقف كما لو أحيا أرضاً مواتاً بنية جعلها مسجداً وهذا يبطل زعم أن الامام اذا أعاد حائط المسجد كانت ملكه فتحتاج لانشاء وقف وذلك لان القرائن متظافرة على انه مانوى بعارتها الا إعادة حائط المسجد وما يبطل ذلك أيضاً قول الماوردى اذا بنى مسجداً فى موات أغنى فعله مع النية عن التلفظ بالوقف وزال ملكه عن الآلة بعد استقرارها فى مواضعها من البناء وقبل الاستقرار هى باقية على ملكه الا أن يقول انها للمسجد فتخرج عن ملكه ومن ثم لم ينقل عن عثمان رضى الله تعالى عنه أنه حين وسع المسجد صرح بوقف ولا ذكر لفظاً وكذا من بعده مع كثرتهم وتوفير العلماء فى زمنهم نظراً الى أن البناء المجدد تابع للمسجد القديم وفى الروضة وأصلها نقلاً عن الامام ولا شك فى انقطاع تصرف الامام عن بقاع المساجد فان المساجد لله اهـ وهذا صريح فى منعه من أن يبني حائطاً على بقعة المسجد ويضم

بينه الحسبة فتسمع كما ذكره
 البغرى فى تعليقه اه
 ونقل الغزى فى ادب
 القاضى عن الزبيل سماعا
 ولو من الزوج ان لم
 يسمع منه اقرار بانه عقد
 بولى وشاهدين والا لم
 تسمع دعواه ولا يثبت
 لانه مكذب لها وذكره
 نظائر وبسط الكلام
 على ذلك اولاً تسمع هذه
 البيعة فان قلتم بسماع بيعة
 الحسبة فى ذلك فقد جرت
 حادثة وهى ان رجلا
 حلف بالطلاق من واحدة
 غير مدخول بها انه
 لا يشارك فلانا فى دوابه
 المدة الفلانية وشاركها فيها
 طول المدة عالماً عامداً ثم
 اوقع الطلاق الثلاث كل
 ذلك بحضور بيعة شرعية
 فشهدت البيعة لدى حاكم
 شافعى حسبة بذلك
 وحكم بموجبه وهو
 حصول البيونة الصغرى
 بالطلاق السابق والغاء
 الطلاق الثلاث لوقوعه فى
 البيونة ثم تزوجها المطلق
 بلا تحليل فهل الحكم
 والنكاح صحيحان وهل
 هذه الحادثة أولى بسماع
 البيعة ولو اقامها الزوج
 لعدم التهمة او لضعفها
 (فاجاب) اما مسألة
 اتفاقهما على مفسد النكاح
 فتسمع فيها شهادة البيعة ان
 شهدت حسبة ولا تسمع
 ان اقامها الزوج لدفع
 التحليل لخالفها الظاهر
 وهو اقدمه على عقد النكاح
 فان الظاهر ان المسلم بل
 المكلف الرشيد لا يقدم على العقد

اليها زيادة فى البناء موصولة بها متملكا ذلك يتصرف فى المجموع بفتح شبائك او غيرها الرابع
 عشر لا اظن فقيها يسمح بانه يجوز لاحد إعادة حائط المسجد من مال نفسه على نية التملك والتصرف
 فيه بما يشاء مع وجود سهم المصالح او ربيع وقف المسجد الخامس عشر لا شك ان جميع ما يابى
 الملوك الآن هو مال بيت المال وليس فى ايديهم شئ يثبت انه ملكهم بالطريق الشرعى وأى جهة
 فرضت فقيها الجواب الشافى فالحائط الذى يعيده الامام الآن ليس ملكه السادس عشر صرح
 ابن العماد بانه لا يجوز رفع جدر بين مساجد متلاصقة وجعلها مسجدا واحدا لانه يؤدى الى تغيير
 معالم الوقف فكذلك لا يجوز ترك جدار المسجد النبوى والاقتصار على جدار واحد يجعل للمدرسة
 التى تلاصقه مكتفيا به عن جدار المسجد على جهة الاختصاص بالمدرسة او الاشتراك بينها وبين
 المسجد بل لا بد من جدار للمسجد متميز منفصل عن جدار غيره مختص به ويجرى عليه أحكام غيره
 اه حاصل كلام الجلال مع حذف كثير منه لعدم الحاجة اليه وفيه نقد يميزه التامل الصادق ولكن
 أكثره حسن قال وقد تعرض جماعة من متأخري أصحابنا للمسئلة وعمومها فى سائر المساجد سئل
 السبكي عن باب فتح فى سور المسجد هل بعد فتحه يجوز الاستطراق منه للمسجد أم لا فاجاب بان
 الكلام فى مقامين جواز فتح الباب المذكور والذى يظهر على قواعدها انه لا يجوز ولا تكاد
 الشافعية يرتابون فى إنكار ذلك فانهم يحتزمون عن تغيير الوقف جدا ولما فتح شبك الطيرسية فى
 جدار الجامع الازهر عظم ذلك على رأيتهم من المنكرات ولما فتح الشيخ علاء الدين فى بيئته
 بالمدرسة الشريفة بالقاهرة شبكا لطها لاجل الضوء خشى الانكار عليه فقال لى انه استند الى
 كلام فى المطلب هو كلامهم معهم ان اغراض الواقفين وان لم يصرح بها ينظر اليها ولهذا كان
 شيخنا عماد الدين يقول إذا اقتضت المصلحة تغيير الوقف فى صورته لزيادة ريعه جاز وان لم ينص
 عليه الواقف لان دلالة الحال شاهدة بان ذلك لو ذكره الواقف حالة الوقف لا يثبت فى كتاب وقفه
 ثم نقل ابن الرفعة عن التقي ابن دقيق العيد ما يشعر بجواز ذلك واغتنب به ابن الرفعة لان التقي
 كان قدوة زمانه علما ودينا قال السبكي والذى أراه جواز ذلك ان قل بحيث لا يغير مسمى الوقف أى
 وان لم ينص الواقف على منعه كما افاده كلام ابن الصلاح ولم يزل شياً من عينه بان ينقل بعضه من
 جانب الى جانب وكان فى ذلك مصلحة الوقف وفتح شبك الطيرسية لامصلحة فيه للجامع الازهر فلا
 يجوز وكذا فتح أبواب للحرم لاحاجة للحرم فيها وإنما هى لمصلحة ساكنها فلا يجوز على مقتضى
 قواعد مذهب الشافعى ولا على مذهب غيره إذا لم يكن فيه مصلحة وقد اتقى ابن الصلاح بنحو ذلك
 بما هو مبسوط فى فتاويه لكن فى استدلاله على باب الكعبة نظر لان بابها كانا فى زمن إبراهيم
 وكذا بفعل عثمان لانه كان هدماً بالكلية لمصلحة عامة للمسلمين فلا يلزم طرده فى كل وقف قال
 ابن الصلاح ولا بد ان يمان ذلك عن هدم شئ لاجل الفتح على وجه لا يستعمل فى موضع آخر
 من الموقوف ويظهر من هذا انه انما يجوز الفتح بهذه الشروط فى باب جديد فى الحرم إذا ضاقت
 أبوابه من ازدحام الحجيج المقام الثانى جواز الاستطراق فيه بعد فتحه والذى يظهر لى فيه أنه حيث
 جاز الفتح جاز الاستطراق وحيث لا فلا لكن على بسط فيه ذكره فى فتاويه وفى أحكام المساجد
 للزركشى وظاهر خبر الامر بسد الابواب مشكل وهو انها ان كانت من اصل الوقف لزم عليه
 جواز تغيير معالمه وان محدثة لزم عليه جواز فتح الباب فى جدار المسجد وكوة يدخل منها
 الضوء وغير ذلك مما تقتضيه مصلحة حتى يجوز ان يفتح من داره المجاورة للمسجد بابا الى المسجد فى
 حائط المسجد وقد تقدم انه ممنوع ويحتمل ان يقال يجوز ذلك للواقف دون غيره لانه صلى الله
 عليه وسلم هو الذى وقف المسجد له وهو اشكال ساقط لان الفتح أو لا كان بأمر الله تعالى ثم نسخ

يقتضى الحكم والاعتراف باستجماع معتبراته فيكون مكذبا لدعواه ويثبت ألا ترى أنه لو باع دارا ثم قال كنت وقفها أو عبدان قال كنت اعتقته لا يلتفت إلى قوله ولو باع عبدا واحدا بضمه ثم أقام المتبايعان بيته بحريته لم تسمع لأنهما كذبا بالبيع ولو قبل الحوالة بغير اعتراف بالدين كان قبوله متضمنا لاستجماع شرائط الصحة فيؤاخذ بذلك لو أنكر المحال عليه وأما الثانية فالحكم والنكاح فيها صحيحان وتسمع البيعة بما ذكر فيها وإن أقامها الزوج لا تنفاه لتعليل عدم سماعها في الأولى وفي فتاوى البغوى رجل قال إن فعلت كذا فامرأتى طالق ثلاثا ففعل ذلك الفعل بمشهدهم ثم قال كنت خالعتها قبل هذا القول قال على الشهود أن يشهدوا بحسبة على الطلاق ثم هو يحتاج إلى إثبات خلع سابق بالنيونة وإن صدقته المرأة فاما إذا قال أو لا إنى خالعت زوجتي ثم رآه الشهود فعل ذلك لا يشهدون بالطلاق وقوله السابق مقبول لأنه غير منهم فيه وسئل السراج البلقيني عن رجل أوقع على زوجته طلاق رجعية ثم راجعها ثم حلف عليها بالطلاق أنها لا تدخل

بوحى بالسد فهو من قبيل الناسخ والمنسوخ في الأحكام الشرعية فلا اشكال (خاتمة) سبب هذه الواقعة التي اختلف العلماء فيها أن السلطان قايتباي لما أراد أن يبنى بجوار المسجد النبوى مدرسة ويجعل الحائط مشتركا بين المسجد والمدرسة ويفتح فيه بابا يدخل منه إلى المسجد وشبابيك مطلة عليه منع نائبه من ذلك جماعة من أهل المدينة فإفتاه القضاة الأربعة وجماعة بالجواز ومنع آخرون من ذلك ومن العجب زعم قاضى القضاة الشافعى أن الأحاديث مختصة بالجدار النبوى وقد أزيل وهذا الجدار ملك للسلطان يفتح فيه ما شاء ولا يصير وقفا إلا بوقفه ثم لم يتم لهم فتح باب وعدلوا إلى الفتح من الجهة الغربية واستدلوا ببعض الحنفية على جواز الفتح بأن باب أبى بكر كان من تلك الجهة ولو كان له باب مفتوح فيفتح نظيره مردود بان الثابت في الأحاديث السابقة وقرره العلماء أن أبى بكر لم يؤذن له في فتح باب بل أمر بسد بابه وإنما أذن له في خوذة صغيرة فلا يجوز الآن فتح باب كبير قطعا وليس لاحد أن يقول أن المعنى الاستطراق فيستوى الباب والخوخ في الجواز لأن نص الشارع صريح بالترقية لا مره بسد بابه وإبقاء خوخته ومن ثم لو بقيت دار أبى بكر واتفق هدمها وإعادةها أعيدت بتلك الخوخة كما كانت من غير زيادة ولا تحويل لها عن محلها لكن دار أبى بكر هدمت وأدخلت في المسجد زمن عثمان وفي جواز بناء دار بازائها وفتح خوذة منها نظير تلك تردد واحتمال والمنع أقرب لأن تلك خصوصية لها فلا تعدى لغيرها ذكره الجلال وأبدى لاحتمال الجواز وجهين وشرطين يتعذر وجودها إلا أن يكون ما يفتح بقدر تلك الخوخة لا أوسع وعلى سمتها لا في محل آخر والأمران متعذران للجهل بقدرها ومحلها (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص تصدق على بوايين للمسجد الشريف النبوى على مشرفه أفضل الصلاة والسلام بصدقة أو وقف وقفا على البوايين المذكورين والمسجد المذكور أبواب متعددة وبعض الأبواب له بوابان وبعضها له بواب واحد فهل تقسم الصدقة أو غلة الوقف المذكورتان على عدد الأبواب أو على عدد البوايين (فاجاب) بقوله يصرف على عدد الأبواب وما يخص كل باب يصرف على عدد من به من البوايين بالسوية بينهما في الأول وبينهم في الثانى وماخذ ذلك كلام الائمة فيما لو أوصى لجيرانه يقسم على عدد الدور لا على عدد السكان قال السبكي وتقسم حصة كل دار على عدد سكانها هذا كله ان لم يختلف العمل في البوابة بالتعدد للبوايين في الأبواب والا قسم على عدد البوايين لأن عملهم الآن مقصود فاذا استوا فيه استوا فيما وقف عليهم (وسئل) عن شخص دخل إلى الحرم الشريف النبوى وأعطى البوايين به وهم تسعة أنفار لكل نفر منهم خمسين محلقا والتسعة الانفار بعضهم مقرر بالاصالة في وظيفة البوابة بتقرير الناظر الشرعى وبعضهم نائب بالاجرة عن صاحب الوظيفة فاخذ البواب جميع المبلغ المتصدق به ولم يدفع المقررين بطريق الاصالة شيئا فهل لهم ذلك أو يؤخذ جميع المبلغ المذكور ويدفع للمقررين فقط ويكتفى البواب بالاجرة أو يقسم ذلك على التسعة الانفار المكتوبين باسمائهم في دفتر المتصدق لكل واحد خمسون محلقا (فاجاب) بقوله ما اعطاه المتصدق بنفسه لا رجوع به على المعطى الا بعد مسوغ شرعى وليس منه كونه نائبا عن غيره في البوابة بل لو قال المصدق بعد الاعطاء انما ظننت انه أصلى لا نائب لم يكن ذلك بمجرد مقتضيا للرجوع على الآخذ بل لا بد من يمينه بل ومع اليمين في ذلك تردد منشؤه خلاف ذكره الائمة في التنازع في دعوى القرض والهبة أو نحوها (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن مبلغ قدره نحو ستة وخمسين ذبا وردت من غلة وقف على بوابى الحرم الشريف النبوى وقبض البواب عن البوايين المقررين جميع المبلغ المذكور ولم يدفعوا للبوايين المقررين بطريق الاصالة

فوقع عليه الطلاق فمكثت شهرين واسقطت ولدين ولم يرجعها من الطلقة الثانية ثم انها طلبته الى الحاكم مع عليها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فكتب الشهود ذلك فهل يؤخذ بالطلاق الثلاث فاجاب نعم يؤخذ به الا ان يظهر بطريق شرعي انها وضعت بعد الطلاق الثاني ما تنقضي به العدة وحلف انه لم يرجعها فانه لا يؤخذ به اه وأيضا فالاستثناء معيار العموم وقد استثنوا من سماع شهادة غير الحسبة ما اذا شهدت بمفسد النكاح بعدان طلقها ثلاثا فيبقى ماعداها على الاصل في سماع البينة ولو أقامها الزوج ولا يخالف ما ذكرته ما في فتاوى الفقهاء من انه لو طلق امراته ثلاثا ثم تقار الزوجان انه كان قد طلقها قبل ذلك ولم يرجعها ولا ابتدأ نكاحها يقصد بذلك أن هذا الطلاق لم يقع فانا لانصدقه في ذلك ونمنعه منها في ظاهر الحكم لحق الله تعالى لان الظاهر من تطبيقه اياها انه انما طلق منكوحته اه إذ ليس في عدم تصديقه ما يقتضي عدم سماع بيئته ولا ما في فتاوى القاضي حسين من انه لو قال الزوج أقيم البينة على ما دعيت فانا لا نسمع بيئته لان سماع البينة يقتضي

شيأ فهل ذلك جائز لهم اولا يستحق جميع المبلغ المذكور الا البوابون المقررون والنواب لهم الاجرة أو يقسم المبلغ المذكور بينهم أو ما الحكم في ذلك (فاجاب) بقوله المسئلة فيها تفصيل ذكره البلقيني في فتاويه وحاصله ان الاستحقاق ان تعلق بسد الوظيفة كما هو الظاهر في نحو البوابة ولم يكن في شرط الواقف ما يقتضي جواز الانابة أو لا عذر مقتض لجوازها فالمعلوم كله للنائب والا فلاصيل ما لم يعلق الاستحقاق بالتولية والسد للوظيفة والالم يستحق واحد منهما والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب احياء الموات)

(وسئل) رضي الله سبحانه وتعالى عنه في مدرسة جعل واقفها اربعة مدرسين من المذاهب الاربعة وحضورا وجعل بازائها خلاوى يسمى مجموعها في العرف رباطا ومع ذلك لم تنقطع نسبتها عن تلك المدرسة بل يقال خلوة بمدرسة كذا ولم يعلم لواقفها شرط في سكان تلك الخلاوى وانما جرت عادة تلك البلد بأن لا يشترط فيهم تفقه بل ولا تصوف فهل اذا قرر ناظرها انسانا محترفا في واحدة منها مع كونه عاريا عن التفقه مشتغلا بحرفته عن الإقامة بتلك الخلوة وثبت ذلك التقرير على يد حاكم شرعي شافعي وحكم به بنفذ ذلك التقرير أو لا بسطوا لنا الجواب عن ذلك فان الاختلاف فيه كثير وكثير من الاذهان متشبثون فيه بما استحسنته من غير ان يسندوه الى قاعدة او كتاب وانما يسندوه الى العرف والعادة في تلك البلد معتقدين أن الممول في نحو ذلك عليها دون غيرها (اجاب) فقال الجواب عن ذلك يحتاج الى مقدمة هي ان الذى صرح به الائمة ان ينظر في نحو ذلك الى الغرض الذى بنى له ذلك المحل ويعرف ذلك الغرض بقرائن الاحوال والازمنة والامكنة ولا شك أنه يختلف باختلافها فما قضت به تلك القرائن المطردة اتبع سواء أوافق العرف والعادة أم لا إذا تقرر ذلك فالغرض من وضع بيوت المدرسة انها تكون سكنا للمشغلين بالدرس فيها ومن ثم بحث في الروضة ما حاصله وتبعه المتأخرون كابن الرفعة والسبكي والنشائي والاسنوى والاذرعى والبلقيني والزركشى وغيرهم انه يمنع حيث لا شرط للواقف غير الفقهاء من سكنى بيوت المدرسة سواء وافق ذلك عرف البلد او خالفه وفيه احتمال إذا خالفه زاد الزركشى انه لا فرق هنا بين عرف زمن الواقف وما بعده وان الاحتمال المذكور انما يجرى في الاول دون الثانى وهو ظاهر وقول شيخه الاذرعى أن الاحتمال غلط إذا وقفت المدرسة على طائفة معينة هو الغلط لان كلام الروضة كما عرفت حيث لا شرط وفي هذه الصورة شرط ويوجه عدم نظرهم للعرف هنا وان كان في زمن الواقف على ما قاله الزركشى مع قولهم ان العادة المطردة في زمنه كشرطه بان القرينة الوضعية أقوى من القرينة العرفية لان تلك لا تتغير باختلاف الازمنة والامكنة بخلاف هذه فانها تتغير بذلك تغيرا كثيرا كما هو مشاهد ولا شك ان وضع المدرسة قاض بان يوتها خاصة بمن قدمناه فلا يقرر فيها غيرهم سواء اقتضى عرف أهل تلك البلدة ذلك أم لا كما قدمناه وقد ألقى ابن عبد السلام ومن تبعه شرط الواقف في مسائل لكونه عارضه ما هو أقوى منه فاولى هنا أن تقدم تلك القرينة الوضعية على العرف المنزل منزلة شرطه لانها أقوى منه كما تقرر وبما قررته يعلم أن المراد ببيوت المدرسة في كلام الائمة البيوت النسوبة اليها سواء أسمى مع ذلك رباطا لتلك المدرسة أم يوتها لها لان المدار على نسبتها لها وهى موجودة في كل من الحالين كما يدل على ذلك الوضع الذى قررناه وايضا ان وضع تلك المدرسة بازاء تلك البيوت انما قصد به سكنى من يشتغل في تلك المدرسة فاشترط في سكانها ما لم يختص ذلك بالبيوت التى هى داخلها بل يشمل ما فيها وما خرج عنها ما ينسب اليها كما قررناه وأوضحناه وأما الرباط فهو على قسمين كما يصرح به كلام الائمة أيضا والحكم في كل منهما القرينة الوضعية كما صرحوا به أيضا هنا ووجه انحصاره في القسمين انه اما أن يوضع

تقدم دعوى اه لانه انها
ذكره في دعواه فساد
العقد وقد تقدم الفرق
بينهما (سئل) هل قوله
لوالده أو غيره اقبل الى احد
البنات الثلاث وسماهن
تعيين فيصح ام اطلاق فلا
يصح كما رجحه في باب الوكالة
(فاجاب) هو تعيين فيصح
للعلم بما وكل فيه بل الصحة
هنا ولي منها في قوله تزوج
لي من شئت ووجه الصحة في
هذه اتيانه بلفظ عام متناول
لكل من افراد النساء
مطابقة فانتفى الغرر بذلك
(سئل) عن اذنت لمن هو
في غير محل ولايته وزوجها
حاضرة فيه هل يصح اولا
هو مقتضى كلام ابن العباد
في كتابه توقيف الحكم
فانه بنى الفرع على ما لو سمع
تزكية الشهود في غير محل
ولايته هل يعمل به في محلها
وافتي به عصرى وعمله بان
الاذن المذكور لا يعتد به
لعدم صحة ارتباط اثره به
وأفتيتهم بالاول فما الفرق
بين المبني والمبني عليه
(فاجاب) بانه يصح التزويج
كاشمله قولهم للقاضي تزويج
من لاولي لها اذا حضرت
في محل ولايته متوطنة
كانت اولا اه وليس
بين الحاكم وبين العقد
مانع سوى قطع المسافة وقد
زال عنه فاذا نجا صحيح وان
لم يترتب اثره عليه حالا فاشبه
ما لو حضر قاضي بلد الغائب
يبلد الحاكم عليه فاخبره

بالطرق أو أطراف البلاد واما أن يوضع داخل البلد فالقرينة الوضعية في الاول بقسميه قاضية
باختصاصه بالمسافرين ومن في حكمهم كما قرروه وأطالوا الكلام فيه بما لا غرض لنا في بسطه
وقاضية أيضا بان نازله لا يشترط فيه شيء ومن ثم قال في المنهاج ولو سبق رجل الى رباط مسبل فلم
يخص نازله بوصف بخلاف غيره فانه قال عقبه أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه والقرينة
الوضعية في الثاني قاضية باختصاصه بمن يأتي في الوقف على الصوفية وبما يدل على هذا الاختصاص
تفسيرهم للرباط بانه المكان المسبل للافعال الصالحة اخذا من قوله صلى الله عليه وسلم فذلكم
الرباط ثلاثا اشارة الى نحو كثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة فعلم من القرينة
الوضعية وتفسيرهم المذكورين أنه لا بد في ساكنه مما يأتي من الاوصاف بخلاف المحترف ونحوه
عن لا يعد من أهلها فانه لا يستحق سكنها وأما الخانقاه فهي ديار الصوفية كما صرحوا به
وتفسيرهم لها والرباط بما ذكر يعلم ان بينها تساويا أو قريبا من التساوي فيشترط في المنزلين
بها ما يشترط في الصوفية الموقوف عليهم وهو أن يكونوا متعبدن في أكثر الاوقات معرضين
عن الدنيا مع العدالة وترك الحرفة قال الغزالي نعم لا بأس بنحو الوراقة والحيطة أحيانا في رباط
لا حانوت ولا قدح قدرة الكسب ولا الوعظ والتدريس ولا ملك نصاب الزكاة وما لا يفني بخرجه
دون الثروة الظاهرة والعروض الكثيرة ويشترط أيضا زى القوم ومساكنتهم دون لبس مرقعة
من شيخ اه وسبقه الى ذلك صاحب التتمة وبما يصرح بتساويها أيضا قول الفارقي في فوائد
المذهب يجوز للفقهاء الاقامة في الربط وتناول معلومها ولا يجوز للتصوف القعود في المدارس
وأخذ شيء منها لان المعنى الذي يطلق به اسم التصوف موجود في المتفقهة من غير عكس اه
ويوافقه صنيع الشيخين وغيرهما فانه لمن تدبره قاض بان الربط تطلق على جميع الاقسام السابقة
أعنى المدرسة ويوتها والخانقاه وخانات الطرق وأطراف البلاد وانه ليس لنا نوع رابع
ويوافقه أيضا عبارة وسيط الغزالي وبسيطة فانه قال في الاولى لو طال مقام ساكن المدرسة أزعج
بعد تمام غرضه فان لم يكن للغرض مرد كرباط الصوفية ففى ازعاجه وجهان واه في الثاني الى
ان الراجح غير هذين الوجهين فقال يفوض الامر في الخوانق للولى باختلاف ذلك باختلاف البقاع
والاشخاص والاحوال فاذا رأى المصلحة في اخراج واحد فله ذلك اه فجعل رباط الصوفية هو
الخانقاه فحيث كلام الفارقي والغزالي والشيخين مصرح بما قدمته من ان وضع المدارس ويوتها
للفقهاء والمتفقهة ووضع الربط التي داخل البلدان للصوفية والمتصوفة فن لم يكن فقيها ولا متفقهة ولا
متصوفا ولا تابعا لاحدهما صوفيا ولا كالرباط والخادم فلا حق له في سكنى بيوت مدرسة ولا رباط لانه
خارج عن أهلها فعلم من ذلك وبما قررته اخذا من صريح كلامهم ان المحترف في حانوته ومن
لا يعد من المتفقهة ولا من الصوفية لا حق له في سكنى بيوت مدرسة ولا رباط وان تقريره في
احدهما لغو سواء احكم به شافعى ام لا قال الغزالي في بسيطة والمحل المبني لتعليم القرآن كالمدرسة
أى فيشترط في نازلهما يشترط نحوه في نازلها والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) في ارض
متحاذية بعضها بجانب بعض وعروق شجر كل مالك لهذه الاراضى المذكورة متصلة بارض الآخر
بحيث لا يمكن الخلاص منها الا باتلاف فاراد بعض الملاك ان يحفر في ملكه حفرا عميقا مخالفا
للعادة ليقطع به عروق شجر جاره فهل للجار منعه اولا لانه اذا قطع العروق مات الاصل والحال ان
عادة اهل هذه البلاد المذكورة قديما وحديثا إذا كان مالك الارض يتضرر بعروق شجر الجار في
أرضه وأراد مالك الارض إزالتها بسبب من الاسباب منعه من ذلك لان في مصلحته ما يؤدى الى
اتلاف ملك الغير فهل يعمل بعادتهم ويجبر صاحب الشجرة على إزالة عروقها من ذلك الغير ان لم

ولايته أو أذن لشخص
 قبل وقت الصلاة ليطلب له
 الماء فيه أو اطلق أو وكل
 من يشتري له الخمر بعد تخللها
 أو من يزوجه أمته أو عبده
 بعد سنة أو قالت لوليها
 زوجني في العيد أو ربيع
 أو جمادى فانه يصح ويحمل
 على الاول أو وكل المحرم
 من يزوجه أو يزوجه
 موليته بعد تحللها أو اطلق وقد
 رأيت كلام ابن العمامد المذكور
 حال افتائي الاول ولقد
 قال في المبنى عليه وجهان قال
 ابن القاص له الحكم بشهادتهم
 ان جوزنا القضاء بالعلم
 وخالفه أبو عاصم وآخرون
 وقالوا القياس منعه كالأول
 سمع البينة خارج ولايته
 فانه يحتاج إلى إعادة
 السماع بعد العود إلى
 ولايته اه فعلى تقدير
 تسليم رجحان الثاني فالفرق
 بين المبنى والمبنى عليه ان
 شهادة البينة بالتزكية
 كشهادة البينة التي هي
 مستند حكمه (سئل) عن
 تزوج بغير إذن سيده له
 فبان مأذونا هل يصح
 كزوج أمة مورثه ظانا
 حياته فبان موته أم لا
 كما قد على ختي فبان انثى
 (فاجاب) بانه يصح التزويج
 كافي النظم المذكور وغيره
 بجامع ان الشك في غير
 حل الزوجين وأما النظم
 الثاني المذكور في السؤال
 فالشك فيه في حل المنكوحة

يكن ذلك الغير اذن له في غرس الشجرة وارسال عروقها في ارضه وإلا فهو معبر فان منع فله أجرة
 المثل اه فهل ٧ ما قاله صحيح معتمد أم هو مخالف لقول الشيخ محي الدين النووي وغيره لكل من
 المالك أن يتصرف في ملكه على العادة فان تعدى ضمن أي لمخالفة العادة وقالوا أيضا ان تصرف بما
 يضر المالك فله منعه وان تصرف بما يضر المالك فلا منع واختار المنع جماعة من كل مؤذ لم تجر العادة
 به مطلقا وقالوا أيضا الضرر لا يزال بالضرر فما راجع عندكم أو ضحوا لنا الجواب (فاجاب) رضى
 الله تعالى عنه بقوله قد جاء هذا السؤال من بلادكم المرة بعد المرة وأنا اكتب عليه بما هو مذهبنا
 الموافق لغيرنا فكان اهل بلادكم لا يمثلون الشرع وهذه مصيبة عظيمة فانا لله وإنا اليه راجعون
 والحاصل ان الذي عليه أئمة الشافعية رضوان الله تعالى عليهم في هذه المسئلة ان انتشرت عروق شجرة
 الغير إلى ارضه جاز له مطالبة المالك بتحويلها أو قطعها من ملكه فان امتنع فله تحويلها فان لم يمكن
 فله قطعها وقلعها بنفسه ولا يحتاج إلى اذن الحاكم له في ذلك ومتى كلف مالكها قلعها فنقصت
 الارض بذلك لزم القالغ أرش نقصها ويلزمه أيضا تسوية الحفر الحاصلة بالقلع ولا فرق في اجبار
 مالك العروق على قلعها بين أن يتضرر بذلك او يموت به شجره أولا ولا بين ان يعتاد اهل البلد قلع
 العروق المنتشرة إلى ارضهم ام لا ولا بين ان يحفر الارض مالكها حفرا عميقا مخالفا للعادة حتى
 تظهر العروق فيطالب مالكها بقلعها او تكون العروق ظاهرة على وجه الارض نعم من اشترى
 الارض من اول انتشار العروق اليها ثم عظمت وأضررت به لم يكن له ازالته لعله حال الشراء بانها
 ستزيد ولا ينافي ما ذكرنا مانقله السائل عن النووي وغيره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة والله
 سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن قول الروضة ومن اخذ منه أي من الماء المباح شيئا في اناء
 وجعله في حوض ملكه وقال غيره وفي معناه الاناء وسوقه إلى بركة او حفرة في ارضه ونحو ذلك ثم
 قال فيها وان دخل منه شيء ملك انسان بسيل فليس لغيره اخذه إلى آخر المسئلة ثم قال في النهر
 المملوك بان حفر نهرا يدخل فيه الماء من الوادي فالما باق على اباحته لكن مالك النهر احق به
 كالسيل يدخل ملكه فليس لاحد مزاحته لسقى الارضين واما الشرب والاستعمال وسقى الدواب
 أي فليس له المنع إلى آخر ما قال فما الفرق بين جعله في الحوض وسوقه إلى بركة ونحوها من
 املاكه حيث يملكه وبين دخوله الاملاك من نهر ونحوه حيث لا يملكه فلم لا يعتبر القصد في ذلك
 كما اعتبر في سقى الارض لتوحيل الصيد والبناء لتعشيش الطير حيث يملك الصيد والبيض والفرخ
 بذلك لان القصد مرعى في التملك وقوله في النهر المملوك ليس لاحد مزاحته لسقى الارضين وأما
 الشرب والاستعمال فليس له المنع فما الفرق بين سقى الارضين وما ذكره بعدهما وهل هذا تفريع
 على القول ببقاء الماء على اباحته أم اذ قلنا بملكه فيبقى فيه ما ذكره في فاضل البئر والقناة
 أم يفرق بين الداخل في النهر من السيل لاتساعه غالبا للعرف المطرد فيما يعتاد من ذلك وعلى
 القول بمنع سقى الارضين لو سقى به الغير ارضا فاذا يجب عليه هل الواجب عليه قيمة الماء كما قاله في
 الروضة في الماء المملوك أو الواجب عليه ما بين قيمتها والماء فيها مستويا عليها غير مكسورة وبين
 قيمتها الآن يابسة كما قال بذلك بعض العلماء فيما اذا كانت ارض الغير مستويا عاليا الماء فاجرها
 شخص آخر وما حقيقة الجعل والسوق في قولهم جعل في حوضه او ساقه إلى ارضه فان الجعل في
 الاناء في العرف ابقاؤه فيه ولا نظن ان ذلك مرادهم هنا والسوق لم تفهم ما المراد منه هنا فان
 السوق في العرف حث السائق للمسوق من خلفه وجوابه إلى جهة مقصده (فاجاب) بان
 الاباحة متأصلة في الماء وقوية فيه ومن ثم جرى لنا وجه بان الماء لا يملك واذا ثبت تاصل الاباحة
 فيه احتيج في تملكه إلى سبب قوى دال على ذلك صريحا وذلك السبب القوى إما اخذه في اناء كما

عبر به في الروضة ومراده بذلك حيازته فيه كما عبر به بعضهم ويؤخذ منه انه لو أدخل كوزاً في ماء مباح فعلاؤه منه ملك ما حواه وان لم يرفع الكوز من الماء بل أبقاه فيه لان هذا حيازة لا أخذ اذ هي الاحتواء على الشيء وان لم ينقله فهي أعم مطلقاً وأما جعله في حوض مسدود المنفذ وليس المراد بالحوض خصوصه كما قد يتوهم من عبارة الروضة وأصلها وانما المراد به ما صرح به غيرهما كالقمولي والاذرعي والزرکشي وآخرين مما يشمل البركة والصهريج والحفرة في أرضه ونحو ذلك وحيث أن المراد بجعله في ذلك وسوقه اليه واحد وهو حصول الماء في واحد مما ذكر بفعله كان يفتح سداً بين نحو الحوض والماء المباح فيدخل فيه وخرج بالسبب القوي السبب الضعيف فانه لا يقتضي ملك الماء لما تقرر وانما غاية ما يقتضيه كون المتسبب به أحق بما يدخل في ملكه من الماء وذلك السبب الضعيف اما مجرد دخول الماء ملك انسان لا بفعله ولا بما يقوم مقام فعله بل بسيل ونحوه وأما دخوله في ملكه بفعله الذي لا يدل على الملك لضعفه كان يحفر نهراً يدخل فيه الماء من الوادي العظيم أو من النهر المنخرق منه فالماء باق على اباحته لكن مالك النهر أحق به كالسيل يدخل في ملكه وانما جعلوا فعله هنا وهو الحفر لا يقتضي ملكاً بخلافه فيما مر في صورة الحوض ونحوه لان العادة مطردة بان يقصد بحفرها في العادة الانتفاع بمائها في سقي المزارع ونحوها فلذلك جعلوه سبباً في كونه أحق به من غيره ولكون هذا الاستحقاق لا يخرج الماء عن أصله من الاباحة اكتفى فيه بالسبب الضعيف وهو مجرد دخوله في ملكه بخلاف ملكه فانه ينافي أصله المذكور فاحتيج فيه الى سبب قوي وهو حيازته أو ما يقوم مقامها من ادخاله محلاً يقصد في العادة بحيازته فيه ملكه والتصرف فيه بالبيع وغيره كالحوض والصهريج فبان بهذا الذي قرره فرقان ما بين ادخاله لنحو الحوض فانه يملك به وادخاله لنحو النهر فانه لا يملك كما يصرح به كلام الاذرعي الآتي على الاثر وبان به ايضا الجواب عن قول الاذرعي في توسطه وكنت أود لو قيل ان اجري حافر النهر أو القناة الماء فيما حفره منها ملكه كما لو حازه في انائه اه ووجه الجواب عنه ما تقرر من أن اجراءه في نحو النهر لا يقصد به تملكه عادة بخلاف حوزة في اناء ونحوه وانما لم يعتبر القصد في الاجراء الى نحو النهر واعتبروه في مسألة سقي الارض لتوحد الصيد ونحوها لما قرره ايضا من ان السقي لتوحد الصيد والبناء لتشيش الطائر لا يفعل عادة الا لقصد تملك الصيد والطير فجروا فيهما على مقتضى العادة المطردة المحكمة في مثل ذلك وفي المياه وتملكها واستحقاقها وجروا في الحفر على مقتضاها ايضا من أنه لا يقصد منه أهلها الا الارتفاق بالمياه والانتفاع بها دون تملكها والتصرف فيها بالبيع ونحوه كما هو ظاهر معروف ألا ترى ان مياه نحو الصهريج والبرك لا تتخذ في العادة الا للتصرف فيها بالبيع ونحوه بخلاف مياه الانهار فانها لا تتخذ لذلك في العادة ولا شك ان من قصد ما يوافق العادة اعتد بتصدده بل ما يوافقها لا يحتاج في العمل به الى ان يقصد ومن ثم يملك الماء في مسألة نحو الحوض السابقة وان لم يقصد تملكه وما خالف العادة لا يعتد به وان قصد ومن ثم لم يكتف بالاجراء في النهر وان قصد به الملك فان قلت لم فرق في مسألة سقي الارض لتوحد الصيد ونحوها بين القصد وعدمه ولم يفرق في الماء كذلك فانه في مسألة نحو الحوض يملكه وان لم يقصد وفي مسألة الاجراء الى النهر لا يملكه وان قصد قلت حكمة ذلك ما تقرر من ان الاباحة متأصلة في الماء فاذا وجد سبب قوي يخرج عن أصله لم يحتج معه الى قصد وان لم يوجد سبب قوي لم يؤثر معه القصد واما نحو الصيد والطير فلس الاصل فيه ذلك لانه لم يجز لنا خلاف في انه يملك بالحيازة فادبر الامر في التسبب الى ملكه بين ان يقصد به تملكه ام لا فان قلت ذهب الامام الى ان ما دخل في نهره أو قناته يملكه كالحرز في انائه وتبعه الشيخان في باب الصيد

المحجور عليه بسفه كفه للرشيدة (فاجاب) بانه لا يكافئها (سئل) عن فسخ نكاحها بالاعسار بالنفقة أو بالتضرر بالنكاح حاكم حنبلي وحكم بينوتها فهل للشافعي ان يزوجها بعد انقضاء عدتها أم لا يزوجها الا بالفسخ بالنفقة فيمن خلع زوجته في الطلقة الثالثة وحكم به حنبلي فهل للشافعي أن يزوجها لمختلعا أم لا وهل للشافعي تنفيذ حكم المخالف والالزام بمقتضاه أم لا (فاجاب) بان للحاكم الشافعي التزويج في المسئلتين الاولتين والتنفيد والالزام في الثالثة بناء على أن حكم الحاكم في محل الخلاف ينفذ ظاهراً وكذا باطناً على الاصح وان جزم الامام ابن العماد بانه ليس للقاضي الشافعي ان يزوج في الخلع من غير محلل (سئل) عمالو تزوج خامسة وادعى أنه خلع زوجة من الاربع قبل تزوجها فهل يقبل قوله في صحة التزوج أولاً (فاجاب) بانه يقبل قوله فيها (سئل) عما اذا تاب الفاسق هل يكون كفاً للغيرة لزوالم الفسق أولاً كما بحثه ابن العماد والزرکشي في الخادم (فاجاب) بانه لا يعود كفاً لها كما لا تعود عفقه وحضاته بالتوبة ونظير ذلك ما لو اشترى رقيقاً فوجده قدزنى وتاب فله أن يردّه لان أثر

الزنا لا يزول بالتوبة بل
قال الشيخان الحرقة الدينية
في الآباء والشهرة بالفسق
بما يعير به الولد فيشبه أن
يكون حال من أبوه كذلك
مع من أبوه عادل كمن أسلم
بنفسه مع من أبوها مسلم
والحق أن يجعل النظر في
حق الآباء ديناً وسيرة
وحرقة من حين النسب
(سئل) عما لو أذنت للحاكم
في تزويجها بمن ظنت كفاءته
فزوجها به ثم تبين خلافه
هل يتبين بطلان النكاح أولاً
لأنه يغتفر في الدوام مالا
يغتفر في الابتداء (فاجاب)
بأنه يتبين بطلان النكاح
(سئل) عن قومهم بنت العالم
هل هو قيد فالتى جدها مثلاً
عالم يكون كفأ لها من ليس
كذلك أولاً (فاجاب) بأنه
أن أريد به الحقيقة والمجاز
فواضح وهو مرادهم والا
فليس بقيد (سئل) هل يجوز
نظره للمعتدة لخطبتها بعد
العدة (فاجاب) بأنه يجوز له
وإن كان باذنها أو عليها بأنه
لرغبته في نكاحها (سئل)
من يزوج بنت العبد من
زوجته الحرقة (فاجاب) بأنه
يزوجها العصة من النسب
كاخي أبيها الحر فإن لم يكن
فالخاكم (سئل) هل يجب
على المرأة ستروجهما خارج
الصلاة محضرة الاجانب
أو لا كما يقتضيه عبارة
الارشاد والروض ونقل
القاضي عياض اتفاق

وهذا يدل على ضعف الفرق الذي قرره فيما سبق قلت لادليل فيه على ذلك لانه ضعيف منابذ
لتصريح الاصحاب بخلافه كما بحثه الاذرعى في توسطه بل قال المحاملى انه غير مملوك بلا خلاف وحينئذ
فاختيار ابن الرفعة له مردود أيضاً والشيخان انما لم يضعفاه في باب الصيد للعلم بضعفه بما ذكره
هنا فبان انه لا حاجة فيه ولا معمول عليه فان قلت سلمنا ذلك في كلام الامام لكن يعكر عليه وعلى
الفرق ما في فتاوى ابن الصلاح ونقله المتأخرون عنه وأقروه من ان الدولاب الذى يديره الماء اذا
دخل الماء في كيزانه ملكه صاحب الدولاب بذلك كما لو استقاه بنفسه اه قال غيره وفي
معناه ما يديره بدابته من طريق أولى قلت لا يعكر عليه فان هذا فيه حيازة الماء في إنائه بفعله وهو
نصبه للدولاب على الماء أو ادارته له بدابته وحيازة الماء في الاناء من شأنها في العادة ان يقصد بها
ملك الماء فاخذ ابن الصلاح ومن تبعه للقاعدة في هذه الصورة وان فرق فيها بخصوصها ان القصد
بالماء الذى يديره الدولاب أو الدابة لا يقصد به الا ما يقصد باجراء الماء في النهر الحاقاً لشاذ الجنس
بغالبه وطرذا للباب وقول السائل نفع الله تعالى به وقوله في النهر المملوك ليس لاحد مزاحته الخ
جوابه ظهور الفرق بين سقى الارض وما بعده فان العادة جارية ومطرده بأن النفوس تسمح من الماء
المذكور بنحو الشرب والاستعمال لقلة ما يذهب بسببها من الماء بخلاف سقى الارض فانها لم
تجر بالمساحة به لكثرة ما يذهب بسببها فان قلت يعكر عليه انه في الروضة ضم إلى الشرب والاستعمال
سقى الدواب حكاية في الثلاثة عن أبي عاصم العبادى والمتولى ولا شك أن سقى الدواب يتناول
الكثير منها وهو يذهب بسببه ماء كثير ولا يسمح به مع كثرتة غالب الناس قلت ما نقله عن
العبادى والمتولى لم ينفرده به بل جرى عليه أيضاً المحاملى في مجموعه وسلم في تقريره وصاحب
البيان وظاهر كلام هؤلاء كالروضة وغيرها أنه لا فرق بين كثير الدواب وقليلاً ولا بين أن يظهر
بسبب سقيها نقص في الماء أولاً وحينئذ فيشكل بمنع سقى الارضين ويجاب بأن من شأن
سقى الارض انها تحتاج لماء أكثر مما تحتاجه الماشية وان ملك القنوات والانهار يشحون
بالتمكن من سقى الارض وان صغرت بخلاف سقى الدواب وان كثرت وأيضاً فسقى الارض
يلزم على التمكين منه الضرر على صاحب النهر فانه لو لزمه التمكين منه كان ذلك مقتضياً عند
تقادم العهد ان مالك تلك الارض قديدى بان لها استحقاق شرب من ذلك النهر فكانت خشية ذلك
الضرر مانعة من التمكين من سقى الاراضى من النهر المذكور وان كان باقياً على اباحته
وأما قول الامام وتبعه في الوسيط كل من تصرف في مائها يعنى الانهار والقنوات المملوكة بما
ينقصه ويظهر نقصه فهو ممنوع منه حتى بسقى المواشى والتصرف الذى لا يظهر له أثر كالشرب
اوسقى دواب معدودة أو اخذ قرب فقد ذهب ذاهبون إلى انه لا يسوغ المنع من هذا القدر
واستمسكوا بقوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاثة الماء والنار والكلا وهذا بعينه هو
الذى نقلته عن شيخى فانه انتفاع وذهب القاضى وطبقة المحققين الى اجراء القياس والمصير إلى
ان للملاك أن يمنعوا من هذا وما درج عليه الاولون من التسامح فيه محمول على ان الناس لا يرضون
بهذا القدر فصارت قرائن الاحوال بمثابة التصريح بالاباحة اه فهو كما بينه الاذرعى في توسطه
مفرع على رأيه الضعيف السابق عنه وهو ان ماء الانهار والقنوات المملوكة مملوك كماء البئر
المملوكة وكلام الاولين أعنى العبادى ومن ذكر معه مفرع على الصحيح وهو انه غير مملوك على
أن ابن عبد السلام قال الشرب وسقى الدواب من الجداول والانهار المملوكة اذا كان السقى
لا يضر بمالكها جائز اقامة للاذن العرفى مقام اللفظى فلو أورد الفامن الابل الى جدول ضعيف فيه
ماء فلا أرى جواز ذلك فيما زاد على المعتاد نعم لو كان النهر لم لا يعتبر اذنه كالتيتم والاقواق

العلماء عليه (فاجاب) بانه
يجب عليها ستر وجهها
بمحضرة الاجنبي كما صححه في
المنهاج وقوة كلام الشرح
الصغير تقتضى رجحانه
وعله باتفاق المسلمين على
منع النساء من الخروج
سافرات ونقلاتى الروضة
وأصلها هذا الاتفاق واقراه
وقال البلقيني الترجيح بقوة
المدرک والقوى على مافى
المنهاج وجزم به في تدريبه
وقال الاذرى بل الظاهر
انه اختيار الجمهور اه
ولا اعتماد على ما حمل
عليه بعضهم الاتفاق
المذكور في كلام الشيخين
(سئل) عن وكل رجلا في
تزويج بنته البكر البالغة
بفلان وهو عدو لها طائنان
العداوة لا تمنع من صحة
التزويج فزوجها فهل يصح
ولا (فاجاب) بانه لا يصح
نزويجها به للضرر اللاحق
الهابى بل هو اولى بالطلاق
من نزويجها بغير كفء او
بمفسر بمهرها أو تزويج
الوكيل لها بدنى الخاطبين
شرقا (سئل) عن أخوين
أحدهما حائك وتاجر
والآخر حائك فقط زوج
الاول بنته بولاية الاجبار
لان الثانى فهل هو كفء لها
اولا (فاجاب) بانه
لا يكافى. بنت عمه المذكورة
لان المكافاة المساواة وهى
معتبرة في الزوجين وآبائهما
وشرف التجارة عرفا
المتصف به والدها
غير موجود في

العامه فعندى فيه وقفة لان صريح اذن المستحق لا يؤثر هنا فكيف يؤثر ما قام مقامه في العرف
اه ملخصا وخالفه البلقيني فيما توقف فيه واقفى بالجواز ويجاب عن علة توقفه بان الاذن هنا
ليس شرطا وانما الشرط عدم المنع ويعلم بالعادة ان نحو الصغير لو رشد لم يمنع فاكفى بذلك في
اباحة تناول ما ذكر لعدم توقفه على الاذن والاصل عدم المنع وبما تقرر من ان كلام الامام
السابق مفرع على الضعيف وكلام غيره مفرع على الصحيح وهو بقاء الماء على اباحته يعلم الجواب
عن قول السائل وهل هذا تفريع على القول ببقاء الماء على اباحته وقوله اما اذا قلنا بملكه
فيأتى فيه الخ جوابه انه كذلك كادل عليه كلامهم و اشار اليه ابن الرفعة وقول السائل ام يفرق الخ
جوابه انه لا وجه للفرق لان ملحظ ايجاب بذل فضل الماء خبر الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به
الكلاء أى من حيث ان لماشية انما ترعى بقرب الماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلاء كذا
قالوه وهو ظاهر في أنه لا فرق في ذلك بين ماء البئر والقناة والنهر إذا قلنا ان ماء مملوك بل هو اولى
منهما بذلك لانهما إذا وجب بذل فاضل مائهما بشرطه مع قلة مائهما فلان يجب بذل ذلك في النهر المتسع
الماء من باب اولى فان قلت ما تقدم من التفصيل السابق في الماء ينفيه ما ذكره في الخطب من انه
حيث كان مباحا لم يكن لمن أشعل ناره فيه منع أحد من الانتفاع بها وعليه وعلى الشق الاخير الآتى
يحمل الحديث وحيث كان مملوكا جاز المنع من الانتفاع بها بالاخذ منها ونحوه وعليه حمل القمولى
أطلاق صاحب العدة ان له المنع وحمل قول المتولى اما الاسطلاء او الاستصباح بها او منها فلا منع
وعليه حمل القمولى ايضا قول المتولى ان لم يحتج اليها منعه وان احتاج لدفع برد او تجفيف
ثوب لم يمنعه ولا ياخذ منه عوضا فان منفعة لا تقابل بعوض بيع ولا اجارة اه قلت الفرق بين الماء
وغيره ان غيره كالخطب لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة بخلاف الماء فيهما فلذلك ساءحوا
فيه مالم يساءحوا به في غيره على ان لك أن تقول الخطب كالماء فانه انما لم يحجز المنع في الحالة الاولى
لان اشعال النار فيه لا يقتضى ملكه ولا الاختصاص به فهو باق على اباحته ولا في الحالة الثالثة لان
الاستضاءة منه متسامح بها عادة فهى كالشرب من المملوك وانما جاز المنع في الحالة الثانية لانه
لا يتسامح به فهو كاخذ مالا يتسامح به من الماء وقول السائل نفع الله تعالى به فمماذا يجب عليه الخ
جوابه ان ما في الروضة هنا من وجوب قيمة الماء ينبغي حمله على الحالة الآتية فان العثمدا صرحوا
به في باب الغصب من انه مثلى قال ابن الرفعة مالم يغل بالنار نعم محل وجوب مثله ان كان له قيمة
كما بينت ذلك في شرح الارشاد في بابي التيمم والغصب وعبارته في الاول وانما يجوز له اخذه قهرا
بقية له في ذلك المكان والزمان وان كان مثليا لما في امره باخذ المثل من الاجحاف به لان الماء
في الحضر نافع اذ الفرض انه اخذه في مفازة وان غرم القيمة في الوطن ونحوه مما لا قيمة للساء فيه
فان فرض الغرم بمحل الشرب أو بمحل آخر للماء فيه قيمة دون قيمة يوم الاتلاف وان كانت يسيرة
غرم مثل الماء كسائر المثليات كما في البحر والعدة واستشكل وجوب المثل عند كونها يسيرة
وأجيب بانه الاصل وانما يعدل حيث لا مالية له ولا نظر لزيادة قيمة المثل ونقصها كما لا نظر لتفاوت
الاسعار عند رد العين وهو وجه وقول الشارح اى الشمس الجو جري الاشكال أقوى لان قيمته
إذا كانت في تلك الحالة درهما وفي مكان الاتلاف وزمانه الفاء فاجاب دون القيمة اجحاف بالمالك
وهم انما عللوا العدول الى القيمة بدفع الاجحاف يرد بان تعليمهم بذلك انما هو عند عدم القيمة بالكلية
اذ به يتحقق الاجحاف واما حيث كان للمثل قيمة فلا عدول عنه كما يصرح به كلامهم الآتى في الغصب
واجاب المصنف اى صاحب الارشاد بان الماء وان كان مثليا لنقله مؤنة ومن اتلف شيئا لنقله مؤنة
اذا ظفر به المالك في غير بلد التلف لا يطالبه بالمثل بل بقيمة بلد التلف ولا يكلف المالك قبول

والده وظاهر أن ابن الحائك ليس كفواً لبنت التاجر (سئل) عن رجل زوج بنته البكر البالغ بغير إذنهما ابن أخيه وصفة أيها أنه يشتري الغزل والحرير ويكرى عليه من يحكه له فإذا صار قاشا سافر به إلى مكة ثم إلى اليمن فيبيعه على التدريج ويشتري بثمنه نيلة وفلافل وزنجيلا وغيرها من أصناف البضائع ومدة إقامته لذلك تزيد على سنتين فإذا وصل إلى الطور كتبوا اسمه في ديوان السلطان بالتاجر الفلاني وكذلك إذا وصل إلى مصر ويبيع تلك الأشياء من النيلة ويشتري بثمن ذلك غزلا وحريراً وما بقى من النيلة يجعله في مصبغة ويكرى عليه من يتعدها فيصبغ بها غزله ثم يدفعه لمن ينسجه له ثم يفعل به ما مر وهكذا مدة تزيد على عشرين سنين وقبلها ثمان حائكا بنفسه وصنعة أبي الزوج أنه يحبك بنفسه وقد يحبك بأجرة فهل الزوج كفء للزوجة المذكورة فالعقد صحيح أولا فليس بصحيح اعتباراً بحالة العقد (فأجاب) بأنه ليس بكفء له لأنه ابن حائك وأبوها تاجر (سئل) عن نكاح عقده الحاكم بمستورى العدالة هل يصح كالولي الخاشر أو لا يصح (فأجاب) بأنه يصح النكاح المذكور

المثل ويرد بان الاليق بكلامهم مأمور من التفصيل سواء أكان لنقله مؤنة أم لا واعتباره مؤنة النقل أمر زائد على ذلك قد يجامعه وقد لا فحيث كان المثل متقوما ولم يكن لنقله مؤنة وجب ولو في غير محل الاتلاف وإن كانت القيمة فيه دون قيمة بلد الاتلاف وحيث لم يكن متقوما لم يجب وإن لم يكن لنقله مؤنة وما اقتضاه جوابه من أنه ليس له أن يؤدي الماء في غير محل الاتلاف إذا كان له فيه قيمة دون قيمة محل الاتلاف بخلاف لصريح كلامهم انتهت عبارته في التيمم وعبارته في الغصب نعم إن خرج المثل عن أن يكون له قيمة كالمو غصبه في مفازة وتلف أو أتلغه هناك بلا غصب وبكمد غصبه وتلف أو أتلغه في الصيف ثم اجتمعا على شاطئ النهر أو بمحل قيمته فيه نافية كهي على الشط أو أعلى منها بقليل في الأول أو في الشتاء في الثاني لزمه قيمة المثل في تلك المفازة أو في الصيف ثم إذا اجتمعا في مثل تلك المفازة أو في الصيف فلا ترداد وقضية كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون الماء بمحل الغالب لا قيمة له أصلا أو له قيمة نافية وقضية كلامهم التصوير بما إذا لم يكن له قيمة فإن كانت ولو يسيرة وجب المثل قاله ابن النقيب ثم استشكله وأجاب عنه أبو زرعة بأن الأصل المثل وهو متجه وإن نازع الشارح أي الشمس الجوجرى فيه وفي اقتضاء كلامهم لما ذكره ابن النقيب مالا يخفى رده على المتأمل إذ قوله إنما وجبت القيمة رفقا بالمالك وأي رفق إذا كانت قيمته بالمفازة ألفا وبمحل الاعطاء دافعا يرد بأنه يلزمه مثل ذلك فيما لو غصب برأ مثلاً يساوى ألفا فرد مثله وهو يساوى درهما فإنه يجوز كما شمله قولهم لا أثر للرخص والغلاء وقوله لا نسلم أن الماء لا قيمة له على الشط يرد بان الغالب ذلك حيث لا صفة زائدة على ما في النهر كصفاء وبرودة ولوجوده لا على الشط ونحوه بل في مفازة أخرى طال به بقيمة محل التلف إن كان لحل الماء مؤنة والأفلا كما علم بما مر انتهت عبارته في باب الغصب وبها مع ما قبلها يتبين ما في إطلاق الروضة من وجوب القيمة وإن قول الاسنوي وأن ما فيها سهو والصواب إيجاب مثل إنا لا قيمة له فإن الماء مثلي كما سبق في الغصب ولم يخالفوا هذه القاعدة في الماء إلا إذا غصبه في مفازة ثم قدم البلد فإنه لا يرد مثله لأنه لا قيمة له هناك غالبا أه فيه تحامل ولو حمله على ما حملت عليه عبارتها لكان أصوب وقد جرى ابن الصلاح في فتاويه على ما وافق ما ذكرته فإنه سئل عن من له دولا ب على نهر عظيم غير مملوك يديره الماء بنفسه ويرتفع الماء إليه في مواضع مهيأة له فهل يدخل الماء في ملكه بمجرد صيرورته في كيزان الدولا ب كما لو استقاه بنفسه في إناء ولو كان الماء ينصب من الدولا ب في ساقية مختصة بملك صاحب الدولا ب فجاء جار له فخرق الساقية حتى انصب الماء إلى أرض الجار وسقى به أرضه فما الذي يلزمه أمثل الماء أم ثمن مثله أم أجرة مثل الدولا ب للمدة التي انتفع بها الغاصب بالماء وأجرة ما يجري مجراه من الساقية وغيرها أم يجب عليه ثمن الماء والأجرة جميعا فأجاب نعم يملكه بمجرد حصوله في كيزان الدولا ب ويجب على الجار الغاصب مثل ذلك الماء محصلا في الموضع الذي كان المأخوذ معدا لسقيه به فإن تراضيا على أخذ قيمته جاز وهذا بخلاف ما لو أخذ في البادية ماء أخذاً بوجب الضمان حيث قلنا يضمنه في الحضر بقيمته لا بمثله لأن المقدّر بقدره في الحضر ليس مثلاً لما بينهما من التفاوت العظيم في المالية وهذا على الوجه المذكور لا تفاوت فيه والماء مثلي أه ووقع للأذرعى في توسطه أنه اعترض عليه بما فيه نظر وبيان ذلك أنه قال وفيما أطلقه نظر من وجهين أحدهما أن الماء ربوى على المذهب ومعرفة مقدار ما اغتصب من ماء القناة ونحوها وسقى الأرض به كيلا أو وزنا لا يكاد ينضبط أصلا ولا سيما إذا طالت المدة فكيف السيل إلى معرفة المائلة في المقدار وإذا تعذر ذلك ولا شك فيه في معظم الأحوال فلا سبيل إلى الإلزام بمثل مجهول لأنه لا يقع في الربا وحيث لا يغرم القيمة للضرورة تخميناً أه وفيه نظر من وجهين أحدهما أن الربا لا يكون إلا في ضمن عقد دون نحو فسح

لان الصحيح كما قاله السيكي وغيره أن تصرف الحاكم ليس بحكم وما جرى عليه ان الصلاح وغيره من عدم انعقاده طريقة ضعيفة مبنية على أن تصرفه حكم والمسئلة فيها طريقان حكاهما ابن بونس في شرح التعجيز وقال الاصح لافرق بين الحاكم وغيره وهو الصحيح في التهمة وغيرها (سئل) عن شخص عنده أخو زوجته أمرد حسن هل يجوز له نظر وجهه (فأجاب) بأنه يجوز له نظره بلا شبهة مع أمن الفتنة وما ذهب إليه النووي رحمه الله من الحرمة عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة لم يصرح هو ولا غيره بحكايتها في المذهب (سئل) عن زوج أخته باذنها ولم يعلم هل هي بالغ أو لا هل يصح العقد اعتباراً بما في نفس الامر قياساً على نظائره أو لا كما لو زوج ابنته وهو لا يعلم هل انتقضت عدتها أم لا (فأجاب) بأنه يصح العقد اعتباراً بما في نفس الامر قياساً على نظائرها كما لو زوج أمة مورثه ظاناً حياته فإن ميتاً أو زوج الخنثى أخته مثلاً فإن رجلاً أو عقد النكاح بخشين فبأن رجلين والفرق بين مسئلتنا ومسئلة العدة أن الشك في مسئلتنا في ولاية النكاح وفي مسئلة العدة في حل المنكوحه وهو لا بد من تحققه (سئل) عن عتيقة

وأخذ البذل ليس عقداً فاندفع قوله إن ذلك يقع في الربا ثانيهما كونه فرق بين اغتفار الجهل بالمقدار بالنسبة للقيمة دون أخذ المثل وهو يشبه التحكم لانه كما يحتاط لالزام المثل كذلك يحتاط لالزام القيمة فكيف يقال حينئذ بوجودها على سبيل التخمين على أنه لا تخمين ولا تعذر في معرفة المائلة في المقدار خلافاً لما زعمه لان المالك لا يقبل دعواه إلا إذا بين قدر ما غصب منه ثم إن وافته الغاصب على ذلك القدر ألزم باعطائه مثله وإن ادعى قدراً أنقص صدق يمينه لانه غارم ولزومه دفع مثل ما حلف عليه ثم قال والثاني أنه قد غصبه في وقت الحاجة الحاقة اليه ويكون له قيمة خطيرة ذلك الوقت لحاجة الزرع ونحوه إلى السقي فإذا رام رد مثله في حالة الاستغناء عنه كانت قيمته تافهة أو لا قيمة له كما لو رده في الشتاء وأيضاً فقد يكون في تحصيله مثله في موضعه المأخوذ منه اضرار بالمسكة لان قناته ونحوها ملائمة بمائه الحادث بعد الغصب من الدولاب لاتسع غيره فلو أمر برد ذلك إلى موضعه لأضر بالمالك والمملك فكيف يجبر على قبول مثله هناك لو تصور معرفة مقداره وإذا كان كما وصفنا فليس لكلامه ماخذ صحيح أو ماخذ أه المقصود منه وفيه انظر أيضاً لما قدمته من أنه لا يجب رد مثل الماء إلا إذا كان له قيمة لها وقع دون ما إذا لم يكن له قيمة أو له قيمة تافهة كهي على الشط أو أعلى منها بقليل فحينئذ تجب قيمته يوم تلفه إذا كان له قيمة في ذلك الوقت أكثر من ذلك وهذا هو محل كلام الروضة كما مر ومن حيث انه كان له قيمة يوم التلف والرد فلا نظر إلى تفاوت القيمتين بل يجب رد المثل فقوله فإذا رام رد مثله في حالة الاستغناء عنه الخ لا يصلح للاعتراض على كلام ابن الصلاح وغيره لما تقرر أنهم قائلون في هذه الحالة برد القيمة لا المثل كما لو غصب جمداً في الصيف ثم رام رد مثله في الشتاء وقوله وأيضاً فقد يكون الخ رد بان محل رد المثل هنا حيث طال به المالك ولا لم يستقل برده أخذاً بما قالوه فيمن غصب تراباً وأتلفه وأراد رد مثله من أنه حيث لم يطالبه المالك برده فليس له رده بغير اذنه لانه تصرف في ملك الغير كما مر وأن المعتمد أن الماء الذي لم يغل مثلي إلا في الحالة السابقة وما نقله السائل عن بعض العلماء من أن الواجب عليه ما بين قيمتها الخ فهو لا يوافق قواعد مذهبنا إلا ان فرض أنه حصل في الارض تعيب باخذ الماء منها فيجب حينئذ ما نقص من قيمتها وقول السائل نفع الله تعالى به وما حقيقة الجعل الخ جوابه علم بما مر أول هذا الجواب وتفسيره الجعل والسوق بما ذكر غير مراد للفقهاء كما علم بما مر أيضاً والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه إذا كانت الارض الواحدة بعضها مرتفع وبعضها منخفض ولو سقى معاً لزاد الماء في المنخفضة على الحد المستحق لأفرد كل بعض بالسقي وطريقه أن يسقى المنخفض ثم يسده ثم يسقى المرتفع فلو كانت هذه الارض لاثنتين وتضرر الذي يتاخر سقيه فهل يتعين حينئذ قسمة الماء لثلاثاً يتقدم شريك على شريك أم لا فإن قيل يفرد المرتفع بحاجز فالحاجز الذي برد الماء هل هو عليها معاً أو على إيهما فلو كانت هذه الارض الواحدة منقسمة بين جماعة قطعاً متفرقة ووجدنا عليها حاجزاً يرد الماء فهل الملك فيه لمن يلي ملكه منهم كالجدار المتصل بملكه مع انه مختص بما حصل عليه من نبات وحشيش ونحوها أم هو للجميع بانتفاعهم برد الماء إلى املاكهم وحسبه عن الخروج عنها فيكون حريماً لهذه الارض ولان العادة مطردة في جهة السائل في البيع عند الاطلاق إذا بيع كل ذراع بشيء معلوم من هذه الارض وأمثالها انه يحيط هذا الحاجز من غير مقابلة بعوض وكذا يحيطون شيئاً من الثمن في مقابلة شيء من الارض المبيعة بسبب وجود شجر فيها لاجنبي أو مصب ماء ونحو ذلك مما يعضف بسببه الانبات هكذا اطرد العرف بذلك في جهتها فهل هذه العادة متبعة معمول بها أم لا (فأجاب) بان قول السائل نفع الله تعالى به إذا كانت الارض الخ أخذه من الروضة وعبارتها ولو كانت ارض الأعلى

بعضها مرتفعا وبعضها منخفضا ولو سقيا معا ل زاد الماء في المنخفضة على الحد المستحق أفرد كل بعض بالسقى بما هو طريقة قلت طريقه أن يسقى المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقى المرتفع والله سبحانه وتعالى أعلم اه وهذه الطريقة التي ذكرها محلها ان أمكنت والاحبس فيها من الماء بقدر ما لو اعتدلت لبخ الكعبين كما في المطلب وعبارته قال الماوردي ولو كان في ملك واحد أرض بعضها مستفل وبعضها عال ان حبس الماء فيها حتى يبلغ العالى زاد على الكعبين في المستفل وان حبس في المستفل قدر الكعبين لم يبلغ العالى فلا يعمل برأى من هذين ولكن نحبس فيها من الماء بقدر ما لو اعتدلت لبخ الكعبين قلت وهذا اذا لم يمكن سقى المستفلة أولا حتى يصل إلى الكعبين ثم يسد عليها ويرسله الى العالية أما اذا أمكن ذلك تعين فعله اه وعبارة جمع من شراح المنهاج وكان هذا اذا لم يتيسر سقى العالية أولا حتى يبلغ الكعبين ثم يسد عليها الماء ويرسله الى السافلة فان أمكن ذلك فمقتضى كلام الاصحاب تعيينه قاله ابن الرفعة والقمولى ولا تخالف بين هذا وما قبله بل حيث أمكن سقى المستفلة أولا أو العالية أولا كما ذكر تعين وقول السائل فلو كانت هذه الارض لاثنتين الخ جوابه أن ارضيهما ان كانتا تسقيان من ماء مباح أفرع بينهما كما اقتضاء قول الروضة ولوتنازع اثنان ارضاهما متحاذيتان أو ارادا شق النهر من موضعين متحاذيين يمينا وشمالا فهل يقرع أو يقسم بينهما أو يقدم الامام من يراه فيه ثلاثة أوجه حكاهما العبادى قلت أصحها يقرع والله أعلم اه قال الاذرى وكان الصورة فيما اذا أحيا دفعة واحدة أو جهل أسبقهما اه وهو ظاهر والكلام عند ضيق الماء والا سقى كل منهم متى شاء اما اذا كانت ارضاهما تسقى من ماء مملوك لهما فانه لا يقدم هنا الأعلى على الأسفل وحينئذ فاذا لم يمكن سقيهما معا ولا ينصب خشبة مستوية الأعلى والأسفل في عرض النهر ويفتح فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر حقيهما ولم يرضيا بقسمته بالمهاياة كيوم ويوم وطلب احدهما قسمته بقطعة من اول الاراضى في الموضع الذى اذا قسم امكن كل واحد ان يسقى ارضه بما يصيبه من الماء اجيب طالب القسمة حينئذ واجبر صاحبه عليها كما يصرح به كلامهم في باب القسمة لان الماء من الثلثيات وقسمتها قسمة اجبار اذ الممتنع منها يجبر عليها وان كانت الانصباء متفارئة اذا ضرر عليه فيها وهذه القسمة افراز لا بيع على المعتمد فيجوز في الربوى وان لم يوجد فيه التقاض في المجلس مثلا ومن ثم جازت القسمة فيها بالمهاياة كما صرحوا به بقولهم وان اقتسموا الماء بالمهاياة جاز وقد يكون الماء قليلا لا ينفع به الا كذلك وبهذا يعلم الجواب عن قول الاذرى واذا قلنا انه أى الماء المملوك فكيف ينقدح القول بالقسمة مهياة على القول بان القسمة بيع هذا لاسيلى اليه واما اذا قلنا انها افراز حق فهذا موضع تأمل ولم أر له ذكر في كلامهم هنا فقامله اه ولا يحتاج لذكرهم له هنا لانهم استغنوا بذكرهم ما يصرح بحكمه في القسمة كما علم مما قررته وقول السائل فان قيل ينفرد المرتفع الخ جوابه انه حيث أمكنت القسمة من غير ان ينفرد المرتفع بحاجز كما في الطريق التي ذكرناها لم يحتج الى حاجز وحيث لم يمكن الابحاجز فالظاهر وجوبه عليهما لان المصلحة العائدة منه لا تختص باحدهما بل هي عائدة عليهما لانه طريق الى استيفاء كل منهما حقه ولا نظر الى امكان سقى ارض احدهما بدونه لان اشتراهما في الماء منع النظر الى هذا الامكان وصير ارض كل منهما لا يمكن سقيهما من هذا الماء المشترك الا بهذا الحاجز فاتضح عود منفعتيه عليهما وقوله فلو كانت هذه الارض الخ جوابه ان الذى دل عليه صريح كلامهم في باب احياء الموات ان الحاجز المذكور وما ينبت عليه ملك لجميع ارباب الاراضى التي تنتفع به برد الماء عنها فقد قالوا وتبعهم الشيوخ في الروضة واصلمها ولوتنازع الشركاء في النهر في قدر انصبائهم جعل على قدر الارضين على الاصح

لمعتقها ابن صغير وأب هل يزوجها الاب او الحاكم (فاجاب) بانه يزوجها الاب لا تنقل الولاية بالصبا الى الابعد في الولاية كما في القسب على المعتمد فقد نقله القمولى عن العراقيين وصححه السبكي وغيره وقال البلقيني انه الصواب (سئل) عن حكمت في تزويجها عدلا ليس باهل للقضاء مع وجود قاض كذلك ولاه ذو شوكة فزوجها هل يصح أولا (فاجاب) بانه لا يصح نكاحها لان قضاء ذلك القاضي نافذ للضرورة بخلاف المحكم أمانت قد وليها الخاص والعام ولو قاضى الضرورة فيصح تزويجها بتحكم غير المجتهد (سئل) عن امتنع وليها من تزويجها بكف دعت اليه فحكمت من يزوجها به جاعلة ما ياخذ القضاة من الدراهم على العقود كعدم المحكم فهل يصح التزويج المذكور أم لا (فاجاب) بانه ان لم يكن وليها مجبر او كان المحكم بحيث يصلح للقضاء صح التزويج والا لم يصح (سئل) عما قاله في المبهات في الخطبة من ان سكوت البكر كاف كالصريح معتمدا لا كما في الروضة (فاجاب) بان المعتمد انه ليس بكاف في جواب خطبتها وان جرى على الاكتفاء به جمع من المتأخرين (سئل) هل يصح النكاح بقول الزوج

قياسا على قوله رضى نكاحها (فاجاب) بانه يصح النكاح بقوله أحببت نكاحها أو أردت أو اخترت نكاحها لانها الفاظ مشعرة بالقبول مع وجود لفظ النكاح المعتد به (سئل) عما لو أذنت لوليها أن يزوجه من زوج خالتها ظانة جواز جمعها ثم زوجه أياها بعد أن أبان خالتها بذلك الأذن فهل يصح النكاح لصحة الأذن قياسا على ما لو وكل المحرم خللا في تزويجه بعد التحلل أو أطلق أو وكله ليشتري هذا الخمر بعد تحلله أو أذن له الحاكم في تزويج امرأة قبل أذنها له ثم أذنت له فزوجها أو وكله في بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فباعها بعده أو أذنت لوليها أن يزوجه من فلان كافر فأسلم فزوجها منه بالأذن السابق أو أذنت لوليها أن يزوجه من فلان فاذا هو في عصمته أربع نسوة ثم أبان واحدة منهن فزوجها منه بالأذن السابق أم باطل وعليه فإل الفرق وعلى الصحة فهل يرد القياس على ما لو وكل في تزويج أمته من فلان إذا وضعت حيث لا يصح بان هذا تعليق للوكالة وهي لا تقبله (فاجاب) بان النكاح المذكور صحيح قياسا على ما ذكر من الصور المذكورة ونظائرها وقياس القائل

لان الظاهر أن الشركة بحسب الملك وكل أرض وجد في يد أهلها نهر لا تسقى الأرض إلا منه ولم يدر أنه حفراً أو تحرق حكم لهم بملكه لانهم أصحاب يد وانتفاع فلا يقدم بعضهم على بعض والمراد بالنهر في الاولى ومثله الثانية الذى لا يعرف له أصل إلا أنهم يسقون أراضيهم منه كما قاله المتولى وبكلامه يعلم رد قول الأذرعى والظاهر أن صورة المسئلة أن منبعه في أراضيهم المملوكة لهم فيملكونه أما لو كان منبعه بموات أو كان يخرج من نهر عام كدجلة ونحوها فلا بل هو باق على الإباحة اهـ وأما تنظير السبكي في ذلك بان الأصل عدم الحفر وكثير من الأنهار غير مملوكة والمحقق من اليد فيه الانتفاع والسقي منه ولا يكفي ذلك لدلالة اليد على الملك إذ اليد التي تدل على الملك هي التي يكون معها الاستيلاء ومنع الغير فان وجد ذلك دل على الملك وإلا فينبغي أن لا يحكم بكونه مملوكا لهم نعم ذلك ظاهر في قناة أو ساقية يظهر اختصاصهم بها واستيلائهم عليها بحيث لا يستنكر أن يحموها ويسدوها فيرده أنا وإن سلمنا أن الأصل ما ذكره ٧ وإلا فهو لا يدل على الملك وكون المحقق من اليد فيه الانتفاع لا يمنع الحكم بالملك أيضا عملا بالظاهر وكون ذلك لا يكفي لدلالة اليد على الملك ممنوع ودعوى أنها لا تدل على الملك إلا إن كان معها استيلاء ومنع الغير إن أراد منعه بالفعل فمنعوا أيضا أو بالقوة فهو لازم الاستيلاء وبقيّة نظره علم رده بما تقرر فالصحيح ما قالوه من دلالة ذلك على الملك وحينئذ فكما أن السقي منه يدل على الملك لجميع الذين يسقون منه كما تقرر عن المتولى رد الحاجز هنا عن أرضين يدل على ملك أهلها له ولا نظر هنا لاتصاله بملك أحدهما ويفرق بينه وبين الجدار الذى ذكره السائل بان الجدار ليس على ملكه لأحدهما بخصوصه قرينة الا اتصاله بملك أحدهما اتصالا لا يمكن احداثه فثبت وجد هذا الاتصال حكما بملكه لمن اتصل كذلك بملكه وإلا حكمنا بأنه مشترك بينهما والحاجز هنا على ملكه لأرباب الاراضى جميعهم قرينة وهى انتفاعهم به فعملنا بها ولم ننظر إلى اتصاله بأحدهما مطلقا لانه عارضه ما هو أقوى منه وأما الجدار فالاتصال المذكور فيه لم يعارضه شيء فلهذا حكمنا بقضيته وما ذكرته من أن ما ثبت عليه ملك للجميع هو المعتمد وقول البصريين ما ثبت بنفسه لا يملكه مالكها ضعيف وكذلك قول الماوردى ما ثبت بنفسه في مرصدة للزرع والغرس لا يملكه مالكها بخلاف المرصدة للكلاب فتصليحه ضعيف بل قال ابن الرفعة انه غريب وقول السائل فهل هذه العادة متبعة معمول بها أم لا جوابه أنه لا عبرة به في حط شيء من الثمن بسبب ما ذكر لان البيع إذا وقع بثمن معلوم ملكه البائع واشتغلت به ذمة المشتري وقضية العادة لضعفها لا تقوى على إزالة شيء مما اشتغلت به الذمة يقينا بل لا طريق هنا إلا الاعطاء أو الإبراء وأما اطرادها بأنه إذا بيع كل ذراع بشيء معلوم فلا يحتاج اليه إذا قلنا إن الحاجز المذكور ملك لجميع الاراضى كان بمنزلة حريم الدار لان الحريم هو ما يتم به الانتفاع ويبيع الدار دون حريمها لا يصح بشرطه المقرر في محله بخلاف ما إذا شرط دخوله أو لم يتعرض له فكذا يقال في هذا الحاجز أن شرط عدم دخوله بطل البيع والاصح ودخل حصّة المبيع منه وإن لم يتعرض لدخوله والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو كانت أرض بين شخصين لو أحدا أعلاها وللآخر أسفلها فأخرب السيل أعلاها وأصلحها مالكها لكن بقي منخفضا يأخذ أكثر من حقه ولا يجرى إلى الأسفل الا بزيادة على ذلك وطلب الأسفل حقه فما حكم ذلك وهل الإصلاح على من أخرب السيل ملكه منهما واجب ليصل صاحبه الى سقى ملكه سواء أوجبنا العبارة أم لا أو الحكم غير ذلك وما هو ذلك فلو انخفضت أرض الأسفل ولم يستقر الماء في أرض الأعلى إلا بعد الزيادة في السفلى على قدر الحاجة أو انخفض الحاجز الذى يرد الماء ولم يرد لصاحبه الى شريكه ما يكفي من الماء وأوجبنا العبارة لكن تعسر أو تعذر ردها

بالطلاق على ما ذكره فاسد

(سئل) عمالو زوج المجهر
البكر بغير اذنها فشهدت
أربع نسوة بشيئها عند
العقد فهل يصح كما قاله
الماوردي أم لا كما أفتى به
القاضي (فاجاب) بانه
لا يبطل العقد لانا لا نطلبه
بالشك لجواز ان التها بوثبة
أو نحوها أو أنها خلقت
بدونها وقد اعتمدت الاسنوى
وغيره وان أفتى القاضي
بخلافه وقال ابن العباد انه
المذهب (سئل) هل
للقاضي أن يزوج المجوسية
المجبرة فيه وجهان في طبقات
العبادى عن أبي بكر الفارسي
الجواز وعن أبي بكر
المروزي المنع ما المعتمد
وكيف تزوج المجبرة
(فاجاب) بان له تزويجها
كاخيها ونحوه (سئل)
عن خطب امرأة ثم
أنفق نفقة ليتزوجها ولم
يتزوجها هل يرجع بما
أنفق أم لا (فاجاب) بان له
الرجوع بما أنفق على من
دفعه له سواء كان ما كلاً
أو مشرباً أم حلوى أم حلياً
وسواء رجعه أو أم يجيبه أم
مات أحدهما لانه أنفق
لأجل تزويجها فارجع
به ان بقى ويبدله ان تلف
وظاهره انه لا حاجة الى
التعرض لعدم قصده الهدية
لأجل تزويجها لانه
صورة المسئلة إذ لو قصد ذلك
لم يختلف في عدم رجوعه
(سئل) هل العداوة
الظاهرة بين البكر وأبيها

ردها على ما كانت عليه فما يكون الحكم في ذلك هل يغرم من وجب عليه الرد منفعة أرض صاحبه
مدة التعطيل الى أن يكمل الاصلاح الواجب عليه كما في هدم السقف المستحق البناء عليه بجماع
وجوب الاعادة عليهما أو لا إذ لا تعدى من صاحب الأرض وهل رد الحاجز على من اخرج السيل
ملكه المجاور للحاجز أو عليهما أو عمارة الحاجز تابعة لملكه فان كان الملك فيه لهما فالعمارة عليهما أو لاحدهما
فعلية أو ضحوانا الجواب عن ذلك أنا بكم الله الجنة (فاجاب) بان صاحب الاعلى الذي اخرج السيل
إذا أراد اصلاحه يلزمه أن يعيده كما كان فإذا أصلحه وبقي منخفضاً لزمه أن يفعل ما يمنعه من اخذ
أكثر من حته كأن يطمه حتى يرتفع الى ما كان عليه أو لا فان تعذر وقف حتى يصطلحا ولا يجب
عليه اصلاح ملكه وان توقف عليه سقى ملك الاسفل اخذاً من قولهم لا يجبر شريك على إعادة الجدار
أو البيت المشترك إذا انهدم ولو بفعله كما لا يجبر على زرع الأرض المشتركة ولأن الممتنع يتضرر ايضاً
بتكليفه العمارة نعم يجبر في الأرض على اجارتها وبهذا يندفع الضرر قال الشيخان ويجرى ذلك في
النهر والقناة والبر المشترك واتخاذ سترة بين سطحيهما قال القاضي وغيره ولا يجبر ايضاً على سقى
النبات من شجر وغيره وقول الحورى يجبر عليه اتفاقاً ضعيف وصرحوا ايضاً بنظر مسئلتنا وهرانه
لو كان علو الدار لواحد وسفلها لآخر وانهدمت فليس للاول اجبار الثاني على إعادة السفل ولا
لثاني اجبار الاول على معاونته في اعادته انتهى فان قلت صرحوا هناك ايضاً بان للشريك إعادة
المشترك بآلة نفسه لان له غرضاً في وصوله الى حقه بخلافه بآلة شريكه أو بالآلة المشتركة وبان
لصاحب العلو في الصورة السابقة بناء الاسفل بماله وقياسه هنا ان للاسفل اصلاح العليا إذا توقف
وصوله لحقه عليه لان له غرضاً في وصوله الى حقه قلت يمكن ان يقال قياس الصورة الاولى ذلك
وقد يرمى اليه قول القاضي أبي الطيب وابن الصباغ فان قيل اساس الجدار بينهما فكيف جوزتم له
بناءه بآلته وان ينفرد بالاتفاق به بغير اذن شريكه قلنا لان له حقاً في الحمل عليه فكان له الاعادة
اه وكذا يقال في مسئلتنا له حق الاجراء في العليا فإذا امتنع صاحبها من اصلاحها كان للاسفل
اصلاحها حتى يصل الى حقه ويمكن ان يفرق بين مسئلتنا ومسئلة الجدار المشترك بان الشريك مالك
للبعض وله حق الحمل على المنهدم فساغت له الاعادة بخلاف الاسفل هنا فانه ليس كذلك واما الصورة
الثانية اعنى قولهم لصاحب العلو بناء الاسفل بماله فقياسها ان للاسفل هنا الاصلاح ايضاً بجماع
ان كلا من صاحب العلو هنا والسفل ثم ليس مالكا لشيء مما بنى فيه فكما سألنا للاعلى في ذلك
مع عدم ملكه للعرضة المبنى فيها ولا لشيء منها حتى يصل لحقه وهو الحمل على ما بناءه فقياسه ان يسامح
هنا لذى السفلى في اصلاح العليا حتى يجرى منها الى أرضه وإذا انخفضت السفلى ولم يستقر الماء في
العليا لا بعد الزيادة المذكورة لم يلزم مالك السفلى ذلك نظير ما مر في التي قبلها نعم ان أراد اصلاحها
الزمان يردها الى ما كانت عليه فان تعذر وقف الامر حتى يصطلحا وقياس ما مر ان لصاحب العليا
اصلاح السفلى المتوقف عليه سقى أرضه ليصل الى حقه وإذا انخفض الحاجز الذي يرد الماء فان كان
مختصاً بأرض احدهما فاصلاحه اليه ان شاء فعله وإن شاء تركه وان كان مشتركاً بين ارضيهما فان
اتفقا على اصلاحه فذاك والالم يجبر احدهما نظير ما مر في الجدار المشترك إذا هدم احدهما فعلم انه
لا يتصور وجوب اعادته وبهذا يتضح الفرق بينه وبين تشبيه السائل له بالسقف الذي ذكره نعم ان
كان استحقاق الاسفل الاجراء في ملك الاعلى بعقد بيع واخرج الاعلى محل الاجراء غرم للاسفل
قيمة حق الاجراء كما صرحوا به للفرقة بينه وبين حقه بما فعله حتى اذا اعيد محل الاجراء اعيد الاجراء وورد
القيمة لزوال الحيلولة وما تقرر من غرم القيمة مبنى كما في الروضة واصلاحها على ان من هدم جدار الغير
يلزمه ارض النقص لا إعادة الجدار وهو المعتمد سواء كان الهادم هو المالك أو غيره خلافاً لما صوبه

(فاجاب) بانها تمنعها كما

نقله في الروضة وأصلها

ثم نقلا فيها احتمالا

للخطائي وما نقله غيره عن

الماوردي والرويانى من

الجزم بالاجبار انما هو

بحسب ما فهمه عنهما وانما

ذكرنا انه باق على ولايته

في زوجها باذنها (سئل) عما

إذا تزوج عالم بينت عالم ولم

يكن أبو الزوج عالما يصح

النكاح أم لا (فاجاب) بانه

ان زوجها وليها به باذنها

فيه ولو بسكوت الكرخ صح

نكاحها والا فلا يصح

لعدم الكفاءة (سئل) عن

شخص له بنت بكر فوكل

شخصا في تزويجها ثم غاب

غيبه يسوغ للحاكم أن

يزوجها لغيبته فزوجها

ووكيله حاضر هل يصح

تزويجها أم لا (فاجاب)

بانه لا يصح تزويجها بها

لان علة تزويجه تعذر

من جهة الولي الغائب ولم

يتعذر في مسئلتنا لوجود

وكيله فيها (سئل) عمالو

طالقها ثلاثا ثم اتفقا على

عدم شرط من شروط

النكاح لم يقبل اقرارها

قال السبكي وهو صحيح إذا

أراد عقد جديد أو أراد

التخلص من المهر أو أرادت

بعد الدخول مهر المثل أى

وكان أكثر من المسمى

فينسخي قبولها اه فاذا

قبلها الحاكم وحكم بفساد

العقد هل تحل للزوج بلا

محلل أو لا (فاجاب) بانه

يحل لمطلقها نكاحها بلا

الاسنوى كالسبكي لان الجدار ليس مثليا كما جزم به الرافعي نعم ان أراد انه إذا هدم جدار نفسه الذى استحق غيره البناء عليه لزمه إعادته لا من حيث كونه مثليا بل من حيث انه فوت بالهدم على المشتري المنفعة التى استحقها عليه بالعقد فلزمه تحصيلها باعادة محلها اتجه ما قلناه ومنه يعلم انه يجب هنا على الاعلى الذى أخرب محل الاجراء الذى استحقه الاسفل بعقد البيع أن يعيده من حيث إنه فوت عليه المنفعة التى استحقها عليه بالعقد فلزمه تحصيلها باعادة محلها واعلم أن هدم الجدار لا يفرم اجرة البناء لمدة الحيلولة قال الامام لان الحق على التأييد وما يتقدر لا ينحط بما لا يتناهى قال الاسنوى وفي كلامه اشارة فيها إذا وقعت الاجارة على مدة والمتجه عدم الوجوب لان وجوب الاجرة للحيلولة انما محله عند قيام العين اه وبه يعلم عدم صحة التشبيه في قول السائل هل يفرم من وجب عليه الرد منفعة عين صاحبه مدة التعطيل الى ان يكمل الاصلاح الواجب عليه كما في هدم السقف المستحق للبناء عليه اه ووجه رده ما تقرر في مسئلة البناء انه لا يفرم اجرته لمدة الحيلولة فلو قال السائل هل يفرم من وجب عليه الرد قيمة حق الاجراء الذى احوال بينه وبين مستحقه كذا في هدم السقف الخ لصح التشبيه كما يعلم مما قدمته وبما تقرر اولا علم الجواب عن قول السائل وهل رد الحاجز الخ (فائدة) اذا انهار النهر المشترك او القناة المشتركة وانقطع ثم تولى احد المستحقين اصلاحها او عمارتها لم يكن له منع الباقيين عن الماء لانه ينبع مشتركا بينهم وليس لاحد ان يمنع المالك من الارتفاع بملكه والله تعالى اعلم (وسئل) عما لو كانت ارض لاثنتين لاحدهما اعلاها اى من السكان الذى يلى مصب الماء وللآخر اسفلها والماء يجىء فيه التراب فاراد الاسفل ان يجعل في ملكه حاجزا لمنع التراب الآتى في الماء ويترك في الحاجز فتحا يجرى منها الماء الى ارضه ويترك الضرر من التراب على صاحبه الذى ارضه مجاورة لمصب الماء فهل له ذلك لانه يتصرف في خاص ملكه اولا لا ضراره بملك صاحبه لان القاعدة ان الشخص يتصرف في ملكه بما يضر المالك لا الاملاك فلو لم يكن ثم تراب يخشى الضرر بسببه هل يجوز ذلك ام لا ولو انعكس الحكم بان اراد صاحب مصب الماء وهو الاعلى ان يجعل في ارضه حاجزا او يترك للاسفل فتحا يخرج منه الماء الى الاسفل هل له ذلك ام لا فلو كانت ارض الاسفل يخشى خرابها تخاف الاعلى أن يخرج الماء عن جميع ارضيهما فاراد الاعلى ان يجعل الحاجز لاجل ذلك فهل له ذلك أم لا فقد اتي بعض فقهاء تلك الجهة بالمنع معللا ذلك بان الاسفل يستحق الشرب من جميع أجزاء الارض العليا من غير تخصيص ببعض فهل ما قلناه مقرر ام لا ويفرق بين الضرورة وعدمها (فاجاب) بان الذى يتجه في ذلك انه ان اعتيد نصب مثل الحاجز المذكور في نظير ذلك جاز له ذلك وان اضر ارض جاره فان لم يعتد ذلك وضر ارض جاره منع منه ويشهد له قولهم في باب احياء الموات متى تصرف في ملكه على العادة جاز وان تضر به جاره ولا ضمان عليه اذا افضى الى تلف كما لو اتخذ بئرا على الاقتصاد المعتاد في داره وحفر فيها بالوعة كذلك فاختلف باحدهما حائط جاره او نقص به ماء بئر او تغير بالنجس بخلاف ما لو جاوز العادة فانه يمنع مما يضر بالملك دون المالك اه واذا اراد صاحب العليا ان يجعل فيها حاجزا او يترك منافذ يخرج الماء منها الى الاسفل لم يحز له ذلك الا باذن صاحب السفلى لان من استحق السقي بطريق لا يجوز ان يفعل له بدلها الا برضا ولا تنظر الى ان هذه المنافذ تكفى ارضه لان الماء قديقل فيرده الحاجز عن السفلى فلا يصل لها من المنافذ ما يكفيها او ما يساوى ما كان يصل لها لو لم يكن هناك ذلك الحاجز وما يصرح بذلك قول التتمة لو استحق اجراء الماء في نهر في ارض انسان فاراد تحويله الى موضع آخر من الارض لم يمكن منه وفي وجه انه اذا كان تحويله الى بقعة هي اقرب الى ارضه من الموضع الاول يلزمه لانه روى فيه عن قضاء عمر رضى الله تعالى عنه واسناده منقطع اه فانظر الى

محال لوجود الحكم بفساد
النكاح فيترتب عليه جميع
مقتضاه (سئل) هل المعتمد
فيما إذا زوجها المجرم بمعر
بحال صداقها بطلانه كما
عليه الشيخان تبعاً للقاضي
حسين والفقهاء وتبعهم
الكامل بن أبي شريف في
شرح الارشاد والسمودي
أم صحته ويثبت الفسخ كما
عليه البلقيني والزرکشي
وقال في شرح الروض انه
حسن وفي فتاويه انه الاصح
واطال في تقريره (فاجاب)
بأن المعتمد بطلانه لانه
أنحسها حقها لتزويجها من
غير كفء كذا علله القاضي
وبه يعلم أن ما قاله الزرکشي
من انه بناء على اعتبار
اليسار في الكفاءة مردود
بانه لو بناء عليه لكان من
صور تزويجها بغير كفء
لا أنه مقيس عليه وبأن
صحته تصرف الولي منوطة
بالمصلحة وهي مشتملة فيه
(سئل) عن قول الشيخ جلال
الدين المحلي والنظر بشهوة
حرام لكل منظور اليه من
محرم وغيره غير زوجته
وأتمه والتعرض له هنا
في بعض المسائل ليس
للاختصاص بل للحكمة
تظهر بالتأمل ما مراده
ببعض المسائل وما هي
الحكمة التي أشار إليها
(فاجاب) بأن البعض الذي
تعرض له المصنف هو مسألة
الامة والصغيرة والامرد

كونه منع تحويله إلى موضع آخر وإن كان إلى أصلح وأنفع من الأول فامتناع ما في مسئلتنا أولى لأن
ما يريد يفعله من فتح المنافذ أدون من الأول الذي كان يستحقه الأسفل وبهذا يعلم أن ما نقل في
السؤال عن بعض الفقهاء من أنه افتى بالمنع في الصورة المذكورة في السؤال صحيح مقرر مؤيد
بتصريح صاحب التتمة بما يوافقه ولا نظر في مثل ذلك للضرورة ولا لعدمها كما اقتضاه قول التتمة أيضاً
لو كان لصاحب الأرض نهر ممتد في الأرض إلى طرف ملك جاره وليس لجاره نهر يجري فيه
الماء إلى ملكه فأراد اجراء الماء في نهر جاره واحتاج صاحب الأرض إلى سقي أرضه وسوق الماء
فيه لم يلزمه تمكينه وإن لم يكن مالكة محتاجاً إلى سوق الماء فيه كما لا يلزمه تمكين الغير من سكنى داره
التي لا يحتاج إليها اهـ ملخصاً فان قلت هذا الحاجز لمصلحة فلم لم يجبر الممتنع منه عليه إذا لم
يكن فيه ضرر بوجه قلت غاية أن فيه اصلاحاً للملك أو عمارة له وقد تقرر أن لا اجبار على ذلك
مطلقاً فان قلت سلمنا أن الممتنع لا يجبر لكن لم جاز للأسفل المنع منه كما قررته مع ما فيه من الاصلاح
وعدم الضرر فيه على الأسفل بل فيه عود مصلحة على ملك الأسفل قلت لا ضرورة إلى كون
الحاجز يفعل في أرض الأعلى ويفتح منها منافذ يخرج منها الماء لأرض الأسفل لا مكان أن يجعل
الحاجز في آخر أرض الأسفل وعلى تقدير أن لا يمكن ذلك فالشخص لا يجبر على السكوت عن حقه
لمصلحة غيره وإن كان فيه مصلحة تعود عليه نعم إن كان ذلك الحاجز يسيراً أمكن إزالته في الحال واضطر
إلى وضعه وأراد وضعه زمناً قليلاً بقدر الضرورة ثم رفعه ولم يحصل للأسفل منه ضرر بوجه بأن يحول
الماء الجاري إلى أرضه إلى محله كان وضع الحاجز المذكور في مجراه وقبح فيه منافذ تسكنى أرض
الأسفل احتمال حيث أن يقال بانه يمكن من ذلك اخذاً باطلاق التتمة السابق والله سبحانه وتعالى
اعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه لو وجدنا في أرض حواجز والماء يخرج بين الحواجز إلى أسفل وهذه
الأرض وأعلها لجماعة وأسفلها لآخرين فادعى بعض الأسفلين حدوث الحواجز بغير حق وطلب
إزالتها وسقي نصيبه من جميع الأرض العليا من غير تخصيص بفتح وثبت ذلك في حقه واعترف
بعض شركائه بكون الحواجز موضوعة بحق فما حكم ذلك ولو ادعى ذلك جميع الأسفلين لكن حلف
بعضهم ونكل بعض فما الحكم في ذلك (فاجاب) بان دعوى بعض الأسفلين حدوث الحواجز بغير
حق مسموعة لكن يلزم من أنكر أحداها ومن ادعى أنها موضوعة بحق الحلف على ذلك فان
نكل من لزمه يمين كذلك عنها حاث المدعى على أنها موضوعة بغير حق ثم يزال حينئذ ما يخص
الناكل منها فان نكل الاعلون جميعهم حلف الأسفلون وأزيلت كلها وربما تقرر علم أن من ادعى
أحداثها بغير حق لا يقبل قوله بمجرد بل لا بد من بينة على ذلك وإلا صدق من ادعى أنها موضوعة
بحق بيمينه لأن الظاهر وضعها بحق كما يصرح بذلك قول الشيخين وغيرهما لو وجدنا جذعاً لسان
موضوعاً على جدار لآخر ولم نعلم كيف وضع فالظاهر أنه موضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه
دائماً فلو سقط الجدار وأعيد فله إعادة الجذع ولمالك الجدار نقضه إن كان مستهدماً والا فلا اهـ
فان قلت يعكر على ذلك ما أفتى به البغوي من أنه لو كان يجري ماء في ملك غيره فادعى المالك أنه كان
عارية قبل قوله قلت أما الفرق بين هذه وصورة السؤال فواضح لأن اليد في الحواجز لجميعهم واليد
تدل على الملك والاستحقاق فلذا لم يقبل قول من يدعى عدم الاستحقاق لأن الأصل عدم التعدي
بخلاف من يدعى ملك المجرى في صورة البغوي فان اليد ليست له بل للمالك الأرض التي فيها
المجرى فاذا ادعى أنه ليس ملك الآخر وأنه إنما يجريه فيه عارية قبل قوله لقوته بكون اليد عليه
له وهي تدل على الملك على أنه لم يدع تعدي صاحب الماء فلا جامع بين مسئلته وصورة السؤال وأما
الفرق بين صورة البغوي وصورة الشيخين فيما إذا ادعى صاحب الجدار وضع الجذع عليه بغير حق

بشهوة متفق عليه بينهما فان محل الخلاف بينهما في الامة والامرء عند انتفاها والحكمة مع ما ذكرته أن الامة لما كانت في مظنة الامتحان والابتدال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما توهم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة لما أن كانت ليست مظنة للشهوة لا سيما عند عدم تمييزها ربما توهم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامرء لما إن كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية إلى مخالطتهم له في أغلب الاحوال ربما توهم جواز نظرهم اليه ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهّمات بتعرضه المذكور وأفاد تحريم نظر كل من الرجل والمرأة إلى الآخر بشهوة إذا لم يكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديّة بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة والمحرم إلى محرمه بشهوة بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور (سئل) عن رجل نجا زوجه بنته القاصر لحائض هل تزوجها به صحيح لكونه

وادعى صاحب الجذع وضعه بحق فيحكم لصاحب الجذع بالظاهر من أنه موضوع بحق وتفرض مسألة بغوى فيما إذا اتفقا على أن الماء يجري بحق لكن قال المالك عارية وقال مالك الماء اجارة أو بيع فيصدق المالك لان العارية أدنى الانواع الثلاثة فهي محققة وما عداها مشكوك فيه والاصل عدمه فلذا صدق المالك وهذا أقرب عندى وبه يعلم انهما لو اتفقا في مسألة الجدار على وضع الجذع بحق وقال المالك عارية وقال مالك الجذع اجارة أو بيعاً صدق المالك وإن مالك الارض في مسألة بغوى لو قال هذا الماء يجري بغير حق وقال مالك بل يجري بحق ولم يعلم كيف وضع قضى له باستحقاقه دائماً وهذا جمع حسن إن شاء الله ولعله مرادهم وإن لم يصرحوا به بل يتعين المصير اليه توفيقاً بين كلام الشيخين والبغوى فان كلامه نقله جمع متأخرون وأقروه مع ذكرهم كلام الشيخين السابق قبله بقليل ولم يعترضوا أحدهما بالآخر فدل على أن كلا من الكلامين معتمد وقد علمت ما فيهما وأنه لا يصح الجمع بينهما إلا بهذا الحمل الذي ذكرته والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق والهداية وهو أعلم بالصواب ثم رأيت عبارة البغوى في فتاويه تومىء لما ذكرته فانه قال فيها رجل يجري ماء بحر إلى ملك الغير فقال صاحب الملك لاحق لك فيه إنما هو عارية وادعاه من كان يجري الماء فالقول قول صاحب الملك مع يمينه اه فافهم قوله لاحق لك فيه إنما هو عارية أن المراد لا ملك له فيه وقوله وادعاه من كان يجري أنه إنما ادعى ملكيته وهذا هو عين ما قدمته في تصوير كلامه قبل ان أرى عبارته هذه والله تعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه قال في الروضة في الاراضى التي تشرب على التعاقب ولم يحبس الاول الماء في أرضه وجهان الذي عليه الجمهور انه يحبس حتى يبلغ الكعبين والثاني يرجع في وقت السقى إلى العادة والحاجة وعليه فهل للعادة مقدار مقدر يعرف به ما تحتاجه الارض العليا من الماء أى السيل الاول ثم ما يليه إذا اتبعت السيول فان عادة أهل البحار الاسف على الماء خصوصاً في جهتنا ما يخرجون شيئاً من الماء إلا وهم يقدرون على حفظه وهل يقال إن العادة في ذلك ما ردد به الشجر والثمر والزرع ونحوها أم هو غير ذلك وما هو (فاجاب) بأن معنى تقديم الاول فالاول المذكور في الروضة وغيرها أن كل واحد يحبس الماء إلى أن يبلغ الكعبين للحديث الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك والتقدير به هو ما قاله الجمهور للحديث وتبعهم الحاوى الصغير كالححر وغيره لكن نقل الشيخان بعد عن الماوردى أن الاول التقدير بأن كل واحد منهم إنما يقدم بقدر حاجته على ما اعتاده في ذلك واعتمد ذلك السبكي والاذرى وغيرهما وجزم به المتولى وما في الحديث واقعة حال مع احتمال أنه عادة أهل الحجاز فمن ثم كان الاول والاضبط التقدير بالحاجة لانها تختلف باختلاف الارض وباختلاف ما فيها من زرع وشجر وبوقت الزراعة وبوقت السقى وبهذا يعلم الجواب عن قول السائل وعليه فهل للعادة الخ لان المراد بالعادة الحاجة كما تقرر ومن ثم قال في الروضة إلى العادة والحاجة فين بعطف الحاجة على العادة أن المراد الحاجة على قدر عادة أهل تلك الناحية والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) لو ثبت أن هذه الساقية أى النهر مسمى لاهل هذا النخل وأن هذا النخل يشرب أولاً ثم هذا ثم ان النخل المقدم المتقدم شربه تعطل بأن ارتفع على من خلفه بسبب اهمال مالكه فصار لا يدخله إلا قليل من الماء بحيث لا يصل إلى من خلفه الذى مترتب شربه على شربه فهل يجبر الاول على تعميق المرتفع من أرضه حتى يسقى من خلفه فان قلتم نعم فامتنع وأراد من خلفه ان يعمقه ليصل الماء اليه فهل يمكن من ذلك فان قلتم نعم فذاك وإن قلتم لا فقد تعطل شرب من خلفه بسببه وهذا اضرار (فاجاب) بان الجواب عنه مر مبسوطاً في الجواب الرابع والعشرين والخامس والعشرين وحاصله أن الاول لا يجبر على تعميق المرتفع من أرضه وأن من خلفه ان يعمقه حتى يصل

كفو لها أو لا يصح لكونه
غير صحيح (فاجاب) بانه
كيف لها فتزويجها به صحيح
(سئل) عن النظر الى فرج
الصغير الذي لم يميز هل هو
جائز أم لا (فاجاب) بان
نظره حرام اذا الاصح أن
الصغير كالصغيرة وان قال
القاضي والمتولى بجواز
النظر اليه الى التمييز وقال
السبكي انه لا فرق بينه وبين
الصغيرة (سئل) هل جواز
نظر معلم الامر مقصود
على تعليم الواجب فقط أم
لا (فاجاب) بان جوازه غير
مقصود على الواجب خلافا
للسبكي (سئل) عن خطب
أمة هل يجوز له أن ينظر منها
غير عورتها (فاجاب) نعم
يجوز له ذلك فيستظر ما عدا
ما بين سرتها وركبتها
(سئل) عن عبد وقف على
غير رشيد أو على مسجد
فهل يتزوج أم لا وإذا تزوج
فمن الأذن له في ذلك وإذا
كانت الأمة وقفا على من
ذكر فهل يتزوج أم لا وإذا
زوجت فمن المزوج لها وهل
المهر والنفقة للارمان للعبد
المذكور يكونان في ذمته
أو في كسبه (فاجاب) أما
العبد المذكور فلا يزوج
بحال إذ الحاكم وولي
الموقوف عليه وناظر
المسجد لا يتصرفون إلا
بالمصلحة ولا مصلحة في
تزوجها لما فيه من تعلق المهر
والنفقة والكسوة بأكسائه
وأما الأمة المذكورة فيتزوجها

الماء اليه كما مر ثم مع بيان ما يؤيده وإذا فرض أنه اصلحه عاد حق الاول بحاله وصار مقدما على من
بعده كما علم بالاولى مما مر في الفائدة المذكورة آخر الجواب الرابع والعشرين (وسئل) رضى الله
تعالى عنه لو جرت العادة بيلد أن الاول يسد الماء على من بعده بتراب معلوم أو حجر معدود أو
بخشب أو سعف نخل هل هذه العادة لازمة متبعة مع عدم انضباطها وان اطردت ام لا مع انه لا خفاء
أن التراب يسد جميع الماء بحيث انه لا يخرج الى الاسفل شيء بخلاف ما ذكر بعده (فاجاب) بانه
لا خفاء أن الحق للاول فيسد الى تمام حاجته عن من بعده بما شاء من حجر وغيره نعم ان اعتيد السد
بشيء ينزل من خلالة شيء الى ارض من بعده وكان في ذلك نفع لها بما يصلها من هذا الماء القليل
قبل ان يأتيها الماء الكثير واطردت العادة بذلك فلا يبعد أن يجب على الاول أن يسد بذلك ولا يجوز
له السيد بما يمنع أكثر مما اعتيد فضلا عن أن يسد بما يمنع بالكلية والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل)
رضى الله تعالى عنه في أرضين مستويتين أو عليا وسفلى بينهما حاجز هل اليد فيه لما لسيهما على
السواء أو يختص به صاحب العليا وكلامهم في المياه يقتضى الاول ولو كان عليه شجر كنخيل هل
يختص به صاحب الشجر دونها أو ببعض منه (فاجاب) بانه يعلم بما مر مبسوطا أو آخر الجواب
الحادى والعشرين وحاصله ان الذى دل عليه كلامهم ان اليد في الحاجز المذكور للملاك الارضين
وان ما يثبت عليه لهم ايضا ولا يختص به احدهم نعم ان كان فيه شجر لغيرهم فاليد فيه لمالك
الشجر فيما يظهر لان دلالة الشجر على ملك مغرسه لمالكه أقوى من دلالة انتفاع الاراضى به من
حيث حبسه للماء حتى يعمها ويسقيها على ملك مالكيها له لان الاول أمر حسي متصل به وثابت
والثاني مجرد انتفاع وهو امر تقديرى منفصل عنه ولا خفاء ان الاول اقوى فدل على ان الملك فيه
لمالكه فان قلت يحتمل ان النخل كان لهم وباعوه لاجنبى من غير شرط القلع وحينئذ فهو انما
يستحق بقاءه فيه من حيث استحقاقه منفعة المغرس ما بقى الشجر فيه قلت لا نظر لهذا الاحتمال على
أنه يحتمل ايضا أن الارض لصاحب النخل وانما ساقياه على تلك الاراضى ويكون مالكيها أذن لهم
في جعلها حاجزا للمياههم فلما تعارض الاحتمالان قدمنا الاقوى في الدلالة على الملك وهو النخل هذا
كله حيث لا يثبت لهم والاقدم من شهدت له البيئة بملكه ولصاحب الارض تحليف صاحب النخل
ان الملك له هذا كله ان كان الحاجز هو مغارس النخل اما لو كان غير المغارس فيكون هو
لملاك الارض وتكون هي لمالك الشجر والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو ادعى جماعة
على شخص انهم يستحقون الشرب من أرضه لارضهم أو شجرهم ولا يثبت لهم ورد اليمين عليهم
تحلف بعضهم ونسكل بعضهم والحال أنه لا يمكن افراد نصيب الحالف بالسقى فما حكم ذلك
وكذلك لو ادعوا استحقاق الشرب من نهره لارضهم واقتضى الحال تحليف بعضهم ونسكل
بعض فهل يفوت حق الحالف حذرا من استحقاق من لم يحلف يمين غيره أو يرسل للحالف
بمقدار نصيبه من الشرب فقط وان أدى الى ان يسقى بذلك القدر المرسل بينه وبين من لم
يحلف وفي فتاوى الفقهاء المتأخرين من جهة السائل كلام ظاهره التناقض (فاجاب) بان
المدعين لاستحقاق الشرب اما أن تكون ارضهم واحدة وهم مشتركون فيها على الاشاعة أو
متعددة متمايز بعضها عن بعض وتعذر سقى نصيب أحدهم في الصورة الاولى ظاهر بخلافه في
الصورة الثانية وعلى كل فمن حلف بعد نكول جاحد استحقاق الشرب من أرضه او نهره استحق
نصيب شرب أرضه من ارض الناكل او نهره ثم ان قسمت المشتركة في الصورة الاولى وامكن
سقى نصيبه فيها وفي الثانية فواضح وان لم يقسم أو فرض على بعدم عدم سقى أرضه او شجره
لم يسقط حقه بل إذا طلبه ارسل له بتدريه ولا نظر لعدم نفعه على غيره اذا رضى هو بذلك فان قلت

الحاكم باذن الموقوف عليه
في الاولى واذن الناظر
في الثانية اذا اقتضت المصلحة
تزوجها (سئل) عن الجنون
المتقطع الجنون هل يسلب
الولاية في النكاح كما صححه
في الروضة تغليبا لزم
الجنون فزوج الابد في
زمن جنونه أم تنتظر افاقته
كما قاله في الشرح الصغير
وقال انه الاشبه (فاجاب)
بان المعتمد ما صححه في
الروضة (سئل) عن
الجاهل هل يكون كفوا
للعالمه إذا استوثق
الاصول أم لا (فاجاب)
بانه ليس الجاهل كفوا
للعالمه وان اقتضى كلام
الروضة خلافه (سئل)
هل من الحيل في نكاح
الحمل أن يشتري عبدا
صغيرا ويزوجها منه برضاها
ثم تستدخل حشفته ثم يبيع
العبد منها فينسخ النكاح
ويحصل التحلل أم لا (فاجاب)
بان الحيلة المذكورة إنما
تأتي على القول المرجوح
القائل بجواز اجبار
السيد عبده الصغير على
النكاح (سئل) عما
أذنت المرأة لحاكم في غير
محل ولايته في تزويجها من
شخص والزوجة مقيمة في
محل الاذن والزوج مقيم في
محل ولاية الحاكم فهل
للحاكم أن يزوجه بذلك
الاذن والحالة هذه أم لا
وهل لو أذنت المرأة لقاض
في محل ولايته ثم عزل ثم
عادت ولايته له تزويجها

ينافي ذلك قول الروضة لو أراد أحدهم أن يأخذ نصيبه من الماء وسقى به أرضا ليس لها رسم
شرب من هذا النهر منع منه لانه يجعل لها شربا لم يكن قلت كلام الروضة انما هو كما ترى
فيمن أراد ان يأخذ نصيبه ويسقى به أرضا ليس لها رسم شرب بالكلية وهذا لم يرد سقى أرض شريكه
أصلا وانما أراد سقى أرض نفسه التي ثبت لها رسم شرب لكنه لا يمكن الا بسقى أرض شريكه او
جاره ان فرض فلا يمكن ان يفوت عليه حقه مع عذره بخلاف ما في مسئلة الروضة فانه متمكن من
سقى أرضه التي لها رسم شرب فاذا أراد مع ذلك أن يأخذ نصيبه التي لها ويصرفه الى أرض
أخرى له او لغيره منع منه لما ذكره في الروضة ويؤيد ما ذكرته ما افهمه كلام الروياني من ان محل
المنع ما إذا ساق الماء الى الأرض التي ليس لها رسم شرب ابتداء أما لو ساقه الى أرضه المستحقة
للشرب ثم نقله منها الى أخرى فانه يجوز ويوافقه قول الروضة واصلها في مبحث قسمة الماء ويسوق
كل واحد نصيبه في ساقته الى أرضه وله ان يدير رحي بما صار له اه فدل كلامهما على أن له ان
يدير به الرحي ولو في أرض أخرى له وحيد فاذا جاز له ذلك فلا يجوز له ما ذكرناه في صورة
السؤال بالاولى لان الأرض الأخرى التي يدير الرحي فيها هنا مفردة لا ضرورة الى الإدارة فيها بخلاف
سقى أرض الشريك او الجار من نصيبه في مسئلتنا فانه مضطر اليه لتوقف سقى ملكه عليه فان قلت
قيد المحامي ما في الروضة واصلها بما إذا كان يديرها في أرضه التي لها رسم شرب منه قلت كلامهما
لا يقتضي هذا التقيد فيحتمل اعتماد اطلاقها ويحتمل الاخذ بقضية التقيد وعليه فلا ينافي
ما قلناه لما علمته من الفرق بينه وبين مسئلتنا من ان هذا لا ضرورة اليه بخلاف ما في مسئلتنا فان
قلت ما ذكره فيها هل هو في النهر المباح او المملوك قلت ظاهر كلامهما انه في المملوك ويوافقه
قول الروياني وان كان الشرب في نهر غير مملوك فاراد ان ينقل الى أرض أخرى فينبغي ان
يجوز إذا لم يضيق الماء والا قدم الاسبق وتنظير الاذرعى فيه في قوته بانه قد لا يضيق الآن
ويضيق فيما بعد فيثبت له على طول الامد شرب فيه لا اصل له يرد بقول الروضة واصلها في النهر
المباح ولو اراد رجل احياء موات وسقيه من هذا النهر فان ضيق على السابقين منع لانهم استحقوا
أرضهم بمرافقتها والماء من اعظم مرافقتها والا فلا منع وسلك في توسطه طريقة أخرى وهي ان
ما في الروضة من المنع محله اذا قلنا انهم لا يملكون الماء وما في غيرها كالسكافي وجرى عليه الدارمي
وغیره من عدم المنع في صورة الروضة محله ما اذا كان الماء مملوكا لهم فله ان يفعل بنصيبه بعد افرازه
ما شاء واذا امتنعوا من ذلك اجبروا عليه وهذه الطريقة ضعيفة لان صريح كلام الروضة يردّها
كما علم مما تقرر وبحث ابن الرفعة ان محل المنع في كلام الروضة في أرض يجعل لها رسم شرب
وهو اعلى الساقية لان فيه اثبات حق التقديم لها بخلاف ما إذا كانت في أسفلها بحيث لم يبق
بعدها أرض لها حق شرب فيجوز لانه بذلك لا يعطل على غيره حقا قال الاذرعى وفيه نظر ظاهر
لانه يثبت لها حقا عند تقادم العهد لم يكن استدلالا بظاهر الحال عند انطواء معرفة اصل ذلك اه
وهو ظاهر فبحث ابن الرفعة ضعيف (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الروضة لو اشترك
جماعة في الحفر اشتركوا في الملك على قدر عملهم ثم لهم قسمة الماء بنصب خشبة مستوية الاعلى
والاسفل في عرض النهر ويفتح فيها ثقب متساوية او متفاوتة على قدر حقوقهم هل ذلك على سبيل
الاجبار اذا لا يستوى النصيب من الماء الا بذلك ام لا وهل يقوم البناء بالحجر ونحوه مقام الخشبة ام لا
قال في الروضة لو تنازع الشركاء في قدر انصابتهم هل يجعل على قدر الارضين ام لا وصحح الاول هل
ذلك اذا لم يكن ثم قواسم للماء فان كانت فهل تدل على اليدأمل لا فلو وجدنا الثقب متساوية مع
تفاوت الارضين او بالعكس وذلك هو مع جهلنا بملك النهر في الاصل ولكن وجدنا عمل اهله الآن

بذلك الاذن أم لا كما يحكم
 بالسماح الاول لطلانه
 بالعزل (فاجاب) بان
 للحاكم أن يزوجه باذنها
 له في حالتها (سئل) ماذا
 يفيد فيما قاله الشيخ العلامة
 شهاب الدين بن العماد
 الشافعي في مصنفه المسمى
 بالانقاد على الشهود والعقاد
 بان قال ولو استتاب
 شخصا في بلده فاستتابه
 قاض آخر في أخرى فهل له
 أن يزوج امرأة في إحدى
 البلدتين وهو في البلد الأخرى
 يحتمل جواز ذلك لأنها في
 محل تصرفه ويحتمل
 تخريجه على تولى الطرفين
 في النكاح لأنها ولاية ملفقه
 مما إن الحقناه بالجدزوج او
 بالعم فلا يزوج ولان الذي
 استتابه لا يقدر على التزويج
 ففرعه أولى ولو سمع البيعة ثم
 خرج منها وعاد فله التزويج
 كما لو سمع البيعة ثم
 خرج عن محل الولاية ثم
 عاد إليها فانه يحكم على
 الصحيح وظاهر كلام
 الاصحاب يقتضي أن المراد
 بمحل الولاية نفس البلد
 التي يحيط به السور والبناء
 المتصل دون البساتين
 والمزارع هل ذلك كله
 معتمد أو في شيء دون شيء
 وماذا يفهم من عبارته
 تفضلا من مولانا (فاجاب)
 بأن ما ذكره ابن العماد ار
 من اعترضه والراجح أن
 للنائب التزويج المذكور وان
 ولاية القاضي تشمل بلادها

معلوما فيه عند احتياجه إلى العماره فما الراجح من ذلك عند تعارض الارضين أو القواسم أو
 الرصدات بينهم أو العمل في عمارة النهر إذا لم يعلم أصل له (فاجاب) بان قول الروضة لهم قسمة
 الماء بنصب خشبة الخ يدل على أنه لا اجبار على ذلك ويحصل الاستواء في الماء بغير هذه الطريق كما
 قدمته أوائل الجواب الحادى والعشرين فراجعه إذ يدل على ذلك أيضا قول الروضة ولو أرادوا قسمة
 النهر وكان عريضا جاز ولا يجرى فيها الاجبار كما في الجدار الحائل فان قلت يعارضه ما فيها وفي غيرها
 في الشفعة من أن من جملة ما يجبر عليه الطاحون والحمام والبئر والنهر إذا أمكن جعل كل اثنين
 وكذا مسيل الماء إلى الارض وبئر الزراعة قلت الاول محمول على ما إذا كان النهر بين مزارع وهي
 على حافتيه من الجانبين أو احدها كما يدل له تشبيه ذلك بالجدار الحائل والثاني محمول على حفر
 أنهار وسواق ياتي إليها الماء من الودية العظيمة والفرق أن في ترك القسمة هنا ضرراً عظيماً
 فاجبروا عليه لإزالة له بخلاف الاول فانه لا ضرر في عدم القسمة بل فيها نفع والبناء نحو الحجر أن أمكن
 أن يجعل فيه ثقب كما يجعل في الخشبة قام مقامها والا فلا ثم ما ذكر من عدم الاجبار على القسمة
 بنصب الخشبة محله أن أمكنت القسمة بغير هذا الطريق كما تقرر أما إذا لم تمكن الا بها فيجبر الممتنع
 عليها كما صرح به الاذرعى في توسطه حيث قال عقب قول الروضة ثم لهم قسمة الماء بنصب خشبة
 الخ قلت ويتعين هذا الطريق عند التشاجر وعدم التراضى بالمهاياة لأنه طريق يصل به كل الى جهة
 حقه في وقته من غير تأخير إذ في المهاياة تأخير أحدهم عن حقه فاشتراط فيها التراضى اه وما صححه
 في الروضة من أنه لو تنازع الشركاء في النهر في قدر أنصابتهم جعل على قدر الارضين هو المعتمد وصورة
 المسئلة كما قاله المتولى ان النهر لا يعرف له أصل الا انه ملوك لهم يسقون أراضيهم منه واعترض
 البلقينى ما في الروضة بان الاصح بمقتضى القواعد أنه بينهم بالسوية لان القرائن لا ينظر اليها قال
 وقد ذكر في الروضة كاصلها في كتابة عيدين خسيس ونفيس على نجوم متفاوتة بحسب قيمتهما فاحضرا
 مالا وادعى الخسيس أنه سواء بينها والنفيس انه متفاوت على قدر النجوم فالاصح ان القول
 قول الخسيس عملاً باليد ولا فرق بين الصورتين وقال الشافعي في الجدار لا أنظر الى من اليه الدواخل
 والخوارج ولا انصاف اللبن ولا معاهد القمط ونص في متاع البيت يختلف فيه الزوجان على انه
 اذا كان في ايديهما يخلفان وهو بينهما ولا نظر الى ما يختص بالرجل عادة ولا ما يختص بالمرأة اه
 وتبعه ولده الجلال فقال ينبغي ان يرجح انه بالسوية لانه في ايديهم وذلك يقتضى الاستواء اه
 وقد يفرق بين ما هنا وفي الكتابة بان اليد هنا على النهر حكمية لأحسية لان النهر ليس في قبضتهم
 يقينا كما يعلم بما مر عن المتولى وانما نزل استحقاقيهم الشرب منه منزلة الاستيلاء عليه ويد المكاتبين
 على ما احضراه حسية لا حكمية ولا شك ان اليد الحسية اقوى فلم ينظر لمعارضها من تفاوتها
 في القيمة لانه ضعيف مع دلالة اليد الحسية على الاستواء فعملوا به وهنا وجد اليد الحكمية الدالة
 على الاستواء معارض حسي وهو تفاوتهم في الانصاء المستلزم غالبا ان النهر تكون الشركة
 فيه كذلك والحسي اقوى من الحكمي فقدم هذا المعارض لقوته على اليد الحكمية لضعفها فاندفع
 قوله ولا فرق بين الصورتين فظهر ان بينهما فرقا واضحا وأما ما ذكره الشافعي رضى الله تعالى
 عنه في مسئلة الجدار فاليد عليه حسية ايضا وتلك القرائن غير مطردة بل ولا غالبه فلم تقو
 على معارضتها فالنظر اليها وكذلك الزوجان يدهما على امتعة البيت حسية وقد تكون يد
 الزوجة على ما يختص بالزوج وعكسه فلم يقو ذلك على دفع ما اقتضته اليد الحسية من الاستواء
 فظهر ان المسائل الثلاثة التي اوردها على مسئلتنا لا تشبهها لانه وجد فيها يد قوية
 ومعارضها ضعيف والموجود في مسئلتنا يد ضعيفة ومعارضها قوى فلا جامع بينها

وقراها وما بينهما من
البساتين والمزارع والبادية
وغيرها فقد قالوا لو ناداه
في طرفي ولا يتبعها امضاء
(سئل) عمالو قالت للقاضي
اذنت لاني ان يزوجني
فان عضل فزوجني انت
هل يصح ذلك كما استظهره
الزركشي (فاجاب)
بانه يصح التزويج بالاذن
المذكور (سئل) هل يجوز
تكرير نظر الوجه والكفين
الى المخطوبة من غير حاجة
(فاجاب) بانه لا يجوز
(سئل) عمن وكل شخصا
في تزويج ابنته وغاب
فزوجت في غيبته ومات
في غيبته ولم يتضح هل
موته قبل العقد او بعده
فهل العقد صحيح اولا
(فاجاب) بانه صحيح الا
ان يعلم وقوعه بعد موت
الاب (سئل) هل يجوز
نظر المخطوبة بشهوة ام لا
واذا قلتم نعم فما الفرق
بين النظر اليها والنظر
الى المحرم بجامع الجواز
(فاجاب) بانه يجوز نظره
المذكور والفرق بينهما
وبين محرمة حاجته الى
التزويج (سئل) عما نقله
الحصني في باب النكاح
في شرح ابي شجاع فرع
تزوج عتيق بحرة الاصل
فانت بينت فزوجها بعد
العصبات الحاكم وقيل ولي
الاب هل تفتد دون ذلك ام
ولي الاب مقدم على
الحاكم هنا (فاجاب)
بان المعتمد ان ولي
الاب قدم على الحاكم

وبين ما ذكره فاتجه ما صححه النووي رحمه الله واندفع ما أورده عليه البلقيني ومن تبعه وإذا قلنا
بما في الروضة من ان الانصباء تجعل على قدر الارضين ووجدنا الارضين متفاوتة والثقب متساوية
لم يكن تساويها بمجرد مقتضيا للتساوي في الارضين أخذنا من قولي الروضة وأصلها ويجوز أن
تكون الثقب متساوية مع تفاوت الحقوق إلا أن صاحب الثلث يأخذ ثقبه والاخر ثقبين اه
فاذا تنازع الشركاء حينئذ وزعم بعضهم الاستواء في السقي لاستواء الثقب وبعضهم الاختلاف فيه
على قدر الارضين وانه يستحق من الثقب المتساوية على قدر ملكه صدق الثاني لان الظاهر معه
إذ الاختلاف في الانصباء يدل على الاختلاف في الارضين والتساوي في الثقب لا يدل على الاستواء
في الانصباء لما علمته من عبارة الروضة المذكورة أما لو اتفقوا على استوائهم في الثقب وادعى
بعضهم الاختلاف في الانصباء عملا باختلاف الارضين وبعضهم الاستواء فيها عملا بتساوي الثقب فان
الثاني هو المصدق بيمينه فيما يظهر لان الاستواء في الانصباء يمكن مع اختلاف الارضين من غير
تراض بل قال البلقيني انه الصواب كما مر عنه مع الرد عليه والاختلاف في الانصباء لا يمكن مع
الاستواء في الثقب إلا بالتراضي فلم يكن اختلاف الارضين مرجحا في هذه الصورة وكان الاستواء في
الثقب مرجحا فقدم وحكم الاستواء في العمارة حكم الاستواء في الثقب فاذا اتفقوا على الاستواء
فيها وادعى بعضهم الاختلاف في الانصباء عملا باختلاف الارضين وبعضهم الاختلاف فيها عملا
بالتساوي في العمارة صدق الثاني لنظير ما تقرر فان تعارض هذان الامران بان استواء في الثقب
وتفاوتوا في العمارة أو بالعكس فهو محل نظر ويتجه تقديم الثقب لانها علامات مستمرة يكثر فيها
المنازعة والمشاحة فيبعد الاتفاق فيها على التراضي باستوائهما مع اختلاف الانصباء وباختلافهما مع
تساوي الانصباء بخلاف العمارة فانها خصلة واحدة لا يكثر وقوعها ويغلب فيها المساحة بين الشركاء
فكانت دلالتها ضعيفة بالنسبة لدلالة الثقب وإن كانت قوية في نفسها ومن ثم لو انفردت عن الثقب
عملنا بها كما مر وبما قرره يعلم الجواب عن قول السائل نفع الله به فلو وجدنا الثقب متساوية الخ
السؤال والله أعلم (وسئل) لو وجدنا ثقبا في نهر بعضها مرتفعا وبعضها منخفضا أو بعضها
متسعا وبعضها ضيقا مع امكان احداث الارتفاع والانخفاض والسعة والضيق ونحوه هل يدل شيء
من ذلك على اليد أم لا ولورفعها لرفعة أرضه بسيل أو وضع تراب من المالك وامتنع الآخر من غير
ضرر على الممتنع وقال للطالب اخفض أرضك لينالها الماء والخفض يشق عليه أو يضعف بسببه
الانبات ورفع القواسم اسئل فمن المجاب منهما (فاجاب) بان الذي دل عليه كلامهم أنا إذا وجدنا
ثقبا في النهر متفاوتة في السعة والضيق والارتفاع والانخفاض ولم نعلم أصل ذلك هل هو قديم
او حادث حكمنا بانه قديم موضوع بحق دال على اليد المستحقه وأقرناه على حكمه فمن ادعى حدوث
شيء من ذلك بغير حق كلف البينة فان لم يكن له بينة حلف له المدعى عليه ولا يجبر الممتنع من
تغييرها عما هي عليه سواء أكان عليه ضرر في ذلك أم لا وإنما على صاحب الارض التي رفعها
السيل تنظيفها إن اراد سقيها سواء أشق عليه ذلك وضعف بسببه الانبات أم لا كما علم بما قدمته
عن التمس في الجواب الخامس والعشرين اما إذا اراد اصلاح الثقب المتعلقة به وحده من غير تغيير
لها عن محلها ولم يكن على شركائه ضرر في ذلك بوجه فلا يجابون إلى منعه لانه محض تعنت مع تصرفه
فيما يستحقه دون غيره بل يجاب هو إلى ذلك سواء أكان لازالة ضرر ام لزيادة نفع لارضه والله
اعلم (وسئل) لو كان لاثنتين ارضان احدهما تشرب قبل الاخرى وماء السفلى يخرج من العليا فاراد
صاحب العليا ان يرفع مخرج الماء إلى الفتحة التي في الزبير التي يخرج منها الماء إلى الارض السفلى
واراد ان يحول الفتحة إلى مكان آخر من الزبير مع ان الماء ينزل في الارض السفلى في الحالين

هنا (سئل) عن وكل شخصا

في تزويج موليته فقال
زوجها أنت من أحد أو من
شئت تزويجها فوكل ذلك
الشخص كذلك آخر فهل
الآخر وكيل الموكل أو
وكيل الوكيل وهل للوكيل
الأول أن يقبل نكاحها منه
والحالة هذه أم لا (فاجاب)
بان الآخر فيها وكيل الموكل
فلو وكيل أن يقبل نكاحها
منه (سئل) عما إذا كان
في الغنيمة جارية ولم تقسم
الغنيمة على الغانمين ولا على
أهل الخنس ولم يمكن ذلك
لكثرة الجوارى واحتاجت
إلى مؤنة وكسوة وأخافت
العتت فهل يجوز تزويجها
إذا لم تدفع الحاجة إلا به
أم لا (فاجاب) بانه ان زوج
الجارية المذكورة الامام
فذلك ولا ففى من المحاويج
(سئل) عن زوج موليته
وهو معلوم الفسق بين
يدى حاكم مالكي ولم يعلم
هل حكم بصحة النكاح أم لا
فهل للشافعى الحكم بالتفريق
بينهما لان الاصل عدم حكم
من المالكى أولا وهل يجب
على الشافعى التوقف قبل
حكمه حتى يعلم ما وقع من
المالكى أولا وهل لو طلق
الزوج ثلاثا قبل حكم الشافعى
هل له تجديد نكاحها بلا محلل
أم لا (فاجاب) بانه يجب
على الشافعى التفريق بينهما
ولا يحتاج إلى توقف لان
الاصل عدم حكم المالكى

فهل له ذلك أم لا وقد قال بالمنع في صورة رفع الفتحة بعض أكابر فقهاء الجهة معالا ذلك بان الرفع
يؤدى إلى أن تأخذ العليا فوق قدر الحاجة لمنع خروج الماء برفع منفذ الماء فهل هو كما قال أم لا
(فاجاب) بان الذى دل عليه صريح كلام التهمة السابق في الجواب الخامس والعشرين انه حيث
أراد تحويل المنفذ من محله الى محل آخر ولم يرض شريكه منع مطلقا سواء أكان يحوله الى محل
أصلح له من الاول أم لا والتفصيل بين الاصلح وغيره وجه ضعيف مرثم عن التهمة استدلالا بفعل عمر
رضى الله تعالى عنه لكنه مردود بان أثر عمر منقطع ويوافق ذلك قول الروضة وأصلها ولو اراد
أحدهم تقديم رأس الساقية التي يجرى فيها الماء الى أرضه أو تأخيرها لم يجز بخلاف ما لو قدم باب
داره إلى باب السكة المنسدة لانه يتصرف هناك في الجدار المملوك وهنا في الحافة المشتركة اه وعلى
هذا يحمل ما أفتى به من ذكرتموه من بعض أكابر فقهاءكم وحيث أبقي المنفذ على محله وسعته
أو ضيقه وانما أراد اصلاحه بما يعود منه نفع على أرضه وأرض من بعده أو على أرضه فقط ولا ضرر
في ذلك على من بعده بوجه فانه لا وجه لمنعه حيث من ذلك ولا ينافي ذلك قول الروضة وأصلها ولو
اراد الشركاء الذين ارضهم أسفل توسيع فم النهر لئلا يقصر الماء عنهم لم يجز الا برضا الاولين
لان تصرف الشريك في المشترك لا يجوز الا برضا الشريك ولانهم قد يتضررون بكثرة الماء وكذا
لا يجوز للاوليين تضيق فم النهر الا برضا الآخرين اه ووجه عدم المنافاة ان ما في مسألة الروضة
اضرار وتصرف في السعة والضيق بخلاف ما في مسئلتنا فانه ليس فيه شيء من ذلك فان قلت
الاصلاح الذى في مسئلتنا فيه تصرف في المشترك وقد صرح الشيخان بامتناعه قلت محل امتناعه
حيث لم يقصر الشريك بدليل قولهم لو انهدم الجدار المشترك و اراد احدهما بناء بخالص ماله بعد
امتناع صاحبه جاز كما مر مبسوطا بما فيه في الجواب الرابع والعشرين فكما جاز هناك فليجوز ما ذكرناه
هنا اذا امتنع شركاؤه من الاصلاح معه والله اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو وجدنا أرضين
يشربان معا وتحت احد الارضين رضى ثالثة تشرب من التي فوقها بعد رى الاخرى وقلنا ان
العبرة عند الاختلاف بقدر الاراضى فهل يدخل المتأخر شربه في التقدير أو يختص التقدير بالمقدم
شربه وهل على المتأخر شربه مثل التقدم في مصروف عمارة النهر اذا قلنا بالاجبار وهل يعرف
التقدير في الارضين بالمساحة أو بالتقويم فان ارضاقلية المساحة قد تكون خيرا من ارض كثيرة
المساحة (فاجاب) بان الذى دل عليه كلام الروضة ان الارض المتأخر شربها اذا كان شربها من
ذلك النهر دون غيره تدخل في التقدير فيستحق صاحبها من النهر بحصتها وعبارة الروضة كل أرض
أمكن سقيها من هذا النهر إذا رأينا لها ساقية منه ولم نجد لها شربا من موضع آخر حكمنا عند
التنازع بان لها شربا منه انتهت والمعتمد انهم لا يجبرون على عمارة النهر كالشركاء لا يجبرون على
اعادة المشترك اذا انهدم ثم إذا اجتمعوا على الاصلاح جبرا على الضعيف أو اختيارا على الصحيح قال
الماوردي في حاويه اختلاف الناس في مؤنة الحفر كيف تكون بينهم فذهب أبو حنيفة الى انهم
يجتمعون مع الاول فيحفرون معه حتى اذا انتهى الى آخر ملكه خرج وحفر الباقيون مع الثاني
فاذا انتهى لآخر ملكه خرج وحفر الباقيون مع الثالث وهكذا حتى ينتهى الى الاخير فينفرد
وحده بحفر ما يليه وسبب ذلك ان ماء النهر كله يجرى على أرض الاول فاشترك الجميع في حفره وماء
الاول لا يجرى على الثاني فلم يلزمه أن يحفر معه وذهب الشافعى رحمه الله تعالى والجمهور الى أن
مؤنة الحفر مقسطة بينهم على قدر املاكهم إلا ان منهم من قسطها على مساحات الارضين وقدر
جريانها لان الماء الجارى يسبح عليها على قدر مساحتها وجريانها ومنهم من قسطها على مساحة
الارضين التي على النهر وهو اشبه بمذهب الشافعى وقول اصحابه لان مؤنة الحفر تزيد بطول مساحة

واحتياطاً للابضاع ولا يحتاج الى محلل بل له تجديد نكاحها لتبين عدم وقوع طلاق لكونه في غير نكاح (سئل) عمالو قال زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك مع قولهم بالمنع فيها لو قال بعثك عدي بالف على أن تبيني دارك بكذا وهل يكون قوله على أن تزوجني بنتك استيجاباً كافياً في العقد أو يحتاج الى قبول بعد قول المخاطب تزوجت بنتك وزوجتك بنتي (فاجاب) بانه لا تخالف بين مسئلتى النكاح والبيع لكن لما كان النكاح لا يؤثر في صحته الشرط وإنما يؤثر في المسمى فسد المسمى ووجب مهر المثل بخلاف البيع فان الشرط المذكور يبطله (باب ما يحرم من النكاح) (سئل) عن الاختين هل يجمع بينهما في الجنة (فاجاب) بانه لا مانع من جمعهم في الجنة لا تنفاه علة التحريم كمن تزوج احداهما ثم ماتت في عصمته ثم تزوج الاخرى ثم مات ولم تزوج بعده غيره (سئل) هل الوطى في الدبر يحرم فصول الزوجة أم لا (فاجاب) بان الوطى في الدبر كالوطى في القبل في تحريم فصول الزوجة وتحريم الاصول والفصول لكل من الموطوءة بملك البين أو بالشبهة (سئل) عن شخص أوصى بما تحمله أمته لشخص ثم اعتقها

الوجه الذي على النهر وتقل بقصره فوجب أن يكون معتبراً به اه كلام الحاوي ملخصاً وهو مشتمل على فوائد وتبعه الروياني كعادته على ذلك في بحره وعبرة الشيخين توافق ذلك وتنقية هذا النهر وعمارته يقوم بها الشركاء بحسب الملك وهل على واحد عمارة الموضع المستغل عن أرضه وجهان أحدهما لا وبه قطع ابن الصباغ لان المنفعة فيه للباقيين وبما تقرر يعلم أن الذي دل عليه كلامهم ان التوزيع في الارضين إنما هو بحسب مساحتها لأقيمتها لان الارض كلما زادت مساحتها زاد شربها فلزم صاحبها أكثر من صاحب ما هي أصغر منها ولا نظر لثفاوت القيم لان ذلك لا يدخل له هنا كما هو جلي والله أعلم (وسئل) لو كانت ارض مقدمة في الشرب على غيرها من الاراضي ولم تجر العادة فيها إلا بالزرع وما في معناه مما يكتفى بالماء القليل فهل لصاحبها أن يحدث فيها شجراً ونحوه مما يحتاج لزيادة ما يعتاد من الماء أم لا لان الارض قد تكون مشاعة فيشترطون عند القسمة الانتفاع بنوع خاص للمقدم بالشرب فهل يصح هذا الشرط ويلزم أو يكون مفسداً وما الذي يصح من الشروط في القسمة بتقدم في السقي أو تاخير على خلاف المهود أو بشرط الزرع دون الغرس وما الذي لا يصح من ذلك (فاجاب) بان من أراد احداث نحو شجر في أرضه مما يحتاج لزيادة سقى لا يطلق القول بمنعه بل فيه تفصيل كما هو ظاهر وذلك لان أرضه تكون بعدها أرض أخرى تستحق الشرب مما يصل اليها زيادة أو لا يكون بعدها شيء بان تكون هي آخر الاراضي التي تشرب من ذلك النهر ففي الحالة الاولى يمنع من احداث ما ذكر فيها لان فيه اضراراً على من بعده وفي الحالة الثانية لا وجه لمنعه لان ما ينزل في أرضه من الماء لاحق لاحد فيه فله أن يتصرف فيه بما أراد وفي الحالة الاولى لو أراد بعضهم أن يحدث في أرضه ما لم تجر العادة به مما يأخذ أكثر مما يعتاد من الماء فمنعه شركاؤه فقال أنا أسوق له من محل آخر ما يكفيه من الماء فهل يجاب هو أو هم وقضية مامر عن الروضة في الجواب الحادى والثلاثين من انه لو أراد أحدهم أن يأخذ نصيبه من الماء ويسقى به أرضاً ليس لها رسم شرب من هذا النهر منع لانه يجعل لها رسم شرب لم يكن انهم يجابون لانا إذا مكناه من غرس ما ذكر كان فيه اضرار بهم على طول الزمان لانه حينئذ قد يستدل بغرسه في الارض المستحقة للشرب انه يستحق الشرب ايضاً فان قلت يمكن الفرق بين صورتين بانه هنا لم يفعل ما فيه ضرر عليهم الآن لان الفرض ان ما أحدثه من الغرس ساق له من الماء ما يكفيه وهم احداث ما يضرهم الآن وهو اجراء ماء اراضيهم الى غيرها و فرق بين الضرر الحاصل والمتوقع قلت هذا الفرق ممنوع فانه لم يفعل ما يضرهم الآن وإنما جاء الضرر من انه اذا استمر يسقى تلك الارض من مائهم وتقادم العهد على ذلك حتى مات من يعرف اصلها ظن حينئذ ان لها رسم شرب فمن ادعاه صدق فيه عملاً بظاهر الحال فالضرر فيها انما هو متوقع ايضاً فان قلت هذا يتصرف في ملكه هنا بالغرس ونحوه فكيف يمنع من التصرف في ملكه قلت وهنا يتصرف في مائه الذي هو ملكه أو مستحق له فكما قالوا ثم بمنعه من التصرف في ملكه لكونه سبباً لجر الضرر على الشركاء في المستقبل لا يقينا بل احتمالاً فكذلك الضرر بمنع هنا من التصرف في ملكه بما يكون سبباً لذلك كذلك واما الشرط في القسمة فان كانت افرأزالم يؤثر لانها ليست عقداً حتى يتاثر بالشرط الفاسد ويلزم فيها الشرط الصحيح وإنما معناها انها تبين ان ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه وإن كانت كذلك فلا يعتد بالشرط فيها مطلقاً وإن كانت يباعا تاتي فيها التفصيل في الشروط الواقعة فيه وهو انه ما وافق مقتضى العقد كان لازماً وإن لم يشرط فلا فائدة لذكره إلا التاكيد وما نافي مقتضاه يبطله إن وقع في صلبه أو في مجلسه وما لا ينافيه ولا يقتضيه يكون لغوا وجوده كعدمه في الارض التي يقتسمونها هنا ان كانت مستوية الاجزاء صحت القسمة ولم يعتد

فهل يكون ما تلده بعد الوصية رقيقا للوصى له او حرا تبعا لامه وهل يشترط في نكاحها شروط الامة ام لا (فاجاب) بان اولادها المذكورين ارقاء للوصى له ويشترط في نكاحها شروط نكاح الامة وعلى هذا يلغز بها فيقال حرة لا يصح نكاحها الا لمن يصح له نكاح الامة (سئل) عن كافر نكح امرأة وبنتها ودخل بواحدة منهما ولم يعلم هل هي الام او البنت ثم اسلم ما الحكم (فاجاب) بانه يبطل نكاحهما (سئل) هل تصح منا كتمان للجن ام لا وهل هم مكلفون بشرعنا ام لا (فاجاب) بقوله قال ابن بونس من موانع النكاح اختلاف الجنس فلا يجوز للآدمي ان ينكح جنينة وبه افاق البارزي وهم مكلفون باحكام شرعنا (سئل) عن شخص تزوج امرأة يلد ثم سافر الى بلدة اخرى وتزوج بها ثم توفي بعد الدخول بالثلاث ثم ظهر الاوليان انهما اختان وظهرت الثالثة انها امهما وطالبن بالمرات فهل ترث واحدة منهما بالزوجة ام لا وما حكم مهورهن هل هو مهر المثل او المسمى (فاجاب) بان للزوجة الاولى صداقها المسمى لصحة نكاحها وترث منه بالزوجة ونكاح كل من الثانية والثالثة باطل

بما وقع فيها من الشروط مطلقا وان لم تكن مستوية الاجزاء كانت قسمتها تعديلا اوردا وكلاهما بيع فاذا شرط فيها تقديم او تأخير اوزرع فقط وكان ذلك ينافي بمقتضاها بطل وأبطلها والا فلا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو كان النهر الاصلى المملوك يتفرع منه سواق تنقسم على اراض فارتوى أحدهم أى أحد اهل السواقى المتفرعة قبل شريكه فهل يجب على المرتوى صرف الماء الى شريكه فى الفرع اوله صرفه كيف شاء فان قلتم يجب الصرف الى الشريك واحتاج صرف الماء الى كلفة ومؤنة فهل ذلك على المرتوى أو على المصروف اليه رإذا ارتوى جميع المتفرعين عن النهر الاصلى فهل يجب عليهم صرف ما أخذوه من الماء الى النهر الاصلى أم لهم صرفه كيف أرادوا فان قلتم بصرفه الى النهر الاصلى فهل يجب صرفه على المتقدم أم على المتأخر أم على الجميع أم على من تضرر بالماء أو يفرق بين الماء المباح وغيره (فاجاب) بانه لا يجب على المرتوى صرف الماء الى من بعده فى السقى وانما الذى يلزمه التخلية بين من بعده وبى الماء الذى استحق من بعده سقى ارضه منه فحينئذ إذا احتاج الى مؤنة وكلفة كانت عليه لان المنفعة بهذا الماء حينئذ خاصة به وليس على من ارتوى الا التمكن فقط وعدم التصرف فى الماء بما يضر من استحق السقى به لانه لما فرغت حاجته منه صار مستحقا للغير وما استحقه الغير لا يجوز التصرف فيه بما يضر ذلك الغير وإذا ارتوى جميع المتفرعين عن النهر الاصلى فتارة يكون ماء النهر مباحا وتارة يكون مملوكا لهم فان كان مملوكا لهم فكذلك لان ما يصل الى ارض كل منهم بالقسمة يملكه ملكا مقيدا قبل استغناء من بعده ممن يستحق الشرب من ارضه ومطلقا بعد استغناء من بعده وإذا ملكه ملكا مطلقا جاز له ان يتصرف فيه كيف شاء ولا يجب عليه رده الى النهر ايضا نعم ان اعتيد رده الى النهر المباح أو المملوك ليكون محفوظا فيه الى الأتواء منه لشركائه ثانيا حرم عليه التصرف فيه بما يمنع رده الى النهر ولم يلزمه الرد اليه بل التخلية بينهم وبين رده اليه ومرو فى الجواب الحادى والثلاثين ان من أراد ان ياخذ نصيبه من ماء مباح أو مملوك على ما مر فيه ويسقى به ارضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر منع فلا يغيب عنك استحضار ذلك هنا فمحل تصرفه فيه هنا كيف شاء ما لم يصرفه لارض ليس لها رسم شرب من هذا النهر والامنع من ذلك لما مر ثم مبسوطا ولو كان الماء مملوكا لواحد وأباح لآخر السقى منه او اعاره له بطريقه بان اعاره محل نبعه جاز له التصرف فيه ايضا كيف شاء ما لم يرجع المبيع او المعير أما إذا رجع فيلزمه رده اليه والمؤنة عليه كما صرحوا به فى المستعير والله أعلم (وسئل) لو وجدنا ساقية يتفرع منها فروع بعضها فى بطنها ببناء الحجارة كالثقب فى الخشبة وبعضها اى الفروع خالية عن البناء فطلب الذى فى بطن ساقية البناء بقية شركائه اى اهل الفروع الذين لا بناء فى سواقيهم ان يبنوا مثله فهل يجبرون حيث لا ضرر عليهم سوى كلفة البناء أم لا ولو حصل الطلب من احد الذين لا بناء عليهم فى سواقيهم وطلب بعضهم بعضا هل يجبر عليه الممتنع حيث لا ضرر على المطلوب منه أم لا وفائدة البناء الفرار من ان يخفض أحد الشركاء ارضه والساقية التى يجرى فيها الماء فيفوز بكل الماء او اكثره دون شركائه وبالبناء يزول المحذور فى ذلك (فاجاب) بانناحيث وجدنا بعض الفروع فى باطنه بناء بالحجارة وبعضها ليس كذلك ولا ندرى هل وضع كل من ذلك كذلك فى الابتداء او لاحكامنا بحقيقة كل ساقية أو فرع على ما هو عليه ولا يجب من طلب استواءها فى البناء او عدمه لان الظاهر فى كل موضوع لا يعلم اصله انه وضع بحق فلا يجب من طلب تغييره عما هو عليه سواء اكان فى ذلك ضرر ام لا ولا ننظر الى ان احدهم قد يخفض ارضه وساقية فيفوز بكل الماء او اكثره ولا الى ان البناء يزيل هذا المحذور لان الاصل عدم فعل ذلك وعلى تقديره فمن لم يفعل متمن من

رفع الفاعل الى الحاكم ليعتقه من ذلك والله الموفق للصواب (وسئل) لو اراد أحد الشركاء ان يأخذ نصيبه من هذا الماء المباح ويسقي به ارضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر المملوك او يحجى تحتها مواتا ويسقى ما احياه بما صار اليه من هذا الماء هل له ذلك ام لا أو يفرق بين ان يكون ثم من يحتاج لفاضل الماء ام لا ولو كان محتاجه في وقت دون وقت فما حكمه وقول الارشاد لاحداث ضيق يشير الى الجواز عند عدم الضيق وما المراد من هذا الضيق المانع من سقى الحادث وعبارة الروضة ولو اراد احدهم أن يأخذ نصيبه من الماء ويسقى به ارضا ليس لها رسم شرب من هذا النهر منع منه لانه يجعل لها شربا لم يكن اه قال السهمودي في فتاوى وهذا يعلم انه لو زاد في الارض التي لها رسم شرب من هذا النهر منع لانه يجعل لتلك الزيادة شربا لم يكن لكن قد يكون الماء الجاري في النهر واسعا فان منعناه اضررنا به وان تركناه يحجى ويسقى اضررنا بشركائه إذا حكمنا عند التنازع بان لها شربا لم يكن ويجعل الملك في النهر على قدر الارضين عند طول الزمان واندراس الحقوق وهل يفرق بين النهر والماء المملوكين والمباحين في ذلك كله أو شيء منه ام لا افتونا مأجورين (فاجاب) قد مر الجواب مبسوطا آخر الجواب الحادي والثلاثين فلا نطيل بذكره هنا وكان الانسب تأخيرها الى هنا لكنه عند كتابته ثم لم أدر انكم أفردتموه بسؤال مستقبل وحاصل الذي مر ثم ان من اراد ان يأخذ نصيبه من النهر المملوك كما يدل عليه سياق عبارة الروضة ويسقى به ارضا اخرى له او لغيره ليس لها رسم شرب من ذلك النهر منع وكذا لو اراد ان يحجى تحت ارضه مواتا ويسقيه بما صار اليه من هذا الماء فيمنع من ذلك ايضا امالو اراد ان يفعل ذلك من نهر مباح فان كان يضيق به على من استحقوا الشرب منه منع والا فلا كما صرح به في الروضة في مسألة الاحياء وتبعه في الارشاد واقضاه كلامهما في غير ذلك ومنازعة الاذرعى في تصريح الروياني بذلك في مسألة غير الاحياء رددتها ثم بكلام الروضة في مسألة الاحياء والمراد بالضيق المانع من احداث الاحياء ان يكون الماء يقى بالحادث مع القدماء اما إذا كان يقى بالجميع اى بقدر حاجاتهم المختلفة باختلاف الزمان والمكان وأنواع المزروعات والغروسات فلا يمنع الحادث من الاحياء بل يسمى كل ماشاء متى شاء وما ذكره السهمودي انه يستفاد من عبارة الروضة صحيح وقول السائل لكن قد يكون الماء الجاري الخ جوابه انه لا نظر لسعته حيث اضررت بشركائه ولو في المستقبل عند كون النهر مملوكا لهم اما عند كونه مباحا فينظر الى سعته وضيقه كما مر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أهل بلدة اجتمعوا على أن يعظمهم أحد من علماء زمانهم فقال حاكم تلك البلدة انى لا آذن لكم أن يعظمكم الرجل العالم لاجل الخصومة الواقعة بيني وبينه هل يجوز أن يقول الحاكم ذلك أم لا وهل يجوز للعالم أن يعظم الناس بدون اذن الحاكم أو هل يجوز لاهل البلدة ان يتعظوا بدون اذن الحاكم حين يخالف الحاكم لخصومته (فاجاب) ان كان فيمن يريد وعظ الناس اهلية لذلك ولم يكن يسلك ما يسلك وعاظ هذا الزمن من الاحاديث الباطلة الموضوعة والقصص الكاذبة وكان يجلس لذلك في بيته او مسجد صغير ولم يترتب على وعظه فتنة جازله الوعظ من غير اذن الحاكم واما إذا لم يكن فيه اهلية للوعظ بان لم يحسن ما يحتاج اليه من الفقه والتفسير والحديث والافهام فلا يجوز له الوعظ وان اذن له الحاكم نعم ان كان يعظم من كتب موثوق كالاخياء للغزالي ولم يكن يلحن فيما يقرؤه من الاحاديث جازله أن يعظم الناس من ذلك الكتاب وأما إذا كان يذكر في وعظه شيئا من الكتب الباطلة المشتمل على الاحاديث أو القصص الكاذبة فيجب على الحاكم اصلحه الله منعه وزجره زجرا يليق به واما إذا كان فيه اهلية كما ذكر ولم يذكر في وعظه شيئا مما ذكر وأراد الجلوس لذلك

(سئل) عن رجل تزوج أمة بشرطه ثم غاب عنها غيبة تسوغ له نكاح الامة فتزوج أمة ثانية ثم غاب عنها غيبة تسوغ له نكاح الامة فتزوج أمة ثالثة ثم غاب عنها غيبة تسوغ له نكاح الامة فتزوج أمة رابعة فهل يصح نكاح كل منهن ام لا وهل يجوز له ان يجمع بينهن كافي نكاح الحرة على الامة أم لا (فاجاب) بانه يصح نكاح كل منهن لوجود مسوغه لان كلامنا الغائبات لا تغيبه فوجودها كالعدم وله ان يجمعهن ويستمر نكاحهن لان الدوام أقوى من الابتداء فيغتفر فيه مالا يغتفر في الابتداء كافي خوف العنت والاحرام والعدة (سئل) عن قال لزوجته يا كافرة اوبانصرانية هل تحرم عليه أم يفصل وإذا قلتم بانه تفصيل فما هو (فاجاب) بانه ان نوى بما قاله شتمها لم تبين منه والابانت (سئل) عن عقد على امرأة وطلقها قبل الدخول هل يجوز لولده تزويجها ويصح العكس (فاجاب) بانه تحرم زوجة الاصل على فرعه وزوجة الفرع على اصله بمجرد العقد الصحيح (سئل) عن انتقال من دين كفر الى آخر كيهودى تنصر هل تعتقد له الجزية أم يفرق بين ان ينتقل قبل ان تعتدله فيقر

في المسجد الكبير فان جرت عادة تلك البلد باستئذان حاكمها عند الجاوس لذلك ونحوه لم يجلس الا ان اذن له الحاكم وان جرت عادتهم بانهم يجلسون لذلك بلا اذنه لم يحتج لاستئذانه هذا كله حيث لم يصرح الحاكم له بالمنع أما إذا منعه من الوعظ فيجب عليه امتثال نهيه امتثالا لما امر الله تعالى به عباده المؤمنين من إطاعة أولى الامر ومن ثم قال أئمتنا تجب طاعة الامام في كل ما يامره أو ينهى عنه بما ليس بمعضية هذا فيما يتعلق بالمنوع وأما الحاكم المانع له فلا يحل له ان يمنع من تاهل لوعظ أو غيره من ان يتقع به المسلمين ليرد به شاردهم ويستتيب بصواعق تخويفهم عاصيهم ومتى فعل الحاكم ذلك لحظ نفسه فقد عرض نفسه لمقت الله وغضبه وكان خصما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم حرص من تاهل لذلك من امته على فعله تحريضا شديدا أكيدا ونهى عن السعي في تعطيل اسباب الخير نهيًا بليغا فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم والله اعلم (وسئل) رضى الله عنه عن بركة في مسجد يتحصل اليها ماء من ماء المطر هل يجوز الاخذ من مائها الى البيوت للطهور أو غيره (فاجاب) لا يجوز لاحد أن يقل من ماء تلك البركة شيئا للطهور ولا لغيره لان المسجد صار مختصا بماء تلك البركة التي هي ملك له أو وقف عليه وإذا اختص ببائنها لم يجوز نقله منها وفي الخادم عن العبادي انه يحرم حمل شيء من الماء المسبل الى غير ذلك المحل كما لو اباح لواحد طعاما لياكله لا يجوز لاحد حمل الحبة منه ولا صرفه الى غير ذلك الآكل ثم قال وفي هذا تضيق شديد وعمل الناس على خلافه من غير تكبر وعلى الاول الاوجه فهل المراد بالمحل في كلامه المحلة التي هو فيها كتنقل الزكاة أو موضعه المنسوب اليه عادة بحيث يقصد المسبل اهله بذلك محل نظر والثاني اقرب والله اعلم (وسئل) هل لاحد ان يحيي مواتا في طريق السيل يزرعه ويسقى به قبل من لهم املاك تسقى بالسيل المذكور أولا فان كان له إحداث الاحياء المذكور فهل له ان يسقى قبل من له الاملاك المتقدمة على احيائه الحادث أولا وإذا قلتم ليس له ذلك فامعنى قول الفقهاء يشرب الاعلى فالاعلى هل المراد بالاعلى المتقدم لما كره على الاحياء الحادث ام المراد بالاعلى الاقرب الى مجرى السيل وان كان احياءه حادثا فان قلتم المراد بالاعلى هو السابق ملكه على الاحياء الحادث فهل للملاك الاقدمين منع المحي الحادث من التقدم بالمسقى ام لا وإذا قلتم لهم منعه من ذلك فهل منع بعض الملاك كاف في منعه من التقدم على الجميع ام ذلك خاص بالمانع فقط وهل يفترق الحال في منعه من التقدم بالسقى بين منعهم كلهم أو بعضهم أو اذنهم كلهم أو بعضهم أو بسكوتهم كلهم أو بعضهم أولا وهل اذا تقدم بالسقى مدة طويلة ومات وله ورثة هل يمتنعون من ذلك كما يمنع هولوا كان حيا ام لا وهل منعه مختص باهل الضيعة التي احيا فوقهم ام ذلك لسكل من يشرب بالسيل المذكور وان كان في ضيعة اخرى قربت ام بعدت وهل لمن كان له ملك سابق في الضيعة التي وقع الاحياء فوقها وملك سابق بضيعة اخرى تشرب بالسيل المذكور منعه التقدم بسبب ملكه الذي في الضيعة الاخرى قربت ام بعدت أولا (فاجاب) اصحاب الاراضى التي تسقى بالسيل يملكون مرافقها ومن جملة تلك المرافق عمر ذلك السيل المستقر له فلكل من ملاك تلك الاراضى النعم من الاحياء في ذلك الممر مطلقا فان كان الاحياء خارجا عن ذلك الممر ام يمنع منه الا ان اراد سقيه من ذلك الممر المستحق لاولئك فلم حينئذ منعه من نفس الاحياء اذا ضيق عليهم به قال الشيخان لانهم استحقوا ارضهم بمرافقها والماء اعظم مرافقها واما اذا كان الاحياء خارجا عن الممر ولم يرد المحيى سقى ما احياه منه أو ارده ولم يضيق على ارباب تلك الاراضى فليس لاحد منعه من الاحياء حينئذ لكنه لا يستحق السقى من ذلك السيل المستحق لتلك الاراضى الا بعد ان تشرب جميع

بالجزية أم بعدها فلا يقر وهل قول الكمال بن أبي شريف في الكلام على توارث الكفار بعضهم من بعضهم وان اختلفت ملتها فلو خلف يهودى ذمى أربعة بنين أحدهما نصراني ذمى بان تنصر قبل عقد الجزية له والثلثة يهودى ذمى ومعاهد وحرى ورثه ما سوى الحربى يخلف لكلام الاصحاب ان من دخل أول آباءه في دين اليهودية بعد بعثة عيسى أو دخل في دين النصرانية بعد بعثة نبياً عليه افضل الصلاة والسلام لا تتعده الجزية وما في النكاح ان المنتقل من دين كفر الى آخر كمرتد عن الاسلام فلا يقبل منه الا الاسلام فان امتنع من الاسلام بلغ المأمن كمن نبذ العهد ثم هو حرى ان ظفرتا به قتلناه وهل يجوز عقد الجزية له إذا طلبها بعد ذلك سواء رجع الى دينه الاول أو استمر على الذى انتقل اليه وهل يمكن الجمع بين كلام الكمال بن أبي شريف وكلام الاصحاب (فاجاب) بانه لا تتعقد الجزية للانتقل المذكور والفرقة المذكورة تحت لبعض المتأخرين ولا مخالفة بين ما ذكره الكمال ابن أبي شريف وبين كلام الاصحاب المذكور إذ كلامه في الارث وكلامهم في التقرير بالجزية ولا

يجوز عقد الجزية له سواء
أرجع الى دينه الاول ام
استمر على الدين الذي انتقل
اليه

(باب الخيار في النكاح
والاعفاف ونكاح العبد)
(سئل) عما إذا كانت
المقررة بالجزية أمة فهل
لها الخيار أم لا (فاجاب)
بان الواجب ثبوت الخيار
لسيد الأمة كما جزم به ابن
المقرى في الروض واقتضاه
كلام الروضة وأصلها حيث
قالا وان كانت أمة ففي
ثبوت الخيار وجهان وقيل
يثبت قطعاً اه وقد قال
جماعة منهم الجلال الاسنوي
والتاج السبكي والغالب في
المسئلة ذات الطريقتين ان
يكون الصحيح ما يوافق
طريقة القطع (سئل) عما
إذا شرط في النكاح حرية
فبان الزوج رقيقاً هل
للزوجة الحرية الخيار أو لا
(فاجاب) بأن المعتمد ثبوت
الخيار للحررة إذا اذنت في
تزويجها بمن ظنت حرته
فبان عيد الموافقة ما ظنته من
السلامة من الرق للغالب ولما
يلحق ولدها من العار برق
أيها ولان نقص الرق مؤثر
في حقوق النكاح لان
لسيد منعه منها الحق الخدمة
ولانه لا يلزمه الا نفقة
المعسر (سئل) عن الوطء
في الدبر هل يثبت الفراش
والنسب أو لا (فاجاب)
بانه لا تصير الأمة
فراشاً لسيدها بوطئه

الارضى السابق احيائها على إحيائه سواء التي في ضيعته والتي بعدها وان بعدت وفحش بعدها
لان كل أرض سبق إحيائها على إحياء هذا الحادث تستحق الشرب قبله وأن كان هو أقرب الى
يجرى السيل منها لان السابق ليس بالقرب بل بالسبق في الاحياء وحيث قلنا بان لهم منعه من
الاحياء أو السقى في الصور التي ذكرناها فلا فرق بين كلهم وبعضهم ولا بين سكوتهم عنه مدة
ومبادرتهم بالمنع عقب الاحياء فلبعضهم وان سكت عن ذلك المحي الحادث الى ان مات أن يمنع
ورثته من الاحياء أو السقى بتفصيلها السابق والمنع من الاحياء لا يمكن تبغيضه فاذا منع واحد
منهم كفى وأما المنع من السقى فيمكن تبغيضه فاذا منعه واحد مثلاً امتنع حتى تسقى ارض السابق
احيائها سواء اتحدت أم تعددت وسواء أكانت أراضيه في ضيعة واحدة أم ضيع نفع لم يتخلل بين
أراضى واحد أرض لغيره وأراد ذلك الغير ان يؤثر ذلك الحادث بقدر ما يستحقه أرضه من الشرب
فلا يمنع من ذلك وكذا الحكم في كل سابق إذن فيقدم المأذون له على المتأخر عن الآن بقدر
ما يستحقه الآذن فعلم أنه لا عبرة بأذن بعضهم الا بالنسبة لما يستحقه من السقى فقط وأما بالنسبة
للأحياء فلا يكفي إذن بعضهم بل لابد من إذن جميعهم لما مر أن هذا لا يمكن تبغيضه بخلاف الاول
ولمن أذن له ان يرجع عن اذنه فان رجع الكل بعد اذنه فظاهر وان أذنوا كلهم ثم رجع بعضهم
أثر رجوعه بالنسبة للمنع من بقاء ذلك المحي لا بالنسبة للمنع من السقى الا فيما يخصه فقط لما علمت
من الفرق بين الحالين نعم يتردد النظر فيما اذا رجعوا عن اذنه بعد ان أحيأ وعمر ولا يبعد أن
ياتي هنا نظير ما قالوه في رجوع المعير (وسئل) رضى الله عنه هل يحرم المرور في سوق الصاغة
(فاجاب) نعم يحرم كما صرح به النووي وابن عبد السلام وغيرهما والكلام في المرور حال
المعاملة المحرمة كالربا لا مطلقاً لان ملحظ الحرمة كما هو ظاهر الاقارار على المعصية وهو حرام بدليل
قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ولا شك ان المرور على المتباعين من غير حاجة فيه اقرارهم على
المعصية ويؤيده ايضا قول ابن الرفعة وغيره يحرم المرور ايام الزينة وملحظه ما فيه من التقرير على
المعصية وما تقرر علم ان ذكر الصاغة مثال والا فمحل كل معصية كذلك (وسئل) رضى الله
تعالى عنه في بئر مشتركة بين اقوام ولكل واحد منهم يوم معلوم وعليها أرض مرتفعة ومنخفضة
فالمرتفعة لها رفيع يساق من عليه الاراضى المرتفعة والمنخفضة لها رفيع يساق من عليه وتراب
الرفيعين معاملكم لزيد ولباقى الشركاء المرور بالماء الى اراضيهم من تراب زيد فانهدم الرفيع الاعلى
الذى يساق من عليه الاراضى المرتفعة وهى خاصة زيد أعنى الاراضى المرتفعة فعجز زيد عن عمارته
وهو المالك للتراب المذكور فاراد ان يمضى بمائه من البئر في خالص ملكه من غير عمر الشركاء
الى أرضه المرتفعة فهل له ان يتصرف في ملكه بما يوافقه اذا لم يكن ثم ضرر على شركائه او
لشركاء منعه من التصرف في خالص ملكه وان اضربه أو لا (فاجاب) رحمه الله نعم لزيد ان يجري
الماء الى أرضه من اى جهة اراد من جهات ملكه الخاصة وليس لاحد من اهل الاراضى
المذكورة منعه من التصرف في خالص ملكه بل ولا اجباره على عمارة الممر الذى يستحقونه في
أرضه فان ارادوا عمارته من مالهم حتى يجري الماء الى اراضيهم لم يكن لزيد منعهم من ذلك والله
اعلم بالصواب (وسئل) عن أرض لها شرب من اراض متعددة اراد صاحبها الاقتصار على سقيها
من بعضها فهل له ذلك تركه بعض حقه او لا للحصول الضرر على المسقى منه (فاجبت) القياس
في ذلك انه يعمل بعادة تلك الارض فاذا اطردت بشربها من اراض متعددة لم يجز لها السكها
الاقتصار بشربها جميعها على بعض تلك الاراضى لانه لما اطرد فيها ذلك لم يثبت لها الاستحقاق الا
بقدر تلك الحصص التى تخصها من كل من تلك الاراضى فاذا اراد مالكا ان يسقيها كلها من احد

إياها في دبرها ولا يلحق به ولدها (سئل) عما لو زوج أمته رجلا وشرط له أن أولاده منها يكونون أحراراً فهل هذا الشرط يفيد حرية أم لا (فاجاب) بأن سيدها إن علق عتقهم كان قال كل ولد ولدته فهو حر عتق كل ولد ولدته وإلا فإن اعتقد الزوج المذكور أن أولاده يكونون أحراراً بالشرط حكم بحريتهم ولزمه قيمتهم للملك (سئل) عن قول التحرير وللزوج الخيار في كل وصف شرط ولم يمنع صحة النكاح فإن خلافه لأن ساواها الزوج فيه هل هو معتمد (فاجاب) بأنه معتمد ولكنه محمول على النسب والعفة والحرية (سئل) عن رجل تزوج بشرط البكارة ثم وطئها وادعى أنه وجدها ثيباً وادعى أنه أزال بكارتها وصدقناها يمينها فهل يلزمه المسمى أو مهر مثلها (فاجاب) بأنه يلزمه المسمى لأنه متى صح استقربوطه إلا إذا فسخ النكاح بسبب سابق على وطئه فيجب مهر مثلها حيثن وهذا بما لا ينبغي التوقف فيه

(باب الصداق)

(سئل) رحمه الله عن كان لها عليه صداق فاستدعى عليه شاهد فقال له عرضتها عن نظير صداقها كذا فقبلت وذلك غلط من الشاهد وكان الصواب أنه

تلك الاراضى كان آخذاً أكثر من حقه الذى ثبت له بمقتضى العادة المعمول بها في مثل ذلك وإن لم تطرد بأن كانت مرة تسقى من جميعها ومرة تسقى من بعضها لانه حينئذ لم يثبت لها اختصاص معين من الكل ولا من البعض بل الثابت لها مطلق استحقاق الشرب فلما لكها استيفاءه من تلك الاراضى كلها ومن بعضها ولا نظر إلى ضرر يلحق بعض مالكي تلك الاراضى لما تقرر من ثبوت ذلك الحق المشترك المتعلق بها لاعلى التعيين وعند تقرر هذا الثبوت لا ينظر للحقوق ذلك الضرر والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فيما إذا كان موضع في صحراء يسيل ماؤه في بستان شخص وبينه وبين القرى نحو خمسين ذراعاً فأراد شخص أن يحفر فيه بئراً أو يجري فيه نهراً أو يغرس فيه غرساً أو يبنى فيه بيتاً ونحو ذلك فهل يجوز له ذلك بغير إذن أهل القرية إذا كان الموضع المذكور ليس فيه مطرح رماد وسرجين وقمامات لأهل القرية (فاجاب) بقوله ان ذلك المحل الذى أريد فيه إحداث ما ذكر إن كان من حريم البلد أو بعض مزارعها أو أنهارها أو مجارى سيولها التى تروى بها مزارعها أو شيء من بساينها أو من حريم ذلك البستان المذكور في السؤال أو مجرى مائه لم يحز فيه إحداث ما ذكر إلا باذن جميع أهل القرية في الاولى أو صاحب البستان في الثانية وإن لم يكن لاحد فيه استحقاق فهو موات فلن سبق اليه احياءه ومن أحياءه ملكه بشرطه (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالاً صورته سئل بعض المفتين من أكابر المتأخرين عن صحراء يسيل ماؤها في معمر فأراد رجل أن يبنى في تلك الصحراء بيتاً بحيث لا يمنع نزول الماء الى المعمر فهل يجوز له ذلك بغير إذن صاحب المعمر فاجاب بقوله نعم يجوز له أن يبنى بيتاً في الصحراء وإن لم ياذن أهل المعمر إذا لم يضر ذلك بهم وهذا من احياء الموات والله أعلم اه جوابه فهل جوابكم كذلك (فاجاب) بقوله ان ذلك المحل الذى يريد البناء فيه ان كان مجرى ماء المعمر أو من حريمه فلاهل المعمر منعه من البناء فيه مطلقاً وان لم يكن كذلك فليس لهم منعه مطلقاً نعم ذكر جماعة من أئمتنا أن الانهار المباحة فضلاً عن المملوكة لا يجوز لاحد أن يبنى على حافاتها ولا في حريمها لان لعامة المسلمين فيها حقاً فهي كالشوارع والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه سؤالاً صورته قال الشيخ محي الدين النوى من الباب السابع في الفتاوى اذا أقطع السلطان جندياً أرضاً فهل يجوز له اجارتها أم لا الجواب نعم يجوز لانه مستحق لمنفعتها ولا يمنع من ذلك كونها معرضة لان يستردها السلطان بموت أو غيره كما يجوز للزوجة أن تؤجر الارض التى هى صداقها قبل الدخول وان كانت معرضة لان يستردها منها بفسخ أو غيره اه قال البرهان الفزارى وكان والدى يقى بطلان اجارة الاقطاع ومستنده أنه لا تصح اجارة الاقطاع بمجرد الاقطاع وإنما وافق في ذلك وتحقيق البحث عندي في هذه المسئلة يرجع الى شيء وهو أن المقطع هل يملك منفعة الارض المقطعة بالاقطاع أولاً فان قيل انه ملكها فقد يقال انه تصح الاجارة بذلك وان قيل انه لم يملكها لم تصح بمجرد الاقطاع وكأنه أبيع له الانتفاع بها كالمستعير فنقول لم يملكها وإنما قلنا ذلك لان ٧ قال في كتابه المؤبد من الاقطاع يكون تملكاً ويكون غير تملك ومنه الحديث لما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة أقطع الناس الدور معناه أنزلهم في دور الانتصار ولذلك قال ابن الاثير في النهاية وكان بعضهم يتأول اقطاع النبي صلى الله عليه وسلم المهاجرين الدور على معنى العارية فإذا علمت ذلك علم انه لا يلزم من مجرد الاقطاع المالك واذا لم يلزم وكان قبل الاقطاع لا يملك المقطع قطعاً احتمل أنه لم يزل والاصل بقاؤه واذا كان الاصل بقاء المالك المحقق فلا يكون المقطع ماعلاً عملاً بالاصل السالم عن المعارض فانه لم يوجد سوى مجرد الاقطاع وهو لا يستلزم زوال الملك ولا يصلح معارضاً للاصل المذكور واذا لم يكن المقطع مالاً للمنفعة فلا تصح اجارته كالمستعير وإذا عرفت هذا التحقيق عرفت اندفاع القياس الذى

يقول عوضها عن صداقها
فهل يصح التعويض
المذكور مع وجود الغلط
المذكور (فاجاب) بأنه
يصح التعويض المذكور
ولا يضر تلفظ الشاهد فيها
بلفظ نظير (سئل) عن
رجل زوج موليته بمائة
دينار الشطر منها حال
والشطر مؤجل إلى موت
أو طلاق فهل يفسد المسمى
كله ويرجع إلى مهر المثل
أم المؤجل ويرجع إلى
ما يقابله من مهر المثل
كما إذا خالعا على صحيح
وفاسد (فاجاب) نعم يفسد
المسمى كله ويرجع إلى
مهر المثل ولا يقال يفسد
المؤجل فقط ويرجع إلى
ما يقابله من مهر المثل لعدم
إمكانه لتعذر التوزيع
على الحال والمؤجل بسبب
جهالة أجله وإنما محل
التوزيع فيما إذا أصدقها
صحيحا وفاسدا أو خالعا
عليها عند إمكانه (سئل)
عما لو أذنت البالغة لأبيها
أو للقاضي في أن يزوجه
لزيد بكذا فزاد عليه قدراً
يسيراً أو كثيراً أو بمؤجل
لجعلها حالا فهل يجب لها
ما أذنت فيه فقط لاحتمال
أن تريد محابة الزوج كما
أفتى به الشيخ ولي الدين
ابن عبد السلام الدمياني
أو يجب لها مهر المثل كما أفتى
به الشيخ المحلى أو يجب لها
ما عقد به النكاح مطلقاً
سواءً كانت

ذكره الشيخ محي الدين وإن الأرض التي هي صداق للزوجة ملكها بالعقد وليس ملك الصداق
متوقفاً عندنا على الدخول وإنما الذي يتوقف على الدخول الاستقرار وهنا لم يملك المقتطع الأرض
بلا شك ولهذا لو أراد بيعها منع منه والتردد واقع في ملكه المنفعة والأصل عدمه فليس المقتطع مالكا
لأرض ولا منفعتها والصداق يملك للزوجة بالعقد وقاس بعضهم إجارة الاقطاع على إجارة الموقوف
عليه فلا يتم هذا القياس أيضاً فإن الموقوف عليه يملك منفعة الوقف وقال الرافعي في الشرح الكبير
زوائد الوقف ومنافعه للموقوف عليه يتصرف فيها تصرف المالك في أملاكهم جزم بذلك وحكى قولاً
أنه يملك الرقبة أيضاً وإنما يكون الاقطاع كالوقف إلا إذا ثبت أن المقتطع يملك المنفعة ولم يثبت ذلك
وتحقيقه أن الموقوف إذا صح لزوم ولم يكن للواقف الرجوع عنه فالإقطاع إنما يخرج الإمام على
وجه الجواز لا على وجه الزوم ولهذا يرجع فيه إذا رأى ذلك وأيضاً فإن الصحيح أن الموقوف
عليه ليس له إجارة الوقف لكونه وقفاً عليه وإنما يؤجره إذا جعله الواقف ناظراً أو أذن له فيه من
له ذلك شرعاً ونظيره هناك أن المقتطع لا يؤجر الاقطاع بمجرد كونه مقتطعاً فإن أذن له الإمام في
الإجارة جاز حينئذ وإذا كان الموقوف عليه ملك منفعة الوقف جزماً والرقبة على قول وليس له أن
يؤجره بكونه موقوفاً عليه فالمقتطع أولى أن لا يؤجر الاقطاع بمجرد كونه مقتطعاً فإنه لم يملك الرقبة
جزماً ولا يثبت ملكه بالمنفعة بل الأصل عدمه والله أعلم وقال الشيخ تقي الدين الحصني في المرشد
والنقطة أن يؤجر الأرض التي أقطعها الإمام ولو بلاذنه في المختار وكل من ملك التصرف بملك أو
غيره فله إجارته وإعارته والتصرف كيف شاءه وقال العثماني الصفدي والمشهور والمعروف من
مذهب الشافعي والجمهور صحتها قال النووي رحمه الله لأن الجندی يملك المنفعة قال السبكي ما زلنا
نسمع عن علماء الإسلام بالديار المصرية والبلاد الشامية يقولون بصحة إجارة الاقطاع (فاجاب)
جلى الله عن مرآة قلوبنا بفيض مدده ومعلوماته رتبة الاشكال الكلام في هذه المسئلة محتاج
إلى تقديم مقدمة وهي أن التقي السبكي قال الاقطاعات المعروفة في هذا الزمان من السلطان
للجند في أرض عامرة تستغلها وتكون لهم فوائدها ومنافعها ما لم ينزعها منهم أو يموتوا لم يجد
له ذكر في كلام الفقهاء وتسميته اقطاعاً مخالف لقولهم أن الاقطاع إنما يكون في الموات وتجوز
محتاج إلى أصل يستند إليه وإلى تخريج طريق فقهي حتى يقال أن المقتطع بمجرد الاقطاع ملك
المنفعة والفوائد وأنه لم يملكها وإنما يقوم مقام الإمام في استغلالها وإيجارها ثم يستأثر بها
تحصل اقتضى تسليط الإمام على أخذه قبل استشارته به وأنه ملك لرب المال وكل ذلك مشكل
وعلى الفقيه الفكر فيه ولا يختص بالاقطاعات بل الرزق التي يطلقها السلطان للفقراء وغيرهم
يجرى فيها هذا الكلام ومن فوائد النظر في ذلك أنه لو تعدى أحد وزرعها هل نقول يجب
عليه أجرها لصاحبها لأنه ملك منفعتها بالاقطاع أو الاطلاق مجرد الاختصاص المتحجر وهي
باقية على اشتراك الناس فيها وإوارع أحدهم وقال القاضي عياض الاقطاع تسويغ الإمام من
بيت المال شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك وأكثر ما يستعمل في اقطاع الأرض وهو أن يخرج منها له
ما يجوز له وأما أن يملكه إياه فيعمره أو يجعل له غلته مدة هذا معنى الاقطاع الذي في هذا الزمان
الآن أصحابنا لم يذكره اه قال الأذرعى ولا اظن في جواز الاقطاع المذكور إذا صدر في
محل له هو من أهل النجدة قدراً يليق بالحال من غير مجازفة خلافاً بين المسلمين ومن ذكر ذلك
أبو عبيد الفارقي قال ثم بعد هذا وقفت على مصنف قديم لبعض أصحابنا سماه كتاب معرفة أحكام
أراضي الإسلام وتصرف الإمام ذكر فيه أنه يجوز للإمام أن يقطع الجندی من أراضي بيت المال
ما يحتاج إليه على قدر حاجته من غير زيادة قال وما يأخذه الجندی على الزراعة ليس بخراج

بل هو أجرة الأرض ويحل لهم تناول الغلة وغيرها إذا كان بالاتفاق والمرضاة وأما الزيادة على ذلك فحرام قطعاً وكذا ما يأخذه المقطعون من الفلاحين والمزارعين من الغنم والدواب والعسل والدجاج فهو جور وظلم أه ويعلم من قول السبكي هذه الاقطاعات المعروفة في هذا الزمان لم أجد لها ذكر في كلام الفقهاء أن ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية مع اقطاع الاستغلال وجعله على ضربين عشر وخراج ليس هو هذا الاقطاع المعروف في هذا الزمان فإنه إنما اقطاع منفعة الأرض أى أرض بيت المال قال الماوردي فاما اقطاع العشر فلا يجوز لأنه زكاة لا صنف يصير منه استحقاقهم عند دفعها اليهم وقد يجوز أن لا يكونوا من أهلها وقت استحقاقها ولأنها يجب بشروط قد يجوز أن لا توجد فلا يجب قال وأما الخراج فيختلف حكم اقطاعه باختلاف حال مقطعه وله ثلاثة أحوال أحدها أن يكون من أهل الصدقات فلا يجوز أن يقطع مال الخراج لأن الخراج فيه ولا يستحقه أهل الصدقات كما لا يستحق الصدقة أهل الفىء وجوز أبو حنيفة ذلك الثانية أن يكونوا من أهل الفىء ممن ليس له رزق مفروض فلا يصح أن يقطعوه على الإطلاق وإن جاز أن يقطعوا من مال الخراج لأنهم من نفل أهل الفىء لا من فريضته كما يعطون من غلات المصالح والحالة الثالثة أن يكونوا من مرتزقة أهل الفىء وفريضة الديوان وهم الجيش فهم أخص الناس بجواز الاقطاع لأن لهم أرزاقاً ممدرة تصرف المهم مصرف الاستحقاق لأنها اعراض عما أرصدوا نفوسهم له من حماية البيضة والذب عن الحرم وأطال الكلام فيه وما ذكره من الاقسام والشروط يجرى في اقطاعات هذا الزمان فاما الامام فلا يخلو اقطاعه من ثلاثة أقسام أحدها أن يتدرستين معلومة فيصح إذا روعى فيه كون رزق المقطع معلوم القدر عند باذل الاقطاع والا لم يصح وكون قدر الخراج معلوماً عند المقطع والباذل وإلا لم يصح أيضاً القسم الثانى أن يقطع مدة حياته ثم لورثته بعد موته فهذا باطل لأنه خرج بهذا الاقطاع عن حقوق بيت المال إلى الاملاك الموروثة وحينئذ فما اجتبه باذن في عقد فاسد بين أهل الخراج يقبضه ويحاسب به من جملة رزقه فان زاد رد الزيادة وإلا رجع بالباقي وأظهر له السلطان فساد القبض حتى يمتنع من القبض وهم من الدفع فان دفعوا بعد إظهار ذلك لهم لم يبرؤا منه القسم الثالث أن يقطع مدة حياته ففى صحته قولان أحدهما يصح إذا قيل أن حدوث زمانته لا يقتضى سقوط رزقه وهو الاصح اه حاصل كلام الماوردي وإذا تقرر عدنا إلى مسئلتنا فنقول كلام النووى فى فتاويه يدل على صحة الاقطاع الواقع فى هذا الزمان لأن صحة اجارته فرع صحته وقد مر كلام الاذرى وما نقله فيه من الصحة الموافقة لما ائق به النووى فهو الاصح المعمول به وقد كان التقي ابن قاضى شعبة يفتى به ولا فرق بين طول المدة وقصرها لكن اذا خرج الاقطاع عنه انفسخت الاجارة والجواب عما قاله الفزارى اما ترده بين كون المقطع يملك المنفعة اولا فنقول الصحيح أنه يملكها لقول الماوردي فى اقطاع الاستغلال لأنها اعراض عما أرصدوا نفوسهم له الخ فهى عوض فى مقابلة عمل فملكها كالاجير ولقول المنهاج وأما الاخماس الاربعة فالأظهر أنها للمرتزقة فاللام تدل على الملك والمراد بقوله المرصدون للجهد أى بتعيين الامام والعجب من الفزارى كيف شبهها بالمستعير مع أنه لم يبدل عوضا واذا علم أنه يملكها فالاجارة صحيحة وكذا قياس النووى لأنه تبين أنه مالك المنفعة الحاصلة من أرض الاقطاع لكونه بذل فى مقابلتها ما مر كما أن الزوجة بذلت فى مقابلة الصداق والنفقة عوضا وهو كونها أرصدت نفسها لتمتع الزوج وقياس اجارة الاقطاع على اجارة الوقف صحيح أيضاً قال فى المنهاج هذا حكم منقول الفىء أى انه يخمس فاما عقاره فالذهب أنه يجعل وقفاً وتقسيم غلته كذلك وقال الماوردي بل يصير وقفاً بمجرد انتقاله لبيت المال وعلى كل حال فاربعة أخماسه وقف على المرتزقة وقد صاروا بتعيين

بكر أم نيبا رشيدة أو
محجورة عينت الزوج أم لا
كما أفتى به غيرهما (فاجاب)
بأنه يتعقد النكاح بالصداق
المسمى فى جميع الأحوال
المذكورة والاقتناء باعتقاده
بالمأذون فيه أو بمهر المثل
ليس بشئ (سئل) عما
لو اذنت المرأة لوليها أن
يزوجها بصداق معلوم هل
يستفيد به قبض حال
صداقها كالوكيل فى البيع
مطلقاً حيث يقبض الثمن
أم لا فلا يصح قبضه إياه إلا
بأذنها فيه وما الفرق بينه
وبين وكيل البيع (فاجاب)
ليس لولى نكاح المرأة دون
مالها قبض صداقها
الحال ولا بعضه لأن اذنتها
فى تزويجها لا يفيد ذلك
والفرق بينه وبين وكيل
البيع أن من مقتضياتها أن
يسلم عاقده المبيع ويقبض
ثمنه الحال ابتداءً ولا كذلك
النكاح (سئل) عن قولهم
فى المفوضة يفرض لها
القاضى مهر المثل من نقد
البلد حالاً يعتبر ببلد العقد
أم بلد المرأة كما فى شرح
المنهاج (فاجاب) بأن المعتبر
بلد المرأة إذا كانت نساء
قرباتها أو بعضهن بها فان
كان الكل فى بلدة أخرى
فلا اعتبار بهن وإن تفرقن
فى البلاد اعتبر أقربها إلى
بلدها فان تغذرت نساء
قرباتها اعتبر اجنبيات
بلدها (سئل) عما إذا
طلق الزوج زوجته مراراً

هل يلزمه لكل مرة متعة
أم لا (فاجاب) بانه يجب
للزوجة على الزوج متعة
بكل طلاق بعد دخوله بها
وكذا قبله انه لم يشطر به
المهر (سئل) عن تكرار
وطء المطلق رجعية هل
يتعدده بالمهر أو لا (فاجاب)
بانه لا يتعدد (سئل) عن
أمرأة تزوجت بصدق من
الذهب الاشرى وكان
صرف كل دينار يومئذ من
الفوس ثلثمائة درهم
وتغيرت المعاملة وفقد المثل
أو عز وجوده فهل اللازم
المثل أو القيمة يوم التزويج
أو القيمة يوم المطالبة أو لا
(فاجاب) بان الواجب
للزوجة الدنانير المذكورة
من الذهب الاشرى المتعامل
به وقت العقد وان زاد سعره
أو نقص أو عز وجوده فان
فقد الذهب الاشرى في
اعتبرت قيمته وقت المطالبة
إذا لم يكن له مثل حينئذ والا
فالواجب منه (سئل) عن
شخص أصدق امرأة تعليم
سورة معينة في ذمته ثم طلقها
قبل الدخول والتعليم وقتئذ
بانه لا يتعذر التعليم لانه
يستأجر من يعلمها بمن يحل
نظره اليها وطلبت تعليم
نصف السورة الثاني وطلب
الزوج تعليمها النصف
الاول فمن يعمل بقوله
منها (فاجاب) بانه لا يخفى
عسر التنصيف لأن النصف
لا يوقف على حده كما لا يوقف
على حد جميعه
وتعليم نصف مشاع

الامام من جملة الموقوف عليهم فملكوا منفعة الموقوف لكن فارقوا الموقوف عليهم الذين عينهم
الواقف في جواز رجوع الامام عنهم لان القصد حماية البيضة بأى جمع كانوا وباجلته فتشبيهم
بالزوجة الواقع في كلام النوى أولى لانهم ارصدوا أنفسهم وبذلوا للذب كما أرصدت بعضها
وبذلتها للاستمتاع فملكك المنفعة وتصرفت فيها من غير مراجعة الزوج فكذلك المرتزقة لا يحتاجون
الى مراجعة الامام في الاجارة بخلاف الموقوف عليهم لا بد من مراجعتهم للنظر لانهم لم يرصدوا
أنفسهم ولم يبذلوا للواقف وقد قال الله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم الآية
فسمى بذلها بيعا وجعل ثمنه الجنة وسماه شراء وقال تعالى وما أفاء الله على رسوله الى ان قال
ولذى القربى وكذا في آية واعلموا انما غنمتم فاقى بالام الدالة على الملك والمقبضية لان ما يصرف
للمرتزقة من منقول الفىء ملك لهم رقبة ومنفعة فان كان من عقاره قبل انشاء الوقف ورأى
الامام تملكهم اياه فله ذلك كما قاله الشيخان واعتمده الاذرى وغيره وحينئذ فيملكونه رقبة ومنفعة
وان كان بعد انشائه فقد تعذر ملك الرقبة فيبقى حكمهم حكم الموقوف عليهم فيملكون المنفعة
ويدخلون في عموم قوله تعالى فله الآية حيث آتى بلام الملك فقد زال التردد الذى قاله الفزارى في
ملك المنفعة وتبين بالنص أنهم يملكونها وبطل التشبيه بالمستعير لانه لم يملكها وانما ملك أن ينتفع
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن أرض بين اثنين لواحد علوها وللآخر سفليها والماء يدخل
من علوها لسفليها فاخرب السيل علوها فاصلحه مالكة لكن بقى منخفضا يأخذ أكثر من حقه
أو انعكس الحال فما يكون الحكم (فاجاب) بقوله ان كانت الارض تستحق السقى دفعة
واحدة وكانت تسقى كذا تغرب أعلاها فعمر وبقى منخفضا أجبر على تسويته بالتراب حتى
يصير في الارتفاع كالسفل فان تعذر وقف الامر حتى يسطلحا ولا سليل الى ابطال حق السفل وكذا
في صورة العكس يجب على صاحب السفل تسويتها كذلك فان تعذر فالوقف كما ذكر ولا يلزم
واحدا منها عمارة ملكه وان كان بتقصيره في اخراب السيل لارضه كما يصرح به كلامهم في الصلح
ولا نظر الى أن كلا يستحق السقى في ملك صاحبه فعليه أن يوصل صاحبه الى حقه لان الذى عليه
انما هو التولية بينه وبين حقه فافتاء بعضهم بانه يلزمه عمارة ملكه مطلقا نظرا لذلك ضعيف وأقوى
بعضهم في نظير ذلك بانه لو حفر المستأجر ساقية تعديا وجب عليه أن تعاد كما كانت (وسئل) هل
لمالك أرض لها شرب منع الناس من الاستقاء منه ونحوه (فاجاب) بقوله المنقول عن الشيخ
أبى حامد أن ما زاد على ما يكفي ارضه ليس له المنع منه (وسئل) عن قول الروضة في احياء الموات
ولو أرادوا قسمة النهر وكان عريضا جاز ولا يجرى فيه الاجبار كالجدار المائل هل هو على اطلاقه
(فاجاب) بقوله قد يعارضه ما في الشفعة فانه ذكر من جملة ما يجبر عليه الطاحون والحمام والبئر
والنهر اذا امكن جعل كل واحد اثنين ثم قال وكذا الشركة في مسيل الماء الى الارض وفي بئر
المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر وحمل الاول على ما اذا كان النهرين مزارع وهى على حافته
من الجانبين ار احدها لاعلى حفر انهار وسواقي وسوق الماء اليها من الاودية العظيمة ولما في
ترك القسمة في هذه من المضرة العظيمة (وسئل) نقل عن الفرقى ان الامام اذا أقطع ومات لا يجوز
للقطع ان يستديم ما قطع الا باذن جديد من الامام الثاني فهل هو معتمد (فاجاب) بقوله قضية
كلام الغزى في باب الهبة من ادب القضاء انه ضعيف (وسئل) كم يملك الرجل من الجبل الذى
فوق ارضه واذا كان فوق ارضه واد صغير وارضه تحتل جميع ما يرد من الماء فهل يملك هذا
المسيل جميعه (فاجاب) ان كانت الارض مملوكة بالاحياء ملك قدر ذلك او بغيره فاعرف من
حقوقها عند نحو البيع أو الارت هو الذى يملكه دون غيره (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن

أرسل الماء في بستانه فدخل في ثقب وأفسد دار جاره فهل يضمن (فاجاب) بقوله افق القفال بانه ان كان الثقب موجودا قبل الارسال ضمن وان جهله وان حدث بعد الارسال فلا وقال الشيخ أبو زيد انما يضمن ان خرج عن عادة مثله في السقي وهذا هو الوجه ومثله كما هو ظاهر مالم يسقى مع عليه بالثقب وكونه ينفذ لدار جاره وان لم يجاوز العادة (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن أرض تسقى من أراض متعددة اراد صاحبها الاقتصار على سقيها من بعضها فهل له ذلك لترك بعض حقه او لا لحصول الضرر على اهل المستقى منه (فاجاب) بقوله ان كان ذلك الاقتصار يؤدي الى حقوق ضرر بالارض المستقى منها فصاحبها منعه منه والام يجر له وهذا ظاهر لان اعتياد شربها من محال متعددة يصير استحقاتها الشرب من كل تلك المحال بطريق التوزيع لا بطريق الاستقلال فاذا اراد الاستقلال كان مربدا مالا يستحقه فان اضر ذلك بالغير منعه منه هذا كله ان كانت العادة انها تشرب من كل من تلك المحال بعض كفايتها اما لو كانت العادة انها ياتيها الماء الذي يكفيها من واحد من تلك المحال فهي حينئذ تستحق الاستقلال من كل من تلك المحال فاذا اراد الاقتصار حينئذ فليس للغير منعه والحاصل ان العادة المستمرة محكمة في مثل ذلك فكل من فعل شيئا على وفقها لم يمنع منه وان اضر بغيره وكل من فعل شيئا لا على وفقها منع منه (وسئل) عن شخص له حديقة نخل ثم اشترى علوها ارضا اخرى وغرسها نخلا وجعلها حديقة واحدة وجعل سقيها من اعلى الحديقة ليعمها الماء فهل لاحد التحجر على صاحب الحديقة بان لا يسقيها الا من اسفلها او ليس له ذلك ولصاحب الحديقة ان يسقيها من اى محل اختار لان الملك ملكه والماء مستحق له واذا انتهى زمن استحقاقه للماء سد محل السقية ليذهب الماء الى من يستحقه بعده (فاجاب) بقوله الماء الذي تسقى منه الحديقة الاولى ان كان من نهر مباح جاز لاهل النهر ان يمنعوا صاحب الحديقة من سقى الحديقة الثانية من النهر قبلهم ان ضيق عليهم والمراد بهم من سبق له استحقاق شرب من النهر قبل شراء الحديقة المذكورة وان كان من نهر مملوك جاز لهم ايضا منعه من تقديم رأس ساقيته التي يجرى فيها الماء الى أرضه ومن تأخيرها لان ذلك تصرف منه في الحافة المشتركة بغير اذن الشركاء وبه يعلم انه لا فرق بين ان يكون اقتسامهم للماء بالزمن كالساعة او بغيره وانه لو جعل محل السقى من اعلى الحديقة ولم يكن ذلك في الحافة المشتركة ولا أخذ شيئا من الماء الذي يستحقه شركاؤه لم يكن لهم منعه من ذلك وكل ارض وجد بيد اهلها نهر لا تسقى الا به ولم يدر انه حفروا أو انخرق يحكم لهم بملكية فياتي فيه ما تقرر في النهر المملوك والله اعلم (وسئل) عن سيل ينزل من جبل عال وعن يمينه ويساره مزارع فوضع رجل احجارا واخشابا بمجره فتحول عنه واتلف الارض المتحول اليها فهل يضمنها وهل للمالك هذه الارض ان يملك المكان الذي عنه تحول (فاجاب) نعم يضمن ما اتلفه السيل الذي حوله اليها اذا تلفت او نقصت قيمتها به وما تحول عنه ان كان مستحقا لاصحاب تلك الارض لم يجز لغيرهم تملكه لان ارتفاع اراضيهم بهذا المجرى المرتب لها يصير حقا من حقوقها وان لم يكن مستحقا لهم بان مهد السيل يجرى او ارضاني موات ولم يكن في احدهما استحقاق لاحد جاز لكل من اراد احياء ذلك اذ لاحق فيه للغير والله اعلم (وسئل) رضي الله تعالى عنه بما صورته اقدم الماء بين مالك أرضين متجاورتين بان يجعل لكل منهما رسم شرب يجرى الى أرضه ثم يرسل كل منهما الماء من أرضه بعد ربيها الى أرض تحتها له او بغيره ثم من بعدهما لمن بعده وهكذا حكم جميع المتفرعين يكون من هو اقرب الى النهر احق بجميع حصته وحصه مجاوره من التاخر ولو جرت عادة باجراء كل من بعده قبل رى المجاور فهل لهذه العادة اتباع أم لا لخالفها استحقاق الاعلى فالاعلى وان قسم الماء أجيبوا جوابا شافيا (فاجاب)

لا يمكن والقول باستحقاق نصف معين دون النصف الآخر تحكم ويؤدي إلى النزاع لاسيما أن السورة مختلفة الآيات في الطول والقصر والسهولة والصعوبة فحينئذ إن اتفقا على شيء فذاك وإلا تعين المصير إلى نصف مهر المثل (سئل) عما لو ادعت الزوجة انه وطئها مكرهة وقال بل مطاوعة فهل القول قولها او قوله لتعارض اصل الطواعية واصل بقاء الحبس (فاجاب) بان القول قول الزوج يمينه في نفي الاكراه لأن الاصل عدمه اذ القاعدة تصديق نافية يمينه اذا لم توجد أمارته (سئل) عن قولهم اذا استمهل بعد تسليم الصداق لنحو تنظف امهلت هل يتأتى ذلك في الامة اذا استمهل سيدها (فاجاب) بانه لا يتأتى الا امهال في الامة لملك سيدها رقبته ومنفعتها بخلاف الزوج (سئل) عن وكيل الزوج في النكاح اذا زاد على مسماه او على مهر المثل عند اطلاق الاذن هل يصح النكاح ام لا (فاجاب) بانه يصح النكاح في الصورتين على الراجح بمهر المثل (سئل) عن قولهم يتقرر المهر بادخال الحشفة او قدرها من مقطوعها وان ادخلها مع زوال البكارة وطء كامل فهل ما بينهما من

أن ادخلها بدون زوال
البكارة وطء غير كامل
معتمد فان قلتم به فما الفرق
وبين التحليل (فأجاب)
بان ما أفهمه كلامهم معتمد
والفرق بينهما أن المعتبر
في التحليل الوطء الكامل
لخبر حتى تذوق عسيلته
ويذوق عسيلتك والمراد
بها عند اللغويين اللذة
الحاصلة بالوطء ولهذا
اعتبروا فيه كونه ممن يمكن
جماعه والانتشار بل الانتشار
بالفعل على الراجح وقد
قالوا ليس لنا وطء يتوقف
تأثيره على الانتشار إلا
هذا وكونه في القبل وأن
لا يقع في ردفه أو ردفها بل
اعتبر الحسن البصري
الانزال وبعضهم تغيب
جميع الباقي من ذكر مقطوع
الحشفة والمعتبر في التقرير
بجرد الوطء لمفهوم قوله
تعالى وإن طلقتموهن من
قبل أن تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضة فنصف ما فرضتم
نعم قال الزركشي ينبغي
أن يكون الوطء بما يحصل
به التحليل حتى لا يتقرر
المهر باستدخال حشفة
الصغير الذي لا يتاق منه
الوطء وقضية كلامهم
التقرير أيضا (سئل عما
لو فرض زوج المفوضة
لها مهر مثلها من نقد البلد
حالاهل يشترط رضاها
كما هو ظاهر كلامهم
(فأجاب) بأنه لا يشترط
رضاها كما صرح به بعضهم

بقوله إن كان بين الارضين المتجاورتين منفذ بحيث إذا خرج من إحداها ماء نقص ماء الأخرى لم
يجز فتح إحداها لما بعدها حتى يكمل رى كل منها لأن كلا منهما أعلى وأقرب إلى النهر مما بعدها
فلا يستحق من بعدها شرب منه الا بعد ريهما كما هو المقرر المعروف هذا إذا لم تجر عادة قديمة
مطردة بخلاف ذلك والا عمل بها كما اقتضاه اطلاقهم العمل بها المقدم على العمل بتقديم الاعلى
فالاعلى لانهم انما أخذوا بهذا لكون الغالب أن المحي أو لا يقصد القرب من النهر فهو عمل بظن لم
يعارض فحيث عارضته العادة قدمت لان اتفاقهم على تقديم سافله على عاليه يبطل ذلك الظن الذي
هو تقديم احياء الاعلى كما هو واضح لمن تأمله وإن لم يكن بينهما منفذ وانما كل منهما مستقل بما يحصل لها
من الماء لاحق لمجاورتها فيه فلما لك كل بل عليه أن يفتح بعديره لما يلي أرضه ولا يكاف بقاء الماء في أرضه
إلى أن يكمل رى مجاوره لان القسمة بين الارضين مع السد أوجبت شيئين أحدهما انها صيرت
كلا مستقلة لاحق للمجاورة فيما يصير من الماء لمجاورتها ثانيها انها منعت أن يكون كل منهما عليا
بالنسبة لما يلي الأخرى لان العليا هي التي يصل ماؤها لما تحتها وهنا لا يصل ماء كل الا لما يليه فقط دون
ما يلي مجاوره فكان أعلى بالنسبة لما يليه لا بالنسبة لما يلي مجاوره (وسئل) عن المعدن الباطن كالمالح
ونحوه اذا كان لا يحصل منه شيء الا بعمل واعتاد الولاية الاستيلاء عليه بحيث اذا هلك الى المستولى
عليه خلفه من بعده فتارة يستاجر الوالى عمالا يعملون في المعدن المذكور وتارة يكرهم على العمل بغير
أجرة فلن يكون المتحصل من المعدن للوالى أم للعامل ولو جاء رجل آخر مثلا وأخذ من المعدن
لنفسه فهل يملكه أم لا (فأجاب) بقوله من أخذ من معدن شيئا لم يحزه غيره ملكه ما لم ينو غيره به
بالنسبة لغير الاجير وما لم ينو نفسه به بالنسبة للاجير أما اذا نوى الاول ٧ نفسه أو أطلق أو نوى
الثاني نفسه فيملكه كل منهما وهذا التفصيل الذي ذكرته فيها ظاهر وان لم أر من صرح
بالمسئلة والله أعلم

(باب الوقف)

(وسئل) أعاد الله علينا من بركاته في الدارين عمالو قال أوصيت أو وقفت كذا على سطح فلان
واطرده في عرف القائل أن ذلك لجهة معلومة عند قومه وأهل ناحيته أو ظهر منه تخصيص العرف
(فأجاب) بان الذي يتجه أن سطح فلان ان اطرده عرف القائل بانه اسم لجهة معلومة تصح الوصية
لها والوقف عليها صح الوقف أو الوصية لتلك الجهة بشرطها وان لم يطرد عرف بذلك لم يصح الوقف
ولا الوصية ولا عبرة حينئذ بالقرائن الدالة على المراد لان القرائن لا تأثير لها في نحو ذلك (وسئل)
رضي الله تعالى عنه عن مسألة فأجاب فيها بجواب مختصر ثم بلغه ان بعض المفتين افتى فيها بخلاف ذلك
فصنف فيها تصنيفا ساء سوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد وقد أردت
أن أذكره برمته هنا وان كان تصنيفا مستقلا لانه في حكم الفتاوى باعتبار أصله كما علم مما تقرر
وذلك التصنيف (أحمد) الله تعالى على توفيقه وانعامه وأشكره على مزايا فضله والهامه (وأشهد)
أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة أفوز بها من غضبه وانتقامه وأتوب أمنها معاذ الصواب
وذروة سنامه (وأشهد) ان سيدنا محمدا عبده ورسوله الذي انقذنا الله تعالى به من سعيير الباطل
وظلم اوهامه وهدانا به دياته العظمى الى سلوك سبيل الحق ومجانبة وعره وآثامه صلى الله وسلم عليه
وعلى آله واصحابه وتابعهم باحسان الى يوم قيامه ما صدقت همة عبد عند تراحم الآراء في ابانة
الصواب وكشف خفايا احكامه (وبعد) فاني سئلت عن مسألة في الوقف في شهر ذى القعدة سنة ست
واربعين وتسعمائة فاجبت فيها بالمنقول ثم رأيت كثيرين من المتأخرين اختلفوا فيها لعدم
اطلاعهم على ذلك المنقول الذي اجبت به فاجبت ان افرد بها بتأليف لطيف وأنموذج شريف ليكشف

وهو واضح (سئل) عما لو

قتلت الزوجة الحرة زوجها قبل الدخول (فاجاب) بانه لا مهر لها كما في بعض شروح مختصر المزني (سئل) عما لو عاد اليه نصف الصداق وهو صيد الزوج محرم هل يزول ملكه عنه أم لا

ويتصرف فيه بما شاء (فاجاب) بانهم قد صرحوا بانه لا يجوز له ارسال الصيد المذكور لاجل نصف الزوجة وصحح النووي وغيره فيما إذا ملكه بارت ونحوه انه لا يزول ملكه عنه إلا بارساله فعلم بما ذكرته انه لا يزول ملكه عنه في مسئلتنا وأن له التصرف فيه فقد قال المحامي في المجموع اذا قلنا انه يملكه بالارث كان ملكا له يملكه التصرف فيه كيف شاء

الا بالقتل والاتلاف (سئل) عما اذا ادعى احد الزوجين التفويض والآخر التسمية من المصدق منهما (فاجاب) بان الاصل عدم التسمية من جانب وعدم التفويض من جانب فيحلف كل منهما على نفى مدعى الآخر متمسكا بالأصل (سئل) عما لو أزال بكارتها بأصبعه ثم طأها ماذا يلزمه (فأجاب) بانه يتشطر الصداق ولا يلزمه غيره

(باب الوليمة)

(سئل) هل يكره الكرع من النهر أو لا (فاجاب) بان كرع الشخص من النهر

الغطاء عن الحق في ذلك ويصير سببا للاحاطة بما كثر ما يقع في كتب الاوقاف من عويصات المسائل الوعرة المسالك وليكون ذلك وسيلة إن شاء الله تعالى إلى فيض الفضل الجزيل والرضاء الذي هو بكل خير كفيل من واهب العطايا ومأنح المزايا فانه لا يخيب من اعتمد عليه ولجأ في سائر اموره اليه فهو حسي ونعم الوكيل وعليه اعتمادى في الكثير والقليل (وسميته سوابغ المدد في العمل بمفهوم قول الاوقاف من مات من غير ولد) ورتبته على باين وخاتمة

(الباب الاول في أحد شق السؤال الذى الكلام فيه)

وهو ان شخصين وقفاً بينا على بنتيهما ثم من بعدهما على أولادهما ثم أولادهم وهكذا ثم قال على أن مات منهما عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فاذا ماتت واحدة منهما عن بنتها فهل تستحق نصيبها بنتها أو اختها التي في درجتها والكلام على ذلك من وجوه الوجه الاول في بيان أن المستحق لذلك هو البنت دون الاخت وهو ما صرح به الرويانى في بحره وعبارته وقع بأهل طبرستان ان امرأة وقفت أرضا على اثني عشر سهما على أن يصرف منها إلى ابن عمها زيد سهمان وخمسة أسهم إلى ابن بنتها عمرو وخمسة أسهم إلى أخيها بكر وذكرت في قبالة الوقف انه وقف عليهم ثم على أولادهم ما عاشوا على أن من مات منهم عن غير عقب كان نصيبه مصروفا لشركائه وأهل طبقته ثم مات ابن عمها زيد عن سهمين وترك ثلاثة أولاد فانتقل ذلك اليهم ثم مات أخوها بكر بعد عن غير عقب فهل ينتقل نصيبه إلى ابن بنتها عمرو لكونه من أهل طبقته دون أولاد ابن عمها زيد يحتمل أن يقال ينتقل إلى ولد البنت ويحتمل أن يقال خلافة قال والدى رحمه الله والاول أظهر وإذا انتقل نصيبه إلى ابن بنتها عمرو فاذا مات هل ينتقل جميع ما أصابه وهو عشرة أسهم من اثني عشر سهما إلى أولاده دون أولاد ابن عمها أم لا الجواب أن العشرة تنتقل اليهم ولا يختص بالانتقال اليهم ما كان نصيب الميت في الاصل لان جميع العشرة الان صارت حقا للميت ونصيبا له فالموت كاف في الجميع انتهت عبارة البحر ونقلها كذلك الاذرعى في توسطه ثم قال عقبها وهذا الفرع بما تعم به البلوى في الفتاوى اه وهى صريحة في ان نصيب الميتة في مسئلتنا لبنتها لا لاختها لتساوى صورتها في العطف بـ وفي التصريح بان من مات عن غير ولد كان نصيبه لشركائه مع عدم ذكر مفهومه وحينئذ فقد أخذ الرويانى ووالده بمفهوم هذا الشرط المتبادر منه في صورتها حيث جعلنا سهمي زيد لأولاده مع موته في حياة عمرو وبكر اللذين هما في درجته لان الواقعة وقفت ما مر عليهم ثم على أولادهم وكان قضية العطف بـ أن لا ينتقل شيء إلى أولادهم ما بقى أحد منهم لكن لما ذكرت الشرط المذكور اقتضى منطوقه أن تلك القضية المذكورة مخصوصة بما إذا مات أحدهم عن غير ولد اقتضى مفهومه المتبادر منه ان من مات منهم عن ولد يكون نصيبه لولده وإن مات في حياة من هو في درجته فلا يكون لمن هو في درجته شيء من حصته حينئذ بل هي لولده فكذا يقال في مسئلتنا حرفا بحرف فان قلت يحتمل انهما لم يذكر انتقال سهمي زيد لأولاده بطريق القصد وإنما وقع في عبارتهما أو في عبارة السائل عن ذلك فذكره موافقة لا قصداً واعتقاداً قلت صريح عبارتهما يطل ذلك ويبانه انهما ترددا في أن نصيب بكر الميت عن غير ولد ينتقل إلى عمرو الذى في درجته وحده أو اليه وإلى أولاد زيد فقضية تردهما في انتقال ذلك اليهم انهما جازمان بما ذكر من انتقال نصيب والدهم اليهم وإنما وقع تردهما في مشاركتهم لمن في درجة أبيهم وان رجح والده منه عدم المشاركة وأيضا فجعلنا نصيب عمرو وعشرة فقط صريح في استحقاق أولاد زيد لسهمه إذ لو لم ياخذوا بمفهوم قولها على أن مات منهم عن غير ولد الخ لكانا يجعلان سهمي زيد للميت أولا لعمرو وبكر فيصير لكل ستة أسهم وهما يجعلان

لبكر الاخسة أسهم ولعمر والاخسة أسهم وبقي سهمي أولاد زيد لهم ثم ترددا في أن العشرة الصائرة لعمر وهل يختص بها أولاده أولا وسيأتي البحث عن ذلك في الباب الثاني فان قلت ماوجه الاحتمال الذي أبدياه في موت بكر من غير ولد قلت لانه جرى خلاف كما يعلم مما يأتي ان العطف ثم هل يقتضى الترتيب في الافراد والجمل أولا وسيأتي اشارة اليه واذا تقرر ذلك لك وبان ان كلام الروياني ووالده وهما من ها صريح في انتقال نصيبه الميتة لبنتها في مسئلتنا والفرع لاصله في مسئلته فاقض حيثنذ على من خالف في ذلك من المتأخرين بانه لم يطلع في هذه المسئلة على هذا النقل الصحيح الصريح إذ لو اطلعوا عليه لم يسعهم مخالفته لانهما من أجلاء أصحابنا وإذا جزم شخصان من أجلاء الاصحاب بحكم وأقرهما مثل الاذرعى عليه ونه على ان هذا يحتاج اليه كثيرا في الفتاوى وأشار الى العمل به فيها ولم يرد في كلام الاصحاب ولا في قواعدهم ما يخالفه بل كلامهم في أما كن وكلام من بعدهم في أما كن دال عليه كما يأتي بسطه فلا سبيل لمن لم يصل الى مرتبتهم ان يذهب الى خلافه وكلام المتأخرين الموافق لكلامهما والمخالف له صريح في أنهم لم يطلعوا على نقل في هذه المسئلة كما سيظهر لك ذلك من كلامهم الآتي سيما كلام السبكي وأبي زرعة وكذلك كلام شيخنا شيخ الاسلام زكريا فانه لما قال تبعا للزركشى إن الولد لا يستحق قال خلافا لابي زرعة فعدوله لذلك عن قوله خلافا للروياني ووالده صريح في انه لم يطلع على كلامهما فان قلت كيف ذلك وهو في توسط الاذرعى وهذا الكتاب نصب عيني الزركشى والشيخ سيما الزركشى فانه مادة خادمه الا الفذ الفاذا قلت هو في غير مظنته ولئن سلم فهو لم يسق فيه لبيان حكم مفهوم هذا الشرط وانما الذي يفهم بادىء الراى انه مسوق لبيان التساوى في الصورة الاخيرة فيه الآتي حكمها مبسوطا في الباب الثاني ففهم الزركشى ومن تبعه منه ذلك ولم يمنعا النظر فيه ففاتهما مافى اثنا من التصريح بحكم هذه المسئلة التي اشكلت على كثير منهم وطال النزاع فيها بينهم وبما يدل على ذلك انك اذا سبرت كلام المتأخرين رأيتهم في مثل هذه الحال التي يقع فيها النزاع بينهم يقرون الى الاستدلال بكلام من هو دون هذين الحبرين فعدول كل منهم عن ذلك الى نصب الخلاف مع اهل عصره او من قرب منهم يؤكد القطع بانهم لم يظفروا في المسئلة بنقل البتة وانما تكلموا فيها بحسب ماظهر لهم فاذا وجد نقل فيها تايده كلام الموافق ورد به كلام المخالف لان الظاهر من حاله انه لو اطلع عليه لم يخالفه وعلى تقدير مخالفته فلا تسمع منه الابدليل وسياتي ان الادلة متظافرة على ما قاله * الوجه الثاني في بيان من وافق كلامه كلامها من المتأخرين من غير اطلاع عليه فمن هؤلاء بل اجلهم السبكي على ما ياتي فانه ائقى بما يوافق ذلك وان ائقى ايضا بما قد يخالفه كما ياتي في الوجه الثالث وبيان كونه ائقى بما يوافق كلامها انه سئل عن قرية موقوفة على شخص معين ايام حياته وعلى أولاده من بعده ذكرانا وانا ثالث الذكر مثل حظ الاثني فمن مات من أولاده الذكور ولم يخلف ولدا أو ولد وولد لواله عقب ولا نسل كان نصيبه عائدا على اخوته وأخواته الباقيين بعده الذكر والانثى فيه سواء يجرى فيه ذلك كذلك قرنا بعد قرن وليس لأولاد البنات اللواتي لا يرجعون بانساب آبائهم الى الموقوف عليه ولا شيء من هذه الصدقة مع من يرجع بنسبه اليه فاذا انقضى عقبه جميعه كانت هذه الصدقة على أولاد البنات اللواتي يرجعن بانساب آبائهم الى الموقوف عليهم ثم قال فاذا انقضوا رجعت هذه الصدقة للفقراء وقد بقيت للأولاد الموجودين من نسل الموقوف عليه أولاد حفصة بنت زينب بنت حليمة بنت الموقوف عليه أولا فهل تستحق جميع الوقف أولا وهل يستحق من شرطه له بعد عدم من ينسب الى الموقوف عليه أولا مع عدم وجود هذه أم لا فاجاب رحمه الله بقوله هذا اللفظ إذا أخذ مدلوله فقط على ما تضمنته هذا الاستفتاء فيه انقطاع في وسطه لانه لم يذكر حكم ما إذا مات

عذر غير مكروه وذهب بعضهم الى كراهته (سئل) من البسط إذا كان فيها احرف مقطعة أو كتب فيها غير ذكر الله ورسوله والاسماء المعظمة هل يجوز أن تبسط وتوطأ أم لا (فاجاب) بانه يجوز فرش البسط المذكورة ووطؤها والجلوس عليها مع الكراهة وان ائقى بعض المتأخرين بحرمة المشى والجلوس عليها (سئل) عن مؤدب الاطفال هل يجوز له الاكل من غداثهم كما جرت به عادة المؤدبين أم لا (فاجاب) بانه ان كان الغداء من مال الولي وغلب على ظن المؤدب رضاه باكله منه جازله والا فلا يجوز له وان جرت العادة به (سئل) عن دنائير عليها صورة حيوان تامة المحرم حملها كحرمه الثياب المصورة ويجوز الاستنجاء بها بناء على حرمة بالمضروبة أم لا (فاجاب) بانه لا يحرم حملها ولا يجوز الاستنجاء بها فقد قال ابن العراقي عندي ان الدراهم الرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا يتكر لاهتها بالانفاق والمعاملة وقد كان السلف رضى الله عنهم يتعاملون بها من غير تكبر فلم تحدث الدراهم الاسلامية الا في زمن عبس الملك ابن مروان كما هو معروفي اه (سئل) هل يجوز نقش الصور على

الثوب أم لا واذ قلتم بجواز ذلك يجوز على الدراهم والدنانير قياسا على الثوب لا متهان ذلك بالاستعمال (فاجاب) بانه يحرم التصوير المذكور (سئل) عما يملك به الضيف (فاجاب) بانه قد اختلف فيها فذهب بعضهم الى أنه يملكه بوضعه في فمه وبعضهم انه يتبين بالازدرداد انه ملكه قبله والراجح الاول

﴿باب القسم والنشوز﴾ (سئل) عن قام بواجب زوجته من نفقة وكسوة ومسكن وخادم ثم زاد احدهما بشيء من جنس الواجب أو غيره فهل يجب عليه أن يفعل للآخرى مثل ذلك كما تجب التسوية في المبيت أم لا كالجماع (فاجاب) بانه لا يجب على الزوج ان يزيد الزوجة الاخرى على واجبها مثل ما زاد تلك الزوجة (سئل) عن قول العراقي وأما الابتداء باحداهن فيما اذا أراد الطواف عليهن في ساعة بلا قرعة فلا نقل فيه وهو محتمل ما المعتمد (فاجاب) بانه يجب الاقراع للابتداء المذكور تحريزا عن الترجيح بلا مرجح لانهن مستويات في الحق فوجبت القرعة لانهما مرجحة (سئل) هل تجوز الزيادة في القسم على ثلاث كما نص عليه في الام أم لا (فاجاب)

الاولاد وخلفوا اولادا ولا حكم ما اذا مات اولاد الاولاد وخلفوا اولادا فيتطرق اليه خلاف في ان اولادهم يستحقون أو يكون منقطع الوسط والاولى عندى في مثل هذه الصورة الخاصة الاستحقاق بتأويل اللفظ المتقدم كيلا ينقطع وعلى هذا تستحق حفصة المذكورة اذا ثبت انحصار النسل فيها وعلى كل تقدير لا يستحق المشروط الموجود بعدهم ولا نسله شيئا مع وجودها اه كلامه فقوله والاولى عندى الخ صريح في موافقتهم فيما مر من استحقاق ولد البنت دون من في درجته فتأمل كونه سلم أن في هذا انقطاعا للوسط ومع ذلك لم يجعل المستحق فيها الاقرب الى الواقف بل جعل الاستحقاق لاولاد الميت وبان بآخر كلامه أن هذا الانقطاع الذى فيه لم يذكره ليرتب عليه حكمه بل ليكون مقربا لطروق خلاف فيه من جهة هذا الاعتبار ومن ثم لم يرجح الاخذ بقضيته بل رجح عدم الاخذ بتلك القضية واخذ بنقضها المصرح بعدم الانقطاع كما يصرح بذلك أيضا قوله بتأويل اللفظ المتقدم كيلا ينقطع واراد باللفظ المتقدم قوله ولم يخاف ولدا الخ وبتأويله ان مفهومه وان كان محتملا لكن يرجح احد محتملاته بل اظهرها وهو استحقاق الولد حذرا من الانقطاع الذى لا يقصد غالبا مع اعتضاده بما يأتى مبسوطا من القرائن اللفظية والحالية وبعد ان بان لك هذا فاحدق النظر فيه فانه مشف للعليل موافق للنقول والدليل وبه احكم على أن ما باتى عنه بما يخالف ذلك ضعيف وعلى ان من تبعه على هذا الثانى كالزركشى لم ير الا اول كلامه في فتاويه فاغتر به ونسب اليه انه يقول بعدم استحقاق الاولاد ولو رأى كلامه هذا لم يسعه ان ينسب اليه ذلك فان قلت العطف في صورة الرويانى ثم وفي صورة السبكي بالواو وبينهما فرق واضح قلت لافرق بينهما هنا لان صريح كلام الواقف في صورة السبكي يقتضى الترتيب ايضا لان تخصيصه عود نصيب الميت الى اخوته بما اذا لم يكن له ولد صريح في ان هذا الوقف ليس وقف تشريك والا كان ذلك الكلام كله لغوا وذلك لا يصار اليه حيث امكن حمله على حالة تصحيحه وعلى تسليم انه للتشريك فكلامه فيه ايضا موافق لكلامهما ويانه انه اذا قال باستحقاق اولاد الميت دون اخوته مع ان العطف بالواو يدل على مشاركته لهم ولم يلتفت لذلك اخذا بمفهوم الشرط لزمه ان يقول باستحقاق الولد في مسئلته ولا يقول بقضية العطف ثم من استحقاق الاخت دون البنت اخذا بمفهوم الشرط ايضا والحاصل ان مفهوم هذا الشرط كما خصص قضية التشريك في مسئلته بما اذا لم يكن للميت ولد والا فلا تشريك بل يفوز الولد بحصة ابيه جميعا كذلك يخصص قضية انفراد الاخت في مسئلته بما اذا مات اختها عن غير ولد والا كانت حصة الميت لها نفسها لا لاختها وسبب تساوى صورتين انه لافرق بين حرمان من في الدرجة من البعض كما في مسئلته ومن الكل كما في مسئلته لان الملحظ فيهما واحد ولا عبرة بالتفاوت في النصيب وانما العبرة بما يتسبب عنه الاستحقاق او عدمه كثر النصيب المستحق اولا فافهم ذلك واعتن به فانه مهم وقد اقبى ايضا بما لا يوافق ما قالاه في نظير مسئلته حتى في العطف ثم وفي كلامه في ذلك طول فلنلخص المقصود منه وذلك أنه سئل عن وقف على الطنبا ثم على اولاده أحمد ومحمد وبتار ومن يحدث له ثم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ثم أنسأهم للذكر مثل حظ الانثيين فمن توفي من اولاد الطنبا واولاد اولاده ونسله عن غير ولد أو ولد أو ولد أو نسل عادما كان جاريا عليه من ذلك على من في درجته من اهل الوقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب وانتهى الوقف الى احمد بن بتار المذكور وانفرد به فولد له محمد وأتى وشقري ثم ولد لمحمد ستية وعائشة وامة الرحيم وتوفي محمد عن بناته الثلاث في حياة ابيه ثم توفي احمد عن بنتيه وبنات ابنه فهل نصيبه لبنتيه فقط اولهما ولبنات ابنه فاجاب بما حاصله هنا مقدمات احداها هل اولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد ولكنهم محجوبون بأبائهم اولا يصيرون موقوفا عليهم الا بعد انقراض آبائهم يحتمل الاول لشمول اللفظ وعمومه والثاني بقرينة ثم فكأنه

بانه لا يجوز فيه الزيادة
على الثلاث الابالرضا
فان حصل نص الام
عليه فذاك والا فهو قول
مرجوح (سئل) عن
وجوب لها على زوجها حق
كيفية حال صداقها فاراد
السفر بها فامتنعت لقبض
ذلك وهو معسر فهل لها
ذلك أولا وتصير ناشزة
(فاجاب) بانها تصير
ناشزة بامتناعها المذكور
(سئل) عما لو كان يقسم
لثنتين فتزوج ثالثة في
أثناء ليلة احدهما فهل
يقطع أو يقسم أو يكمل
(فاجاب) بانه يكمل
الليلة (سئل) عن بالغ
تزوج بامرأة وهو غير
مختتن فامتنعت من أن
تمسكه من الوطء حتى
يختتن هل لها ذلك وان
لم يضرها الوطء ولا يسقط
بذلك لوازمها الشرعية
أم لا (فاجاب) بانه ليس
للرأة منع زوجها من
وطئها المذكور فان منعته
صارت ناشزة (سئل)
هل يثبت نشوز المرأة
بشاهد ويمين لاجل
اسقاط النفقة والكسوة
أم لا (فاجاب) بانه يثبت
نشوزها بشاهد ويمين
لاسقاط نفقتها وكسوتها
كما ثبت طاعتها بذلك
لاستحقاقها (سئل) عن
شخص دفع لآخر مبلغا
بسبب نزوله له عن وظيفة
أبراه منه ثم تبين بطلان
النزول فهل له الرجوع
عليه أم لا (فاجاب) بانه

قال على أولاد أولادى الموجودين حين انقراض أولادى فاذا ذاك يصير وقفا عليهم وهنا شيان
تخصيص أولاد الأولاد بان يخرج من مات منهم في حياة الأولاد عن شمول لفظ الأولاد والثاني
تقييد الواقف بان لا يصير ولد الولد الباقي بعد الولد مندرجا في الوقف الا بعد وفاة الولد وهما اعتباران
متغيران فلقائل أن يذهب الى هذا التخصيص والتقييد لانه المتبادر الى الفهم ولقائل أن يدفعهما
ويذهب الى الاحتمال الاول وهو أن أولاد الاولاد موقوف عليهم في حياة الاولاد بمعنى أن الوقف
شامل لهم ومقتضى للصرف اليهم وله شرط إذا وجد عمل المقتضى عمله وهذا أقرب الى قواعد اللغة
والفقه وبما قدمناه يتبين لك أن هذه المقدمة انطوت على مقدمتين احدهما أن كل أولاد الأولاد
داخلون في لفظ الواقف ومراده أولا والثانية هل الوقف عليهم موقوف على انقراض آبائهم أولا وإذا
لم يكن موقوفا على ذلك فهل يقال انهم من أهل الوقف أو ليسوا منهم حتى ينقرض آبائهم لان
أهل الشيء هو المتمكن منه القوى فيه * المقدمة الثالثة الترتيب المستفاد من ثم ظاهره يقتضى أن
لا يصرف لاحد من أولاد الأولاد شيء حتى ينقرض جميع الأولاد وهو موضوع اللفظ لان اللفظ
اقتضى تأخر مسمى أولاد الأولاد عن مسمى الأولاد ومجموعهم ويلزم من ذلك ما قلناه وأما ترتيب
الافراد على الافراد فليس ظاهر اللفظ. ولكنه محتمل فلا يصار اليه الا بدليل وقرينة في اللفظ تدل عليه
* المقدمة الرابعة أن من مات من الأولاد في حياة باقيهم فانه ينتقل نصيبه الى الباقي والفرق أن
مسمى الولد باق والوقف على الأولاد كالوقف على الجهة والجهة صادقة على القليل والكثير فادام
واحد منهم موجودا كان هو المستحق فلذلك لانقول بالانقطاع ولا بالانتقال الى من بعدهم وبلغنى
أن في مذهب الامام أحمد رواية انه ينتقل الى ولد الولد ويحمل الترتيب على ترتيب الافراد فان صححت
هذه الرواية فهي كالوجه الذى عندنا فيما إذا وقف على زيد وعمرو وبكر ولكن الفرق بينهما
هو الذى اوضحناه نعم لو قال وقتت على اولادى زيد وعمرو وبكر احتمل ان يكون كذلك لان هنا
قد قوى جانب الاعيان وضعف جانب الجهة ولو قال وقتت على زيد وعمرو وبكر كل واحد ثلث ثم
على الفقهاء فهذا التفصيل يقتضى انه كثلاثة اوقاف فها يضعف القول بانه إذا مات واحد ينتقل
نصيبه الى الباقيين ويقوى القول بان نصيبه ينتقل الى الفقراء * المقدمة الخامسة ترتيب اولاد الاولاد
على الاولاد ترتيب جملة على جملة وترتيب الجملة على الجملة تارة يراد به ترتيب الافراد على الافراد
مثاله ان يكون كل فرع مرتبا على اصله فها يصح ان يقال الافراد مترتبة على الافراد والجملة
مترتبة على الجملة وتارة يراد به ترتيب الجملة على الجملة من غير ترتيب الافراد على الافراد وهذا
الذى قدمناه انه ظاهر اللفظ مثاله هنا انه لا ينتقل لاولاد الاولاد شيء حتى ينقرض جميع الاولاد
مثال الاول انه ينتقل لكل واحد نصيب اصله وقد يكون بين المعنيين واسطة مثاله ان يراد ترتيب
الجملة على الجملة الا في بعض المواضع التى ينص الواقف عليها مثاله ان يقول ليس لاحد من اولاد
الاولاد شيء الا من كان له من الاولاد نصيب قد استحقه ومات بعد استحقاقه فانه ينتقل لولده فلا
يدخل من مات ابوه قبل الاستحقاق وان كان لو قال يرتب كل فرع على اصله لدخل واذا دار
لفظ مجمل بين المعاني الثلاث وتعذر العمل بظاهرها فلقائل ان يرجح هذا المعنى الثالث على الثاني لانه
اقرب الى حقيقة اللفظ وإذا تعذر العمل بالحقيقة فكان ما قرب منها اولى * المقدمة السادسة لفظ
النصيب ظاهر في المستحق المتناول ويحتمل أن يراد به ما يخصه من الوقف بحيث لو زال الحاجب
لتناوله ولا شك انه اعنى ولد الولد لو زال الحاجب لاستحق قسما فذلك نصيب اما بالقوة فقط واما
بالفعل فتناوله موقوف على شرط وهذا ظاهر إذا قلنا انه موقوف عليه كما مر في المقدمة الاولى
* المقدمة السابعة قد يقول وقتت على زيد ثم على اولاده ثم اولادهم وقد يقول على زيد ثم على

الرجوع به عليه لانه انما
أبرأه منه في مقابلة استحقاقه
لتلك الوظيفة ولم يحصل فهو
كما لو صالحه عن عشرة
درهم مؤجلة على خمسة
حالة فان الصلح باطل لانه
أبرأه من الخمسة في مقابلة
حلل الباقي وهو لا يحل فلا
يصح الأبراء (سئل) عما
لو ضربها الزوج وادعى
نشوزها فانكرت فمن
المصدق منها (فاجاب)
بان القول قوله كما رجحه
بعضهم لان اباحة ضربها في
هذه الحالة ولاية من الشرع
للزوج والولي يرجع اليه
في مثل ذلك وظاهر أن
تصديقه بالنسبة لعدم
تعديه لا لاسقاط نفقتها
وكسوتها (سئل) عن
شخص أباح لزوج ابنته
السكنى بمكان يملكه مادامت
في عصمته ثم رجع عن
ذلك بعد مضي ست سنين
ولم يعلم الزوج المذكور
بذلك حتى مضت عشر سنين
بعد رجوعه فهل يقبل
قوله في الرجوع المذكور
بيمينه أم بلا يمين وهل
لشافعي الحكم بصحة رجوعه
اعتمادا على قوله أم بناء
على أحد الوجهين في
الروضة ان هبة منافع الدار
عارية أم لا وما المرجح منها
فان قلنا انها عارية فهل
المعتمد ما أطلقه الشيخان
نقلنا عن القفال أن المستعير
لو استعمل العين المعارة
جاهلا بالرجوع فلا أجره

أولاده ثم أولاد أولاده وفي الصيغة الاولى الضمير في اولادهم لا اولاد زيد وهل يندرج أولادهم
في الظاهر عودا على لفظ الاولاد لان المراد به بعضهم فيعود الضمير على المراد فيه احتمالا ان أيضا
وان قلنا بالاندرج اندرج أولادهم في الضمير وأما الصيغة الثانية فلا يأتي فيها الاحتمال بل
يشمل جميع أولاد الاولاد سواء دخل آبؤهم في الوقف أولا لصدق أولاد الاولاد عليهم وهذا
بعد زوال من يحجبهم فلا إشكال وقد يقال يحجبهم الاعمام فيكون حكمهم حكم آبائهم * المقدمة
الثامنة الضمير في قوله من توفي منهم يعود على من قلنا إنه داخل في الوقف وقد تقدم بيانه وفاقا
واحتمالا فمن جزمنا بدخوله هناك جزمنا بدخوله هنا ومن ترددنا في دخوله هناك ترددنا في
دخوله هنا * المقدمة التاسعة أن قوله من مات منهم فنصبيه لولده الخ هو كالوقف الكامل يجب
النظر في صيغته ودلالته كما سبق * المقدمة العاشرة أن كل ما أدى الى قلة التخصيص والتقييد كان
أولى بما أدى الى كثرته والله أعلم إذا عرفت هذه المقدمات العشر فنقول أحد وبتار المتوفى هو
من أولاد اولاد الأطباء وهو داخل في الوقف فلا إشكال يشملهم قول الواقف ثم أولاد أولادهم أي
أولاد أولاد أحمد ومحمد وبتار هاتان أي بنتا أحمد من أولاد أولاد بشار وأما اخوهما محمد المتوفى
قبل والده ففي دخوله في الوقف وشمول الوقف له ما قدمناه من الاحتمالين ولم نجد نقلا يعتضده
وقد تكلم شيوخنا في انه هل هو من اهل الوقف أولا والظاهر من كلامهم انه ليس من اهل
الوقف وقد قدمنا ما بلغنا عن الحنابلة في ذلك وقد مدنا الاشارة الى أنه لا يلزم من كونه لا يصدق عليه
أنه من اهل الوقف أنه لا يصدق عليه انه موقوف عليه فانه داخل في حقيقته واما بناته فانهن
داخلات في قول الواقف ثم انسا لهم فهن موقوف عليهن في الاثناء بلا شك وقد اندرج اصلهن ولم يبق
الاعماهتن والنظر في انهن حاجبات لهن أولا والمحقق من ثم حجب ايهن واما حجب عماهتن فمحتمل
والاظهر من قولهم الحجب وعدم الحجب ايضا محتمل من ذلك اللفظ كما قدمناه ثم ابدى احتمالا ثالثا
لاستحقاق كل واحد مال والده وأطال في بيانه وإنما تركته لتحريف وقع في نسخة الفتاوى التي رايتها
ولم ار لها ثمانية ثم قال فصار لاستحقاقهن وجوه من الاحتمالات وحجبن بعماهتن يلزم منه تخصيص
قوله لولده وتخصيص قوله ثم أولاد ولده في بعض الاحوال إذا ماتت شقري وألتي عن ولد وتخصيص
من مات منهم إذا قلنا ابوهن دخل في اللفظ فهو ضعف جانب دلالة الترتيب ويبقى التردد فيه هل
المراد به حجب كل فرع باصله فقط او حجب الجلمة للجلمة ويخرج عنها بعض الافراد وإذا كان التردد
في ذلك وقد قلنا ان كون ولد الولد موقوفا عليه في حياة الولد راجح فنقول الاستحقاق محقق والحجب
مشكوك فيه فترك المشكوك فيه ونعمل بالمحقق فنقتضي لهن بالاستحقاق ويحتمل ان يقال الاصل
قبل الوقف عدم الاستحقاق فلا يحكم به بالشك والاحتمال الاول ارجح والله أعلم (تنبيه) لما
تجاذبت عندى الاحتمالات ولم استطع الجزم بالقول باستحقاق اولاد الاولاد في حياة بعض الاولاد
واقامتهن مقام آبائهن لاني لم ارفيه سلفا تطلبت احكام الحكام الذين سلفوا واقوال العلماء من
المؤخرين والمتقدمين لعل يكون فيها مستند ما اما بهذا واما بضده لان هذه المسئلة كثيرة الوقوع
تعم بها البلوى وقد رايت جماعة من اصحابنا الشافعية بالشام قد استنكروا الفتوى بخلاف ذلك
ورأيت جماعة من الحنابلة بالشام أقفوا بعدم الاختصاص فقال احدهم ينتقل النصيب لبنات محمد
ويقمن في الاستحقاق مقام والدهن لو بقي حيا ولا يمنع من استحقاقهن ذلك كون والدهن كان محجوبا
كتبه احمد بن الحسن الحنبلي وتحت كذلك يقول عبادة وقال الآخر ينتقل النصف الى بنات محمد ولا
يمنع من استحقاقهن عدم تناول ايهن فانه كان محجوبا بابيه وهو من اهل الوقف ولكن وجود
ايه منعه من تناول مع قيام المقتضى وهذا المانع لم يوجد في بناته والبطن الثاني انما يتلقون

عليه أم المعتمد ما قاله ابن الرفعة ان الاشبه تخريجه على ان من ايسح له شيء إذا أكل منه بعد رجوع المبيع جاهلا هل يغرم أم لا ويؤيده قولهم ان الجهل لا يؤثر في ضمان المتلفات (فاجاب) بانه لا يقبل قول الميسح في رجوعه المذكور إذا كذبه المباح له وقلنا انه لا تلزمه أجرة ما استعمله بعد الابينة فليس للحاكم الشافعي الحكم برجوعه اعتمادا على قوله والمرجح من الوجهين ان هبة منافع الدار هبة لا تلزم الا بقبضها وهو استيفائها والمعتمد في مسألة العارية ما نقله عن القفال ومحل قولهم ان الضمان لا يختلف بالجهل وعدمه اذا لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك أعلامه والمستعير قد سلطه المالك وقصر بترك أعلامه (سئل) عما لو عصته زوجته عند أمره لها بالنقلة أو بعد ما والحال انها مكنته من الاستمتاع بها هل يكون ذلك نشوزا كما أفتى به الشيخ نور الدين المحلى والشيخ جلال الدين السيوطي أم لا كما في جواهر القمولى ونقله عن بعض شراح الارشاد وأقره (فاجاب) بان عصيانها نشوز ويزول باستمتاعه بها لحصول التسليم والتسليم به مع كونها لم تقوت عليه حقا من حقوق التمتع بها فقد قال

عن الواقف ووجود الاعلى مانع من تناول من دونه وليس تناوله شرطا في تناول من بعده إذا قام شرط التناول ويؤيد هذا أن أحدا لا يكاد يقصد حرمان أولاد الاولاد الايتام وابقاءهم بوصف الحاجة والفاقة وتوفير الوقف كله على من هو نظيرهم في الدرجة والقرب من الواقف فهذا ليس من عادة العقلاء كتبه محمد بن أبي بكر الحنبلي وقال الآخر منهم بنقل النصف إلى بنات محمد لان الواقف قصد تخصيص الموقوف عليهم وانسأهم دون غيرهم وأكد ذلك من كتاب الوقف ويقمن بنات المذكور في الاستحقاق مقام والدهن لو كان حيا فانه لو كان حيا استحق النصف ولكن منع من ذلك مانع وهو وفاته في حياة أبيه فنقل نصيبه إلى أولاده دون غيرهم ووجود ألتى وشقري لم يكن مانعا لبنات محمد من التناول لما كان يستحقه والدهن لو كان حيا كتبه محمد بن الشحنا الحنبلي هذه فتاوى الحنابلة وحكم برهان الدين الحنبلي الزوعى بمقتضاها في الثاني من رمضان سنة ثمان وثلاثين وسبعائة ونفذه في تاريخه مستنينة قاضى القضاة علاء الدين ونفذه في تاريخه قاضى القضاة عماد الدين الحنفى ونفذه ثالث رمضان قاضى القضاة شرف الدين المالكي ونفذه قاضى القضاة جلال الدين في تاريخه في ثالث رمضان المذكور ثم اذن جلال الدين قاضى القضاة في تاريخه لجلال الدين ناظر الايتام ان ينظر فيما ثبت من استحقاق البنات الثلاث الاخوات إلى ان يتعين من يستحق النظر في الوقف المذكور وأشهد قاضى القضاة جلال الدين عليه بذلك في الحادى والعشرين من صفر سنة تسع وثلاثين وسبعائة واستفتى في هذا الحكم إذا رفع إلى حاكم آخر هل يسوغ له نقضه يعنى حكم الزوعى وتنفيذه فاجاب جماعة من جميع المذاهب بأنه ليس له نقضه ومنهم من الحنابلة من علل بانه من المختلف فيه والحاكم إذا حكم في مسألة الخلاف يرتفع الخلاف كتبه يوسف بن محمد الحنبلي فاما القول الاول والدليل عليه بانه ينتقل النصف لبنات محمد فدعوى وقوله انهن يقمن في الاستحقاق مقام والدهن أيضا دعوى ليس في شرط الواقف تصريح بها وقوله انه لا يمنع من استحقاقهن كون والدهن كان محجوبا صحيح لكن لا يلزم من كون هذا لا يمنع غيره ولا من كونه يمنع وجود المنة تنضى للاستحقاق فلم يأت بدليل عليه وأما قول محمد بن أبي بكر وهو ابن القيم الجوزية ينتقل النصف فهو أيضا دعوى وقوله لا يمنع من استحقاقهن عدم تناول أبيهن جوابه ما تقدم وقوله فانه كان محجوبا بابه الخ منازع بان كلام العلماء فيه ما يقتضى أنه لا يصير من أهل الوقف حتى ينقرض من قبله وانما يطلق أهل الوقف على من يتناول وان كان الآخر محتملا فاخذه هنا مسلم ليس بجيد بل يحتاج ان يأتى بدليل عليه وقوله ويؤيد هذا الخ هذا عمدة الحنابلة وهو الاعتماد على المعنى وفيه نظر لانه قد يكون للواقف مقصود في مرعاة القرب وقوله والقرب من الواقف ذهول عن صورة الاستفتاء لانه في الموقوف عليه لافى الواقف وأما ما قال الآخر فاجابه ما سبق فتبين أن فتاوى الحنابلة لم تشتمل على حجة واما الفتاوى بعدم النقض فكها لم يبين فيها المستند الا يوسف بن محمد الحنبلي بقوله من المختلف فيه على ما فيه خلاف للمتقدمين وأما ما يقع لنا فتجاذب الآراء فيه فلا يقال انها من المختلف فيه بل ينبغى ان ينظر فيها فان اتضح دليل عليها اتبع والا فلا وان حكم فيها بحكم ولم يكن عليه دليل ينبغى جواز نقضه وان كان عليه دليل لم ينقض وهذا الحكم لم نجد في كلام الحنابلة الذى استند اليهم ما يصلح أن يكون دليلا نعم عندنا دليل آخر وهو ما قدمناه في كلامنا يبقى نظر آخر وهو ان الحاكم الحنبلي اذا لم يستند الى دليل ولكن استند الى ما ذكره أصحابه وقد ثبت أنه لا دليل فيه هل تكون مدافعة حكمه لما ذكرناه من الدليل مانعا من نقضه أم لا هذا محتمل والا قرب انه لا يصلح أن يكون مانعا فان من شرط صحة الحكم الاستناد الى دليل صحيح فان وجدنا أسجال الحاكم مطلقا غير مستند الى سبب ووجدنا دليلا

الشيخان وغيرهما إنما إذا
سافرت معه لحاجتها لا
تسقط نفقتها وإن كان
بغير إذنه لوجود التمكين
وعلل الرافعي كونها إذا
سافرت معه لحاجتها لا
تعطى من سهم ابن السبيل
بأنه إن كان سفرها بأذنه
فهى مكفية بنفقتها أو
بغير إذنه فالنفقة عليه
لأنها معه ولا تعطى مؤنة
السفر لأنها عاصية بالخروج
وفى جواهر الأقوال
أنها إذا امتنعت من النفقة
معه لم تجب النفقة
إلا إذا كان يستمتع بها فى
زمن الامتناع وبما قررته
علم أنه لا يشكل بأنها لو
مكنته من الجماع ومنعته
سائر الاستمتاع كان
نشوزا على الأصح فى
زوائد الروضة فى باب
القسم والنشوز قال
الرافعي وبالمع أجاب
بعض أصحاب الامام
وقربه من الخلاف فيما
إذا لم يسلم أمته ليلا وسلبها
نهارا رأى أو بالعكس

﴿باب الخلع﴾

(سئل) عما لو قال وكيل
امراة لزوجها طلقها على
كذا قال الزوج هات او
قال نعم ثم قال طلقها على
ذلك فهل يقع الطلاق بانها
بها ذكر او رجعا ولا ولا
(فاجاب) بأنه يقع الطلاق
بانها بما ذكر اذا المتخلل بين
كلاميهما يسير فلا يضر
(سئل) عن امراة وكلت
رجلا فى اختلاعهما من عصمة
زوجها على صداقها عليه

صحىحاً لم يكن لنا نقضه بل نحسن الظن به ولا نعتقد أنه استند الى ما ظهر لنا من الدليل أو الى
دليل مثله وان بين المستند ورأياه غير صالح ولا تشهد له قواعد الشريعة بصحته فينبغى ان ينقض
ويحكم حكماً مستنداً الى دليل صحيح لكن أرى من باب المصلحة أن لا ينقض وينفذ لئلا يتجرأ
الناس على نقض أحكام الأحكام ويجعل التنفيذ كأنه حكم مبتدأ مستقل ٧ ولو حكم الحاكم المنفذ
بحكم مستند الى دليل موافق للأول وبقي الأول على حاله كان أولى وأجمع للمصالح والله أعلم انتهى
جواب السبكي لكنه لما اشتمل عليه من النفائس يستحق ان لا يترك وإن كان مطرولا وكان مبنى
هذا الكتاب على الاختصار ما أمكن فتأمل تجده مرجحا لاستحقاق بنات محمد مع عمتيهما وقد صرح
بان ذلك هو الأرجح قبيل التنبيه واعتراضه على الحنابلة الذين ذكرهم ليس من حيث الحكم
بل من حيث جزمهم به من غير بيان مستنده او مع بيان مستند لا ينهض على ما ادعاه فى جواب
ابن القيم ويدل على ذلك قولهم نعم عندنا دليل آخر وهو ما قدمناه فى كلامنا فعلم أنه موافقه على
الحكم كما دل عليه اول كلامه وآخره وإذا تقرر ذلك فاعلم ان صورة السؤال التى أقي هو وهم فيها
باستحقاق الاولاد هى ما تقدم كما رأيت فى النسخة التى اطلعت عليها فاذا كان الامر كذلك فى الواقع
فهى عين مسئلتنا فينسب اليه واليه انهم قائلون باستحقاق الاولاد فى مسئلتنا وان لم يكن الامر
كذلك فى الواقع بل فيه زيادة وهى ان من توفى عن ولد فنصيبه لولده كما قد يدل عليه بعض كلامه
الذى تركته لتحريف النسخة كما اشرت اليه فيما مر لم ينسب اليه واليه القول بالاستحقاق فى مسئلتنا
إلا بطريق الاقتضاء لا الصريح ويانه ان صورتنا موافقة لصورته فى العطف ثم ومع ذلك ألغى العمل
بقضيتها لما قرره مما عارضها فكذلك تلغى قضيتها فى صورتنا لما عارضها من مفهوم الشرط المتبادر منه
المعتضد بما يأتى من القرائن اللفظية والحالية وايضا فما وجه به استحقاق بنات محمد مع عمتيهما المخالف
لقضيتها ثم من أنه لا ينتقل شيء لواحد من بطن سافل وهناك احد من بطن عال وذلك الذى وجه به وهو
ما رجحه من ان ولدا الولد موقوف عليه فى حياة الولد وان استحقاقه محقق وحجه من فى درجة ابيه مشكوك
فيه فترك المشكوك والعمل بالمحقق يقضى لمن بالاستحقاق فى حياة عمتيهما والغنى بذلك قضية الترتيب
التي صرح بها الأئمة موجود بعينه فى مسئلتنا فان اولاد الاولاد موقوف عليهم فى حياة آبائهم ايضا
وإنما هم محبون بأبائهم يقينا وشككنا فى حججهم بمن فى درجة آبائهم فتركنا المشكوك فيه وعملنا
باليقين مع ما انضم اليه مما يساعده من القرائن اللفظية والحالية الآتى بيانها فى صورتنا ولا يتوهم
من كلامه ان كون المرتبة الثانية مثلاً يصح ان يقال انها موقوف عليها فى حياة اهل
المرتبة الاولى وإنما هى محبوبة بهاء هو بمجرد ملغ لقضية العطف ثم لان ذلك لا يشى على
كلام الأئمة فى ثم وإنما الذى يلغىها ما ينضم الى ذلك من القرائن كمفهوم الشرط فى صورتنا وصورته بناء
على صحة النسخة التى مرت وكصريح الشرط الذى اشرنا الى ان كلامه فى غضون جوابه قد يدل على
وجوده وهو ان من توفى وله نصيب فنصيبه لولده وحينئذ فوجه التوقف بناء على فرض ان هذا
فى صورته ان محمدا المتوفى هنا قبل والده لا نصيب له فكان قضية اللفظ ان لا ينتقل لبناته
شيء من نصيب ابيه لان نصيبه انتقل لبنته الحاجبتين لبنات اخيهما نظرا لقضية العطف ثم السابقة
لكن لما احتمل ان الواقف يريد بالنصيب فى قوله من توفى وله ولد فنصيبه لولده النصيب الحقيقى
والتقديرى وعضده ما قدمه السبكي فى جوابه صلح ذلك معما للنصيب فى المحقق والمقدر فلم حينئذ
استحقاق بنات محمد لان والدهم موقوف عليه فى حياة ابيه وإنما هو محجوب به فله نصيب لكنه
مقدر اى لو مات ابوه فى حياته لا يستحقه فاخذ بناته نصيبه ذلك المقدر لا فى حياة اجداده لان
والدهم لا نصيب له فى حياة ابيه بل بعد مماته اذ بماته تحقق أنه لو كان محمد موجودا لاستحق من

وفي قبول دينار ذهب
يقرره لها الزوج المذكور
عن متعتها الواجبة لها
عليه بعد الطلاق وفي
إبرائه من المقرر عن
المتعة المذكورة وسأل
الوكيل الزوج ان يختلص
بموكلته على ذلك وأجابه
لذلك وقرر لها عن المتعة
ديناراً ذهباً وقبله لها
وكيلها وأبرأ الزوج منه
فهل يلزم الزوج بالدينار
المقرر عن المتعة بعد البراءة
منه أم لا (فاجاب) بانه
لا يلزم الزوج الدينار
المذكور للحصول براءته
منه بإبرام الوكيل وإنما
صح توكيلها في الإبراء
وإن لم تكن مالكة له
حال التوكيل لجعلها إياه تبعاً
للمملوك (سئل) عن قال
ان أبرأتني من صداقتك
طائفة فإبرأته منه براءة
صحبة فلم يطلقها فهل يكون
قوله طلقتك وعداً مثل
قوله اطلقك فلا يقع به
طلاق او تعليقاً مثل قوله
فانت طالق حتى يقع به
الطلاق (فاجاب) بانه ان
قصد القائل بقوله طلقتك
انها طالق عند حصول
الإبراء وقع عليها به طلاق
واحدة الا اذا قصد أكثر
من واحدة فيقع عليها
ما قصده والام يقع به شيء
(سئل) عن قال لزوجه ان
ان أبرأتني طلقتك فقالت
أبرأك الله تعني بذلك
أبرأتك فقال لها انت
طالق فهل يقع عليه الطلاق
أم لا (فاجاب) بانه ان قصد

أيهِ نصيباً فله حينئذ نصيب مقدر بموت أيهِ فلما مات أبوه استحق بناته نصيبه ذلك الذي كان
مقدراً لانه بعد موت الاب صار موجوداً هذا حاصل ما يوجه به استحقاق أولاد محمد على فرض ان
صورة مسئلتهم فيها زيادة ومن توفي عن ولد فنصيبه لولده وإذا خرج النصيب عن ظاهره في هذه
الصورة بهذه الطريق التي تقررت وعمم في المحقق والموجود وقضى بسبب ما قدمه السبكي على
العمتين باستحقاق بنات أخيهما معهما لادنى معارض فاولى ان تأخذ بمفهوم الشرط في مسئلتنا
ونقضى به على الحالة الموجودة في درجة الميتة باستحقاق بنت اختها معها لقوة المعارض فيها لقضية
ثم كما يأتي بيانه والحاصل أن كلام السبكي ومن ذكر معه في هذا السؤال دال على استحقاق
البنت في مسئلتنا اما بطريق التصريح واما بطريق الإقتضاء كما بان لك ذلك وانضح مما قررته ثم
رأيت السبكي بسط الكلام في هذه المسئلة وما يتعلق بها في سؤال آخر فيه الزيادة المذكورة
وإبدال العطف ثم بقوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى وذكر مع ذلك سبع صور تعين
الاحاطة بها فانها مهمه ولجميعها تعلق بمسئلتنا نعم سيأتي في الباب الثاني عن البغوى ما يصرح برده ماقاله
في هاتين الصورتين فتنبه له فانه مهم فلم أر من تعرض لرد كلامه هنا وفي موضع آخر بكلام البغوى
الآتى مع انه صريح في رده كما سأذكره ثم ومن وافق الرويانى ووالده على ما مر عنهما من استحقاق
الولد في الصورة السابقة الولي أبو زرعة من غير اطلاع منه على كلامها وعبارته في فتاويه سئلت
عن وقف على اولاده وأولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلاً بعد نسل
تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى على أن من مات منهم ولم يخلف ولداً ولا ولد ولد كان نصيبه
لاخوته وأخواته فأت بعضهم عن ولد هل يكون نصيبه لولده أو لاخته فاجبت بانه قد تعارض
هنا أمران مقتضى قوله تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى أنه لا لاستحقاق لأولاد المتوفى مع وجود
اخوته ومقتضى مفهوم تقييد انتقال ذلك لاخته أن لا يكون له ولد واستحقاق ولده وقد اختلف في
العمل بمفهوم المخالفة في ألفاظ الآدميين فحكى عن القاضى حسين انكاره وانه إنما يعمل به
عند القائل به في ألفاظ الشرع ومال اليه من المتأخرين الشيخ الامام تقي الدين السبكي بل حكى
عن الكيا الهرايى ما هو أعم منه وهو أن جميع القواعد الاصولية إنما يعمل بها في ألفاظ
الشرع لافي كلام الآدميين لكن هذا قول مهجور وعمل الناس على خلافه ولا معنى له فان صح
ما قاله القاضى حسين ومن تبعه تعين انتقال الاستحقاق لاخته المتوفى وإن لم يصح وهو الذى
يظهر من كلام الاصحاب بل حكى عن الحنفية المنكرين لمفاهيم المخالفة انهم قالوا بها في ألفاظ
الآدميين فالاستحقاق حينئذ لولد المتوفى عملاً بالمفهوم فانه خاص وقوله تحجب الطبقة العليا الطبقة
السفلى عام والخاص مقدم على العام والمشهور في الاصول تخصيص العموم بالمفهوم اه كلامه
وهو حسن كما يأتى تحقيقه ومن وافقهما أيضاً من معاصرى السبكي القاضى شمس الدين بن
الفتاح والقلقشندى ويونس بن أحمد ويوسف بن حماد فانهم سئلوا عن وقف وقفاً على أربعة
أنفس بينهم بالسوية ثم على أولادهم من بعدهم ثم أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبداً بطناً بعد
بطن وقرناً بعد قرن سهم الذكر والانثى فيه سواء على ان من توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولا نسل ولا عقب وإن سفل كان ما يستحقه من هذا عائداً على الثلاثة الموقوف عليهم أولادهم على
أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم لا يستحق من الأولاد أحد حتى ينقرض الاعلى من آباءه فأت أحد
الأربعة من غير نسل فانتقل نصيبه الى الثلاثة الموقوف عليهم أولادهم مات الثلاثة الموقوف عليهم
أولادهم فهل ينتقل لولد كل منهم ما كان يستحقه أبوه لو كان حياً أم يشترك جميع الأولاد المخلطين عن
الثلاثة الموقوف عليهم أولاً فاجاب عن ذلك القلقشندى بقوله قوة الكلام تشعر بان من مات منهم

بلفظه الاول تعلق الطلاق
بإبرائها وقع أن علما قدر
المؤمنه وإلا فلا يقع به شيء
ثم إن ظن وقوع الطلاق
به وقصد بلفظه الثاني
الاخبار عن الاول وطابقه
أى فى العدد لم يقع وإلا
وقع (سئل) عن قال لزوجته
خلعتك عن عصمتي ولم
يذكر عوضا فهل يقع عليه
الطلاق أم لا (فاجاب) بانه
إن قصد باللفظ المذكور
الطلاق وقع وإلا فلا
(سئل) عن خالع زوجته
على صداقها ثم أثبت أبوها
انها محجورة هل يقع
الطلاق باثنا أو رجعا
(فأجاب) بانه يقع الطلاق
رجعا نعم إن كذب أباهما
فى دعواه فلا رجعة له
(سئل) عن قال لزوجته
أنت طالق على تمام البراءة
هل يقع الطلاق إذا أبرأته
(فاجاب) بأنه يقع الطلاق
باثنا بالبراءة (سئل) عن
رجل علق طلاق زوجته
على إبرائها إياه من صداقها
عليه فأبرأته منه فهل يقع
عليه الطلاق أم لا وإذا
قام بوقوعه فهل هو رجعى
أو بائن (فاجاب) بانه يقع
الطلاق باثنا إن كانت
رشيدة وهما عالمان بقدره
ولم تتعلق به زكاة وإلا فلا
يقع لعدم وجود صفتها وهى
الأبراء أمانى حال سفهها
وجهلها بقدره فظاهرا وما
فى حال جهله به فلانه يؤل
إلى المعاوضة فيشترط عليه

انتقل نصيبه إلى أولاده وإن لم يتعرض له وكذلك على جوابه هذان المذكوران بعده وأجاب ابن
القحاح بقوله لا يدل كلام الواقف على التشريك بل قد يدل على ضده فانه شرط فى صرف نصيب
الميت إلى غير أولاده أن يموت عن غير ولد فمضى مات عن غير ولد صرف اليهم فوجود الولد
مانع من صرف نصيب الميت إلى غير أولاده وأجاب مرة أخرى بقوله من مات من الثلاثة الموقوف
عليهم فنصيبه لأولاده خاصة لا يشاركه فيه أولاد الآخر وكذا حكم بقية الطبقات من الأولاد
وإن سفلوا اه فانظر كيف أفتى هؤلاء بأن نصيب الميت لولده لالمن فى درجته مع مساواة صورتهم
هذه لصورتنا فى العطف ثم وفى انه لم يصرح بمفهوم قوله من مات عن غير ولد كان ما يستحقه
عائدا على الثلاثة الذين فى درجته بل صورتهم هذه فيها زيادة على صورتنا تقتضى منع الأولاد
بالصرح لقوله مع العطف ثم بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن وهذا أظهر فى حجب الأولاد من مجرد
العطف ثم ومع ذلك لم ينظروا إليه بل خصصوه بمفهوم قوله من مات عن غير ولد عاد
ما يستحقه إلى الثلاثة التى فى درجته فاذا جعلوا مفهوم هذا مخصصا فى هذه الصورة فاولى أن
يجعل مخصصا فى صورتنا كما هو ظاهر ووافق ابن القحاح على ما مر عنه بعض المالكية وغيرهم وبه
يعلم أن ما مر عن الرويانى ووالده وغيرهما من استحقاق البنت فى مسئلتنا لا يختص بمذهب الشافعى
بل هو مذهب مالك أيضا ومر فى جواب أبى زرعة عن الحنفية ما يقتضى انه مذهب أبى حنيفة
أيضا ومر عن ابن القيم من أجل الحنابلة ومعاصريه من أئمة مذهبه ما يقتضى ان ذلك مذهب
أحمد أيضا فبمقتضى ذلك صار القول باستحقاق البنت ليس من مفردات مذهب الشافعى بل
المذاهب الأربعة متفقون عليه على مقتضى ما تقرر فلترجع كتبهم فان وجد فيها التصريح بما
يخالف ما قلناه عمل به والا فالعمل بما نسبناه اليهم أخذا بما تقرر وهذا كله يطل قول الزركشى
الآتى ان عدم الاستحقاق يجمع عليه وسيأتى الكلام عليه باسسط من هذا ومن وافقها أيضا البلقينى
وبيانه أنه سئل عن وقف على ولديه الرجلين نصيب كل واحد عليه ثم على أولاده من بعده مهبا
نزلوا للذكر مثل حظ الانثيين ومن انقضى عن غير ولد فنصيبه لآخيه ثم لأولاد أخيه مهبا
نزلوا على الفريضة الشرعية فان انقضوا كلهم عن غير ولد كان عائدا على من يرثهم من
الاقارب وإن لم يكن فعلى من يرثهم من العصباء قال الوقف إلى أخوين ذكر وأنثى ذكر اسمه عبيد
وأنثى فتوفيت الأنثى عن أخيها وبنت تسمى عائشة فتوفيت عائشة عن والدها وأخوة من أبيها
وخالها عبيد فلن تنتقل منافع الوقف عن عائشة ثم مات عبيد عن ولدين ذكر وأنثى ولم يبق من
ذرية الواقف غيرهما فاجاب بقوله تنتقل منافع ذلك لعبيد ويستقل ولدا عبيد بعده بغلة الوقف
المذكور للذكر مثل حظ الانثيين ولا ينتقل شيء من ذلك لآخوتها لا يها لانهم ليسوا من ذرية
أحد الذكرين الموقوف عليهما أولا ولا شيء لوالد عائشة لذلك اه المقصود من جوابه وهو
صريح فى استحقاق عائشة نصيب أمها دون أخى أمها الذى فى درجتها وهو عبيد مع ان مسئلته
نظرة مسئلتنا فى العطف ثم لقضيتها الدالة على استحقاق عبيد دون عائشة أخذا بمفهوم ومن
انقضى عن غير ولد فنصيبه لآخيه فعلم أن مسئلته نظيرة مسئلتنا وانه قائل باستحقاق الولد دون
الاخ وإن من نسب إليه خلاف ذلك فقد وهم وأجاب عنه مرة أخرى بقوله ليس لوالد الصغيرة
المذكورة أى عائشة حق فى نصيبها ولا لأولاده بل نصيبها لخالها الخ فانظر تصريحه بأن لعائشة
نصيبها وبانه لا ينتقل لخالها إلا بعد موتها وهذا صريح أى صريح فى مسئلتنا باستحقاق البنت دون
الاخت الوجه الثالث فى الرد على من خالف كلامه ما مر عن الرويانى وغيره وإن كان ذلك عن غير
قصد منهم وإنما هو شيء ظهر لهم فمن هؤلاء السبكي فانه أفتى فى صورة السؤال التى أفتى فيها ابن

به وأما في حال
تعلق الزكاة فلان الطلاق
معلق بالبراءة من جميع
الصدان وقد ملك بعضه
مستحقو الزكاة فلا تصح
البراءة من ذلك البعض فلم
توجد صفته وإن حصلت
برأته بما عداه وينبغي
التفطن لهذه المسئلة فانها
كثيرة الوقوع ويغفل عنها
ويترتب على الغفلة مفسد
(سئل) عن امرأة قالت
لزوجها طلقني طليقة واحدة
أملكها نفسي وانت رى
من صداقي فأجابها على ذلك
فهل هو خلع أو طلاق
رجعي (فأجاب) بأنه خلع
(سئل) عن قال لزوجته
إن أبرأتني فانت طالق
طلقة تملكينها نفسك
فأبرأتته ثم اختلفا في القدر
المبرأته فقال أبرأتني من
جميع حقوقها وقالت من
دينار واحد فهل القول
قولها أو قوله وهل يقع
الطلاق بائنا أو رجعا
(فأجاب) بأنها يتحالفان
على ذلك لاختلافهما في
قدر العوض ويقع الطلاق
بائنا (سئل) عن قال متى
تزوجت على زوجتي
سعادات بزوجة غيرها
بنفسي أو بوكلي أو بفضولي
وأبرأت ذمتي زوجتي
سعادات من خمسة أنصاف
من بقية صداقها على أومتى
قسريت عليها بسرية بالفر
المذكور أو متى نقلتها من
مزل سكن أبيها بغير
رضاها وأبرأت ذمتي من

القهاج ومن معه بما مر بقوله يشترك جميع الاولاد المخلفين عن الثلاثة الموقوف عليهم أولا في جميع
الموقوف بينهم الذكر والاثني فيه سواء ثم اولادهم كذلك تحجب الطبقة العليا أبداً الطبقة السفلى
ولا يختص اولاد كل بنصيب والدهم ولا يستحق شيئاً من نصيب والده حتى يتوفى من يساوى والده
في الطبقة عملاً بأنه جعل كل الوقف بعد الاربعة لاولادهم ولم يخص ولم يفصل ولم يات بصيغة تشعر
بذلك كما أتى في الطبقة الأولى بقوله أرباعاً ومحافظة على تعميم قوله الذكر والاثني فيه سواء ولو
خصصنا اولاد كل بنصيب أبيهم لزم تخصيص قوله الذكر والاثني فيه سواء والتخصيص فيه خلاف
الاصل وما ذكرناه في الاول لا يلزم منه أمر مرجوح مع دلالة اللفظ عليه دون ما عداه ولا يمنع من
ذلك مفهوم قوله على أن من توفي منهم عن غير ولد كان ما يستحقه عائداً على الثلاثة الخ لانه إنما
قال ذلك لان موضوع الكلام أولاً يقتضى ان الوقف في الطبقة الثانية لاولاد الاربعة فاذا لم يكن
لاحدهم ولد فيقال ان نصيبه لا ينتقل إلى الثلاثة ولا إلى اولادهم لانه وقفه على اولاد الاربعة ولم
يوجد إلا اولاد الثلاثة فيكون ذلك النصيب منقطعاً فين هذا اللفظ أن ذلك النصيب يعود إلى الثلاثة
والى اولادهم على الحكم المشروح ويصير الوقف على الاربعة بعدهم وفقاً على اولاد الثلاثة ومفهوم
ذلك ان من مات وله ولد لا يكون الحكم كذلك ونحن نقول به بان نقول نصيبه للثلاثة عملاً بالترتيب
وبعد الثلاثة يعود نصيبهم على اولاده واولادهم عملاً بقوله ثم على اولادهم ولا ينحصر مفهوم
ذلك في ان من مات وله ولد يأخذ ولده نصيبه فذلك لا دليل عليه وما ذهبنا اليه محتمل يكتفى به في
المفهوم مع دلالة اللفظ عليه فكان متيقناً ومتى ثبتت المخالفة بوجه ما كفى في العمل بالمفهوم وأما
قوله لا يستحق احد من الاولاد حتى ينقرض الاعلى من آبائه فذلك معمول به على ما قلناه بان ينقرض
الاعلى من آبائه ولا يكون في طبقته من يساويه فعند ذلك يستحق ومتى حصل العمل بالمفهوم في صورة
كفى ولا يلزم أن يستحق عند انقراض ابيه مطلقاً على كل تقدير لعدم المقتضى للعموم وإنما أتى
الواقف بهذه الجملة ليدل على الذي ثبت في جميع البطون في استحقاق النصيب الاصل والنصيب العائد
لانه أتى بتم في الاول مرتين وفي الثاني مرة واحدة وأتى بالواو فيما عدا ذلك فلو اقتصر لم يجب الترتيب
في بقية البطون ولا محتمل ان نصيب من مات ولا ولد له يرجع إلى الاعلى والاسفل معا لانه قد
يقال انهم من اهل الوقف فأتى بهذه الجملة ليزيل هذا الوهم ويتبين ان هذا الترتيب مقصود في كل
الطبقات في جميع الوقف وإن كل طبقة تحجب ماتحتها ولم يبق مافيه احتمال إلا أمران احدهما ان
نصيب كل واحد ينتقل إلى ولده بموت ابيه فيكون الولد محجوباً بموت ابيه او بموت ابيه ومن
يساويه ولم يتبين في الكلام ما يدل على الاول فحملناه على الثاني لان استحقاق الولد قبل انقراض الطبقة
بكلها مشكوك فيه فلا يستحق للشك والاصل عدم الاستحقاق والمعنى الثاني أقرب إلى ظاهر
اللفظ الامر الثاني إذا انتقل نصيب الطبقة للطبقة التي تحتها هل يكون مشتركا بين الجميع بالسواء
او تاخذ كل ما كان لايهم ولا دليل على الثاني والاول اقرب إلى ظاهر اللفظ فتعين وذلك بين
صحة ما ذكرناه اولاً هذا ما ظهر لي في هذا الوقت وفوق كل ذي علم عليم اه ويرد كلامه هذا بامور
منها ان قوله ولم يات بصيغة تشعر بذلك ان اراد به انه لم يات بما يقتضى تخصيص احد من اهل
الدرجة الثانية بنصيب ابيه ولا بما يقتضى تفضيلاً في ذلك بل جميع اهل الدرجة الثانية يستوون
فيما آل اليهم ولا يفضل احدهم بنصيب اصله فهو ظاهر ومسلم ولا يرد علينا لان هذا ليس كلامنا
فيه الآن وإنما يأت البحث عنه في الباب الثاني وإن اراد أنه لم يات بما يقتضى ان الولد يأخذ
نصيب ابيه الميت في حياة من في درجته فغير ظاهر وغير مسلم لما يأتي من ان مفهوم الشرط
المتبادر منه ذلك وقوله ولا يمنع من ذلك مفهوم قوله على انه من توفي منهم عن غير ولد

الخ صريح في أن كلامه إنما هو في مبحث التساوي لا في مبحث استحقاق الاولاد نصيب أيهم في حياة من في درجته لكن قوله ولا ينحصر مفهوم ذلك في ان من مات وله ولد يأخذ ولده نصيبه الخ ظاهر في أن الاولاد في مسئلتنا لا يستحقون وليس كذلك لان المفهوم وان لم ينحصر في ذلك لانه يحتمل أحوالاً أربعة كما يأتي الا ان المتبادر من هذا الشرط الانحصار كما يأتي بسطه وقوله ولا يلزم أن يستحق عند انقراض أبيه مطلقاً الخ يقال على ذلك وان لم يكن لازماً عقلاً ولا وضعاً الا أنه لازم من هذا الشرط عرفاً والدلالة العرفية يكتفي بها في الاوقاف وغيرها كما تأتي الإشارة الى ذلك في كلام السبكي نفسه وغيره وقوله وانما أتى الواقف بهذه الجملة الخ يقال عليه هذا الحصر ممنوع بل الغالب ان الواقفين يأتون بذلك قصداً الى أن لا تحرم أولاد الاولاد وان سفلوا لان الغالب ان أهل الدرجة الثانية مثلاً يكونون محتاجين صغاراً فقراء بالنسبة الى أهل الدرجة الاولى فيقصد الواقفون النص على ذلك حتى يدفع ما أفهمه العطف بهم من أنه لا يعطى أحد من أهل الدرجة الثانية وهناك أحد من أهل الدرجة الاولى ويدل على ذلك ان أكثر كتب الاوقاف المذكور فيها هذا الشرط لا يكتفي بمفهومه وانما يصرحون به ليصير منطوقاً لا يقبل النزاع وليس ٧ التصريح بهذا المفهوم لا يحتاج اليه اتكالاً منهم على انه لا يتبادر من ذكر هذا الشرط العمل بمنطوقه وبمفهومه المتبادر منه وهو استحقاق الولد في حياة من في درجة أبيه فيشكلون على ذلك ولا يصرحون بهذا المفهوم ايثاراً للاختصار وهو تساهل منهم ولذلك ما كان أكثرهم يحتاط في ذلك وجدناهم بالاستقراء المأخوذ من الاطلاع على فتاوى الأئمة المسطر فيها أكثر ذلك وعلى غيرها يصرحون بهذا المفهوم فعدم التصريح به يحمل على سهو أو تساهل من الموثق مع العلم المأخوذ من الغالب من عادة الواقفين بانهم لا يقصدون حرمان الصغار من ذرياتهم كما مر التصريح باننا من ذلك في كلام ابن القيم ويدل لذلك ما وقع للبلقيني في فتاويه فانه قضى على بعض الموثقين بالسهو لقرائن ذكرها تقرب من القرائن التي ذكرتها ثم قال والجود على مجرد ما كتب وظهر انه سهو بمقتضى ما قررناه خروج عن طريقة الفقهاء الغائضين على الجواهر المعبرة اه فان قلت يلزم على ذلك ان العطف بهم لغو قلت لا يلزم ذلك كما يأتي تحقيقه وقوله ولم يتبين في الكلام ما يدل على الاول ممنوع بل فيه ما دل عليه كما علم مما مر وما يأتي وقوله لان استحقاق الولد الخ ممنوع فانه لا يكون مشكوكاً فيه الا إذا لم يدل دليل على استحقاقه وقد دل الدليل على استحقاقه كما علم مما مر وما يأتي وقوله وهذا ما ظهر لي في هذا الوقت الخ يتبين انه لم يطلع على كلام الروياني ووالده الذي قدمته ولما كان في بحثه هذا من قبول المناقشة والرد ماشرت اليه فيما مر وما سأصريح به فيما يأتي خالفه فيما اتفق به في ذلك جماعة من معاصريه كما قدمت ذلك عنهم وما رد ما قاله هنا ما قدمته عنه في الوجه الثاني مبسوطاً وما سأذكره فيه عقب الكلام على ما قاله الزركشي وشيخنا زكريا فانهما تبعاه في هذا الجواب وغفلا عن بقية كلامه في الاجوبة الاخرى التي مر بعضها ويأتي بعضها ومنهم الزركشي فانه قال في خادمه على قول الرافعي ولو قال على أولادى ثم على اولاد اولادى ما تناسلوا بطناً بعد بطن فهو للترتيب ولا يصرف للبطن الثاني ما بقي من البطن الاول أحد كذا قاله الجمهور والقياس فيما اذا مات واحد من البطن الاول ان يحكى في نصيبه الخلاف فيما اذا وقف على شخصين ثم على المساكين فمات واحد الى من يصرف نصيبه ولم ار تعرضاً له الا لابي الفرج السرخسي فانه سوى بين صورتين وحكى فيها وجهين أحدهما ان نصيب الميت لصاحبه والثاني لا يقرب الناس الى الواقفين وكذا ذكر صاحب الافصاح انه يصرف لا يقرب الناس الى الواقف انتهت عبارة الرافعي قال في الخادم فيه امور احدها ما جزم به من ان هذه الصيغة للترتيب خالف فيه العبادي ثم اطل الزركشي الكلام

خمس أنصاف من بقية صداقها على تكون طالقاً طلقاً واحدة تملك به نفسها فهل يختص قوله المذكور بالتعليق الثاني أم يرجع إلى ما قبله وما بعده حتى لو فعل المعلق عليه في التعليق خارج الثغر المذكور لا يقع عليه الطلاق وهل إذا وكل وكيلاً ادعى غلبها أو الزمها القاضي بالانتقال إلى محل طاعته بغير رضا أبيها ورضاها يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه يرجع قول المعلق بالثغر المذكور إلى ما قبله وما بعده إذ هو صفة والراجح في الصفة المتوسطة عودها الى ما قبلها وما بعدها لان الاصل اشتراك المتعاطفات في المتعلقات ولا نهى بالنسبة لما قبلها متأخرة ولما بعدها مقدمة ولا يقع عليه الطلاق بانتقالها بالزام القاضي إياها به (سئل) عن قال متى حضرت زوجتي الى حاكم وأخبرته أني سكنت بها في الدار الفلانية بغير رضاها ورضا أخيها وصدقها على ذلك مسلمان وأبرأت ذمتي عن نصف فضة من حال صداقها على كانت طالقاً ثم سكن بها في الدار المذكورة برضاها ثم سكن بها في الدار المذكورة أيضاً بغير رضاها فهل ينحل التعليق المذكور

في بيان ذلك والرد على من توهم ان العبادى يقول ان ثم والواو سواء مطلقا قال وليس كذلك انما قاله فيما اذا اضاف الى ثم بطن بعد بطن كما نقله عنه القاضى ووجهه ان ثم تقتضى الترتيب وبطنا بعد بطن يقتضى الجمع فلو قلنا بظاهرها لا بطلنا اللفظ للتناقض فاحتاج لطريق تصحيحه هي ان ثم تستعمل للجمع لغة فنقل الكلام من حقيقة الى مجازة بقرينة بطن بعد بطن فان البغوى لم يصرح بهذا الا فيما تناسلوا سواء اضم اليها بطن بعد بطن ام لا اما في صورة افراد بطن بعد بطن فلم يذكرها ثم قال والصواب قول القاضى لوقال على اولادى ثم اولادهم ماتنسلوا وتعاقبوا فهذا وقف مرتب الابتداء لا الانتهاء ومعنى الترتيب في بطن بعد بطن انه لا ينتقل لاحد من الطبقة السفلى شيء حتى ينقرض جميع الطبقة العليا ومعنى الترتيب في ثم كذلك عند الاطلاق وقد يقرن بهاتين الصيغتين من الفاظ الواقف قرائن تبين ان المراد حجب كل فرع باصله فيعمل بها الثالث ما حاوله من التخريج يوهى التسوية بين المستثنين اعنى بين مسئلة زيد وعمرو ثم الفقراء وبين مسئلة الاولاد ثم اولادهم وقد اغتر بعضهم بذلك فافق فيمن وقف على اولاده ثم اولاد اولاده على ان من مات منهم عن غير واد ينتقل نصيبه لمن في درجته فمات واحد عن ولد فافق ان نصيبه لولده وهذا غلط وآخر كلام الرافعى بين مراده والصواب انه لا يعطى احد من اولاد الاولاد حتى ينقرض الاولاد وما دام واحد منهم لا يستحق واحد من اولاد الاولاد والمسئلة اجماعية ولم يخالف فيها احد الا ممن لا يعتد به من المتأخرين وقد سبق من كلام صاحب التقریب ذلك وانه يصير منقطع الوسط الرابع ما حاوله من التخريج منعه في الروضة وقرن بان من بقى من الاولاد يسمى اولادا بخلاف ما اذا مات احد الشخصين وهو فرق صحيح وقريب منه قول البغوى في فتاوى شيخه انه لو وقف على فلان وفلان ثم على اولادى لا يرجع الى الآخر عند موت احدهما بل بخلاف ما لوقال على اولادى ثم اولاد اولادى اه الخامس اطلقوا ان ثم للترتيب ولم يعتبروا حقيقتها في اللغة مع الترتيب وهو التراخي والانفصال وقياس ذلك ان يكون الوقف منقطعا في لحظة ولم يقولوا به ويجيء مثله فيما لوقال وقفت على زيد ثم عمرو او قال اوصيت الى زيد ثم عمرو اه حاصل كلامه على عبارة الرافعى المذكورة وما ذكره في مسئلتنا صريح في انه لم ير فيها شيئا لاحد من المتقدمين اذ لو رأى فيها كلام مثل الرويانى ووالده السابق لم يسعه ان يقول مع ذلك والمسئلة اجماعية ولم يخالف فيها احد الا ممن لا يعتد به من المتأخرين وبعد ان بان لك ان القائل بخلاف ما قاله فيها مثل الرويانى ووالده فلا معول على ما ذكره حيثئذ ولا نظر لقوله اجماعية ولا الى قوله الا ممن لا يعتد به من المتأخرين ويقال له انما كان يمكن ان يسلم لك ما ذكرت ان لو كانت المسئلة لا نقل فيها من مثل الرويانى ووالده وغيرهما بما مر واما بعد ان وجدت منقولة والله الحمد فلا معول على غير المنقول فيها ثم في كلامه امور منها ان قوله وقد يقرن بهاتين الصيغتين من الفاظ الواقف قرائن تبين ان المراد حجب كل فرع باصله فيعمل بها ظاهر بل صريح في العمل بمفهوم الشرط المتبادر منه في مسئلتنا المعين ان المراد فيها حجب كل فرع باصله لما احتف به من القرائن الآتية واذا علم انه قائل بهذه القاعدة التى ياتي التصريح بها في كلام غيره وانها تدل على ما ذكرناه في مسئلتنا فليعلم بطلان قوله في صورة الافتاء التى ذكرها فيما مر عنه لانه مناقض لما قدمه قبله بقليل فان قلت قد لا يسلم ان هذه الصورة قرينة (قلت) لا يسعه انكار ذلك لما هو جلي من ان هذا الشرط له مفهوم وان مفهومه وان كان محتملا كما ياتي بيانه لكن ما ياتي من ان العبرة بمقاصد الواقفين وما دل عليه عرفهم يرجح ان المراد بمفهومه ان من مات عن ولد يكون نصيبه لولده على انه لو لم يكن المراد ذلك لزم ان يكون لغوا وبيانه ان صريح العطف بثم مع قطع النظر عن هذا الشرط يقتضى انه لا ينتقل شيء لاحد من البطن الثانى ما بقى احد

(فاجاب) بانه ينحل التعليق بالسكن الاول (سئل) عن تشاجر هو وزوجه فقال لها ان ابرأتى طلقتك فقالت له ابرأك الله من الحق والمستحق وماتدعى به النساء على الرجال فقال لها حيثئذ أنت طالق ثلاثا والحال انهما لا يعلمان القدر المبرأ منه فهل اذا كان كذلك وطلق طائفة البراءة فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق الثلاث ولا يمنع منه ظنه المذكور وان منع من وقوع الطلاق المنجز في غير هذه المسئلة (سئل) عن لفظ الخلع عاريا عن لفظ المال هل هو صريح في الطلاق أو كناية فيه (فاجاب) بانه كناية في الطلاق (سئل) عن قال ان ابرأتى زوجتى من حال صداقتها على وقدره كذا أو من حقوقها على فبى طالق ثلاثا والوجه غائبة عن البلد ثم ابرأتى بعد مضي شهرين فهل يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بانه ان ابرأتى حال بلوغها خير التعليق وهي رشيدة عالمة بقدر ما ابرأتى منه وهو عالم بقدر حقوقها ايضا وقوع الطلاق المذكور والا فلا (سئل) عن اصدقها زوجها في ذمته عشرين دينارا أو مائتي درهم ثم بعد سنة أو أكثر

قال لها ان ابرأتني من
صداقها فهي طالق فابراته
وهي رشيدة وهما عالمان
بقدره هل يقع عليه الطلاق
أولا (فاجاب) بانه لا يقع
عليه الطلاق لعدم وجود
صفته اذ لم ير من قدر الزكاة
لتعلق حق المستحقين بالمال
المذكور تعلق شركة (سئل)
عن قال لزوجه خالعتك
وقصده العوض فهل يقع
به طلاق أو لا (فاجاب) بأن
قصده به العوض متضمن
لالتماسه جوابها فلا يقع به
طلاق اذ لم تقبله لانه حينئذ
معاوضة فيها شوب تعليق
(سئل) عما لو ادعت الجهل
بقدر ما أبرأت منه هل
القول قولها أم قول الزوج
أم يفصل بين أن تكون
مجردة أو لا وهل يعتبر الفور
سواء خاطبها الزوج كقوله
ان ابرأتني أم لم يخاطب
كقوله ان ابرأتني زوجتي
(فاجاب) بأن القول قولها
يضمن ان زوجت بالاجار
والا فالقول قول الزوج
يضمنه ويعتبر في ابرائها
الفور ان لم تقب والافند
بلوغها الخبر (سئل) عن
طلبت من زوجها أن يطلقها
فقال لها طلاقك بصحة
براءتك فابراته فهل يقع
الطلاق المذكور ويكون
ذلك صريحا لا يحتاج الى
نية أو لا يقع الا ان نوى
فيكون كناية (فاجاب) بانه
ان صح ابرائها طلق باثنا
لانه علق طلاقها على صحة

من البطن الاول كما مر عن الجمهور فلو ألغينا مفهوم هذا الشرط وقلنا ان نصيب الميت عن ولده ينتقل
لمن في درجته دون ولده لزم الغاء هذا الشرط من أصله والغاء شرط من شروط الوافق مع امكان
العمل به ومع ظهوره وقربه إلى مقاصد الواقفين لا يمكن القول به ويدل على ذلك ما مر ان أكثر
كتب الاوقاف مشتملة على تخصيص العطف بتم في المراتب بما إذا لم يكن لاحد من أهل الطبقة
المتأخرة فرع والا انتقل ما كان له لفرعه ولو في حياة من في طبقة الميت ويصرحون بذلك واذا كان
هذا هو عرف الواقفين وتطابق عليه أكثر كتبهم فليعمل بمفهوم الشرط في مسئلتنا المؤيد لذلك
ويحمل الموثق على انه انما ترك التصريح بذلك المفهوم لوجه من الوجوه السابقة والحاصل أن
الزركشي سلم أنه اذا كان هناك قرينة تنافي العطف بتم ونحوها عمل بتلك القرينة ونحن نقول
ان تلك القرينة في مسئلتنا موجودة كما ياتي بيانها باسبغ بما مر ومن زعم خلافه فليثبت بدليل
ولا يظفر به فعلم أن ما قاله الزركشي أولا يرد ما قاله في صورة الافتاء التي ذكرها آخرها وكفى بهذا
على فرض ان لا نقل في المسئلة فكيف به مع وجود النقل فيها ومنها ان قوله وقد اغتر بعضهم
بذلك فاقى الخ يقال عليه هذا الاغترار صحيح وكلام الرافعي مؤيد لما ذكره هذا البعض وأفتى به
المواقف للنقول وقول الزركشي وآخر كلام الرافعي يبين مراده مجرد دعوى والذي ذكره بعد
مباين لما نحن فيه وهو قوله على اولادى واولاد اولادى ومن مات منهم فنصيبه لاولاده فاذا مات
احدهم كان نصيبه لاولاده خاصة ويشاركون الباقيين فيما عدا نصيب ايهم اه وهذا ليس مشابها
لما نحن فيه كما هو جلي فكيف يدعى انه يبين مراده فيما نحن فيه مع تباين الصورتين فان في صورتنا
العطف بتم وهذه في العطف بالواو المقتضى لاخذ الولد نصيب ابيه ومشاركته الباقيين فيما عدا ذلك
النصيب كما تقرر من كلام الرافعي وتبعه في الروضة على الجرم به وهو المعتمد وان قيل ان ظاهر كلام
الاصحاب انه للترتيب ومنها قوله وقد سبق من كلام صاحب التقريب ذلك وانه يصير منقطع الوسط
مراده بذلك ما قدمه على قول الرافعي وقف على شخصين ثم الفقراء فأت احدهما حكى الاثمة في
نصيبه وجهين اظهرهما ويحكي عن نصه في حرملة انه يصرف إلى صاحبه لانه شرط في الانتقال إلى
المساكين انقراضها ولم يوجد الثاني عن أبي على الطبرى انه يصرف إلى المساكين ويقال صار
الوقف في نصيب الميت منقطع الوسط انتهى كلام الرافعي قال الزركشي فيه امران احدهما ما قال
انه القياس ولم يذكره منقولاً وقد ذكره بعد ذلك بقليل عن رواية أبي الفرج عن صاحب الاقناع
وهو ابو على الطبرى ايضا ثم قال الزركشي وما عزاه الرافعي عن صاحب الافصاح هو ما بحثه هنا
وايضا فيكون للطبرى في هذه المسئلة وجهان ثم رأيت في التقريب ٧ لابن القفال الشاشي احتمالا له
فقال يحتمل هذا وجهين احدهما انه يرجع إلى اقرب الناس للواقف لانه لم يبين مخرجا بعد موت
من يموت منهم فانه لم يجعله للباقيين ولا لغيرهم والحكم في حصة من مات اذا لم يبين مخرجا كالحكم
فيما اذا ماتوا وهذا قول صحيح ومن قال به قال لوجهه على ولده ثم ولد ولده وله عدة اولاد فمات واحد
منهم لم ترجع حصته إلى سائر الاولاد ولا إلى اولاد الاولاد ويرجع إلى اقرب الناس إلى الواقف
فاذا انقرض الاولاد كلهم عاد الوقف كله إلى ولد الولد والوجه الآخر انه يرجع الى شركائه في الوقف
انتهى المقصود من كلام الزركشي فتامله مع قوله السابق وقد سبق من كلام صاحب التقريب
ذلك وانه يصير منقطع الوسط وحينئذ فان اراد بالاشارة في ذلك ما فتى به غيره من استحقاق ولد
الولد فغير صحيح كما هو جلي اذ لا مناسبة بين استحقاق ولد الولد هنا وما قاله صاحب التقريب بل بينهما
غاية التنافي لان استحقاق الفرع هنا يخرج عن الانقطاع في الوسط وما قاله صاحب التقريب
يحقق الانقطاع فيه فاین هذا من ذلك وان اراد الذى قاله هو من استحقاق من في درجة الميت

ابرائها وقد وجدت وهو صريح لا يحتاج إلى نية اذ تقديره طلاقك واقع أو حاصل أو كائن بصحة ابرائك لا يقال قياس قولهم أنت طلاق كناية ان يكون هذا كناية لانه عبر فيهما بالمصدر لانا نقول علة كونه كناية ثم ان المصادر غير موضوعة للالعيان لكنها قد يتجاوز بها فتجىء بمعنى اسم الفاعل كما في قول تعالى قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا أي غائرا فصيرته النية بمعنى انت طالق ولم يقع في مسئلتنا الاخبار عن الذات بالمصدر كما في تلك (سئل) هل يجوز اخذ العوض عن الأنزول عن الوظائف أو لا كما صرح به الحصني في شرح أبي شجاع (فاجاب) بانه قد اختلف فيه المتأخرون والراجع ما ذكره السبكي في فقد قال اخذت من جواز خلع الاجنبي جواز بذل المال لمن يده وظيفة لينزل عنها له أو لغيره أو لمجرد استنقاذها منه وكان لا يمكن نزاعها منه الا بذلك فان كان غراهل لها حرم عليه الأخذ لوجوب الترك عليه والا جاز قال وما برحت أفكر فيه لعموم البلوى به والذي استقر رأي عليه هذا لكن بالنسبة إلى الحل بين البازل والأخذ لاسقاط حقه منها واما تعلق حق المنزول له بها فلا بل الامر فيه إلى الناظر بفعل المصلحة

دون ولده هو الموافق لسلام صاحب التقريب فكفى بذلك شاهدا على ضعف ما ذهب اليه بل شدوده لان ما قاله صاحب التقريب ثم ضعيف جدا من حيث المذهب وان وافق بحث الرافي لانه لم يحشه متعمدا له بل مبينا ان هذا الوجه يمكن القول به بناء على ان هذه الصورة أعنى ما إذا وقف عليهما ثم على الفقهاء فمات أحدهما يشبه منقطع الوسط فيأتي فيها جميع الاوجه في منقطع الوسط ومن جعلها الانتقال إلى أقرباء الواقف بل هو أصحها لكن هذا انما يسلم له لو كانت هذه الصورة فيها انقطاع محقق وليس كذلك لما تقرر من ان الاظهر انه ينتقل نصيب الميت لصاحبه لانه شرط في الانتقال للمساكين انقراضهما جميعا ولم يوجد والحاصل أنه ظهر بذكر الزركشي لذلك ان ماصوبه وغلط من خالفه انما هو بناء على الضعيف ان في صورته انقطاعا في الوسط كما في صورة الرافي المتقدمة في الوقف عليهما ثم على المساكين وقد علمت ان الصحيح أنه لا انقطاع في الوسط ثم فكذلك هنا بالاولى على ان تخريجه هذه على تلك عجيب مع قوله عقب قوله وقد سبق من كلام صاحب التقريب ذلك وأنه يصير منقطع الوسط ان ما حارله الرافي من تخريج هذه على تلك فكيف يخرج هو ويذكر ان ما قاله وصوبه هنا هو ما مر عن صاحب التقريب في تلك فوقع في محذورين التخريج مع وجود الفرق والتخريج على ضعيف في تلك لأعلى الصحيح فتنتج من ذلك ضعف ماصوبه وفساد تغليظه لغيره وبذلك علم أيضا ضعف ما أفتى به شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده تبعاله كالسبكي وذلك انه سئل عن وقف على أولاده ابنتين وبنين الذكران كل من أم والابنتان من ام بينهم ثم اولاد اولادهم ونسلهم وشرط ان من مات بلا ولد او نسل عاد نصيبه لمن في درجته ثم يقدم الاقرب للمتوفى فمات احد الابنتين بلا ولد فانتقل نصيبه لاخته وواحدة البنتين بلا ولد فهل يختص بنصيبها أخوها أو أختها أو يشتركان وإذا ماتت الاخرى عن أولاد فهل يرجع نصيبها ونصيب أختها لأولادها وأختها فاجاب بانه يشترك الاخ والاخت فيما كانت تستحقه الاولى فلا يرجع استحقاق الثانية الى أولادها وان أفتى به الولي العراقي رحمه الله تعالى بمفهوم الشرط اذ مفهومه ان الاستحقاق عند وجود الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون لأولاده بل يرجع استحقاقها الى أخيها لا لشرط الواقف بل لكون الوقف صار منقطع الوسط وأخوها أقرب الناس إلى الواقف اه وجرى على نظير ذلك في أما كن من فتاويه ويرد ما ذكره بأن قوله لا يلزم ان يكون لأولاده الخ ممنوع باعتبار ما مر وما يأتي وعلى تسليمه فهو لا يقتضي الانقطاع الذي ذكره لانا لا نبني عبارة الواقفين على الدقائق الاصولية والفقهية والعربية كما اشار اليه الامام البلقيني في فتاويه وانما نجرها على ما يتبادر ويفهم منها في العرف وعلى ما هو أقرب الى مقاصد الواقفين وعاداتهم وقد تقدم في كلام الزركشي ان القرائن يعمل بها في مثل ذلك وكذا صرح به غيره كما سيأتي وإذا تقرر ذلك فهذا الذي ذكره الشيخ وان لم يلزم الا أنه المتبادر والمفهوم من ذلك الشرط عادة عرفا فانما لو لم نعمل بمفهومه لزم ان يكون الواقف عند وجود الولد لا يرى صرفه له ولا لمن في درجته وهذا بعيد جدا اذ لم يعهد من احد وانما الذي يقصده به بذلك ان الفرع يجوز ما كان لاصله وانه لا يحرم بمن في درجة اصله لان معه نصيبا من الوقف والفرع لا نصيب له فيقصد الواقفون رفق الفرع بنصيب اصله وإذا تقرر ان هذا هو مقصودهم وانهم لا يقصدون غيره لبعده فلا معول على غيره لان اظهر مقاصد اللفظ ما ذكرناه كما هو جلي وقد صرحوا كما يعلم مما يأتي بان الفاظ الواقفين إذا ترددت تحمل على اظهر معانيها وبان النظر الى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله القفال وغيره ومن ثم قال الاذرعى في توسطه عن البحر لوقال على اولادى فاذا انقرضوا واولادهم فعلى الفقهاء والمساكين قال بعض اصحابنا يصح الوقف عليهم

وان لم يكن جعل لاولادهم شيئا قطعا لانه قد اعتبر انقراضهم بعد انقراض ولده قال ابو حامد
مسئلة حدثت فاختلف الناس فيها فاقفيت فيها بان هذا الوقت منقطع الوسط فيخرج على التولين
في منقطع الابتداء معلوم الانتهاء أحدهما يبطل والثاني يصح والى من يصرف بعد انقراض الولد
فيه ثلاثة أوجه والفتوى أنه لا قرب الناس الى الواقف حتى تنقراض اولاد الاولاد ثم يكون للفقراء
قال ابو حامد ويمكن أن يقال عندى ينتقل الوقف الى ولد الولد على ما ذكرنا أولا وقد ذكر الشافعى
في كتاب الشهادات من الام ما يدل على هذا والصحيح الاول لانه لم يشترط لهم شيئا وإنما شرط انقراضهم
لاستحقاق غيرهم قال اعنى الاذرى قلت والمختار الصرف اليهم لان ذلك لا يتصدق وإنما يجي هذا
غالبا من السكاتب والنظر الى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله الفقهاء وغيره ويحتمل ان يقال ان قوله
فاذا انقرضوا وأولادهم قرينة دالة على أنه لم يرد بالاول ولد الظهر خاصة بل هو ولد الولد ثم
رأيتى ذكرت فى الغنية ان كلام الاكثرين مائل الى ترجيح أنه منقطع الوسط وقيل يجعل
ذكرهم قرينة فى دخولهم واختاره ابن أبى عسرون وهو المختار اذا لا تقطاع لا يتصدق ولا حرمانهم
واعطاء الفقراء مع بقائهم والظاهر أنى تبع فى ذلك أبا الحسن السبكي رحمه الله وكأنه أراد بان
أنى عسرون يعقوب فله مؤلف حسن على المذهب وأما أبو سعيد فجزم فى مرشده بانه منقطع الوسط
وكذا فى انتصاره اه فتأمل قوله ان ذلك لا يتصدق وإنما يجي هذا غالبا من السكاتب وقوله والنظر
الى مقاصد الواقفين معتبر كما قاله الفقهاء وغيره وقوله ان قوله فاذا انقرضوا وأولادهم قرينة دالة الخ
فعلم ان الحق فى مسئلتنا ما ذكرناه لان حرمان الفرع واعطاء من فى درجة الاصل مع وجود
الفرع لا يقصد سيما مع التصريح بما يدل على عدم حرمان الفرع فى هذه الحالة فليس حرمانه حيث
من مقاصد الواقفين وقوله على أن من مات منها عن غير ولد قرينة دالة على ما ذكرناه فمكان
ما قدمته فى مسئلتنا من استحقاق الفرع مساويا لما ذكره الاذرى فى العلة والقرينة حرفا بحرف
فان قلت ما اختاره ووجهه بما ذكر ليس هو الصحيح كما اشار اليه قلت الحكم وان كان غير صحيح
الا ان العلة التى ذكرها يمكن الاستناد اليها والتعويل عليها اذ الغالب فى العلة ان يكون متفقا
عليها او كاتفق عليها فلا يلزم من ضعف الحكم لمعنى آخر كما فى مسئلة الشيخ ابى حامد ضعف علة
فان قلت ما الفرق بين مسئلته ومسئلنا ولم كان الصحيح خلاف ما قاله فى تلك مع تعليله بما ذكر
الذى استنتجتم اليه فى مسئلتكم قلت لان مسئلتنا انضم الى القرينة الحالية فيها قرينة لفظية هى
مفهوم الشرط المذكور واما مسئلته فليس فيها الا قرينة الحالية وهى بمجرد غير كافية فان قلت
بل فى مسئلته قرينة لفظية ايضا هى ذكر اولاد الاولاد قلت هذه قرينة ضعيفة لان ذكرهم مع
عدم النص لهم على شىء لا بطريق المنطوق ولا بطريق المفهوم لا يلحقهم بذكر الشرط فى مسئلتنا
لان مفهومه المتبادر منه ان الاولاد يعطون فلا تقاس احد القرينتين بالآخرى وليست كل قرينة
معتدأ بها كما اشار اليه السبكي وغيره بل لا بد من قرينة قوية لذاتها او لما انضم اليها وبما يرد
ما قاله شيخنا ما افق هو به فى رجل اسمه نور الدين ملك أجنيا ارضا ليعقبا عليه ثم على اولاده فلما
ملكها وقفها عليه ثم على اولاده الخمسة محمد وعماد الدين ونور الدين وكال الدين وبركة وعلى من
سيحدث لهم من الاولاد ينتفعون بذلك مدة حياتهم على ان من مات منهم وله ولد او ولد لولد انتقل
نصيبه اليه ومن مات منهم عن غير ولد انتقل نصيبه الى من فى درجته ثم على اولادهم ونسلم
وعقبهم ما تناسلوا ابنا بعد بطن ثم توفى نور الدين وصار الوقف لاولاده الخمسة ثم بدر الدين عن ولديه
محمد وفاطمة ثم كال الدين عن بنته امة الخالق ثم توفيت هذه عن غير ولد ولعمها محمد ولد ان
ذكر ان ولعمها عماد الدين ولد ذكر ولعمتها بركة ولد ذكر فهل تنتقل حصتها لبقية اعمامها

من امتناع وامضاء فلو شرط
البازل على الغازل حصوها
له لم يجز فلورضى النازل
والمنزول له والنظر بذلك
العوض من غير شرط جاز
قلته إستنباطاً من مسئلة
الخلع وقواه عندى جعل
المأوردى رغبة الاجنى
فى نكاح تلك المرأة فرضا
صحيا فى مخالطة إياها
(سئل) هل يتسلط وكيل
الزوجة فى الخلع على
تسليم ما عينته من غير
إذن جديد وجهان ما
المعتمد منها (فاجاب) بان
أصحها أن للوكيل
التسليم المذكور كما أن
الوكيل بالشراء له تسليم
الثلث (سئل) ما الفرق بين
وقوع خلع السفيرة رجعا
على العتدوان جعل الزوج
سفهى وعدم سقوط الرد
بالعيب والاخذ بالشفعة
فما اذا صالح عن تركه بمال
جاهلا ببطلانه (فاجاب)
بان الفرق بينهما ان سبب
وقوع الخلع باننا كون
المتخلع أهلا لا انزام العوض
والمحجور عليه بسفهى ليس من
أهله وان جعل الزوج حاله
وانما وقع به الطلاق رجعا
لا استقلال الزوج به وسبب
سقوط الرد بالعيب والاخذ
بالشفعة تصيير ذى الحق ولم
يوجد منه حال جهله لانه
إنما أسقط حقه بعوض
لم يسلم له (سئل) عمن
قال لزوجه السفيرة ان
أرأتى من صداقك فانت
طالق فأبانه منه وهما

عالمان بقدره هل يقع عليه
الطلاق أولا (فاجاب)
بانه لا يقع به الطلاق لان
المعلق عليه وهو الابراء
لم يوجد (سئل) عن قالت
ان طلقته فانت برىء
من صداقي وهى رشيدة
فطلقها هل يقع رجعا
كما قال به القاضي حسين
في تعليقه وجزم به الشيخان
في أوائل الباب الرابع في
سؤالها الطلاق وقال
الاسنوى انه المشهور
أو بائنا كما نقله الشيخان
آخر الباب عن فتاوى
القاضي حسين واعتمده
السبكي وغيره وقال ابن
أبي الدم وابن الرفعة
انه الحق وما اعتمد
منها (فاجاب) بان التحقيق
كما قال الزركشى تبعا
للبلقيني انه ان علم الزوج
عدم صحة تعليق الابراء
وقع الطلاق رجعا وأظن
صحته وقع بائنا بمهر المثل
اه وهذا مأخوذ من قول
الشيخين عقب قولها
بوقوعه رجعا ولا يبعد
أن يقال طلق طمعا في
شئ ورغبت في الطلاق
بالبراءة فيكون فاسدا كالخبر
أى فيقع بائنا بمهر المثل إذ
لا فرق بين ذلك وبين قولها
ان طلقته فلك ألف فان
كان ذلك تعليقا للبراءة
فهذا تعليق للتعليل (سئل)
عن قول الديلمياطى في شرحه
على المنهاج ولو طلب منها
البراءة على الطلاق فقدالت
له أبراك الله تعنى بذلك
ابراك فقال لها أنت طالق

الثلاثة أو لاولادهم الاربعة أو لولدى عمها بدر الدين أو لاقرب الناس الى الواقف وهو الرجل
الاجنبى الذى جعل واسطة في ذلك أو لجميع الاولاد فاجاب شيخنا بانه يحتمل ان يصير حقها لاقرب
الناس الى الواقف لانقطاع الوقف في حصتها عملا بقضية شرط الواقف في الاولاد ويحتمل ان يصير
لمن في درجتها وهم اولاد اعمامها تسوية بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو
الوجه لاطراد بل للقرينة وهى الغالب وغرض الواقف اذ الغالب اتصال الوقف وغرض
الواقف في مثل ذلك ان يكون منافع الموقوف له ولذريته مالم يمنع من ذلك مانع ظاهر اه فتأمل
كونه جعل الغالب وهو اتصال الوقف قرينة مرجحة وكذا جعل غرض الواقف قرينة مرجحة واذا
جزم بان هاتين قرينتين مرجحتان هنا مع دلالة اللفظ على خلاف ما دل عليه كما يعلم بتأمل ما ظنك
بهما في مسئلتنا فليكونا مرجحين فيها بالاولى فان لفظ الواقف فيها لا يدل على خلاف ما دلنا عليه
وانا يحتمل ما دلنا عليه ويحتمل خلافهما فرجحنا بهما احد الاحتمالين او احد الاحتمالات
وبيانه ان قوله على ان من مات منهما عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته يحتمل امورا احدها ان
من مات عن ولد يكون نصيبه لولده وهذا هو الغالب كما قدمته غير مرة وفيه ايضا الفرار من
الانقطاع الذى هو نادر وغير مقصود ثانيها ان من مات عن ولد تتكون حصته لمن في درجة الميت
ويكون حينئذ مفهوم موافقة لمخالفة وسيأتى بقية الاحتمالات وانما قلنا بالاحتمال الاول
لاعتضاده بتينك القريبتين فرجحناه وعملنا بعين ما قاله شيخنا في جواب هذا السؤال وانما مشى
على ما مر تبعا للزركشى وهنا لم يتبع احدا فكان ما قاله هنا من التعليل بما ذكره الذى هو
ظاهر او صريح في مسئلتنا بما قلناه اولى بالاعتقاد والاخذ به في الترجيح لموافقته لما مر عن الفقهاء
من ان اغراض الواقفين معتبرة ولما مر مبسوطا عن الاذرعى فتأمل هذا فانه مهم وبه تسهل
مخالفته في افتائه بما مر تبعا لما قدمناه وما يدل على ضعف ذلك الافتاء ايضا ما قاله في جواب
سؤال آخر وهو ان شخصا وقف وقفاً على نفسه وشرط ان يصرف من ريعه بعد موته لجهة
عينا ثم باقى الربيع يصرف لبنته خديجة وفاطمة ولولدى خديجة هذه احمد وست العجم ولمن
يحدث له من الاولاد ويقسم بينهم بالسوية ثم من بعدهم على اولادهم ثم اولاد اولادهم وهكذا
الذكر والاثنى فيه سواء ولد الظهر والبطن طبقة بعد طبقة تحجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة
السفلى الى حين انقراضهم خلا ولدى بنت الواقف المذكور على ان من مات منهم وترك ولدا او ولد
ولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك الى ولده او ولد ولده وان سفل فان لم يترك ولدا ولا ولد
ولد ولا نسلا ولا ذرية انتقل نصيبه من ذلك لمن هو في درجته من اهل هذا الوقف يستقل به
الواحد منهم عند الانفراد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع يتداولون ذلك كذلك الى
حين انقراضهم فهل اذا ماتت ست العجم بنت خديجة المذكورة بعد دخولها في الوقف وخلفت
اولادها دخلون في الوقف المذكور ويستحقون شياً من ريعه مع وجود فاطمة بنت الواقف اولا
فاجاب الشيخ بان ست العجم اذا ماتت وتركت اولادا فلا يدخلون في الوقف لقول الواقف خلا ولدى
بنت الواقف الخ اى فان اولادها لا يستحقون شياً هذا هو مدلول هذا اللفظ فان قلت بل يدخلون
ويستحقون ما كانت تستحقه امهم عملا بقول الواقف على ان من مات وترك ولدا الخ ويكون قوله
خلا ولدى بنت الواقف الخ راجعا الى قوله تحجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى اى خلا
ولدى بنت الواقف فانها لا يحجبان بها وان كانا اسفل منها وهذا وان فهم من عطفهما عليها بالواو
المشركة لكنه قد يتوهم خروجهما بقوله تحجب الطبقة العليا منهم ابدا الطبقة السفلى فصرح
بها دفعا لهذا التوهم قلت ذلك محتمل لكن لا ينافى الظهور فيما قلناه على انه يلزم على ذلك ان يكون

ثم قال أردت الايقاع بشرط
 صحة البراءة قبل منه ظاهرا
 فلو تبين جملها بما أبرأته
 لم يقع اه ونسب ذلك الى
 الخادم والى افتاء جماعة
 من أجلهم البرهان بن
 ابن شريف فهل ذلك صحيح
 معقول به اولاً (فاجاب)
 بانه يقع الطلاق لانه اوقعه
 منجزاوارادته المذكرة
 لاتدفعه فلا فرق بين صحة
 ابرائها وعدم صحته كان
 جهلت قدره (سئل) عن
 امرأة ادعت انها طلقت
 ثلاثا لانه علقه على ابرائها
 اياه ماله عليه وقد أبرأته
 فقال انما علقته عليه وعلى
 تحملك بما في بطنك ولم
 يوجد ولا بينة فهل القول
 قوله يمينه ام قولها وهل
 قولها أبرأك الله صريح
 في الابراء ام كناية فيه
 (فاجاب) بان القول قوله
 يمينه فاذا حلف لم يقع
 عليه الطلاق لان الاصل
 بقاء العصمة ولان من
 كان القول قوله في شيء
 كان القول قوله في صفته
 وقولها أبرأك الله صريح
 في الابراء فلا يحتاج الى نية
 (سئل) عن قول الجلال
 المحلى في باب الخلع في
 الكلام على خلع الاجنبي
 والزواج أن يرجع قبل
 قبول الاجنبي نظرا لشوب
 التعليق هل يستقيم هذا
 مع قولهم التعليق لارجوع
 فيه وما تحرير القول في ذلك
 وفي قوله في هذا المحل
 وللاجنبي ان يرجع قبل

الاستثناء المذكور تأكيذا والتأسيس خير منه ولا نظر مع ظهور اللفظ فيما قلنا الى استبعاده بان
 فيه حرمان بعض اولاد الاولاد دون بعض بلا سبب ظاهر اه كلام الشيخ وبأمله يتضح ما قلناه في
 صورتنا أتم ايضاح وأظهر وذلك لان قول الواقف فيها على أن مات منها عن غير ولد يكون نصيبه
 لمن في درجته له مفهوم قطعا لكن ذلك المفهوم محتمل أموراً تقدم بعضها وحاصلها انه محتمل
 ان مفهومه ان مات عن ولد يكون نصيبه لولده ويحتمل ان يكون لولد الميت ومن في درجته ويحتمل
 ان يكون لمن في درجته فقط ويحتمل انه لا يكون للولد ولا لمن في الدرجة والاحتمال الاول هو
 الغالب المصرح به في أكثر كتب الاوقاف وهو الاقرب الى مقاصد الواقفين وليس فيه ارتكاب
 الانقطاع الذي هو نادر أن يقصده أحد من الواقفين كما قدمته قريبا عن شيخنا فرجنا هذا
 الاحتمال لهذه التأييدات وأما الاحتمال الثاني فبعيد كما يشهد به الذوق وأما الاحتمال الثالث الذي
 مشى عليه الشيخ ومن تبعه فيرد بعين ماسر عن السبكي وغيره بما استوفيناه فيما مر وبعين ما قاله
 الشيخ هنا وهو أنه يلزم عليه أن يكون قوله على أن مات منها الخ تأكيد لانه فهم من العطف
 ثم انه لا ينتقل شيء لاحد من أهل الطبقة الثانية ما بقى أحد من أهل الطبقة الاولى وهذا يغني
 عن قوله على ان مات منها الخ لانا إذا لم نعمل بمفهومه لزم ان يكون الايتان به لمجرد التأكيد
 لانا كنا نعمل بالانتقال الى البنت الباقية وان لم يصرح بهذا الشرط فلم يفد التصريح به الا مجرد
 التأكيد بخلاف ما قلنا به فانه يلزم عليه ان هذا الشرط يفيد بمفهومه شيئا لم يفده الكلام لو حذف
 منه هذا الشرط بل كان يفهم خلافه كما تقرر وهذا هو عين التأسيس لانه خير من التأكيد وإذا
 كان الشيخ أخذ في جوابه السابق قريبا بقضية التأسيس لانه خير من التأكيد مع منافاة اللفظ
 لذلك وما يلزم عليه بما اعترف به كما قررره في جوابه وليس مستنده في هذه المخالفة الا الاخذ
 بقاعدة أن التأسيس خير من التأكيد المصرح بها في فتاوى السبكي وغيرها فليكن العمل بهذه
 القاعدة في مسئلتنا من باب اولى لتعين ما قاله الشيخ ولان اللفظ في مسئلتنا ليس دالا على خلافها
 بل على ما يوافقها مما تقرر في سبب ترجيح الاحتمال الاول فتأمل افتاء الشيخ هذا أيضا تجده
 قاضيا على افتائه في نحو صورتنا بانه تبع فيه السبكي والزرركشي من غير اعطاء المسئلة حقها من
 نظر ومن غير تأمل ما قدمته من بعض اجوبة السبكي القاضية برد ما قاله في نحو صورتنا ولو
 أعطاها حقها من ذلك لاقى فيها بما يوافق ما أفتى به في هذا السؤال والذي قبله هذا وفي بعض
 أجوبة الشيخ التابع فيها لمن مر زيادة على ما قدمه فذكرها مع ردها وذلك أنه سئل عن امرأة
 وقفت على بنتها فاطمة وست ربحان ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها طبقة بعد طبقة على
 الفريضة الشرعية على ان من انقرض منهم ولم يكن له ذرية كان نصيبه لاختوته الاشقاء فان لم
 يكونوا فلاخوته للاب ثم على أقرب عصابات الموقوف عليهم ثم على الفقراء والمساكين ثم توفيت
 ست ربحان وترك اولادا فاستقلوا بحصتها وتوفيت أختها فاطمة عن ابن يسمى عبد الله وبنت
 تسمى قمرا ثم توفيت عن ابن وعن اخيها عبد الله فهل تنتقل حصة قمرا لبنتها اولادها فاجاب الشيخ
 رحمه الله تعالى بانه ان كان الاخ اخا لام فالحق له ولاولاد ست ربحان عملا بالترتيب المفاد بقوله
 ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها وان كان اخا لغير أم فقد تعارض هنا أمران مقتضى اعتبار
 الترتيب المذكور ان الحق لاختى قمرا وأولاد ست ربحان لكونهم في درجة واحدة ومقتضى مفهوم
 تنقيح انتقال ما كان لها إلى اخوتها بان لا يكون لها ولد ان الحق ليس لاختها لوجود ولدها ولا
 يلزم منه أن يكون الحق لولدها وان احتمل على بعد أن يكون له فيكون الحق بمقتضى الترتيب
 لاختها ولاولاد ست ربحان لكونهم في درجة قمرا ويحتمل ان يكون الحق لاولاد ست ربحان

اجابة الزوج نظرا لشوب
الجمالة ما المعنى في تخصيص
ذلك بالنظر لشوب الجمالة
مع ان المعاوضة تقتضى
الرجوع ايضا (فاجاب)
بان في بعض نسخ الشرح
نظرا لشوب المعاوضة
وهي الصواب ولو انقضت
نسخه على شوب التعليق
كان سبق قلم وقول
الشارح نظرا لشوب
الجمالة مثال اذ شوب
المعاوضة كذلك وهو ظاهر
ويدل على ما ذكرته قول
المصنف وهو كاختلاعهما
لفظا وحكما وقول الشارح
على قول المصنف قبل ذلك
فها الرجوع قبل جوابه
لان هذا شان المعاوضة
والجمالة كليهما (سئل)
عن قال لزوجه ان أبرأني
طلقتك وهما يعلمان القدر
المبرأ منه فابراًته فقال لها
انت طالق فهل يقع عليه
الطلاق رجعيا ام بائنا
(فاجاب) بانه يقع بائنا
لانه ابتداء ابراء وتطليق
(سئل) عن علق تعليقا
صورته متى حضرت زوجتي
فلانة الى حاكم شرعى او
الى شاهدين مثلاً واخبرت
اننى سافرت عنها وغبت
في سفرى مدة تزيد على
ثلاثة اشهر من حين
الغيبة واننى تركتها بلا نفقة
ولا منفق وحضر معها
مسلمان صدقاها على ذلك
وآبرأت ذمتى زوجتى
المذكورة من خمسة انصاف
من صداقها على كانت
حين ذاك طالبا فهل اذا

لاتنقال القيد المذكور والاوجه الاول وفائدة تقييد الانتقال انه اذا لم يكن للبيت ولد ولا ولد لولد
يكون حق الميت لاختوته دون من ساوهم في الدرجة وعلى هذا لو لم يكن لست ربحان أولاد فينبغي
ان يكون الحق لاختى قمر لان حيث انه أخوها لا تنفاه شرط انتقال الحق اليه بل من حيث انه
في درجتها وبذلك علم ان اولاد ست ربحان لا ياخذون شيأ بموتها مع وجود فاطمة عملا بمقتضى
الترتيب مع ما قلناه اه جواب الشيخ فاما قوله ولا يلزم منه الخ فقد مر رده وأما قوله وان احتمل
على بعد ان يكون له جوابه أنه لا بعد فيه بل هو أقرب من غيره الذى ذكره بشهادة ما مر مبسوطا
وقوله وفائدة تقييد الانتقال الخ يقال عليه هذا ان أمكن القول به في هذه الصورة فلا يأتى في صورتنا
لان الواقف لم يخص احدا من اهل الدرجة عند عدم الولد بل جعله لجميع من فيها فلزم من عدم
اعطاء الولد انه لا فائدة له أصلا كما مر مبسوطا أيضا ثم في جواب هذا انظار اخر لا تعلق لها بما
نحن فيه فلذا لم نعول عليها واحلناها على التامل الصادق واما الاحتمال الرابع فبعيد جدا كما لا يخفى
ايضا ومن ثم لم يعول عليه ابوزرعة ولا على غيره بما مر وانما عول على الاحتمال الاول وكانه لما
قلناه من قربه وتبادره الى الفهم مع اعتضاده بما مر بخلاف غيره من الاحتمالات الاخرفانه بعيد
ولم يعتضد بشيء يصلح ان يكون مرجحا له على غيره وبما يدل ايضا على ما قلناه ماقاله السبكي في فتاويه
ايضا من أن ارتكاب المجاز وإن بعد أولى من الغاء الكلام وقد أفنى بذلك أيضا في واقعة أخرى
(سئل) عنها وهى ان تاج الملوك وقف على اولاده الاربعة منهم من بعدهم على اولادهم وان سفلوا تحجب
الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه
اليه ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه لاختوته ومن مات ولا ولد له ولا اخوة انتقل نصيبه لأقرب
الناس من أولاده وأولاد أولاده فمات رجل وله بنت وابن ابن قدمات أبوه قبل الاستحقاق فاجاب
بقوله يأخذ ابن الابن الذى مات أبوه قبل الاستحقاق ما كان يأخذه أبوه لو كان حيا الآن ولا
تحجبه عنه عمته ولا يمنع من ذلك قوله تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى لأن معنى ذلك هنا
أن كل واحد يحجب ولده جمعا بين الكلامين وان لم يكن ذلك لغا قوله من مات منهم قبل
الاستحقاق استحق ولده نصيبه اه فتأمل كونه اضطر إلى الجمع خوفا من الغاء الشرط الذى ذكره
فكذلك اضطر في مسئلتنا الى الجمع بين قوله على ان من مات منها عن غير ولد فنصيبه لمن في
درجته المقتضى بمفهومه المتبادر منه ان من مات عن ولد فنصيبه له وبين قوله ثم أولاده المقتضى
بمنطوقه أنه لا ينتقل لاحد من أهل الطبقة الثانية شيء ما بقى أحد من أهل الطبقة الاولى ووجه
الجمع انا نحمل الاول على من مات عن ولد والثاني على من مات عن غير ولد لانا لو لم نعمل بمفهوم
الاول لزم الغاؤه لانه يستغنى عن العمل بمنطوقه ثم فان منطوقه يلزم بعين ماقاله السبكي حمله على
حالة بها يحصل الجمع بينه وبين الثانى ولا يتأتى ذلك إلا اذا قلنا بالعمل بمفهوم الاول واذ قد
علم من كلام السبكي في هذا الجواب والذي قبله ان الفرار الى التجوز البعيد أولى من الفرار الى
الحكم على بعض كلام الواقف بالالغاء فليستعين في مسئلتنا ما قلناه لما يلزم على خلافه من الغاء قوله
على ان من مات منها عن غير ولد الخ بل مستلثنا اولى بذلك بما قاله السبكي لان غاية ما فى
مستلثنا العمل باحد ماصدقات اللفظ بل بما لا يتبادر من اللفظ غيره وهذا أولى وأقرب من الفرار
عنه الى الفرار الى التجوز البعيد فاذا جوز ذلك حظرا من الالغاء فلان نجوز ما قلناه حذرا من
ذلك بالاولى وقال في فتاويه أيضا حاصله انه إذا تعارض في كلام الواقف عموم احتيج الى
الترجيح ومن طرقة ان يكون احد العمومين لا يلزم عليه الغاء شيء من كلام الواقف والآخر
يلزم عليه ذلك فيعمل بالعام الذى لا يلزم عليه الغاء وبمثله يقال في مسئلتنا فان احد محتملات اللفظ

وجدت الصفة المعلق عليها
والحال أن هناك عذراً من
أسوأ وعسر من يمنع الدفع
أو الوجوب يقع الطلاق
بمجرد اخبارها سواء
كانت صادقة أم كاذبة كما
هو مصرح به في فتوى
الشيخ زكريا أولاً لأن قوله
في التعليق وصدقها قرينة
من المعلق دالة على إرادة
صدقها وإذا كان هناك
قرينة دالة على صدقها لم
يقع باخبارها كاذبة كما
يؤخذ من كلام الخادم
وغيره سواء صرح بارادة
صدقها أولاً ويحمل كلام
الشيخ زكريا على ما إذا لم
يكن هناك قرينة إرادة
صدق وإذا خرجت من
منزل سكنها طول الغيبة أو
بعضها وأقيمت بذلك بينة
يقع الطلاق بالغيبة أولاً
لتنزل الغيبة المعلق عليها
الطلاق على النفقة الواجبة
كما صرح به الجلال السيوطي
وغيره وما اعتمد في ذلك
كله (فأجاب) بأن المعتمد
ما أفتى به شيخنا فيقع
الطلاق مطلقاً لوجود صفات
الطلاق المعلق وهي صادقة
في ذلك وإن كان له عذر
أو خرجت في غيبته إذا المولود
عليه مدلولات ألفاظ
التعليق وقد وجدت بلا
شك (سئل) عن رجل علق
طلاق زوجته ثلاثاً على صفة
إن فعل زيد الشيء الفلاني
بنفسه أو بوكيله أنه لا يدخل
المكان الفلاني مدة معينة
ثم سئل الحالف المذكور
من زيد المحلوف

الذي فيها يلزم عليه الغاء والآخر لا يلزم عليه الغاء كما تقرر فوجب العمل بالمفهوم الذي لا يترتب عليه
الغاء وبهذين يعلم رد ما مر عن فتاويه الموافق لما مشى عليه الزركشي وشيخنا ومن ثم خالفه صاحبه
ابن القهاج وغيره ممن ذكرناه فيما سبق وبما يضعف ما ذهب إليه أنه لا يقول بمفهوم المخالفة في كلام
غير الشارع فلعل ذهابه إلى ما مر لضعف دلالة المفهوم عنده أو عدم الاعتداد بها وإن كان ظاهر
كلامه السابق لا يوافق هذا الثاني وقد مر أن هذا الرأي ضعيف وإن المنقول عند أئمتنا وغيرهم
أنه يعتد بدلالته في كلام الشارع وغيره وأن لها قوة تقتضي العمل بقضيتها وتخصيص العموم بها
وغير ذلك ومن ثم جرى عليها في مسئلتنا من مر من المتقدمين والمتأخرين ولو نظر الزركشي
وشيخنا ذلك مع المدرك الذي قدمته لما تبعاه على ذلك ولجعلوا كلامه مفرعاً على رأيه الضعيف وقد
تنبه لذلك المحقق أبو زرعة فاشار في عبارته السابقة إلى أن السبكي قائل بالضعيف وأن استحقاق من
في الدرجة دون الأولاد مبنى على الضعيف القائل به السبكي أي فلا تغتر بما في فتاويه ومن ثم خالفه
فيما مر عنها معاصروه كما مر والدليل على ترجيح ما قلناه أيضاً أن السبكي نفسه احتج بالمفهوم المنضم
إلى غيره في فتاويه فانه سئل عن وقف على أولاده ثم أولادهم الخ بالفريضة الشرعية على أن من مات
منهم عن ولد أو أسفل فنصيبه لولده ثم لولد ولده يستقل به الواحد من أهل كل طبقة ويشترك فيه
الاثنان فما فوقهما وإن لم يترك ذلك كان نصيبه لاختوته وأخواته من أهل الوقف فتوفى شخص عن
ولدين ثم أحدهما عن ولد وأخ ثم الولد عن غير أخ فهل ينتقل نصيبه لعمه أو إلى الموجودين من
البنين الأولي فأجاب بقوله نصيبه لعمه دون الطبقة الأولى ولا يرجع إلى الموجودين من البنين
الأولى مادام هذا العم الأقرب موجود الثلاثة أدلة أحدها قوله من مات كان نصيبه لولده الخ
وقال من أهل كل طبقة فالذي خلف ولدين استحقا نصيبه وكلاهما يستحقه كاملاً لولا أخوه فحق
استحقاقه كاملاً ثابت له وإنما حجب أخوه ثم ابنه من بعده فإذا فقد عمل ذلك الاستحقاق عمله وأخذ
ما كان يستحقه أبوه من جهة والده لا من جهة أخيه ولا من جهة ابن أخيه الثاني قوله من مات ولا
ولد له كان نصيبه لاختوته اقتضى تقديم الأخ على العم فيقتضي ذلك تقديم العم على الأب وقد
ينازع في هذا من جهة أنه قياس والقياس لا يعمل به في كلام الواقف الثالث أنه يصدق في هذه الحالة
أن أخا العم المسؤول عنه توفي ولاد له إذا لم يجعل هذه الجملة للحال بل يخبر عنه أنه توفي وأنه
لا ولد له ينتقل نصيبه لأخيه وهو عم المتوفى وقد ينازع في هذا من جهة أنه جعل الجملة حالية والمعتمد
عليه من هذه الأوجه الثلاثة هو الأول ويعتضد بأنه المفهوم من عرف القائلين ولما كان هذا المفهوم
يمكن المنازعة فيه لم يجعله العمدة واعتمدنا على اللفظ كما بيناه في الوجه الأول اه فانظر قوله ويعتضد
بأنه المفهوم من عرف الواقفين وأما قوله ولما كان هذا المفهوم للخ فيقال عليه مسلم أن هذا المفهوم
في مسئلته يمكن المنازعة فيه فانه مخالف لصريح العطف ثم ولم يتأيد بما غلب في عرف الواقفين
وقصدهم من صرف ما كان للبيت لفروعه لأن الفرض أن هذا الميت لا فرع له فلم يعارض قضية
العطف ثم المقتضية للانتقال إلى العم شيء من القرائن الحالية ولا اللفظية وإنما غاية ما عضد به
هذا المفهوم أن حق الاستحقاق كاملاً ثابت لكل واحد الخ وهذا يقبل المنازعة بأن يقال لا نسلم
مع وجود الاثنين أن حق الاستحقاق ثبت كاملاً لكل وإن أخاه هو الذي حجبته وإنما الذي ينتجه
أنا تبين بتعدد الولد أن حق الاستحقاق موزع عليهما وحينئذ فقد انتفى قول السبكي فإذا قد
عمل ذلك الاستحقاق عمله الخ ولئن سلم ما ذكره فقضية العطف ثم المذكورة أقوى من هذا
التعسف فإذا رجح السبكي هذا التعسف والنهي به قضية العطف ثم مع قوتها وتصريح اللفظ بها
وعدم تصريحه ٧ بل دلالة على ذلك التعسف فمن باب أولى أن نلغي نحن قضيتها في مسئلتنا وإن

عنه انه يخالغ زوجته
بنفسه او بوكيله ليفعل زيد
الشيء الفلاني الذي لا بد
منه فقال ولا اخالغ ايضا
وقصد بذلك الطلاق
الثلاث ايضا وعدم المخالعة
قبل الفعل المحلوف عليه
فهل اذا خالغ الرجل
المذكور بنفسه او بوكيله
في الخلع فهل يقع عليه
الطلاق الثلاث (فاجاب)
بانه متى خالغ الحالف
زوجته بنفسه او وكيله
قبل وجود تلك الصفة
المعلق عليها الطلاق لم تطلق
زوجته بوجودها (سئل)
عن امرأة حضرت مع
زوجها الى مجلس الحاكم
الشرعي وتسلمت منه فيه
ما كان لها تحت يده من
مصاغ وقماش وسألته ان
يطلقها طليقة واحدة خلعا
على براءة ذمته لها من
جميع مبلغ صداقها عليه
وهو بتصادقهما الفانصف
سليمانية ماحل منه ومالم
يحل فاجاب سؤلها وطلقها
الطليقة المسؤلة على العوض
المذكور ونذرت السائلة
المذكورة انه ان احياها
الله بقية يوم تاريخه وقام
قائم شرعي وطلب الزوج
المسؤل بحق مالى من قبل
مبلغ صداقها المذكور
وانتزع ذلك منه بطريق
شرعي كان عليها القيام له
بما ينتزع منه وثبت ذلك
لدى الحاكم المذكور ورحم
بوجهه في المجلس المذكور
بحضورهما ثم بعد ذلك
اظهرت والدة المطلقة من

تأخذ بالمفهوم السابق بيانه فيها لاعتضاده بقرينة بل بقرائن مر بيانها بما يعلم منه أن تلك ليست
قابلة للزاع فيها كذه القرينة التي ذكرها لان تلك القرائن اعترف بها حتى المخالف كما بان لك
من كلامه نفسه وكلام شيخنا الذي قدمته وأما قرينته هذه فلم يعترف بصحتها موافق ولا مخالف
لبعدها كما لا يخفى وبما يصرح أيضا بما قدمناه من أن القرب الى مقاصد الواقفين وأهل العرف
معتبر ومرجح ما ذكره السبكي في فتاويه ايضا في أثناء جواب طويل من ان غرض الواقفين تعميم
النفع في ذرياتهم قال وقد ذهب بعض العلماء الى اعتبار ذلك بمجردة ونحن الغيناها عند انفراد
إذ لا نعتبر ما نظن انه غرض الواقف إلا بمساعدة قرينة لا بمجردة فلا نلغيه اذا اعتضد بغيره وما هنا
قد اعتضد بما ذكرناه فكان الاستناد إلى مجموع الأمرين وصلحا بان ينهض منهما دليل اه
فانظر الى ما صرح به وقرره من أن ما يظن انه غرض الواقف اذا ساعدته قرينة يكون حينئذ دليلا
مرجحا لذلك ومقتضيا للعمل به وفي مسئلتنا كذلك بل أولى كما علم بما مر ويؤيد ذلك وبوافقه قوله
في فتاويه ايضا في أثناء جواب فرجعنا الى المعنى فرأينا ان تقديم الأقرب الى الميت أقرب إلى مقاصد
الواقفين وإلى مقاصد أهل العرف مالم يقصد الأقرب الى الواقف وهنا لم يقصد الأقرب الى الواقف
فلذلك ترجح عند استحقاق هذا الأقرب الى الواقف إلى المتوفى اه فتأمل حق التأمل تجده صريحا
في الترجيح بذلك من باب أولى لأن مسئلته هذه كما يعلم بتأملها مع تأمل كلامه فيها تعارض فيها
الترجيح من جهة اللفظ فقر الى الترجيح فيها من جهة المعنى فحسب وأما مسئلتنا ففيها ترجيحات
لفظية ومعنوية كما مرت مبسوطه فتعين العمل فيها بذلك وبان بكلامه هذا وغيره بما مر عنه وعن
غيره ضعف ما ذهب اليه في نظير مسئلتنا من عدم استحقاق الولد وتأمل ايضا تصريحه بان تقديم
الأقرب الى الميت أقرب الى مقاصد الواقفين الخ يزيد ذلك ايضاح تقديم البنت في مسئلتنا على
الاخت لانها أقرب الى الميتة من الاخت وان كانت الاخت أقرب الى الواقف وقد تقرر من كلامه
هذا ومن كلامه وكلام غيره السابق ان الأقرب الى مقاصد الواقفين وأهل العرف معتبر ومرجح اذا
انضمت اليه قرينة فكيف وقد انضمت اليه قرائن لفظية ومعنوية كما سبق بسطها والاستدلال
عليها بما لا يبق معه توقف في أرجحية ما قلناه على غيره من جهة النظر فضلا عن كونه أرجح من
جهة المنقول وبما يزيد وضوحا ايضا قوله في وقف شرط فيه النظر للارشاد فالارشاد من أولاد
الموقوف عليه ونسلمهم يقدم الارشد والأقرب فالأقرب والمنتسب اليه بالذكور على أولاد البنات
وبنات البنات واذا انتهى النظر الى أنثى كان من شرطها أن تكون ذات زوج يصلح للتقدمة
على المجاهدن فوجد من ذرية الموقوف عليه اناث واحدة منهن ذات زوج يصلح لما ذكر
وذكر انزل منهن وقامت بينة لكل من المذكورين بالارشادية ووجد انثى أعلى من الجميع
قامت بينة لها انها من نسل الموقوف عليه فلن يكون النظر قد يتوهم متوهم ان قوله على
أولاد البنات يعود الى جميع ما تقدم وكأنه قال يقدم الارشد على أولاد البنات والأقرب على أولاد
البنات والمنتسب اليه بالذكور على أولاد البنات ويحتج بان مذهب الشافعي ان الاستثناء وما
جرى مجراه يعود الى جميع الجمل المتقدمة والجار والمجرور يجري مجرى الاستثناء وعطف المفردات
أولى بذلك من عطف الجمل ويترتب على هذا انه اذا وجد في هذا الوقف في المنتسبين بالذكور رشيد
وأرشد لا يتقدم الرشيد على الارشد لما تقدم أن الارشد انما يتقدم على أولاد البنات وهذا الوهم
يندفع بثلاثة أمور أحدها ان السابق الى الفهم في هذا الوقف وما أشبهه خلافة وان الجار والمجرور
يختص بالآخرة وان كل وصف بما ذكر يقدم على ضده فيتقدم الارشد على غير الارشد مطلقا
سواء كان من أولاد الذكور أم من الاناث ويقدم المنتسب بالذكور على أولاد البنات سواء أكان

أرشد أم لم يكن أرشد هذا هو السابق إلى الفهم في هذا الكلام وأشباهه ولا نقول أنه من المسئلة التي يقول فيها الشافعي رضي الله عنه بالعود إلى الجميع لأن القرينة التي ذكرناها من تقدمه كل شيء على ضده صارفة عنه فوجب المصير إلى ما سبق الذهن إليه الأمر الثاني من الأمور الثلاثة القرينة التي ذكرناها فهي مع سبق الذهن شيان الأمر الثالث أنه لو قيل بهذا التوهم لزم التخصيص أو التقييد في الجملتين الأولتين فلهذه الأمور الثلاثة جعلناه للاخيرة فقط انتهى المفهوم منه فانظر قوله هذا السابق إلى الفهم في هذا الكلام الخ وقوله فوجب المصير إلى ما سبق الذهن إليه تجده صريحا ودليلا أي دليل على رد ما ذهب إليه في نظير مسئلتنا هنا إذا خالف قاعدة الشافعي والأصحاب من رجوع الوصف والاستثناء ونحوهما كالجار والمجرور إلى جميع ما تقدمه لاجل مبادرة خلافة إلى الذهن لحسب فكيف لا تجعل هذه المبادرة في مسئلتنا مرجحة مع اعتضاها بما مر من الأدلة الواضحة والقرائن اللائحة وعدم مخالفتها لقاعدة من قواعد الشافعي أو أحد من أصحابه بل ما ذكرناه موافق لما ذكره كما ظهر والله الحمد عما مر بسطه وتقريره باوضح طريق وأتم تقرير وتحقيق ومع ذلك فلا تغفل عن هذا المحل والذي قبله من كلامه فانه شاهد صدق ودليل حق على ظهور ما ذهبنا إليه تبعا للنقول وضعف ما ذهب إليه هو ومن تبعه هذا ما تبسر في هذه المسئلة مع تشتت البال وضعف الحال والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب والمعول على فضله وكرمه وجوده في الهام الحق عند تصادم الآراء وارتباكها في مظان الارتياح أنه أكرم مسؤول وأرجى مأمول

(الباب الثاني في الكلام على شق السؤال الثاني)

وهو انكم اذا قلتم بان نصيب الميثة لبنتها فاذا ماتت الاخت الباقية عن أولاد فهل للبنت نصيب أمها وأولاد هذه الثانية نصيب أمهم أو تشترك البنت والأولاد في جميع الخلف عن أميها بالتسوية بينهم على حسب الرأس وبيان الحق في ذلك من كلام كثير فيه للتأخيرين وغيرهم ان الوجه في مسئلتنا التساوي ويوجه بان كل طبقة إنما يتلقون من الواقف لامن الذي قبلهم ومعنى تلقيهم منه أن الاستحقاق لجميعهم بحسب مانص عليه الواقف من حين الوقف وأما الأحقية فلا تثبت الا عند وجود مسوغ الاخذ كما قالوا في الولاء انه يثبت لجميع العصبات ويقدم في الارث به الاقرب منهم فالاقرب واذا كانوا إنما يتلقون من الواقف والواقف إنما شرط التفاوت في مسئلتنا في المرتبة الاولى دون ما عداها فيكون ما عداها على التساوي اذ ليس في لفظ الواقف في مسئلتنا ما يدل على أن كل فرع كل من البنتين إنما ياخذ جميع ما يستحقه أصله مطلقا وليس مفهوم على أن مات منهما عن غير ولد الخ ان من مات منهما عن ولد ياخذ ولده نصيبه بتمامه مطلقا بل مفهومه أن نصيبه ينتقل لولده مادام احد من اهل طبقة أصله موجودا فاذا ماتت بنتا الواقف صار كل من فرعيها لا ياخذ بقضية مفهوم ذلك الشرط وإنما ياخذ بقضية نص الواقف عليهم بقوله ثم على أولادهما الخ واذا تقرر انه لا ياخذ حينئذ الا بنص الواقف عليه لا بمفهوم الشرط فلا وجه الا القول بالتسوية بينهم لان الواقف لم يصدر منه ما يدل على ان كل مرتبة بعد الاولى حكمها في التفاوت او عدمه فاخذنا في المرتبة الثانية وما بعدها بالاصل وهو التساوي لما تقرر انه لا معارض له ويدل على ما قررته امور منها قول الروياني ووالده في جوابهما السابق أول الباب الاول الجواب ان كل العشرة ينتقل اليهم الخ بناء على ان الضمير في اليهم يرجع إلى جميع ما قبله من أولاد عمرو وأولاد زيد لكن قوله عقبه ولا يختص بالانتقال اليهم ما كان نصيب الميثة في الاصل لان جميع العشرة الآن صار حقا للميت ونصيبا له فالموت كاف في الجميع يقتضي ان المراد رجوع الضمير في اليهم إلى أولاد عمرو فقط وحينئذ فتكون عبارتهما منافية لما قلناه من التساوي فان قضية ما قررناه ان العشرة التي هي حق لعمرو

يدها مستندا شرعا شهد لها بان ابنتها السائلة حالتها على ذمة الزوج المسؤول قبل السؤال بتسعةائة نصف من الصداق المسؤول عليه فهل اذا كانت الزوجة المذكورة صحيحة العبارة تقع الطلقة المسؤلة طلاقا بائن أم بتقدير صحة الحواله بان توفرت شرائطها الشرعية وثبتت فان كان الالفا نصف المسؤول عليها مهر مثل السائلة على السائل تصح البراءة في الالف والمائة الباقية لها في ذمته الى حين السؤال وجوابه ويرجع عليها بتسعةائة نظير ما أحالت به عليه أو لا تقع الطلقة أصلا لفساد البراءة في التسعةائة المحال بها قبل السؤال واذا قلتم بهذا الثاني بينوا لنا وجه وقوع الطلاق بائن فاما صرح به الارشاد كالروض فيما اذا سألت أن يطلقها أو يختلعا على براته من صداقها وكانت قد أبرأته منه وهو لا يعلم ثم يجب له عليها مهر المثل فان هذه المسئلة قد يستفاد منها أنه اذا فسدت البراءة في البعض يرجع إلى بدله من المرد وهو مهر المثل وهل هذا النذر بتقدير وقوع الطلاق بائن صحيح أو لا لانه لا يصح نذر الشيء الا للزوم وهو بدون الزام وهل يقال لمن قال البراءة في مسئلة الارشاد موجودة في نفس

الأمر فذلك وقع الطلاق فيها لو كان المعتبر ما في نفس الأمر لوقع الطلاق رجعياً ولم يجب له عليها مهر المثل (فأجاب) بأنه قد وقعت الطلقة المسؤولة طلقة بائنة لوقوعها في مقابلة براءة الزوج من القدر المذكور ثم إن ثبتت الحوالة المذكورة وكان المبلغ المذكور مهر مثلها برئت ذمة الزوج من الألف والمائة الباقية ويرجع عليها بتسعيها وتوالت المذكور غير صحيح لما ذكر في السؤال (سئل) عن رجل قال متى مضى شهر شوال مثلاً ولم أحضر للمحكمة الفلانية وادفع لأحدى زوجتي صداقها كاتناً طالفتين ثلاثاً ثم قبل مضى الشهر المذكور حصل بينه وبين صاحبة الصداق اتفاق على إيقاع الطلاق في مقابلة البراءة من الصداق المذكور ثم سألته أن يطلقها على ذلك فطلقها عليه فهل إذا فعل المقدور عليه وهو الحضور إلى المحكمة المذكورة يقع عليه طلاق الأخرى لكونه فوت شغل ذمته من الصداق باختياره أولاً يقع لفعله المقدور وعدم شغل ذمته بالصداق المذكور أم كيف الحال (فأجاب) بأن تلك الزوجة طلقت ثلاثاً

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن قال على الطلاق لا أفعل شي.

تقسم هي وسهما أولاد زيد على جميع أولاد عمرو وزيد بينهم بالسواء ولا يختص أولاد عمرو بال عشرة وأولاد زيد بالسهمين لعين ما قرناه نعم قد يقال أن صورة الروايي هذه تخالف صورتنا فإن الذي في صورتنا أنه وقف على بنيه بينهما بالسوية ثم على أولادهما الخ ثم قال على أن من مات منهما عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته فلم يأت في المرتبة الثانية بما يدل على التفاوت بينهم عند انتقال الوقف إليهم فعملنا فيهم بالأصل وهو التساوي كما تقرر وأما مسئلته فإن الواقعة أتت فيها بالتصريح بالتفاوت بين أهل المرتبة الأولى وبما يدل على أن أولاد كل من أهل المرتبة الأولى يكون حكمه حكمه ووجه ذلك أنهما ذكرتا في قبالة وقفها أنه أي مأمور من الموقوف عليهم على حسب التفاوت الذي ذكرته وقف عليهم ثم على أولادهم ما عاشوا الخ اقتضى ذلك أن هذا التفاوت جار في كل طبقة لأنها لما ذكرت التفاوت المذكور ثم عقبته بأن الوقف المتصف بهذا التفاوت وقف على الثلاثة المذكورين ثم على أولادهم الخ كان ذلك ظاهرافياً قلناه وحينئذ فيتضح ما قاله الروايي والوالد من انتقال العشرة إلى أولاد عمرو ولا يشاركهم فيها أولاد زيد وقد يؤخذ من علمتهما أن ما قالاه من انتقال العشرة لأولاد عمرو فقط مبنى على الضعيف أن كل طبقة تتلقى بما قبلها لا من الواقف وببأنه أنه لم يجعل سبب اختصاصهم بالعشرة إلا أن جميعها صار حقاً لليت ونصيباً له فاقتضى أنهم إنما يتلقونها عنه وإذا كانوا يتلقونها عنه فلا يمكن أحد أن يشاركهم فيها بوجه لأنهم نازلون منزلاته دون غيرهم ومن أفتى بما قدمته من التساوي السبكي وقد قدمت كلامه في ذلك أول الوجه الثالث فراجعناه وانظر قوله ولا يختص أولاد كل بنصيب والدهم الخ وقوله الأمر الثاني أنه إذا انتقل نصيب الطبقة التي تحتها هل يكون مشتركاً بين الجميع بالسواء أو يأخذ كل أولاد ما كان لا يبيهم ولا دليل على الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ فتعين ذلك بين صحة ما ذكرناه أولاً هذا ما ظهر لي في هذا الوقت وفوق كل ذي علم عليم اه لكن قد يخالف ما ذكره في هذا الجواب ما ذكره في جواب آخر فانه سئل عن وقتت على نفسها ثم زوجها ثم أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين ثم أولاد أولادهم كذلك ثم نسله وإن سفل للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم عن نسل عاد ما كان جارياً عليه على ولد ولده وإن سفل للذكر مثل حظ الأنثيين ومن توفي عن غير ولد ولا نسل عاد إلى من معه فتوفي زوجها قبلها عن بنته منها نسب وبنت بنت من غيرها توفيت أمها قبل صدور الوقف اسمها قضاة ثم توفيت الواقعة فانتقل الوقف لنسب ثم توفيت عن ابنها أحمد فحكم حاكم بمشاركة قضاة له وأنه بينهما نصفان ثم توفيت قضاة عن ابنها أحمد وأمين الدين فافر لأخيه بثلاثي الوقف وأقر له أحمد بثلثه ثم توفي أحمد عن ولدين ثم توفي أمين الدين عن أولاد فأجاب بقوله مقتضى هذا الوقف أن قضاة تشارك أحمد للذكر مثل حظ الأنثيين أما مشاركتها فاعموم قول الواقعة على كمال الدين ثم أولاده ثم أولاد أولاده فانه اقتضى دخول أولاد أولاده كلهم وأحمد وقضاة كلاهما من أولاد أولاده وإنما تأخرت قضاة عن مشاركتها لخالتها نسب لاجل الترتيب وقد زال فان أحمد مساو لها فيشتركان وإن كان هذا يخالف قول الواقعة من مات منهم وله ولد كان نصيبه لولده فانه يقتضى أن نصيب نسب وهو جميع الوقف كله لابنها أحمد لكنه معارض بعموم قولها أولاد أولاد كمال الدين واقتضائه استحقاقهم فعملنا قول النصيب على النصيب الذي يستحقه لو كانت هي مساوية لقضاة لأنها إنما قدمت عليها لعلوها في الدرجة وهذا الوصف مفقود في ابنها فلا يقدم عليها فان قلت هذا تجوز في لفظ النصيب وذاك تخصيص والتخصيص مقدم على المجاز قلت لنا إن نقول النصيب قدر مشترك فلا مجاز ولو سلمنا أنه مجاز فهو هنا أولى لأن التخصيص إذا قيل به هنا يكون في مجال صدور الوقف

الفلاقي ثم فعله هل يقع عليه
الطلاق أولا (فاجاب) نعم
يقع على الخالف الطلاق
لان اللفظ المذكور صريح
فيه (سئل) عن قال
لوجه انت طالق على سائر
مذاهب المسلمين قال ابن
الصباغ وغيره فيها تطلق
في الحال والقاضي ابو الطيب
بعدم وقوعه لانه لا يكون
وقوع ذلك على المذاهب
كلها ايها المعتمد (فاجاب)
بان المعتمد ما قاله ابن الصباغ
وغيره قال الغزي انه
الاقوى اذ لو أتى شخص
بصريه وقال لم انوبه
طلاقا لم يقبل بالاجماع
واحتج له الخطابي بقوله
تعالى ولا تتخذوا آيات الله
هزا ولا نال من نقل بذلك
لنعتل الاحكام ولم يخالف
في ذلك الا داود الظاهري
لقوله صلى الله عليه
وسلم انما الاعمال بالنيات
وجوابه ان التخصيص دخله
بالاجماع وقد قال امام
الحرمين ان المحققين
لا يقيمون للظاهرة وزنا
وان خلافهم لا يعتبر
(سئل) عما لو اكره شخص
شخصا على ان يقبض من
شخص شيئا اكرهه حتى
اخذ منه ذلك فهل للقبض
الرجوع على القابض المكروه
اولا وهل يشهد لذلك
مسئلة الوديعه (فاجاب)
بان للقبض الرجوع على
القابض المكروه ويشهد
لذلك مسئلة الوديعه ثم ان

وتفاصيله فكان واحد أولى وايضا ففرض الواقف يقتضى عموم الذرية إذا عرف هذا فكان
الاشتراك بينهما لا يكون بالسوية بل للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لاحد اثنتان ولقضاء الثلث
لعموم قوله للذكر مثل حظ الانثيين وقد يقال انه يراعى ذلك في نصيب كل واحد اذ لا ينتقل
لاولاده خاصة مثاله إذا كان ابن وبنت فانهما يستحقان للذكر مثل حظ الانثيين فاذا مات الابن
عن بنت والبنت عن ابن انتقل لكل منهما ما كان لايه كاملا ولا يجمع بين نصيبه او يقال للذكر
مثل حظ الانثيين وترجيح احد الاحتمالين على الآخر فيه نظر والاقرّب الثاني لاننا انما خرجنا عن
ظاهر لفظ النصيب الى اصل الشراكة لاجل العموم ومثله لا يقوى هنا ومع هذا فقضاء تشارك أحمد
لان أحد انما له نصيب امه وامه لا تفضل عن قضاء في استحقاق النصيب لا اشتراكهما في الودعة وانما
تفضل عليهما في التقدم لعلو درجتها وعلى هذا يكون حكم الحاكم بمشاركة قضاء لاحد
ومنافستهما صحيحا ثم لما توفيت قضاء عن ابنيها استحقا نصف الوقف على الاحتمالين اللذين
ذكرناهما جميعا لاننا انعمنا قوله للذكر مثل حظ الانثيين فهما ذكران وان خصصنا فكل واحد
يأخذ نصيب امه وحينئذ الاقرار ليس بصحيح الا انه يؤخذ به إذا احتمل ان يكون له مستند غير
ما ذكر فان لم يحتمل فهو باطل ولا يؤخذ به وعلى كل تقدير فالأقرب ما ذكره والحكم الذي حكم به
الحاكم لا يلزم حكمهما لمن بعدهما فيأخذ ولدا أحدهما كان لاييهما ويأخذ اولاد أمين الدين ما كان
لاييهما فان كان في أحد الفريقين انثى مع ذكر كانت القسمة ثلاثة في النصف الذي انتقل اليهما من
اييهما خاصة لا في الجميع على ما رجحناه من أحد الاحتمالين اه كلام السبكي وهو ظاهر في المخالفة
لما قاله من التساوى في الذي قبله لكن إذا تأملت كلا من الصورتين المسئول عنها ظهر لك ان
لا مخالفة وبيان ذلك ان صورة السؤال الذي اجاب عنه اولاه وقف على اربعة سهام بينهم
بالسواء ارباعا ثم على اولادهم ثم اولاد اولادهم ونسلم الذكر والانثى فيه سواء على ان من توفي
منهم عن غير ولد كان ما يستحقه من هذا عائدا على الثلاثة الموقوف عليهم أولا وإذا تقرر ان هذه
الصورة التي اجاب فيها بالتساوى فجوابه به حينئذ ظاهر لان الواقف ذكر في المرتبة الاولى التسوية
وكذا في كل مرتبة بعدها بقوله الذكر والانثى فيه سواء ولم يخص هذا بالتصريح بان كل فرع
يأخذ جميع نصيب اصله ومع هذا الذي ذكره لاسيلى الى القول بان كل اولاد يأخذون ما كان
لاييهما ومن ثم قال السبكي ان هذا الدليل عليه وقال ان التساوى اقرب الى ظاهر اللفظ فتعين
فاتضح حينئذ ما قاله في هذه الصورة المناسبة لصورتنا كما يعلم بما ياتي وصورة السؤال التي اجاب
عنها ثانيا ان الواقعة جعلت ما في كل طبقة مقسوما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ومن توفي عن
غير نسل عادما كان له هلى من في درجته فاقتضى هذا الصنيع ان ينتقل لكل من الفروع ما كان
لاصله كالآثار ان اتحد الفرع اخذه وان تعدد ذكورا او انثى اخذوه بالسواء أو ذكورا او انثى
اخذوه للذكر مثل حظ الانثيين وانه لا يجمع بين أنصاء الاصول ثم يقسم على الفروع بالسوية
ان لم يختلفوا والا فللذكر مثل حظ الانثيين لان ذلك وان كان محتملا وقريبا الى لفظ الواقعة لكن
الاول اقرب لتصريحها بان من مات عن ولد ينتقل نصيبه الى ولده وهذا ظاهر في فوز الفرع بجميع
نصيب الاصل فمن ثم اتجه قول السبكي والاقرّب الثاني الخ لكن لا مطا لما يأتى فتأمل هذا الجمع
بين هذين الجوابين وخذ منه قاعدة وهي انه حيث دل صريح كلام الواقف على اختصاص كل فرع
بجميع نصيب أصله اختص به ولم يشاركه فيه من هو في درجته وحيث لم يدل على ذلك كان جميع
الوقف مقسوما بالسوية على أهل الطبقة الثانية مثلا سواء أكان مقسوما على أهل الاولى بالسوية
أيضا ام لا ولا يكتفى في التفاوت بالمفهوم لانه لا يدل على خصوص التفاوت وان دل على اصل

دفعه للمكره فقرار الضمان عليه بل صرح الائمة بان المكره على اتلاف المال طريق في الضمان وقراره على المكره (سئل) عن امرأة سألت زوجها ان يخرج في ليلة معينة إلى مكان معين فقال عقب سؤالها ان خرجت في هذه الليلة فانت طالق قاصدا بذلك منعها من الخروج لما سألته الخروج اليه والحال أنه لا يملك عليها سوى طلقة وانها من تبالي بحلفه ثم خرجت في تلك الليلة فقال لها الزوج اما علبت بالحلف فقالت نعم ولكني لم اخرج إلى المكان الذي اردت بل إلى غيره وأنت لم تقصد بحلفك إلا منعي من الخروج اليه فهل يصدق الزوج في قصده الخاص ويقضى بعدم وقوع الطلاق والحال ما ذكر (فاجاب) نعم يصدق الزوج ان قصد ذلك المكان المعين ولا يحكم بوقوع الطلاق للقرينة وان قصد مكانا غير ذلك المكان فلا يصدق ويحكم بوقوع الطلاق ظاهراً ولكنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى (سئل) عن رجل متزوج بامرأتين قال متى سكنت بزوجتي فاطمة في بلد من البلاد ولم تكن زوجتي ام الخير معها كانت أم الخير طالقاتهم سكن بالزوجتين في بلدة اخرى فهل تحل اليمين أم لا وإذا

الاستحقاق كما قدمناه في الباب الاول وهذا يزيد لك إيضاح فرقان ما بين صورتى السبكي فان الاولى ليس فيها ما يدل على التفاوت وقوله فيها على أن من توفي منهم عن غير ولد كان ما يستحقه من هذا عائدا على الثلاثة الموقوف عليهم أو لا لا يدل على أن من توفي عن ولد يكون جميع ما كان له لا ولاده في حياته أو في حياة من في درجة الميت وبعد مماته بل على أن جميعه يكون له في حياة ذاك فقط واما بعد مماته فهو لا يأخذ بقضية المفهوم بل بصريح قول الواقف ثم اولادهم ولم يفاوت الواقف بعمل باصل التساوى بخلاف قوله في الثانية من توفي عن نسل عادم ما كان جاريا على نسله الخ فانه يقتضى بناء على ما فهمه السبكي أن ذلك جار في كل مرتبة مطلقا سواء مات الاصل في حياة من في درجته أم لا واذا قذف بان لك واتضح فرقان ما بين هاتين الصورتين فصورتنا مساوية للصورة الاولى وصورة الروايى ووالده مساوية للصورة الثانية وحيث أن اتضح ما قلناه في صورتنا من التساوى وما قاله في صورتها من عدمه واتضح أيضا ما قاله السبكي في الاولى موافق لما قلناه في صورتنا وما قاله في الثانية موافق لما قاله وبعد ان تمهد هذا فاعلم ان ما أتى به البغوى لا يخالف ما قلناه ولا نظائره خلافا لمن زعمه ولفظ فتاويه وقف على عائشة وفاطمة ثم على اولادها وانسألها بطنا بعد بطن وقرنا بعد قرن وكل من مات منهم واعقب صرفت حصته من ذلك الى عقبه والا فلن في درجته فانت فاطمة ولا نسل لها وانحصر الوقف في رجل من نسل عائشة هي جدة أمه وله اولاد محمد وعلي وعائشة وغالية فماتت عائشة في حياة ابنيها وخلفت ولدين ثم مات ابوها عن بقية اولاده المذكورين ثم مات الاولاد الباقيون عن اولادهم فهل ينتقل الى كل منهم نصيب ابيه ام يشاركهم ولدا عائشة الميتة في حياة ابنيها لان الكل اليوم في درجة واحدة قال لا يشاركهم اولاد عائشة ووجه عدم مخالفته لما قاله السبكي انه انما تعرض لعدم مشاركة ولدى عائشة ولم يتعرض للتصريح بان كلا ينتقل اليه نصيب ابيه كاملا او لا نعم كلامه قد يقتضى ذلك وحيث أنه ليس مخالفا لما مر فان صورة مسئلته مساوية لصورة السبكي الثانية دون الاولى ودون صورتنا لان صورته هذه نص الواقف فيها في سائر البطون على أن كل فرع يأخذ حصة أصله بقوله وكل من مات منهم واعقب صرفت حصته ومن ذلك الى عقبه والا فلن في درجته فاذا وجد العقب كان النصيب مصروفا اليه بنص الواقف فلا ينقص عنه اى لا بقيده المستفاد من كلام البلقينى الآتى واما مسئلتنا فالواقف لم يصرح فيها بنظر ذلك وانما خص ذلك بالطبقة الاولى فقط فانه وقف على بنتيه ثم على اولادها الخ ثم شرط ان من مات منهما اى من بنتيه اى عن غير ولد كانت حصته لمن في درجته فالضمير في قوله منهما يخص هذا الشرط بهما دون غيرها من سائر الطبقات فاذا ماتت احداها عن ولد اخذ حصتها عملا بمفهوم الشرط كما مر فاذا توفيت الاخرى عن اولاد بطل ذلك الشرط ولم يصر احد من اهل الطبقة الثانية يأخذ به أصلا وانما يأخذون بقضية قوله ثم على اولادهم فليست مسئلتنا نظيرة مسألة البغوى هذه للفرق الواضح بينهما كما تقرر وكذلك مسئلته الاولى فانها ليست نظيرتها في جواب الصورة الثانية مقتضى هذا الوقف ان قضاة تشارك احمد الخ ووجه ذلك ان صورتيهما متحدثتان في سائر الاوصاف من العطف بتم وشرط ان من مات عن ولد نصيبه لولده والا فلن في درجته وفي ان قضاة توفت امها قبل استحقاقها بل قبل صدور الوقف ولدى عائشة توفت امها قبل استحقاقها أيضا فافتاء البغوى بعدم استحقاقها نص صريح في عدم استحقاق قضاة اذ لا سبب لافتاءه بذلك الا ان امها توفت قبل استحقاقها وهذا موجود بعينه في ام قضاة فلا تستحق لما قاله البغوى بل أولى وعليه فما وجه به السبكي استحقاقها من عموم قول الواقفة ثم على اولاده الخ ما قدمته عنه يمكن ان يحجب عنه بان لا نسلم حمل قوله النصيب على ما ذكره حيث أن بل هو على حقيقة

وبه يخص العموم الذي ادعاه لان التخصيص خير من المجاز وان تعدد دون المجاز كما اقتضاه اطلاق
الاصوليين فاندفع قوله ولو سلطنا أنه مجاز فهو هنا أولى الخ وقوله لنا أن نقول النصيب قدر يحجب
عنه بأنه ممنوع لان النصيب لا يتبادر منه الا الموجود حقيقة دون المعدم حقيقة الموجود تقديرا
والتبادر علامة الحقيقة كما صرحوا به وقوله وغرض الواقف يقتضى عموم الذرية يقال عليه محله
مالم يعارضه تصريحه بخلافه وهو هنا قد صرح بخلافه كما تقرر وقد وقع للسبكي رحمه الله تعالى في
فتاويه مواضع قريبة أو مساوية لما قاله هنا في النصيب وما تفرع عليه فإياك ان تغتر به قبل أن
تأمله مع كلام البغوى هذا فانه صريح في رد جميع ما قاله السبكي في هذه الصورة ونظائرها
وبالضرورة اذا تعارض افتاء السبكي والبغوى فالاصل والغالب تقديم افتاء البغوى الا لمانع ثم
رأيت البلقيني أشار في فتاويه إلى جميع ما قدمته عقب كلام الروياني ووالده وإلى ما ذكرته عقب
جوابي السبكي من الجمع بينهما بحملها مامر وإلى ما ذكرته عقب افتاء البغوى من عدم مخالفته
لما ذكرته في صورتنا ولما ذكره السبكي في صورته الأولى ويان ذلك أنه سئل عن وقف على أولاده
الثلاثة وعلى من سيولد له ذكورا واناثا بالسوية بينهم ثم على أولاهم وان سفلوا تحجب الطبقة
العليا السفلى ومن مات منهم عن ولد فنصيبه له والا فلن في درجته ثم حدث له ولدان فقسم الربع
بين الخمسة سواء ثم مات الذكران الاولان عن أولاد فخازوا نصيبهم ثم توفي الاخيران عن غير أولاد
فحازت أختهما نصيبهما اذ هي في درجتهما ثم توفيت عن ولد وعن ثلاثة أخماس من الوقف فاراد
ولدها حوز ذلك فان والدته كانت تأخذه فقال أولاد خالته ليس لك الا ما كانت تأخذه بطريق
الاصالة وهو الخمس والباقي بيننا فما الحكم فاجاب بقوله لا يعمل بما قصده ولد المرأة ولا بما قصده
أولاد خالته وانما الذي يعمل في ذلك أن الغلة تقسم على جميع الطبقة الثانية بينهم بالسوية عملا
بقول الواقف ثم من بعدهم على أولادهم واما قوله ومن مات منهم وله ولد انتقل نصيبه لولده فذاك
عند وجود من يساوى الميت لانه اراد بذلك ان يبين ان قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى
انما هو بالنسبة الى حجب الاصل لفرعه وان الترتيب الذي ذكره ثم ترتيب افراد لا ترتيب جملة
فاذا مات الاخير من طبقة اى طبقة كانت لم يختص ولده بنصيبه وانما تكون الغلة للطبقة الثانية على
حسب ما شرط الواقف من تفضيل وتسوية وصار تقدير الكلام ومن مات منهم وله ولد انتقل
نصيبه لولده دون من هو في طبقة ابيه حتى لا يحرم الولد في حياة من يساوى اصله وقد زال هذا المعنى في
موت الاخير وهذه المسئلة قد وقعت قديما فافتيت بهذا فيها ووافق عليها اكابر العلماء في ذلك الوقت
ثم وجدت التصريح بها في اوقاف الخصاف وفيه الجزم بما افتيت به انتهى كلام البلقيني وتبعه على
ذلك السيد السموودي فانه سئل عن وقف على اولاده الخمسة ثم اولادهم ثم اولاد اولادهم تحجب
الطبقة العليا السفلى على ان من مات منهم وله ولد او ولد ولد انتقل نصيبه لولده فان لم يكن له ولد
فلاخوته فان لم يكن له اخوة فلبنى اخوته فتوفي احد الخمسة عن بنين اربعة ثم الثاني عن ثلاثة ثم
الثالث عن ابنين ثم الرابع عن واحد فصار كل من توفي له اب يتناول حصة ابيه وتقسم بنو الاول
نصيبه بينهم ارباعا وبنو الثاني اثلاثا وبنو الثالث انصافا ويختص ابن الرابع بحصة ابيه ثم مات
الخامس عن غير ولد فهل تدوم تلك القسمة مع قسمة حصة الخامس على عدد رؤسهم ام يقسم
ربع الوقف كله على عدد رؤسهم فاجاب بقوله اذا مات الخامس صار اولاد البنين كلهم طبقة
واحدة وهم عشرة فيستحقون ربع الواقف اعشارا بالسوية بينهم عملا بقول الواقف ثم على
اولادهم واما قوله على ان من مات منهم وله ولد او ولد ولد انتقل نصيبه لولده او ولد ولده فانه
خصص به حجب الطبقة العليا للسفلى فيعمل به مادام احد من الطبقة العليا موجودا فاذا لم يبق

قلتم لا تنحل اليمين فسكن
بزوجته فاطمة في بلدة
أخرى هل تنحل اليمين
أم لا (فاجاب) بانه تنحل
اليمين بسكناء بزوجته في
بلدة واحدة لانها تعلقت
بسكنى واحدة اذ ليس فيها
ما يقتضى التكرار فصار كما
لو قيدها بواحدة ولان لهذه
اليمين جهة بروهى سكناء
بزوجته فاطمة في بلدومعها
زوجته الاخرى أم الخير
وجهة حنث وهى سكناء
بزوجته فاطمة في بلد دون
أم الخير ويفارق هذا ما لو
قال لزوجته ان خرجت
لابسة حرير فانت طالق
فخرجت غير لابسة له حيث
لا تنحل حتى يحنث بخروجها
ثانيا لابسة له بان هذه
اليمين لم تشمل على جهتين
وانما علق الطلاق بخروج
مقيد فاذا وجد وقع الطلاق
(سئل) عن تشاجر هو
وزوجته فقال لها على
الطلاق ان طلبت الطلاق
طلقتك فقالت طلقني
فسكت عنه فهل يقع بذلك
طلاق أولادها واذا وقع هل
يكون باثنا أو رجعا
(فاجاب) بانه ان لم يقصد
بلفظه المذكور تعليق
طلاقها على طلبها لم يقع
بمجرد طلبها ثم ان قصد أنه
يطلقها بعد طلبها فورا
ومضى بعد طلبها زمن
أمكنه أن يطلقها فيه ولم
يطلقها طلقت وان لم يقصد
فورالم تطلق الا عند يأسه

من طلاقها وحيث وقع الطلاق المذكور فهو رجعي ان كانت مدخولا بها ولم يكمل بالواقع عدد طلاقها (سئل) عن رجل قال لزوجته ان خرجت في هذه الليلة فانت طالق وقصد اعلامها ومنعها وهي عن تبالي بقوله بعد ان سألته الخروج لبيت شخص أو لبيت شخصين فخرجت تلك الليلة لغير البتين ثم ادعت بعد ان سئلت ان زوجها لم يحلف الاعلى الخروج لبيت من سألته الخروج اليه وانها لم تخرج لما حلف عليه فهل يقبل قولها ولا تطلق لاحتمال صدقها ونسيانها أو كذبها معتقدة أنه غير المعلق عليه وإذا قلتم بقبول قولها فهل يكون جاريا فيها إذا صدقها أو لم يتعرض لها بتصديق ولا تكذيب أو كذبها لانه مقرر بحلف بطلاق لا بطلاق والحلف بالطلاق لا يقع به الطلاق إلا بفعل المحلوف على فعله عامدا عالما مختارا والعلم والعمد لا يعدان إلا منها فحصل شك في وجود الصفة على الوجه المذكور والطلاق لا يقع بالشك كما صرح به الاصحاب في مواضع كثيرة منها ما لو قال لزوجته أنت طالق ان لم يدخل زيد الدار اليوم وشك في دخوله في اليوم وهل إذا فسرت ما ادعته بانها لم تسمع من زوجها إلا الحلف على

أحد من العليا فقد حصل الاستواء فتعين القسمة بينهم على السواء عملا بما تقدم ومن أفتى بذلك السراج البلقيني اه فان قلت في كلام البلقيني بعض مخالفة لما ذكره السبكي في جوابه الثاني فما المعتمد منهما قلت الاوجه في ذلك أن مجرد قول الواقف على أن مات عن ولد فنصيبه لولده والا فلن في درجته لا يقتضي عموم جريان ذلك في كل مرتبة حتى يأخذ الفرع نصيب أصله مطلقا وانما يقتضى أنه يفوز به حيث كان من في درجة أصله لما قرره البلقيني من أن محل العمل بهذا الشرط انما هو عند وجود من يساوى الميت لانه أراد به ان يبين ان الحجب المستفاد من ثم في مسألة السبكي ومنها ومن تحجب العليا السفلى في مسألة البلقيني انما هو بالنسبة الى حجب الاصل لفرعه وان الترتيب المستفاد من ذلك ترتيب افراد لا ترتيب جملة فاذا مات الاخير من طبقة اى طبقة كانت لم يختص ولده بنصيبه وانما تكون الغلة للطبقة الثانية على حسب مباشر الواقف من تفضيل وتسوية وحينئذ فما ذكره السبكي في جوابه الثاني ظاهر الا بالنسبة لاولاد امين الدين فانه إذا مات لا تأخذ اولاده نصيبه لان الصورة انه مات آخر بل يشتركون هم واولاد احد فيما كان يدهما على حسب رؤسهم للذكر مثل حظ الانثيين لانهم الآن لا يأخذون بهذا الشرط بل بقولهما ثم اولاد اولادهم كذلك لما تقرر ان هذا الشرط لم يؤت به الا لتخصيص الحجب المذكور * (خاتمة) * ما قدمته من كلام البغوى يرد كلام السبكي وما وجهت به كلام البغوى بقولى نعم في قول البغوى لا يشاركهم اولاد عائشة رد لقول السبكي الخ رايت شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده قد سبقنى اليه في فتاويه فانه سئل عن وقف وقفها على ابنته سارة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها بطن بعد بطن على ان من مات منهم رجع نصيبه لولده فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد كان لمن في طبقة على حكم الفريضة الشرعية ثم ان الموقوف عليها رزقت ثلاث بنات وابنا ثم مات في حياة الموقوف عليها بنتان وتركنا اولادا ثم ماتت الموقوف عليها وترك ابنا وبنتان مات الابن والبنت وترك اولادا فهل يشترك اولاد البنين اللتين ماتتا في حياة الموقوف عليها مع اولاد الابن والبنت اللذين عاشا بعدها فاجاب بانهم لا يشاركونهم عملا بقول الواقف على ان من مات منهم رجع نصيبه لولده فانه مفيد لما قبله وان كان غرض الواقف غالبا ان لا يحرم احدا من ذريته إذ لا يعمل بغرضه مع مخالفته لصريح شرطه وقد رفع الى هذا السؤال مرة اخرى فكتبت عليه بذلك فقبل قد اقيمت مرة بالتشريك وفاقا لجماعة فقلت ان كان كذلك فقد وقع من غير تأمل صادق وبما اقيمت به من عدم التشريك افتى به جمع منهم البغوى الشيخ تاج الدين الفزارى والشيخ كمال سلاى شيخ النووى كما نقله عنهما السبكي لكنه اعنى السبكي وقع له ولغيره انهم افتوا في نظير ذلك بالتشريك تبعا للخصاف من الحنفية واستدلوا بما لا يشئ الغليل ثم قال اعنى السبكي بعد كلام طويل ولا انتهى احدا من الفقهاء يقلدنى فيه بل ينظر لنفسه فان هذا نهاية ما وصل اليه نظرى انتهى كلام الشيخ وهو صريح في جميع ما ذكرته عقب كلام السبكي مما مر بسطه فراجعوا واعتن به فانه مهم ويحتاج اليه كثيرا واعلم انه قد يتوهم من كلام البلقيني ان قول الواقف في مسئلتنا على ان من توفي منهما عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته يكون عاما في الاخذ بمفهومه في سائر الطبقات ووجه توهم ذلك يعلم بسياق كلامه فانه سئل عن جعل نظره لولده خضر ثم لاخته ثم لاولاد ابنته خضر الذكور واولاد اولاده بطن بعد بطن ثم توفي خضر واولاده واولاد الواقف وبقي ابن بنت خضر وبنت ابن ابن خضر هل تدخل البنت وتشارك اولادها تدخل عملا بشرط الواقف المذكور فاجاب بقوله لا تدخل البنت في ذلك عملا بقوله المذكور وهذا الشرط مستمر في كل بطن وقد جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى هديا بالغ الكعبة وما جعل في الاول يجرى فيما بعده اه وهذا التوهم غير

الخروج لبيت من سألته
 الخروج اليه وأنهم لم يخرج
 لما حلف عليه لم يقبل قوله
 ويكون الحكم كذلك وهل
 المسئلة أولى بما اقتضاه
 إطلاق الشيوخ وصاحب
 الانوار ومختصرى الروضة
 وغيرهم فيما إذا فوض
 إليها الطلاق فطلعت بكناية
 وقالت ما نويت وقال
 الزوج نويت من أن القول
 قولها لأن النية لا تعرف إلا
 من النوى وهل هذا
 الاقتضاء معمول به ولا
 يكون قول الزوج إقرارا
 بالطلاق وإن قال المأوردى
 أنه إقرار به لأن الإقرار
 شرطه أن يعلم المقر وأولم
 تعلم أنه لم يعلمه وقد علمنا أن
 الزوج لا علم له بنيتها ولا
 نحروجه عالمة عامدة وهل
 إذا ادعى الزوج أنه قصد
 بحلفه المنع مما سألته
 الخروج إليه يقبل قوله
 ظاهره (فاجاب) بانه
 يقبل قول المرأة ولا تطلق
 سواء صدقها الزوج في
 دعواها أولا وإنما حكمنا
 بعدم وقوع الطلاق فيما
 ذكر عملا بقولها وإن كان
 الاعتبار في تعيين الفعل
 المعلق عليه الطلاق بقول
 الزوج المرجوع إليها
 فعلت الخروج جاهلة بانه
 المعلق عليه الطلاق ويقبل
 قولها في تفسير دعواها بما
 ذكرته ويكون الحكم
 كذلك وقبول قولها في
 عدم نيتها الطلاق إذا

صحيح لأن ملحظ البلقيني في رجوع قوله المذكور لما بعده أنه وصف متوسط أو متقدم وهو بقسميه
 يرجع الى جميع ما بعده لصلاحته بخلاف قوله في مسئلتنا على أن من مات عن غير ولد فإنه لا يمكن
 رجوعه لما بعده لأنه لا يصلح له فإن الضمير وإن كان كالصفة في عودته لجميع ما تقدم عليه كما أشار إليه
 القفال إلا أن محل ذلك في ضمير يصلح للعود للجميع أما ما لا يصلح للجميع فلا يعود إلا لما يصلح له
 فقط وهو في مسئلتنا لا يصلح إلا للبنين فلا يعمل به في غيرهما فأتضح الفرقان ما بين صورة البلقيني في
 فتاويه فإنه سئل عن وقف على نفسها ثم من سيحدث لها من الأولاد وعلى والدتها حليلة وعلى
 زوجها أحد بالسوية بينهم ثم من بعد وفاتهم على أولادهم ونسلمهم بالسوية بينهم من ولد الظهر
 والبطن الذكور والإناث في ذلك سواء تحجب الطبقة العليا بالسفلى على أن من مات منهم وله ولد
 أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه ثم توفيت الواقعة عن بنتها كرك وزوجها أحد والدتها ثم والدتها عن غير
 ولد ثم أحمد عن بنته كرك منها وعن ولده عبد الوهاب من غيرهما فهل تستحق كرك نصيب والدها (فاجاب)
 بقوله نعم تستحق كرك نصيب والدها أحمد ولا شيء لعبد الوهاب ولده لأنه من غير أهل الوقف فلا يدخل
 في هذا الوقف اه وما ذكره من عدم استحقاق عبد الوهاب فيه نظر ظاهر وقضية ما مر عن القفال
 من أن الضمير يرجع لجميع ما قبله استحقاقه فإن قوله على أولادهم يرجع لجميع ما قبله ومنهم أحمد
 وكذا قوله على أن من مات منهم وله ولد الخ يرجع لأحمد أيضا وإذا رجع إليه فلا فرق بين أولاده
 من الواقعة وغيرها إذ لا دليل على التخصيص بأولاده منها بل قوله من ولد الظهر والبطن الخ صريح
 في الشمول والعموم على أن لنا قولاً ضعيفاً أن الضمير لا يرجع إلا إلى أقرب مذكور وهو هنا أحمد
 فدخول أولاده مطلقاً متفق عليه فكيف يسوغ حرمان بعضهم فالوجه خلاف ما قاله وقد خالف البلقيني
 في ذلك جماعة وعقدوا له فيها مجالس لكنه لم يرجع لهم ولعله لشيء ظهر له لكن الحق خلاف ما قاله
 وإن جلت مرتبته وهذا آخر ما تيسر لي في هذه المسئلة وتوابعها مع تضعيف الحال وقصر الباع عند
 الوقوع في المهامة والمضايق وسوء الاقتراف من النقائص والبوائى لكن أتوسل إلى الله وجوده
 وعفوه ورضاه ولطفه ومزيدة بمن لا يخيب المتوسلون بجنابه ولا ينقطع المؤمنون عن العلو في رحابه
 أشرف الأنبياء والمرسلين ووسيلة الرسل والملائكة المقربين محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم
 وعلى آله وأصحابه وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل قرره ناظر شرعى في
 وظيفة قراءة ما تيسر من القرآن العظيم بالحرم الشريف النبوى على الحال به أفضل الصلاة والسلام
 بمعلوم قدره لكل سنة أجرة ثلاثة أرباع دار بالمدينة الشريفة ثم تولى الوقف ناظر غير الأول فهل له
 عزل الشخص المقرر المذكور بغير جنحة مع اهليته ومباشرته لما قرر فيه أم لا وهل إذا قرر غيره
 والحال ما ذكر يصح تقريره أولا (فاجاب) ليس للناظر عزل المقرر المذكور إلا بمسوغ ولا يكتفى
 بقوله عزله بمسوغ اقتضى عزله بل لا بد من بيان ذلك المسوغ حتى ينظر فيه هل هو بما يقتضى
 ذلك أولا وإذا عزله وقرر غيره من غير بيان ما ذكر لم ينفذ عزله بل ربما يكون ذلك سبباً لانعزاله
 عن النظر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه لو وقف أرضاً وأوصى بها على من
 يؤذن أو يعلم الصبيان ببلد كذا فهل يصح الوقف والوصية أم يصح الوقف دون الوصية كما نقل عن
 الأصمحي قال لأن الاستحقاق معلق على شرط مجهول لا آخر له ونص غيره على الصحة في صورتين
 فما المعتمد في الفتوى وحيث قيل بالصحة فهل إذا أقام الناظر من يؤذن أو يعلم يكون للوقوف والموصى
 به حكم الموقوف على معين حتى يلزم المؤذن والمعلم زكاته إن بلغ نصاباً وصلح في ملكه أو يكون
 كالوقوف على جهة عامة (فاجاب) بأن المعتمد الذي دل عليه كلامهم صحة الوقف والوصية في الصورة

أنت بكنايته عند تقويضه
 إليها أولى من قبول قولها في
 مسئلتنا لأن النية لا تعرف
 إلا من النوى وعلمها بان
 الفعل المعلق عليه الطلاق
 أو سماعها للفظ التعليق
 قد يعرف من غيرها وما
 تقدم من قبول قولها في
 عدم نيتها الطلاق حتى
 لا يكون الزوج مقرأ به هو
 المعتمد وإن خالف فيه
 الماوردي ويقبل قول
 الزوج في أنه قصد بحلفه
 المنع مما سأله الخروج
 إليه حتى لا يقع الطلاق
 ظاهراً لقيام القرينة عليه
 (سئل) عن رجل قال على
 الطلاق أو الطلاق يلزمي
 من جوزتي بتقديم الجيم على
 الزاي وقال أردت جوزه
 حلق مثلاً فهل يقبل ذلك
 ولا يبحث إذا وجد المعلق
 عليه أم لا وهل العامي
 والعالم في ذلك سواء وهل
 إذا قال من جزئي أو بعضي
 ما الحكم وهل إذا قال على
 الطلاق من سيفي وما أشبه
 ذلك يؤخذ بذلك إذا نوى
 به الطلاق أو لا وهل ذلك
 جميعه صريح أو كناية
 (فاجاب) بأن جميع الالفاظ
 المذكورة في صورة الطلاق
 كناية فيه حتى لا يقع بها إلا
 بنية قبل تمام اللفظ أن عزم
 على الاتيان بقوله من
 جوزتي أو جزئي أو بعضي
 أو سيفي وما أشبه ذلك قبل
 تمام لفظ الطلاق والافهي
 صريح فيقع الطلاق عليه

المذكورة في السؤال وما أشبهها لأن ذلك وقف أو ايضاء لمتصف بصفة معلومة وتعلق كل من الوقف
 والوصية بالصفات المعلومة صحيح قطعاً ثم إن عين الموصي المؤذن أو المعلم وجب قبوله وإلا فلا وما
 نقل عن الأصحح فهو كذلك لكن في نظير الصورة المذكورة وعبارته إذا أوصى أن يوقف على من
 يقرأ على قبره فهذا ينصرف إلى الغلة لا غير ويحكم العرف في غلة كل سنة بستنها فمن قرأ جزءاً استحق بقسطه
 ومن قرأ أكثر كذلك وإن قرأ الجميع استحق غلة ذلك العام وإن كان وصيته بالأرض غير وقف
 فإن عين مدة القراءة في كل يوم جزءاً إلى مدة كذا كذا فلا يستحق العين الموصى بها إلا من قرأ تلك
 المدة وإن لم يعين المدة وقعت المدة مجهولة إذ لا آخر لذلك والاستحقاق معلق على شرط مجهول لا آخر
 له فيشبه مسألة الدينار وفيها اشكال حتى قال صاحب النهاية في آخر تفريعات هذه المسئلة وهذه
 المسئلة لا يهتدى إليها وإن كان وقفاً فهو أقرب أو وصية مدة معينة فكذلك وإن كان وصية إلى غير
 نهاية فمشكل والمسئلة منصوصة في الغرائب اه وما ذكره بعضه مقبول وبعضه مردود فلندينه وإن
 استدعى بسطاً فنقول وأما قوله ويحكم العرف الخ ففيه اجمال والذي يتجه فيه أن يقال إذا
 أوصى أن يوقف أرض مثلاً على من يقرأ على قبره ولم يبين قدر المقرر ولا وقته فهذا أمر مطلق
 محتاج إلى بيان فإذا اطرده العرف في زمن الواقف حال الوقف بشيء وجب تنزيل وقفه المطلق عليه
 كما قاله ابن عبد السلام وغيره في نظائر ذلك وإذا نزل الوقف على العرف المذكور فعن وفي بجميع
 ما اقتضاه العرف استحق كل المعلوم ومن أدخل ببعضه نقص من معلومه بقدر ما أدخل به فإن لم يوجد
 عرف كذلك فما الذي ينزل عليه هذا الوقف للنظر فيه مجال وقضية كلام ابن الصلاح أنه يكفي
 بأصل القراءة على القبر فلا يضر اخلاؤه بها في بعض الايام وعبارته وأما من أدخل بشرط الواقف
 في بعض الايام دون بعض فينظر في كيفية اشتراط ذلك الشرط الذي أدخل به ومستنده فإن كان
 مقتضياً اشتراطه في الزمان الذي يتركه فيه ويتقيد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به فيها فيسقط
 استحقاقه فيها والحالة هذه وإن لم يكن مقتضاه وكان مشروطاً على وجه لا يكون تركه في تلك الايام
 اخلاً بما هو المشروط منه فلا يسقط حينئذ استحقاقه في تلك الايام ومن هذا القبيل اخلال المتفقة
 بالاشتغال في بعض الايام حيث لا يكون الواقف نص على اشتراط وجوده كل يوم فإن ما هو المستند
 في اشتراط يقتضي اشتراطه على الجملة لا في كل يوم ويلتحق بهذا الاخلال بحضور الدرس في بعض
 الايام على وجه لا يكون خارجاً عن المتعارف حيث لم ينص على اشتراطه كل يوم ومن القبيل الاول
 ما ذكر من اشتراطه من قراءة جزء من القرآن كل يوم فأى يوم أدخل بذلك سقط استحقاقه فيه ولا
 يتوهم تعدى سقوط الاستحقاق إلى سائر الايام التي لم يقع فيه اخلال فإن اخلاله بالشرط في بعض
 الايام بمنزلة عدم وجود هذا المستحق في بعض الايام كالايام التي تقدمته وقضاؤه لما فات من ذلك
 لا يثبت استحقاقه في تلك الايام فإن المقيد بوقت لا يتناول ما فعل في غيره اه وإذا تأملت علمت أن
 قول الموصي على من يقرأ على قبري لا يقتضي اشتراط القراءة على القبر كل يوم بل على الجملة هذا
 كله ان جعل قوله على من يقرأ على قبري شرطاً وقد يتوهم من كلام ابن الصلاح انه ليس شرطاً
 فانه قال ما وقع التردد في كونه من الشروط فلا يجعل شرطاً في الاستحقاق مع الشك وبين ذلك
 واستدل له ثم قال ومن صورها أن ذكر في كتاب الوقف اموراً غير مقرونة بصيغة الاشتراط فلم يقل
 فيها وقفت على أنهم يفعلون كذا أو بشرط أنهم يفعلون كذا وما أشبه هذا وإنما قيل فيها ليفعلوا
 كبت وكيت أو يفعلوا كذا وكذا فمثل هذا متردد بين ان يكون توصية وبين ان يكون اشتراطاً اه
 ومع ذلك فالظاهر ان قوله وقفت على من يفعل كذا أو اوصيت لمن يفعل كذا بما للواقف
 أو الموصى فيه حظ يعود عليه منه نفع بمنزلة الاشتراط لانه ربط الوقف أو الوصية بصفة معلومة مقصودة

قبل اثباته بنحو جوزقي
والعامي والعالم في ذلك
سواء (سئل) عما لو قال
شاهد لزيد قل لعمر وطلق
بنتي على كذا فقال له
ذلك فقال الشاهد لعمر و
قل له طلقت بنتك على
كذا فقال عمر وطلقت بنته
على ذلك فهل يصح ويكون
الطلاق المذكور صريحا
أو كناية (فاجاب) بانه
يقع الطلاق بما ذكر وهو
صريح ولا يضر عدوله
عن الاضافة لضمير
المخاطب الى الاضافة لضمير
الغائب (سئل) عن قرر
لزوجته فما تحتاج اليه في
ثمن طعام وادام كل يوم
كذا ثم قال متى مضى
اسبوع ولم اوفك المقرر
المذكور فانت طالق
ثم نشرت فقطع عنها زوجها
المقرر المذكور فهل يقع
الطلاق اولا (فاجاب)
بانه لا يحث الحالف
بعدم دفع المقرر زوجته
زمن نشوزها (سئل)
عن رجل حلف بالطلاق
انه في غد يسافر لموضع
كذا فاصبح في غد يسافر
فوجد ضيفا جاء فاشتغل
به وفي عزمه السفر
للموضع المحلوف عليه ثم
قضى حاجته واراد السفر
فشرع فيه وقد بقى من
الغد ما يزيد على ما يوصله
الى الموضع المذكور فطأ
عليه النسيان ولم يتذكر
الابعد الغروب فهل يحث
كما لو حلف لياكلن هذا
الطعام غدا فتلف فيه بعد

فلا بد في الاستحقاق من وجودها بخلاف قوله وقتت كذا على فلان ويفعل كذا فان مثل هذا
هو المتردد بين الاشتراط والتوصية فلا يلحق بالشروط كما مر عن ابن الصلاح ولو تعدد القارئون على
قبره استحقوا الموقوف أو الموصى به على قدر عملهم على الوجه وليس للناظر ولا للموصى
تخصيص بعضهم به لعدم المرجح لتناول لفظ الواقف أو الموصى للكل لان قوله من يقرأ على قبري
ظاهر في العموم وان احتمل ان تكون من فيه نكرة موصوفة وما يصح بذلك قول الماوردي إذا
قال من قام بوصيتي فله مائة درهم فاي من أقام بها وهو من أهلها فله المائة وان قام به جماعة
كانت المائة بينهم وإذا قام بها واحد وكان كافيا مع غيره بعد العمل ان يشاركه اه وفيه فوائد
وياتي فيمن يؤذن أو يعلم ما تقرر هنا وفيما ياتي فيمن يقرأ وأما قوله فلا يستحق العين الموصى
بها الا من قرأ تلك المدة فمراده لا يستحقها كاملة إذا لو أدخل بالقراءة في بعض الايام لا تقول أنه
لا يستحق العين بكاملها وانما الذي لا يستحقه هو قسط ما فوته لما مر عن ابن الصلاح ولقوله هو في فتاويه
لما سئل عن وقف أرضا على رجل ليقرا على قبر ميت في كل يوم شيئا معلوما من القرآن ففاته في
بعض الايام وقضاه إذا ترك القراءة في بعض الايام او يوما واحدا فينبغي ان لا يستحق حصة ذلك
من غلة الوقف ولا يفيد القضاء وبين ذلك ثم قال فاذا ترك القراءة في يوم لم يستحق حصة ذلك اليوم
فان استحقاقه مشروط به ولم يوجد والقضاء لا يفيد فيه اذ لا يعود به الاستحقاق فانه لو عاد لم يكن
لشرط الواقف وتقديره فائدة اه وأما ما أفتى به ابن عبد السلام فيمن وقف شيئا على من يقرأ كل يوم
في هذه التربة أو نحوه من انه لو أدخل بالقراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا من الغلة في مقابلة الايام
التي أدى فيها الوظيفة فضعيف كما بينه الزركشي وغيره وأما قوله وان لم يعين المدة الخ فغير صحيح
اذ لا اثر للجمل بالمدة في مثل ذلك لان الاستحقاق معلق بصفة هي القراءة كل يوم فثبت وجدت
وجد الاستحقاق وحيث انتفت انتفى الاستحقاق وسياتي لذلك مزيد قال بعض المحققين وما ينبغي
ان يتنبه له ان من وقف على من يقرأ على قبره كان آتيا بوقف منقطع الاول وهو باطل فان قال وقتت
كذا بعد موته على من يقرأ على قبري صح وكان وصية وأما قوله فيشبه مسألة الدينار الخ فغير
صحيح ايضا لان صورة مسألة الدينار المشار اليها ان يوصى لشخص بدينار كل سنة فتصح الوصية في
السنة الاولى بدينار دون ما بعدها وهذه لا تشبه ما نحن فيه لان ملحظ عدم الصحة فيها فيما عدا السنة
الاولى انه لا يعرف قدر الموصى به في المستقبل ليخرج من الثلث فالموصى به لم يحجل خروجه من
الثلث بخلافه في مسألة الدينار وإذا لم يحجل خروج الموصى به من الثلث وأناط الموصى استحقاقه
بصفة معلومة وجب القول بصحة الوصية فتأمل بعد ما بين المستثنين وكأنه لحظ أنه عدم تعيين مدة
الشرط المعلق به الاستحقاق وهو القراءة كعدم العلم بخروج الموصى به فيما عدا السنة الاولى من
الثلث في مسألة الدينار وهذا بعيد اذ لا جامع بين الامرين حتى يقابل احدهما بالآخر وأما قوله وان كان
وقفا الخ ففرقه بين الوقف والوصية يرده تسوية الفقهاء بينهما في مسائل كثيرة وما فرقوا
بينهما الا في مسائل لا يتأتى نظيرها هنا فوجب ان لا فارق بينهما في هذه المسئلة على ان لك
ان ترد ما قاله بان قضيته أن الوصية أولى بالصحة من الوقف لانها تقبل من المجاهيل والتعليقات
وغيرهما ما لا يقبل الوقف فاذا قال بصحة الوقف مع تعليقه بشرط مجهول الآخر فليقل بصحة
الوصية مع ذلك أولى لانها تقبل من المجاهيل ما لا يقبله الوقف كما لا يخفى على من تأمل تصاريضهم
في البابين وكون الوقف أصله الدوام بخلاف الوصية لا ينفعه في الفرق لان الوصية ايضا قد تكون
للدوام فالدوام لا يقتضي فسادها وان لم تكن أصلا فيه وقول السائل وحيث قيل بالصحة الخ جوابه
ان الواقف ان عين شخصا أو أكثر وشرط كونه يؤذن أو يعلم مثلا لزمته الزكاة بشرطها وان لم يعين

أحدًا كما اقتضاه كلام السائل فلا تلزمه زكاة أخذًا من قولهم لازكاة في ربيع موقوف على جهة عامة كالفقراء والمساجد لعدم تعين المالك بخلاف الموقوف على معين واحد أو جماعة اه وبهذا يعلم أن الموصى به كذلك فإن عين الموصى من يؤذن أو يعلم لزومه الزكاة وإلا فلا والله أعلم

(مسئلة) وقف دارا على نفسه ثم أولاده ثم أولادهم وهكذا وشرط النظر لنفسه ثم لولده المعين ثم للارشد وحكم بموجب الوقف وبصحته ولزومه حنفى وشرط أن يبدأ بعمارته من أجرته بنظر ولده المذكور فبعد وفاته وضع ولده يده وأجره مائة سنة من غير احتياج لعمارته وحكم بصحة الايجار شافعى فهل حكم الحنفى يتناول الحكم بيطلان هذه الاجارة فان مذهبه أن لا تجوز اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين (فاجبت) الحكم بالموجب يتضمن الحكم بجميع الآثار التي يراها الحاكم قال أبو زرعة مخالفا لكلام شيخه الامام البلقيني بشرط أن يدخل وقت الحكم بها مثاله ان يحكم حنفى بموجب تدبير فمن موجه عنده منع بيع المدير فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذن له شافعى فيعلم يعتد به لان فيه نقضا للحكم الاول وليس للشافعى أيضا الحكم بصحة بيعه لو وقع فانه وقع باطلا بقضية الحكم الاول إذا تقرر ذلك علم منه أن حكم الحنفى بموجب هذا الوقف متضمن لحكمه بامتناع اجارته مدة لا يجيزها الحنفى لان هذا أثر من آثار حكمه وقد دخل وقته فصار كأنه وجه حكمه اليه وحينئذ فليس للشافعى الحكم بما يخالف ذلك لان فيه نقضا لحكم الحنفى وعلى التنزل وأن حكم الحنفى لا يشمل ذلك فاجارة الناظر الوقف مائة سنة من غير احتياج لذلك باطلة كما حرره الولي أبو زرعة في فتاويه حيث قال ما يفعله حكام مكة من اجارة دور الوقف الخربة الساقطة مائة أو نحوها عند الاحتياج لأجرة المدة المذكورة لأجل العارة حسن يسوغ اعتماده اذا لم يكن للوقف حاصل يعمر به ولا وجد من يقرض القرض المحتاج اليه للعارة بأقل من اجرة تلك المدة فانه لا معنى لاجارة مدة مستقبله باجرة حالة من غير احتياج لذلك فاجارة الناظر المذكورة باطلة عند الشافعى أيضا على ان الاذرى قال لا تجوز اجارة الوقف مائة سنة مثلا مطلقا لانه يؤدي الى استهلاك الوقف فالحاصل أن اجارة الناظر المذكورة باطلة عند الحنفى والشافعى على كل تقدير (سئل) رضى الله تعالى عنه لو وقف أرضا لتزرع غلتها في كل سنة أو لتصرف غلة كل سنة أو قدر معلوم من غلة كل سنة لمن يهلل له كل سنة كذا أو للعلم أو من يعلم بيلد كذا أو أوصى كذلك وقلتم بالصحة وكانت تزيد على القدر المذكور فهل وعلم سنة ثم مات أو امتنع أو عزل أو وجد ذلك في أثناء السنة ولم تغل في سنته أو لم تغل بالقدر فهل يعطى غلة السنة الثانية أو يكمل القدر منها أى من غلتها أو يسترد بما يصرف للأقرب الى الواقف في ماضى الزمان حيث صرفنا الزائد على المقدر اليه على القول به أو يفرق بين ان يقول وما فضل من غلة كل سنة ونحو ذلك مما يدل على اختصاص الشرط بكل سنة فلا يسترد حينئذ أو يطلق فيسترد وقد يقال الواقف أو المؤجر يصرف من غلتها أعنى القدر المعلوم في صورته وان أجذبت أى لم تغل فهل يصح ذلك ويلزم حيث وقع في نفس الواقف أو الوصية أو يفرق بين أن يأتي به بصورة شرط أولا ولا يزرع في مختصر المهمات كلام في ذلك كما أحاط به علم سيدى (فاجاب) بان من وقف أرضا أو أوصى بها لتصرف غلتها أو جزء منها الى من يفعل كذا فان جاءت كل سنة بقدر ما شرط فذاك وان زادت عليه فالزيادة لأقرب الناس الى الواقف وان نقصت عنه لم يستحق شيئا آخر هذا ان باشر المشروط عليه جميع السنة ولم يكن هناك موقوف عليه غيره أما اذا لم يباشره جميع السنة كان مات أثناء السنة أو امتنع أو عزل فانه يستحق من مغل تلك السنة قسط ما باشره فقط وأما اذا كان هناك غيره فان كان له مقدر فان وفى المغل بقدريها فذاك فان نقص وزع عليها بالنسبة

تمكته من أكله ولا يحنث كما لو قال لزوجه إن لم تخرجى الليلة من هذه الدار فانت طالق فخالع مع أجنبي في الليلة وجد العقد ولم تخرج وكمسئلة الامام السبكي التي فيها الحلف والخلع وخالف ابن الرفعة والباجي ونحو ذلك من المسائل المنقولة عن الامام الرافعى القائل فيها بعدم الحنث لان الحنث إنما يحصل بمضى الزمان المجعول ظرفا للفعل المحلوف عليه وكألو آخر الصلاة عن أول وقتها ومات في أثناء الوقت فالصحيح عدم العصيان بالتأخير وإنما حنث في مسألة تلف الطعام المذكورة وفي مسألة مالو حلف أنها تصلى اليوم الظهر فحاضت في وقته ولم تصل ونحو ذلك لان اليأس حصل من البر (فاجاب) نعم يحنث الخالف المذكور لتمكته من السفر المذكور ولم يفعله فصار كما لو حلف لياكلن ذا الطعام غدا فتلف من الغد بعد تمكته من أكله أو اتلفه وكألو حلف بالطلاق الثلاث انه لا بد أن يفعل كذا في الشهر ثم خالع بعد تمكته من الفعل كما صوبه ابن الرفعة ووافقه الباجي وإن خالفهما بعض المتأخرين اخذا بما ساقى وكألو حلف

أنها تصلى اليوم الظهر
فحاضت في وقته بعد تمكثها
من فعله ولم تصل وكما لو
حلفت ليشربن ماء هذا
الكوز فانصب بعد ما كان
شربه فانه يحنث وله نظائر
في كلام الائمة والفرق
بين هذه المسائل وبين
مسئلة ان لم تحرجي الليلة
من هذه الدار ومسئلة ما
لو قال لزوجته ان لم تاكلي
هذه التفاحة اليوم فانت
طالق وقال لامته ان لم تاكلي
التفاحة الاخرى فانت
حرة فالتبسنا فخالع وباع
في اليوم ثم جدد واشترى
حيث يتخلص ونحوهما
واضح فان المقصود في
المسائل الاول الفعل وهو
اثبات جزئي وله جهة بر
وهو فعله وجهة حنث
بالسلب الكلي الذي هو
نقيضه والحنث بمنافضة
اليمين وتفويت البر فاذا
تمكن منه ولم يفعل حنث
لتفويته باختياره وأما
المسائل الاخر فالمقصود
فيها التعليق على العدم ولا
يتحقق الا بالآخر فاذا
صادفها الآخر باننا لم
نطلق وليس هنا الا
جهة حنث فقط فانه اذا
فعل لا نقول بر بل لم يحنث
لعدم شرطه وتعليل السائل
لعدم الحنث بان الحنث انما
يحصل بمضى الزمان الخ
يردبانه انما يتأتى في هذه
المسائل لا في المسائل
الاول كالا يخفى والتنظير
بمسئلة الموت في اثناء
وقت الصلاة ليس مانحن

على مقدريهما فلو كان لاحدهما عشرة وللآخر عشرون استحق الاول ثلث الحاصل والثاني ثلثيه
وان لم يكن له مقدر كمل لصاحب المقدر من ربيع السنة الثانية كاصحاب الفروض في الميراث ومن
يكون كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل بكل سنة فلا يكمل حينئذ مغل سنة بما قبلها ولا بما
بعدها في الاحوال كلها بل ان وفي مغل كل سنة بارباب الوقف فذاك وان زاد فالزيادة لا قرب
الناس إلى الواقف وان نقص وزع عليهم بحسب مقدراتهم كما مر نظيره ولا يخالف ذلك ما اقتضاه
كلامهم في فرع ابن الحداد وهو ما اذا أوصى لرجل بدينار كل شهر من غلة داره وبعده للفقراء
من انه لا يكمل للموصى له من ربيع الشهر الثاني لوضوح الفرق بين الصورتين فان الباقي من كل
شهر مستحق للوارث تبعا للرقبة فلا يزاحمه فيه الموصى له بخلاف الوقف فان الربيع مستحق
لاصحابه بحجة الوقف فقدم فيه المقدر مطلقا قال البلقيني ولو كمل المقرر في سنة وأعطى ما فضل منها
لمن بقي من لا مقدر له ثم نقص في سنة أخرى بعدها فهل يسترد فيما إذا لم يخص كل سنة بها ما صرف
لمن بقي منه فيه نظر والاوجه الاسترداد لان العبرة في الاملاك بما في نفس الامر وبنقص المقدر
في سنة إذا قلنا انه يكمل من غيرها يتبين أن من صرف لهم الباقي لا يملكونه الآن وأن ملكهم
له قبل ذلك انما كان ملكا مراعى وباعتبار ان الاصل فيما قبض باستحقاق أن يستمر المقتضى
لذلك الاستحقاق ويدل لما ذكرته في بعض هذا التفصيل افتاء الشرف المقدسى وهو من معاصرى
النوى فانه سئل عن مكان موقوف على جماعة وعليهم وظائف شرطها الواقف وجامكية وجراية
معينة لكل واحد بشرط الواقف والجراية في بعض السنين تعجز ما يؤخذ من المسقف ٧ عن
الوفاء بها وكان في ذلك الوقف مغل قائم من بعض الاوقاف البرانية على الجهة المذكورة فلما حصل
المغل تحت يد الناظر أراد حبسه ليصرفه فيما يستقبل من الجامكية والجراية وأراد مباشر الوقف
ان يكمل لهم ما تاخر من معلومهم فإيهم يجاب وهل للتولى ان يصرف من مغل هذه السنة التي
تاخر فيها ما ذكر من سنتهم التي باشرها فيها أولا فاجاب بما صورته يجاب من كان المغل قائما في
الارض في زمن مباشرته ويكمل لهم منه معلومهم المشروط لهم على قدر مباشرتهم ولا يجوز أن
يصرف في غير السنة التي كان المغل فيها شيء في السنة المستقبلة الا ما يفضل عن المستحقين في سنة
المغل اه وأفتى غيره فيمن وقف أرضا ليصرف من غلتها للمعلم ببلد كذا شيء معلوم فعلم سنة وامتنع
ثم علم غيره ولم يحصل في سنة الادون ما شرط له فهل يكمل له من السنة الثانية وهل لومات اثناء
السنة يستحق بقسطه في الثانية وأفتى البلقيني فيمن وقف على جهات وذكر لبعضها مقدارا معيناً
من كل شهر وما فضل من الربيع عما قدره يكون للجهات الفلانية فجاء في سنة الربيع أقل من المقدر
ثم كثر في السنة الثانية فهل يكمل للمقدر ويعطى الناضل للمشروط لهم الباقي بما حاصله ان اصحاب
المقدر يكمل لهم كاصحاب الفروض في الميراث ومن له الباقي كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل
كل سنة ونحوه بما يدل على اختصاص الشرط بكل سنة اه وفي مختصر المهمات عن السبكي ما حاصله
ان من مات اثناء سنة ولم تغل الارض الا بعد موته أعطيت حصته لوارثه وهو شاهد لما مر من ان
من مات اثناء سنة يستحق لكن بشرط ان يحصل من تلك الارض مغل في تلك السنة حتى يستحق
منه بالقسط فان لم يوجد فيها شيء لم يستحق شيئا وقول الواقف أو الموصى على أن يصرف من غلتها
وان لم تغل كلام لغو فلا يلتفت اليه ويصح الوقف وان قال ذلك في صلبه لان هذا الشرط ليس
منافيا لخصوص الوقف حتى يبطله بل لعدم اشتراط الا مكان في اتحاد الاشياء الممكنة وقوله ذلك
متناقض فيكون في حيز النطق بالهديان والله سبحانه وتعالى أعلم (مسئلة) هل يصح الوقف بشرط
العزوبية (أجبت) الذي ذكره الرافعي لو وقف على الفقراء بشرط العزوبية اتبع شرطه

وفي فتاوى البلقيني انه لا يصح هذا الشرط لمخالفته طلب الزوج المنصوص عليه في الكتاب والسنة واجماع الامة اهـ وإنما يتجه ذلك أن كنا نشترط في شروط الواقف أن تكون قرابة أما إذا لم نشترط فيها ذلك وهو ما يدل عليه كلام الاكثرين فلا نلغي هذا الشرط وفي الخادم مقتضى قولهم ان الوقف قرابة ولا يصح إلا على جهة تظهر فيها القرابة ان كل شرط لا يتعلق به قرابة لا يصح الوقف عليه وعلى هذا فالوقف بشرط العزوية باطل اهـ وفيه نظر فليس مقتضى قولهم ذلك إذ لا يلزم من رعاية القرابة في أصل الوقف رعايتها في شروطه فتأمل هـ (وسئل) عمن وقف على عياله هل يشمل الذكور والاناث أو يختص بالذكور وإذا قضى العرف بهذا يعمل به أولاً (فاجاب) بانه يشمل النوعين لكن المراد بهم هنا كما يصرح به كلامهم الذكور والاناث من القرابة الذين تلزمه نفقتهم كما يدل عليه الحديث المشهور كفى بالمرء اثماً أن يضع من يعول هذا كله إن لم يكن لبلد الواقف عرف مطرد علمه الواقف قبل وقفه وإلا نزل وقفه عليه لانه حينئذ بمنزلة شرطه كما صرح به الاثمة (وسئلت) عمن وقف على ولد ولده ثم أولاده ما تناسلوا بطناً بعد بطن فاذا انقرضوا كان على جهات برعيناها وشرط النظر للارشاد من الاولين ثم من الذرية فمات الاول عن غير عقب وانتهى الى الورثة وهم اذذاك ولدا الواقف لصلبه ذكراً وأنثى وبنت ابن له آخر فمات الولد عن بنته وبنت أخيه المذكورتين وبني عمه ثم بنت الواقف عن أولاد وبني عم فحل لبنت الابن مع عمها وعمتها شيء أو بعدها وكذا بنو العم وهل هو بالسوية بينهم وهل مالم يثبت ينقل لاولادها وهل قوله أولاً بطناً بعد بطن يجري كذلك في الورثة فيفيد انتقاله الى سائر بطونهم على الترتيب وهل الشرط تابع للاستحقاق أم لا (فاجبت) العبرة في كونهم ورثة بوقت انقراض من قبلهم فحينئذ يستحقه الولدان الذكور والانثى بالسوية بينهما فاذا مات الذكر أخذته الانثى جميعه فاذا ماتت انتقلت الى الجهات التي عينها بعد الورثة وبطناً بعد بطن لا يفيد ترتيباً ومستحق النظر الارشاد من الوارثين الموجودين عند وجودهما والانثى عند انفرادها ان كانت رشيدة والا فالخاكم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن صدقة على وارد مسجد ثم وسع ذلك المسجد حاجة أو لغيرها وقلنا لا بد من ورودها لاجل الاستحقاق أو لم نقل به فهل الوارد في الزيادة كالوارد في المزداد عليه وتلحق الزيادة به في سائر الاحكام حتى يسرج فيها من صدقته ويشترى لها الحصر من صدقته الموجودة قبل فعل الزيادة وهل تدخل الزيادة في الصدقة الحادثة على المسجد بعد حدوثها عند الاطلاق مطلقاً كما هو ظاهر أولاً وهل ياتي ذلك في نظائره كبر عمقه عشرون ذراعاً وله صدقة على رشاء فعمق الى ثلاثين وهل الورود شرط لاستحقاق الوارد في المسئلة الاولى أو يفرق بين وارد ووارد بحسب العادة فان قلتم لا فرق فهل يستحق المحدث حدثاً أكبر وذو الجروح السائلة ويلحق بهما الا جزم أولاً وقد أفتى أبو شكيل نفع الله تعالى به بانه يصلى على باب المسجد وأفتى آخر بالمنع اذا لم يوجد ورود وفي شرح الجلال السيوطي للتنبيه في الكلام على المعذور عن مييت منى كلام له تعلق بما نحن فيه فيما أظن فتفضلوا بايضاحه وبسطه وتحصيل المراد منه لتعظيم فائدته (فاجاب) بان الذي يتجه الى أن الورود شرط لان كل صفة وقعت في كلام الواقف فالأصل انها للاشتراط حتى يوجد من كلامه أو بقرينة خارجية ما يصرحها عن ذلك ومن ثم نقول محل كون الورود شرطاً ما لم يكن العرف حال الوقف في ذلك المحل مطرداً بان المراد بالورود الى المسجد ما يشمل دخوله والاقامة على بابه أو بقربه ويكون الواقف من أهل ذلك العرف فحينئذ يتجه ان الورود ليس شرطاً لما هو مقرر معروف أن العرف المطرد في زمن الواقف منزل منزلة شرطه فينزل الوقف على العرف المذكور كما ينزل على شرط الواقف وعلى التفصيل يحمل اطلاق من أطلق أن الورود شرط أو ليس بشرط

فيه وقوله ان الحنث في مسئلة تلف الطعام ومسئلة مالو حلف انها تصلى اليوم الظهر إنما هو لأن اليأس من البرحصول ممنوع وإنما هو لما قدمناه من التعليل إذ مقتضى تعليله انه لا يحنث فيها إذا كان حلفه بالطلاق ثم خالف بعد تمكنه من الفعل ولم يفعل وليس كذلك (سئل) عن رجل بينه وبين والده جمال مشتركة وبينها مصارف بسبب الجمال فحلف بالطلاق الثلاث انه لا يتخلى الجمال تسرح الى الغيط حتى يحاسبه والده على المصروف المذكور فامتنع والده من ذلك واضطر الى تسريح الجمال فاستفتي فقيهاً عن خلاصه من الحنث فقال له أن تخلع زوجتك ثم تعيدها ولم يعين له قبل التسريح ولا بعده فظن أن الخلع بعد التسريح يخلص له فسرّح الجمال معتمداً على اعتقاده من قول المفتي فهل يقع عليه الطلاق أو يكون معذوراً كالناسي والمكروه (فاجاب) بانه لا يقع عليه الطلاق المذكور بتسريح الجمال على الوجه المذكور لا اعتقاده انحلال يمينه اعتماداً على فتوى الفقيه فصار معذوراً كالناسي (سئل) عن رجل حلف لا يسكن بدار صهره إلا ان كان له فيها ملك فملكه صهره حصه من الدار وسكنها ثم

ان صهره قال له زوجتك

طلقت فقال لم تطلق لانك

ملكتي الحصة المذكورة

فانكر صهره ذلك فهل يقبل

قوله أولا (فاجاب) بان

القول قول صهر الخالف

بيمينه في أنه لم يملك الخالف

الحصة التي ادعى أنه ملكه

إياها بالنسبة لبقاء ملكه

عليها إذا لاصل بقاؤه والقول

قول الخالف يمينه في أن

صهره ملكه تلك الحصة

بالنسبة لعدم وقوع الطلاق

المعلق لان الاصل بقاء

النكاح ولهذا المسئلة نظائر

(سئل) عن رجل ضرب

ولده فعرض بعض الناس

لتخليصه منه فقال على

الطلاق لا يخلصه أحد فخلصه

منه بعض التريكان غصبا

عليه فهل يقع عليه الطلاق

لانه علقه على تخليص

الولد منه أولا (فاجاب)

بانه يقع عليه الطلاق

لوجود الصفة المعلق عليها

(سئل) عن علق طلاق

زوجته على صفة فقال مثلا

ان مضى هذا العام ولم أوف

لفلان دينه فزوجتي طالق

ثلاثا ثم استمر بعد ذلك

معاشرا سنين ثم توفي

وانحصر ارثه في ابنه

وزوجه المعلق عليها

الطلاق المذكور وثبت

ذلك لدى حاكم وحكم

بموجبه ثم أقام صاحب

الدين مطالبا لتركة الميت

بيمينه وأثبت الدين والتعلق

المذكورين لدى الحاكم

المذكور وحكم بموجبه

لان هذا الذي ذكرته هو الذي ينزل عليه كلامهم ويؤيده افتاء ابن الصلاح بنظيره وأقره عليه ولا بأس بذكره وان كان فيه نوع بسط لما اشتمل عليه من الفوائد وذلك انه سئل عن مدرسة موقوفة على الفقهاء والمتفقهة ووقف لها شيء على فقهاءها ومتفقيها هل يستحق منه من يشتغل بها ولا يحضر درس المدرس أو يحضر الدرس ولا يحفظ شيئا ولا يطالع أو يشتغل بالمطالعة وحدها أم لا فاجاب بقوله يلحظ في هذه الاحوال وغيرها شروط الواقف فما كان منها مخرجا بما نص الواقف على جعله شرطا في الاستحقاق فهو قاذح في الاستحقاق وما لم يكن فيه اخلال بشيء مما اشترطه الواقف في الاستحقاق لم يكن فيه اخلال بما غلب عليه العرف واقتضته العادة فالاستحقاق ينتفى بهذا الاخلال أيضا وان لم يتعرض الواقف لاشتراط ذلك بنفى ولا إثبات لنزل العرف في هذا منزلة الاشتراط لفظا على ما تقدم الائمة الى بيانه في الفتيا التي قبل هذه ونعني به العرف الذي قارن الوقف وكان الواقف من اهله وما لم يكن فيه اخلال بما ظهر اشتراطه لفظا وعرفا وما لا تردد في كونه من الشروط فلا يقدح في الاستحقاق وما وقع التردد في كونه من الشروط فلا يجعل شرطا في الاستحقاق مع الشك فلا يمنعنا من الحكم بالاستحقاق كوننا ترددنا والاصل عدمه لان سببه قد تحقق وشككنا في تقييده بشرط والاصل عدم القيد والشرط والحكم هنا على ذلك وله في باب الوقف نفسه شاهد مسطور وهذا ما ذكره غير واحد فيما لو اندرس شرط الواقف فلم يعلم أنه على ترتيب ارتشريك وتنازع ارباب الوقف في ذلك ولا بينة قالوا يجعل بينهم بالسوية هذا مع أن الشك في الترتيب يوجب شكاً في استحقاقه الآن وكذا الشك في التفضيل يوجب شكاً في استحقاق بعض ما حكمه بتناوله والاصل عدم الاستحقاق لكن اصل الوقف عليه سبب متحقق والاصل عدم التقييد والله اعلم ومع هذا فالاولى في مثل هذه الحالة ان لا يتناول ومن صورها ان يذكر في كتاب الوقف امورا غير مقرونة بصيغة الاشتراط فلم يقل فيها وقفت على انهم يفعلون كذا وكذا او بشرط انهم يفعلون كذا وكذا فهل هذا متردد بين ان يكون توصية وبين ان يكون اشتراطا وبعد هذه الحيلة فمن كان من المتفقهة يشتغل بالمدرسة المذكورة ولا يحضر الدرس لا يثبت له الاستحقاق من حيث ان حضور المتفقهة بالمدرسة دروس مدرستها هو العرف الغالب ولم يوجد من الواقف التعرض لاسقاطه فنزل مطلق وقفه عليه وإذا لم يشترط الواقف الحفظ فمن يحضر الدرس ولا يحفظ ولا يطالع يستحق ان كان فقيها منتبيا فيها او كان يتفقه بما يسمعه من الدرس لكونه يفهمه ويتعلق بذهنه ولا يستحق إذا لم يكن كذلك فانه ليس من الفقهاء ولا من المتفقهة وإنما وقف عليهم فحسب وعلى هذا فمن لا يحضر الدرس وإنما اشتغاله بالمطالعة وحدها يستحق ان كان منتبيا او كان ممن يتفقه بذلك ولا يستحق إذا لم يكن بواحد منها اه لفظ ابن الصلاح وما ذكره من انه إذا اندرس شرط الواقف جعل بينهم بالسوية هو كذلك لكن محله حيث كان في يد جميعهم او في يد غيرهم فان كان في يد بعضهم فالقول قوله والفتيا التي اشار اليها بقوله على ما تقدم الائمة الى بيانه في الفتيا قبل هذه هي انه سئل عن المدارس الموقوفة على الفقهاء هل لغيرهم دخول بيوت الخلاء فيها والجلوس في مجالسها والشرب من مالها وما اشبه ذلك فاجاب بقوله يجوز من هذا واشباهه ما جرت به العادة واستمر به العرف في المدارس وينزل العرف في ذلك منزلة اشتراط الواقف له في وقفه تصرحا لما تقرر من تأثير العرف في الفاظ العقود ومطلقات الاقوال ومن أمثله ذلك نزل العرف في تبقية الثمار الى اوان الجنذاذ منزلة اشتراط التبقية فيما استبقيت واقى الغزالي بنظر هذا ونقل الفتيا الى الاحياء في آخر كتاب الحلال والحرام فيما إذا وقف رباطا للصوفية فذكر انه يجوز لغير الصوفى ان يأكل معهم برضاهم مرة أو مرتين فان الواقف لا يقف الا معتقدا فيه ما جرت به عادة الصوفية

وثبت أيضا عنده انحصار
ارث الميت المذكور في ابنيه
المذكورين ومن ثبت له
الارث معهما وحكم بموجبه
أيضا فهل ترث الزوجة
المذكورة من زوجها
المذكور لاحتمال وفاء الدين
قبل مضي المدة ولو كان
الزوج حيا وادعى وفاءه
لاحتمل أنه يقيم به حجة
والاحتمال نسيانه التعليق
والاحتمال بعجزه والاصل
بقاء العصمة واستمرارها
أولا وهل إذا كان الزوج
حيًا وادعى الوفاء وعجز عن
اقامة البينة يقبل قوله
بيمينه في عدم وجود الصفة
لاحتمال ذلك وإن لم يمه
الدين عملا بالاصل في
الموضعين أولا (فاجاب)
بأنه لا ترث الزوجة
المذكورة شيئا من تركه
زوجها المذكور لوقوع
الطلاق الثلاث عليها
لوجود صفة بمقتضى تعليقه
المذكور ولا يقدح فيه
احتمال نسيانه أو بعجزه عن
توفية الدين وأدائه أو
حوالة المستحق به أو حوالة
المستحق عليه أو إبرائه
منه لأنه مانع من الوقوع
والاصل عدم المانع ولأن
سبب الارث في ابني الميت
موجود وشككنا في
مزاومة الزوجة لها والاصل
عدمها وميراث الزوجة لم
تنشأ من الأصل عدمه وما
ذكرنا مقدم على كون
الاصل بقاء العصمة
واستمرارها وإذا كان الزوج
حيًا وادعى أداء الدين قبل

في نزل على عاداتهم وعرفهم اه لفظه أيضا ويوافق ما ذكره في العرف نقل الأئمة عن ابن عبد السلام
واقروه ما لفظه في العرف المطرد بمنزلة المشروط ثم قال وكذلك الحكم في كل شرط بهذا العرف
بتخصيصه اه وبما ذكره في ذلك يتضح ما ذكرته من التفصيل السابق في الورود فان قلت محل
اعتبار العرف فيما لم ينص الواقف على اشتراطه كما يعلم من صدر كلام ابن الصلاح في المسئلة
الاولى وقول الواقف على وارد مسجد بمنزلة قوله وقفت هذا على النني أو الفقير أو نحوها ومعلوم
ان هذا بمنزلة قوله وقفته على فلان بشرط كونه فقيرا مثلا فيكون قوله على وارد مسجد كذا بمنزلة
قوله بشرط وروده مسجد كذا وهو إذا قال هذا الاخير لا ينظر فيه للعرف لانه إنما ينظر اليه في
الالفاظ المطلقة ونحوها كما مر فكيف حكمتم للعرف في هذا ولم تقولوا حيث انتفى الورود لاستحقاق
أصلا قلت يفرق بين الورود ونحو الفقر والغنى بان تلك الصفات لها ضابط في الشرع فرجع فيها
اليه ولم يرجع للعرف لانه لا ينظر اليه إلا عند تعذر المدلولات الشرعية والحل عليها واما الورود
فانه لا ضابط له في الشرع وانما هو من الصفات التي تختلف باختلاف أحوال أهل العرف وكل لفظ
لامدلول له في الشرع يجب حمله على مدلوله في العرف فلاجل ذلك قلنا في الورود انه للاشتراط فلا
يستحق الامن ورد المسجد ما لم يطرد العرف بخلاف ذلك فيحمل عليه كما مروحيث قلنا ان الورود
الى المسجد شرط في الاستحقاق ترتب على ذلك أمران أحدهما هل يشترط في الوارد أن يحل له
المكث في المسجد والذي يظهر اشتراط ذلك أخذاً من قولهم لو نوى نحو الجنب الاعتكاف
في المسجد لم يصح اعتكافه لانه معصية من حيث المكث الذي هو شرط في حصول الاعتكاف فكذا
يقال هنا بنظر ذلك لان معصيته من حيث المكث الذي هو شرط في حصول الاستحقاق بخلاف
ما لو كانت معصية ودخل المسجد فانه يستحق بما يصح بنية الاعتكاف ونظير ذلك لا بس الخف
الحرم له المسح بخلاف ما إذا حرم لذات اللبس كان محرمًا ولبسه فانه لا يجوز له المسح عليه
لانه معصية من حيث اللبس الذي به الرخصة فلا يكون سببا لاستباحتها وكذلك اذا كانت المعصية
هنا من حيث الورود فانها تمنع الاستحقاق لئلا يتوصل اليه بسبب محرم وهو تمتنع بل لو فرض أن
الواقف نص على استحقاقه لغارقه أو شرطه لان الواقف على ذي المعصية أو اشتراط ما فيه معصية كل
منهما لغو ثانيها هل يستحق من ورد الى زيادة المسجد الحادثة بعد الوقف والذي يظهر لي في
ذلك أنه يرجع الى لفظ الواقف فان كان قال وقفت هذا على وارد هذا المسجد لم يستحق الوارد
الى الزيادة شيئا وان كان قال على وارد مسجد بلد كذا استحق والفرق أن قوله في الاول هذا
المسجد لم يتناول الزيادة لان الصورة أنها حدثت بعد ذلك والاشارة تختص بالوجود ولا تتناول
المعدوم فالوارد الى الزيادة حينئذ لم يتناوله لفظ الواقف فلا يستحق بخلاف قوله مسجد بلد كذا فانه
لا اشعار فيه بالاختصاص بالمسجد الموجود حال الوقف فاستحق الوارد الى الزيادة لانها اذا وقفت
مسجدا صارت من مسجد بلد كذا وبدل على ما ذكرته ما جزم به النووي في مناسكه وغيره من
أن الافضلية الثابتة لمسجده صلى الله عليه وسلم المستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في
مسجدي هذا خاصة بما كان في زمنه دون ما زيد فيه بعد لان قوله هذا لا يتناول الا الموجود حال
الاشارة والزيادة فيه بعد ذلك لا تلحق به في الفضيلة اقتصارا على ما دل عليه لفظه صلى الله عليه
وسلم ولجمع عليه اعتراضات كثيرة بينت في حاشية مناسك النووي الكبرى ردها وان المعتمد
ما قاله النووي فاتضح بما تقرره ما ذكرته من التفصيل ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ان الرافعي رحمه
الله تعالى نقل آخر كتاب الايمان عن الحنفية فروعا وقال في آخرها وبجميع هذه الاجوبة نقول
الا في مسئلة العلم وذلك ان من تلك الفروع انه او حاف لا يدخل هذا المسجد فزيد فيه فدخل

قوله يمينه بالنسبة لعدم وقوع الطلاق وإن لزمه الدين عملاً بالأصل في الموضوعين وقد أجاب بهذا القاضي حسين في فتاويه فيما لو علقه بعدم الاتفاق عليها ثم ادعى الاتفاق فانه المصدق يمينه لعدم وقوع الطلاق لا لسقوط النفقة وإن قال ابن الصلاح في فتاويه في هذه الظاهر الوقوع (سئل) عن حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل الدار ولا يبيت فيها أو لا يدخل المسجد أو لا يبيت فيه فعلا سطح الدار أو المسجد من خارج ثم جلس على أحدهما أو بات فيه هل يحنث أولاً وهل سطح المسجد كصحن الدار أولاً (فاجاب) بانه لا يحنث بدخول سطح الدار أو المسجد ولا بالمبيت فيه الا إذا كان مسقفا كله أو بعضه وهو بحيث يصعد اليه من الدار أو من المسجد وبما تقرر علم أن سطح المسجد كصحن الدار وقد استشكل ابن المنذر ما ذكره الأئمة في سطح الدار في الحالة الاولى بجواز الاعتكاف على ظهر المسجد أو البيت وأجاب عنه ابن الصلاح بان الشارع جعل سطح المسجد بمنزلة قراره في الحكم دون التسمية الا ترى انه لو كان في المسجد بيت كان حكم سطحه حكمه ولو حلف لا يدخل بيتاً فدخل سطحه لا يحنث وقال

للزيادة حنث قال النووي في الروضة قلت في موافقتهم في مسألة زيادة المسجد نظر وينبغي أن لا يحنث بدخولها لان اليمين لم يتناولها حالة الحلف اه قال الاسنوى ويدل لما ذكره من عدم الحنث أن الافضلية الثابتة لمسجده صلى الله عليه وسلم خاصة بما كان في زمنه دون ما زيد فيه بعد ومن جزم به النووي في مناسكه وغيره اه فتأمل قول النووي لان اليمين لم يتناولها حالة الحلف واستشهاد الاسنوى لذلك بما ذكره في زيادة مسجده صلى الله عليه وسلم ينتج لك ما ذكرته في مسألة الاستحقاق وان مسألة الوقف ومسألة الحلف والثواب على حد سواء بجامع ان كلا من المسائل الثلاث وجد فيه التلغظ بهذا المسجد فكما لم تدخل الزيادة في تينك عملاً بقوله هذا فكذلك لا تدخل في مسألة الوقف عملاً بقوله فيها هذا بخلاف ما اذا قال وارد مسجد بلد كذا فان وارد الزيادة يستحق لما مر ويدل عليه صريحاً قول الرافعي لو حلف لا يدخل مسجد بني فلان فدخل في زيادة حادثة فيه حنث اه وأقروه مع تضعيفهم ما قاله في هذا المسجد فاقضى ان بين صورتين فرقا وهو ظاهر كما يتضح لك بما قررته ويأتى في ايقاد الزيادة وفرشها وغيرهما من مال الصدقات الموجودة قبلها ما تقرر فان قال المتصدق على هذا المسجد لم يصرف من صدقته شئ لمصالح تلك الزيادة الحادثة بعد تلك الصدقة وإن قال على مسجد بلد كذا أو بني فلان صرف من صدقته لمصالح تلك الزيادة وفي أصل الروضة عن الغزالي يجوز بناء منارة للمسجد من الموقوف عليه قال الرافعي أو على عمارته ومحلهما ان جاز بناؤها بان احتاج اليهما ولم تمتنع الصلاة عليهما ومن ثم علل القاضي حسين اطلاقه منع بنائها بانها تشغل موضع الصلاة ومثلها حفر البئر فيه فانه يكره كما في التحقيق نعم الذي يتجه انه ان ضيق ولم يحتج اليه حرم وان احتيج اليه ولم يضيق لم يكره وعن البغوى وغيره ان الموقوف على مصلحة المسجد أو على المسجد يجوز شراء الحصر والدهن منه والقياس جواز الصرف إلى المؤذن والامام أيضا اه قال بعض المتأخرين ومحل جواز الصرف على نحو المنارة والبئر والبركة من الموقوف على المسجد أو على مصالحه ان جاز بناء المنارة وحفر البئر والبركة والا لم يصرف عليها من ذلك اه ملخصاً فان قلت فحيث قلنا بان الزيادة يصرف على مصالحها من الموقوف على المسجد أو على مصالحه قبل وجودها فهل يتقيد الصرف عليها من ذلك بما اذا جازت بان اضطر اليها اضيق المسجد بخلاف ما اذا لم يضطر اليها فانها لا يجوز كما قاله ابن عبد السلام وأقروه قلت يحتمل أن يقيد جواز الصرف عليها من ذلك بما اذا جازت قياساً على الصرف على نحو المنارة والبئر ويحتمل الفرق بان الزيادة وان حرمت تسمى مسجداً فيتناولها قول المتصدق على مسجد كذا والحرمة ليست في اتخاذها بل في هدم جدار المسجد لاجلها وذلك لا يمنع اطلاق لفظ المسجد عليها فمن ثم استحققت أن يصرف عليها من وقفه لشمول لفظه لها مع عدم انصافها بالحرمة بخلاف نحو المنارة والبئر فانهما يوصفان بالحرمة من حيث ذاتهما فلم يمكن مع ذلك الصرف عليهما من وقفه لان فيه حينئذ اعانة على معصية على أنهما مع الزيادة على حد سواء لانا ان أردنا الصرف على الثلاثة حين توجد فصلنا بين جواز اتخاذها وعدمه وان أردنا الصرف عليها بعد بناء المنارة وحفر البئر وبناء الزيادة جاز ذلك وان حرم اتخاذها لان الصرف عليها حينئذ ليس من حيث ذاتها بل من حيث ارتفاع المسجد بها كالصرف على رشاء البئر ومؤذن على المنارة أو ايقاد عليها عند الاحتياج وعلى نحو حصر وايقاد للزيادة فالثلاثة سواء فتبين أنه لا فرق بينهما ويسقط السؤال من أصله فان قلت ما ذكرته من التفصيل في الزيادة من أن قوله هذا المسجد لا يشملها وقوله مسجد كذا يشملها كلاهما في باب الاقتداء بخالفه ويقضى أن الزيادة لها حكم المسجد مطلقاً وذلك أنهم الحقوا رجة المسجد به وهي الخارجة عنه المحوطة عليها لاجله سواء أنبت معه أم لا فيحرم المكث فيها على الجنب

الشيخ أبو اسحق يطل
برجة المسجد لانها في حكم
المسجد منهم رجة الدار ليست
من الدار في اليمين وقال
الاذرعى بعد ذكر ما قرره
الاثمة في الدار الظاهر أن
المدرسة والرباط ونحوها
كالدار (سئل) عن رجل
أخذ ولده من ولد ربيه
رمانة وأكلها فجاء الرجل
فشكت زوجته له ولده
فحلف بالطلاق ما لم
يجيء بالرمانة ما أنت
داخل الى الدار ولم يدر
ما فعل بها فهل يقع عليه
الطلاق اذا دخل ولده
الدار أم لا (فاجاب)
بانه لا يقع عليه الطلاق
بدخول ولده الدار لعدم
دخوله له (سئل) عن قال
لزوجته لا على الطلاق
ما تدخلين هذه الدار
فدخلتها فهل يقع عليه
الطلاق (فاجاب) نعم
يقع عليه الطلاق بدخولها
الدار لان اللفظ المذكور
يستعمل في العرف
لتأكيد النفي فلا النافية
داخلة في التقدير على فعل
يفسره الفعل المذكور
فكانه قال لا تدخلين هذه
الدار على الطلاق ما تدخلينها
(سئل) عن رجل أراد ان
يبيع نصف بذر في ارض
بنصف مقات فقال له شاهد
انه باطل فقال ظانا صحته
على الطلاق انه صحيح فهل
يقع عليه الطلاق ولا عبرة
بظنه المذكور كما لو حلف
رافض ان عليا افضل من
قوله برش النخل للصواب

ويصح الاقتداء لمن فيها بمن في المسجد وإن حال بينهما ما يمنع المرور والرؤية وغير ذلك بل صرح
الشيخ أبو حامد شيخ الطريقين بما هو أعم من ذلك حيث قال فاما الصلاة في المساجد المتصلة
بالمسجد وبابها الى المسجد فالحكم فيمن صلى فيها حكم من صلى في المسجد سواء أكانت أبوابها
مغلقة عن المسجد أو مفتحة وإنما قلنا هذا لانه لا يخلو اما أن تكون هذه المساجد بنيت مع الجامع
أو بعده فان كانت بنيت معه فهي من الجامع وإن كانت بنيت بعده فقد أضيفت اليه فهي منه على
كل حال اه كلامه صريح في أن الزيادة المذكورة حكمها حكم المسجد مطلقا فلم لم نقل به في
مستلثنا قلت ملحظ ما نحن فيه غير ملحظ صحة القدوة والاعتكاف وحرمة المكث على الجانب
وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بالمسجد من حيث كونه مسجداً وهذه كلها متعلقة بالزيادة
وبالرجة ونحوها فيها فيه على حد سواء لان المدار على ما يسمى مسجداً وما يلحق به وهذه كذلك
وأما ما نحن فيه فالحكم لم يتقيد بالمسجد من حيث كونه مسجداً فحسب بل من حيث ان الواقف
قصر الاستحقاق لوقفه على الورود لموضع معين فكل من ورد ذلك الموضع الذي نص عليه الواقف
استحق ومن لم يرد له لم يستحق وقصر الاستحقاق على محل معين انما يكون باللفظ فمن ثم نظرنا
للفظ وقلنا ان كان فيه اشارة لم تدخل الزيادة والا دخلت عملا بمدلول اللفظ الذي الكلام فيه ولا
نظر لكون تلك الزيادة أعطيت أحكام المسجد لان ذلك للملحظ آخر كما علم بما تقرر هذا كله فيما
يتعلق بالزيادة في المسجد وبقي النظر في قول السائل نفعى الله تعالى ببركانه ومده وهل يأتي ذلك في
نظائره كبر عمقه عشرون ذراعا وله صدقة على رشاء فعق إلى ثلاثين والذي يتجه لى في ذلك أنه
يصرف إلى رشاء من الصدقة عليها مطلقا ويفرق بينه وبين زيادة المسجد بان رشاء البئر لا ضابط له
ولا انحصار فانه قد يطول وقد يقصر بحسب فلة ماء البئر تارة وكثرتها أخرى فلذلك علمنا أن غرض
الواقف ليس التخصيص برشاء معين وإنما قصده أن يصرف من صدقته لرشاء هذه البئر سواء أطل
أم قصر فمن ثم لم نقل بتخصيصه برشاء له طول معين بخلاف الوقف على ورود هذا المسجد فانه
قد يقصد به أن الناس يكثر ورودهم له حتى يزيد ثوابه بزيادتهم وقد يكون له غرض في تخصيصه
الورود بمحل معين لكونه بناء أو بناء صديقه أو من يريد إيصال خير له بكثرة صلاة الناس واجتماعهم
فيه فالحاصل ان التخصيص برشاء له طول معين لا يزداد عليه فانه لا يظهر له أغراض تحمل عليه
ويكثر وقوعها وقصدها بخلاف التخصيص برشاء له طول معين لا يزداد عليه فانه لا يظهر له غرض
بوجه من الوجوه ألبتة فحملنا لفظه على العموم لان الخصوص غير مقصود عادة فلم يلتفت اليه
وقد مر عن ابن عبد السلام أن العرف قد يخص الشرط وقياسه أن العرف قد يعمله على أنه
في مستلثنا ليس فيه شيء من ذلك فانا لم نخرج لفظ الواقف عن موضوعه لان قوله على رشاء هذه
البئر يشمل رشاءها وعمقها عشرون أو ثلاثون لانه رشاء لها في الحالين ووجود زيادة فيه لزيادة
عمقها بعد الوقف عما كان عليه عنده لا يخرج الرشاء عن كونه رشاء هذه البئر بخلاف وارده هذه الزيادة
فانه لا يصدق عليه انه وارد الى هذا المسجد لتمييز الزيادة عنه حسا ومعنى وقولكم في شرح الجلال
السبوطي الخ جوابه انه لم يتيسر لى الى الآن رؤية الشرح المذكور والظاهر أن الذى فيه
قول البلقيني لو شرط الواقف المبيت في خانقاه أو مدرسة مثلاً فبات من شرط مبيته خارج المدرسة
لخوف على نفس أو زوجة أو مال ونحوها فقد أفتيت بانه لا يسقط من جامعته شيء كما لا يجبر
ترك المبيت أى بمزدلفة أو منى للمعذورين بالدم وهو من اقياس الحسن ولم أسبق اليه اه كذا
نقل عنه وعبارة فتاويه وظيفة في مدرسة شرط واقفها البيات فيها وكذا اذا ظهر عذر شرعى ثم
ان صاحب الوظيفة تزوج ولا يطمئن الا أن يبيت عند اهله ولا يقدر على مفارقة بيته خوفاً عليه

ابن بكر أو معتزلى ان الخير
والشر عن العبد فانه
لا اعتبار باعتقادهما فان
قلتم بعدم وقوعه فما الفرق
بينها وبين هاتين المسئلتين
(فاجاب) بانه لا يقع على
الخالف الطلاق المذكور
والفرق بينهما وبين هاتين
المسئلتين أن حكمهما من
العقائد فلا يعذر المخطيء
فيه وقد اتفق عليه من يعتد
باتفاقهم بخلاف حكم
مسئلتنا (سئل) عن
شخص يملك على زوجته
طلقة واحدة حلف بالطلاق
الثلاث انه ما بقى يكتب مع
رفيقه في الشهادة شيئا فاما
خلاصه من الخنث (فاجاب)
بانه ان لم ينو الخالف تعليق
الطلاق على اجتماع كتابته
وكتابة رفيقه في ورقة تخلص
من الخنث بان يكتب أو لا
ثم يكتب المحلوف عليه في
تلك الورقة ثانيا اذ لم يكتب
الخالف مع المحلوف عليه
وانما كتب المحلوف عليه
مع الخالف (سئل) عن
رجل حلف بالطلاق الثلاث
انه يسافر الى القاهرة في هذه
السنة في زمن يمكنه فيه السفر
اليها ثم مضت السنة
المذكورة ولم يسافر ولا
عذر له في ذلك فقيل له طلق
زوجتك فقال انا كنت
ظن آخر السنة يوم عاشوراء
وأسافر فيما بقى منها وهو
عامي فهل يقع عليه الطلاق
اولا (فاجاب) نعم يقع
عليه الطلاق الثلاث لعدم
سفره في تلك السنة مع

وعلى ما فيه لاسيما بالليل فهل يستحق جميع معلومه فاجاب نعم يستحق جميع معلومه وقد أقيمت
بهذا مرات واستشهدت في هذه المسئلة بقضية ترك المبيت بنى بعذر ولا يلزم الجبر بالفدية وهو
استشهاد حسن انتهى ويؤخذ منه أنا حيث قلنا الورود شرط في مسئلتنا فلو تركه لم يستحق محله
ما اذا تركه لغير عذر بما مر فانه يستحق مع ذلك لكن يبقى النظر في شيء آخر وهو أنهم قالوا
إن المبيت يحمل على معظم الليل فهل يلحق به الورود في ذلك فلا يستحق الوارد الا ان مكث في
المسجد معظم الليل حتى لو خرج منه قبل ذلك يغرم مائة طاه من الصدقة على الواردين أو يكتفى
بمكثه فيه حتى يأكل محل نظر والذي يتجه أنه حيث كان للورود في ذلك المحل ضابط مطرد حمل
عليه كما أشرت اليه فيما مر وحيث لم يكن فيه عرف كذلك حمل على مدلوله اللغوي وهو المكث
في المسجد ولو لحظنا ويحتمل خلافه ثم رأيت ابن الصلاح أفتى فيمن وقف وقفا على أن يصرف
من مغلته لمن يبيت بموضع كذا هل يجب عليه المبيت بعد الاكل واذا لم يبيت يضمن الناظر وهل
يجب مبيت الليل كله أو أكثره بانه لا يجب المبيت ولكن اذا لم يبيت غرم ما أكل كآب السيل
اذا أخذ لا يلزمه السفر لكن ان لم يسافر لزمه رد ما أخذه ويحرم الاكل مع العزم على ترك
المبيت ويحصل الاستحقاق بمبيت معظم الليل كمن حلف لبيتين هذه الليلة بموضع كذا قال الاذرعى في
توسطه وفي تعريفه بما اذا لم يبيت نظر اذا كان عند الاكل عازما على المبيت ثم عن له السفر مع
رفقة ترحل أو لعذر طرأ اذا الواقف لا غرض له ولا حظ له في المبيت وانما عبر بذلك على أنه الواقع
أو الغالب من ان الغريب اذا قدم الى رباط مسبل وأمسى به انه يبيت به ويظهر للمتأمل
الفرق بينه وبين ابن السيل انتهى وما ذكره الاذرعى من ان المبيت ليس بشرط متجه ان اطرده
العرف حال الوقف بمدلول لفظ الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما لو قال شخص
تصدقت بهذا على الفطور أو الوارد فقط من غير بيان مكان يفطر فيه ومكان يرد فيه وجرت العادة
بارادة مكان معين اولم تجر ما الحكم فيه وهل اذا قلتم بصحة ذلك فهل للناظر ان يفطر فيهما او يفطر
من نلزمه نفقته (فاجاب) بانه حيث اطرده العادة في زمن الواقف حال الوقف بارادة مكان معين
حمل الوقف عليه اخذا من قول ابن عبد السلام وغيرها ان العرف المطرد في زمن الواقف
حال وقفه بمنزلة المشروط في وقفه فلا يعطى الا من ورد ذلك المكان واما اذا لم تجر العادة قياسا على قولهم
لو قال وقفت هذا على مسجد ولم يعينه ولم تطرد العادة بارادة مسجد معين بطل الوقف وقولهم
لو وقف على احد الرجلين لم يصح وعلى قول ابن الصلاح انه لو وقف على من يقرأ على قبره ولم
يعلم قبره بطل الوقف وعلى قضية كلام النهاية انه لو وقف على من يقرأ على قبره ولم يعين للقراءة مدة
معلومة لا يصح الوقف وعلى قول بعض المتأخرين في مال موقوف على مصلحة البلاد لا بد ان تكون
البلاد معينة مسجلة والالام يصح الوقف وعلى قول ابن خيران في اللطيف لو قال وقفت هذه مدة
على جميع الناس او على بنى آدم او على اهل بلد لا تحصى اهل كثره ك بغداد لم يجز ولا على بنى
تميم ولا على من ولد في هذا العام ولا على من افتقر ولا على من قدم في هذه السنة اه ويحتمل
ان يقال يصح الوقف لان قوله على الفطور او على الوارد لا إيهام فيه من حيث الوصف وانما فيه
إيهام من حيث المكان وذلك لا يضر فهو كما لو وقف على الفقراء واطلق فانه يصح لان الوقف هنا
على جهة معينة والجهل فيها بالمكان لا يضر وبهذا فارقت صورة السؤال ما مر عن ابن الصلاح وغيره لان
الوقف ثم ليس على جهة وحيث لم يكن على جهة اشتراط تعيين الموقوف عليه بالشخص او
بالوصف المميز له عن غيره وذلك مفقود في تلك المسائل امام مسئلة المسجد وأحد الرجلين فواضح
واما مسئلة ابن الصلاح فلانه كما ذكره مخصوص بجهة خاصة فاذا تعذرت لنا ويؤيده قولهم لو قال

تمكنه ولا يمنع وقوعه ظنه المذكور (سئل) عن رجل قال لأخززوجتك فقال هي طالق ثم قال قصدت اجنية او هذا الحائط او الدابة هل يقبل قوله او لا (فاجاب) بانه لا يقبل قول المطلق المذكور ويقع عليه الطلاق (سئل) عن رجل يملك على زوجته طلاقا وعلق لها انه متى تزوج عليها وثبت ذلك عليه بطريقه الشرعي تكون طالقاً ثم تزوج عليها ولم يثبت ذلك عليه لدى حاكم ولكنه مقر به فهل يقع عليه الطلاق او لا (فاجاب) بانه يتبع عليه الطلاق المذكور اذ من ثبوته بطريقه الشرعي اقراره به (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه ما يفعل هذا الشيء فافتاه قاض بعدم الوقوع بفعله ففعله اعتمادا على قول المفتي صحة ذلك ثم تبين ان الحكم بخلاف ما قاله فهل يقع عليه الطلاق او لا ام يفرق بين المفتي العالم والجاهل ام كيف الحال (فاجاب) بانه لا يقع الطلاق على الخالف ان ظن صحة ما افتاه به المفتي سواء اكان المفتي عالما ام جاهلا (سئل) عن رجل علق لزوجته انه متى نقلها من مسكن والدها بغير رضاها وابراته من آخر قسط من اقساط صداقها عليه كانت طالقاً فملكها نفسها ثم ان حاكمها شافيا نقلها فهل يقع عليه

وقفت هذا ولم يذكر جهة بطل وماقتضاه كلام النهاية فيه نظر وان اقتضى كلام الاصحى اعتماده وما ذكره بعض المتأخرين ليس فيه تعيين للجهة وما ذكره ابن خيران ضعيف والمعتمد الصحة ويجوز الاقتصار في الصرف على ثلاثة في جميع الصور التي ذكروها وإذا قلنا بالصحة في صورة السؤال ولم تجر العادة بارادة مكان معين فالذى يتجه ان الناظر الخاص أو العام وهو الحاكم فان لم يكن يلد الوقف حاكم فاهل الخير والصالح من أهلها يتولى صرف هذا الوقف في الفطور أو اطعام الواردين في أى مكان اقتضى نظره ان فيه المصلحة وان كان غير بلد الوقف لان الجهة اذا لم يعين للصرف فيها مكان كان الخيرة في الصرف فيها ان الناظر كما لا يخفى والذي دل عليه كلامهم ان الناظر ليس له ان يفطر منها فقد صرحوا بانه ليس للناظر من غلة الوقف الا ما شرط له وبانه لو عمل من غير شرط لم يستحق شيئا فليرفع الامر الى حاكم ليقرر له أجره مثل فعله ويحتمل أن له أن يستقل بالاخذ قياسا على الولي لتصريحهم بانه في مال الوقف كولي اليتيم هذا فيما يتعلق باخذه لنفسه وأما منع اعطائه لمن تلزمه مؤنته فيحتمل اخذا من قول الشافعي رضى الله تعالى عنه إذا قال الموصي ضع ثلثي حيث شئت لم يضعه في نفسه وابنه وزوجته ولا ورثة الموصي ولا فيما لمصلحة فيه للميت وأقوى الدارمي بانه لو قال فرق ثلثي لم يعط نفسه ولا من لا تقبل شهادته ولا من يخافه أو يستصلحه وقال القاضي أبو الطيب له الصرف لابويه وأولاده والمعتمد في الوصي الاول وقياسه ان الناظر مثله لان الموصي فوض للوصي الدفع لمن شاء ومع ذلك لو شاء من تلزمه نفقته لم يجوز للناظر كذلك ويحتمل الفرق بان الوقف هنا على جهة فافرادها ليسوا مقصودين بطريق الذات بل من حيث دخولهم تحت ضابط تلك الجهة ومساها بخلاف الوصية فانها لم يقصد بها الجهة وانما قصد بها أفراد من الناس لسكن وكل تعيينهم الى الوصي واجتهاده فاخياره من تلزمه نفقته ينافي ما فوضه اليه من الاجتهاد لان اختيار أولئك للنفس فيه حظ ويعود عليه منه منفعة فلم يتناوله اذن الموصي وتقرضه التعيين اليه لانه لا اجتهاد فيه لان داعية اثارهم تبطل أنه من حيث الاجتهاد وتقضى ان سببه عود منفعة عليه وهذا المعنى ليس موجودا في ناظر الوقف لان الواقف ربط الاستحقاق في وقفه بجهة موصوفة بوصف فكان من وجد متصفا بتلك الصفة جاز اعطاؤه لانه لا اجتهاد هنا حتى يقال فيه بمثل ما مر في الوصي والذي يرجح عندي الآن من الاحتمال الاول قياسا على الوصي ولا تأثير للفرق المذكور لما علبت أولا من أنهم صرحوا بمنع اخذه لنفسه ولا شك ان اعطاء مومنه فيه اعطاء لنفسه لان به تتوفر مؤنة المومن الواجبة عليه نعم لو فرض انه لا يتوفر عليه بالاعطاء شيء كان على المومن دين او كانت الزوجة لا يكفيها ما يجب لها من النفقة فلا يبعد حينئذ جواز الدفع اليه اخذا من قولهم يجوز له حينئذ دفع زكاته اليهم ويظهر ان يقال بنظر ذلك في مسألة الوصية المذكورة وان اقتضى اطلاق الشافعي والدارمي السابق خلافه فان قلت قضية التسوية بين ما هنا والوصية التسوية بينهما في ان الناظر لا يجوز له الدفع الى ورثته الواقف كما لا يجوز للوصي الدفع الى ورثة الميت قلت الفرق بينهما واضح وهو ان الوصية للوارث متمتعة الا باجازه باقى الورثة بخلاف الوقف عليه فلم يحمل لفظ الموصى على ما يشمل وارثه بخلاف لفظ الواقف لصدقة الدائمة وهى على القريب افضل منها على البعيد بخلاف الوصية فان اظهر مقاصدها التملك بعد الموت وهو حينئذ متمتع على الوارث لانه ملكه بالموت وبهذا يعلم فرقان ما بين الوصية والوقف في هذه الصورة فان قلت مر عن الدارمي ان الوصي لا يعطى من يخافه او يستصلحه فهل يقال بنظره في ناظر الوقف قلت محتمل ان يقال بنظره هذا ايضا ويحتمل ان يقال بالفرق وهو الذى يتجه ويفرق بان غرض الخوف او الاستصلاح ينافي ما فوضه اليه من الاجتهاد بخلافه في الوقف فان

الطلاق أم لا (فاجاب) بانه لا يقع على الرجل الطلاق المذكور وان نقلها بنفسه لعدم وجود صفتها اذ منها ابرؤه في آخر قسط من اقساط صداقها عليه ولا تعرف مدة حياته ليعرف القسط الاخير وتبرئه منه (سئل) عن قال متى نقلت زوجتي فلانة من منزل سكن والدها بغير رضاها ورضا والدها بنفسى او بوكلى او بطريق من الطرق وأبرأت ذمتى من قسط واحد آخر اقساط صداقها على كانت طالقا طلبة واحدة تملك بها نفسها فهل اذا سافر بها بحكم حاكم يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بانه متى سافر بها ولو بحكم حاكم من غير رضاها ورضا والدها وأبرأت ذمتى من مؤجل صداقها وقع عليه الطلاق المذكور لانه جمع فى تعليقه الطلاق على نقله اياها بين حقيقته ومجازاه وقوله فيه او بطريق من الطرق نكرة فى حين الشرط فتم سائر طرق نقله اياها ومنها نقلها بحكم الحاكم (سئل) عن قال لزوجته انت على كظهر أمى ولم يقصد شيأ هل يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بانه لا يقع عليه الطلاق على الاصح (سئل) عن قال لزوجته المحرمة أو المعتدة أنت على حرام او نحوه بنية تحرير

الواقف اناطه بصفة فحيث وجدت جاز للناظر الصرف وان كان لخوف أو غيره ومن ثم يظهر انه لو قال لوصيه فرق ثلثي على الفقراء جاز له الدفع لكل متصف بالفقر والخوف أو نحوه لانه قطع اجتهاده باناطة الاعطاء بالوصف الذى عنه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عما لو قال شخص تصدقت بارضى الفلانية على أولادى فى غيبة آل فلان وآل فلان ان قاموا بالغيبة فهى بينهم والافهى لمن قام بالغيبة ومراده فيما يظهر بالغيبة ضياقة من ذكر والغالب فى مثل ذلك ان يقصد المتصدق ارفاق القائم بهذه المكرمة والحث عليها وان لا يخل بها (فاجاب) بان هذه المسئلة متوقفة على فهم المراد منها وهو غير متضح فان قول الواقف على أولادى فى غيبة آل فلان الخ كلام متناقض لانه ان اراد بقوله فى غيبة آل فلان ان آل فلان يستعينون بهذه الارض على ضياقتهم ناقضة قوله على أولادى وان اراد أن أولاده يستعينون بها فى ضياقتهم لآل فلان ناقضة وآل فلان ان قاموا بالغيبة الخ لانه صريح فى أنهم مضيقون لا أضياف فان اراد بآل فلان نفس أولاده بان ذكر ما يصح انصاف أولاده به صح المراد وكأنه قال على اولادى فى ضياقتهم للناس ان قاموا بها فهى بينهم والافهى لمن قام بها وحيث أن حكمه كونه عدل عن ضياقتهم الذى هو مقتضى ظاهر السياق الى ضياقة آل فلان ليين شهرة أولاده لان العدول عن الاضرار الى الاظهار لا بدله من حكمة وعلى فرض أنه اراد هذا المعنى فالحكم الذى يقتضيه كلامهم حيث أن أولاده لا يستحقون هذه الارض الا ماداموا قائمين بالضياقة وان كل من قام بها من أولاده او غيرهم يستحق منفعة هذه الارض فان ساوت مؤن الضياقة أو نقصت عنها فظاهر انه يصرفها فيها وان زادت استحق القائم بالضياقة الزائد فان قلت فاذا أتى الواقف بكلام متناقض ما حكمه قلت الذى يظهر فى ذلك العمل بما دل عليه السياق وقرائن الاحوال أخذنا من قول البلقينى فى فتاويه فى واقعة كتبت فى كتاب وقفها وجعلت النظر إلى ان قالت لنفسها أيام حياتها ثم للارشد فالارشد من أولادها ثم من اولاد اولاد اولادهم هذه عبارة هل تدخل الطبقة الثانية من الاولاد نعم يدخل فى النظر الارشد فالارشد من الطبقة الثانية وما كتب من قولها من اولادها ثم من اولاد اولاد اولادهم سهو من الموثق فانه جاء يكتب من اولادهم ثم من اولاد اولادهم فذكر من اولاد اولادهم سهوا ويدل على هذا أن عاقلا لا يمنع أولاد الاولاد من النظر ويعطى النظر لاولاد الاولاد فيمنع العالى ويعطى النازل ويمنع الاصل ويعطى الفرع ويدل لهذا ما كتب قبله بسطور ثم من بعده لاولاده ثم لاولاده واولاده وقوله فيما بعده ثم من بعدهم لاولادهم ثم لاولادهم ثم لاولادهم ومع السهو الذى نسبناه للموثق وأيدناه بما قررناه فانه يدخل أولاد اولادها فى قولها ثم للارشد فالارشد من اولادها وتكون القرائن المذكورة قاضية بدخول ولد الولد فى الاولاد ثم قال والجود على مجرد ما كتب وظهر انه سهو بمقتضى ما قررناه خروج من طريقة الفقهاء الغائضين على الجواهر المعتبرة اه فان قلت فما الذى يدل عليه السياق وقرائن الاحوال هنا قلت هو المعنى الثالث الذى قدمته لانه لا يلزم عليه تناف فى اللفظ ولا تناقض بخلاف المعنيين الاولين فان قلت هذا ظاهر فيما اذا كان المقيد لذلك مكتوب الوقف لا مكان الغلط او السهو من الموثق بخلاف ما اذا سمع من الواقف هذا اللفظ قلت لا خصوصية للموثق بهذا بل اذا سمع من الواقف كلمات متناقضة حكمنا عليه بالسهو فى بعضها ورجحنا مقابله وعملنا به بقرائن لفظية أو خالية فان قلت فان فقدت تلك القرائن ما حكمه بان قال هنا على أولادى فى غيبة آل فلان وذكر وصفا لا يمكن تنزيهه على أولاده بل على اناس مشهورين غيرهم قلت الذى يظهر فى ذلك اننا نعمل باللفظ الاول لسبقه ونلغى ما حصل به التناقض من اللفظ الثانى ونظيره ما قالوه فيما لو اختلف الزوجان فى الرجعة ولا يثبت لاحدهما ولا مرجح

عنيها أو بلانية أو لامته
وهي مزوجة أو معتدة أو
مرتدة أو مجوسية هل عليه
كفارة أم لا (فاجاب)
بانه لا تجب عليه كفارة
(سئل) عن قال لزوجته
انت طالق ثلاثا الا
واحدة ماذا يقع عليه
(فاجاب) بانه يقع عليه
طلاقان (سئل) عمالو علق
الطلاق بفعل من يبالي
بتعليقه ولم يقصد منعه
لكنه علم وفعل ناسيا
أو مكرها أو جاهلا هل يقع
عليه الطلاق أو لا (فاجاب)
نعم يقع الطلاق (سئل)
عن حلف بالطلاق انه لا
يقيم في بلد شهرا وأطلق
فأقام شهرا فمراقاه هل يحنث
كما لو نذر أن يعتكف
شهرا (فاجاب) نعم يحنث
(سئل) عن شخص تشاجر
هو وزوجته في امر من
الامور قد فعله فاطبق كفه
وقال ان فعلت هذا الامر
فانت طالق مخاطبا يده
فهل يقع عليه الطلاق أو لا
(فاجاب) بانه يقع عليه
الطلاق المذكور ظاهرا
وبدين كما لو قال حفصة طالق
وقال أردت أجنبية اسمها
ذلك بل الضمير اعرف من
الاسم العلم (سئل) عن
حلف بالطلاق ان زوجته
لا تطعم أولادها لبنا ولا
شيا الا أن أطعمهم بيده
فهل إذا أطعمهم مرة واحدة
تنحل اليمين (فاجاب)
بأنه تنحل اليمين بالمرّة
المذكورة (سئل) عن
حلف بالطلاق ان زوجته

بان لم يعينا يوما من أن المصدق هو السابق بالدعوى لان دعواه وقعت صحيحة والثانية وقعت
مناقضة لها فعمل بالاولى لسبقها والحكم بصحتها قبل ان تقع الثانية فكذلك يعمل هنا إذا فرض
فقد تلك القرائن بالاولى لسبقه والحكم بصحته قبل أن يتلفظ بالثاني فاذا تلفظ به قلنا هذا باطل
لانه صدر منه أولا ما يطله وحينئذ فيحكم بمدلول قوله على أولادى في غيبة آل فلان ويلغى قوله
وآل فلان الخ لانه هو الذى حصلت به المناقضة كما تقرر أولا فان قلت يمكن تصحيح اللفظ من
غير هذا التكلف جميعه بان يكون المراد انه وقف هذا على أولاده ليعينوا به آل فلان إذا قام آل
فلان بضيافتهم للناس فان لم يقيموا بها وقام بها غيرهم فهي لأولئك الذين قاموا بها ويكون فائدة
قوله على أولادى انه اذا لم يوجد من يقوم بالضيافة يكون للاولاد وبصير الوقف على ضيافة آل
فلان للناس نعم ان لم يوجدوا وامتنعوا كان على من قام بالضيافة غيرهم ثم ان لم يقيم بها احد
كان على الاولاد يأكلونه من غير أن تجب عليهم ضيافة أحد قلت نعم يمكن حمله على ذلك لان
تصحيح جميع اللفظ أولى من أهال بعضه وحينئذ فيتعين العمل بقضية ذلك ويمكن حمل كلام
الواقف عليه لا مكانه بل ظهوره فان الغالب ان الشخص يشدد في الوقف على غير اولاده بما لا
يشدد به في الوقف عليهم لما تقرر من انه لم يشترط في استحقاق اولاده الا عدم من يقوم بالضيافة
غيرهم فاذا لم يقيم بها احد غيرهم استحقوها وان لم يضيفوا احدا فان قلت قد قال السائل ومراده فيما
يظهر بالغية الخ فاشعر ان هذا اللفظ ليس موضوعا في عرف تلك البلاد للضيافة واذا لم يكن
موضوعا لها عرفا ولا لغة فكيف يحمل عليها ببادى الرأى قلت انما يحمل اللفظ في باب الوقف
ونحوه على وضعه الشرعى فان لم يكن فالذى يظهر لى حمله على وضعه العرفى ان كان عاما والواقف من
اهل ذلك العرف والافوضه العرفى عند الواقف فان اتفى العرف بقسميه حل على معناه اللغوى ان امكن
ان الواقف يعرفه والابطال الوقف لتعذر العام بمدلول لفظ الواقف فهو كما مر فيم لو وقف على من يقرأ
على قبره وتعذر العلم بعين قبره بل ما نحن فيه أولى كما لا يخفى فحينئذ فلفظ الغيبة ان عهد في عرف
الواقف حمله على الضيافة تأتي فيه ما مر وان لم يعد استعماله في ذلك وانما كان حمل عليه ببادى
الرأى فلا يعتد بهذا الحل بل ان تعذر حمله على معنى صحيح لغة وعرفا حكم بطلان الوقف والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) عن خشب على خاية موقوفة اقتضت الضرورة بيعه هل
يجوز صرفه فيما يتعلق بمصالح المسجد غير الخاية (فاجاب) بانه حيث فرض جواز بيع الخشب
المذكور وصحة بيعه لا يجوز صرفه على المسجد كما يصرح به قولهم لا يصرف لحشيش مسجد السقف ماعين
لحشيش الحصر ولا عكسه ولا للبود ماعين لاحدها ولا عكسه وقولهم او تعطل مسجد لم ينقض ما لم
يخف على نقضه والانقضه الحاكم وبني به مسجدا آخر ان رأى ذلك ولا حفظه وبنائه بقربه أولى
ولا يجوز ان يبنى بنقضه بشر كما ان البشر لو خربت بنى الحاكم بنقضها بشر اخرى لا مسجدا ويراعى
غرض الواقف ما أمكن اه وبما تقرر علم انه لا فرق في ذلك بين أن يكون محل الخاية عامرا
أو خرابا أما اذا كان عامرا فواضح انه يصرف غلتها وأما اذا كان خرابا بحيث صار لا ينتفع بها
فانه يحفظ غلة الموقوف عليها كما ان المسجد اذا خرب لا يبطل وقفه قالوا لا مكان الصلاة فيه
ولا مكان عوده كما كان وكما ان الموقوف على الثغر اذا اتسعت خطه الاسلام وحصل فيه الامن
يحفظها ناظره في زمن الامن لا احتمال عوده ثغرا (وسئل) عما لو نقل خشب مسجد خراب بشرطه
لمسجد اقرب اليه فعمر به ثم عمرت محلة المسجد الخراب والمسجد فهل يرد خشبه اليه أولا (فاجاب)
بان الذى يظهر لى فيها أخذها من كلامهم ان الخشب المذكور لا يرد الى المسجد الاول وذلك لان
أصحابنا قالوا لو خرب المسجد وخاف على نقضه نقضه الحاكم وبني به مسجدا آخر ان رأى ذلك والا

حفظه وبنائه بقربه اولى اه فافهم ذلك انه اذا بنى به مسجدا آخر لا ينقض وان عمر المسجد الاول ويوجه بان الاول لما قرب وكانت المصلحة في نقل نقضه الى غيره كان ذلك الغير مستحقا لذلك النقض فاذا نقل اليه وبنى به امتنع حينئذ هدمه منه ورده الى محله الاول ونظير ذلك ان غير البطن الاول من مستحق الوقف لورد الوقف لم يعد اليه ولو قبل حكم الحاكم به لغيره خلافا للروايان كما بينه الاذرعى وان سكت الشيخان عليه اى على ما قاله الروايان فان قلت يمكن الفرق بان الراد مقصر فلم يعد اليه معاملة له بتقصيره بخلافه في المسجد قلت قديكون معذورا في الرد كان يظن عدم صحة الوقف ومع ذلك لا يستحق وان رجع وقال كنت معذورا وبين عذره كما أفهمه اطلاقهم فان قلت يؤيد النقل الى المسجد الاول انه لو وقف على فقراء اولاده وارامل بناته استحقوا عند وجود الشرط وهو الفقر وعدم الزوج ومنعوا عند عدمه بان وجد الغنى او الزوج وهكذا متى وجد عاد الاستحقاق ومتى انتفى قلت الملحظ في الاستحقاق وعدمه هنا النظر الى وجود الشرط وعدمه عملا بما شرطه الواقف لاختلاف الغرض وأما في مسألة المسجدين المذكورة في السؤال فليس فيها شرط واقف يدار عليه الحكم ويختلف به الغرض فادير الامر فيها على ما تشهد به قرائن الاحوال ويقضى بالوفاء بمقصود الواقف ولا شك ان واقف النقض ليس قصده تخصيص محل به وانما قصده ان يكون نقضه بمسجد سواء الذى عينه أم غيره فحيث خرب ماعينه ونقل الى مسجد غيره فقد وفى بمقصوده فاذا عاد ماعينه لا يعود النقض اليه لانه لا موجب له اذ لا موجب للعود الا التوفية بمقصود الواقف وذلك غير موجود في مسئلتنا لما تقرر من حصول مقصوده ببناء نقضه في اى مسجد كان ويشهد لذلك فرقهم في المسئلة السابقة اعنى الاعطاء عند وجود الشرط والحرمان عند عدمه وبين ما لو قال وقفت على امهات اولادى الا من تزوجت أو استغنت منهن فتزوجت أو استغنت واحدة منهن فانها تخرج عن الاستحقاق ولم يعد استحقاقها بطلاقها وفقرها والفرق انها لم تخرج به عن غيرها تزوجت أو استغنت وإن غرض الواقف ان يبقى له أم له أم ولده أو لا يتخلفه عليها احد فمن تزوجت لم تف فعلم بذلك صحة ما تقرر من رعاية عرض الواقف من عود الاستحقاق وعدمه فان قلت ظاهر كلامهم ان غلة المسجد الخراب تعود اليه يعود عمارته وان كانت قد صرفت الى الفقراء والمساكين على ما قاله الماوردى وجزم به في البحر او لا قرب الناس الى الواقف على ما جزم به في البحر في محل آخر أو لا قرب المساجد اليه على ما قاله المتولى وهو المتجه ان لم يرجع عود والا فالمتجه قول امام انه يحفظ لتوقع عوده وقضية عود الغلة بعود العمارة ان النقض يعود اليه بعود عمارته قلت الفرق بينهما ظاهر فان عود الغلة لا يترتب عليه محذور لانه شئ خارج عن ذات المسجد بخلاف عود النقض فانه يترتب عليه محذور وهو هدم المسجد الثانى وكيف يهدم علم وضع فيه ذلك النقض بحق لرجاء عمارة خراب زال استحقاقه لذلك النقض بحق لخرابه فبن أراد عمارته قيل له إما ان تعمره كاملا واما ان تركه وتعمره فيه البعض وتريد هدم مسجد كامل لتوفية بعض مسجد لا يمكن من ذلك لان قليل الضرر وهو عدم توفية الاول لا يزال بكثير الضرر وهو خراب الثانى هذا ما يتجه في هذه المسئلة وفوق كل ذى علم علم (وسئل) عن جماعة شركاء في وظيفة ثم انه جرت العادة بمباشرة الوظيفة المذكورة لاحدهم ثم انه غاب الغيبة الشرعية عن المحل الذى فيه الوظيفة المذكورة ثم ان الشركاء طلبوا من المتكلمين على المحل في أن يكونوا مباشرين للوظيفة المذكورة مدة غيبة شريكهم ثم انهم لم يجوبوهم الى ذلك ثم بعد ذلك عرضوا عليهم المعلوم وطلبوا منهم الاشهاد بذلك حسب العوائد القديمة ثم انهم رجعوا عن أداء المعلوم لمستحقه فهل يكون عدم اجابتهم تقصيرا منهم ويستحق أهل الوظيفة المعلوم أم لا (فاجاب) بقوله انما

لا نطبخ له يوم كذا ثم ان زوجة أخيه وضعت القدر واقدت عليه الى ان استوى وغرفت مافيه زوجته هل يحث اولا (فاجاب) بانه لا يحث بذلك (سئل) عن شخص خرجت زوجته من منزله وقالت انا لا اسكن الا في المحل الفلاني فقال لها ان رحت فانت طالق أنت طالق فاستمرت راحة ثم انه ادر كم افسسها ووضعها في غير منزله فهل يتبع عليه طلاق واحدة أو ثنتان أو يقال ان قصد يمينه منعها من الذهاب الى محل معين لم يقع عليه شئ لا اهل تذهب اليه والا وقع عليه (فاجاب) بانه يقع عليه طلاق واحدة الا ان نوى بلفظه الثانى الاستئناف فيقع عليه طلاقان هذا ان لم يقصد رواحها الى المكان الذى عينته والا فلا يتبع شئ ان لم ترح اليه وان قصد غيره لم يقبل منه ويقع عليه الطلاق ظاهرا وبدين (سئل) عن ادعى عليه انه طلق زوجته من مدة ثلاثة أشهر وان عدتها انقضت ولم يراجعها فاعترف به وشهد عليه شاهدان محرم بعد مدة ادعى انها باقية في عصمته وان اعترافا المذكور بناء على ظن وقوع طلاقها بسبب انه عدته على عدم دفع مبلغ لشخص في وقت معين وقدم مضى بلا دفع لعجزه عنه العجز الشرعى فهل

يستحق كل من الشركاء حصته ان ياشر بقدرها في الوظيفة المذكورة بنفسه وكذا بنائيه ان كانت غير نحو امامة أو تدريس أو كانت نحو امامة والنائب مثل المستنيب علما وورعا ونحوهما سواء أقدر المستنيب فيه على المباشرة بنفسه أم لا كما ذكره السبكي لكن مال الاذرعى الى عدم جواز الاستنباط مع القدرة في نحو الامامة مطلقا ويمتنع على المتكلمين على المحل منع بقية الشركاء من المباشرة وان جرت العادة بان احدهم يباشرها وحدها فيعزرون على ذلك التعزير اللائق بهم ثم من أكره على عدم مباشرة وظيفته هل يستحق معلوما قال التاج الفزارى نعم وقال الزركشى لا لانها جمالة وهو لم يباشرها والذي يتجه من ذلك كلام السبكي في الاولى والفزارى في الثانية ولا نسلم أن ذلك محض جمالة والالام يقل السبكي ان نحو المدرس اذا مات يصرف لزوجته وأولاده بما كان يأخذه ما يقوم منهم وان توزع في ذلك من جهة اخرى والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص وقف أملا كما على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه وشرط في كتاب وقفه ان لا يؤجر وقفه أكثر من سنة واحدة وان لا يدخل عقد على عقد وثبت بينات على يد حاكم شرعى ثم ان الوقف المذكور انحصر استحقاق منافعه في واحد من ذرية الواقف صغيرا فاقام حاكم شرعى قيا شرعيا على الولد المذكور واجر بعض الاماكن الموقوفة على شخص والحال ان الولد المذكور غير محتاج الى ايجار ما أوجر عنه لا الى النفقة ولا الى الكسوة ولا لشيء من اللوازم الشرعية فهل الايجار صحيح ام لا وهل للولد مطالبته بالوقف المذكور ولو طاللت المدة (فاجاب) متى اجر القيم ذلك أكثر من سنة كانت الاجارة باطلة ومتى اجر سنة فان كان لمصلحة بقوله تعود على الولد المذكور كانت الاجارة صحيحة وان لم يكن في الاجارة مصلحة كانت باطلة وحيث حكمنا بطلان الاجارة طالب بذلك الولد ان كان بالغار شيئا والواجب على الحاكم أن ينصب قيا يطالب بذلك والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص وقف دارا مشتملة على عزلتين ومن شروطه يصرف عشرة أشرفية مثلا في قراءة قرآن وتسهيل ماء مثلا ثم أجر ناظره الشرعى عزلة واحدة مدة معلومة باجرة معلومة مقبوضة جميعها ثم توفى وبعض المدة باق فهل تؤخذ بقية الاجرة من تركته وتدفع لمستحقها فيبدأ صاحب القراءة وصاحب السيل بما يخصه كاملا ان كان بقية الاجرة يحمل ذلك والباقي لمستحقه اذا كان شرط الواقف له ذلك بعد العمارة وما حكم العزلة الثانية يدفع للقارىء من اجرتها ما يخصه كاملا وهو العشرة الاشرفية المقرر لها وما فضل من بقية الاجرة لمستحقه يقسمونه بحسب ما شرطه الواقف وما حكم الوقف اذا شرط الانتفاع به سكنا واسكنا وشرط فيه أيضا أن يصرف من ريعه عشرة أشرفية للقارىء مثلا فاذا اتفق المستحقون على السكنى به يلزمهم أن يدفعوا العشرة الاشرفية المشروطة للقارىء ويستقر ذلك في ذمتهم كالدين الشرعى واذا أراد البعض السكنى والبعض الآخر الاجارة وتنازعوا وعطلوا مصالح الوقف بمقتضى ذلك فيؤجر الناظر عليهم قهرا ويؤدى كل ذى حق حقه بعد العمارة أو يعلقوا عليهم اجمعين أو ضحوا لنا ذلك (فاجاب) بان ما قبضه الناظر من حق المستحقين يرجع به على تركته اذا مات وهو باق عنده وما حصل من ريع للوقف جميعه او بعضه ينظر فيه لشرط الواقف فان شرط لذي القراءة مثلا قدرا معلوما والباقي لغيره قدم بجميع ذلك القدر ولم يستحق من بعده الا ما فضل عنه وان شرط له قدرا معلوما من غير ان يشترط تقديمه فكل ما قبض من الغلة يوزع على المستحقين بقدر حصصهم نعم تقدم العمارة في هذه الصورة والتي قبلها وان فوت الموقوف عليهم غلة الوقف سكنى او غيرها لزمهم للقارىء اجرة المثل لما فوتوه عليه فان كان بقدر اجرته فهو ظاهر او أكثر صرف الباقي للمستحقين او أقل لم يكن له غيره واذا اراد البعض السكنى والبعض الاجارة وتنازعوا

بانه تقبل دعواه المذكورة فتستمر في عصمته ان كان ممن يغنى عليه ذلك (سئل) عن رجل قال لآخر في عمامي دينار ذهب فحلف الآخر بالطلاق الثلاث انه ليس فيها ذهب فحلفا الخالف فاخرج منها دينار ذهباً وقامت بينة شرعية ان الدينار الذهب كان في تلك العمامة وقت الحلف المذكور فهل يقع عليه الطلاق الثلاث كما دل عليه كلام الشيخ جلال الدين السيوطى في كتابه القول المضى في الحنفى في المضى واستشهد لذلك بمواضع في الروضة وأصلها وغيرهما أم لا يقع عليه الطلاق سواء قصد أن الامر كذلك في نفس الامر أم أطلق كما ذكره غير الشيخ جلال الدين المذكور أم يفرق بين الحلف بالله تعالى والحلف بالطلاق فيحذف في الثاني دون الاول (فاجاب) بانه اذا حلف بالله أو بالطلاق على ان الشيء الفلانى لم يكن أو كان ظانا منه انه كذلك أو اعتقادا لجهله به أو نسيانه له ثم تبين له انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فله أحوال أحدها أن يقصد بحلفه ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه عليه أى لم يعلم خلافه فلا يبحث لانه انما حلف على انه يظن ذلك او يعتقدوه هو صادق في انه

لا يقصد شيئا فلا يبحث على
الظاهر حملا للفظه على الحقيقة
إذ حكم الخالف إنما هو
ادراك أن النسبة واقعة أو
ليست بواقعة بحسب ما في
ظنه لا بحسب ما في نفس
الامر لخبر أن الله وضع عن
أمتي الخطأ والنسيان وما
استكروا عليه رواه ابن
ماجه وغيره وصححه ابن حبان
والحاكم أي لا يؤاخذهم بها
مالم يدل دليل على خلافه
كضمان المتلف وقد صرح
الشيخان وغيرهما بعدم حذات
الناسي والجاهل في مواضع
منها قولها في الايمان ان الذين
تعتقد على الماضي كما تعتقد على
المستقبل وانه ان كان جاهلا
ففي الحنث قولان كمن
حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا
ومنها ما لو حلف الشافعي ان
مذهب الشافعي أصح
المذاهب وحلف المالكي ان
مذهب مالك رضى الله تعالى
عنه خير المذاهب وحلف
الحنفي كذلك والحنبلي
كذلك لم يبحث واحد منهم
لان كل واحد منهم حلف
على غلبة ظنه ومنها ما لو جلس
مع جماعة فقام ولبس خف
غيره فقال له امرأته
استبدلت بخفك فحلف
بالطلاق أنه لم يفعل ذلك
وكان خرج بعد الجميع ولم
يعلم انه أخذ بدله لم يبحث وما

عند الحاكم أعرض الحاكم عنها الى أن يتفقا على شيء ولا يحكم عليها بفعل ولا غيره بل
يلزم الناظر بفعل ما فيه الاصلح من اسكان طالب السكنى والايجار وليست هذه الصورة كصورة
الشيخين التي قالوا فيها في باب القسمة يؤجر عليها لان الامر ثم ينحصر فيه فاجر عليها صيانة
للاملاك وهذا الامر لغيره وهو الناظر فالزمه بما هو لازم له من فعل الاصلح على أنهم اذا كرا في باب
العارية وغيرها ما يقتضى أن قولها في القسمة اجر ليس للتحتم الا ان أراد التصرف والاجاز له
الاعراض وقضية ما في القسمة أن قولها في باب العارية وغيرها أعرض ليس للتحتم بل له الايجار
عليها الا أن يفرق بان لكل من المتنازعين أن يستقل بالاتفاق بملكه في صورة العارية ونحوها
بالقطع فكان له مندوحة في الوصول الى ملكه فلم ينحصر الامر في الحاكم فاذا أعرض في صورة
القسمة ليس لاحدهما الاستقلال بالاتفاق بملكه لشيوعه فانحصر الفصل في الحاكم فلزمه الفصل
بينهما بالايجار عليها صيانة للملك من التعطيل وهذا فرق واضح يعلم به بقاء ما في كل باب على
حكمه المقرر فيه ولا يخرج منه شيء الى غيره (وسئل) عن وقف قطعة أرض على مسجد وجعل عليها
قدرا معلوما طعاما في عين كل سنة للمسجد وشرط له النظر ومراده أن ما بقي من غلتها على ما قرره
يكون له ثم لمن له النظر من بعده ما الحكم في ذلك (فاجاب) اذا وقف أرضا على مسجد وشرط
لنفسه منها جزءا فان كان لا في مقابلة نظره بطل الوقف والا بان كان النظر لنفسه ببعض العلة فان
كان ذلك البعض الذي شرطه قدر أجره مثله صح وان كان أكثر من أجره مثله لم يصح والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عن وقف دارا بشروط منها ان يدفع من ريعها في كل عام عشرة اشرفية جعل لمن
يقرأ كذا ويهديه لشخص عينه ثم قرر الواقف بمقتضى ان له النظر شخصا واولاده من بعده في تلك
القراءة فهل يصح هذا التقرير وهل للناظر عزله ولو بغير جنحة ولو نازعه في انه لم يقرأ ولم يهد من
المصدق إذ الاهداء لا اطلاع لاحد عليه (فاجاب) التقرير صحيح للمقرى الاول دون من بعده من
اولاده فيستحق ما شرط له وليس للناظر عزل من صح تقريره الا لمسوخ شرعى له والالم ينفذ عزله
وقياس كلامهم في الجملة أنه لا يستحق الا ان أقام بينة على انه اتى بالقراءة والاهداء المشروطين
والبينة لها اطلاع على الاهداء لانه الدعاء عقب القراءة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) فيما لو
وقف شخص يصح منه للوقف شيئا على مسجد الفلاني ثم احدث في ذلك المسجد زيادة فهل يصرف
الى تلك الزيادة شيء من غلة الوقف المذكور ام لا فان قلتم نعم فلو قال وقتت على المسجد الفلاني
بصيغة التعريف فهل يختلف الحكم ام لا ولما افعى كلام في باب الايمان في نظير المسئلة يدل على
الفرق (فاجاب) الذي يحصل من مجموع كلامهم في ابواب متعددة انه ان اشار بان قال وقتت
على هذا المسجد لم يجز صرف شيء من غلة ذلك الوقف الى الزيادة الحادثة بعده لان الإشارة الى شيء
تقتضى تعيينه وحضوره وإذا تعين موجود للوقت بالنص من الواقف عليه لم يجز صرف شيء من ذلك
الوقف الى غير المتعين المذكور ويؤيد ذلك بل يصرح به قول النووي ومن تبعه من المحققين ان
المضاعفة في مسجده صلى الله عليه وسلم خاصة بما كان موجودا في زمنه دون الحادث فيه بعده وان
كان المحدث لذلك مثل عمر وعثمان رضى الله تعالى عنهما اخذا من مفهوم الإشارة في قوله صلى الله عليه
وسلم وصلاة في مسجدي هذا تعدل الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فخرج بقوله هذا ما زيد
فيه فان الإشارة لا تتناوله فلا تضعيف في الصلاة فيه واما اعترض به على النووي من الآثار
الكثيرة واحاديث تقتضى عموم المضاعفة للزيادة واطالوا في ذلك الاعتراض فقد ردته عليهم في
حاشية مناسك الكبرى وخلاصة ذلك ان ما اعترض به عليه من الآثار واحاديث لم يصح منها شيء فلم
تصلح لمعارضة مفهوم الإشارة الذي قررناه فعملنا به ويدل على اعتماد ما نقله الشيخان واقره من انه

قررت في هذه الحالة من عدم الحث هو المعروف ثالثا أن يقصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر بأن يقصد به ما يقصد بالتعليق فيكون حكمه كحكمه فيحتمل حينئذ كما يقع الطلاق المعلق عند وجود صفته وعلى هذه الحالة يحمل كلام الشيخين في مواضع منها ما قالاه في تعليق الطلاق من أنه لو أشار إلى ذهب وحلف بالطلاق أنه الذي أخذه منه فلان وشهد عدلان أنه ليس ذلك الذهب طلقت على الصحيح لأنها وإن كانت شهادة على النفي إلا أنه نفى يحيط به العلم وقد حمل بعضهم هذه المسئلة على المتعمد وأنه لو حلف بالطلاق ما فعلت كذا فشهد عدلان بأنه فعله وصدقها لزمه الأخذ بالطلاق وأنه لو قال السني إن لم يكن الخير والشر من الله فأمرائى طالق وقال المعتزلي إن كانا من الله فأمرائى طالق أو قال السني إن لم يكن أبو بكر أفضل من علي فأمرائى طالق وقال الرافضي إن لم يكن علي أفضل من أبي بكر فأمرائى طالق وقيل طالق المعلق والرافضي بل أفق القاضى حسين بأنه لو حلف شافعي بالطلاق أن من لم يقرأ فاتحة الصلاة لم يسقط فرضه وحلف حنفي أنه يسقط وقع طلاق زوجته الحنفى وقد علم أن ما ذكره

لو حلف لا يدخل هذا المسجد فدخل زيادة حادثة فيه لم يحث قالوا لأن اليمين لم تتناول الزيادة حال الحلف وهذا صريح في مسئلتنا بما قدمته أذ اليمين والوقف من واحد من حيث مراعاة الالفاظ ومدلولاتها ما أمكن وإن لم يشر بأن قال وقفت على مسجد بلد كذا أو على المسجد الغربي منها مثلا جاز صرف غلة ذلك الوقف إلى الزيادة الحادثة لأنه لما لم يشر إليه لم يأت بما يقتضى التعيين والانحصار في الموجود وإنما أتى بما يشمل الحادث كالأصل لانهما معا يسميان باسم واحد وهو مسجد كذا أو المسجد الفلاني فيتناولهما لفظه ومع تناوله لهما لا نظر للخارج لأن القرائن الخارجية لا ينظر إليها إلا إذا لم يقع في اللفظ ما يتخالفها ويدل على ذلك بل يصرح به لما مر من اتحاد الوقف والايان من الحثية التي قدمتها قول الرافعي لو حلف لا يدخل مسجد بني فلان حث بالزيادة الحادثة فيه ووجه ما قدمته من أنه حيث لم يشر فكلامه شامل للزيادة أيضا فحث بها كالأصل لأن لفظه شامل لهما وإذا ثبت شمول اللفظ لهما في الايمان ثبت شموله لهما في الوقف لاتحادهما فيما مر وكلاضافة في هذا المعرفة بالالف واللام بجامع شمول اللفظ فيها كما يدل عليه قول أئمتنا في قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وصلاة في المسجد الحرام تعدل مائة ألف صلاة في مسجدى هذا أن المضاعفة في مسجد مكة تعم الزيادة الحادثة فيها أيضا وبما يدل على أنه لا فرق بين المعرف والمضاف أن في بعض الروايات مسجد الكعبة وفي رسالة الحسن البصري وقال صلى الله عليه وسلم من صلى في المسجد الحرام صلاة واحدة جماعة كتب الله تعالى له ألف ألف صلاة وخمسة الف صلاة وبها يعلم المساواة بينها وبين المسجد الحرام وإذا تساوى في ذلك أخذنا بما تقرر فليتساوى في مسئلتنا أخذنا منه أيضا لأن المدار فيما نحن فيه على مراعاة الالفاظ ومدلولاتها ما أمكن وما ذكره الرافعي في الايمان لا يدل على الفرق بين المعرف والمضاف وإنما يدل على الفرق بين المضاف والمشار إليه ونحن نقول بذلك كما قررناه ولكننا نقول أيضا بأن المعرف كالمضاف أخذنا من الحديث وكلامهم الذي ذكرته فأنهم قائلون بعموم المضاعفة في مسجد مكة لزيادته مع ورود التعبير فيه بالمسجد الحرام ومسجد الكعبة فلو افترقا لقالوا باقتراق الحكم عملا باقتراقهما فلما قالوا باتحادهما مع ورودهما دل ذلك على اتحادهما وهو المطلوب والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) في شخص وقف وقفا على جهة يصح الوقف عليها وجعل النظر في ذلك الوقف لشخص عينه وجعل للناظر المذكور الأكل منه وقضاء ديونه وغير ذلك فهل يصح الوقف المذكور فإن قلتم نعم فهل يفرق بين أن يأتي في ذلك بصيغة شرط فلا يصح أولا فيصح وحيث قلتم بالصحة مطلقا ولم يأت بصيغة شرط فهل للناظر الأخذ والاستقلال به من غير مراجعة حاكم وكما القدر الذي يجوز له أخذه وهل للموقوف عليهم الاستقلال بأخذ غلة الموقوف عليهم أو يفرق بين صيغة الشرط وعدمها وبين الجهة والمعين (فاجاب) يصح الوقف مع التنصيص على ما ذكر في الناظر سواء أتى بصيغة شرط أو بما يفهم الشرطية كما شمله قولهم تصح شروط الواقف ويعمل بها ما لم يخالف الشرع وظاهر أن ما ذكر هنا من شرط أكل الناظر وقضاء ديونه لا يخالفه بل قولهم يجوز أن يشترط للناظر أكثر من أجره مثله شامل لهذه الصورة فهي مما صدقات اطلاقهم والذي يظهر أنه لا يجوز للناظر أن يستقل بأخذ ما شرط له لأنهم الحقوه بالوكيل في بعض المسائل والوكيل لو قال له موكله اعط هذا للفقراء وإن شئت أن تضعه في نفسك فافعل لم يجز له إعطاء نفسه على ما اقتضاه كلام الشيخين لكن نازعها فيه الزركشى وغيره فعلى الأول المنع في الناظر واضح لأنه إذا امتنع على الوكيل ومثله الوصى إعطاء نفسه مع النص له عليه فأولى أن يمتنع على الناظر لأن الواقف في صورة السؤال لم ينص له على تولى الأخذ بنفسه وكذا على الثاني لما تقرر من الفرق بين الناظر في صورة السؤال

الجلال السيوطي كجماعة
من المتأخرين من الحنفية في
الحالة الثانية كالثالثة
أخذاً من كلام جماعة كابن
الصلاح وابن عبد السلام
وابن رزين والقمولي
ضعيف وإن ما ذكره بعضهم
من عدم الحنفية في الحالة
الثالثة كالثانية أخذاً من
إطلاق كلام الشيخين في
المواضع الأولى ضعيف
أيضاً (سئل) عن أتهم
بسرقة فانكر وحلف
بالطلاق انه لم يأخذها ثم
بعد ذلك ظهرت عنده فقيل
له طلقت زوجتك فقال
أتيت بالمشيئة قبل فراغ
اليمين وأسمعت نفسي فهل
يقبل ذلك منه ولا يقع عليه
الطلاق المذكور أم يقع في
الظاهر ويدين (فاجاب)
بانه يقبل ذلك منه ولا يقع
عليه الطلاق المذكور إن لم
تكذبه زوجته في المشيئة
ولم تقل البينة لم تلتفظ بها
عقب حلفه فان كذبه
زوجته وحلفت على عدم
إتيانه بها وقع عليه الطلاق
وكذا ان قالت البينة ذلك
إذ هو نفى يحيط به العلم ولا
يدين في هاتين الحالتين
(سئل) عن علق تعليقا
صورته متى غبت عن
زوجتي فلانة مدة شهر
وتركتها بلا نفقة ولا متعة ولم
أرسل لها شيئاً كانت طالفاً
ثم غاب عنها وأرادت اثبات
الغيبه والترك وعهم

والوكيل والوصي لأن الموكل أو الوصي ثم فوض لثأبه الاستقلال بالأخذ والواقف في صورته تالم
يفوض له ذلك وسيأتي أن الموقوف عليه لا يستقل بالأخذ وهو صريح في منع الناظر من الاستقلال
لأنه موقوف عليه في صورتنا وأخذه له ينافي ذلك فقد قالوا يجوز أن يشترط للبنتى عشر الغلة
أجرة لعمله وسوخ فيه تبعاً لبعض المستحقين وإلا فالأجرة لا تكون من معدوم ثم إذا عزل بطل
استحقاقه لأنه إنما كان في مقابلة عمله فان لم يتعرض لكونه أجرة كان قال جعلت للبنتى عشرها
استحققه وإن ٣ عزله لا يتوقف عليه اهـ وما في مسئلتنا لم يتعرض لكونه أجرة فيستحقه الناظر وإن
انعزل عن النظر وحيث منهناه من الاستقلال لزمه رفع الأمر إلى الناظر العام وهو الإمام أو نائبه
ليعطيه ما شرط له وهو الأكل وظاهر أن المراد به كفايته للاتقة به يوماً بيوم كنفقة القريب
وليس له إطعام بمونه لأن شروط الوقف يقتصر فيها على مؤدى الألفاظ الدالة عليها ومؤدى ما في
السؤال أكله وحده فلم تجز الزيادة عليه من أكل غيره وكسوته ونعم إن اطرده عرف قوم منهم
الواقف في زمنه وعلم به بان يعبروا بالأكل في نحو ذلك عما يشمل الكسوة ومؤنة من تلزمه نفقته
نزل الوقف عليه كما اقتضاه كلام الإمامين ابن عبد السلام وابن الصلاح وليس للبوقوف عليه
الاستقلال بأخذ غلة الموقوف لأن ذلك من وظائف الناظر لقولهم من وظائفه جمع الغلة وقسمتها
على المستحقين سواء أشرط الواقف عليه ذلك أم أطلق فان قلت ينافي ما تقرر من أن الناظر
لا يقبض من نفسه لنفسه قولهم يمتنع اتحاد والقباض والمقبض إلا في مسائل وعدوا منها الساعى
فانه يقبض من نفسه لنفسه وقياسه الناظر بجامع أن كلا متصرف على الغير قلت لا ينافية لأن
صورة الساعى خرجت عن الأصل لمعنى لم يوجد مثله في الناظر وهو أن الساعى نائب الشرع
وليس في الحقيقة نائباً عن أحد مخصوص فلم يتحقق فيه السبب المقتضى لامتناع اتحاد القابض
والمقبض بخلاف الناظر فانه نائب خاص عن شخص خاص هو الواقف مثلاً أو حاكم بلد الواقف
فلا يجوز فيه اتحاد القابض والمقبض لاختلاف جهة القبض من غير بمن ذلك الاختلاف وأما
الساعى فلم يختلف الجهة فيه لأن كلاماً من قبضه وإقباضه إنما هو بجهة السعاية فقط فلم يحتج فيه لمميز ثم
رأيت البلقينى أخذ من افتاء ابن الصلاح أن للولى إذا تبرم بحفظ مال مولى أن يستقل بأخذ ما يقرره
له الحاكم لورفع الأمر إليه أن له ذلك هنا وهذا صريح في مسئلتنا أن للناظر أن يستقل بأخذ
ما شرط له وهو ظاهر ان قلنا بما افق به ابن الصلاح لكن ظاهر كلامهم انه لا يستقل بل لابد
من رفع الأمر للقاضى فى الولى ومثله الناظر بالاولى على أن قياس الناظر على الولى قابل للانع كيف
وقد صرحوا بانه لا يجوز للناظر أن يقتصر لعارة الوقف إلا باذن الإمام أو نائبه وبأن ولى اليتيم
لا يحتاج فيه لذلك وأما منازعة البلقينى في هذا فاني رددتها في شرح الارشاد حيث قلت ونازع
البلقينى فى اشتراط اذن الحاكم فى الاقتراض وقال التحقيق أنه لا يشترط ومال إليه غيره قياساً
على ولى اليتيم فانه يقتصر دون ولى الحاكم وقد يفرق بان الناظر يضيق فيه بما لا يضيق به فى ولى
اليتيم اهـ وبما يقوى الفرق بين الناظر والولى ما قدمته من الفرق بين الساعى والناظر فان الولى
كالساعى بجامع أن كلا منهما نائب الشرع فجاز له الاستقلال لما مر وأما الناظر فليس كذلك
كإقدمته ويؤيده تصريحهم بان ما يأخذه الناظر أجرة مطلقاً سواء أكان المشروط له بقدر أجرة مثله
أو أكثر وسواء احتاج للأخذ أم لا وأما الولى فلا يأخذ كذلك بل بقدر الحاجة فدل ذلك على أن
الولى ليس نائباً عن أحد فلا أجرة له والناظر نائب عن الواقف فاستحق الأجرة والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه فيمن وقف نخلاً مثلاً أو أوصى به على أن تباع غلته ويسبل منها
كل سنة فى رمضان قرية ماء ويسرج منه سراج بالليل فيه ثم ان القيم بذلك تركه فى بعض الليالى

الارسل المعلق عليها
المذكورة ليقع الطلاق
المعلق فكيف تصح
الشهادة بالترك وعدم
الارسل المذكورين وهى
شهادة غير محصورة ولا
يتصور ان يعلمها الامن
صحب الزوج المذكور فلم
يفارق ولم يفصل عنه لحظة
واحدة من حين التعليق
المذكور الى انتهاء الشهر
المذكور ولو ارسل لها شيئا
مع وكيله وهو ساكت
لا يعلم الشاهد انه ارسله
لها الا باعلامه (فاجاب)
قد افق ابن الصلاح فيها
بان شهادة البينة لا تقبل في
الترك وعدم الارسل
(سئل) عن رجل علق طلاق
زوجته على صفة بان قال ان
غبت عن زوجتي ثلاثة اشهر
وتركتها بلا نفقة ولا منفق
شرعى ففى طالق ثم غاب
عنها ثلاثة اشهر فاكثر
فرفعت امرها الى حاكم
شرعى شافعى وادعت على
الزوج حال غيبته الغيبة
الشرعية انه صدر منه
التعليق المذكور وانه غاب
عنها الغيبة المذكورة بلا
نفقة ولا منفق ولها بينة
تشهد بالتعليق وبالغيبه فقط
وارادت الحلف معها على
انه تركها هذه المدة بلا نفقة
ولا منفق ليحكم لها بوقوع
الطلاق فهل تسمع دعواها
ويحكم به اولاد من شهادة
البينة بالترك المذكور
وبتقدير

عمدا اوسهوا لعذر اولغيره أو لم يعلم أنها أول ليلة من رمضان عند أهل تلك البلد فهل يجب على القيم
بذلك أن يبادر بقضاء ذلك فيسرج سراجين ان فاتته ذلك في ليلة مثلا ويسقى قريتي ماء وهل يتعين
القضاء في رمضان أو يجوز تأخيره إلى غيره من الشهور ويفرق بين تركه لعذر فيجوز التأخير أو لغيره
فلا يجوز وهل يفرق في ذلك بين الوقف والوصية أم لا (فاجاب) أفق النووى في واقف شرط أن يفرق
كذا في وقت كماشوراء او رمضان فتأخر عن ذلك الزمان بانه لا يؤخر الى مثله من قابل بل يتعين
صرفه عند الامكان انتهى ومحله كما هو ظاهر ان لم بشرط كذا لصوام رمضان فان قال ذلك واخرعنه
وجب تأخيره الى رمضان الثاني ليصرف إلى صوامه لانه قيد بغرض مخصوص مقصود مغاير للزمان
لا يوجد في غير رمضان بخلاف ما لو قال يصرف في رمضان لانه لم يعينه لجهة مخصوصة مقصودة وانما
نص على زمن والزمن من ضروريات الصرف فلم يتعين مثل ذلك الزمن عند فواته بل جاز الصرف في
غيره لانه لاحق يتعلق باحد بطريق المقصد حتى يؤخر اليه اذا تقرر ذلك فان قال يسرج أو يسبل
في رمضان ثم فات ذلك فيه ولو عمدا اوسهوا لعذر أو غيره لزمه ان يسرج أو يسبل عند الامكان
على الفور في غيره ولا ينتظر رمضان الثاني وان قال يسرج على قوام رمضان أو يسبل لصوامه او
للمفطرين من صومه ففات ذلك في رمضان تعين التأخير الى رمضان الثاني لما تقرر وفي الحالة اذا
أخر عن ليلة في رمضان لعذر أو غيره لزمه ان يقضى فيه عند التمكن لانه أولى من غيره ولا فرق في
ذلك بين الوقف والوصية لاتحادهما في أكثر المسائل والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) اذا كان
السلطان يقبض من غلات المساجد والمدارس ما فضل عن مصالحها في عين كل سنة ثم يصرف بعض
ذلك الى المحتاجين من علماء بلده والمتعلمين هل يجوز الاخذ من ذلك اذلو امتنعوا من الاخذ لما
رد الى مصرفه الاصلى والذي يغلب على الظن ان صرف ذلك الى من ذكر وان لم يكن على شرط
الواقف احب اليه من صرفه على الجند وشحن الحصون به اوضحوا لنا ذلك (فاجاب) لا يجوز الاخذ
من الفاضل من غلة مسجد اذا خالف ذلك الاخذ شرط الواقف سواء أكان الامام يصرف ذلك في
مصارفه أم لا ولا نظر الى قول السائل والذي يغلب على الظن الخ لان مثل ذلك لا يجوز العمل بخلاف
شرط الواقف والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) كيف الحيلة في صحة الوقف على من يقرأ القرآن
عليه بعد موته (فاجاب) لا يصح الوقف على من يقرأ القرآن على قبره بعد موته وفي فتاوى ابن
الصلاح امرأة وقفت وقفا بعد عينها على من يقرأ على قبرها بعد موتها ولم يعرف لها قبر فهل
يصح هذا الوقف أم لا وهل يصرف الى من يقرأ ويهدى ثواب القراءة اليها او يصرف إلى ورثتها
والموقوف لا يخرج من ثلثها والوارث لم يحزم اذ على الثلث اجاب لا يصح هذا الوقف لانه مخصوص
بجهة خاصة فاذا تعذرت لغا ولا يكتفى بعموم تضمنه الخصوص كما لو اوصى قائلا اشتروا الى عبد فلان
فاعتقوه عنى فتعذر شراؤه فلا يشتري مطلقا عبد آخر ويعتق عنه وليس فساد هذا من جهة كونه
وقفا بعد الموت فان ذلك ليس مفسدا على ما افق به غير واحد من الائمة وهو نوع وصية انتهى
ومفهومه انه او عرف قبرها صح الوقف فحينئذ من اوصى بوقف شيء بعد موته على من يقرأ على
قبره ثم مات وعرف قبره وخرج ما اوصى بوقفه وجب وقفه على من يقرأ على قبره فهذه حيلة في
الوقف على من يقرأ على قبره بعد موته ومن الحيل ايضا ان يقف شيئا على فقهاء بلده مثلا او على
فلان واولاده وهكذا او على اولاد نفسه واولادهم وهكذا ويشترط في وقفه على كل من آل اليه
استحقاق في هذا الوقف ان يقرأ على قبره ان عرف شيئا معينا فان لم يعرف له قبر بان يقرأ شيئا
ويهديه اليه فهذا شرط يلزم الوفاء به كما شمله كلامهم وبه يحصل مقصود الواقف والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه في مسجد صغير فيه مدرس يدرس بعد صلاة الفرض

فهي شهادة نفى لا تقبل
إذ لا سيل إلى عليها بالترك
المذكور مع ملازمتها
للزوج هذا ما ظهر أولاً ثم
حصل شك بامر من أحدها
أن السبكي سئل عن
قال لزوجته التي لم يدخل
بها ان مضت مدة كذا ولم
أدخل بها فهي طالق
فانقضت المدة وهو غائب
فقال إن شهد أربع نسوة
ببكارتها أو حلفت على
نفى الدخول لأجل غيبته
حكم بوقوع الطلاق كذا
نقله الغزى في أدب القضاء
وهو يقتضى الاكتفاء
بحلفها في مسئلتنا ووقوع
الطلاق بعده الأمر الثاني أن
عدم سماع دعواها يؤدي
إلى تضررها لاسيما إذا غاب
غيبه طويلة ولا يعرف
مكانه ثم ما تقدم مبنى على
انه لو كان حاضراً وحلفها
حكم بوقوع الطلاق وهو
ما قال ابن الصلاح انه الظاهر
وأيد الغزى بنقل عن
الأصحاب وقال القاضي
حسين إن القول قولها
بالنسبة لوجوب نفقة الميرة
وقوله بالنسبة لعدم وقوع
الطلاق فهل المعتمد قول
ابن الصلاح أو قول القاضي
وما الجمع بين كلام السبكي
وبين قول الأصحاب بشرط
في الدعوى على الغائب أن
يكون للدعى بينة (فاجاب)
بأنه يشترط لسماع دعواها
والحكم لها بوقوع الطلاق
على غير ما أفتى به ابن

ثم يحضر من لم يصل فيصلى الفرض والنفل وقت التدريس ولو أخر المدرس التدريس إلى فراغ
المصلين لطال التأخير وإن درس خاف أن يشتغلوا بتدريسه عن الصلاة ومن بعد طلوع الشمس
إلى الزوال له أشغال في الحكم في ذلك وإذا قعد في المسجد للتدريس أو المطالعة وكان يشغله من
يقرأ فهل له أن يأمره بالقراءة سرا أو جهرا خارج المسجد أم لا (فاجاب) يجب على المدرس أن
يفعل ما يوافق شرط الواقف ولا ينظر لا شغاله ولا لصلاة الناس فانه يمكنه أن يدرس بخفض صوت مادام
المصلون في صلاتهم وأما إذا لم يكن للواقف في ذلك شرط فان اطردت عادة المدرسين في زمنه حين
الوقف بزمن مخصوص يدرسون فيه دون غيره وجب على المدرس أن يراعى تلك العادة لان العادة
المطرودة في زمن الواقف بمنزلة شرطه ثم رأيت ابن عبد السلام صرح بذلك في نفس التدريس
فقال العرف المطرد في زمن الواقف إذا علم به كما هو ظاهر بمنزلة الشرط. فينزل الوقف عليه فإذا
وقف على المدرس والمعيد والفقهاء بمدرسة نزل على العرف من التفاوت بينهم وبين الفقيه والافقه
وكذا ينزل على التدريس في الغدوات فلا يكتفى ليلا ولا عشية ولا ظهرا اه وأما من يطالع نفسه ومن
يدرس احتسابا فلا حجر عليه بل له فعل ذلك في أى وقت أراد به ما يشوش به على نحو مصل أو نائم
ولمن اشتغل بتدريس أو مطالعة فقرأ آخر يجنبه أو ذكر بحيث شوش عليه أن يأمره بخفض الصوت
فان أمثل أمره بذلك فله مزيد الثواب وإلا فله رفعه إلى الحاكم وبقية الله تعالى ليأمره بالسكوت فان
أنى أخرجه من المسجد أخذنا من قول الزركشى يجوز اخراج من دخل المسجد وقدأكل نحو ثوم أو
بصل أو كراث أى أو فجل فانه مثلهما كما في حديث وجرى عليه الائمة فاذا جاز اخراج من هذه
حاله فليجز لإخراج من يشوش بقراءته أو ذكره على المشتغلين بالعلم من باب أولى والله سبحانه وتعالى
أعلم (مسئلة) شخص وقف محلا على جماعة وجعل النظر فيه لاحد ثم وشرط له زيادة على
استحقاقه فهل يستحق هذه الزيادة وإذا جعل النظر لغيره وشرط له نصف الغلة يجوز أم لا وإذا لم
يشرط للنظر هل يأخذ أجره مثله وإذا أجر الناظر المستحق أو غيره الوقف مدة طويلة باجرة مثله
وكان له النظر على سائر البطون هل تنفسخ الاجارة بموته (الجواب) نعم يستحق تلك الزيادة في المسئلة
الاولى والنصف في المسئلة الثانية وان زاد على أجره مثله وإذا لم يشرط شيء لم يستحق شيئا وان عمل
مالم يرفع الامر لاحاكم ليقر له أجره مثله ولا تنفسخ الاجارة بالموت فيما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) في شخص وقف على ولده أحمد مثلاً ثم على أولاده وأولاد أولاده فهل الضمير الثاني عائد عليه أو
على أولاد أولاده لانه محتمل لذلك (فاجاب) بان الضمير فيها يرجع الى أقرب مذكور لانه الاصل
مالم يعارضه ما هو أقوى منه كأن يكون المحدث عنه غير الأقرب ولا يتضح ذلك الا بذكر عبارة الواقف
بسوا بقها ولو اوضحها فان بذلك يتضح مرجع الضمير في كلامه (وسئل) عن شخص وقف على جماعة
وعلى أولادهم الموجودين وسماهم ثم على أولاد أولادهم بطناً بعد بطن على الترتيب فاذا مات
واحد من الجماعة المذكورين وله ولد داخل في الوقف مع أبيه حال الوقف هل تنتقل حصة أبيه
له مع ما يبيده من الوقف ان كان منفردا وإذا مات أحد عن غير ولد ولم ينص الواقف على أحد
من بعده فلن تكون حصته لشركائه في الوقف أو تسقط وتدخل في مصالح الوقف أو ضحو الناذك
(فاجاب) بانه لا ينتقل شيء الى من بعدهم إلا بالانقراض جميع المذكورين قبلها فاذا مات بعض هؤلاء
انتقلت حصته الى من في درجته على حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو تفاضل سواء أكان للبيت
ولد أم لا فلا يختص الولد بحصة أبيه حيث كان له مشارك في درجته والا انتقلت اليه حصة الميت وان
كان غير أبيه والحاصل أنه اذا وقع ترتيب بين البطون لم يستحق أحد من بطن متأخرة شيئا ما بقى
أحد من بطن متقدمة حتى لو لم يبق منها الا واحد فاز بالجميع الا ان شرط الواقف ان من مات عن

بتركها تلك المدة بلا نفقة ولا منفق وتقبل الشهادة به وإن كان نفيا لأن المعلق علق الطلاق عليه فلا يمنع من ذلك ما يتخيل من النفي وكفى نظائره نحو الشهادة بأعساره وأنه لا مال له والشهادة بأنه لا وارث له وإن أفتى ابن الصلاح بأن شهادتها لا تقبل وتعلمه البينة المطلعة على أحوال الزوجين الباطنة وعبرة السبكي في فتواه وحلفت بالو اورد رأيتها كذلك في نسخ من ادب القضاء للغزى وأما ما وقع في بعض نسخه من التعبير بأو بدل الواو فانما هو من غلط النساخ إذ مدلوله حينئذ الاكتفاء بيمينها بلا بينة فلا يصح قوله أو حلفت على عدم الدخول لاجل غيبته لأنها حينئذ لا بد من حلفها أيضا إذا كان المعاق حاضر أو إنما يمينها المذكورة في كلامه يمين الاستظهار وأما تضررها المذكور فلا التفات إليه مع عدم المسوغ الشرعي الا ترى أن من غاب عن زوجته مدة طويلة بلا نفقة ولا منفق ولم تعلم مكانه ولا أعساره ولا يساره ليس للحاكم الشافعي تمكينها من فسخ نكاحها مع تضررها بغيبته المذكورة وإن خالف فيه بعضهم وأما مسألة الاتفاق فالمعتمد فيها قول القاضي وهو الموافق لحكم نظائرها لا ما بحثه ابن

ولد ينتقل نصيبه لولده فيختص الابن حينئذ بنصيب أبيه ولو مع وجود مساوى أبيه في درجته وقول السائل وإذا مات أحد عن غير ولد ولم ينص الواقف على أحد من بعده الخ يعلم جوابه عما قرره وهو أن نصيب الميت ينتقل لمن في درجته في الصورة التي ذكرها السائل قبل ذلك لما علمت في تقريرها أنه لا ينتقل شيء للبطن المتأخر وهناك أحد من البطن المتقدم (وسئل) عما لو تجمد من ريع وقف مال بعد العارة والصرف للمستحقين هل يسوغ للناظر أن يشتري به دارا ويوقفه ويجعل ريعه في مصالح الوقف الاول بعد عمارته إذا حصل فيه هدم إذا رأى ذلك مصلحة للوقف الاول والحال أن الواقف لم يشرط ذلك في وقفه وإذا قلتم ليس له ذلك هل للمستحقين أخذ المال المتجمد تحت يده ويقسمونه زيادة على استحقاقهم لاستغناء الوقف عنه أم يرصد ذلك تحت يد الناظر لحدوث عماره وغيرها أم ينزعه الحاكم منه ويكون في مستودع الحاكم للاحتياج إليه لعمارة الوقف وإذا قلتم بصحة الشراء والوقف كيف يسوغ شراء الناظر ووقفه وشروطه والحال أنه ليس واقفا ولا ناظرا عن الواقف في ذلك وهل يكون الشراء والوقف باسمه أو باسم الواقف ويعين شروطه بعد ذلك أو ضحوا لنا ذلك مفصلا (فاجاب) بأن الوقف الفاضل من ريعه شيء تارة يكون على مسجد وتارة يكون على غيره فان كان على المسجد فتارة يكون على مصالحه وتارة يطلن وتارة يكون على عمارته ففي الحالين الاولين يدخر من الزائد ما يعمره وأملأه أو الدور ونحوها الموقوفة عليه لوجوب ذلك ويشترى له بياقها ما فيه زيادة غلته ويقفه لانه أحفظ له والمتولى للشراء والوقف هو الحاكم وهذا الوقف لا يحتاج فيه لشروط ولا لبيان مصرف لان مصرفه معلوم شرعا لانه إذا اشترى للمسجد ووقف صار مصرفه مصالح المسجد من غير شرط وفي الحال الثالث أعنى الموقوف على عمارته لا يشتري من زائد غلته شيء بل يرصده للعمارة وأن كثر لان الواقف انما وقف على العمارة فلم يجز صرفه لغيرها وان كان الوقف على غير مسجد كانت فوائده ملكا للموقوف عليهم فتصرف اليهم جميع غلته ما لم يحتاج لعمارة فحينئذ تقدم على حقهم ولا يصرف لهم شيء مادام الاحتياج للعمارة موجودا سواء شرط الواقف تقديم العمارة أم لم يشرطه وكذلك عمارة عقار المسجد مقدمة على المستحقين وإن لم يشرط الواقف ذلك لان في ذلك حفظ الوقف والمتولى لصرف ما ذكر للمستحقين هو الناظر الخاص إن كان ولا يحتاج فيه الى اذن حاكم فان امتنع رفعوه الى حاكم وأجبره على الصرف اليهم كاذكرناه وليس لهم أن يستقلوا بأخذ شيء من غلة الوقف بدون اذن الناظر أو الحاكم وحيث أؤتمناه بالصرف اليهم فاشترى من الغلة شيئا كان شراؤه باطلا وما نأمره بامساكه للعمارة يكون تحت يده ولا يحتاج فيه الى اذن الحاكم وبقولنا في مران المشتري والذي يقف هو الحاكم اندفع قول السائل كيف يسوغ شراء الناظر الخ وبقولنا ان هذا الوقت لا يحتاج لشروط الخ اندفع قوله أيضا وشروطه ويندفع بذلك أيضا قوله هل يكون الشراء والوقف باسمه أو باسم الواقف ويعين شروطه بعد ذلك ووجه اندفاع ذلك ان الموقوف ملك لله تعالى فلم يبق للواقف ولا للموقوف عليه دخل فيه وكذلك الناظر وانما التصرف في الشراء والوقف للحاكم يتولى الشراء والوقف بناية الشرع وليس نائباً عن أحد فأتضح ما ذكرناه واندفع جميع ما أورده السائل في ذلك (وسئل) في واقف وقف على زيد مثلاً داراً ثم على اولاده ثم الفقراء وشروط النظر لزيد المذكور الموقوف عليه أولا واطلق الواقف النظر ولم يعين على حصته ولا على سائر البطون فما الحكم في ذلك فهل يكون النظر لزيد على حصته فقط أو على سائر البطون حتى لو اجر الناظر وهو زيد المذكور الوقف مدة طويلة مضت على سائر البطون لم تنفسخ الاجارة وهل يكون حكم الناظر من بعد زيد حكمه أم لا افئونا ماجورين (الجواب) ان الوقف حيث لم يقيد النظر

بخصه الناظر يتناول جميع الوقت فتصح اجارته وتمضى على البطون بعده ولا تنفسخ بموته كما حرره
 واطلقت الكلام فيه في غير هذا المحل والله سبحانه وتعالى اعلم (مسئلة) انسان وقف دارا على والدته
 وأخرى على ولده وأخرى على وصيه ليتنفع كل بما وقف عليه وشرط ان يصرف للناظر على تركته في
 كل سنة من ريع الاوقاف المذكورة ثلاثون أشرفيا يوزع ذلك على الدور الثلاثة بنسبة ريع كل
 منها الى مجموع ريعها فلما توفي الموصى سكن كل من الثلاثة الموقوف عليهم ما وقف عليه ولم يؤجر شيء
 من تلك الدور فهل يستحق الناظر ما شرط له أولا لكون الواقف انما شرط ذلك من الريع ولم يوجد ريع
 لعدم ايجار شيء من تلك الدور وإذا قلتم باستحقاقه فهل يأخذ منها بالتوزيع او من مال الولد وإذا أخذه
 من مال الولد فهل يغرم ويحرم عليه ذلك ويكون جنة فيه أولا (الجواب) يستحق الناظر ما شرط
 له بالتوزيع المذكور وليس المراد بالريع الامقابل المنفعة المستوفاة سواء استوفاه الموقوف عليه
 أم غيره لان شرط الواقف ما ذكر للناظر تخصيص أو تقيد لما أطلقه من الوقف على من ذكر
 وليس للناظر أخذ حصه داري الوالدة والموصى من مال الولد فان فعل لزمه غرمه مطلقا وأما بالنسبة
 لاثمه وان ذلك جنة فيه فشرطه ان يعلم ان المال المأخوذ هو مال الولد وان يعلم أيضا شرط الواقف
 وحكمه الذي ذكرناه فاذا علم بهذه الامور الثلاثة أتم بذلك وكان جنة فيه وان جهلها أو أحدها
 فلا اثم ولا جنة كما نص الشافعي رضى الله تعالى عنه على نظيره في مواضع من كلامه والكلام فيمن
 يعذر بجهل مثل ذلك والالم يقبل منه دعوى الجهل (مسئلة) شخص وقف محلا على جماعة فحصل فيه
 ما يحتاج لعمارة فاجره الناظر العام نحو ثمانين سنة مع امكان اصلاحه باجرة خمس سنين هل تبطل
 الاجارة في الجميع أو فيما زاد على الخمس (الجواب) لا يجوز للناظر ان يؤجره إلا القدر الذي يحتاج
 لاجرته في العمارة فان زاد على ذلك بطلت اجارته في الجميع لانه بالزيادة على المحتاج اليه متعدد
 فينعزل عن النظر فتبطل اجارته من اصلها (مسئلة) وقف يصرف ريعه سواء كان دراهم أو حبا
 او تمرا على الواردين او المارين بمحل كذا ولم يقيد بوقت فهل يلزم تعديم الواردين أو يقتصر على
 ثلاثة منهم وهل يلزم الصرف اليهم وان تكرروا وماذا يدفع لكل منهم وما قدر الزمن الذي يتقيد
 به الورود (الجواب) قياس ما ذكره في باب الوقف والوصية ان الواردين بمحل كذا لا يجب
 استيعابهم إلا ان انحصروا وفيهم ريع الوقف فان لم ينحصروا فله الاقتصار على ثلاثة مالم يفضل
 عن حاجاتهم شيء فيجب صرفه إلى بعض الباقيين وان انحصروا لزمه الصرف لجميعهم ان وفيهم
 الريع وإلا فلن يبنى به ومادام عند الناظر شيء من الريع لزمه صرفه للواردين في سائر الاوقات
 ولا يخص الصرف بواردين في وقت معين عملا بما دل عليه كلام الواقف من عدم التخصيص
 والواجب عليه دفعه لكل منهم هو قدر كفايته المدة التي أقامها ولم يخرجها عن كونه مسافرا لانه
 مادام يجوز له القصر لو كان سفره طويلا بشرطه يسمى واردا ومارا بخلاف ما إذا لم يجوز له ذلك
 لنحو اقامة اربعة أيام كاملة اولية اقامة ذلك فانه حينئذ يسمى مقيما لا واردا ولا مارا فلا يستحق شيئا
 والله اعلم (سئل) عن قال إذا مات فضيقتي الفلانية وقف على من يقرأ القرآن على قبري
 ويهدي ثواب القراءة إلى هل يصح وقفا وإذا صح فكم يقرأ القارئ ولو اذحم على القراءة اثنان
 ما حكمه (فاجبت) بان ذلك وصية يجوز الرجوع فيها فاذا مات ولم يرجع وخرجت تلك
 الضيعة من الثالث كانت وقفا على من يقرأ على قبره ان عرف قبره فان لم يخرج إلا بعضها كان
 ذلك البعض كذلك ومن قرره وصى او نجود في ذلك الوقف اجزأه ان يقرأ ما طرد به عرف بلد الموصى
 في مثل هذه الصورة لان العرف المطرد في باب الوقف ومثله الوصية كما هو ظاهر منزل منزلة المشروط
 كما قاله ابن عبد السلام وغيره فان لم يطرد العرف بشيء عمل بظاهر لفظه من الاكتفاء بقراءة

القرآن على قبره ولو مرة وإذا تراحم على القراءة اثنان لم يستحق الامن قرره الوصى أو نحوه منها
او من غيرهما وله تقرير واحد ومتعدد لان من يقرأ في لفظ الوصى يشمل القليل والكثير وما ذكرته
من توقفت الاستحقاق على التقرير هو الذى يظهر من كلامهم في باب الوقف لان هذا ٣ بين كونه
وصية محضة والابطال بالموت فتعين انها تفيد استحقاقا بشرط وهذا يحتاج في تنفيذه الى نظر
فتوافقت الاستحقاق على من يراه الناظر أهلا ويقرره ويشترط في الاستحقاق الوفاء بمشرطه الموصى
من اهداء ثواب القراءة اليه لكن ليس المراد اهداء ثواب القارىء بعينه فانه مستحيل شرعا لان ثواب
كل انسان مرتب على عمله فلا يملك نقله الى غيره حتى لو اراد موص او واقف باهداء الثواب هذا
المعنى بطلت الوصية او الوقف لاستحالة ان يوجد ما اراده وانما المراد اهداء مثل الثواب بأن
يقول اللهم اجعل مثل ثواب ما قرأته الى فلان (وسئل) كيف الطريق لمن اراد ان يقف قطعة
أرض على من يقرأ عليه بعد موته (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة يعلم من قوله في بعض
الفتاوى وما ينبغي ان يقبض له ان من وقف على من يقرأ على قبره كان آتيا بوقف منقطع الاول
وهو باطل فان قال وقتت كذا بعد موتى على من يقرأ على فهو وصية اه ولو قال وقتت كذا بعد
موتى على من يقرأ على قبرى كان باطلا لانه قد لا يعلم قبره فيتعذر الا تيان بمشرطه بخلاف ما لو قال
على من يقرأ على ومعنى كونه وصية في هذه الصورة ان الموقوف ان خرج من الثلث صحت الوصية
بوقفه وان لم يخرج شيء منه من الثلث لم يصح وان خرج بعضه صحت الوصية في ذلك البعض فقط
والله أعلم (سئلت) عن رجل اراد ان يقف ضيعته ناجزا واراد انه يستنفع بها وبغلتها بحيث
مدة حياته فهل من حيلة ان يؤجرها من آخر مدة طويلة ثم يقفها (فاجبت) نعم ذلك من حيلة
بل احسنها لان غيرها فيها خلاف قوى بخلاف هذه فانا لم نر من تعقب ابن الصلاح فيها بخلاف
بقية الحيل في الوقف على النفس فانها متعقبة (وسئل) عن شخص وقف على ذكور اولاده دون
الاناث وغالب الظن انه قصد حرمانهن من الميراث لان ناسا من جهة معينة يفعلون ذلك عند كبر سن
الواقف وقرب اجله فيتضرر الاناث بانقطاعهن عن الميراث وبعض الفقهاء افتى بصحة ذلك فتفضلوا
علينا ببيان (فاجاب) بقوله ان صدر ذلك الوقت في مرض الموت فهو وصية لو ارث فان اجازته
البنات نفذ وان رددنه بطل وان صدر في صحته صح وان قصد حرمان ورثته صح وغاية ذلك القصد
ان عليه فيه اثنا وذلك لا يقتضى بطلان الوقف لانه امر خارج عنه والله اعلم (وسئل) رضى الله
تعالى عنه في شخص اوصى شخصا ان يشتري له من ماله المفسوح له فيه شرعا محلا يكون مسجدا
او رباطا وان يكون ناظرا عليه ثم من بعده لاولاده وعين المال فهل للشخص اخذ المال الموصى به
من التركة والشراء به محلا يجعله رباطا او مسجدا كما اوصى به فاذا اشترى ووقف بطريق النظر عن
الموصى فما الافضل ان يسكن القاطنين ببلد الرباط او الافاقية وإذا شرط شروطا بخلاف الاصلح
هل يعمل بها أولا لكون الواقف لم يعين شيئا أصلا (فاجاب) ان الوصية فيها بما ذكر صحيحة
فياخذ الوصى المال الموصى به من التركة إذا خرج من الثلث ثم يشتري به محلا ثم يجعله مسجدا
او رباطا كما شرطه الموصى ثم الاولى ان يسكن الرباط الاحوج من المقيمين من اهل البلد والواردين
اليها ولا يعتد بشروطه المخالفة لما تحمل الوصية عليه شرعا وقد ذكر ابن الصلاح وذخيره ما يعلم منه
حكم ما ذكرناه بالاولى فلا تطيل بذكره اه (وسئلت) عما لو قال حبست مالى على فلان
والعرف عند قائل ذلك ان يكون وقفا على غير فلان من الورثة ويمنع منه فلان فهل يعمل بهذا
العرف (فاجبت) لا يعمل بما ذكر من العرف وانما يعمل بصريح قوله حبست مالى على فلان
من انه حبس عليه ويلغى عرفه انه حبسه على ورثته دونه وماخذ ما ذكرته القاعدة المشهورة وهي ان

لا يفعل كذا ولا يخلع ثم خلع
وفعل المحلوف عليه هل يقع
عليه الطلاق أم لا (فاجاب)
بانه لا يقع عليه الثلاث
(سئل) عن رجل علق انه
مضى نقل زوجته من مسكن
أبويها بغير رضاها ورضا
أبويها وأبراته من قسط
من أقساط صداقها عليه
كانت طالقا طلقة تملكها
نفسها فهل له حيلة في نقلها
ولا يقع عليه الطلاق
(فاجاب) بانه يحكم
عليها الحاكم بانتقالها مع
زوجها فلا يقع عليه بذلك
طلاق (سئل) عن قال
لزوجته انت طالق على سائر
مذاهب المسلمين ثم سأله
رجل في رجعتها فقال انها
طلقت ثلاثا اعتقادا منه ان
قوله المذكور وقع به الطلاق
الثلاث فهل يقع عليه الطلاق
الثلاث او طلقة واحدة
(فاجاب) بانه يقع عليه
طلقة واحدة إذا كان ممن
يخفى عليه وقصد بلفظه
الثاني الاخبار عنه (سئل)
عن رجل له دين على آخر
فحضر بدين مع آخر
وقبض من غريمه اربعمائة
أعنى ثلاثة وثلاثين نصفها
ودفعها لذلك الشخص فما
عليه من دين شرعى فقال
الغريم دفعت لك يوم حضور
فلان اربعة اشرفية يعنى
مائة نصف وقال رب الدين
انما دفعت لى اربعمائة
فقط فقال الغريم ان كنت
ما دفعت لك في يوم حضور

الاصطلاح الخاص هل يرفع الاصطلاح العام ويعبر عنها بأنه هل يجوز تغيير اللغة بالاصطلاح وهل يجوز للصطلحين نقل اللفظ عن معناه في اللغة بالكلية أو بشرط بقاء أصل المعنى ولا يتصرف فيه بأكثر من تخصيصه قولان للاصوليين وغيرهم والمختار الثاني ومن فروعها لو اتفق الزوجان على ألف واصطلحا على أن يعبروا عن ألف في العلانية بالفين فالأظهر وجوب الألفين لجريان اللفظ الصريح به وقيل يجب الألف عملا باصطلاحهما قال الامام وعلى هذه القاعدة تجرى الاحكام المتلقاة من الالفاظ فلو قال لزوجته إذا قلت أنت طالق ثلاثا لم أرد به الطلاق أو أريد به طلاق واحدة فالذهب أنه لا عبرة بذلك وقيل يعتبر وذكر الامام أيضا أنه لو عم في ناحية استعمال الطلاق في ارادة الخلاص والانطلاق ثم أراد الزوج حمل الطلاق في مخاطبته زوجته على معنى التخليص وحل الوثاق لم يقبل ذلك منه والعرف انما يعمل في إزالة الابهام لا في تغيير مقتضى الصرائح اذا تقرر ذلك علم منه بالاولى ما ذكرته من أنه لا عبرة بعرفهم في أن حبسته على فلان حبس على ورثته دونه لان هذا العرف ليس بعام وانما هو خاص والعرف الخاص بل العام لا يعمل به في تغيير مقتضى الصرائح كما علمت من صريح كلامهم فلو عملنا به في مسئلتنا لغيرنا صريح قوله حبسته على فلان بالعرف وهو ممنوع كما تقرر ومما يؤيد ما ذكرته ايضا قول الشيخين لو تعارض العرف والوضع فكلام الاصحاب يميل الى الوضع والامام والغزالي يريان اتباع العرف اى والمعتد هو الاول كما دل عليه كلام الشيخين في مسائل ولا يعارضه ما وقع لهما في مسائل اخرى من تقديم العرف لان محله فيما إذا هجر المعنى اللغوى او اضطرب وعم المعنى العرفى واطرد واشتهر فحينئذ يقدم العرف كما ذكرناه في الايمان وغيرها فتأمل ذلك فانه مهم وبه يزول عنك استشكل كثيرين لما وقع للشافعى والاصحاب رحمهم الله تعالى في الايمان وغيرها من تقديم اللغة تارة والعرف اخرى فالخاصل انه يعمل بوضع حبسته على فلان ولا ينظر للعرف المخالف له وقد صرح الشيخان في الايمان بما حاصله ان اللغة إذا عم استعمالها في لسان العرب في شيء قدمت على العرف العام فاذا علمت تقدم بها حينئذ على العرف العام فما بالك بالعرف الخاص فلتقدم كما في مسئلتنا من باب اولى والله اعلم (وسئلت) عما اذا شرطنا القبول في الوقف على المعين او قلنا بعدمه بشرط ان لا يرد فهل تصرف الموقوف عليه بما ينافى الوقف من غير لفظ ردد (فاجبت) متى شرطنا القبول فلا بد من اتصاله بالايجاب الصادر من الواقف كالاتصال المشروط بين الايجاب والقبول في البيع والهبة وحينئذ فتصرف الموقوف عليه قبل القبول كتصرف الغاصب لأنه لم يخرج عن ملك الواقف فوقع تصرفه في ملك غيره وان شرطنا عدم الرد فلم يرد الموقوف عليه ثبت له الاستحقاق الذى جعله له الواقف فاذا تصرف بغير ما جعله له الواقف اثم وضمن ولا يكون ذلك ردامنه ويفرق بينه وبين قوله رددت بان هذا صريح في منافاة الوقف وابطاله بالنسبة اليه واما تصرفه المنافى لما جعله له فلا يصح في ذلك ولا مقتضيا له إذ كثيرا ما يتصرف الانسان في ملكه بما لا يسوغ له فأولى الوقف وايضا فدلالة الفعل أضعف بالنسبة لما نحن فيه من دلالة القول لاحتمال الاول وصراحة الثانى فلا يقاس فعل المنافى بقوله رددت لان الفعل المنافى محتمل للرد احتمالا لضعف وقوله رددت صريح في المنافاة لانه لا يحتمل غيرها والفعل كما يحتملها يحتمل أنه انما قدم عليه طمعا في زيادة الاتفاع وهذا الاحتمال أظهر واغلب فلم يكن الفعل مقتضيا للرد بل لو قصد به الرد لم يكن ردا ايضا كما هو متجه لان الرد من مقولة الاحكام المناطة باللفظ كالبيع والهبة والوقف والطلاق والنذر فلا يؤثر فيه الفعل وحده ولا مع القصد كما هو شأن تلك الاحكام المتوقف حصولها على اللفظ الموضوع لها (وسئلت) عما لو قال في وقفه او وصيته وقت او وصيت بارضى الفلانية يسرج بفلتها او للمصباح في

اشرفة يعنى المائة نصف كانت امراته باثنا طالقا ثلاثا وقال رب الدين ان كنت اعطيتنى غير الاربع مائة في ذلك اليوم فزوجتى طالق والحالة انه لا يئنة لاحدهما بما حلف عليه فهل يحثن او احدهما او لا حث على احدهما (فاجاب) بانه لا يحث واحد منهما الا ان تبين الحال (سئل) عن قال لزوجته انت طالق كلما حلت حرمت فهل يقع عليه طلاق او ثلاث (فاجاب) بانه يقع طلاق رجعية ان كانت مدخولا بها (سئل) عن قال لزوجته انت طالق عدد ملاح برق او عدد مامشى الكلب حافيا او عدد ما حرك الكلب ذنبه وليس هناك برق ولا كلب فهل تطلق طلاقا او ثلاثا (فاجاب) بانها تطلق ثلاثا (سئل) عن قال الطلاق يلزمنى لا اكلم زيدا ولا عمرا فكليهما متفرقين او مجتمعين فهل يقع عليه طلقان قياسا على ما في الايمان ام طلاق واحدة كما قال في الخادم انه الاصح وعلى هذا الفرق بين الباين (فاجاب) بانه يقع عليه طلقان لاعادة حرف النفي فيحث بكلام كل واحد منهما كما لو قال الطلاق يلزمنى لا اكلم زيدا والطلاق يلزمنى لا اكلم عمرا فلا

رمضان ولم يقل للمسجد وقرينة الحال تدل على أن المراد الجامع أو غيره واطرد العرف بأنه يسرج الى فراغ الوتر به أو لم يطرد هل يسرج منها جميع الليل (فاجبت) الذي يتجه العمل في ذلك بالعرف المطرد فيه فإذا قال وقفت أو وصيت بغلة أرضي الفلانية ليسرج بها في رمضان واطرد العرف عندهم بانهم إنما يريدون الاسراج في محل مخصوص حملت الوصية عليه ووجب الاسراج فيه ثم الذي دل عليه كلامه أن جميع غلة الأرض الموصى بها تصرف في السراج فيجب العمل بذلك يعني أنه تؤخذ تلك الغلة وتوزع على جميع ليالي رمضان ويسرج في كل ليلة بما خصها سواء أ كفى بعض الليل أم استغرقت نعم أن خص كل ليلة ما يسرج بها جميعها في ذلك المحل الذي نزلنا الوقف أو الوصية عليه اشترط أن يكون هناك من ينفع بالسراج والالم يسرج الا القدر الذي يتوقع منه الانتفاع به لأن اسراج ما عداه حرام فلا تحمل الوصية عليه وحيث أن يكون الفاضل هنا وفيما لو فضل عن كفاية جميع ليالي رمضان شيء محفوظا عند الوصى أو الناظر الى رمضان القابل فإن لم يخص لياليه بالتوزيع ما يكفي كلامها ووجب الاسراج بقدر ما يتحصل ولو زما سيرا من أول كل ليلة لأن قصد الموصى احياء ذلك المحل بالاسراج فيه كل ليلة فإن لم يتحصل الا ما يكفي بعض الليالي فقط لزم اسراجه في ذلك البعض (وسئلت) عن أرض فيها صدقة كل ليلة مدفورة وهي بيضاء ثم غرسها الولي نخلا ثم تصدق بنصيبه صدقة مجزئة في نخل معلوم منها على جهة معلومة ماحكمه (فاجبت) الصدقة بالنخل المذكور صحيحة وإن استحق القطع كما ذكروه في وقف المستاجر أو المستعير بعد انتضاء مدة الاجارة أو الاعارة ولذلك تفاريج مذكورة في بابي العارية والوقف لا يبعد مجيئها هنا حرفا بحرف (وسئلت) عن وقف خراب أجره ناظره الشرعي مدة خمسين سنة مثلا باجرة المثل لكل سنة معلوم تنفي بعارثها اجارة شرعية فإذا ترتبت الاجرة لذلك في ذمة المستاجر فهل يتسلبها الناظر ويصرفها على عمارة الوقف شيئا فشيئا الى أن تكمل ثم ينفع بها المستاجر أو ترصد تحت يد حاكم شرعي ويصرفها بنفسه أو بنائيه الى أن تكمل فإذا قلم يتسلبها الناظر أو الحاكم أو تستمر تحت يد المستاجر فهل يجب على من تكون الاجرة في يده عمارة الوقف واعادته على ما كان أولا من غير زيادة ولا نقصان ويجبره المستحقون على ذلك ليعود نفعه عليهم بعد انتضاء المدة فإذا قلم لا يجب عليه ولا يجبر فهل يجب عليه صرف الاجرة كلها للمستحقين كملا أو شيئا فشيئا كل سنة بحسابها فإذا قلم بلزوم العمارة على الناظر بعد قبض الاجرة كلها وامتنع من ذلك فعمرها المستاجر من ماله وأعاد الوقف على ما كان عليه أولا هل له الرجوع على الناظر بالاجرة التي قبضها منه لكونه اصرف ثانيا من ماله وإذا زيد في الوقف زيادة بسيرة كفتح الباب آخر من جهة الشارع وفتح كوات وشبابيك واحداث طهارة مثلا هل له ذلك سواء كان من الاجرة أم من مال تبرع به المستاجر أو الناظر وإذا عمر المستاجر من ماله من غير اجرة الوقف ثم انتفع به المدة التي يستحقها هل له اخذ الانقضاء والاخشاب التي احدثها إذا كانت مميزة ويروح ما اصرفه بجانا أو يرجع به على قابض الاجرة وإذا اختلطت انقاضه المستجدة بانقضاء الوقف القديمة وتعذر التمييز ماذا يفعل المستاجر هل يقبل قوله فيما اصرفه في ثمن احجار واخشاب واجرة ويرجع به على قابض الاجرة أم لا وإذا امتنع الناظر من العمارة وعمر المستاجر من الاجرة أو من غير هامن ماله هل يحتاج إلى اذن حاكم في ذلك أم يكفي استجاره لذلك ومن شهد باجرة المثل في كل سنة مع القطع بأن الاجرة تختلف بالا ما كن والزمان لانه امر مظلون لكونه في المستقبل فكيف يشهد بشيء لم يطالع عليه اوضحوا لنا ذلك (فاجاب) اذا صحت اجارة المدة المذكورة لوجود مسوغها الشرعي تولى الناظر قبض جميعها ليصرفها على العمارة الى أن تفرغ ثم يسلم المؤجر لمستاجره لينفع به

وقد أطل صاحب الحادام الكلام انتصارا لكون الحلف المشتمل على اعادة حرف النفي يمينا واحدة ثم قال ومن هذا يظهر أن قول القائل الطلاق يلزمي لا أكلم زيدا ولا عمرا مثلا لا يلزمه طلقتان بكلامها على الاصح اه فما قاله فرعه على خلاف الاصح (سئل) عن شخص حلف بالطلاق أن زوجته ان خرجت وغابت فلها في كل يوم غابته نصف فضة كبير ثم حلف بالطلاق انها متى خرجت من بيتها زارة أو غيرها لم يعطها نفقة في غيبتها ثم انها خرجت وغابت وجاءت ولم يعطها شيئا ثم انه أعطاها عن كل يوم غابته نصف فهل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق الا ان قصد بحلفه الثاني انه لا يدفع لها نفقة بسبب غيبتها (سئل) عن رجل وضع دينارا ذهبيا في حانوته ففقد منه ولم يعرف من أخذه والحال أن ابنه له عادة بطولع ذلك الحانوت والسرقة منه فظن والده انه أخذه لحلف عليه بالطلاق الثلاث انه ما بقي بكلمه ولا يخليه يدخل الدار الا أن أتى له بالدينار المذكور بعينه فاعترف ابنه بأنه أخذه وتصرف فيه وحلف أنه لا يعرف مكانه أو حلف بالله أنه ما أخذه ولا يعرف مكانه

فهل يحنث إذا كلمه أو خلاه
يدخل الدار (فاجاب) بانه
يقع عليه الطلاق الثلاث
اذ كلمه أو خلاه يدخل
الدار (سئل) عما لو علق
الطلاق بفعل من يبالي
بتعليقه وقصد اعلامه به
ففعل ناسيا أو مكرها
أو جاهلا لم تطلق كما
قاله في المنهج وقيد عدم
الطلاق بقصد الاعلام
المذكور في تصحيح
المنهاج معنى الراغبين
ومشى على ذلك في شرح
المنهج والبهجة والتقييد
بذلك مفهوم من الروضة
وأصلها فهل التقييد بذلك
صحيح معقول به وقوله
جاهلا شامل للجاهل
بالتعليق وللجاهل بالمعلق
به فأخذ من منطوق عبارة
المنهج المذكورة ومفهومها
سبع وعشرون مسألة منها
ثمان مسائل لا يقع فيها
طلاق وهي أن المبالي
بالتعليق يفعل ذلك ناسيا
عالما بالتعليق والمعلق به أو
عالما بأحدهما فقط أو
جاهلا بهما هذه ثلاث
مسائل ومثلها في المكره
أو يفعل ذلك جاهلا بالتعليق
والمعلق به أو جاهلا بأحدهما
هذه ثمان مسائل لا طلاق
فيها وفهم من عبارة المنهج
المذكورة تسع عشرة
مسئلة يقع فيها الطلاق وهي
مالو علق بفعل من لا يبالي
بتعليقه ففعل ناسيا للتعليق
أو مكرها أو جاهلا بالتعليق
والمعلق به أو جاهلا
بأحدهما فقط أو عالما بهما فهذه

وإذا تسلم الناظر الاجرة لزمه أن يعمرها ولا يجوز له التأخير من غير عذر وأن يعيد الموقوف الذي
يريد عمارته على ما كان عليه ولا يجوز له تغييره عما كان عليه كجعل دار حماما وأرض داراً نعم
ان شرط الواقف للناظر العمل بالمصلحة عمر بحسبها وقيد السبكي جواز التغيير بما إذا كان يسيراً
لا يغير مسمى الوقف وكان فيه مصلحة ولم يزل شيئاً من عينه بل ينقل بعضه من جانب إلى جانب
والواجب عليه صرف الغلة للمستحقين كل سنة بحسبها فان عجل ضمن ومتى عمر المستأجر من ماله
بغير إذن الناظر كان متبرعا فلا رجوع له به والزيادة اليسيرة إنما تجوز على ما تقرر عن السبكي
بشروطها التي ذكرناها عنه سواء أكانت من مال الوقف أم من غيره وللمستأجر أخذ ما تميز من
خشبه ونقصه ولا رجوع له بما أصرفه كما مر وإذا تعدى المستأجر بخلاف أنقاضه بائقاض الوقف
وتعذر التمييز فقضية كلامهم أنه يملك انقراض الوقف ويلزمه بدلهما من مثل في المثل وقيمة في
المقوم فان أختلطت بلا تعد صارت شركة بينهما ومر أنه لا يرجع بشيء بما أصرفه بغير إذن الناظر
وإن كان انما عمر لامتناع الناظر من العماره نعم ان كان أذن له حاكم شرعي عند امتناع
الناظر تعديا رجع بما أصرفه وليس المراد باجرة المثل إلا القدر الذي يرغب به في تلك العين حال
الاجارة فلا ينظر فيها للمستقبلات وحينئذ فشهادة الشهود بان أجرة مثل هذه العين إذا أوجرت
خمسين سنة بكذا شهادة صحيحة لانهم لم يشهدوا بامر مستقبل يختلف باختلاف الامكنة والازمنة
وإنما شهدوا بامر منضبط لا يختلف بذلك وهو ما يرغب به فيها حال الاجارة ومن ثم لو أجز الناظر
الوقف سنين متعددة باجرة متعينة وشهدت بينة انها أجرة المثل حال الاجارة ثم زادت الاجرة زيادة
كثيرة لم يلتفت لتلك الزيادة ولم يؤثر في صحة الاجارة بذلك القدر الا ما نقص لها تقرر أن العبرة
باجرة المثل عند الاستئجار لا بما بعد ذلك والله أعلم (وسئل) عن دار موقوفة مشتملة على
مرحاض ومخزنين وسرح ينتفع به أهل المخزنين لكونه حريما لها بل يتوقف نفقهما عليه فاجر
الدار المذكورة ناظرها بشرط الواقف مدة مائة سنة وحكم بذلك حاكم شرعي يراه فهدم المستأجر
المخزنين المذكورين والمرحاض وأعاد بدلها اثنين دونها وزاد في السرح المذكور نحو ستة
مخازن أخرى وبني فوق علو ذلك مثله في العدد والقدر فاخرج الدار المذكورة عن وضعها واسمها
بحيث صارت الآن تسمى رباطا لادارا فهل يلزمه هدم ما بناه وأرش ما هدمه من أعيان الوقف
وقيمة الاعيان الموقوفة التي ألتفها بالهدم والتعزير على تعديه في الوقف وتغيير معالجه ورسومه
(فاجاب) بقوله الذي صرح به الشيخان وغيرها أنه لا يجوز لاحد أن يغير الوقف عن هيئته فلا
تجعل الدار بستانا ولا حماما ولا بالعكس إلا إذا جمل الواقف للناظر ما يرى فيه مصلحة الوقف
ورأى الناظر التغيير مصلحة فيجوز له دون غيره قال القفال ويجوز جعل حائوت القصارين للخبازين
قال الشيخان فكانه احتمال تغيير النوع دون الجنس وإذا خرب البناء الموقوف بفعل ظالم فان تلفت
آلاته أخذ منه غرمها وأعيد به مثل البناء الموقوف ووقف وإن لم تلف أخذ الارش وهو ما بين
قيمتها قائمة ومقلوعة وأعيد به المقلوع إذا تقرر ذلك فهدم المستأجر ما ذكر في السؤال حرام عليه
ويعزر عليه التعزير البليغ الزاجر له ولا مثاله عن التعدي على أموال الناس وحقوقهم وعن
مثل هذه الجراءة العظيمة واعادته لتلك الابنية التي أخرج بها الدار الموقوفة عن اسمها إلى جنس
آخر لا يرفع تعديه المذكور بل يلزم الناظر رفعه إلى الحاكم الشرعي ليعزره التعزير البليغ
كما ذكرناه ثم يلزمه هدم ما بناه في الارض الموقوفة ثم ينظر ان كان نقض البناء الموقوف الذي
هدمه موجودا لزمه الارش السابق الذي ذكرناه وإن كان قد ألتفقه لزمه قيمته ثم يلزم الناظر
ان يعيد تلك الدار على ما كانت عليه رعاية لغرض الواقف وادامة لما قصد من دوام القرية والله

أعلم (وسئل) عن واقف شرط في وقفه ان لا يؤجر أكثر من سنة مثل فاذا أجره الناظر عشر سنين في عشر عقود كل سنة باجرة مثله تلك السنة من شخص واحد فهل يجوز ذلك كما صرح به شيخ الاسلام زكريا الانصارى رحمه الله في كتابه عماد الرضا في بيان أدب القضاء لا يجوز فيما زاد على العقد الاول نظرا للمعنى كما أفتى به ابن الصلاح وافتى غير بالصحة نظرا للفظ تبعاً للشيخ الاسلام زكريا وقال وهو أفتى لكن المعتمد الاول الذى افتى به ابن الصلاح وإذا قلتم بالجواز تبعاً للشيخ الاسلام زكريا سواء كان الوقف عامراً أم خراباً أو ضحواً لتلك (فاجاب) بقوله الذى افتى به ابن الصلاح من الامتناع نظر فيه الى المعنى فانه علة بان المدين المتصلين في العقد في معنى العقد الواحد فيخالف شرط الواقف قال صاحب الاسعاد في بعض نسخة وما أفتى به متجه جداً وإنما يتم اتجاهه عند النظر للمعنى كما قررته لكن من تأمل كلامهم وتفاريعهم علم أنهم في الغالب يرجحون ما كان أقرب الى لفظ الواقف بما هو أقرب الى غرضه دون لفظه ولهذا يظهر ترجيح الجواز ومن ثم جرى عليه ابن الاستاذ وجزم به صاحب الانوار وتبعها شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله عهده وغيره فاندفع قول من قال المعتمد ما أفتى به ابن الصلاح ووجه اندفاعه ما قررته من أن الجواز أقرب الى كلامه الأئمة ولذلك اعتمدته المحققون وخالفوا ابن الصلاح ولم يبالوا بذلك ولا يجوز الحاكم نقض حكم غيره بالجواز لانه المعتمد كما علت ومحل الخلاف حيث لم يشترط الواقف ان لا يدخل عقد على عقد والابطال العقد الثانى وما بعده اتفاقاً لاستلزام القول بصحته مخالفة تصريح الواقف بامتناعه من غير ضرورة داعية لذلك اذ الفرض ان الوقف عامر والله اعلم (وسئل) سؤال الاصورته سئل بعض المفتين من اكابر المتأخرين عن امرأة ماتت وخلفت ورثة منهم اخ وبنت وكانت اقرت في صحتها للاخ انها وقفت مالها على البنت فاخبر الاخ الورثة بما اقرت به فهل يثبت الوقف بذلك حيث غلب على ظنهم صدقه وحيث قلتم لا يثبت الوقف بذلك فما يكون الحكم في نصيب الاخ المذكور فاجاب بقوله لا يثبت الوقف بذلك ونصيب الاخ الذى اقرت له بذلك تستحقه البنت المذكورة وبقية ذلك يكون لبقية ورثة المقر والله اعلم اه جوابه فهل هذا الجواب صحيح معتمد وحيث قلتم نعم فاذا اخبر شخص ان فلانا وقف هذه العين على اولاده وغلب على الظن صدقة فهل هي كالمسئلة المذكورة فلا يثبت الوقف بذلك ام لا فان قلتم لا فما الفرق (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة حاصله ان الوقف لا يثبت بما ذكره الاخ بالنسبة لغيره ويثبت بالنسبة لنفسه فستحق البنت نصيبه لانه اقر لها به ويقسم الباقي بينهما وبين بقية الورثة كما ذكره المفتى المذكور ومن اخبر بوقف لا يجب العمل بقوله الا على من صدقه والله اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وقف هذه صورته هذا ما وقفه وحبس وسبله وابده وحرمه وتصدق به ابو الفتح بن محمد بن عيسى بن مكينة على اولاده الموجودين حال هذا الرقف وهم محمد وخديجة ورابعة وأم الكامل وفاطمة وحفصة وعلى من يحده الله له من الاولاد غيرهم في أيام حياته ذكر اوانثى وقف ابو الفتح بن محمد المذكور على اولاده المذكورين جميع ما ذكره في كتاب وقفه الى ان قال وقف ابو الفتح بن محمد المذكور جميع ما ذكر من الاراضى المذكورة بمراقبتها وجميع سقيتها من آبارها المعروفة بها والداخلية في حكم ذلك الوقف ومنه جميع ما اشتملت عليه هذه الاراضى المذكورة من الاشجار على اولاده المذكورين اعلاه الموجودين حال الوقفية وقف وحبس وسبل وحررم وتصدق بجميع ما ذكر في هذا الكتاب من خالص ومشاع وقنا مؤبداً وحبساً محرماً مؤكداً وصدقة بنة بثلة على اولاده الموجودين وعلى من يحده الله تعالى له من الاولاد غيرهم ذكر اكان اوانثى للذكر منهم مثل حظ الاثنتين وعلى اولاد اولاده الذكور دون الاناث فليس لاولادهن حظ ولا نصيب في هذه الصدقة

خمس مسائل وفي كل منها اما أن يقصد المعلق اعلامه او لا فهذه عشر مسائل ومالو علق بفعل من يبالي بتعليقه ولم يقصد اعلامه ففعل ناسياً أو مكرها هاتان مسئلتان وفي كل منهما اما أن يفعله جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً باحدهما فقط أو عالماً بهما فهذه ستة مسائل ومالو علق بفعل من يبالي بتعليقه ولم يقصد اعلامه به ففعله جاهلاً بالتعليق والمعلق به أو جاهلاً باحدهما فقط أو عالماً بهما هذه ثلاث فهل أخذ المسائل المذكورة من عبارة المنهج بالحكمين المذكورين على التفصيل المذكور صحيح معمول به في المذهب (فاجاب) بان التقيد المذكور صحيح معمول به وأخذ المسائل المذكورة من عبارة المنهج المذكورة بالحكمين المذكورين على التفصيل المذكور صحيح معمول به في المذهب (سئل) عن رجل حلف على امرأة بالطلاق انها تتعشى عنده الليلة ثم انها أكلت فيها لقمة واحدة من غير شع فهل يقع على الخالف الطلاق أولاً (فاجاب) بانه يقع على الخالف الطلاق المذكور إذ لا تسمى اللقمة في العرف عشاء وان كان في اللغة اسماً لا يؤكل بعد الزوال اذ قدر العشاء والغداء فوق

رجل قال له رجل آخر
احلف بالطلاق انك ماتت
على زوجتك بابا مفتوحا
بل تعبر تقفل وتخرج تقفل
ولا تخلى عليها بابا مفتوحا
إلا ان سهوت أو نسيت
فقال في جوابه على
الطلاق وشك الآن هل
قال على الطلاق ثلاثا
او واحدة ما عدت اخلى
عليها بابا مفتوحا الا عبر
أقفل وأخرج أقفل وما
اخلى الباب مفتوحا الا ان
سهوت او نسيت ثم دخل
وخرج مرارا عديدة في
يومين متواليين وهو يقفل
ثم بعد ذلك تركه بغير
قفل وذهب عامداً غير
سأه فهل قفله في ذنك
اليومين تنحل به اليمين
ولا يحنث بتركه بغير قفل
عامداً أم لا (فاجاب) بانه
لا تنحل اليمين بقفله في ذنك
اليومين ويقع الطلاق
بتركه القفل بعدها
ولكن لا يقع الطلاق
المشكوك فيه وانحلت اليمين
بذلك (سئل) عن علق
طلاق زوجته على تزوجه
بفلانة بنفسه او وكيله
فزوجها له فضولي واجازه
بالفعل اثم حكم الحنفى
بصحته وبعدم وقوع
الطلاق على زوجته
لعدم تزوجه بنفسه
او وكيله فهل للحاكم
المخالف أن يحكم بوقوع
الطلاق المذكور (فاجاب)
رضى الله عنه وأرضاه
وجعل الجنة مثله ومثواه
بانه ليس لاحد الحكم بوقوع

لكونهم غير لاحقين بنسبة هذا المتصدق ثم على اولاد اولاد اولاده أبدا ما تناسلوا ودائما ما تعاقبوا
بطنا بعد بطن وعقباً بعد عقب كل طبقة منهم تشرك الطبقة الاخرى فمن مات من بنى هذا المتصدق
وبنى بنيه وله بنون عاد نصيبه وما كان له من هذه الصدقة على اولاده للذكر سهمان وللأنثى سهم
ومن مات من اولاد هذا المتصدق وليس له بنون عاد نصيبه الى اخوته واخواته الذين هم في درجته
ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم أبدا ما تناسلوا وتعاقبوا ما عدا اولاد البنات من غير من ينسب
وينتمى إلى هذا الواقف فانه لاحظ له في هذه الصدقة ولا نصيب وان كان عن ينتمى إلى هذا
الواقف بالنسب المذكور كان له فيها الحظ والنصيب على الوجه المشروح فاذا انقضى اولاد الواقف
المذكور واولاد اولاده واولاد اولاد اولاده عادت منافع هذا الوقف الى الموجودين من نسله وعقبه
وعقب عقبه واسفل من ذلك ما تناسلوا وتعاقبوا الا اولاد البنات فليس لهم دخول في هذا الوقف
إذا كانوا من غير نسله فاذا انقضى وان بعدوا ولم يبق منهم أحد عادت الصدقة جارية الى الاقرب
فالاقرب من ذوى ابن مكينة ثم الى الاقرب من ذوى محمد بن عبدالله ثم على اولادهم ثم على اولاد
اولادهم يجرى الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور ما تناسلوا دائماً وتعاقبوا بطنا بعد
بطن فاذا انقضى من ينسب وينتمى الى هؤلاء المذكورين ولم يوجد منهم احد عادت هذه الصدقة
جارية على فقراء المسلمين ومساكينهم وذوى الحاجة منهم يتولى النظر في هذا الوقف البالغ الرشيد
من ذرية الواقف المذكور المذكور دون الاناث ثم الرشيد من ذوى ابن مكينة ثم الرشيد من ذوى
محمد بن عبدالله ثم اذا صار الى الفقراء والمساكين يتولى النظر في ذلك حاكم المسلمين يولى النظر
فيه لمن شاء من العدول لينظر فيه على ما شرطه الواقف الى ان قال لا يباع ولا يرهن ولا يؤجر ولا
ينقل به ولا يوهب ولا يتلف بوجه تلف قائمة على اصولها محفوفة على شروطها مسجلة على سبلها
ابد الأبدن ودهر الداهرين إلى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين اولاداً ما حكمه هل
هو على الذرية مطلقاً او على اولاده واولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده كما يفهم من بعض
كلامه او على اولاده ثم على اولاد اولاده بشرطه وثانياً ما المراد بقوله عدا اولاد البنات من غير
من ينسب وينتمى الى هذا الواقف فلا حظ لهم في هذه الصدقة ولا نصيب وان كانوا ممن ينتمى الى هذا
الواقف بالنسب المذكور كان لهم فيها الحظ والنصيب على الوجه المشروح ثم ان اولاد الواقف
لم يبق منهم احد لا ذكور ولا اناث ولم يبق إلا اولاد بنات الواقف وبعضهم اولاد ابن اخ الواقف
شقيقه وبعضهم اولاد اخيه لأمه ابن عمه لكن في بنى عم الواقف اقرب منهم لايه وامه والا اولاد
اخ الواقف فهل يستحق هذه الوقفية اولاد البنات او اولاد اخ الواقف لايه وامه الذين هم عصبة
الواقف دون غيرهم من الناس فان الكل عصبة لكن الاشقاء اقرب واذا قلتم انه لا اولاد البنات
وانهم ممن ينتمى الى هذا الواقف بالنسب المذكور فما الوجه المشروح الذى اشار اليه الواقف بقوله على
الوجه المشروح وهل يدخل هذا الوقف إجارة أو غيرها من وجوه البيع أو الهبة أو غير ذلك أم لا
وهل اذا لم يكن من المستحقين رشيد ينتقل النظر للرشيد من ذوى ابن مكينة وان لم يكن له استحقاق
أم لا (فاجاب) رضى الله تعالى عنه بقوله الذى دل عليه كلام الواقف المذكور ان وقفه هذا
يكون وقفاً على من ينسب اليه مطلقاً بدليل قوله في الاول والثاني أبدا ما تناسلوا الخ وانه لا شيء فيه
لاولاد البنات من حيث كونهم اولاد بنات مطلقاً لانهم لا ينسبون اليه وانما ينسبون الى آبائهم فان
نسبت آبائهم اليه استحقوا من هذه الجهة بالشرط المعلوم بما يأتى وقوله لكونهم غير لاحقين
بنسب هذا المتصدق صريح في ذلك وان الوقف على الاولاد واولادهم وقف شريك لانه عطف فيه
بالواو بخلاف اولاد اولاد اولاد اولاد فانهم عطف عليهم وقف ترتيب لانه عطف فيه بثم فلا يستحق احد منهم

شيأ الا ان فقدت الاولاد وأولادهم فان قلت يتأني هذا قوله كل طبقة منهم تشرك الطبقة الأخرى قلت لا منافاة لان عطف أولاد الاولاد بالواو ومن بعدهم ثم صريح في الترتيب وقوله كل ليس صريحا في عوده لجميع البطون فوجب حمله على أنه عائد للبطون المذكورة بعدهم ثم الاستفادة من قوله أبدأ ما تناسلوا الخ نعم يستثنى من ذلك البطن الرابعة فانها لا تستحق شيأ الا ان فقدت البطن الثالثة كما يفيد صريح قوله فاذا انقرض أولاد الواقف المذکور الخ ودليل ذلك القاعدة التي استنبطها من كلامهم وهو ان الموثق إذا وقع منه عبارتان متنافيتان فان امكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حالة كما هنا وجب المصير اليه وان لم يكن ذلك فان اعتضدت أحدهما بقرينة عمل بها وطرححت الأخرى وان لم تعضد واحدة بشيء تعارضتا فتساقطان وقد أفتى البلقيني بنحو ذلك حيث ألقى عبارة بعض الموثقين وحكم عليها بالسهو والغلط أخذا من قرائن في كلام ذلك الموثق وان محل التشريك في البطنين الأولين وفيما بعده البطن الثالث والترتيب بين الأولين والثالثة وبين الثالثة وما بعدها ما اذا مات أحد البطون عن غير ولد ولا أخ اما اذا مات أحد من بني الواقف أو بني بنيه عن ولد فيعود نصيبه الى اخوته واخواته المساوين له في الدرجة فان فقدوا فلا ولادهم ثم أولاد أولادهم وهكذا معاد أولاد البنات وكذا يقال فيمن مات عن ولد اخذا من قولهم ان الضمير كالصفة فيرجع الى جميع ما قبله مما يصح رجوعه اليه وهو هنا كذلك فان قوله ثم على أولادهم الخ واقع بعد قوله فمن مات من بني هذا المتصدق بقسميه فيرجع اليها ومن اخذ نصيب والده واخيه بشارك الباقيين ايضا كما صرحوا به حيث قالوا لو عطف بالواو ثم قال من مات منهم فنصيبه لولده فمات أحدهم اختص ولده بنصيبه وشارك الباقيين وعلم بما تقرر ان الضمير في قوله ثم على أولادهم الخ عائد الى الأولاد في الصورة الاولى والى الاخوة في الصورة الثانية وأن قوله فمن مات الأول خاص بالبنتين وبنيهم والثاني خاص بالأولاد فقط اخذا من صريح كلامه فانه قال اولافمن مات من بني هذا المتصدق وبني بنيه وقال في الثاني ومن مات من أولاد هذا المتصدق فافهم ان هذا الحكم اعني الانتقال في الاولى للأولاد ثم أولادهم وهكذا خاص بالطبقتين الأوليين فقط لانه اقتصر عليهما فلا يدخل في ذلك غيرهما والانتقال في الثانية للأخوة ثم أولادهم وهكذا خاص بالطبقة الاولى فلا يجري فيما عداها لاقتصاره عليها إذ الطبقة الثانية ومن بعدها لا يجري فيها الانتقال للأخوة ثم بنيهم على الترتيب والطبقة الثالثة ومن بعدها لا يجري فيهم الانتقال للأولاد ثم أولادهم على الترتيب اقتصارا على افادة لفظ الواقف المذکور والوجه المشروح في كلامه هو ما تقرر من التشريك والترتيب وغيرهما بما ذكرنا على ان قوله وان كان بمن ينتهي الى هذا الواقف بالنسب المذکور كان له فيها الحظ والنصيب على الوجه المشروح لاحاجة اليه لانه معلوم بما قبله وانما هو لمزيد الايضاح والتوكيد وأفهم قوله فاذا انقرض أولاد الواقف المذکور الذکور الخ انه يعود لمن بعد البطون الثلاثة على التشريك بينهم وان تعددت طبقاتهم وقوله فاذا انقرضوا وان بعدوا عادت هذه الصدقة جارية الى الاقرب فالاقرب من ذوى ابن مكينة الخ صريح في انه اذا لم يبق من اولاده واولادهم احد عدا الوقف الى اخيه سواء كان شقيقا أم لاب للأولاد بناته سواء كانوا اولاد ابن اخيه شقيقه او اولاد اخيه لأمه ابن عمه لان اخاه شقيقه او لايه اقرب من هؤلاء فيصرف اليه جميع الوقف فان لم يكن له اخ عاد لأولاد اخيه لايه ثم لأولاد ابن اخيه لايه وهكذا يقدم الاقرب منهم فالاقرب من غير نظر الى كون أحد من بنات الواقف ام لا لانه لاكتفى بهذه النسبة بما قدمه في كلامه المرة بعد المرة وقوله ثم على أولادهم الخ راجع الى الاقرب من ذوى ابن مكينة ثم من ذوى محمد بن عبد الله وقوله يجري الحال بينهم ايام حياتهم على الوضع المذکور اى في اولاده واولادهم وهكذا على النحو الذي

عن سكران متعد بسكره صار طافا خلف بالطلاق الثالث أنه لا يدخل هذا البيت في هذه الليلة ثم دخله فيها في حالته المذكورة فهل يقع عليه الطلاق المذکور لعصيانه بازالة عقله فجعل كأنه لم يزل (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق المذکور لما ذكر فجعل بدخوله كأنه عامد عالم بانه المعلق عليه الطلاق مختارا (سئل) عن قال ان لم تجزى زوجتي الى منزلى في هذا اليوم فهي طالق ثلاثا ولم تعلم بحلفه فمضى ذلك اليوم ولم تجزى فيه فهل يقع عليه الطلاق الثالث أولا (فاجاب) بانه ان قصد عند حلفه اعلامها به لم يقع عليه الطلاق المذکور والا وقع (سئل) عن علق طلاق زوجته على شرط وادعى مدع انه نجز طلاقها وأقام هو بينة شهدت له بها قاله وأقام المدعى بينة شهدت له بما قال والمجلس واحد والحادثة واحدة فهل يقع عليه المنجز أم لا يقع شيء الا بوجود الشرط (فاجاب) بانه تقدم بينة الزوج الشاهدة بتعليق الطلاق على البينة الشاهدة بتنجيزه لزيادة علم الشاهد بالتعليق لسماعها ما لم تسمعه تلك فلا يقع الطلاق الا بوجود شرطه (سئل) عن رجل قال لزوجته ان عادت بنتك تعبر الى الوكالة خطبتها فتقت

بطنها فعبرت الوكالة فلم
يخطبها والحال أنها صغيرة
فهل يقع عليه الطلاق أم لا
وما طريق البر في ذلك
(فاجاب) بأنه لم يقع عليه
طلاق بعبورها الوكالة اذا
لم يعين وقتا لفق بطنها الا
عند اليأس من الفسق المذكور
(سئل) عن شخص قال
لزوجته على الطلاق
الثلاث ان خرجت أنا
واباك من فارس كور
لا أرجع اليها الا معك
فخرجها طريق البر في
رجوع أحدهما وحده
دون الآخر (فاجاب) بأنه
لا يقع عليه طلاق برجوع
زوجته الى فارس كور
وحدها وأما هو فان رجع
اليها دون زوجته وقع عليه
ذلك الطلاق فطريقه ان
اراد الرجوع اليها دونها ان
يخالفها قبل رجوعه (سئل)
عن حلف لا يقيم في بلد
ثلاثة أيام فاقام فيها يومين
ثم رحل عنها ثم عاد اليها
فاقام بها يوما آخر فهل
يحث عند الاطلاق فإن
قلتم بالحنث كما أفتيتهم به قبل
هذا فاجابكم عما في الروضة
في الطلاق أنه لو حلف
لا تمكث زوجته في الضيافة
أكثر من ثلاثة أيام
فخرجت منها ثلاثة فاقول
ثم رجعت لها فلا حنث
(فاجاب) بأنه يحنث
الحالف اذا أطلق باقامته
المذكورة والفرق بين
مسلتنا وبين عدم

ذكرته مفصلا فكل ما ذكرناه هناك ياتي نظيره هنا وصريح قوله ولا يؤثر انه لا يجوز اجارة هذا
الوقف مطلقا ثم ان استحققه واحد فواضح أو جمع تهايوا وأفرع بينهم للترتيب وتجوز لهم اعارته
واباحة الانتفاع به للغير من غير مقابل لان شرط عدم الايجار لا يقتضي منع الاعارة والاباحة
نعم لو خرب ولم يمكن الانتفاع به الا بايجاره فلا يبعد اخذا من كلامهم فيما اذا شرط أن لا يؤثر أكثر
من سنة ولا يورد عمد على عقد فخر بولم يمكن عمارته الا بايجاره سنين جواز الاجارة هنا بقدر
الضرورة ولا يدخل هذا الوقف ولا غيره من الاوقاف شيء من وجوه البيع والهبة ونحوهما سواء
أشترط الواقف عدم ذلك أم لم يشترطه وحيث لم يكن من ذرية الواقف ذكر بالغ رشيد انتقل النظر
فيه للرشد من ذوى ابن مكينة ثم ذوى محمد بن عبد الله الى آخر ما ذكره ولا فرق فيمن انتقل النظر
اليه بين أن يكون له استحقاق في الوقف أولا اذا تلازم بين النظر والاستحقاق والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) رضى الله عنه سؤالا ضروره اذا ثبت أن الوقف مستحق للغير وكان الناظر استلم
ريعه سنين كثيرة واصرفها على المستحقين وفي جهاته فعلى من يرجع المستحق على المستأجر
أو الناظر أولا ثم يرجع الناظر على من استلم منه من المستحقين واذا كان اصرفها الناظر في تسهيل ماء
او صدقة كطعام وغيره فهل يرجع عليه او على الواقف لكونه غره في ذلك وورطه فيه (فاجاب)
بقوله إذا وقف انسان شيئا فصرفه الناظر على ما شرطه ثم ظهر انه مستحق للغير فالواقف غاصب ان علم
تعبده وإلا فهو كالغاصب وقد ذكرنا أن كل يد ترتب على يد الغاصب او في معناه فهي يد ضمان
يتخير المالك بين مطالبة نحو الغاصب والآخذ منه برد الموجود وضمان التالف وان جهل الثاني
تعدى الاول ثم إذا جهل الآخذ فان كانت يده موضوعة للضمان كعارية وسوم وهبة وبيع
فقرار ضمان الرقبة والتعيب والمنافع المستوفاة على الثاني والمنافع القائمة على الاول فان نقص
بناؤه وغراسه رجع على الاول بالارش لا بما أنفق وان كانت موضوعة للامانة كالوديعة والمضاربة
والتوكيل والرهن والاجارة والتزويج استقر ضمان الرقبة والتعيب والمنافع القائمة على الاول
والمفوتة على الثاني إلا في الاجارة فان الاجرة تستقر على المستأجر سواء افوت المنفعة أم فانت في يده
ولو اتلف القابض من نحو الغاصب او عيب فالقرار عليه سواء اتلفه مستقلا ام حمله الغاصب
عليه بان كان طعاما فقدمه اليه فأكله ولو جاهلا نعم لو غصب شاة وامر قصابا بذبحها فذبحها جاهلا
بالحال فقرار النقص على الغاصب كما لو غصب ثوبا وامر خياطا بقطعه فقطعه وهو جاهل ولو امر
الغاصب انسانا باتلاف المغصوب بنحو قتل او احراق ففعله جاهلا بالحال فالقرار على المتلف اذا تقرر
ذلك علم منه ان كل من استوفى شيئا من العين التي ظهرت بملوكة قرار ضمانه عليه سواء امكن
الرجوع عليه ام لا كغير المعينين المذكورين في السؤال وان لم تظهر العين له ان يرجع على
الواقف ان كان حيا والا فعلى تركته وأما الناظر فما فات في يده لا يرجع عليه بخلاف ما فوته
فانه يرجع عليه به لان يده يد امانة فهو كالوكيل وأما ما صرفه بأمر الواقف فلا يرجع عليه به بمعنى
انه لا يستقر عليه ضمانه لكنه طريق فيه قياسا على ما ذكر في القصاب والخياط بجامع ان النفع عاد
على الأمر فقط بخلاف المأمور لانه محض آلمع بقاء العين وبه فارق المأمور بالاتلاف فانه يصير
مستقلا لا آلمع تصرف الناظر ليس اتلافا فتعين الحاقه بالقصاب والخياط وان المستأجر يستقر عليه
الاجرة لما فوته ولما فات في يده فيرجع عليه بها مستحق العين وما دفعه للناظر او غيره يرجع عليه
به ثم رايت جامع فتاوى ابن الصلاح والتاج الفزاري والنووي ومعاصريهم ذكر هذه المسئلة
ونقل فيها عن التاج الفزاري ما يوافق ما ذكرته في الناظر فقال وقف بيت على حاكم وحكم به وولى
عليه ناظرا يصرف اجره في المصاريف المذكورة في كتاب الوقف فباشر الناظر ذلك مدة بأمر الحاكم

المكث انه معلق فيها على مكثها اكثر من ثلاثة ايام في الضيافة ولم توجد في مكثها الاول وإما رجوعها فليس فيه انها رجعت للضيافة بل لو فرض انها رجعت للضيافة ايضا لم يقع الطلاق لا تقطاع مدة الضيافة الاولى عن مدة الثانية فلا تنضم احدهما الى الاخرى إذ الضيافة مختصة بالسافر بعد قدومه (سئل) عن انسان علق تعليقا صفة انه متى مضى وقت كذا ولم يدفع لزيد مبلغا معينا فزوجته طالق فهل إذا قدر على البعض وعجز عن البعض يلزم دفع البعض المقذور عليه وإذا لم يدفعه يقع عليه الطلاق المعلق به لأن الميسور لا يسقط بالمعسور وهل هذه القاعدة خاصة بالعبادات أم عامة وهل يشترط في عدم الوقوع ان يكون معسرا في جميع مدة التعليق أم يكفي وجوده وقت وجود المعلق عليه عند فراغ المدة (فاجاب) بانه لا يلزم المعلق دفع البعض المقذور عليه اذا لا اثر له في بر ولا حث لا انتفاء دفع القدر المعين في الحالين والقاعدة المذكورة تجري في العبادات وغيرها ويشترط في عدم وقوع الطلاق على المعلق كونه عاجزا عن دفع القدر المعين (سئل) عن قولهم لا حث على الناسي فيها إذا حلف بالطلاق انه

ثم ظهر استحقاق الوقف وانه ملك فاذا ثبت ذلك وبطل الوقف هل يرجع على الناظر بما صرفه في مصارف الوقف أولا عرضت على شيخنا تاج الدين فتوقف فيها فأقامت مدة لا يكتب عليها احديهم عرضت عليه ثانيا لانه كان رحمه الله المرجع اليه والمعول في المعضلات عليه فكتب فيها انه لا يرجع عليه بما صرفه الى ذلك وخرجه على اصل المذكور في الغصب في المشتري من الغاصب جاهلا بالغصب وهو ان مالم يلزم ضمانه يرجع به جامعا بينهما بان كل واحد منهما تصرف تصرفا ماذونا فيه ظاهرا ثم بان خلاف ذلك وهو معذور بالجهل بذلك فاتبع ظنه في ذلك والتزامه ولا شك ان ناظر الوقف لم يلزم ضمان ما يصرفه فلا يلزم ضمانه اه ومراده بعدم لزوم ضمانه عدم استقراره عليه لما قدمته أنه طريق فيه وما قررته من قياسه على القصاص والخياط اظهر مما قرره من قياسه على المشتري كالا يخفى فتأمل ذلك فانه مهم وعجبت من الاصحاب حيث لم يذكروا مسئلة السؤال بالصريح مع كثرة الاحتياج اليها والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص وقف محلين على جمع وجهات لله كتسجيل ماء وقراءة وصدة من ريع ذلك فاذا اجر الناظر عليه احد المحلين وتعطل الثاني بهدم او استيلاء ظالم عليه او لم يجد مستاجرا او وجده بدون اجرة المثل فما يجعل في اجرة المحل المستاجر يوزعه على المستحقين بحسب استحقاقهم مرتبا ومتساويا ام لا وإذا باع اورهن الوقف هل يعزل ويفسق بفعله ذلك ويقيم الحاكم الشرعي غيره سواء كان من قبل الواقف او غيره وإذا جن أو كان صيبا وقلتم يؤل الى الحاكم ويقيم نائبها عنها فاذا فاق او كمل الصبي هل تعود ولايتها أم لا (فاجاب) بقوله ان رتب الواقف صرف الغلة أو بين للمستحقين وجب العمل بمرتبه والا فاما وجد من الغلة يقسم على الموقوف عليهم بحسب استحقاقهم واذا تعدى الناظر بنحو بيع اورهن انعزل ولزم الحاكم ان يولى غيره وان كان من قبل الواقف وكذا اذا جن او كان صيبا فاذا زال مانعه عادت ولايته ان كان نظره مشروطا في الوقف منصوبا عليه بعينه والالم تعد والله أعلم (وسئل) عن قاضي مكة وناظر الحرم اذا أناب من يقبض غلات اوقافه واذن له في التصرف فيها بأيجارها واصلاحها وعمارتها وقبض مستغلاتها وايصالها الى الحرم وان يتصرف فيها بما يراه من مصلحة الموقوف والموقوف عليه لحصل غلة واحتاج لما يصرفه عليها الى ان يصل بها اليه فاستدان واصرف لما رآه من المصلحة فهل يثبت الدين على الوقف وهل له الاستقلال بقضائه (فاجاب) بقوله لا يرجع نائب الناظر المذكور بما صرفه الا ان اذن له القاضي في الاقتراض كما في الروضة ومخالفة البلقيني فيه رددتها في شرح الارشاد وان تبه غيره وسبقه الى الاشارة لذلك ابن الصلاح وقياسه ان اتفاقه من مال نفسه ليرجع لا يقتضي الرجوع الا ان اذن له فيه القاضي ان تيسر والا فيظهر انه لا يشترط واذن الناظر فيما ذكر في السؤال لا يفيد له لان الناظر نفسه لو اصرف من مال اقترضه أو من مال نفسه ليرجع احتاج الى اذن القاضي وكون المستنيب هنا قاضيا لا يفيد ايضا لان الذي يظهر ان المراد بالقاضي هنا قاضي بلد الوقف وان قلنا ان الولاية لقاضي بلد الموقوف عليه لان ولاية الاول كما اقتضاء تشبيه ما هنا بالقاضي بالنسبة للولاية على مال اليتيم من حيث الحفظ والتصرف بما تقتضيه المصلحة من الحفظ ونحوه وولاية الثاني من حيث التصرف فيه اذا وصل اليه بالفرقة والاستثناء وغيرها ولا شك ان مانحن فيه من الاذن في الاقتراض والاتفاق انما يرجع الى الولاية الاولى دون الثانية وله الاستقلال بقضاء الدين المترتب على الوقف كما تاله النفال وأقروه والله أعلم (وسئل) عن شخصين بينهما وقف مشترك ولاحدهما النظر والتكلم والعمارة وصرف ما يحتاج صرفه اليه كما شرطه واقفه فاذا استقل الشريك الثاني الذي ليس له نظر ولا تكلم بالسكنى والاجارة والعمارة من غير اذن شريكه الذي له النظر على ذلك كله هل له ذلك وهل للناظر

عليه منه من ذلك وأخذ الاجرة الددة الماضية منه ليصرفها في مصالحها أو أخذ اجرة المثل من أجره الشريك بغير إذن الناظر وهل للناظر أيضا اجارة الوقف مدة طويلة أو قصيرة إذا شرط الواقف ذلك بغير إذن المستحقين فإذا قلتم له ذلك فاجره وقبض الاجرة هل يدفع لشريكه في الوقف جميع ما يخصه من ذلك أو شيئا فشيئا كل سنة (فاجاب) بقوله لا تصح اجارة الشريك الذي ليس له نظر من غير إذن الناظر وللناظر منعه من ذلك فلو اجر من غير اذنه فاجازه لم ينقلب العقد باجازه صحيحا بل لا بد من استشفاه وحيث فسدت الاجارة فمضت مدة والعين في يد المستأجر لزمه أجرة مثل المدة الماضية والمتولى لقبضها هو الناظر دون غيره ويصرفها فيما هو الاصلح وله اجارة الوقف مدة طويلة وقصيرة حيث رأى المصلحة في ذلك ولم يخالف شرط الواقف رضى المستحقون أم سخطوا ثم الاجرة متى استقرت باستيفاء المنفعة أو بتفويتها صرفت الموقوف عليه في الحال واما إذا لم تستقر بان أجره الناظر سنين مستقبله فالمنفق انه يمنع من التصرف في كل الاجرة وان الناظر لا يصرف له جميعا جملة خشية موته وانتقالها لغيره بل يصرفها اليه شيئا فشيئا مراعى ما استقر منها حتى لا يصرف له ما لم يستقر فان فعل ضمن وبذلك ائفى القفال فقال لو وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم نسلم ثم الفقراء فأجر اى الناظر عشرين وخذ الاجرة لم يحز له ان يعجل لهم الاجرة وانما يعطى بقدر ماضى من الزمان فان دفع اكثر فمات الاخذ فعلى القيم الضمان اه ونحوه قول الاصطخرى في ادب القضاء وكذلك إذا كانت دار تكرى فاذا مضى وقت فقد حصل لهم اجرة ذلك الذى مضى اه ونقل ذلك ابن الرفعة عن بعض القضاة العلماء من أهل عصره انه كان يمنع من التصرف في كل الاجرة ولا يصرفها له خشية انتقالها لغيره لكن الذى رجحه اعنى ابن الرفعة واقتضاء اطلاق المنهاج وغيره انها تصرف اليها جميعا في الحال وان احتمل عدم بقائه لمدة الاجارة قال الزركشى وهو القياس كما تصرف المرأة في الصداق قبل الدخول وان كان ملكها عليه غير مستقر لاحتمال عود الشطر الى الزوج بالفراق وغير ذلك من الصور اه وهذا متجه مدركا وقياسا لكن قد علمت أن الاول هو المنقول وهو الاحوط والفرق بين الوقف وغيره ان الوقف اختص عن غيره بمزيد احتياط وأيضا فنحو الزوج متصرف عن نفسه فكان تصرفه مقتضيا للملك والتصرف فيه ولو مع عدم الاستقرار وأما الناظر فهو متصرف عن غيره بطريق الولاية والعموم فوجب عليه التصرف بالاصلح واختص تصرفه بمزيد احتياط لا يشركه فيه المتصرف لنفسه أو بوكيله فعلم أن المنقول الذى هو الاول له وجه واضح وأنه لا يرد على القائلين به تلك الصور فلا يحيد للعدول عنه والله اعلم (وسئل) عما اذا قرر الشيخ زمان الدرس ومكانه والطلبة جماعة متعددون وقرر أنه يبدأ بالسابق فلو قدم أحد الى الدرس في غير زمان الدرس واستمر وجاء آخر أول زمانه فهل للاول باعتبار تقدمه في غير زمان الدرس تقدم فيستحق القراءة قبل من قارنه في أول زمان الدرس (فاجاب) بقوله يختلف أصحابنا في أن التقديم في ذلك واجب أو مندوب فقال كثيرون منهم بالنسب وظاهر كلام الامام والغزالي في النهاية والبسيط بل صريحهما ترجيحهما وقال آخرون منهم بالوجوب وهو المعتمد الذى صرح به الشيخان وغيرهما في نظير ذلك من القاضى بل صرح به في المجموع في المفتى حيث قال يجب على المفتى عند اجتماع الرقاع بحضرته ان يقدم الاسبق فالاسبق كما يفعله القاضى في الخصوم وهذا فيما يجب فيه الافتاء فان تساوا وجهل السابق قدم بالقرعة والصحيح أنه يجب تقديم المرأة والمسافر الذى يشد رحله وفى تأخيرها ضرر بتخلفه عن الرفقة ونحو ذلك على من سبقها إلا إذا كثر المسافرون والنساء بحيث يلحق غيرهم بتقديمهم ضرر كبير فيعود إلى التقديم بالسبق أو القرعة ثم لا يقدم أحد الا في فنيا واحدة وقولى والصحيح أنه يجوز تقديم

لا يفعل كذا وقت كذا نسي ذلك وفات ذلك الوقت لا يحث هل هو مقيد بما اذا لم يتمكن من الفعل فان تمكن منه ثم نسي بحث أم لا (فاجاب) بانه تحث الخالف ان تمكن من الفعل قبل نسيانه (سئل) عن رجل حلف بالطلاق انه ما يسكن بالدار الفلانية التى بها والده ثم أنه أقام بها نحو شهرين ناويا بذلك زيارة والده فهل يقع عليه الطلاق لخروج الإقامة المذكورة عن زمن الزيارة عرفا كما هو مقتضى اطلاقهم أولا يقع عليه الطلاق لصرف الإقامة عن السكنى بقصد به الزيارة (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق باقامته المذكورة ان كان حال حلفه ساكنا بالدار المذكورة لان استدانة السكنى سكنى فلا تؤثر فيها النية المذكورة وكذا ان لم يكن ساكنا بها حال حلفه عملا بالعرف فلا تؤثر ايضا نية الزيارة مع وجود سكناء حقيقة (سئل) عن شخص حلف أنه يبيع دابته في هذه السنة ثم مضى من السنة التى بعدها خمسة أيام وهو يظن أن أول السنة الجديدة يوم عاشوراء ولم يبعها (فاجاب) بانه متى تمكن من بيعها بعد حلفه وقع عليه الطلاق المذكور (سئل) عن حلف بالطلاق الثلاث ان زوجته لا تتوجه لمنزل

والدتها مغتظة ثم ذهبت
اليه واعترفت بانها ذهبت
اليه مغتظة ثم رجعت
وقالت أنا ذهبت غير
مغتظة فهل يقع عليه
الطلاق أم لا (فاجاب) بانه
يقع عليه الطلاق الثلاث
ولا يقبل رجوع الوجة
عما اعترفت به أولا (سئل)
عن من طلق زوجته رجعا
ثم قال له جماعة في يوم
الطلاق طلق زوجتك فقال
كل زوجة تكون في
عصمتي فهي طالق ثلاثا
ونيته انها خارجة عن
عصمته لكونه لم يراجعها
ثم راجعها فهل تصح
رجعتها أولا ويقع عليه
الطلاق الثلاث (فاجاب)
بانه يقع عليه الطلاق الثلاث
اذ الطلاق الرجعي لا يني
العصمة والزوجية ولهذا
لو حلف بطلاق زوجته
دخلت الرجعية فيه ونيته
المذكورة لا تمنع
من وقوع الطلاق
المذكور كما لو ظن
زوجته أجنبية أو نسي
النكاح فطلقها فانها تطلق
لانه اوقع الطلاق في محله
وظن غير الواقع لا يدفعه
فلا تصح رجعتها والفرق
بين هذه ومسئلة ما لو
قالت له تزوجت علي فقال
كل امرأة لي طالق وقال
أردت غير المخاطبة حيث لم
تطلق انه أخرجه بالنية مع
القرينة فكانه قال كل
امراة لي غيرك طالق ولا
كذلك مسئلتنا وقد سئل
البقيني عن رجل حلف

المرأة الخ هو ما رأته في النسخة التي عندي ونقل الاذرعى الوجوب في ذلك وكلام الشيخين في
القاضي صريح في الجواز وبحث الاذرعى أنه لا يلزمه تقديم السابق في الافشاء الا ان ظهر له
جوابه والا لم يحبس المتأخر الى البحث فانه قد يبحث ولا يظهر له شيء وهو متجه وفيه في موضع
آخر فان ذكر دروسا قدم أهمها فيقدم التفسير ثم الحديث ثم الاصلين ثم المذهب ثم الخلاف
ثم الجدل وقال أيضا في الطالب ولا يؤثر بنوبته فان الايثار بالقرب مكروه فان رأى الشيخ
المصلحة في ذلك في وقت فاشار به امتثل أمره فان قلت قوله فان رأى الشيخ المصلحة الخ يقتضى
أن الخبرة الى رأى الشيخ وانه لا يلزمه تقديم بالسبق وبه يتأيد القول بالنذب وينافي ما قدمه من
الوجوب في الافشاء اذ لافرق بينه وبين التدريس قلت يمنع ذلك كله بان هذا محتمل وذاك
اعنى الوجوب مصرح به والصريح يقتضى به على المحتمل ولا عكس فالحق الوجوب ومعنى قوله
امتثل امره اى ندبا على انه اعنى الوجوب هو ان المفتي لو رأى المصلحة في تقديم المسبوق لاثبوت
اوسفر جاز فتحمل المصلحة هنا عليها ثم وحيت لا تخالف بين كلاميه اصلا فقد علمنا من مجموعها ان
شرط وجوب تقديم السابق على الشيخ ان لا يرى المصلحة الحاقة في تقديم غيره فحينئذ يجوز
له التقديم بحسبها وسياتي انه في غير فرض الكفاية يقدم من شاء فيمكن حمل كلام المجموع الاخير
على هذا أيضا فان قلت ما ذكره في الموضوع الثاني ينافية قول عصره شيخ الاسلام البدر بن
جماعة والد العزيز جماعة رحمهما الله تعالى إذا تعددت الدروس قدم الاشرف فالاشرف والاهم
فالاهم فيقدم تفسير القرآن ثم الحديث ثم اصول الدين ثم اصول الفقه ثم المذهب ثم الخلاف
او النحو او الجدل قلت لا ينافية وانما هو بيان له فان النوى اجمل تقديم الاصلين ولم يبين
ايهما المقدم فين البدر ان اصول الدين مقدم على اصول الفقه وهو ظاهر لانه اشرف منه فان
قلت هو اشرف من التفسير والحديث أيضا نظرا الى غايته اذ العلوم انما تشرف بشرف غاياتها قلت
هو وان كان كذلك الا انها اصلا له فهو فرع عنهما لاستمداد اكثر مسائله منهما فكانا
اشرف منه بهذا الاعتبار فقدا عليه وايضا النوى بين ترتيب ما بعد المذهب ووجه ظاهر والبدر
زاد النحو وتردد في اى الثلاثة احق بالتقديم فلم يحزم فيه بشيء والعمدة على مارتبه النوى اظهوره
وظاهر كلامه ان النحو مؤخر عن الخلاف والجدل وله وجه ظاهر لانها بما قبلهما اشد تعلقا عند
تقريرها وان كان هو ينبغي ان يكون اسبق في التعلق بل ينبغي تقديم تعلم اصول مسائله على الكل
اذ لا يتم فهم حقائقها الا به فان قلت قد تقرر ان التقديم واجب بالسبق والا فالقرعة فباحدهما
يجب التقديم ولو كان المقدم به متأخرا في الرتبة فما وجه هذا الترتيب قلت اذا تأملت قول المجموع
فان ذكر دروسا قدم الخ علمت ان الكلام هنا في لقاء الشيخ العلوم على الطلبة من غير قراءة
منهم فحينئذ الاولى له ان يرتب كما ذكر لانهم قابلون لالقاء الكل فاسب ان يقدم في الاملاء عليهم
الاشرف فالاشرف او يحمل على طالب واحد له دروس متعددة في تلك العلوم واراد قراءتها في مجلس
واحد فحينئذ يقدم الاشرف فالاشرف اذ لا معاوض للنظر الى الاشرف حينئذ اذا تقرر ذلك وان
المعتمد وجوب التقديم بالسبق والا فالقرعة فلنرجع الى قول السائل نفع الله به فهل الاول الخ
فتقول صرح الشيخان في الروضة واصلها بان القاضي يقدم عند ازدحام المدعين بالسبق ان عرف
السابق فان جهل او جاؤا معا قدم بالقرعة فان كثروا وعسر الاقراع كتبت اسمائهم في رقاع
وصبت بين يديه فياخذها واحدة واحدة ويسمع دعوى من خرج اسمه ثم قال والمفتي والمدرس
يقدمان ايضا عند الازدحام بالسبق او بالقرعة ولو كان الذى يعلمه ليس من فروض الكفاية
فالاختيار اليه في تقديم من شاء اه فافهم سياقهما انه ياتي في المفتي والمدرس ما قالوه في القاضي

زوجته ما دامت في عصمته وهي معه بالثلاث فإخلاصه فاجاب خلاصه بان يطلقها على عوض طلاق واحدة بحيث تبين منه ثم يحدد عقدها (سئل) عن شخص نزل عن حمارة وحلف على آخر أنه يركبه خلف الآخر انه لا يركبه فهل إذا حمل شخص المحلوف عليه وركبه تنحل يمين كل منهما ام كيف الحيلة من الخلاص من الحنث (فاجاب) بأنه لا تنحل يمين واحد منهما بما ذكر ولا يحنث المحلوف عليه به واما الآخر فلا يحنث إلا باليأس من ركوب المحلوف عليه حيث لم يعين لركوبه وقتا (سئل) عن من قال لزوجته ان ضربت أمي فانت طالق ثم رفسها برجلها فهل يقع عليه الطلاق بذلك ام لا (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق به إذ الرفس ضرب بالرجل (سئل) عن تزوج بكراً فقال له شخص مالك احليل ترضيها به في الوطء فقال على الطلاق تحق احليل من هنا إلى عندك وبينه وبين القائل قدر ثلثي قصبة فهل يقع عليه الطلاق ام لا (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق (سئل) عن من قال متى مكنت زوجتي أحدا من فلانة وفلانة وفلانة من الدخول في منزلها كانت طالقاً

فمكنت احدا من الدخول ثم

وقد صرح به في المجموع كما مر عنه وظاهر كلامهم ان الاعتبار بالسبق إلى محل القضاء ولو قبل بجيء القاضي فليكن المفتي والمدرس مثله بل صريح كلام جماعة من الاصحاب ذلك في القاضي وعبارتهم ويستحب للقاضي أن يقدم كل يوم ثقة إلى مجلس حكمه حتى يثبت أسامي الخصوم ويكتبها الاسبق فالاسبق فإذا جلس يقدم من سبق على الترتيب فتأمل قولهم ان يقدم وقولهم فإذا جلس يقدم تجد ذلك صريحا في أن العبرة بالسبق إلى مجلس القضاء ولو قبل جلوس القاضي فكذا في مسئلتنا يكون السابق إلى محل الدرس ولو قبل جلوس الشيخ وقبل زمنه الذي عينه مستحقا للتقديم على من تأخر عنه سواء أجاأ ايضا قبل الوقت ام اوله والمعنى في ذلك ظاهر للتأمل والله أعلم (وسئل) ادام الله النفع بعلمه عن قرية فيها مسجد له وقف ومنه وقف على مدرس فيه ولم يوجد فيه طالب علم فضلا عن مدرس وفي قرية أخرى مدرس لكنه لو قصدوا للتدريس فيها ضاع يومه بغير نفع وفي قرية طلبة علم فهل له أن يدرس لهم في قرية اذا لم يذهب أحد منهم معه إلى ذلك المسجد وياخذ ماعين للتدريس أو لا وهذه واقعة مهمة جدا (فاجاب) بقرينه ان لا تعذر وجود مدرس وطلبة في ذلك المسجد جاز لناظره وللحاكم نقل التدريس لأقرب المساجد إليه التي يمكن فيها ذلك أخذنا بما أفتى به ابن عبد السلام انه لو شرط واقف مدرسة ان لا يشتغل بها هذا المعيد أكثر من عشر سنين فمضت ولم يوجد في البلد معيد غيره جاز استمراره وأخذ الجامة لان العرف يشهدان الواقف لم يرد شغور مدرسته بل أراد ان ينتفع هذا مدة وغيره مدة قال وكذا الحكم في كل شرط شهد العرف بالصورة التي أخرجها عن لفظ الواقف اه وصورة السؤال من هذا القليل لان العرف يشهد بان الواقف لم يقصد بالوقف على المدرس والطلبة الادوام احياء العلم وظهور شعاره وهذا حاصل بوجود المدرس في غير مدرسته اذا تعذر وجوده في مدرسته وما يصرح بما ذكرناه في صورة السؤال قول جمع لو خرب المسجد نقل الحاكم ما فيه من حصر وقناديل ونحوها إلى غيره عند الخوف عليها وقول القاضي والمتولى وابن الصباغ والخوارزمي لو تعطل مسجد وتفرق الناس عن بلد أو خرب فان لم يخش من أهل الفساد على نقضه ترك بحاله وان خيف منهم عليه حفظ فان رأى الحاكم ان يبنى به مسجدا آخر جاز قال المتولى والاولى أن ينقل لأقرب الجهات إليه ويجوز إلى الأبعد والحاصل من ريع وقف عمارة هذا المسجد يصرف إلى عمارة مسجد آخر وقال المتولى والقاضي يصرف إلى عمارة المسجد المنقول إليه ولا ينقل إلى غير نوع المسجد الا ان لا يوجد نوعه فيصرف إلى غيره كالربط والقناطر والآبار للضرورة فتأمل ما قالوه في نقل الحصر والقناطر ونحوها ونقل النقض ونقل ريع الوقف تجد ذلك كله صريحا فيما ذكرناه وخالف الماوردي ما مر في نقل الريع فتأمل لو خربت محلة مسجد صرف ريعه للسكان لانه مصرف لا ينقطع لبقائهم على الابد قال الاذرعى وكذا جزم به الروياني في البحر وجعله في موضع منقطع الآخر ويوافقه ان في فتاوى الخناطى نقل وجه أنه يصرف للمصالح ووجه أنه يصرف لأقرب الناس إلى الواقف ونقل عن فتاوى الامام ابن عجيل اليمنى في الوقف والوصية والسقاية والمدرسة أنه لا يجوز نقله والحالة هذه إلى غيره بل يحفظ إلى أن يرجع الناس لذلك الموضع بعينه أو إلى أقرب محل للمسجد أو لطريق السقاية ومن نقله ابتداء أثم وضمن وان حكم به حاكم نقض حكمه وهذا لا يرد على ما قدمته في صورة السؤال لان محله اذا رجع عود الناس كما هو ظاهر على أنه يجوز فيه النقل للأقرب وكذا فيما قدمته في صورة السؤال لتعبري فيه كما مر بالتعذر فافهم انه لو لم يتعذر بان رجع على قرب عود مدرس وطلبته في محل الوقف فحينئذ لا يجوز النقل اذ لا ضرورة إليه وانما الكلام حيث أيسر عادة من عود من ذكر على قرب عرفا فحينئذ ينقل

البقية منه في عدتها أو بعد رجعتها فهل يقع عليه الطلاق بتمكين غير الأولى أو لا (فاجاب) بانه لا يقع عليه به الطلاق (سئل) عن رجل قال متى وقع طلاقي على زوجتي كان معلقا وموقوفا على أن تعطيني كذا كذا ديناراً وحكم بصحة التعليق حاكم شافعي فهل التعليق صحيح وكذلك الحكم به حتى إذا طلقها بتجيز أو تعليق لا يقع عليه إلا باعائها القدر المذكور أم لا فيقع عليها ما أوقعه (فاجاب) بأن التعليق المذكور لاغ وكذلك الحكم به إذا طلاق الواقع يستحيل تعليق وقوعه على شيء آخر فيقع عليها ما أوقعه إذ القاعدة أن الطلاق لا يقبل الايقاع بالشرط ولهذا لو قال أنت طالق بشرط أن لا تدخل الدار وعلى أن لا تدخل في الحال وان لم يوجد ذلك (سئل) عن قال الطلاق يلزمى لأفعل كذا ثم فعله فهل يقع عليه بذلك طلاق أم لا (فاجاب) بانه لا يقع به طلاق إذا لم ينوبه التعليق لأن الطلاق لا يحلف به الا على وجه التعليق فاذا نواه به وقع ولا فرق فيما ذكرناه بين جر لفظ الطلاق وغيره وعلى هذا يحمل كلام كثير من الاصحاب وعلى الحالة الأولى يحمل قول الاسنوى في تمهيده ما يعتاده الناس في

لمدرس وطلبة في محل آخر ولو وقف قدراً على أهل محلة فخرت جاز نقله إلى أخرى كما أفهمه كلامهم وهذا أيضا يؤيد ما قدمته والله أعلم (وسئل) عن وقف على ذكور أولاده دون اناتهم قاصداً بذلك حرمانهم فهل يصح الوقف (فاجاب) بقوله إن شرطنا لصحة الوقف القرابة وهو ما نقله الامام عن المعظم لم يصح وبه أفتى جمع كعمر الفتى وتليذه الكمال الرداد وغيرهما وإن اشترطنا لصحته انتفاء المعصية صح ان قلنا ان قصد حرمان الوارث بالتصرف في الصحة غير محرم لكن قضية عموم ما روى من خبر من قطع ميراث فريضة قطع الله ميراثه من الجنة ان ذلك حرام والحاصل أنه حيث وقع ذلك في صحته صح أخذنا من قول الشيخين الذي دل عليه كلام الاكثرين ان المذهب في الوقف التملك لا القرابة ومن المعلوم أن تملك أولاده الذكور دون الاناث أو عكسه صحيح لكنه مكروه وما ذكر عن الامام إنما هو بالنسبة للجهة فلا تعارض وحينئذ فلا حجة لأولئك المفتين فيه قال بعضهم وانا أقول للقاضي أن يقلد ما ذكر عن الامام ويحكم ببطالان الوقف لانه الذي عليه الجمهور اه وقد علمت رده (وسئل) عن شجر المقبرة ما يفعل به اذا انقطع وما مصارفها التي يصرف فيها وهل للقاضي قلعه ان رآه واعطاء ما فضل عن مصالحها لمصالح المسلمين (فاجاب) بقوله للقاضي بيع شجرها وثمره وصرفه في مصالحها كتراب يمنع نبش القبور ووزير يمنع نسف الريح وازالة المطر لترابها أو مرور الدواب ونحوها اذا أضر القبور ووجوه المصالح كثيرة ومناطها نظر القاضي العدل الامين ولو لم يوجد لها مصالح حفظ ثمن ذلك الى ظهور مصالحها ولا تصرف لغيرها كما لو وجب للمسجد مال على من شغل بقعة منه فانه يصرف لمصالحه لا لمصالح المسلمين كما قاله النووي رحمه الله تعالى كالغزالي خلافا لابن رزين كما تتولى قال بعضهم وأما قطعها مع قوتها وسلامتها فيظهر ابقاؤها للرفق بالزائر والمشيع اه والذي يظهر أنه يرجع فيها لنظر القاضي المذكور فان اضطر لقطعها لاحتياج مصالح المقبرة الى مصرف وتعين فيها قطعها والا فلا والله أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن مستاجر دار موقوفة أذن له ناظرها في عمارتها من ماله ففعل ثم مات الناظر فهل يرجع المعمر على تركه الناظر أو على الواقف (فاجاب) بقوله ان ترتب في ذمة المستاجر أجرة فاذن له الناظر في صرفها في العماره لم يكن له الرجوع على تركته بشيء وان لم يترتب في ذمته شيء فافترض منه الناظر ولو بالاذن له في التصرف في العماره رجوع على تركته بما صرفه لاعلى الواقف ثم ما أخذه من تركه الناظر ليس لورثته الرجوع به على الواقف الا اذا كان الواقف شرط له الاقتراض للعماره أو اذن له القاضي فيه (وسئل) عن رباط به طهارات ودرجة يصعد منها الى دور علوى أشار بعض المهندسين من البناء بتأخير بعض الطهارات والدرجة عن موضعها الاصل قليلا مع بقاء نفعها الذي كانا عليه وإنشاء ثلاثة دكاكن في محل ذلك لينتفع باجرتهم في مصالح الرباط المذكور كما اختاره السبكي رحمه الله وهل ما اختاره السبكي معتمد معمول به أم لا (فاجاب) بقوله كلام الاصحاب صريح في منع ذلك وكذا كلام ابن الصلاح على ما فيه بل وكلام السبكي أيضا فان ما اقتضاه كلامه أن ما اختاره خارج عن المذهب بشرط أن يكون التغيير يسيرا لا يغير مسمى الوقف وان لا يزيل شيئا من عينه بان ينتقل بعضه من جانب الى جانب ولا شك ان جعل المطهرة دكاكين فيه تغيير لمسمى الوقف فقد صرح الاصحاب بان جعل الدار حماما وعكسه تغيير عن هيئته نعم في المطلب عن جمع كشيخه عماد الدين وقاضى القضاة تاج الدين وولده قاضى القضاة صدر الدين وشيخ الاسلام المجتهد ابن دقيق العيد وسبقهم اليه المقدسى قال ابن دقيق العيد وناهيك بالمقدسى ما يقتضى جواز ما في السؤال ومع ذلك فهذا كله خارج والذي أراه الكف عن ذلك الا ان قال به أحد من الائمة الثلاثة فيقلد حيثنذ ويعمل بمذهبه (وسئل) عن وقف على مصالح

مسجد به أئمة وخطيب ومؤذنون ومعلمون للقرآن والوقف لا يفي بهم فمن يقدم (فاجاب) بقوله الذي يظهر تقديم الامام فالخطيب فال مؤذن (وسئل) عن وقف وقفنا وشرط لناظر فيه شيئا معلوما فانحط الوقف الى انه لم يبق من اجرة الا مقدار ما شرط له أو قريب منه فهل ياخذ به باجمعه أولا (فاجاب) بقوله الذي يظهر أنه يتسطة بنسبة ما كانت الاجرة عند الوقف لأن الظاهر من حال الواقف أنه لم يشرط ذلك القدر الا مع وجود شيء يقابله يصرف فيما شرطه فحيث لم يبق الا ذلك القدر وزع على ما شرطه الواقف من مصارفه بحسب النسبة هذا ان عين الواقف كمية والا فعلى أجر مثل تلك المصارف حال الوقف نعم ان كان انحطاط الاجرة بسبب الاحتياج الى العماره وجب تقديمها على جميع المصارف والمرتبات ومن جعلتها الناظر فيجب ان ياخذ بسبب النظر قبلها وانما يستحق ما يفرض له من أجره عمله (وسئل) عما يفضل من اوقاف المساجد والرباطات ونحوها ما حكمه (فاجاب) بقوله نقل الزركشي عن فتاوى ابن البرزى انه يجوز للناظر فيه أو الحاكم أو نائبه أن يشتري به للموقوف عقارا ان رأى ذلك ولا يكون وقفًا ويجوز بيعه قال ورأيت في فتاوى منسوبة للزالي اذا رأى الحاكم وقفه على جهة فعل وصار وقفًا وعجيب انه يصح الوقف من غير المالك اهـ والاوجه انا وان قلنا بتصور الوقف من غير المالك لا يصح وقف من ذكر كذلك لانه لا ضرورة اليه بل بقاءه على الملكية للمسجد ونحوه أولى لانه قد يضطرنا الحال الى بيعه نعم ان فرض انه بوقفه ترتفع عنه يد ظالم أو خراج مرتب عليه ظلما أو نحو ذلك فلا يبعد أن يقال بصحة وقفه حيثن للضرورة (وسئل) عن شخص بيده وظيفة كقراءة أو عمل بكباية أو استحقاق كخلوة ونحوها ثم أسقط حقه من ذلك لشخص معين أو مطلقا بنزول أو غيره أو غاب غيبة طويلة وشغرت بمقتضى ذلك فقرر اجنيا في ذلك ناظر شرعى خاص أو عام عند غيبة الخاص الغيبة الشرعية فاذا رجع في الاسقاط المذكور قبل التقرير أو بعده أو رجع من غيبته الطويلة هل يستحق الوظيفة المذكورة بعد التقرير وأخذ ما يستحقه من معلوم الوظيفة حال غيبته أم لا وهل للناظر الخاص ابطال ما قرره الناظر العام في غيبته الطويلة أو بمنحة شرعية وما قدر الغيبة الطويلة فان قلتم مرجعها الى العرف فاذا كان العرف شهرامثلا فهذا بالوظيفة بعدم القراءة أو العمل أو السكنى من غير استنابة عنه فيها في هذه المدة فما الحكم في ذلك واذا استناب عنه حال غيبته الطويلة أو القصيرة بعذر أو غيره هل يستحق النائب الاستحقاق كاملا أو ما شرطه له المستناب أو يستحقه المستناب وليس للنائب شيء أو ليس لها شيء واذا لم ياذن الواقف في الاستنابة لمطلقا لمصاحب الوظيفة الاستنابة بعذر وبغير عذر ام لا واذا تعذر معرفة شرط الواقف أو العرف في زمنه ما الحكم في ذلك هل تعتبر السكنى في الخلوة ليلا ونهارا مع الملازمة أو ليلا فقط أو نهارا أو التردد فيها أي وقت اراد من ليل أو نهار وهل يكفي ايضا وضع امتعه فيها وغلق بابها من غير تردد الا في النادر واذا قلتم نعم في شيء من ذلك هل يستحق معيره الوظيفة أم لا وهل للمالك المنفعة في الخلوة اعارتها في حال غيبته الطويلة أو القصيرة ويستحق معلومها دون المستعير اذا قلتم للمعير ان يعير وهل يسوغ هذا الاسقاط عن الوظيفة بغير نزول عنها أم لا وهل للناظر منع صاحب الوظيفة من اسقاطها للغير اذا قلتم به وله التقرير بذلك للغير اوضحوا لنا ذلك مفصلا ومرتبيا (فاجاب) بقوله اذا اسقط ذو وظيفة حقه منها وهو رشيد سقط ومن غاب عن وظيفته بقصد مفارقة بلدها وتوطن غيرها بطل حقه منها بذلك وكذا ان لم يقصد ذلك لكن ظالت غيبته عرفا بغير عذر فيقرر الناظر في هذه الصور كلها غيره ومن قرره استحق وان عاد الغائب لبطان حقه فلا يعود الابتقرير شرعى واذا غاب الناظر الخاص ولا نائب له فالنظر للعام فيه متى ما فعله بما لا مخالفة فيه لشرط الواقف والغيبة المسقطه لحق ذى الوظيفة المدار

العتق حيث يقرولون العتق يلزمنى لا أفعل كذا وكثيرا ما ينطقون به مقسما به مجرورا فيقولون والعتق والطلاق بزيادة أو القسم وذلك لا يترتب عليه شيء فان مدلول ذلك هو القسم بهما في حال لزومهما فتأملهما وهما لا يصحان للقسم عند الاطلاق فضلا عن التقيد (سئل) عن قال على الطلاق لأفعل الشيء الفلاني قاصدا عدم الطلاق مؤولا ذلك بأنه مقدر عليه ونحو ذلك ثم فعله فهل يقع عليه بذلك طلاق أو لا (فاجاب) بأنه يقع عليه بذلك الطلاق ولا يدين اذا قصده المذكور رافع للطلاق بالكلية (سئل) عن شخص حلف بالطلاق أنه يوصل آخر عشرة اشرفية في الوقت الفلاني فأوصله فيه عشرة قرصية هل يقع عليه الطلاق أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق ان عجز عن دفع الاشرفية في الوقت المذكور أو قصد بالاشرف في مطلق الدينار المتعامل به وإلا فيقع (سئل) عن شخص قال متى ضربت زوجتي ضربا مبرحا بغير ذنب كانت طالق ثم ضربها ضربا ظهر اثره على جسمها فسئل عن ذلك فقال انها شتمتني وأنكرت ذلك فهل ذلك يسمى ضربا مبرحا أم لا وهل القول قوله يمينه في انها شتمته أو قولها يمينها (فاجاب) بأنه متى كان

الضرب شديدا مؤذيالها
فمبرح وشتما إياه ذنب
فلا تطلق ان صدقته وإلا
فالقول قولها يمينها لانه
وإن كان ذنبا لا يجوز له
ضربها بسببه بل يرفعها
الى الحاكم فاذا حلفت
وقع عليه الطلاق (سئل)
عن له زوجتان فاكثر
وحلف بالطلاق لا يفعل
كذا ثم ماتت احدهن
ثم فعل المحلوف عليه
فهل له تعيين الميتة للطلاق
أم لا (فاجاب) تعيينها له
حيث لم يقصد بحلفه
جميعهن ولا معينة منهن
بناء على الاصح من أن
العبرة هنا بحالة وجود
الصفة اذ لا يمكن وقوع
الطلاق على ميتة لاحالة
التعليق خلافا للبلقيني
(سئل) عن شخصين بينهما
مال شركة فتنازعا وتخاصما
وطال ذلك بينهما بحيث
ان أحدهما من شدة غضبه
أفضى به الى حالة لا يعقل
فيها ما يقول وحلف
بالطلاق الثلاث أنه
لا يصلح خصمه ثم رجع
الى المحاسبة والمخاصمة
وكثر ذلك بينهما فعرض
الحاضرون الصلح فصالح
الحالف ناسيا لطول تخلل
الكلام بين اليمين والصلح
ثم تذكر فهل تقبل
دعواه النسيان يمينه فاذا
حلف وحكم له ببقاء
الزوجة فالحكم صحيح ولا
يجوز نقضه أم لا (فاجاب)
بان الحكم صحيح فالزوجة

فيها على الطويلة عرفا فان كانت قصيرة أناب الناظر عنه من يباشر وأعطاه المعلوم حيث لا مخالفة
في ذلك لشرط الواقف وأفتى النووى رحمه الله تعالى ورضى عنه بان من استتاب لعذر لا يعد بسببه
مقصرا تكون الجامكية المستتيب وأما النائب فان ذكر له جعل استحققه وإلا فلا شيء له لانه
متبرع وإن استتاب على صفة يعدمها مقصرا لم يستحق المستتيب شيئا من الجامكية وأما النائب فان
أذن له الناظر فيه استحق الجامكية وإلا فلا تستحقها وإذا تعذرت معرفة شرط الواقف والعرف
المطرد في زمنه رجع إلى عادة النظر المطردة كما قاله النووى وغيره قال فان شك في شيء سن
الاحتياط وقضية كلامه أنه إذا لم تكن له عادة أو اختلفت رجع لاجتهاد الناظر وقضية كلامه أيضا
أن الناظر متى أسكن شخصا أمضى ما لم تتحقق مخالفته لشرط الواقف وبهذا علم الجواب عن قول
السائل هل تعتبر السكنى الخ ومتى شرط الواقف سكنى المستحق امتنعت اعارته واجارته وإلا فلا
واسقاط الحق من الوظيفة مرادف للنزول عنها فينفذ وإن منع منه الناظر (وسئل) بما لفظه عزل
ناظر وقف بشرط الواقف نفسه فهل ينزل (فاجاب) بقوله الذى رحمه الله السبكي وقال انه لم ير فيه
خلافا أنه لا ينزل لكنه لا يجب عليه النظر بل يرفع الأمر لقاض أو للواقف ان كان حيا وقلنا له
ذلك ليقيم غيره مقامه وحل كلام ابن الصلاح المقتضى لانزاله على ما إذا صدر منه ذلك قبل القبول
فيكون ردا ثم اختار خلافه في هذه الحالة أيضا ورد على من أفتى بانزاله ولو قبل الرد (وسئل)
بما لفظه قال في الروضة وما يتفرع على الضعيف انه لا يستحق غلة مدة الحمل انه لو كان في الموقوف
نخلة فخرجت ثمرتها قبل خروج الحمل لا يكون له من تلك الثمرة شيء كذا قطع به الفوراني والبعوى
وأطلقاه وقال الدارمي في الثمرة التي أطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبرة فتكون للاول ولا
فتكون للثاني قال وهذان القولان يجريان هنا فما المعتمد في ذلك (فاجاب) بقوله نقل السبكي في
شرح المنهاج عن القاضى أن الثمرة إذا برزت قبل انفصال الحمل وقبل موت البطن الاول لم يكن
لن حدث ولا للبطن الثاني منها شيء ونقل عنه أنه أفتى أيضا في بستان وقف على رجل ثم على بطن آخر
فمات الموقوف عليه بعد خروج الثمرة وعليه دين هل يتعلق الغرماء بالثمرة بان ثمرة غير النخل للميت
تقضى منه ديونه وكذا ثمرة النخل ان مات بعد التأبير وإلا فوجهان وكذا إذا ترك جارية حاملا
أو شاة ما خضا فولدت بعد الموت قال ابن الرفعة أى وقلنا ولدها للموقوف عليه هل يقضى حق الغرماء
من الولد أو يكون للبطن الثاني فيه وجهان بناء على أن الحمل هل له قسط من الثمن قال ابن الرفعة
والذى يتجه القطع به ما اقتضاه اطلاق الجمهور وقضية اجراء الخلاف في ثمرة النخل ان نظر فيما الحقتاه
بها في التأبير وعدمه والحمل يترتب على الثمرة وأولى ان يكون للبطن لان الثمرة يمكن فصلها في
الحال ولا كذلك الحمل ثم قال السبكي وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فان البلوى تعم به والكلام فيه
لا يختص بالتفريع على عدم استحقاق مدة الحمل بل على الوجه الآخر إذا خرجت الثمرة قبل انفصال
الحمل بأقل من ستة أشهر ولا يختص أيضا بوقف الترتيب بل يكون فيه النزاع بين البطن الثاني
وورثة البطن الاول ويكون في وقف التثريب بين الولد الحادث وبقية الذين يشاركون في الوقف
هل يختصون بالثمرة أم يشاركون فيها والذى اقتضاه نظرى فيه موافقة الجمهور في أن المعتبر وجود الثمرة
لا تأبيرها لاها إذا وجدت كانت ملك من هو موجود من أهل الوقف لم تنتقل عنه ويبعد أن يقال
بان الثمرة حكمها حكم الرقة في الملك حتى يتناولها والتأبير وان كان اعتبره الشرع فلان بوجوده
تصير الثمرة ظاهرة كدين أخرى وقبلها نقله المالك لها تبعا للرقة فليس مما نحن فيه في شيء ثم قال
وهذا كله في الوقف على الاولاد والفقراء ونحوهم مما ليس على عمل ولا شرط الواقف فيه صرف
مسانة او مشاهرة أو مياومة أما ما كان موقوفا على عمل كاوقاف المدارس والوقف على الاولاد

ونحوهم إذا شرط الواقف تقسيطه على المدة وقد تكون تلك الارض لا ياتي مغلا إلا مرة في سنة والبستان لا ياتي ثمره إلا كذلك وأجرة المنافع تختلف ففي بعض السنة كثيرة وبعضها قليلة فالذي ينبغي في مثل هذه الاشياء عند وجود الغل والثمرة ونحوها أن تقسط على المدة ويعطى منه لورثة من مات على المدة التي باشرها وإن كانت الغلة ما وجدت إلا بعده وهكذا الاقطاعات يقسط مغل السنة عليها ويعطى لكل واحد قسطه ولو شرط الواقف خلاف هذا كله اتبع شرطه وبما وقع في المحاكمات في هذه الايام واقف وقف على نفسه ثم على غيره وحكم به من يراه وكان في الموقوف كرم فبات الواقف وهو حصرم وأراد من بعده أخذ الحصرم وحرمان ورثة الواقف عنه فمنعه والواقف في هذه الصورة أولى بالاستحقاق من البطن الاول إذا كان غير الواقف اه وإنا سقته بطوله لاشتاله على تحقيق وفوائد يتعين امعان النظر فيها والاعتناء بها فانها عزيزة النقل الا في هذا الكتاب (وسئل) عن وقف ضيعة على أهل العلم فصرف اليهم وليسوا معينين فخرجت مستحقة فقرار الضمان على من (فاجاب) بقوله أفتى الغزالي بانه على الواقف لتغيره فان عجز عنه فكل من سكن الموضع أو انتفع به من العلماء وغيرهم غرموا الاجرة فان أجر الناظر وأخذ الاجرة وسلبها الى العلماء فرجوع مستحق الملك على المستاجر لا على الناظر والعلماء ورجوع المستاجر بما سلمه على من سلم اليه أو وصلت دراهمه اليه فانها لم تخرج عن ملكه لفساد الاجارة وقرار غرم الدراهم على من تلفت في يده (وسئل) عما اذا استغنى مسجد عن العمارة وبقره مسجد آخر يحتاج اليها فهل يجوز للناظر أن يقترض لها من مال المسجد الغني عنها (فاجاب) بقوله ذكروا أن اقراض مال الوقف كمال الطفل وذكروا أنه يجوز للقاضي أي ومن في معناه اقراض مال الطفل وان لم يكن ضرورة بخلاف نحو الاب فلا يجوز له ذلك الا لضرورة وقضية ذلك أن مال المسجد كمال الطفل فلا اقراض لعمارة المسجد جائزة لذلك كالاقتراض لعمارة الوقف بل أولى وقد ذكر الرافعي ما مقتضاه أنه يجوز للامام أي أو القاضي أن يقترض لعمارة الوقف وصرح بانه لا يجوز ذلك للناظر بغير اذن الامام أي ومن في معناه وأفتى ابن الصلاح بانه يجوز ذلك للناظر وان لم يؤذن له فيه لان النظر ولاية تقبل مثل هذا وعليه فيلحق به الصورة المسؤول عنها الحاقا لعمارة المسجد باصلاح ضباغ الطفل (وسئل) بما لفظه خواني ونحوها عند مسجد وبها مياه ولا يدرى على أي جهة وقفت فما الحكم (فاجاب) بقوله يتبع فيها العادة المستمرة من غير تكثير أخذها من قاعدة ان العادة محكمة (وسئل) هل يصح وقف نحو مصحف على عامي أو أعني ليقرا فيه (فاجاب) بقوله الظاهر الصحة في الاول لا مكان تعلمه وقراءته فيه بخلاف الثاني (وسئل) عن وقف الورق الايض على من يكتب فيه هل يصح (فاجاب) بقوله ظاهر كلامهم أو صرح به الصحة حيث كان المكتوب فيه مباحا وقول بعضهم لا يصح لان شرط الموقوف أن يكون الانتفاع بغير اتلافه والكتابة فيه اتلاف له فيه نظر بل لا وجه له (وسئل) عن النخل الموقوف على معين اذا حدث له أولاد ما حكمها (فاجاب) بقوله هي كالاصل على ما أفتى به جمع وأفتى آخرون بانها للموقوف عليه لانها من الفوائد الحادثة بعد الثمرة فتلحق بالثمرة ونحوها (وسئل) عن وقف هذا على زيد وعمرو وبنيهما من اتصف منهم بالفقه فبات زيد عن أولاد غير فقهاء فهل يستحق عمرو الكل إلى أن يتفقوا (فاجاب) بقوله نعم يستحق الكل الى أن يتفقوا كلهم أو بعضهم (وسئل) عن وقف دارائهم أقر بها لآخر وصدقه الموقوف عليه فهل يبطل الوقف أو حق الموقوف عليه (فاجاب) بقوله لا يبطل الوقف بل يسقط حق الموقوف عليه من الغلة وتصرف لمن بعده وظاهره أنه لا فرق بين أن يعود الموقوف عليه ويصدق بصحة الوقف أولا وهو ظاهر (وسئل) عن وقف داره بعد موته

باقية بينها الخبر ابن ماجه وصحة ابن حبان والحاكم إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤاخذهم بها ما لم يدل دليل على خلافه كضمان المتلفات ولأن النسيان غالب على الانسان وهو عذر له في المنهيات والطلاق منها وليس معه في حالة نسيانه حالة مذكرة له ينسب معها إلى تقصير ففعله مع نسيانه كلا فعل ولأن الاصل بقاء النكاح ولا نوقعه بالشك لاحتمال كذب الزوج في دعواه النسيان لا يقال قياس ما قالوه فيما لو علق الظهار بفعل نفسه ففعل ونسى من أن المعروف في المذهب انه عائد عدم قبول دعواه النسيان في مسئلتنا لانا نقول صورة ذلك أن يفعل ذا كرا للتعلق ثم نسي الظهار عقب فعله بحيث لا يتخلل بينهما ما يسع تلفظه بطلاق فنسيانه الظهار عقب فعله عامدا به بعيد نادر ولا كذلك مسئلتنا على أن الشيخين قالوا في تلك عقب مامر أن الاحسن تخريجهم على قولي حيث الناسى واعتمده السراج البلقيني فلا يجوز لهما كم نقض الحكم المذكور (سئل) عن قول الزركشي عقب قول المنهاج ولا يحرم جمع الطلقات اللام في الطلقات للعهد الشرعي وهي الثلاث فلو طلق أربعا

على أولاده فما حكمه (فاجاب) بقوله هو وصية يجوز الرجوع فيها (وسئل) عن وقف على سبيل البر ذكر وأنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف فهل يختص بالفقراء كما إذا انقضى الموقوف عليه أم يفرق (فاجاب) بقوله يصرف لأقاربه ثم لأهل الزكاة كما قاله الرافعي قيل وظاهر كلامهم دخول القريب البعيد والغني في ذلك وفارق مسألة الانقراض بأن المصروف المعين من الواقف فيها تعذر فاحتيج لرجع وأقواء القرابة لأن الصدقة على الأقارب أفضل ولما كانت القرابة مشتملة على جهات راعينا أفضلها وهي من جهة الفقر والقرب فإن كان واحد غنيا والآخر فقيرا رجحنا بالفقر لأن الصدقة عليه أفضل وأما في مسئلتنا فالواقف نص على الجهة المعبر عنها بسبيل البر وقد عين الشرع أنها الأقارب فلا نظر إلى المرجحات لشمول لفظ الواقف للكل فدل على أن مراده صلة الرحم فشموله للفقير والغني والقريب والأقرب واضح من لفظه وما في تفقيه الريمى بما يقتضى استواء مسألة الانقراض ومسألة الوقف على القرابة في الاختصاص بما مر من تصرفه (وسئل) عما إذا أشغرت وظيفة نحو التدريس مدة فهل يستحق معلومها من قرر بعد في الوظيفة أو ما يفعل به (فاجاب) بقوله بحث بعض النيين انه يصرف إلى من تصدى بعد أخذها من قولهم في الحاصل من ربح وقف المسجد أنه إذا خرب يصرف لهارة مسجد آخر وفيه حكما وأخذنا نظر والقياس صرفه لمصالح المسجد الذى فيه تلك الوظيفة فإن كانت في غير مسجد فمحل نظر وقياس مسألة المسجد الذى خرب أنه يصرف لبقية مدرسى البلد والى فمدرس أقرب البلاد إليهم (وسئل) عن وقف أرضا على معين فهل يجوز غرسها (فاجاب) بقوله حكى ابن الملقن في ذلك وجهين قال أحدهما نعم واليه يشير كلام الشافعى رضى الله تعالى عنه وظاهره انه مائل إليه ولو قيل المعتبر العادة المطردة في تلك الارض في زمن الواقف فلا يجوز تغيير الارض عما كانت معتادة له حينئذ لم يبعد (وسئل) عن قال في مرض موته اشهدوا أن مالى وقف على اولادى هل يحمل على الاقرار أو الانشاء فيحتاج الى ايجازة (فأجاب) بقوله ما فى ابن الصلاح كالغزالي ان قوله اشهدوا على أن لفلان على او فى ذمتى كذا ليس إقرارا بل صيغة أمر لا صيغة اخبار ولا يجوز للشهود الاشهاد عليه ومثله على الدليل بما إذا قال اكتبوا لزيد على ألف درهم قال لانه لم يقر بل أمر بالكتابة ويؤخذ من ذلك أن ما فى السؤال ليس باقرار ولا إنشاء إلا أن يفرق بأنه هنا يحتمل الانشاء الأقوى من الاخبار فحمل عليه بخلافه فيما مر فانه لا يحتمل الانشاء ويؤيده ما فى فتاوى الغزالي أيضا من أنه لو قال اشهدوا على انى وقف جميع املاكى وذكر مصرفها ولم يحد منها شيئا صار الجميع وقفا وإن جهل الشهود الحدود ولا يعارض هذا ما مر عنه لانه هنا أمر بالشهادة على إنشائه للوقف وقد أنشأه بقوله وقف وهناك أمر بها على اخباره ولم يخبر ويشهد له قول الدليل السابق لانه لم يقر (وسئل) عن وقف على المسجد وعرف بلده ان الوقف يكون على الوارد وإذا وقف على الوارد هل يدخل فيه من كان غائبا من اهل البلد ثم قدم وإذا طلب الوارد عشاءه ليشترى به شيئا ويصبر بلا عشاء يجاب واذا اعتيد في تلك ان الضيافة يوم وليلة هل يجوز ثلاثة أيام وهل يشمل الوارد الغنى والفقير ومن يريد الإقامة أكثر من ثلاث ومن ضيف ثم ذهب لبلد قريبة ثم رجع (فاجاب) بقوله اذا وقف على مسجد معين وعلم مراد الواقف من ذلك كالوارد حمل عليه فان لم يعلم مراده وأطلق فهو كالتنصيص على الغارة ذكره بغوى وإذا لم يعين المسجد بطل الوقف كما فى أدب القضاء للغزى وإن وجد وقف على مسجد ولم يعلم حاله سلك به ما هو ويتبع فيه وفى جميع ما ذكر فى السؤال العرف المطرد العام المعلوم فيما تقدم من الزمان من الوقف الى الآن من غير تكثير اذ هو بمنزلة المشروط فينزل الوقف عليه كما قاله ابن عبد السلام

كلام ابن الرفعة انه يأثم هل المعتمد تعزيره وتأثيمه أولا (فاجاب) بأنه لا تعزير على من تلفظ بزيادة على عدد الطلاق الشرعى ولا أثم عليه بها إذ ليس فى لفظه المذكور إلا جمع الطلاق الثلاث وقد صرحوا بجوازها فى كتبهم المطولات والمختصرات (سئل) عن قال لزوجه المدخول بها أنت طالق لارجعة لى معها ولغيرها أنت طالق طلقة املك معها الرجعة هل تطلق أولا لانه أوقع الطلاق بصفة غير موجودة (فاجاب) بأنه تطلق فى الاولى رجعا وفى الثانية باثنا (سئل) عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يطلق غريمه إلا بحقه كاملا أو بحبسه أو يطلقه كما رغما عليه ثم اقضى الحال اطلاقه لفقره فهل إذا هرب وأمكنه اتباعه يقع عليه الطلاق أولا وهل إذا أطلقه الحاكم لاعساره يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بأنه يقع عليه الطلاق فى الحالة الاولى إذ معنى قوله أنه لا يطلق غريمه ان لا يخلى سبيله ولا يقع عليه فى الثانية (سئل) عن رجل قال لزوجته أنت متلفة ثلاثا ناويا به طلاقها فهل يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بأنه يقع عليه الطلاق المذكور (سئل) عن

قال ان وضعت فلانة وهي

على عصمتي فهي طالق
ثلاثا ثم طلقها رجعا
ثم وضعت فهل له ردها
(فاجاب) بان له تجديد
نكاح مطلقته المذكورة
لعدم وقوع الطلاق المعلق
بوضعها (سئل) عن
شخص قال طالق أنت
باداهية ثلاثين ونوى ايقاع
طلقة فهل يقع طلقة أو
ثلاث (فاجاب) بانه يقع
طلقة واحدة وقوله ثلاثين
متعلق باداهية كما هو ظاهر
سياق الكلام وعلى تقدير
تعلقه بالمصدر فقدير بثلاثين
أجزاء طلقة والاصل عدم
وقوع مازاد على الطلقة
(سئل) عن حلف بالله أو
بالطلاق انه لا يكلمه هذا
اليوم ولا في هذا الشهر ولا
في هذه السنة فكلمه في
اليوم الذي حلف عليه
وكان من ذلك الشهر من
تلك السنة ذا كراعالما هل
يقع عليه الطلاق الثلاث
في الحلف به ويلزمه ثلاث
كفارات في الحلف بالله تعالى
لانه عطف بلا المنة تضيعة
لتعدد اليمين ام لا (فاجاب)
بانه يقع عليه ثلاث طلاقات
لوجود الثلاث صفات
ويلزمه ثلاث كفارات
(سئل) عن شخص طلق
زوجته طلاقا رجعا ثم طلب
منها حاجة فقال لها ان لم
تعطيني فان طالق وكرره
ثلاثا فهل يقع عليه ثلاث
طلاقات أو طلقة رجعية

وغيره وفي فتاوى الاصبحي أرض موقوفة على أن تكون غلاتها طامعا للواردين الى مسجد كذا فقدم
غريبان لقراءة القرآن فيه فان أراد بالواردين الاضياف لم يصرف اليهم شيء بعد ثلاثه أيام أو من لم يقيم
فيها مقيمان فلا يستحقان شيئا أو من لم يتوطن فيها غير متوطنين فيستحقان وعلى الجملة فالمسئلة
محملة وتحكيم العرف لائق بالحال اه وهو موافق لما مر وأفتى بعضهم في الوقف على وارد
المسجد بان الذي ينبغي ان أهل ذلك المسجد ومن تلزمه الجمعة بسماح ندائه لا يستحقون شيئا في هذا
الوقف وان شملهم اسم الورود لانهم منسوبون الى أهل ذلك المسجد والتقييد بالوارد اليه يقتضي
غير أهله عرفا بل لو قيل بمسافة القصر لم يبعد كما في حاضري المسجد الحرام ثم قال والاقرب ان
الوارد يعطى مادام في حكم السفر أى أربعة أيام ونحوها في ورود واحد (وسئل) هل لولى
الصدقة الاكل مع الضيف أو يخلط عشاءه بعشائه تأنيسا وما حد المدة التي يعطى الضيف من الصدقة
الموقوفة عليه (فاجاب) بقوله لولى الصدقة كولى الطفل فيما ذكره فله أن يخلط عشاءه مع عشاءه
وحد المدة ثلاثة أيام (وسئل) عمن تصدق بثمر نخله على عشاء ليلة الجمعة فهل يصرفه الناظر في
ليلة أو ليالى (فاجاب) بقوله الامر راجع الى نظره فما رآه مصلحة وجب عليه فعله (وسئل)
هل قوله صدقة بر كقوله صدقة محرمة فيكون صريحا في الوقف (فاجاب) بقوله نعم ولفظ الصدقة
انما يكون كناية في الجهة العامة وتمليكا في المعين إذا تجرد عن القرائن اللفظية كما قاله الرافعي وحينئذ
يكون الموقوف وقفا على جهة البر وهي أقارب الواقف (وسئل) عما إذا مات الناظر ولم يكن في
تلك الناحية حاكم فلمن يكون النظر (فاجاب) بقوله يكون للعلماء والصلحاء بذلك المكان
(وسئل) بما لفظه استقبض في أرض أنها وقف لمسجد في بلد كذا وفي ذلك البلد مساجد فما يفعل
في غلتها (فاجاب) بقوله ذكروا في الوقف الذى عمى مصرفه خلافا مشهورا فيحتمل أن هذا مثله
ويحتمل صرفه الى ما يراه الحاكم من تلك المساجد وبه أفتى بعض المتأخرين (وسئل) عما اذا
وقف بعد موته على من يقرأ على قبره كل يوم جزأ فهل يشترط حفظه لجميع القرآن وقراءته على
الترتيب مطلقا أو يفصل (فاجاب) بقوله لا يشترط ذلك غيا ولا نظرا ولا قراءته على الترتيب بل
لوزم قراءة جزء واحد دائما جاز كما أفتى بجميع ذلك جمع وأفتى البرهان المراغى فيمن شرط عليهم
قراءة كل يوم فقرؤا نحو يس وغيرها بانهم ان قرؤوا قدر جزء أجزاءهم وما ينبغي ان يتنبه له ان
من وقف على من يقرأ على قبره كان آتيا بوقف منقطع الاول وهو باطل فان قال وقفت كذا بعد
موتى على من يقرأ على قبره وصية (وسئل) عن مال موقوف لم يدر على أى جهة لكن اشتهر
واستفيض أنه موقوف على كذا وجرت نظاره على ذلك من قديم الزمان فهل يجب على الناظر
المتاخر اتباعهم في ذلك (فاجاب) بقوله يجب صرفه على ما جرت به عادة الاولين فيه ويجرى على
الحال المعهود من أهل ذلك المحل فيه من غير تكبر من عمارة وغيرها ويتبع في جميع ذلك
العرف المطرد العام المعلوم فيما تقدم الى الان من غير تكبر فان العرف المطرد بمنزلة المشروط
كما قاله المعز بن عبد السلام وغيره ويحمل ذلك المتعارف على الجواز والصحة وكان المال الموقوف
لذلك المعهود هذا ان علم ان صرف النظر من ذلك المال والا فلا عبرة بظن ذلك (وسئل) عمن
وقف على جهات وذكر لبعضها مقدارا معينا من كل شهر وما فضل من الربح عما قدره يكون
للجهات الفلانية فجاء في سنة الربح المقدر ثم كثر في الثانية فهل يكمل للمقدر ويعطى الفاضل
للمشروط لهم للباقي (فاجاب) بقوله المنقول عن البلقيني ان اصحاب المقدر يكمل لهم كاصحاب
الفروض في الميراث ومن له الباقي كالعصبة الا أن يقول الواقف وما فضل عن كل سنة ونحوه بما
يدل على اختصاص الشرط بكل سنة وهذا يقتضى في فرع ابن الحداد ان يكمل للموصى له من

(فاجاب) بانه متى أطلق
الحالف حلفه المذكور
وقع عليه به طلبة رجعية
(سئل) عن قال لزوجته
أنت طالق بعد موتى هل
تطلق أولا (فاجاب) بانه
ان قصد الاثبات بقوله
بعد موتى قبل تمام لفظ
الطلاق لم تطلق والا طلقت
في الحال (سئل) عن
رجل قال على الطلاق
ثلاثا نفقتى بعد العشاء
بقية هذا ثلاثمائة طريق
وأشار الى رجل فهل
يقع عليه الطلاق الثلاث
أولا (فاجاب) بانه
لا يقع عليه الطلاق المذكور
لان الحر ليس بمال فلا
قيمة له ولان اللفظ
المذكور كناية عن احتقار
المشار اليه (سئل) عن
نسي انه متزوج خلف
بالطلاق كاذبا فهل يقع
عليه أم لا (فاجاب) بانه
يقع عليه لانه اوقعه في
محله وظنه غير الواقع
لا يدفعه (سئل) عن
شخص اشترى شيئا ثم قبضه
ثم سأل البائع أن يقيهله
فحلف بالطلاق الثلاث انه
لا يقيهله ثم باعه لبائعه بمثل
الثمن الاول فهل يقع عليه
الطلاق المذكور (فاجاب)
بانه لا يقع عليه الطلاق
المذكور (سئل) عن رجل
قال لزوجته أنت طالق
عدد رمل كوم الافراح
أو عدد رمل بليس فهل يقع
عليه الطلاق الثلاث كالمز
قال أنت طالق عدد نجوم
السماء أو يقع عليه واحدة

ربع الشهر الثاني ولم يتعرض له السراج ولكن الفرق أن الباقي من كل شهر مستحق للوارث تبعا
للرقبة فلا يزاحمه فيه الموصى له بخلاف الوقف فان الربيع مستحق لاصحابه بجهة الوقف فقدم فيه المقدر
مطلقا نعم لو كمل المقدر في سنة وأعطينا ما فضل لمن بقي ثم نقص في السنة الاخرى هل يسترد منه
فيه وقفة وفي فرع كل سنة ما يشهد للاسترداد ولو أفتى بالمنع لم يبعد اه وفرح ابن الحداد هو
ما اذا أوصى الرجل بدينار كل شهر من غلة داره وبعده للفقراء (وسئل) عن أوصى بوقف نخله على
فلان وذريته ما تناسلوا فأت الموصى له قبل الوقف عن ورثة فهل يصح وعلى من توقف بعد موت
الموصى وهل المراد الذرية عند الموت أو الوقف (فاجاب) بقوله الوصية صحيحة قال بعضهم
والظاهر أنه يوقف على من كان من الذرية موجودا عند الوصية منفصلا عند موت الموصى ويوزع
النخل عليهم وعلى أصلهم وترجع حصته لورثة الموصى ارثا ولا يتعدى الوقف الى سائر ذريته ولا
ذرية الموقوف عليهم فيما يظهر انتهى وفيه تأمل ثم رأيت الزركشى بحث فيما إذا أوصى أن يوقف
على زيد وعمرو ثم على الفقراء فأت زيد قبل الواقف ان حصته لا ترجع الى الورثة ولا تكون
لعمرؤ بل توقف على الفقراء قيل ولا منافاة لاتفاق الكلامين على بطلان الوقف على الميت بالنسبة
الى حصته وأنه لا يكون لشريكه فيرجع للورثة لتعذر صرفه للوجودين من الذرية كما تعذر صرفه
في مسألة الزركشى الى عمر ولا سبيل الى الوقف على من سيحدث من الذرية لانه عليهم انما يصح
بالتبعية وقد تعذر الوقف على المتبوع وهو الاب وهم في لفظ الموصى تابعون له لا للوجودين
من الذرية وفي مسألة الزركشى لما تعذر الوقف على زيد ووجد ثم من يصح الوقف عليه وهم الفقراء
في لفظ الموصى فاذا تعذر الوقف على البطن الاول لم يتعذر على البطن الثاني المنصوص عليه في الوصية
لان الميسور لا يسقط بالمعسور والوقف في مسألة الزركشى على بطنين وهنا وقف شريك فهو كبطن
واحدة اه ونقل الجوزجى عن الخصاص وغيره ما قد ينازع في جميع ما ذكر فانظره (وسئل)
عما اذا اشغرت وظيفة نحو التدريس أو الامامة فهل تصرف غلتها نظيره في أقرب مكان (فاجاب)
بقوله سئل الاصبحي عن أرض وقفت على أن تصرف غلتها لمعلم القرآن بمحل كذا فلم يوجد من
يتعلم فاجاب بانه لا يستحق شيئا الا بالتعليم ولا يجوز نقله لقرية أخرى على رأى المتقدمين ورأى
المتأخرين جواز ذلك اه قال غيره الفتوى والعمل على الثاني وظاهره انه لافرق بين الاقرب
والابعد لكن الاقرب اولى كما ذكره اه (وسئل) هل يصرف لنحو المدرس جميع غلة السنة
اولها ولا يدفع له إلا ما باشره كما إذا اجر الناظر الوقف مدة طويلة فانه لا يدفع الغلة لاهل الوقف
دفعه بل كلها مضت مدة دفع اليهم بقدرها (فاجاب) بقوله ان علم شرط الواقف في ذلك فواضح
والاصرف الغلة على ما جرت به عادة الاولين المطردة المعلومة من غير تكبر فان كان الوقف حادثا اعتبرت
العادة المقارنة له زمن الواقف فانها حينئذ بمنزلة شرطه كما قاله العزيز بن عبد السلام فينزل وقفه عليها
فان لم تطرد العادة او جهلت رجح في ذلك لرأى الناظر واجتهاده ويفرق بينها وبين مسألة
الاجارة بان الاجارة ثم معرض عقدها الموجب لها بانهدام الدار وتعييب الارض او اتلافها فاحتيط
لحق المستاجر ولم يدفع للمستحقين بخلافه هنا فان الغلة قد حصلت وأمن عليها من تطرق استحقاق
الغير لاجلها فقوض امرها للناظر (وسئل) رضى الله تعالى عنه بما لفظه في ادب القضاء للغزى
انه لو وقف على ولده وله حمل انه لا يستحق والقياس استحقاق الاخ كيف ذلك (فاجاب) بقوله
صورة المسئلة انه وقف على ولده ثم على ولد له ثم على اخى الواقف فأت ولده وله حمل لم يستحق الحمل
لانه لا يسمى ولدا وقال السبكي القياس استحقاق الاخ الى ان ينفصل الحمل قال الغزى والمتبادر الى
الذهن ان الربيع يوقف الى انفصال ويجاب بانه انما ياخذ عند كونه يسمى ولدا ولا يسماه الا بعد

كألو قال أنت طالق عدد

التراب فانه يقع عليه به واحد كما قال به الامام والقاضي وصاحب الذخائر وغيرهم وجزم به بعض المتأخرين (فاجاب) بانه يقع عليه الطلاق الثلاث اذ الرمل المذكور في كلامه عام بالاضافة إلى معرفة سواء أ جعل جمع رملة أم اسم جنس جمعي (سئل) عن حلف لا يعمل الا شريكا وقالت امرأته لم تستثن هل يقبل قوله لمشايمته للفرع الثاني في شرح البهجة أم لا قولها لا فتأثمكم به (فاجاب) بان القول قولها كما في الفرع الاول في شرح البهجة بجامع تكذيبها اياه فيها وأما الفرع الثاني فلم تكذبه فيه وانما اقتصر على نفى سماعها (سئل) عن قال لزوجه ان أقت في محل كذا ثلاثة أيام فانت طالق فاقامت فيه مفرقة لا يحنث كألو قال ان أقت في قرية للضيافة ثلاثة أيام فانت طالق فاقامت أقل منها ثم رجعت اليها بعد خروجها منها أم يحنث فما الفرق (فاجاب) بانه يحنث بالاقامة المذكورة لصدق الاسم بها فاشبهه ما لو نذر اعتكاف شهر أو عشرة أيام أو سنة أو صومها فانها تجزئه مفرقة لصدق الاسم بدون النتائج بخلاف ما لو حلف لا يكلمه شهر الان مقصود اليمين الهجر ولا يتحقق

انفصاله فلا فائدة الوقت لانه ان بان حيا لم يستحق إلا من حين الانفصال وان بان ميتا فلا استحقاق للاخ فلما كان الاستحقاق له على كل تقدير وجب الصرف اليه مدة الحمل فانتضع بذلك كلام الاصحاب في كون الحمل لا يستحق شيئا وبحث السبكي من الصرف للاخ ورد ما بحثه الغزي وبعض اليمينين هنا أو هام يجب تجنبها (وسئل) عن وقف أرضا على من رزقها من المسلمين فهل يجب الصرف لثلاثة أولا وعليه فهل للناظر أن يخص نفسه (فاجاب) بقوله الظاهر أنه لا يجب الصرف لثلاثة لان لفظ من يشمل القليل والكثير ولا يختص بفقراء المسلمين لشمول لفظ الواقف للأغنياء وليس للناظر الخاص ولا للعام أن يختص بها بل النظر في التخصيص إلى الحاكم الذي فوّه ويشهد لذلك قول الروضة لو قال ضع ثلثي حيث رأيت أوفيا أراك الله لم يكن له وضعه في نفسه (وسئل) عن قال فرق ثلثي فهل له أن يعطي نفسه وان ذكر صفة تشمله (فاجاب) بقوله لا يجوز كما اقتضاه كلام الروضة وأصلها أو آخر الوكالة حيث قال ولو قال فرق ثلثي على الفقراء وان شئت ان تضعه في نفسك فافعل فعلى الخلاف فيمن أذن له في البيع لنفسه انتهى وجزم بما اقتضاه كلامهما هذا من المنع بعض مختصرها وبه ينظر في قول الزركشي ما اقتضاه كلامهما من المنع مردود نقلا وتوجيها أما النقل فقد نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على الجواز كما نقله الروياني ورجحه الجرجاني وأما التوجيه فالرافعي وجه المنع ثم أي في البيع لنفسه بوجهين أحدهما تضاد الغرضين وهو منتف هنا بل فيه وفاء بمقصود الآذن والثاني اتحاد الموجب والقابل وهو منتف ايضا لانه هناك توكيل في صيغة عقد فيؤدى إلى الاتحاد وهو منتف هنا انتهى والذي في التوسط عن الصيمري لو قال ضع ثلثي في نفسك جاز خلافا للجرجاني وعن الشيخ أبي حامد لو قال فرق هذه الدراهم للفقراء والمأمور فقير هل له الاخذ منها وجهان أحدهما لا يجوز اعتبارا باللفظ والثاني يجوز اعتبارا بالمعنى وهو الفقر قال أبو سعيد الهروي إذا قال الموصي ضع ثلثي حيث شئت قال الشافعي لا يضعه في نفسه وابنه وزوجه ولا ورثة الموصي ولا فية لا مصلحة فيه للبيت فان وضعه في ورثة الموصي لم يصح الاختيار ولا يختار ثانيا لانه انزل ويحتمل انه كوكيل باع يباع فاسدا انتهى كلام الأذرعى ويؤيد احتماله الاخير المقتضى لصحة اختيار الوصى ثانيا ما في الروضة آخر خيار البيع مما يدل على جواز التصرف للوصي ثانيا اذالم يفسق بالتصرف الاول اي بان كان الوصى هنا جاهلا بصرفه لورثة الموصي ونقل الغزي في فتاويه عن الدارمي انه لو قال فرق ثلثي لم يعط نفسه ولا من لا تقبل له شهادته ولا من يخافه أو يستصلحه وقال القاضي أبو الطيب له الصرف لأبويه وأولاده (وسئل) عما اذا شرط الواقف ان يفرق كذا يوم عاشوراء فهل يلزم وإذا تعذر التفريق فيه يؤخر لعاشوراء الثاني أولا (فاجاب) بقوله يجب ان يفرق يوم عاشوراء فان اتفق تأخيره عنه فرق عند الامكان ولا يؤخر إلى عاشوراء الثاني نعم لو شرط كذا لصوام رمضان فاخر عنه وجب تأخيره إلى رمضان الثاني كما هو ظاهر بخلاف ما لو قال يصرف في رمضان (وسئل) عن وقف أرضه أو وصى بها لا طعام الضيوف فهل يتعين صرف غلتها ويكفى صرف القمح للضيوف حبا أولا (فاجاب) بقوله اذا تجرد لفظه عن القرائن اللفظية المقتضية لصرف الارض أو غلتها اتبع عرف زمن الواقف المطرد واعطاء الحب ليس بضيافة فلا يجزى عنها (وسئل) عن وقف أرضا ليصرف من غلتها كل شهر أفلان وللفقراء كذا فهل يصح الوقف وما مصرف الفاضل (فاجاب) بقوله الوقف صحيح ويصرف الفاضل إلى اقرب الناس إلى الواقف على كلام فيه (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن قال ارضي الفلانية صدقة على من يقرأ على قبري كل جمعة يس فهل هو وقف أو وصية وهل تجزى القراءة ليلا ونهارا وتتعين القراءة على القبر وان جهل فما يفعل فيه

بدون تنابع وقد أفتيت في هذه المسئلة بالحنث ثم توهم خطئي فيها فاعيد السؤال فيها مع تنظيرها بمسئلة الضيافة فاجبت فيها أيضا بالحنث وانها ليست كمسئلة الضيافة لانها لم تقم لها ثلاثة أيام لانها اسم لما يهيا للسافر من الطعام عند قدومه من السفر ولم تقم ثلاثا لافي أول قدومها ولا في ثانيه (سئل) ما الراجح من وجهين فيما لو قال لمطلقة الرجعية بامطابقة أنت طالق وقال أردت تلك فهل يقبل منه أو تقع طلاقه أخرى (فاجاب) بانه يقبل منه (سئل) عما لو قال بامائة طلاق وقع ثلاث أو كائة طالق هل تقع واحدة أو ثلاث وجهان رجح كلام مرجحون ما المعتمد منها فان قاتم بالاول فما الفرق بينها وبين ما قبلها وقد سووا بين أنت طالق واحدة الف مرة أو كالف مرة في أنه يقع واحدة وهو مشكل بما تقدم (فاجاب) بان المعتمد من الوجهين أولها والفرق بينها وبين ما قبلها ان التشبيه فيها بذوات المطلقات ووصفهن بالمطلقات حاصل بالطلقة الواحدة فحمل التشبيه فيها على اصل الطلاق لانه المتيقن دون العدد بخلاف الاول وانما سووا بين أنت طالق واحدة الف مرة أو كالف مرة لان ذكر الواحد يمنع لحوق

(فاجاب) بقوله لفظ التصديق صريح في التملك اذا كان على معين وإلا فهو كناية في الوقف فان أراد به فهو باطل لانه منقطع الاول نعم ان قال هي صدقة بعد موتي النخ صح وكان وصية وحيث صح الوقف أو الوصية اجزأت القراء ليل ونهارا وتعين على القبر وان لم يعتد في تلك الناحية وفي فتاوى ابن الصلاح ما يصرح بانه اذا جهل القبر بطل الوقف قال لانه مخصوص بمجة خاصة فاذا تعذر لنا اي كما لو قال وقفت هذا ولم يذكر جهة وقضية كلام الاصبحي أخذنا من كلام النهاية أنه إذا لم يعين للترأة مدة معلومة لا يصح الوقف ولا الوصية وفيه وقفة وكفى بقوله كل جمعة تعيينا في الجملة بل ينبغي في وقفت هذا بعد موتي على من يقرأ على قبري ولم يزد على ذلك أنه إذا قرأ على قبره شيئا من القرآن استحق الموصى به ولم يلزمه بذلك قراءة على ذلك القبر عملا بمدلول ذلك اللفظ نعم ان اطرده عرف ثم بان المراد من ذلك اللفظ مدة معلومة وقدر معلوم وجب الحمل عليه أخذنا مما ذكره في الوقف الحقيقي لأن عرف الواقف المطرد في زمنه بمنزلة شرطه (وسئل) عن وقف ارض ليصرف من غلتها للعلم ببلد كذا شيء معلوم فعلم سنة وامتنع ثم علم غيره ولم يحصل في سنته الادون ما شرط له فهل يكمل السنة الثانية وهل لو مات اثناء السنة يستحق بقسطه (فاجاب) بقوله لا يكمل ويستحق بقسطه (وسئل) هل تجوز الاستنابة في نحو التدريس واذا عطله أياما في الشهر تحسب عليه من جامكته وهل يعمل بالعادة في الاشهر الثلاثة (فاجاب) بقوله تجوز الاستنابة لعذر ولا يجب ان يكون النائب مثل المستناب خلافا لبعضهم ومن عطل ما ذكر قطع من جامكته بنسبته كما أفهمه كلام النووي في فتاويه وبه صرح ابن الصلاح وما نقل عن ابن عبد السلام مما يخالف ذلك ضعيف وترك التدريس في الاشهر الثلاثة يعمل فيه بالعادة المطردة في زمن الواقف فان جهلت لم تجز البطالة ولا في شهر رمضان خلافا لمن استثناه (وسئل) عن وقف على اولاده وليس له الا ولد واحد فهل يصح الوقف والوصية ويصرف اليه الثلث أو الجميع (فاجاب) بقوله ذكر الجلي انه لو اوصى لا قارب زيد ولم يكن له الا قريب ان فيه وجهين احصهما يصرف له الجميع لان القصد للصرف الى جهة القرابة فقياسه ان يصرف في مستثنائيه الكل فان حدث احد من الاولاد شاركه (وسئل) عن قال وقفت هذا لله فهل يصح وما مصرفه (فاجاب) بقوله قياس قولهم لو قال وقفت لسبيل الله صح انه يصح الوقف هنالكن المنقول عدم صحة الوقف في الوقف لله ويفرق بان سبيل الله مصرف معلوم يحمل الوقف عليه والله فقط لا يفهم منه مصرف معلوم فبطل وانما سحت الوصية لله لان الغالب فيها انها تصرف للفقراء فحملت عليهم نظرا لذلك الغالب بخلافه وقولهم لو قال أوصيت لله تعالى صح وصرف الى الفقراء ٣ لانه يصرف هناللفقراء (وسئل) عن وقف وقفا على اولاده وأولاد اولاده وهكذا رجعل النظر لنفسه ثم زوجته ثم اولاده فهل ينتقل النظر بعد الاولاد لا اولادهم أو للحاكم (فاجاب) بقوله ينبغي بناء ذلك على ان ولد الولد هل يطلق عليه حقيقة انه ولد وفيه خلاف فان قلنا بانه يطلق عليه حقيقة فالنظر لا اولاد الاولاد والا فالنظر للحاكم ويؤيد ترجيحهم الثاني قولهم لا تدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد وقول الاذرقى عن العبادي لو قال بنو آدم كلهم احرار لم تعتق عبيده بخلاف عبيد الدنيا وعمله بان اطلاق الابن على ابن الابن مجاز فلم تدخل عبيده في كلامه الاول بخلاف الثاني اذا تقرر ذلك فالوجه ان النظر للحاكم لا الى اولاد الاولاد (وسئل) عن نقض المسجد وتوسيعه هل يجوز (فاجاب) بقوله جوزة ابن عجيل اليمنى ومنعه الاصبحي وقال بعض شراح الوسيط يجوز بشرط ان تدعو الحاجة اليه ويراها الامام او من يقوم مقامه فقد فعل في مسجد مكة والمدينة مرارا في زمن العلماء والمجتهدين ولم ينكر على ذلك احد (وسئل) عما اذا وجدنا صورة مسجد ولم ندر هل وقف مسجدا أم لا فهل تثبت له احكام المساجد (فاجاب) بقوله

العدد وأوقعوا في الأولى
 الثلاث لتضمن كلامه فيها
 انصافها بإيقاع الثلاث
 عليها حال ندائها (سئل)
 عما لو قال لزوجته ان
 دخلت الدار أنت طالق
 بحذف الفاء فهل هو
 تنجيز أو تعليق (فاجاب)
 بأنه تعليق فلا يقع الطلاق
 الا بوجود صفة وظاهر انه
 لو قال اردت التنجيز عمل
 به (سئل) عن شخص
 تشاجر مع غيره فقال على
 الطلاق الثلاث ما اناساكن في
 بلدك هذه ان لم تكن السنة
 كانت الاخرى فهل يحنث
 بسكناه في السنة الاولى ام
 لا (فاجاب) بأنه لا يحنث
 بسكناه في البلد السنة الاولى
 (سئل) عن اشهد على
 انه لا يتزوج على زوجته
 وان لا يسافر عنها ثلاثة
 اشهر متوالية بلا نفقة ولا
 منفق وان يسكن بها في الدار
 الفلانية مدة الزوجيه ومتى
 فعل غير ذلك تكون طالقا
 الا برضاها في النقلة من
 الدار فهل يقع عليه الطلاق
 بوجود بعض الصفات او
 لابد من الجميع (فاجاب)
 بأنه لا يقع الطلاق الا بوجود
 جميع الصفات (سئل)
 عن قال لزوجته انت طالق
 انت طالق انت طالق في
 ثلاث مجالس قاصدا
 بالمرتين الاخيرتين
 الاخبار هل يقبل كما
 يحنه الزركشي ام لا
 (فاجاب) بأنه يقبل منه
 ارادة الاخبار وقد صرح
 الاصحاب بقبول ارادة

الظاهر أنه يثبت له ذلك عملا بظاهر الحال ثم رأيت بعض المتأخرين أفتى بذلك وفي فتاوى ابن
 الصلاح في باب الوقف ما هو صريح في ذلك وجرى عليه السبكي عملا بالقرينة هذا ان لم تستفص تسمية
 الناس له مسجد او الا حكم بكونه مسجدا بلا توقف والكلام في غير مساجد من غير مسجد الخفيف فانه
 لا يمكن وجود مسجد فيها غيره لانه يمنع بناء مسجد فيها (وسئل) هل للنظر اقراض غلة الوقف
 والاقراض لعمارتها (فاجاب) بقوله لا يجوز له اقراض ذلك الا ان غاب المستحقون وخشي تلف
 الغلة أو ضياعها فيقرضها للماء ثقة وله الاقراض لعمارة الوقف باذن الحاكم (وسئل) هل يرد
 الوقف برد الموقوف عليه مطلقا (فاجاب) بانما يرد برده قبل رضاه وقبضه وأما اذا رضى وقبضه فلا
 يرد برده لانه لزم حينئذ هذا ما أفهمه كلام المذهب وصرح به في الشامل وفرق بين الوقف والوصية في
 ذلك وكذا صرح به غير من ذكر (وسئل) عما إذا وقف شيء على من يقرأ على قبر فلان شيئا
 معلوما من القرآن كل يوم فترك القراءة في بعض الايام فهل يقضيها ويستحق (فاجاب) بقوله
 لا يستحق شيئا من معلوم ذلك اليوم الذي فوت قراءته سواء أقضاه أم لا (وسئل) عن وقف
 شيئا وقف ترتيب على أولاده فادعاه آخر وصدقه أهل الطبقة العليا مثلا فهل يسرى تصديقهم
 على من بعدهم (فاجاب) بقوله لا يسرى تصديقهم على من بعدهم بل على أنفسهم فتكون
 المنفعة للمقر له مدة حياتهم فاذا ماتوا انتقلت للبطن الثانية ولا يقبل قول المقر له عليهم الا ان
 أقام بينة تشهد له بملك تلك العين بشرطه (وسئل) عن ألحق في مجلس وقفه شروطا فهل تلزم
 (فاجاب) بقوله يحتمل لزومها قياسا على مالو ألحق شروطا في مجلس البيع ويحتمل الغاؤها حيث
 كانت منفصلة عن تلفظه بالوقفية بغير سكتة تنفس وعي وهذا هو الوجه ويفرق بينه وبين البيع بان
 البيع يثبت فيه خيار المجلس لجاز فيه إلحاق شروط في ذلك المجلس كإلحاق الإجازة والفسخ لانه لم
 يلزم الى الآن بخلاف الوقف فانه يلزم بمجرد فراغ التلفظ به فلا يمكن ان يلحقه شرط (وسئل)
 عن اثبت بقاء مهرها في ذمة زوجها الميت وتعوذت ارضه التي لم يخلف غيرها ثم وقفها فجاءت
 اخرى واثبت نكاحها منه ومهرها عليه فهل تشارك الاولى في الارض (فاجاب) بقوله القياس
 بطلان الوقف في قدر ما يخص الثانية من الارض لو وزعت على قدر المهرين واما ما أفتى به
 الاصبحي من صحة الوقف وبقائه في الجميع ويجب على الاولى الغرم للثانية بقدر حصتها فغير منقاس
 كما يعلم بتأمل كلامهم (وسئل) عن عمر طبة كانت بمسجد وخربت ثم مات فهل لغيره سكناها بغير
 اذن ولده وهل يستحق ولده سكناها (فاجاب) بقوله لا يملك الباني الا الآلة ولا يستحق ولده السكنى
 بمجرد ذلك وليس لغيره السكنى فيها بغير اذنه لما فيها من الانتفاع بالآلة الباقية على ملكه
 (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن درس في مكة شغرت وظيفته منه فقرر فيها قاضي مكة لغيبه
 الناظر بمصر او الشام فهل يصح تقريره وليس للنظر إذابلاغه ذلك ان يقرر غير من قرره وهل للنظر
 عن وظائف الدرس المذكور لتأضي بلد الوظائف اذا غاب الناظر فيقرر فيها كما يزوج مولية الغائب
 (فاجاب) بقوله الذي أفتى به السراج البلقيني ولده جلال الدين انه يصح تولية قاضي مكة الوظيفة
 لمن ذكر وليس للنظر ان يولى غير من ولاه وان النظر على وظائف الدرس المذكور لقاضي بلد
 الوظائف المذكورة (وسئل) عن قال وقت نصف كذا على زوجتي والباقي على اولادى ثم عتقائى
 فاذا انقرض الاولاد وكانت الزوجة عتيقة له فهل تشارك عتقاء (فاجاب) بقوله نعم تشاركهم لوجود
 الصفة فيها وفارق مالو قال وقت نصفه على زوجتي والباقي على عتقائى فانها لا تشاركهم حينئذ وان
 كانت عتيقة لان العطف يقتضى التغاير فهو نظير ما قالوه فيما لو اوصى لزيد بدينار والباقي للفقراء
 فانه لا يشارك الفقراء لما ذكر (وسئل) بما لفظه من يزوج الجارية الموقوفة على معين اوجهة

الاخبار في نظائر لهذه
المسئلة (سئل) عن جواب
البلتيني في فتاويه عن
تخاضم مع زوجته قال
لهذا البيت حرام على
وانت على حرام ايضا ووقع
في نفسه انها بهذه العبارة
طلقت ثلاثا فقال لها انت
طالق ثلاثا (فاجاب) بانه
لا يقع عليه طلاق بما أخبر
به بانى على الظن المذكور
اه هل هو معتمد وإذا
قلتم نعم فما الفرق بينه
وبين ما في الروضة حيث
قال لو قال انت بائن ثم قال
بعد مدة أنت طالق ثلاثا
وقال أردت بالبائن الطلاق
فلم تقع على الثلاث لمصادفتها
البيونة لم يقبل منه لانه متهم
(فاجاب) بان ما أفتى به
معتمد وقد صرح الاصحاب
بقبول ارادة الاخبار في نظائر
لهذه المسئلة والفرق بينها
وبين مسئلة الروضة واضح
فانه فيها منشئ موافق هذه مخبر
بحسب ظنه (سئل) عن
قول الزركشى في قواعده
تبعاً للاذرعى ذكر
الرافعى في الطلاق
انه لو قال إذا أخذت
حنك منى فانت طالق
فاكرهه السلطان حتى
أعطى بنفسه فعلى القولين
في فعل المكره وقضيته
ترجيح عدم الحنث والمتجه
خلافه لانه كراه محقق اه
معتمد أم لا كانه على ذلك
السيد السهمودى (فاجاب)
بان المعتمد عدم الحنث لكن
المناسب فاكرهها السلطان

(فاجاب) بقوله يزوجها الحاكم من غير إجبار باذن الموقوف عليه ان كان أهلا والا فعلى الولي
رعاية المصلحة في الاذن وعدمه فان امتنع الموقوف عليه من الاذن استقل الحاكم على ما يحته
بعضهم ان اقتضته المصلحة تحصينا لها وبحث ان مثلها في ذلك الموقوفة على مسجد أو غير معين
فيستقل الحاكم بتزويجها (وسئل) هل يجوز تزويج العبد الموقوف على معين (فاجاب) بقوله
لا يجوز كما أفتى به الاصباح وغيره وهو ظاهر اذا الملك فيه لله سبحانه وتعالى وانما صح تزويج
الموقوفة لانه ليس فيه منافاة لغرض الواقف بوجه بخلاف تزويج العبد فان منافعه او اكثرها
تصير مستغرفة للزوجة (وسئل) عما اذا أجز الناظر سنة مثلا وقبض اجرتها ثم صرفها للمستحقة
فات بعضهم قبل مضي السنة فمن الضامن الناظر او الميت (فاجاب) بقوله ليس للناظر أن
يصرف الا بقدر ماضى فان زاد ضمن الزائد قال بعضهم وليس له الرجوع في تركه المدفوع اليه
لتقصيره بالدفع قبل استحقاقه اذا عهدة على التابض فيما قبضه والحالة هذه حتى يرجع عليه اه
وفيه نظر والقياس انه يرجع لان القابض اخذ ما لا يستحقه فيده ضامنة له وان ترتبت على يد
الناظر وهي يد ضمان والقرار على القابض والناظر انما هو طريق فقط (وسئل) هل للموقوف
عليه النذر بمنفعة الموقوف بطلقا او مدة حياته لآخر (فاجاب) بقوله صرح ابن الرفعة بان شرط جواز
اعارة الموقوف عليه نصيبه ان يكون نظر الوقف اليه وبه يعلم صحة نذره ان كان النظر اليه (وسئل)
عن دار موقوفة بناها الموقوف عليه بآلاته ثم باع بناءه لآخر ثم مات وانتقل الوقف الى آخر فهل يجبر
المشتري على هدم هذا البناء (فاجاب) بقوله ذكر ابن الصلاح في فتاويه فيما لو بنى مستأجر ارض
موقوفة فيها ما يقتضى عدم اجبار المشتري هناك ببقاء بناؤه باجرة نعم للناظر ان يبذل ارش النقص
من ماله لينقص (وسئل) عما اذا تعطلت البشر والحياية والقنطرة والتدريس ونحوها فهل ينقل
ما وقف عليها (فاجاب) بقوله نعم اذا تعطل ذلك نقلت غلة الموقوف عليها الى مثلها في جهة اخرى
(وسئل) عن وقف على تحصيل ماء الطهارة في نحو خاوية مسجد فهل تجوز الطهارة منها لمن يريد
الصلاة في غير ذلك المسجد (فاجاب) بقوله افتى بعضهم بجواز ذلك لشمول لفظ الواقف له ما لم ينص
الواقف على تخصيص ذلك بمن يريد الصلاة في ذلك المسجد فلا تجوز الطهارة منها الا لمن يريد الصلاة
فيه (وسئل) عن الماء المتصدق به للطور في المساجد عندنا هل يجوز لاحد نقله الى خلوته
وادخاره فيها للطهر به مع منع الناس منه والحاجة اليه في المسجد وهل يجوز مع عدم ذلك أولا
(فاجاب) بان من تصدق بماء أو وقف ما يحصل منه للطور بمسجد كذا لم يجز نقله منه لطهارة ولا
لغيرها منع الناس منه أولا لان الماء السبل يحرم نقله عنه الى محل اخر لا ينسب اليه كالحلوة
المذكورة في السؤال نعم من دخل المسجد وتوضأ منه لا يلزمه الصلاة فيه وان احتمل ان الواقف
اراد ذلك تكثيرا لثوابه لان لفظه يقصر عما يفهم ذلك هذا كله ان لم يطرأ عرف في زمن الواقف
ويعله والانزل وقفه عليه لانه منزل منزلة شرطه (وسئل) عن وقف ارض على مالك منفعتها فهل
يصح (فاجاب) بقوله الاوجه ما يحته بعضهم من عدم الصحة حيث ملك منفعتها على الدوام او مدة
عمره لحلو الوقف حيثئذ عن الفائدة العاجلة والآجلة بخلاف البيع لانه يستفيد به ملك الرقبة
فان قيدت المنفعة بما يمكن تقدمه على موت الموصى له صح الوقف عليه لان المنفعة متوقعة
(وسئل) عن وقف نخلة لها اولاد وبعضها يضر بقاؤه فهل يجوز قطع المضر وما الذى يفعل به اذا
قطع (فاجاب) بقوله يجوز قطع المضر ثم ما حدث بعد الوقفية افتى جمع بان حكمه حكم الاصل
فيكون وقفا ويشهد له ما قاله السبكي في شجر اللوز وافتى آخرون بانه للموقوف عليه واختلفوا في
الموجود حال الوقفية قال بعضهم والذي تحررلى بعد التثبيت اياها انه ان امكن نقله الى مكان اخر

حتى أخذت بنفسها ولها
قال ابن المقرئ في الروض
لأن أكرهه على الأخذ وما
ذكره الزركشي كالأذري
منوع فقد ذكر الشيخان
وغيرهما أن الأكره بحق
يمنع الحنث أيضا (سئل)
عن حلف بالطلاق لا يسكن
هذه البلدة فخرج منها ثم عاد
إليها لعيادة أو نحوها هل
يحنث بالملك بها أم لا وإذا
قلم بالحنث به فما قدره وإذا
قلم بعده فهل هو عذر
وإن طال المكث حتى لو عاد
لعمارة فمكث لها يوما
فاكثر لا يحنث أم يحنث
(فاجاب) بانه لا يحنث
بالمكث للحاجة إليه للعيادة
ونحوها كما أطلقه الشيخان
وغيرهما وإن نقل الأذري
وغيره عن تعليق بغوى
الحنث به ولا يشكل
ما ذكرته بما قاله من أنه
لو عاد مريضاً قبل خروجه
ومكث عنده يحنث لانه
خرج في مسئلتنا ثم عاد وثم لم
يخرج (سئل) عن ادعى
طلاق زوجته بعوض
فانكرت وحلفت فوجب
نفقتها وكسوتها في مدة
العدة ثم مات فيها فهل ترثه
أولا فإن قلم بارتها فما
الفرق بينها وبين من مات
قبل الاختيار عن أربع
مسلمات وأربع كتابات
حيث لا ارث للمسلمات
(فاجاب) بانها ترث الزوجة
من تركه مطلقاً لثبوت
كونها رجعية يمينها والفرق

فعل والبيع ويشترى بضمنه نخل أو يشارك به في نخل يقوم مقام الأصل وتجري عليه أحكامه
وتصرف غلته في مصارفه ولذلك شاهد من كلامهم اه وهو متجه (وسئل) عن عمر في موقف عليه
ثم مات فهل لورثته طلب ما أصرفه (فاجاب) بقوله ليس لهم ذلك لانه متبرع نعم بحث بعضهم أنه
لو كان أدخل عينا في العمارة وهي باقية كان لهم طلبها وفيه نظر (وسئل) عما إذا وقف شخص
على مسجد شيئا وشرط في الوقف أن يصرف لأرباب الوظائف كذا وما فضل للعمارة والمصالح فعمر
الناظر المسجد وبعض الأماكن ثم عمر أخلية يرتفع جماعة المسجد وغيرهم بها والحال أن واضعها
في الأصل هو الواقف ولم ينص على إرصاد شيء لعمارتها فهل تكون داخلية في المصالح أم لا بد من
عمارة بقية الوقف قبل عمارتها ولا يحسب له شيء من عمارتها إلا بعد الوقف (فاجاب) بقوله
أن كانت الاخلية المذكورة ينتفع بها أهل المسجد كانت من جملة مصالحه ثم الواجب على الناظر
أن يبدأ بعمارة الأهم فالأهم أن عمرها وهي أهم من غيرها حسب له ما صرف على عمارتها والا
فلا (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن شخص وقف وقفاً على نفسه أيام حياته وحكم به من يراه
ثم على أولاده المذكورين في ذلك سواء ثم على أولاد أولاده المذكورين ثم على الأناث ثم على أولادهم
وأولاد أولادهم ثم على ابنائهم وأحفادهم إبدأ ما تناسلوا ودائماً ما تعاقبوا بطناً بعد بطن ونسلاً
بعد نسل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها يستقل بها الواحد عند الانفرد
ويشترك فيه الاثنان فما قومه عند الاجتماع وعلى أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولداً أو أسفل
من ذلك انتقل نصيبه من ذلك إليه واحداً كان أو أكثر ذكر كان أو أنثى من ولد الظاهر فهل إذا
مات الواقف المذكور وترك ولدين ذكرين وبنتاً ومات أحد الابنين عن بنت هل تستحق من
الوقف شيئاً أو لا تستحق (فاجاب) بقوله الذي استمر عليه كلام أئمتنا وهو المنقول المعتمد أن
الصفة في لفظ الواقف ومثلها بدل البعض والاشتمال والحال ترجع إلى سائر ما تقدم عليها وتأخر
عنها من الجمل والمفردات المعطوفة بالواو وثم والفاء دون لكن وبل وقضية كلام الشيخين في غير باب
الوقف أن غير المعطوفة كذلك وكان الأذري لم يستحضره حيث نقل عن بعضهم ما قد يوافقه ثم بحث
خلافه إذا تقرر ذلك فغير خفى أن قول الواقف ثم على أولاد أولاده المذكورين دون الأناث
يحتمل ثلاث احتمالات مختلفة المعنى الأول أن يكون قوله المذكور دون الأناث بدلاً من المضاف
والمضاف إليه فحينئذ لا يستحق من أهل الطبقة الثانية إلا ذكر من ذكر فلا حق لبنت الابن ولا
لأولاد البنت الثاني أن يكون من المضاف فقط فلا يستحق من أولئك إلا الذكر سواء كان من
ذكر أم أنثى فيستحق ابن البنت دون بنت الابن وعلى هذين الاحتمالين فلا حق لبنت الابن
المذكورة في السؤال ولا يناهيهما قوله آخر ذكر أو أنثى من ولد الظاهر لما سيحى الثالث أن
يكون بدلاً من المضاف إليه فقط وعليه فالمستحق كل من ادعى بذلك ذكر أو أنثى
فتستحق بنت الابن المذكورة دون ولد البنت ومن المعلوم أن عبارة الواقف إذا احتملت أمرين
فاكثر وجب المصير إلى المرجح فان وجد لكل مرجح وجب المصير إلى أقوى مرجحه فمرجح الأول
أمر منها ما اقتضاه كلامهم الذي قدمته من رجوع نحو الصفة إلى السائر ما تقدمها من المفردات
وإن لم تكن معطوفة ومنها أن تخصيصه بأحد الجزأين مع صلاحيته لها لا دليل عليه وبقيت
مرجحاً أخرى يشترك فيها هو الثاني كما يأتي التنبيه عليها ومرجح الثاني أمور أيضاً منها ما دل عليه
كلام السراج البلقيني حيث اتفق فيمن جعل نظروقه على أولاد ابنه خضر المذكور ثم أولاد أولاده
بما حاصله أن يكون قوله المذكور مقدار في المعطوف فيكون راجعاً للمضاف فلا تستحق بنت
ابن خضر شيئاً ويحتمل كلامه أنه راجع للمضاف إليه مع رجوعه للمضاف فيكون من مرجحات

ليشها وبين مسئلة المسلمات
والكتايبات ان استحقاق
المسلمات الارث غير معلوم
لاحتمال انه كان يختار
الكتايبات ولان استحقاق
بقية الورثة للارث معلوم
والاصل عدم ارث المزارح
(سئل) عن حلف لا يدخل
هذه الدار فدخلها ناسيا فظن
وقوع الطلاق به ثم دخلها
عامدا بناء على ظنه المذكور
هل يقع عليه الطلاق به
أم لا (فاجاب) بانه لا يقع
الطلاق بدخوله المذكور
لظنه انحلال اليمين وان
لا طلاق معلق به بل أولى
بعدم الوقوع عن فعل
المحلف عليه جاهلا بانه
المعلق عليه الطلاق مع علمه
ببقاء اليمين (سئل) عن حلف
بالتطلاق الثلاث انه لا يؤذن
في هذه البلد في هذه السنة
على هذه المأذنة فهل إذا
أذن الاذان الا كلمة في البلد
المذكورة في هذه السنة
المذكورة على المأذنة
المذكورة بعد ازالة شيء
منها يحنث أم لا (فاجاب)
بأن المقتضى لا يقع الطلاق
الثلاث عليه ان يؤذن
اذا أنا كاملا بان يأتي بكلماته
الخمس عشرة في البلد
المذكورة في السنة المذكورة
على المأذنة المذكورة وان
أزيل منها ما يبق بعده
احصا فقد قال الشيخان ولو
قال لا أدخل هذه الدار
فانهدمت نظر ان بقيت
أصول الحيطان والرسوم

الاول ومنها ما دل عليه كلام شيخنا زكريا خاتمة المحققين سقى الله تعالى عهده صوب الرحمة والرضوان
من ان لفظ الواقف إذا احتمل أمرين أحدهما يترتب عليه ان ما صرح به بعد يكون تأكيدا
والآخر يترتب عليه ان يكون تاسيسا رجح الثاني لان التأسيس خير من التاكيد وهذا من
مرجحات الاول أيضا وبيان ذلك فيها انه لاسيلا الى الغاء القول الواقف المذكور دون الاناث وان
قوله آخر ذكرنا او اثني من ولد الظاهر ينافيه فيجب الجمع بينهما وطريق ذلك ان قوله على
ان الخ دافع لما أفهمته القاعدة السابقة المقتضية بتقدير قوله المذكور دون الاناث في سائر الطبقات
بعده من انه لاحق للاثني في غير الطبقة الثانية أيضا ووجه دفعه لذلك ان يقتصر بقوله المذكور
دون الاناث على الطبقة الثانية ولا يقدر فيما بعدها عملا بصريح قوله آخر ذكرنا او اثني فعلم ان في
قوله آخر ذكرنا او اثني تأسيسا أي تأسيسا سواء قلنا بالاحتمال الاول أم الثاني بخلافه على
الاحتمال الثالث فانه يصير لمجرد التاكيد كما هو جلي لا يقال بل يأتي التأسيس على الثالث أيضا
لصحة تقدير قوله المذكور فيما بعده عليه لانا نقول ذلك ممنوع اذ المعنى عليه وعلى اولاده من اولاده
والعطف ليس على المضاف اليه المقيد بذلك بل على المضاف الاعم فلا قيد في المعطوف عليه حتى
يقدر في المعطوف بخلافه على الاولين فان المعطوف عليه مقيد بقيد فاعتبر في المعطوف وانما لم
يتعرض الى الارجح من الاول او الثاني لان كلامهما يقتضي انه لاحق لبنت الابن المسؤل عنها
واما مرجح الثالث فهو شيء واحد وهو انه يبعد عادة ان الواقف يعطي بنت ابن ابنة او ابن بنته ولا
يعطي بنت ابنه وقد نظر الى هذه القرينة العادية وكونها مرجحة للبقي في بعض فتاويه لكن
كلامهم لا يساعده حيث اشاروا الى ان لفظ الواقف كنص الشارع في النظر في التعميم والتخصيص
وغيرهما مع قطع النظر عن العادة وكون الواقف عن يعرف العربية أم لا خلافا لمن يثبت
باحتمال التفصيل وقد ذكر هو نفسه ونقله عن التاج السبكي وأقره انه لو وقف على البنين لم
تدخل الاناث وان احتمل التغليب احتمالا ذاتعا شائعا لانه خلاف ظاهر اللفظ مع أنه يبعد عادة ان
الانسان يقف على ابنه دون بنته فاخرجه البنت بهذا الاحتمال فقط لظهوره مع شهادة العادة بخلافه
دليل ظاهر لما قلناه وللعمل بظاهر اللفظ وان خلى عا من المرجحات وظاهر لفظ الواقف ههنا ان
قوله المذكور بدل من المضاف اذا مضاف متى كان هو المحدث عنه تعين كون الصفة ومثلها البدل
راجعة اليه الا لصارف على ان كلام البقي اذا تؤمل علم منه انه لم يحكم بالقرينة العادية بمجرد
فقط بل باعتضاها بقرينة لفظية وأنه لم يحكم بها مع ذلك مطلقا بل في صورة تعرف بمراجعة كلامه
وفي مسئلتنا لم تعضد القرينة العادية قرينة لفظية فلانظر اليها وما يضعف الاحتمال الثالث
أيضا ما صرح به الاذرعى وغيره من ان قول الواقف على الخ بمعنى الاستثناء وعلى تقدير كون
المذكور بدلا من المضاف اليه لا يصح الاستثناء بالنسبة للطبقة الثانية ولانما بعدها بيناه من أن
كلا من الطبقات على الاحتمال الثالث يشمل الذكر والاثني وحينئذ فيلزم اتحاد المستثنى والمستثنى
منه في الحكم وهو باطل بخلاف ما اذا جعل بدلا من غيره فانه يكون استثناء بالنسبة لما عدا
الطبقة الثانية لان قضية العطف كما مر أن أحدا من الاناث في غير الطبقة الثانية أيضا لا يستحق
شيئا فاخرج ذلك بقوله على الخ الذي هو بمعنى الاستثناء ولا يصح أن يكون مستثنى من الطبقة
الثانية لانه يلزم عليه الغاء قوله فيها المذكور دون الاناث من كل وجه وهو خلاف قاعدة الاستثناء
فالخاصل انه على الاحتمال الثالث يصير المستثنى متحدا مع المستثنى منه في الحكم وعلى غيره
يصير الاستثناء لو جعلناه راجعا الى الطبقة الثانية مطلقا لقوله فيها المذكور دون الاناث فنعين
الفرق من هذين القولين برجوع الاستثناء لمن عدا الطبقة الثانية هذا ما سنح لي ولا أجزم بانه

حفت أى لبقاء اسمها

(سئل) عن علق طلاق

زوجته على وطء ضربها

فادعته المعلق طلاقها

وأنكره الزوج فبم ثبت

الوطء المذكور (فاجاب)

بانه لا يثبت إلا باقراه أو

بشهادة رجلين (سئل)

عن الراجح في المسئلة

السريرية (فاجاب) بان

الراجح فيها كما رجحه

الشيخان وغيرها وقوع

المنجز دون المعلق والقول

بعدم وقوع كل منهما للدور

ضعيف لا يعول عليه بل

نسب قائله إلى مخالفة

الاجماع وأجابوا عن شبهته

(سئل) عن علق طلاق

زوجته على عدم دفع نفقتها

لهامدة معينة ثم ادعى دفعها

لها وأنها نشزت فيها أو في

بعضها أو إيساره بها أو

بغيرها إذا علق به الطلاق

وإن لزمه ذلك في مقابلة

عوض أو عهد له مال أو

أقرب القدرة عليه هل يقبل

قوله يمينه بالنسبة لعدم

وقوع الطلاق أم لا

(فاجاب) بانه يقبل قوله

يمينه بالنسبة لعدم وقوع

الطلاق لان الاصل بقاء

العصمة (سئل) عن قول

الروضة ويجوز أن يحل

اليمين ويسقطها كقوله إذا

جاء رأس الشهر فانت طالق

ثلاثا فإنه يملك إسقاطها بان

يقول لها أنت طالق قبل

انقضاء الشهر هل هو مقيد

بما إذا كان قبل الدخول

الصواب فعلى من تأهل للنظر الامعان فيه ليظهر له صوابه أو خطؤه ولا يبادر إلى اعتماده حذراً من الوقوع في حرمان مستحق أو اعطاء محروم وليس فائدة ذلك الا بيان المآخذ والتنبه على ما يصلح مرجحاً والله يعلم المفسد من المصلح وهو سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ثم رأيت الولي أبازرعة في فتاويه ذكر ما يؤيد ما ذكرته من عدم الاستحقاق بنت الابن ولفظه سنات عن وقف على أولاده ثم أولاد أولاده ثم أولاد أولاد أولاده ثم نسله وعقبه الذكور دون الاناث من ولد الظهر دون ولد البطن هل يعود الوصف بالذكورية فيكون الموقوف عليه من ولد الظهر خاصة إلى الطبقة الاخيرة فقط أو يعود إلى سائر الطبقات فاجبت بعوده إلى سائر الطبقات عملاً بقاعده الشافعي رضي الله تعالى عنه في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالفه في ذلك وأطال فيه بما يؤيد ما ذكرته أولاً من أنه لا فرق بين الواو وثم والفاء وتبأمل ما ذكره من العود إلى سائر الطبقات الخ يعلم أنه مصرح بعود قول الواقف المذكور دون الاناث من ولد الظهر إلى المضاف والمضاف اليه في سائر الطبقات التي سبقت فيكون نصاً في عدم استحقاق بنت الابن المذكورة في السؤال والله تعالى أعلم (وسئل) عن وظيفة بوابة بالمسجد الحرام المكي باسم شخص وأخيه غاب الاخ المذكور غيبة انقطاع بنواحي مصر مدة تزيد على ثلاثين سنة ولم يزل ذلك الشخص المذكور مباشراً جميع الوظيفة المذكورة حتى نزل بجميعها لرجل وثبت النزول على يد قاضي مكة وناظر مسجدها وقرر المتولى له في جميع الوظيفة المذكورة وباشر مدة خمس سنين وقبض معلومها المدة المذكورة فرفع شخص إلى قاضي مصر قصة أنهى فيها وفاة أخي النازل وسأل في تقريره فيما كان باسمه من الوظيفة المذكورة فهل يصح تقرير قاضي مصر في ذلك والحال أنه سبق التقرير من قاضي مكة للنزول له في الوظيفة المذكورة جميعها لغيبة الاخ وانقطاع استحقاقه لغيبته وعدم مباشرته أم لا يصح تقريره في ذلك ويعمل بما سبق من التقرير الصادر من قاضي مكة للنزول له المذكور أم لا (فاجاب) بقوله التقرير في الوظيفة المذكورة لناظر المسجد مالم يكن الموقوف على تلك الوظيفة بغير البلد وتطرد العادة بان المولى فيها هو قاضي تلك البلدة فالحق في التقرير له فاذا تقرر ذلك فتقرير الناظر هو المعمول به حيث لم توجد العادة المذكورة وإلا فهو لقاضي تلك البلد وحل هذا كله حيث فقد شرط الواقف وإلا فوض لناظر المسجد التقرير في جميع وظائفه وإن كانت أوقافها في غير بلد المسجد فإن كان هناك شرط واقف عمل به وإن لم يكن وفوض لناظر ما ذكر عمل بتقريره هنا مطلقاً وأجاب مرة أخرى بعد تغيير في بعض السؤال فقال إن كان الوقف بمكة فالتقرير لقاضيه لا غير وإن كان بمصر مثلاً فإن شرط الواقف شيئاً عمل به وإلا فإن اطردت العادة في زمنه فإن كلام قاضي مكة ومصر يقرر فتقرير قاضي مكة هو الصحيح لسبقه وإن لم تجر العادة كذلك فالولاية لقاضي مصر فليس لقاضي مكة أن يولى الا على جهة النيابة في تلك الوظيفة حتى ينتهي الأمر إلى قاضي مصر ويقرر فيها من يراه هذا حاصل كلام السبكي والاذرعي وكلام البلقيني في فتاويه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن واقف شرط في وقفه أن يصرف ريعه في جهات متعددة منها قراء يقرؤون ما تيسر من القرآن في كل يوم فهل يستحقون معلوم كل يوم من الاجرة المقبوضة أو بعضها بحسابه أم لا يستحقون الا بعد انقضاء الاجارة والحال أن الواقف لم ينص على شيء من ذلك واذا حصل في الوقف هدم أو خال فيه فتوقف الناظر عن عمارته واصلاحه من ريعه فهل للمستحقين مطالبته بذلك لثلا يتأدى الى خرابه كله فيفوت غرض الواقف وهل للمستحقين محاسبته بالاجرة في كل سنة ليعلم كل منهم ما يخصه من ذلك فإن الاجرة تزيد وتنقص باختلاف الزمان والمكان

أو انقضت عدتها قبل مجيء رأس الشهر بوضع حمل أو غيره أم لا (فاجاب) بان صورة مسئلة الروضة أن توجد صفة الطلاق المعلق في حال ينوتها وهذا واضح (سئل) عن قال لزوجته طلق نفسك فقالت أى شيء أقول انت طالق هل يقع الطلاق قياساً على نظائره أم لا كما قاله بعضهم (فاجاب) بانه إن نوت بلفظها المذكور تطلق نفسها طلقت لان عليه حجر من جهتها حيث لا ينكح معها من يحرم الجمع بينهما ولا أربعا سواها ويلزمه صونها فصح اضافة الطلاق اليه لحل السبب المقتضى لهذا الحجر مع النية وهذا حينئذ قياس النظائر وان لم تنوبه طلاقاً أو نوته به ولم تنو اضافته اليها لم تطلق لان اللفظ كناية من حيث اضافته الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله وهذا محمل قول بعضهم (سئل) عن قال كلما لبست أوركيت فانت طالق فهل تكون الاستدامة في ذلك موجبة للتكرار أم لا ويكون ذكر كلما قرينة صارقة للابتداء كما قاله البلقيني (فاجاب) بان الاستدامة فيها موجبة للتكرار كما شمله كلامهم في المختصرات والمطلولات وما نسب في السؤال للبلقيني من أن ذكر كلما قرينة صارقة

وهذا محسوس لا خفاء فيه واذا قلتم لهم ذلك فهل لهم تحليفه اذا لم يصادقهم على شيء خفى أو القول قوله من غير محاسبة وهل لهم أيضاً محاسبته في العارة أيضاً (فاجاب) بقوله يستحقون ما يخص كل يوم قرأه بمضيه ولا يتوقف استحقاقهم لذلك على انقضاء المدة ويجب على الناظر العارة وان لم يشرطها الواقف فان تركها مع التمكن فسق وانزل عن النظر والمستحقين مطالبته بها ولهم أيضاً مطالبته بالحساب اذا كانوا معينين كما قاله النووي وغيره وقد صرح النووي كشرية وغيره بان الناظر لو ادعى صرفه على المستحقين وهم معينون وأنكروا فالقول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وبه يعلم الجواب عن جميع ما في السؤال (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وقف ربعة شريفة وقرر فيها صوفية وشيخا لهم وقرر لكل انسان مبلغا معلوما في كل سنة وشرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من غاب أكثر من ثلاثة أشهر لغير ضرورة ظاهرة أخرجه الناظر أو الشيخ وقرر في وظيفته غيره وكان الواقف قرر شخصا في أول وظيفته تشغر على مذهب من يرى ذلك ففشرت بعد مدة وظيفة بموت صاحبها وكان الشخص المقرر بالتعليق مسافرا اذذاك في بلاد بعيدة لم يبلغه شغور الوظيفة فهل تكون غيبته في البلاد البعيدة وعدم علمه بالشغور ضرورة ظاهرة لانه سافر قبل الشغور واذا قلتم انها ضرورة ظاهرة فهل للتسكيم عن الغائب اقامة نائب عنه الى حين حضوره (فاجاب) بقوله متى ثبت للقرر بالتعليق حق الوظيفة المذكورة بان استوفيت شروط ذلك عند من يراه وحكم به لم يطل حقه من الوظيفة المذكورة الا بعد علمه ومضى ثلاثة أشهر قبل حضوره ولم يكن له عذر شرعى في عدم الحضور كخوف الطريق أو عدم الامن على أهله أو ماله لو سافر من عندهم وقد صرح بما ذكرته آخره وبظهير ما ذكرته أولا تلويحا شيخا الاسلام أبو حفص السراج البلقيني وأبوزرعة الولي العراقي قال ولذلك شواهد كثيرة (وسئل) عن شخص حبس جهات له على عشرة أشخاص من المقيمين بمكة المشرفة على أن يقرأ كل واحد منهم جزءا من القرآن الشريف بالمسجد الحرام وشرط أن من غاب منهم ثلاثة أيام لضرورة يسامح في ذلك من غير نائب ومن غاب ثلاثة أشهر في سفر حج أو زيارة أو صلة رحم سويح باقامة نائب في تلك المدة وان غاب لغير ذلك ولوفى المدة المذكورة أو أكثر من المدة المذكورة ولو في سفر حج أو زيارة تنزع منه الوظيفة ويقرر فيها غيره وشرط الناظر في ذلك لنفسه التغيير والتبديل على حسب ما يقتضيه رأيه وثبت ذلك على مذهب من يرى صحة ذلك ورفع له شخص قصة تتضمن أنه من المقيمين بالبلد المشتراط فيها قراءة الجزء بها وسأله أن يقرره في أول جزء يشغر من ذلك فاجاب سؤاله وقرره في ذلك والحال أنه استمر مقيما بغير البلد المشتراط بها القراءة الى أن رفع للواقف الناظر المشار اليه أعلاه شخص آخر قصة تتضمن ما تضمنته القصة الأولى فاجاب الناظر سؤاله وقرره في أول جزء يشغر وأشهد على نفسه الناظر في ذلك وأثبت تلك القصة على يد حاكم الشرع الذي يرى صحة ذلك فانتقل بالوفاة أحد المستحقين فظهر الثاني من المقررين قصته المثبوتة المشهود فيها على الواقف المذكور أعلاه فمكن من المباشرة وباشر عامين ثم ان والد المقرر الاول نازع الثاني عن ولده بحسب ما يده من القصة العارية عن الثبوت وعن الشهادات على الناظر المذكور أعلاه ورفع أنه محجور مع ان المقرر الاول من يوم قرر الى الآن غائب عن البلد المشتراط القراءة فيها فلم تسمع دعواه عن ولده بحسب حجره له ام لا واذا قلتم لا فهل استمرار غيبته بعد الشغور واطهار الثاني المقيم بالبلد المشتراط فيها القراءة قصته المحكوم بها وتمكينه من المباشرة والمباشرة لتلك المدة مبطل لما يده الاول من التقرير ويوجب الاستحقاق للثاني ام لا (فاجاب) بقوله اذا ثبت أن الناظر الذي هو الواقف اشترط لنفسه التغيير والتبديل على حسب ما يراه وحكم بصحته وبصحة التقريرين المذكورين من يرى ذلك كان

للابتداء ممنوع إذا بصرف

اللفظ عن حقيقته إلى مجازه
لا بدليل ولكني لم أركلأمه
(سئل) عن قاعد حلف
بالطلاق أنه لا يقعد إلى
الغروب ثم استمر قاعدًا ثم
قام قبل الغروب فهل يقع
عليه الطلاق أم لا (فاجاب)
بأنه يقع عليه الطلاق لأن
كلامه يفيد العموم اذ هو
لنفي جميع وجوه القعود
لتضمن الفعل المنفي لمصدر
منكر فندلول حلفه أنه
لا يوجد قعود اقبل الغروب
وقد استداه بعد حلفه
واستدامة القعود قعود
لا انه يديم قعوده الى
الغروب فليتأمل وانما
لم يحث من حلف
لا يساكنه شهر رمضان
بمساكنة بعضه لعدم
اطلاقه عليه حقيقة (سئل)
عن فعل شيئا ونسبه وعلق
وقوع الطلاق على فعله ثم
تبين انه فعله وصدق على
فعله وادعى انه نسبه فهل
يقع عليه الطلاق (فاجاب)
بأنه يقع عليه الطلاق المعلق
بذلك الفعل (سئل) عن
قال لزوجته ان دخلت
دار جاري فلان فانت
طالق ثلاثا ثم أراد
ضربها فخرجت ودخلت
تلك الدار خوفا من ضربه
فهل يقع عليه الطلاق أولا
(فاجاب) بأنه يقع عليه
الطلاق الثلاث بدخولها
ان لم يتعين طريقا لخلاصها
من ضربه والا لم يقع عليه
به طلاق لكونها مكرهة
عليه حينئذ (سئل)

تقريره للثاني ابطالا لتقريره الاول ان كان حال تقرير الثاني ذا كرا لتقرير الاول وصرح بالرجوع
عنه أو دلت على ذلك قرينة والا اشتركا في الوظيفة المذكورة ويدل لذلك قول أصحابنا لو أوصى
بعين لزيد ثم أوصى بها لعمرو شرك بينهما فان قال الذي أوصيت به لعمرو كان رجوعا عن الوصية
الاولى وفي الحالة الاولى لو رد أحدهما كان للآخر الجميع اه وبه يعلم انا اذا قلنا بالتشريك بين
المقررين في السؤال فبطل حق الاول لعلله بالموت وغيبته المدة التي اشترطها الواقف لغير عذر
شرعي استحق الثاني جميع الوظيفة المذكورة وحيث ثبت للاول حق ناب عنه وليه أو وكيله الثابتة
ولايته أو وكالته والا فلا (وسئل) رضي الله تعالى عنه عما اذا جدد مسجد وزيد على حدوده
التي كان عليها فهل للزيد حكم المسجد في صحة الاعتكاف ونحوها وهل يفرق بين كون الارض
التي زيد فيها مواتا أو ملكا للمسجد وبين نية جعله مسجدا والاطلاق واذا لم يثبت له حكم المسجد
فهل تجوز الزيادة فيه أولا (فاجاب) بقوله انما يكون للزيد حكم المسجد في صحة الاعتكاف
وغيرها ان وقفت تلك الزيادة بارضها مسجدا بان تلفظ الواقف بذلك أو كانت ارض الزيادة مواتا
ونوى بالبناء فيها احياءها مسجدا وان لم يتلفظ بذلك فان اتنى قيد بما ذكرناه لم يكن للزيادة حكم
المسجد وتجوز الزيادة في المسجد حيث كان فيها مصلحة ولم يترتب عليها ضرر كهدم جدار المسجد
او احداث ما يضره كوضع الجنود على جداره فان انتفى شرط عما ذكر امتنعت الزيادة والله سبحانه
وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا قال احد وقف كذا وجعلت زيدا واليا عليه وهو محل بما ياخذ
من الوقف هل يؤثر هذا الاحلال اثرًا أم لا (فاجاب) بقوله اما قوله وجعلته واليا عليه فلا يفيد
شرط النظر له على اطلاقه ففى شرحي للارشاد قال السبكي ومورقو كتب الاوقاف تارة يقولون
وشرط الواقف النظر لفلان ٧ ويفهمون بينهما معنى واحدا وهو الاشتراط والظاهر ان ذلك انما
يكون بمنزلة الشرط اذا دلت القرينة عليه بان يجعله في ضمن الكتاب ويشهد عليه بأنه وقف على هذا
الحكم وما اشبهه حتى لو قال في الكتاب وبعد تمام الوقف جعل النظر لفلان او شرطه له لم يصح
فالخاص انه اذا ورد الوقف على صفة دل عليها بصيغة الشرط او الجعل او التفويض او غيرها
لزم جميع ما دل عليه كلامه الذي اورد الوقف عليه بخلاف ما اذا اورد الوقف وحده ثم ذكر
تلك الشروط مترابطة او متعاقبة فانها لا تلزم ولا تنسخ وفي اطلاقه ذلك نظر يتلنى بما مر في رقت
وشرطت وبجواب بان ما ذكر انما هو في عبارات كتب الاوقاف المحتملة لصدورها من الواقف
على ما هي عليه وعلى غيره فاحتيط لها بما ذكر وما مر انما هو في اللفظ الواقف المحقق فعمل بما يدل
عليه انتهت عبارة الشرح المذكور واما قوله وهو محل الخ فلا اثر له لان هذا بمنزلة الاباحة لا الشرط
كما هو ظاهر والاباحة لا تتصور من الواقف لانه بالوقف خرجت العين الموقوفة عن ملكه فلا تنفذ
اباحتها فيها على ان مثل تلك الصيغة لو صدرت من حي لآخر في ماله لم يستبحه بها فبالاولى ان
لا يستباح بها من الواقف شيئا وقد صرحوا بأنه لو قال ابحت لك ما في داري من الطعام او ما في
كرمي من الثوب جاز له اكله لايحه وحمله وتقتصر الاباحة على الموجود ولو قال ابحت لك جميع
ما في داري أو كلا واستمها لا ولم يعلم الجميع لم تحصل الاباحة اه فالصورة الاخيرة هي التي نظير
مسلتنا وقد علمت انها مع الجهل لا تقيد الاباحة فبالاولى ان لا تنفيدها في صورة السؤال كما هو جلي بما
قررت ان للهاد بن يونس احتمالا في نظير مسئلتنا بالطلاق فانه سئل عن وقف دارى
هذه على مسجد كذا ولا مئ السكنى بها حتى تموت فاجاب بان المسئلة تحتل وجهين احدهما صحة
الوقف والغاء الشرط كقوله انت طالق عليك الف تطلق ويلغوا الالتزام والثاني بطلانه لانه
شرط فيه استيفاء منفعة مدة مجهولة وهي حياتها فهذا الاحتمال يجرى في مسئلتنا ولكن الاوجه

انه أوقع عليها الطلاق الثلاث بمقتضى انه علقه على طلوعها مكانا معينا وانما طلعت فصدقها على ذلك ثم ادعى أنه طلقها طلاق رجعية وانقضت عدتها قبل حلقه ولم يرجعها ثم انه حلف على ذلك فهل يقبل منه ذلك ويدن أم لا (فاجاب) بانه لا يقبل منه ذلك وتطلق ثلاثا ولا يدن لاستلزام دعواه رفع الطلاق بالكلية (سئل) عن طلقها زوجها وحكم الحنبلي بموجب الطلاق وقتل ان موجهه العدة والحاكم المذكور يرى إسقاط العدة إذا كان الزوج صغيرا كما في مسئلتنا هل يجوز للشافعي أن يعقد عليها عقب الطلاق من غير عدة اول (فاجاب) بانه يجوز له ان يعقد عليها عقب طلاقها من غير عدة بناء على أن حكم الحاكم في محل الخلاف ينفذ ظاهر او كذا باطنا وعلى أن قوله بموجب الطلاق عام لانه مفرد مضاف لمعرفة فكأنه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومن مقتضياته عنده أن لا عدله (سئل) عن الحلف بالطلاق في حال الغضب الشديد المخرج عن الاشعار هل يقع عليه أم لا كما أفتى به عصري وهل يفرق بين التعليق والتنجيز أم لا وهل يصدق الخالف في دعواه شدة الغضب وعدم

من احتمالي ان العاد الاول ويحجب عما عدا به الثاني الجاري في مسئلتنا نظيره بأن ما ذكره ليس نصا في الشرطية إذ قوله ولا مئى الخ بالوعد أو الاباحة أشبه كما قلناه في مسئلتنا فمن ثم رجحنا بطلانه هو لا بطلان الوقف من أصله وكذا في مسألة السؤال (وسئل) عما إذا استغل الموقوف عليه الغلة وانتفع بها بغير صرف من الناظر فتقع الموقع أم لا (فاجاب) بقوله نعم تقع الموقع كما يعلم بالاولى مما ذكره في مبحث الوصاية من أن المستحق العين في التركة أن يستقل باخذها بشرط أن لا يتصرف في ملك غيره بنحو فتح باب وحل وكاء ويشترط هنا أيضا أن لا يكون الناظر ارصده تحت يده لعارة او نحوها وأن لا يكون استحق صرفه في ذلك لوجود الداعي اليه فيحيز متى اخذه ضمنه لانه لا يستحقه حينئذ كما يصرح به قول الانوار وغيره يبدأ من فوائد الوقف بعمارته سواء أشرط الواقف ذلك أم لم يشرطه (وسئل) عن وقف بستانا على احد واشترط عمارة داره الموقوفة من غلة البستان فاستغل الموقوف عليه البستان مدة ثم وقع الخراب بالدار هل يؤخذ لعارة الدار بما استغله الموقوف عليه من البستان قبل الخراب شيء أم لا (فاجاب) بقوله أما الشرط المذكور فالظاهر صحته أخذا من قولى في شرح الارشاد ولو شرط الواقف ان العمارة على الساكن وشرط ان تلك الدار لا تؤجر فالذى ظهر لي من كلامهم بعد الفحص ان الشرط الاول صحيح كما شمله عموم قول المصنف إن لم يشرط م أى نفقته في كسبه ثم في بيت المال إن لم يشرط وقولهم يجب العمل بشرط الواقف مالم يناف الوقف أو الشرع وفائدته صحته مع تصريحهم بان العمارة لا تجب على احد فلا يلزم بها الموقوف عليه لان ترك ملكه بلا عمارة فلا يستحق منفعة بالاولى توقف استحقاقه على تعميره فهو خير فيما إذا أشرفت كلها أو بعضها على الانهدام لا بسببه بين أن يعمر ويسكن وبين أن يهمل وإن أفضى ذلك إلى خرابها نعم على الناظر إيجارها المتوقف عليه بقاؤها وان خالف شرط الواقف عدمه لانه في مثل هذه الحالة غير معمول به كما علم مما مر لا يقال شرط العمارة على الساكن ينافي مقصود الواقف من ادخال الرفق على الموقوف عليه اذ شأنه أن يغرم ولا يغرم لانا نقول قد قطع السبكي وغيره بالصحة فيما لو وقف عليه أن يسكن مكان كذا كما مر وهذا صادق بما اذا عين مكانا لا يسكن الا باجرة زائدة على أجرة مثله وان لم يحتج الموقوف عليه لسكنائه أو زادت أجرته على ما يحصل له من غلة الوقف فكما أوجب الاستحقاق هنا السكنى بالاجرة المذكورة مع عدم الاحتياج اليها فكذلك تجب العمارة لاستحقاق السكنى ان أرادها والا سقط حقه منها فعلم أن الموقوف عليه قد يغرم وقد حصل له رفق بالموقوف وان هذا الشرط غير منافي للوقف حتى يلغو كشرط الخيار فيه مثلا وانما غايته أنه قيد استحقاقه لسكنائه بان يعمر ما تهدم منه فان أراد ذلك فليعمره والا فليعرض عنه ثم رأيت بعض مشايخنا أيد الصحة بالقياس على مالو أوصى لزيد بالف أن تبرع لولده بخمسمائة فانه يصح واذا قبل لومه دفعها اليه ويؤخذ من ذلك انه لو شرط النفقة على الموقوف عليه لزمته بمعنى ان استحقاقه يتوقف على بذلها انتهت عبارة الشرح المذكور وأخذ صحة الشرط منها في مسألة السؤال ظاهر جلي كما لا يخفى وما يصرح به أيضا قولهم لو وقف دابة وجعل الركوب لواحد والدار والنسل لآخر جاز قطعاً كما صرح به الامام وقولهم نفقة العبد والبيمة الموقوفين ان شرطها الواقف في كسبها اتبع شرطه قال ابن الصباغ والرويانى وكذا ان شرطها في مال نفسه وفي معناه ما اذا شرطها في وقف آخر وقفه ثم اذا صح الشرط فانما يستحق الصرف الى الدار بعد خرابها او خراب بعضها أو اشرافه على الخراب فمن الآن يمنع الموقوف عليه من اخذ شيء من الغلة حتى تكمل العمارة لاستحقاق صرفها لغيره وهو العمارة المذكورة فان أخذ منها شيئا غرمه وأما ما استغله قبل الاشراف على الانهدام فانه يفوز به لانه قد ملكه بالظهور من غير تعلق حق أحد به وعلى

بانه لا اعتبار بالغضب فيها
نعم ان كان زائل العقل عذر
(سئل) عن حلف على
زوجته بالطلاق الثلاث انها
تخرج أو تأكل مثلاً طائفاً
أنها تتركه فخالفت ولم
تفعل والحال أنها تكرهه
وقصدها الخلاص من
العصمة وهو يحل ذلك
فهل يحث بفعلها المعلق
عليه المذكور أو لا وهل
هي والحالة هذه بمن لا تبالي
بخلقه كاللحجج والسلطان أو
من تبالي به ولم يتصد المعلق
اعلاماً حيث يحث بفعلها
ولو جاهلة أو ناسية أو مكرهة
أولاً (فاجاب) بانه يقع
فيها بفعلها ولا أثر لظنه
المذكور وهي من تبالي
بخلقه حتى لا يقع بفعلها
ناسية أو جاهلة حيث قصد
اعلامها أو مكرهة (سئل)
عن له زوجتان بمسكنين
متباعدين ضرب أحدهما
ثم ذهب إلى الأخرى ليضربها
فاغلقت الباب دونه فقال
أتوا طالق فهل يختص
الطلاق بالحاضرة الواقع
لها الخطاب على ما فيه من
لحن العوام دون الغائبة
لكونها لم تخاطب بالطلاق
ولم تناد فلا يجري فيها
المنقول فيما إذا نادى إحدى
زوجتيه فاجابته الأخرى
فقال أنت طالق وهل إذا
قصدها يلفظه المذكور
تطلقان أم لا (فاجاب)
بانه يقع الطلاق على

هذا لو استغل ثمرة سنة ثم وقع خرابها بعد الاستغلال فازبه الموقوف عليه واستمرت الدار معطلة
إلى غلة السنة الثانية وقد صرحوا بأن الموقوف عليه يملك أجرة الدار الموقوفة ومع ذلك فقد أفتى
القفال وصرح الاصطخري بانه لو أجره الناظر سنين بأجرة معجلة لم يجز أن يعجل الأجرة للموقوف
عليه وإنما يعطى بقسط ماضى ووقع لابن الرفعة أن له التعجيل وهو ضعيف فإن يحل الناظر فوات
الآخذ ضمن الناظر كما أفتى به القفال أيضاً وصرحوا أيضاً بأن للناظر منع الموقوف عليه من سكنى
الدار الموقوفة عليه ليؤجرها لعبارة اقتضاها الحال واللاذى ذلك إلى الحراب وقولى السابق بالظهور
سبقتى إليه القاضى في ثمرة غير النخل وهو أحد وجهين حكاهما في ثمرة النخل وعبارة فتاويه إذا مات
الموقوف عليه بعد خروج الثمرة أن كانت ثمرة غير النخل نهى للميت وإن كانت ثمرة النخل فكذلك
إن مات بعد التأخير وقبله وجهان انتهت قال الغزى في أدب القضاء وكذا لو ترك شاة أو تجارية حاملاً
فولدت بعد موته ففيه الوجهان بناء على أن الحمل هنالك قسط أولاً وقضية بنائه أن الأرجح من
الوجهين أن الحمل للميت لأن الأصح أنه يعلم ويقال بقسط من الثمن قال بعضهم ولم يذكر الغزى
حكم ما إذا مات وقد سنبّل الحب والقياس أنه بعد الاشتداد كبعد تأخير النخل وقبله على الوجهين
أه واما يصرح بقولى وأما ما استغله قبل الإشراف فانه يفوز به الخ قول ابن الصلاح في فتاويه لو
وقف وقفاً على الفقهاء والمتفقه المقيمين بدمشق من أهلها والواردين إليها من الشام دون غيره
فحصل من الوقف حاصل وتأخرت قسمته حتى ورد واردين الموصوفين لم يساهمهم كالو أوصى لفقراء وهم
محصورون أه فتأمل افتاءه بعدم المساهمة فيما ذكره تجرّده صريحاً فيما قدمته من أن كل
ما ظهر من الثمرة قبل استحقاق العبارة يفوز به الموقوف عليه ولا يلزمه صرف شيء منه لها وإنما
يلزمه الصرف من الغلة التي قارن ظهورها وجود سبب العبارة (وسئل) عن قال وقفت على
زيد ثم على أولاده فقبل زيد ثم مات ثم رد بعض الأولاد فحصة لمن (فاجاب) بقوله هذا وقف
منقطع الوسط حيث لازيادة على ما ذكر في السؤال ومصرف منقطع الوسط اقرب الناس رحماً
إلى الواقف يوم انقراض الموقوف عليهم وفي صورتنا لا يصرف للأقرب إليه شيء إلا بعد انقراض
جميع الأولاد وأوردهم كلهم فإذا مات بعضهم أورد وبقي بعضهم صرف الكل إلى من بقى ولو
أحداً وهذا ظاهر جلي من كلامهم (وسئل) عن بنى في موضع مملوك بناء للصلاة وغيرها ثم جعله
مسجداً من غير وقف الأرض فهل يصير بذلك مسجداً أولاً وهل يجوز بناء المسجد في أرض
مستعارة أو مستأجرة أولاً (فاجاب) بقوله عبارة شرح العباب قال الأسنوى كالمقولى قال بعضهم
ولا يصح الاعتكاف في بناء أرض مستأجرة إلا أن يثبت فيه دكة أو بلطه بأحجار ووقفت مسجداً
واعتمدها هما وغيرهما وهو أوجه مما وقع للزركشى من صحة الاعتكاف فيه وإن لم يكن فيه مسطبة
بل عند التأمل لا وجه لما قاله لانه وإن وقف ذلك البناء مسجداً وقلنا بصحة وقفه هو لا قرار له
والاعتكاف إنما يصح باللبث في مسجد ولبثه هنا ليس في مسجد بخلافه في الدكة المذكورة
لأنها مسجد فاللبث فيها لبث في مسجد ثم رأيت بعضهم قال عقب قول الزركشى المتجه صحته في
الأرض وإن لم يغرس بالبناء تبعاً للحيطان والسقف وإن جلس على الأرض لأن الهواء يحيط به أه
ملخصاً وما قاله عجيب والصواب خلافه لأن الاعتكاف إنما يصح على السقف لا تحته انتهت عبارة
شرح العباب وهي صريحة كما ترى في صحة وقف البناء دون الأرض مسجداً سواء أكانت الأرض
مستأجرة أم مستعارة أم لا وعبارة شرح الإرشاد الرابع المعتكف فيه فلا يصح الاعتكاف إلا في
مسجد للاتباع رواه الشيخان وللإجماع ولا فرق بين سطحه ومحمته ورحبته المعدودة منه وأفهم كلامه
أنه لا يصح في مصلى بيت المرأة ولا فيما وقف جزؤه شائعاً مسجداً ولا في مسجد أرضه مستأجرة وهو

الحاضرة دون الغائبة فان
قصدها بلفظه المذكور
طالقتا كما في المسئلة المذكورة
وقام في مسئلتنا مقام
النداء في تلك اتيانه بضمير
الجمع بحسب عرف العوام
الذين لا يفرقون بين ضمير
جمع المذكورين والمؤنثات
ويؤيده حصول مشاجرته
مع كل منهما ولا يؤثر فيه
إفراد لفظة طالق لان
الخطأ في الصيغة إذا لم يخل
بالمعنى كان كالخطأ في
الاعراب (سئل) عن علق
طلاق زوجته بدخولها
مكانا معينا فدخلته وادعت
نسيانها أو جهلها أو
إكراهها هل يقبل قولها
في نسيانها من غير بينة فلا
يقع به طلاق أم لا بد من
البينة (فاجاب) بانه يقبل
قولها في نسيانها من غير
بينة بل لا يتصور شهادتها به
إذ لا اطلاع لها عليه ويقبل
قولها أيضا في جهلها بالمكان
المحلف عليه إذا لم يعلم
علمها به ولا يقبل قولها في
كونها مكرهة على دخولها
الابقرينة وعمل ذلك مالم
يكذبها الزوج في دعواها
والا طلقت في الاحوال
الثلاث مؤاخذه له بأقراره
(سئل) عن شخص حلف
بالطلاق على شخص انه
ياكل هذه القطعة اللحم
فقال أنا شبعان وسأكلها
فتركها فاخذت وعدمت
فهل يقع عليه الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه لا يقع عليه

كذلك نعم رجع الاسنوى قول بعضهم لو بني فيه مسطبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه
وجدرانها وقول الزركشي يصح وان لم يبن مسطبة مردود اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الارض
لا الارض ومن هنا علم أنه يصح وقف العلو دون السفلى مسجداً كعكسه انتهت وهي أيضاً مصرية
بصححة وقف البناء دون الارض مسجداً فالصلى في هوائه كانه مصل بالمسجد ولو سقف ذلك البناء صح
على سقفه الاعتكاف وأعطى سقفه جميع أحكام المسجد وذكر القمولى في باب الاعتكاف نحو
ما قدمته فقال يصح وقف العلو دون السفلى مسجداً وعكسه فعلى هذا لو أراد بناء مسجد في أرض
موقوفة للسكنى وقتلنا لا يجوز البناء فيها وهو المرجح فالحيلة أن تبنى العرصة بالآجر والنورة فيصير
مسجداً اذا وقفه قياساً على وقف العلو دون السفلى اهـ وقال الماوردى لو بني مسجد في موات صار
مسجداً بالنية وزول ملكه عن آلائه بعد استقرارها في موضعها وهي قبله ملكه الآن يقول انها
للمسجد فتخرج عن ملكه ولو بني بعضه لم يجز على اتمامه ولو سقط على شيء لم يضمه سواء اذن
الامام أم لا اهـ قال القمولى والبلقيني وفي قوله تخرج آلائه عن ملكه بقوله انها للمسجد نظر
وينبغي توقفه على قبول من له النظر وقبضه قال البلقيني والظاهر أنه لا يملك البقعة تقديره ويجزى
ذلك في البر المحفورة في الموات للتسليم وما يجزى بقصد تسليمه مقبرة قلته تخريجاً اهـ فتأمل كونه
حكم بان البناء مسجد مع بحثه أن الباني لا يملك الأرض تقديره وأنها باقية على كونها مواتاً ليزيد
بذلك اتضاح مأمور من صحة وقف البناء مسجداً دون الارض وقول الفارقي لا يصير مسجداً لان الحق
فيه لجميع المسلمين ينتفعون به فلا يجوز تخصيصه بالصلاة بغير اذنهم ضعيف كما قاله بعضهم الا أن
يحمل على انه بالنسبة للارض دون البناء فيوافق مأمور عن البلقيني وقول الماوردى السابق انه
يزول ملكه عن الآلة بعد استقرارها في موضعها رد بما نقله القمولى بعده عن الرويانى وأقره
من أنه لو عمر مسجداً خراباً ولم يقف الآلة كانت عمارته له يرجع فيها متى شاء (وسئل) عن
وقف كتبه هل يدخل مصحفه (فاجاب) بقوله الظاهر من كلامهم انه يدخل لانه يسمى كتاباً بلغة
وشرعاً أخذاً من قولهم ان بيت الشعر يسمى بيتاً بلغة وهو واضح وشرعاً لقوله تعالى وجعل لكم
من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم فكذلك نقول المصحف يسمى كتاباً شرعاً لان الله سبحانه
وتعالى سماه في القرآن كتاباً في آيات كثيرة ثبت انه يسمى لغة وشرعاً وبفرض أنه لا يسماه
عرفاً لا اعتبار به فقد صرحوا بانه لا يجوز تغيير مقتضى اللغة باصطلاح وصرح الامام بان العرف
انما يعمل به في ازالة الابهام لاني تغيير مقتضى الصرائح وقد صرح القاضي حسين بانه اذا تعارضت
اللغة والعرف العام قدمت اللغة ثم قال متى كان اللفظ مطلقاً وجب العمل باطلاعه عملاً بالوضع اللغوى
وبواقفه قول الرافعى وغيره متى عمت اللغة قدمت على العرف وقوله اذا اختلفت اللغة والعرف
فكلام الاصحاب يميل الى ترجيح اللغة والامام والغزالي يريان اعتبار العرف أى في الايمان
ونحوها فان قلت قد قدموا العرف على اللغة فيما يشبه مسئلتنا فقالوا لو قال زوجتى طالق لم تطلق
سائر زوجاته عملاً بالعرف وان اقتضى وضع اللغة الطلاق لان اسم الجنس اذا أضيف عم وكذا
لو قال الطلاق يلزمنى لم يحمل على الثلاث وان كان في اللغة الالف واللام للعموم ولو أوصى للقرآن
لم يدخل من يقرأ في المصحف ولا يحفظ عملاً بالعرف لا باللغة ذكره الرافعى وغيره قلت يجاب عن
الصورتين الاولتين بان دخول الزائد على الواحدة فيها خلاف المقصود بحسب الظاهر وقد صرحوا
بان شرط دخول غير المقصود في العام أن لا تقوم قرينة على إخراجها أو الألف يدخل فيه قطعاً والقرينة
هنا اطراد استعمال ذلك مراداً به الواحدة لازماً عليها بخلاف مسئلتنا فانه لا يقال ان المقصود فيها
إخراج المصحف بل المقصود ادخاله لان قصد الواقف الثواب وهو في وقف المصحف أكثر فلم يعارض

الطلاق ان فقدت قبل تمكن

المحلوف عليه من اكها
(سئل) عن رجل له
زوجتان علق الطلاق
الثلاث سلى صفة ولم يعين
واحدة منهما ثم خالع
احدهما فهل له بعد وجود
الصفة ان يعين الطلاق في
التي خالعه أم لا (فاجب)
بانه ليس له تعيين الطلاق في
التي بانته منه قبل وجود
الصفة تفريعا على أن
الاعتبار بحالة وجود الصفة
لا بحال وجود التعليق (سئل)
عن شخص حلف بالطلاق
أنه ما يطلع الى بيت فلان
فطلع من بيت بجمار ذلك
البيت ونزل من سطح البيت
المحلوف عليه فهل يقع
عليه الطلاق أم لا (فاجب)
بانه ان احتاج بعد انتهاء
صعوده من ذلك البيت الى
صعود الى سطح البيت
المحلوف عليه حدث لانه طلع
حينئذ الى ذلك البيت والا
فلا بحث (سئل) عن
قال لزوجته يوم يموت ولدى
تكوني طالقا ثلاثا فأت
بالليل فهل يقع عليه الطلاق
أولا (فاجب) بانه لا يقع
عليه الطلاق المذكور الا
ان اراد ان اليوم الوقت فيتمتع
لانه يتجوز به عنه (سئل)
عن حلف بالطلاق او بالله
ليطأن زوجته هذه الليلة
فخرج في الحال فوجد الفجر
طالعاهل بحث (فاجب)
بانه لا بحث لعجزه عنه
(سئل) عن قال لزوجته

الوضع اللغوى فيه شيء فابقي على عمومته وعن الثالث بنظير ما قبله وحاصله أننا لما نظرنا في أكثر
الوصايا رأينا أنهم لا يقصدون بالقراء فيها الا الحفاظ فحملنا لفظ القراء عليهم دون غيرهم وان
خالف الوضع اللغوى عملا بما تقرر ان شرط شمول العام للصورة المقصودة أن لا تقوم قرينة على
اخراجها وهنا قامت القرينة على عدم ارادة مطلق من يحسن القراءة فعملوا بذلك هذا ما يؤخذ
من كلامهم على سبيل العموم وأما ما يؤخذ منه على سبيل الخصوص مما يقتضى أو يصرح
بالدخول في مسئلتنا فامور الاول ان كلامهم في الوقف مصرح بان المدار فيه غالبا على الوضع
اللغوى لا العرفي ومن ثم لما قال الرافعي والعشرة العشرة على الاصح اعترضه النووي بان أكثر من
جعلهم عشرة خصصهم بالقرين ونقل فيه عبارات جمع من أهل اللغة ثم قال ومقتضى ما قالوه انه يدخل
فيهم ذريته وعشيرته الادنون وهو الظاهر المختار اه وترجيح الاذرعى الاول بانه الاقرب الى العرف
يرد بما قرره ان الذي يصرح به كلامهم في أما كن من صور الوقف ان اللغة مقدمة على العرف
من ذلك شمول المولى الموقوف عليه للاعلى والاسفل فان الاكبرين والمحققين قالوا به ووجهه
ان اللفظ يتناولها وانفرد الفارقي فصحيح انه لا يتناول المعتق قال لان اللفظ في عرف الاستعمال
ينصرف الى العتيق فيحمل عليه فتأمل اطباقهم الا الفارقي على تقديم الوضع اللغوى على العرفي
ومن ذلك أيضا الكلام المشهور فيها إذا حدث أحدهما بعد الوقف على الآخر من ذلك أيضا
ما اقتضاه كلامهم من دخول أولاد البنين والبنات فيما لو قال الواقف اذا كان امرأة وقتت على من
ينسب الى من اولاد أولادى واجيب عن الاشكال المقرر هنا بان العبرة فيها بالنسب لا اللغوية
لا الشرعية فان قلت قال الاذرعى في قولهم على عيالى هم من نفقته ولو والدا وأولادى على حشمتهم
من في نفقته سوى الوالد والولد وعلى حاشيتهم المتصلون بخدمته مأخذ ذلك كله العرف اه وهذا
يؤيد القول بالعرف فلا يدخل المصحف قلت فرق ظاهري بينهما فان اللغة لم تضبط تلك الالفاظ الثلاثة
حتى يرجع اليها فيها فالرجوع فيها الى العرف انما هو لتعذر الوضع اللغوى او اضطرابه فيها
لاتقدمه على الوضع اللغوى بخلاف مسألة السؤال فان الوضع اللغوى فيها مطرد اطراد اظاهر ان
المصحف يسمى كتابا فقدم هذا الوضع على العرف سيما وقد عضد اللغوى الشرعى كما مر. يؤيد ما ذكرته
من ان الرجوع للعرف انما هو لعدم اطراد اللغة انها لما اطردت في الغلبان والجوارى والفتيان
والشبان رجعوا اليها فيها فقالوا الاول لم يبلغ من الذكور والثانى لمن لم يبلغ من الاناث والثالث
وارابع من بلغ الى أن يجاوز ثلاثين سنة ولما لم يطرد فيمن بلغ أشده قالوا يرجع فيه لرأى الحاكم
الثانى قولهم في الاقرار الاضعف من الوقف في الشمول كما صرحوا به في أن الوقف كالبيع في الشمول
بخلاف الاقرار ولو أقر أو وصى بتياب بدنه دخل فيه حتى الطيلسان واللحاف والقلنسوة ومنازعة
الاسنوى في نحو الاخيرين ردوها عليه فهذا صريح في رعايتهم لمقتضى اللغة لا العرف واذا راعوا ذلك
في الاقرار الاضعف من الوقف كما تقرر في الوصية المساوية للوقف فليراعوه في الوقف بالاولى في الاول
والمساواة في الثانى (وسئل) عن وقف على أولاده ثم أولادهم وهكذا وجعل للذكر مثل حظ
الانثيين ثم شرط ان من مات منهم انتقل حقه لورثته بالنسب للذكر سهمان والانثى سهم فأت
رجل منهم وخلف بنتا وأخافهل لبنته النصف اعتبارا بظهور قصده من انه اراد اجراء الوارث على
فريضة الله سبحانه وتعالى وان قصرت عبارته لجريها على الاعمال الغلب أولها الثلث اعتبارا بعموم
لفظه فان قلتم باحد الامرين فقد مات الاخ أيضا وهو الاخير من الطبقة الاولى ولم يخلف في الطبقة
الثانية الا ابن الاخ وبنت الاخ المذكورة فهل لها الثلث باعتبار أن الثانية ترجع في مقام الاولى
كما قال البلقيني وجماعة أولا يكون لها شيء ويفوز ابن الاخ بالجميع باعتبار الشرط كما مال اليه السيد

أنت طالق قبل أن تخلق

وقد قال فيها الصيرى
تطلق اذا لم يكن له ارادة
هل هو معتمد (فاجاب)

بان ما ذكره الصيرى من
وقوع الطلاق اذا لم يكن
له ارادة واضح أما اذا
كانت له ارادة بان قصد
اتيانه بقوله قبل أن تخلق
قبل تمام لفظ الطلاق

فلا وقوع به (سئل) عن
قول الرافعي لو قال ان لم يكن
وجهك أو وجهي أضوا
من القمر لا أعلم جوابهم
فيه هل لاحد فيه جواب

(فاجاب) بانه يقع الطلاق
بما ذكر في نسخ الرافعي
الصحيحة بعد قوله ان لم
يكن وجهك أحسن من

القمر فانت طالق لم تطلق
ولو قال أضوا فالحكم
بخلافه أى فتطلق وبه

صرح القفال وغيره
(سئل) عن شخص كرر
قوله ان دخلت الدار فانت

طالق فهل يتعدد الطلاق
(فاجاب) بانه لا يتعدد الطلاق

الا ان نوى الاستئناف ولو
طال فصل وتعدد مجلس

(سئل) عن ناظر جامع حلف
على شخص بالطلاق الثلاث

أنه لا يجاور عنده وخبره
وجامكيته وطعامه مقطوع

كل منها فما الذي يحث به
(فاجاب) بانه لا يقع عليه

الطلاق الا بان يجاور عنده
مع ٧ قطع كل من خبره

وجامكيته وطعامه (سئل)
عن قال زوجته أنت مطلقة

بصيغة اسم الفاعل من طلق

السمهودى (فاجاب) بقوله ظاهر كلام أئمتنا في باب الوقف بل صريحه كما بسطته في كتابي المسمى
بالتحقيق فيما يشمله لفظ العتيق ان المدار على ما يعطيه لفظ الواقف ما لم تكن قرينة ظاهرة معتبرة
على أنه أراد غير ما دل عليه لفظه وحينئذ فلفظه هنا ظاهر في عموم شرط ان للذكر مثل حظ الانثيين
فيعمل به ويكون لها الثلث وله الثلثان ولا يعتبر بالميراث حتى يكون لها النصف لانه لم تقم من
لفظه قرينة ظاهرة على أنه أراد في مثل هذه الصورة رعاية الارث واستثناءها من ذلك العموم وبهذا
يرد قول بعضهم الذي ينبغي اعتباره ان لها النصف باعتبار قصده ان للذكر ضعف ما للمرأة فيما
استوا فيه في كيفية الادلاء الى الميت الموقوف عليه كاخ واخت وابن وبنت لا فيما لم يستويا فيه
كذلك كبت واخ فانه يعمل بالقصد لقوته لا بعموم اللفظ لان اصحابنا قالوا في النكاح انما يعتبر
العموم في كلام الشارع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لانها يعلمان ما انطوى
تحت عموم كلامهما بخلاف غيرهما اذ لا يستحضر خال نطقه ما انطوى من المعاني تحت عموم لفظه
فيكون للبنت النصف عملا بقرة القصد لان الصورة المسئول عنها ليس هي مما يكون للذكر فيه
مثل حظ الانثيين وكذا نقول في ابن اخ وبنت اخ فانها لا شيء لها في الارث مع أخيها وهنالك الثلث
لان قصده ليس الارث بل القرابة فلا تحرم فيما يظهر ويحتمل ان لها النصف اذ لا تعصيب لها في
الفرائض وهو الذي يقوى عندي عملا بقصده وهو مطلق القرابة وليس المقام بما لا يكون فيه
للذكر ضعف ما للمرأة اذ لا ارث هنا بخلافه في الفرائض اهـ وقد اشرت اولا الى رد اكثر
ما قاله على ان كلامه لا يخلو عن تناف وقع في اطرافه ويبان ذلك ان قوله ان قصده ان للذكر ضعف
ما للمرأة فيما استوا فيه الخ دعوى من غير دليل وكما ان هذا القصد لا يدركه الا فقيه كذلك العموم
لا يدركه الا فقيه فلم اعتبر قصده المذكور مع عدم دلالة عليه ولم يعتبر العموم المذكور مع
صراحة اللفظ به فكان ما زعمه من النظر الى القصد دون العموم في غاية السقوط وما نقله عن
الاصحاب فبتقدير وقوعه في كلام بعضهم مقالة لا يعول عليها ولا ينظر اليها وكم في كلام الائمة
من الاستدلال بعام من لفظ الشافعي رضى الله تعالى عنه او احد من الاصحاب على احكام وقضايا
وحوادث بل في كلام المتأخرين في الاستدلال بعموم الفاظ الواقفين ما لا يحصى كثرة وقوله لان
الصورة المسئول عنها الخ لا يشهد له ايضا لان قوله ليس هو الخ انما هو باعتبار الارث ونحن انما
نفرع على ان الاستحقاق هنا انما هو بالقرابة مع شرط ان للذكر مثل حظ الانثيين فالمراد كما دل
عليه صريح اللفظ ان كل قريبين اقتضى شرط الواقف استحقاقها يكون ذلك الاستحقاق على
وجه هو ان للذكر مثل حظ الانثيين وقوله فانه لا شيء لها في الارث مع أخيها وهنالك الثلث الخ
ادل دليل على ما ذكرته من انا لا نعتبر كيفية الارث ولا نقيس عليه وانما نعتبر ما ذكرناه من انه
حيث اقتضى لفظ الواقف دخول اثنين في وقفه في زمن واحد كان للذكر منهما مثل حظ الانثيين وبهذا
يظهر لك ان المعتمد ما قاله البلقي وغيره وان قول ذلك البعض ويحتمل ان لها النصف الخ غير صحيح
فنأمل ذلك فانه مهم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن وقف دارا للسكنى على بناته واولادهن
وهكذا فكثروا وصاروا غير محارم اوضاقت الدار عنهم فهل لهم الاجارة ويؤجر الحاكم عليهم
او القسمة او الاعارة وهل تسكن الزوجة والخادم مع متبوعهما مع انهما غير موقوف عليهما (فاجاب)
بقوله ليس لهم اجارة ولا اعارة ولا يجوز الايجار عليهم وانما ذلك في الملك المطلق اذا تنازعوا فيه
وهنا الاجارة منافية لشرط الواقف ومقصوده من سكنهم فيها وعند تنازعهم يدعوا الحاكم
الى السكنى جميعا ان امكن حسا وشرعا بان لم يكن هناك اختلاط محرم بين الرجال والنساء الاجانب
والا تهاؤها على ما يراه الحاكم فان امتنعوا اعرض عنهم الى ان يصطلحوا ويجوز اسكان الخادم

مطلقا او كفاية مطلقا او
يفرق بين النحوى وغيره
(فاجاب) بان اللفظ المذكور
كناية طلاق في حق النحوى
وغيره لان الزوج محل
التطبيق وقد اضافه الى غير
محله فلا بد في وقوعه من
صرفه بالنية الى محله فصار
كما لو قال انا منك طالق
(سئل) عن قال لزوجتي
او احداهما اتوا طالق
ثلاثا قاصدا لطلاقها فهل
يطلقان ثلاثا، وجود اللفظ
الصريح في طلاق المخاطبة
ولو جرد نية طلاقهما في
غير المخاطبة فلا يضر الخطأ
في اللفظ من وقوع ضمير
الجمع مرقع ضمير التثنية
ووقوع الواو فيه موقع
الميم والاخبار بالمفرد عن
الجمع اذ الخطأ مثل ذلك
لا يضر ان تطلق ثلاثا المخاطبة
فقط كما زعم بعض الفضلاء
قياسا على ما لو نادى احدى
زوجتي فاجابته الاخرى
فقال مع ظنه انها المناداة
انت طالق فانها تطلق دون
المناداة والفرق ظاهر
(فاجاب) بانهما تطلقان
ثلاثا لما ذكر على ان كثيرا
من العوام يعبر باللفظ
المذكور عن الجماعة اثنين
او اكثر ذكرين او اثنتين
او مختلفين وقد قالوا لو
نادى احدى زوجتي
فاجابته الاخرى فقال لها
انت طالق عالما بان الجماعة
غير المناداة وقصد
المناداة طلقت وكذا

مع مخدومه كما صرح به البلقيني في فتاويه وأما زوجة الموقوف عليه وزوج الموقوف عليها فافق
فيهما محمد بن عبد السلام الناشري اليمني بمنعهما إذا امتنع بعض الموقوف عليهم لانهما غير داخلين
في الوقف والاعارة هنا بمنع كالاجارة وأقره على ذلك فقهاء عصره وفي قوله إذا امتنع بعض الموقوف
عليهم نظرا لانه اذا سلم ان يسكن التابع اعارة وأن الاعارة ممنوعة وان رضى الموقوف عليهم فلمنعها
وان رضى جميع الموقوف عليهم فاشتراطه في المنع امتناع بعض الموقوف عليهم غير صحيح على
أن بعض اليمنيين ممن تأخر عن عصر أولئك خالفهم فافق بجواز سكنى الزوج والزوجة وان لم يخدم
زوجها لان ذلك من تنمة الانتفاع بخلاف الاجارة والاعارة لمخالفتها لمقصود الواقف (وسئل)
هل يصح بيع الارض التي فيها أموات مدفونون سواء أعرفت قبورهم أم لا ويصح وقفها مسجدا
أم لا (فاجاب) بقوله نعم يصح البيع مطلقا لا مكان الانتفاع بها مع وجود الدفن فيها أما بالفارغ
فواضح وأما غيره فبعد الانحاق وحيث صح البيع صح الوقف كما قالوه فيما لو وقف أرضا مسجدا
وفيها أشجار فانه يصح الوقف ولا تدخل الأشجار بخلاف ما لو وقفها غير مسجد فان الأشجار تدخل
(وسئل) هل يعتمد على التاريخ المكتوب في المساجد والمقابر أولا (فاجاب) بقوله لا اعتماد على ذلك
نعم ينبغي أنه يفيد نوعا من الاحتياط فاذا رأينا محلا مهيأ للصلاة ولم يتواتر بين الناس أنه مسجد لم
يجب التزام احكام المسجد فيه لكن إذا رأينا مكتوبا في بعضه ذلك تأكد نذب الاحتياط في أمره
والتزام احكام المسجدية له لان الغالب في المواضع المهيأة للصلاة انها مساجد لاسما المبني في الموات
اذا المبني فيها بنية المسجد لا يشترط فيه التلفظ بالوقف بل يصير مسجدا بمجرد النية ثم رأيت السبكي
أوجب اجراء احكام المسجدية على ما هو على هيئة المساجد وجعل حاله وله وجه وجهه وأما المقبرة
فالمقدار في كونها مسجلة او غير مسجلة على اعتياد أهل البلد الدفن وعدم اعتيادهم فان اعتادوه في
محل حكم بانه مسجل ويهدم كل ما بني فيه وان لم يعلم انه موقوف وان لم يعتادوه بقى على اصله من
الملك في غير الموات والاباحة في الموات هذا حكمها الشرعى فان رأينا تاريخا يخالف شيئا مما تقرر
كوقفها على طائفة معينة مثلا لم يجب التزام العمل به لكن ينبغي العمل به احتياطا وتورعا (وسئل)
عن وقف كتابا مكرسا في جلد او كان محبوكا وتكرس على جماعة معينين او اهل رباط معينين هل يجوز
لكل واحد منهم اخذ كراس ينتفع به وان كان في جلده احفظ او لا فان قلتم يجوز لانه لا يمكن انتفاع
الكل في وقت واحد الا على هذه الكيفية فهل يجوز لواحد ان يأخذ كراسا بعد كراس للانتفاع
وان انتفت تلك العلة او لا وهل يجوز لهم ان ينتفعوا به خارج الرباط او لا فان جاز لهم فهل يجوز
لاحدهم ان يعيره لغيرهم او لا فان لم يحز له لان الحق غير منحصر فيه فهل يجوز لهم اذا انفقوا
على الاعارة كلهم او لا ومن وقف كتابا على اهل رباط هل يقدم به الاسبق ام الاكثر انتفاعا ام يكون
الانتفاع به مشاهرة وعن وقف زيرا وقدره وقصة على اهل رباط هل يجوز لاحدهم ان يخرجها
عن الرباط لينتفع بها او لا فان قلتم لا يجوز لاحدهم هل يجوز لهم اذا رضوا جميعا او لا فان قلتم
يجوز عند الاتفاق على اخراجه من الرباط هل لهم ان يعيره او يؤجروه فان جاز هل تقسم الاجرة
بينهم او ترصد لمصالح الرباط (فاجاب) بقوله ان كان هناك عرف مطرد في زمن الواقف عرفه عمل
بقضيته لانه منزل منزلة شرطه ويجرى ذلك في سائر المسائل المذكورة وان فقد ذلك فان وقف
الكتاب محبوكا لم يحز فكذلك لانه مظنة نقصه وضياعه او مكرسا جاز انتفاع الموقوف عليه ببعضه
انتفاعا بحسبه ويلزمه وقايته مما يؤدي الى نقصه ولا يجوز اخراج الموقوف على اهل محل منه اخذا
بما ذكره العبادى وغيره من حرمة نقل الماء المسبل وعبرة شرعى للعباد وفي الخادم عن العبادى
انه يحرم حمل شيء من المسبل الى غير ذلك المحل كما لو اباح لواحد طعاما لياكله لا يجوز له حمل الحبة منه

المجبية على الصحيح لكن
يدين فيهادون المنادة اه
ولا يخفى أن وقوع الطلاق
عليهما في مسئلتنا أولى من
وقوعه عليهما في هذه
(سئل) عن شخص تغيرت
عليه هيئة بكر تزوجها بلبسها
مالا يليق بها وقيل له هذه
زوجتك فظن أو اعتقد أنها
غيرها فقال إن كانت هذه
زوجتي فهي طالق ثلاثا
فأفتى فيها مفت بوقوع
الطلاق الثلاث قياسا على
ما لو طلقها من وراء حجاب أو
في ظلمة وهو ظنها اجنبية
أو أنكحها له أبوه أو وكيله
وهو لا يدري وأفتى غيره
بأنه لا يقع مستند في ذلك
إلى أنه حلف جاهلا والجاهل
لا يقع عليه الطلاق كإرجحه
الشيخان وغيرهما من أنه
لو حلف على نفي شيء وقع
جاهلا به أو ناسيا لم يحنث كما
لو حلف أن زيداً لم يكن في
الدار وكان فيها أو لم يعلم به أو
علم ونسي فإن قصد بحلفه أن
الامر كذلك في الحقيقة لم
يحنث وإنه لو حلف بالطلاق
أن هذا الذهب هو الذي
أخذته من فلان فشهد عدلان
بأنه غيره لم يقع عليه الطلاق
أن جهل ثم إن الزوج والداه
ترافعا إلى حاكم شافعي
فادعى والداه على الزوج
أن ابنته بانت منه بمقتضى
اليمين المذكورة فاجاب
بأنه قال ذلك على غلبة ظنه
واعتقاده أنها ليست زوجته
خلفه الحاكم يميناً على طبق

ولا صرفه إلى غير ذلك إلا كل ثم قال وفي هذا تضيق شديد وعمل الناس على خلافه من غير تكبر
وعلى الأول الأوجه فهل المراد بالمحل في كلامه المحلة التي هو فيها كنفل الزكاة أو موضعه المنسوب
إليه عادة بحيث يقصد المسبل أهله بذلك محل نظر والثاني أقرب انتهت وبها يعلم ما ذكرته من حرمة
نقل الموقوف من كتاب أو قدر أو غيرها على أهل محل مخصوص عنه ولا يجوز لأحد منهم إعارته بل
ولا لكلهم وما حكى عن النووي رحمه الله تعالى ما قد يخالف ذلك لعله اختيار له ويقدم الأسبق
بقدر حاجته في الزمن الذي يحتاج إليه فيه ويجب عليه أن يعطيه لغيره في غير ذلك الزمن ولا ثاني
المشاهدة ونحوها هنا ولا يجوز لهم ولا لأحد منهم إجارة الموقوف عليهم وإنما ذلك للنظر حيث رآه
مصلحة ولم يخالف شرط الواقف ولا غرضه ومتى صحت إجارته له لزمه صرف الأجرة في الأهم فالأهم
من مصالح الوقف والأول للموقوف عليهم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن وقف كتابا على أهل
محلة أو قرية أو رباط معين ولم يعلم هل جعل الواقف النظر للنظر الرباط أولا أو جعل لمن لأهلية
له والنظر إنما هو للنظر العام ثم أراد أحد الموقوف عليهم أخذ الكتاب لينتفع به على مقتضى
ما شرطه الواقف فهل يشترط إذن الناظر الخاص أو العام أولا (فاجاب) بقوله الذي يتجه لى في
ذلك أخذنا من صريح كلامهم الآتي أنه حيث كان هناك شرط للواقف اتبع وهو واضح وقد
صرحوا بأن العرف المطرد في زمن الواقف إذا علمه يكون بمنزلة شرطه فيتبع ذلك أيضا وهو واضح
أيضا وأنه حيث لم يكن هناك عرف ولا شرط أو لم يعلم ذلك لم يتوقف حل انتفاع الموقوف عليه
بالموقوف سواء الكتاب وغيره على إذن الناظر سواء العام والخاص لأن المدار في الحل على
الاستحقاق وهو موجود وإن لم ياذن الناظر وإنما الذي يتوقف على الناظر تقديم الاحق عند
تزام جماعة من الموقوف عليهم لسبق أو أحوجية أو عموم انتفاع أو عدم خوف من بقاء الوقف
تحت يده أو نحو ذلك مما يقتضيه النظر السديد فإذا ازدحم جماعة على الكتاب الموقوف مثلا تعين
على الناظر إثبات أحقهم به رعاية لغرض الواقف من وصول مزيد الثواب إليه وما يصرح بما
ذكرته أولا من عدم توقف حل الانتفاع على إذن الناظر قول الروضة من سبق إلى موضع من
رباط مسبل صار أحق به وليس لغيره ازعاجه سواء ادخل بأذن الإمام أم بغيره ثم قال وكذا
الحكم في المدارس والخوانق إذا نزل بها من هو من أهلها وهذا كما ترى صريح فيما ذكرته من
أنه لا يحتاج لإذن الناظر بالنسبة لحل الانتفاع وبعبارة المتولى تجوز السكنى إذن الإمام أم لا إن
يشترط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بأذن الإمام أو من له النظر فمن سكن بغير إذنه لا يمكن من المقام
أنتهى قال الإمام التقي أبو الحسن السبكي وليس في كلامه هذا تصريح باشتراط إذن الناظر ولا بعده
وينبغي أن لا يشترط حيث لا شرط للواقف كما هو ظاهر كلام المنهاج وغيره اه فإن قلت قد يناق
ذلك قول الأذرعى بعدم امر عن الروضة وقيد ابن الرفعة أحقية السابق إلى المدارس والخوانق
والربط أى للسكنى بما إذا لم يكن فيه ناظر فإن كان لم يجز النزول فيه إلا بأذنه إن أمكن للعرف وكذا
إذا كان للمدرسة مدرس دون ما إذا فقد انتهى قلت لا ينافيه دليل قوله أحقية السابق فكلامه إنما
هو في الأحقية وهي عند التنازع إنما يرجع فيها لنظر الناظر فلا يتقدم أحد المتنازعين إلا بأذنه
وحيث قد فمعى قوله ولم يجز النزول فيه إلا بأذنه أى لم يستمر حقه إلا بأذنه وتقريره وبفرض الأخذ بظاهر
هذه العبارة من أن أذنه شرط لحل الانتفاع به ويكون دون كلامه ضعيفا لما علمت من مخالفته لكلام
الروضة والمنهاج وغيرهما واعتماد السبكي هذا كلام شيخه ابن الرفعة فإن قلت يؤيده قول النووي
رحمه الله تعالى في فتاويه يجوز للفقهاء الذي ليس بمنزلة سكنى المدرسة إذا أسكنه الناظر اه قلت
يؤيده لأن مراده بجواز السكنى استمرارها كما تقرر على أن الأسنوى اعترض هذه العبارة فقال

وعدم وقوع الطلاق
معتمدا افتاء المجيب الثاني
فهل العمدة على الاول
وهل تمسك الاول بما
ذكره او الثاني صحيح
وهل على حكم الشافعي
صحيح (فاجاب) بان العمدة
في هذه المسئلة على وقوع
الطلاق الثلاث ولا يمنع منه
ظن المعلق خلاف الواقع
بل واعتقاده كما في سائر
التعليق من نحو ان كان
هذا الطائر غرابا فانت
طالق معتقدا كونه غير
غراب فبان غرابا حيث
صرحوا فيه بوقوع الطلاق
وقد صرحوا بان الشرط
اللعوي في تعليق الطلاق
ونحوه يرجع الى كونه سببا
بوضع المعلق حتى يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه
العدم لذاته فصار الشرط
اللعوي حقيقة عرفية في
السبب ولو علق طلاق
زوجته بزنا فلان وهو
يحسن الظن به لا يظن أنه
يزني وكان فلان زني يلزمه
أن يخبر الخالف سرا وبأن
الحلف بصيغة التعليق
كقوله ان كان زيدا في الدار
فانت طالق وكان فيها
يوجب الحنث لانه قد تحقق
الشرط المعلق عليه الطلاق
وهو لم يتعرض إلا للتعايق
بكونه فيها ولا أثر للجهل
بكونه فيها او النسيان له
وبأن من حلف بالله تعالى
او بالطلاق اي بغير صيغة
تعلق على ان الشيء الفلاني

ولا يستقيم ان يقال المنزل لا يشترط في حقه الاذن بخلاف غيره لان السكنى حق آخر مغاير لحق
التنزيل اه لكن قال الاذرعى فيما قاله الاسنوى نظر لان التنزيل يشعر بالاذن ولا شك في انه
يكفى إذا كان شرط الواقف السكنى بها اكتفاء بشرطه اه وما يصرح بما ذكرته أولا وأخرا قول
القاضي في نحو الرابات الموقوفة على الفقراء والمدارس الموقوفة على الصوفية والمتفقهة كل من
يسكنها من اهلها باذن الامام أو بغير اذنه كان أولى فاذا جاء فقير آخر فليس له أن يزججه عنه
ويسكن فيه ولا يجوز لاحدا خراجه لانه بصفة الاستحقاق اللهم الا اذا رأى الامام المصلحة في ان يجعلها
متساوية بين الفقراء او مخافة انه اذا طال مقام واحد فيه تملكه ويندرس الوقف فله أن يزججه
ويسكن فيه آخر اه فتأمل ذلك فانه يظهر لك ما قلته ووضحته وحررته والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) واقف صورة شرطه انه أوقف على نفسه ثم على ولده احمد ثم من بعده على اولاده ثم
على اولاد اولاده وان سفلوا الذكور والاناث من ولد الظهر والبطن طبقة بعد طبقة ونسلا بعد
نسل للذكر مثل حظ الانثيين الطبقة العليا أبدا تجب الطبقة السفلى على أن من توفي من اهل هذا
الوقف وترك ولدا او ولد ولد او أسفل من ذلك من ولد الظهر او من ولد البطن انتقل ذلك إلى
ولده أو ولد ولده وان سفل على الحكم المشروح فيه وعلى ان من توفي منهم ولم يترك ولدا ولا ولد
ولد ولا اسفل من ذلك انتقل ما كان يستحقه من ذلك إلى اخوته واخواته المشاركين له في هذا الوقف
على الحكم المشروح فيه مضافا الى ما يستحقون من ذلك وعلى ان من توفي منهم ولم يترك ولدا ولا
ولد ولد ولا اسفل من ذلك ولا اخا ولا اختا انتقل ما كان يستحقه من ذلك الى من هو في درجته
وذوى طبقته مضافا الى ما يستحقون من ذلك وحكم بذلك من يراه ثم انتهى الوقف المذكور الى
ولدين من ذرية الواقف وهما عزيز وعلى ولدا شرعان بن احمد ثم توفي على عن ولده ابى القاسم وبنته
خوندة ثم توفي عزيز عن اولاده شرعان واجود ومحمد وفاطمة وشميسة ثم توفي ابو القاسم عن غير
ولد ورجع ما كان يستحقه الى اخته خوندة بمقتضى الشرط ثم توفيت شميسة عن اخوتها المذكورين
وهما شرعان واجود ومحمد وفاطمة ثم تزوج اجود ابنة عمه خوندة ورزق منها مصباحا ثم توفيت
خوندة عن زوجها اجود وبنتها مصباح ثم توفيت مصباح عن والدها اجود وعن اختها من ايها
تسمى مجيبة فهل تستحق مجيبة ما كان لاختها مصباح او يكون الاستحقاق لوالدها اجود ولطبقتها وان
قلتم باستحقاق مجيبة ورزق والدها اجود اولادا اخر من جهة ثانية فهل يستحقون مع مجيبة شيئا او
تكون قد استحققت ذلك باعتبار انقراضها عند موت اختها مصباح قبل وجود الاخوة المذكورين
افتونا مأجورين وبينوا ووضحوا ما اشكل اثابكم الله سبحانه وتعالى الجنة بمنه وكرمه آمين
(فاجاب) رضى الله تعالى عنه بما لفظه قد وقع في نظير هذه المسئلة اعنى ان الاستحقاق والمشاركة
المذكورين في كلام الواقف هل يحملان على ما بالذوة نظرا لقصد الواقف انه لا يحرم احدا من
ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها
بمجرد غرض لم يساعده اللفظ اضطراب طويل بين اثمتا المتقدمين والمتأخرين والذي حررته
في كتابي سوانح الممدد ان الراجح الثاني ثم رأيت بعد ذلك شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله
سبحانه وتعالى عهده قد استقر امره في فتاويه عليه تبعا للجماعة ائمة كالبعوى والتاج الفزارى
والكمال سلاى شيخ النووى ورد اعنى شيخنا ما افتى به قبل من خلافه الذى مشى عليه السبكي
وجامعة لكن قال السبكي لا اشتى احدا من الفقهاء يقلدنى فيه وعن جرى على الاول السراج
البلقينى ومن تبعه وعليه فحصة على وهى النصف لولديه ابى القاسم وخوندة اثلاثا وحصة عزيز
وهى النصف لاولاده اثنا عشر حصة ابى القاسم وهى ثلث النصف لاخته خوندة لانها حين موته من

لم يكن او كان ظنانه انه كذلك او اعتقد ليجل به او نسيانه له ثم تبين له انه على خلاف ما ظنه او اعتقده فله احوال منها ان يقصد ان الامر كذلك في نفس الامر بان يقصد به ما يقصد بالتعليق فيكون حكمه كحكمه فيخت حينئذ كما يقع الطلاق المعلق بصفة عند وجودها وعلى هذه الحالة يحمل كلام الشيخين في مواضع منها ما قاله في تعليق الطلاق من انه لو اشار الى ذهب وحلف بالطلاق انه الذي اخذه من فلان فشهد عدلان بانه ليس ذلك الذهب طلقت على الصحيح لاسها وان كانت شهادة على النفي الا انه نفي يحيط به العلم وقد حمل بعضهم هذه المسئلة على المعتمد وانه لو حلف بالطلاق ما فعلت كذا فشهد عدلان بانه فعله وصدقهما لزمه الاخذ بالطلاق وانه لو قال لزوجته زيت او سرت او خرجت فانكرت فقال ان زيت او او سرت او خرجت فانت طالق حكمه بوقوع الطلاق لاقراره او لا وقد صرحوا بوقوع الطلاق المعلق بوجود صفة مع اعتقاد الحال خلافه في مسائل كثيرة منها ما لو قال السني ان لم يكن الخير والشر من الله فامرأتى طالق وقال المعتزلي ان كان من الله

أهل الوقف مضافا لما تستحقه فيكمل لها النصف وحصه شيمسة وهي ثمن النصف لاختها المذكورين اسباعا وحصه خوند و هي النصف كاملا لبنتها مصباح وحصه مصباح وهي النصف كاملا لانيها اجود واخوته عملا بقول الواقف الطبقة العليا أبدا تحجب الطبقة السفلى دون قوله وعلى الثانية وقوله وعلى الثالثة لانه شرط في الاخوة والاخوات وان يكونوا مشاركين للميت فيما يستحقه وان ما ينتقل منه اليهم مضاف لما يستحقونه وبجبة واخوتها لاحق لهم في الوقف الآن قلم يوجد فيهم الآن شرط الواقف لان من في درجة مصباح غير مستحقين فتعين العمل بما قلناه وفوق كل ذي علم عليم والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) نفع الله تعالى بعلومه عن شخص شرط ان يكون النظر في وقفه لاولاده وفيهم قاصر فهل يستحق النظر ويقوم وليه الشرعي مقامه او لا وفيما لو وقف على اولاده ثم على اخوات زيد فانقرض اولاده وازيد اخت واحدة ثم ظهر له اخوات بعد سنتين من استحقاق الاخت الموجودة للوقف فهل يشتركن معها أم لا وفيما لو شرط الواقف ان لا يؤجر وقفه أكثر من سنة ثم خرب الوقف المذكور وتعينت اجارته لبقاء عينه فهل تصح ويباشرها الناظر ولا ينزل بذلك أم لا تصح منه بل من الحاكم ام لا تصح الاجارة اصلا وفيما لو شرط انه متى اجر الناظر الوقف كان معزولا قليل اجارته وقلتم بجواز اجارة الناظر فهل يلغى هذا الشرط أم يصح ويكون محل جواز الاجارة اذا تعينت ما لم يشرط ما ذكر وهل هذا الشرط في نفسه معتبر مؤثر ام لا (فاجاب) بقوله لا نظر للقاصر ولا لولي بل للقاضي ولا شيء له في مقابلة ذلك وتشارك الحادثات الموجودة وتصح الاجارة فيما ذكر في القدر الضروري ويباشرها الناظر ولا ينزل بذلك اذ لا يؤثر الشرط المذكور حينئذ والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن منقطع الوسط انه يصرف الى الاقرب الى الواقف فما المراد بقولهم الاقرب الى الواقف هل المراد ما ذكره في الوصايا بقولهم واقرب قريب فرع ثم اصل الى آخر ما ذكره ام المراد غير ذلك وما هو (فاجاب) بان المراد كما صرحوا به الاقرب الى الواقف رحما وهو ما ذكره في باب الوصية والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن شخص وقف دارا وجعل ثلث غلته لولده وثلث الثاني لبنته وثلث الثالث يصرف منه في عمارة الوقف ما يحتاج اليه وما فضل بعد العمارة يصرف منه اشرفيان في كل سنة لمعتوقه مبارك ليتعاطى اجارة البيوت وعمارتها وما بقي بعد ذلك من الثلث يدفع لام ولده المذكور اعلاه ووقف دارا ايضا على أن يصرف من غلته لاربعة قراء يقرؤون القرآن في المسجد لكل شخص اشرفيان في كل سنة ولتسبيل ماء في كل سنة اشرفيان وما فضل يصرف منه في عمارة الدار المذكورة ما يحتاج اليه ثم ما بقي بعد ذلك يدفع لام ولده المذكورة ولم يذ كر جهة يصرف اليها غير المذكورين بعد انقراضهم فمات المعتوق المذكور وأم الولد فوضع يده الولد وأخته المذكوران اعلاه على الا ما كن المذكورة واقتسما ما كان يعطى للمعتوق ولأم الولد نصفين والحال أن لولد ولد الواقف المذكور ولدا وبنتا فقراء وطلبا ان يصرف لهما ما كان للمعتوق وأم الولد المذكورين فهل يصرف لهما ذلك لاستحقاقهما له بصفة الفقر أم يصرف لاولاد الواقف المذكور وان كانوا اغنياء لكونهم اقرب الى الواقف المذكور (فاجاب) بقوله الفاضل عن العمارة وعن حصتي الولد والبنت في الاولى وعن حصتي القراء والتسبيل في الثانية يجب صرفه للولد والبنت اللذين هما وادا ولد الواقف لفقرهما ولا يصرف منه شيء لولد الواقف وبنته مادام غنيين والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن وقف وقف على اولاده لصلبه وهم حينئذ عود بن احمد بن أبي بكر وعلى ابن احمد بن أبي بكر وبناته وهن رقية ابنة احمد بن أبي بكر ومريم ابنة احمد بن أبي بكر ونفيسة ابنة احمد بن أبي بكر وخيرة ابنة احمد بن أبي بكر وام هاني ابنة احمد بن أبي بكر البالغين كلهم وعلى

فامرأتى طالق اوقال السنى
 إن لم يكن أبوبكر افضل من
 على فامرأتى طالق وقال
 الرافضى إن لم يكن على افضل
 من أبوبكر فامرأتى طالق
 وقع طلاق المعتزلى والرافضى
 وما لو قالت له امرأتك انت
 من اهل النار فقال إن كنت
 من أهلها فانت طالق وكان
 كافرا طلقت وما لو قال إن
 لم أحج في هذا العام فامرأتى
 طالق فشهد شاهدان أنه
 كان بالكوفة يوم الاضحى
 وقال هو قد حججت طلقت
 وما لو قال إن ضربتك
 فأنت طالق ثم ضرب
 غيرها فاصابها فانها تطلق
 وما لو طوى زوجته معتقدا
 أنها أمته فقال إن لم تكونى
 احلى من زوجتى فهى
 طالق فانها تطلق لوجود
 الصفة لانها هى الحرة
 فلا تكون احلى من نفسها
 نقله الشيخان عن أبى
 حامد المروزى وإنما لم
 يقع الطلاق المعلق بفعل
 شخص إذا فعله ناسيا أو
 جاهلا لأن القصد منه الحث
 على عدم مخالفته أو المنع
 منها وفعل الناسى أو الجاهل
 لم توجد به مخالفة فعفى عنه
 لأنه لا يمكن الاحتراز عنه
 ولهذا لو لم يقصد المعلق
 الحث أو المنع كالأول علقه
 بفعل من لا يبالى بتعليقه أو
 يبالى به ولم يقصد إعلامه
 وقع الطلاق بفعله ولو ناسيا
 أو جاهلا لأن الغرض حيثئذ
 مجرد التعليق بالفعل من

من يحده الله سبحانه وتعالى من الاولاد غيرهم ذكر اكان أو أنثى فى باقى عمره أيام حياته ثم من بعدهم للاولاد الذكور من ولده ليس لاولاد البنات دخول فى ذلك وشرط الواقف المذكور أن يقتسموا غلة هذا الوقف الموصوف بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وليس لاحد من الابناء دخول فى ذلك مع الآباء إلا أن يتعرض أحد ويترك ولدا فتكون اولاده على مثل نصيب أبيهم من هذا الوقف المنعوت يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقرض اولاد الميت كلهم ذكورهم واناثهم رجع هذا الوقف إلى الذكور من اولاد ذكورهم واناثهم يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولا تدخل الابناء مع الآباء فى شيء من ذلك إلا أن ينقرض أحد فيترك ولدا فتكون اولاده على مثل نصيب أبيهم وليس لاحد من بنى بنات المحتسب الواقف دخول فى شيء من هذا الوقف ولا لاحد من بنى بنات بنيه شيء من ذلك إذا كان وقفه هذا إنما هو على اولاده لصلبه وعلى بنى اولاده الذكور دون اولاد بناتهم حسبما تقدم ذكره يجرى الحال بينهم فى ذلك على الوصف المذكور طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل فاذا انقرضوا كان ذلك وقفا على الاقرب فالاقرب من عصبات الواقف المذكور يجرى الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور ثم على من بعدهم فاذا انقرضوا ولم يبق أحد منهم كان ذلك وقفا على فقراء المسلمين يتولى النظر فى ذلك البالغ الرشيد من اولاده ثم من اولاد اولاده فاذا انقرضوا ولم يبق لهم نسل تولى النظر فى ذلك الارشد فالارشد من عصبات الوقف فاذا انقرضوا ولم يبق أحد تولى النظر فى ذلك حاكم المسلمين يولى النظر فيه لمن شاء من العدول هذا لفظه فاذا آل الوقف إلى أقرب عصباته بشرطه وهم سليمان وابراهيم وعمر ومحمد فتوفى عمر المذكور وترك ولده عبد اللطيف على الربع ثم توفى ابراهيم المذكور وترك ولده أحمد على الربع أيضا ثم توفى محمد المذكور عن غير ولد وانقل الربع المختص به لسليمان المذكور ثم توفى سليمان المذكور وترك ولده عبد العزيز على النصف ثم توفى أحمد وترك ولده محمدا على الربع حصه والده ثم توفى عبد اللطيف المذكور وترك اولاده وهم عيسى وعبد الله ومبارك وعائشة وحورية على الربع حصه والدهم ثم توفى عبد الله المذكور وترك ثلاثة صبيان وخمس بنات وتوفى عيسى المذكور عن غير ولد وتوفيت بنت من بنات عبد الله المذكور عن غير ولد فهل حصه عيسى وحصه البناتين المذكورتين تنتقل لعبد العزيز المذكور لكونه أقرب الطبقات إلى الواقف أم لاختوتهم المذكورتين أعلاه وما الحكم الشرعى فى هذا (فاجاب) بقوله الذى دل عليه كلام الواقف المذكور أن العصبات حكمهم حكم الاولاد فى جميع ما ذكره فيهم لقوله على الاقرب من عصبات الواقف المذكور يجرى الحال بينهم أيام حياتهم على الوضع المذكور ومن الوضع المذكور فى الاولاد انه ليس لاحد من الابناء دخول فى ذلك مع الآباء إلا أن ينقرض احد ويترك ولدا فتكون اولاده على مثل نصيب أبيهم ومن مات من الابناء ولم يترك ولدا فنصيبه راجع إلى كل من عليه الوقف يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذا هو المذكور فى الاولاد فيجرى مثله فى العصبات لنص الواقف عليه كما علمت فينشد حصه محمد المتوفى عن غير ولد لا تختص بسليمان خلافا لما زعمه السائل بل يشترك فيها على السواء عبد اللطيف واحمد وسليمان فاذا توفى سليمان كان لولده عبد العزيز الربع وثلاث الربع لا النصف خلافا لما زعمه السائل وإذا توفى احمد كان لولده الربع وثلاث الربع وإذا توفى عبد اللطيف كان لاولاده الربع وثلاث الربع وهو ثلث الكل فيكون لهم ثمانية اسهم من اربعة وعشرين سهما على سبعة رؤس فيخص عبد الله سهم وسبع اسهم ينتقلان لاولاده ونصيب عيسى الميت عن غير ولد وهو سهان وسبع اسهم ينتقل لعبد العزيز ولمحمد بن أحمد ولباركة وعائشة وحورية ولاولاد عبد الله يقتسمون

غير قصد حث ولا منع وكما
لو علقه بفعل ضبي أو مجنون
لا يميز ولا يقدح فيما ذكرته
ما قاله الخوارزمي من أنه
لو تزوج امرأة في الرستاق
فذهبت إلى البلد وهو
لا يعلم فليل له ألك زوجة
في البلد فقال إن كان لي
زوجة في البلد فهي طالق
وكانت في البلد فعلى قول
حنث الناسي اه لمخالفته
لكلامهم ولقوله بالحنث
فيها لأنه يقول بحنث الناسي
إذا حلف على أمر ماض
وما يستند إليه المحجب الثاني
من القول لا دليل له في
شيء منها كما يظهر بأدنى
تأمل وقد علم أن حكم
الشافعي ببقاء العصمة
وعدم وقوع الطلاق
اعتماداً على افتاء الثاني
باطل وإنما أطلت الكلام
فيها لما بلغني أن جماعة من
المفتين وافقوا الثاني
(سئل) عن تشاجر مع
زوجته قال لا امرأة قولي
لها هي طالق ثلاثاً هل
تطلق أو لا وهل هو إنشاء
توكيل للمرأة أو لا (فاجاب)
بأنها لا تطلق باللفظ المذكور
لأنه يحتمل التوكيل لتلك
المرأة فلا تطلق إلا بتطليقها
إياها ويحتمل الاخبار أي
أنها طلقت ثلاثاً وتكون
المرأة مخبرة لها بالحال
والطلاق لا يقع بالشك فان
صرح بقصده شيئاً من
المعنيين عمل به (سئل)

هذين السهمين والسبعين للذكر مثل حظ الانثيين ونصيب البنتين الميتين عن غير ولد من أبيهما
عبد الله ينتقل لعبد العزيز ومن ذكر معه للذكر مثل حظ الانثيين والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) عن أوصى آخر بأن يقف بعد موته أرضاً على قارىء يقرأ القرآن على شفير قبره وعين
ختمات شريفة معلومة بالسنة أو بعضها وتفضل من مغل الأرض شيء كثير زائد على أجره القارىء
فهل الزائد للورثة أراثاً أو غيره أو لغيرهم وإذا لم يعين قدر الختمات فهل القراءة بقدر أمثال الأرض
أو يستأجر بالكل (فاجاب) بقوله إنما يصح وقف الأرض الموصى بها لما ذكر أن خرجت
من الثلث وإلا فما تحتله منها ثم إذا وقفت فإن كان الموصى قال أوصيت بأن توقف تلك الأرض
على من يقرأ كذا وكذا ختمة على شفير قبري بعد موتي ولم يزد على ذلك فالذى يعلم من كلامهم في
باب الجعالة أن القارىء لا يستحق شيئاً من الوقف إلا أن قرأ ما عين له وحينئذ يستحق جميع
مغل الأرض وإن كثر وزاد على أجره مثله لأن هذا كالجعالة فإذا أنى بالعمل المشروط عليه
استحق كل الجعل وهو مغل الأرض مادام حياً فإذا مات صار الوقف منقطع الآخر فيصرف إلى
أقرب الناس إلى الواقف رحماً لا أراثاً بشرط الفقر فإن استوى جماعة في الأقربة صرف إليهم
بحسب رؤسهم وإن قال على من يقرأ ولم يعين شيئاً فإن كان في محل الموصى حال الوصية عرف
مطرود في القراءة على القبر قدراً وزمناً عمل بذلك العرف ونزل كلام الموصى عليه لتصريحهم بأن
العرف المطرود في زمن الواقف منزل منزلة شرطه وفي هذه الحالة يستحق كل من قرأ بالجعالة ولا
ينتقل شيء من الوقف إلى غير القراءة لأنه حينئذ غير منقطع الآخر لأنه لم يجعل للقراءة حداً
تنتهي إليه فيكون الوقف مستمر على القراءة وإن لم يكن هناك عرف مطرود كما ذكرناه استحق من الوقف
كل من قرأ على القبر ولو شيئاً يسيراً فيعطيه الناظر ما يراه لا تقا بعمله والوقف في هذه الحالة
غير منقطع الآخر أيضاً فلا يصرّف منه شيء لغير القراء ثم رأيت في فتاوى الأصمعي ما قد يتوهم منه
مخالفة لبعض ما ذكرته فلا تغتر به ولفظه إذا أوصى بأن يوقف على قبره فهذا ينصرف إلى الغلة
لا غير ويحكم العرف في غلة كل سنة لسنيتها فمن قرأ جزءاً استحق بتسطة ومن قرأ أكثر كذلك وإن
قرأ الجميع استحق غلة ذلك العام وإن كان وصية بالأرض من غير وقف فإن عين مدة القراءة في كل
يوم جزءاً إلى مدة كذا فلا يستحق العين الموصى بها إلا من قرأ تلك المدة وإن لم يعين المدة وقعت المدة
مجهولة إذ لا آخر لذلك والاستحقاق معلق على شرط مجهول لا آخر له فيشبه مسألة الدينار وفيها
إشكال وتصورات حتى قال صاحب النهاية في آخر تفرعاتها وهذه مشكلة لا يهتدى إليها وإن كان
وفقاً فهو أقرب أو وصية مدة معينة فكذلك وإن كان وصية إلى غير نهاية فهو مشكل والمسئلة
منصوصة في الغرائب اه وما ذكره في المدة المجهولة مردود كقياسه له على مسألة الدينار قبل فإذا
قرأ القارىء على قبره كل يوم جزءاً من القرآن مدة حياته استحق الوصية وإلا فلا (وسئل) عن
قال وقفت كذا على وارء المسجد ولم يزد على ذلك فهل يصح الوقف ويصرف للوارد في مسجد ما فإن
كان لا يصح فواجهه (فاجاب) بقوله قضية كلامهم بطلان الوقف لتصريحهم بأنه لو قال وقفت هذا على
المسجد ولم يعينه لم يصح أى لا بهام الموقوف عليه فيتعذر الصرف إليه وذلك يناقض مقصود الواقف
فبطل وظاهر أن مثل هذا قوله على وارء المسجد لأن الوارد وإن كان معيناً بوصفه إلا أنه صار مبهماً
من حيث انبهاً محله لأن الواقف لم يطلقه وإنما قيده بمحل مبهم فلزم من انبهاً القيد انبهاً المقيد
فتعذر الصرف للموقوف عليه فبطل الوقف كما تقرر في الوقف على المسجد من غير تعيين وإنما لم يصح
نظراً إلى أن المسجد محل بال فيعم لاستحالة ذلك حينئذ لأن مدلول العام كلية فكأنه قال وقفت
هذا على وارء كل مسجد وورء الشخص لكل مسجد المشروط في استحقاقه بالتقرير الذي تقرر محال

غضبانة منى فانت طالق
 فحصل لها غضب منه ومن
 ولدها فخرجت غضبانة
 منها فهل تطلق اولاد
 (فاجاب) بانها لا تطلق لان
 قوله منى في موضع الصفة
 لكونها غضبانة ومفهوم
 الصفة معتبر فكانه قال ان
 خرجت غضبانة منى لان
 غيرى اوفى موضع التعليل
 فكانه قال ان خرجت
 غضبانة من اجلى لان
 اجلى غيرى (سئل) ما المعتقد
 فى قوله ان خرجت لغير
 الحام فانت طالق فخرجت
 له ولغيره (فاجاب) بان
 المعتقد عدم وقوع الطلاق
 لان اللام فيه للتعليل فكانه
 قال ان خرجت لاجل غير
 الحام ولم تخرج لغيره
 فقط (سئل) عن حلف
 بالطلاق لا ياكل لفلان
 طعاما فاهدى المحلوف
 عليه له طعاما او اضافه به
 فاكله هل يحنث ام لا لقول
 الاصحاب ان الضيف يملكه
 عند وضعه فى فمه او عند
 الازدراد على الراجع لانه
 اكل ملكه (فاجاب) بانه
 لا يحنث باكله المذكور
 للملكه اياه قبل ابتلاعه فاكل
 طعامه لا طعام المحلوف
 عليه ولان الايمان تبنى على
 الالفاظ دون القصود
 (سئل) عن قال انت طالق
 ان دخلت الدار ثلاثا ولا نية
 له هل تقديره دخولا
 ثلاثا لقربه أو طلاقا
 ثلاثا لانه المعتاد

فلم ينظر اليه كما أنهم لم ينظروا اليه في وقت هذا المسجد وصرفه للوارد في مسجد مالم يدل عليه
 اللفظ فلم ينظر اليه لانه ان كان عاما كما تقرر فواضح ان ذلك ليس مدلوله أو غير عام بان كانت ال
 فيه عهدة فالإبهام فيه حاصل للجهل بذلك المعهود فبطل على كل تقدير نعم لو قال الواقف أردت
 مسجد كذا فيظهر قبول قوله لاحتماله فيصح الوقف (وسئل) عن التحشية في الكتب الموقوفة أتجوز أو
 يفرق بين محش ومحش وتحشية دون تحشية (فاجاب) بقوله القياس منع التحشية في الكتب الموقوفة
 لان الكتابة على حواشها استعمال لها فيما لم يأذن فيه الواقف والاصل امتناعه إلا إذا اقتضت
 المصلحة خلافه وحينئذ فلا يبعد جوازها أن اقتضتها المصلحة بان كان الخط حسنا وعاد منها مصلحة على
 الكتاب المحشى عليه لتعلق الحواشى بما فيه تصحيحا أو بياناً وايضاحاً أو نحو ذلك مما يكون سبباً
 لكثرة مطالعة الناس له وانتفاعهم به لان الواقف لو اطلع على ذلك لأحبه لما فيه من تكثير
 الثواب له بتعميم النفع بوقفه ومضى أنتفى شرط مما ذكرته لم تجز التحشية وهذا كله وان لم أره
 منقولاً لكن كلامهم في باب الوقف دال عليه فان قلت قضية قولهم بكره نقش المسجد بما فيه احكام
 تبرعاً جواز الحواشى هنا مطلقاً ويؤيده قول الزركشى بكره أيضاً كتابة شيء من القرآن في قبلته قاله
 مالك انتهى فكما جاز النقش في جداره مع عدم اذن الواقف فيه فكذا تجوز التحشية في حواشى
 الكتاب الموقوف وان لم يأذن الواقف فيه قلت النقش انما يجوز ان يفعل في جداره تعظيماً لشعائر
 الاسلام كما صرح به البغوى حيث قال ليس تزويقه من المناكير التى يبالغ فيها لانه يفعل
 تعظيماً لشعائر الاسلام وقد اباحه بعض العلماء وانما كره ذلك لما فيه من اشغال قلب المصلى وأما
 الحواشى التى لا تعود منها مصلحة على ما فى الكتاب فلا تعظيم فيها فلذلك قلنا بامتناعها على ان من
 شان كتابة الحواشى انها تضر بمحلها من الورق ففيها نوع ضرر للعين الموقوفة فعند المصلحة يحتمل
 لان المصلحة محققة والمضرة موهومة والمحقق مقدم على الموهوم وأما التزويق فلا ضرر فيه للجدار
 بوجه على انه يمكن مسحه وازالته عنه بخلاف الحواشى فاتضح الفرق بين التزويق وكتابة الحواشى
 (وسئل) عن واقفة وقفت على جماعة نسوة نحو سبعة مثلاً على بناتهن وبنات بناتهن انا ما غير
 ذكور مرتباً بطناً بعد بطن ثم من بعدهن على غيرهم وقفاً شرعياً ثم شرطت أن يبدأ بالعمارة من
 ريعه وان يدفع للمستحقين استحقاقهم وان يدفع من أجرته للقارىء شرطه في وقفها عشرة دنانير مثلاً
 فهذا صورة لفظها في وقفها فهل ياخذ القارىء العشرة المشروطة له أو ما فضل بعد العمارة قبل
 الموقوف عليهن وان فضل شيء يكون لهن بالسوية كما شرطت أم يوزع الباقي بعد العمارة بين
 القارىء والموقوف عليهن بالسوية والقصد التامل الشافى في عبارة الواقعة فان ما فيها ترتيب بل يفهم
 من قولها تقديم استحقاق القارىء عليهن يدفع للقارىء من ريعه عشرة دنانير ويدفع للمستحقين
 استحقاقهم أوضحوا لذلك (فاجاب) بقوله ما فضل عن العمارة يصرف منه للقارىء قدر اجرة مثل
 قراءته لانه مقدم بذلك على غيره ممن لا عمل عليه وما فضل عن اجرة مثله عما سواه له الواقف ان
 فضل منه شيء يقسم ما بقى من الغلة عليه وعلى الموقوف عليهن لانه يضاربهن به كما أفقى البلقينى بتظهيره
 (وسئل) عن وقف على اولاده ثم شرط ان من مات من أهل الوقف فنصيبه راجع إلى الباقيين
 بالسوية بينهم ومن حدث من الذرارى فهو بنصيبه مع الموجودين حال ظهوره سواء بسواء للذكر
 مثل حظ الانثيين فهل يرجع نصيب الميت إلى الباقيين وان كان أحدهم أقرب ويستحق من حدث
 وان كان أبوه من احد الموجودين (فاجاب) بقوله من المعلوم ان الوقف على الاولاد لا يدخل فيه
 اولادهم وكذا يقال في المرتبة الثانية والثالثة وهكذا وانه يدخل في الوقف على الاولاد الذكور
 والاناث أوفى اولاده وأولاد أولاده البنون والبنات مالم يقل على من ينسب إلى منهم إذا تقرر هذا

بان تقديره دخرا ثلاثا فتقع طلاق واحدة ان دخلت الدار ثلاث مرات لان قوله ثلاثا أقرب الى دخلت من طالق ولان الاصل في العمل للفعل ولان الاصل عدم وقوع ما زاد على طلاقه للشك في روجه فيستصحب بقاء العصمة فيه (سئل) عن قال لزوجته أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم يقصد تأكيد ولا استثناء فأتحقق أنه أتى بالمشيئة وشك هل وقعت في كل الصبغ أو في بعضها ولا يعلم عينه هل هو الاول أو غيره فهل يقع الطلاق الثلاثن أو بعضها اولاي يقع شيء (فاجاب) بان مقتضى آتيانه بالالفاظ المذكورة وقوع الطلاق الثلاثة وقد تحققنا بآتيانه بالمشيئة المعتبرة رفع طلاق واحدة منها وشككنا في رفع غيرها والاصل عدمه (سئل) عما لو حلف انه لا يقوم في هذا الوقت ولم ينو شيئا تأخرت خمس درجات ثم قامت هل يقع الطلاق ام لا (فاجاب) بانه لم يقع الطلاق عليه لان قيامها لم يوجد في الوقت المشار اليه عند حلفه (سئل) عما لو قال لزوجته ان ولدت ولدا وماتت فانت طالق فولدت ولدا ميتا هل يقع لان الواو لا تنفد الترتيب الا ان اراد الحالف ذلك فلا يقع (فاجاب)

فالذى دلت عليه عبارة الواقف المذكورة أولا وآخرا أن نصيب الميت من أهل الوقف يرجع الى الموجودين بالسوية بينهم وان كان أحدهم أقرب الى الميت من الباقين وان الذكر والاثنى هنا سواء وان من حدث من أولاد البطون أو أولاد الظهور شارك الموجودين لكن ان كان ذكرا فله مثل الذكر منهم وان كان اثنى فله نصف ما للذكر وانه لا فرق بين ان يكون الحادث من ذرية الموجود أيضا أولا وهذا آخر ما كتبت في جواب السؤال وبقي فيه شيء ننبه عليه وهو انه لم يرجع قوله للذكر مثل حظ الاثنيين الى مسألة الميت أيضا فالجواب ان هذا سياق آخر وذلك لان السياق الاول فيه من الشرطية وجوابها بقوله فنصيبه راجع الى الباقين بالسوية بينهم والثاني فيه من ايضا وجوابها بقوله فهو نصيبه الخ فتخصيص قوله سواء بسواء المقتضى للتسوية بينهم من كل وجه بقوله للذكر مثل حظ الاثنيين وقع في جواب هذا الشرط الثاني وجواب الاول لم يخص فيه الاستواء بشيء فعملنا بقضية قولهم والصفة المتقدمة على جمل معطوفة كوقفت على فقراء أولادى واحفادى واخوتى وكذا المتأخرة كعلى أولادى واخوتى المحتاجين والاستثناء كقوله الا ان يفسق واحد منهم تعتبر في الكل قال الامام الا ان عطف ثم وتخلل كلام طويل والاختصاص بالاخيرة لا ينافي ما قررته لان قوله للذكر مثل حظ الاثنيين وقع في جواب شرط غير الشرط الاول فلم يكن من باب تأخير الصفة عن جمل متعاطفة والالزم انه لو قال موضعه ان كانوا فقراء انه يرجع الى الباقين في مسألة الميت وهو في غاية البعد نعم لو قال والذكر والاثنى سواء اتجه ان يقال انه راجع للثنتين اذ لا تعلق له بشيء فحمله على العموم هو قاعدة الباب وهل يتقيد قوله للذكر مثل حظ الاثنيين بقوله قبله مع الموجودين لانه لم يشترط ذلك الا ان كان هناك موجودون غيره فلو حدث ولا موجود غيره تساوى الذكر والاثنى ولا يتقيد به لان هذا قيد في استحقاقه مطلقا الاقرب الثاني (وسئل) بما لفظه كيف يمثل الاصحاح لتأخير الصفة عن الجمل المعطوفة او تقدمها عليه او الاستثناء بعدها بقولهم وقفت على محتاجي اولادى واحفادى واخوتى مع ان هذه مفردات لا جمل (فاجاب) بقوله ذلك اطلاق مجازى ومن ثم مثل الامام لذلك في الاصول بقوله وقفت على اولادى دارى وحبيت على أقاربي ضعيتى وتصدقت على عتقائي ببستانى الخ وقد استبعد الولى العراقي كون ما ذكره من عطف الجمل وان قدر لكل واحد عامل ووجهه ان الاصل عدمه ولادليل عليه نعم ينبغي ان يكون مبني على القول بان العامل في المعطوف فعل مقدر بعد العاطف لا العامل في المعطوف عليه (وسئل) عن وقف شيئا على من يصلى الخمس في هذا المسجد او من يشتغل بالعلم في هذه المدرسة أو يقرأ كل يوم في هذه التربة فاخل بشيء من ذلك في بعض الايام فهل يستحق بقسطه أم لا (فاجاب) بقوله قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لا يستحق شيئا من الغلة في مقابلة الايام التى أدى فيها الوظيفة بخلاف ما لو استؤجر لحياطة خمسة اثواب فخطب بعضها والفرق أن اتبع في الاعراض والعقود المعاني وفي الشروط والوصايا الالفاظ والوقف من باب الارصاد والارزاق لا من باب المعاوضات فمن أخل بشيء من الشروط لم يستحق شيئا اه قال الزركشى وفيه نظر بل ينبغي ان يقال يستحق قدر ما عمل وعليه عمل الناس ويدل له قول الاصحاح ان من استؤجر للتيابة في الحج فمات وقد بقي عليه بعض الاركان أنه يوزع وهو واضح اه (وسئل) عما إذا استتاب امام المسجد من يصلى عنه بغير عذر فهل يستحقان شيئا (فاجاب) بقوله الذى أتى به النووى رحمه الله تعالى وابن عبد السلام أن الامام والنائب لا يستحقان شيئا من العمامة ثم إن جعل للنائب جعلا استحققه والافلاقل فان أذن له الناظر في الاستتابة جازت واستحق النائب المشروط للامامة دونه وليس هو نائبا عنه بل هو وكيله في هذه التولية فان تواطأ على أن ياخذ كل بعضا لم يجوز في صحة التولية حينئذ نظر مبنى على أن المعلوم

بانه ان اراد الحالف شيئا
عمل بارادته والا وقع
الطلاق (سئل) هل
المعتمد ان الابتلاع اكل
كما في الروضة في باب
الايمان ام لا كما في
الروضة في باب الطلاق
(فاجاب) بان المعتمد في كل
باب ما ذكر فيه وانما
حنت بالابتلاع في الايمان
دون الطلاق لان المعتمد
في الايمان العرف واهله
يطلقون اسم الاكل
عليه والمعتبر في تعليق الطلاق
لوضع الغوى وهو لا يتناول
وحينئذ فلا تناقض بينهما
(سئل) هل الطلاق يلزم من
فقط صريح مطلقا او
كناية مطلقا وما لمعتمد
في ذلك فقد اختلف فيه
فتوى اهل العصر (فاجاب)
بان المعتمد أنه كناية لان
قوله يلزم من فعل مضارع
صالح للحال والاستقبال
ولهذا صرحوا بانه كناية في
العقد والحلول وغيرهما
فقد قالوا لو قال لزوجته
طلق نفسك فقالت اطلق
لم يقع في الحال شيء لان
اطلق للاستقبال فان قالت
اردت الانشاء وقع في الحال
ولو قال المدعي عليه انا اقر
بما ادعيت لم يكن اقرارا ولو
قال ابيعك هذا بكذا لم يكن
صريح ايجاب ونظائر هذه
كثيرة ثم رأيت في كلام عن
الاصحاب انه صريح وتوجيهه
بان يلزم من مستعمل في
الحال للعرف فالمعتمد انه
صريح (سئل) عن رجلين

كالمشروط ولو شرط ذلك في التولية بطلت ولم يستحق القائم بالامامة شيئا فان لم يجر شرط ولا توطأ
فتبرع الامام على الوكيل فلا بأس به اه وخالفهما التقي السبكي وغيره فافتوا بجواز الاستنابة
قال السبكي اخذا من كلامهم اذا استعان المجعول له بغيره وعمل غيره بقصد الاعانة منفردا أو مشاركا
استحق المجعول له كمال الجعل فقياسه أن المستناب هنا يستحق جميع العلوم لان النائب معين له قال
لكنى اشترط أن يكون النائب مثل المستناب أو خيرا منه لان الغرض هنا يختلف باختلاف
الاشخاص بخلافه في الجعالة اذ الغرض رد العبد مثلا فالعالم والجاهل فيه سواء فان كان دونه لم
يستحق واحد منهما ان كانت التولية شرطا والا استحق المباشر لاتصافه بالامامة المقتضية للاستحقاق
والاستنابة فيها تشبه التوكيل في المباحات وفي معنى هذا كل وظيفة تقبل الاستنابة كالتدريس وهذا
فيما لا يعجز عن مباشرة بنفسه والا فلا اشكال في الاستنابة اه (وسئل) عن وقف على مدرس
يقرئ الناس في مسجد أو مدرسة كل يوم واعتيد ترك الاقراء يوم الجمعة فهل عليه الاقراء فيه أيضا
(فاجاب) بقوله الذي أفتى به ابن الصلاح ان عليه ذلك لان قوله كل يوم تصريح بالعموم فلا يترك
بعرف خاص قال ثم ان كان يريدو القراءة محصورين فلا بد من استيعابهم والا اكتفى بثلاثة
وظاهر كلام الشيخ عز الدين بخلافه فانه قال العرف المطرد بمنزلة المشروط فينزل الوقف عليه
فاذا وقف على المدرس والمعيد والفقهاء بمدرسة كذا نزل على ما يقتضيه العرف من التفاوت بينهم
وبين الفقيه والافقه وكذلك ينزل على القاء الدرس في الغدوات ولا يكفي القاؤه ليلا ولا عشية ولا
ظهرا (وسئل) عما اذا أجر متولى المسجد حانوته بشرط أن يعمره المستأجر من ماله ويكون
ما أنفقه محسوبا له من الاجرة فهل تصح الاجارة ويحسب له ذلك (فاجاب) بقوله الذي صرح به الرافعي
رحمه الله تعالى آخر الاجارة عدم صحة الاجارة لانه عندها غير منقطع وعليه فالظاهر أنه لا يحسب له
ذلك لانه متبرع اذ لا أجره عليه حتى يحسب منها ما أنفقه (وسئل) عن وقف على عمارة المسجد هل
يجوز صرف الربيع الى نحو نقشه ومؤذنيه وقوامه (فاجاب) بقوله لا يجوز صرفه الى النقش
والتزويق قاله في الروضة قال وفي العدة أي والحاوي ولا الى أئمنته ومؤذنيه ويجوز الى قوامه والفرق
ان القيم لحفظ العمارة واختصاص الأئمة والمؤذنين باحوال المصلين قال ولا يشتري منه الدهن بخلاف
البوارى قال الرافعي وكان الفرق أن ما يفرش حافظ للعمارة ومنفعة الدهن تختص بالمصلى قال
الزركشي وغيره والذي ذكره صاحب التهذيب وأكثر من تعرض للمسئلة انه لا يشتري به الدهن
ولا الحصر والتجسيص الذي فيه احكام معدود من العمارات ولو وقف على مصلحته لم يصرف الى النقش
والتزويق أيضا ويجوز عمارته وشراء الحصر والدهن ونحوهما قال الرافعي والقياس جواز الصرف
الى الامام والمؤذن أيضا ولو وقف على المسجد مطلقا صح قال البغوي وهو كما لو وقف على عمارته وفي
الجرجانيات حكاية وجهين في جواز الصرف الى النقش والتزويق والمعتمد الاول وما فضل عن
العمارة قال ابن ابي هريرة يحفظ للمسجد وقال ابن القطان يشتري به عقار ويوقف له (وسئل)
عن وقف على دهن السراج في المسجد هل يجوز اسراجه جميع الليل وان لم يكن فيه أحد (فاجاب)
بقوله الذي أفتى به النووي انه انما يكون جميع الليل ان انتفع من بالمسجد ولو نائما فان لم يكن به
أحد ولا يمكن دخوله لم يسرج لانه اضاعة مال وقال ابن عبد السلام يجوز ايقاد اليسير من المصابيح
ليلا مع خلوه احتراماً له وتنزيها عن وحشة الظلمة ولا يجوز نهارا لما فيه من السرف والاضاعة
والتشبيه بالنصارى ومن كلامه هذا يؤخذ تحريم اكثار الوقود في المساجد بحيث يزيد على الحاجة
قطعا ايام رمضان ونحوها وان لم يكن من مال الوقف (وسئل) عن المدارس الموقوفة على الفقهاء
هل يجوز لغيرهم دخول أخلتها والشرب من مائها والجلوس فيها أولا (فاجاب) بقوله افتى ابن

متزوج كل منها بنت
الاخر وسكن كل بزوجته
في دار فراحت احدي
الزوجتين الى بيت أبيها
غضبانة فاراد زوج الغضبانة
أن يغضب بنته أيضا فراحت
اليها في بيت زوجها وطلبها
أن تروح معه وحلف
بالطلاق الثلاث ما يروح
الابها واطلق لفظ الرواح
فخرجت مع أبيها الخالف
من دار زوجها فوجدها
أبوها حاملة ثقيلة ويشق
عليها المشي فرجع الخالف
الى داره وترك بنته في
الطريق فرجعت الى دار
زوجها فهل يقع عليه
الطلاق المذكور لانه لم
يرج بها (فاجاب) بانه
يبحث برواحه المذكور
(سئل) عن قال لزوجته
على الطلاق متى رحت
دار أهلك طلقك فراحت
ولم يطلق حالا فهل يقع
الطلاق حالا أم لا فان قاتم
بعده فما الجواب عن
جواب الشيخ زكريا عن
سؤال صورته ما قولكم
في رجل حلف بالطلاق من
زوجته انها متى خرجت من
بيتها الى السوق أو غيره
اشتكاها من السياسة
باربعة نقباء فخرجت منه
بغير اذنه فهل له تأخير
الشكوى أولا فاجاب
نما صورته ليس له تأخير
الشكوى بعد خروجها لان
حلفه ينحل الى قوله متى
خرجت ولم اشتك باربعة

الصلاح يجوز ذلك على ما جرت به العادة واستمر به العرف في المدارس وينزل العرف في ذلك منزلة
شرط الواقف له في وقفه صريحا قال وبذلك أفتى الغزالي (وسئل) عما اذا كان للمسجد مؤذن
ووقاد وكناس فعجز ريع الوقف فمن المقدم منها (فاجاب) بقوله يقدم الثاني كما قاله السبكي
وأطال في الاستدلال له قال ومحل ان كان من مال المسجد فان كان من مال المصالح فالمؤذن أولى
لعظم موقعه في الدين وأفتى ابن الفركاح فيمن وقف على مصالح جامع عليه ترتب أئمة وخطيب
ومؤذنون وقومة واناس يلقنون الكتاب العزيز والوقف لا يفي بجميعهم بانه يجب تقديم المؤذنين
والامام والخطيب على غيرهم من الملقنين ومن في معناهم وواقفه على ذلك جماعة ولا ينافي ما ذكره
السبكي كما هو ظاهر (وسئل) عن شخص وقف حوشا به ثلاثة حواصل على ثلاثة أنفار ثم على
أولادهم ونسلم ثم أنهى أحد الثلاثة المستحقين الى الناظر الشرعي الذي له ولاية النظر العام ان
الحوش وما به من الحواصل المذكورة خرب منهدم متساقط واستجره من قيم شرعي أقامه الناظر
المشار اليه أعلاه في ذلك والحال أن الحواصل المذكورة قائمة على أصولها وقت الايجار لم يحصل
بها هدم ولا خراب ولم يذكر المزجر شيئا من الحواصل المذكورة في الايجار المذكور لكن حدد
الحوش بحدود شملت الحواصل المذكورة فهل للموقوف عليهم أولورثتهم المطالبة باجرة الحواصل
المذكورة في المدة التي وضع فيها المستأجر يده عليها لكون المزجر لم يذكرها ولم يتعرض لها أم لا
أو تدخل في الحدود المذكورة وتشملها الاجارة لكون الحدود شاملة لها مع كونها لم تذكر في الاجارة
والحال أن الاجارة المستأجر بها دون أجره المثل فهل تصح الاجارة بدون أجره المثل أم لا واذا ثبت
ان الاجارة أجره المثل حين الاجارة وحكم بذلك فهل تقدم البينة الشاهدة بان الاجارة دون أجره
المثل أم لا وهل ينقض الحكم المترتب على ثبوت الاجارة السابقة أم لا (فاجاب) بقوله اذا أجر الناظر
أرباب الحوش المذكور لاجل كونه خرابا وكان خرابه هو المسوغ للايجار فبان انه لم يكن خرابا
وقت الايجار بان بطلان الايجار وكذلك يبطل ايجاره ان وقع بدون أجره المثل واذا شهدت
بينة بان ما أجره أجره المثل وشهدت أخرى بانه دون أجره المثل قدمت الثانية وان حكم حاكم
بقضية الاولى على المعتمد في ذلك خلافا للسبكي ومن تبعه نعم ان كان المحل باقيا على حاله الى يوم
التنازع ولم يختلف الراغبون فيه بل كانت رغبتهم فيه يوم الايجار ورغبتهم فيه عند التداعي وقطع
المقومون بأن الاجارة التي حكم بها الحاكم بانها أجره المثل هي أجره مثله ولم يبين الشاهدان بانها
دون أجره المثل سببا يقتضي ما شهد به قدمت البينة الشاهدة بان ذلك أجره المثل لانه لا معارض
لها حينئذ وعلى هذه الصورة يتعين حمل كلام السبكي وحيث قلنا بصحة الاجارة دخل فيها ما تناولته
الحدود المذكورة في عقد الاجارة (وسئل) عن وقف وشرط النظر للارشاد فلا ارشد من الذرية
فأثبت بعضهم ارشديته ببينة ومكث ست سنوات ثم أثبت آخر ارشديته ببينة أخرى فهل يشارك
الاول في النظر أولا (فاجاب) بقوله قال في الروضة نقلا عن فتاوى ابن الصلاح لو شرط النظر
للارشاد اى فالارشاد من أولاده فأثبت كل منهم انه الارشد اشتركوا في النظر من غير استقلال
إذا وجدت الاهلية في جميعهم فان وجدت في بعضهم اختص بذلك لان البيئات تعارضت في الارشد
فتساقطت وبقي اصل الرشد فصارت كالأول قالت البينة برشد الجميع من غير تفصيل وحكمه التشريك
لعدم المزية واما عند الاستقلال فكما لو اوصى الى شخصين مطلقا له وتبعه على هذا الاطلاق
جماعة ومقتضاه انه لافرق في التشريك بينهم إذا ثبت كل منهم انه الارشد بين ان يقيما البيتين
معا او تتقدم بينة احدهما وهو متجه اذ التعارض حاصل في كلا الحالين وقد صرح بان التعارض
يلزمه تساقط البيتين وبقاء الرشد وذلك صريح او كالصريح في مشاركة الثاني المذكور في السؤال

نقباء مثلاً فانت طالق فهو

تعلق باثبات ونفى ومتى لا تقتضى الفور في الاثبات وتقتضيه في النفي لكنه هنا لما تقتضيه بعد الخروج وقد وجد اهـ (فاجاب) بانه ان قصد بقوله طلقك معنى فانت طالق وقع الطلاق برواحها والا فلا يقع في الحال وما أفتى به شيخ الاسلام رحمه الله تعالى محمول على ما اذا قصد الحالف بحلفه شكواها على الفور بدليل تقديره المذكور وأما اذا لم يقصد به الفور فلا تطلق ما دام امكان الشكوى موجودا لان متى في مسئلتنا لم تقع الا في الاثبات ولا دليل على النفي (سئل عن قول الشخص على الطلاق هل هو كناية كما قاله المزني في المنشور وقال لانص فيه للشافعي وكثير من الناس لا يعرفونه طلاقا واقتضاه كلام الشرح والروضة في اثناء فصل في مسائل مشورة متعلقة بالصريح والكناية وفي الزيادات لابي عاصم أنه لو قال بعثك طلاقك الى ان قال وانه لو قال الطلاق لازم لي أو واجب على طلقت للعرف ولو قال فرض على لم تطلق لعدم العرف فيه ورأى البوشنجي ان جميع هذه الالفاظ كناية لانه لو قال طلاقك على واقتصر عليه ونوى وقع فوصفه بواجب أو فرض بزيده

للاول من حين ثبت ارشديته وانه لا أثر لتقدم ثبوت رشفه وهو وجيه معنى ونقلنا وأما ما قاله الروياني كما ماوردى من انه لو شرط للافضل فالأفضل من بنيه كان لأفضلهم حالة استحقاق النظر فلو تجدد أفضل منه لم يكن له نعم ان تغير حاله انتقلت الولاية الى من هو أفضل منه فلو جعلها للأفضل من ولده ففي دخول الاناث وجهان ثانيهما يراعى الذكور لانهم أفضل اهـ فهو وان كان صاحب الانوار نقله وأقره لكن الاوجه خلافه كما علم بما مر ومن ثم لما نقله الاذرعى عنهم قال وعندى فيه وقفة فيما لو تجدد فيهم من هو أفضل انه لا يستحق وينبغي أن يستحق وينعزل الاول عملاً بقضية كلام الواقف اهـ وبما نقله قوله وينبغي الخ يعلم ان الصورة أنه لا تعارض في مسألة ماوردى والرويانى بان يعلم تجدد الافضلية للثاني على الاول حتى لو فرض التعارض هنا كأن أقام كل بينة انه الأفضل وجب التساوى بينهم وحينئذ فلا ينافى ما قالاه ما مر عن الروضة لان كلاهما كما علمت فيما اذا حصل تعارض فيجب الحكم بالتساوى اذ لا مرجح بخلافه هنا فانه لا تعارض فوجب اتباع لفظ الواقف وهذا نص فيما ذكره الاذرعى وليس بظاهر فيما ذكره ماوردى والرويانى فوجب تضعيفه والعمل بما مر وبما قرره آخرنا تعلم وجه اعتمادى ما بحثه الاذرعى وتضعيفى لكلام ماوردى والرويانى ووجه عدم اعتمادنا لمقتضى تنظيره في كلام ابن الصلاح لو طرح الفرق بينهما كما عرفت ثم قولها نعم الخ فيه نظر ايضا وان مشى ابن الرفعة على مقتضاه اذ مقتضى النص انتقال النظر الى الحاكم كما لو غاب الاهل وفارق انتقال ولاية النكاح الى الابد بفسق الاقرب بان الثانى هنا لم يجعل له النظر الا بعد الاول ولا سبب في حقه غيره وأولياء النكاح السبب المقتضى موجود في جميعهم وهو القرابة وقدم الاقرب عند أهليته فاذا لم يكن فيه أهلية عمل المقتضى في الا بعد عمله ثم رأيت السبكي قال لو شهدت بينة بارشدية زيد ثم أراد آخر ان يثبت ارشديته فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضتا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما اهـ قال غيره وبالثنائى أفتى ابن الصلاح قال أعنى السبكي وان طال الزمن فمقتضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرح بان هذا أمر متجدد اهـ قال غيره بل مقتضاه ما صرح به ماوردى وغيره انا نحكم بالثانية اذا تغير حال الارشاد الاول (وسئل) عن شرط في كتاب وقفه مبلغا في كل سنة لامام مسجد فهل للنظر على المسجد صرف المبلغ في عمارته اذا صار خرابا أو لا وهل صرف مبلغ الامام في مدة خراب المسجد وان لم يباشر وهل له صرف المبلغ في ثمن حصر وقناديل واذا قلتم لا فاحكم المبلغ المتحصل (فاجاب) رضى الله سبحانه وتعالى عنه بقوله قال الشيخان وغيرهما تقدم عارة عمار المسجد على حق الموقوف عليهم أى لما في ذلك من حفظ الوقف ومنه يؤخذ بالاولى انه لو تعذر اعادة المسجد او المنهدم منه الا بصرف مبلغ الامام وغيره صرفه في ذلك لما ذكر من الغلة واما المسئلة الثانية فقد قال الزركشى لو تولى وظيفة وأكره على عدم مباشرتها أفتى تاج الدين الفزارى باستحقاقه المعلوم والظاهر خلافه لانها جعلت له وهو لم يباشر اهـ وفي فتاوى شيخنا شيخ الاسلام زكريا كفتاوى السراج البلقينى ما يوافق الاول لكن الاوجه الثانى وأما المسئلة الثالثة فالظاهر فيها أن مبلغ الامام لا يصرف الى نحو القناديل لان اقامة الجماعة بالمسجد أقرب الى غرض الواقف والشارع من وقوده وفرشه وأما غلة وقف المسجد المتعطل فقال الرويانى كما ماوردى تصرف للفقراء والمساكين وقال في محل آخر انه منقطع فتصرف غلته لاقرب الناس الى الواقف وقال المتولى يصرف لاقرب المساجد اليه وقال الامام يحفظ لتوقع عوده وهو قياس ما ذكره في غلة وقف الثغراء والذي يتجه ترجيحه ان رجى توقع عوده ووجد موقوف به يحفظ والا فالذى يتجه ما ذكره المتولى وأما الزائد من غلة المسجد على ما يحتاج اليه فيدخر منه ما يعمره بتقدير

وكلام العزيز مرادفه ووجه الاقتضاء انه ما يشبه الشيء الابل المتفق على ترجيحه أو على القطع به فاقضى كلامهما ان طلاقك على كناية على الرجوع أو بلا خلاف ويؤيده ان أنت طلاق أو الطلاق كناية على الاصح وعلوه بانه لم يثبت له هكذا شيوع في الشرع ولا تكرار في القرآن وليس جاريا على قياس اللسان فلم يكن صريحا وانما كان كناية لأن المصدر قد يجيء بمعنى اسم الفاعل كقوله تعالى قل أرأيتم ان أصبح ماؤكم غورا اى غائرا وإذا ثبت هذا فما ذكر فيه المحل من أنت طلاق أو أنت الطلاق أو طلاقك على ومثله على طلاقك لعدم الفارق فمع ما لم يذكر فيه المحل من على الطلاق أو الطلاق على أولى ويكون الفرق بين الطلاق لازمى والطلاق واجب على وبين على الطلاق ذكر متعلق الجار والمجرور في المشالين الاولين وتعيينه لمعنى الطلاق بخلاف على الطلاق فانه غير متعين لمعناه لوجوب تعلق الجار والمجرور بالسكون أو الاستقرار المطلق وذلك لا يتعين لمعنى الطلاق لصلاحيه الكون والاستقرار المطلق لمعنى الفرض واللازم والواجب بل ولغيرها على ان على

هدمه ويشترى له بالباقي عقار أو نفقة لانه أحفظ له لا بشيء من الموقوف على عمارته لما في ذلك من حفظ الوقف هذا حاصل ما ذكره ابن كج والقفال وان نظريه الاذرعى (وسئل) هل يصح وقف الامام من بيت المال على معين أو جهة (فاجاب) بقوله ائق ابن الصلاح والنووى برد الله تعالى مضجعهما بصحة ذلك تبعا لجمع لكن قال السبكي الذى أراه أنه لا يجوز وقفه على معين ولا على طوائف مخصوصة وأطال الكلام فيه وما يؤيده قولهم ان الامام فى أموال بيت المال كالولى فى مال مولى وقد صرحوا هنا بانه لا يصح وقف الولى فليكن الامام مثله لكن قد يجاب عن ذلك بان الامام لما كان متمكنا من الاقطاع لما يرى فيه من المصلحة وكان الوقف على معين أو جهة قريبا من ذلك لا من كل وجه سوح له فى أن يقف ما يراه مصلحة على من يراه أهلا لذلك لانه وإن كان كالولى فيما ذكر إلا أنه أوسع نظرا منه فلم يعط حكمه من كل وجه وقولهم شرط الموقوف ان يكون مملوكا جرى على الغالب (وسئل) عن قال وقفت هذا على زيد ثم على رجل ثم على الفقراء فهل بعد موت زيد يصرف إلى من ومادة الصرف (فاجاب) بقوله يصرف بعد موت زيد إلى الفقراء لتعذر معرفة أمد الانقطاع هذا ما مشى عليه ابن المقرئ قال شيخنا فى شرح الروض وهذا أخذه من تفريع الاصل له على القول بصحة وقف منقطع الاول انتهى وهذا يحتل أن يكون تضعيفا له ويحتل خلافه أى ولا يمنع من ذلك أخذه اياه من التفريع على ضعيف لانه لا يدل على ضعفه لكن اعتمد بعضهم الاول واستدل بعبارة المنهاج والروضة وجامع النشأى ورد بان محل هذه العبارات فى مجهول يمكن انتظاره وفيه نظر فان الرجل الآخر يمكن انتظاره بما سنذكره وإذا قلنا ان ما ذكره ابن المقرئ ضعيف فيصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف أى أفقر الاقرباء إليه حينئذ وأما مدة الصرف فالظاهر أنها تقدر بزمان حياة ذلك الرجل المبيم لو كان معينا وعليه فهل يقدر العمر الطبيعى وهو مائة وعشرون سنة لانا قبل ذلك نشك فى استحقاق الفقراء حينئذ أو يقدر العمر الغالب وهو ما يحكم بموته لو غاب كل محتمل والا قرب الثانى أيضا لان الرجل انما يطلق فى أشهر اطلاقاته على البالغ والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عما اذا جدد مسجد بآلات جدد فهل يجوز صرف ما بقى من آلاته القديمة فى عمارة مسجد آخر قديم محتاج للعمارة أولا وحينئذ فهل تباع ويحفظ ثمنها أو تحفظ هى لحاجات ذلك المسجد آجلا ولو نوى أو نذر ان يعمر مسجدا معينا وجمع لذلك آلات فلم يتيسر له فهل له أن يعمر مسجدا آخر أو لا وهل يفرق بين النذر والقصد أو لا ولو نذر ان يبنى مسجدا فى موضع معين فهل له ان يبنى فى غير ذلك الموضع أو يصرف ما نذرته فى عمارة مسجد آخر أو لا وهل يجوز استعمال حصر المسجد وفرشه لحاجات كحاجة العرس وكعرض شيء كالكتب على الشمس اذا لم يكن منه بد ام لا (فاجاب) بقوله لا يجوز صرف تلك الآلات التى قد يحتاج إليها مسجدها فى عمارة مسجد آخر ولا يعيها بل يجب على الناظر حفظها لحاجات ذلك المسجد ولو نذر ان يعمر مسجدا معينا أو فى موضع معين لم يجوز له ان يعمر غيره بدلا عنه هذا ان تلفظ بالنذر فان قصد ذلك لم يلزمه بمجرد القصد شيء ولا يجوز استعمال حصر المسجد ولا فرشه فى غير فرشه مطلقا سواء اكان لحاجة ام لا واستعمالها فى الاعراس من اقبح المنكرات التى يجب على كل احد انكارها وقد شدد العلماء التنكير على من يفرشها بالاعراس والافراح وقالوا يحرم فرشها أو فى مسجد آخر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن جدد مسجدا أو عمره بآلات جدد وبقيت الآلة القديمة هل تجوز عمارة مسجد آخر قديم بها أولا فتباع ويحفظ ثمنها أولا (فاجاب) بقوله نعم تجوز عمارة مسجد قديم أو حادث بها حيث قطع بعدم احتياج المسجد الذى هى منه إليها قبل فنائها ولا يجوز بيعها بوجه من الوجوه فقد صرحوا بان المسجد المعطل لخراب البلد إذا خيف من

الطلاق لم يشتر استعماله
لمعنى الطلاق لإنشاء وإنما
اشتهر بمينا لمعناه على أن
اشتهار اللفظ بمعنى الطلاق
مع احتماله غيره كانت
على حرام أو حرمتك
لا يصيره صريحاً على المعتمد
أم هو صريح كما قاله الصيمري
وقال الزركشي أنه الحق في
هذا الزمن لا شهره في
معنى التطلق وقال شيخ
الاسلام زكريا به الاوجه
والكمال بن ابى شريف
ان عليه العمل في هذا الزمان
ام ليس بشيء كما فتي به ابن
الصلاح افيدوا الجواب
مبسوطا بعد ما معان النظر
فيه (فاجاب) بان المعتمد
أن تول السائل على الطلاق
صريح ففى شرح الكفاية
للصيمري فان قال على
الطلاق او قال الطلاق
لازم لي فكل هذا صريح
لا يرجع فيه إلى إرادة اه
وقال بعضهم انه صريح لما
قدمناه من النقل عن
الاكثرين وقال الزركشي
الحق في هذا الزمان وقوع
الطلاق به لانه اشهر به
اشتهاراً كثيراً في معنى
التطبيق بحيث لا يفهم منه
غيره وقال الدميري انه
الصواب المقتضى به في هذا
الزمان لا شهره في معنى
التطبيق اه بل سئل
ابن عبد السلام عن قال
على الحرام ما فعل كذا
وفعله فقال يقع عليه
الطلاق اه وتوجه

أهل الفساد على نقضه نقض وحفظ وإن رأى الحاكم أن يعمر بنقضه مسجداً آخر جاز وما قرب
منه أولى والحاصل من ربيع المسجد المذكور يصرفه لعمارة مسجد آخر قال المتولى إلى عمارة المقبول
اليه وكذا الرابات والآبار المسبلة ينقل نقضها وريع وقفها إلى مثلها لا إلى نوع آخر إلا إذا فقد
نوعها فتصرف لغيره للضرورة وكذا قال القاضي ويفعل الحاكم بما في المسجد الخراب من حصر
وقناديل ونحوها ذلك فينقلها إلى غيره عند الخوف عليها والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) بما
لفظه وقف ترتيب على بطون مضت عليه مدد وانشاء ما كن فيه فطالبه ناظر مستحق الآن بجميع ماضى
إن لم يبق بينة بدفعه لمن قبله فهل تسمع مطالبته (فاجاب) بقوله تسمع مطالبته بما في استحقاقه وأما
بما مضى في استحقاق غيره فان كان الوقف يحتاج لعمارة سمعت ليأخذه ويصرفه فيها لانها مقدمة
على المستحقين لكن يبقى النظر فيما لو كان في زمن الاولين عاصراً إلى مضى زمن استحقاقهم ولم يطرأ
خرابه إلا بعد ذلك فهل يصرف فيه مالم يقبضه المتقدمون لانهم إلى الآن لم يملكوه ملسكا مستعراً
فتقدم عمارة الوقف عليهم أو يفوزون به لان العمارة لما حدثت بعد تعلقت بقلعة زمن حدوثها
لا غير للنظر فيه مجال والمتبادر هو الثاني وإن لم يكن عمارة لم يطالبه إلا بعد طلب المستحق أو وارثه
لان الغلة إذا تمحضت لمستحق جازله أن يسامحها وإن لم يرض الناظر فاشتراط في طلبه عدم مساحة
المستحق كما هو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن امرأة ماتت وهى تستحق حصة معلومة
في وقف نخل معلوم وكان موتها بعد اطلاع بعض ذلك النخل وتأخير بعضه فهل يستحق ورثتها حصتها
من ذلك النخل الموقوف بمجرد اطلاع بعضه ولا يشترط اطلاع كله وتأخيرها أولاً وإنما يستحقون
فيما اطلع قبل الموت دون ما اطلع بعده وأيضاً لو اطلع بعض النخل قبل موتها واطلع باقيه بعده فهل
يختلف الحكم في ذلك أو يستحقون ذلك جميعه ويكون ذلك البعض كافياً في الاستحقاق أفوتونا
ما جاورين فقد اختلف فيما اطلع بعد الموت فقيهان (فاجاب) بقوله المتعمدان متى وقع الموت بعد
وجود الثمرة استحقها ورثة الميت وإن لم تتأخر وقد بسطت الكلام في ذلك في افتاء سبق وفي شرح
المنهاج فراجع فانه مهم والافتاء بخلاف ما ذكر غير معتمد (وسئل) رضى الله تعالى عنه بالمدينة
المنورة على مشرفها أفضل الصلاة والسلام في سنة تسع وخمسين وتسعمائة في عشر رمضان الاخير بما
صورته بيت وقف بالمدينة المشرفة على من يوجد بها من الحضارم مقدما منهم أهل السفلة والصغار والكثير
وذوو عيى ودأوى عمد على غيرهم الذكرا المحتاج المتزوج من الجهات المذكورة فان لم يوجد منهم
أحد أو انقرض من وجد أجر الوقف المذكور لمن يسكن فيه سنة بعد سنة وأصرفت أجرته على
الفقراء المقيمين بالمدينة المشرفة من الجهات المذكورة فان لم يوجد منهم أحد أو انقرض من
وجده فعلى ثلاثة من الفقراء فاكثر من المجاورين بالمدينة هذا لفظ الواقف فما المراد بالحضرمي
هل هو المتولد فيها وإن لم يستوطنها أو من قد استوطن بها وإن لم يولد فيها أو من أبوه أو جده منها
وإن لم يولد هو فيها وسئل عن العبد المملوك لاحد من أهلها وقد أسكنه فيها أو أعتقه فيها هل
هو حضرمي أولاً وهل المراد بالاحتاج من يجوز له أخذ الزكاة وإن كان معه مسكن أو من لم يكن معه
مسكن وإن كان قادراً على تحصيله بكراء ونحوه وهل يقدم المتزوج بالسكنى فقط أو بالسكنى
والاجرة إن أوجروا وإن لم يسكن وقول الواقف على الفقراء المقيمين ما المراد بالاقامة هل هو الاقامة
الشرعية أربعة أيام أو المجاورة سنة أو سنتين أو الاستيطان لأن لفظ الواقف متى خرج احد من الموقوف
عليهم من المدينة بغير نية العود بطل استحقاقه وإذا حضر مستحقون فهل يقدم منهم الناظر من شاء
باجتهاده أو الاسبق والسبق هل يعتبر بكونه إلى المدينة أو إلى الناظر فان تشاحوا فهل يكرى من
بينهم أو يسكنه احدهم باجرة ما ينقص الباقي وإذا عرض المتزوجون عن السكنى واكرى هل

صراحة على الطلاق أيضا بان على في على الطلاق للالتزام فهو كقوله العلق لازم لي أو طلاقك لازم لي وأما ما حكاه الشيخان عن البوشنجي من أن الطلاق لازم لي أو واجب على كناية فهو رأي مرجوح ولهذا حكاه حكاية الوجه الضعيف وعلمه بقوله لانه لو قال طلاقك على واقصر عليه ونوى وقع وظاهر أن وقوع الطلاق به متفق عليه وإن لم ينوبه الطلاق لم يقع على الراجح لانه لم يشتهر في الطلاق عرفا وإنما كان قوله أنت طلاق أو الطلاق كناية لانها مصدران والمصادر لم وضع للاعيان وقد تستعمل فيها توسعا فتجوز بمعنى اسم الفاعل كقوله تعالى قل ارايتم ان أصبح ماؤكم غورا اى غائرا وقول شاعر فانت طلاق والطلاق عزيمة فلا تاييده لكون على الطلاق كناية وقد علم مما وجهت به صراحته انه كقوله الطلاق لازم لي وعلى تقدير تعلق الجار والمجرور بمطلق الاستقرار فيصير التقدير الطلاق استقر على او مستقر على فلا احتمال فيه لغير الطلاق ولا يشكل عليه انه واشتهر لفظ للطلاق كالحلال او حلال الله على حرام لا يصير صريحا على الاصح لان محله في غير لفظ الطلاق فلم يوضع

يختصون بالاجرة أو يشاركون فيها الاعزاب وهل يستحق من حضرو وقت لزوم عقد الاجارة او وقت استقرار الاجرة (فاجاب) بقوله الذى دل عليه لفظ الواقف ويتعين العمل به انه اذا وجد بالمدينة ذكر محتاج متزوج وهو لا أبوه من اهل تلك المحال الخمسة استحق ذلك المكان سكنا واسكانا اتحادا تعدد نوى الاقامة والاستيطان بالمدينة أم لا مادام موجودا بالمدينة او خارجها ان كان عازما على العود اليها وان طال زمن غيبته عنها كما ياتى وان المراد باهل تلك المحال الخمسة من سكنها هو لا أبوه أيضا على جهة الاستيطان بها سواء أكان من القبيلة المسماة بحضرموت أم لا لان فحوى عبارته انه لم يعتبر الا كونه من اهل تلك المحال لا غير واهل تلك المحال يكونون من تلك القبيلة وغيرهم بل اكثر من غيرهم بل لانظر الى خصوص تلك القبيلة في هذه الاعصار للجهل بهم وخفائهم فلم يعتبر الواقف كاهل العرف العام في الحضرمي الاساكن حضرموت وان لم ينسب لتلك القبيلة وقد صرح الاثمة بان العرف المطرد في زمن الواقف اذا علم به ينزل عليه لنظنه ويكون ذلك بمثابة شرطه العمل به في صلب عقد وقفه والمراد بساكن حضرموت المتوطن محلا من ذلك الاقليم ولو قنع على ما أفهمه كلام بعضهم في الوقف على جهة غير محصور أهلها انه يتناول من لا يصح تملكه ومنهم الارقاء فيكون لساداتهم وعليه فلا يفرق بين الحر وغيره الا عند النظر للقبيلة اذ لا يدخل فيهم مواليتهم فضلا عن ارقائهم وقد علم ان القبيلة غير مرادة هنا نعم ان ثبت ان الوقف أرادها عمل بذلك ولم يدخل بملوكهم ولا مواليتهم وخبر مولى القوم منهم المراد به في الشرف ومن ثم حرمت الزكاة على مولى بنى هاشم والمطلب لافى التسمية باسمهم حتى يدخل فيما وقف عليهم مثلا وافرغ واضح بين اعتبار الشرف الذى هو أمر اعتبارى يكتفى فيه بادنى ملابسة واعتبار التسمية التى هى فى الاصل انما تنشأ عن امر وجودى والمحتاج هنا من له اخذ الزكاة وان كان له مسكن او قدر على تحصيله وقد علم بما مر انه سواء اتحد أم تعدد يستحق السكنى او الاسكان فان وجد متصفون بتلك الصفات غير محصورين جاز أن يقتصر على ثلاثة منهم او محصورين استحقوا كلهم ثم ان كان كل يريد السكنى تهايوا فيها والا اجره الناظر وقسم غلته على الموجودين منهم حال عقد الاجارة وكان السائل نفع الله تعالى به فهم ان فى الاجارة خيارا حتى صرح فيها بالزوم وليس كذلك حتى خيار المجلس على المعتمد فتعين ان المراد الموجود حال وجوب الغلة وهى تجب بالعقد وان لم تستقر الا بمضى المدة والذى دل عليه كلام الواقف ايضا انه اذا لم يوجد ذكر محتاج متزوج من تلك الجهات الخمسة بان لم يوجد احد من أهلها اصلا او وجد احد منهم لا بتلك الصفات ووجد احد من بقية الحضارم تعينت اجارة تلك الدار وصرفت اجرتها على الفقراء الحضارم ومما يعلم منه انه من توطن بنفسه محلا من اقليم حضرموت المقيمين بالمدينة الشريفة والخارجين عنها بنية العود اليها وان طال زمن خروجه على ما اقتضاه اطلاق الواقف والذى يظهر انه يصدق فى نية العود بلايين لان ذلك لا يعلم الا من جهته وبحث غير واحد الا كنفاء فى الاقامة بما لا يبعد اى عرفا معه غريبا اى بان نوى الاستيطان وان قلت اقامته او مكث مدة ثم بحيث صار اهل العرف يعدونه مقما بذلك المحل ولا يكتفى هنا بمجرد الاقامة المانعة للترخص بنحو القصر لان الفاظ الواقفين انما تحمل غالبا على الامور المتعارفة دون الدقائق الشرعية واذا وجد من هؤلاء جماعة فان كانوا عند عقد الاجارة غير محصورين جاز للناظر الاقتصار على اعطاء ثلاثة او محصورين لزم استيعابهم وقول السائل نفع الله سبحانه وتعالى به فان تشاحوا الخ قد علم جوابه انهم فى القسم الاول ان تهايوا او الا وجر لان الواقف بمقتضى ما دل عليه صنيعة خير ثم بين السكن والاسكان وفى القسم الثانى اعنى المقيمين ممن لم توجد فيهم تلك الصفات حين ايجاره فلا حق لهم فى سكناه والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه

عن حلف وهو لا يفرق هو ولا قومه بين الطاء والاء فينطقون بالباء مكان الطاء فقال انت تالقي التلاق لازم لي او واجب على او نحو ذلك هل يكون صريحا في الطلاق كما قاله جماعة من المتأخرين منهم الشيخ علم الدين البلقيني والشرف المناوي والسراج العبادي وجماعة من المصريين وقاسوه على ترجمة الطلاق وهو مشكل لان ترجمة الطلاق موضوعة في لغة العجم للطلاق فلم تحتل غيره بخلاف التلاق بالباء انه موضوع لغير الطلاق فاذا اشتهر في معنى الطلاق يكرن كناية فيه كحلال الله على حرام ونحوه (فاجاب) بان الالفاظ المذكورة كناية في الطلاق فلا يتبع الطلاق بها الابنية وقد شملها قولهم اذا اشتهر في الطلاق سوى الالفاظ الثلاثة الصريحة كحلال الله على حرام وانت على حرام او الحل على حرام ففي التحاقه بالصريح ارجه اصحها وبه قطع العراقيون والمتقدمون انه كناية مطلقا اه ويؤيد وقوع الطلاق بهاعندنيته ان حرف التاء قريب من مخرج الطاء ويدل كل منهما من الآخر في كثير من الالفاظ (سئل) عن علق طلاق زوجته بالعجمية على رؤيتها الحلال

ما وظيفة الناظر في الوقف (فاجاب) بقوله وظيفته العماره وجمع الغلة وقسمتها على مستحقيها وتوابع ذلك لايحو تنزيل طلبة للدرس على خلاف في ذلك (وسئل) عن وقف صورته ووقف داره المعينة على نفسه ايام حياته ثم على بناته الاربع ومن سيحدث له من الاولاد الذكر والانثى فيه سواء على أن مات منهم وإن كان له ولد أو ولد ولد كان نصيبه لمن في طبقته من اخوته ثم على أولاد أولاده الذكر والانثى وعلى ولد ولد أخته محمود ومن مات منهم وله ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده أو ولد ولده ونسله وعقبه فاذا انقرضوا كان وقفا على جماعة سماهم وقال في كتاب وقفه تحجب الطبقة الاولى من دونها ولا تحجب من دونها من هو أسفل منه من اولاد من هو في طبقته إذا مات من هو في الطبقة ثم مات الواقف عن بناته الاربع ثم محمود في حياتهن عن ولد ثم ثلاث منهن لادن ولد ثم الرابعة عن أربعة أولاد لها وثلاثة أولاد لولدها مات قبلها فهل يشترك الكل حتى ولد محمود أولا (فاجاب) بقوله الذي دل عليه كلام الواقف ان الوقف بعدموت بنت الواقف الاخيرة ينتقل كله الى الاولاد الثانية المذكورين بالسوية بينهم لانه صرح بان الوقف بعد انقراض الطبقة الاولى لسائر الطبقات بعدها وبانه لا حجب فيها بعد الاولى وبان من مات يكون نصيبه لولده وان مات قبل الاستحقاق لقوله ولا تحجب الطبقة من هو دونها الخ الصريح في استحقاق الولد نصيب ابيه بفرض حياته ومحمود ولوعاش مع أولاد بنت الواقف الاربعة كان مشاركا لهم بنص الواقف وكذا ولد بنت الواقف الميت في حياته لو عاش كان مشاركا لهم بنص الواقف أيضا فكذا ولد محمود وأولاد هذا يكونون مشاركين لهم بنص الواقف أيضا وبما قرره يعلم أنه لا يأتي هنا الخلاف المشهور بين أئمتنا المتقدمين والمتأخرين أن لفظ النصيب والاستحقاق ونحوهما ما يذكر في كتب الاوقاف هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجاز القرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاد السبكي في بعض المواضع أن ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه أو يختص بالحقيتي لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون أيضا لان محل هذا الخلاف كما يعلم من أحاط بمجيع الفريقين في لفظ يشمل ذا النصيب المقدر ويجعله من جملة الموقوف عليهم وهذا لا يأتي في مسئلتنا مع قول الواقف ولا تحجب من دونها الخ. هذا واضح لمن تأمله والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ارض مشتركة على الاشاعة ثلاثة ارباعها وقف للغراس تبعا لغيرها من سائر الضيعة ورباعها طلق وقد صار لبعض ارباب الوقف بطريق الشراء وفي تلك الارض مسجد صغير بناء الاولاد قبل ان يقف صاحب الثلاثة الارباع حصته فاتفق ان اهل البلد يتركون تلك الضيعة بعض السنة من خوف الافرنج ولم يكن في هذه الضيعة ماء سوى بركة واحدة بقرب المسجد المذكور واحتاجوا لمسجد فجاء بعض الناس واحداث دكة شرقي المسجد بنية القرية ليصلي الناس عليها وجاء آخر واحداث دكة اخرى قبلي المسجد ايضا واتصلت المنافذ من المسجد الى الدكتين واقاموا على هذا مدة ولما رأى بعض ارباب الوقف حاجة الناس الى المسجد واستمرت عادة البلد بالنقلة الى هذه الضيعة في كل سنة انتهض لعمارة تلك البقعة فاخرب الدكتين والمسجد وجعلها مسجدا وقد بناء وجصصه بالجلس سطحه وصحنه فنذ شرع في عمارته الى الآن نحو اثني عشرة سنة والان جمع شيئا من النورة واراد ترميم المسجد وتقويته فاشار اليه بعض طلبة العلم الشريف بان بناء الارض الموقوفة لا يجوز وان رضى اهل الوقف وكان الفقيه حفظه الله تعالى لم ينظر المسئلة فيما مضى من الزمان اولم يحضره علم الوقف والافهذا الفقيه نفسه قد رام بناء هذه البقعة لما رأى حاجة الناس الى المسجد فالآن المسجد قد بنى والناس محتاجون له ولا في المكان مسجد آخر غيره وقد بدا الحلل في سطحه وشرافاته ان لم يتدارك ويتعهد بالترميم والاخرب رأسا وايضا عامر المسجد هو صاحب الربع

فراه غيرها فهل تطلق كما
 قاله الامام وتبعه ابن الرفعة
 واقتضاه كلام الشكالم بن
 ابي شريف وابي يحيى زكريا
 في شرح الارشاد والبهجة
 أولا تطلق بذلك كما قاله
 القفال حيث قال ان علق
 بالعجمية حمل على المعينة
 سواء فيه البصر والاعى
 لان العرف المذكور لم
 يثبت الا في العربية انتهى
 وكما جزم به الفوراني
 والبعوى والخوازمي
 والمتولي وهو مقتضى صنيع
 الزركشي في قواعده
 (فاجاب) بان المعتمد ما قاله
 القفال وغيره اذ وقوع
 الطلاق برؤية غيرها
 لا يقتضيه مدلول اللفظ
 ولا عرف الخالف وقد قال
 الاذرى ولا شك ان
 العجى اذ لم يعرف الا ذلك
 فالراجح الفرق وان كان
 يعرف منه ما يعرفه العربي
 فيتجه منه عدم الفرق اه
 وما ذكره مأخوذ من
 تعليل القفال (سئل) عن
 قول الشيخ زكريا في تحرير
 التنقيح ولا يقع الطلاق
 بمحال كقوله ان ولدتما
 ولدا ارحضتما حيضة فانتما
 طالقان هل ينفيه قول
 صاحب الروض وغيره ولو
 قال ان حضتما حيضة او
 ولدتما ولدا فانتما طالقان
 لغت لفظة الحيضة والولد
 قال شارحه لاستحالة
 اشتراكهما في حيضة او
 ولد واستعمل الباقي فاذا
 طعنا في الحيض او ولدنا

الطلق فلو اراد أن يعرض أهل الوقف بمثل ساحة المسجد أو بمثلها أو يترك ربه كله ويكون وقفا
 على مقتضى الوقف الاول فهل يثاب على ذلك ويخرج عن عهدة الائم فان قلتم نعم فكيف صورة
 ذلك وان قلتم لا فهل من حيلة او رخصة ولو بتقليد بعض المذاهب في تبقية المسجد والاستمرار على
 عمارته وتعهد ٧ ولا ثرو على المملوك بالسؤال عن الرخصة فالامر كما علمتم ولا يخفاكم مقصوده
 فان قلتم لا رخصة ولا حيلة فهل تشيرون بخراب المسجد ومنع الصلاة فيه أم بالبقاء على حاله ونكف
 عن ترميمه لا غير وما الحكم لو ان ذلك الذي بنى بنى بأذن أرباب أهل الوقف الكاملين فهل
 يسوغ لهم وله ذلك ام لا فان قلتم لا يسوغ له ذلك وان اذن له أرباب الوقف مراعاة لحق من
 سيأتى بعدهم من باقى البطون فهل يجب عليه المبادرة الى هذه ورد الارض الى الحالة التي كانت
 عليها اولا فان قلتم نعم يجب عليه ذلك فلو ان الذي بناء امتنع من هدمه وحاول تبقيته ولم يرض
 بذلك فهل يجوز لكل احد من الناس الصلاة والقعود فيه على الدوام ويصح الاعتكاف فيه
 لمريد الاعتكاف فيه ايضا أولا وهل يحرم على الجنب المكث فيه اولا ولو ان ذلك الذي بناه وقفه
 مسجدا ما حكمه بعد ذلك هل توجبون هدمه ام لا ولو ان في ذلك المسجد اماما يصلى بالجماعة فيه
 دواما فهل الاولى للشخص الصلاة معهم لاجل تحصيل ثواب فضيلة الجماعة او الاولى تركه واعتزاله
 عنه وصلاته منفردا بينوا لذلك (فاجاب) بقوله يجب هدم المسجد المذكور على كل من قدر
 على ذلك واعادته على حاله الاولى لان الواقف لما وقف بعض تلك الارض للغراس ابطال سائر
 وجوه الانتفاع بها بغير الغراس فلو جوزنا بناء مسجد فيها ولو باذن الموقوف عليهم لزم ابطال غرض
 الواقف وتغير معالم الوقف وذلك لا يجوز مطلقا سواء احتاج الناس لمسجد ام لا وسواء اعرض بانى
 تلك الزيادة على المسجد الاول اهل الوقف اضعافا ام لا نعم يجوز ان يرفع الامر الى حاكم يرى
 التعويض فاذا رفع اليه وحكم به جاز بناء تلك الزيادة والصلاة فيها واما قبل الحكم بذلك فلا يثبت
 لتلك الزيادة احكام المسجد ولا يجوز لاحد ان يقر بانها على بنائها او ترميمها ولا الصلاة فيها ولا
 الاعتكاف لان الارض حينئذ مغصوبة فيرتب على بانها احكام الغاصب اثما وضمانا وردا وغيرها
 ولو كان بانى تلك الزيادة يملك بعض ارضها فوقف ذلك البعض مسجدا ثبت له حكم المسجد في
 حرمة الجلوس فيه على الجنب لا فيما سوى ذلك ووقفه ذلك البعض مسجدا لا يمنع حرمة البناء
 وجوب الهدم عليه بل يحرم عليه البناء ويجب هدمه ولا يجوز لاحد صلاة ولا اعتكاف فيه وإن
 كان قد وقف ماملuke مسجدا والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) في وقف على فطور المسجد هل
 يحل للفقير والغنى ام يختص بالفقير وهل يحل للمفطر المعذور وهل يجوز للمقيم بالمسجد التفضيل
 بين آحاد الناس وهل يجوز اخراجه من المسجد لغير من صلى فيه وهل يحل للعبيد والصغار ومن
 لا يصلى. وإذا اخذ بعض من صلى في المسجد شيئا وخرج به لغير من صلى فيه من غنى او فقير او لمن لا يصلى
 لكنه حضر المسجد هل يجوز ذلك او شيء منه وهل يجوز لمن اخذه ان يعطيه لمن لا يصوم او
 يصرفه في حوائجه واغراضه او يبيعه او يبيعه لغيره او يتصدق به بينوا لنا ذلك فقد وقفنا على
 جوابات في هذه المسئلة لم يتحرر لنا ما التحقيق فيها وهذه المسئلة من الوقائع عندنا فبينوا لنا حكمها
 وابسطوا لنا الكلام فيها اثابكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) بقوله لا يتضح الجواب عن ذلك
 إلا ان علم لفظ الواقف لأن احكام الاوقاف منوطة بالفاظ الواقفين دائما الا اذا عرفت مقاصدهم
 كان اطردت عادة زمنهم باشياء مخصوصة فتزل عليها الفاظهم وحينئذ فما ذكر من الوقف على
 الفطر في المسجد ان كان لذلك عادة مطردة في زمن الواقف وعلم بها الواقف كان وقفه منزلا عليها
 لتصريح الائمة بانها حينئذ منزلة منزلة شرطه فحينئذ ما قصدت به من الاختصاص بالفقير أو الصائم

في تحرير التقيح رأى
مرجوح فقي الروضة
كاصلها وقال لامرأته إن
حضنتا حيضة فانتما طالقان
فثلاثة أوجه أصحها يلغو
قوله حيضة فاذا ابتدأها
الدم طلقتا والثاني إذا تمت
الحيضتان طلقتا وهذا
احتمال رآه الامام والثالث
أنه يلغو فلا تطلقان وإن
حاضتا ويجرى الخلاف في
قوله إن ولدتما ولداً اه
فما في التحرير تبعاً لأصله
هو الوجه الثالث (سئل)
عن شخص علق طلاق
زوجاته ثلاثاً باراقة خمر
عليه ثم أكرهه شخص على
شرب هذا الخمر وأراقها
عليه فهل يباح له شربها أم لا
(فاجاب) بانه يباح له
شربها دفعا لضرره بتطبيق
زوجاته كما ذكر (سئل)
عن قال لزوجته إذا مضى
ليل فانت طالق فهل تطلق
بمضي ليلة واحدة أم باقل
الجمع (فاجاب) بانها لا تطلق
إلا بمضي ثلاث ليال فان
الليل واحد بمعنى جمع
وواحدة ليلة مثل تمر وتمر
وقد جمع على ليال فزادوا
فيها الياء على غير قياس
(سئل) عن وكل شخصاً
في طلاق زوجته ولم يلفظ
بعدد ولا نواه فطلقها الوكيل
ثلاثاً فهل تطلق طلاقاً او
ثلاثاً (فاجاب) بانها تطلق
طلاقاً واحدة لانها الماذون
فيها وقد قالوا لو قال

أو الاكل في المسجد أو أن ما يعطاه يأكله فوراً أو لا يعطيه غيره أو غير ذلك يعمل بالعادة فيه من
غير توقف ولا إشكال وأما إذا لم يكن عادة لذلك فلا بد لنا من نظر عبارة الواقف لترتب عليها مقتضاها
وبفرض أن الواقف لم يقل إلا وقتت كذا على من يفطر في رمضان في مسجد كذا فحكم ذلك
المتبادر منه اغتنام فضيلة تفتير الصائمين وفضيلة تعجيلهم للفطر وحيث فلا فرق بين الغنى والفقر
ويتقيد الاعطاء بمن في المسجد وبالصائم حقيقة فلا يعطى لمن أفطر لنحو مرض ولا لمن نسي النية
وإن لزمه الامساك ويعطى بمن صام وقن كذلك ويجب على من أعطى شيئاً أن يفطر به ولا يجوز له
أن يخرج به من المسجد ولا أن يؤخره لسحوره ولا أن يعطيه لغير من هو في المسجد ولا أن يتصرف
فيه بغير الفطر عليه كل ذلك تقديم لغرض الواقف وتحقيقاً لما قصده من عظيم ثواب تفتير
الصائمين وتعجيلهم للفطر والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن بقعة من الارض تشتمل على قدر
عشرين عوداً من النخل وصفة ذلك النخل في البقعة المذكورة أن بين كل نخلة ونخلة مسافة قدر عشرة
أذرع تقريباً ثم ما ذكرناه من النخل المذكور في البقعة المذكورة ليس هو بما يشرب من النهر
أو غيره وإنما يشرب في أول الامر عند غرسه بحمل الماء اليه في قرب ونحوها فاذا اشتد وصار
حيالاً محتجج إلى الماء بعد ذلك لاستغنائه عن الماء بجذب عروقه واكتفائه بذلك إذا عرف هذا
فما ذكرناه من الارض والنخل على الهيئة المذكورة مشترك بين زيد وعمرو ومشاعاً لزيد فيه ربه
ولعمرو ثلاثة أرباعه فاتفق من حال الشريكين المذكورين أنها اتفقا على قسمة النخل المذكور
دون أرضه بانها اتفقا على تبقيتها بينهما على الاشاعة إلى وقت ما فاقسما كذلك فخرج لكل
منهما نصيبه عدداً من النخل على قدر ما اقتضته شركتهما في ذلك مفرقا في جميع جهات الارض
المذكورة فاخذوا على ذلك مدة مديدة وكل منهما يعرف ما يخرج له من النخل بالقسمة ثم ان عمراً
صاحب الثلاثة الارباع المذكورة وقف نصيبه في النخل والارض جميعاً على أولاده وأولاد أولاده
ما تناسلوا ثم بعد مدة أيضاً طلب ورثة عمرو الواقف بعد موته من زيد الشريك المذكور قسمة
الارض المشغولة بما ذكر من النخل والقرض ان النخل الذي اقتسماه كله أو معظمه باق في تلك
الارض لم يزل منها فاجاب زيد إلى ذلك واقسما الارض المذكورة فخرج لزيد ربع يياض
الارض في طرف معين مشغولاً بشيء من نخله ونخل شركائه أصحاب الوقف والارباب الوقف ثلاثة
أرباع يياض الارض المذكورة وثلاثة أرباع النخل مفرقا أيضاً في سائر جهاتها فالثلاثة الارباع
المذكورة صارت مشغولة كذلك بشيء من نخلهم ونخل زيد المذكور فداموا على هذا الوصف
مدة ثم ان بعض أرباب الوقف انتدب لبناء مسجد في تلك البقعة بين يياض الارض والنخل وإن
كان بعض النخل من الجهتين يقع في بعضه داخلاً وذلك لحاجة الناس اليه وتعويلهم في ذلك
عليه فبناه باذن أرباب أهل الوقف في ناحية من يياض الذي صار للوقف وكان من صورة بنائه
فيه أنه اختط بقعة قد ها عشرون أو ثلاثون ذراعاً وبناه بناء محكماً وأوقفها مسجداً على المصلين
وغيرهم واستمر الحال بعد بنائه وترد الناس اليه وصلاتهم فيه مدة من الزمان يزيد قدرها على عشر
سنين ثم إن بعض المدرسة المتفقه وصل إلى ذلك المكان الذي اتفق فيه وقوع ذلك البناء وجرى
له مع صاحب المكان الذي اتفق له وقوع ما ذكر من البناء في ارض الوقف بحث في جواز البناء
وعدمه فقال ذلك المتفقه ان ذلك البناء لا يجوز ويجب على بانيه أن يهدمه ولا يجوز أن يصلي فيه ولا
ثواب للجاعة فيه بل لا يثبت لذلك البناء حكم من احكام المسجد لاجل ولا حرمة فمخرج الذي بناء
وطال لاجل ذلك عناء وذلك لوجوه متعددة وأمر غير واحدة منها انه قد تعبت في بنائه تعباً شديداً
وأنفق في انشائه مالا كثيراً ومنها ان أهل المكان الذي بنى ذلك المسجد من أجلهم وبسببهم وبأمرهم

آخر تريد أن أطلق
زوجتك فقال نعم صار
وكيلا في طرفة (سئل)
عن حلف بالطلاق أن
لا يأكل طعاما ناسيا حلفه ثم
سأل شخصا يعتقده عن
ذلك فافتاه بوقوع الطلاق
ثم أكل طعاما المحلوف عليه
عامدا ظاننا صحة فتواه فهل
يقع عليه الطلاق بالاكل
بعد الفتيا سواء أكان من
أفتاه أهلا للفتوى أم لا
(فاجاب) بانه لم يقع عليه
طلاق باكله الواقع بعد
الفتوى وان لم يكن من
أفتاه أهلا للظنه انه غير
معلق عليه الطلاق (سئل)
عن شخص شرعت المواشط
في جلاء زوجته فقيل له
ان رجلا أجنب يردون
حضور جلالتها تخلف
بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي
عليه ولا على غيره في تلك
الليلة فقيل له قل الا ان
شاء الله تخلف الطلاق
الثلاث أنها لا تجلي عليه ولا
على غيره في تلك الليلة
ثم جلست تلك الليلة على
النساء ثم قال انما أردت
بلفظة غيرى الرجال الاجانب
فهل يقع عليه بحلفه الاول
طلقة وبالثاني طلقتان أم
لا يقع عليه طلاق (فاجاب)
بانه لم يقع بذلك طلاق لان
القول في ارادته المذكورة
قول يمينه للقرينة الحالية
وهي غيرته على زوجته من
نظر الاجانب إياها (سئل)
عن قولهم لو خاطبت زوجته
بمكروه كياسفيه او باخسيس

حاجتهم الى ابقائه في ذلك الموضع متأكدة وذلك لانهم لا يجدون مكانا تصلي فيه الجماعة غيره ولا
يجدون ما يتوضئون ويغتسلون فيه الا عنده ومنها ان في هدمه وازالته عن مكانه سبب افتراق شمل
الجماعة التي كانت تصلي فيه لاسيما مع ضعف اهل المكان وعدم قدرتهم على اثناء مسجد آخر فهل
ترون طريقا لهذا المستفتى في ابقاء ما بناه وتقرير ما عناه فقد طال تعطشه لذلك وتطلبه لما هنا لك
او تجدون في ذلك وجها نختاره ونقتضى مناره او ترون في بعض مذاهب الائمة اساعة التقليد في
هذه المهمة فان رايتهم ذلك وعرفتموه فواضحوا لنا وما الذي تعدونه بعد ذلك ايضا صوابا التقليد
للضرر الاكيد والاحتراز منه والتخلي عنه اوضحوا لنا حكم هذه المسئلة بادائها واحكامها واقسامها
ايضا حاشا وبينوا لنا المقصود من الغرض في التقليد وعدمه بيانا شافيا وافيا وليعلم سيدنا شرف
الله قدره واعلى في الطيبين ذكره ان هذا الذي بنى ما ذكرناه لم يبنه الا بعد ان استشار اهل الوقف
واستشار صاحب الربيع الطلق ايضا فصوب الجميع رايه واذن في بنائه فهل ترون ذلك له مفيدا
او تجدون لما ابتلي به تسديدا (فاجاب) بقوله قسمة النخل دون الارض جائزة بالتراضي وكذا
قسمة الثلاثة الارباع الوقف عن الربيع الملك لكن بشرط ان تكون القسمة افرازا بان تستوى
جميع اجزاء الارض ولم يقع رد من المالك وإذا اقتسمها كذلك صار ما خرج بالقسمة لجهة الوقف
تجرى عليه احكامه ولجهة الملك تجرى عليه احكامه واما في حصة كل من نخل الآخر فيجرى فيه
كما رجحته في شرح المنهاج ما ذكره آخر العارية عما هو مبسوط في كتبهم هناك وإذا تقرر ان
ما خرج بالقسمة لجهة الوقف وقف تجري عليه احكام الوقف فلا يجوز لاحد من اهل الوقف ولو
باذن الباقيين تغيير ما قصد الواقف من كونه وقفا على ذريته ينتفعون بغلته بان يجعله مسجدا
لحينئذ يجب هدمه ولا يثبت له شيء من احكام المسجدية ويجب على بانيه الرجوع الى الله سبحانه
وتعالى والتوبة بما اقترفه ان علم حرمة ذلك والا فلا اثم عليه لكن يجب عليه هدم بنائه وإن
تعب واصرف اموالا وان احتاج الناس او اضطروا اليه ولو تفرقت الجماعة بسبب هدمه ولو كان له
قصد صالح في البناء والرجوع الى الحق خير من التهادي في الباطل نعم ان رأى له في مذهب من
المذاهب الثلاثة وجها مسوغا لبقاء بنائه مسجدا فلا حرج عليه في رفع الامر للحاكم به ليحكم له
بذلك فان لم يجد حاكما ووجد قولا معتمدا في أحد تلك المذاهب بذلك فله تقليده لكن لا يقلد في
اعتقاده الا رجلا عالما ثمة عرف بالتقدم في ذلك المذهب ويميز معتمده من غيره والله سبحانه وتعالى
أعلم (وسئل) عن قال وقفت على من ينسب الى من أولاد اولادى لم يدخل اولاد البنات هل
هو سواء اكان الواقف رجلا او امرأة أولا (فاجاب) بقوله الذى اقتضاه كلام الاصحاب دخول
اولاد البنين دون اولاد البنات سواء اكان الواقف رجلا ام امرأة فان قلت هو في المرأة مشكل
بقولهم في النكاح وغيره انه لا مشاركة بين الام والابن في النسب قلت يمكن الجواب عن ذلك بان
معنى ذلك انه لا مشاركة بينه وبينها في الانتساب الى من تنسب هي اليه لانه لا ينسب الى ابيها لكونه
ابن ابنته وان كان ينسب اليها لكونه ابنها فدخل ابنه في قولها ما تقدم بخلاف ابن بنتها فانه انما
ينسب الى ابيه وابوه لانسبة بينه وبين امه بخلاف ابن ابنها فانه ينسب الى ابيه وابوه منسوب الى
امه بالمعنى الذى قررته وإذا تأملت ما قررته علمت انه لا مخالفة بين ما هنا وما في النكاح وغيره وان
ذلك اولى من قول شيخنا في شرح الروض بعد ان ذكر الاشكال السابق الا ان يقال ذكر
الانتساب هنا لبيان الواقع لا لخراج فتدخل اولاد اولاد البنات ايضا ولا يلزم الغاء الوصف اصلا
فالعبارة فيها بالنسبة اللغوية لا الشرعية ويكون كلام الفقهاء محمولا على وقف الرجل (وسئل) عن
وقف على اولاده فلان وفلان وفلانة إن عملا لها حليا فهل يصح الوقف ويلزم الشرط أولا ولا

فقال لها ان كنت كذا فانت

طالق فان قصد به مكافأتها

وقع ولا فتعلق هل يؤخذ

منه أنها لو قالت له أنت

سرت متاع ولدي مثلاً أو

أنت زيت بفلانة مثلاً

وكررت ذلك عليه مراراً

فقال لها انت طالق وانه

يبقى فيها التفصيل المذكور

ان لم يأت بصيغة التعليق

ولا بالعطف بالواو

ونحوها بل قال أنت

طالق عند قولها له

مكروها وقال قصدت

ان كنت كما قلت لي

واتهمتي به من ذلك كالأو

قال لمن خاصمته تزوجت

على كل امرأ لي طالق أو

نسائي طوالت وقال أردت

غير الخاصة فيقبل منه

ظاهر أو باطنا لقوة ارادته

بدلالة القرينة والحال انه

لم يقصد مكافأتها بذلك

ولما قصد تعليق طلاقها

على اتصافه بما وصفته به

من المكروه وهل الحكم

في أصل المسئلة يأتي فيما

إذا خاطبته بصفة مدح

ليست فيه كإعالم فقال لها

ان كنت كما قلت فانت

طالق ويكون قولهم خاطبته

بمكروه ليس بقيد بل الغالب

ذلك أم لا وعليه فما الفرق

إذا التهمة بما ليس فيه

موجودة وإن كان مدحاً

وربما ينحل قولها إلى

الاستهزاء به فيكون مكروها

وإذا ظن وقوع الطلاق بما

وقع منه من ذلك فسأله

القاضي أو غيره من الشهود

(فاجاب) بقوله هذا الوقف باطل سواء قصد تعليق صحة الوقف عليه أو لم يعلم له قصد أما في الاول فظاهر وأما في الثاني فلان الصيغة ظاهرة في الشرط وإن ذكره بعد أن صدر منه الوقف وهو قاصد عدم تعليقه على شيء فينبغي أن يصح (وسئل) عن شخص يستحق وقفاً كاملاً بمفرده وشرط له الواقف النظر بعده ثم من بعده يستحق الوقف أو لولده إلى آخرهم ثم عصباتهم إلى آخرهم ثم الفقراء غريب الوقف بعد موت الواقف ولم يجد الناظر المستحق من يستأجره بأجرة المثل وخشي على أنقاضه الفوت فآجره بدون أجرة المثل هل يصح منه ذلك لكونه رأى الحظ والمصلحة في ذلك ولا تنفسخ بموته سواء أصرها في عمارته أم لا لكونه يستحق ذلك كله في حياته بشرط الواقف وإذا قلتم بطلانها لورثته أو لعصبات الموقوف عليهم من بعدهم الرجوع بالأجرة كلها أو بأجرة ما بقي من المدة حال موته وإذا أجزها بأجرة المثل وأصرف بعضها في عمارته والباقي أصره على نفسه لكونه يستحقه فهل تنفسخ الأجرة بعد حياته وإذا قلتم بعدم الانفساخ فهل يستحقه وارثه بقية الأجرة من تركته مورثه والحال ان الوقف والتركة صارت إليه بموته وإذا قلتم له ذلك كيف صورة ذلك وهل يكون حكم الوارث والاجنبي الموقوف عليه في ذلك سواء أم يفترقان وإذا أصرف الناظر المستحق من ماله باذن الحاكم شرعى في صرف عمارته ليرجع على ريعه بذلك هل يسوغ منه ذلك أم لا يسوغ لكونه يستحق ريعه ويروح عليه بجاناً فإذا قلتم يسوغ له ذلك كيف يحاسب بشيء يستحقه وقد أشكل علينا ذلك أو ضحوه لنا وضوحاً شافياً (فاجاب) بقوله يصح للناظر المستحق وحده أن يؤجر بدون أجرة المثل لكنه إذا مات تنفسخ الأجرة بموته فيما بقي منها لان الاستحقاق ينتقل لمن بعده وهو لم يرض حال استحقاقه بإيجاره بدون أجرة المثل فان أجز بأجرة المثل لم تنفسخ الأجرة بموته وان مات معسراً وضع الأجرة جميعاً لكنها أعنى ما يخص ما بعد موته من الأجرة يصير للطبقة الذين بعده ولو كانوا أولاده ديناً عليه لانهم لا يتلقون منه بل من الوقف وفائدة ذلك أنه لو كان عليه دين آخر قسمت تركته بين الكل بالحصة وحيث قدم استحقاق الناظر على العماره لشرط الواقف ذلك فأصرف من استحقاقه عليها باذن الحاكم ليرجع رجوع والا فلا وكذا يرجع ان صرف من ماله باذن الحاكم وفائدة الرجوع مع أنه المستحق وحده انه لو مات صار ما أصره ديناً لورثته على الوقف وكذا لو فرض بطلان استحقاقه في حياته فيصير ما أصره ديناً له على الوقف فعلم أن كونه المستحق لا ينافي أنه يثبت له دين على الوقف (وسئل) عن رجل وقف وقفاً على أولاد ذكور خمسة قاسم الرجل الرشيد وأحمد الرجل الرشيد أيضاً حسباً اعترف بذلك والديهما الواقف المذكور كما هو مذكور في كتاب الوقف وإبراهيم المراهق وحسن المميز وحسين السداسي بالسوية بينهم ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم للذكر منهم سهان وللأنثى سهم على أن من مات منهم عن ولد أو ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه له وان من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد وان سفل انتقل نصيبه لاهل درجته وذوى طبقته تحجب أبداً الطبقة العليا السفلى للذكر مثل حظ الانثيين فإذا انقرضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم كان ذلك وقفاً على الفقراء والمساكين القاطنين بمكة والواردن إليها وجعل الواقف المذكور النظر في ذلك للارشاد فالارشاد من الموقوف عليهم فأت الواقف المذكور ثم مات قاسم وترك ولداً يدعى جساراً ثم مات جسار المذكور ولم يعقب ومات أحمد وحسين ولم يعقبا والموجود الآن من ذرية الواقف ذكران أخوان شقيقان أحدهما يدعى مباركاً والآخر يدعى علياً من ذرية إبراهيم ابن الواقف أحد الاخوة الخمسة الموقوف عليهم وبنت تدعى شميسة يتصل نسبها بحسن ولد الواقف فما يستحق الاخوان وما تستحق شميسة من الوقف المذكور هل يكون بينهم أثلاثاً النصف للبنث والنصف للاخوين المذكورين أو الخمس للبنث أم

ثلاثا هل يؤخذ بذلك والحالة ما ذكر في التعليق أو ارادته في الصورة الثانية أم لا يؤخذ بذلك لاعترافه وقيام القرينة على صدقه كما هو مصرح به في الكفاية (فاجاب) بانه لا يؤخذ منها ما ذكر من التفصيل في جوابه لها به وله طالق طالق أو انت طالق بل يقع عليه به الطلاق ظاهراً لتبجيذه طلاقها والفرق بينها وبين مسألة المخاصمة واضح وهو انه في مسئلتنا نجز طلاقها فلا تقبل منه لإرادة تعليقه وفي مسألة المخاصمة انما أتى بلفظ عام فقبلت منه إرادة تخصيصه لقوتها بدلالة القرينة وظاهران التفصيل في اصل المسئلة يأتي فيما إذا خاطبته بصفة مدح وإن لم يفهم منها الاستهزاء لانه في حالة قصده مكافأته قد غلظ على نفسه بارادته وقوع الطلاق حالا ومتى اخبر القاضي او غيره بما تلفظ به او لا لم يقع عليه باخباره طلاق (سئل) عما إذا قيل اطلقت امرأتك ثلاثا فقال نعم طلقته ثلاثا مثلاً ثم قال ظننت ان الذي جرى بيننا طلاق وقد افتاني بخلافه الفقهاء وقالت الزوجة بل طلقني ثلاثا لم يقبل من الزوج إلا بقرينة كأن تخصا في لفظة اطلقها فقال ذلك ثم ذكر التأويل يقبل وهذا تفصيل للامام

كيف الحال ومبارك وعلى الاخوان المذكوران هما ولد ابراهيم بن ابراهيم بن علي الذي هو الواقف وشميسة المذكورة هي بنت ابراهيم بن محمد بن عيسى بن حسن بن علي الواقف أفتونا ماجورين (فاجاب) بقوله اما شميسة فلها الخمس يقيين على كل تقدير وأما الاخوان المذكوران على ومبارك فلها الخمس كذلك وأما الاخماس الثلاثة الباقية فيحتاج الكلام فيها إلى معرفة من كان موجوداً عند موت جसार وأحمد وحسين من اولاد الواقف او بمن بعدهم لاختلاف الحكم بذلك فان جد شميسة ان تاخر موته عن جसार وأحمد وحسين وابراهيم كانت تلك الاخماس الثلاثة لها وحدها وإن كان المتأخر موته هو جد الولدين كانت تلك الثلاثة لها وحدها وإن تاخر موت الجدین عن موت أولئك الثلاثة كانت تلك الاخماس الثلاثة انتقلت إلى أولاد أولادها شميسة والاخوين كذلك فان عرف ذلك فقد بينا حكمه وان لم يعرف فالقياس انه توقف الاخماس الثلاثة بين شميسة والاخوين الى أن يعرف ذلك أو يصطلحوا فيه على شيء والله سبحانه وتعالى اعلم (وسئل) عن وقف على جماعة بالسوية شرط فيه لقارىء بمبلغ معلوم ولجهة صدقات بمبلغ معلوم أم من غير ترتيب فيهم فهل يقدم من ريعه بعد عمارته احد إذا لم يف ريعه بهم أجمعين أم يوزع بينهم وان تفاوتت الحقوق على قدر استحقاقهم وإذا قلتم بالتوزيع وكان ريعه في سنة اربعين اشرفيا وكان للقارىء عشرة اشرفية ولجهات البر خمسة عشر اشرفيا مثلاً ما ياخذ القارىء من استحقاقه اصحاب البر من استحقاقهم إذا كان بالسوية بينهم وماذا ياخذ الجماعة الموقوف عليهم إذا كان بينهم بالسوية وما الحكم بينهم إذا كان الوقف عليهم مرتباً ولم يف ريعه بهم فهل يعطى القارىء كاملاً أولاً ثم جهات البر كاملاً إن كان أو ما فضل والباقي لجماعة الوقف إن كان بقى شيء والا فلا شيء لهم وإذا سكن بعض الموقوف عليهم أو من له استحقاق فيه باجارة من الناظر هل له أن يقاصص بما يخصه من الربيع ويسقط عنه ويدفع الباقي للمستحقين أم لا وإذا أراد لبعض السكنى باجرة مثله وإبى البعض وارادوه لانفسهم وتنازعوا في ذلك هل للناظر ان يؤجر من شاء منهم باجرة مثله او يؤجر أجنبيا او يغلق ذلك عليهم الى أن يصطلحوا وهل يتوقف اغلاق الباب عند التنازع على اذن الحاكم مع وجود الناظر الخاص ام لا وإذا سكن البعض تعدياً من غير اجارة من ناظره هل له اخراجهم ويطالبهم باجرة المثل للمدة الماضية ام لا وإذا غاب الناظر الخاص غيبة طويلة ولم يוכל وكلا او امتنع من الاجارة لغير عذر هل يقوم الحاكم مقامه وإذا كان للوقف ناظران واراد احدها استئجار الوقف لنفسه هل للناظر الثاني ان يؤجره او الحاكم الشرعي وإذا لم يحصل في الوقف اجرة المثل في بعض السنين فهل للناظر ان يؤجره بدون اجرة المثل رضى ارباب الحقوق أم لا وهل تنفسخ اجارته بذلك ام لا تنفسخ إذا رأى الحظ في ذلك للوقف خصوصاً لاجل عمارته وهل يقبل قوله في ذلك ام لا بد من البينة إن هذا حظ ومصلحة للعمارة واذا خرب بعض الوقف وعمره الناظر من ريعه او من غيره هل يرجع إذا اقترضه بنية الرجوع عليه باذن حاكم شرعي وهل يقبل قوله فيما اصرفه وعمر به قليلاً كان أو كثيراً اولاداً من بينة شرعية تشهد بذلك وهل يشترط في الشهادة التفصيل بما اصرفه في من نورة وأحجار واجرة وغير ذلك ام يكفي قول الشاهد انه اصرف كذا وكذا من غير تفصيل وهل يقبل قول الناظر ان الوقف خراب ام لا بد من البينة او ضحوا لنا ذلك مرتباً مفصلاً انابكم الله تعالى الجنة (فاجاب) رضى الله تعالى عنه لا يقدم احد من الموقوف عليهم اذا كان بالسوية بينهم بعد العمارة بل يوزع عليهم بحسب استحقاقهم فلو كان الربيع خمسة والمشروط لواحد عشرة ولا آخر خمسة عشر قسمت الخمسة بينها اخماساً فيأخذ ذو العشرة اثنين وذو الخمسة ثلاثة وأما مثال السائل فلا توزيع فيه لانه اذا فرض ان الربيع اربعون وان لواحد عشرة

نقله في الروضة واصلها عنه
وقال انه قويم لابس بالاخل
به ثم قال شيخ الاسلام في شرح
الروض عقب ذلك في او اخر
كتاب الكتابة وبالجملة فهذا
يعني تصديقه مطلقا بقريته
ودونها هو المنقول وكلام
الامام بحث له الى آخر
ما ذكره فهل المعتمد قبول
قوله في نفى الطلاق والاعتاق
بقريته ودونها ام لا بد من
القريته كمنظاره وهل اذا
زعم في مسئلتنا ان الفقيه
افتاه او الواعظ خطاه ثم
راجعت الفقهاء فافتوني
بخلافه على الصواب فانكر
الفقيه او الواعظ افتاءه
بذلك وانكرت الزوجة
ذلك وقالت مالك عذر
تعتذر به في دفع الطلاق
عنك ولا في رفع اقرارك به
يطالب بالبيان على ذلك
كما هو القياس ام لا كما اذا
قالت انا زوجة فلان فانها
تقبل وان كذبها الولي
والشهود في ذلك وكما اذا
قالت حلت وطلقت المحلل
واحتمل ذلك وما الفرق بين
قوله ظننت ان الذي جرى
بيننا طلاق بالثلاث مثلاً
واقنيت بخلافه وبين من
ظن امراته اجنية فطلقها
او اعتقها فبانت زوجته او
امته (فاجاب) بان المعتمد
قبول قول الزوج يمينه في
قوله انما قلت هي طالق
على ظن ان اللفظ الذي
جرى بيننا طلاق وقد
افتوني بخلافه وان نازعته

ولآخر خمسة عشرة كان الربح أكثر من مجموع حتميهما فيأخذان حقيهما ويفعل في الفاضل
ما شرط الواقف فيه والا أرصده لنحو عمارة الوقف فان كان وقف ترتيب لم يستحق المؤخر شيئاً
حتى يستوفي المقدم جميع ما شرطه له ولا تقلص في مسألة السكنى المذكورة لفقد شرطه في دفع جميع
الاجرة للناظر ثم يفرقها الناظر في مصارفها ويتخير الناظر بين ايجار بعضهم وغيرهم ولا يجاب طالب
خلاف ذلك من غلق وغيره بل لا يجوز للناظر اجابة طالب الغلق ومن سكن منهم تعدياً أخرجه
الناظر قهراً عليه وأخذ منه أجرة المثل للمدة التي سكنها أو وضع يده على الوقف فيها ويقوم الحاكم
مقام الناظر لنحو غيبة أو امتناعه وإذا شرط اجتماع الناظرين على تصرف لم يؤثر أحدهما الآخر
والاجاز له ايجار له وله الاجارة بدون أجرة المثل برضا الموقوف عليه المعين أو لضرورة العمارة ونحوها
أخذاً مما قالوه في ولي اليتيم ولا يكفي بقوله بل لا بد من اثبات تلك الضرورة وقبل قوله في القدر
المحتمل الذي صرفه في نحو العمارة وللحاكم تخليفه ان اتهمه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
عن موضع في مدرسة للفقراء فانهدمت وتعطلت وخيف على أحجارها وأخشابها بمن يأخذها فهل
لوجئ أن ينقلها الى موضع قريب منها ويبنيها مدرسة حيث لم تكن موقوفة أم لا يحل (فاجاب)
بأنه يجوز النقل في الصورة المذكورة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن
وظيفة تدريس هل يجوز أن يشترك اثنان فيها (فاجاب) بقوله نقل السبكي في طبقاته عن ابن رزين
امتناع ذلك وكان ملحظه أنه خلاف المعبود وأنه يلزم من الاشتراك نقص انتفاع الطلبة بمغايرة
ما يلقي اليهم من تقرير كل وأسلوبه وكل ذلك لا يخلو عن وقفه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل)
عن وقف قطعة أرض على من يقرأ على ولي معين ولم يعلم هل مراده يقرأ عند قبره او يقرأ
وان لم يكن عنده ويدعو الله ان يوصل ثواب قراءته اليه ما الحكم وإذا كان الغالب من اهل بلدة
انهم يريدون الصورة الثانية ما الحكم (فاجاب) بقوله حيث علم انه قال ووقت هذا على من يقرأ
على فلان لم تجب القراءة على القبر ولا يبحث عن مراد الواقف لان لفظه يدل على ان القراءة على
خصوص الارض غير واجبة وان لم يعلم الصورة التي تلفظ بها الواقف فالوجه انه لا يتعين القراءة
على القبر ايضاً لان الاصل اجزاؤها على التبر وغيره حتى يعلم تخصيص الواقف لها بمحل معين ولم يعلم
ذلك فعملنا بالاصل نعم ان اطردت عادة بلدة الواقف حين الوقف بان مرادهم الوقف على من يقرأ على
القبر دون غيره فتعين القراءة على التبر وحيث قلنا لا يتعين القبر فالاحوط والورع ان تكون عليه
لانها حينئذ مبرئة للذمة بيقين والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن شخص وقف محلاً على قراء
ثلاثة من طائفة معلومة ثم من بعدهم على غيرهم كمهم ثلاثة بعد ثلاثة الى ما لا يشتهى وفقاً صحيحاً
شرعياً ثم شرط ان يخرج من ريع وقفه بعد المصاريف الباقي للقراء المذكورين وشرط ذلك لهم
في مقابلة قراءتهم في كل ليلة في المسجد الحرام مثلاً ما تيسر من كتاب الله تعالى العزيز وان يهدوا
مثل ثواب ذلك في صحائف الانبياء والعلماء والصالحين ثم في صحائف الواقف حياً كان او ميتاً وفي
صحائف والديه والمسلمين فهل هذا الوقف صحيح بشرطه المذكورة وإذا قلتم بصحته فهل ما تأخذ القراء
من ريع الوقف في مقابلة القراءة صحيح ويكون كالأجرة إذا اتوا بالعمل المشروط على وجهه وإذا
اخذ واحد منهم بعذر كمرض وسفر ونحوه او بغير عذر ولم يستتب عنه فيها هل يسقط من حقه
بقدر ما اخذ به من الايام مثلاً وهل له ان يستتيب إذا لم يشرط له الواقف وإذا قلتم لا فهل يقرر
الناظر غيره ويسقط حقه من الربيع في حالة العذر وبعد زواله ام يستتيب عنه الناظر الى ان
يزول العذر ويعطى له بقدر ما يستحقه من العمل ام تستمر القراءة شاغرة الى حين زوال العذر
ويعمل ويأخذ ما كان يستحقه حالة العذر وهذا الاخير كما لا يخفى عن علمكم الكريم مستحيل لان

الفقيه او الواعظ افتاءه بذلك وقبول قول الزوج يمينه في قوله اردت عتقت بما اديت مطلنا والفرق بين مسئلة الظن وبين تطلته او اعتاقه من ظنها اجنبية ثم بان خلافه انه في مسئلة الظن قاصد للاخبار وفي مسئلة الاجنبية موقع الطلاق او العتق في محله وظنه المذكور لا يدفعه (سئل) عن قال لزوجته ان رحت الى المحلة بغير اذن فانت طالق ثم بعد ايام قال مثل ذلك ثم بعد ايام قال لها ان رحت الى المحلة باذني او بغير اذني فانت طالق ولم يقصد التاكيد ثم راحت اليها بغير اذنه عالمة مختارة فهل يقع عليه الطلاق ثلاثا ام واحدة (فاجاب) بانه يقع عليه بالتعليقين الاولين طلقتان ان قصد الاستئناف والا فواحدة ويقع عليه بالتعليق الثالث طلقة ايضا على كل التقديرين لانه تعليق غير التعليقين الاولين (سئل) عن قول ابن العماد في احكام الماموم والامام ولو اتى بلفظ محتمل للطلاق فافتاه شخص جاهل بوقوع الطلاق وانشا طلاقا آخر بناء على انها بانة بالطلاق الاول لم يقع الثاني لانه مبني على ظن فاسد وقد اقيمت بعدم الحث في نظائر المسئلة ولو كان الماتى غير اهل للافتاء فيها سئل عنه

الاستحقاق في مقابلة عمله ولا عمل وما قدر ما يلزم القارىء من القراءة المشروطة في قول الواقف ان يقرأ ما تيسر هل يلزمه ان ياتي بثلاث آيات وهو اقل الجمع أو أكثر من ذلك أم يتبع عرف بلد الواقف وهل يصل ثواب القراءة الى الواقف في حال حياته كما شرط وإذا قلتم لا فاذا شرط أن يهدي له عقب القراءة في الدعاء بعد مماته ولو اديه وأطلق ولم يعين قبرا ولا غيره هل يصح ذلك ويهدي لهم حيثما كانوا سواء أعرف قبورهم أم لا وإذا شرط القراءة على قبره ولم يعلم له قبر هل يصح ذلك أم لا ويطلق وقفه كما أفتى به ابن الصلاح تبعا لشرط الواقف وإذا شرط أن يهدي مثل ثواب ذلك الى الانبياء والعلماء والصالحين والمسلمين حيثما كانوا هل يصح ذلك ويصل الى جميعهم وما صيغة الاهداء بعد القراءة للواقف وغيره وهل يقول ثواب القراءة أو مثلها افتونا ماجورين أنا بكم الله الجنة (فاجاب) بقوله الوقف صحيح بشروطه ومعنى اهدائه مثل ثواب ذلك في صحائف الواقف الحى الدعاء له بان الله يجعل مثل ثواب قراءتهم له وهذا غرض صحيح لرجاء قبول مثل ذلك ووصوله له إذ هو الغير مقبول حيا كان أو ميتا ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله تعالى عنه لما استأذنه في العمرة لا تنسانا من دعائك ثم رأيت شيخنا زكريا سقى الله تعالى عهده يفتى بنحو ما ذكرته فانه سئل عن اجارة من يقرأ الحى او ميت بنحو وصية او نذر ختمة هل يصح من غير تعيين زمن ومكان وهل تصح الاجارة للقراءة واذا فرغ القارىء من القراءة فاصورة ما يدعوا به وهل يهديه أولا للانبياء والصالحين ثم للمستأجر له او يعكس فاجاب بما حاصله تصح لقراءة ختمة من غير تقدير بزمن ولقراءة قرآن بتقدير ذلك سواء اعين مكانا أولا وقد افتى القاضى بصحتها بالقراءة على القبر مدة قال الرافعى والوجه تنزيهه على ما ينفع المستأجر إما بالدعاء له عقبها اذ هو حينئذ اقرب اجابة واكثر بركة واما يجعل ما حصل من الاجر له واختار النووى صحتها مطلقا كما هو ظاهر كلام القاضى لان محلها محل بركة وتنزل الرحمة وهذا مقصود ينفع المستأجر له وبذلك علم انه لا فرق بين القراءة على القبر وغيره وله الدعاء بثواب ذلك ومثله اذ المعنى عليه وله ان يهديه الانبياء والصالحين ثم للمستأجر له بل هو اولى لما فيه من التبرك بتقديم من يطلب بركته وهو احب للمستأجر غالبا فالاجرة المأخوذة في مقابل ذلك حلال لما قلناه ولعموم خبر البخارى ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله اه على ان بطلان جملة من كلام الواقف لا يقتضى بطلان الوقف كمنظيره فيما لو قال وقفت دارى هذه على مسجد كذا ولا مى السكنى بها ففى فتاوى العماد بن يونس احتمال وجهين احدهما صحة الوقف والغاء الشرط كقوله أنت طالق وعليك الف تطلق ويلغو الاثر والثانى بطلانه لانه شرط استيفاء منفعة مدة مجبولة وهى حياتها اه والاوجه الاول وليس هذا شرطا فيه نصاب بل هو محتمل فلا يبطل به الوقف المحقق ثم رأيت ابن الصلاح صرح بما يؤيد ما ذكرته فانه قال وان ترددنا فى اشتراط شىء لم يمنع ذلك من الاستحقاق كما لو قال وقفت لتفعلوا كذا وتفعلوا كذا فانه متردد بين كونه توصية واشترطا والاحتياط اولى وما يابخذة القراء من ريع الوقف فى مقابلة القراءة سائغ بل هو من اطيب وجوه الكسب كما دل عليه خبر البخارى السابق وهو كالاجرة او الجعالة فيتوقف استحقاقهم على اتيانهم بالعمل المشروط على وجهه ومن اخل منهم به فى بعض الليالى سقط من معلومه ما يقابل ذلك وان اطردت العادة بالتبرك فى ذلك الزمن الذى اخل به ففى فتاوى ابن الصلاح لو وقف على مقرأى يقرأ للناس بموضع كذا فى كل يوم وجرت عادة البلد بتبرك الاقراء يوم الجمعة ليس له ترك الاقراء فيه لان قوله كل يوم صريح فى العموم فلا يترك بعرف خاص فكذا قوله هنا كل ليلة صريح فى ذلك فلا يجوز ترك القراءة فى بعض الليالى بعرف خاص وفى فتاويه ايضا لو شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم فتركه ايا مائتم قضاء هل يجزئه ذلك وهل يستحقون

الحلي عن شخص حلف أن لا يفعل كذا فآخبره عامي عن فتوى عالم في مثل تلك المسئلة بأن خلاصه من الحنث أن يفعل كذا فعمله اعتماداً على ذلك فهل يحنث لتقصيره أم لا لا اعتماد المذكور فاجاب بان العامي المخبر له اذا كان عدلاً فلا حنث كالجاهل بأنه المحلوف عليه بل ينبغي أن يعتبر لنفي الحنث وقوع صدقه في قلبه وان كان مستور العدالة اهـ واجاب بعضهم عن نظير هذه المسئلة بقوله لا يقع الطلاق على الخالف ان ظن صدق ما افتاه به المفتي سواء اكان المفتي له بذلك عالماً او جاهلاً اهـ واجاب الشيخ شمس الدين الغزي بقوله لا يحنث اذا كان المفتي بذلك بمن يعتمد على فتواه في مثل ذلك ولا الحنث ومن كلام السيد السموودي في الثلاث مسائل المهمة قلت قوله يعني الجلال البلقيني اذ كان من حقه ان يسأل ربما يفهم منه انه لو سأل ولكن اخطأ من سأل انه يكون معذوراً فلا يحنث وسئل شيخ الاسلام زكريا عن شخص قال إن وقتت في مهم أخى فجاريتي حرة فافتاه شخص بأنه يقف فيه ويكفر عن يمينه ولا يقع عليه عتق فوقف فيه اعتماداً على فعله فاجاب

في أشهر البطالة رجب وشعبان ورمضان أجب بعد أن ذكر أنه تلحظ شروط الواقف فما كان فيه إخلال بما شرطه منع الاستحقاق ومالم يكن فيه إخلال به لم يمنع إلا أن يقتضيه العرف وتنزل العادة منزلة الشرط والمعتبر العرف المقارن للوقف إذا كان الواقف من أهله بقوله وأما من أخل بشرط الواقف في بعض الايام دون بعض فينظر في كيفية اشتراطه فان اقتضى اشتراط الزمن الذي ترك فيه سقط استحقاقه فيه والالم يسقط كإخلال المتفقة بالاشتغال في بعض الايام حيث لا نص للواقف على وجوده في كل يوم وكذلك ترك الدروس في بعض الايام على وجه لا يخرج عن المعتاد ومن القيل الاول اشتراط جزء من القرآن كل يوم فأي يوم تركه فيه سقط استحقاقه ولا يتعدى إلى غيره من الايام ثم قال واما البطالة في الاشهر الثلاثة فالواقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع الاستحقاق حيث لا نص للواقف على الاشتغال فيهما والواقع قبلهما يمنع لانه ليس فيه عرف مستمر ولا وجود له في أكثر التأثير ٧ منزلة العرف العام والظاهر أنه يترك ولا يخفى وجه الاحتياط اهـ وما ذكره من أن الإخلال بالشرط في بعض الايام يسقط استحقاق ذلك اليوم فقط ولا يتعدى إلى غيره خالفه فيه الشيخ عز الدين بن عبد السلام في أماليه حيث قال لو وقف على من يصلي الصلوات الخمس أو من يشتغل بالعلم في هذه المدرسة أو يقرأ في كل يوم كذا في هذه التربة فأخل الإمام والمشتغل والقارى بهذه الوظائف في بعض الايام لم يستحق شيئاً من الغلة في مقابلة الايام التي أدى فيها الوظيفة بخلاف ما إذا استأجره لحياطة خمسة أبواب فخاط بعضها فانه يستحق حصته من الاجرة والفرق أنا نتبع في الاعراض والعقود المعاني وفي الشروط والصايا الالفاظ والوقف من باب الارصاد والارزاق لا المعاوضات فمن أخل بشيء من الشروط لم يستحق شيئاً لا تنفاه شرط الاستحقاق اهـ واعترضه جمع من محققي المتأخرين بل غلطه الزركشي كما يأتي وقال السبكي ما قاله في غاية التضييق ويؤدي إلى محذور فان احداً لا يمكنه ان لا يخل يوم ولا بصلاة إلا نادراً ولا يقصد الواقفون ذلك اهـ ويؤيده ان ابن عبد السلام قائل بمنع الاستنابة مطلقاً كما يأتي وبه يزيد التضييق ويقوى المحذور المذكور وقال شيخنا زكريا ما قاله ابن عبد السلام اختيار له يليق بالمتورعين وقال بعضهم ما قاله ابن الصلاح اقرم وهو كما قال وما فرق به بين الاجارة والوقف لا ينهض عند التأمل بل الوقف إذا كان ارصاداً وارزاقاً اوسع من المعاوضات لانه يتسامح فيما فيه شائبة البر والاحسان مالا يتسامح به فيما هو مبني على استقصاء المتعاضدين لغرضيهما من غير مساحة صاحبه بشيء منه ما يمكنه فاذا كان الإخلال بما ذكر في مسئلة الاجارة لا يمنع استحقاقه اجرة ما عمله فالولى ان لا يمنع ذلك في الوقف ثم رأيت السبكي صرح بذلك فانه قال ظن بعضهم ان الجامكية على الامامة والطلب ونحوهما من باب الاجارة حتى لا يستحق شيئاً اذا أخل ببعض الصلوات او الامامة وليس كذلك بل هو من باب الارصاد والارزاق المبني على الاحسان والمساحة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة ولهذا يمنع اخذ الاجرة على القضاء ويجوز ارزاقه من بين المال بالاجماع وانما امتنع اخذ الاجرة على هذا لانه فعل العبادة لغرض دينوى وهو يمنع من مشروعيتها اهـ فتأمل فرقه بين الارصاد والارزاق وبين ٧ مما يحتاج لتأمل فان قلت يؤيد ما قاله ابن عبد السلام قول النووي في التبيان ما حاصله ينبغي ان يحافظ على البسملة اول كل سورة سوى براءة فان أكثر العلماء قالوا انها آية من غير براءة فاذا قراها تيقن قراءة الختمة او السورة وإلا كان تاركاً لبعض القرآن عند الاكثرين فان كانت القراءة في وظيفة عليها جعل كالاسباع والاجزاء التي عليها اوقاف وارزاق كان الاعتناء بالبسملة اشد ليستحق ما ياخذه يقيناً فانه اذا أخل به لم يستحق شيئاً من الوقف عنده من يقول للبسملة من اوائل السورة وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها واشاعتها اهـ قلت لا يؤيده لان معنى قوله لم يستحق شيئاً اي لما أخل به اذ

يعتمد عليه ويرجع اليه في المشكلات لم يقع عليه العتق كذلك والواقع فالحاصل من ذلك ثلاث طرق اشهرها ما ذكره شيخ الاسلام وأوسطها ما ذكره المحلي واخفها ما ذكره ابن العماد وغيره وهو الظاهر من فتاويكم فما المعتمد في صفة من يعتمد على افتائه وهل المراد بقول الروض وقد افتاني بخلافه الفقهاء وقول الروضة وقد راجعت المفتين الجمع والجنس حتى يخرج غير المفتي وغير الفقيه حتى لا يعذر بقوله وان وقع في قلبه صدقه لعدم الاهلية (فاجاب) بان المعتمد في عدم وقوع الطلاق على القائل المذكور ان يئلب على ظنه صدق بخبره بوقوعه وان لم يكن أهلا للافتاء ويقصد بقوله المذكور الاخبار عنه بل مثله ما اذا أتى بلفظ غلب على ظنه ووقوع الطلاق به أو علقه على صفة وغلب على ظنه وجودها مما أخبره بوقوعه ثم تبين خطؤه وتقول ابن العماد المذكور لا ياتي الأعلى رأى مرجوح فلا يعول عليه فقد قالوا إنه لو خاطب زوجته بالطلاق في ظلمة أو من وراء حجاب وهو يظن أنها اجنية طلقت ولو شئى أن له زوجة لوزوجه البوة في صغره أو وكيله في كبره وهو لا يدرى فقال

الفرض انه شرط عليه قدر معين فاذا أخل منه بشيء لم يستحق وعلى التناول فهو اختيار له ايضا يليق بمزيد ورعه وزهده على ان الزركشى اشار الى تغليط ابن عبد السلام حيث قال لو وردت الجمالة على تحصيل شيتين ينفك احدهما عن الآخر كقوله من رد عبدى فرد احدهما استحق نصف الجعل قال وعلى هذا يتخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الايام اذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام متفاضلة فيستحق بقسط ما حضر تفتن لذلك فانه مما يغلط فيه اه ولا فرق فيما ذكر بين ان يترك المباشرة لعذر او غيره فيستحق لما بارشه ما يقابله ويسقط ما يقابل مالم يبارشه مطلقا واقى النووى وابن عبد السلام بمنع الاستنابة وعدم استحقاق واحد منهما اما النائب فلان الواقف لم ينصبه واما المستناب فانه لم يات بالشرط وخالف السبكي فانه استنبط من استحقاق المجموعول له تمام الجعل عند قصد المشارك اعانته جواز الاستنابة في الامامة والتدريس ونحوهما من الوظائف بشرط ان يستناب مثله او خيرا منه لانه اذا لم يكن بصفته لم يحصل الغرض به وشبه الاستنابة في ذلك بالتوكيل بالمباحات قال ويستحق والحالة هذه كل المعلوم اه وأشار الزركشى للرد عليه والاعتماد على ما قاله الاولان بقوله ومدركهما في ذلك ان الربيع ليس من باب الاجارة ولا الجمالة لان شرطهما ان يقع العمل فيها للمستاجر والجاعل والعمل لا يمكن وقوعه للجاعل فلم يبق الا الاباحة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصلح الحاق ما قالاه بمسئلة الجمالة قال وهذا اذا كان بغير اذن الواقف فان اذن فهو كالموكل او الموكلة والقضاء والوكالة واذن له فاستناب وفي كون النائب والحالة هذه يتولى عن الوكيل او الموكل وجهاً احدهما الثانى وعلى هذا لا يتمكن المستناب من عزله ولا ينزل بانعزاله لانه نائب عن الاول وينبى طرده هنا اه وذلك رد ما قاله اولافانا لم ندع ان ذلك من الاجارة او الجمالة حقيقة وانما المراد ان فيه شائبة من كل منهما وقوله العمل لا يمكن وقوعه للجاعل لا يضرنا لانه يقع له نظيره اذ القصد به الثواب والدال على الخير فضلا عن المستناب فيه له مثل اجر فاعله وقوله فلم يبق الخ ممنوع بل حضور النائب كحضور المستناب فلم يفت الحضور من اصله وبهذا اتضح كلام السبكي ويؤخذ من آخر كلام الزركشى ان محل الخلاف في الاستنابة لغير عذر وانها لعذر كالقدر العاجز عن مباشرة سائفة بلا شك وبه صرح الدميرى فانه قال بعد بحث السبكي السابق وهذا فيما لا يعجز عن مباشرة بنفسه فان عجز عنها فلا شك في جواز الاستنابة وهو محتمل ان يكون من كلامه وأن يكون من كلام السبكي ثم نقل عن الفخر ابن عساكر انه كان معه مدارس بدمشق يدرس فيها وكان معه الصلاحية بالقدس يقيم بهذه اشهر وبهذه اشهر في السنة مع علمه وورعه قال وقد وقع السؤال عن ولى تدريس مدرستين في بلدين متباعدين كحلب ودمشق فافق جماعة بجواز ذلك ويستناب منهم قاضى القضاة بهاء الدين السبكي والشيخ شهاب الدين البعلبكي وشمس الدين القرني والشيخ عماد الدين الحسباني ومن الحنفية والمالكية والحنابلة آخرون ومنع ذلك طائفة غيرهم وهذا الاشبه لان غيبته في أحدهما لاجل الحضور في الاخرى ليست بعذر اه والحاصل ان في الاستنابة آراء احدها لا تجوز مطلقا وعليه ابن عبد السلام والنووى والزركشى الا ان اخذنا بقضية كلامه السابق ومما يؤيد انه قائل بالاطلاق قوله من ولى وظيفة واكره على عدم مباشرتها لا يستحق معلومها لانها جمالة وهو لم يبارش اه لكن يؤخذ من تعليقه انه لو اكره فاستناب استحق والثاني الجواز مطلقا وعليه ابن عساكر والبهاء السبكي كايه الا على احتمال مر عن الغزى والبعلبكي والحسباني ومن ذكر معهم والثالث ان كان له عذر استحق والا فلا وعليه السبكي على احتمال مر عن الزركشى على ما اقتضاه آخر كلامه والدميرى وهو الاوجه ويوافقه افتاء التاج الفزاوى باستحقاق المكروه السابق اذ المكروه

زوجتي طالق أو خاطبها بالطلاق طلقت نعم ان حمل قوله وأنشأ طلاقا آخر على انه مجاز عما أخبر بمعنى أنه قصد به الاخبار عما يظن وقوعه استقام وقد علم أن ما أفتى به النور المحلى وبعضهم جار على سنن الصواب وأما ما أفتى به شيخنا شيخ الاسلام والشمس الغزى من حنث الخالف إذا كان المفتى بمن لا يعتمد عليه فان حمل على الغالب من عدم حصول غلبة ظن الخالف بافتائه فذاك والا فليس يعتمد وتعايل الحنث بتقصير الخالف لا يعول عليه وهو نظير ما بحثه العراقي فيما إذا علق الطلاق بفعل غيره ففعله غير عالم بحلفه حيث لم يقع الطلاق على الراجح بقوله ولو لم يحن أن يتوسط بين الطرفين فيقال إذا قصد المنع وتمكن من إعلانه فلم يحن عليه حنث على كل حال لأن قصده كلاً قصداً فان لم يتمكن من ذلك كمن حلف على شخص أنه لا يدخل داره والمذكور في سلام الدار لا يدري يمينه ولا امكنه اعلانه لأنه دخل عقب يمينه جاهلاً بحلفه لم يقع الطلاق وهذا توسط حسن اهورد بان ما بحثه ماخوذ من طريقة ضعيفة قائلة بوقوع الطلاق بفعل الجاهل قطعاً لأن المعلن مقصر حيث لم يعلمه بخلاف ما إذا علم به ثم نسي وقد علم انه لا حاجة الى

شراً كالمكره حساو حيث منعناه من الاستنابة فغاب غيبة تشعر بالاعراض قرر الناظر غيره وحيث جوزناها له فان استناب فواضح والآخر غيره بشرطه المذكور وإذا شرطت قراءة ما تيسر فان كان ثم عرف مطرد حال الشرط علمه الواقف نزل عليه والا اكتفى بما يسمى قراءة كجملة أفادت معنى مستقلاً اصدق الاسم عليها حينئذ وقد قالوا قال لقنه ان قرأت القرآن بعد موتى فانت حر لم يعنى الا بقراءة جميعه أو قرأتنا عنق بقراءة بعضه والفرق التعريف والتذكير وهذا صريح فيما ذكرته لان قرأتنا وما تيسر من القرآن سواء في المعنى لكنهم اطلقوا البعض والذي يتجه ما قدمته ويصل للواقف ثواب الدعاء والاعانة على القراءة وايصال البر للموقوف عليهم لانفس ثواب القراءة لانه للقارئ بالنص فلا يمكن نفيه لغيره ومر بعض ذلك فان دعا بوصول مثله للواقف حصل له مثله من حيث الدعاء لا من حيث القراءة وإذا شرط الاهداء له ولا تخرين عينهم وجب الاهداء اليهم وان جهلت قبورهم لان ذلك يصل اليهم مطابقا والوقف على من يقرأ على قبره باطل لانه منقطع الاول اذ قد لا يعلم قبره فيتعذر الاتيان مباشرة فان قال وقفت بعد موتى على من يقرأ على فهو وصية فان خرج من ثلثه صح الوقف والا فلا وان خرج بعضه صحت فيه فقط ويصح شرط اهداء الثواب أو مثله في صحائف من ذكر وصورة ما يدعى به ان يقول اللهم اجعل ثواب ذلك أو اللهم اجعل مثل ثواب ذلك اذ المعنى على مثل ثواب ذلك كالأوصى لزيد بنصيب ابنه فانه يصح على معنى مثل نصيب ابنه اهـ (وسئل) عن مسئلة وقع فيها خلاف طويل بين علماء مصر ونقلت مع اجوبة العلماء فيها اليه نفع الله تعالى بعلومه بمكة المشرفة في عدة اعوام لطلب جوابه فيها وهو يمنع من الكتابة فيها لان بعض الاجوبة التي فيها لبعض مشايخه نخشى من تغير خاطره ان وقع منه مخالفة لاحد منهم ثم لما تأكد الطلب لجوابه استخار الله سبحانه وتعالى واستعان به في ان يلهمه موانع التوفيق ويتطوع عنه موانع التحقيق انه الجواد الكريم الرؤف الرحيم وأفرد ذلك بهذا التأليف (وسماه التحقيق لما يشمل لفظ العتيق) سائلاً من الله سبحانه وتعالى ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وان يحله تقبل الله تعالى منه بفضل اعالى جنات النعيم آمين قال رضى الله تعالى عنه اما السؤال فصورته ما قولكم رضى الله تعالى عنكم ونفع بعلومكم المسلمين في مكتوب وقف عبارته جعل ذلك وقفاً على عتقاء الواقف بالسوية الذكرو والانثى والطواشيه في ذلك سواء مدة حياتهم ومن توفي منهم وله ولد او ولدولد او اسفل من ذلك انتقل نصيبه اليه فان لم يكن انتقل الى باقى العتقاء المذكورين ويستمر الحال في ذلك كذلك الى ان يبقى من العتقاء المذكورين خمسون نفراً فاذا بقى منهم خمسون نفراً قسم ريع الموقوف المختص بالعتقاء المذكورين شطرين شطر يصرف للعتقاء الخمسين الباقيين على الحكم المشروح والشرط الثانى يصرف للخدام بالحجرة الشريفة على الحال بها افضل الصلاة والسلام والفراشين والوقادين بالحرم الشريف النبوى فهل قوله الى ان يبقى من العتقاء المذكورين خمسون نفراً يختص بمن باشره العتق ام لا فاذا قلتم يختص وقا انقرض العتقاء الذين باشرهم العتق باشرهم وبني الآن من اولادهم وذريتهم عدد يزيد على الخمسين فهل يكون ذلك مانعاً من قسمة الريع شطرين بينهم وبين جهة الحرم الشريف ويستحق اولاد العتقاء جميع الريع لان العتيق الزائد على الخمسين كانه موجود بوجود ولده المستحق لنصيبه ام لا وما حكم الله في ذلك افقونا ما جورين هذا لفظ السؤال واما الاجوبة عنه فممنها انه اراد الواقف بقوله الى ان يبقى من العتقاء خمسون نفراً ما يشمل حقيقته ومجازه لان ازالة الرق عن الاصل تتضمن ازالة الرق عن الفرع فكانه اعتقه ويؤيد ذلك قوله انتقل نصيبه اليه فلا يدخل لجهة الحرم ريع الوقف ما بقى من ذرية العتقاء اكثر من خمسين نفراً الاستحقاقهم حينئذ

لم يعلمه بخلاف ما اذا علم به ثم نسي وقد علم انه لا حاجة الى

الجواب عن بقية السؤال
لعله بما ذكرته (سئل)
عن رجل قال لزوجته متى
خرج هذا الطاجن النحاس
من هذا البيت ومتى أخرجه
منه قبل ان يجيء طاجنتنا
تكوني طالقائم تنازعاني
شيء آخر فنقلت امتعتها
والطاجن ضمنها ناسية
لحلفه فهل يقع عليه الطلاق
فيهما او يقع في الاول دون
الثاني وهل يقبل قوله اردت
بالاول اخراجها واخراج
زيدا ولا لانه محض تعليق
على الخروج وقد وجدوا
اخذت له امعة وقال لها
رضيت بها عن جميع حقرك
على فلا يلحقني بعد ذلك
شيء فقالت رضيت بها
فقال لها انت طالق ثلاثا
ثلاث ظاننا صحة تعويضا
الامعة عن بقية صداها
وكساويها ومتعتها وسائر
حقوقها عليه فهل يقع عليه
الطلاق الثلاث وان كانا
بجهلان قدر حقوقها او
أحدهما وهل هذا كما لو قال
لها ان ابرأتني فانت طالق
فقال ابرأتك اوبرأتك
الله قاصدة بذلك ابرأتك
فقال لها انت طالق ثلاثا
ظاننا صحة البراءة وقاصدا
تعليق طلاقها على صحة ذلك
فهل يصح لنحو جهلها بالمبرا
منه او لسفها فلا يقع بذلك
وهل اذا اختلفا في صحة
البراءة وعدمها كان قال
الزوج انا جاهل به

لجميع الربع ومنها قول الواقف الى أن يبقى من العتقاء خمسون نفرا لا يختص بمن باشره العتق فاذا
انقضى العتقاء الذين باشرهم العتق بأسرهم وبقي من أولادهم عدد يزيد على الخمسين كان ذلك
مانعا من قسمة الربع شطرين بينهم وبين جهة الحرم الشريف النبوي ويستحق أولاد العتقاء
جميع الربع لان العتيق الزائد على الخمسين كانه موجود بوجود ولده المستحق لنصيبه فاما وجود
بوجود أولاده هو العتيق الذي باشره العتق فهو لم ينقرض بل هو موجود بوجود نصيبه والحاصل
أن عصبه كل عتيق يقومون مقام ذلك العتيق فكان ذلك العتيق بعينه موجود وإذا كان موجودا
بوجود عصبته فلم ينقرض العتقاء الخمسون بل من وجدت ذريته وأولاده فهو موجود ومنها حيث
كان الأولاد الذين يستحقون عدد جملتهم تزيد على الخمسين نسلوا عن عتقاء يزيد عدد جملتهم على خمسين
فجوابي كهذا الجواب من ان الأولاد المذكورين يستحقون جميع الربع دون قسمته بينهم
وبين خدمة الحرم الشريف على ساكنه أفضل الصلاة والسلام لان الواقف جعل الفرع قائما
مقام اصله وحائزاً لنصيبه فيكون الاصل العتيق موجودا شرعا بوجود فرعه حسا وهذه الاجوبة
الثلاث متفقة على أن أولاد العتقاء قائمون مقامهم وخالف قائلها آخرون فاجابوا باجوبة مخالفة لها
ورادة عليها منها لا يشك شك أن العتقاء حقيقة فيمن باشره العتق ولا يجوز حمله على مجازة وهو من
شمله نعمة العتق لان أقصى ما يتمحل لهذا المجاز بعد تسليمه علاقة مصححة لارادة المجاز بعد التليا
والتي وهذا المقدار غير كاف في صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازة بل لابد من قرينة تمنع ارادة
الحقيقة كما صرح به علماء الاصول فان قلت ازالة الرق عن الاصل تتضمن ازالة عن فرعه
فكانه اعتقه ويؤيد ذلك قوله انتقل نصيبه اليه قلنا ان أردت أن ازالة الرق عن الاصل ازالة عن
فرعه الموجود فهو باطل لم يقل به أحد من ذوى المذاهب الاربعة وإن أردت به الفرع الذي
سيوجد فهو باطل أيضا لانه لم يمسسه رق حتى يزول عنه على أن الفرع إذا وجد حراما لم تكن حرية
من قبل أبيه ألا ترى ان العتيق المذكور اذا تزوج بامة الغير فاولدها كان الولد رقيقا للغير فأي
رق ازاله عن فرعه بازالته عن اصله وأما قوله انتقل نصيبه اليه فليس مطلقا بل مغيا إلى غاية
مخصوصة لا يجوز الغاؤها وهي بلوغ عدد العتقاء خمسين فان قلت اذا بقي من أولاد العتقاء عدد
يزيد على الخمسين كان ذلك مانعا من قسمة الربع شطرين لان العتيق الزائد على الخمسين اذا
مات عن واد صار كانه موجود بوجود ولده المستحق لنصيبه لان عصبه كل عتيق يقومون مقام
ذلك العتيق فلم تنقرض العتقاء الخمسون قلنا لا نسلم ان استحقاق الولد لنصيب الاب يجعل الاب في
حكم الموجود وعصبه العتيق لا تقوم مقام العتيق في وجوده بل تستحق نصيبه الذي كان له لا غير
الى الغاية التي عندها الواقف على انه اذا قلتم ان العصبه قائمة مقام العتيق يلزم ان ينظر في الأولاد
الموجودين الآن الزائدين على الخمسين هل هم أولاد خمسين من العتقاء فما دونهم يلزم ان يقولوا
بقسمة الربع شطرين لأن العصبه وان تعددوا يقومون مقام اصلهم الواحد فتحققت الغاية
فكيف يكون العدد الزائد على الخمسين من الأولاد مطلقا مانعا من قسمة الربع فان قلت الواقف
جعل الولد قائما مقام اصله وحائزاً لنصيبه فيكون الاصل العتيق موجودا شرعا بوجود فرعه حسا
قلنا الواقف لم يجعل الفرع قائما مقام الاصل في الوجود وانما جعله مستحقا لنصيبه بعد موته ولا
يلزم من ذلك ان يكون موجودا شرعا بل الموجود شرعا وحسا انما هو فرعه لا انتقال نصيب والده
الذي قدمنا اليه لا يسع احدا ان ينكر ذلك من ذوى العقول سيما من مارس المنقول والمعقول
واذا تقرر ذلك علمت ان الحق الذي لا يستراب والصواب الذي لا يشك فيه اولو الاباب انه اذا انقرض
العتقاء الذين باشرهم العتق وبقي من أولادهم عدد يزيد على الخمسين سواء نشأوا عن خمسين فما

وأنت سفيهة فيصدق مدعى

الصحة يمينه أو يصدق من

أدعى جهله أو سفيهه لا بد

من بينة وهل يشهد لقبول

قول من ظن صحة تعويضها

ما في فتاوى شيخ الاسلام

زكريا فيمن أراد سفره وله

عند زوجته أساور ذهب

فقال لرجل أقرضني ديناراً

ذهباً مثلاً وخذ الأساور

عندك الى أن أحضر

فاقرضه وقال له ارسل

زوجتك غداً تأخذها من

زوجتي وسافر ثم أخذتها

زوجة المقرض ودفعها

لزوجها ثم قالت زوجة

المقرض ما جعلت

الأساور عند المقرض

إلا خوفاً عليها مني لخلف

بالطلاق أنه ما جعلها

عنده إلا رهناً ظاناً

أن ما فعله رهن فهل يقع

عليه الطلاق فأجاب بأنه

لا يقع عليه بذلك طلاقاً

(فأجاب) بأنه لا يقع عليه

الطلاق في قوله متى

أخرجته منه ويقع في قوله

متى خرج الان قال أردت

به أن لا يخرجني فقبل منه

ولا يقع بخروجه المذكور

طلاقاً ويقع عليها بقوله

المذكور الطلاق الثلاث

وان اعتقد صحة الاعتياض

وكانا جاهلين بقدر حقوقها

عليه فقد قالوا في ضبط

ما يقبل ويدين أن لما

يدعي الشخص مع

اطلاق اللفظ مراتب

أحداها أن يدعى ما يرفع

ما صرح به كان قال أردت

طلاقاً لا يقع لم يقبل ولم

دونهم من الاصول أو عن أكثر من خمسين منهم قسم ريع الوقف شطرين شطر للحرم الشريف
النبي وشطر لاولاد العتقاء المذكورين على حكم ما شرطه الواقف عملاً بصريح قوله بظاهر عبارته
ولا يثبت بما توهمه المخالفون من ارتكاب التمهلات البعيدة والتكلفات الشديدة الغير سديدة
التي ينبو عنها الطبع السليم والذهن المستقيم ومنها الجواب عن ذلك يستدعي تمهيد مقدمة وهي
ان الاصل في الكلام الحقيقة فإذا أراد أحد أن يخرج عن حقيقة الى المجاز فلا بد له من داع
يدعوه لترك الحقيقة الى المجاز والا لكان عبثاً ثم علاقة تربط بين المعدول عنه والمعدول اليه والاصح
اطلاق كل لفظ على كل معنى ثم قرينة صارفة عن ارادة المعنى الحقيقي والابتناد لكونه الاصل وهذا
القدر بما لا نزاع لفاضل فيه لا طباق كتب الاصول بل وكتب البلاغة عليه غالباً ولو أردنا الاستشهاد
على ذلك من كلامهم لطال الحال وأدى الى الملل لا يقال ان الداعي الى التجوز والقرينة الصارفة
عن ارادة الحقيقة واحد لاجتماعهما في أن كلا يصرف عن ارادة الحقيقة لانا نقول افتراقهما في عد
كل شرطاً على حياله يأتي ذلك وايضاً فالداعي شرط للمعدول ومعناه جواز ترك الحقيقة الى غيرها
والقرينة شرط لمنع تبادل الحقيقة لاصلتها واختلاف الاثرين يدل على اختلاف المؤثرين وايضاً
فاعتبار القرينة بعد اعتبار الداعي بل وبعد اعتبار العلاقة لما لا يخفى من أن طلب ما يصحح
الاطلاق المجازي لا يحسن الا بعد معرفة ما يجوز المصير اليه وان طلب ما يمنع مبادرة الاصل اما
يتاق بعد صحة استعمال الفرع وانما تعرضنا لذلك لدعاء بعض الاعيان له عند مناظرته فيما كتب
به في هذه المسئلة غير أنه رجع الى الحق في ذلك لما عرفه واذا تمهدت هذه القاعدة وتأكدت
هذه الفائدة فاعلم أن حامل العتيق في هذا السؤال على ما يشمل ولده لا يخلو اما ان يسلك طريق
الجادة وهي ان استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه مجاز ايضاً كما هو معتمد ابن الحاجب وشارحه
العضد والتاج السبكي وغيرهم بدليل سوقهم ما عدا ذلك مساق الآراء الضعيفة والمذاهب
المرجوحة لتصديرهم الاول وترجيحه وتأخيرهم الثاني وتوهمه او يسلك طريق الشافعي رحمه الله
تعالى وهي استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه على التوزيع وعلى كلا التقديرين فالمتجوز مطالب
بالداعي لما سبق فان زعم انه الاختصار ٧ لو عبر عن المعنيين بلفظ واحد أما حيث عبر عن كل
معنى بلفظ فاني يدعى له الاختيار وكيف يدعى زيادة البيان والمعنى المجازي اما فرع العتيق أو
المركب من العتيق مع فرعه وكون لفظ العتيق بمفرده أوضح دلالة على الفرع أو عليه مع
أصله من لفظ الولد أو العتيق وولده بما لا يدعى الاسهوا أو عناداً لما علم من ان الحقيقة ما لم تخرج
أوضح دلالة على المعنى من المجاز ولو احتج بقرائن شتى لان قصارى أثر القرائن ان تلحق المجاز
في الوضوح بالحقيقة واني له بالقرائن بل بالقرينة الواحدة فكيف بالمساواة فضلاً عن الزيادة ولا
يرد على ذلك زعم صدر الشريعة رحمه الله تعالى عند تعدد أقسام الداعي ان بعض المجازات أوضح
دلالة من الحقيقة لقول السعد في التلويح بعد ما اورد ذلك ان اراد بالمعنى ما يقصد من اللفظ
حقيقة او مجازاً كالحجة والعلم مثلاً فلا خفاء في ان دلالة لفظ الموضوع له عليه أوضح عند العلم بالوضع
من دلالة لفظ الشمس والنور ولو مع القرينة فان فرضنا الظفر بالداعي بقيت المطالبة بالقرينة
المصححة فان قيل هي كون الولد قائماً مقام ابيه وحائراً نصيبه عند عدمه ومكتسب الحرية عن
حريته قلنا هذه العلاقة مع ما فيها قصارى امرها ان تصحح اطلاق العتيق مجازاً على ولده ليس
غير وليس هذا المجاز هو المراد هنا على كلتا الطريقتين لما لا يخفى فيبقى الطلب متعلقاً بعلاقة هذا
المجاز الخاص الذي هو الكل المجموع وعزان يظفر بذلك فقد قال المولى سعيد الدين في حاشية
العضد عند الكلام على هذا المقام ان اريد المجموع لامن حيث تعلق الحكم بالمجموع من

بدن الثانية ان يدعى ما يقيد
الماقوظ كان قال انت
طالق ثم قال اردت عند
دخول الدار أو مشيئة زيد
فلا يقبل ظاهراً ويدين
الثالثة أن يدعى تخصيص
عام فيقبل ظاهراً بقرينة ولا
يقبل بدونها ويدين وقالوا
لو خاطب زوجته بالطلاق
في ظلة أو من وراء حجاب
وهو يظنها أجنبية طلقت
ولو نسي أن له زوجة أو
زوجه ما أبوه في صغره أو
وكيله في كبره وهو لا يدري
فقال زوجتي طالق أو
خاطبها بالطلاق طلقت لانه
أوقع الطلاق في محله وظنه
غير الواقع لا يدفعه ويقع
عليه الطلاق الثلاث ايضاً
في مسئلة إن أبرأتني المستشهد
بها لما ذكرته نعم إنما يصح
ما ذكر فيها إذا قصد بقوله
فانت طالق الثلاث ثم انه
ظن وقوع الطلاق الثلاث
بأبرأتها ثم قال انت طالق
ثلاثاً قاصداً به الاخبار عن
الواقع فانه لا يقع عليه به
الطلاق ومثله ما لو قال لها
إن أبرأتني من صداقتك
فانت طالق فأبرأتها ثم
وقوع الطلاق بأبرأتها ثم
قال لها انت طالق قاصداً
الاخبار عن الواقع وقد
نجز الطلاق في مسئلتنا
وقصده تعليقه على صحة
التعويض بلا لفظ من
الفاظ التعليق لا يدفعه وفي
فتاوى ابن الصلاح رجل
قال لا زوجته إن وهبني الله

حيث هو بل من حيث تعلقه بكل واحد كان شاملاً للمعنيين لكن تصحيح هذا المثال وبيان العلاقة
فيه مشكل وحديث استعمال الجزء في النكل كاذب لما سمعت يشير بذلك إلى ما أسلفه عند ذكر
الثالث من أحوال المشترك وهو إطلاقه على مجموع المعنيين بحيث لا يكون كل منهما منازلاً للحكم
من قوله ثم ولا نزاع في امتناع ذلك حقيقة وجوازه مجازاً إن قامت علاقة مصححة فان قيل علاقة
الجزء والنكل متحققة قطعاً قلنا ليس كل ما يعتبر جزءاً من مجموع يصح إطلاق اسمه عليه للقطع
بامتناع إطلاق الأرض على مجموع السماء والأرض بناء على أنها جزؤه وهذا منه تصريح أو
كالصريح بالعجز عن اثبات العلاقة لهذا النوع من المجاز وإن أبلغ ما يتبادر علاقة ما أبداه ودفعه على
تقديرى النكل المجموعى والنكل الافرادى فان قلت الذى استظهرت به من باب استعمال المشترك
في معنييه ومثلتنا من باب استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه قلت هما من واد واحد حتى قال
السعد في الحاشية المذكورة عند ذكر الرابع من أحوال المشترك وعلى هذا قياس الجمع بين الحقيقة
والمجاز بل ربما يستغنى عنه بذكر المشترك نظراً إلى أن اللفظ موضوع للبعنى الحقيقي بالشخص
والمجازى بالنوع سلطنا الاقتدار على ابداء العلاقة بقيت المطالبة متعلقة بالقرينة فان قيل إن القرينة
قيامه مقام أبيه الى آخر ما مر في العلاقة قلنا دعوا الحيرة وأتم بالخبرة بين ان تجعلوا ما ذكرتم
علاقة كما توارثتم عليه في الجواب عن هذه الحادثة وبين أن تجعلوه قرينة فان اخترتم الاول فقد
أسلفنا ابطاله أو الثانى بينا اهاله وذلك أن ما يصرف عن الشيء ويبعد عن ارادته غير ما يقرب منه
ويربط به وإذا صار هذا من الوضوح بهذه المرتبة فأى مجاز لا داعية اليه ولا قرينة عليه سبحانه
هذا بهتان عظيم وان لم تكن الجادة سبيل هذا المتجاوز وهو بمن رأى ما رأى الشافعى رحمه الله
تعالى على ما سبق بيانه فبعد مطالبته بالداعى والعلاقة في المجاز واعترافنا بان ما زعمه ثم علاقة يمكن
هنا لنا في تضعيف معتمده وتوهين مستنده طرق احدها ان ما نسب الى الشافعى رضى الله تعالى عنه
من ذلك مسوق كما مر مساق الاقوال السقيمة والآراء الضعيفة لما قدمناه ويؤيد ما ذهبنا اليه قول
الكمال بن ابى شريف في حاشية شرح جمع الجوامع عند قول المتن وعن الشافعى حقيقة وفى التعبير
بعن اشارة إلى ان القول بانه حقيقة غير مجزوم به عنده بانه قول الشافعى لما ذكرنا يشير الى قوله
اول القرلة اما الشافعى فحكاه عنه الآمدى وقال الاصفهاني انه اللائق بمذهبه لكن نقل النقشوانى
في التلخيص عنه انه مجاز كما مال اليه امام الحرمين واختاره المصنف وابن الحاجب تبعاً للآمدى
اه ولا ينافى اختيار التاج السبكي لذلك ما نقله في شرحه لمنهاج البيضاوى عن ابن الرفعة من انه ذكر
في باب الوصايا من مطلبه انه اخرج نصه من الام على ذلك لقوله في خاتمة بحث المشترك عن الرافعى
انه قال الاشبه ان اللفظ المشترك لا يراد به جميع معانيه ولا يحمل عند الإطلاق على جميعها ثم قال
السبكي فسياق كلامه لا يقتضى ان الشافعى رأى ذلك وكيف وقد جعل الاشبه خلاف ذلك اه
ثانى الطرق ان محل الخلاف في الحمل على الحقيقة والمجاز كما قال الكمال بن ابى شريف في حاشية
جمع الجوامع للحلى تبعاً للشارح هو ما اذا قامت قرينة على ارادة المجاز مع الحقيقة فان قامت
قرينة على قصد الحقيقة وحدها فيحمل عليها او على قصد المجاز وحده فيحمل عليه فقط ولم تقم قرينة
على قصد المجاز ولا انتفاءه فيحمل على الحقيقة فقط كذا قرره المصنف في شرح المنهاج ونقله في
شرح المختصر عن والده قال وكنت اسمعه يقول اذا لم يظن قصد فلا مدخل للحمل على المجاز فان
اللفظ انما يحمل على مجازه بقرينة اه فانت ترى كلام الكمال على هذا المطلب كمال الكلام فان
رجعتم الى ادعاء ان القرينة قيام الفرع مقام اصله فجوابكم ما أسلفناه على ان ادعى ان القرينة على
قصد الحقيقة كنار على علم وذلك ان الواصف وقف على عتقائه وهم بالاتفاق حقيقة فيمن باشره العتق

مهرك فانا أطمانك فقالت
 إن الله قد وهبك فقال لها
 أنت طالق ثلاثا فهل يقع
 عليه الطلاق أولا فاجاب
 بأنه يقع الطلاق الثلاث
 وبرأ الزوج من المهر إن
 كانت أرادت باللفظ
 المذكور ذلك وإن لم ترده
 فلا يرأفان انضم إلى عدم
 إرادتها إرادة الزوج
 إيقاع الطلاق في مقابلته
 فلا يقع حينئذ اه وقوله
 لعدم وقوع الطلاق
 ضعيف ولا مشاهة بين
 مسئلتنا وبين ما أفتى به
 شيخنا في مسألة الاساور كما
 يظهر بادي تامل ومتى
 اختلفا في صحة البراءة
 وعدمها فالقول قول
 مدعيها يمينه وأما دعوى
 الجهل بقدر المبرأ منه فقد
 قالوا لو أبرأ المديون ثم
 ادعى الجهل يقدر المبرأ
 منه فان باشر سبب الدين
 بنفسه كالبيع والاجارة
 أو رجع إليه عند السبب
 كالتيب في الصداق لم يقبل
 والا فيقبل (سئل) عن
 حلف بالطلاق من زوجته
 انه لا يراجع مطلقته فوكل
 من راجعها فهل يقع عليه
 الطلاق كالوكل لا يزوج
 فوكل من تزوج له لأن
 الوكيل سفير محض فيها
 أو لا يقع كما أفتى به البلقيني
 وهل لو فعل ذلك بناء على
 قول القاضي انه لا حنث
 برجعة الوكيل بحث
 أولا كما هو ظاهر

وسوى بين ذكرهم وأثامهم وضديهما ثم قال أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد انتقل نصيبه إليه
 ومعلوم بلامرية ومقرر بلا شبهة أن الولد هنا حقيقة في فرع من باشره العتق أليس الدلالة على الفرع بلفظ
 حقيقة مما يعين أن المراد بالعتق حقيقة فقط دون مجازة فكيف يسوغ لمدع أن يدعى أن لفظ
 عتيق مستعمل في هذه العبارة فيمن باشره العتق وفي فروعه سواء أ قلنا إن ذلك مجاز أو حقيقة ومجاز
 على التوزيع أفتحفظ أن أحدا من الفضلاء بل من العقلاء قال إذا اجتمع من لافظ واحد في تعبير
 واحد حقيقتان ألفينا مدلول أحدهما اعتباطا وجعلناه مدلول مجازيا للآخرى وهل ذلك إلا بمثابة
 رأيت رجلا شجاعا إذا غاب الأسد خلفه في شجاعته فالأسد بمثابة العتيق لتأصل الوصف فيه والغيبة
 بمثابة الموت والرجل الشجاع بمثابة الولد والخليفة في الشجاعة بمثابة قيام ولد العتيق مقامه في حوز
 نصيبه ولا يليق بليب ولا ينبغي لأريب أن يخالجه شك أو يزاخه وهم في أن المراد بالأسد في هذه
 العبارة الهيكل السبعي المخصوص فقط وبالرجل الشجاع الذكر البالغ من بني آدم والالزم إهمال المعنى
 الحقيقي مع تأتبه وأعمال المعنى المجازي مع عدم تأتبه وكلام الرافي رحمه الله تعالى شاهد صدق
 على ما دعينا وهو ما حكاه عن الأصحاب أنه لو قال وقفت على أولادي هل يدخل أولاد الأولاد
 وجهان أحدهما لا ثم قال وقد يقتزن بما يقتضى الجزم بخروجهم كقوله وقفت على أولادي فإذا
 انقروا فعلى أحفادي فهل ذلك إلا أن مم حقيقتين أحمل كل منهما في مدلوله فإذا لم يجد له المدلول
 المجازي مكانا تنزلنا حيث لا منزل وكلفنا القول بمساواة التبر للثرب الأسفل وسلبنا ما ادعيتهم قرينة
 أفلا تجمعونه مساويا لقرينتنا فيتعارضان فيتساقطان ونرجع إلى العمل بالحقيقة لما سبق من
 كلام الكمال فإن قلت أن الكمال عقب ما حكته عنه بقوله وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر
 استعمال المجاز كثرة يوازيها الحقيقة بحيث يتساويان فهما عند الإطلاق كما نقله المصنف عن
 القواطع لأن السمعاني قلنا كفى بنفسك اليوم عليك حسنا أقول إن لفظ عتيق في دلالة على
 من باشره العتق كفو في دلالة على ولده وحده أو معه وأن المعنيين متساويان فهما وبدارا إلى
 الذهن عند الإطلاق لأحسب أن أحدا يلتزم ذلك اللهم من أغشى التعصب بصر بصيرته وحلى
 ظاهره بتعطيل سريره وإذا تقرر ما أشرنا إليه وتبين ما نبهنا عليه فالحق الذي لامرية فيه والصواب
 الذي لا خطأ يعتريه أن يستحق أهل الحرم الشريف النبوي مشاطرة العتقاء في الرية عند
 بلوغ العتقاء بالتناقص خمسين نفرا كما شرطه الواقف وعدم قيام أولاد الزائدين على خمسين مقامهم
 في العد على أهل الحرم لحرماتهم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل هذا بعض ما تيسر من الأجوبة
 على هذا السؤال والثاني منها لما لى والرابع لحنفي والبقية للشافعية فهل تعتمدون في هذه
 المسئلة ماذا منها فان الخطب فيها عظيم بين المفتين وانتازع الشديد في تحررها قد نقاشى بين أئمة
 المسلمين من أرباب المذاهب الأربعة وولادة الشريعة المطهرة بحيث أن كثيرين افتوا ثم رجعوا ثم
 افتوا وصمموا ولم تزل العلماء في ذلك على التناقض والتخالف فلعل بجوابكم يحصل التوافق
 والتأنيب جزا لم الله سبحانه وتعالى خيرا عن الاسلام والمسلمين ومتعمك بقربه وجوده وكرمه في
 بلده الامين آمين (فاجاب) بقوله ما ذكر في الاجوبة الثلاثة الاول من قيام الولد مقام أبيه للقرينة
 التي اشاروا اليها بناء على أن ذلك من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز أو من باب المشترك وذكر القرينة
 لمزيد التقوية ودفع الخلاف لا للاشتراط لما يأتي فيه هو اللاتق بالقواعد الفقهية والاستعمالات
 الشرعية أو العرفية التي عليها مدار كتب الاوقاف كما ستراه مصرحا به في كلام الأئمة وما ذكر في
 الجوابين الآخرين من عدم قيام الولد مقام أبيه لعدم اتضاح الداعي إلى التجوز والعلاقة المصححة
 والقرينة المانعة من إرادة الحقيقة بناء على أن ذلك من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز هو اللاتق

(فاجاب) بأنه يحث رجعة
وكيله لما ذكر وما أفتى به
من البلقنى عدم حثه بها
جار على ما رجحه في مسألة
الزواج من عدم الحث فقد
قالوا في تصحيحه ان الحث
مخالف لمقتضى نصوص
الشافعى ولقاعده تهو للدليل
وللا كثرين ونقل في
حواشيه أيضا عدم الحث
عن الاكثرين وقال إنه
الصواب ولا يحث بها إذا
اعتمد على قول القاضى
المذكور (سئل) عن
حلف بالطلاق ليقضين
فلا ناحقه يوم كذا وكان
معسرا حين حلفه وغلب
على ظنه عدم يساره في ذلك
اليوم واستمر معسرا فهل
يقع عليه الطلاق لانه
تعليق بمحض اليوم كما أفتى
به الشيخ زكريا فمن حلف
بالطلاق انه لا يسافر
بزوجه الحجاز فهل يحث
بمفارقة عمران بلده حتى
يكون له مراجعتها أولا
بحث الابصوله أرض
الحجاز فاجاب بأنه يحث
بمفارقه العمران لانه يقال فيه
عرفا سفر إلى الحجاز هذا في
الظاهر حتى لو لم يصل إلى
الحجاز تبينا أنه لم يحث كما
لو علق الطلاق بالحض
فانه يحث ظاهرا بظهوره
فان نقص عن يوم ولية
تبينا انه لم يحث اه أولا
حتى تنتهى المدة وما الفرق

بالقواعد الاصولية لكن المدار في الفتاوى إنما هو على كلام الفقهاء وتصرفاتهم التي ذكروها في كلام
الواقفين دون تدقيقات الاصوليين والنحاة وغيرها ومن ثم قالوا ليس للاصولى الماهر الافتاء لأن
المفتى إن كان مجتهدا فعلم الاصول وحده لا ينفعه في استخراج الاحكام في الوقائع الجزئية كما هو
واضح وإن كان مقلدا فهو مرتبط بكلام أئمة الفروع دون أئمة الاصولى فاتضح أن علم الاصول
وحده مثلا لا يدار عليه الافتاء في المسائل الجزئية وإنما المدار على علم الفروع وتصرفات أهله حتى
لا يسوغ للمفتى الخروج عن تصرفاتهم وقواعدهم وحينئذ قلنا هذا كلاما من ((الكلام الاول)) في بيان
الدلة الواضحة من كلام الفقهاء على شمول العتق في عبارة الرافق السابقة في السؤال لا ولادهم
((الكلام الثانى في الكلام)) على تلك الاجوبة واحدا فواحدا وبيان ما في كل منها من المقبول وغيره
والكلام الاول في بيان كرويه مبحثان ((المبحث الاول)) في تحقيق خلاف ما أطبعت عليه الاجوبة الخمسة
من أن أولاد العتيق لا يتناولهم لفظه إلا مجازا وبيان ذلك أن الروايات من أئمة أصحابنا وناهيك
به يقول لو أحرقت كتب الشافعى رحمه الله تعالى أمليتها من حفظى قال في بحره الذى هو من
أجل كتب المذهب اثر الكلام على مسألة انوقف على الموالى فرع لو قال على موالى من أسفل
ولوده موال من أسفل لم يدخل في ذلك الامواليه ولم يدخل فيه موالى ولده ثم قال فرع قال
الشافعى رضى الله تعالى عنه في البويطى ويدخل فيه أولاد الموالى ولا يدخل فيه موالى الموالى
لان ولاية موالىهم لهم دونه وولاية أولادهم له دونهم اه فتأمل كلام الشافعى هذا وفرقه بين
اولاد الموالى وموالى الموالى بان الاولين ولاؤهم له والآخرون ولاؤهم لمواليه لاله تجده قاضيا
في مسئلتنا بان العتق يشمل أولاد المعتقين بالمباشرة حقيقة لا مجازا فيكون مشتركا بينهم وبين
أولادهم وأولاد أولادهم وهكذا فيصدق على الكل صدقا واحدا بناء على جواز بل وجوب حمل
المشترك على جميع معانيه سواء أكان بلفظ المفرد المنكر أم المعروف ام بلفظ الجمع خلافا لمن فرق
وهو مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ونقله إمام الحرمين في تلخيصه لتقريب القاضى أبى بكر
الباقلانى عن مذاهب المحققين وجماهير الفقهاء وقال صاحب الكبريت الاحمر انه مذهب أكثر
أصحاب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه وحكاه أبو سفيان في العيون عن أبى يوسف ومحمد وحملوا
من حلف لا يشرب من الاناء على الكرع والشرب من الاناء وحله أبو حنيفة على الكرع ونسبه
القاضى عبد الوهاب المذهبهم قال وهو قول جمهور أهل العلم وعلى جواز استعماله في جميع معانيه
اختلفوا هل هو بطريق الحقيقة أو المجاز قال الاصفهاني واللائق بمذهب الشافعى رضى الله تعالى
عنه أنه بطريق الحقيقة لانه يوجب حمله على الجميع ونقله السيف الآمدى عن الشافعى
والقاضى كسائر الالفاظ العامة في صيغ العموم ولهذا حملت عند التجرد عن القرائن على الجميع
وقيل انه بطريق المجاز ونقل عن الشافعى أيضا ومال اليه إمام الحرمين واختاره ابن الحاجب
 وغيره والمعتمد عند أصحابنا الاول ومن ثم قال الاستاذ أبو منصور من أكابرهم ان وجوب حمله
على جميع معانيه إذا تجرد عن قرينة صارقة هو قول أكثر أصحابنا وقال ابن القشبرى ان
كلام الشافعى دال على ذلك قال جمع ولان ذلك لو لم يجب فاما أن يحمل على واحد منها ويلزم
التحكم أو تعطيل النص لان العمل بالدليل واجب ما أمكن وليس من عادة العرب تفهيم المراد
باللفظ المشترك من غير قرينة فيصير انتفاء القرينة المخصصة قرينة اى قرينة على التعميم ولما فيه
من الاحتياط على ما يأتي وقول الرافعى في التدبير الاشبه ان المشترك لا يراد به جميع معانيه ولا يحمل
عند الاطلاق على جميعها ردوه بأنه بحث مخالف لمقول المذهب فلا يعول عليه ومن ثم قال الزركشى
ليس كما قال وإنما هذا مذهب الحنفية كما قال ابو زيد الدبوسى في تقويم الأدلة على انه اعنى

(فاجاب) بانه لا يقع عليه
الطلاق المعلق بعدم
القضاء الا بانتفاءه في
ذلك اليوم المعين بشرعه
وغلبة ظن الحالف
باعساره فيه لا يقضى
وقوع الطلاق بمجرد الحلف
لانها لا تخرج القضاء عن
الامكان فلم يتحقق العجز
في الحال فقد قالوا ان
الطلاق المعلق بصفة لا يقع
قبل وجودها سواء
اكانت بمن يتحقق حصولها
كمجيء الشهر أم لا يتحقق
كدخول الدار ومكاملة
الغير وانه لو قال ان لم
تخبرني بعدد هذه الرمانة
قبل كسرها فانت طالق
أو ان لم تخبرني بعدد ما في
هذا البيت من الجوز اليوم
فانت طالق أو ان لم تهزى
نوى ما أكلت عن نوى
ما أكلت وقد اخلطتا
فانت طالق وقصد التمين
لم يقع الطلاق فيها الا عند
الياس منه ونظائر ذلك
كثيرة وما عزی لافتاء
شيخنا في مسألة القضاء معناه
وقوع الطلاق بمجرد الحلف
فهي مساوية لمسئلة السفر
هذا مع ان ما ذكره فيها
بخالفه نقل الشيخين في
تعليقات الطلاق انه لا بد من
النظر في التعليقات الى اللفظ
والى السابق الى الفهم في
العرف الغالب فان تطابعا
فذاك وان اختلفا فكلام
الاصحاب يميل الى
اعتبار الوضع

الرافعي صرح بخلافه في مواضع فتعين أدنى محتمل لذلك انما هو تبع لبعض الاصوليين كابن القشيري
قال لانه ليس موضوعا للجميع بل لأحاد مسمياته على البديل اه وعمل الخلاف كما علم مما تقرر
حيث لا قرينة تعين أحد معانيه بعينه فان وجدت حمل عليها قطعاً (هـ) تنبيه (هـ) ما قدمناه عن
الشافعي رضي الله تعالى عنه من أنه يوجب حمل المشترك على جميع معانيه هو ما اشتهر عنه في كتب
المتأخرين من الاصحاب وأنكر ذلك ابن تيمية وقال ليس للشافعي نص صريح فيه وانما استنبطوا هذا
من نصه فيما لو أوصى لمواليه أو وقف عليهم وله موال من أعلى ومن أسفل أنه يصرف للجميع وهذا
استنباط لا يصح لاحتمال أنه يرى أن اسم المولى من الاسماء المتواطئة وانه موضوع للقدر المشترك
بين الفريقين وعند هذا الاحتمال فكيف يحكى عنه ذلك قاعدة كلية اه والقول بالتواطىء بان يكون
موضوعا لمعنى واحد على جهة التواطىء وهو الموالاة والمناصرة نقله ابن الرفعة عن شيخه عباد الدين
في المطلب ثم رده بما فيه خفاء وتوضيحه أنه لو كان من باب التواطىء لم يأت الخلاف هل تصح
الوصية والوقف أولا وعلى الصحة هل يحمل عليهما أو على المولى من أعلى أو على المولى من أسفل
أو يوقف أقوالا فاختلافهم فيه كذلك صريح في أنه من باب المشترك لا من باب التواطىء فادفع
اعتراض ابن تيمية أيضا وبأن تجويزه احتمال التواطىء في لفظ المولى غير صحيح وأن استنباط
الائمة المذكور صحيح لا اعتراض عليه ولقد قال السبكي عن ابن تيمية وهذا الرجل كنت رددت
عليه في حياته في انكاره السفر لزيارته النبي صلى الله عليه وسلم وفي انكاره وقوع الطلاق اذا حلف
به ثم ظهر لي من حاله ما يقتضى انه ليس بمن يعتمد عليه في نقل تفرد به لمسارعة الى النقل بفهمه
ولا في بحث ينشئه لخلطه المقصود بغيره وخروجه عن الحد جدا وهو كان مكثرا من الحفظ ولم
يتهدب بشيخ ولم يرتض في العلوم بل ياخذها بذنه مع جسارته واتساع خياله وشغب كثير ثم
بلغني من حاله ما يقتضى الاعراض عن النظر في كلامه جملة وكان الناس في حياته ابتلوا بالكلام معه
للرد عليه وحبس باجماع العلماء وولاة الامور على ذلك ولم يكن لنا غرض في ذكره بعد موته لان
تلك أمة قد خلت ولكن له أتباع ينعمقون ولا يعون اه وانما ذكرت المبالغة في الرد عليه ثم
عقبته بكلام السبكي هذا لاني رأيت من يعترض على الشافعية في حملهم المشترك على جميع معانيه
ويحتج بكلام ابن تيمية هذا وقد دل كلام الشافعي في مواضع من الامم وغيرها على حمل اللفظ المشترك
على جميع معانيه كما قررت في محلها والاعتراض بانه لم يحمل الشفق على معنييه الاحمر والابيض
غفلة عن أن سبب تخصيصه له بالاحمر ورود التقييد به في حديث وكذا حيث خصص مشتركا باحد
معانيه فانما هو لدليل أو قرينة كما يعرف بتأمل مواقع كلامه واستنباطاته ثم الخلاف في حمل
المشترك على جميع معانيه انما هو في الكلّي العددي أى في كل فرد فرد وذلك بان يجعله بدل على كل
منها على حدته بالمطابقة في الحالة التي يدل على المعنى الآخر بها وليس المراد الكلّ التجميعي أى يجعل
مجموع المعنيين مدلولاً مطابقاً كدلالة الخمسة على آحادها ولا الكلّي البديلى أى يجعل كل واحد مدلولاً
مطابقاً على البديل ومن هنا قال ابن عبد العزيز في شرح البزدوى محل الخلاف فيما إذا أريد
بالمشترك كل واحد من معنييه وأما ارادة المجموع من حيث هو مجموع فلا نزاع فيه لانه يصير كل
واحد من المعنيين جزء المعنى بخلاف الاول فانه يصير كل واحد منها هو المعنى بتمامه وقيل الخلاف في
الكلّي التجميعي لان أكثرهم صرحوا بان المشترك عند الشافعي كالعام اه وهذا النقل عن الاكثر
يعرف بتحرير أن حمل المشترك على معانيه هل هو من باب العموم أو الاحتياط وفيه طريقان
أحدهما وعليه امام الحرمين والغزالي وابن القشيري والآمدى وابن الحاجب انه كالعام وان
نسبة اللفظ المشترك الى جميع معانيه كنسبة العام الى جميع افراده والعام اذا تجرد عن القرائن

يجب حمله على جميع أفراد بطريق الحقيقة فكذا المشترك وتضعيف النقشواني له بأنه يلزم عليه أن اللفظ حينئذ متواطئ لا مشترك وبأن الأئمة لم يريدوا العموم وإنما هم الناقل عنهم ذلك مردود بان توهمهم الناقل عن الأئمة وهم ومرادهم أن المشترك كالعام في معنى استغراقه لمدلولاته ووجوب حمله على جميعها حيث لا قرينة فهو كالعام من هذا الوجه لا أن الأفراد الداخلة تحت المشترك كالأفراد الداخلة تحت العام حتى يلزم التواطؤ لا من كل وجه كيف وأفراد محصورة بخلاف العام وقد حملوه على معانيه حتى في النكرة المفردة والفعل مع أنه لا عموم فيهما وإنما عليه الفخر الرازي أنه من باب الاحتياط لانا ان قلنا بالتوقف لزم تعطيل النص لاسيما عند الحاجة أو حملناه على أحدها لزم التحكم فلم يبق الا الحمل على الجميع وهو أحوط لاشتراكه على مدلولات اللفظ بأسرها ولا تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع فاذا جاء وقت العمل بالخطاب ولم يبين أن المقصود أحدها علم أن المراد الكل وعلى ذلك جرى ابن دقيق العيد فقال ان لم تقم قرينة على تعيين أحدها حملناه على الكل لالانه مقتضى اللفظ وضعا بل لان اللفظ دال على أحدها ولم يتعين ولا يخرج عن عهده الا بالجميع اذا تقرر ذلك ظهر واتضح ما مر من أن المولى مشترك وان لم يحمل على جميع معانيه وأن ما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه من تناوله لاولاد العتيق هو الحق الواضح الذي لا غبار عليه ولا نقض يتطرق اليه واذا ثبت فيه ذلك ثبت في العتقاء فان قلت ما الجامع بينهما حتى يكون مشتركا كالاول قلت الجامع بينهما ان كلا منهما لم تعلم حقيقته ومدلوله وسمياه الا من جهة الشارع صلى الله عليه وسلم حيث قال في الخبر المتفق على صحته إنما الولاء لمن اعتق فكان من الحقائق الشرعية وهي غالبا مقدمة على الحقائق اللغوية والعرفية والفرق بين هذه الحقائق الثلاث يعرف من قولهم الوضع المعتبر اما وضع اللغة وهي اللغوية كالاسد للحيون المفترس واما وضع الشرع وهي الشرعية كالصلاة للاركان وقد كانت لغة للدعاء واما وضع العرف وهي العرفية بان ينقل اللفظ أهل العرف عن وضعه الاصل الى ما يتعارفونه بينهم والاصل اللغوية اذ كل من الشرع والعرف ناقل للموضوع اللغوي الى غيره فالوضع في اللغوية غيره فيما اذا الاول تعليق اللفظ بازاء معنى لم يعرف بغير ذلك الوضع والثاني والثالث بمعنى غلبة الاستعمال في غير ما وضع له لغة اذ لم ينقل عن الشارع أنه وضع لفظ نحو الصلاة والصوم بازاء معانيها الشرعية بل غلب استعماله لهذه الالفاظ بازاء تلك المعاني حتى صارت الحقيقة اللغوية مهجورة وكذلك العرف فان أهله لم يضعوا القاروة مثلا للطرق من الزجاج على جهة الاصطلاح كما أن الشرع لم يضع لفظ الزكاة لقطع طائفة من المال لنحو الفقراء بل صارت هذه الالفاظ شرعية وعرفية بكثرة الاستعمال دون أن يسبقه تعريف بتواضع الاسم والتحقيق ان للشرع وضعا كاللغة فان الوضع تعليق لفظ بازاء معنى لكن يختلفان في سبب العلم بذلك فهو في اللغة اعلام الغير بأنه وضع لذلك وفي الشرع والعرف كثرة الاستعمال وفي الحصول وغيره المراد بالشرعية اللفظة التي استفيد وضعها للمعنى من جهة الشرع وهو معنى قول غيره ما كان معناه ثابتا بالشرع فالاسم موضوع له فيه وقال ابن برهان تارة يستفاد المعنى من الشرع واللفظ من اللغة وتارة عكسه والكل أسام شرعية قال الزركشي وهل المراد بالحقيقة الشرعية كل ما ورد على لسان حملة الشريعة بما هو مخالف للوضع اللغوي أو وإن وافقه الظاهر الاول فاطلاق حملة الشرع لفظ الصلاة على الدعاء في مواضع لا ضرورة بنا الى صرفه عن حقيقته اللغوية الى مجازة الشرعي اذ الحقيقة اللغوية متى أمكنت لم يكن بحاجة الى ادعاء المجاز الشرعي وتنقسم الحقيقة الشرعية الى أربعة اقسام الاول ان يكون اللفظ والمعنى معلومين لاهل اللغة لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك المعنى كلفظة الرحمن لله الثاني ان يكونا غير معلومين

اتباع العرف ثم صحح الشيخان في مسائل الشتم والابذاء فيما اذ أطلق ولم يقصد المدكافة لكن عم العرف بها أن المراعى الوضع لأن العرف لا يكاد ينضبط في مثل هذا وقضيته أن لا يقع عليه الطلاق إلا بوصوله إلى الحجاز (سئل) عن شخص أخذ خروف غيره وذبجه فحلف صاحبه بالطلاق أنه إن لم يبطنا خروفا غيره فلا أكلمه فهل يحث بكلامه قبل اعطائه خروفا (فاجاب) بأنه لا يقع الطلاق بتكليمه اياه الا عند اليأس من اعطائه خروفا واذ لا يفوت اعطاؤه الا بذلك (سئل) عن قال لزوجته الطلاق يلزمني متى بعث الجارية تزوجت هل يعتبر تزويجه على الفور بعديعه الجارية (فاجاب) بأنه لا يعتبر فيه الفورية اذ الصيغة المذكورة لا تقتضيه (سئل) عن شخص قال لزوجته أتت بارزة عن عصمتي ولم ينوبه طلاقا هل يقع به أولا (فاجاب) بأنه لا يقع به طلاق (سئل) عن شخص حلف بالطلاق لأقضيته حقك عند رأس الهلال إلا أن تؤخرني فهل اذا أخره ترتفع اليمين رأسا وهل يعتبر في التأخير اللفظ وهل هذا الاستثناء متصل

أو منقطع (فاجاب) جانبها
ترفع اليمين برضا صاحب
الدين بتأخير أدائه عن
رأس الهلال ويعتبر في
رضاء بتأخيره تلفظه به
اذا الرضا أمر خفي فأنيط
بما يدل عليه وهو اللفظ
والاستثناء المذكور متصل
لشمول المستثنى منه حالة
مطالبته بأدائه في ذلك
وسكوته عنها ورضاء
بتأخيره عن الوقت المذكور
(سئل) عن شخص حلف
بالطلاق الثلاث ان ابنته
ما تطلع إلى بلده وهي على
عصمة زوجها ثم طلقها
الزوج طلقه رجعية ثم
طلعت إلى بلده فهل يقع على
والدها الطلاق الثلاث
لكون الرجعية في حكم
العصمة أولا (فاجاب)
بانه وقع على والدها الطلاق
الثلاث إلا أن تظن أن يمينه
انحلت بالطلاق الرجعي فلا
يقع عليه بطلوها طلاق
(سئل) عن قال لزوجته
على الطلاق أن أختك قالت
لي أنها أخذت مهرها من
فلان عشرين دينارا وهي
عندها في صندوقها فانكرت
ذلك وادعت وقوع الطلاق
بذلك فهل القول قوله يمينه
في عدم وقوع الطلاق كما
إذا ادعى دفع النفقة المعلق
الطلاق على دفعها أم لا كما
إذا ادعت الحيض ونحوه مما
لا يعلم غالبا إلا منها وهل هذه

لهم كأوائل السور الثالث أن يعلموا اللفظ دون المعنى كلفظ الصلاة الرابع عكسه كلفظ الاب لما
تأكله البهائم ولهذا لما نزل قوله تعالى وفاكته وأبا قال عمر ما الأب ونوزع في بعض هذه الاقسام
بانه يستحيل نقل الشرع لفظ لغوية إلى معنى مجازي لغة ولا يعرفهما أهل اللغة ونوزع أيضا في
وقوع الشرعية والاصح عند جمهور الفقهاء والمتكلمين وقوعها وأجمع عليه أصحاب الشافعي رضى
الله تعالى عنه إلا أبا حامد المروزي فانه زعم أن جميع الاسامي باقية على وضعها اللغوي قبل
الشرع أى والشرع إنما اعتبر زيادة أركان وشروط وقيود للاعتداء بها وعلى هذا أبو الحسن
الاشعري والقائلون بالوقوع اختلفوا ففرقة على أنها حقائق وضعها الشارع مبتكرة لم يلاحظ فيها
المعنى اللغوي أصلا وليس للعرب فيها تصرف فليست مجازات لغة فان وجدت علاقة بين المعنى اللغوي
والشرعي فهو أمر اتفاقي غير منظور اليه وفرقة وهم جمهور أهل العلم على أنها مأخوذة من الحقائق
اللغوية تجوزا بان استعير لفظهم للبدول الشرعي لعلاقة واختاره الامام في المحصول ونص الام صريح
فيه فالخاصل أن الذى عليه جمهور أهل العلم وكافة أهل اللغة أنها أسماء قد كان لها في اللغة حقيقة
ومجاز فحقيقتها ما نقلها الشارع عنه ومجازها ما نقلها إليه لعلاقة بينهما ثم المثبتون اتفقوا على
الوقوع في الفرعية وإنما اختلفوا في الدينية كالإيمان هذا هو المشهور ومنهم من عكس ذلك وبين
القاضي حسين في تعليقه أن الشارع قد تصرف بالزيادة من كل وجه كالصلاة فانها لغة الدعاء فابقاه
وزاد عليه معتبرات أخرى وبالنقص من كل وجه كالخج فانه لغة القصد وبالزيادة من وجه والنقص
من وجه كالصوم فانه لغة الامساك وشرعا امساك مخصوص مع النية واعلم أن الشرعية تطلق على
ما في كلام الشارع وما في كلام حملة الشرع من المتكلمين والفقهاء كما ذكره القاضي عضد الدين
قال لكن الثانية ليست حقيقة شرعية بل عرفية وأن هذه الاسماء إذا وجدت في كلام الشارع
مجردة عن القرينة محتملة المعنى اللغوي والشرعي فعلى أيهما تحمل فمن أثبت النقل وهو الاصح
كما مر قال إنها محمولة على عرف الشارع لأن العادة أن كل متكلم يحمل لفظه على عرفه وقيل
يجب الوقف ومحل الخلاف في التي في كلام الشارع أما التي في كلام حملة الشرع فتحمل على المعنى
الشرعي بلا خلاف لانها بالنسبة اليهم حقائق عرفية لا حاجة لهم فيها إلى القرينة كما هو حكم سائر
الحقائق وإذا قد اتضح ما قررناه وتأيد ما بيناه في الحقيقة الشرعية كالولاء اتضح ما قلناه في العتيق من
أنه كالمولى للجامع الذى قدمناه وبيانه أن ثبوت الولاء للمعتق على العتيق وفروعه وتسميتهم موالى
وعتقاء له إنما عرف من الشارع سيما عند توهم أقوام في قضية بريرة أن الولاء يكون لغير المعتق
فبالغ صلى الله عليه وسلم في الرد عليهم على منبره الشريف وبين أن الولاء خاص بمن اعتق فأفهم
أن بينهما تلازما في الاثبات والنفي وحيث كما سميت اولاد العتيق موالى حقيقة شرعية كما مر عن نص
الشافعي رضى الله تعالى عنه وظهر بما نقرر من مباحث الحقائق الشرعية فكذا يسمون عتقاء شرعا
أيضا لأن ذلك أعنى انجرار آثار العتق اليهم المستلزم لتسميتهم عتقاء لم يعرف الا من الشارع
فليكن اطلاق لفظ العتيق عليهم حقيقة شرعية لان الشارع بين بالحق الابناء بالآباء في انه يثبت
لهم مالا بآئهم ان الشكل يسمون عتقاء شرعا حقيقة وإن كان اطلاق العتيق على الأولاد إنما
هو مجازي لغوي لما مر ان الاصح أن الحقائق الشرعية مأخوذة من الحقائق اللغوية تجوزا وقد
تقرر قريبا ان للحقيقة الشرعية التي لم تستفد إلا من كلام حملة الشرع تحمل على المعنى الشرعي
بلا خلاف وان التي استفيدت من كلام الشارع تحمل على ذلك على الاصح وما ذكرناه في المولى
والعتيق من شمولهما لأولادهما مستفاد من كلام الشارع وائمة الشرع كما قررناه فتأمله حق
التأمل يظهر لك انه الحق الواضح والصدق الناجح وان ما سواه لا يصل شفاء وإذ بان ذلك تعين حمل

كمسئلة من قال ان دخلت الدار بغير اذن فانت طالق فدخلت وادعت وقوعه وعدم الاذن لها وادعاه فان عليه البيان كما في الانوار والروض وغيرهما وقال في الخادم انه المرجح في المذهب (فاجاب) بان القول قوله يمينه في عدم وقوع الطلاق لما ذكر في السؤال وليست هذه نظير مسئلة تعاقب الطلاق بدخولها بغير اذنه (سئل) عن حلف بالطلاق انه لا يتزوج ثم تزوج بوكيل وقال قصدت بنفسى هل يقبل منه. ظاهرا او يدين (فاجاب) بانه يقبل منه ظاهرا لانه حقيقة لفظه ولان الزوج مشترك بين عقده بنفسه وبين عقد وكيله له ومتى ادعى ارادة أحد معنى المشترك قبل ظاهرا على الاصح بل قال بعض المتأخرين ان حثته بتزوج وكيله يخالف لمقتضى نصوص الشافعي والدليل وللاكثرين فانهم صرحوا بعدم حثته وقال انه الصواب (سئل) عن حلف بالطلاق الثلاث على شخص انه يلبس هذه الردة بقية هذا الشهر فلبسها ثم نزعا قبل فراغ بقية ذلك الشهر ولم يلبسها فيها هل يقع عليه الطلاق أولا (فاجاب) بانه ان غل المحلوف عليه ان

كلام الواقف عليه من غير خلاف في ذلك ولا احتياج لقرينة وحينئذ اوضح ما استفيد من الاجوبة الثلاثة الاول فليعمل بما قالوه من انه متى بقى من اولاد العتقاء أكثر من خمسين لا يصرف شيء الى جهة الحرم النبوى على مشرفه افضل الصلاة والسلام وتامل تصريح الاصحاب بان الولاء على قسمين ولواء المباشرة وولاء الاسترسال والسراية فالوار هو الذى ثبت على اولاد العتيق وأحفاده تبعاً لثبوتهم على أبيهم فصرحوا بان ثبوت الولاء على فروع العتيق انما هو بطريق التبعية ومع ذلك صرحوا بان لفظ المولى مشترك بين العتيق وفروعه فهو حقيقة فيهما أى شرعاً كما قدمته ولم يبالوا بان ثبوتهم فى أحدهما انما هو بطريق التبعية لما قررته من أن أئمة الشرع أطلقوه على الفريقين إطلاقاً واحداً واحتجوا بان النعمة على الاصل نعمة على الفرع وهذا الاطلاق من علامات الحقيقة فلما كان حقيقة فيهما كان مشتركاً وهذا جميعه جاربعينه فى إطلاق العتيق على من باشره العتيق ومن سرى اليه من فروعه فكان حقيقة شرعية فيهما ايضاً فليحمل عليهما من غير قرينة كما تقرّر فان قلت يشكل على ذلك اطلاق أكثر اصحابنا على أن الاصح أن الوقف على الاولاد لا يتناول اولاد الاولاد قلت الفرق بين هذا ولفظ المولى والعتيق ظاهر جلى وبيانه ان هذين لم يعرف مدلولهما الا من الشارع وأئمة الشرع فحسب فلم يكن للغة فيهما مدخل حتى يقتضى بها عليهما بخلاف الاولاد فان له مدلولاً لغوياً لم ينقله الشارع عنه ولا صرفه الى غيره فتعين حمله على مدلوله اللغوى اذ لا معارض له كما هو القاعدة المقررة ومدلوله اللغوى هو الاولاد حقيقة واولاد الاولاد مجاز اذ ذات معارض الحقيقة والمجاز حمل على الحقيقة ولم يحمل على المجاز معها أو وحده الا بقرينة وعلى هذا جرى اصحابنا فى باب الوقف فقالوا لا يدخل اولاد الاولاد فى الوقف على الاولاد الا بقرينة واما الحاقهم باولاد الاولاد بالاولاد فى باب الفرائض وغيره فلا دلة ومدارك تخصها فظهر ان ما ذكره فى الاولاد واولاد الاولاد فى سائر الابواب لا ينافى ما ذكره فى المولى ولا ما ذكرناه فى العتيق الذى هو بمعناه كما تقرّر فتامل ذلك فانه مما يستفاد ويحتاج إليه اذ به يتكشف اشكال ربما يورد على ما قالوه فى دخول الاولاد دون اولاد الاولاد ودخول المولى وأولاده فى الوقف على المولى ومثله العتيق فيدخل فيه من باشره العتيق وأولاده فان قلت ينافى ما قررته فى هذا المبحث قول السبكي فى أثناء اراد اوردته على نفسه ونحن إنما ترجع فى الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لا ينافيه لان محل ذلك حيث لم يمكن تنزيل لفظ الواقف على عرف الفقهاء أما إذا أمكن تنزيله عليه فلا يعدل عنه كما صرح به السبكي نفسه فى أثناء جواب هذا الايراد فانه لما بين أن كلام الواقف فى صورة النزاع لم يخالف كلام الفقهاء قال فقد ظهر امكان حمل كلام الواقف على ما لا يخالف الشرع وكلام الفقهاء وإذا أمكن ذلك لم يجز حمله على غيره اهـ (المبحث الثانى) فى بيان أنا إذا تنزلنا وقلنا ان لفظ العتيق لا يشمل اولاده إلا مجازاً وان قول الواقف السابق إلى أن يبقى من العتقاء المذكورين فيه جمع بين الحقيقة والمجاز اللغويين فالوجه ما ذكره اصحاب الاجوبة الثلاثة الاول لأمور بعضها ذكره ائمتنا فى الاصول وبعضها ذكره ائمتنا فى باب الوقف وبعضها دل عليه كلام الواقف الاول مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه وجمهور اصحابنا كما فى الروضة فى الايمان جواز ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد وكان الرافي لم يقف على النقل عندنا فى ذلك فقال ان استعماله فيهما مستبعد عند اهل الاصول وهو على منوال ماسبق عنه فى المشترك ومررده ومن نقل عن القاضي الباقلانى المنع واطلق فقد وهم لانه انما منع الحمل لا استعمال حيث قال فى تقريبه وتبعه الامام فى تلخيصه اعلم ان ارادة الجمع بين الحقيقة والمجاز انما تصح من لا يخطر له التعرض للحقيقة والمجاز لكن يقتصر على ارادة المسميين من غير تعرض لكون وجه الاستعمال حقيقة او مجازاً واما الشافعي فجهزى على

منوال واحد فجوز استعماله فيها وحمله عند الاطلاق عليها واخرج ابن الرفعة في باب الوصية من المطلب نصه على ذلك في الام عند الكلام فيما اذا عقد الرجل على امرأتين ولم يعلم السابق منها وقال الامام وابن القشيري انه ظاهر اختيار الشافعي أي بل هو صريح كلامه لانه لما تمسك بقوله تعالى أولا مستم النساء قيل له أراد بالملامسة الجماع فقال أحمله على الجس باليد حقيقة وعلى الوقاع مجازا وكذلك صرح في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى بأنه محمول على الصلاة حقيقة بدليل حتى تعلموا ما تقولون وعلى محلها وهو المسجد مجازا بدليل إلا عابري سبيل وأما نصه في البويطي على انه لو أوصى لمواليه ولهم عتقاء لم يدخلوا مع أنهم مواله مجازا بالسببية وقوله لو وقف على أولاده لم يدخل أولاد أولاده فليس ذلك لاجل الجمع بين الحقيقة والمجاز بل لان القرينة هنا عينت الحقيقة وحدها أما في الاول فلان ولأولادهم لم دونه كما مر عن الشافعي وأما في الثاني فقال الغزالي التعميم بين الحقيقة والمجاز أقرب منه بين حقيقتين اه وفيه خفاء يحتاج لتوضيح وتوضيحه ان الاولاد حقيقة لغوية في البطن الاول وأولاد الاولاد حقيقة لغوية في البطن الثاني فارادة هذين الحقيقتين باللفظ الاول بعيدة اذ لا تقرب للاستعمال حينئذ بخلاف ما لو سمي أولاد الاولاد أولاد مجازا من تسمية المسبب باسم السبب واطلق عليهم لفظ الاولاد لتلك العلاقة مع ارادة معناه الحقيقي فانه لا بعد فيه نظرا لما بينهما من العلاقة المقربة للاستعمال فانضح أن قول الشافعي بعدم دخول أولاد الاولاد في الاولاد لا ينافي قوله بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لما تقرر من الفرق بين المقامين مع ما في الاول من البعد بخلاف الثاني هذا والاولى في الفرق ما أشرت اليه بالفرق الذي قدمته قبل المبحث الثاني فتأمل فانه أوضح مما أشار اليه الغزالي وحاصله أن الجمع بين الحقيقة والمجاز لا بد فيه من ارادة الالفاظ أو قيام قرينة على ارادته والكلام في واقف لم تعلم ارادته ولم تقم قرينة على ارادته لا اولاد الاولاد ثم رايت كلام الغزالي في المستصفي وهو يؤيد ما مر عنه وذلك انه قطع بمنع الجمع بين حقيقتين تردد في الجمع بين الحقيقة والمجاز فقال في الجمع بينهما هو عندنا كالمشترك وان كان التعميم فيه اقرب قليلا اه وسبب الاقرب ما أشرت اليه قريبا فتأمل اه واما ما اقتضاه كلام القاضي الباقلاني من جواز الجمع بين الحقيقتين وامتناعه بين الحقيقة والمجاز فهو بعيد فان قلت يؤيده ما تقرر عن مذهب الشافعي من حمل المشترك على معانيه عند الاطلاق بخلاف الجمع بين الحقيقة والمجاز قلت لا تأييدي ذلك لان الامتناع في الاخرة عند الاطلاق انما هو لضرورة وجود المجاز بخلاف المشترك لا مجاز فيه فلم يحتاج لقرينة فالاحتياج لها وعدمه امر خارج عما نحن فيه وهو ان الجمع مع وجودها اقرب منه في الجمع به في المشترك كما هو جلي وما أشار اليه القاضي من ان الجمع بين الحقيقة والمجاز يلزمه محاولة الجمع بين نقيضين يرد بان ذلك انما يلزم حيث كان الجمع بينهما من حيثة واحدة ومع اعتبار واحد اما اذا كان من حيثيتين باعتبارين مختلفين فلا يلزم منه محاولة جمع بين نقيضين وقطعا فتأمل فاني لم ار احدا من الاصوليين تعقب القاضي في كلامه هذا وهو جدير بالتعقب والرد كما علم مما قرره ثم رايت ما ذكرته عن ابن السمعاني وهو صريح فيما رددت به كلام القاضي ومنع الحنفية وبعض اصحابنا الجمع بين الحقيقة والمجاز مطلقا ونقض عليهم ابن السمعاني بقوله لم لوحظ لا يوضع قدمه في الدار فدخل راكبا او ماشيا حث نظرا للحقيقة والمجاز وقولهم لو قال اليوم الذي ادخل فيه الدار عبدى حر عتق بدخوله لها ولوليلها وقولهم لو اخذ الامان لبنه دخل بنوه وبنو بنه والظاهر من مذهبنا عدم الحث في الاول اذا دخل راكبا اذ لا قرينة على ارادة المجاز وفي الثاني موافقتهم اخذا من قول الرافي وغيره عن التهمة انه لو قال انت طالق اليوم طلقت حالا ولو ليلاه بلغو ذكر اليوم لانه لم يعلن وانما سمي الوقت بغير اسمه كذا قيل والذي يتجه عندي انه لا يعتق

الحائف تخلص من وقوع الطلاق عليه بلبسه المذكور لم يقع عليه ذلك الطلاق والواقع لا انتفاء لبسه في جميع تلك البقية (سئل) عن رجل زوجه حامل فقال لها الطلاق يلزمي منك يوم تضعي حملك طلقك ثم انها وضعت ليل والحوال انه لم يقصد شيئا فهل اذا مضت الليلة التي ولدت فيها ولم يطلقها وقع الطلاق المعلق لا يقع حتى يمضي النهار الذي يليها ام لا يقع شيء لكونها لم تلد نهارا (فاجاب) بانها لا تطلق للتعليل المذكور في السؤال (سئل) عن رجل قال لزوجه انت طالق ثلاثا الا نصف الاثمن الاربع الاسدس الاثمن فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ام لا (فاجاب) بانه وقع عليه الطلاق الثلاث وان قصد الاستثناء بشرطه لان الطلاق لا يتبع إذا المعنى انت طالق ثلاثا تقع الا نصف الاسدس طلاق فلا يقع الاثمن فيقع الاربع طلاق فلا يقع الاسدس طلاق فيقع الاثمن طلاق فلا يقع (سئل) عن رجل قال للقاضي اشهد علي ان زوجي طالق ثلاثا ثم قال قصدت الاتيان بالاستثناء قبل فراغ لفظي واتيت به متصلا بحيث

لان قوله اليوم الذي لدخل فيه الدار في معنى التعليق بدخولها في اليوم ولم يحصل المعلق عليه بدخولها لئلا يخلاف قوله انت طالق اليوم فانه لم يحصل فيه تعليق باليوم بوجه فالتى وفي الثالث عدم الدخول كما في الوقف على الاولاد وحيث حملنا اللفظ على حقيقته ومجازه فشرطه اخذا من قول ابن السمعاني لا يحمل على المجاز الا ان يقوم الدليل على انه مراد به وقيام الدلالة على ارادة المجاز لا تنفي عن اللفظ ارادة الحقيقة اهـ ٧ قيام قرينة على المجاز فلا يحمل عليها عند الاطلاق اى عن القرينة حتى لا ينافى قولهم السابق وحمله عند الاطلاق عليها لان المراد بالاطلاق ثم انا لم نتيقن ارادة المتكلم للمجاز حينئذ ان وجدت قرينة عليه حمل اللفظ عليها والا اختص بالحقيقة ولو لم تقم عليها قرينة خلافا لمن اشترط القرينة فيها ايضا فقال لا يحمل على واحد منها الا بدليل وقال بعض المتأخرين محل الخلاف في الحمل عليها ما اذا ظهر قصد المجاز بقرينة مع السكوت عن الحقيقة أو بقصد هما معا ما اذا قصدتها فقط فيحمل عليها قطعا او قصده فقط فيحمل عليه قطعا فان لم يظهر قصد لم يحمل عليه اذ اللفظ انما يحمل على مجازه بقرينة ولهذا قالوا لا يدخل اولاد الاولاد في الوقف على الاولاد على الاصح وكذا في نظائره ونظيره لو اوصى لاختوة فلان وله اخوة واخوات قال الامام في النهاية مذهب أبى حنيفة وظاهر مذهب الشافعى ان الوصية تختص بالاخوة دون الاخوات وقال أبو يوسف ونحمد يدخلن ايضا وكلام ابن السمعاني يقتضيه وقد افاد انها اذا تساويا في الاستعمال بأن يكسر المجاز كثرة توازي الحقيقة تساويا فيهما عند الاطلاق فلا يحتاج حينئذ الى قرينة والحاصل ان الصور أربع احداها ان تدل قرينة على ارادة المجاز مع السكوت عن الحقيقة ثانيها ان تدل على ارادتهما جميعا ثالثها ان لا يكون قرينة ولكن للمجاز شهرة يوازي بها الحقيقة والخلاف ثابت في السكوت والصحيح عندنا كما قاله الزركشى الحمل عليهما رابعا حالة الاطلاق مع عدم شهرة المجاز فلا يحمل فيها على المجاز بلا خلاف وحيث حملنا اللفظ على الحقيقة والمجاز فقال ابن السمعاني هو حقيقة ومجاز باعتبارين وهو ظاهر ومن ثم أشار الزركشى الى ضعف مقابله فقال وزعم ابن الحاجب انه مجاز قطعا لانه حينئذ استعمال في غير ما وضع له اهـ لكن وافق ابن الحاجب جمع محققون اذا تقرر ذلك علم ان الصحيح المعتمد من مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز بشرط أن يشتهر المجاز شهرة يوازي بها الحقيقة او تقوم قرينة قوية على ارادته وما في السؤال من عبارة الواقف اشتملت على قرينة تدل على ارادة الاولاد بل على قرائن كاسيأتى تحقيق ذلك وبيان الامر الثاني ان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في البويطى على انه اذا وقف على أولاده لا يدخل أولاد أولاده وتبعه الاصحاب واعتراض بانه نص في المختصر على انه اذا اوصى لواحد بمثل نصيب احد ولديه وله بنت وبنت ابن وعصبة اعطى السدس قال القاضي حسين وهذا من كلام الشافعى دليل على أن اسم الولد عند الاطلاق يتناول ولد الولد حتى لو وقف على أولاده دخل فيه أولاد أولاده اهـ وأجاب عن ذلك ابن الرفعة بانه ليس في كلام الشافعى دليل على ما ادعاه القاضي لان قوله احد ولديه ولا ولد له من الصلب الا الواحد قرينة دالة على ارادة المجاز باطلاق اسم الولد على ولد الولد فاستعمل فيه لاجل القرينة واما عند الاطلاق وهو ما ذكره في الوقف فلا دلالة فيه على شمول الولد اولد الولد هذا حاصل كلام ابن الرفعة ومن تبعه وهو ما خوذ من قول الشيخين وغيرهما عن التهمة وغيرها لو وقف على أولاده ولم يكن له الا أولاد اولاد حمل اللفظ عليه أى للقرينة الحالية الدالة على أنه أراد بالولد ما يشمل ولد الولد إذا تايّد جواب ابن الرفعة بهذا فهو متعين لا محيد عنه حتى يجتمع به أطراف كلام الشافعى وينتفى عنه توهم التناقض الذى ظنه بعضهم وحينئذ فهو شاهد صدق على انه يكتفى

سمعته فقال القاضي لم أسمع سوى الطلاق فهل يقبل قوله يمينه أولا أو يفرق بين أن تكذبه زوجته فيما قال أولا وهل الاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار أولا وهل قوله اشهد الخ انشاء او اخبار (فاجاب) بان القول قوله يمينه في ذلك الا ان تكذبه زوجته فيه فالقول قولها يمينها في نفيه فاذا حلفت حكم بوقوع الطلاق والاستثناء المذكور يمنع صحة الاقرار ايضا وقوله اشهد الخ اراد به الانشاء بدليل قوله قصدت الا تيان الخ (مثل) عن دفع لمن له عليه دين دينارا محضرة جماعة كثيرين ثم طالبه به وانكر فعه فحلف المديون بالطلاق الثلاث انه دفعه له قدام مائة نفس من الاساكفة وقصد الكثرة لا العدد فهل يقع عليه الطلاق المذكور ام لا (فاجاب) بانه وقع عليه الطلاق الثلاث اذ لم يكن الدفع قدام مائة نفس ولا يقبل قوله لما فيه من رفع بعضها بلا لفظ ولان فيما ادعاه رفع الطلاق بالكسبية فلا بد فيه من اللفظ الدال عليه فصار كما يقال انت طالق ثم قال اردت ان شاء الله او اردت طلاقا لا يقع اوقل انت طالق اذا لم اضربك مائة ضربة

في شمول الولد لولد الولد بادي قرينة فكذا في العتقاء المذكورين في السؤال يكتفى في شمولهم لا ولادهم بادي قرينة ولا شك أن قول الواقف عليهم ومن توفي منهم وله ولد أو ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه فان لم يكن انتقل إلى باقي العتقاء المذكورين دليل على أن مراده بقوله بعد ذلك إلى أن يبقى من العتقاء المذكورين الخ ما يشمل العتقاء حقيقة وأولادهم وإن سفلوا مجازا فتأمل ذلك فانك إذا لا تجد بين هذه والقرينة التي في كلام ابن الرفعة وغيرها فرقا أصلا بوجه من الوجوه بل هذه القرينة أوضح وأقوى لأن هذه قرينة لفظية متصلة وتلك قرينة حالية منفصلة والقرينة اللفظية أقوى لأن الحالية قد يغفل عنها على أن تلك القرينة لا تتم لابن الرفعة في سائر صور هذه المسئلة فان ظاهر كلام الشافعي المذكور في الوصية أنه لو أوصى بمثل نصيب أحد ولديه ولا ولد له ثم مات عن بنت وبنت ابن وعصبة كان الحكم كما مر عنه لأن العبرة بحالة الموت لا الوصية مع أنه في هذه الحالة لا يتأتى جواب ابن الرفعة لاتقاء القرينة التي ذكرها فلا مساغ إلا أن يقال يحتمل أن يؤخذ من جواب ابن الرفعة أن الموصى له في هذه الحالة يأخذ مثل نصيب البنت ولا تدخل بنت الابن لعدم القرينة الدالة على دخول ولد الولد في الولد أو يقال يحتمل أن يأخذ مثل نصيب بنت الابن والقرينة على شمول الولد لها أن المدار في الاعطاء بالوصية على اليقين وهو السدس الذي هو مثل نصيب بنت الابن لا النصف الذي هو مثل نصيب البنت فتكون هذه القاعدة المترتبة قرينة على أن مراده أدنى انصباء أهل التركة ويلزم من هذا أنه إذا اجتمع ولد وولد ولد وكان نصيب ولد الولد أقل اعطى الموصى له مثل نصيب ولد الولد لأنه الأقل والأقرب الاحتمال الأول فان قلت إنما تتم القرينة في الصورة التي حكاه القاضي عن الشافعي وهي ما سبق في قوله بمثل نصيب أحد ولديه لافي الصورة التي حكاه المتولي عن الشافعي حيث قال قال الشافعي في الوصايا لو أوصى لإنسان بمثل نصيب أحد أولاده وله بنت وبنت ابن اعطى الموصى له مثل نصيب بنت الابن فعده أي ولد الولد ولدا اه فذكر في هذه الصورة الأولاد بلفظ الجمع ولم يذكر أن مع البنت وبنت الابن عصبة فأي قرينة على شمول الأولاد لبنت الابن هنا قلت القرينة موجودة هنا أيضا لأنه لو أوصى بمثل نصيب أحد أولاده ولا موجود له إلا ولد وولد ولد دل على أن مراده بالولد في الحالة الراهنة ما يشمل ولد الولد وعلى أن مراده بالجمع في الحالة المترتبة ما يشمل الزائد على الواحد بفرض أن يأتي له ولد أو أكثر قبل موته وحينئذ فهذه القرينة في غاية الضعف كما ترى وقد اكتفى بها الشافعي في استعمال الجمع في الاثنين وفي شمول الولد لولد الولد فلتكشف القرينة التي ذكرناها في صورة العتقاء بالأولى فان قلت ما مساغ الحكاية للخلاف عن الشافعي قلت اختلاف نصوصه وكتبه فيكون القاضي نقل نصا وتليذه المتولي نقل نصا آخر فلاتنا في بين التناقض لذلك كما لا تنافي بين المنقولين لما قدمته فان قلت ينافي ما مر عن ابن الرفعة من اعتبار القرينة التي ذكرها أنه لو وقف على أولاده وله ولد وأولاد ولد اختص به الولد على الأصح فلم يعتبروا هنا القرينة الحالية فكيف اعتبرها ابن الرفعة فيما مر وجعلها محط جوابه قلت عدم اعتبار هذه القرينة هنا غير متفق عليه بل اعتبرها بعضهم فقال يظهر أن يقال قوله أولادى قرينة دالة على ارادة ولد الولد لأنه أتى بصيغة جمع مع فقدته في أولاده فكان ذلك قرينة على أنه أراد ما يشمل ولد الولد حتى عبر بالجمع وعلى الأصح يفرق بين هذه الصورة وصورة ابن الرفعة بما قدمت الإشارة إليه من أن الوصية لما كان لها قاعدة مقررة وهي اعطاء مثل أقل الانصباء اختلف الحال فيها بوجود الأولاد وأولاد الأولاد الوارثين فاثرت للقرينة التي هي التعبير بالجمع فيها بخلاف الوقف فانه ليس له مثل تلك القاعدة فلم يكن للفظ الجمع فيه تأثير فاعملنا الحقيقة وجعلناه للولد والغينا

فضر بها أقل من مائة ثم قال أردت بالمائة الكثرة لا الحصر فيها ففي الروضة كاصلها فرع في ضبط ما يدين فيه وما يقبل ظاهرا قال القاضي حسين لما يدعيه الشخص من النية مع ما اطلقه من اللفظ أربع مراتب أحدها أن يرفع ما صرح به بان قال أنت طالق ثم قال أردت طلاقا لا يقع عليك أولم ارد ايقاع الطلاق فلا تؤثر دعواه ولا يدين باطن الثانية ان يكون ما يدعيه مقيدا لما تلفظ به مطلقا بان قال أنت طالق ثم قال أردت عند دخول الدار فلا يقبل ظاهر وفي التدين الخلاف الثالثة ان يرجع ما يدعيه إلى تخصيص عموم فيدين وفي القول ظاهر خلاف الرابعة ان يكون اللفظ محتلا للطلاق من غير شيوخ وظهور وفي هذه المرتبة يقع للكنايات ويعمل فيها بالنية اه وقال ابن المقرئ في روضة والضابط انه ان فسر بما يرفع الطلاق فقال أردت طلاقا لا يقع ان شاء الله او بتخصيص متعدد كطلقتك ثلاثا وأردت إلا واحدة او أربعتهن وأراد إلا ثلاثة لم يدين وان فسر بغيره من مقيد للطلاق أو صارف إلى معنى آخر او

مخصص كقوله أردت أن
دخلت أو طلاقاً من وثاق
أو ألا فلانة بعد كل امرأة
لي أو نسائي دين أم (سئل)
عن شخص حلف بالطلاق
أنه لا يكلم فلاناً إلا في شر
ثم تخصصاً وكله في شر
فهل إذا كلمه بعد ذلك
في خير يقع عليه الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه لا يقع عليه
الطلاق بكلامه في الخير
لأن يمينه انحلت بكلامه
الاول اذ ليس فيها ما يقتضى
التكرار فصار كما لو قيدها
بكلام واحد ولان
لهذه اليمين جهة بروهي
كلامه في الشر وجهة
حنث وهي كلامه في غيره
لان الاستثناء يقتضى النفي
والاثبات جميعاً وإذا كان
لها جستان ووجدت
احداها تنحل اليمين بدليل
مالو حلف لا يدخل اليوم
الدار أو لياً كلن
هكذا الرغيف فانه ان لم
يدخل الدار في اليوم بر
وان ترك أكل الرغيف وان
أكله بر وان دخل الدار
وليس كما لو قال ان
خرجت لابسة حرير
فانت طالق فخرجت غير
لابسة له لا تنحل حتى يحث
بالخروج ثانياً لابسة له
لان اليمين لم تشتمل على
على جهتين وانما علق
الطلاق بخروج مقيّد
فاذا وجد وقع (سئل) عن
قول الاسنوي في الكواكب
ان لولا تكون تارة حرف

المجاز فلم نعط ولد الولد منه شيئاً لانه لا قرينة هنا على ارادة التجوز ومجرد لفظ. اجمع هنا لا أثر له
لتصريحهم بأن المراد بالاولاد في هذا الباب الجهة رداً على من زعم انه لو وقف على اولاده وليس
له الا ولد واحد أنه يكون منقطع الاول فيبطل لان الموقوف عليه أولاً لم يوجد ووجه الرد عليه أن
لفظ الاولاد صار حقيقة عرفية في جهة الفروع المنتسبين اليه من غير واسطة فلو قلوا أو كثروا فادروا الامر
على المتعارف فيه والغبنا بالنسبة الى اللفظ لان الدلالة العرفية أقوى من الدلالة اللغوية غالباً
لانها كالنسخة لما فتمل ذلك فانه نفيس وبه يجتمع اطراف كلام الشافعي في الوقف والوصية
واطراف كلام الاصحاب في رعاية الجمع تارة وعدم رعايته اخرى وخذ من ذلك اقتضاح ما مرت
الاشارة اليه من شمول العتقاء لاولادهم للقرينة الواضحة التي مرياناها الامر الثالث اناسبرنا كلام
الائمة في فتاويهم ومصنفاتهم المتعلقة بالاوقاف فلم نرهم قط بحثوا عن علاقة المجاز وجوداً ولا عدماً
ولا عولوا على ذلك بوجه وانما الذي اطبقوا عليه انه إذا وقع في كلام الواقف تجوز بحثوا عن
قرينته فان وجدوا له قرينة دل عليها كلام الواقف او غرضه او حاله عولوا عليها وعملوا بالمجاز
لاجلها سواء اوجدت علاقة لذلك المجاز ام لا وان لم يجدوا له قرينة اعرضوا عن العمل به هذا
ما علمناه من كلامهم وانت من وراء النظر فيه والتأمل لمداركه على ان ذلك الذي دل عليه صنيعهم
ظاهر المعنى جلي المغزى فان كلام الواقفين غالباً انما ينزل على الامور المتعارفة بين الناس والعلاقة
لا شغل لها بذلك لان البحث عنها انما يليق بكلام اهل الاصول واللاغة واما كلام الواقفين فلا يرتبط
بذلك وانما الذي يرتبط به هو القرينة الدالة على التجوز فتأمل ذلك فانه مهم وقد صرح البلقيني في
فتاويه بما يوافق ما ذكرته وحاصل عبارة فتاويه رجل وقف على اولاده ثم على ذكور اولادهم
الذكور فهل يستحق ابن البنت كما زعمه بعضهم لان قوله الذكور تأكيد لفظي للمضاف في
قوله ذكور اولادهم ام لا يستحق كما ذكره بعضهم لانه بدل من الضمير المضاف اليه اولاد ولا يقال
الابدال من ضمير الغيبة ممنوع على المختار لانه في غير بدل البعض ومأنحن فيه منه ولا يرد على هذا
ان بدل البعض يحتاج الى ضمير يعود على المبدل لانه هنا متدرج كما في قوله تعالى من استطاع اليه اى
ذكور اولاد الذكور منهم وابن البنت من ذكور الاولاد لان ذكور اولاد الذكور وحمل الكلام
على التأسيس خير من حمله على التأكيد فمن هو المصيب من هذين فاجاب لا يستحق ابن البنت
لانه ليس من اولاد الذكور ثم قال ولا ينظر في ذلك الى البدل من ضمير الغائب ولا الى بدل بعض
من كل لان الالفاظ من المقرين والمنشئين لو قف او وصية او اعتاق تحمل على ما يفهمه اهل العرف
لا على دقائق العربية فان الواقف قد لا يكون له معرفة بشيء من العربية ولا دقائقها ولا البدل ولا
المبدل فتزيل كلامه على ما لا يعرفه لا يستقيم ولو لحن في الاعتاق بتذكير او تانيث لم يؤثر في
الاعتاق عملاً بالعرف ولو كان الواقف يعرف العربية فانه لا يقضى على لفظه الذي له احتملات من
جهة العربية باحد المحتملات الا ان ثبت بنية ارادة ذلك قال ومسئلة البدل لنا عليها عمل ليس
هذا موضع بسطه فان المقصود الفتوى ووجه تأييده لما ذكرنا ان ما ذكرناه من شمول العتقاء
لاولادهم دل عليه اللفظ والقرينة المتعددة كما مر ويأتي وكلامه اولا انها هو في فهم شيء لا يدل عليه
اللفظ بقرينة ولا غيرها فهذا هو الذي لا يعتمد على فهمه وما ذكره في قضية اوس رضى الله تعالى
عنه لا ينافي ذلك لان الظاهر كان عندهم طلاقاً فهو فاهم للفظه معتقد به مدلوله الذي عندهم لكن
خفف الشارع عنه بالغاء الطلاق الذي كابوا يتعارفونه واجباب الكفارة فهو لم يؤخذ بغير ما يفهمه
من اللفظ بل سومع في مقتضى اللفظ باعتبار عقيدته فتامله مع قول الزركشي ولكننا ننظر في ذلك الخ
تجده صريحاً فيما قلناه من حمل العتقاء على ما ذكر لانه الذي دل عليه لفظه شرعاً سواء علمنا ان

الواقف فهم ذلك وقصده أم لا وهذا غاية في الحجة لنا على ما فهمناه من لفظ العتقاء وعملنا به لوجود عاضده وقرينته باستحقاق من ذكر أو عدم استحقاقه ثم بين خارج هذا الجواب كلامه الذي دل على البذل بان بدل الظاهر من الضمير إنما يتمتع عند من يمنعه من ضمير المتكلم أو المخاطب فاما ضمير الغائب فلا يتمتع البذل منه اتفاقا فما أورد على ذلك أي في السؤال غير صحيح والجواب عنه أيضا غير صحيح وما ذكرناه في الفتوى من أنه لا ينظر في ذلك للبذل لم يقرر مدعيه على دعواه وإنما أردنا أن مثل هذه الامور التي في العربية لا تعتمد فيما ذكرناه اه فتأمل قوله لان الالفاظ من المقرين أو المنشئين لوقف أو وصية أو إعتاق تحمل على ما يفهمه اهل العرف لا على دقائق العربية الخ وقوله مثل هذه الامور التي في العربية لا تعتمد فيما ذكرناه تجد ذلك صريحا أي صريح فيما ذكرته من أن كلام الواقفين إنما ينزل على ما يتعارفه الناس لا على دقائق البلاغة ونحوها وان البحث عن العلاقة وجوداً وعدمها لا يليق بكلام الواقفين وتأمل وضوح الدليل على ذلك من كلامهم وهو قولهم لو قال لرجل زينت بكسر التاء أو لامرأة زينت بفتحها كان ذلك قدفاً وكذا في العتق ونحوه ولا أثر للحن في ذلك لان المدار على المتعارف بين الناس دون المتعارف بين اهل العربية ونحوهم فاذا الغوا النظر إلى اصطلاح اهل العربية ونحوهم عملاً بالمتعارف بين الناس فكذلك فيما نحن فيه وحينئذ فذكر الواقف اولاد العتقاء وان لهم نصيب آبائهم لا يقبل النزاع في أن ذلك قرينة على أنه أراد بوقفه رفق اولاد العتقاء وان لهم استحقاقاً في وقفه وإذا ثبت ذلك اتضح أنه أراد بالعتقاء ما يشمل اولادهم سواء أوجد لهذا المجاز علاقة أم لا لانه إذا استعمله من غير علاقة فغاية الامر أنه كاللاحن وقد علمت من كلامهم أن اللحن ونحوه لا يؤثر وافق البلقيني ايضا فيمن شرط ان لا يكون في وظائف مدرسته مجعاً ثم نزل فيها عتيقه الرومي فهل للنظر بعده عزله بانه ليس له عزله لان هذا اللفظ يطلق في العرف على الطائفة المخصوصة الخارجة عن الترك والروم الذين لغتهم غير لغة العجم فتأمل تحكيمه العرف وإعراضه عن مدلول العجم لغة وشرعا تجد ذلك صريحا أي صريح فيما ذكرته ان الفاظ الواقفين إنما تحمل غالباً على الامور المتعارفة بين الناس دون غيرها وذلك من الواضح الذي لا مرية فيه ولا شبهة تعتريه وما يؤيد ما قلناه ويصرح به قول الزركشي في قواعد الامر الرابع ائق البلقيني في واقفة جعلت النظر للارشد فالارشد من اولادها ثم اولاد اولاد اولادهم بان اولاد اولادها يدخلون في قولها من اولادها وبان الموثق سها فاسقط مرتبة وهي اولاد اولاد اولادها استدلل على ذلك بقرائن ثم قال ومع السهو الذي نسبناه للموثق وايدناه بما قرررناه فانه يدخل اولاد اولادها في قولها ثم الارشد فالارشد من اولادها وتكون القرائن المذكورة قاضية بادخال ولد الولد في الاولاد اه فتأمل إفتاءه بادخال اولاد الاولاد في الاولاد للقرائن تجده صريحاً في دخول اولاد العتقاء فيهم في مسئلتنا للقرينة الدالة على ذلك وقول البلقيني للقرائن لا يقتضي انه يشترط في نحو ذلك اكثر من قرينة لانه إنما ذكر الجمع لانه الواقع في تلك القضية لانه يشترط في الجمع بين الحقيقة والمجاز لإتفاقهم على الاكتفاء فيه بقرينة واحدة وقد اكتفى هو بالقرينة الواحدة في مواضع منها انه قال في جواب له وقول الواقف الى اقرب اهل من العصبات الظاهر فيه ان المراد منه عصبات اهل الوقف لا العصبة مطلقاً لان قضية التخصيص بالاولاد المذكورين ثم اولادهم يقتضي ان لا يدخل معهم غيرهم اه فتأمل جعله ذكر الاولاد واولادهم قرينة على تخصيص العام وقصره تجده صريحا أي صريح في أن ذكر اولاد العتقاء واولاد اولادهم قرينة على أنه أراد بالعتقاء المذكورين بعد ذلك ما يشمل اولادهم والجامع بين هذا وصورة البلقيني ان قصر العام على بعض افراده يحتاج الى قرينة بل دليل بخلاف تعميم العتقاء لاولادهم فانه يكتفى فيه بالقرينة ولا يحتاج فيه

امتناع لوجود وجهه فلا يليها إلا المبتدأ أعلى المعروف نحو لو لا زيد لا كرمك أي امتنع الا كرام لاجل وجود زيد وتارة حرف تخصيص بمعنى هلا ومنه قوله تعالى لو لا أنزل اليه ملك فيكون معه نذيراً إذا علم ذلك فمن فروع المسئلة ما إذا قال أنت طالق لو لا دخلت الدار ونحو ذلك وهذه المسئلة قد وردت من اليمين ولا شك انه يحتمل أن يكون قد أراد بلولا التخصيصية وأنى بها بعد إيقاع الطلاق إما حثاها على الدخول أو إنكاراً أو تعليلاً للإيقاع وهو الظاهر ويحتمل إرادة لولا الامتناعية إلا أنه أخطأ في الاعراب فأتى بالجللة الفعلية عقبها والاسمية جواباً لها ولعل هذا هو المتبادر إلى الفهم فان أطلق أو تعذرت مراجعته ففيه نظراً ما للمعتد (فاجاب) بان المعتد أنه إن قصد امتناعاً وتخصيصاً عمل به فان لم يقصد شيئاً أو لم يعرف قصده لم يقع الطلاق حملاً على أن لولا الامتناعية لتبادرها إلى الفهم عرفاً ولان الاصل بقاء العصمة فلا يقع الطلاق بالشك ولان الامتناعية قد يليها الفعل فقد قال ابن مالك في تسهيله وقد تلى الفعل غير مفهومة تخصيصاً اه وهو

مفهوم من قول الاسنوى
 فلا يليها إلا المتدأ على
 المعروف اه ولان
 التحضيضية تختص بالمضارع
 أما في تأويله نحو لولا
 تستغفرون الله ونحو
 لولا أخرتني إلى أجل
 قريب (سئل) عن حلف
 بالطلاق أن زوجته
 لا تأكل كذا في وقت معين
 ومضى وإدعى أنها أكلته
 وأنكرت وحلفت فهل
 يقع الطلاق يمينها أولا
 (فاجاب) بأنه لم يقع عليه
 الطلاق يمينها لان معرفة
 كون غيرها أكل ذلك
 الشيء موقوف في غير الوقت المعين
 متيسرة والاصل بقاء
 النكاح (سئل) عن الاكراه
 على الصفة المعلق عليها
 الطلاق ونحوه هل إذا كان
 بحق أ يكون كالعدم ويقع
 المعلق كما اقتضاه إطلائهم
 واقتضاه تقييد الادعى
 مسألة الاكراه على أخذ
 ماله على من علق الطلاق
 على الاخذ وتعقب الخادم
 للأسقطه صاحب الروض
 من قول أصله فيمن قال
 إن أخذت مالك منى فان
 أكرهه السلطان حتى
 أعطى بنفسه فعلى القولين
 في فعل المكره بحمله على
 ما إذا أكرهه على مباشرة
 الاعطاء بنفسه أى ليكون
 الاكراه على وجه غير
 الحق وإلا فيجئ وإن
 لم يكن سبيل إلا بمباشرة

إلى دليل فاذا اكتفى البلقيني فيما يحتاج لدليل بمجرد قرينة ذكر الاولاد وأولادهم على تخصيص
 العام وجب أن يكتفى بمجرد قرينة ذكر الاولاد وأولادهم في مستلثنا على شمول العتقاء المذكورين
 بعد ذلك لا أولادهم وأولاد أولادهم وهذا في غاية الوضوح والجلالة الذي لا يقبل منعا ولا تشكيكا
 فإياك ثم إياك أن تغفل عنه فانك إذا تأملت ما أتى به أصحاب الاجوبة الثلاثة الاول من
 دخول أولاد العتقاء فيهم على أن لنا أن نقول في صورة السؤال ان فيها أكثر من قرينة تدل على
 دخول أولاد العتقاء فيهم وذلك لان قوله ومن توفى منهم وله ولد أو ولد أو اسفل من ذلك
 انتقل نصيبه اليه يدل على دخول اولادهم واولاد اولادهم فيهم والدليل على ان هذا قرينة أن
 البلقيني جعل نظيره من القرائن الدالة على دخول اولاد الاولاد في الاولاد فانضح ان هذا قرينة
 صحيحة على دخول فروع العتقاء فيهم والقرينة الثانية قوله أولا إلى باقي العتقاء وثانيا إلى أن يبقى من
 العتقاء فعند نصه على عدم الولد عبر بياقي العتقاء وعند عدم نصه على ذلك عبر بالعتقاء ولم يذكر
 باقي ولا قال إلى ان يبقى منهم فعذوله عن الضمير إلى الظاهر مع تعبيره أولا بياقي وثانيا بالعتقاء
 دليل ظاهر وبرهان واضح على انه يفرق بين الحالتين ولا يتحقق ذلك الفرق إلا ان قلنا انه حيث
 لا ولد مراده بالعتقاء ما يشمل أولادهم فمن ثم لم يعبر هنا بياقي لانه إذا جعل الفروع في منزلة
 الاصول لم يتضح التعبير بالباقي ومثل هذا التغاير في التعبير الذي مستند إدراك الفرق فيه إلى
 مجرد الذوق يكفى في القرينة لانه لا يشترط فيها الوضوح بحيث لا تقبل المنع كما يعلم بتصفح كلام
 الفقهاء بل والبلغاء في القرائن التي يرجحون بها إرادة المجازات والقرينة الثالثة قوله ويستمر
 الحال في ذلك إلى أن يبقى من العتقاء المذكورين خمسون نفراً ووجه القرينة في هذا أن معنى
 ذلك الاستمرار أن كل مرتبة من مراتب الفروع يكون الحكم فيهم كما كان في المرتبة الاولى
 من ان كل من مات عن ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات لا عن ولد انتقل نصيبه لأهل درجته
 ولا يزالون كذلك إلى أن يبقى من العتقاء خمسون نفراً وإذا كان هذا هو معنى ذلك كان ذلك
 ظاهراً في شمول العتقاء لفروعهم إذ لا يتأتى جريان ذلك الشرط في انتقال نصيب الميت لولده وإلا
 فلاهل طبقته إلا إذا أريد بالعتقاء ما يشمل الكل في سائر الطبقات وأما إذا أريد بهم حقيقتهم
 فقط فليس معنا إلا مرتبة واحدة استفيدت من قوله أولا ومن توفى منهم وله ولد الخ فلو قصرنا
 الحكم على هذه المرتبة لزم إما الغاء قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك وهذا لا يقوله من له ادنى
 مسكة من ذوق وإما كونه تأكيداً لما قبله وهذا بعيد من جهة اللفظ والمعنى كما هو جلي على
 ان الذي صرح به الأئمة في الكلام على كتب الأوقاف وغيرها إذا دار الأمر بين التأكيد
 والتأسيس فالتأسيس أولى ولا شك ان ما قلناه صريح في ان قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك
 تأسيس لانه افاد مالا يفيد قوله أولا ومن توفى منهم وله ولد الخ بخلاف ما إذا قصر لفظ العتقاء
 على حقيقته فانه يلزم عليه ان قوله ويستمر الحال في ذلك كذلك إما لغو أو تأكيد وكلاهما باطل
 كما تقرر فتأمل ذلك حق التأمل فانك حينئذ تجد قرينة جلية واضحة بل صريحة لا تحا على دخول
 فروع العتقاء فيهم وان مراد الواقف بقوله إلى ان يبقى من العتقاء خمسون العتقاء حقيقة او مجازاً
 لانه سوى بين الكل بقوله ومن توفى الخ وقوله ويستمر الحال الخ فإشار إلى ذلك بتعبيره بياقي العتقاء
 أولا وبالعتقاء ثانيا وثالثا والقرينة الواحدة من هذه الثلاثة كافية فكيف وقد اجتمعت كلها بل
 يأتي قريباً قرينة رابعة ايضاً وهذا اعدل شاهد وواضح برهان على ان الواقف لم يرد بالعتقاء
 الحقيقة فحسب وإنما اراد بهم الحقيقة والمجاز لما بيناه وقررناه وايدناه وحررناه فوجب العمل بذلك
 واتضح به ما قاله اصحاب الاجوبة الثلاثة الاول من دخول فروع العتقاء فيهم وبالله سبحانه وتعالى

لانه اكره بحق ام يمنع
من الحنث أيضا كادل عليه
كلامهم في مواضع منها
ما ذكرته ومنها ما في الايمان
فيمن حلف لا يوفيه ولا
يستوفى منه ففعل مكرها
اولا ففترق حتى أستوفى
وأفلس فنعه الحاكم من
ملازمته وايضا لا يتصور
الاكراه بحق على الطلاق
المعلق بنفسه وانما تعلق
بصفته وقد يتخلف الاثر
شرعا كما في الحكم بشي
رمضان يعدل مع الحكم
بعدم وقوع الطلاق المعلق
به ونحوه وايضا لم أر
التصريح بالفرق بين
الاكراه بحق وبغير
حق الا في المنجز
على ما في ذلك من المنازعة
المذكورة في الخادم لعموم
الحديث وهل فرق احد
من الاصحاب بين اكراه
الحاكم واكراه غيره
فترشدونا الى النقل في ذلك
(فاجاب) بان الاكراه
المذكور يمنع من الحنث
لما ذكر في السؤال من
كلامهم في الايمان وغيرها
وانما يفرق الحكم في الاكراه
بين كونه بغير حق وكونه
بحق كما يؤخذ من كلامهم
في عقد او حل يحصل
بصحته او نفوذه
مصلحة للادعي
كالاكراه على البيع
او الطلاق ولا

التوفيق والعصمة واليه الضراعة في التأيد والحفظ من الزلل والوصمة انه اكرم كريم وارحم رحيم
أمين الامر الخامس افي البلقيني ايضا بما هو صريح في دخول اولاد العتقاء فيهم في مسئلتنا وذلك
لانه قال في اثناء جواب طويل ويدل على ان غرض الواقعة إدخال جميع ذريتها على ما رتبته قولها
وتوفيت الواقعة عن غير ولد ولا اسفل من ذلك فان قضية هذا التعميم فتأمل جعله قولها وتوفيت
الواقعة عن غير ولد ولا اسفل من ذلك قرينة على دخول جميع فروعها في وقفها تجده صريحا
على دخول فروع العتقاء فيهم في مسئلتنا بالاولى ووجه الاولوية ان الواقف في مسئلتنا ذكر
انتقال نصيب الاصل للفرع ان وجد وإلا فللساوى وهذان قرينتان بمقتضى قياس
هذه القرينة التي نظر اليها البلقيني وما فيه قرينتان أولى بما فيه قرينة بل لو فرض انه ليس في
مسئلتنا إلا القرينة الاولى لكان أولى أيضا وذلك لان دلالة انتقال نصيب الاصل للفرع على
دخول الفرع أقوى من دلالة جعل فقد الفرع شرطا لانتقاله لغير الفرع على دخول الفرع ان وجد
لان هذا مفهوم وذاك منطوق قوى فاتضح ان فيما قلناه قرينتين وان احدهما بانفرادها أقوى
من قرينة البلقيني فكان ما قلناه من شمول العتقاء لاولادهم وسائر فروعهم أولى بالشمول مما
ذكره البلقيني فتفطن لذلك فانه من الصرائح في مسئلتنا فان قلت ينافي هذا الذي ذكره البلقيني
ما ياتي في الامر العاشر من مقتضى كلام الاكثرين من ان شرط انقراض اولاد الاولاد في
الصرف على الفقراء لا يدل على استحقاق اولاد الاولاد لشيء من الوقف قلت يفرق بينهما بان
البلقيني لم يأخذ من قولها ذلك استحقاق اهل مرتبة شيئا لم يتعرض له الواقف وانما الذي أخذه
منه ان قولها ولا اسفل من ذلك عام فاخذنا بمفهومه من انه حيث كان له اسفل من ذلك صرف
اليه وهذا أخذ ظاهر دل عليه مفهوم كلام الواقعة كما تقرر وأما صورة الاكثرين فانه لم يقع فيها
في كلام الواقف ما يفهم عندهم استحقاق اولاد الاولاد لانه خص الوقف بالاولاد ثم جعل انقراض
اولاد الاولاد شرطاً في اعطاء الفقراء وهذا لا يفهم منه وضعا ان لاولاد الاولاد شيئا وسيأتي لذلك
مزيد الامر السادس ولم اظفر به إلا بعد كتابة جميع ما سبق افي البلقيني في عين مسئلتنا بما قدمناه
من شمول العتقاء لفروعهم للقرينة السابقة وذلك لانه قال وقد ذكرت الواقعة في امر العتقاء ما نصه
ثم من بعد من له ولد منهم يصرف ما كان له من ذلك إلى اولاده ثم إلى اولاد اولاده وذرية وعقبه ونسله
ثم قال وقد قالت الواقعة بعد ذلك فان انقرض العتقاء المذكورون فيه ولم يبق منهم احد أولم
يبق بوجه الارض احد منهم حين وفاة الواقعة المذكورة صرف ما هو معين لهم من ذلك إلى اولاد
الواقفة المذكورة ثم إلى اولاد اولادها الخ فهذه الصورة هي عين صورة سؤال المفتي المذكور
اول هذا الاستفتاء ومع ذلك افي البلقيني فيه بانه يعم ذرية العتقاء حيث قال بعد العبارة الاولى
وقضية هذا تعميم ذرية العتقاء ولو كان بعض اولاد العتقاء مات قبل صدور الوقف وهذا منه
تصريح بان قول الواقفة آخرها فاذا انقرض العتقاء المذكورون الخ لم ترد به حقيقة العتقاء وانما
ارادت بهم ما يشمل اولادهم واولاد اولادهم وان سفلوا اخذوا بقولها ولا ثم من بعد من له ولد
منهم يصرف الخ فتصريحه بشمول العتقاء لفروعهم لقرينة ذكر اولادهم ونسلهم حتى ان اولاد
الواقفة لا يستحقون من حصة العتقاء شيئا ما بقي احد من فروعهم ولا نظر لتعبيرها آخرها بالعتقاء
لشمولهم لفروعهم لاجل تلك القرينة تصريح في مسئلتنا بشمول العتقاء فيها لفروعهم لان الصورة
في المسئلتين اعني مسألة البلقيني ومسئلتنا واحدة والقرينة فيهما واحدة فاذا قال في تلك بشمول
العتقاء لفروعهم كان قائلنا في هذه بشمول العتقاء لفروعهم بل في الحقيقة البلقيني مفت في
مسئلتنا بعينها بشمول العتقاء لفروعهم لما تقرر من انها هي عين صورة مسئلتنا من غير زيادة

يفترق حكمهما في غير ذلك
 كالأكره على الصفة المعلق
 عليها الطلاق والأكره
 بالحق في المعاملات ونحوها
 إنما يكون من الحاكم لانه
 نائب الشرع فيجب امتثال
 أمره لنفوذ حكمه ظاهراً
 وباطناً (سئل) عن قال
 لشخص بلغني أنك طلقت
 زوجتك فقال خلتها مطلقاً
 هل يقع الطلاق بهذا اللفظ
 سواء أفصد الطلاق أولاً
 (فاجاب) بانه لم يقع عليه
 طلاق بلفظه المذكور
 (سئل) عن مستند صورته
 بعد الحادثة هذه حجة
 صحيحة شرعية ووثيقة محررة
 شرعية يعرب مضمونها
 ويخبر مكنونها بمجلس
 الشريعة المطهرة بغزة
 المحروسة أجلها الله تعالى
 بين يدي مولانا الحاكم
 الواضع خطه أعلاه زاد الله
 علاه بعد ان ادعى مدع
 شرعي على علي بن شعبان من
 اولادنا هض أنه قبل تاريخه
 حث في زوجته الحرمة
 عائشة بنت المقدسي من
 أهل قرية جباليا من
 ضواحي غزة المحروسة
 بالطلاق الثلاث بمقتضى أنه
 لما تشاجر هو وخالاتها
 ولدا محمد نكتوك
 بسبب القضية الواقعة
 بينهم قبل تاريخه وان
 الشيخ سابق بن بصيص
 من الناحية غوش على
 المدعي بسببهم فاجابه بان

ولانقص وإذا كا البلقيني مفتيا في مسئلتنا بذلك فكفى به حجة ومستنداً لما قلناه وحررناه
 وبيناه ولم لا والمحقق أبو زرعة الذي قيل في ترجمته ما رأى مثل نفسه يقول في حق شيخه السراج
 البلقيني بعد أن أطب في ترجمته وبالجملة فقد كملت في شيخنا هذا شروط الاجتهاد المطلق اه فله
 سبحانه وتعالى أتم الحمد وأكمله وأزكاه وأنماه وأشمله وأفضله اذ وافقت أنا وأصحاب الاجوبة
 الثلاثة الاول هذا الخبر في القول بان لفظ العتقاء يشمل فروعهم إذا قامت قرينة على ذلك وهذا وان
 كان كافياً في الحجة ولذا لو اطلعت عليه في الاول لا اكتفيت به ولم اتعب نفسي فيما سبق ولا فيما
 يأتي لكن في ذلك فرائد وفوائد وقواعد لا باس باستفادتها فانها تزيد الحق وضوحاً وظهوراً
 وتبلغ الصدر سروراً وجوراً وتعين على ادراك غويصات الوقائع التي ليس فيها بخصوصها منقول ولا
 يهتدى لدرك الحكم فيها بمجرد المعقول يسر الله لنا سبحانه وتعالى ذلك وجعلنا ممن تحقق بادراك
 هذه المسالك بمنه وكرمه أمين الامر السابع قال الاذرعى في توسطه ما حاصله أن الائمة اختلفوا في
 قول الواقف ومن مات قبل ان ينتقل الوقف اليه كان لولده اذا انتقل اليه ما كان جارياً على أبيه فكان
 الميت امرأة زعم القاضي بهاء الدين بن الزكي أن نصيبها لا ينتقل الى ولدها بحكم هذا الشرط لانه
 مذكور بلفظ الاب فلا يتناول الام وان التاج الفزارى امام الشافعية في زمنه وكان من معاصري
 النووى لكنه كان أشيخ وأشهر من النووى قال ان لفظ الاب جاء للتغليب ولا فرق بين الذكر
 والانثى وأقضى بذلك قال الاذرعى وساعده جماعة كثيرة وبلغه أن السؤال عرض على الشرف المقدسى
 والزين بن عمر مكي فامتنعا من الكتابة عليه لاجل القاضي بهاء الدين فحوّل الشيخ رحمه الله
 واسترجع لذلك اه كلام الاذرعى وهو صريح منه على أنه موافق للتاج وموافقيه ومنكر على
 البهاء الزكي ومن امتنع من الكتابة لاجله واذا علمت أن هؤلاء الائمة مصرحون بان الاب استعمل
 في حقيقته ومجازه ولم يبينوا لذلك قرينة فكيف لا يستعمل العتقاء في حقيقته ومجازه للقرائن الظاهرة
 التي سبق تقريرها فان قلت كيف ساغ هؤلاء الائمة أن يعملوا اللفظ في حقيقته ومجازه بلا قرينة
 سيما مع تصريح رئيسهم التاج الفزارى بالتغليب المستلزم للتجاوز قلت الظاهر أنهم اكتفوا بوضوح
 القرينة المفهومة من لفظ الوقف فانه صرح أولاً بأولاده الذكور والاناث وبأن من مات منهم
 انتقل لولده ما كان له كما يعرف بمراجعة كلام التوسط وجامع فتاوى التاج الفزارى وأئمة عصره
 لبعض تلامذته ومنه نقل الاذرعى فتأمل هذا فانك تجده نصاً في شمول العتقاء لفروعهم فان
 هؤلاء الائمة أخذوا من قول الواقف أولاً أن من مات عن ولد يكون نصيبه لولده ان مراده بالاب
 المذكور بعد ذلك ما يشمل الام تغليبا فاكتفوا بهذه القرينة الواحدة في ذلك وحينئذ فقياسه أنه
 يكتفى في شمول العتقاء لفروعهم بمثل تلك القرينة وقد مر قريبا مثلها مع قرائن أخرى فليكن الشمول
 في مسئلتنا أولى فعلم أن هذا الذي أفتى به هؤلاء الائمة نص قاطع للنزاع في مسئلتنا فلا يسوغ
 لاحد العدول عنه الامر الثامن قال ابن الصلاح في أثناء جواب طويل ثم إنه لا يتوقف
 الحكم باستحقاق المذكورين على رجحان هذا المحمل على ما يعارضه بل يثبت ذلك وان كان محتملاً
 متساوياً فانه قد تقدم على ذلك ذكره لفظ النسل وللعقب فيجربى على اطلاقه ما لم يظهر تقييده ولا
 يبرز تقييده بمحتمل لذلك انتهى المقصود منه وجرى على ذلك السبكي في فتاويه فانه ذكر في صورة
 وجوها للاستحقاق وجوها لعدمه وبينها ثم قال الاستحقاق محقق والحجب مشكوك فيه فيترك المشكوك
 فيه ويعمل بالمحقق فيقضى لمن بالاستحقاق ويحتمل أن يقال الاصل قبل الوقف عدم الاستحقاق
 فلا يحكم به بالشك والاحتمال الاول أرجح اه وكل من هذين الثقلين لهما الامامين نص في مسئلتنا
 أيضاً باستحقاق اولاد العتقاء وأولاد اولادهم وهكذا وبيانه أنا تيقنا استحقاق فروع العتقاء

بنص الواقف عليهم أولا بقوله ومن توفي منهم وله ولد أو ولد الخ ثم شككنا في قوله فاذا
 بقي منهم خمسون هل أراد من العتقاء دون فروعهم أو منهم ومن فروعهم وعند الشك يجب
 الرجوع للتيقن وهو استحقاق الفروع فيحكم لهم به ما لم يظهر خروجهم بدليل غير محتمل أخذنا
 من قول ابن الصلاح المذكور فيجوز على إطلاقه ما لم يظهر تقييده ولا يجوز تقييده بمحتمل لذلك
 ولو سلمنا أنه ليس هنا يقين ومشكوك فيه كان قول ابن الصلاح وإن عمتلا متساويا الخ مقتضيا
 لاستحقاق الفروع في مسئلتنا لأن ابن الصلاح استدلل على الاستحقاق بتقدم ذكر النسل والعقب
 فاجرى على إطلاقه ما لم يظهر تقييده بغير محتمل وهذا بعينه جار في صورتنا لأنه قد تقدم ذكر الولد
 ووالد الولد وأسفل من ذلك وإذا جرى فيها ذلك جرى فيها ما قاله ابن الصلاح من استحقاق الفروع
 وإن سلمنا تساوي الاحتمالين لأنه قد تقدم على ذلك ذكر الفروع فيخرجون على الاستحقاق ما لم
 يظهر مخرج لهم منه بغير محتمل ولا يمكن مدعيها هنا أن يزعم إخراجهم بغير محتمل لأن حمل العتقاء
 على حقيقة ٣ في هذا المقام لو سلم أنه لا قرينة له كان من أظهر قرائنه تقدم استحقاق الفروع
 والنظر إلى أن الأصل في كل ثابت دوامه ويكون ذلك ما نعاله من ادعاء انصرافه إلى حقيقة فقط
 وإذا منعه من ذلك لزم العمل بالتيقن أولا وهو استحقاق الفروع بنص الواقف فإن قلت هل
 يصدق على أولاد العتقاء في مسئلتنا أنهم موقوف عليهم في حياة آبائهم أولا يصدق عليهم ذلك إلا
 بعد موت آبائهم قلت كل من هذين محتمل ولكن الأول هو الأقرب إلى قواعد اللغة والفقه كما
 قاله السبكي ثم استنتج منه أن كل أولاد الأولاد داخلون في لفظ الواقف ومراده أولا والترتيب
 بينهم ثم إنما هو شرط لكون المقتضى إذا وجد عمل عمله وله في ذلك كلام طويل في افتاء آخر
 حاصله أنه وإن كان موقوفا عليه إلا أنه لا يصدق عليه من كل وجه أنه قبل استحقاقه يسمى من أهل
 الوقف وإنما بينهما عموم وخصوص وجهي وبين ذلك الأمر التاسع قال السبكي بعد ذكره
 امرين متعارضين في الاستحقاق لبعض الموقوف عليه وعدمه فهذان الظاهران متعارضان وهو
 تعارض قوى صعب وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطري فيه طرق منها أن
 الشرط المقتضى لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لإخراجهم
 بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمقدم أولى وليس هذا من باب النسخ حتى يقال
 العمل بالمأخر أولى اه وهذا نص قاطع في مسئلتنا لأن غاية النزول فيها أن يقال الشرط المقتضى
 لاستحقاق العتقاء متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لإخراجهم بناء على أن العتقاء في
 قوله إلى أن يبقى من العتقاء المذكورين الخ المراد بهم العتقاء حقيقة فقط متأخر والعمل بالمقدم
 أولى بنص هذا الخبر ويوجه ما قاله من أن العمل بالمقدم أولى بما عرف مما سبق في كلام ابن
 الصلاح من أن الأول أفاد يبين ادخالهم وشككنا في الثاني هل إخراجهم أولا فابقينا التيقن على
 حكمه من دوام الاستحقاق ولم نرفعه بالثاني لأنه لم يقو على ذلك مع معارضته للأول فإما
 ذلك يزداد لك به وضوح ما قلناه من دخول فروع العتقاء واشكر الله على وضوح الحق
 في هذه المسئلة المشكلة والواقعة الغريبة المعضلة الأمر العاشر قال السبكي قال أصحابنا إذا قال
 وقفت على أولادي وإذا انقرض أولادي وأولاد أولادي فعلى الفقهاء صرف إلى الأولاد فاذا
 انقرضوا وبقي أولاد الأولاد فوجهان أحدهما وكلام الأكثرين مائل لترجيحه يكون منقطع
 الوسط الثاني أنه يصرف إلى أولاد الأولاد واختاره ابن أبي عصرون وليس لأجل المفهوم لأن
 المفهوم إنما يدل على أنه عند وجود أولاد الأولاد لا يكون للفقهاء وهو من مفهوم الشرط
 وإنما انصرف لأولاد الأولاد على أحد وجهين لأن قرينة ذكرهم وتوقيف الصرف إلى الفقهاء

قال له كيف أفعل فيها
 طلقها عشرين مرة وانت
 تغصني بزوجها إلى
 وطالب بذلك وسأل سؤاله
 فاجاب بالاعتراف بذلك
 وأنه قال ذلك اخبارا عن
 طلاق سابق منه عليها على
 سبيل المبالغة وأنه لم يقصد
 بذلك إنشاء الطلاق الثلاث
 ولا غيره وحلف بالله تعالى
 الدين الشرعية أنه لم يقع
 منه ذلك الا كذلك وأنه يملك
 عليها طلقين حلفا شرعيا
 وثبت ذلك لدى الحاكم
 المشار اليه الثبوت الشرعي
 بشهادة شهود آخره حكم
 أيد الله تعالى حكمه بموجب
 ذلك حكما شرعيا مسؤولا فيه
 مستوفيا شرائطه الشرعية
 بالطريق الشرعي وشهد
 بذلك في سابع عشرين
 جمادى الثانية سنة ست
 وأربعين وتسعائة وسؤال
 صورته بعد الخمدلة
 ما قولكم رضى الله عنكم
 أجمعين ونفع بعلومكم
 المسلمين في رجل من عوام
 الناس الجاهلين بالأمور
 الشرعية والألفاظ المعنوية
 طلق زوجته طلقا واحدة
 وأعادها إلى عصمتها بطريق
 شرعي ثم بعد مدة مديدة
 حصل بينه وبينها تشاجر
 ومخاصمة فقال له بعض
 أصحابه لم لا تطلقها وتستريح
 منها فقال طلقها عشرين
 مرة وتغصني بردها إلى

والعود منها وبالغ في العدد الزائد وادعى عليه مدع شرعي بأنه صدر منه حنث في زوجته فلانة بالطلاق الثلاث بمقتضى أنه قال جوابا للقائل لم لا تطلقها فقال طلقها عشرين مرة كما ذكره وسئل سؤاله فاجاب بالاعتراف بذلك أى بالمقتضى وأنه قال ذلك جاهلا على سبيل المبالغة وأنه لم يقصد بذلك إنشاء طلاق ولا تكراره وأنه يملك عليها طلقين وحلف على ذلك يمينا شرعية وثبت ذلك لدى الحاكم الشافعي المدعى عنده وحكم بموجبه مستندا إلى ما نقله الشيخ محي الدين التناوي في الروضة وما نقله القنوني في شرح الحاوي في مسألة الاستخبار عن الطلاق والأخبار عنه في الماضي من أنه لا يقع الطلاق وإن كان كاذبا فهل إذا أراد بذلك الأخبار عن الطلاق الماضي وذكر الزيادة مبالغة في العدد يندر بالجمل لذلك ويقبل منه فان قلتم رضى الله عنكم يقع فهل الحكم بالموجب صحيح أم باطل وهل يلام الحاكم إذا فعل ذلك مستندا للفقهاء المذكورين ولم يطلع على ما تخالفهما ويترتب عليه من الامر الشرعي شيء أم لا وهل يلزم

على انقراضهم دليل على أنه أرادهم بقوله اولادى وأنهم داخلون فيهم وتجوز باطلاق الاولاد وإرادة الاولاد واولادهم بل بعضهم يقول ان ذلك حقيقة فليس هذا من المفهوم في شيء ولا يلزم أيضا جريانه فيما إذا قال وقفت على أولادى فاذا انقرض أولادى وانقرض زيد الاجنبى فعلى الفقهاء بل الذى يتجه هنا القطع بكونه منقطع الوسط لان زيدا لا يدخل في اسم الاولاد بوجه فلم يبق إلا كونه معلقا عليه وهو لا يصلح أن يكون سببا للاستحقاق اه كلام السبكي فتأمل ماوجه به الوجه القائل باستحقاق اولاد الاولاد من ان قرينة ذكرهم وتوقيف الصرف عليهم دليل على أنه أرادهم بقوله اولادى وأنه تجوز فاطلاق الاولاد على الاولاد واولادهم فانك تجده صريحا في شمول العتقاء لفروعهم لأن السبكي إذا اكتفى في أن لفظ الاولاد جمع فيه بين الحقيقة والمجاز بمجرد ذكر أولاد الاولاد وتوقيف الصرف على انقراضهم فهو يكتفى في الجمع بين الحقيقة والمجاز في مسئلته فهو في غاية القوة كما لا يخفى على احد فليكتف فيها في الجمع بين الحقيقة والمجاز قطعا فيكون لفظ العتقاء شاملا للعتقاء حقيقة ومجازا فيشمل سائر فروعهم وهذا يظهر لك ان الوجهين الجاريين في المسئلة الاولى لايجرى نظيرهما في مسئلته لأن الأكثرين إنما مال كلامهم الى ترجيح عدم استحقاق أولاد الاولاد لضعف تلك القرينة كما ظهر لك مما قررته وأما مسئلته فالقرينة فيها قوية جدا بل ومعها قرائن أخرى كما مر بيانها فلا يأتى نظير كلام الأكثرين في مسئلته لان غاية ما يعللون به ان جعل انقراض أولاد الاولاد شرطا في الصرف للفقهاء لا يدل وضعا لا منطوقا ولا مفهوما على الصرف لهم والأصل عدم استحقاقهم فعملوا بذلك وأما في مسئلته فلا يمكنهم ان يقولوا بنظر ذلك لأن الواقف لما ذكر الاولاد ونص على ان لكل ما كان لأبيه دل ذلك صريحا على دخولهم في وقفه ولفظه فوجب العمل بدوام استحقاقهم اذ لا رافع له وبتقدير ان له رافعا بعده لا يعمل به كما مر عن السبكي قريبا في الأمر التاسع (الكلام الثاني) في بيان ما في تلك الأجوبة أما ما يتعلق بالجواب الاول فقوله اراد الوقف الخ كلام يتعين تاويله بان المراد به انه وجد في كلام الواقف من القرائن المتعددة كما قدمت بيانها وايضاها ما يدل على ان مراده ذلك وقوله ما يشمل حقيقته ومجازه ينبغي حمله على أن ذلك على جهة التناول لما مر ان التحقيق في ذلك انه من باب استعمال المشترك في معانيه لا من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله لان ازالة الرق الخ بيان لعلاقة ذلك المجاز وقوله ويؤيد ذلك بيان للقرينة الدالة على أن مراد الواقف من لفظ العتقاء ما يشمل مجازه أيضا وقد قدمت من القرائن والادلة على ذلك ما يشرح له الصدر وتقر به العين ويتضح به الحق ويزول عن ادراك عوره كثائف الرين والغين وقوله فلا يدخل الخ هو الوجه الذى دل عليه كلام الواقف ومر عن البلقيني التصريح بنظيره وعنه وعن ائمة آخرين امور كثيرة مصرحة به لا تقبل تاويلا ولا تحتاج دليلا واما ما يتعلق بالجواب الثاني فقوله لا يختص الخ لا ينافي الذى قبله لان مراده به انه اذا لم يبق من العتقاء حقيقة الا خمسون ولم يوجد احد من اولاد الميتين لم يكن ذلك مانعا من الصرف لجهة الحرم وأنه اذا اجتمع العتقاء واولادهم قدم العتقاء حقيقة ان زادوا على خمسين لنص الواقف على ذلك اولا بقوله ومن توفى منهم وله ولد الخ فهذا هو المراد باختصاص الذى ذكره بدليل قوله فاذا انقرض الخ نعم قضية قوله فاذا انقرض الخ انه لو بقي أكثر من خمسين لكن بعضهم عتقاء حقيقة وبعضهم من فروع الميتين ان ذلك لا يمنع من قسمة الربيع شطرين وليس هذا مرادا لان الأكثر من خمسين اذا كانوا من محض الفروع ومنعوا من ذلك بنص هذا المجيب وبقي من اولادهم الخ فالولى ان يمنع الاكثر من خمسين الذين بعضهم من العتقاء وبعضهم من الفروع والحاصل ان هذه الصورة معلومة من كلامه فلا ترد عليه وان اوهم ظاهره خلافها

الزوج بالوطء بعد الحكم
 شيء من الوازم الشرعية
 أم لا وما حكم الله تعالى في
 ذلك أقنونا ماجورين
 أثابكم الله الجنة وجواب
 صورته بعد الحملة انهم
 اهدنى لما اختلف فيه من
 الحق باذنك لا يقع طلاق
 في هذه المسئلة لانه لم يطلق
 ولم يقر بطلاقها الآن صادقا
 لا كاذبا بل اخبر عن امر
 مضى وانها في عصمته الآن
 بل هو معتذر عن بقائها في
 عصمته ومنقول الروضة
 انما هو في الاستحبار
 عن الطلاق الآن والاخبار
 به كاذبا فيجرب فيه التفصيل
 والخلاف وليست مسئلتنا
 من ذلك القيل فنقطع فيها
 بعدم القبول لاسيما وقد
 وقع منه في الماضي طلاق في
 الجملة فهو مخبر عن حقيقة
 غاية الامر انه كذب في العدد
 اقامة العذر في عدم الطلاق
 وذلك لا يضر في العصمة حالا
 وحينئذ لحكم الحاكم
 صحيح ولا يترتب عليه شيء
 ومن ظلمه بشيء لزمه
 الخروج من مظلمته ولا شيء
 على الزوج بل الزوجة باقية
 في عصمته حيث الامر كما
 شرح والله الموفق وكتبه
 محمد بن الغزى الشافعي
 لطف الله به حامدا ومصليا
 ومسلما فهل السؤال
 المذكور المترتب عليه
 الجواب المذكور موافق
 للمستند المذكور معنى

عند عدم التأمل وانه متى وجد من العتقاء حقيقة وبعضهم من الفروع فان هاتين الصورتين
 هما محل الخلاف بين هؤلاء المجيبين وقد علمت ان الحق ان الفروع كالاصول في المنع لكن المراد
 بالفروع فروع من مات لامن هو موجود لان نص الواقف بقوله ومن توفي منهم وله وله الخ
 أفاد أن الولد لا ينزل منزلة أبيه في تناول لفظ العتقاء له الا ان مات أبوه لما مر أن القرينة الظاهرة
 على دخوله قوله ومن توفي منهم الخ لكن هذا انما يتأتى ان قلنا ان دخولهم في لفظ العتقاء من
 حيث انه أريد به الجمع بين الحقيقة والمجاز بقرينة قوله ومن توفي منهم الخ أما على ما قدمناه من أنه
 مشترك فتدخل الفروع ولو مع وجود آبائهم بل قضية ما قدمته أواخر الامر الثامن عن السبكي
 دخولهم هنا مطلقا ويحاج بان لا يلزم من مجرد اتصافهم بالدخول وانهم موقوف عليهم انهم يحجبون
 غيرهم لان الحجب حكم مغاير لمجرد الاطلاق والتسمية فمن ثم كان الوجه ان الفروع الموجودة
 آبائهم لا مدخل لهم في حجب جملة الحرم حيث لم يبق من العتقاء حقيقة ومن فروع الموتى
 الاخمسون فتفطن لذلك فان هذه الاجوبة ظاهرها التنافي في ذلك اذ ظاهر هذا الجواب هنا ما قلناه
 وظاهر الحاصل الذي ذكره عند تأمل آخره وظاهر الجواب الاول ان الفرع ينزل منزلة
 والده مطلقا ولكنه غير مراد لما بيناه وقوله الزائد على الحسن الظاهر أنه تصوير لا تفصيل بدليل
 قوله كأنه الخ وقوله عصبة كل عتيق المراد منهم فروع لا مطلقا كما هو ظاهر وأما ما يتعلق بالجواب
 الثالث فقوله كان الاولاد الخ الظاهر انه أخذ هذا التقييد بما قرره ان كل اصل موجود شرعا بوجود
 فرعه حسا واذا كانت الاصول كانها موجودة بوجود فروعها فلا بد عند تمحض الفروع الاكثر
 من خمسين أن يكون كل واحد من الفروع الموجودين نشأ عن واحد من العتقاء حتى تكون
 العتقاء حقيقة كأنهم موجودون لكن هذا لا يتم له باطلاقة لان قول الواقف انتقل نصيبه اليه يشمل
 الفرع الواحد والمتعدد وإذا شمل ذلك اقتضى انه لو مات واحد من العتقاء الاكثر من خمسين عن
 اكثر من خمسين ولذا ثم مات الاكثر من الخمسين من العتقاء حقيقة وبقيت الفروع الاكثر
 من خمسين الذين ابوهم واحد منع هؤلاء الصرف لجهة الحرم لانا لا ننظر الى ان مقصود الواقف
 بمقتضى القرائن التي قد منها ان الفروع يسمون عتقاء فيدخلون في لفظ العتقاء في كلامه وإذا
 دخلوا فيه وصاروا بمنزلة آبائهم اتجه ما قلناه لا ما قاله فالوجه ما افاده الجوابان الاولان بما يوافق
 ما قررناه واما ما يتعلق بالجواب الرابع فما افاده فيه من انه لا يصرف لفروع العتقاء شيء موافق
 لقواعد اهل مذهبه من منع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه واستعمال المشترك في جميع معانيه
 لكنه اشار الى رد الاجوبة الثلاثة بما يمكن الجواب عنه فقوله لان أقصى الخ جوابه ان هذا التدقيق
 لا يبحث عنه في عبارة الواقفين كما اطبق عليه فتاوى ائمتنا وغيرهم في كتب الاوقاف وعبارات
 الواقفين تصريحاً وتلويحاً وقد قدمت في تلك الامور العشرة شواهد صدق على ذلك من كلامهم
 وفتاويهم وقوله بل لا بد من قرينة تمنع ارادة الحقيقة الخ جوابه ان هذا لم يقع التصريح به الايمن
 يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز وامان يجوز بل يوجب كما هو المعتمد من مذهبنا كما مر فالقرينة
 عنده على قسمين قرينة تمنع ارادة الحقيقة وقرينة تدل على انضمام المجاز الى الحقيقة حتى يشملها
 لفظ واحد اصحاب الاجوبة الثلاثة الاول بنوكلامهم على الثاني فلا يعترض عليهم بالاول اذ لا يشترط
 في القرينة منع ارادة الحقيقة مطلقا الايمن يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز وقوله ان الخ فهو رد لما قاله
 المجيب الاول ويحاج عنه بان المراد الازالة عن الوجود والذي سيوجد لكن لا بمعنى ان معتق
 الاصل باشر عتق الفرع ولا ازال عنه رقاً حقيقة لان بطلان ذلك بديهي فلا يورد مثله
 ولا يراد وانما اراد المجيب الاول بذلك قول اصحابنا ان مس الميت رقاً لعصبة الوارث له بعد عصبة

وان اختلف لفظا فان قلتم موافق فهل يعتمد الحاكم المذكور كلام المفتي وبحكم للزوج ببقاء العصمة ام لا وان قلتم مخالف فهل يقع الطلاق على الزوج بموجب المستند المذكور اولا فان قلتم نعم فهل يلزم الحاكم والزواج بذلك شيئا ام لا (فاجاب) بانها طلقت زوجته ثلاثا وان كان كاذبا في اخباره لان تلفظ الشخص بالطلاق لا يكون الا انشاء او اخبارا ولا يصح كونه انشاء في مستثناة لقوله وتغصني بردها الى فتعين كونه اخبارا بانه مطلقها عشرين طلقة اما بان قال لها انت طالق عشرين طلقه او اوقعها مفرقة فيؤاخذ باقراره وبجوب على الحاكم ان يفرق بينهما ولا يحل له تجديد نكاحها الا بعد التحليل بشروطه الشرعية ولا تصح ارادته بلفظه المذكور الطلاق الواقع منه في الماضي لمخالفة له في العدد فلا يصح الاخبار به عنه لعدم مطابقته لقوله وتغصني بردها الى لا يفيد كونها في عصمته حال نطقه بلفظه المذكور بل لو قال بدله وهي الآن في عصمتي لم يقبل منه لانه من باب تعقيب الاقرار بما يرفعه

النسب هو معتقه ثم عصيته وان لم يمس رق وانما مس أحد آباءه فالعصبة الوارث له هو معتق ذلك الاصل الذي انجر الولاة منه الى ذلك الفرع لان النعمة على الاصل نعمة على الفرع فمن أمه حرة أصلية وابوه عتيق الولاة عليه لموا الى أبيه لان الانتساب إلى الاب ٧ وهو حر مستقل لا ولاء عليه فليكن الولد مثله اه فهذا يظهر معنى قول المجيب الاول ان ازالة الرق عن الاصل ازالة له عن الفرع فاراد ازالة الرق ازالة آثاره لان تلك ازالة تستلزم الانعام على كل من الاصل والفرع اما الاصل فظاهر لان النعمة باشرته حقيقة وأما الفرع فلانه حصل له بذلك زوال العار عنه برق أصله ومكافأته للمرأة التي تساويه في حرية الاصول اذ لو بقي أصله رقيقا لم يكن كفوا لمن أصلها عتيق ولو كان له أصلان عتيقان لم يكن كفوا لمن لها ثلاثة اصول عتقاء وكذا في تحمل الدية عنه من جهة العقل لان أباه لو استمر رقيقا لم يتحمل أحد من غير أقربائه عنه لوجبي فلما عتق أصله صار معتق أصله يتحمل عن ذلك الفرع لوجبي ولا موجب لهذا التحمل عنه إلا نعمته الصادرة منه على أصله السارية من أصله اليه المقتضية لكونه صار كقريبه الذي هو من جلده ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم الولاة لمة كاحمة النسب فظهر ان الفرع اكتسب شرفا وفوائد من جهات عديدة بسبب عتق أصله فكان ذلك العتق سري اليه باعتبار وصول آثاره اليه وحينئذ قسمية الفرع عتيقا بهذا الاعتبار مجازا واضح للعلاقة الظاهرة التي اشرت اليها وقوله على ان الفرع إذا وجد حرا الخ جوابه ما تقرر من انه مع كونه حرا من غير جهة أبيه حصل له فوائد كثيرة من جهة حرية أبيه اوجبته له ان تكون النعمة على أبيه نعمة عليه فتفطن لذلك وقوله فليس مطلقا بل مغييا إلى غاية مخصوصة لا يجوز الغاؤها وهي بلوغ عدد العتقاء خمسين جوابه ان المجيبين الاولين لا يخالفون في هذه الغاية ولا يقول احد منهم بالغائها وانما الخلاف في المراد بلفظ العتقاء فيها فهم قائلون بانه يشمل مجازه كحقيقته للقرينة بل والقرائن التي قدمت ايضا حها ومخالفوهم يقولون بان المراد به حقيقته فقط الغاء لتلك القرينة او القرائن لانها لم تقو عندهم وهذا هو منشأ الخلاف بين الفريقين مع اتفاق الكل على ان تلك الغاية لا بد من اعتبارها لكن الاولون يعتبرون فيها الفروع ايضا والآخرين يعتبرون فيها الاصول فقط وقوله لانسلم ان استحقاق الولد لنصيب الاب يجعل الاب في حكم الموجود الخ جوابه ان قائل هذا جعل لم يرد به إلا ما اشار اليه المجيب الاول وهو الذي قرره ووضحته فيما بسطته سابقا وذلك ان الواقف لما نص على ان الفروع يستحقون ما كان لاصولهم وان ذلك يجري في سائر طبقات الفروع كما افاده قوله او اسفل من ذلك ثم قوله بعده ويستمر الحال في ذلك كذلك إلى ان يبقى من العتقاء المذكورين خمسون كان هذا النص الذي ذكره قرينة اى قرينة على انه اراد بالعتقاء في الغاية جميع من نص عليهم فيما قبل الغاية وهم العتقاء وفروعهم اعمالا للفظ في حقيقته ومجازه لوجود العلاقة وهي ما مر من ان النعمة على الاصل نعمة على الفرع حتى صار كانه عتيق لذلك المعتق لما اكتسبه منه من دفع العار ووجود الشرف وتحمل الدية وغير ذلك كما مر ولوجود القرينة وهي نصه على قيام الفروع ومقام أبيهم في الاستحقاق الموجب لكونه متيقنا فيهم وشكنا في ارتفاعه عنهم بإرادة العتقاء حقيقة في الغاية فلزمنا العمل باليقين وطرح الشك كما مر التصريح به عن الائمة على انه مر عن البلقيني في دين مسئلتنا التصريح بشمول العتقاء لفروعهم وكفى بذلك حجة في تأييد القائلين بذلك وقوله على أنه إذا قلتم الخ جوابه ان المجيب الثالث قد نظر لذلك بخلاف الاولين كما قدمت الكلام على ذلك مبسوطا عند بيان ما في الجواب الثالث وان الحق ما افاده الجوابان الاولان لا ما ذكره الثالث وقوله يلزم ان يقولوا بقسم الربع الخ جوابه اني قدمت ان الحق في ذلك ان الاكبر من الخمسين لو كانوا اولاد عتيق واحد منعوا قسمة الربع

شطين لاننا لا ننظر الى وجود أصولهم لاشرا ولا حسا خلافا لما نظر اليه صاحب الجواب الثالث
وانما الذى ينظر اليه ان الفروع يسمون عتقا مجازا وانهم داخلون بمقتضى العلاقة والقرينة
السابقتين فى لفظ العتقا فى قوله الى أن يبقى من العتقا خمسون وإذا كان الفروع داخلين
فى ذلك وأولد بعض العتقا اكثر من خمسين ولذا ثم مات الكل الافروع ذلك العتقا منعوا من
قسمة الربع شطين كما مر لان الغاية لم توجد اذ لم يوجد من العتقا مجازا خمسون فقط بل اكثر
من خمسين فظهر أن النظر ليس لتقدير وجود الاصل حتى يلزم عليه مامر وانما هو لتسمية
الفروع عتقا ودخولهم فى قول الواقف الى ان يبقى من العتقا خمسون وقوله قلنا الواقف الخ
جوابه ان النظر الى تقدير وجود الاصل من انه لا معمول عليه حتى انه لو حل على ان مراد قائله
ان ذلك التقدير مرجح لارادة الواقف بلفظ العتقا ما يشمل فروعهم لكان له بعض ايصاح وآل الى
ما قلناه من ان النظر انما هو لتسمية الواقف الفروع عتقا بمقتضى ما دل عليه كلامه وقوله ان
الحق الذى لا يستراب الخ جوابه ان هذا صحيح بالنسبة لقواعد مذهب فتغليظه على من خالفه بما
ذكره انما يتوجه الى من خالفه من اهل مذهب لا غير لان اهل كل مذهب أعرف بقواعد مذهبهم
من غيرهم فلا يسع غيرهم أن يشنع عليهم الا بعد أن يطالع كتب فروعهم وفتاوى أئمتهم فاذا احاط
بذلك ساغ له أن يشنع على من خالف قواعد مذهب كما وقع للسبكي رحمه الله تعالى مع جماعة من
الحنابلة والمالكية والحنفية فى مواضع متعددة انه يعترض عليهم بكلام أئمتهم وذكر نصوصهم
مع بيان انهم خالفوها بل وقع له مع ابن تيمية فى مسألة فى الوقف نقل فيها كلام الشافعية والحنابلة
وغيرهم انه سفه جميع ما قاله عن الشافعية والحنابلة وغيرهم وبين سبب وهمه فى كلام الراافى حتى
فهم منه غير المراد ونقله عن الشافعية وساق كلام الراافى الظاهر منه سبب الوهم وانه مخطىء فى
فهمه وبين أيضا سبب وهمه فى كلام أئمة مذهبهم ثم ساق نصوصهم على خلاف قوله وكذا فعل مع
من بقى وأطال فى بيان ذلك فمن نظر مثله فى كلام المخالفين ورد عليهم بكلام أئمتهم قبل منه ومن
لا فلا وما ما يملق بالجواب الخامس فمرت الاشارة الى ان قائله نظر الى كلام اهل الاصول ولم بمعن
النظر فى كلام أئمة فروع مذهب اذ لو أمعن ذلك لم يفته ما قدمته عنهم فى الامور العشرة التى بسطت
الكلام فيها على انه لو جعل العتقا مشتركا كما بسطت بيانه فى المبحث الاول لظهر له ان الحق مامر
من قيام الفروع مقام آبائهم ولم يورد شيئا مما أورده على القائلين بالجمع بين الحقيقة والمجاز على
انه يمكن أن يجاب عما أورده عليهم بان يقال قوله تمهيد مقدمة الخ جوابه ان تلك المقدمة فى غاية
التحقيق لكن ما برهنه عليه من انه لا بد من داع للتجاوز لا يرد على مخالفه لما مر عن الأئمة ان
تدقيقات النحاة وغيرهم لا تدار عليها كتب الاوقاف ولما طبقوا عليه أنهم فى المجاز الواقع فى كتب
الاوقاف لا يبحثون عن الداعى اليه أبدا وإنما يبحثون عن وجود قرينة عليه فان وجدت أداروا
الحكم عليه والا فلا ومريان سبب اعراضهم عن البحث عن الداعى والا كفاء بالنظر الى القرينة
فحسب فراجع على ان هنا داعيا ظاهرا وبيانه أن اواقف قصد بتجوزه بقسمة الفروع عتقا أن
يبين السبب الحامل له على أخذ الفروع حصص أصولهم مع أنهم لم تشملهم نعمة عتقه مباشرة
فكانه قبل له ما سبب المحاكاة الفروع بأصولهم مع بعدهم عنك فقال سبب ذلك أن نعمة عتقى
شملت الجميع فكما أوجب على الشرع تحمل الدية عنهم وأوجب لى أنى أرثهم ندى الى برهم
والحاقهم آبائهم فى وصول برى جميعهم وذلك كله مستفاد من تسميته آباهم عتقا ولو عبر
بالعتقا مريدا بهم حقيقة ثم وبفروعهم لم يستفد منه هذه الفائدة فلذا عدل عن الحقيقة وحدها
الى ما يشمل مجازها يانا لهذه الفائدة الظاهرة والعائدة الباهرة فتأمل ذلك فانه يتضح به أن فى

ولا وجه للقول بعدم الوقوع
فى مسئلتنا ففى فتاوى
القفال لوقيل له ما تصنع
بهذه الزوجة طلقها فقال
طلقت وقع الطلاق لانه
يترتب على السؤال
والتعويض وقد قالوا
قيل لرجل استخيار أو
التماسا للانشاء أطلقت
امرانك أو فارقتها أو
سرحتها أو زوحتك طالى
فقال طلقت وقع الطلاق
لانه صريح قطعا فى
الاستخيار والالتماس ولو
أقرب بالطلاق كاذبا لم تطلق
باطنا وطلقت ظاهرا ويجب
على الحالم أن يفرق بينهما
وأوقال لزوجه أنت بائن
ثم طلقها ثلاثا ثم قال أردت
بالبائن البائن بالطلاق فم
يقع الثلاث لم يقبل منه
لاقدمه على الطلاق
الثلاث اه وقد علم ن
حكم الحاكم بعدم وقوع
الطلاق باطل ويمكن
لاعتراض عليه فيه
لاستناده المذكور وإن تبين
خطؤه فيه ولا يترتب عليه من
الامور الشرعية شى ويلزم
مطلقها بوطئه المذكور
مهر مثلها (سئل) عمالو
قال أحلت أختك ونوى
للطلاق يكون كناية أم لا
(فاجاب) بانه ليس بكناية
(سئل) عن حلف انه
لا يفعل الشىء الفلانى ثم
فعله وشك هل حلف

بالطلاق أو بالله هل تطلق زوجته وتلزمه كفارة اليمين أم أحدهما ويجهتد فيه (فاجاب) بأنه يحتب زوجته إلى أن يتبين الحال ولا تطلق زوجته لان الطلاق لا يقع بالشك (سئل) عن شخص علق على نفسه زوجته بان قال بصريح لفظه متى تزوجت على زوجتي ليلي المذكورة امرأة غيرها بنفسى أو بوكلي أو بوجه من الوجوه بمصر المحروسة أو تسريت عليها بسرية مطلقا بمصر المحروسة وثبت ذلك على بالطريق الشرعى وأبرأت ذمتي من خمسة أنصاف من صداقها على بمحكمة شرعية تكون إذ ذاك طالفا واحدة تملك بها نفسها فهل إذا تزوج عليها امرأة غيرها بالخانكاه أو بمنوبة أو بالجيزة وحضر بالمرأة التي تزوجها عليها إلى مصر أو تسرى عليها بسرية في أحد البلاد المذكورة أعلاه وحضر بها إلى مصر المحروسة وأبرأت زوجته المعلق لها التعليق المذكور أعلاه ذمته من خمسة أنصاف من صداقها يقع عليه الطلاق المذكور أم لا (فاجاب) بأنه لا يقع عليه الطلاق في مسألة تزوجه المذكور وأما في مسألة تسريه فيقع عليه الطلاق فيها أن تسرى بها في

عدوله عن قوله إلى أن يبقى من العتقاء وفروعهم إلى الاختصار على لفظ العتقاء مريداً به ما يشمل الفروع داعياً أى داع إلى هذا التجوز وإن انضم إلى ذلك رعاية الاختصار وزيادة البيان اللذين ادعيا ازداد وضوحاً لكننا لانعول إلا على الاول لظهور مغزاه وإيضاح معناه والله يقول الحق وهو يهتد السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل وقوله قلنا قد كان يتأتى الخ جوابه أنا لانشرط في الداعى الذى يدعيه المتجوز انحصار الامر فيه وانه لا يمكن غيره وهذا ظاهر من كلامهم وإذا كانوا في الضرورات الشرعية لا يشترطون ذلك فالوى ما نحن فيه لان الضرورات لا يبيحها الا الاضطرار اليها ومع ذلك يجعلون منها ما يقع في نحو الشعر وان سهل العدول عنه وأما الداعى فهو ما يصح أن يخرج به المتجوز عن كونه عابثاً وحيث كان له وجه في العدول خرج عن ذلك سواء أمكن وجود سبب آخر مثل الاول أو دونه أو اعلى منه وحينئذ فمن قال ان الداعى الاختصار أو زيادة البيان لا يرد عليه بما ذكر كالا يخفى بمأقررتة فتأمل على انا لوسلنا فساد الداعى لم يضرنا لان ظاهر اشتراطهم الداعى ليخرج به المتجوز عن العتب ان العبرة في كونه داعياً وصحيحاً باعتقاد المتجوز لانه مع اعتقاده وجود الداعى خارج عن العتب في اعتقاده فيكفيه ذلك وان اعتقد غيره فساد ذلك الداعى ويفرق بين هذا والعلاقة والقرينة فانه لا بد من ظهورها للسامع كما دل عليه كلامهم ايضاً بان القصد من المتجوز افادة غير الحقيقة التي هي الاصل ولا يتم ذلك بل ولا يوجد الا ان كان هناك رابط بين المعدول عنه والمعدول اليه وقرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي او دالة على انضمام المعنى المجازى إلى المعنى الحقيقي عند من يجوز جمعها فكل من هذين يتعلق بالسامع فلا بد من كونها ظاهرين له بحيث يستفيد بهما ذلك المعنى المجازى واما الداعى إلى التجوز فهو لا يرتبط بالسامع اصلاً وانما يرتبط بالمتجوز حتى يصون قوله عن العتب فاشترط فيه صحة ذلك الداعى عند المتجوز لا عند السامع اذ لا حاجة به الى البحث عنه فافهم ذلك كله فانى لم ار من تعرض له مع خفائه ونفاسته وقوله وأنى له بالقرائن الخ جوابه انه لا استبعاد في ذلك فقد سبق بيان حدودها مبسوطاً وقوله فان فرضنا الظفر بالداعى الخ جوابه انه قد بان وجوده واتضح فلا حاجة لتقدير فرض وجوده وقوله بقيت المطالبة بالقرينة المصححة ثم فسرنا بها حكم عليه بانه العلاقة قد يقال عليه هذا ما قدمه تبعاً للائمة من مغايرة العلاقة للقرينة وقد يجاب بأنه تجوز باطلاق احدهما على الأخرى الا انه يرد عليه انه لا يخلو اما أن يكون اراد معنى العلاقة وهذا هو ظاهر عبارته لتعبيره بالقرينة المصححة وبقوله أن يصحح والمصحح للتجوز انما هو حقيقة العلاقة لا القرينة كما علم بمأقدمه ايضاً واذا كانت العلاقة هي المرادة هنا انحل الاعتراض اذ لا نزاع في ان بين العتيق واولاده اشتراكاً في شمول نعمة المعتق لها فصحح اطلاق لفظ العتيق عليهما من باب اطلاق السبب على المسبب او ما بالفعل على ما بالقوة او الاصل على الفرع او غير ذلك واما ان يكون اراد بهما معنى القرينة الحقيقية وحينئذ انحل الاعتراض ايضاً لانه اذا سلم وجود القرينة وقد بينا بما لا يمكن دفعه وجود العلاقة اتضح مدعانا ولم يبق مسأغ للاعتراض عليه وقوله وليس هذا المجاز هو المراد هنا الخ يقال عليه لا يخلو اما أن تريد البناء على ما قدمته عن ابن الحاجب وغيره وزعمت انه المعتمد او على ما قدمته عن الشافعى رضى الله تعالى عنه وزعمت انه غير المعتمد فان اردت الاول احتجج الى قرينة تدل على التجوز بالجمع بين العتيق مباشرة والعتيق سرياً في لفظ واحد وقد قدمنا قرائن دلت على ان مراد الواقف من لفظ العتقاء في كلامه كل من القسمين اعنى من باشرهم العتق ومن سرى اليهم وان اردت الثاني احتجج الى قرينة تدل على بقاء المعنى الحقيقي على حاله من مبادرة الذهن اليه من اللفظ وعلى انضمام المعنى المجازى اليه مع ذلك في فهمه من ذلك اللفظ ايضاً وكل من القرائن التي

مصر بان وطئها وأنزل فيها
وحجبتها عن أعين الناس
لان التسرى يقدر بمدة
فيقال له كذا وكذا منس
وكما كان كذلك فاستدامته
كابتدائه ولقول الماوردي
كل فعل يحتاج إلى نية
لا تكون استدامته
كابتدائه (سئل) عما نقله
الشيخان فيمن خرجت
امراته الى قرية للضيافة
فقال ان مكثت هناك
أكثر من ثلاثة أيام
فانت طالق من انه ينبغي
عدم الحث فيما اذا خرجت
لدون الثلاثة ثم عادت هل
المراد انحلال اليمين اذ هو
الذي ينبغي التردد فيه
بخلاف عدم الحث فانه
ظاهر اذ الصفة لم توجد
فانها لم تمكك بالبلد
المعينة للضيافة (فاجاب)
بان الذي ذكره الشيخان
عدم الحث بالاقامة
المذكورة وتحلل اليمين
فيها ايضا لان الضابط
في انحلال اليمين ان الحلف
اذا كان بما لا يقتضي
التكرار كان ومتى فان
كانت اليمين لها جهة بر
وجهة حث كان خرجت
بغير اذى ووجدت
احدهما ٣ وان كان لها
جهة حث فقط لم تنحل
الا به (سئل) عما نقله عن
الامام فيمن قال لآخران
بدأتكم بالسلام فامرأتى
طالق وعلق الآخر عتق
عبده على مثل ذلك فسلما

قدمنا بسطها على ذلك فراجعها على أن الواقف لما ذكر أنه وقف على عتقائه مدة حياتهم وأن
من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه اليه وان ذلك يجري في سائر البطون الى أن يبقى من العتقاء
خمسون علم من صنيعه هذا أنه مدخل لفروع عتقائه في وقفه ودلالة كلامه على هذا تكاد أن
تكون ضرورية واذا دخلوا في وقفه كذلك لم يخرجوا منه الا يقيين كما مر نقله عن الائمة واذالم
يخرجوا عنه بمحتمل كالعتقاء المحتمل لان يراد بهم المعنى الحقيقي وحده أو مع المعنى المجازى كانوا
داخلين في العتقاء استصحابا لما كانوا عليه حتى يتيقن وجود ما يخرجهم وهذه قرينة حالية غير
القرائن اللفظية التي قدمناها وبها يظهر أن مراد الواقف بالعتقاء حقيقة ومجازه وكون المجاز هنا
من السكل المجموعى الذى يعز وجود العلاقة له أو من السكل الافرادى الذى يسهل ذلك فيه من
الامور الغامضة على أكثر الناس فلا يجرى مثله في كتب الاوقاف كما مر عن البلقينى وغيره
فالاغراض عن هذا صفحا أحق والتناسى للكلام فيه هنا أليق وقوله قلنا دعوا الحيرة الخ جوابه
أنه قد بان بما قررته وجود العلاقة والقرينة بل القرائن وأن احداها لا تلتبس بالآخرى فلاحيرة
حينئذ واذ لم يصرح احد من ارباب الاجوبة الثلاثة الاول بان ما ذكره علاقة ولا قرينة وانما الذى
اقتضاه صنيعهم أن ما ذكره قرينة لا علاقة لان من عنده أدنى مسكة من ذوق الفقه يفهم العلاقة
بين العتيق مباشرة والعتيق سراية فلم يحتاجوا لبيانها بخلاف القرينة فانها التي يعسر ادراكها
فاحتاج كل منهم أن يشير اليها فهم وان اختلفت عباراتهم عنها ببادى الرأى لكنها لم تختلف في
الحقيقة كما قدمت ذلك في الكلام عليها واضحا مبسوطا وقوله او الثانى بينا اهماله الخ جوابه أن
هذا مبنى على ان القرينة هى التي تمنع من ارادة الحقيقة وقد بينت فيما مضى انه لا يفسرها بذلك
لحسب الا من يمنع استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه وأما من يجوز فيتعين ان يفسر القرينة الدالة
عليه بانها التي تدل على انضمام المعنى المجازى الى المعنى الحقيقي في لفظ واحد وارانتهما منه وهذا
التفصيل الذى قررته وان لم أر من ذكره ظاهر لا غبار عليه وحينئذ فلم يتبين اهمال ما قالوه بل بان
ظهوره واتضاحه وانه لا يرد عليه بان ما يصرف عن الشيء ويبعد عن ارادته غير ما يقرب منه ويربط
به لان هذا الرد مبنى على انحصار القرينة في المانعة عن ارادة الحقيقة وقد علمت انه لا يفسرها بذلك
وحده الا من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز ونحن انما بينا الكلام في هذه المسئلة على جوازه الذى
هو الحق عندنا كما مر ويأتى وقوله مسوق مساق الاقوال السقيمة الخ فيه جفاء على الشافعى رضى
الله تعالى عنه وما كنت اود لهذا المجيب مع ان عنده من تعظيم الشافعى مالا اصفه بما اعلمه منه
ان يكتب ذلك بقلبه ولا ان يتفوه به بفمه وان سلنا انه نوزع في نسبته للشافعى على ان النزاع
في ذلك غير مقبول كيف وقد قال في الروضة وناهيك بذلك ان مذهب الشافعى وجهور اصحابه
جواز ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ولم يشترطوا قرينة فدل ذلك على انه حقيقة عنده وعندهم
وقول الرافعى ان ذلك مستبعد عند اهل الاصول ردوه بانه لم يقف على هذا النقل وقد قدمت
ذلك مبسوطا من كلام الشافعى نفسه في اول المبحث الثانى فراجعه وقوله عن الرافعى انه قال الاشبه
الخ مر انهم ردوه بان هذا الاشبه انما يليق بقواعد ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه واما
منقول مذهبنا فهو ان المشترك يراد به جميع معانيه وبهذا يندفع ما نقله الكمال عن السبكي من
قوله فسياق كلامه الخ وقوله هو ما اذا قامت قرينة على ارادة المجاز مع القرينة وان من ادعى
تجاوزا منضمنا الى الحقيقة لا يكلف بغير بيان القرينة لحقائقها وقوله وضديهما مع قوله قبله بين
ذكرهم وأتاهم سهو وقوله ليس الدلالة على الولد الخ جوابه ان القياس متمتع في كلام الواقفين
كما صرح به الائمة فلا يؤخذ من ارادته بالولد حقيقته فقط انه اراد بالعتقاء حقيقته فقط فضلا عن أن

ذلك يعين هذا وحينئذ اندفع ما بناء على ذلك بقوله فكيف يسوغ لدع الخ وقوله أفتحفظ الخ جوابه انا لم نقل ذلك ولا ادعينا شيئا منه وانما ادعينا ان لفظ عتقاء الاول في كلام الواقف مستعمل في حقيقته فقط وهذا لامرية فيه ولفظ الولد وولده وأسفل منه كل منها مستعمل في حقيقته ثم لما مهد ذلك كذلك قال ويستمر الحال في ذلك كذلك ثم قال بعد أن عبر بياقي العتقاء تارة وبالعتقاء أخرى ولم يعد الضمير عليهم مع أن المقام يقتضيه إلى أن يبق من العتقاء خمسون فاحتمل هذا ان يريد الحقيقة وحدها وأن يريد به المجاز معها فنظرنا في كلامه فأرأينا فيه قرائن دالة على الثاني وترجحت بان دخول الاولاد في وقفه واستحقاقهم للاخذ منه أمر يقيني واليقيني لا يرفع بالمحتمل فوجب لنا ذلك كله كما بسطناه وحررناه فيما مر حمل العتقاء على جميع ما مر من العتقاء وفروعهم فتأمل بعد ما أحطت بهذا التحقيق غير مرة وتلى على سمعك هذا التدقيق غير كرة وانظر هل تجد حقيقة الغيب اعتبارا أو لدليل وهل هذا نظير أو قريب رأيت رجلا شجاعا الخ واحكم حينئذ بما هو الانصاف لتخلص من ورطة التعصب والاعتساف وقوله وكلام الرافعي الخ قد مر مبسوطا ان كلامه هذا مع كلام الاصحاب الذي قدمناه أعدل شاهد وأصدق برهان على صحة ما قلناه وحقيقة ما حررناه لا طباقتهم على أن محل خروج اولاد الاولاد عن الاولاد حيث لا قرينة تدل على ارادتهم أما مع القرينة الدالة على ذلك فانهم يدخلون قطعاً كما أنهم مع القرينة الدالة على خروجهم يخرجون قطعاً فمحل الخلاف في دخولهم حيث لا قرينة أصلاً واذا دخل اولاد الاولاد في الاولاد بقرينة فكيف لا يدخل اولاد العتقاء فيهم بقرينة بل بقرائن بل مر أن شمول العتقاء لاولاد يصح ان يكون من باب المشترك ولا كذلك الاولاد لاولادهم ومرار الفرق الواضح على ذلك فاذا اكتفوا فيما هو من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز قطعاً بالقرينة فكيف لا يكتفون بها فيما هو دائر بين أن يكون من ذلك أو من باب الاشتراك وقوله ونرجع إلى العمل بالحقيقة الخ جوابه ما قدمته عن السبكي كابن الصلاح انه لو فرض تساويهما وتساظمهما وجب اعطاء الفروع استصحابا لليقين الذي كانوا عليه من الاخذ وطرحا للشك حذر من منع المتيقن استحقاقهم بغير دليل فان ذلك لا يليق بحقيرو ولا جليل في كثير ولا قليل والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فهو حسي ونعم الوكيل الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك سبحانك لا يمحى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فعاذا اللهم برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك وصلاة وسلاما على خير انبيائك ومبلغ انبيائك سيدنا محمد عبدك ورسولك ونييك النبي الامي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وكما تحب وترضى عدد معلوماتك ومداد كلماتك كلها ذكرك اذا كرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين آمين

﴿ هذا كتاب الاتخاف ببيان احكام اجارة الاوقاف تقبله الله تعالى بمنه وكرمه تاليف الشيخ ﴾
(الامام العالم العلامة احمد بن حجر عفا الله عنه بمنه وكرمه آمين)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اتحننا بتابع الحق حيثما كان ولم نرقب في ذلك من سواء حسب الامكان واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة اتبوا بها اعل فراديس الجنان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المخصوص باشرف الاوصاف والاديان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين ما زالوا يظهرون الحق ولم يبالوا بخلاف اهل العناد والبهتان (اما بعد) فانه رفع الى سؤال اوائل

معا من عدم الحنث وانحلال البمين هل يكون التعليق بمتي كان كما في التعليق على الخروج بغير الاذن المصرح به في كلام الشيخين على ان ابن الرفعة في الكفاية بحث في مسألة جريان الخلاف الذي في مسألة الخروج بغير الاذن وما وجه الانحلال في التعليق بمتي ونحوها بما وضع لعموم الازمنة اذا علق بها الخروج بغير الاذن او غيره اذا لم يقع المعلق (فاجاب) بان التعليق بمتي كالتعليق بان لوجود العلة فيه وهي عدم ابتداء كل واحد منهما بالسلام وكون الصيغة تقتضي عموم الازمنة لا يقتضي عدم انحلالها بوجود احدهما كما علم من الضابط المتقدم (سئل) عن حلف على عدم الاقامة أو السكنى فخرج فوراً ثم عاد لعيادة أو زيارة أو نحو ذلك هل يتقيد عدم الحنث في ذلك بما اذا لم يملك كما قيل أولا يتقيد كما هو ظاهر كلام الشيخين وغيرهما (فاجاب) بانه لا يتقيد عدم الحنث بما اذا لم يملك كما هو ظاهر كلام الشيخين وغيرهما (سئل) عن رجل في خدمته رجل حلف بالطلاق لا أخدم عند غيرك الا أن تأخذني يد عادية فاخذته يد عادية

واستخدمته مدة ثم اطلته

فهل تنحل اليمين حتى اذا
خدم عند آحاد الناس
من غير العادية بمحتام
لا (فاجاب) بأنحل
اليمين (سئل) عما قاله
الامام البلقيني فيمن حلف
بالطلاق على صديقه انه
لا يبيت ليلة الجمعة الا عنده
فقضت الجمعة ولم يبيت عنده
ولا عند غيره بعدم الحنث
كما نقله الولي العراقي
(فاجاب) بان ما نقله
البلقيني معتمد (سئل) عما لو
قال لزوجته طلة تك مثل
ما طلق زيد زوجته ولم يعلم كم
طلق زيد هل يقع أم لا
(فاجاب) بانها تطلق
طلقة واحدة ان كان زيد
طلق زوجته واحدة وكذا
ان لم ينو بالتشبيه عدد
الطلاق والا طلقت بعدد
طلاق زيد (سئل)
عن رجل علق طلاق
زوجته ثلاثا على صفة
قائلا ان تزوجت امي ولم
اذبحها فانت طالق ثلاثا
فتزوجت امه عالمة باليمين
متذكرة له فهل يقع
عليه الطلاق اولا
(فاجاب) بانه لا يقع على
الحالف الطلاق المذكور
الا عند يأسه من ذبح امه
(سئل) عن حلف بالطلاق
الثلاث بحضرة جماعة انه
لا يدخل مكان عينه فامتنع
من دخوله مدة ثم
دخله فقال له الجماعة
الذين حضروا الحلف حنث

سنة اثنين وخمسين وتسعمائة في اجارة وقف فكتبت عليه ثم بلغني اني خولفت فيه ثم رفع الى سؤال
بصورة أخرى فكتبت عليه ثم سؤال بصورة أخرى فكتبت عليه حتى أضجرتني هذه الواقعة ولم
أكتب فيها الا بعد مزيد استخارة وثبت وتفحص حتى لقد اطلعت من تصانيف أئمتنا المعتمدة على
ما يزيد على سبعين مؤلفاً منها ما طالعته كله ككتاب الاشباه والنظائر ومنها ما طالعته أكثره ككتاب
الفتاوى ومنها ما طالعته مواضع عديدة منه فلما كثرت مني الكتابات في ذلك أردت أن أجمعها مع
الزيادة عليها في هذا التأليف وسميته ((الاتحاف ببيان أحكام اجارة الاوقاف)) أسأل الله أن يجعله
وسيلة لي يوم الدين وعدة أدخرها عنده انه أرحم الراحمين وأكرم الأكرمين لا اله الا هو عليه
توكلت وهو رب العرش العظيم ورتبته على مقدمة وباين وخاتمة المقدمة في السؤال الاول وهو
شخص وقف دارا على نفسه ثم على أولاده ثم أولادهم وهكذا وشرط النظر لنفسه ثم لولده المعين ثم
للارشد وحكم بموجب الوقف وبصحته ولزومه حنفى وشرط أن يبدأ بعارته من اجارته بنظر ولده
فبعد وفاته أجره ولده مائة سنة من غير احتياج لعارته وحكم بصحة الاجارة شافعى فهل حكم
الحنفى يتناول الحكم بطلان هذه الاجارة فان مذهبه انه لا تجوز اجارة الوقف اكثر من ثلاث
سنين فاجبت الحكم بالموجب متضمن للحكم بجميع الآثار التي يراها الحاكم بشرط ان يدخل
وقت الحكم بها على الخلاف المشهور فيه مثاله ان يحكم حنفى بموجب تدبير فمن وجبه عنده
منع بيع المدير فقد حكم به في وقته لانه منع للسيد منه فامتنع عليه فاذا أذن له شافعى فيه لم
يعتد به لان فيه نقضا للحكم الاول وليس للشافعى ايضا الحكم بصحة بيعه لو وقع فانه وقع باطلا
بقضية الحكم الاول اذا تقرر ذلك علم منه ان حكم الحنفى بموجب هذا الوقف متضمن لحكمه
بامتناع اجارته مدة لا يجزها الحنفى لان هذا اثر من من آثار حكمه وقد دخل وقته فصار كأنه وجه
حكمه اليه وحينئذ فليس للشافعى الحكم بما يخالف ذلك لان فيه نقضا لحكم الحنفى وعلى التنزل
وان حكم الحنفى لا يشمل ذلك فاجارة الناظر الوقف مائة سنة من غير احتياج لذلك باطلة كما حرره
الولى ابو زرعة في فتاويه حيث قال ما يفعله حكام مكة من اجارة دور الوقف الخبرة الساقطة مائة
سنة او نحوها عند الاحتياج لاجرة المدة المذكورة لاجل العماره حسن يسوغ اعتياده اذا لم يكن
لوقف حاصل يعمر به ولا وجد من يقرض القدر المحتاج اليه للعماره باقل من اجرة تلك المدة فانه
لا معنى لاجارة مدة مستقبله باجرة حالة من غير احتياج لذلك اه فاجارة الناظر المذكورة باطلة عند
الشافعى ايضا على ان ان الاذرى قال لا تجوز اجارة الوقف مائة سنة مثلاً مطلقاً لانه يؤدى الى
استهلاك الوقف فالحاصل ان اجارة الناظر المذكورة باطلة عند الحنفى والشافعى على كل تقدير اه
جوابي ثم بلغني ان بعض الناس نازع فيه باطلاق قول الشيخين في باب الاجارة ان الوقف كالمالك
زاعماً ان قضيته صحة الاجارة مطلقاً وروج به على القاضى الحنفى فكتبت اليه ابن بطلان ذلك
الاعتراض فقلت ما اقتيت به من بطلان الاجارة ذكرت له سبين اولهما حكم الحنفى بالموجب
وافساد هذه الاجارة مائة سنة ظاهر مما قررته فيه تبعا لما صرح به جمع من أئمتنا فلا مساغ
لإنكاره لا يقال ليس الوقف كالتدبير لتشوف الشارع الى العتق ولا ان البيع ينافى التدبير بخلاف
الاجارة لا تنافى الوقف لانا نقول الشارع تشوف الى الوقف ايضا كما صرحوا به وزعم ان البيع
ينافى التدبير بخلاف الاجارة لا تنافى الوقف غلط فاحش فان النظر هنا الى مذهب الحاكم الحنفى
والاجارة الطويلة منافية للوقف عنده ايضا فالمسئلان على حد سواء ثانيهما ما حكته عن ابى زرعة
والاذرى فاما ما قاله الاذرى فاطلاقه بعيد عن قواعدنا فلذا لم اذكره في الجواب الالتقوية كلام
ابى زرعة واما ما قاله ابو زرعة فهو حسن وقواعدنا لا تخالفه بل تؤيده وتقويه كما سأذكره فان قيل

بدخولك فقال ما حلفت
إلا على ثلاثة أشهر وقد
مضى أكثر منها وصرحت
بتعيين المدة في صلب اليمين
فقالوا لم نسمع ذلك وإنما
حلفت أن لا تدخله مطلقا
فهل المصدق هو أو الجماعة
وإذا قلتم بتصديقه هل هو
ظاهراً وباطناً أو باطلاً
فقط وهل إذا اعتمد في
دخوله على ظنه أنه عين مدة
وقد مضت يحث أم لا
(فاجاب) بأنه إذا ادعى
أنه أتى بقوله ثلاثة أشهر
متصلاً بحلفه بحيث اسمع
نفسه وقد عزم على الاتيان
به قبل تمام لفظ الطلاق
فالقول قوله يمينه فاذا
حلف كذلك لم يقع عليه
الطلاق المذكور أليس
في شهادتهم ما يخالف قوله
لأن تعليق الطلاق بشرط
لا يشترط فيه اسماع غيره
ومضى غلب على ظنه حال
دخوله أنه عين في حلفه
المدة المذكورة لم يقع عليه
الطلاق المذكور وإن تبين
خلافه (سئل) عما قال
لزوجته أنت طالق الطلقة
الرابعة هل تطلق أولاً
كما لو علق بمحال (فاجاب)
بان في المسئلة وجهين
قريبين من التطبيق بمحال
وارجحها أنها تطلق كما
لو قال لها أنت طالق طلاقاً
لا يقع عليك (سئل) عما
لو قال شخص طلقت
وأنا نائم هل يقبل
قوله يمينه كما لو قال

ينافيه قول الروضة وأصلها في باب الاجارة بعد أن ذكر أن الأرض تؤجر مائة سنة وأكثر والوقف
كالمالك فظاهر التشبيه جواز اجارة الوتف مائة سنة ولو كان عامراً بدون اجرة المثل لأن المالك يجوز
فيه ذلك وقد شبه الوقف به فليعط حكمه قلت لا قائل من الشافعية بظاهر هذا التشبيه المذكور
وإنما سبب توهم هذا منه الغفلة عن كلامهما أعني الروضة وأصلها في باب الوقف إذ بتامله يعلم
أن مرادها بقولها الوقف كالمالك أى في أنه لا يدرى بمدة معينة لا يجوز للناظر الزيادة عليها فهذا
هو المراد من تشبيه الوقف بالمالك وأما حكم اجارة الناظر من الصحة تارة والفساد أخرى فقد تعرضوا
له في باب الوقف حيث أشاروا فيه إلى أنه يلزم الناظر أن يتصرف في مال الوقف كالوصى بالمصلحة
بالنسبة لرعاية مقصوده وبقاء عينه لا بالنسبة لرعاية مصلحة المستحق وصرحوا أيضاً بأن الناظر في مال
الوقف كالوصى والقيم في مال اليتيم والوصى والقيم لا يجوز لهما التصرف إلا بالغبطة والمصلحة ولا يكتفى
فيهما بقولهما بل لابد من اثبات أحدهما عند القاضي فكذلك الناظر لا يجوز له أن يؤجر الوقف
المدة الطويلة إلا الحاجة أو مصلحة تعود للوقف لا للمستحق وقد ثبتت عند القاضي متى تصرف على
غير هذا الوجه فتصرفه باطل هذا ما دل عليه كلام أئمتنا في باب الوقف صريحاً واقتضاء وتشبيه
الشيخين الوقف بالمالك في باب الاجارة لا ينافيه كما تقرر لما ذكرته أن معنى التشبيه أنه لا يتقيد بمدة
وأنها هو مقيد بكونه على وفق الغبطة أو المصلحة أو الحاجة المتعلقة بالوقف دون مستحقه على أن
الشيخين أنها قصداً بذلك التشبيه الرد على بعض أصحابنا في قوله لا تجوز اجارة الوقف أكثر من سنة
فمن ثم قالوا عقبه وهو غريب لكن انتصر له في الخادم وتعجب من استغرابهم به وبين وجه ذلك قالوا
أعني الشيخين نقلاً عن المتولى أن الحكم اصطلاحاً على أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين
لثلاث يندرس ثم تعقباه بقولهما وهذا اصطلاح غير مضطرب وبين الزركشي أن الحكم من
أئمتنا ما وافى ذلك إلى مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لأنه احط ولذلك قال أبو زرعة وصاحب
الانوار أن ما فعلوه من ذلك الاصطلاح هو الاحتياط وقال السبكي منتصر لهذا الاصطلاح لعل سببه أن
اجارة الوقف تحتاج إلى أن تكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبل البعيدة ضعيف قال وفيه أيضاً توقع
الاتقال إلى البطن الثاني وقد تتلف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك فقد تدعو الحاجة إلى المدة
الطويلة لعبارة ونحوها فالحاكم يجتهد في ذلك ويقصد وجه الله تعالى اه كلام السبكي وهو متجه
إذ يجب على ناظر الوقف رعاية المصلحة في إيجاره فلا يؤجره المدة الطويلة إلا لمصلحة تتعلق
ببقاء عينه وقد انحصرت في إيجاره تلك المدة كما بينه أبو زرعة في فتاويه ولا يؤجره مدة طويلة
لرعاية مصلحة المستحق وعليه يحمل قول الأذرى يمتنع عليه اجارة المدة الطويلة اه ولا يظن بآبي
زرعة أنه ذكر ما مر عنه في المدة الطويلة من امتناعها إلا بشروطها المذكورة غافلاً عن قول
الشيخين السابق أن الوقف كالمالك بل قرره أولاً واعتمده ورد ما يخالفه ثم ذكر حكم اجارة المدة
الطويلة حينئذ لا يعترض عليه بكلامهما لأنه قائل بكلامهما ومبين أن ما ذكره في المدة الطويلة
لا يخالف ما ذكره وسببه ما قدمته من أن كلامهما كالأصحاب في باب الوقف دال على ذلك وناطق
به وبعبارة الروضة وأصلها فيه وظيفة المتولى العبارة والاجارة تحصيل الربيع وقسمته على المستحقين
وحفظ الأصول والغلات على الاحتياط اه فتقوله على الاحتياط راجع إلى كل بما قبله ومنه الاجارة
فهي صريحة في أن اجارة الناظر أنها تفقد منه أن كانت على جهة الاحتياط وإن لا تؤجر
المدة الطويلة إلا أن احتيج إليها وكان فيها مصلحة لعين الوقف وسبقها الجرجاني إلى ذلك
وعبارته ويتصرف من إليه النظر على الاحتياط ويكون ذلك في يده على وجه الامانة كالوكيل
والوصى انتهت وكونه كالوصى صرح به الشيخان أيضاً فقال لا لابد من صلاحية المتولى لشغل التولية

والصلاحية في الامانة والكفاية في التصرف واعتبارهما كاعتبارهما في الوصي والقيم انتهت وقالوا
 أيضا في فتاوى البغوى انه لا يبدل بعد موت الواقف القيم الذى نصبه كأنه يجعل بعد موته
 كالوصى اه و ذكر الشيخان أيضا أنه لا بد في استقراض الناظر من اذن الامام واعتراض السبكي
 عليهما بأنه لا معنى لاشتراط اذنه واعتراض عليهما البلقينى أيضا وغيره بان الناظر كولى اليتيم وقد
 صرحوا فيه بأنه يقتضى بدون اذن القاضى وجواب الاول ان له معنى ظاهرا فانه محل نظر واجتهاد
 وهو من وظيفة الحاكم دون الناظر وذلك لانه اثبات دين في رقة الوقف متعلق بسائر البطون فلا
 يستقل به الناظر فانه ليس له النظر الا مدة حياته أى وان بقيت آثار تصرفه الشرعى بعد موته
 فاحتيج الى اذنه لمن له النظر العام على الجميع وهو الحاكم ذكره الزركشى فى الخادم وغيره
 وجواب الثانى انه يضيق فى الناظر ما لا يضيق فى ولى اليتيم ومن ثم جرى خلاف فى الفسخ بالزيادة
 على ما أجر به أثناء المدة ولم يجر نظير ذلك فى ايجار ولى اليتيم وهو صريح فى اناحيث جوزنا اجارة
 الوقف نحو مائة سنة بشروطها لا بد من اذن الحاكم فى ذلك لانه محتاج الى نظر واجتهاد اذا اجارة
 اثبات حق برقة الوقف متعلق بسائر البطون فلم يستقل به الناظر وقال ابن الرفعة فى المطلب ايجار
 الموقوف على معين مشبه بايجار ملك اليتيم وهذا أبلغ تصريح فيما تقرر من أنه لا بد فى ايجار الموقوف
 من الغبطة أو الحاجة وهذا الذى صرح به ابن الرفعة صرح البلقينى والزركشى وأبوزرعة وغيرهم
 بل فى أدب القاضى الاصطخرى حكاية الاجماع على ما يصرح بان ناظر الوقف كالوصى فانه لما ذكر
 أن الواقف تولية النظر لمن شاء مطلقا وعزله قال وقد أجمعت الامة على أن من له أن يوصى له
 أن يخرج الوصى وأخذ الاذرعى من تشبيهه بالموصى انه لا يعزل بعزله لنفسه إذ اخاف ضياع الوقف
 بسبب ذلك كما لا يعزل الوصى بعزله لنفسه حينئذ وعبارة الخوارزمى فى كافيه الدار الموقوفة اذا انهدمت
 وخربت وتعطلت منافعها لا يجوز بيعها ولا بيع شيء منها ولا نقل شيء منها الى موضع آخر ولكن القاضى
 يتحرى فيه المصلحة فيختار ما هو الاقرب الى رعاية شرط الواقف ثم قال وهذا هو المنقول عن عامة
 الاصحاب اه قال الاذرعى وفى فتاوى الامام العالم العلامة تقي الدين بن رزين صاحب ابن الصلاح انه
 سئل عن خازن موقوف دائر وبقيت ساحته فيها بعض مخازن هل يجوز أن يؤجر ثلاثين سنة لمن يبينه
 دارا إذا رآه مصلحة فاجاب ان حصل اليأس من العود الى ما كان عليه أو الى ما هو أقرب الى تلك الصفة
 جاز ايجاره لمن يعمره مدة لا ينسى فى مثلها الوقف اه فليتأمل قوله مدة لا ينسى فيها هذا مع أنه خراب
 دائر فكيف بعامر لا يحتاج لشيء أصلا و ذكر أبو سعيد الاصطخرى فى أدب القضاء له الذى نختاره
 أن لا يؤجر الوقف أكثر من سنة أو ثلاث سنين ولا يزيد على الثلاثة الا أن يقع فى ضرر فيزيد
 ويعمل ما فيه الصلاح فى الاستغلال فاما ما يدخل على المستحقين به ضرر بين فلا يجوز أن أجره وفيه
 ضرر عليهم وجب فسخه ثم قال وكذلك فى أموال اليتامى والمولى عليهم قال فى التوسط وظاهر
 كلامه التسوية فيما ذكره بين أموال اليتامى والمحجورين والاقواق وهو غير بعيد اه
 وأقضى البلقينى فيمن اشترى أرضا وغرسها وبنهاها ووقف ذلك على أولاده ثم مصالح الحرميين ثم ثبت
 أن الارض وقف للحرميين بأنه لا يجوز أن تؤجر هذه الارض لغير معمرها ان كان فى ابقاء ما ذكر
 مصلحة للوقف باخذ أجرة محقة منه وان احتمل انها لو قلع منها ذلك تؤجر ثم قال فعلى الناظر
 الابقاء بالاجرة وان كان فى باب الاملاك للمالك القلع لأن المالك لا يتعين عليه أن يفعل لنفسه
 الأصلح والناظر يتعين عليه ذلك فيما نحن فيه فان قيل المشتري شراء فاسدا كالغاصب فللناظر القلع
 مجانا قلنا هذا معارض بان الناظر ينظر فى المصلحة والمصلحة فى الابقاء ولا يترك المحقق للوهوم وهذا
 يقتيد به اطلاقهم وهو من الثناس اه كلامه وهو صريح فى أن تصرف الناظر منوط بالمصلحة فيتقيد

بها ولا يتعداها مطلقا وافتى البلقيني ايضا في ناظر اجر دارا ثلاث سنين باجرة معلومة قبض منها اجرة الاولى ومات المستأجر معسر بانه يلزمه فسخها في المنفعة الباقية لتنفرد جهة الوقف بها قال ويتعين عليه اختيار الفسخ ولا يجوز له اختيار الامضاء لما فيه من الضرر على جهة الوقف كما لو اشترى الولي لمحجوره ثوبا فظهر معيبا والمصلحة في رده فانه يتعين عليه وفي الخادم قضية الحاق الوقف بالملك مطلقا جواز إجارته مائة سنة ونحوها وهو بعيد فانه يؤدي إلى استهلاكه ويخرج من كلام ابن سراقه وأبى الفرج الجزم بالجواز مطلقا في الخراب وهو ظاهر إذا قضته المصلحة ليحتكرها فاشتراط لأجارة الخراب المصلحة فكيف بالعامر (فائدة) ينبغي التنبيه لها كما قال ابن العباد وهي ان الحكم الملقق باطل باجماع المسلمين وصوروا ذلك بصور منها إذا حكم حنبلي بان الخلع ثلاث مرات فسخ فعنده تجوز إعادة المختلعة من غير محلل وعند الشافعي لا يجوز إلا بمحلل فلواراد الشافعي بعد ما حكم الحنبلي بان ذلك فسخ أن يزوجها بلا محلل لم يجز له ذلك لأن عقد الزواج حينئذ باطل عند الشافعي فكيف يتعاطاه نقض بخلاف ما لو تعاطاه حنبلي ومنها لو حكم مالكي بشيئ الوقف على النفس بالخط وحكم حنفي بصحته فهذا لا يعتد به لأنه باطل الآن باتفاق الحاكمين المالكي من حيث كونه وقفا على النفس والحنفي من حيث كونه لم يثبت إلا بالخط وهذا كله مقيس على ما لو توضحا ومسح بعض رأسه مقلدا للشافعي ثم صلى وبه نجاسة كلية مقلدا للمالكي فصلاته باطلة بالاجماع لأنه لم يصلها على مذهب مجتهد بل ركب فيها قول مجتهد مع قول آخر فصار كل من الامامين قائل ببطالها الشافعي من النجاسة والمالكي من جهة عدم مسح كل الرأس قال ابن العباد بعد أن ذكر نحو ذلك فكذلك القاضي متى لفق قول مجتهد مع مجتهد آخر نقض حكمه قال وكثير من القضاة المنسوبين للشافعية يفعلون ذلك ومثل هؤلاء القضاة يجب عزلهم ولا تحل توليتهم اه إذا تقرر ذلك فمسلتنا من هذا القبيل إذ الاجارة فيها وان فوض انها مستوفية لشروطها عند الشافعي باطلة باتفاق الشافعي وأبى حنيفة الاول من جهة انه وقف على النفس والثاني من جهة زيادتها على ثلاث سنين فحكم الشافعي بها ملفق من قول مجتهدين فاستكن باطلة اجماعا لما تقرر لا يقال الحكم بشرطه ينفذ ظاهرا وباطنا فبعد حكم الحنفي صار الوقف صحيحا باطنا ايضا لاننا نقول معنى كونه صحيحا باطنا اننا ننفذه ونلزم به ونؤيد عليه الاحكام لكننا نراعي مع ذلك مذهب الحاكم الاول فلا تأتي بما يخالفه ولا يلزم التلغيق المحذور وقد علمت بطلانه نعم يأتي قريبا آخر مسألة حكم مياه مر الظهران ما فيه الجواب عن كلام ابن العباد فانظره فانه مهم (تنبيه) افتى ابن الصلاح بانه إذا حكم حاكم بصحة الوقف على النفس وكان ممن يراه جاز التصرف فيه ببيع ووقف وغيرها كسائر الاملاك في الباطن لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر قال مامعناه وإنما منع منه في الظاهر سياسة شرعية ويلحق بهذا ما في معناه واقره الشرف الغزي وشيخنا شيخ الاسلام زكريا في أدب القضاء لكنه مع ذلك لا يخلو من نظر ظاهر لما تقرر ان حكم الحاكم بشرطه ينفذ ظاهرا وباطنا وكانه فرع ما قاله على الضعيف إنه لا ينفذ باطنا بدليل قوله لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر إذ لا معنى لقولهم ينفذ باطنا الا انه يغير ما في نفس الامر وقد يحجب عنه على بعد بان معنى نفوذه باطنا في شفعة الجوار مثلا إذا حكم بها حنفي يجوز للمحكوم له اخذها ولا عقاب عليه وإن كان شافعيًا وأما المحكوم عليه بها الشافعي فله في باطن الامر ان لا يعمل بقضية الحكم او يقال محل نفوذه باطنا وتغييره ما في نفس الامر حيث كان هناك خصمان كما في شفعة الجوار مثلا بخلافه في نحو الوقف على النفس فانه ليس هناك خصمان فلم يلزم الواقف العمل بقضية هذا الحكم لفقد تحقق التغير فيه بين المحكوم له وعليه والنظر في كل ذلك مجال فأنمله ثم رأيت الزركشي صرح بما

عن حلف بالطلاق انه لا يقول لزيد الشيء الفلاني ثم ان الحالف ذكر ذلك الشيء لعمر ومحضرة زيد وسماعه له ولكن لم يقصد بخطابه إلا عمر فهل يحنث أم لا وهل يستوي في ذلك خطاب الحالف لمن يعقل ومن لا يعقل او لا (فاجاب) بانه لا يحنث الحالف مطلقا (سئل) عن قال لزوجته أنت طالق أقل من طلقتين وأكثر من طلقة ماذا يقع عليه (فاجاب) بانه يقع عليه طلقتان (سئل) عما لو قال السكران بعد ما طلق إنما شربت مكرها أولم اعلم ان ما شربته مسكر يقبل قوله يمينه او لا يصدق إلا اذا وجدت قرينة تدل على الاكراه (فاجاب) بانه يقبل قوله يمينه (سئل) عما لو وكل شخصا بطلاق امرأته فقال الوكيل أنت طالق نصف طلقة يقع الطلاق أو لا كما قاله الفوراني (فاجاب) بانه لا يقع طلاق (سئل) عما لو قال لها إن دخلت الدار اليوم فانت طالق فنسيت الحلف ثم دخلت الدار المذكورة في ذلك اليوم فهل ينحل اليمين أو لا (فاجاب) بانه ينحل الحلف بمضى ذلك اليوم (سئل) عن حلف بالطلاق انه يوفي زيد ما له

في الوقت الفلاني ثم جاء
 الوقت ولم يوف وادعى بحجته
 مع ان له مالا في غير البلد التي
 هو فيها وأمكنه السفر اليها
 قبل مضي المدة ولم يسافر
 فهل يقع عليه أم لا (فاجاب)
 بانه يقع عليه الطلاق
 لتفويته البر باختياره
 (سئل) عن رجل يشتغل
 في الجباة عند أخيه ثم
 أكرى نفسه لآخر فيها
 اجارة صحيحة أو فاسدة فقال
 له أخوه عند علمه بذلك بعد
 توبيخه له ان عدت تشتغل
 عنده تكون امرأتى طالقا
 ثم قال انها قصدت أجيرا واما
 مساعدتك اياه مجانا فلم
 أقصدها بل أنا أساعده
 أيضا فهل يقبل قوله فلا
 يقع طلاق اذا ساعده
 المحلوف عليه مجانا لوجود
 القرينة (فاجاب) بانه
 يقبل قول الحالف المذكور
 للقرينة المذكورة (سئل)
 عن رجل حلف بالطلاق
 انه لا يسكن هذه البلدة مدة
 معلومة فخرج منه حالا بنية
 التحول ثم عاد اليه ومكث فيه
 بنية الزيارة لاهله فهل يقع
 عليه طلاق أو لا واذ اقلتم لافها
 قدر المدة المغفرة في الزيارة
 واذ اعدا الى البلد المذكور
 وفعل ما كان يفعله قبل
 الحلف من تعاوى أسبابه
 ثم ادعى أن مكثه بنية الزيارة
 هل يقبل قوله أم لا وهل
 العيادة للمريض كالزيارة

ذكرته أولا من انه مبني على الضعيف المذكور وبعض مشايخنا جزم بينائه على ذلك فلا بدري
 أراى كلام الزركشي هذا أم واقفه من غير قصد وحينئذ يزول الاشكال لانه يجب اجراء أحكام
 الوقف عليه ظاهرا وباطنا (فائدة) سئل عن مسألة مهمة فاجبت اثباتها هنا وهي مسألة
 أرض موقوفة هي ومياها شرط واقفها شروطا منها أن لا تؤجر أكثر من سنة ولا تؤجر السنة
 الثانية حتى تنقضى السنة الأولى وحكم بموجب الوقف حنفى ونفذه شافعى وغيره فاجر ناظره منه
 أراضى ومياها مائة سنة مثلا في مائة عقد من نفسه لنفسه لمحجوريه ابني ابنه وحكم بهذه الاجارة
 شافعى وذكر مورقة ما يعتاده المورقون في كل مستند وحكم وهو حكما صحيحا شرعيا مستوفيا شرائطه
 الشرعية فهل يعمل بهذه الاجارة المخالفة لشرط الواقف لقول المورق المذكور أو لا يعمل بها لانه
 لم يثبت لها مسوغ لمخالفته شرط الواقف والمورقون يقولون ذلك ولا يفهمون معناه ولا يكون
 مطابقا للواقع في كثير من الاحيان والمسئول من تفضلات السادة العلماء الذين هم نجوم الهدى ومصابيح
 الاقتداء وعليهم المعول في التوائب واليه الملقأ في المصائب بيان حكم الله سبحانه وتعالى في هذه
 الاجارة التي أكل بها مال الوقف بالباطل لانه لم يثبت لها مسوغ في مستند الاجارة ولا في الخارج
 مع مخالفتها لشرط الواقف نصا وايضاح حكم ذلك وبسطه كما هو الواجب عليهم ليصل كل ذى حق
 الى حقه ويرجع المتعدي عن تعديه وعناده وخرقه (فاجبت) هذه الاجارة باطلة من وجهين
 أحدهما كون الناظر آجر ابني ابنه المحجورين له واستاجر لها وهذا باطل ولو باجرة المثل فاكثر
 كما صرحوا بنظيره في الوصى والقيم وقالوا كما في الروضة وغيرها ان ناظر الوقف كالوصى والقيم في
 مال اليتيم فيمتنع عليه ما يمتنع عليهما ويجوز له ما يجوز لهما وفي أدب القضاء لا صطخرى حكاية
 الاجماع على ما يصرح بان ناظر الوقف كالوصى وهذا الوجه أظهر من الثاني وهو مخالفة تلك
 الاجارة لشرط الواقف وذلك مقتضى لبطالها وان قال المورق ما ذكر لان كلامه في مثل ذلك
 لا يعمل عليه ووجه كون الأول أظهر ان ابطاله للاجارة لا يمكن تداركه وان حكم به الشافعى
 وقال انه استوفى المسوغات الشرعية لان هذا لا مسوغ له فباطل الاجارة مطلقا بخلاف الثاني فانه
 يمكن وجود مسوغ له بان تشهد الآن بينة عادلة بان الوقف كان خرب ولم يبق من غلته ما يعمر
 خرابه ولا يمكن اقتراض ما يعمره ولم تمكن عمارته الا باجرة تلك المائة سنة اذ هذا يجوز لمخالفة
 شرط الواقف ومع وجود هذا المسوغ واقامة هذه البينة الشاهدة به لا يمكن صحة هذه الاجارة لما
 تقرر في المبطل الاول المشتملة عليه (الباب الاول في السؤال الثاني) وهو أجر ناظر على وقف
 بشرط الواقف المكان الموقوف باجرة معينة ثبت عند الحاكم الشرعى انها أجرة المثل لحكم بصفة
 الاجارة أو بموجبها ثم بعد ذلك قامت بينة أخرى أكثر من الاولى أو مساوية لها بان تلك الاجارة
 دون أجرة المثل فهل يثبت انفساخ الاجارة الاولى عملا بالبينة الثانية أو لا تنفسخ عملا بالبينة الاولى
 لتفويتها بالحكم ولا يخفى ما في هذه المسئلة ونظائرهما من افتاء ابن الصلاح ومخالفة السبكي له
 واقتراح المتأخرين الى معتمد كلام ابن الصلاح ومتوقف فيه فما المعتمد من ذلك كله يبنوا ذلك
 وأوضحوا الحق فيه بيانا شافيا فان الحاجة داعية الى ذلك الجواب قد استفتيت قدما في هذه المسئلة
 وكان الراجع للسؤال شخصا من فقهاء مكة وأفاضلها الزم بالاستفتاء والبحث عنها لانها واقعة بين
 جماعة من أكابر الدولة فاقبت فيها بقرين مما ساذكره فرفعت لشافعى ليحكم فيها فاراد الحكم
 بها حتى يخلص المستاجر بالوعد بارضاء ورثة المؤجر بمال له صورة ثم أرسل المستاجر الى زيد وغيره
 ليستقى عن المسئلة فاختلفت عليه الفتاوى فظهر ما يوافقه فلم يلتفت اليه تمسكا بما أفتيت به ثم
 تمت صورة ذلك الصالح وانما حكيت ذلك لاني سمعت عن بعض المساعدين في تلك الواقعة على

فما تقدم أولاً (فاجاب)
 بأنه متى مكث بعد العيادة
 والزيارة حث ولم يحصل
 الغرض بكل منهما في الحال
 (سئل) عن رجل حلف
 بالطلاق انه يذبح الدجاج
 وديكة فضاع الديك قبل
 ذبحه فهل يقع عليه الطلاق
 في الحال أو عند اليأس أم لا
 وهل يفصل بين أن يكون
 تمكن من ذبحه وقصر عنه
 أم لا (فاجاب) بأنه متى تمكن
 الحالف من ذبح الديك قبل
 ضياعه حث والافلا يحث
 (سئل) عن رجل طولب
 بدين فحلف بالطلاق انه
 ليس له قدرة على اعطاء
 نصف فضة ولا غيره ثم قال
 أردت اني ليس لي قدرة الا
 ان قدرني الله تعالى على
 الاعطاء فهل يقبل قوله فلا
 يقع عليه طلاق وان كان
 له مال حال الحلفت أم لا
 (فاجاب) بأنه لا يقبل
 قول الحالفت فيقع عليه
 الطلاق (سئل) عن رجل
 حلف بالطلاق انه يوصل
 الدين الذي عليه لصاحبه أو
 يدفعه لو كيله أو يوفيه له في
 يوم الجمعة مثلاً فغاب صاحب
 الدين في اليوم المذكور أو
 في المدة حتى انقضت وتعذر
 الاجتماع به ولم يوصله الدين
 المذكور فهل يحث بذلك
 أم لا وهل يقوم الدفع الى
 وكيله أو الحاكم عند فقد
 الوكيل مقام الدفع اليه

نقض الحكم والقيام التام على المستأجر وصياحه في الملاء في مواطن عديدة بان نقض الحكم
 هو مذهب الشافعي انه الآن مخالف في ذلك ومشدد التكثير على من يعتمد افتاء ابن الصلاح فتأمل
 اختلاف الاغراض كيف يلجئ غير الموفق الى ما ذا والحاصل ان الحق في هذه المسئلة الموافق للقواعد
 والبرى ان شاء الله تعالى من الهوى والتعصب تفصيل يوافق عليه كل من له أدنى مسكة من فهم
 واحاطة بتصرفات كلام الاصحاب وأما عموم كلام ابن الصلاح في النقض وعموم كلام السبكي في
 كثير من المواضع بعدمه فغير ظاهر فلا تعول عليها لما سألته عليك بما يبين أن الحق ما ذكرته
 من ذلك التفصيل فاقول قد أشبعت الكلام في هذه المسئلة في شرح الارشاد وحاصله مع الزيادة
 عليه ان حكم الحاكم بينة لا يقتضى ترجيحها كما ذكره بل متى كان في احدى البينتين معنى يقتضى
 ترجيحها قدمت وان حكم الحاكم بالآخرى خلافا لما قديتوم من بعض العبارات إذا تقرر هذا
 فقد أفتى ابن الصلاح بأنه لو احتيج لبيع مال يتيم فشهدت بينة بالحاجة وبأن قيمته مائة وخمسون
 فباعه القيم بذلك وحكم حاكم أى شافعي كما هو ظاهر ان غيره يرجع في نقض حكمه الى قواعد
 مذهبه دون مذهب غيره بصحة البيع ثم قامت بينة أخرى بأنه يبيع بلا حاجة أو بدون ثمن المثل
 نقض الحكم وحكم بفساد البيع قال لانه انما حكم بناء على أن البينة سالمة من المعارض وقد
 بان خلافه فهو كما لو أزيلت يد الداخل بينة الخارج ثم أقام ذواليد بينة فان الحكم ينقض لذلك وفيه
 وجه بجيء هنا وما ذكر في البيع بلا حاجة ياتي توجيهه وخالفه السبكي وصنف فيه مصنفاً فقال
 الذي أراه انه لا ينقض إذ لا ينقض الحكم بالشك وانما نقض فيما تأس عليه ابن الصلاح لاجل
 اليوقد قال الاصحاب بأنه لو شهد شاهدان بأنه سرق ثوباً قيمته عشرة وشهد آخران بأن قيمته
 عشرون وجب أقل القيمتين لانه المحقق اه ورده شيخنا شيخ الاسلام زكريا سقى الله تعالى
 ثراه في عماد الرضا في أدب القضا فقال عقبه وبجواب عنه أى عما أورده من ذلك على ابن
 الصلاح باننا لانسلم أن ذلك نقض بالشك ومقاله الاصحاب قبل الحكم بخلاف مسئلتنا ولهذا
 لو وقع التعارض فيها قبل البيع والحكم امتنعاً كما صرح هو أى السبكي به اه ووجه عدم
 تسليمه لما قاله السبكي ما قدمته من ان الحكم ليس مرجحاً وحيداً فغاية ما أفادته البينة الاولى الظن ومفاد
 البينة الثانية الظن أيضاً فقد تمت لما مر عن ابن الصلاح من ان الحاكم انما حكم بناء على أن البينة
 سالمة من المعارض وقد بان خلافه فان قلت كلام الشيخ في شرح الروض ربما يقتضى ضعف كلام
 ابن الصلاح لانه جعله مخالفاً لما ذكره في مسئلة التقويم من تقديم بينة الاقل فيه لان مدركا
 الاجتهاد وقد تطلع بينة الاقل على عيب فمعها زيادة علم قلت كلامه لا يقتضى ذلك كما هو ظاهر لان
 كلام ابن الصلاح يخالف كلامهم باعتبار الظاهر وعند عدم التأمل وأما عند التحقيق فلا يخالفه وقد
 أشار الشيخ الى ذلك حيث نقل عن بعضهم وهو أبو زرعة انه حمل كلامه على حالته وكلامهم على حاله
 أخرى كما ساذكر عنه وأقره الشيخ على ذلك وعلى التنزل فكتابه أدب القضا متأخر عن شرح
 الروض والقاعدة انه يؤخذ من أقوال الانسان بالمتأخر منها على ان أدب القضا أمس بتحرير ذلك
 من غيره فالاعتناء يكون فيه بالمسائل المتعلقة بالقضاء أكثر فهو نظير قول الائمة ان ما صححه الشافعي
 أو غيره في باب أولى بالاعتناء بما صححه في غير بابيه لان الاعتناء بتحرير المسائل في أبوابها أكثر منه
 في غيرها قال الاذرعى وما ذكره ابن الصلاح في هذه المسئلة بجرى في نظائرها أى كصورة السؤال
 وغيرها هذا والذي يتجه في ذلك التفصيل الذي أشرت اليه فيما مر وهو ان العين إن كانت باقية قائمة
 على صفاتها وقت نحو البيع أو الاجارة وقطع بكذب البينة الشاهدة بالزيادة لم يلتفت اليها وحكم
 الحاكم باق على حاله حتى عند ابن الصلاح كما هو جلي وان كانت كذلك وقطع بكذب البينة الاولى

فلا يقع طلاق أم لا وإذا علم
 الالحاف مكان صاحب
 الدين وهو يولد آخر ولم
 يسافر له لدفع ما ذكر
 يقع الطلاق أم لا
 (فاجاب) بانه متى
 تمكن الحالف من دفع
 الدين لصاحبه في يوم
 الجمعة قبل غيبته حث
 وكذا اذا أمكنه السفر
 اليه والدفع اليه في يوم
 الجمعة المذكور ولم يدفع
 ولا يقوم الدفع الى وكيله
 أو الحاكم مقام الدفع اليه
 (سئل) عن رجل حلف
 بالطلاق انه لا يخلى زيدا
 يسكن داره أو لا يسكن
 عنده في داره ثم انتقل الملك
 الدار المحلوف عليها بيع
 مثلا للمحلوف عليه أو غيره
 ثم سكن المحلوف عليه مع
 الحالف في الدار المحلوف
 عليها أرمع غيره فهل يقع
 عليه الطلاق أم لا وهل نقل
 المنفعة كمنزل العين أم لا
 (فاجاب) بانه لا يقع الطلاق
 على الحالف بسكنى المحلوف
 عليه المذكورة وليس قل
 منفعة العين كنقلها (سئل)
 عن رجل حلف بالطلاق
 انه لا يسكن هذه الدار
 وهذه البلد فاستأجرته
 زوجته أو غيرها للاستئناس
 أو لحراسة متاع بالمحل
 المحلوف عليه مدة معلومة
 فهل اذا لزمه القاضي بعد
 إرفعه اليه الاتيان بالمنفعة
 المستأجر لها فاق بها وسكن
 بالمحل المحلوف عليه لما ذكر

الشاهدة بالنقص عملا بالثانية ونقض الحكم حتى عند السبكي فانه لا يخالف في هذه الصورة وان
 الحكم ينقض فيها كما دل عليه كلامه في مواضع منها قوله شرط العمل بالينة أن لا يكذبها
 الحس والالام تسع ولا يجوز الحكم ولا شك ان العين إذا كانت كما ذكرناه يكون الحس مكذبا
 للينة الشاهدة بالنقص فتكون شهادتها ملغاة والحكم المستند اليها لغو ومنها قوله في فتاويه في
 منازعته لابن الصلاح وأيضا بينة القيمة تعتمد التقيوم والتقيوم حدس وتخمين ويفرض على
 ثلاثة أحوال أحدها ان تشهد الآن ان قيمته الآن كذا فهذه لاتعارض الينة السابقة يوم البيع
 بلا اشكال الثانية ان تشهد الآن ان قيمته يوم البيع كذا فهذه ينبغي ان لا تسمع وعلة واستشهد
 له بما فيه نظر الثالثة ان لا تقرم الآن لكن تشهد ان قيمته في ذلك الوقت عند الناس كذا
 فان الاسعار المعروفة عند عموم الناس تنضبط في أوقاتها لكن هذا ليس تقويما بل شهادة بأمر
 خارج فهذه تسمع وليس شهادة قيمة والغالب ان هذا انما يكون في المثليات وأما الاملاك فلا يحصل
 فيها هذا اذا عرفت هذا فان كانت الينة الثانية شهدت بالحالتين الاولتين فلا أثر لها وشهادتها بالحالة
 الثالثة في الملك اما بمنع أو بعيد اه المقصود منه وفيه التصريح بانه موافق على ما قلناه من ان العين
 اذا كانت قائمة باقية على صفاتها لم يتغير منها شيء وقطع أهل العادة بان ما بيعت أو أجزت به
 ليس ثمن أو أجرة مثلها عادة سمعت شهادتهم ونقض الحكم المستند للينة الشاهدة بالنقص للقطع
 بكذبها حينئذ ووجه أخذ ذلك من كلام السبكي انه اذا قال بسماع الينة في الحالة الثالثة وان
 استبعد تصورهما فاولى أن يقول به في صورتنا ووجه الاولوية أن صورته ليس فيها القطع بكذب الينة
 الارلى كما هو في صورتنا فنتج أنه لا يخالف في صورتنا وأنه موافق لابن الصلاح على النقص فيها فان
 قلت لا يلزم من سماع الينة في الحالة الثالثة التي ذكرها نقض الحكم قلت ممنوع اذا لفائدة لساها
 الا نقضه أى لتبين ان له معارضا يقضى عليه بانه وقع لنوا ومنها قوله بعد ما مر عنه فان قلت
 لو كانت هذه المعارضة قبل الحكم لم يحكم قلنا نعم لانه لا يتحكم مع الشك وكذلك لا ينقض مع
 الشك وصرح في مواضع أخر من فتاويه بنحو هذا من أن سبب مخالفته لابن الصلاح أن الينة
 غابتها أنها أورثت شكاً فيما شهدت به الاولى فكيف ينقض الحكم بالشك فتأمل تعليله هذا
 وانه انما خالف ابن الصلاح لذلك تعلم بلا مربة انه قائل بان الينة الثانية اذا أفادت القطع
 بكذب الاولى كما في الصورة التي قدمتها ينقض الحكم بها عنده أيضا لان الحكم حينئذ لم ينقض بشك
 بل ييقين على أن الاثمة ذكروا النقص بالظن وبه يقوى ما مر عن ابن الصلاح ويضعف ما علل به
 السبكي وذلك انهم قالوا لو حكم بشهادة شاهدين ثم بانا فاسقين عند الحكم نقض على الاصح وقبل
 لا ينقض لان عدالة الينة غير مقطوع بها فيكون الفسق الثابت بها مظلونا والفسق المظنون لا ينقض به
 انتهى فتأمل ذلك تجد أن ما علل به القول الضعيف هو عين المستند اليه السبكي في مخالفة ابن الصلاح
 وتجد أن ما قاله ابن الصلاح من النقص هو الموافق للاصح هنا القائل بالنقض ولم ينتفت لماعل به
 الضعيف لان الفسق وان لم يقطع به الا انه بان به ان الحكم لم يسلم من معارض فالغى وفي هذا
 الذي ذكرته تايب لا طلاق ابن الصلاح النقص أى الا في الصورة السابقة أولا أعنى التي قطع
 فيها بكذب الينة الثانية وذلك الاطلاق هو ما ارتضيته في شرح الارشاد من حيث النظر مع ان
 كلام ابن الصلاح دال عليه أيضا وقد رأيت في فتاوى البغوى ما هو صريح فيه فانه سئل عما
 لو ادعى على انسان بمال فانكر وأقام المدعى بينة وقضى له القاضي بالمال ثم المدعى عليه أقام
 بينة بعد قضاء القاضي ان المدعى أقر بوصول هذا المال اليه قال تسمع الينة وعلى القاضي أن
 يحكم ببرائة ذمته لان بينة مدعى البراءة لما كانت مقدمة على بينة المدعى قبل القضاء فالقضاء

يقع الطلاق أم لا وهل
الاستغناء عن الاجير نهارا
يؤثر في وقوع الطلاق أم لا
(فاجاب) بانه يقع على
الاجير الطلاق لتفويته
البر باختياره (سئل) عن
رجل اعترف في مجلس انه
طلق زوجته طلاقا رجعيا
فبلغ والدها ذلك فسأله
فقال هي طالق ثلاثا ثم قال
الزوج ما وقع الطلاق الثاني
الا على صفة ولم توجد
وهي اني قلت لا يبيها ان
جبت لي حوائجي تكون
ابنتك طالقا ثلاثا ولم
يات بها وكنت ناسيا حال
الاعتراف الاول والشهود
يعلمون ذلك وسمعوه
منى فهل تسمع دعواه
ويقبل قوله أم لا (فاجاب)
بانه تطلق زوجته ثلاثا
ولا يقبل قوله المذكور
(سئل) عن رجل حلف
بالطلاق أنه لا ياكل
لاصهاره لبنا ولا
خبزا ولا طيخا
واعترف بذلك ومجلس
وانه ثلاثا ثم حكاه للغير
وأنكر الثلاث وقال انما
قلت ثلاثا ناسيا أو سبق
لساني فهل يقبل قوله أم لا
ويدين وإذا قال بعد ذلك
قيدت الحلف المذكور
بمدة معلومة ونسيت
ذكر ذلك عند الاعتراف
فهل يقبل قوله
أم لا (فاجاب) بان
حكمها حكم التي قبلها
(سئل) عن رجل كان
باتي بقمحه لطاحونة

لا يمنع إقامة الحجة عليه ثم استدل البغوى لذلك وأطال وأفتى البغوى أيضا بانه لو قال باعنى هذه
وأقام بيته وحكم له بها القاضى ثم ادعى آخر أنها رهن منه مقبوض له قبل البيع وأقام بيته بذلك
حكم بالرهن وبطل البيع اه فتامل ما قاله سيما تعليله للسئلة الاولى يتجده موافقا لما مر عن
ابن الصلاح بل نص فيه ولو استحضره ابن الصلاح لاستدل به على ما قاله فان علة البغوى هي بعينها
علة ابن الصلاح أو قرينة منها اذ حاصلها أن البينة اذا كانت مقدمة على أخرى قبل الحكم
تكون مقدمة عليها بعده ومر ان ابن الصلاح انما قدم البينة الشاهدة بالزيادة لانها لو تعارضتا
قبل الحكم امتنع الحكم كما صرح به السبكي وكلام البغوى الذي ذكرته صريح في ذلك وبهذا
الذي علمت أنه منقول البغوى يتضح لك رد ما أطال به السبكي في فتاويه وغيرها ردا على ابن
الصلاح فتامل ذلك فانه مهم وسائر الناقلين لكلام ابن الصلاح لم يؤيدوه بشيء من كلام
الاصحاب غير ما أيد هو به بمأمر وبمحمد الله قد تأيد بمسائل من كلام الاصحاب فله الحمد ومع ذلك
فانما لم أمش هنا على اطلاقه النقض بل خصصته بصورة واحدة وهي ما اذا قطع بكذب الاول لانه
الاحوط للاتق بالفتاوى سيما مع ما غلب في هذه الازمنة من شهادات الزور والاحكام الباطلة من
القضاة فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ومنها قوله أعنى السبكي في فتاويه أيضا ان قاضى
المقدس أذن لمن عوض امرأة مرتنة مارهنه الدائن عندها لغيبته بعد ان شهد عنده شاهدان ان
قيمه مائتا درهم ثم بعد ذلك قامت بيته أن قيمته يوم التعويض ثلثائة وان نائب الحكم بالقدس
أرسل الى دمشق فتاوى في ذلك فكتب له علماؤها اذا ثبت أن قيمة الرهن أكثر من ذلك قدمت
البينة التي شهدت بالزيادة ثم لم ينازعهم السبكي في هذا الاقواء ولم يعترضه من حيث الحكم وانما نازع
النائب المذكور بان ما ذكر في هذه الفتاوى كلام مخلص لكنه لا يفيد ذلك النائب وبين ذلك وبهذا
تعلم أن علماء دمشق الذين في زمن السبكي كانوا موافقين لابن الصلاح فان قلت مسئلتنا هذه لاحكم
فيها فلا تشبه صورة ابن الصلاح قلت بل فيها حكم لان تصرف الحاكم في قضية رفعت اليه
وطلب منه فصلها حكم وهذه الصورة كذلك واذا تقرر لك عن السبكي ما ذكرته اتضح انه هو وابن
الصلاح وغيرهما متفقون في الصورة التي قدمتها على نقض الحكم فيها وأنها ليست من محل الخلاف
ويوافق ما ذكرته فيها قول أبي زرعة في فتاويه ما حاصله انه سئل عن ناظر شرعى أجر باجرة شهدت
بيته انها أجرة المثل وحكم بها فشهدت بيته أخرى بان أجرة المثل أزيد من ذلك بكثير وبان بها أن
الاولى ليست من أهل الخبرة باجرة الاراضى فهل ينقض حكم الحاكم بموجب الاول فاجاب بانه
لا سبيل الى نقض الحكم بعد وقوعه الا باحد امرين أولهما اذا بان ان البينة الاولى ليست من أهل
الخبرة بما شهدت به واستشكاه بانه كيف يتبين بالبينة وهي شهادة نفى او باعترافها وهو لا يفيد بعد
الحكم ويوجب بالتزام تبيينه بالبينة ولا يضر كونها شهادة نفى لانه نفى محصور والشهادة به مسموعة
ويدل له ما قدمته عن ابن الصلاح ونقله عنه غير واحد من ان شهادة البينة بانه يبيع بلا حاجة مقبولة
ولم ينظروا الى ان هذا نفى لما ذكرته من انه نفى محصور ثانيهما ان تفيد البينة الثانية تعين
كذب الاول بان تبلغ حد التواتر اذ لا ينتهى الحال في البينتين عند التعارض الى القطع بكذب
احدهما الا ان وصلت الاخرى الى حد التواتر فان التواتر متى خالف الآحاد علم كذب الآحاد
ثم بين ان اجرة المثل قد تختلف باختلاف قوة مالك الأرض وضعفه اختلافا كثيرا ثم قال قد يخالف
ما أفتيت به ما ذكره ابن الصلاح وذكر ما مر عنه ثم اعترضه بالفرق بين صورته وما استشهد به بان
البينة التي اقامها الداخل لو كان اقامها قبل امتنع الحكم لغريمه ووجب الحكم له بخلاف
صورة الاجارة فان البينة المعارضة لو اقيمت من الاول منعت الحكم من الجانبين لتعارضهما وتساقطهما

ويدفعه للطحان أو يرسله
مع الغير له ليطحنه ويفعل
ذلك أيضا في غزله من
الأتان به للمصبغة ودفعه
للسباغ أو يرسله له مع
الغير ليصبغه فحلف
بالطلاق أنه لا يطحن ولا
يصبغ في الطاحونة والمصبغة
المذكورتين فهل إذا طحن
له الطحان أو صبغ له
السباغ الذي كان يفعل له
قبل الحلف أو غيره بحث
أولا وهل يقبل قوله أني
أردت أن لا أفعل بنفسى
أم لا وهل إذا أتى بالقمح
أو بالغزل أو غيره بغير
إذا نه وطحن ذلك أو صبغ
في كل منها بحث أم لا وهل
إذا أشار إلى قمح أو غزل
وقال لا أفعل ثم انتقل من
ملكه وفعل غيره ماذكر
يبحث أم لا (فاجاب) بأنه
لا حث في جميع أحوالها
المذكورة (سئل) عن
رجل طوب بدن عليه
فحلف بالطلاق أنه لا يحبس
عليه ثم جاء بعرض قيمته
تساوى الدين فلم يقبله
الدائن وحبسه القاضى
فهل يقع عليه الطلاق وإن
مكن القاضى من بيعه فهل
يبعه أم لا وهل للقاضى
حبس المدين على الدين مع
وجود العوض أم لا
(فاجاب) بأنه يقع على
الحالف الطلاق المذكور
إلا أن يستند في حلفه
إلى غلبة ظنه (سئل)

فلا مرجح لأحدهما على الأخرى بل قد ترجحت المحكوم بها بالحكم والحكم لا ينقض بالاحتمال
ولك رد اعتراضه هذا بأنه فرق صورى وهو غير مقبول وقوله بل قد ترجحت إلى آخره مر ما يرد
من أن الحكم لا يعد مرجحا ثم اعترضه أيضا بنحو ما مر عن السبكي وقد مر رده على السبكي قال
أبو زرعه والذي يتحرر في ذلك أنه إذا قطع بكذب البيعة الأولى كان تقوم الحجارة التي هي على شاطئ
النيل بمائة درهم في كل شهر مثلا تنقض الحكم بها للقطع بكذبها فصارت البيعة الأخرى لا معارض
لها وأما مع الاحتمال فلا تنقض للحكم وبدون الحكم مع الاحتمال أما أن ترجح الناقضة وأما أن
يتعارض ويتساقطا انتهى كلام أبي زرعه وهو صريح في الصورة التي قدمتها من أن القطع بكذب
الأولى مبطل للحكم وأن ذلك لا نزاع فيه وما يصرح به أيضا إجماع الأصوليين على أنه لا يمكن
التعارض بين قطعى ومظنون فعلم أن هذه الصورة متفق عليها بين ابن الصلاح والسبكي وغيرها
وأنه لا مجال للخلاف فيها واستفيد من تمثيل أبي زرعه بما ذكر أن القاضى إذا علم استحالة أمر
استندت إليه بيعة أو حكم الغاء ولا يتوقف على ما يتوقف عليه في غير ذلك واستدل التاج السبكي لآييه
بمسئلة في الرافعى لكننى بينت في شرح الارشاد أنه استدلال في غير محله وأن ماذكره عن الرافعى لا يدل
لما مر عن آييه من اطلاق عدم التمسك نعم قد يشكل على ما مر عن ابن الصلاح قول البغوى وغيره لو
شهدت بيعة بصحة البيع وأخرى بفساده قدمت بيعة الصحة لأن معها زيادة علم وأخذ منه الاسنوى
وغيره أنه لو شهدت بيعة أنه باع بثمن المثل وأخرى أنه باع بدونه رجحت الأولى قال الأزرقى وبه
أفتى أهل زيد لكن أفتى العمرانى بأنهما يتعارضان واستدل عليه بكلام صاحب المذهب ويحاجب بأن
السبكي المخالف لابن الصلاح لا يقول بتقديم الشهادة بالبيع بثمن المثل بل يقول بما قاله صاحب
البيان من التعارض فكان ما قاله البغوى وغيره وما أخذه منه الاسنوى وغيره واردا على ابن
الصلاح والسبكي معا ويوجه خروج هذه عن قاعدة تقديم بيعة الصحة بأن القيمة أمر تخمين والشاهد
بها إنما هو معتمد على مجرد ظن فلم يعول على ظنه الا حيث لم يعارضه ظن آخر فاذا عارضه فان
كان قبل الحكم تساقطا وإن كان بعده بأن أن الحكم بنى على ظن وتخمين لم يسلم عن معارض
فقات شرطه من أن محل الاعتماد على الظن والتخمين حيث لم يعارضه ظن وتخمين ولو مثله فتأمل
ذلك فانه مهم وبه يظهر لك أن التحقيق مع ابن الصلاح وأن جميع ما اعترض به السبكي يرد ما قررته
فاحفظ ذلك ولا تغفل عنه فانه مهم نفيس ثم هذا كله إنما هو على جهة بيان المدارك والماخذ والا
فالذى يتحرر الافتاء به مما لا شك فيه ولا شبهة بوجه أنه متى علم كذب البيعة الأولى بالطريقة التي
قدمتها بأن بطلان شهادتها والحكم المستند اليها فينتقض بمعنى أن القاضى يظهر بطلانه ويمنع من
العمل به ويجب عليه ذلك إذا سئل فيه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (الباب الثانى فى السؤال
الثالث) وهو ببت وقف بمكة المشرفة عام لا يحتاج لعارة ولا يخشى انه دامه لمكة بنائه وأحكامه
ومع ذلك أجره ناظره بشرط الواقف مائة سنة وحكم شافعى بموجب الاجارة وعدم انفساخها
بموت المتأجرين وذكروا في مكتوب الاجارة أن الاجارة المقيمة فيه أجره المثل بشهادة فلان وفلان وإن الحظ
والمصلحة والغبط لجهة الوقف والبرقوف في اجارته بالاجرة المقيمة فيه بمقتضى أن الاجارة المذكورة
أجرة المثل وزيادة فهل اجارة المدة المذكورة صحيحة أولا وهل الحظ والمصلحة والغبط تنقيد بقوله بمقتضى
أن الاجارة الى آخره أولا وإذا تقيدت فهل يكفي في المصلحة كون الاجارة زائدة على أجره المثل كما أفتى
به بعضهم أخذاً من أن ذلك مصلحة في بيع عقار اليتيم أو لابد من مصلحة غير ذلك وإذا قلتم بأنه
لابد من مصلحة غير ذلك فما تلك المصلحة وهل يفترق الحال بين أن يقول الواقف للنظر أن يؤجر
مارأه وأن لا يقول ذلك أولا وهل الحكم بالموجب يستلزم الحكم بالصحة مطلقا كما أفتى به بعضهم

مستدلاً بما في أدب القضاء لشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى أولاً وهل إذا تعرض الحاكم الشافعي لعدم انفساخ الاجارة بموت المتأجرين يكون للحنفي الحكم بانفساخها بذلك أم لا وهل العادة في مدة الاجارات معتبرة أولاً وما معنى الباء في قوله في المكتوب بمقتضى إلى آخره وما حكم الله في ذلك كله افتونا ماجورين وابسطوا الكلام على ذلك فان الحاجة داعية لذلك لاختلاف المفتين بمكة فيه وتبان آرائهم وإفهامهم الجواب أما عن المسئلة الأولى فالذي صرح به الشيخان كالاصحاب ان من وظيفة ناظر الوقف حفظ الاصول والغلات على الاحتياط ومن وظيفته أيضاً إيجارته على الاحتياط فواجب عليه الاحتياط في كل من هذين كغيرهما ومن ثم قال الشيخ في التنبيه ولا يتصرف الناظر إلا على وجه النظر والاحتياط وصرح التاج السبكي بانه يجب على كل متصرف عن الغير ان يتصرف بالمصلحة فان كان في شيء مصلحة ومفسدة واستويا لم يتصرف ويشهد له نص الشافعي رضي الله تعالى عنه وكلام ابن الرفعة وغيره في وجوب أخذ الولي بالشفعة لمحجوره إن كان في الأخدم مصلحة وتركه إذا عدت في الأخذ والترك معا واستدلوا بقوله سبحانه وتعالى ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن وعند استواء المصلحة والمفسدة لم توجد الاحسانية فامتنع القربان وناظر الوقف كولي اليتيم كما صرح به أئمتنا فكان مثله في ذلك ومن ثم صرح البلقيني في فتاويه بانه يجب على ناظر الوقف فعل الاصلاح وكلام الأئمة في باب الزكاة صريح في ذلك فاذا تقرر انه يلزمه الاحتياط في بقاء عين الوقف وفي إيجاره وانه يلزمه فعل الاصلاح من إيجاره المدة الطويلة والقصيرة إذا كان في كل منهما مصلحة وانه إذا كان في أحدهما مصلحة وفي الأخرى مفسدة واستويا امتنع عليه التصرف علم وظهر انه لا يجوز للناظر أن يؤجره المدة الطويلة إلا إذا كانت الاجارة أصلح من بقاء عين الوقف بلا إجارة بخلاف ما إذا كان في الاجارة الطويلة مفسدة وفي بقاء عين الوقف بدون تلك الاجارة مصلحة أو بالعكس واستوت تلك المصلحة والمفسدة فانه لا يجوز له الا بإيجار إذا لمصلحة فيه حينئذ لانها لما استوتنا تعارضتا قد ساقطتا وبعد ان اتضح لك انه لا بد في الاجارة الطويلة من تحقق كونها أصلح من بقاء العين بلا إيجار فلا بد في صحة الاجارة من ثبوت ذلك كله عند القاضي كما صرح به الأئمة حيث جعلوا ناظر الوقف كالوصي وصرحوا في الوصي بانه لا يجوز للحاكم أن يسجل بيعه إلا إذا ثبت عنده أن للمحجور فيه المصلحة والغلبة بخلاف الاب والجدة لو فور شفتها ثم لا بد في شهادة الشهود عند القاضي من بيان المصلحة ولا يكفي قولها نشهد ان فيه مصلحة وغلبة كما أفهمه كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام والمختصر قاله ابن الرفعة عن ابن أبي الدم واقره وهو الاشهر من وجهين في نظير مسئلتنا الآتية قال فلا نسمع شهادته المطلقة وإن وافق الحاكم في مذهبه لان الشاهد قد يظن ما ليس بسبب سببا ولانه ليس له أن يرتب الاحكام على أسبابها بل وظيفته نقل ما سمعه من إقرار أو عقد أو غيره أو ما شاهده من الافعال ثم الحاكم ينظر فيه فان رآه سببا رتب عليه مقتضاه واما قول ابن الصباغ كغيره لو علم الشاهد استحقات زيد على عمر ودرهما مثلاً بأن عرف سببه كان أقوله به جاز أن يشهد باستحقاقه عليه درهما وتسمع شهادته وإن لم يبين السبب وهو مقتضى كلام الروضة وأصلها فيتين حمله كما هو جلي على شاهد فقيه موافق للحاكم في مذهبه بحيث يوثق بعلمه وإحاطته بتفاصيل الاسباب ومعرفة أحكامها بخلاف من ليس كذلك فانه لا مسأغ للحاكم في قبول شهادته المطلقة على أن كلام هؤلاء وإن أمكن أن يقال به في مثلهم لظهور حكمه حتى للعوام فلا يمكن أن يقال به في مسئلتنا فان المصلحة المسوغة للاجارة الطويلة في غابة الخفاء حتى أخطأ فيها بعض المفتين كما يأتي فكيف مع ذلك يجوز لقاض شهد على عامي عنده أن المصلحة في إجارة كذا مائة سنة ولم يزد على ذلك قبول هذه الشهادة هذا مما لا يسع شافعي أن يقول بعمومه وأما

عن رجل حلف بالطلاق على من يبالي بتعليقه انه لا يدخل داره فحمل باذن الحالف وادخل فهل يقع الطلاق أم لا (فاجاب) بانه لا يقع على الحالف الطلاق (سئل) عن رجل حلف بالطلاق ان فلانة ماهي جانية أو ماتروح أو ماتجى لي داراً وقال أردت داراً ملكي فهل يقبل قوله ولا يحث بدار جاءتها ملكاً لغيره وإن كانت ملكه حال الحلف أم لا (فاجاب) بانه يقبل قول الحالف المذكور ويكون قوله لي نعتاف المعنى لقوله داراً أي كائنة لي فلا يحث لجيئها له وهو في دار لا يملكها (سئل) عن شخص قال لزوجته وهي حامل منه إن كان حملك أنثى فانت طالق فوضعت أنثى فهل والحال ما ذكر يقع الطلاق بالوضع للأنثى وله مراجعتها في العدة أم تبين بالوضع للأنثى الحمل ويقع الطلاق حال التعليق ويتبين بالوضع حتى انه لا تصح له رجعتها إلا باذنها وهل إذا قال لها إن وضعت أنثى فانت طائت فوضعت أنثى يقع الطلاق بالوضع ويملك عليها الرجعة (فاجاب) بانه تبين بولادتها في المسئلة الأولى لوقوع طلاقها من وقت تلفظه المذكور وتنقض عدتها بولادتها فلا تصح رجعتها

بولادتها فله رجعتها مالم تنقض عدتها (سئل) عن قول شرح المنهج له تفويض طلاقها المنجز بالرفع ما وجه رفعه وهل يصح جره أم لا (فاجاب) بان وجه رفعه ظاهر لانه نعت للتفويض وهو المحلوف عليه بانه تملك وليحترز به عن تفويض طلاقها بصيغة تعليق كقوله ان جاء رأس الشهر فطلق نفسك فانه لغو ولا يصح جره على انه نعت لطلاقها لانه لا يصح وصفه بالتجزيل الا بعد تطبيقها نفسها (سئل) عن رجل حلف بالطلاق الثلاث انه يصوم النصف الاخير من شهر شعبان فهل يقع عليه الطلاق اذا لم يصم أو لا تنعقد اليمين بالكلية أو يفرق بين العالم والجاهل وبين اليمين بالله تعالى والطلاق (فاجاب) بانه ان صام بعد حلفه من نصفه الاول وصل صوم نصفه الثاني به صح صومه ولم يقع عليه الطلاق المذكور والا وقع عند الياس من صوم آخر يوم من نصفه الاول هذا ان نوى بحلفه شعبان سنته والا فعند الياس من صومه النصف الثاني في آخر حياته (سئل) عن قول الائمة في تصرفات السكران لانه من قبيل ربط الاحكام بالاسباب هل المراد

عن المسئلة الثانية فعبارة المكتوب المذكور صريحة في تقييد الحظ والمصلحة والغبطة بكون الاجرة اجرة المثل وزيادة هذا بما لامرية فيه على جميع احتمالاته وحيث دلل عليه هذه العبارة أن الشاهدين لم يشهدا عند الحاكم الا بان المصلحة في ايجاره مائة سنة بكذا بمقتضى أن هذه الاجرة اجرة المثل وزيادة فحصر المصلحة التي شهداها في هذا الفرد الخاص وصارا كالمصريين بانه لا مصلحة في الايجار غير ذلك وإذا ظهر من عبارة مكتوب الاجارة المذكور ما ذكرناه واتضح منه ما قررناه فاعلم أن ما ذكر عن ذلك المقتضى من أن مجرد زيادة الاجرة على اجرة المثل تكون مصلحة مسوغة لاجارة مائة سنة مثلاً عجيب غريب وقياسه على بيع عقار اليتيم أعجب وأغرب وما يبطل قياسه أنهم لم يكتفوا في بيع عقار اليتيم لغبطة بمجرد زيادة الثمن على ثمن المثل وانما شرطوا ثم في الغبطة كما جرى عليه الشيخان وأكثر الاصحاب بل نقله ابن بونس عن الاصحاب وبه يرد على من نازع فيه تلك الزيادة مع كونه يجد مثل ذلك العقار ببعض ذلك الثمن قال كثيرون منهم أو الا كثيرون أو يجد خبراً من ذلك العقار بكل ذلك الثمن فحيث تحقق الغبطة لانه حصل له مثل عقاره مع بقاء فضله من الثمن أو خير منه من غير أن يغرم من ماله شيئاً آخر زائد على ذلك العقار الادون وكل من هذين غبطة ظاهرة فجاز بيع العقار حيثن بخلاف مجرد زيادة الثمن وانما اكتفوا في بيع غير نحو العقار بمجرد ربح قليل بل قال التاج السبكي وغيره بلا ربح بخلاف العقار ونحوه لانه يؤمن عليه من النهب والسرقة والضياع مع أن له غلة وفوائد بخلاف غيره فانه ليس كذلك واحتمال خرابه ليس كاحتمال ضياع غيره لقرب هذا وبعد ذلك وإذا تقرر أنه لا بد في بيع عقار اليتيم بما ذكر فكيف يسوغ لمن له أدنى تأمل أن يأخذ من ذلك أنه يكتفي في اجارة المدة الطويلة بمجرد الزيادة على اجرة المثل وليته اذا أخذ ذلك قيده بزيادة لما وقع والا فلا اكتفاء بمطلق الزيادة لا يكفي في البيع على اليتيم ومن ثم قال القفال لا يبيع العقار الا بغبطة ظاهرة وهي بما لا يستين به أرباب العقول بالنسبة الى شرف العقار مع التمكن من تحصيل عقار للطفل ونحوه أكثر قيمة وربما مما يبيعه فان لم يكن كذلك فلا خير في بيع العقار اه فتأمل ضبطه للغبطة بما ذكر لتعلم ما في كلام ذلك المفتي من التساهل على أنه لو فرض أنهم اكتفوا في بيع عقار المحجور بمجرد الزيادة لم يقس به ما نحن فيه لوضوح الفرق بينهما فان من مقاصد الولاية على المحجورين التجارة لهم وموضوعها ادخال الاعيان واخراجها لتحصيل الربح والمقصود من الولاية هنا حفظ الأصول وتحصيل غلتها على الاحتياط فيهما وشتان ما بين المقصودين فان مجرد الزيادة على ثمن المثل ثم لا ينافي التجارة المقصودة فلم يؤثر على القول به وأما مجرد الزيادة على اجرة المثل هنا من غير أن يكون هناك مصلحة أخرى فانه ينافي في المقصود هنا من بقاء العين سليمة عما يؤدي الى تملكها وانقطاع حق الموقوف عليهم من عينها فاتضح فرقان ما بين البابين على كل تقدير فلا عذر لذلك المفتي في ذلك القياس بوجه من الوجوه ولا اعتبار من الاعتبارات وما يبطل ما قاله أيضاً ما في فتاوى الامام الكمال الرداد شارح الارشاد فانه سئل عن متعد على وقف له ناظر فطلب ناظره من الحاكم رفع يد المتعد هل يلزم الحاكم اجابته فاجاب بقوله نعم يجب على الحاكم رفع يد المتعد عنها ويؤجرها الناظر على من ترجع له ان فيه مصلحة باجرة المثل فاكثر اه فاشترط مع المصلحة اجرة المثل أو أكثر فافهم أن الايجار باكثر من اجرة المثل وحده لا يكفي فبطل ما زعمه ذلك المفتي من أنه يكفي وقال الكمال المذكور أيضاً وأما تاجير الناظر ثلاثين سنة فالمنقول الصحة مع مراعاة الغبطة وكونها اجرة المثل فاكثر فانظر الى هذا التصريح أيضاً من هذا الامام بانه لا بد من اجتماع الغبطة وكونها اجرة المثل فاكثر وقال أيضاً على الناظر العمل في الوقف بما يتوجه شرعاً من البداءة بعمارته وتاجيره

بالمصلحة والغبطة باجرة المثل فاكثر على ثقة مليء امين اه وبذلك كله علم ان زعم الا كتفاء بالزيادة على
 اجرة المثل وحدها باطل صريح لا يلتفت اليه ولا يعول عليه واذا قررر انه لا بد من مصلحة غير زيادة
 الاجرة ظهر ان مستند الاجارة المذكورة لا يفيد شيئا لان الذي استند اليه الحاكم الى الحكم بالموجب
 فيه هو شهادة الشاهدين بالمصلحة التي هي زيادة الاجرة وهذه الشهادة لا تفيد صحة الاجارة فاذا استند
 الحكم اليها دون غيرها كان مستندا الى ما لا يجوز الحكم به ولا الاستناد اليه وحده فبان انه غير واقع
 موقعه وانه غير مصادف لما يصححه فكان لغوا من أصله وسياتي بيان الحكم بالموجب وانه
 لا يستلزم الحكم بالصحة وأما عن المسئلة الثالثة فالمراد بالمصلحة المجوزة لاجارة المدة الطويلة هي
 المصلحة التي ترجع الى بقاء عين الوقف وقد انحصرت في ايجاره تلك المدة الى مجرد مصلحة المستحق
 أما الاول فلما يأتي عن أبي زرعة وغيره وأما الثاني فالدليل عليه ما قررته من كلام صاحب الارشاد
 وغيره من أن مجرد زيادة اجرة المثل لا تجوز اجارة المدة الطويلة وقد صرح به السبكي حيث قال
 لعمارة ونحوها كما يأتي عنه فخص الجواز بالعمارة ونحوها وعلى ما ذكرته من أن الاجارة لمجرد
 زيادة الاجرة لا تجوز ينبغي أن يحمل اطلاق الاذرعى امتناع الاجارة الطويلة لانها تؤدي الى تملك
 الوقف ومفاسد أخرى تعلم بما ساذكره فمحل امتناعها اذا كانت المصلحة عائدة للمستحقين فقط
 وأما اطلاق امتناعها وان عادت الى عين الوقف فلا يتجه كما بينه أبو زرعة في فتاويه وسياتي فتعين
 حمل كلامه على ما ذكره وكذلك يحمل على ذلك قول تليذه الزركشي جواز اجارة الوقف مائة سنة
 ونحوها بعيد فانه يؤدي الى استهلاكه ويدل على حمل كلامه أعنى الزركشي على ما ذكرته قوله أيضا
 ويخرج من كلام ابن سراقه وأبي الفرج الجزم بالجواز مطلقا في الخراب وهو ظاهر اذا اقتضته
 المصلحة ليحتكر اه فافهم أن استنباده الاول انما هو في غير الخراب ويوجه بان المصلحة في غير
 الخراب انما تعود على المستحق فلم تكن مسوغة للاجارة الطويلة لاشتغالها على مفاسد فلا تفعل
 إلا بالمصلحة ترجع الى عين الوقف لان رعاية حفظه بالعمارة أولى من رعاية توهم تملكه ومما يؤيد
 اشتغالها على مفاسد قول الزركشي ان الحكم من أئمتنا القائلين بان الوقف لا يؤجر أكثر من
 ثلاث سنين لئلا يندرس مالوا الى مذهب أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه لانه أحوط وقول ابي
 زرعة وصاحب الانوار ما فعلوه من ذلك الاصطلاح هو الاحتياط وقول السبكي منتصرا لهذا
 الاصطلاح لعل سببه ان اجارة الوقف تحتاج الى ان يكون بالقيمة وتقويم المدة المستقبلية البعيدة
 صعب قال وفيه ايضا توقع الانتقال الى البطن الثاني وقد تلف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك
 قد تدعوا الحاجة الى المدة الطويلة لعمارة ونحوها فالحاكم يجتهد في ذلك ويتصد وجه الله
 تعالى اه قال الكمال الرداد شارح الارشاد وما قاله ظاهر لاسيما في هذا الوقت وقد شاهدنا
 كثيرا اجارة بعض الحكم الوقف مدة طويلة ادت الى تملكه وابطال وقفه واندراسه والاحتياط
 متعين في هذا الزمان بلا شك اه وقال ايضا في امرأة ارادت ان توجر وقفا خمسين سنة باذن
 الحاكم فرارا من البطن الذي بعدها لا يجوز لها ذلك ولا يجوز للحاكم الاذن لها في تلك المدة
 المذكورة لان التقويم لاجرة المثل المدة البعيدة صعب ولانه يخشى على الوقف اذا اجر المدة
 المذكورة اندراسه كما راينا ذلك وشاهدناه على ان القاضي وتليذه بغوى والمتولى ذكروا ان
 الحكم اصطالحوا على منع اجارة الوقف أكثر من ثلاث سنين هذا في زمانهم فكيف في زماننا الذي
 لا يوجد فيه قاض امين اهل للولاية بل قال الاذرعى قضاء العصر كقريب العهد بالاسلام وهذا في
 زمانه فكيف في زماننا اه وقال ايضا وقد كثرت المفاسد من نظار الوقف في تاجير المدة الطويلة حتى
 صار كثير من اماكن الارض الموقوفة مندرس الوقف ويتصرف فيه تصرف الملك ولا شك ان

بالاحكام تعاطيه العقود
 والنسوخ والافعال كالقتل
 وما اشبهه وبالا سباب تعاطيه
 الاسباب المزيلة للعقل
 كالشرب للسكر وتعاطيه
 الدواء المسكر ام غير ذلك
 وهل ذكر ذلك (فاجاب)
 بان السبب هو الوصف
 الظاهر المنضبط المعروف
 للحكم وهو احدا قسام
 متعلقات خطاب الوضع
 وهو الذي يضاف للحكم
 اليه كالزوال لوجوب
 الظاهر وغروب الشمس
 لوجوب المغرب والزنا
 لوجوب الحد ومعنى خطاب
 الوضع ان الله تعالى وضعه
 في شريعته لاضافة الحكم
 اليه تعرف به الاحكام
 تيسيرا لنا فان الاحكام
 مغبية عنا والفرق بينه وبين
 خطاب التكليف من حيث
 الحقيقة ان الحكم في الوضع
 هو قضاء الشارع على
 الوصف بكونه سببا او شرطا
 او مانعا وخطاب التكليف
 الطلب اداء ما قررر بالاسباب
 والشروط والموانع وقد علم
 ما ذكرته ان قول الائمة
 في تصرفات السكر ان انها
 من قبيل ربط الاحكام
 بالاسباب معناه ان اقواله
 وافعاله اسباب معرفات
 للاحكام بترتيبها عليها
 (سئل) عنمن جاءت له
 اخته في بيته فحلف عليها
 بالطلاق انها ما تعود الى

بيت زوجها ثم ان زوجها ادعى على أخيها عند حاكم شرعى انه منع زوجته من العود الى بيته لحكم عليه أن يمكنها من العود الى بيت زوجها قبل يخلص من الحلف بذلك أم لا بد من الحكم عليها (فاجاب) بانه لا يخلص للحالف من الحلف الا بحكم الحاكم على أخته بذهابها الى بيت زوجها (سئل) عن شخص له زوجتان يملك على احدهما طلاقه ويملك على الاخرى ثلاثاً ثم حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل المكان الفلاني مثلاً ثم دخله عالماً بالحلف فهل يقع عليه الطلاق الثلاث أم لا واذا قلتم بوقوع الطلاق الثلاث فهل له صرفه جميعه الى من يملك عليها طلاقه وتلغو الطلقتان أو يتعين صرفه الى من يملك عليها الثلاث أم يوزع طلاقه على الاولى تبين بها والآخريان على الثانية ام كيف الحال (فاجاب) بان له تعيين من يملك عليها طلاقه واحدة للطلاق الثلاث وليس له ان يعينها لطلاقه والاخرى لطلقتين لان المفهوم من ذلك ما أفاد الفرقة الموجبة للينونة الكبرى وقد حصلت بتعيينه من يملك عليها طلاقه واحدة (سئل) عن قول الزوج لشخص

ذلك قاذح في نظرهم فعلى الامام ونوابه أصلحهم الله سبحانه وتعالى ازالة هذه المفاسد اه فظهر من كلام هؤلاء الاثمة أن فى الاجارة الطويلة مفاسد فلذا وجب الاحتياط فيها أكثر ولا يتم ذلك الاحتياط الا ان انحصرت المصلحة فى العمارة ونحوها مما يتعلق بعين الوقف وبقائه كما صرح به الامام أبو زرعة محقق عصره باتفاق من بعده ومن ثم ترجموه بانه ما رأى مثل نفسه لانه جمع فقه شيخه الاسنوى والبقينى وحديث والده حافظ المتأخرين وحاصل عبارته فى فتاويه انه سئل عما يفعله حكام مكة من اجارة دور مكة الخربة الساقطة مائة سنة أو نحوها بما يقوم بعمارتها ويقدرون ذلك أجرتها فى مدة الاجارة ويأذنون للمستأجر فى صرفه فى العمارة ويقرون الدار معه بعد عمارتها على حكم الاجارة السابقة من غير زيادة فى الاجرة هل هذا التصرف حسن يسوغ اعتماده وتكراره أم لا لان هذه المدة تؤدى الى تملك الوقف غالباً وذلك أعظم ضرراً من الخراب وأطالوا فى السؤال فاجاب وأطال وملخصه ان منافع الوقف كمنافع الطلق يتصرف الناظر فيها بالمصلحة وقد تقتضى المصلحة تكثير مدة الاجارة وتقليلها وحينئذ يجوز اجارة الدار الموقوفة مدة تبقى اليها غالباً ويختلف ذلك باختلاف الدور وباختلاف البلاد فى احكام ما يبنون به واتقانه ومدة بقاءه غالباً فما يفعله حكام مكة من اجارة دور الوقف الخربة الساقطة مائة سنة أو نحوها عند الاحتياج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة حسن يسوغ اعتماده اذا لم يكن للوقف حاصل يعمر به ولا وجد من يقرض القدر المحتاج اليه للعمارة باقل من أجره تلك المدة فانه لا معنى لاجارة مدة مستقبله باجرة حالة من غير احتياج لذلك وانما استحسنه وسوغناه لان فيه بقاء عين الوقف وهو مقدم على سائر المقاصد وقد تعينت الاجارة المذكورة طريقاً لذلك ثم قال ولا نظر لخشية تملك الوقف حينئذ لان الامور اذا ظننت مصلحتها فى الحال لا نظر فى ابطالها الى احتمال مفسدة مستقبله ولا نظر الى ان العمارة انما يحصل النفع بها للمستأجر فقط لان مدته لا تفرغ الا وقد عادت الدار خربة كما كانت لحصول غرض الواقف مع ذلك بعمارة لها وذلك الغرض هو بقاء العين الموقوفة منفكة عن ملك الآدميين لرقبتها بملوكه الله سبحانه وتعالى فيبقى ثوابه مستمرا حتى يجرى عليه ولو لم ينتفع الموقوف عليه بريعتها والصورة التى تكلمنا عليها ان الاجارة المذكورة تعين طريقاً لبقاء عين الوقف فانه تداعى للسقوط ولم يوجد ما يعمر به من ريع حاصل والقرض والاولى اذا خرب الوقف ولم ينهض بعمارة الا أجره مائة سنة ان يؤجر المدة المذكورة ليعمر جميعه بالاجرة لان بقاء عين الوقف مقصود شرعاً فى غرض الواقف ولا نظر الى خشية الافضاء الى تملكه لان ذلك غير محقق وبالجملة فتمت أمكنت المبادرة الى عمارة الوقف وبقاء عينه كما كانت فهو حسن فليفعل ذلك بكل طريق يمكن شرعى ويحترز عما يتوقع من المفسدات بما أمكن الاحتراز به ولا تترك المصالح المظنونة للمفاسد الموهومة اه حاصل كلام الولي رحمه الله تعالى وهو صريح لمن عنده أدنى تأمل لما ذكرته انه لا بد فى الحاجة المسوغة للاجارة الطويلة من عودها الى عين الوقف لتوقع بقائها على ذلك ألا ترى الى قوله عند الاحتياج لاجرة المدة المذكورة لاجل العمارة حسن يسوغ اعتماده اذا لم يكن للوقف حاصل يعمر به ولا وجد من يقرض القرض المحتاج اليه للعمارة باقل من أجره تلك المدة فانه لا معنى لاجارة مدة مستقبله باجرة حالة من غير احتياج لذلك وانما استحسنه الخ فتأمل قوله لاجل العمارة وقوله اذا لم يكن للوقف الخ وقوله من غير احتياج لذلك تجد ذلك كله كبقية كلامه صريحاً فيما ذكرته من أنه لا يجوز اجارة المدة الطويلة الا عند تحقق الحاجة الراجعة الى العمارة ونحوها وهذا أمر ظاهر من كلامه لا يذكروه الامعانكم كبر لا يلتفت اليه ويوافقه قول السبكي السابق ومع ذلك فقد تدعو الحاجة الى المدة الطويلة لعمارة ونحوها فان قلت الحاجة أخص من

المصلحة وهم لم يشترطوا في اجارة الناظر الا المصلحة ولا يلزم من اشتراط الاعم اشتراط الاخص وإذا
أجره بزيادة على أجره المثل كان ذلك مصلحة فلم لا يسوغ أن زيادة أجره المثل هنا بمجرد ما تكون مصلحة
مسوغة للاجارة وان طال مدتھا وكلام السبكي انما هو في الحاجة وهي منحصرة في نحو العماره فلا
ينافي ما ذكرناه من جواز الاجارة للمصلحة التي ذكرت قلت أما كون الحاجة أخص من المصلحة
فواضح وأما اشتراطهم في الناظر ما ذكر فانما هو لكونه شرطاً في كل اجارة ثم بعض الاجارات
كالذي نحن فيه يشترط فيه زيادة على ذلك وهو الحاجة وبعضها كاجاره المدة القليلة يكفي فيه مطلق
المصلحة وفي هذه الحالة لا يحتاج الى الزيادة على أجره المثل بل حيث كان في الاجارة مصلحة اكتفى فيها
باجرة المثل وحيث لم يكن لم يكتف فيها الا بالزيادة كما مر عن الكمال شارح الارشاد فعلمنا أن
الزيادة بمجرد ما ليست مصلحة كافية عن غيرها لا في الاجارة القصيرة ولا في الطويلة فبطل اعتبار تلك
الزيادة ولم يجز النظر اليها وبهذا علم الجواب عنه فان قلت لم اشترطتم في الاجارة الطويلة الحاجة
واكتفتم في القصيرة بمجرد المصلحة قلت لان الطويلة فيها مفسد شئ كما مر وهذا متفق عليه بين
المطلقين للمنع والمجوزين لها بالشرط السابقة واذا اشتملت على مفسد منافية لغرض الوقف
والشارع من بقاء عين الوقف فكان الاصل امتناعها وما كان الاصل امتناعه لا يجوز الا للضرورة أو
حاجة حافة ولا شك ان العماره اذا توقفت على الاجارة الطويلة كان ذلك اما ضرورة أو حاجة فمن
ثم جوزوها حينئذ وأما اذا لم يكن ضرورة ولا حاجة بان كان المكان عامراً لا يخشى عليه انه يهدم
ولا يحتاج لترميم ونحوه من العمارات فالمنع باق بحاله خشية من تلك المفسد ويؤيد ذلك ان
الولي قال في رده منع الادعى الطويلة مطاماً لانه يؤدي الى استهلاكه لم أر من قاله هكذا في كل شيء
على الاطلاق ولا نظير يشهد له ومنع الاجارة بامر متوهم وهو افضاء الامر الى استهلاكه لا دليل عليه
ولا تقتضيه قواعداً وكيف ثبت أمراً بالشك وليس من مذهبنا سد الذرائع اه فرده لهذا مع تقييده
الجواز بما مر عنه صريح في أنه انما قصد بذلك رد المنع اطلاقاً لا أصل للمنع والام لا يشترط في الجواز
ما قدمته عنه ونتج من كلامه ان الطويلة لا تجوز الا للحاجة وليس علته الا ما قررته فافهمه فان قلت
ينافي ما ذكرته كلام الكمال شارح الارشاد في فتاويه فانه سئل عن رجل وقف بيتاً مملوكاً على ولدي
ابن له ليسكنه ويؤجره ويتفعلاً به وجعل النظر في ذلك اليه مدة حياته ثم بعده الى الموقوف عليهما ثم
مات الواقف وأحد الولدين صغير لم يبلغ فاحتاج الى الكسوة والنفقة فنصب الحاكم الابن البالغ على
أخيه اليتيم فاجر المنسوب حصه أخيه اليتيم بالمصلحة لحاجته وضرورته الى النفقة والكسوة على أخيه
باجرة زائدة على أجره المثل في الوقف مدة مائة سنة وقبض له الاجرة فهل تصح هذه الاجارة أم لا فاجاب
نعم تصح الاجارة المذكورة اه قلت لا ينافي ما ذكرته اما اولاً فلانه أطلق هنا الصحة وقد قدمت عنه
عدة أما كن من فتاويه مصرحة بان لا بد في الاجارة الطويلة من مصلحة غير زيادة الاجرة وأما ثانياً
فلان جوابه منزل على ما قاله السائل وهو أنه أجر الحصه بالمصلحة ولحاجة اليتيم باجرة المثل فأكثر فذكر
هنا ثلاثة أسباب المصلحة وحاجة اليتيم وزيادة أجره المثل فتعين ان المصلحة راجعة لعين الوقف وليت
مستند الاجارة في السؤال ذكر فيه مثل هذه الثلاثة اذ لو ذكر فيه ذلك المذكور لكان أمره واضحاً
جلياً وقد علمت أنه لم يذكر فيه الا أن المصلحة التي للوقف والموقوف عليه مقيدة بزيادة الاجرة على اجرة
المثل وقد علمت بمقررتيه ووضحته ان مجرد هذه غير كاف في الاجارة الطويلة فاعلم ذلك وتنبه له فان
بعض المعاندين ربما اطلع على كلام الكمال هذا فجعله مستنداً له على صحة مكتوب الاجارة الذي في
السؤال وليس فيه مستند لذلك بوجه لما علمت من ايضاح الفرق بينهما ثم رأيت بعد فراغي من
جواب المسائل السابقة والآية الرافعي صرح في الكلام على الفاظ الوجيز بما هو صريح فيما

أعطيت يدك طلاق زوجتي
أو أسلمت اليك طلاقها ولا
تعلمها الا في الوقت الفلاني
ولا تعطها الا فيه فهل
تكون وكالة أو تقوم
مقامها (فاجاب) بانه ان
نوى بلفظه المذكور توكله
في طلاقها صار وكيلاً فيه
والا فلا (سئل) ممن قال
لزوجته في طلاقك نقص أو
عيب هل يقع به الطلاق
واذا قلتم نعم فهل هو صريح
أو كناية (فاجاب) بانه لا يقع
بلفظه المذكور طلاق
(سئل) عن الفاظ اشترت
في الطلاق عند أهل ضيار
ببلاد الهند وبلغتهم وليست
ترجمة الطلاق فيها بل هي
ألفاظ اشترت على السنتهم
عند التطبيق واشتعار هذه
الالفاظ عندهم أكثر من
اشتعار الطلاق في الطلاق
هل هي من الفاظ الطلاق
اولاً واذا قلتم نعم فهل هي
كناية أو صريحة في تطبيق
أهل هذه الديار بلفظ
الطلاق مع عدم معرفتهم
معناه وغاية معرفتهم انه
للغراق بين الزوج والزوجة
هل تطلق بذلك اولاً
(فاجاب) بان الالفاظ
المذكورة ليست صريحة
في الطلاق ثم ان احتملت
الطلاق فهي كناية فيه والا
فليس بكناية ولفظ الطلاق
من المذكورين صريح
(سئل) عن قول الزوج

لزوجته إن دخلت الدار
يقع طلاقك أو وقع أو
سقط هل هو من الصريح
(فاجاب) بان اللفظ المذكور
صريح في الطلاق (سئل) عن
شخص عقد له ولي فاسق
مجبور على ابنته البالغة وحكم
بصحته انكاح الفاسق
حاكم المالكي ثم علق
طلاق زوجته على امران
فعله ففعله ناسيا التعليق
فهل له تقليد الشافعي رضى
الله عنه في عدم وقوع الطلاق
أم لا وهل إذا شككنا
هل حكم الحاكم المالكي
بصحته هذا العقد إذا تولاها
واسطة بين الموجب والقابل
بجعل الاصل حكمه أو عدم
حكمه حتى يتحقق ذلك
وهل للتمذهب بمذهب
الامام الشافعي رضى الله
عنه تقليد بعض اصحابه
دون بعض في مسائل
الخلاف بينهم أو يتمتع
عليه ذلك (فاجاب) بانه
لا يجوز له تقليد الشافعي
رضى الله عنه في عدم وقوع
الطلاق المذكور لانه لما
قلد مالكا رضى الله عنه
في صحة النكاح المذكور فلا
بد أن يقلده في وقوع
الطلاق فيه والاصل عدم
الحكم في حالة الشك فيه
وليس لمقلد الشافعي رضى
الله عنه تقليد بعض
اصحابه لما فيه من تقليد
المقلد

قدمته عن أبي زرعة وغيره من انه لا بد من مصلحة تعود للوقف دون الموقوف عليه فانه قال في
قول الوجيز وتأثيره اى لزوم الوقف ازالة الملك وحبس التصرف على الموقوف ويجوز ان يغير
قوله وحبس التصرف على الموقوف بقصر التصرف على ما يلائم غرض الواقف ويمنع الموقوف
عليه اه كلام الرافعي فتأمل تفسيره كلام الغزالي بقصر التصرف الذى لا يكون الا من الناظر على
ما يلائم غرض الواقف ويمنع الموقوف عليه تجده قاضيا بما قلناه من ان مصلحة التصرف لا بد وان
ترجع الى غرض بقاء الوقف وانه اذا تعارض هذا من غرض المستحق قدم الاول ومنع المستحق
من غرضه المنافى له فان قلت لاشاهد في هذه العبارة لان من غرض الواقف نفع الموقوف عليه قلت
نعم هو منه لكن انما يراعى حيث لم يعارض غرض الوقف اما عند المعارضة فيقدم غرض الوقف
وفي مسئلتنا لوجعلنا مجرد زيادة الاجرة مسوغا للاجارة الطويلة المؤدية الى استهلاك الوقف من غير
حاجة الوقف الى ذلك لكننا قدمنا غرض المستحق على غرض الواقف وهو يتمتع كما علمت من كلام
الرافعي هذا وما يؤيد ذلك ايضا قولهم لو قال الموقوف عليه اسكن الدار وقال الناظر أو جرها لاربعها
باجرتها اجيب الناظر فهذا فيه التصريح منهم بتقديم مصلحة الوقف على مصلحة المستحق وقولهم
في موقوف له منافع يجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو اقرب الى مقصود الواقف واجرى الرافعي
ذلك في الدار المشرفة على انهدام ففيه تصريح منه بانه إذا تقابل غرض الواقف وغرض المستحق
قدم غرض الواقف وما نحن فيه تقابل غرضا هما فيقدم غرض الواقف من عدم الاجارة الطويلة
على غرض المستحق وقولهم يراعى غرض الواقف ما امكن فانظر قولهم ما امكن تجده صريحا
فيما قلناه ومما يصرح بذلك ايضا قولهم في باب التفليس والعبارة للشيخين يؤجر الموقوف
على المفلس المرة بعد المرة الى ان يفي الدين وتبعهما المتأخرون على ذلك فتأمل قولهم المرة بعد
الاجرة ولم يقولوا يؤجر مدة طويلة تراه شاهدا لما قررته من رعاية غرض الواقف دون المستحق
والا لم يحتج الى تكرار الاجارة واوثر مدة طويلة رعاية لغرضه مع قوته بان الحجر يدوم عليه
حتى ينفي الدين على ما فيه ومع ذلك لم تلتفت الائمة الى هذا الغرض ويجوزون الاجارة لاجل
ارتفاع الحجر مدة طويلة تنفي بالدين بل اوجبوا ان يؤجر المرة بعد المرة وان أدى الى دوام الحجر
فان قلت قد خالف السبكي كلام الشيخين وغيرها فقال في شرح المذهب الوجه أن يقال اذا كان أى
العين الموقوفة مما تؤجر غالبا لمدة قريبة يغلب البقاء فيها الزم بذلك لان جملة تلك المدة كالمال
الحاضر عرفا وتضاف تلك الاجرة الى بقية أمواله ويقسم بين الغرماء ويفك الحجر عنه وقال
في غيره الاقرب انه يؤجر دفعة واحدة باجرة معجلة لامرأة بعد مرة خلافا للشيخين قلت لانظر لمخالفته
هذه فانه نفسه صرح بان هذا رأى له ولم يره منقولا واذا تعارض رأيه ومنقول الشيخين وغيرها
قدم المنقول ولم يجز العمل بذلك الرأى كما هو بدى لمن عنده أدنى الامام باصول المذهب ومأخذه
فتأمل جميع ذلك فانه مهم وفيه دلالات ظاهرة او صريحة لما قررته فان قلت ما وجه دلالة عبارتهم
على امتناع ايجار المدة الطويلة هنا قلت صراحة عبارتهم على ذلك لا يحتاج الى برهان وكفاك شاهدا
على ذلك مخالفة السبكي المذكورة اذ لو لا أن تلك العبارة للاشتراط لما قال خلافا للشيخين ولما
قال عما قاله هذا ما رأيته ولم اره منقولا وأما عن المسئلة الرابعة فهو ان كلامهم مصرح بانه لا
فرق في الشروط التي اشترطها في الناظر بين أن يشترط له الواقف العمل بما يراه وان لا وما ذاك
الا ان اشتراط تلك الشروط فيه ليس لحظ الواقف فحسب لان الملك انقطع عنه وانما هو لان الملك
في رقبه الموقوف صار ملكا لله سبحانه وتعالى بمعنى انه انقطع عن رقبته اختصاص الا آدميين والا
فجميع الاشياء ملكه سبحانه وتعالى على الحقيقة بكل تقدير واذا صار الملك لله سبحانه وتعالى

راجع زوجته في العدة أم بعدها هل يحكم بالرجعة أم لا (فاجاب) بانه يعتد بالرجعة لان الأصل بقاء العدة وصحة الرجعة (سئل)

هل ثبتت الرجعة لمن غيب حشفته في قبل زوجته البكر ولم تول به بكارتها لكونها غورا (فاجاب) بانه ثبتت الرجعة كما شمله كلامهم لابلها مطلقة بعد وطئها فتجب عليه عدة الطلاق

(باب الايلاء)

(سئل) عن ٧ نية الايلاء هل يشترط فيها انتشار الذكر أم لا (فاجاب) نعم يشترط فيها انتشار الذكر كما في التحليل

(باب الظهار)

(سئل) هل تجب الكفارة على المظاهر بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود لانه الجزء الاخير ام كيف الحال (فاجاب) بانه تجب الكفارة بالظهار والعود جميعا (سئل) عن قال لزوجته أنت على حرام هذا الشهر والثاني والثالث مثل ابن أمي فهل يكون ذلك ظاهرا وتلزمه كفارة ظهار أم لا وقد استفتى السائل شخصاً من المفتين فاجابه بان هذا كناية ظهار لاظهار وانه اذا أراد النكاح فعليه كفارة فانكر عليه شخص في هذا

فالموقوف عليهم تعلق بمنافعه لانهم يملكونها وحيث يكون الناظر متكلماً على الغير بطريق الولاية يشترط فيه ذلك فلا أثر لشرط الواقف المذكور فان قلت شرط الواقف مراعى كنص الشارع قلت محل مراعاته حيث لم يخالف غرض الشارع على أن شرطه على الناظر العملي بما يراه لا يقتضى أنه يؤثر بدون اجرة المثل ولا مدة طويلة بلا مصلحة لان اطلاقه هذا يجب تنزيهه على ان المراد ما يراه بما يوافق غرض الشارع فان صرح بعمله بما يراه وان لم يوافق ذلك كان لغواً يجب الاعراض عنه واما عن المسئلة الخامسة فهو أن الحكم بالموجب أعم من الحكم بالصحة فلا يستلزمه اذا اعم كالحيوان لا يستلزم الاخص كالانسان وبما ذكرته أفق شيخنا شيخ الاسلام خاتمة المتأخرين سقى الله سبحانه وتعالى ثراه فانه سئل عن شافعي حكم بموجب البيع في اما كن ملكها البائع من والدته وثبت عنده التملك وحكم بموجبه أيضاً فهل له أن يرجع عن حكمه فاجاب بان ثبوت الشيء عند الحاكم لا يقتضى صحته فقد ثبت الشيء عنده ثم ينظر في كونه صحيحاً أولاً والحكم بموجب الشيء لا يقتضى الحكم بصحته لتوقفه على ملك ذلك الشيء للعائد فيجزز للحاكم بل يجب عليه أن يرجع عن حكمه بالموجب ان ثبت عنده ما يقتضى رجوعه عنه كعدم ثبوت الملك للعائد اه وكلامه في أدب القضاء يوافق ذلك فانه جعل كأصله وغيره للحكم بالصحة ثلاثة شروط أهلية المتعاقدين وثبوت الملك واليد في غير الاقرار حالة العقد ووجود الصيغة المعتبرة وللحكم بالموجب ثبوت الأهلية ووجود الصيغة قال فالحكم بالصحة أخص من الحكم بالموجب ثم قال فقول السبكي ان الحكم بالموجب حكم بالصحة الا انه دونه في المرتبة فيه نظر بل الحكم به حكم بما تقتضيه البيئة فيه فان كان صحيحاً فصحيح أو فاسداً ففاسد اه وقد بينت في كتابي في بيع الماء والحكم بالموجب حاصل ما قاله السبكي والبلقيني وأبو زرعة وغيرهم في الحكم بالصحة والحكم بالموجب وما يتفرع على ذلك بما لا يوجد مثله مجموعاً في كتاب وبينت فيه أن السبكي لم يطلق أن الحكم بالموجب حكم بالصحة وانا جعله حكماً بها في شيء خاص وهو ان الحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحة الاقرار وصحة المقر به لكن في حق المقر ووارثه ومن صدقه دون غيرهم فالحكم انما يفرقان فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقاً على كل أحد ففي هذا الحكم بالموجب لا يستلزم الحكم بالصحة وقد أوضح ذلك السبكي بزيادة تبين انه قائل بان الحكم بالموجب أعم في كتابه الموعب في القضاء بالموجب فقال ما حاصله فان قلت اما السؤال الأول لجوابه ان الموجب هو الاثر الذي يوجه ذلك اللفظ والصحة يكون اللفظ بحيث يترتب عليه ذلك الاثر وهما مختلفان والاول حكم شرعي والثاني شرعي وقيل عقل وانا يحكم الحاكم به لاستلزامه لحكم شرعي والحاكم لا يحكم الا بحكم شرعي وهو الايجاب أو التحريم أو الصحة أو الفساد أو السببية أو الشرطية أو المانعة بخلاف الكراهة أو النذب اذ لا التزام فيهما ولا استلزام والفرق بين موجب الاقرار وصحة الاقرار أن الاول ثبوت المقر به في حق المقر ومؤاخذته به والثاني كونه بحيث يترتب عليه ذلك وشرط الصحة اختياره وصحة عبارته وان لا يكذب به حس ولا عقل ولا شرع وصحة صيغته فالحكم بصحة الاقرار يقتضى حصول ذلك كله فلا يحكم بها الا بعد علمه بحصول هذه الشروط كلها ولا يضر احتمال كذب المقر في نفس الامر ومتى لم يكن المقر به في يد المقر فالأقرار فاسد ظاهراً فاذا صار في يده صح الحكم بصحته اقراره السابق ومتى علم القاضي فوات شرط الصحة أو علم حجباً وشك في زواله لم يحكم بصحة الاقرار ولا بموجبه بل بفساده في غير مسئلة الشك اما فيها فلا يحكم بصحة اقراره ولا بموجبه حتى يثبت زواله وقول القاضي لو شهدوا على اقرار مطلق حمل على الصحة وان احتمل عوارض يمنعها محله حيث لا معارض حصل بسببه شك لم يثبت

الافتاء فهل الاقتناء صحيح
او الاعتراض ام كيف
الحال (فاجاب) بانه ان نوى
بقوله انت على حرام طلاقا
وان تعدد باثنا اورجعي
أو ظاهرا حصل ما نواه
فيهما لان التحريم ينشأ
عن الطلاق وعن الظهار
بعد العود فصحت الكناية
به عنهما من باب طلاق
السبب على السبب او نواهما
معا او مرتبا تخير وثبت
ما اختاره منهما ولا
يشتان جميعا لاستحالة توجه
القصد الى الطلاق والظهار
إذ الطلاق يزيل النكاح
والظهار يستدعي بقاءه
وقبل ان نوى في الثانية
الظهار أولا صحا معا أو
الطلاق أولا وكان باثنا
فلا معنى للظهار بعده او
رجعي كان الظهار موقوفا
فان راجعها فهو صحيح
والرجعة عود والا فهو
لفو وجزم به بعض المتأخرين
وأما قوله مثل ابن امي
فهو لغيره لا اعتبار به لصيرورة
الكلام المذكور به
متناقضا لما فاته لقوله أنت
على حرام اذ ابن امه حلال
له وظاهرا انه ان نوى به
الظهار في القسمين المذكورين
لا تلزمه كفارة الا ان
وطئها قبل تمام الشهر
الثالث فتلزمه كفارة
ظهار لصيرورته عائدا
حينئذ وان نوى تحريم
عينا أو فرجها أو نحوه
أولم ينوش شيئا لزمه

فحينئذ يقتصر على الحكم بالموجب لان الحكم بالصحة يقتضى انه تبين عنده حالها والحكم بالموجب
لا يقتضى الا انه سبب للمؤاخذة وان توقف على شرط او انتفاء مانع فالحكم بموجب الاقرار
حكم بسببية المؤاخذة ثم ينظر فان لم يوجد مانع اعلمنا السبب وأثبتنا المؤاخذة به ويحتمل أن يقال
انه يحكم بصحة الاقرار اعتمادا على الاصل وعليه يتلزم الحكمان وعلى الاول الحكم بالصحة
أخص وبه ظهر عذر الحكم في توقفهم في الحكم بالصحة دون الحكم بالموجب وشروط الاقرار
التي لا بد أن يعلمها الحاكم بالينة عند التردد والا اكتفى بعلمه بظاهر الحال فيها ثلاثة صحة
الصيغة وامكان المقر به ورشد المقر وما سوى ذلك مانع والفرق بين موجب الانشاء وصحة الانشاء
ان موجه أثره المترتب عليه شرعا وصحته كونه بحيث يترتب عليه أثره الشرعي والصحة شروط
ترجع الى المتصرف والمتصرف فيه وكيفية التصرف فان ثبتت حكم بصحة التصرف وان ثبت فقد
بعضها حكم بفساده وان تردد فارجع للصيغة او لحال المتصرف ظاهر مما سبق في الاقرار او
لحال المتصرف فيه فما كان من الشروط الوجودية كالملك ونحوه اشترط ثبوته للحكم بالصحة
أو العدمية ككونه لم يتعلق به حق الغير ونحوه لم يشترط ثبوته فحيث لم يثبت الملك ولا عدمه وثبت
ما سواه من الامور المعتبرة لم يحكم بالصحة ولكن التصرف صالح وسبب لترتيب اثره عليه في المملوك
فيحكم بموجبه وله فوائد كون ذلك التصرف سببا يفيد الملك بشرطه حتى اذا كان مختلفا في افادته
كالوقوف على النفس والحاكم ممن يراه ارتفع الخلاف ومؤاخذة الواقف بذلك وكذا وارثه وكل
من هو بيده اذا أقر للواقف بالملك وصرف الربع للوقوف عليهم باعتراف ذى اليد ولا يتوقف
ذلك على الحكم بصحة الوقف في نفس الامر بل وقف الواقف لما في يده أو اعتراف ذى اليد له كاف
فيه كافي الاقرار فالحكم بالموجب في الحقيقة حكم بالسببية وبشوت أثرها في حق من أقر بالملك
كالواقف ومن تلقى عنه وفي حق غيرهم بشرط ثبوت الملك فان حكم البينة لازم لكل أحد وحكم
الاقرار قاصر على المقر ومن تلقى عنه فاذا ثبت الملك بالبينة بعد ذلك كان الحكم الاول لازما لكل أحد
وان لم يثبت كان لازما لذى اليد ومن اعترف له ولا نقول ان الحكم على كل أحد معلق على شرط بل
الحكم مستمر على وجهه كلى يندرج فيه من ثبت الملك عليه اما باقرار واما ببينة والحكم بالصحة
يزيد على ذلك بشيئين الحكم بالشرط وانتفاء المانع وصحة التصرف في نفسه مطلقا ويلزم من ذلك الحكم
بشوت أثره في حق كل أحد فالحكم بالموجب حكم بشوت الاثر في حق كل من ثبت الملك عليه باقرار
أو بينة ولو متجددين بعده ويلزم منه الحكم بالصحة في حقهم لا مطلقا والحكم بالصحة حكم بالمؤثرية
التامة مطلقا ويلزم منها ثبوت الاثر في حق كل أحد ثم القسمان يشتركان في الحجة مالم يأت المحكوم
بدافع وقول الحاكم في اسجاله بعد استيفاء الشرائط المعتبرة يستدعي ثبوت الملك γ عند الحاكم الا عند
من يرى انه لا يجوز له الحكم الا بعد ثبوت الملك تحسينا للظن به والا كان حكمه باطلا واما عندنا فلا
خلاف انه ليس بشرط للحكم مطلقا بل في الحكم بالصحة فلا يدل ذلك على ثبوت الملك بل معناه انه ان
استوفى الشرائط المعتبرة استلزم ذلك حكمه بالملك والا لزم القدرح فيه على ان بعد الخ تنا كيد فان الحاكم
الامين الدين انما يحكم بالصحة بعد استيفاء ذلك نعم تردد الاصحاب في شاة في بدرجل حكم له بها حكم
وسلمها اليه ولم يعلم سبب حكمه وقامت بينة انها لغيره على وجهين ذكرها ابن أبي عصرون وقال
أقسمها لا ينقض لانه يجوز أن يكون قدم بينة الخارج ويجوز أن يكون ثبت عنده عدالة البينة الاخرى
فلا ينقض بالشك اه المقصود من كلام السبكي رحمه الله تعالى وهو مشتمل على فوائد بتأملها يعلم
انه لم يخالف غيره في ان شرط الحكم بالصحة ثلاثة شروط وان شرط الحكم بالموجب امران وان
الحكم بالصحة أخص من الحكم بالموجب وان القول بتلازمهما انما هو احتمال له وان الحكم بالصحة

﴿ كتاب الكفارة ﴾

(سئل) هل يكفى في
الكفارة اللبن (فاجاب)بانه يجزى فيها كاللفطة
وإن صحح النووي رحمه اللهفي تصحيح التنبية عدم
اجرائه (سئل) عما لو دفعطعام الكفارة للامام
فتلف في يده قبل تفرقههل يجزئه أولا (فاجاب)
بأن الاصح عدم الاجزاءلانه نائب الدافع إذ لا
ولاية له على الكفارةفتلفها في يده كتلفها بعد
عزلها في يد من لزمته بخلافالزكاة (سئل) عن عليه
كفارتان وله عبد فأعتقبعضه عن كفارة وبعضه
الآخر عن الاخرى هليصح العتق ويقع كما أوقعه
أم يقع عن واحدة أم لايقع عن واحدة منها
(فاجاب) بانه يصح العتقويقع كما أوقعه ويلزمه إتمام
كل من الكفارتين (سئل)عما لو قال لعبد الكافر
إذا أسلمت فانت حر عنكفارتى فهل إذا أسلم يعتق
عن الكفارة أم لا (فاجاب)بانه متى أسلم عتق ٧ لا عن
الكفارة﴿ باب القذف واللعان ﴾
(سئل) عن تزوج بامرأةفانت بولد لدون ستة اشهر
فهل يلحق بالزوج الاول من

غير استحقاق (فاجاب)

يزيد على الحكم بالموجب بشيئين الحكم بوجود الشرط وانتفاء الموانع بصحة التصرف في نفسه
مطلقا وبهذا تعلم ان حكم الشافعي بالموجب في مستند الاجارة لا يستلزم حكمه بوجود شروط
الاجارة وانتفاء موانعها وإذا لم يستلزم حكمه ذلك وثبت انتفاء بعض الشروط بان بطلان الحكم
بالموجب وفي صورة السؤال بان فوات بعض الشروط وهو وجود المصلحة المسوغة للاجارة الطويلة
فكان الحكم فيها بالموجب باطلا كما علمت من كلام السبكي فان قلت صرح ابن دقيق العيد بان
الحاكم إذا حكم في واقعة وثبت ذلك عنده ولم يذكر انه استوفى الاوضاع الشرعية في حكمه عمل
بحكمه إذا كان حاكما شرعياً ولا يتوقف إلى ان حكمه وافق الشرائط الشرعية اه كلامه وهذا
مناف لما قدمته ومؤيد للعمل بمكتوب الاجارة السابق في السؤال قلت لا ينافيه بل يوافقه وغاية
ما فيه انه أحد الوجهين الذي مر آنفاً عن ابن أبي عصرون انه لا قيس ووجه عدم منافاته تعرف
بطريقين أحدهما أن الحاكم في كلامه لم يصرح بانه حكم بصحة ولا بموجب وإنما الذي دل عليه
كلام ابن دقيق العيد انه ثبت عنده الحكم ولم يعلم هل حكم بصحة أو بموجب فحملنا حكمه على
السداد ولم نتعرض له بالشك ولا كذلك الحكم في مسئلتنا فان الحاكم فيها صرح بانه حكم بالموجب
فحكمنا عليه بما يقتضيه الحكم بالموجب ثانيهما وهو الاحسن أن كلام ابن دقيق العيد كما نرى في
حكم مطلق لم يقيد بشيء وكلامنا إنما هو في حكم قيد بان المصلحة فيه هي زيادة الاجرة على اجرة
المثل والحكم إذا أسند لسبب وكان ذلك السبب باطلا يكون الحكم باطلا والذي في مسئلتنا كذلك فان
للحكم فيها أسند لذلك السبب الباطل فكان باطلا فبان بون مانحن فيه لما في كلام ابن دقيق العيد
فليكن ذلك كله منك على ذكر فانه مهم وهو بما يلتبس ويخفى على من أراد التسور على من لم يتاهل
للقى اليه والتشبع بما لم يعط فكان افتاؤه مناديا بالخسارة والبرار عليه أعادنا الله سبحانه وتعالى
من نعمه بمنه وكرمه آمين وأما عن المسئلة السادسة فهو أن البلقيني قال إذا حكم شافعي بموجب اجارة
امتنع على الحنفى الحكم باطلها بالموت لان من موجبها الدوام والاستمرار للورثة بخلاف حكمه
بالصحة فانه لا يمنع من ذلك واعترضه تليذه الولي أبو زرع فقال ما ذكره ممنوع فان الحكم بموجب
الاجارة وقع قبل موت المستاجر فلا يمكن توجيهه إلى عدم الانفساخ لانه لم يجيء وقته ولم يوجد
سببه ولو وجه حكمه اليه فقال حكمت بعدم انفساخها إذا مات المستاجر كان لغواً نظير ما مر في الحكم بتعليق
طلاق أجنبية إذ هما من واد واحد اه لكن فرقت بين هاتين الصورتين في كتابي المذكور فراجع
فانه مهم وقد أفق الولي بما قاله هنا فانه سئل عن استاجر عينا موقوفة من ناظر شرعى باجرة المثل
على وجه لا يخالف شرط الواقف بل يوافقه وثبت ذلك عند الحاكم واستوفى شروطه وحكم بموجب
الاجارة وبعدم انفساخها بموت المتأجرين أو أحدهما وبعدم انفساخها بزيادة الاجرة أثناء المدة
فهل هذا الحكم صحيح أو لا فاجاب بان حكمه بالموجب صحيح ومذهبنا انها لا تنفسخ بموت الناظر على
سائر البطون ولا بموت المستاجر ولا يلتزم إلى زيادة الاجرة في أثناء المدة ولكن حكم الحاكم بهذا
قبل وقوعه لا معنى له وليس هذا حكماً وإنما هو فتوى وكيف يحكم على شيء قد يقع وقد لا لأنه
قد تزيد الاجرة وقد لا وقد يموت أحد المتأجرين وقد لا فإذا وجد شيء من ذلك فمن رفعت له
القضية من الحكم فحكم بما يقتضيه مذهبه نفذ سواء حكم باستمرار الاجارة أم بانفساخها ولو صدر
من شافعي الحكم حين صدور الاجارة بعدم انفساخها فانه ليس حكماً كما قدمته وإنما هو فتوى ويتقدير
كونه حكماً فلم يصادف محلاً فانه حكم في غير محل الحكم وتعجيل للشيء قبل وقته انتهى وأما عن
المسئلة السابعة فهو ان البلقيني صرح في فتاويه بانه إذا جرت العادة بمدة في وقف لم تجز الزيادة عليها
فان زيد عليها بطلت الاجارة من أصلها ولم تفرق الصفقة لان القدر الجائز بمقتضى العادة قد يزيد

بانه يلحق الولد بالزوج
الاول من غير استلحاق
إذا أتت به لدون ستة أشهر
من نكاح الثاني ولأربع
سنين فأقل من وقت إمكان
العلق قيل طلاق الاول
(سئل) عن قال هذا الولد
ليس مني ووافقته زوجته
على ذلك فهل ينتفى عنه من
غير لعان (فاجاب) بانه
لا بد من لعان الزوج لنفي
من ولد على فراشه (سئل)
عن الملاعة هل تعود
لزوجها يوم القيامة أم لا
(فاجاب) بانه لا تعود
الملاعة لزوجها يوم القيامة
(سئل) عن لا عن زوجته
ثم أ كذب نفسه هل يسقط
الحد أولا (فاجاب) بانه
يحد للذف ويلحقه
النسب لأنها حق عليه
ويسقط حد الزنا عنها فقد
قال في الكفاية في كلام
الامام ما يفهم سقوطه في
ضمن تعليل وجزم به في
المطلب فقال ولا تحذولا
تحتاج الى اللعان (سئل) عما
لو أكره امرأة على الزنا
فحملت منه هل يلحقه
الولد كذا كره المتولى أم لا
كما قاله بعض شراح المنهاج
(فاجاب) بانه لا يلحقه لانا
لا نعرف كونه منه والشرع
منع نسبه كذا كره الغزالي
في وسيطه ولانه وطء
محرم ويفارق وطء الشبهة
بان ثبوت النسب فيه
انما جاء من جهة ظن
الواطي ولا ظن ههنا

قليلا وقد ينقص قليلا فلم يتعين القدر الذي يختص بالابطال انتهى ويؤيده ما أطبق عليه أئمتنا أن
العادة المطردة في زمن الواقف إذا عرفها تكون بمنزلة شرطه فإن قلت هذا الذي ذكره البلقيني
إنما يظهر إذا كانت العادة حين الوقف قد اطردت في الأشياء الماثلة للوقوف انها لا توجر إلا مدة
معينة فحينئذ ينزل ذلك الوقف عليها ويمتنع إيجاره مدة أكثر من تلك المدة لما تقرر ان العادة
المذكورة كشرط الواقف قلت هو كذلك وقد يقال يحمل كلامه على ما لو اطردت عادة نظار وقف
على إيجارته مدة معينة وقد جهل شرط الواقف فهنا يلزم الناظر الجائي بعد أولئك المتقدمين عليه أن
يجرى على منوالهم فلا تجوز له الزيادة على ما درجوا عليه كما صرح بظهيره جماعة من أئمتنا من أن
شرط الواقف إذا جهل في شيء واطردت عادة نظار الوقف بشئ وجب اتباعهم وامتنعت مخالفتهم
لان الظاهر من حالهم انهم إنما استندوا في ذلك لشرط الواقف أو العادة المطردة في زمنه المنزلة
منزلة شرطه والله سبحانه وتعالى أعلم وأما عن المسئلة الثامنة فهو ان من الواضح أن الباء في قوله بمقتضى
أن الاجرة الخ للسيبة أو العلة فيها هنا سواء وإن كان بينهما فرق بين فروق لا بأس ببيانها لمسيس
الحاجة إلى ذلك لخفاؤه وندرة من نه عليه فنقول الفرق بينها ظاهري في كتب الفقه واللغة والنحو
فاما في اللغة فالسبب كلما يتصل به إلى غيره ومنه قوله سبحانه وتعالى فليمدد بسبب إلى السماء
أى جبل إلى سقف بيته والعلة المرض وكلبات يدور معناها على أمر يكون عنه معنى آخر أو يؤثر
في معنى آخر ومرادهم بالتأثير ما لا يتخلف عادة لا الاختراع ويطلق على غير ذلك قال التاج السبكي
وذكر النحاة ما يؤخذ منه أنهم يفرقون بينها حيث ذكروا أن اللام للتعليل ولم يقولوا للسيبة
وقال أكثرهم الباء للسيبة ولم يقولوا للتعليل وقال ابن مالك الباء للسيبة والتعليل وهذا تصريح
بانها غيران ومثل للسيبة بقوله سبحانه وتعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم والعلة بقوله
سبحانه وتعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وذكروا أيضا أن باء الاستعانة غير معنى السبب
والعلة وحينئذ فالباء الداخلة على الاسم الذي له قدرة أثر في وجود متعلقها ثلاثة أقسام باء الاستعانة
وباء السبب وباء العلة وذلك لانها إن صح نسبة القائل إلى مصحونها مجازا فهي باء الاستعانة نحو
كتبت بالقلم وتعرف ايضا بانها الداخلة على أسماء الآلات والأفان كان ما تعلق به إنما وجد لاجل
وجود مجروزها فهي باء العلة نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم فوجود التحريم ليس إلا لوجود
الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام تحلها وان لم يكن ما تعلق به كذلك فهي باء السببية
نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فاخراج الثمرات مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء
بل لاجل مصلحة العباد فلمع أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله سبحانه وتعالى
هذا منتهى قول الناقلين عن العرب واما أهل الشرع فالسبب والعلة يشتركان عندهم في ترتب
المسبب والمعلول عليهما ويفترقان من وجهين احدهما أن السبب ما يحصل الشيء عنده لابه والعلة
ما يحصل به وأنشد ابن السمعاني في كتابه القواطع ألم تر ان الشيء للشيء علة * يكون به كالنار
يقدح بالزند * ولكنه اختار في تعريف السبب بانه ما يوصل الى المسبب مع جواز المفارقة بينهما
وقيل تقدم يعقبه مقصود لا يوجد الا بتقدمه ولا أثر له فيه وذلك كالحبل سبب للوصول للباء ثم
الوصول بقوة النازح لا بالحبل والطريق سبب الوصول للبقصد ووصوله بقوة الماشي لا بالطريق
وحل القيد سبب لفرار المقيد وفراره بقوة لا بالحل ومنه قلنا اضربوه ببعضها كذلك يحى الله
الموتى فضره ببعضها سبب الحياة ولا اثر له فيها وكذلك ضرب موسى صلى الله وسلم على نبينا
وعليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين البحر بعصاه قال فدل هذا على ان السبب هو الموصول مع جواز المفارقة
وأطال في تعريف السبب والعلة والشرط وعقد لذلك بابا مستقلا ثانيهما ان المعلول يتأثر عن علته

بلا واسطة بينها ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب إنما يفضي إلى الحكم بواسطة او
وسائط ولذلك يترأخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنفي الموانع واما العلة فلا يترأخى الحكم
عنها إذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها اتفاقا كما قاله إمام الحرمين والآمدى وغيرها
ووجهه بدلائل كثيرة وهذا وإن كان في العلة العقلية إلا أن العلة الشرعية تحاكمها أبدا لا يفرقان
إلا في أن تلك موجبة بنفسها بخلاف هذه قال الامام وليس المراد بكونها توجب المعلول أنها تثبت كما
تقتضى القدرة حدوث المقدور لكننا اردنا بالاجاب تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما
دون الثاني اه وهذا في الحقيقة هو الفرق الاول السابق بين العلة والسبب فانه لا يلزم المسبب لجواز
تخلفه لما منع أو فقد شرط والعلة سالمة من ذلك فالملازمة فيها موجودة أبدا فانت طالق من نافذ
طلاقه علة لانه يستعقب الوقوع من غير توقف على شيء وان دخلت فانت طالق سبب لتوقفه على
الدخول فالسبب موجود والمسبب مفقود ولا كذلك العلة والاصوليين لم يعتنوا بتحقيق الفرق
بينهما بل ربما وقع في كلامهم انها سواء لان مقصدهم الوصف الذي ترتب بعده الحكم وله
مدخل فيه وليس ذلك انكاراً منهم للفرق بل لما لم يحتاجوا اليه لم يذكروه وهو واقع لاحالة
واستعمله الغزالي رحمه الله سبحانه وتعالى في الفقهيات على ما نحو ما ابدناه فقال في الجراح ماله
دخل في الزهوق فان لم يؤثر فيه ولا فيما يؤثر فيه فالشرط كالخفر وان أثر فيه وحصله فالعلة كالشرط
وإن لم يؤثر فيه بل في حصوله فالسبب كالاكره واعترض بانه سمي الحفر سببا في الغصب وأجاب
ابن الرفعة بان ضمان الغصب يترتب على الحفر وان انعدمت التردية وفي الجراح لا تصاص به اذا
انعدمت ومن ثم جعل الحفر سببا للدية لترتبها عليه وان انعدمت التردية فالخفر صالح للسببية
والشرطية فاذا ترتب عليه المسبب كان سببا وحينئذ فالروابط بين الاحكام والاسباب اما مستقلة
يضاف الحكم اليها ولا يتخلف عنها وهي العلل واما غير مستقلة فالدخول في التاثير ومناسبة أيا كان
في قياس المناسبات فهو السبب ومالا مدخل له ولكنه اذا انعدم بنعدم الحكم فهو الشرط فالعلة أعلى
رتبة منها ومن ثم وجب القصاص بالمباشرة وهي العلة دون الشرط مطالق ودون السبب على تفصيل
فيه فهو رتبة وسطى بين العلة والشرط نعم الشرط يلزمه من عدمه العدم وهو من هذه الجهة
أقوى من السبب اذ هو لا ملازمة بينه وبين المسبب انتفاء ووثبوا بخلاف الشرط ومن ثم فرق القفال
الكبير بين الثلاثة بان ماجرى مقارنة للشيء أو غير مقارنة ولا تاثير فالسبب وما يختلف الحكم
بوجوده فالشرط فهو مقارنة غير مقارنة كالعلة سواء الا أنه علامة على الحكم ولا تاثير له أصلا
بخلاف العلة وقال ابن السمعاني الشرط ما يتغير الحكم بوجوده اى لكونه علامة عليه والسبب
لا يوجب تغييره بل يوجب مصادفته وموافقته ويتخرج على ما تقرر قول الوسيط أجمعت الامة على
أن البيع سبب لافادة الملك وانما لم يقل أنه مفيد للملك احترازا عن زمن الخيار فانه مانع لافادة
الملك على تفصيل فلم يكن البيع مفيدا للملك دائما بل سبب لافادته ان وجدت شروطه وانتفت
موانعه كالخيار فسببية البيع يجمع عليه ثم عندنا السبب متصل بالمسبب حتى في زمن الخيار على
تفصيل فيه وعند الحنفية لا ومن فرق الفقهاء بين العلة والسبب قولهم لو قال أنت طالق برضا
فلان لم يقع الا ان رضى بخلاف أنت طالق لرضا فلان فانه يقع وان لم يرض والظاهر أن
هذا لا يخالف مامر في الفرق بينها بل يوافقه فان جعله الرضا سببا يقتضى انه لم يجزم بوقوعه فعقلنا
الوقوع بتحقيق الرضا بخلاف جعله علة فانه جزم بوقوعه المستلزم للوقوع فأخذناه
بمقتضاه لكن يلزم على هذا ان ذلك لو صدر من عامي أو نحوي وقال أردت بالعلة معنى السبب انه
لا يقع الا ان وجد الرضا وهو متجه قياسا على ما قالوه في أنت طالق ان دخلت الدار بفتح ان اذا تقرر

ووطء الاب جارية اياه مع
عليه بان شبهة الملك فيها
قامت مقام الظن فما قاله
المتولى ضعيف (سئل) عن
قول الدميرى عقب قول
المنهاج ومن زنى مرة ثم
صلح لم يعد محصنا وسواء
قذفه بذلك الزنا أو أطلق
أما اذا قذفه بزنا بعده
فيظهر انه يحد اذا ظهرت
التوبة وقبلت الشهادة قبل
الزنا الذي رماه به هل
ما استظهره معتد اولا
(فاجاب) بان المعتد عدم
وجوب الحد وهو المنقول
ومن صرح به الجورى
والقاضى الحسين وادعى
الوافق فيه مع أبى حنيفة
وقال إمام الحرمين يظهر
الحكم بلزومه اذا ظهرت
التوبة وقبلت الشهادة قبل
الزنا المذكور في صيغة
القذف قال الرافعى انه
قد استبعد عدم وجوب
الحد مستبعدون في حالة
اضافة القذف في الزنا إلى
ما بعد التوبة ولم يعتدوه
وجماهم فظهر ان ما استظهره
الشارح ليس وجهافى المذهب
(سئل) عن رجل قال
لامرأة يا عاهرة هل يكون
صريحافى القذف او كناية
(فاجاب) بان فيه وجهين
بلا ترجيح وأصحهما انه
صريح فيه لان المفهوم في
اللغة هو الزنا يقال عهر
فهو عاهر وفى
الصحيحين الولد للفراس

ذلك فلنرجع إلى الكلام على قوله بمقتضى أن الاجرة إلى آخره فنقول اختلفوا في المقتضى الواقع في لفظ الحاكم ومثله الشاهد فنقل الولي أبو زرعة عن بعضهم أن المقتضى لا انفكاك له ثم رده فانه مفعول اقتضى أى طلب والطلب قد يكون مع الزام ومع عدمه ثم المقتضى هنا هو كون الاجرة أجرة المثل وزيادة اذ إضافة مقتضى إلى ما بعده إضافة يانية أو إضافة أعم إلى أخس وعلى كل تكون الاجرة كذلك مقتضى أى مطلوباً وحينئذ فالتقدير أن المصلحة في ايجار المكان المذكور بالاجرة المعينة ثبتت بمطلوب هو أن تلك الاجرة زائدة على أجرة المثل أى بسببه أو من أجله وكل من السبب والعللة يقتضى توقف المسبب أو المعلل على وجوده سواء قلنا أن المقتضى يتخلف أو لا يتخلف وإنما يختلفان في أن الوجود عند السبب لا به وبالعللة لا عندها أو في أنه يتوقف على واسطة بخلافها وكل من هذين الفرقين لا يختلف به حكم هنا وليس ما هنا نظير ما قدمناه في مسئلتى الطلاق لما هو ظاهر مما قررناه آنفاً فيهما وإذا اقتضى كل من ذلك أن المصلحة في ايجار المذكور متوقفة على وجود المقتضى المذكور اقتضى أنها ليست مرتبة إلا عليه وانه لاعلة ولا سبب لوجودها غير هذا المقتضى ألا ترى إلى ما مر في قوله سبحانه وتعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وقوله فبظلم من الذين هادوا حرمنا من أن الاخراج والتحرير إنما ترتب على الماء والظلم دون غيرهما وإذا انحصرت المصلحة في المقتضى المذكور دل على ما قدمناه من أنه لا مصلحة في تلك الاجارة الا الزيادة على أجرة المثل وقد بسطنا لك القول فيما مر أن هذا وحده كاف وغير مسوغ في الاجارة الطويلة والله سبحانه وتعالى أعلم (الخاتمة) في السؤال الرابع وهو ما قولكم في مستند ايجار مكان وقف مدة مائة سنة صدر من ناظر شرعى حكم شافعى فيه بالموجب بعد أن ثبت عنده بشهادة شاهدين معرفة المكان المذكور وأن الاجرة التي قدرها كذا أجرة المثل يومئذ العين المؤجرة فيه وأن الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة كما شرح بمقدمة المستند المذكور في ايجار تلك المدة المعينة أعلاه بالاجرة المعينة فيه بمقتضى أن الاجرة المعينة أعلاه اجرة المثل وزيادة فهل قوله بمقتضى أن الاجرة إلى آخره يتعلق بالحظ والمصلحة والغبطة الوافرة فيقيد بذلك أو يتعلق بشيء آخر مع أن الموثق للمستند المذكور لم يتعرض لذكر ثبوت خراب المكان المذكور ولا لاشرافه على الخراب حتى يكون من جملة المسوغات المقتضية لايجار المكان المذكور المدة المعينة وهل يحتاج في ايجار الاوقاف المدة الطويلة الى ثبوت المصلحة للوقف في ذلك أم لا وإذا قلتم بالاكتفاء فهل الزيادة على اجرة المثل تعد منفعة اولا وهل الحكم بالموجب من الحاكم الشافعى المذكور أعلاه حكم بالصحة اولا وهل ايجار المذكور صحيح على النص المذكور المشروح اولا (فاجبت) الذي دل عليه المستند المذكور أن حكم الحاكم إنما استند فيه الى شهادة شاهدين المذكورين وأن حاصل صيغة تلك الشهادة اشهد أن المكان الموصوف بكذا اجرة مثله كذا لمدة مائة سنة وأن الحظ والمصلحة والغبطة الوافرة لجهة الوقف والمستحقين في ايجاره تلك المدة بتلك الاجرة بمقتضى أن الاجرة المذكورة اجرة المثل وزيادة وإذا تقرر أن هذا هو حاصل لفظ الشاهد الذي استند الحكم اليه فقط فلا بد من بيان مؤدى هذا اللفظ ثم حكمه فؤداه أن الحظ وما بعده لتبينك الجهتين في ذلك الايجار مسبب أو معلول عن كون تلك الاجرة اجرة المثل وزيادة اذ الباء اما للسببية او العلة والمقتضى المطلوب واضافته لما بعده يانية او من إضافة الاعم الى الاخص والباء بقسميها متعلقة بمعلق خبر أن الحدث عنه أو بخبر مبتدأ محذوف وعلى كل منهما فمدلول اللفظ ما ذكرته من حصر الحظ وما عطف عليه من زيادة الاجرة اذ الحكم اذا علق بسبب وهو ما يوجد عنده الحكم بواسطة او بعلته وهي

وللعاهر الحجر فان قال الرجل لم أعلم كونه قد قال ولم انوه به قبل قوله لحفائه على كثير من الناس (سئل) عن لفظ التعويض هل هو قذف في حق من له زوجة وغيره (فاجاب) بان لفظ التعويض ليس مدلوله القذف (سئل) عن قال اهل مصر زناة مثلال هل يحذوا ولا وإذا قلتم بعدم الحد فهل يكون هذا اللفظ غيبة محرمة أم لا (فاجاب) بانه لا يحذف القائل المذكور للعلم بكذبه وهو حرام وان كان ليس بغيبة (سئل) عن رجل قال لرجل انت علق او ناداه بذلك هل ذلك صريح في القذف ام كناية وهل يعزر بذلك للأيذاء وان لم يكن صريحا في القذف ام لا (فاجاب) بانه كناية في القذف ويعزر (سئل) عما اذا زنى الصغير هل تسقط عفته بحيث لو قذف بعد بلوغه لا يحذف قاذفه (فاجاب) بانه لا تسقط عفته بذلك (سئل) عن امرأة قالت فلان راودني عن نفسي او تزك الى يتي وكذبها هل تعزر بهذا اللفظ أم لا (فاجاب) بانها تعزر لا بانه المدة المذكورة (باب العدة) (سئل) عن ظن بلوغ مطلقة سن اليأس بقرائن من غير شهادة وأدعت

حيضا فهل يحكم بان عدة طلاقها ثلاثة أشهر منه بمجرد ذلك أو بحلفها عليه أولا بد لذلك من بينة شرعية تشهد ببلوغها سن اليأس فإن قلتم بالآخر فهل يشترط أن يكون سن الشاهد بسن اليأس مثل سنها أو أكثر (فاجاب) بأنه يقبل قول المرأة أنها بلغت سن اليأس حتى تعتد بالاشهر ولا محتاج الى حلفها على ذلك (سئل) هل المقتى به فيما اذا طلق رجعيًا وعاشرها حتى مضت الاقراء أو الاشهر عدم الرجعة كما في المنهاج أم محتتها وهل يتوارثان ويصح الظهار والايلاء واللعان وتجب النفقة والكسوة والسكنى وهل يحسد اذا وطئها (فاجاب) نعم المقتى به عدم الرجعة ولا توارث بينهما ولا يصح الايلاء منها ولا الظهار ولا اللعان ولا تجب لها نفقة ولا كسوة وتجب لها السكنى لأنها بائن الا في الطلاق ولا يحد اذا وطئها (سئل) عن لزومها عدتان لشخص احدهما حمل والاخرى اقراء ومضت الاقراء قبل الوضع هل تنقضي بها العدة الاخرى (فاجاب) بأنه لا تنقضي بها العدة الاخرى بل تتداخلان وتنقضيان بالوضع (سئل) عن رجعية

ما يوجد بها من غير واسطة دل ذلك التعلق على أنه لا سبب له أولا علة له الا ذلك المذكور فقط اذ لو كان له سبب آخر أو علة أخرى لزم ان لا يكون المذكور سببا ولا علة وانما السبب أو العلة مجموع المذكور والمخدوف أو المخدوف فقط وهو باطل لانه خلاف مدلول اللفظ فوجب ان لا سبب أولا علة الا المذكور وحيتضد ظهر حصر الحظ وما بعده في ذلك المقتضى وانه لاحظ في تلك الاجارة غيره واذا ظهر ان هذا هو مؤدى لفظ الشاهد المذكور فلنبين حكمه مع الاشارة الى عبارات الائمة باوجز عبارة تعويلا على ما بسطته في تقريرها في غير هذا فنقول قد تبينت آراء الائمة في الاجارة الطويلة فمنها جماعة منهم الاذرعى وتبعه تليذه الزركشى فاستبعد جوازها وجوزها آخرون بشروط منهم السبكي وأبو زرعة وغيرهما وجرى عليه الكمال الرداد شارح الارشاد وهو الحق واتفق الكل على ان فيها مفساد فالمانعون نظروا اليها فاطلقوا منعها نظرا للعادة المحقة لها غالبا والمجوزون لها نظروا الى أنها موهومة مع أن الحاجة اذا حققت منعت النظر اليها وقد صرح الائمة بأنه يجب على الناظر الاحتياط في الاجارة وفي حفظ الاصول ولا يتم الاحتياط في هذين في الاجارة الطويلة الا ان احتج اليها كما ذكر وصرحوا أيضا في عدة مواضع بأنه يجب على المتصرف على الغير أن يراعى في تصرفه الاغبط والاصحح في مدد الاجارات يلزمه رعاية الاصلح منها ولا يجوز له فعل الصالح مع وجود الاصلح فلا يفعل الاجارة الطويلة الا اذا تحقق كونها اصلح وذكروا أيضا أن القاضى لا يسجل نحو اجارته الا ان ثبت مسوغها عنده وهذا كله مؤيد للجوزين للاجارة الطويلة بشرط الحاجة لتوقف بقاء عين الوقف بعمارته أو نحوها عليها فلا يكفى مجرد زيادة الاجرة وان كثرت الزيادة كما صرح به كلام الولي ابى زرعة في فتاويه وسبقه الى نحوه الخوارزمي في كافيهِ وابن رزين صاحب ابن الصلاح وفرض كلامه في اجارة ثلاثين سنة فما الظن بمائة ونحا الى ذلك السبكي والبقيني بل الرافعي في العزيز في الكلام على الفاظ الوجيز وجزم به شارح الارشاد الرداد في مواضع من فتاويه ولا يعارض ذلك ما ذكره في التصرف في مال المحجور لانه ان كان باجارة كان حكمه حكم اجارة الوقف فيما ذكرناه كما صرح به الاصطخري من اكابر اصحابنا واعتمده الاذرعى ومن ثم قال في المطلب ايجار الموقوف على معين مشبه بايجار ملك اليتيم او يبيع فان كان في غير العقار فليس الكلام فيه اوفى العقار فلا بد في جواز بيعه كما صرحوا به من ان يجزئ مثله ببعض الثمن او خيرا منه بكل الثمن وهذا لا يمكن جريان نظيره هنا لان مدار ذلك على التجارة المستلزمة لاجراج ما في اليد لاصح منه ولا يكون في العقار الا بما ذكر وهنا على حفظ عين الوقف وعدم تطرق الاستيلاء عليه ما يمكن فاتضح فرقان ما بين البابين وانه لا جامع بينهما بوجه فالزيادة على اجرة المثل لا اثر لها مطلقا لانه متى وجدت مصلحة او حاجة جازت الاجارة باجرة المثل من غير زيادة ومتى انتفى كل من المصلحة والحاجة امتنعت الاجارة وان زادت الاجرة وانما اكتفينا في القصيرة بمجرد المصلحة واشترطنا في الطويلة الحاجة لما تقرر ان في الطويلة مفساد فلم تجز الاعند الحاجة لان ما جاز الحاجة يتقدر بقدرها والحكم بالموجب اعم من الحكم بالصحة فلا يستلزمها كما صرح به الائمة منهم السبكي في كتابه الموعب وغيره وصرح ايضا بان الحكم بالموجب في عقد ليس حكما بوجود شروطه وانتفاء موانعه بخلاف الحكم بالصحة وعلى تسليم ان الحكمين مترادفان فلا ينفع ذلك فيما نحن فيه لان الحاكم لم يحكم بالموجب من غير استناد الى شيء والانزل حكمه على السداد كما قاله ابن دقيق العيد وانما حكم مستندا الى شهادة الشاهدين المذكورة في المستند وشهادتهما انما هي ان المصلحة المسوغة للاجارة كون الاجرة المثل وزيادة وقد سبق كلام الائمة ان هذه وحدها لا تكون مصلحة مسوغة للاجارة الطويلة واذا استند الحكم بالموجب اليها وحدها بان لغيره واقع موقعه فاذا

ثبت عند حاكم آخر أن لا مصلحة في تلك الاجارة أبطلها ولا تقض في ذلك لحكم الاول لان استناده لما لا يسوغه صيره لغوا فكانه لم يقع بل لو فرض أن الشاهد أطلق المصلحة فقال أشهد أن المصلحة في ايجار كذا لم يجز للحاكم أن يقبل هذا منه بل يلزمه استفساره كما افهمه كلام الائمة بل كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الام والمختصر لان المصالح مختلفة وتحتاج الى نظر واجتهاد ولا يأت هنا الخلاف في اطلاق الشاهد استحقاق زيد على عمرو مائة عرف سببها لان الشهادة ثم على آدمي برهن هو أو وارثه على ردها وسببها كالافرار لا يحتاج الى نظر واجتهاد بخلافها فيما نحن فيه فان الملك في الموقوف لله سبحانه وتعالى وأسباب المصالح مختلفة فوجب على الحاكم أن لا يقبل الشهادة بمطلق المصلحة احتياطاً لحق الله سبحانه وتعالى وقد صرحوا بوجوب الاستفسار عليه في مسائل كثيرة ومثلنا هذه أولى بذلك من أكثرها كما لا يخفى على متأمل وفرق بين المصلحة الواقعة في لفظ الشاهد والواقعة في لفظ الحاكم فلو قال الحاكم حكمت بصحة الاجارة أو بموجبها لثبوت المصلحة عندي لم يقدح في حكمه عدم بيانها بل لو حذفها بالكلية لم يقدح ذلك أيضاً كما مر عن ابن دقيق العيد وسبقه اليه ان أبي عصفرون حملاً لحكم الحاكم على السداد ما أمكن وأما إذا أسند الحاكم حكمه الى شهادة بمطلق مصلحة أو بمصلحة لا تعد في مذهبه مصلحة فيكون حكمه لغوا وجهلاً منه فلا يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واسأله التوفيق لما يرضيه عني وان يجيرني من كل فتنة ومحنة بمنه وكرمه انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير وهو حسبي ونعم الوكيل واليه أفرع في الكثير والقليل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والحمد لله أولاً وآخراً حمداً يوافي نعمه ويكافئ مزيده ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حمداً طيباً مباركاً فيه عدد خلقك ورضاء نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك وسبحان الله مثل ذلك والله أكبر مثل ذلك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته عدد معلوماتك ومداد كلماتك كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (مسئلة سئلت) عن كتاب وقف على النفس لمياه وأراض في مر الظهران حكم بموجبه حنفى ثم مات قاضيه وشهوده فاثبتته الحاكم المالكي بطريق الشهادة على الخط فوضع انسان يده على شيء مما فيه من الماء مدة مديدة بطريق الشراء وحكم بموجبه شافعي ثم ثبت الوقف المذكور فانتزع ذلك الماء من يد المشتري واراد ناظر الوقف ان يدعى عليه بفضلة ذلك الماء لدى شافعي فهل له سماع هذه الدعوى عملاً بمذهبه ان ماء عيون مر الظهران يملك لواضعي الأيدي عليه فيضمن بمثله أو قيمته على ماحرروه في الغصب أم لا نظراً لحكم الشافعي بالشراء لان الشراء بان فساده وبتبين فساده يتبين بطلان الحكم بالموجب من أصله أو ليس له سماعها نظراً لحكم الحاكم الحنفى بالموجب بناء على ما أفتى به بعض مفتي مذهبه أن الماء الموقوف مضمون بخلاف المملوك لكن خالفه مفت آخر منهم فقال الماء المحض لا يضمن مطلقاً سواء الموقوف وغيره أفتونا ما جورين مع البسط التام فان المسئلة مشكلة جداً (فاجبت) بان الكلام على هذه المسئلة يستدعي بسطاً فلا تضجر منه فان فيه فوائد نفيسة لا تظفر بها في غير هذا المحل ولنجعلها في أمور لكن بعضها مقدمات وبعضها مقاصد أحدها تحرير ماء عيون مر الظهران وغيره من أودية الحجاز هل هو ملك لاهلها أو مستحق فقط فلا يضمن والذي دل عليه كلام أئمتنا الثاني وعبارة المنهاج وشرحي عليه والمياه الباحة بان لم تملك من الاودية كالسيل والعيون في الجبال ونحوها من الوات وسيول الامطار يستوى الناس فيها لخبر ابي داود الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلا والنار وصح خبر ثلاثة لا يمنع الماء والكلا والنار فلا يجوز لاحد

نكحت في العدة وأنت بولد يمكن كونه من الثاني دون الاول هل الارجح كونه للثاني أو عرضه على القائف (فاجاب) بان الارجح كونه للثاني (سئل) عن الرجعية هل لمطلقها أن ينقلها من مسكن الفراق الى أي مسكن شاء (فاجاب) بانه لا يجوز له نقلها من مسكن الفراق كما صرح به في النهاية ونص عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره قال السبكي وهو أولى لاطلاق الآية وقال الاذرعى وهو المذهب المشهور وقال الزركشى انه الصواب اه وان جزم النووي في نكت التنبيه بخلافه (سئل) عن المفسوخ نكاحها بعد الدخول هل تجب لها السكنى أم لا (فاجاب) نعم تجب لها السكنى (سئل) عن رجل تزوج بامرأة مكية واقامت معه مدة طويلة وأنت منه بولدين ثم حملت بثالث ثم سافر الزوج وولدت في غيبته فحضر الزوج حال نفاسها فوجدها تهيأت للسفر الى مكة وسافرت في مدة النفاس من غير ان يطأها الزوج فغابت ثلاث سنين وثلاثة أشهر ثم حضرت الى مصر ومعه ولد رابع عمره ستة أشهر فسألها الزوج عن ذلك فادعت انها لما وضعت الاول تاخر هذا الثاني في

تجبرها ولا للامام انطاها اجماعا ثم قلت وليس من المباحة ما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة لان اليد دليل الملك قال الاذرعى ومحلّه اذا كان منعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه بموات أو يخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على اباخته اه وبه يعلم أن ماء عيون مر الظهران ونحوه غير مملوك لان تلك العيون منابعا غائصة في جبال مباحة لا يعلم منتهى تلك المنابع ولا أصلها وانما يخرج منها مياه من أسفل تلك الجبال وقد جرى إلى ذلك الاسفل وبني عليه جدران بينهما قناة فاذا خرج الماء من ذلك السفلى جرى بين هذين الجدارين إلى أن يسلط على أراض يسقيها واذا كانت تلك المنابع بهذه الصفة تعين القول بانها غير مملوكة كما شمله قول المنهاج والعيون في الجبال وقول الاذرعى ومحلّه ان كان منعه في غير مملوك لهم إلى آخره وتامل حكايتهما الاجماع على أن ماء العيون في الجبال لا يجوز لاحد تجبرها الصريح في بقائها على اباختها وان بني عليها وحجر على أن ذلك البناء على تلك العيون لا يعلم انه اسلامي بل يحتمل أنه جاهلي فلا يستدل بوجوده للملك ولا لعدمه وبما يدل لما ذكرته أولا تصريحهم بأن الماء النابع في المباح كالمعدن الظاهر فلا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه الاختصاص بالنحجر ولا شك أن تلك المنابع في جبال مباحة فلا تملك باحياء ولا يختص بها بتجبر وهذا صح الحديث وقام عليه الاجماع أما الحديث فهو انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح مارب أي مدينة قرية من صنعاء كانت بها بليقيس فقال رجل يا رسول الله انه كالماء العدى أي بكسر أوله لا انقطاع لمنعه فقال فلا اذن فعلم ان الماء العد وهو الذي لا انقطاع لمنعه لا يملك وتلك المنابع من افراد هذا الماء فلا يملك وأما الاجماع فهو قولهم أجمعوا على منع انقطاع مشارع الماء أي التي منها منابعه وعبروا ايضا بقولهم الاجماع منعقد على منع انقطاع مشارع الماء فكذا المعدن الظاهر بجامع الحاجة العامة اه وبعد هذا البيان لم يبق للمنازع فيما ذكرته حجة يتمسك بها فتامل ذلك كله فانه مهم أي مهم ثم رأيت البلقيني صرح بما ذكرته فانه سئل عن عيون مر الظهران وانه لا يعرف لها منبع غالبا فاجاب فيها بجواب طويل مسطر في فتاويه ومن جلته وما ذكر في السؤال من انه لا يعرف الاصل الذي ينبع منه غالب الجوابه انه لا يصح بيع الماء في هذه الصورة لانه غير مملوك اه ففيه أوضح تصريح بما ذكرته من أن ماء العيون التي لا يعرف منبعها يكون باقيا على اباخته وان وصل الى تلك القناة وخرج منها كما يصرح به قوله قبل ذلك وأما الصورة الثانية وهي أن لا يكون محل النبع مملوكا لاحد وانما المملوك الموضع الذي يصل الماء اليه فاذا صدر بيع في هذه الصورة على الماء الساكن في الارض فلا يصح لانه غير مملوك لصاحب الارض ولهذا اذا خرج من أرضه كان على اباخته واذا باع القرار لم يدخل الماء الذي هو غير مملوك له وانما يدخل في ذلك استحقاق الارض فيه المسمى بالشرب اه المقصود منه ورأيت السبكي قال في فتاويه ما حاصله لا أشك في نهر دمشق المسمى ببردا أنه غير مملوك لانه قديم بارضه والعين التي يجري الماء فيها اما مباحة وهو الظاهر واما كانت مملوكة لكفار وانتقلت عنهم الى مسلمين وأياما كان فليس ملكا لاحد وبقيّة أنهارها الظاهر انها أيضا كذلك وانها متقدمة ويحتمل حدوثها بعد الاسلام واذا كان كذلك فما كان بانحراق في موات فليس بمملوك وما كان بحجر بان قصد به حافره الاباحة فكذلك أو نفسه فملك له لكننا الآن لانعله هو ولا وارثه فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يبيعه بخلاف الاملاك المنتقلة إلى بيت المال التي يبيع فيها ويعطى منها لان هذه الانهار نفعها عام دائم للمسلمين فلم يجوز تفويتها عليهم بالتخصيص او البيع بخلاف غيرها ومتى جهل الحال هل هو بانحراق او حفر فهو لعموم المسلمين ايضا وقولهم لو رأينا نهرا يسقى به أرضون ولم

بطنها بعد الاول سنتين وتسعة اشهر ثم نزل بعد ذلك والحال ان الزوج من وضعها الاول والى تاريخه لم يطأها والزوجة مصدقة على ذلك فهل يتبع الولد الثاني الزوج وهل يمكن اقامة التوأم بعد اخيه في بطن أمه سنتين وتسعة اشهر أولا (فاجاب) بانه يلحق الولد الثاني الزوج لانه يكفي في لحوق الولد بالزوج امكان كونه منه ولا اعتبار بقول الزوجة انه انه توأم لانه متى تخلل بينهما ستة اشهر فاكثر فليسا بتوأمين بل لو قالت المرأة انه ليس منه لم يعتبر قولها (سئل) عن قالت امرأة قبل سن الياس انقطع حيضى ثم قالت كنت كاذبة ولم أحض قط وانما من ذوات الاشهر ابتداء هل يقبل قولها لانها مؤتمنة على رحمها ام لا للثبته (فاجاب) بانه لا يقبل قولها لان اقرارها الاول تضمن ان عذبتها لا تنقض بالاشهر فلا يقبل رجوعها عنه (سئل) عن قالت أرضع نظيفا أي لم أحض زمن الرضاع ثم قالت كنت كاذبة بل أحض وأرضع وسخة يقبل قولها ام لا (فاجاب) بانه يقبل قولها الثاني لتضمن دعواها حيضها في زمن امكانه وان خالف عاداتها بقولها الاول (سئل) عن قالت

وصلت الى سن اليأس
هل يقبل قولها بغير بينة
أم لا كما لو ادعت انقضاء
العدة بالاشهر (فاجاب)
بانه يقبل قولها لانها مؤمنة
والفرق بين هذه المسئلة
ومسئلة انقضاء العدة
بالاشهر مع تكذيب
المطلق لها رجوع النزاع
فيها الى وقت الطلاق
وهو المصدق في اصله فكذلك
في وقته (سئل) عما لو
صارت الحرة المعتدة أمة
لا لتحاقها بدار الحرب
هل تكمل عدة حرة أو
ترجع الى عدة أمة (فاجاب)
بانها تكمل عدة حرة
(سئل) عن تزوج في عدة
غيره ظاناً انقضاءها
فحبلت منه ثم فرق بينهما
فهل له أن يتزوجها في
عدته مع بقاء عدة المطلق
أم لا وهل في المسئلة نقل
من كلام الشيخين فان
الزركشي نقل في الخادم
عن الامام انه قال لو حملت
المعتدة من طلاق بائن
من وطء الشبهة وأرادوا طء
الشبهة نكاحها في عدته
كان على الخلاف فيما لو
أراد المطلق قال والظاهر
ان نكاح الاجنبى في عدته
باطل قطعاً لانها لم تنقض
عدة الطلاق فكيف يجوز
نكاحها لاجنبى قبل انقضاء
عدة الزوج مع ان كلام
الاصحاب يقتضى الجزم
بالمنع اه ثم على تقدير
تسليم ما خالف الامام كلام
الاصحاب فيه من حريان

ندر أنه حفر أو انخرق حكماً بانه ملكهم محله إذا كانت أيديهم الخاصة عليه كسائر الاملاك اى
بان كانوا مستولين على منبعا وما بعده نظير ما مر عن الاذرى اه المقصود منه وهو صريح فيما
قدمته فتامله فانه مهم قال والماء الذى يمر في تلك الانهار مباح على كل تقدير اى لان منبعها غير
مملوك بل ولا معروف ثانيهما تحرير حكم ما اذا اجتمع في قضية أحكام متناقضة كافي صورة السؤال
فانها من الغويصات التى تحتاج الى مزيد تتبع لكلام الائمة واطلاع على فتاويهم ومؤلفاتهم في
الافضية وأحكام القضاة المتعارضة بالحكم بالموجب او بغيره وسبب اشكالها أن الحكم بالشهادة على
الخط لا يقول به الحنفى الحاكم بالوقف الذى اثبت حكمه بطريق الشهادة على الخط والحاكم إذا
اثبت حكمه بطريق لا يقول بها كيف يعتد بذلك الاثبات المناقض لمذهب المثبت حكمه وأيضا
الشافعى المتداعى عنده بضمان الماء لا يراعى ما يثبت به الوقف ولا الوقف على النفس ولا وقف
الماء وحده وان حكم بملكه وصورة المسئلة المتداعى فيها انما هى ماء مجرد ثبت وقفه وحينئذ الشافعى
هنا لا يمكنه الحكم بمذهب امامه ولا بمذهب الحنفى لان هذا الحكم لم يثبت عند الحنفى فكان
القياس ان الحكم بالشهادة على الخط لا يعمل به الا ان كان الحاكم بالوقف مالكياً لانه يرى ثبوت
حكمه هذا بتلك الطريق والزام العمل به فتنتفى وصمة التلقيق حينئذ بخلاف ما لو أثبت بالشهادة
على الخط حكم حنفى أو شافعى فان العمل بآثار هذا الحكم المثبت عمل بحكمين ملفقين متناقضين
لا يقول بهما امام واحد الحكم بالشهادة على الخط والحكم بالوقف على النفس ووقف الماء المستقل
وكذلك حكم الشافعى بضمان الماء في صورة السؤال ملفق من ثلاثة أحكام متناقضة بل اربعة الحكم
بالشهادة على الخط ولا يقول به الحنفى ولا الشافعى والحكم بالوقف على النفس ولا يقول به المالكي
ولا الشافعى والحكم بوقف الماء المستقل ولا يقول به الشافعى ولا الحنفى والحكم بضمان الماء
لا يقول به المالكي ولا الحنفى ثم رأيت ابن العماد ذكر ما يؤيد ما ذكرته بل ما يصرح به فانه
قال كما حكيته عنه في كتابي في إجارة الأوقاف هنا «فائدة» ينبغى التنبيه لها وهى أن الحكم الملقق
باطل باجماع المسلمين وصوروا ذلك بصور منها ان يحكم حنبلى بان الخلع ثلاث مرات فسخ
فعنده يجوز اعادة المختلعة من غير محلل وعند الشافعى لا يجوز الا بمحلل فلو أراد الشافعى بعد
حكم الحنبلى بان ذلك فسخ أن يزوجه بلا محلل لم يجز له ذلك لان عقد الزواج حينئذ باطل
عند الشافعى فكيف يتعاطاه فاذا تعاطاه نقض بخلاف ما لو تعاطاه حنبلى ومنها لو حكم مالكي
بثبوت الوقف على النفس بالخط وحكم حنفى بصحته فهذا لا يعتد به لانه باطل الآن باتفاق
الحاكمين المالكيين من حيث هو وقف على النفس والحنفى من حيث كونه لم يثبت الا بالخط وهذا
كله مقيس على ما لو توطأ ومسح بعض رأسه مقلدا للشافعى ثم صلى وبه نجاسة كلية مقلدا للمالك
فصلاته باطلة لانه لم يصلها على مذهب مجتهد واحد بل ركب فيها قول مجتهد مع قول آخر فصار كل
من الامامين قائلاً بطلانها الشافعى من جهة النجاسة ومالك من جهة عدم مسح الرأس قال ابن العماد
فكذلك القاضى لما لفق قول مجتهد مع مجتهد آخر نقض حكمه قال وكثير من القضاة يجب عزلهم ولا
تحل توليتهم اه كلامه وذكره في مواضع أخر بما لفظه مما ينبغى التنبيه عليه الحكم الملقق وهو باطل
باجماع المسلمين وصورته أن القاضى المالكي يرى الحكم بالشهادة على الخط فاذا أثبت الخط
وحكم به واتصل بشافعى فالظاهر أنه ينقضه لانه مخالف للسنة الصحيحة وهى قوله صلى الله عليه وسلم على
مثل هذا فاشهد اى على مثل الشمس والخط يحتمل التزوير وتجربة القلم فلا تجوز الشهادة عليه ولا
الحكم به فلو أثبت الخط قاض مالكي ولم يحكم وأنها الى قاض شافعى فحكم بالخط لم يجز له ذلك
ولم ينفذ حكمه وان حكم نقض حكمه لان الشافعى رضى الله تعالى عنه لا يعتقد جواز ذلك

الخلاف الراجح فيه أيضا
المنع لان الراجح من
الخلاف فيما لو أراد المطلق
المنع الى آخر كلامه فاما
الجواب عن ذلك جميعه وما
الصواب المعتمد فيه
(فاجاب) بانه لا يجوز له
أن يجدد نكاحها في عدته مع
بقاء عدة المطلق وكلام
الاصحاب كالصريح في الجزم
به وهو واضح لا خفاء فيه
بل جزم الشيخان في موضع
بانه لا يجوز للمطلق تجديد
نكاحها في عدة الشبهة اذا
كان الطلاق باثنا لانها في
عدة الغير ولم يحكميا خلافا
فيه وأطلق الروياني وغيره
نقل الاجماع على انه لا يجوز
عقد نكاح على معتدة الغير
وما ذكر في السؤال من
عزو الظاهر الخ الى الامام
تخالفه عبارة الخادم فانه
ذكر الامام في موضع آخر
انه لو كان الحل من الوطء
بالشبهة وكان الطلاق باثنا
وأراد الواطئ بالشبهة أن
يتكحها في عدة نفسه كان
على الخلاف فيما لو سبقت
عدة الزوج وأراد تجديد
نكاحها وعليها عدة الشبهة
لانها الآن معتدة عن أجنبي
حامل منه والخ والعجب من
سكوت ابن الرفعة على ذلك
وقوله في المطلب فتحصل
في المسئلة ثلاثة أوجه نائها
يصح في مدة النفاس ولا
يصح في مدة الحمل وصححه
الماوردي والظاهر ان نكاح

وكثير من جهة القضاة المنسوبين الى الشافعية يفعلون ذلك ومثل هؤلاء القضاة يجب عزلهم ولا يحل
توليتهم وكذلك الحنبلي اذا حكم بكون الخلع فسحا ليس للقاضي الشافعي أن يزوج من غير محل
لانه قضاء ملفق بل الطريق ان يزوج القاضي الحنبلي وكذلك اذا وقف على نفسه وأثبت المالكى
الخط بمكتوب وقف قد مات شهوده واتصل بقاض محل شافعي فنقضه وحكم بصحة الخط ليميز ذلك
لقاضى الحنفى فهذا لا يجوز للشافعي تعاطيه لانه حكم وقضاء ملفق وهو شبيه بما اذا توضحا وذكر
المسئلة السابقة ثم قال وكذلك القاضي المحلل لو لفق قول مجتهد مع قول آخر وجب نقض حكمه
اه فعلى ما قرره لامرية في ان الشافعي لا يحكم في صورة السؤال بضمان الماء ولا يسمع الدعوى به
لكن رأيت في فتاوى السيد السمرودى ما يعكر على ابن العماد ويصرح بان علماء مصر على خلاف
ما قاله وانهم لا ينظرون لهذا التلفيق وكان وجه ذلك أن حكم الحاكم اذا طابق باطن الامر فيه
ظاهره ينفذ باطنا وظاهرا وبصير كالمجمع عليه ومن ثم قالوا لو حكم حنفى مثلا لشافعي بما لا يراه
الشافعي كشفعة الجوار بناء على عدم نقض حكمه بها وهو الاصح جاز للشافعي الاخذ بها وان لم
يقلد أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه لانها صارت كالمجمع عليها وأما قول ابن الصلاح في حنفى حكم بصحة
وقف على النفس يجوز للشافعي بيعه والتصرف فيه لان حكم الحاكم لا يغير ما في نفس الامر فهو
مبنى كما صرح به الأئمة الزركشى وغيره على الضعيف بان حكم الحاكم لا ينفذ باطنا كما يشهد لذلك
تعليه وزعمه اعني ابن العماد ان حكم المالكى بالخط ينقض لمخالفته للسنة الصحيحة مبنى على الضعيف
اذ المعتمد في مثل ذلك كالحكم بشفعة الجوار والنكاح بلاولى والبطالان في العرايا وغير ذلك بما
صححت الاحاديث بخلافه عدم النقض وان اطال جمع في خلافه لان تاويل المخالف فيها له وجه
ومن كان تاويله كذلك لا ينقض حكمه على ان حديث على مثل هذا فاشهد لا يرد على المخالف
اصلا لانا اتفقنا نحن وهو على انه يجوز الشهادة بغلبة الظن وعندهم ان الخط المعروف يفيد ذلك
فاريد بمثلية الشمس ما يفيد الظن المؤكد او العلم فلا يخالف مذهب المخالف الحديث وسيأتى في
كلام السبكي آخر الكتاب ما يبين لك عدم النقض فيما حكم به المالكى من الشهادة على الخط
وغيره فراجع بل في فتاوى السبكي ابلغ صريح في الرد على ابن العماد وذلك انه بين ان قاضى
القضاة الشافعي يختص بامور في زمنه وما قبله كالنظر في الامور العامة وفي الاوقاف والايام
وبيت المال ثم قال لو اعتقد حقية وصية ولا يمكنه ان يحكم بها في مذهبه كان قامت قرائن بصحة
مسطور على ميت فينبغى له ان ياذن لقاض مالكى ليثبت بالخط على مذهبه وكذا في الوقف على
النفس ياذن الحنفى أو حنبلى في اثباته فتام قوله ينبغى للشافعي الاذن في ذلك تجده ابلغ راد على ابن
العماد وقد ذكر السبكي في فتاويه انه نفذ كتاب وقف صلاح الدين بن ايوب للصلاحية التي بالقدس
وذلك الكتاب لم يتصل للسبكي الا بالشهادة على الخط لان الحكم به بمن يراه تاريخ وقفه ثالث عشر
رجب سنة ثمان وثمانين وخمسمائة وتاريخ تنفيذ السبكي شهر محرم سنة اربعين وسبعائة فيبينها
فوق مائتى سنة واثنتين وخمسين سنة وقبل السبكي تنافذ جماعة اجلاء غالبهم لم يتصل به الا بما وصل به
السبكي فهذا اطلاق من هؤلاء الاثمة بتقرير الحكم بالشهادة بالخط وتنفيذه والعمل به واحتمال ان
كلا انما نفذ بتنفيذ من قبله الثابت بالشهادة عليه وهكذا الى الواقف خلاف الظاهر وان كان في
عبارة السبكي ما قد يتلمح منه ذلك وفي الروضة وغيرها وجزم به مختصروها وغيرهم بل اطبق عليه
المتأخرون انه لو قضى حنفى لشافعي بشفعة الجوار حل له الاخذ به اى وان لم يقلد ابا حنيفة لان
الحكم يصير المختلف فيه كالمجمع عليه فلم يتوقف الحل على تقليد اذ لو توقف عليه لقالوا حل له الاخذ
به ان قلد امام ذلك القاضي وايضا فالتقليد نفسه كاف في الحل فلا يحتاج معه الى حكم فتتج ان

التقليد يسبح وحده وحكم الحاكم المخالف يسبح وحده وإذا كان هذا في شعبة الجوار مع صحة الأحاديث فيها التي يعسر تأويلها ولذا قال كثيرون بنقضه فالحكم بالشهادة على الخط أولى بعدم النقض إن لم يكن مساويا وما يدل لما قررناه من الحل بالحكم وإن لم يقبل أنهم أطلقوا الحل هنا ولا تكلموا على حل الشهادة بها عند الحنفى وفصل الاسنوي ومن تبعه بين أن يشهد بالجوار فيحل أو باستحقاقها فلا يحل ذلك للشاهد إلا أن قلد أبا حنيفة ٧ هذا عن الحكم احتيج فيه إلى التقليد وقد صرحوا بأنه لو قال اثنان لقاض قد حكم بيننا فلان القاضى في كذا بكذا وزيد إن تحكم بيننا بمذهبك ونرضى بحكمك لم يجز له إجابتهما بل يمضى حكم ذلك القاضى حيث كان ما لا ينقض ولا يجوز له نقضه لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد فانظر إجابهم عليه أن يمضى حكم غيره المخالف لمذهبه وإن يلزم به يظهر لك رد ما قاله ابن العماد لما مر أن الحكم في المختلف فيه يصير كالمتفق عليه وإذا تقرر أن المحكوم به بعد الحكم يصير كالمتفق عليه فحكم المالكي بثبوت حكم الحنفى أو الشافعى بالشهادة على الخط يصير الخط حينئذ كدنية شهدت بذلك الحكم في وجوب العمل به لما تقرر أن الحكم بالشئ يصير كالمتفق عليه فلا نظر حينئذ إلى كون المالكي يقول بالحكم الذى أثبت ولا إلى أن المخالف إذا رفع اليه حكم لا يقول به كيف ينقضه ويحكم به بمقتضى مذهبه ولا تلفيق حينئذ لأنه لم يفرع حكمه على حكم مخالف بل على حكم أعطى حكم المتفق عليه وبهذا الذى قررته اندفع قياس ابن العماد لما نحن فيه وذلك لأن مسألة مسح الرأس التى ذكرها ليس فيها حكم باحد الحكمين يصير متفقا عليه ففيها التلقيق المجمع على بطلانه وأما في مسئلتنا فالحكم الاول صار بحكم الحاكم به متفقا عليه والحكم الثانى صار كذلك فاتفق التلقيق فان قلت ما ذلك الذى أشرت اليه أولا انه يعكس على ابن العماد ويصرح بان علماء مصر على خلاف ما قاله قلت قوله أعنى السيد مسألة وقعت بمصر فيمن وقف وقفا على نفسه وذريته وشرط فيه ان له إدخال من شاء واخراج من شاء وحكم به حنفى ثم ادخل الواقف زوجته ثم توفى فاستحكمت بنته مالكيها فحكم بانحصار الوقف فيها ومنع من يعارضها فسل عن ذلك علماء مصر فافقوا غالبهم من الشافعية وغيرهم بصحة ادخال الزوجة نظرا لسبق حكم الحنفى وافق بعضهم بان حكم الحنفى لم يتناول ادخال الزوجة لتجده بعده بل هو مفترق الى حكم فما المعتمد من هذين الجوابين الجواب ان الجواب الاول هو المتبادر الى الذهن لتضمن حكم الحنفى صحة اشتراط ما ذكر واذا للواقف فيما صدر عنه من الادخال لكن التحقيق هو الجواب الثانى واستدل له بما قاله ابو زرعة ان الحكم بالموجب لا يتناول من الآثار الا ما دخل وقته وادخال الزوجة لم يدخل وقته عند الحكم وانما هو شئ تجدد بعد حكم الحنفى ونقل كلام ابي زرعة في ذلك برمته ومثله ولذا ذكر مثالا فيه وهو ان واقفا جعل لنفسه التغيير والزيادة والنقص وحكم حنفى بموجبه ثم وقع من الواقف التغيير هل للشافعى المبادرة بعد التغيير الى الحكم بابطاله فيحتمل أنه كالمثال الاول وهو ما دخل وقته فيمتنع على الشافعى ذلك لان حكم الحنفى بالموجب يتضمن الاذن للواقف في التغيير فقد فعل ما هو مأذون له فيه من حاكم شرعى فليس لحاكم آخر منعه ولا الحكم بابطاله لو وقع ويحتمل أن يكون كالمثال الثانى وهو ما لم يدخل وقته لان التغيير إلى الآن لم يقع ولا يلزم من اذن الحنفى له في التغيير وقوعه فقد تغير وقدا فلا يدخل تحت الحكم بالموجب اه قال السيد فجعل اى أبو زرعة تخريج ذلك على المثال الثانى مجرد احتمال وكذا على الاول والأرجح عندى التخريج على الثانى اه كلام السهمودى ووجه رد ما حكاه لما مر عن ابن العماد ان الحنفى حكم بموجب الوقف على النفس وشرط التغيير وكل من هذين لا يقول به المالكي ولا الشافعى ومع ذلك اختلفوا في حكم المالكي

الاجنبى في عدته باطل قطعا لانها لم تنقض عدة الطلاق فكيف يجوز نكاحها لاجنبى قبل انقضاء عدة الزوج مع ان كلام الاصحاب يقتضى الجزم بالمنع اه وقوله والظاهر الخ مضمونه القطع بعدم الصحة بخلاف ما حكاه الامام من جريان الخلاف فيها وبالجملة فالصواب المعتمد عدم الصحة (سئل) عن مات عنها زوجها وهى حامل منه ثم مات الولد في بطنها ثم مضى أكثر من أربع سنين ولم تضعه فهل تنقض عدتها بالاشهر أم لا (فاجاب) بانه لا تنقض عدتها الا بوضعه لقوله تعالى وأولات الاحمال أجعلن أن يضعن حملهن ولان القصد بالعدة براءة الرحم وهى لا تحصل بدونه لا يقال قد يطول مكثه فتضرر به لانا نقول لا اعتبار بذلك فقد قالوا انه لو مكث في بطنها لتام الاربع سنين حيالها تنقض عدتها الا بوضعه وقالوا فيمن انقطع حيضها في غير أوانه تصير إلى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر وأيضا فانها بسبيل من ان تستعمل ما يحصل به وضعه ولان العدة انما تنقض بنوع من الانواع الثلاثة الاول ثلاثة أقراء وهى لحره حائل تحيض وتطهر او لحامل من الزنا

الثاني ثلاثة أشهر وهي
لحرة حائل لم تحض أو
تحيرت أو يشت الثالث
بوضع الحمل والنوعان
الأولان منفيان في
مستلثا فتعين الثالث
والا يلزم انقضاء العدة
بنوع رابع لم يذكره
الأئمة وقد قالوا لا تنقضي
بأنفصال أول التوأمين
لأنهما لم تضع حملها ولأنه
لا يحصل به براءة رحمها
وتنقضي بأنفصال ثانيهما
وأما قولهم أكثر الحمل
أربع سنين فإن صورته إذا
لم يعلم موته قبلها (سئل)
عن عدة الأمة المتحيرة
بشهر ونصف أو بفرد ذلك
(فاجاب) بأنه ان طلقت
أول شهر اعتدت بشهرين
أو وقد بقي منه ستة عشر
يوما أو أكثر فبإيقاعه وشهر
بعده أو دون ذلك اعتدت
بعد تلك البقية بشهرين
وان قال البارزي ان الأمة
المتحيرة تعتد بشهر
ونصف لأنه مفرع على
رأى مرجوح وهو ان
الأشهر أصل في حقها
(سئل) عن مسخ زوجها
فهل يفصل في ذلك بين
أن يكون من الأموات
كحجر فتعد عدة الوفاة
أو من الأحياء كتمساح
فعدتها كعدة الأحياء
(فاجاب) بأنها تعتد عدة
طلاق ان مسخ زوجها
حيوانا أو عدة لو فاة ان مسخ
حجيرا (سئل) عما اذا دعت
المرأة سن الياس عند ارادة

هل صادف محلا أولا مع مخالفته لمذهب الحاكم الحنفي فدل ذلك على انهم متفقون على ان
الحكم الاول صار كالمتفق عليه وانما الخلاف في الحكم الذي بعده هل يسوغ وإن خالف مذهب
الحنفي فقال الذين يرون ان الحكم بالموجب يعم الآثار التي دخل وقتها والتي لم يدخل وقتها
هو سائق وقال الذين يرون ان الحكم بالموجب مختص بما دخل وقته لا يسوغ فاعراضهم عن كون
حكمه لا يرى به المالكي واختلافهم في ان الحكم الثاني يعارض الحكم الاول لكون الاول شمل
ما حكم به او لا يعارضه لكونه لم يشمله صريح أي صريح في رد كلام ابن العباد فتأمل ذلك فانه
مهم والاحتياج اليه عام لكثرة وقوعه واطباق قضاء هذا العصر والذي قبله عليه وقد علمت بما
قرره أنه لا تلتفيق هنا وان ابن العباد استروح في قياس هذا على مسألة مسح الرأس وسيأتي عن
السبكي آخر هذا الجواب ان تنفيذ الحاكم حكم حاكم آخر تصحيح له وقطع للزاع فيه وقال
في فتاويه التنفيذ ليس حكما مبتدأ وانما هو بناء على الحكم الاول لحكمه حكمه وهذا صريح
في ان المخالف اذا نفذ حكم مخالفه صار صحيحا عنده مقطوع النزاع بمعنى انه يلزم بالعمل بمقتضاه
من غير توقف فيه فلم ينظر السبكي هنا لتلقيق لما قرره انه لا تلتفيق مع النظر للحكم المصير
للحكوم به كانه متفق عليه وما يرد أيضا على ابن العباد قول أبي زرعة في فتاويه سئلت عن
قاضي مالكي عمي ومذهبه بقاء ولاية الاعمى فهل تنفذ أحكامه حتى لا يجوز لاحد نقضها بل يجب
تنفيذها كما لو قضى البصير بقضاء مختلف فيه بجامع ان كلا منهما قضى على وفق مذهبه فاجبت بانه
اذا كان مذهب المالكية ان القاضي لا ينزل بالعمى فمعرض لبعض قضائهم عمى فان عزله السلطان
انزل والا فهو باق على ولايته على مقتضى عقيدته فان كان السلطان أيضا عقيدته ذلك فله
الاقدام على الاحكام وليس لاحد من ارباب المذاهب نقضها ولا الامتناع من تنفيذها كسائر الاحكام
المختلف فيها التي لا تخالف نصا ولا اجماعا ولا قياسا جليوا وهذه كذلك فلا يسوغ لمن يرى انزال
القاضي بالعمى الامتناع من تنفيذها ولا نقضها ولا يقال هذا غير قاض على عقيدة من رفع اليه
حكمه فكيف ينفذه وانما ينفذ أحكام القضاة لانا نقول وكذلك الحكم المخالف في موضع الخلاف
ليس حكم الله سبحانه وتعالى عند من رفع اليه ومع ذلك فلا ينقضه اذ لا قاطع على ابطاله وكذلك هذا
لا قاطع على انزاله فان لم يكن السلطان على عقيدة ذلك القاضي فان علم بمباه ولم يعزله نفذ وان لم يعلم
فالظاهر استمرار ولايته أيضا الى ان يعزله اه وفيه فوائد وأبلغ رد لكلام ابن العباد فان قلت
في فتاوى السبكي نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على ان الحاكم اذا رفع اليه حكم لا يراه انه
يعرض عنه ولا ينفذه وذكر الاصحاب انه ينفذه وعليه العمل فما حمل كلام الشافعي قلت يحمل على
حكم ينقض فهذا اذا رفع لحاكم يجب عليه الاعراض عنه ان لم يمكنه نقضه والا تعين عليه ابطاله
ونقضه واختار السبكي في ذلك تفصيلا حاصل المقصود منه ان ذلك الحكم ان كان مما استقر في مذهب
معتبر ولم يكن مما ينقض نفذه لضرورة المحكوم له لثلا يطل حقه وان اعتقد خطاه لاجتهاد أو لشيء
في خصوص تلك الواقعة اطلع عليه أعرض عنه لان تنفيذه له حيثن حكم بما لا يعتقده وهو لا يجوز
قال وقولي أولا نفذه أي جوازا لنص الشافعي رضي الله تعالى عنه على انه لا ينفذ فاقبل درجاته
الجواز ولانه لا يعتقده وانما يجوزناه لتقارب المأخذ عنده وقولهم انه بعد الحكم صار كالجميع عليه
معناه عدم نقضه لاعتقاده اه وتفصيله متجه الا قوله بجوازه في الحالة الاولى فانه بعيد لاسيما مع
قوله نفسه ان تنفيذه للضرورة لثلا يضيع حق المحكوم له فان هذا صريح في وجوبه وما علل به
الجواز لا يفيد أم النص فلما علمت من محله الذي قدمته وأما قوله لانه لا يعتقده الخ فبرد بانه لا يلزم
من وجوب تنفيذه عليه أنه يعتد حقيقة بل انه لا يعتد بطلانه ولا شك انا لا نعتقد بطلان أحكام

الزويج ولم يكن معها بينة تشهد به هل يقبل قولها يمينها أم لا (فاجاب) بان القول قولها (سئل) عن تزوج بامرأة وأقامت معه مدة طويلة لم تحبل ثم حبلت فذكرت ان فلانة أنت لها بما أجني تحملت به فحبلت منه وصدقها زوجها وتلك المرأة على ذلك فهل الحل لاحق بالزوج ولا اعتبار بما ذكر أو يعرض الولد على القائف (فاجاب) بأن الولد لاحق بالزوج لان الولد للفراش ولا اعتبار بما ذكر

(باب الاستبراء)

(سئل) عن رجل أولد أمة بنتا ثم ولدت بعد أربع سنين بنتا أخرى ثم اعتقها وتزوجها ثم طلبته إلى حاكم شرعي وطالبته بفرض البنتين فاعترف بالبنت الأولى وأنكر الثانية وحلف انه لم يوطأ مستولته المذكورة بعد ولادتها البنت الأولى فهل يكفى ذلك في نفى الثانية عنه أم كيف الحال (فاجاب) نعم تنفى البنت الثانية عنه بحلفه المذكور لإحالة غي فراش النكاح بل لو أنكر وطأها أو لم يقر بوطنها بعد ولادتها البنت الأولى لم تلحقه البنت الثانية لان فراش أمها انقطع بولادتها البنت الأولى لانها قبلها لم يثبت لها حكم

المخالفين وإنما نقول بطلانها عند مقلدنا أرجح من صحتها ومثل هذا لا يمنع من وجوب العمل به اضرة بقاء حق المحكوم له فتمام ذلك فانه مهم ثالثا تحرير المعتمد فيما قاله الولي أبو زرعة عما مر نقله عنه أن الحكم بالموجب لا يتناول من الآثار إلا ما دخل وقته اعلم ان قوله هذا قضية كلام السبكي وصريح كلام شيخه البلقيني خلافه ويان ذلك أن السبكي قال وإذا حكم حاكم بموجب القرض وعقيدته ان المقرض يملكه بالقبض ملكا تاما يمنع رجوع المقرض في عينه امتنع على الشافعي الحكم بالرجوع في عينه بعد قبضها وإن حكم بصحته لم يمتنع على الشافعي ذلك لأن صحته لاتنافي الرجوع فيه وإن حكم حاكم بموجب الرهن أو الالتزام بمقتضاه امتنع على المخالف الحكم بشيء من الآثار التي لا يقول بها ذلك الحاكم أو بصحته لم يمتنع على المخالف ذلك اه قضية اطلاقه الآثار في مسألة الرهن انه لا فرق بين ما دخل وقته وما لم يدخل وان البلقيني قال لو حكم حنفى بموجب تدبير امتنع على الشافعي الحكم بالبيع أو حكم شافعي بموجب شراء دارها جار امتنع على الحنفى الحكم بشفعة الجوار أو بموجب إجارة امتنع على الحنفى الحكم باطلا لها بموت أحد المتعاقدين لان من وجبها الدوام والاستمرار للورثة اه وهذا الذي ذكره آخر صريح في انه لا فرق بين ما حضر وقته وبين ما لم يحضر لكن اعترضه تليذه الولي أبو زرعة فقال ما ذكره شيخنا في هذه الصورة الثالثة بمنوع وفارقت الصورتين قبلها بان الحكم فيها بالموجب وقع بعد دخول وقت البيع والاخذ بالشفعة فنقد لانه منع من البيع والاخذ بالشفعة فامتنع الحكم بخلافها كما لو وجه حكمه اليها صريحا إذ لا فرق بين الخاص والعام وأما الحكم بموجب الإجارة قبل موت المستاجر فلا يمكن توجيهه إلى عدم الانقضاء لانه لم يجيء وقته ولم يوجد سببه ولو وجه حكمه اليه فقال حكمه بعدم انقضاءها إذا مات المستاجر كان لغوا نظير ما مر في الحكم بتعليق طلاق أجنبية إذ هما من واحد اه واعلم ان الصورتين الأولتين ذكرهما السبكي كما ذكرهما البلقيني والثالثة التي زادها البلقيني هي التي توجه عليها اعتراض تليذه ويمكن أن يوجه ما قاله البلقيني فيها باننا لنسلم ان الحكم فيها توجه إلى عدم الانقضاء بالذات وإنما الذي توجه اليه بالذات هو بقاء العقد واستمراره إلى مضي مدة الإجارة وجد موت أم لا وهذا قد دخل وقته فتناوله الحكم بالموجب وبه فارقت مسألة تعليق طلاق أجنبية فانه حال حكمه ثم بالموجب لم يكن هناك شيء حتى ينصب الحكم عليه فيستتبع منع التزويج وهنا الحكم بالموجب توجه إلى موجود حال الحكم وهو البقاء والاستمرار إلى انقضاء المدة فصح الحكم فيه ومن لازمه امتناع الحنفى من الحكم بالفسخ بالموت لانه ينافي حكم الشافعي بالبقاء والاستمرار إلى انقضاء المدة وهذا يزول ما اعترض به الولي على شيخه وما يقوى ما قاله شيخه ويدفع ما اعترض به عليه أن القضاة من بعد الولي وإلى الآن كادوا يجمعون على ما قاله البلقيني في مسألة الحكم بموجب الإجارة تارة وبصحتها أخرى ومنه عدم انقضاءها بالموت فانك لا ترى مستند إجارة عن شافعي قديم أو جديد إلا وفيه التعرض للحكم باحد الكيفيات الثلاثة ولم نعرف عن مخالف قط انه أبطل هذا الحكم وإنما هو حكم محترم فيما بينهم يعملون به ويعملون عليه عند موت المتأخرين أو أحدهما فدل ذلك على أن القضاة والعلماء معتمدون لكلام البلقيني غير ناظرين لاعتراض تليذه عليه في هذه المسئلة وما يدل أيضا لذلك ما تقدم في كلام السيد السمرودي أن غالب علماء مصر من الشافعية وغيرهم على أن الحنفى إذا حكم بموجب وقف على النفس شرط فيه الادخال والخراج فادخل الواقف زوجته تناول هذا الادخال حكم الحنفى ولم يكن لمخالف ابطاله فتأمل جعلهم حكم الحنفى شاملا للادخال مع كونه حادنا متجددا بعد الحكم تجد ذلك صريحا في انهم قائلون بتناول الحكم بالموجب للآثار التي دخل وقتها حال الحكم والتي لم يدخل وقتها حيثئذ وتأمل

الاستيلاء هذا في غير
المستولدة أما هي فالاصح
ان فراشها لا ينقطع
بولادتها ولا بدعوى
استبرائها أو انكار وطئها
والحلف عليه اذ لم يزوجها
وتأتى بولد يمكن لحوقه
بالزوج (سئل) عن اشترى
أمة من امرأة حاملا من
الزنا هل يجوز له تزويجها
بغير استبراء أم لا (فاجاب)
فانه يجوز لانه انما يجب
لتزويج الأمة اذا كانت
فراشا لغير من يريد
تزوجها (سئل) عن قول
الجلال الحلبي واذاحلف
على الاستبراء فهل يقول
استبرأها قبل ستة أشهر
من ولادتها هذا البدأ
يقول ولدته بعد ستة أشهر
بعد استبرائي فيه وجهان
ما المعتمد منهما (فاجاب)
بان ما ذكره من الوجهين
بلا ترجيح هما في الروضة
وأصلها كذلك والظاهر
ان كلامها كاف في حلفه
لحصول المقصود به (سئل)
عن الأمة الحامل من
الزنا وهي من ذوات
الاشهر هل يجوز له اشترى
أن يطأها بعد استبرائها
بشهر أم يحضه ان كانت
تري الدم مع الحمل
وجعلتموه حيضا والحمل من
الزنا كالأعدم أم لا يجوز له
وطؤها حتى تضع (فاجاب)
بانه يجوز لمشتري الأمة
المذكورة وطؤها بعد الحيضة

أيضا أن السيد السهمودي لما كان يعتمد تفصيل أي زرة خالف علماء مصر ورجح ما قاله بعضهم
أن للمخالف أن يتعرض لذلك الإدخال ويطله لانه لم يدخل وقته فلم يتناولوه حكم الحنفى فتتبع أن
غالب علماء مصر الذين في زمن السيد وكثير منهم بل أكثرهم تلامذة أي زرة أو تلامذة تلامذته
ومع ذلك لم يقولوا بما قاله من التفصيل وإنما قالوا بان حكم الحنفى يتناول ذلك الامر الحادث
المتجدد وحتى لا يتعرض له مخالف والحاصل أن الذي يتجه اعتياده وبه يلتزم اطراف ما حكينا
عن البلقيني وغيره أن الحكم بالموجب يتناول ما دخل وقته وما لم يدخل وقته لكن بشرط أن
يدخل وقت سببه كما في مسألة الإدخال فان الحنفى الحاكم بالموجب تضمن حكمه الاذن للوقوف في
الإدخال فكان ذلك الإدخال كانه وجد لوجود سببه من أذن الحاكم له فيه أو وقت ما يشمله كما في مسألة
الاجارة فان الحكم فيها توجه الى الدوام الشامل لمنع الانفساخ بالموت ففي هاتين الصورتين وما أشبههما
يتناولها الحكم بالموجب كما يتناول ما دخل وقته بل بالغ بعض محققى مشايخنا وقال الموجب مفرد
مضاف وهو للعموم فيتناول جميع الآثار التي دخل وقتها والتي لم يدخل وقتها وسيأتى في كلام
السبكي التصريح به ومع ذلك في هذا العموم نظر لان ما قاله أبو زرة في مسألة تعليق طلاق الأجنبية
له وجه وحاصل كلامه فيها ان من علق طلاق أجنبية على تزويجها بها لحكم مالكي أو حنفى بموجب
ذلك ثم تزوجها فبأمر شافعي وحكم باستمرار العصمة وعدم وقوع الطلاق نفذ حكمه ولم يكن ذلك
تقصا للحكم الاول لانه لم يتناول وقوع الطلاق لو تزوجها فانه أمر لم يقع الى الآن فكيف يحكم
على ما لم يقع والحكم انما يكون في متحقق فما هذا منه الا فتوى وتسميته حكما جهلا أو تجوز
يعنى به ان هذا حكم الشرع عنده لانه ثبته وألزم به وكيف يلزم بما لم يقع وبما يوضح ذلك
انه لو لم يأت بصيغة عموم وهو الموجب بل حكم بهذه الجزئية الخاصة فقال حكمت بوقوع الطلاق
ان تزوجها لم يصادف محلا وعد سفها وجهلا وكيف يحكم الانسان بالشئ قبل وقوعه فيقول
حكمت بصحة بيع هذا العبد لو وقع بشروطه وبصحة نكاح هذه المرأة لو وقع بشروطه بخلاف
قول الحنفى في المدبر بعد تدبيره حكمت بمنع بيعه فانه صحيح على مذهبه وقع في محله ووقته فننفذ فافهم
ذلك فانه مهم حسن ووقع بسبب عدم تدبره خط في الاحكام وتوجيه الحنفى أو المالكي حكمه الى
وقوع الطلاق على التي يتزوج بها وحكمه بمنع التزوج بها ففسد منه فان النكاح صحيح بلا توقف وانما
الكلام في وقوع الطلاق بعد صدور النكاح ولا يدري هل يقع بينهما نكاح أم لا فلا يمكن توجيه
الحكم الى منع النكاح كما وجه الحنفى حكمه الى منع بيع المدبر ولا الى وقوع الطلاق في عصمته
لا يدري هل تقع في نفس الوجود أم لا فان نفس الطلاق لم يقع قبل النكاح وانما وقع تعليقه
والتعليق غير موقع في الحال فكيف يحكم على شئ لم يوجد بشئ لم يقع هذا واضح لصاحب اللمعة
الحالي عن العصية اه ولما ذكره في خصوص هذا المثال وجه كما مر ومع ذلك فاطلاقه الغاء
هذا الحكم غير صحيح بل يتعين في هذا المثال واشباهه أن يرجع الى معنى الحكم بالموجب عند
الحاكم به فان كان يقول في الحكم بالموجب لا بد من دخول وقت المحكوم به فالتحق بما قاله الولي
وان كان مذهبه في الحكم بالموجب انه لا يشترط فيه ذلك لم يصح ما قاله الولي من بطلان حكم
المخالف في هذه المسئلة فالحق في هذه الصورة واشباهها اناطة الحكم فيها بمذهب الحاكم حيث
كان الحكم بموجب التعليق قبل الملك صحيحا في مذهبه لزمه كل أحد تنفيذ حكمه ولم يسمح من مخالف
أن يقول فيه من قبل رأيه بل ولا من قبل رأى مقلده بانه فاسد ولا أنه خرج مخرج الافتاء لان
ذلك انما نشأ من اجتهاده أو اجتهاد مقلده وهو ليس بحجة على المخالف وقد صرح الائمة من سائر
المذاهب بان حكم الحاكم حيث وقع صحيحا على مذهبه ولم يخالف نصا صريحا ولا إجماعا ولا قياسا

جليا ولا القواعد الكلية ولا معتمد مذهبه حيث كان مقلدا اعتد بذلك الحكم ولم يجوز لاحد نقضه ولا الطعن فيه وهذا يزداد تعجبك بما وقع فيه الولي ان كان الحاكم يعتقد صحة ذلك الحكم وانه حكم حقيقة لا افتاء وكان أقل ماعلى الولي أن يبحث عن هذا الحكم من أهل مذهب الحاكم به فان قالوا انه حكم صحيح حقيقى أراح نفسه بما وقع فيه وان قالوا انه مجرد افتاء نقل عنهم ذلك ولم يشنع بتلك الالفاظ التي كان من حقها أن لا تذكر وإذا اقتضى اجتهاد مقدم صحة ذلك التعليق وانه يقع به الطلاق بعد الزوج مع مخالفته للحديث الصحيح ولاطلاق الالفيا تملك فكيف يسلم لهم هذا ويعترض حكمهم به بل كما يسلم لهم الاصل يسلم لهم الحكم به ومن أوضح المعلوم أن حكم الحاكم محمول على قواعد مذهبه دون مذهب غيره وان ظهر دليله ولقد بلغنى أن هذه المسئلة وقعت بمصر من قريب وان المالكية احتجوا بما ذكرته أن هذا الحكم صحيح على قواعدنا فكيف يسوغ أن تظعنوا فيه وان محققى الشافعية وافقوهم على انه لا يجوز لاحد التعرض لحكم المالكي الموافق لقواعد مذهبه في هذه المسئلة كثيرا والحاصل أن حكم المخالف حيث وقع عنده صحيحا شاملا لما دخل وقته ومالم يدخل من الآثار لم يجوز لمخالف التعرض لشيء من آثاره مطلقا بنقضه ولا بالحكم بخلافه هذا ان علم مذهب الحاكم في ذلك والافادخل وقته وأوسيه أو ما يشمله كان حكمه كالذى قبله في انه لا يتعرض له وان لم يدخل شيء من ذلك جاز التعرض له على الخلاف السابق فتأمل هذا التفصيل واحفظه فانه المتعين في هذه المسائل الشاهدة به المدارك والدلائل ولا تركز الى ما يخالفه بما مر اذ كيف يغفل عن النظر لمذهب الحاكم الاول أن عرف وعما ذكرته من التفصيل أن لم يعرف فالغفلة عن شيء من ذلك استرواح عجيب والله سبحانه وتعالى أعلم المرجو أن يقسم لنا من توفيقه أو فر نصيب فان قلت قد استفتى أبو زرعة في وقف على النفس حكم به حنفى أسئلة متعددة فاقى في كل بما يظهر له على قواعد مذهبه كما هو مسطور على طوله في فتاويه ولم يحل على مذهب أبى حنيفة الحاكم في ذلك الوقف وكذلك فعل شيخه البلقيني وكذلك فعل السبكي فاطبقوا على ذلك ولم يحلوا على مذهب الحنفى الحاكم في ذلك الوقف بالموجب قلت إن ما افاقى به في تلك المسائل من موجبات الالفاظ التي لا تختلف فيها المذاهب كما أشار اليه في جواب آخر فليس هذا بما نحن فيه وهو بما تختلف فيه المذاهب فهذا يتعين فيه ما ذكرته من الرجوع لمذهب الحاكم بعد فتأمله في تفريعه أعنى أبازرعة على ما هو صحيح عند الحنفية فقط جرى على ما هو المقرر في المذاهب أن الحكم المختلف فيه بعد الحكم يكون كالمتفق عليه ثم رأيت في كلام السبكي في القول الموعب في الحكم بالموجب ما يؤيد أن المراد بالموجب كل حكم ترتب على ذلك الحكم وان لم يدخل وقته وملخص عبارته لا إبهام في الموجب لانه مقتضى اللفظ وهو أمر معلوم وأعلم أن مقتضى اللفظ ومدلوله وموجه اللفظ متقاربة فمدلوله ما يفهم منه ومقتضاه وموجه ما يفهم منه وما يترتب عليه وان لم يفهم منه كالباع مدلوله نقل الملك بعوض ومقتضاه ذلك وما يترتب عليه من انتقال الملك وثبوت الخيار وحل الانتفاع وغيرها من الاحكام التي اقتضاها البيع وكذلك الوقف مدلوله انشاء الواقف الوقف ومقتضاه وموجه صيرورة ذلك وقفا واستحقاق الموقوف عليه منافعه الى غير ذلك من الاحكام الثابتة له وقول الزوج أنت طالق مدلوله ايقاع الفرقة ومقتضاه وموجه وقوعها وحرمة الاستمتاع وغير ذلك من الاحكام ثم قال وما ذكرته السائل من أن الموجب فيه إبهام مندفع بان مدلول الموجب معلوم وبإضافته الى ذلك العقد الخاص تعين وهو معلوم عند من يرى صحته ويشمل جميع ما يسمى موجباله للعموم الاستفادة من اضافة الموجب الى الحكم ويصح الحكم بالامر العام سواء استحضر الحاكم

لحصول استبرائها كما جزم به ابن المقرئ في الروض واقتضاء كلامهم في العدة وان أوهم كلام الشيخين خلافة لتقرعها حصول استبرائها على مقابل الاصح وكذا بعد الشهر أن كانت من ذوات الاشهر (سئل) عن ملك أمة ثم باعها لآخر في مدة الاستبراء ثم تقابل في المجلس فهل يلزمه استئناف مدة الاستبراء في ذوات الاشهر أم تبني وهل يلزمه استبراء ذات الحيض بحضة أم لا وهل إذا كان البيع والتقابل على الصفة المذكورة بعد الاستبراء يلزمه الاستبراء ثانيا أم لا (فاجاب) بانه لا يلزمه استئناف الاستبراء في الشق الاول بل تبني ولا استبراء في الشق الثاني (سئل) عن رجل اشترى أمة ثم وطئها قبل الاستبراء فحملت منه فهل إذا حاضت حال الحمل يكفيه ذلك في جواز وطئها أم لا بد من وضعه وإذا لم تحض حال الحمل هل يكفيه الوضع في جواز الوطء أم لا بد من حيضة بعده لكونه منه وإذا قام لا بد من حيضة بعده هل يقوم النفاس مقامها في ذلك أم لا بد من حيضة بعد النفاس (فاجاب) بانه لا يكتفى بذلك في جواز وطئه

أياها بل لا بد من وضع حملها
 فاذا وضعت جاز له وطؤها
 وإن لم تحض حال حملها
 ﴿باب الرضاع﴾
 (سئل) هل يحتاج في إقرار
 غير الفقيه بالرضاع إلى ذكر
 شروطه أولا (فاجاب)
 بأنه لا يشترط فيه ذكرها
 (سئل) عن أخبرته أمة
 بأنها أرضعت من يريد
 التزوج بها فهل يجوز له
 التزوج بها أولا (فاجاب)
 بأنه إن أخبرته بأنها أرضعتها
 قبل اتمامها حولين خمس
 رضعات متفرقات أو أكثر
 وغلب على ظنه صدقها لم
 يجوز له التزوج بها والا
 تجاز له (سئل) عن رجل
 قالت له زوجة عمه أنا
 أرضعتك فقال خسا ام
 اقل فقالت لا أدري فهل
 ينقض لمسها وضوء وهل
 يحل له التزوج ببنتها أم لا
 (فاجاب) بأنه لا ينقض
 لمسها وضوءه ويحل له
 التزوج ببنتها (سئل) عما
 لو تم الحولان في أثناء
 الرضعة الخامسة هل يؤثر
 أولا (فاجاب) بأن
 الأصح أن الرضاع
 المذكور يؤثر (سئل)
 عما لو أقرت أن سيدة
 أخوها من الرضاع وكان
 ذلك قبل التمكن يقبل
 ذلك أم لا (فاجاب) بأنه
 لا يقبل قولها على سيدة
 ﴿باب النفقات﴾
 (سئل) هل المتمدن سقوط
 نفقة السفية باكلها مع

أفرادهم أم لا فليس هنا إيهام قادح ونظيره أن يقول حكمت بكل ما يوجه هذا اللفظ وهو عالم بهذه
 السكينة إذ الشرط علم الحاكم بمقتضاها وإن لم يستحضر ذلك الوقت جزئياتها ولو قال مهما كان
 مقتضى هذا اللفظ حكمت به وهو عالم بمقتضاه صح وكان حكما بذلك اللفظ وترتب أثره عليه
 اه المقصود منه وهو صريح في أن الحكم بالموجب يتناول جميع آثار ذلك المحكوم به على العموم
 الشامل صريحا لما دخل وقته وما لم يدخل وقته وحينئذ فالحق مع البلقيني لموافقته لكلام السبكي
 هذا لامع أبي زرة لمخالفته كلامه لـ هذين الجبرين مع أن كلاهما أعلم بالمصطلحات ومقتضى
 الالفاظ وما يترتب عليها فاعلم ذلك فانه مهم أي مهم رابعها تحرير مسألة السؤال وهي أن الشافعي هل
 يسمع الدعوى بضمان الماء ويحكم به بعد حكم الحنفى بموجب وقفه أم لا فنقول هذه المسئلة هل هي
 بما دخل وقته أم لا والحق في ذلك سؤال الحنفية عن الحكم بموجب وقف الماء إذا هل يتناول
 عدم ضمانه فإن قالوا يتناولوه لم يجوز للشافعي سماع الدعوى به ليحكم بضمانه لما تقرر أن حكم
 الحاكم الصحيح على مذهبه لا يجوز لمخالفه نقضه ولا التعرض لما يخالفه وإن قالوا لا يتناولوه أو
 ذكروا أن المسئلة ليست منقولة عندهم رجعا إلى مذهب الشافعي في ذلك وهو ما قدمناه وحينئذ
 فنقول هذه المسئلة يحتمل أنها بما دخل وقته عند حكم الحنفى بالموجب فتكون من حيز القسم المتفق
 على شمول الحكم بالموجب له ويبان ذلك أن حكم الحنفى بموجب الوقف متضمن للحكم باستحقاق
 الموقوف عليه لغلة الوقف وعدم استحقاقه لما ليس من غلته وحينئذ فحكمه بموجب وقف الماء
 يتضمن الحكم بعدم استحقاق الموقوف عليه لضمان الماء على من استولى عليه ولو تعديا لأن هذا
 من أحكام الماء الذي حكم بموجب وقفه فهو من آثاره الحاضرة وقت الحكم فعليه ليس للشافعي
 الحكم في هذه المسئلة بضمان الماء لانه يناقض حكم الحنفى المتضمن لعدم ضمانه وسيأتي في كلام
 السبكي ما يرجح هذا الاحتمال وهو قوله وموجب الوقف صيرورة ذلك وقفا واستحقاق الموقوف
 عليه منافعه إلى غير ذلك من الأحكام الثابتة له اه ويبان أن من الأحكام الثابتة له استحقاق
 الموقوف عليه بدل الماء الموقوف تارة وعدم بدله أخرى فالحكم بموجب حكم بتلك الأحكام التي
 من جملتها استحقاق بدل الماء وعدمه ويحتمل أن هذه المسئلة ليست في شيء من هذا المبحث
 أصلا لأن حكم الحنفى بموجب الوقف لا تعرض فيه لضمان الماء بنفى ولا اثبات لأن هذا ليس من
 تفاريع الوقف حتى يشمل الحكم بموجب الوقف وانما هو من تفاريع الاستيلاء على حق الغير وحينئذ
 فحكم الشافعي بضمان الماء لا يناقض حكم الحنفى بموجب الوقف وقد اقيمت سابقا فيمن وقف دارا
 على نفسه ثم أولاده وهكذا وحكم بموجب الوقف ومحتة ولزومه حنفى فاجره ولده مائة سنة وحكم
 له بذلك شافعي فهل ينفذ حكم الشافعي أم لا لمخالفته لما يراه الحنفى أن الحكم بالموجب متضمن
 للحكم بجميع الآثار التي يراها الحاكم قال ابو زرة مخالفا لشيخه الامام البلقيني بشرط أن يدخل
 وقت الحكم بها إذا تقرر ذلك علم منه أن حكم الحنفى بموجب الوقف متضمن حكمه بامتناع اجارته
 مدة لا يجزها الحنفى لأن هذا اثر من آثار حكمه وقد دخل وقته أي فهو كمنع بيع المدبر السابق
 فصار كأنه وجه حكمه اليه وحينئذ فليس للشافعي الحكم بما يخالف ذلك لأن فيه نقضا لحكم الحنفى
 اه المقصود منه وهو مؤيد لما ذكرته هنا من الاحتمال الاول وهو أن حكم الحنفى بموجب
 وقف الماء متضمن للحكم بعدم ضمانه ومما يؤيد ذلك أيضا جعل السيد السهري أن الشافعي إذا
 حكم بموجب اجارة كان من آثاره التي لم يدخل وقتها الحكم بطلان وقف المنافع فتأمل جملة
 هذا من آثار الحكم بموجب تلك الاجارة فعلم أن عدم ضمان الماء من آثار الحكم بوقف الماء الا أن
 يفرق بأن وقف المنافع وقع على المنافع التي وقع عليها الحكم بالاجارة فتوارد على محل واحد بخلافه

زوجها على العادة بغير
 اذن وليها كما قاله البلقي
 وقال الدميري انه الصواب
 الملقى به ولا عبرة بما في
 المنهاج واختاره الشيخ
 زكريا في فتاويه وقال
 البكري لم يذكرها الشيخان
 في الشرح والروضة
 والظاهر أن الشيخ ذكر
 ذلك تفقها أم المعتمد في
 المنهاج (فاجاب) بان المعتمد
 مافي المنهاج من عدم
 سقوط نفقة الزوجة
 باكلها مع زوجها على العادة
 اذا كانت غير رشيدة ولم
 ياذن وليها فيه سواء كانت
 صغيرة أم مجنونة أم سفية
 وسكت عنها في الروضة
 لفهمها من الصغيرة ولهذا
 قال الاصفوني في مختصرها
 فلو أكلت معه كالعادة
 فالاصح سقوط نفقتها الا
 أن تكون غير رشيدة ولم
 ياذن وليها وقال ابن المقرئ
 في مختصرها ولو أكلت
 معه برضاها وهي رشيدة
 أو باذن الولي سقطت
 نفقتها وقال الحجازي في
 مختصرها هذا في رشيدة أو
 صغيرة أكلت باذن القيم
 وقال جماعة منهم الاسنوي
 والعراقي عقب كلام الروضة
 ان التعبير بالبالغة تعبير
 ناقص فانها قد تكون سفية
 أو مجنونة فتكون كالصغيرة
 فالاصواب التعبير بالرشيدة
 وقال الاذري عقب قول
 المنهاج الا أن تكون غير
 رشيدة أي الحجر سفة أو صبا

في مسئلتنا والسبكي رحمه الله تعالى كلام في الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب بعضه يشهد
 للاول وبعضه يشهد للثاني وحاصل عبارته ان للاول شروطا ترجع للمتصرف والمتصرف فيه وكيفية
 التصرف فاذا ثبت حكم بصحة التصرف وبالموجب الذي هو نتيجة ذلك التصرف فان قد بعض تلك
 الشروط حكمنا بفساده وان تردد فيها فما رجع للصيغة أو حال التصرف فواضح وما رجع
 للمتصرف فما كان من الشروط الوجودية كالملك اشترط ثبوته للحكم بصحته بخلاف الشروط العدمية
 ككونه لم يتعلق به حق الغير لم يشترط ثبوته واشترط ثبوت نحو الملك لانه لأصل له ولا ظاهر يدل
 عليه فاذا لم يثبت ملك ولا عدمه وثبت ماسواه لم يحكم فيه بالصحة ولكن التصرف صالح وسبب لترتب
 أثره عليه في المملوك ويكون على وجه يجمع عليه وقد يكون مختلفا فيه فيحكم القاضي بموجب ذلك
 وله فوائد منها ان التصرف سبب مفيد للملك بشرطه حتى اذا كان مختلفا في افادته الملك كالوقف
 على النفس لحكم بموجبه من يرى صحته ارتفع الخلاف وان الواقف يؤخذ بذلك حتى لو أراد بيعه
 بعد لم يمكن وان يؤخذ كل ما هو في يده اذا أقر للواقف بالملك فانه يؤخذ بذلك كما يؤخذ
 الواقف وذريته من بعده وان يصرف الربيع للموقوف عليه باعتراف ذي اليد ولا يتوقف ذلك على
 الحكم بصحة الوقف في نفس الامر بل وقف الواقف لما في يده أو اعتراف ذي اليد له كاف فيه
 فالحكم بالموجب في الحقيقة حكم بالينة وثبوت أثرها في حق من أقر له بالملك كالواقف ومن تلقى
 عنه بلا شرط وفي حق غيرهم يشترط ثبوت الملك فان حكم الينة لازم لكل أحد وحكم
 الاقرار قاصر على المقر ومن تلقى عنه فاذا ثبت بالينة بعد ذلك الملك كان ذلك الحكم الاول لازما
 لكل أحد وان لم يثبت كان لازما لذى اليد ومن اعترف له ولا نقول ان الحكم على كل أحد معلق
 على شرط بل الحكم منجر على كل وجه كلي يندرج فيه ٣ فاجاب يثبت الملك عليه اما باقرار واما بينة
 ويزيد الحكم بالصحة على ذلك انه حكم بوجود الشرط واتقاء المانع وبصحة التصرف في نفسه مطلقا
 ويلزم منه الحكم بثبوت أثره في حق كل أحد فالحكم بالموجب معناه الحكم بثبوت الاثر في
 حق كل من ثبت الملك عليه باقرار أو بينة سواء كان الاقرار والينة موجودين أم متجددين بعد
 ذلك ويلزم منه الحكم بالصحة في حقهم لا مطلقا والحكم بالصحة معناه الحكم بالموثورية التامة مطلقا
 ويلزم منها ثبوت الاثر في حق كل أحد ٧ أن لا يأتي المحكوم عليه بدافع واحتمال الدافع لا ينافي
 الجزم بالحكم واما جاز الحكم بالموجب ولم يتوقف على ثبوت الملك لانه يؤدي الى ان من أيده ملك
 لو وقفه على الفقراء مثلا وثبت مكن من بيعه وهو مخالف للقاعدة الشرعية أن المقر والمتصرف
 يؤخذ بمقتضى اقراره وتصرفه فتعين الحكم عليه بموجب اقراره لذلك ولانها ان كانت خرجت عن
 ملكه فقد خرجت عنه بالوقف والا فلا يقر على بيعه فهو منه باطل قطعا وانما جاز الحكم في
 المختلف فيه بصحة كونه سببا حتى يرتفع الخلاف لانه قد يقر بالوقف على نفسه مثلا ويريد الرجوع
 عنه اكونه براه والحالم لآبراه فيحكم فيه الحاكم برأيه من صحة السببية وخروجه عن ملكه فان
 قلت الموجب مجهول والحكم لا بد فيه من تعيين المحكوم به كله قلت الموجب مقتضى اللفظ وهو
 أمر معلوم ومقتضى اللفظ وموجبه ومدلوله الفاظ متقاربة فمدلوله ما يفهم منه مقتضاه وموجبه
 ما يفهم منه ويترتب عليه وان لم يفهم منه كحل الانتفاع وثبوت الخيار على البائع وكذلك الوقف
 مدلوله انشاء الواقف والوقف ومقتضاه وموجبه صيرورته ذلك وقفا واستحقاق الموقوف عليه
 منافعه وسائر الاحكام الثابتة له اه المقصود من كلام السبكي فتامله فان فيه فوائد تنفع فيما
 نحن فيه لاسيما جعله من موجب الوقف استحقاق الموقوف عليه منافعه وسائر الاحكام الثابتة
 له فان هذا ظاهر قوى في ترجيح الاحتمال الاول ان من موجب الوقف ملك الموقوف عليه لبدل

أوجنون ولم ياذن وليها فيه
أى فلا تسقط قطعا ولا
عبرة برضاها قال في الروضة

بلا خلاف وقد اقتضى
كلامه انها لو أكلت معه
بإذن وليها سقطت على
الصحيح كالرشيعة وقضية
القياس ان اذن الولي إنما
يعتبر حيث يكون الحظ لها
فيه أما لو كان حظها في
أخذ المقدر لها يكون
زهيدة أو عليقة فلا يكون
أذن الولي كعدمه ليس له
أن ياذن في خلاف المصلحة
لها وقال الزركشي عقب
قول المنهاج إلا أن تكون
غير رشيعة أى بحجر سفة
أوصبا أو جنون ولم ياذن
وليها أى فلا تسقط قطعا
ولا عبرة برضاها بلا
خلاف كما قاله في الروضة
وقال الفزى عقب قول
المنهاج إلا أن تكون غير
رشيعة أى بحجر أو صبا
أرجنون ولم ياذن وليها
أى فلا تسقط قطعا ولا
عبرة برضاها وقال الناشري
عقب قول الخاوي أو
أكلت معه هذا في حق
رشيعة مختارة أكلت معه
الكفاية أو محجور عليها
أذن لها وليها وكان لها فيه
مصلحة فان لم ياذن الولي
فالزوج متطوع ولا تسقط
بذلك نفقتها قطعا أما الأمة
التي تجب نفقتها فالمعتبر اذن
سيدها المطلق لا اذنها
(سئل) عن شخص حبسته

الماء في مسئلتنا تارة وعدمه أخرى فاستحضر ذلك فانه مهم خامستها يتعين على الشافعي إذا
أريد الدعوى عنده بذلك الماء الذي هو من بعض عيون مر الظهران أن يكلفهم البينة بملك منبعه
حتى يكون الماء مملوكا ولا يكفي حكم الحنفى بموجب وقفه لان الحكم بالموجب لا يستلزم الحكم
بملك المحكوم له كما صرحوا به فاذا استوى ذلك سأل الحنفية فان قالوا إن حكم الحنفى بموجب الوقف
يمنع ضمان الماء لم تسمع الدعوى لثلاث يكون مناقضا لحكم الحنفى وإن قالوا لا يمنعه تسمع الدعوى
وحكم وإن لم يعرف مذهبهم في ذلك فان قلنا إن هذا من آثار حكم الحنفى لم تسمع الدعوى أيضا
والأصح هذا ما ظهر لي في هذه المسئلة وفوق كل ذى علم عليم وكتبه أحمد بن حجر الشافعي عفا الله
عنه وعن مشايخه ووالديه والمسلمين حامداً مصلحاً مسلماً محتسباً بحوقلا نعم رأيت الامام السبكي
رحمه الله سبحانه وتعالى وأعلى درجته ذكر في كتابه القول الموعب ما يؤيد ما قدمته أن الحكم
الاول لا ينتقض بشيء من آثاره ولا بما اشتملت عليه بالمطابقة أو التضمن أو الاستلزام وذلك انه
ذكر ان امرأة أقرت انها وقفت دارها الثابت ملكها وحيازتها لها على كذا وشرطت النظر لنفسها
واشهدا حكم شافعي على نفسه بموجب الاقرار وثبت ذلك عنده وبالحكم به فأراد مالكي ابطاله
لشرطها النظر لنفسها واستمرار يدها ولكون الشافعي لم يحكم بالصحة وأن حكمه بالموجب لا يمنع
النقض وأفتاه بذلك بعض الشافعية أخذاً من تصويب الرافي أن قول الحاكم صح ورود هذا
الكتاب على قبلته قبول مثله والزمت العمل بموجه انه ليس بحكم وقال بعض الحنفية لو اقتصر
على الحكم بموجب الاقرار جاز نقضه ولكن هنا زيادة تمنع النقض وهى قوله وبالحكم به أى
بصحة الوقف وواقفه بعض المالكية أو قارب ثم صوب السبكي انه لا يجوز نقضه اقتصر على
الحكم بالموجب أم لا ورد جعل الضمير في به للواقف بأنه لا يحتمله وإنما الذى يحتمله انه عائد على
الاقرار وهو الاظهر أو على موجب الاقرار فهو تأكيد والحكم بموجب الاقرار فقط أو على الثبوت
فالمحكوم به بموجب الاقرار أو ثبوت الاقرار ونسبة الحكم إلى الثبوت صحيحة بناء على ما عليه
الاكثر أن سماع البينة وانهاء الحال إلى القاضي نقل شهادة لالحكم بقيام البينة فيحتاج إلى
الحكم بها وبه يعلم أن لفظة الحكم قد لا يراد بها الالتزام بالمدعى به وتستعمل في تثبيت الدعوى
ثم صوب السبكي أن الحكم باحد الوجوه المذكورة لا يجوز نقضه بحال إذا لم يخالف نصا ولا
اجماعا ولا قياسا ولا قاعدة كلية وأطال في بيان ذلك ومثله حكاية جماعة من أئمة مذهبنا وغيرهم
الاجماع على أن كل حكم كذلك لا يجوز نقضه نعم قال ابن القاسم للحاكم نقض حكم نفسه إذا بان
خطؤه بالاجتهاد وخالفه ابن الماجشون وهو المعروف عندنا ورد السبكي على من زعم أن الحكم بالصحة
لا ينقض بخلاف الحكم بالموجب بان ذلك لا مستند له في شيء من كتب العلم بل لا ينتقض كل منها وبين
أن شرط الحكم بالصحة المطلقة أن ثبت عند الحكم وجود جميع شروطها وكذا عبر القضاة فيها وأما
هى بالنسبة لمعين فيكفى اقراره في الحكم بصحته ليؤخذ به فالحكم بموجب الاقرار يستلزم الحكم بصحته
وصحة المقر به في حق المقر فهنا ثلاثة أحكام حكم بالمطابقة وهو موجه وحكم بالاستلزام وهما الحكم
بصحة الاقرار وصحة المقر به في حق المقر وقول الهروي ان ما يحكم فيه بصحة الاقرار لا يتضمن ان اسم
الاشارة في قوله ذلك إنما هو للاقرار الثابت عنده لا الموت ولا الوقف وإذا صح أن الاشارة للاقرار تعين
أن الضمير له فيكون الحكم بامرين بالاقرار وموجه فلو صح حكم المالكي السابق لكان الصادر
منه بالمطابقة الحكم بيطلان الوقف مطلقا في حق كل أحد وبالتضمن الحكم بيطلانه في حق المقر
وبالاستلزام الحكم بيطلان الاقرار به فيكون في الثاني والثالث رافعا لحكم الاول بالثاني والثالث
لتواردهما عليها وإن كان ما حكم به الثاني بالمطابقة غير ما حكم به الاول بالمطابقة وامتناع

زوجته على دين لها عليه فهل
يجب لها عليه نفقة وهو
بالسجن والحال انه معمر
(فاجاب) بانه لا يجب لها
عليه نفقة ولا كسوة لمدة
حبسه للحيولة بينه وبينها
بسيها كالمحبست ولو ظلما
بل أولى لتمكنها من اطلاقه
أو تمكينه منها حال كونه
محبوسا (سئل) عما إذا كانت
غير الرشيدة مع زوجها على
العادة بغير إذن وليها لم
تسقط نفقتها وهل لزوجها
الرجوع عليها بما أنفق
لانه لم يعطه على سبيل
التبرع كما أفتى به الولي
العراقي وغيره أم لا (فاجاب)
بانه لا رجوع له عليها بما
أنفق ولم أر ما عزي
للعراقي في فتاويه (سئل)
عما لو لعب الرجل زوجته
فأمنت هل يجب عليه ثمن ماء
غسلها أم لا (فاجاب) نعم
يجب عليه (سئل) عما لو س
أجنبية ففقد وضوءها هل
يجب عليه ماؤه أو يفصل
فيجب ان كان بشبهة
كوجوب المهر بوطئها
أم يفرق بينهما (فاجاب)
بانه لا يجب على اللامس
ماء وضوء تلك الملبوسة
مطلقا والفرق بينه وبين
المقيس عليه ان وجوب المهر
فيه لا تنفاد من الموطوءة وعلة
وجوب ماء وضوء الملبوسة
على لامسها مركبة من
كونه بسببه وكونه زوجا

النفق في المحكوم به لم يفصلوا فيه بين المطابقة والاستلزام والجواز ان أمكن أن يطرق الاستلزام
لا يمكن أن يطرق التضمن بعدم الزوم في حقه ومن صرح بان الحكم قد يكون بالاستلزام القاضي
حسين مناو القرافي من المالكية هذا في الحكم بموجب الاقرار أما الحكم بالاقرار فيحتمل انه كذلك
اذ لا معنى للحكم بالاقرار الا الحكم بموجبه وكذلك كل تصرف ثبت عند القاضي من تحريم أو وقف
إذا قال حكمت به معناه حكمت بموجبه ويحتمل انه حكم بثبوت له لكن هذا لا يتأتى هنا لانه جمع بين
الثبوت والحكم فتعين حمله على الحكم بالموجب لانه المحقق دون الحكم بالصحة لانها احص ومران
التخالف بينهما انما هو من حيث الاطلاق على كل أحد لاهنا فانها مستويان بالنسبة للمقر ثم
بين السبكي بطلان ما مر من التعلق بكلام الرافي بان ضمير موجبه الواقع في كلامه يعود على
الكتاب كما هو واضح وموجبه صدور ما تضمنه من اقرار كما في مسئلتنا أو تصرف وقوله والزام
العمل به هو انه ليس بزور فمما ذكره كلامه ثبتت الحجة وقبولها لا الحكم لتوقفه على أمور آخر
فلذا صوب الرافي انه ليس يحكم في مسئلته ومسلتنا ليست مثلها للتصريح فيها بالحكم بالموجب
وليس في عبارة الرافي لفظة الحكم بل الالزام وهو وان عدوه من ألفاظ الحكم لكن محله في
الالزام بالمدعى به اما الزام العمل بالموجب فلم يقع في كلامهم الا هنا وقد يتوقف في مرادته
للحكم بالموجب والالزام بالموجب وفي مسئلتنا صرح الحاكم بلفظ الحكم فكيف يمكن أن
يقال انه ما حكم فان ادعى ان الحاكم استعمل لفظ الحكم في غير ما وضع له كان قدحا فيه وهو
لا يقبل لان الفرض في قاض متبصر بالحقائق عالم صالح للقضاء وقد اطرء عرف بلادنا بان الحكم
بالموجب حكم صحيح كاف على ان ينفذ هذا الحكم حاكم جيد كالحاكم الاول والتنفيذ انما يكون
في الحكم لا الثبوت فحملة على الثبوت فيه قدح للنسب أيضا اذ لا يجوز للثاني ان يسمع البينة
على الاول وهو معه في البلد على ما هو المشهور من مذهبه فسماعه للبينة وحكمه بها تصحيح للحكم
وقطع للزاع فيه على اننا لو سلنا حمل ذلك الحكم على مجرد الثبوت وصحة سماع البينة فتفيذه ينبغي
ان يكون حكما لان التنفيذ من الفاظ الحكم والثبوت الاصح عندنا انه ليس بحكم فاذا نفذ ما حكم
آخر كان تنفيذه في محل الا تهاد فلا يجوز نقضه ويصير تنفيذ الثاني لازما والمشهور عند المالكية
ان الثبوت حكم كما قاله القرافي وكذا عند الحنفية هذا كله في الحاكم الاول أما الحاكم الثاني
إذا قال انه ثبت عنده ما صدر من الاول والزم بمقتضاه كان ذلك حكما منه بلزوم ما ثبت عند الاول
فهو حكم لا يتجه فيه خلاف ثم قال الموجب الاثر الذي يوجه ذلك الاثر فيها شرعيان وقيل الثاني
عقلى لكنه يستلزم الحكم الشرعي فموجب الاقرار ثبوت المقر به للمقر له ليؤاخذ به وصحته كونه
بحيث يترتب عليه ذلك فلا بد من ثبوت شروطه عنده بخلاف الموجب لانه سبب للمواخذة
فالحكم بالسببية فقط وتوقفها على وجود الشروط وانتفاء الموانع انما يحتاج اليه اعمال السبب
وابتات المواخذة به فعلم ان موجب الانشاء أثره المسبب عنه وصحته كونه بحيث يترتب عليه ذلك
ولها شروط في التصرف والمتصرف فيه وكيفية التصرف اه ملخصا وفيه فوائد لمن تأمله وامعن النظر فيه
والظاهر ان ما وقع للسبكي مما مر في الكلام على عبارة الرافي سببه ان نسخته والزم العمل به
وهي نسخ أخرى غير معتمدة كما يعلم من سرق عبارته وحاصلها انه لو كتب على ظهر الكتاب
الحكمي صح ورود هذا الكتاب على قبلة قبول مثله والزم العمل بموجبه لم يكن حكما لاحتمال
ان يكون المراد تصحيح الكتاب وهو اثبات الحجة انتهت وتبعه في الروضة فتعليقها المذكور صريح
في ان عبارتهما التزم لا التزم وحيث زال التعلق بكلام الرافي السابق في أول كلام السبكي
رحمه الله تعالى فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص له دار ملكها لولده القاصر أو البالغ السفيه المشمول بحجره وقبل له ذلك من نفسه لنفسه وأذن له في تسليها من نفسه لنفسه فتسليها له وحازها له وهو ساكن هو وإياه فيها إلى حين وفاة الوالد فهل يملكها الولد بمقتضى ذلك ويرجع الولد على تركته والده باجرة المثل مدة سكناه فيها إلى حين وفاته وهل يكون الحكم كذلك إذا ملكها لاجنبي وقبل منه وأذن له في تسليها وحوزها ثم حازها وتسليها لكن هو وإياه ساكنان إلى حين وفاة الممتلك أو وضحا لنا ذلك (فاجاب) بقوله إذا وهب داره لولده المشمول بحجره ومضى زمن يمكن فيه القبض وقصد القبض عنه أو أقبض من نفسه لنفسه ملك الولد الدار وله على الاب أجرة سكناه لها بعد القبض عنه ولا يعتد بقبض المحجور عليه حتى يأذن له والده فيه ولا بد في القبض من خلوها من امتعة غير الموهوب له فمتى كانت مشغولة بامتنعة غيره لم يصح من الاب قبض ولا إقباض لها وكذا الموهوبة لاجنبي لا يصح منه قبضها وإن أذن له فيه الواهب حيث كانت مشغولة بامتنعة الواهب أو بامتنعة أجنبي آخر غير الموهوب له والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) عن قول القفال في فتاويه لو جهز ابنته بامتنعة لم تملكها الا بلائط مع القبض ويصدق يمينه أنه لم يملكها لها إن ادعته أم فإذا ماتت البنت وادعى الزوج أن له في الامتنعة الميراث وقال الاب بل هي لى لاني لم أهبل ولم أعط بنتى الامتنعة الا تجهيزا فما يكون الحكم في ذلك وفي فتاوى القاضى حسين أنه لو نقل ابنته وجهازها إلى دار الزوج فإن قال هذا جهاز ابنتى فهو ملك لها وإن لم يقل فهو إعاره ويصدق يمينه أم فهل يصدق أيضا يمينه بعد موت البنت إذا طلب الزوج الميراث أم لا يصدق على ذلك أم وقول الخوارزمى في الكافي أنه لو اشترى حليا أو ديباجا وزين به ولده الصغير يكون ملكا له وحكام القمولى عن القفال وقرره أم فهل معناه أنه يكون ملكا للاب أم يكون للولد باسطورا لنا الجواب (فاجاب) بقوله ما أتى به القفال صحيح وذلك لأن الهبة لا بد فيها من الايجاب والقبول والقبض بالا قباض أو الاذن فيه سواء في ذلك الهبة من الاب أو غيره على الاصح لكن الاب والجديتوليان طرفى الايجاب والقبول والقبض والا قباض بخلاف غيرهما فإذا وهب للصغير أو نحوه ولى غيرهما قبل له الحاكم وإنما صدق الاب يمينه في أنه لم يملكها لها إذا ادعته لأن الاصل بقاء الجهاز على مالكه حتى يعلم ناقل له عن ملكه إلى ملكها فإذا لم يعلم حكم بقاء ملكه وصدق في ذلك دونها وإذا صدق بالنسبة إليها لزم تصديقه بالنسبة إلى زوجها بالاولى فإذا ماتت وادعى الزوج أن له في تلك الامتنعة الربع أو النصف وأنكر الاب كونها ملكا لها صدق يمينه ولم يثبت للزوج حق في تلك الامتنعة إن وافق الاب على أنها كانت له وادعى أنه رهبها لبنته وكذا إذا أقام الاب بينة على أنها له قبل أن يجهز بها بنته أما إذا أنكر الزوج كونها ملكا للاب قبل التجهيز ولا بينة للاب صدق الزوج يمينه فإذا حلف كانت تركته عنها وورثها عنها الزوج وغيره ثم ما أتى به القفال لا ينافيه ما ذكر في السؤال عن القاضى بل هو موافق له لأن القاضى لم يجعل نقله الجهاز معها إلى دار الزوج مقتضيا للملكة وإنما جعل المقتضى لذلك إقراره بقوله هذا جهاز بنتى فتملكها حينئذ بذلك لأنه إقرار لها بالملك وأما مجرد نقله الامتنعة إلى بيت زوجها بنفسه أو بوكيله فلا عبرة به بل هو باق على ملكه فإذا ادعته هي أو زوجها بعد موتها وادعى الاب أنه باق على ملكه ولم يثبت قوله هذا جهازها أو ملكها أو لها صدق يمينه كما في كلام القفال فما قاله القاضى موافق لما قاله القفال أما ما ذكره السائل عن الكافي فصاحب الكافي لم يقله من عند نفسه وإنما نقله عن القفال وعبارته عنه لو اشترى حليا أو ديباجا لزوجته وزينها به لا يصير ملكا لها وفي الولد الصغير يكون تملكها انتهت وبما تقر عن القفال

ولهذا لا يجب عليها ما وضحه إذا المسته (سئل) عن نكح امرأة نكاحا فاسدا وتسليها أو أفق عليها مدة لم يطأها ولا استمتع بها هل له الرجوع عليها بما أنفق أم لا (فاجاب) بانه لا رجوع له عليها بشئ منه (سئل) عن طلق زوجته في اثناء فصل أو يوم هل يجب لها كسوة فصل كامل ونفقة يوم كامل أم يجب لها بقسط ما مضى خلافا لما فيهمه كلام النووى في فتاويه وما المعتمد في ذلك (فاجاب) بان المعتمد ما اقتضاه كلام الغزالي والنووى في فتاويهما والرويانى والنووى في تجربته وقال الاذرى انه الظاهر والبلاتينى انه القياس لان الكسوة تجب باول الفصل والنفقة باول اليوم (سئل) عمالو خدمت الزوجة نفسها أو استاجرت من يخدمها هل تسقط النفقة أو الاجرة أم لا (فاجاب) بانه تسقط نفقة الخادم عن الزوج في المسئلة الاولى دون الثانية وظاهر ان الاجرة المسماة لازمة للزوجة (سئل) عن نكاح حكم بوجه حاكم شافعى ثم مكنت الزوجة ومضت مدة لم ينفق عليها ولم يكسها فهل للحاكم الخفى أن يحكم بسقوطها أم لا (فاجاب) بانه ليس للحاكم

يعلم رد نقل هذا عنه فان صح عنه فهو اما اختيار له خارج عن المذهب وإما مرجوع عنه وذلك لان الذي صح عنه ماسبق وهو صريح في انه لا يكتفى بالفعل بل لابد من اللفظ في هبة الوالد وغيره وبما يضعفه قول الشيعين في الروضة وأصلها لو غرس شجرا وقال عند غرسه أغرسه لطفلي لم يملكه الطفل بذلك فان قال جعلته له واكتفينا باحد الشقين من الوالد أى وهو القول الضعيف ملكه لان هبته له على هذا القول لا تقتضى قبولا وان لم يكتف باحد الشقين من الوالد وهو الاصح لم يصير ملكه بذلك هذا حاصل عبارتها وهو صريح في رد كلام القفال هذا الاخير وان مجرد تزوين الاب لولده الصغير لا يقتضى تملكه باتفاق الاصح ومقابلة المذكورين ومن ثم ضعف كلام القفال هذا جماعة من المتأخرين منهم السبكي والاذرعى والازرقى اليمنى وغيرهم وسكوت آخرين عليه انما هو للعلم بضعفه مما قدموه قبله فلا حجة فيه خلافا لما يوهمه كلام السائل وبما تقرر من عبارة القفال التى نقلها عنه فى السكاكى يعلم رد قول السائل فهل معناه انه يكون ملكا للاب أو يكون للولد ووجه رده ان عبارة السكاكى المذكورة صريحة واضحة في ان مراده انه يصير ملكا للولد لكن قد تقرر انه ضعيف بل شاذ لا يعول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل يحل للرجل أن يهب بعض أولاده عينا دون الآخرين (فاجاب) بقوله يكره للاب والجد وان علا كراهة تنزيه لا تحريم خلافا لابن حبان من أصحابنا وان أطال في الاستدلال له في صحيحه أن يهب لاحد من أولاده وان سفلوا أكثر مما يهب لغيره سواء في ذلك الذكر والانثى والقريب والبعيد كالابن وابن الابن أو ابن البنت كما شمله اطلاقهم وان قال الازرعى لم أر فيه شيأ والمبتادر عدم الكراهة اه وذلك للنهى عن ذلك في خبر الصحيحين ولانه يفضى الى العقوق وبحث ابن الرفعة ان محل كراهة ذلك ان استوت حاجاتهم بخلاف ما اذا اختلفت لانتفاء المحذور السابق حيث قاله ابن الرفعة وغيره واذا ارتكب التفضيل المكروه فالاولى أن يعطى الآخرين ما يحصل به العدل فان لم يفعل سن له على ما حكاه في البحر أن يرجع أى فى الكل عند التخصيص وفى الزائد فقط عند التفضيل قاله الازرعى ولا كراهة فى التخصيص ولا يستحب الرجوع حيث رضى المحروم بذلك لدينه أو لغناه أو علم منه ذلك بصريح قوله ونفته به أو أذن ابتداء فى الهبة لاختيه دونه أو التمس هو له ذلك أما الرجوع عند العدل بينهم فى هبة الجميع أو فى هبة بعضهم فمكروه الا ان احتاج اليه لدين أو نفقة عيال قاله الازرعى والا لمصلحة كان يكونوا عقيقة أو يستعينوا بما أعطاه لهم فى معصية وأصروا عليها بعد انذاره لهم بالرجوع فلا يكره كذا ذكره الشيخان وقال الاسنوى بل القياس استحباب الرجوع فى الثانية ان لم يكن واجبا وبحث فى العاق ان الرجوع ان زاده عقوقا كره أو أزال عقوقه استحباب وان لم يفد شيأ فيهما أبيح قال ويحتمل استحباب عدمه وقوله ان لم يكن واجبا وافقه فيه الازرعى فقال الذى يظهر انه اذا علم أنه يستعين به فى معصية وتعين الرجوع طريقا فى كفه أو انكفاه عنها انه يجب الرجوع حيثن فتامله تجده حقا ان شاء الله سبحانه وتعالى اه وبحث أيضا تحريم الهبة لمن يعلم منه انه يصرف ذلك فى المعاصى لما فيه من الاعانة عليها ويسن للولد العدل فى هبته لو اديه فان أراد تفضيل أحدهما فالام أولى قاله الزركشى وقضية كلامهم ان نحو الاخوة لايجرى فيهم هذا الحكم قال ابن الرفعة ويحتمل طرده للايمان وقد يفرق بان المحذور فى الاولاد عدم البر وهو واجب قال ولا شك ان التسوية بينهم مطلوبة لكن دون طلبها فى الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن قول الامام الغزالى فى الاحياء لو طلب من انسان أن يهبه مالا فى ملاءمة من الناس فاستحى منهم ان لا يعطيه وكان يود ان يكون فى خلوة فلا يعطيه فوهب له لم يحل له ذلك كما لمصادر وكذا كل من وهب له اتقاء شره او شر

الحق ان يحكم بسقوطها لما فيه من ابطال ما تضمنه حكم الشافعى اذ قوله بموجبه من قوله حكمت بموجبه مفرد مضاف لمعرفة فيعم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها ان نفقتها وكسوتها لا تسقط بمضى الزمان وقد قالوا ان شرط في الذكاح شرط بخالف مقتضاه ولم يحل بمقصوده الاصلى كشرطه ان لا نفقة لهاصح الذكاح وفسد الشرط لانه مخالف لموجب العقد وقالوا او حكم الحنفى بموجب التدبر امتنع الحكم بجواز بيع المدبر ولو حكم الشافعى بموجبه امتنع الحكم بمنع بيعه (سئل) عن قرر لزوجه فى كسائها كل شهر كذا كذا ذرهما وثبت ذلك على يد حاكم حنفى او مالكي هل للشافعى نقضه والالزام بالانصاف فى المدة المستقبله اذا رجعت الزوجة عن الرضا (فاجاب) بانه ان كان الثبوت عند ذلك الحاكم حكما فليس للشافعى الا لزام المذكور كما جرى عليه الحكم دفعا للضرر والا فله ذلك (سئل) عن رجل قرر لزوجه كسوة كل فصل مثلا كذا كذا نصف وحكم بذلك من يرى صحته ثم انه يريد ان يجعل الفراش والغطاء الذى يتعلق بها

من جملة المبلغ الذي قرره لها في نظير السكوة المذكورة وتركها بلا فرش وبلا غطاء حتى أضربها وال حال انها لا تحترف بحرفة من غزل أو تطريز أو غير ذلك لتشتري لها فرشا وغطاء لكونها ولدت منه ولدا وهو ضعيف وهي مشغلة به فهل لها المطالبة بالفرش والغطاء فيما مضى من الزمان الذي في عصمه والزمن المستقبل أم لا (فاجاب) بان لها مطالبة بالفرش والغطاء بجميع المدة الماضية ولما تستحقه منهما في الحال (سئل) عن يخدمها في بيت أبيها أو أمها أختها هل تستحق الاخداع على الزوج أم لا بدمن أن تخدم بامة (فاجاب) بانه ان كانت الزوجة ممن تخدم عادة في بيت أبيها استحققت اخداها على زوجها والا فلا (سئل) عن تخدم ومضت مدة من غير اخداها هل تطالب الزوج باجرة ذلك أم لا (فاجاب) بانها ليس لها مطالبة زوجها باجرة تلك المدة (سئل) عما لو خرجت امرأة بغير عذر من غير اذن زوجها من مسكن غير لا تقبها مع قدرة الزوج على الاقاربها او من لا تقبل لكن معها فيه من لا تسكن معه فيه الا برضاها كام الزوج وزوجته الأخرى

سعايته اه واذا كان شخص في بلادنا بيجيلة حضر بعض أسواقهم وجلس في ناحية من السوق واجتمع عليه خلق كثير وقال لهم اطلب من فضل الله سبحانه وتعالى ثم من كل رجل منكم يعطيني محلقا مثلا ثم قال لهم والفقير منكم والمحجور عليه لا اطلب منه شيئا فأجابوه وسلخوا اليه ذلك بانشرح صدر وبشاشة وجه فيما يظهر من غير الحاح من السائل ولا تذلل ولا اظهار فاقة ولا ايذاء لمسؤل فهل يكون كمسئلة الغزالي المذكورة أم لا لما ذكرناه قريبا ولكونه لم يقصد واحدا منهم بعينه ولكون السائل يتحقق ويتيقن انه لو طلب من كل واحد منهم في خلوة لا عطاءه ذلك القدر أو أكثر منه (فاجاب) بقوله الجواب عن هذه المسئلة حاصلة ان المدار في ذلك على القرائن المحتفة بالاخذ أو بالسؤال أو بالاعطاء والموفق لا يخفى عليه تلك المخايل والقرائن فمضى ظهر له من حال المعطى قرائن تدل على أن الحامل له على اعطائه له ما سأله فيه بل وما لم يسأله مجرد الحياء امتنع عليه أخذ ذلك لان نفس مالكة لم تسمح به عن طيب نفس وانما الحامل له عليه خوفه من أسنة الناس ومن ثم ألحق الغزالي بذلك هدية القادم إذا علم أو ظن من حاله ان الحامل له على تفرقتها على اصدقائه وجيرانه خوف السنتهم ومذمتهم فهذا ممنوع من قبوله أيضا لان مالكة لم يسمح به كما مر واما اذا دلت القرائن على طيب نفسه بذلك بان ظهر عليه اماراة الرضا بذلك وظن من حاله انه لو كان بمحل خلوة وسئل اعطى جاز قبول ما أعطاه وكلام الغزالي رحمه الله تعالى قاض بهذا التفصيل الذي ذكرته والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن شخص ملك شخصا عقارا نحو أرض وقبل منه في المجلس واذن المالك في تسليمه بالكلية واعترف المملك له بالتسليم والحوز قبل التمليك فهل يكفي اعترافه بذلك وال حال ان المال في بلدة غير بلدة التمليك وهل التصرف له فيه بمقتضى ذلك أو لا بدمن التسليم والحوز بعد التمليك والاذن وبعد مضى زمن يصل اليه وهل يشترط وصوله اليه بنفسه أو بوكيله أو يكفي مضى زمن يصل اليه وان لم يصل اليه بنفسه أو بوكيله وهل يكون حكم البيع والرهن في التسليم كذلك كما ذكر واذا رجع المملك قبل مضى زمن الذي يصل اليه وقبل الحوز هل يصح رجوعه ويملكه مالكة الاول ويتصرف فيه ولا اعتبار بما وقع بينهما من الايجاب والقبول أم لا وما صورة الحوز اذا كان أرضا يضاء او دارا أو نخلا مثلا هل يكفي الوقوف عليه بنفسه أو بوكيله أو لا بدمن التصرف في الارض بالحرث والورع والدار بالسكنى والاسكان والنخل بالتصرف وما قولكم رضى الله تعالى عنكم أيضا اذا ملكه واخلى له ذلك ثم ان المملك أباحه للمالك الاول مدة قبل التسليم والحوز فهل تصح هذه الاباحة قبل التسليم أو لا بد من التسليم والحوز ثم الاباحة أو ضحوا لنا ذلك (فاجاب) بقوله اذا وهب الانسان أو رهن أو بيع له ماتحت يده لم يحصل القبض إلا باذن نحو الواهب ومضى زمن بعد الاذن يمكن فيه السير إلى ذلك والتخلى من متاع غيره في غير المنقول والنقل في المنقول فلمع انه لا يجوز للمتهب التصرف في الموهوب له الغائب عن بلده الا بعد الاذن ومضى تلك المدة وبمجرد اعترافه المذكور في السؤال لا عبرة به وللوهاب الرجوع قبل الاذن وكذا بعده وقبل مضى تلك المدة وانه لا يشترط وصول المتهب اليه بنفسه ولا بوكيله وان القبض في نحو الارض والدار والنخل بالتخلى والتفريغ من امتعة غير المتهب وان لم يتصرف فيه وانه لا تصح اباحة المتهب ما وهب له للواهب قبل قبضه حسا في الحاضر وتقديرا في الغائب كما ذكر ولا ينافي ذلك قولهم لو ملك شيئا ولم يقبضه فاباحه صح لان هذا فيما ملك بنحو بيع فكانت الاباحة فيه متضمنة للقبض وأما الهبة قبل القبض فانها لا تقتضى الملك أصلا فلم يمكن القول بصحة الاباحة لانها انما تكون في مملوك ونحوه ولا ملك هنا ولا استحقاق قبل القبض بوجه وقبض الحصة الشائعة في نحو الهبة بقبض الجميع ولا يشترط اذن الشريك في غير المنقول والله سبحانه وتعالى أعلم

هل تسقط بالخروج
المذكور نفقتها وكسوتها
ويحرم عليها الخروج
المذكور أم لا يسقط ذلك
إلا بالخروج من مسكن
لا تق ليس معها فيه من
لا تسكنه إلا برضاها إذا
كان الخروج لغیر عذر بغير
إذن (فأجاب) بأنه يسقط
بمخرجها المذكور نفقتها
وكسوتها فقد قالوا إن
خروجها من منزل زوجها
بلا إذن منه نشوز واستثنوا
خروجها لأمور ذكروها
ليس شيء منها موجوداً في
مستلثا والاستثناء معيار
العموم وتأنيهم بمخرجها
المذكور إن علمت تحريره
(سئل) عما لو أنفق على
زوجته الناشئة جاهلاً عدم
الوجوب عليه هل يرجع
أولاً وهل مثل ذلك إذا
أنفق على ما صار إليه بنكاح
أو شراء فاسد أو يفرق
بينهما وما الفرق وهل إذا
نشرت ورضيت باسقاط
لوازمها ولم يرض الزوج
بذلك يجاب إلى ذلك أم لا
(فأجاب) بأن للزوج
الرجوع على زوجته
ببذل ما أنفقه عليها مدة
نشوزها ظاناً وجوب مؤنتها
تلك المدة عليه إن كانت
رشيدة أو أنفق باذن وليها
أما لو كان الزوج غير رشيد
فلو له الرجوع عليها مطلقاً
ولا يرجع الزوج والمشتري

(وسئل) رضى الله تعالى عنه عن ملك شخصاً حصة مشاعة من دور مشتركة مستأجرة مدة طويلة
وهي مشغولة بامتعة المستأجرين وأذن لها في تسليها فهل تصح الهبة ويتوقف القبض على إذن
الشريك فإن امتنع أجبره عليه الحاكم (فأجاب) بقوله التملك المذكور صحيح ويصح قبضه
إذا خليت الدور المذكورة من أمتعة غير المتب عليها ولا يتوقف ذلك على إذن الشريك نعم إن امتنع
ذو الأمتعة من نقلها أمر القاضي من ينقلها حتى يصح القبض وأجرة ذلك على المتب هذا هو قياس
كلامهم والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به عن سلم لزوجته حلياً قبل
وطئها ثم اختلفا فادعت ملكة وادعى بقاءه على ملكه وما يرسل به أبو الزوج يوم ثامن التزويج
إلى بيت بنته من مطعوم وملبوس وحيوان يبق ويتوالد هل تملكه البنت أو زوجها وما حكم
النقوط (فأجاب) بقوله العبرة في ذلك بنية الدافع فإن نوى في الأول أنه دفعه لها عما لها عليه
سقط بما لها عليه من جنسه بقدره فإن كان من غير جنسه رجع عليها به وطالبته بما لها عليه
إذ لا بد حينئذ من شروط الاستبدال ولم توجد فإن نوى القرض ملكته ملك قرض ورجع عليها
ببدله أو الهدية أو الهبة ملكته بشرط الاقباض أو الاذن فيه وكذا حكم ما يرسل به أبوها لبيتها فإن
نواها أو الزوج عمل به وإلا رجع اليه والنقوط أفتى الأزرق والنجم بالبالي بأنه قرض فيرجع به
دافعه وخالفهما البلقيني والعادة الغالبة قاضية بأن أحداً لا يعطى شيئاً منه إلا بقصد أن يدفع اليه
مثله إذا عمل نظير ذلك الفرج وقاعدة أن العادة محكمة تؤيد الأول والله سبحانه وتعالى أعلم
(وسئل) رضى الله تعالى عنه عما إذا أرسل إنسان إلى بلدة معينة مالا ليتصدق به في تلك البلدة
وعين من ذلك لقاضيه مقداراً معيناً وكان متولى قضاها في زمن الأرسال والتعيين شخصاً معلوماً ولم
يزل متولياً بها إلى أن وصل المال المذكور ووضع في حاصل محتوم عليه بنحتم القاضي المذكور
واستمر مدة على ذلك ثم ورد إلى تلك البلدة عزل القاضي المذكور وولاية غيره قبل قبض القاضي
الأول للقدر المذكور من المال المذكور مع إمكان ذلك قبل ورود العزل المذكور ومع اطراد
العادة في تلك البلدة بأنه مهبا عين لذوى الولايات الشرعية من الصدقات التي هي غير مستمرة ومرتبعة
الواردة إلى تلك البلدة يصرف ذلك لمن كان متولياً يباشر تلك الوظيفة في زمن وصول تلك الصدقة
وأما المرتبات فكل إنسان يأخذ منها بقدر زمن مباشرته لتلك الوظيفة سواء وصلت في زمن ولايته
أو بعد ذلك فهل المستحق الآن لقبض القدر المعين المذكور القاضي الأول أم القاضي الثاني أولاً هذا ولا
هذا وإذا كان القاضي الثاني قد ولاه القضي ولى الأمر من بلاد بعيدة عن البلدة المذكورة في زمن
هو قبل زمن وصول مال الصدقة إلى البلدة المذكورة لكنه لم يصل خبر ولايته إليها ولم يبلغ القاضي
الأول ذلك إلا بعد وصول المال المذكور بمدة كما تقدم ذكر ذلك فهل وقوع ذلك والحالة هذه مانع
لاستحقاق القاضي الأول للقدر المعين المذكور اعتباراً بتقديم زمن ولاية القاضي الثاني في البلاد
البعيدة أو وقوع ذلك ليس بمانع لاستحقاق القاضي الأول لذلك اعتباراً بمباشرته ونفوذ قضائه
في ذلك الزمن لعدم بلوغه خبر العزل المذكور (فأجاب) بقوله يحتمل أن يقال باستحقاق
المعزول لأمور منها في المطلب وغيره ولو جعل الواقف التولية للأفضل أو الارشد من أبنيه
واستقرت على واحد ثم حدث فيهم أفضل منه لم تنتقل إليه وهذا يشهد لاستحقاق المعزول لأنهم
كانوا بالتصنيف بالافضلية حال جعل الواقف ولم ينظروا إلى صيرورته مفضولاً كذلك ينظر حال قول
المصدق للمتصف بالقضاء وإن صار بعد ذلك غير متصف به وبما يدل له أيضاً قول الشيخين وغيرهما
ولو أوصى لمواليه أو وقف عليهم لم يدخل من يعتق بموته كالمستولدة والمدبر وعلوه بأنها ليسا من
الموالي حال الوصية فكذا يعلل بنظيره في مستلثا فيقال الثاني ليس بقاض حال قول المتصدق فإن

بما أنفقاه في النكاح
والشراء الفاسدين وإن
ظنا وجوبه عليهما والفرق
أنهما شرط في العقد على أن
يضمنا ذلك بوضع اليد
بخلافه هنا وتجبر الزوجة
المذكورة على عودها إلى
طاعة زوجها (سئل)
عن تزوج بنت زينب
فاباحت له زينب السكنى
بزوجته في دار هي سكن
زينب فسكن فيها مدة
بزوجته بيت فيها هو
وزوجته ليلا ويخرج منها
دون زوجته نهار الشغل
ثم طالبه أخو زينب
المذكورة بحصتهم من
أجرة الدار المذكورة فهل
تكون أجرة حصتهم أرباعا
على الزوج ربعها وعلى
زوجته باقية أو تكون
كلها على الزوج (فاجاب)
بأنه يجب الأجرة جميعها
على الزوج (سئل) عمالو
كان الجماع يؤدي إلى عدم
صلاة المرأة هل يحرم أم لا
(فاجاب) بأنه لا يحرم على
الزوج وطء زوجته ولا
على السيد وطء أمته وإن
أدى إلى عدم صلاتها
المكتوبة (سئل) عن
الزوج إذا غاب ولم يعرف
له موضع وكتب الحاكم
لحكام البلاد التي تردها
القوافل من تلك البلدة
عادة ولم يظهر فيها وسالت
الزوجة الحاكم أن يقتض
لها النفقة على ذمة الزوج

قلت صرحوا بأنه لو وقف على أولاده دخل فيهم من يحدث له من الأولاد قلت الفرق أن الوقف على
الأولاد والآخر ونحوهم وقف على جهة فلم ينظروا فيها للأفراد فدخل غير الموجود تبعاله وهنا النظر إلى
صدق هذا اللفظ حال الوقفية فمن صدق عليه استحق ومن لا فلا وسيأتي ما يوضح ذلك من أن لفظ
المولى من باب المشترك ولفظ الأولاد من باب المتواطىء ومسلتنا كذلك من باب المشترك
للمتواطىء والجامع بينهما وبين الوقف والوصية أن كلا لا يستحق إلا بالقبول أما الوصية والصدقة
فواضح وأما الوقف فعلى المعتمد من اضطراب طويل أن كان الموقوف عليه معيناً لجهة وكما أن الصدقة
متوقفة على القبض كذلك الوصية متوقفة بعد الموت على القبول ولم ينظروا لوجوده حال الموت بل
نظروا لوجوده حال الوصية فكذا ينظر هنا للوقف حال قوله أعطوا فإن قلت إنما يتم ذلك أن
لو كان المولى حال الوصية بدخل وإن خرج عن كونه مولى حال الموت كان كافراً فحارب واسترق
قلت ذلك متعدد فلا يناسبه إعطاء لأنه أزال الوصف المقتضى لاستحقاقه باختياره ولا كذلك في
مسلتنا ثم رأيت المحقق أبا زرعة قال في باب الهبة مع باب الوصية من واد واحد وإن كان الأول تملكها
منجزاً والآخر معلقاً على الموت لكن جمعها الموت والشيخ الإمام أبا حسن السبكي أشار كما نقله
عنه الأذري وأقره إلى أن الخلاف في قبول الوقف مبنى على الخلاف في قبول الصدقة الناجزة فهذا
صريح في أن باب الوصية والوقف والصدقة من واد واحد وهو المدعى وبما يدل لذلك أيضاً قول
البعثي لو أوصى لطلبة العلم صرف إلى من دخل في طلبه يومئذاه فاعتبر يوم الوصية مع أن
الملك فيها إنما يحصل بالموت بشرط القبول وبما يدل له دلالة قوية قولهم لو مات المجاهد بعد انقضاء
الحرب وقبل حيازة المال أسهم له وثبت للورثة حق الملك أو التملك على ما فيه من نزاع مع أن
الغنيمة إنما تملك بالحيازة أو اختيار التملك فنظروا لجريان سبب الملك في حياته وإن لم يوجد الملك
نفسه فيها ولم ينظروا لموته قبل حصول الملك المقتضى لعدم استحقاقه فكذلك في مسئلتنا جرى
سبب الملك في حال ولايته فليستحق إذا طرأ عزله بعد ذلك كطرو موت المجاهد فإن قلت أي جامع بين
المستلتن قلت الجامع بينهما واضح وهو أن الاتصاف بكل من الصفتين أعني القضاء وحضور الوقعة
وإن لم يقاتل مقتضى للاستحقاق وقد أعطوا المتصف بحضور الوقعة مع زوال أهليته قبل حصول
الملك فكذلك يعطى هنا المتصف بالقضاء مع زوال صفته وبقاء أهليته بالمساواة بل بالأولى وبما
يشهد لذلك أيضاً قولهم لو أوصى لفرق لم تكن الوصية لسيده بحال بل متى عتق فبى له فإن مات رقيقاً
بعد موت الوصى كان الموصى به فياً على قياس ما ذكره في مال من استرق بعد نقض أمانه
فليتأمل ذلك فإنه نظير مسئلتنا وذلك لأنهم لم يطلوا الوصية له بطرورقة بل نظرنا لاتصافه بالحرية
المقتضى لاستحقاقه حال الوصية ولم ينظروا إلى أن طرأ الوصف المقتضى لعدم استحقاقه وهو الرق
بل أوقفوا الأمر إلى تأهله للإعطاء فإن تأهل له بأن عتق أعطى والا كان فياً لأنه لم يمكن إعطاؤه
لمستحقه لاتصافه بالرق المانع من ذلك إلى الموت وفي مسئلتنا الوصف وإن زال الموصوف به متأهل
للإعطاء فليعط على قياس ما ذكره لأنه كما لم تبطل الوصية بطرور الرق كذلك لا يبطل هنا الاستحقاق
بطرور العزل وعدم إعطاء الموصى له المانع قام به خلى عنه القاضي في مسئلتنا ولما بحث أن يبحث ويأخذ
من هذا الفرع أن المال المعين هنا للقاضي يوقف فإن اتصف المعزول بالصفة بأن ولى أخذه وإن
مات قبل اتصافه بها كان فيا وبجواب بأن سبب الوقف ثم قيام مانع بالموصى إليه لا يمكن الإعطاء
معه وهنا لا مانع فيمكن الإعطاء وإنما كان فياً ثم لأنه ذمى مات لاعتن وارث وله مال استحقه قبل
الرق وبما يشهد لذلك أيضاً افتاء ابن الصلاح ونقلوه عنه وأقروه في موقوف على الفقهاء والمتفقهة
والمقيمين بدمشق من أهلها والواردين من الشام إليها دون غيرهم فتأخر منه حاصل وتأخرت قسمته

حتى ورد وارد من الموصوفين فهل يقاسمهم فاجاب لا يساهمهم لانهم ملكوا الربيع قبل وروده
فهذه نظير مسئلتنا لانه لم يعتبر فيه الوصف الحادث بعد استحقاق القسمة وكذلك الوصف في مسئلتنا
حادث بعد استحقاق القسمة فان قلت يناقض ذلك ما أفتى به أيضا من انه لو وكله في المطالبة
بحقوقه دخل فيه ما يتجدد قلت ذاك إنما دخل تبعاً لا مقصوداً فلا تناقض لاغتفارهم في باب
الوكالة دخول أشياء كثيرة تبعاً كما يعرف بتصفح كلامهم فيها وما يشهد لذلك أيضاً ما صرح به
الغزالي في البسيط من ان لفظ التصديق صريح في ازالة الملك عن الرقبة في الحال الى المتصدق عليه
فيؤخذ منه اعتبار الصفة حال اللفظ بالتصدق وعدم النظر إلى حال الصفة المتجددة بعد عبارة الرافعي
الصحيح الذي دل عليه مدار المذهب ونقله الاثبات من متأخري الاصحاب وقطع به المتولي والبغوي
واعتمده الروياني وغيرهم أنه لا يشترط في الهدية والصدقة ايجاب ولا قبول وانه لا فرق في ذلك بين
الاطعمة وغيرها ثم الذي صرح به الشيخان أن القبض إنما هو شرط للزوم أى لا للملك أو شبهة
الملك وفرعاً على ذلك انه لو مات الواهب أو الموهوب له بعد العقد وقبل القبض لا يفسخ به قالوا
لانه يؤل الى الزوم كالبيع الجائز أى في زمن الخيار فافهم صريح هذا ان الملك الناقص أو شبهة
الملك تحصل قبل القبض وعليه يحمل ما في المنهاج وأصله والروضة وأصلها من حصول الملك بالعقد
قبل القبض فان قلت صرح ابن سريج بأنه لو أرسل صدقة مع رسوله ثم بدا له فاستردها من الطريق
كان له ذلك واذا مات قبل وصولها كانت تركه وهذا يقتضى خلاف ما مر عن الشيخين وغيرهما
قلت لا يناقضه ولا يخالفه لانا انما أثبتنا له شبهة ملك أو ملكاً غير تام وإنما يرد ذلك لو ان أثبتنا
له ملكاً تاماً وكلام الشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب مصرح بان رسول المهدي لو أوجب
فقبل المهدي اليه ملك ولم يقبض وعبرة الشيخ واذا اراد أن يملك الهدية وكل الرسول الحامل
لها حتى يوجب ويقبل المهدي اليه فيملك بذلك اه وظاهر هذا انه يملك بالقبول ولو بغير قبض
ملكاً تاماً ومنازعة ابن الصباغ للشيخ انما هي من حيثية أخرى كما يعلم بتأمل كلامه وكلام ابن
الرفعة ويحتمل أن يقال يعمل بالعرف في ذلك وما يشهد له قول الامام في النهاية والغزالي
في البسيط والقشيري في الموضح العادة تفسر اللفظ المحمل في العقود اتفاقاً فانظر لحكاية الاتفاق
من هؤلاء الأئمة والصدقة من العقود جزمًا وقوله أعطوا القاضي الشافعي كذا يحمل أى يحمل وليس
المراد المحمل عند الاصوليين كما هو واضح جلي وما يشهد لذلك ايضا قول الرافعي في باب النذر لو نذر
للقبر الذي بجرجان تعين صرف ذلك الى الجماعة التي جرت العادة أن ما يجتمع يقسم عليهم عملاً
بالعرف فكما تعين الصرف اليهم مع أن الناذر لم يذكرهم فاولى في مسئلتنا وما يشهد له أيضاً
ما أفتى به ابن الصلاح والغزالي وغيرهما من ان العرف في زمن الواقف ينزل منزلة شرط الواقف
له في وقفه صريحاً حينئذ وما يشهد له أيضاً قول القمولى العرف الخاص يؤثر كالعرف العام وقول
النووي متى وجد اصطلاح سابق وجب العمل بقضيته وقاعدة الاصحاب في الوكالة كما قاله الامام
ان القرينة قد تقوى فيتروك لها اطلاق اللفظ وقد يتعادل اللفظ والقرينة فتارة يغلب مقتضى
اللفظ وتارة يغلب مقتضى القرينة وقد أوضحوه بصور في الوكالة ويحتمل أن يقال بالتسوية بين
المعزول والمتولى لقولهم لو اندرس شرط الواقف ولم تعرف مقادير الاستحقاق أو كيفية الترتيب
قسمت الغلة بينهم بالتسوية ويجاب بان محل ذلك كما قيده الزركشي أخذاً مما مر عن النووي
وغيره بان لا تكون العادة قاضية فيه بالتفصيل والا وجب عملاً بالعادة وبان لا يوجد اصطلاح
سابق فمتى وجد وجب العمل بقضيته وما يشهد بالاشتراك بينها أيضاً قول ابن النقيب لو وقف
على مواله وأطلق ولم يكن هناك الا واحد وحمل عليه ثم وجد الآخر دخل كما لو وقف على الاخوة

يحبها أم لا (فاجاب) نعم
يفرض الحاكم نفقة
الزوجة في مال زوجها
الحاضر فان لم يجد له مالا
اقترض عليه وياخذ منها في
الحالين كفيلاً بما يصرف
اليها لاحتمال موته أو
طلاقه (سئل) عما لو نشزت
المرأة ليلاهل تسقط نفقة
اليوم الاتي أو يرجع
عليها بنفقة اليوم الماضي
ان كان أنفقه ويسقط عنه
ان لم يكن أنفق (فاجاب)
نعم يرجع عليها بنفقة اليوم
الماضي ان بذله لها والا
سقط عنه (سئل) عن
نفقة القريب هل تصير ديناً
يفرض القاضي كما في المنهاج
أم لا كما نقل عن القاضي
أبي الطيب والشيخ أبي
اسحق والبندنجي وغيرهم
وأى وقت يفرض القاضي
فيه نفقة القريب (فاجاب)
نعم تصير نفقة القريب ديناً
يفرض القاضي وصورة
ان يقدرها القاضي ويأذن
لإنسان ان ينفق على
الطفل ما قدره فاذا أنفقه
عليه صار ديناً في ذمة الغائب
أو الممتنع وهو غير مسئلة
الاقتراض وأما اذا قال
الحاكم قدرت على فلان
لفلان كل يوم كذا ولم يقبض
شئنا لم يصرد ذلك ديناً وليس
هو مراد الشيخين وإنما
يفرضها الغيبة القريب أو
امتناعه منها (سئل) عن

شخص طلق زوجته وله منها ولد وقال أفنق عليه وارجمي على بذلك فانفقت عليه مدة طويلة ثم طالبت فظهر لها حكم حاكم شافعي باسقاط نفقة في المدة الماضية فهل حكم الشافعي صحيح مانع لها من الرجوع عليه بها أولا (فاجاب) بان لها الرجوع عليه وحكم الشافعي المذكور لم يصادف محلا (سئل) عن ابراء المرأة من كساويها هل يصح أولا (فاجاب) بان ابراءها من كساويها قبل صيرورتها معلومة لها غير صحيح (سئل) عن شخص فرض عليه شافعي فرضا لولده الصغير بشروطه الشرعية وحكم بذلك للمخالف فهل للمخالف الحكم عليه بتقرير النقد (فاجاب) بانه ليس له الحكم بتقرير النقد لما مر (سئل) عما لو فرض لولده على نفسه فرضا معيناً وأذن لاه في الاتفاق والاستدانة والرجوع عليه ففعلت ذلك ومات الأذن هل لها أن ترجع كما أفق به ابن السبكي أم لا لقولهم أن نفقة القريب لا تصير دينا الا بفرض قاض أو اذنه في الاتراض (فاجاب) بانها ترجع بما أفنقته لاذنه لها في أداء الواجب عليه فهو كما لو قال شخص أغتق عبدك

فحدث أخ ويرد بان كلام ابن النقيب ضعيف ولا شاهد له في القياس على الاخوة لوضوح الفرق بين مسئلتهم ومسئلة الموالى وهو أن اطلاق الموالى على الفريقين من الاشتراك اللفظي وقد دلت القرينة على ارادة أحد معنييه وهى الانحصار في الوجود فصار المعنى الآخر غير مراد وأما عند عدم القرينة فيحمل عليهما احتياطا او عموما على خلاف في ذلك عند الاصوليين بخلاف الوقف على الاخوة فان الحقيقة واحدة واطلاق الاسم على كل واحد منهم من المتواطىء فمن صدق عليه هذا الاسم استحق من الوقف وان لم يوجد عند الوقف الا أن يقيد بالموجود من حالة الوقف فيتبع تقييده ويحتمل أن يقال يوقف إلى مراجعة المتصدق وما يشهد له مسائل كثيرة غنية عن البيان ويحتمل أن يقال باستحقاق المتولى وما يشهد له قوله لو أوصى لعبد وهو ملك زيد فباعه ثم مات الموصى وقبل العبد كانت الوصية للبشرى دون البائع حكاه الرافعي في باب القسامة عن القاضي أبى الطيب وبناء هنا اعنى في الوصية على انها لم تملك ويجاب بان الموت في الوصية كقول المتصدق اعطوا فلانا كذا بجامع ان سبب الملك في الوصية هو الموت بشرط القبول وسيه هنا قول المتصدق اعطوا بشرط القبض والموت هنا هو السبب الاول انما وقع في ملك المشتري فكان هو المستحق بخلافه في مسئلتنا فان السبب الاول هو قول المتصدق وقع في زمن ولاية المعزول بل قد يؤخذ من هذا على بعد استحقاق المعزول وما يشهد لاستحقاق المتولى ايضا ما رجحه الاذرعى فيما لو شرط النظر لحاكم المسلمين بيلد كذا فنصب القاضي واحدا ثم مات او انزل من أن المنسوب ينزل بموت القاضي الذى نصبه وانزاله ويعود النظر فيه الى القاضي الجديد لان النظر آل اليه بشرط الواقف ويرد بان النائب انما انزل هنا لانزال من ناب عنه فهو فرع والفرع لا يمكن بقاءه بعد زوال الاصل ولا كذلك في مسئلتنا وما يشهد لاستحقاقه أيضا قول الشيخين وغيرهما لو قال لا أرى منكرا الا رفعت الى القاضي ولم يعين أحدا بلفظه ولا نيته اختص بقاضى البلد حملا له على المعهود وهل يتعين قاضى البلد في الحال لانه المعهود أم يقوم مقامه من ينصب بعده وجهان أو قولان أصحهما في الروضة الثانى قال الرافعي حملا للالف واللام على تعريف الجنس اى جنس قاضى البلد فلو عزل الاول وولى غيره بر بالرفع الى المتولى دون المعزول وهذا فيه دلالة قوية بل صريحة على استحقاق المتولى في مسئلتنا دون المعزول وقد يمكن تمحل فرق لا يسلم من نزاع فينبغى امعان النظر في كل ذلك سيما هذا الآخر فانه قد يدعى انه نص في المسئلة قاطع للنزاع فيجئذ الذى ينبغى أن يقال ان اطردت عادة وكان المتصدق من أهلها ولم يمكن مراجعة المتصدق أو رجوع فلم يكن له نية عمل بها والا استحققه المتولى عملا بهذا الفرع الاخير لقوة دلالة بل صراحته في ذلك (سئل) عن وهب لولده عينا ففرض الولد قبل الاب الرجوع (فاجاب) بقوله نعم له الرجوع خلافا لما أفق بعدمه لثبوته له ما بقى الموهوب في ولاية المتهب ولا نظر لما يتخيل من تعلق حق الورثة به بالمعرض وفارق تعلق الغرماء به عند الحجر عليه بالفلس بعدم مزاحمة أحد للاب الآن اذ الورثة لاحق لهم الا بالموت بخلاف الغرماء فان حقهم تعلق به بمجرد الحجر (وسئل) بما صورته اختلف من يده عين هو وواهبها له أو وارثه في الاذن في القبض أو اتفاقا عليه وادعى أحدهما الرجوع فمن المصدق (فاجاب) بقوله يصدق الواهب أو وارثه في عدم الاذن في القبض وكذا ان ادعى أحدهما الرجوع عنه مالم يكن بيد المتهب فانه المصدق حينئذ فان ادعى أحدهما انه قبضه عن جهة أخرى كوديعة او عارية صدق المتهب ايضا كما في اختلاف المرتن والراهن لكن لها تحليفه (سئل) عن رجل دفع لزوجه مبلغا وقال اشترى به جارية للخدمة فزادت المرأة على المبلغ من عندها واشترت جارية لنفسها ثم ان الزوج وطئ الجارية فحملت فأتى معه رجل آخر الى شخص يسأله عن الحكم في ذلك واعترف في سؤاله بان الجارية ملك لزوجه

عن كفارتي أو ادفع الى هذا المسكين كذا وكذا درهما من زكاتي بل لو سكت عن رجوعها به رجعت بل اذن الحاكم لها في الاقتراض عليه لغية أو امتناع كاف فيه وظاهر أن اذنه فيه أولى بالرجوع من اذن الحاكم (سئل) عن يدفع لزوجه كتانا فتغزله وينسجه ويكتسب هو وإياها واستمر على ذلك مدة هل تسقط كسوتها بذلك وهل لوليها المطالبة بكسوتها وإذا طوّل هل يرجع عليها بذلك أم لا (فاجاب) بأنه متى رضيت بأخذ ذلك عوضا عن كسوتها وهي بمن يعتبر رضاها لم يكن لوليها مطالبة بشيء منها وإن لم ترض بذلك طالبت بكسوتها وطالبها بقيمة ما فعه لها لاجل كسوتها (سئل) هل يصح الإبراء من الكسوة بعدمضي الزمان والمتعة قبل فرضها فلا يضر جهل المرأة بقدر ما ذكر أم لا وإذا قلتم لا فالطريق الى صحة الإبراء من ذلك (فاجاب) بأنه لا يصح الإبراء فإن أراد صحته اتفقا على قدر معين في كل يوم منها ثم تبرىء منه (سئل) عما إذا تنازع الزوج مع زوجته المدخول بها وهي في غير محل طاعته أو فيه وهو يريد محلا غيره فادعت عليه

اشتريتها لنفسها وأنه ظن أنها تحل له بمقتضى المبلغ الذي اعطاه لزوجه ودفعته في قيمة الجارية فهل هذه شبهة تدرك منه الحد وتثبت النسب والحرية كالوطني أم لا غيره على فراشه ظنها أمته أو تكون شبهة تثبت ماعدا الحرية كالوطني جارية لشخص وادعى أنه اشتراها منه فانكر المالك وحلف أولا تكون شبهة كالوطني الجارية المرهونة بغير اذن الراهن وظن أنها تحل له بسبب الرهن وكان ناشئا بين العلماء هذه الواقعة المسؤول عنها وعن قولهم ادعاء المالك شبهة وكذا ظنه هل ذلك على اطلاقه حتى إذا بين سببا لا يقتضي المالك يقبل منه كأن ادعى أنها ملكه وإن سبب المالك ارتبته لها أو إباحة مالكها له أو قرضه أو هبته لمالكها ثمها حين اشتراها وما أشبه ذلك أو محمول على ما إذا أطلق أو بين سببا يقتضي الملك (فاجاب) بقوله أما قوله لها ما ذكر فمحتمل لأنه إما أن يريد اشتري جارية لخدمته اللازمة لي فتكون حيلة عنه في شرائه وما زادته قرص ترجع به عليه وإما أن يريد اشتري به جارية لخدمته لاني وهبته لك وحينئذ فتكون ملكا لها ولا شبهة له فيها وقوله بعد ذلك الجارية ملك لها اشتريتها لنفسها مؤيد للاحتمال الثاني لكنه لم يذكره إلا بعد وقوع الوطء ولا تصريح في كلامه بأنه كان معتقدا ذلك حين الوطء لاحتمال أنه أراد الاحتمال الأول أو أنه اعتقد أنها اشتريتها لها فوطئها بظن ذلك ثم ظهر له أنها إنما اشتريتها كلها لنفسها فاعترف بأنها ملك لها فيجب استفساره فإن أراد الاحتمال الأول أو ظن أنها اشتريتها له ولها فالولد حر نسيب ولا حد عليه لاحتمال ما ذكره وليس في كلامه ما ينافيه إلا لو كان أقرب ما ذكر قبل الوطء وإن أراد الاحتمال الثاني حد وكان الولد رقيقا وبما تقرر يعلم أنه في الحالة الأولى نظير من وطئ أمه غيره يظن أنها ملكه وفي الثانية ليس نظير من وطئ من ادعى أنه اشتراها فانكر المالك وحلف لأنه في هذه الحالة يزعم المالك فاسقطنا عنه الحد لاحتمال ما ادعاه ولم تثبت حرية الولد لثبوت ملكها للحالف والولد جزء منها فلا ينفوت عليه رقه بمجرد دعوى الغير ولا يلزم من النظر إليها بالنسبة لاسقاط الحد المبني على الدرء ما أمكن النظر بالنسبة لقوات المال المبني على الاحتياط ما أمكن وأما في تلك فهو يزعم المالك لها فلم يفده ظنه المذكور في السؤال شيئا ولا ينافي ما تقرر في هذه قولهم ادعاء المالك شبهة لأن معناه أنه شبهة بالنسبة لاسقاط الحد فقط لا لاثبات الحرية أيضا لوجود معارضتها من حلف المالك بخلاف ظن المالك فإنه شبهة في الأمرين أما الحد فواضح وأما ثبوت الحرية فلأنه لم يوجد معارض لظنه مع عذره فيه ثم الذي يقتضيه إطلاقهم أنه متى ادعى المالك أو ظنه لم يستفسر لكنه إذا تبرع بتفسير نظر فيه فإن كان ربما يتوهم العامة منه إباحة الوطء كان شبهة والافلا (سئل) نفع الله تعالى به عمالو جرت العادة بالتسامح بأخذ شيء من البقول أول وقت النبات من مال الغير يؤكل هل هو حلال طيب أم لا وقد يأخذ ذلك صبي ويبقى به إلى أهل الثروة والعادة جارية باعطائه شيئا في مقابلة ذلك ولو لا ذلك لم يأت بشيء لهم ويأكل ذلك الورع وغيره وفي نفس الفقيه منه شيء (فاجاب) بقوله حيث اضطرت عادة أهل ناحية بالمساحة في البقول بحيث يجزم الآخذ بأن مالك الماخوذ لا يتأثر فيه أو يغلب على ظنه ذلك جاز الآخذ نظير ما صرحوا به في أخذ الثمار الساقطة ومن جاز له أخذ شيء تصرف فيه بالاكل لا بالبيع ونحوه إلا أن اضطرت العادة برضا المالك بتصرفه فيه بما شاء فحينئذ يجوز له أن يهديه لغيره ولذلك الغير الاكل منه نعم إن علم أو ظن أنه إنما سمح له في مقابلة شيء يعطيه له لم يجز له الاكل منه حتى يعطيه المقابل أو يعزم على ذلك وحيث جزم بالرضا وبأنه لا شبهة له في ذلك لم يكن ترك الاكل ورعا والا كان تركه من الورع (وسئل) نفع الله تعالى عن قول الارشاد في باب الهبة إلا أن تفرخ وقد مر في الفلس إذا كان المبيع أيضا تفرخ لا يمنع رجوع البائع فيحتاج للفرق بينهما (فاجاب)

بصدقه أو ببقية ونفقته
أو كسرتها فاجاب بانها
تنتقل لمحل طاعته بمكان كذا
وتظا له بعد ذلك فطلبت
مادعته قبل النقلة فهل
تجاب هي وإن تقدم دعواه
بأنه أم هو وإن تقدمت
دعواها بما ادعته (فاجاب)
بان الحاكم يقدم من سبق
دعواه (سئل) هل يجب
على الرجل الكسب الذي
يليق به لعياله القاصرين
وإذا قلتم بوجوبه فهل
يكون طلب العلم كسبا أم لا
وهل إذا اشتغل به وترك
عياله هل يكون تضييعا
لعياله ويأثم بتضييعهم أم لا
وإذا أطلق الكسب فما
المراد به وهل إذا كان له
طفل صغير وهو قادر على
الكسب ولم يكتسب هل
يكره عليه أم لا وهل
يجب على وليه نفقته أولا
وهل يجب على الصبي زكاة
فطر أم لا وهل إذا كان
له زوجة وقلتم بوجوب
نفقتها عليه فهل يلزمه زكاة
فطرتها أم لا وإذا كان له
عبد وله زوجة فهل يجب
عليه نفقتها في كسبه وإذا
قلتم بوجوبها فهل يلزمه
زكاة فطرتها إن كانت حرة
وهي فقيرة وإن كانت غنية
فمن يكون مخاطبا بزكاة
فطرتها (فاجاب) بانه
يلزمه الكسب لمؤنه من
تلزمه مؤنته ويفعل الولي

بقوله أما هذا السؤال فجوابه اني فرقت بيننا في شرح الارشاد حيث قلت في باب الهبة الا ان
استهلك كان تفرخ البيض أو نبت الحب لان الموهوب صار مستهلكا قال الشيخان عن البغوى
هذا إذا ضمنا الغاصب بذلك والا فقد وجد عين ماله فيرجع وقضيته ترجع الرجوع وبه جزم
البلقيني واختاره الزركشى وهو قياس ما قالوه في المفلس وعلى الاول يفرق بان تعلق حق البائع ثم
أكد من تعلق حق الاصل هنا كما يعلم من فروع البابين وفارق ما هنا ما ذكره في الغاصب بانه
متعد لا ملك له فلا يفيد هذا التغير حدوث ملك بخلاف الفرع فان ملكه صحيح وما حصل من
التغير لا يمنع بقاء الموهوب على حاله فامتنع بسبب ذلك رجوع الاصل (وسئل) عن أرسل شيئا
لفقير فهل لآخر مثله في الفقر أخذه من الرسول قهرا أم لا فان قلتم لا فلها المراد بما رواه البخارى
عن معن بن يزيد ان أباه أخرج دنانير صدقة فوضعها عند رجل في المسجد الحديث وهل في قوله
صلى الله عليه وسلم حين تخاصم لك مانويت ولك ما أخذت ما يدل على جواز ذلك أم لا وهل يفرق
فيه بين صدقة التطوع والفرض أولا (فاجاب) بقوله ليس لآخر وإن كان مثله في الفقر أو أعلى
منه أخذ ذلك من الرسول قهرا ولا اختيارا سواء في ذلك صدقة الفرض والنفل لما قرره الأئمة
ان المرسل باق على ملك مرسله حتى يقبضه المرسل اليه وما دام لم يقبضه فهو باق على ملك مرسله
وقد عينه لانسان فلم يجوز لغيره أخذه مطلقا وأما حديث البخارى المذكور فيعلم الجواب عنه من
ترجمته وسياقه وهما باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر حدثنا محمد بن يوسف قال أخبرنا اسرائيل
قال حدثنا أبو الجويرية ان معن بن يزيد حدثه قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وأبى
وجدى وخطب أى النبي صلى الله عليه وسلم على أى خطب لى امرأه من وليها فانكحني
وخاصمت اليه وكان أبى يزيد أخرج دنانير يتصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فجئت
فاخذتها فانيته بها فقال والله ما اياك أردت فخاصمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك
مانويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن اه فتأمل الترجمة تعلم ما صرح به الأئمة من أن في الحديث
حذفا لا بد منه تقديره فوضعها عند رجل في المسجد واذن له أن يتصدق بها على محتاج اليها اذا
مطلقا وقوله فجئت فاخذتها أى من الماذون له في التصديق بها باذنه لا بطريق الاعتداء كما تدل عليه
رواية البيهقي عن أبى الجويرية في هذا الحديث قلت وما كانت خصومك قال كان رجل يغشى
المسجد فيتصدق على رجال يعرفهم فظن انى بعض من يعرف فذكر الحديث وضمير أتيته لاييه
وقوله له ما اياك أردت معناه لو أردت انك تأخذها لتناولتها لك ولم أوكل فيها وكأنه كان يظن ان
الصدقة على الولد لا تجزى أو انها على الاجنبى أفضل منها على الولد ومعنى لك مانويت انك نويت
أن تتصدق بها على من يحتاج اليها وابنتك محتاج اليها فوقع الموقع وان كان لم يخطر ببالك انه
يأخذها أو ان أخذه لها لا يقع الموقع ومعنى ولك ما أخذت يا معن أى لانك محتاج اليها فوقع
أخذك لها الموقع وان خالف ظن أهلك قال ابن رشد الظاهر ان أباه لم يرد بقوله ما اياك أردت
انى أخرجتك بنيتي وانما اطلقت لوكيلي ان يتصدق بها على من تجزى منى الصدقة عليه ولم تخطر
انت يا معن ببالى فامضى النبي صلى الله عليه وسلم الاطلاق لانه فوضر للوكيل بلفظ مطلق فننفذ فعله
وفي الحديث دليل على انه يعمل بالمطلقات على اطلاقها وان احتل ان المتكلم المطلق لو خطر
بباله فرد من الافراد لقيد اللفظ به واستدل بعضهم بالحديث على جواز دفع الصدقة الى كل
أصل وفرع وان لزمته نفقته قال في فتح البارى ولا حجة فيه لانها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن
كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته اه وهو غير صحيح لان واقعة الحال القولية اذا تطرق اليها
الاحتمال افادها العموم بخلاف واقعة الحال الفعلية فان تطرق الاحتمال اليها يسقطها وهذا هو

يحمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه مرة وقائع الاحوال إذا تطرق اليها الاحتمال أكسبها العموم في المقال فهذا في الواقعة القولية كما في هذا الحديث وقد أشار إلى ذلك رضي الله تعالى عنه بقوله في المقال وقوله مرة أخرى وقائع الاحوال إذا تطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجمال وأقط بها الاستدلال فهذا في الواقعة الفعلية كوضع يد عائشة رضي الله تعالى عنها على قدمه صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة فانه لما احتمل أن يكون من وراء حائل لم يكن فيه دليل للحنفية على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء والاولى أن يجاب بان لا يمنع دفع الصدقة المفروضة إلى الاصل أو الفرع إلا أن كان مكفيا بنفقة قريبه الدافع لان دفعها له حينئذ يمنع من وجوب الاتفاق على الدافع على أن المدفوع اليه غنى باتفاق قريبه بخلاف ما إذا لم يكن مكفيا بنفقة الدافع كأن كان عليه دين فله حينئذ الدفع اليه والحاصل انه استنبط من العموم الدال عليه هذا الحديث معنى خصصه بغير مكفيا بنفقة قريبه قال في فتح الباري أيضا وفي الحديث أن الاب لا رجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة وهو عجيب فان مذهبا أن له الرجوع فيها وليس في الحديث ما ينفي ذلك بوجه وإنما كان يتم له ذلك لو قال يزيد أبو معن رجعت أو أراد الرجوع ولم يمكنه صلى الله عليه وسلم من ذلك ولم يقع ذلك مطلقا وإنما الذي وقع كما تقرر في الكلام على الحديث أن معنا ظن أن أخذ ولده لا يجزيه فبين له صلى الله عليه وسلم انه يجزيه فتأمل ذلك فانه مهم واقه سبحانه وتعالى أعلم أسأل الله أن يلهي الحق وييسر لنا اتباعه بمنه وكرمه آمين (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به عما يأخذه المالك من مستاجر الارض وقت عقد الاجارة من غير الاجرة هل هو حرام أولا وهل يفرق بين كون المستاجر حريا أولا وذلك عند الكفرة قاعدة مطردة احتراماً لصاحب الارض (فاجاب) بقوله ان اعتيد الاهداء الى المؤجر فاهدى المستاجر اليه شيئا بطيب نفس لا لحياء ولا لظن كونه واجبا عليه وإنما هو لمحض التبرع وإيثار فعل الجليل جاز للمؤجر القبول حينئذ ومتى فقد شرط بما ذكرته لم يحل القبول أخذاً من كلام الغزالي وغيره (وسئل) رضي الله تعالى عنه عن عطايا الملوك الذين يأخذون أموال الناس ظلماً والغالب على ما تحت أيديهم الحرام وقد يمكن أن يكونوا اقترضوها أو اشتروا شيئاً في الذمة واستاذنوا بقبضه فاذا أعطوا أحداً منها شيئاً وجهل الحال فهل يجوز له قبوله ولا يطالب به في الآخرة إذا كان في الباطن حراماً أم يحرم قبوله وإذا قبله فما حكم الصلاة فيه والصدقة منه هل يثاب عليها كما يثاب في فعله من غيرها أم دونه أم لا يثاب بل يأثم وقوله في جواهر القمولى (فرع) لو أخذ من يد غيره بتعميل أو إباحة ظاناً انه ملكه اعتماداً على الظاهر وكان في الباطن حراماً هل يطالب به في الآخرة أم لا قال البغوى ان كان ظاهر المأخوذ منه الخسر فارجو أن لا يطالب وإلا طوبى له كلامه هل هو مقرر على كلامه هذا أم لا ولا يخفى على مولانا فسح الله سبحانه وتعالى في مدته اختلاط الحرام في هذا الزمان فقد لا يمكن التحرز لأمور أحدهما ان المشهور ان الدراهم ما يضرها إلا السلاطين ولا يمكن غيرهم أن يضرها لما يخشاه منهم ولو قدرنا الحل فمستفيض ان الذي يضرها يشتري فضتها بعقد لا يسلم فيه من الربا إذا كان الانسان يؤخذ بغلبة الحرام وإذا قلتم لا مواخذه في ذلك فهل يحصل على من اخذ من ذلك شيئاً ثلم مثل توسيخ قلبه عن العبادة أم لا لانه وافق الظاهر (فاجاب) رحمه الله تعالى بقوله اما عطايا الملوك فاختلف السلف الصالحون من تبعهم من الخلف في قبولها فقبلها قوم اعتماداً على أمور يطول بسطها وامتنع من قبولها آخرون ورعا وزهداً وهذا لا حوط للدين والعرض ولقد وقع لمثل ابراهيم ان ادهم رضي الله تبارك وتعالى عنه انهم احسوا بظلمة قلوبهم لتناول شيء من بعض اتباع السلاطين فالحرام باطناً يؤثر في ذلك ولقد تعفف من تعفف حتى عن الحلال خوفاً ان يقع في

بمولاه ما فيه مصلحة وتلزم زكاة فطرة الطفل من تلزمه نفقته وكفايته ولا تلزمه زكاة فطرة زوجته ونجب نفقة زوجة العبد في كسبه ولا يجب عليه زكاة فطرتها وكذلك لا يجب عليها إذا كانت حرة على الاصح (سئل) ما قولكم عما في فتاويكم وهو لو نشرت اربعة بان أمرها بالقلعة او بعد ما فابت او خرجت بلا إذن ولا عذر او نشرت بغير ذلك ثم استمتع بها بان نفقتها يجب من حين استمتاعه في المستلئين الاولين هل يشكل عليه قول الارشاد كغيره وتعود لغيره ودعوى الراجح من قوله أيضاً وبشئوا سترت ما للحال او على المرجوح المشار اليه بلو الذي ذهب اليه السرخسي من انه يجب لها بقسط من الطاعة أولاً ولا وقد نقل عن فتوى النور المحلى ما يخالفه ويعناه قال الجلال السيوطي وعزاه للروضة ولقول الاصحاب وقال خلافاً للباوردي فالاعتماد (فاجاب) بانه لا يشكل على ما أفتيت به قول الارشاد وتعود لغيره وتعود فان معناه انها إذا نشرت بخروجها بغير إذنه ثم عادت وهو حاضر وجب لغيرها لا يوم عودها ولا قوله

و ينشوز استرد ما للحال
 فان معناه انها اذا نشزت في
 يوم ولو ساعة استرد منها
 نفقة ذلك اليوم والدية
 والمعتمد ما اقيت به بان
 امتناعها من النقلة نشوز
 ويزول باستماعة بها
 لحصول التسليم والتسليم به
 مع كونها لم تقوت عليه حقا
 من حقوق التمتع بها وقد
 قال القموني في جواهره
 انها اذا امتنعت من النقلة
 معه لم تجب النفقة الا اذا
 كان يستمتع بها في زمن
 الامتناع فتجب ويصير
 استماعة بها عفوا عن
 النقلة حينئذاه ونقله عنه
 جماعة من المتأخرين واقروه
 وقال الماوردي في حاويه
 واما التمكين فيشتمل على
 أمرين لا يتم الا بهما احدهما
 تمكينه من الاستمتاع بها
 والثاني تمكينه من النقلة
 معه حيث شاء في البلد
 الذي تزوجها فيه وإلى
 غيره من البلاد اذا كانت
 السبيل مأمونة فلو مكنته
 من نفسها ولم تمكته من
 النقلة معه لم تجب عليه النفقة
 لان التمكين لم يكمل الا أن
 يستمتع بها في زمن
 الامتناع من النقلة فيجب
 لها النفقة ويصير استماعة
 بها عفوا عن النقلة في ذلك
 الزمان اه ونقله عنه جماعة
 من المتأخرين واقروه ونقل

حرام ومن المشاهدة ان بعض النواحي يكثر فيها الصالحون والمتقون وبعضها يقلون فيه ولقد استقرينا
 سبب ذلك فلم نجد غير أكل الحلال او قلة تعاطى الشبهات فكل ناحية كثر الحل في قوت أهلها
 كثر الصالحون فيها وعكسه بعكسه اذا تقرر ذلك فمعتمد مذهبنا أن معاملة من أكثر أمواله حرام
 مكروهة لاحتراة وقول الغزالي في الاحياء انها محرمة خلاف المذهب كما في شرح المذهب فعليه يجوز
 الاخذ من مال السلطان مطلقا ما لم يعلم في شيء بعينه منه أنه حرام فلا يجوز قبوله ومع الجواز يكون
 الاخذ تحت خطر احتمال الوقوع في الحرام فيتأثر قلبه به بل ويطلب به في الآخرة إن كان المعطى
 غير مستقيم الحال كما ذكره عن بغوى وأقروه عليه وهو واضح من حيث المؤاخذه وعدمها لان
 ظاهر حاله إن كان مستقيما كان معاملة معذورا وإلا فلا أما من حيث اخذ حسنات آكل الحرام
 وإن لم يشعر به ولو بمن ظاهره الاستقامة في مقابلة ما أكله من مال الغير فالبغي لا يجرى تفصيله في
 هذا لان اخذ الحسنات لا فرق فيه بين المتعدى باخذ مال الغير وعدمه كما أشرت إلى ذلك فيمن مات
 وعليه دين لم يعص بادائه في شرح الارشاد والحاصل ان اخذ الحسنات في مقابلة الماخوذ من مال
 الغير لا يفرق فيه بين المتعدى وغيره بخلاف المعاتبة والمؤاخذه فانه يفرق فيها بين المتعدى وغيره
 كمن عامل من ظاهره الظلم واخذ أموال الناس وغير المتعدى كمن عامل من ظاهره الخير والصلاة
 في الحرام الصرف صحيحة ولا ثواب فيها عند الجمهور خلافا لجمع محققين وفي المشكوك في حرمة فيها
 الثواب لعدم التعدى ودعوى عدم إمكان التحرز عن الحرام بمنوعة لكن الحق انها متعسرة ولقد
 اعترض قول القاضي حسين يسن للصائم أن يفطر على مالا شبهة فيه كان يفترق يده من الدجلة
 فان صوابه أن يقول من ماء السماء النازل منها إلى يده لان الدجلة أم الفرات يخرج منها في بلاد
 الترك بركة يحوط عليها لصيد السمك فيملك ماؤها ثم يفتح ما يسدها فينزل ويختلط بالفرات أو
 الدجلة فلم يخل عن الشبهة فاذا روعيت هذه الشبهة مع ندرتها فما ظنك بغيرها وهذا هو السبب في قول
 بعض الاكابر مع تقدمه بقرون عديدة الآن أيسنا من الحلال المحض والحاصل ان الشبهة كثيرة اذا
 وان التقي عنها متعسر وان غاية ما يختلف الناس فيه وتتفاوت مراتبهم بسببه الاكثر من تعاطى
 الشبهة والتقليل منها والله سبحانه وتعالى يوفقنا لمرضاته ويخفف عنا ما تحمّلناه من عظيم مخالفاته
 بتمه وكرمه آمين (وسئل) رحمه الله تعالى عن ولد ولد قال لجده و اخواته حضور سدسك من تركة
 والدنا رددته علينا قالت نعم رددته عليكم ثم قال لها والحصه التي قدرها النصف الآية اليك
 بالارث من والدك لنا قالت نعم فهل يستحقون بذلك سدسها و حصتها المذكورة ام لا (فاجاب)
 رحمه الله تعالى بقوله قولها رددته عليكم للظاهر انه كناية هبة فاذا وجدت شروطها وقضوا الموهوب
 باذنها ملكوه والا فلا وقولها نعم في الصورة الثانية لا يمكن أن يكون اقرارا مع قوله لها الآية اليك
 بالارث من والدك لان الاقرار اخبار عن حق سابق وقوله ما ذكر فيه الاعتراف لها بانها مالكة
 لذلك حالا والمملوك حالا يستحيل الاقرار به ولا يباع لعدم ذكر ثمن ولا هبة لانه لم يقع بعد نعم بناء على
 أنها يكتفى بها في مثل ذلك قبول الله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) هل تصح هبة المنافع (فاجاب) نعم
 الله سبحانه وتعالى به بقوله للاصحاب فيها وجهان أحدهما انها عارية للدار لا تملك منافعتها بل تكون
 اباحة والثاني انها هبة فتكون امانة فلا يضمن الداران تلفت تحت يده ورجع الزركشي تبعا للماوردي
 الاول ورجع الباقين كالسبكي الثاني قال ويكون قبض المنافع باستيفائها وتبعه عليه البلقيني في
 الحواشي وهو المعتمد وما ذكره في غير الحواشي من ان الهبة تلزم بقبض الدار رده عليه تليذه أبو زرعة
 وقال لا تلزم الا باتلافها وأخذها من فرق السبكي رحمه الله تعالى بين كون المنافع في الاجارة المقبوضة
 بقبض الدار وان لم يتلف المستاجر المنافع بخلافه في هبة المنافع بان الاجارة فيها معارضة فكانت

الجلال السيوطي عن شيخه
 الشرف المناوي أنه قال فيما
 اذا امتنعت الزوجة من
 النقلة وسكن الزوج في
 بيتها ينبغي أن يعرض عليها
 النقلة في كل يوم ليتحقق
 امتناعها فاذا امتنعت سقطت
 نفقة ذلك اليوم لأن نشوز
 لحظة من اليوم يسقط
 نفقة كل اليوم اه وقال
 الشيخان وغيرهما ولو
 نشزت فغاب الزوج
 فعادت إلى الطاعة ورفعت
 إلى الحائز لم يخبره بذلك
 فاذا عاد إليها أو بعث وكيله
 فاستأنف تسليمها عادت
 النفقة وان مضى زمن
 إمكان العود ولم يعد ولا
 بعث وكيله عادت النفقة
 أيضا وجعل كالمسلم لأن
 الامتناع منه ولا نهاسقطت
 نفقتها لخروجها عن قبضة
 الزوج وطاعته وإنما تعود
 إذا عادت إلى قبضته وذلك
 لا يحصل في غيبته الا بما
 مر ذكره الرافعي وقال
 الزركشي وهو يشعر بانها
 لو نشزت في المنزل ولم تخرج
 منه بل منعت نفسها فغاب
 ثم عادت إلى الطاعة عادت
 نفقتها من غير توقف على
 رفع الامر إلى القاضي
 وهو كذلك على الأصح
 قال وحاصل ذلك الفرق
 بين الفسوز الجلي والخفي
 وقالوا إنها إذا سافرت معه
 لحاجتها لا تسقط نفقتها

كملك الاجرة بالقبض ولا معارضة في الهبة فلم تلزم إلا بالاتلاف فللواهب الرجوع فيما بقي من
 المنافع ولو بعد قبض العين لأن المعقود عليه وهو المنافع باق يؤخذ شيئا فشيئا فلم يكن قبض الدار
 قبضا لها لأنها إنما توجد بوجود الزمان بخلاف الاعيان فان الاستيلاء عليها بكمالها ثم بالقبض
 ولم يبق بعده علقه فاتضح فرقان ما بينهما (وسئل) رضى الله تعالى عنه هل تصح هدية العقار (فاجاب)
 بقوله اخذ بعض المتأخرين من حدهم الهدية بما ينقل اكراما انها لا تصح وليس كما قال بل الوجه
 الصحة كما أفاده البلقيني نقلا فالتعبير بالنقل اما للاغلب أو لبيان أن العقار وان صح اهداؤه
 شرعا لا يسمى هدية وضعا (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى به عما اعتيد من اهداء الطعام والشراب
 للثواب بان يملأ ظرف الهدية ويرد وان لم يفعل ذلك وقع العتب والذم هل يحل تناوله أولا
 (فاجاب) بتوله مذهبا أن الهبة بقصد الثواب لا توجهه وكذلك هبة الأدنى للأعلى وان
 اعتيد انها لا تكون إلا لطلب المقابلة والهدية كالهبة في ذلك وحينئذ فلا عمل بتلك العادة هذا
 بالنسبة للاحكام الظاهرة أما بالنسبة لمن علم او غلب على ظنه من المهدى أو الواهب بقرائن
 أحواله انه لم يهد أو يهب إلا لطلب مقابل فلا يحل له أكل شيء من هديته أو هبته إلا ان قابله
 بما يعلم او يظن انه رضى به في مقابلة ما أعطاه وقد صرح الاثمة في المهدى حياء ولولا الحياء لما
 أهدى او خوف المذمة ولولا خوفها لما اهدى بانه يحرم أكل هديته لانه لم يسمح بها في الحقيقة وكل
 ما قامت القرينة الظاهرة على ان مالكة لا يسمح به لا يحل تناوله وقد ذكرنا في باب الضيافة من
 ذلك فروعا لا تخفى (وسئل) رحمه الله تعالى عما يفعل للزوجة يوم ثامن زواجها من أقاربها أو من
 زوجها من طعام وغيره هل يملكه المنقول اليه من غير تملك واذا لم يعلم هل قصد بذلك الزوجة
 او غيرها ما الحكم (فاجاب) بقوله يملكه المنقول اليه من غير تملك لانه هدية لصدق حدها عليه
 وهي ما ينقل أى غالبا لدار الغير اكراما له اى غالبا أيضا ولا شك ان هذا كذلك نعم ان كان ثم
 احد له على الناقل دين وادعى الناقل انه إنما نقله لدائنه عن دينه صدق الناقل بيمينه واذا لم يعلم
 انه قصد الزوجة أو غيرها فان قامت قرينة واضحة بشئ عمل به والا فبى ملك لمن أرسلت لداره
 لما علمت ان هذا موضوع الهدية هذا كله ان لم يعرف قصد المالك لنحو موته او جنونه والا صدق
 في تعيين من أرسلها له وهذا كله واضح وان لم أر من صرح به

(باب اللقطة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه بما للفظه يقع في ركب الحجيج انهم قد يطرحون طعامهم لعجزهم عن حمله
 وقد يتركون ما عجز من جملهم في البرية فيأتى انسان وياخذ ذلك أو يطعم الدواب حتى تقوى ثم ياخذها
 فهل يباح ذلك ويملك ما ياخذ (فاجاب) بقوله قال في الحاوى إذا ترك دابة أو بعيرا كبيرا
 في الصحراء لعجزه عن السير وعجز المالك عن حمله أو القيام به فمر به رجل فاحياه بالقيام عليه
 ومراعاته حتى عاد إلى حاله في السير والعمل حكى عن الليث والحسن بن صالح انه يكون لمحييه دون
 تاركة الا ان يكون التارك تركه ليعود اليه فيكون أحق به وقال احمد واسحق المحمى احق به بكل
 حال وقال مالك هو على ملك تاركة ولكن لاخذه الرجوع بما اتفق ومذهب الشافعى رضى
 الله تعالى عنه انه على ملك تاركة ولا رجوع للمنفق كما لو عالج عبدا أشفى على الهلاك حتى
 برأ أو أخرج متاعا غرق في البحر وعن الحسن البصرى ان من اخرى متاعا قد غرق في البحر ملكه
 على صاحبه وهذا شاذ مدفوع بالخبر والاجماع ولكن لو وجد في البحر قطعة عنبر في الموضع الذى
 يجوز أن يوجد فيه كانت ملكا لو اجدتها وهذا كما لو صيدت سمكة من البحر فوجد في جوفها قطعة
 عنبر كانت ملكا للصائد إذا كان بحرا يجوز ان يوجد فيه العنبر أما الانهار ومالا

وان كان بغير اذنه لوجود التمكن وعمل الرافعي كونها إذا سافرت معه لا تعطى من سهم ابن السبيل بانه ان كان سفرها باذنه فهي مكفية بنفقته أو بغير اذنه فالنفقة عليه لانها معه ولا تعطى مؤنة السفر لانها عاصية بالخروج اه وقد وقفت على النقول التي ذكرها الجلال السيوطي فلم اجد في شيء منها ما يخالف ما قلته اذ هي مفروضة في مجرد التمكن اي من غير استمتاع بها وقد احييت ذكرها وان كان فيه طول وهي قال المحلى في شرح المنهاج ولو اخلى السيد في داره بيتا وقال للزوج تخلو بها فيه لم يلزمه ذلك في الاصح لان الحياء والمروءة يمنعان من دخول داره ولو فعل ذلك فلا نفقة عليه اه وقال في العزيز ولو قالت المرأة لا اسكن الا في بيتي او بيت كذا او بلد كذا فهي ناشزة لان التمكن التام لم يوجد وهذا كما لو سلم البائع المبيع وشرط ان لا ينقله الى موضع كذا اه وقال في التتمة التسليم الذي يتعلق به استحقاق النفقة ان تقول المرأة لزوجها انا في طاعتك نخذني الى اى مكان شئت فاذا أظهرت الطاعة من نفسها على هذا الوجه فقد

يكون معدنا للعنبر من البحار فانه يكون لقطعة وأما الأول فلا يكون في البحر الا في صدفة فان وجد فيه كان ملكا لو اجدته وان وجد خارج صدفة كان لقطعة والله سبحانه وتعالى أعلم (وسئل) رحمه الله تعالى عن وجد من الامن أمة مميزة آتية فآخذها ليردها لمالئها فهربت من عنده قبل التمكن فهل يضمن وهل العبد مثلها وفي أدب القضاء للغزى ما يقتضى تقييد ذلك بمن عرف المالك (فاجاب) بقوله ائق القاضى وابن الصلاح بانه يجوز لو اجد العبد الآبق أخذه ليرده فان لم يجد سله للحاكم فان هرب قبل تمكنه من ذلك لم يضمنه والا ضمنه وما اقتضته عبارة الغزى من أن من لا يعرف المالك يضمن مطلقا قد يفهم من قول القاضى أخذه ليرده فانه لا يتصور الاخذ للرد على من لا يعرف وظاهر أن معرفة الحاكم الامن كمعرفة المالك حتى يجوز للاخذ الدفع اليه ولا ضمان بالهروب قبل التمكن ويدل لذلك قولهم العبد عرضة للضياع مع قولهم ان ولاية حفظ مال الغائبين للحاكم والامة التي لا تحل وغيرها في ذلك سواء كما اقتضته عبارة الرافعي رحمه الله تعالى وصرح به بعضهم ثم إذا أخذها الحاكم فعل الاصلاح من حفظها ويبيعها فان هربت منه قبل تمكنه من فعل الاصلاح لم يضمن والا ضمن (وسئل) نفع الله سبحانه وتعالى بعلومه بما لفظه اذا جوزتم التقاط العبد المميز في زمن النهب فكيف يجوز ان يعرف ملتقطه انه عبد حتى يلتقطه مع انه لا يؤخذ بعلامات الارقاء ككونه حبشيا أو زنجيا لان الاصل في الناس الحرية (فاجاب) بقوله صورته بعضهم بان يقر بمجهول بالغ انه قن مملوك ولا يعين المالك فله التقاطه حينئذ زمن النهب للتملك ذكرنا كان او اثنى اه والظاهر ان هذا التصوير غير متعين بدليل تغييرهم بالمميز دون البالغ وحينئذ فالذى يظهر انه يجوز له أن يعتمد في وضع يده عليه بالعلامات والفرائن التي يظن بها رقه والله سبحانه وتعالى اعلم (باب الجعالة)

(وسئل) رضى الله تعالى عنه فيمن قال للمعلم علم ابني القرآن العظيم وأنا آجر لك مثل ما يؤجر أصحابي لك أو آجر له أجرا معلوما وهو لا يقرأ القرآن فعليه الى آخر سورة الملك فات الان ار المعلم او ترك المعلم التعليم أرامتنع الولي عن تسليمه اليه كم يستحق المعلم او وارثه من الاجر أفتونا مأجورين أنا بكم الله سبحانه وتعالى الجنة (فاجاب) بقوله اذا جاعل لإنسانا على تعليم ابنه القرآن كله باجرة معلومة او مجهولة صح وله في المجهولة أجرة المثل ثم اذا علمه البعض فقط دون الباقي فان كان ذلك لموت المعلم أو المتعلم وجب للمعلم في الثانية ولورثته في الاولى القسط من المسمى المعلوم ومن اجرة المثل اذا كان مجهولا لوقوع العمل مسلما بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف نحوورد الآبق وان كان لا متناع الاب من التعليم وجب للفقير أجرة مثل ما عمله لان المنع فسخ وأكالفسخ وحكم الفسخ من المالك في اثناء العمل يقتضى وجوب أجرة المثل للعامل فيما عمل وان كان لا متناع المعلم له لم يستحق شيئا لان العامل في الجعالة متى فسخ او امتنع من العمل او اتمامه لم يستحق شيئا لانه امتنع باختياره ولم يحصل غرض المالك سواء اوقع ما عمله مسلما أم لا والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب (وسئل) رضى الله تعالى عنه عن رجل وجد عبد الرجل فراح اليه يطلب منه شيئا يسمونه أهل البلد بشاره حتى انه وصل سيد العبد فقال اطلب منك ما حوحد بشاره فقال سيد العبد أعطيك ما فادينا عليه من الجعل وهو دون ما اراد فمسك العبد فقال بمسك العبد بلغنى نداؤك بذلك هات ذلك فقال سيد العبد هات عبدى وأسلم لك ذلك فراح واجد العبد يريد أن يأتى بالعبد فوجده قد ابق فهل على واجد العبد ضمانه لكونه حبسه لاجل الجعل أم لا فاجاب بعض المفتين بان عليه ضمانه لان الائمة رضى الله سبحانه وتعالى عنهم قالوا ليس له حبسه لاجل الجعل وأجاب مفت آخر بان يده امانة لا يجب عليه شيء من ذلك فاما الصحيح عندكم من ذلك (فاجاب) بقوله ان واجد

يقنع السائل وأعاد سؤاله عنها (سئل) عن قولهم في نكاح الكتانية وله أجازها على الغسل من الحيض والنفاس والجنابة وكذا المسئلة وإن لم يدخل وقت الصلاة وعلى إزالة الوسخ وشعر الأبطوقص الظفر إلى آخر ما يجبرها عليه هل تكون ناشزة بامتناعها عما أجبرها عليه منها أولا أو يفصل فيها (فاجاب) بأنه متى امتنعت عما أجبرها عليه صارت ناشزة فقسقط نفقتها وكسوتها إذ بعضها يتوقف عليه حل الوطء وبعضها يتوقف عليه كمال التمتع فلا يحصل التمكين التام (سئل) هل المعتمد فيما إذا غاب الزوج ولم يعلم إعارته وتعذر تحصيل نفقة زوجته منه جواز فسخ نكاحها كما اختاره القاضي الطبري وابن الصباغ وغيرهما وقال الروياني وصاحب العدة ان المصلحة الفتوى به وصرح به صاحب المذهب والكافي وغيرهما في منقطع الخبر ام منعه (فاجاب) بان المعتمد منعه كما صححه الشيخان وغيرهما ونص عليه الشافعي كما قاله الروياني في التجربة لعدم تحقق سببه وهو تعيبه بعجزه ولأن دليل الفسخ لا يشمل وهو خبر البيهقي باسناد صحيح أن سعيد بن المسيب

على فتواه ما قالوه ولو وكله فيما يمكنه عادة ولكنه عاجز عنه لسفر أو مرض فان كان التوكيل في حال علمه بسفره أو مرضه جازله أن يوكل وإن طرأ العجز فلا وقضية تقيدهم بذلك في الوكيل أن يجري مثله في الجعيل فيقتضى انه لو وقع عقد الجعالة في حال الصحة باليمين مثلا ثم طرأ العجز بمكة مثلا أنه لا يجوز للجعيل أن يجاعل فهل هو كذلك حتى لا يصح ما يفعله كثير من اليمينية والحضارمة أو تصح جعالة الجعيل إذا طرأ له العجز سواء أكان العجز طارئا أو كان موجودا حال العقد وسواء علم الجاعل بطرأ العجز أم لا وهل المعتمد ما أتى به أبو قضام أو ما أتى به أبو فضل (فاجاب) بقوله هذه المسئلة فيها خلاف بين الاصحاب ولم يره الشيخان فأبدى فيها بحثا ويان ذلك أن الرافي قال وقد خطر بالبال هنا أن العامل المعين هل يوكل الغير لينفرد بالرد كما يستعين به وانه إذا كان النداء عاما فوكل رجل غيره ليرده هل يجوز ويشبه أن يكون الاول كتوكيل الوكيل والثاني كالنوكيل بالاحتطاب اه وعبارة الروضة فان قيل هل للعامل المعين أن يوكل بالرد غيره كما يستعين به وهل إذا كان النداء عاما يجوز أن يوكل من سمعه غيره في الرد قلت يشبه أن يكون الاول كتوكيل الوكيل والثاني كالنوكيل بالاحتطاب والاستقاء انتهت فظاهر بحثها بل صريحه في الاولى انه يتأتى هنا ما قالوه في توكيل الوكيل من اشتراط عذر أو عدم لياقه ولا اشكال في ذلك على هذا البحث خلافا لما أشار اليه السائل نفع الله تعالى به وفي الثانية والصورة أن الموكل سمع النداء قبل توكيله الجواز مطلقا وجزم بما بحثاه في الصورتين مختصرو الروضة وغيرهم فان قلت ينافي بحثها هذا قولها كالاصحاب لو قال لزيد رده ولك كذا فأعانه آخر في رده بعوض أو مجانا فالكل لزيد فانه قد يحتاج للمعاونة وغرض الملزم العمل بأمر وجه أمكن فلا يحمل على قصر العمل على المخاطب ولا شيء للمعاون إلا إن التزم له زيد أجره فيستحقها حينئذ قلت فرق واضح بين التوكيل والاعانة فان التوكيل فيه رفع يده واستقلال يد وكيله وليس يد وكيله كيدته بخلاف يد قته غير مكاتبه فاغتفر في الاعانة ما لم يغتفر في التوكيل فلذا جازت الاعانة مطلقا وفصل في التوكيل بين المعين فلا يجوز له توكيل غيره إلا بعذر لان الجاعل قد يكون مقصوده مباشرة العامل بنفسه فامتنع توكيله حيث لا عذر ومن ثم لو قال له لتعمل بنفسك لم يحز له التوكيل مطلقا وبين المبهم لحاز له التوكيل مطلقا لان الجاعل لم يقصد عين أحد فان قلت ينافي ما ذكر من التفصيل في التوكيل عند التعيين قول إمام الحرمين في النهاية الذي استند اليه أبو قضام ظاهر قوله لمعين إن رددت عبدى فلك كذا يقتضى استدعاء العمل من المخاطب نفسه ولا معنى لحمل اللفظ على قصر العمل في المخاطب بل يتعين حمله على تحصيل المقصود والسعى فيه بأمر وجه كان حتى لو استعان العامل بمن أراد باجرة ييذها أو أعانه متبرعا فاذا حصل المقصود فلا نظر إلى جهات العمل بناء على مقصود الباب اه وجرى عليه الغزالي في بسيطه فقال إذا عين مخاطبا وقال إن رددت عبدى فلك كذا فليس يتعين عليه السعى بنفسه بل له الاستعانة بغيره فاذا حصل العمل استحق الاجرة اه قلت لا ينافيه بل هو عينه لان الامام والغزالي إنما فرضا ذلك في الاعانة لافي التوكيل كما فهمه السبكي وهو واضح وعبارة الاذرعى في توسطه عقب كلامهما قال قائل وأحسبه السبكي رحمه الله تعالى وعلى هذا لافرق بين عبده والاجنبي وهو صحيح يشهد له مسألة معاونة الغير له وهى منصوصة متفق عليها اه وجرى عليه في الخادم فقال وقد يشهد لما قاله الغزالي اتفاق الاصحاب فيما اذا قال ان رددته فلك كذا فشاركه غيره في الرد وقصد معاونته انه يستحق زيد الجعل لانه اذا صح أن يقع عمل الاجنبي له من غير اذنه فبإذنه أولى فان قلت سلينا أن كلام الغزالي وامامه في المعاونة لا التوكيل فكلام القاضي حسين وتلميذه أبى سعيد المتولى صريحان في منع التوكيل وعبارة القاضي في تعليقه غير المشهورة ولورده عبده استحق لان يد العبد يده

﴿سئل﴾ عن رجل لا يجد ما ينفق على أهله فقال يفرق بينهما ف قيل له (٣٧٧) سنة فقال نعم سنة قال الشافعي ويشبه أن يكون سنة النبي صلى الله

عليه وسام وانما إذا فسخت بالجب والعنة فلان تفسخ بعجزه عن النفقة اولى لان الصبر عن التمتع اسهل منه عن النفقة ولا يجوز لها فسخ نكاحها بسبب غيبة زوجها الا ان ثبت اعساره والفرق بين غيبة المال في مسافة القصر وغيبة المالك إذا لم يعلم اعساره أنه إذا كان المال غائبا كان العجز من جهة الزوج وان كان الزوج غائبا كان التعذر من جهتهما (سئل) هل المعتمد جواز فسخ النكاح بتعذر النفقة أو الكسوة من جهة الزوج إذا غاب وان كان موسرا كما أفتى به ابن الصلاح وتبعه عليه غيره وكما في شرح الروض وغيره (فاجاب) بان المعتمد مانص عليه الشافعي رضي الله عنه انه لا فسخ لها مادام الزوج موسرا وان غاب غيبة منقطعة وتعذر استيفاء النفقة والكسوة من ماله (سئل) هل المعتمد جواز الفسخ بتعذر النفقة أو الكسوة إذا غاب وانقطع خبره سواء أعلم موضعه وتعذر وصولها اليه أو لم يعلم موضعه علم يساره أم لا كما جزم به صاحب المنهج وأقره عليه في شرحه وغيره (فاجاب) بانه المعتمد عدم جواز الفسخ وان جوزة صاحب المذهب والكافي وغيره لان العجز من جهة الزوج ولم يتحقق

ولورد وكيله لا يستحق الاجرة لانه لم يشترط له شيء. ولان يد الوكيل غير يده انتهت وعبرة المتولى إذا رده وكيله لم يستحق شيئا قلت غاية ذلك أن هذين الامامين أطلقا منع التوكيل والشيخان وغيرهما اعتمدوا التفصيل السابق فيه فتعين حمل اطلاق هذين على أحد شقي تفصيل أولئك وبما فرقت به بين التوكيل والاعانة صرح الاذرعى فقال وقد يفرق بين مسئلة المعاونة والتوكيل بانه تفويض كلي أى ولا كذلك الاستعانة وهذا هو عين ما قدمته من الفرق وبه يعلم أن اطلاق كل من أى قضاة وأبى فضل ليس بصحيح أما أبو قضاة فانه اعتمد كلام الامام كما صرح به وقد علمت ان كلام الامام انما هو في الاعانة لافي التوكيل والذي في السؤال انما هو من باب التوكيل في معين لان الفرض ان الجاعل قال لآخر جاعل لك على الزيارة والدعاء فجاعل غيره ليزور ويدعو وتحلف هو فهذا توكيل لانفراد الوكيل لا اعانة وكلام الامام انما هو في الاعانة لا التوكيل فاتضح ان اطلاق أى قضاة اطلاق الجواز هنا غير صحيح وان استدلاله بكلام الامام غير صحيح ايضا واما أبو فضل فانه اعتمد اطلاق القاضى والمتولى امتناع التوكيل في المعين وأخذ بمفهوم ذلك من جوازه حيث لا تعيين وهو اطلاقا وأخذ غير صحيح أيضا لما علمت أن المعتمد حمل كلام القاضى والمتولى على غير المعذور فيمتنع التوكيل حيثنذ بخلاف المعذورون المعتمد عند الشيخين وغيرهما في عدم التعيين جواز التوكيل مطلقا والعجب كل العجب من هذين الامامين كيف غفلا عن كون هذه المسئلة في كلام الشيخين وتختصرى الروضة وغيرهم واعتمد الاول كلام الامام وهو ليس في هذه الصورة والثاني كلام القاضى والمتولى وهو ليس موفيا لتفصيله الذى فصله من الامتناع عند التعيين مطلقا والجواز عند الابهام مطلقا وليس كذلك كما تقرر واتضح فالحاصل أن المعتمد عند الشيخين رحمهما الله تعالى وغيرهما أن الجاعل متى قال جاعلك لتدعو مثلا فان عذر جازله التوكيل باجرة وغيرها والا فلا وتجوز له الاعانة بمن يشاركه في الاتيان بالعمل الملتزم مطلقا هذا كله ان لم يقل بنفسك والا امتنعت الاستعانة والتوكيل مطلقا كما اشار اليه الاذرعى فقلا عن غيره ومتى قال من دعالميتي بمحل كذا فله كذا جاز التوكيل مطلقا فضلا عن الاستعانة ويستحق الموكل والمستعين المسمى فاحفظ ذلك وافهمه ولا تغتر بما وقع لكل من ذينك الامامين لما علمته ثم رأيت القمولى أول كلام المتولى فقال عقبه ولعل مراده اذا لم يستعن به الموكل في رده أى بان فوض اليه الرد من أصله وهو قادر عليه بخلاف ما اذا استعان به بان شاركه فيه فانه يستحق مطلقا وهذا صريح من القمولى أيضا فيما قدمته من الفرق بين الاعانة والتوكيل فان قلت ما الفرق بين ماهنا من أن قوله لآخر ان فعلت كذا فلك كذا لا يتعين عليه فعله بنفسه على ما تقرر بخلاف استاجرتك لتخرج أو اتدع أو تزور وقلنا بصحته فانه يتعين المباشرة بنفسه طلقا قلت الاجارة ليس فيها شائبة توكيل فوجب العمل بمقتضى قوله لمعين لتفعل كذا من قصره على فعله والجمالة فيها شائبة توكيل كما علم مما مر وصرحوا به فنظروا الى ان الغرض تحصيل المقصود لا عين محصله على ما مر فيه من التفصيل فتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿وسئل﴾ عن شخص جوع على تحصيل حجة وزيارة بلفظ واحد أو على التعاقب باربعين اشرفيا مثلا فلما حج ذلك المجاعل عن جوع له شرع في السير الى المدينة ليزور عنه فلما بلغ الى مقرح توفى فهل يستحق اجرة الزيارة بكما لها ويستحق القسط منها أو لا يستحق شيئا اصلا فان قاتم يستحق أو لا يستحق مثلا فهل بين الجمالة والاجارة فرق ام لا (فاجاب) بقوله الجعيل لا يستحق شيئا كالاجير الذى مات قبل الميقات بجامع ان كلا منهما لم يأت بشيء مما امر به فهما سواء في هذا وانما يتخالفان في ان الجاعل لا يستحق شيئا وان أبقى ببعض المأمور به والاجير يستحق وفرقوا بينهما بان الاجارة لازمة تجب الاجرة فيها بالعقد شيئا فشيئا والجمالة جائزة لا يثبت فيها شيء الا بفعل ما شرط عليه ولم يوجد والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ﴿تم الجزء الثالث من فتاوى العلامة ابن حجر الفقهية الكبرى وبليه الجزء الرابع اوله كتاب الفرائض﴾

﴿ فهرسة الجزء الثالث من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر ﴾

| صحيفة | صحيفة |
|--|---|
| تفصيل | ٢ كتاب قرعة العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين |
| ١٣٩ الباب الثالث في الكلام على حرمتها ظاهراً | ٢٦ كتاب الذيل المسمى يكشف الغين عن من ضل |
| وحاها له باطناً ان كذب | عن محاسن قرعة العين |
| ١٤١ باب المساقاة | ٣٨ باب الحجر |
| ١٤١ باب الاجارة | ٥٥ باب الصلح |
| ١٦٥ باب احياء الموت | ٦٧ باب الحوالة |
| ١٩٤ باب الوقف | ٦٨ باب الضمان |
| ١٩٤ كتاب سوانح المدد في العمل بمفهوم قول | ٨٢ باب الشركة |
| الواقف من مات عن غير ولد | ٨٣ باب الوكالة |
| ١٩٥ الباب الاول في أحد شق السؤال الذي | ٩٢ باب الغصب |
| الكلام | ١٠١ باب العارية |
| ٢١٥ الباب الثاني في الكلام على شق السؤال | ١٠٥ باب الشفعة |
| الثاني | ١٠٨ باب القراض |
| ٣٢٦ كتاب الاتحاف ببيان احكام اجارة الاوقاف | ١١١ باب الاقرار |
| ٣٣١ الباب الاول في السؤال الثاني | ١٣٢ رفع الشبه والريب عن حكم الاقرار باخوة |
| ٣٣٥ الباب الثاني في السؤال الثالث | الزوجة المعروفة النسب |
| ٣٦٢ باب الهبة | ١٣٤ الباب الاول في الكلام على الحل من غير |
| ٣٧٣ باب اللقطة | تفصيل |
| ٣٧٤ باب الجعالة | ١٣٧ الباب الثاني في الكلام على حرمتها عليه من غير |

﴿ فهرست فتاوى اقرملى التي بهامش الجزء الثالث من الفتاوى الكبرى للعلامة ابن حجر ﴾

| | |
|---|--|
| ١٤٨ كتاب النكاح | ١١ كتاب احياء الموات |
| ١٨٤ باب ما يحرم من النكاح | ١٧٢ د الوقف |
| ١٨٨ ، الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد | ١٠١ د اللقطة |
| ١٨٩ ، الصداق | ١٠٣ د اللقيط |
| ١٩٥ باب الوليمة | ١١١ د الجعالة |
| ١٩٧ د القسم والنشوز | ١١٣ د الفرائض |
| ٢٠١ د الخلع | ١١٩ د الوصايا |
| ٢١٦ كتاب الطلاق | ١٢٩ باب الايصاء |
| ٣٤١ د جهة الرجعة | ١٣١ باب الوديعة |
| ٣٤٢ د الايلاء | ١٣٥ كتاب قسم القى والغنيمة |
| ٣٤٤ د القذف واللعان | ١٣٧ كتاب قسم الصدقات |
| ٣٤٧ باب العدد | ١٤٢ باب صدقة التطوع |
| ٣٥٨ باب الرضاع | ١٤٧ باب خصائص النبي صلى الله عليه وسلم |
| ٣٥٨ د النفقات | |

﴿ تمت ﴾